



٥١٢٤



Copyright © King Fahd University

٢١٧٢

ح . ش

(حاشية في الفقه المالكي) ، تأليف الشيخ علي بن

محمد بن أحمد - ١٢٩٩ هـ . كتبت سنة ١٣٠٠ هـ

ج ١ (٥٢١ ق) ٢٥ س ٢٣٥ ر ٥٨ ر ١٦ اسم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتسب

الاعلام ٦ : ٢٤٤

٥١٣٤

في المذهب المالكي ، فقه المذاهب الإسلامية
ألف المؤلف ب . تاريخ النسخ

الزكاة أي السيب الذي يوصل به إلى إباحة
أكل ما يוכל لحمه من الحيوان أربعة أنواع الأول الذبح وحقيقته قطع إلى قسمين
والثاني الحي وحقيقته طعن بلبته إلى حرقه والثالث المفتر وحقيقته بيع
سليم إلى حرقه والرابع ما يوصل به بخوفه حصيد هذا والاربع الثاني من هذه
المخبر وأفتحه بكتاب الزكاة ثم أتبع بكتاب الضحايا لأنها كالشئمة لأجل
الحج لأن المحرم يطلب بذبح الهدي أو يحرم لما وجب أو سنة ويختار إلى
شرفه كقيمة الزكاة ولا تراه حال عيوب الهدي وسننه على الضحايا وليس
هذا الكتاب بكتاب الزكاة وكتاب الذبائح وحكمة شروعية الزكاة
سرعة ازهاق النفس واستخراج الفضائل لا حنفاً أي حبس النفس
أحيواناً بخوفه بل لا حنفاً بفتح فسكون فستين معجزة أو مهلة لا أخذ
بمقدار الاستعداد وإشارته إلى أن المراد بالقطع ما قابل الهنس أكله على
بهتة الكيفية البشنية وإن كان في الهنس قطع كفة وهذا القول ابن عرفة
أما قول الذبائح في عرف الفقهاء على ما ذكرناه وحريه نظري لا على فاحرم
دأبنا نحن نرى ولا ما يحل إلحاحاً كالمحرم وإن وجدت في ذلك قصرة
الزكاة ممن فلا يصح ذكاه عن المميز من صبي أو مجنون أو سكران
أو مغمى عليه لا فقه الزكاة إلى نية باجماع والنية لا تصح من هو لا
قال الموضع وقال ابن رشد إن من شرط الزكاة النية وهي قصد
إلها وذلك لا يصح من لا يعقل وفي كتاب ابن الموارز وعرف لا توكل
ذبيحة من لا يعقل من مجنون أو سكران أو أصاب الكيفية الشرعية
لعدم القصد وحكي بعضهم إجماع على افتقار الزكاة لنية فلا يصح
من مجنون ولا سكران إذا كان يعقل فإذا كان المجنون يعقل وذكر
حال أفاقته صحته ذكاه وإن كان السكران خطي وبصبي قطع
صاحته ذكاه خلاف وفي البيان تكره ذكاه وتعم في السائل إفادة
أكثر من قال علم في كلام المصنف جواز ذبح الصغير المميز والمراة

من غير كراهة أذ لم يذكر جماع من ذكره ذبحه وهو المشهور ومذهب
المذنب وفي الموازنة كراهة ذبحها وعليه اقتصر ابن رشد في سماع التهم
حل وطير أثناء أي ولو بالملك كما تعده المبالغة بعدة ح الزط
الثاني أن يجوز للمسلم أن يتزوج منهم فتشمل كل أمه الكتابي ذمياً
كأذا وحريته فما و ذبيحة رجال الكتابيين وسنهم وصبيها بهم
والأطافوا الذبح في إجازة أكلها وذبيحة الحربيين ومن عندنا
من أهل الذمة سواء خرج به قطع الرمد والجوسي والزنديق ولا فرق
في المزدب بين إرداه إلى دين أهل الكتاب أو إلى غيره قاله فما و ذهل
به العت الكتابي حل وطير أثناء بالملكها في ست وعبد الباقي
وحش كالمقوم بضم الكا المهملة وهي القصبة التي يخرج منها
النفس في الصفحيني أي عرقان في جاني العنق تتصل بهما الكبد
عروق الكبد ويصلان بالدماغ من الحدم خرج به القطع من العفا
أو أدرأما ينبغي لتفقد مقتل الحيوان بقطع نخاعه قبل ذبحه أن يأكأ
لودج من العنقا والعفا فلا يوصل إلى تحيد اللحم لأن الزكاة مركبة
من العفا المخصوص ونية الزكاة فلا يجري النية على أفرادها كالحمل الأخرى
المفتر وحرم عارياً عن نية وكذا إذا ذبح في ظلام من العفا ظاناً أنه أصلي
وجه الذبح ثم تبين له خلافه كما في النوادر وفي العبيبة من رواية التهم
لا يוכל ما ذبح من العفا ما لو ذبح يذبح فاحطاً فأحرف فتوكل
وتعلم الموضع أنه رشيد لأن من ذبح من العفا فقد قطع النخاع وهو الخ
الذي في عظام الرقبة قبل أن يصل إلى محل الذبح فقد قتل الحيوان بقطع
نخاعه قبل ذكاه إذ هو معتل من مقائله لأنه أي القطع من عرج
أي الحدم نخع أي قطع نخاع الحيوان وهو من مقائله فلا يصح الأخرى
الذي لم يود إلى قطع لا النخاع قبل قطع الحقوم والودجين على
ما يستترأ كون القطع من الحدم فإن رفع أي يده عن المذبح حقيقة
أو حكماً بأن ترك الأمر والقطع مع بقاء يده بالآلة في الخمر أو ليس

المفصول بها وبها بين السكينة على
 المذبح اذ لم يرفعها وبين رفعها لان المذبح لا يقع السكينة ويجوز ان
 علاق قبل التمام لم يقطع الكفوم والودجين اكلت بقية كل سنة
 ساكنة اي الذبيحة اي البهي اكلها في كل حال الا في السنة
 القذ او نفذ مقتل اي الذابح مقتل الغري ورجع ويعد العود اي للامام
 فلا توكل في هذا الحال وان اضطرار اي وان كان الرفع اضطرارا
 في عدم الاكل في اكمال المستتيح ظاهر قوله فلا رفع قبل التمام ان لم يرفع
 قبل فلا توكل مطلقا بعد العود او قرب لقيس الذبيحة لو تركت اول
 رفع عامدا او مغرطا او مغلوبا او موطالا وكانت لو تركت لا تقبض
 ويرفع عامدا او مغرطا فلا توكل اتفاقا وان لم يطرر كانت لو تركت لا تقبض
 فيها خمسة اقوال احدها كظاهر كلام المصنف وان كانت لو تركت تقبض فيها
 توكل ولو طال وهذه ذكاة جديدة هكذا قرر المسئلة في التوضيح بتعالا
 المضار وان عرفت بتعالا حق والقابلي والحاصل ان لقيس لو تركت
 لا يخرج منها مطلقا وان كانت لا تقبض وبعد العود فلا خلاف في عدم اكلها
 وان عاد بقرب فيها خمسة اقوال احدها كظاهر المصنف التوسني انظر
 لو غلبت قبل التمام فقامت ثم اصحها وانما بقرب قال ابو حنيفة العطار
 توكل ولم يقبضه بالعرب وتركت اياها موقنا ان ذابح في نور حكم باكله
 وبيان بايعه ذلك وكان مساحرة هرويه كخواسن ذكاة باع ابو محمد
 صالح ان سقطت السكينة من يد الذابح او رفعها من او خافا ستر عار
 فتوكل ولا اشكال في عدمه اذا عاد بعد بعد وقد رفع عامدا او مغرطا ان
 عبد السلام ان رفع عليه كما ينبغي كذا في ذبح البقر فينبغي اجماره على
 عدم كفاية ما المتطهر ان عرفه ولو لم يذبح بعد رفع يده فقال عبد
 اكل من القابلي ان رفع وهو بحيث يعقب قصوده كبديه والافان عاد
 سجد فلا توكل وبقرب كالمها بكرة ورابعها ان رفع معتقدا كالمها بكرة
 ولا يعود وضامها عكسه وفتوي ابن قدام اي اخرج الهناني فتوي

ابن

ابن قدام لا دليل فيها لمحمد بن العرب لاهتمار كون الذبيحة منها لو تركت
 ليعاست وتوهي توكل مطلقا ولو عاد عن بعد والظاهر ان العرب معتبر
 بالتقرب كالعرب في اصلاح من سلم ساهيا ورجع بالعرب واصلى
 بالاكل اي ابا حنيفة صلة فتوي في ذكاة ثمانية باع اي في اتمام ذكاة ثور
 بعد قيامه ومسته ذكاة ثمانية باع اتفاقا حيز فتوي لسيه للا اتفاق
 لمعني المصادفة نسبة الحري لكتبة اي اتفاقا ان السور مستاه في زمن
 سير لموته وحرارة الموت القائمة به اي فلا يجد العرب بها فوات
 المني اي الحيوان الهارب من الذبح يتفاوت اي زمنه يتفاوت قوته
 الحيوان وضعفه فالقوي يعطيه ما في زمن يسير والضعيف في زمن
 طويل فلا يصح المجدي له حيث ذهالي الذابح ستر في مجديها
 والسمية اي مع النسب عن اي الذابح الاول فلا يستتر اتحاد المذكي
 ولو قد دة الالة تقرب على قوله ان عاد عن ابن علاق لو تقايار رجل
 فوضع رجل يده على يده فذبح او رفع الاول يده فلا فرق نقله في
 حاسية السيد علي عبد الباقي بن علي بن عبد الله وسلم في حكم الوداع مائة
 من الابل للابن بركة صلى الله عليه وسلم وتلاوت مع علي رضي الله تعالى عنه
 وسمع وتلاوتون بحرها على وجه اولم ينفذ مقتلا اي او عاد الاول
 للامام وكان رفع قبل انفاذه المعتل فيجد النسب والسمية حيث نهل
 عنهما لان الفعل اي الامام ح اي حين رفع قبل انفاذ المقتل
 فلا يكفي غير ذلك اي المذكور من قطع المسير الذي حل وطير ان شاء جميع الكفوم
 والودجين تقرب على التقرب ان كان الغير قطع الكفوم وحده او بعض
 الودجين او بعض اجمع والودجين وحدهما او احداهما او بعضهما
 او بعضا وحده او حده اجمع جميع لا خيل ولو كان يصف الكفوم مع
 جميع الودجين ابن عمر فيهما بقطع الذكاة اللحن كل الكفوم والودجين
 والحري في الجوزة او حدهما مرة واحدة بجمع عليه ثم قال وفي حصونهما
 بالودجين فقط اخذ ابن رشد من موكلهما ان ادرك الصيد منقوضا في المقل

استحب ان يقرى اوجه اجم فان فراها اجمار فرغ من ذكاته ومن رواية
المبسوط لا بأس بدبج سقط لما بعد قطع ودجها مع اللحم منها ومن
القول ما كلفه ان يجوز في البدن ونضها مع الرقيات وزد مياض الاخذ
الذكور وابت معرفة الاخذ من رواية المبسوط والمفصلة ثم قال واخذه
من رواية الاكتفاء باحد الودجين مع الكلعموم بين ولو نصف الكلعموم
مع جميع الودجين حكى بهرام في هذه الصورة روايتين بالاكل وعدمه قال
وهو الاقرب لعدم ابدال الدم ابن عرفة وفي كون نصف الكلعموم او الثلث
ككلمة ولفظ ثم قال وظاهر قول الكافي ان قطع اكثر الكلعموم اكلت عذ
مالك واكثر اصوابه انما لا يؤكل بقطع نصف الاكتفاء في الذبح يفتن
الكلعموم والودجين في الاصل صلة لشبهه صديق خبره من كان
ادخل الالة اي الة الذبح بين العنق والودجين لكلها اي عدم
حديها وقطع اي الودجين في اسفل اي من جهة الرقبة الى خارج
سحبون لوقف الكلعموم وعسر من السكين على الودجين لعدم حديها
فقطها وقطع بها الوداج من داخل فلا يؤكل ابن عرفة انظر لو كانت
حادثة والاحوط لا يؤكل او حيزت اجوزة للبطن وهي المفصلة
ابن عرفة وما بقيت جوزة بيده في منع اكله وجوازها تأملها ليكم
فمنى ائجاز للراس دائرة الى اخره ابن عرفة الشيخ عن محمد بن عمر على الاول
ان بقي منها مع الراس قدر حلقه الحاتم اكلت والا فلا ابن رشد والمحمي
قدر نصف الدائرة فعلى قول ابن القاسم وسمي من اعتبار قدر
نصف الكلعموم ولفظ ولا ياتي ائجازها كلها للراس يعني على ان
اجوزة اسم للكلعموم معاملة الواصل الى البرية وكلام ابن عرفة في اللحم
يعيد ايضا اسم لما غلظ من الكلعموم وعليه فالصواب ابدال اجوزة بالكلعموم
اذ ياتي ائجاز اجوزة للراس ولذا قال المحمي في اجوزة او حاتم
والا يستتر قطع المري ابن عرفة في حصرها بدون المري السهور ونقله
المحمي للكلعموم والودجين والمري في اجوزة او حاتم واحدة رواية
اي

اي تأخر ثم قال الباجي لا اعلم من ائتمعت غير الشافعي في المري بفتح
الميم وكسر الراء هن وقد يستد ائتم ولا يمز قال في السنهات
مبلغ الطعام والشراب ولا خلاف في حصول الذكاة بقطع الكلعموم والودجين
والمري حكى عياض الاجماع على ذلك فان قطع الكلعموم والودجين دون
المري فالمشهور صحة الذكاة وروى ابو حاتم عدمه الا بقطع
كأن الكلعموم اي خلف بيته وبين الرقبة فيكون كحة اذا اضيق الحيوان
على ظهره واستر طره اي قطع المري الشافعية اي ويقطع باللكية
كما تقدم وطعن الى اخره اي والحق طعن الى اخره بلبنة بفتح اللام
والموصلة متفاد هي الكفرة التي في اصل العنق اللحمي تحري في اللحم
ما انزل الدم ولم يستر طوافيه قطع الودجين والكلعموم ثم قال لو في الذبح
فيلان من اللحم تضر الالة الى القلب ثم قال لا يكتفي بالبطن في
الكلعموم دون ان يصب شيئا من الودجين فعلق ابن عرفة البنية هي
المنى الباجي محل المنى البنية الجوهري هي محل القلادة من الصدر اللحمي
ظاهر المذهب مطلق الطعن في الودج بين البنية والمنى تحري وفي
المبسوط امر عمر متاديا التي في الحلق والبنية وقال مالك ما بين البنية
والذبح مني ومديج فان ذبح او خرا جزوا لا يجزي الطعن في الكلعموم
دون ورج لانه لا يسير به الموت ولا يستع به الدم قلت قوله اولاً بين
البنية والمنى سهولا بما سمى واحداً وسمى القرينان امر عمر المتقدم رتب
لرشد عمر بن الخطاب عن الذكاة لانه جل فعلهم يومهم ولذا سمي يوم النحر
وليس مراده التحنير وان النحر في الحلق والبنية لانهما محل النحر والحلق
محل الذبح ولا يكون احدهما محل الاخر فلو ختر شاة في مذبحة ما فلا يؤكل
انفاق وحمل بعض المتأخرين قوله على التحنير فالظاهر المذهب مطلق
الطعن الى اخره كلام المحمي المتقدم قال وقال ابن لبابة وهذا لا يصح
مير يعني قول عمر ما ذكرناه وما ذكره في مالك انما في الفرو والرج
فما سقط به هواة ومقتضى قول المحمي اولا عن ظاهر المذهب في قوله

احسن ان كان في المني قطع الود حين لانه بمجموعه ما انه فيما بين الله والمذبح
يعظم ورجو في الله يعظم ما تم قال وظاهر قول الرسالة لا يجزى
في الزكاة الا قطع الثلاثة انه كالذبح واكثر ذبيحة الكتابي ابن عرفة
في المال ذكاة رجال الكتابيين ذبيحتهم وحريتهم جائزة فسوي بهم بين
القاسم وشاؤهم وصبيانه مطبق الذبح التي روي محمد بن هبة
ذبايحهم وما هو ملك لهم اخف قلت مقتضى قولك ان كانت في السارق
عدم اكل مذكي الكتابي ومثل ذبيحة مخورة وان يجوز سياستهم
او هو راب الموارث وكل ذبيحة النصارى العزى وذبيحة المجوسى اذا
تضرر فيها توكل ذبيحة الغلام ابوه نضارى وامه مجوسية لانه يتبع لابي
ابيه الا ان يكون قد تحس وتركة ابوه قال المفري لا يباح قتل ولد
اخره المسلمة التي سبهاها القدر واولدها تتبع طاهر الدين اذ ليس
هذا با حقيقه كالسامري قال محمد بن كل ذبيحة السامري صنف
بنى اليهودي يكرهون البعث لا غير اى الكتابي وان صابيا
محمد لا توكل ذبيحة الصابي وليس كحرمة ذبيحة المجوسى قال التوسى
لم يمسك الصابي بكل دين النصارى ووافق المجوسى في بعض دينه
فالحنفية والغزالية بين وبين السامري الممسك ببعض اليهودية ان
السامري يمسك بكل اليهودية لكنه يخالفهم اى الصابيين اشارة
للغزالية بينهم وبين السامريين او صفر الزند ما لك اذ اردت الفلام
الى اى دين كان فلا توكل ذبيحة قاتل عرفة هذا الامن مجوسى ولا من
مرتد مطلقا ابن حارث اتفاقا واختار المحمى انه كذى دين من ارتد اليه
لا اعتبار ردة اى الصغير ابن عرفة وفي اعتبار اسلام صغير عقل الاكل
قول ابن القاسم وفي اعتبار ردة قول ابن القاسم وسنن وفي خبرها
من ارتد قبل بلوغه فلا توكل ذبيحة ولا يصلي عليه وفي ذلك نكاحها من
اسلم فحان وله ولد مراهق فاسلم فلا يرد به ذلك حتى يتغير اسلامه بعد
بلوغه وفيه ان اسلم صبي ومثله مجوسية فلا يفسخ نكاحه الا ان يثبت
على

على اسلامه حتى يتعلم وفيه جواز وطئ المجوسية الصغيرة التي عقلت الاسلام
بغيره بن ما علمه فتوفقت بالاولين ويجاب بانه اعتبر في هذه لانه نفى
جاء والحق والاولى لانه مقتضى فتاها وارثا او جاز من مقتضيه وان
لم يقتل اى اخره واوه الى ان وان صلبة ولا يستتر طاهر مسلم
يعرفها او يصنعها الا ان ياكل الميتة حتى يعني ان الكتابي يصنع ذكاته
ولو علمنا انه ياكل الميتة ويجوز لنا اكل مذكاة سوطان لا يفسد عليها ما ثبت
بذبحها بغير تنافق لانه لم يفسد سوطان ذكاة اكل الميتة من الكتابيين
واما عن فلا يستتر طاهر فيه كذا العبيبة ابن عرفة روي محمد بن عرفان اكل
الكتابي الميتة فلا يوكل ما غاب عليه كذا الفلوة وقيل هو والاظهر عدم
الكله مطلقا لاحتمال عدم رتبة الذكاة على ملكه فان كان مملوكا المسلم
وكل كتابيا على ذبحه او خرب فقيل كل وقيل كرم وقيل كل حلالا
لم اى في شرعه المستوفى ان ثبت حرمة عليه شرعا صلبة ثبت وصلة
بحرمة عليه كذوقه اى في شرعه المستوفى بقوله تعالى قل لا اجد فيها اوجي
الى حرما الاية ويقول تعالى وطعامكم حل لهم ويقول تعالى وحل
لهم الطيبان قال السيوطى يحرم عليهم في شرعهم وقال الشيخ قال
وان بن رباب هي فاحل اسرى المحوم والسموم وكل ذى ظفر
بلوشن ذلك شرع عيسى عليه السلام كما قال الله تعالى ولا حلالكم بعض
الذى حرر عليهم اى في شرع موسى كالسموم والسروب والسمك والحوم
الابل والحمير يوم السبت كما افاده الشيخ والبيضاوى لانه لا اعتقاره
حرمة عليه لا تعمر فيه ذكاته كما لا تعمر ذكاة المسلم في اعتقده حرمة
عليه كالحنز بن ابي عرفة في حرمة مذكاهم بن ذى الظفر وابا حصة
قالهما يكره بن علي العول بن علي بنود كما هم لا اعتقاده حرمة
واعتبارها الشيخ حرمة ما يمسكها وينتم اياها وان كانت فاسدة
كذى الظفر ابن حبيب هو الابل وحرر الوصم والندام والاوز وكل ما
ليس لمستوفى الظفر ولا يفرج القاحلة اى الاصبع كالطريق

بالطائفة المسلمة ابن عرفة فما كان ما كان يجوز الطهارة وهي فاسدة ذبيحة
اليهود لا جلالا لربهم ثم كثرهما ابن القاسم لا يؤكل البياض طاهره المبيع
جملة ولو حصل على الحيض ما بعد برضى بني ابن كنانة عنه ابن رستد فها
لابن القاسم لا يؤكل كقول ابن كنانة فهي للراية الاجازة والكراهة والمخ
يرجع لقول ابن ران المرويه من قبل ابيانر فاسدة البرية تقسم القرية
ومعني فسادها بالصدقات يجوز ان يكون زعموا انه علامة انه لا يؤكل
فلا يعمل الذكاة فيه كنفوذ المقاتل عندنا وكسر هذا الاحتمال كذب
حيث في اعتقادنا حرمة من سطرنا بالكرهية استباح كل ما كان يحرم
كتابا الله تعالى في قوله تعالى وعلى الذين هادوا الاية فلا ياكل منه
المسلم ان ذكاه الكتابي ولا يابس مما حرّموه على انفسهم وقال
ابن القاسم لا يؤكل لا هذا ولا هذا للمحرم لا يؤكل يقتضون ان هذا المحرم
ياق وان هذه ذكاة فاسدة فهي ذكاة بلاية كثر اية في هذا القاسم
اخر سيرة ومن عندنا من الذي يمين سوا عندنا كذا في ذكاههم وذاك
يكراه ذبايحهم كلهم والسرايمهم من محارمهم ولا يذبح حراما وقد
امر عمران لا يؤكلوا جزاير من ولا يصيرون في الاسواق ابن المواز قد
كان من منى مختارون لذبايحهم اهل الفضل والصلاح وقد جحد
ملك مسلم الي اخره سمع العربيات قبل ما كان اليهودي يذبح لنفسه يطول
من ذبيحة فاذا ذبح انت لنفسك فلا يؤكل منها ويقول ان اردت
ان اكل منها فذات حتى اذبح ان لا فتري ان ملكته منها قال لا والله
لا اري ذلك ابن رستد وهذا كما قال لان الله تعالى ما باح لنا اكل
ما ذبحوه لانفسهم فاما ان يؤكلهم ذبح سبي ملكهم من اجل انهم لا يكونون
ذبايحنا من هذا لا ينبغي لمسلم فعلم لان الاسلام يعلوا ولا يؤكل عليه
ولم لو كانت ساة بين مسلم وبنصراني فلا ينبغي لمسلم ان يملكه
من محرمات ابن القاسم ابن عرفة وفي حله ذبيحة الكتابي لمسلم
ملكه ياذنه وحرمة ما ذكاه الكفر وكسح واجارة لصيقة حشني
يعني

يعني تكلم المسلم ان يبيع الكفار بغيا يذبحونها العيد هم وان يواجر
دايرة او سفينته مثلا الكتابي لا جلالا لربهم وان يعطى اليهودي ورق
التحلل لعيد وما استبد به يستعينون به على عظيم شأنهم وتعلق
من حرم الي اخره فها لما كان اذا باع الذي حرمنا ان يكرهه لمسلم ان
يتسلف منه او يبيع به سوا او ياحذه هبة او يعطيه فيه دراهم ابن
القاسم لا يؤكل من طعام ما يباع به ذلك الدينار بعض اصحابنا لا ينبغي
على هذا ان يؤكل طعام النصراني واليهودي وغيرهم من يبيع اكلهم
لان من ذلك اكلهم ويصرفهم كاحذهه فضا على دينه قال
مالك لا يابس ان ياحذه منه ذلك الدينار في فساد من كمال اياح اخذ
البحرية منهم وسوا باع الذي اكل من اكلهم او مسلم وكراهة من الثاني
استداما للمسلم فلا يملك اكله ولا يصح بيعه بها وان وقع وجب عليه
ردها واراقها ورد التي المستركي وليس يهودي عبد الوهاب
يخوم اليهود المحرمه عليهم تكروهه عندنا كذا في حكمة عند ابن القاسم
والسبب وقد روي عن مالك البخمي الاختلاف في ذي النضر نحو ان
خلفا في السموم وقيل يجوز السموم لان الذكاة لا يتبع بعض ابن
عمر في ذبح سموم من ذكاهم بالذلة اي اكرمه والكراهة والاماحة
التي قد مرها في مذكاهم من ذي النضر في ذكاهم حبيب على المنزب
وسمى الكلو والصق بالوطنة وبستهما من السبي اكل الصلح اما اختلاف
الحكم او عظيم وهي احيوان وفي المباح بيان الملك ابن رستد قال
ابن البائية يحل كل ذي طفر والسموم لان من طعامنا فهو حلالهم
لقوله تعالى وطعامكم حل لكم وما حل لهم فهو من طعامهم فهو حل
لنا ويحرمهم اياه لقوله سبحانه من سبي عتاكما الناصية يوم السبت
وان حرّموه ابن رستد لا يصح هذا في اخره او ذبحوه من ذي النضر
لعدم قصد ذكاهه وذكاه حشني الي اخره ابن رستد الذي
تكراه ذكاههم الصغير الذي يعقل والمرأة والحشي والامثلة

والقاسم وان كان السكران يخلو ويصيب فلا يمين في اكله بيمينه
للتبكي في سيرة الزكاة ولا يصدق كعسقه وينوي في حق نفسه ابن
عرفه ولا ابن رسته في موضع اخر اختلف في السكران الذي يخلو بم قال
ابن عرفة لا يجوز زكاة المرأة والصبي وكراهية انا المتأخرة
قال وروي محمد بن حوز من الاعلى والجنه والحاض ابن القاسم والآخر
وسمى العزيمات نكوه من الحضي ابن رسته والحنيني والاعلى وروي
صحة زكاة السارق ابن رسته اتفاقا قلت ليعني بن السواق عن ابن كنانة
ان كان نصرانيا او جهمي كونه مسلمانا فلا يؤكل لاسراة وصبي ح علم
في كلام المصنف جواز ذبح الصغير المحرم والمرأة من عمر كراهية لانه لم يذكر
مع من يكره ذبحه وهو المشهور ومذهب المدونة وفي الموازية كراهية
ذبحها وعليه اقتض ابن رسته في البيان في سماع التهم وقال قبله في سماع
ابن القاسم يجوز ذبح من لم يبلغ من الرضار والنساء والاحرار والعبيد
لصحة السيرة من جميعهم وعليل وضمن بيان ما دخل بالحق
لانه اي اسم الله تعالى والاضح لا يجوز في اي يذكر واسم الله تعالى
وهذا يفيد ان التسمية ليست شرطاً في زكاة الكتابي وحكي المؤدي
الاجماع عليه فان قصدوا اهداء الثواب الى اخيه قال القدر وعي
الذي يطهر انه لا يؤكل هذا يعني في قول الاصل اذ ذبح لصنم لكونه قصد
المقرب للصنم بجعله اطفا واكل في سبيله الذبح لصلبيه او عيسى
لانه لم يقصد به المقرب بل انتفاع الصليب او عيسى بتوابعه هذا اذا
ابن عرفة وما حصل ان مع قصد المقرب لا يؤكل لا فرق بين الصليب
والصنم وعيسى ومع قصد الانتفاع لا فرق بين الثلاثة في انه يؤكل
وان لم يذكر اسم الله تعالى لان شرط التسمية خاص بالمسلم واسم الله
يؤكل بيان لوجه التسمية وجوز مسلم اي والنوع الثالث الفقير
وهو جرح مسلم الى اخيه لا كتابي فيما لا ياكل يؤكل ذبيحة الصبي
ان اطاف الذبح وعرفه وكذا صيده ويؤكل ذبيحة اليهودي والنصراني
ابن

ابن القاسم لا اري صيدهما مثل ذبايحهم او اري ان لا يؤكل صيدهما اللحم
قوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم ان اكلهم معناه ذبايحهم
ورسوخ اللحم جواز صيده الكتابي بالافعالها ذكاة فلا فرق بين ذكاته
الانس والوحشي نظير ما عرفت من الانس وقالوا انه ذكي عندهم ان
سراج مذهب المدونة لا يباع الوحشي بغيرهم قالوا في الانس وعلل اللحم
التفوق باباحة الوحشي بغيرهم بانه ذكاة عندنا وحق الانس ليس
ذكاة عندنا فلا يبيحه فما وقع لابن العربي وهو قد تبع الفقهاء في
احكام العزيم وغيره من كتبه ان عرفت شرطاً لا يقرر ذكاة يورث
اسلام صاين وقصد ذكاة فصيد الكافر غير كتابي ميتة وفي كون
الكتابي مسلم او مسلم كالميتا يكره المشهور والشيخ عن ابيه وصوبه
ابن العربي الى اخره احطاب احسن يقول مسلم من الكافر فلا يصح
صيده قال فيها يؤكل ما ذبح اهل الكتاب ولا يؤكل ما صابوه لقوله
تعالى نأكل مما ياكلون وما حكم ويؤكل ما صابوه المجوسي من صيد الحي
دون ما صابوه من البر لان كذا ذكاة قبل ان يغادر المجوسي نفقه
وفيه لا يؤكل ذبيحة المزد ولا صيده وفي الموضع المشهور من صيد
الكتابي وقال ابن وهب واسهت باباحته واختاره ابن يوسف الحنفي
والباقي لانه من طعامهم ولما كان في الموازية كراهية ابن شريك
عمل المدونة على الكراهية ولا يصح من المجوسي بائناً ولا يؤكل صيد
الصابي ولا ذبيحته فلس اي الفقير كما لذكاة اي الذبح والحي
ولو عجزت عما كان اولى لان الفقير ذكاة لانه اي الفقير الرخص
اي وهي لا يقاس عليها وما علمت بيان للامية للمؤمنين
خير سياق فانما هي الشبان الاخرى علة لكون سياهم المؤمنين
محرم روي محمد لا يؤكل صيد سكران ولا الجنون فيها ولا يصح
لا يقبلها ابن حبيب اكره صيد اهل كدود الصيد غير منقوع ايم
والمشهور ان المرأة والمميز كالذكر البالغ وكسهما يؤمنفب والظاهر

كراهة صيد من بكرة ذكوة كالفاسق والكفى وانما يستترط هذه الشروط
كلها في صيد البر اذا التقط السهم والحيوان معتقل فان ادرك حيا غير مغنود
مقتول ذبح او حذر بشرطه والحيوان لا يستترط فيه شي فيجوز تطليعه
صادره مسلم او كافرا على اي وجه كان وحشيت اي بر يا طير اكان او غير
وان تالست قبل فها لما لك ما وجب من الوضوء ثم تدر استوحش
فانه يتركى ما يذكي به الصيد من الرمي وغيره لان رجوع لاصلة ابن حبيب
حرام التمس والبرق والاوز من ذلك لان اصلها وحشية ولا اري هذا في
الابل والغنم والدجاج اذ لا اصل لها في الوحشية ترجع اليه ولا بأس
ان يعقر عقر الا يسلخ معتقلا ويرقب ثم يذكي وانما البقرة من الهائل
في الوحش ترجع اليه وهو يعقر الوضوء فاذا استوحشت حلت عند
بالصيد افادة في غنم عنه يعني من شرط اكل المتوحش بالصيد
كونه يجوز عنه ابن الحبيب الصديق الوضوء المجوز عنه لما ذكره في قوله
لو صار المتوحش ميتا من ذكاة وكذا لو اخفروا ملكه بغير مسلم
الموحيب اي اذا اخفروا الوضوء وامكن اخذه بغير شقة فانه لا يؤكل
الا بذكاة الاسن وفهم من قوله بغير مسلم انه ان امكن اخذه لم يمسح
حاز صيده وهو كقول اصنع من ارسل علي وكره يشاهد جيل او سمع
وكان لا يصل البر الا بما مر تحت من العطب جازا كلمة بالصيد لان لا يؤكل
حيث من شق الى اخره على لزيادة وغيره ولم يذكروا في الماب
الصيد ووضعت اي المار ونحوه الصيد كبروها لا سيما الوضوء
فيها لما لك ما في من الا مقام الاستسنة ولم يقدروا على اخذه فهو على مسلم
فلا يؤكل الا بذكاة الاستسنة ابن عمر في ذكاة النعم في كونه كوحش
او مغنود وعليه تالست البقرة لان لها حية اصلا كما تروى في خروج
ما اضطره الجارح لحرقه لا خروج له منها او كسر حبله فكيف وكذا ما جاز
صغيره ياتي اخذه منها باليد ليس صيدا اي يجوز عنه ولو عبر به لم يكن
اولي برمي ذي حدان عرفه شرط الالة كونه اذ ان حد جرح فيها

ما جرحه حد سراح او عصى او عود ولم يتخذ معتقلا فمات اكل كالهيم ابن
حارث في اكل ما مات جرحا طرف المعراض تالست ان اصابه بالارض لا الهوا
معد والتلعين كالحاجر من السلاح قاله صليان به جاز من سيف
ورمح وسكني وسهم ومقراض اصاب بجده دون عرضه عياض المعراض
عصى في طرفها حدية وقد تكون بغير حدية وجمهور العلماء لا يؤكل
الا ما حرق بجده كرسا الى اخره البياحي لم يوجد فيه نص لمقتضى
واختلف فيه المتأخرون بن الفاسق من الحدود الرمي به بدون البارود
في الحاية النائمة فافتي فيه بجواز الاكل ابو عبد الله القوري وابن
عنازي وابن هارون والمجوري وعبد الرحمن الفاسي وعبد القادر
الفاسي لما فيه من الامانة والاهتمام بسيرة الذي شرع الذكاة له
بل الامانة ابلغ واشهر من الالة التي كصلها الجرح وتكون المراد به
السق كالحاقيل وصف طردي غير مناسب اذا المراد مطبق الجرح سواء
كان سقا او حرقا كما في حد المعراض دون بندق الطين الذي سانه
الرضي والدفع والكسوف الرمي به في الوقف المحرم بغير القربان الغزير
لا يرام مجتزئ ذي حد قاله الموضع وغيره ما واصلت بجرح او بندق
جرح او بضع او بطلع المعتدل فلا يؤكل وليس ذلك بجرح انما هو رمي وفي
الحالات لا يؤكل ما رمي باليد في الارض يتركى فان مات قبل ذكاة
فلا يجوز اكله حيوان علم فيها لما لك من ارسل كلبا غير معلم فلا ياكل
ما صاده الا ان يدرك ذكاة فيزكته والمعلم من كلبه او يار وهو الذي
اذا زجره انزجر واذا ارسل اطاع ثم قال الغنم وجميع السباع اذا علمت
من كالكب قلت فجميع السباع الطير اذا علمت اي بمنزلة البراة قال
لا ادري ما مسيلك ولكن ما علم من البراة والعقبات والبراة حية
والسدا لغاة والسفاة والصقور وسنهمها لا بأس بها عند مالك
ويروي ابن حبيب الا الحسن لان لا يفتق ابن سنان المفتق ما يفتق
العلم ولو سنورا او ابن عمر ولو كلبا السود في العارضة فأكبر

من لا يعلم اذا صاد كلب اسود فلا يوكل ولعله لقوله صلى الله عليه وسلم
الكلبة الاسود سلطان وصيد المستطبات لا يوكل لانه لا يسمى اسم تعالى
سماحة لوسمى لك الشيطان وصدا به وسميت اسم تعالى لجازا كلفه فانه
كان شيطان وسمى لك وانطاع فانه اذا اسلم لسان بن داود وان كانت
لا احتمال حرمه اقله فلا يكون صيده ذكاة فهو عندنا بمنزلة الوضوء
لما مضى واسم الموقف ولولم يقبل حنبس المقيم عبد الباقي علم بالغفل
ولو من نوع لا يقبل المقيم كاسد وخرق لمن وسرته قال ولو كان طبع
المعلم بالغفل العذر كذب فانه لا يمسك الا لنفسه ولا يفر بغيره
خطاه عبد الباقي محض ان المعلم لا يخرج عن كونه معلما كما لا يكون
معلما بطاعة مرة فيعتبر العرفاء في ذلك بان يطبع اذا ارسل الي
احد ابن عرفة في التعليم طرق الكمين في كونه الاشتلا او والازهار
او والاجابة انهم يلقون الزهار الطير ثم قال ابن سبويه ليس هذا اخلاقا
والمعتبر ما يمكن عمدة ابن العربي المعتبر الاشتلا والاجابة عند
الدعا الاصح عدمه بل انما استقر المحكي في المدونة ان شرط التعليم
واحد وهو المطاوعة لا رسال ولا يشترط ان يجاره اذا جبر
وقد ذكر من يوقع به في الصيد ان الكلب لا ينزح بعد رساله فينبغي
العمل في وقتها بعد ان تعلم شئ والعرفي لم يشغل بغير ما ارسل له
فكذلك كان لم يشغل بغيره اصلا واستغل بغيره قبله استغلا قليلا
فان استغل بغيره قبله استغلا كثيرا ثم فلكه او انفذ مقله فلا يوكل
وهذا التقصير المحكي وظاهر المدونة عدم العرفي بين قتل السباع وكثير
في عدم الاكل ابن عرفة لو ترك البعثة بعد رساله وطال ثم انبعث فلقو
وقرئ بها المحكي فظهر كذا في علي حاشا في صيد من جماعة ارسل عليها علم
ورده المازري بان في عمله وبان ظاهر قوله كل اكلها ولو طال ما بين اكلها
واخرها فليزحم حله وان طال وهو قد وافق على صرته ولو قد مضى
فيما بين القاسم من ارسل كلبه على جماعة صيد ولم يرد واحد منها دون
الام

الاخوف اخذها كلها او بعضها اكل ما اخذه منها المحكي المرسل على سقود
ان يوي سقودا منه فغيره كلفه وان يوي واحدا لا يقسمه فالثاني ليعلم فلو
شك في الاول منها ففلاها كلفه وان يوي اكثر من واحد فان كان بينهم
الكل ما لك وابن القاسم وابدا وهب وكذا غيره في واحد اي من
جماعة صيد فلو ان الواحد المأكول سقودا كان عليه فلا يوكل غيره والاكل
واحد ويترك الباقي وانما يوكل الواحد المعين او غير او لينة اي
كونا صطيده او لا فان علم عدم اولية او شئ فلا يوكل ان اصاب
جماعة اي اكلها ان يوي اكلها او اصابها اصابته اي السهم الاول
اي من الصيد الاخذ بغير الكمين لان وصوله لم يقبل الرامي كحي
اكثر يصيب غير المحكي قبل وضوؤها اكل الكلب من الصيد ابن عرفة
في شرط عدم اكله طرق الاكثر لقوله ابن العربي في الكلب روايتان ابن
سبويه لا يعتبر في الطير انفاقا والكلب المحرق سله وحكي ابو حنيفة
عن المذهب قوله لا باعنا به وفيها ما لك اذا اكل الكلب من الصيد كلفه
فالوكل بغيره والم بيت وهو ان اكل ما اخذ فهو معلم ولو لم يدبر رفع
الصيد ابن حبيب لما راه ان نواه من حيث انما ساج كفى ابن عرفة لا اعلم
فيه خلافا وكذا ان ظهر خلاف ما ظنه من المباح ابن سبويه لو رمى بالافجده
بقرة وحش في المذهب قوله ان ونقل الشيخ عن ابن سبويه انما هو صوب
المؤسسي قال في النظر لو اراد دج كبش قد جرح فاذا هو بغيره والاصوف
الاكل افاده في لان لم يثبت اباحته بان يثبت جرحه او يرد
فيما وفيه ان رمي صحرى فاذا هو صيد نفذ مقله فلا ياكله وكذلك لو ظنه
سباعا وحش ثم اقال ابو الحسن معناه اذا رمى سباعا لم يرافقه فانه
زماه فاذا ذكاة جليله فقال العروسيون لا يوكل لان العمل الذكاة في بعض
دوا بعض ابن يوسف وهو ابن فان رماه قاصدا ذكاة لا كلفه فلا خلاف
في جواز اكله او وقع غير مقصود فيها من ارسل كلبه على صيد فاخذ
غيره فلا يوكل او لم ينفذ المبيع مقله وشاركه غيره كذا وفيها من

رمى صيدا في البحر سقط او في الجبل فتردى منه ميتا فلا يؤكل اذ لم يعلم
ما من من السقوط الا ان يكون قد انقذ مقتله بالرمية ابن ناجي وجبه
عدم اكله ان لم ينقذ مقتله ان من الشك في المبيع فلا يؤكل
فمحقق المبيع والشك في ما يقع مع الاتفاق فلا ينظر المشارك بيان
لمعنوم او لم ينقذ المبيع فعقله في كل ما ذبح في الماسع ابو زيد
ابن القاسم من رمي صيدا فاصاب مقتله وادركته وقد اقترب من
وسمعه في مقتله او وقع في بئر او تردي من جبل قال اذا علم انه صاب
مقتله فلا باس باكله والا فلا يعزب الا ان يدركه ابن رشد هذا
اذ كل ما اصابه بعد انقاذ مقتله فلا ينظر اذ قد فرق من ذكاته وهو
مثل ما سقط في ما او تردي من جبل بعد ذبحه فمات فيوكل وسيل
ما لك عن من ذبح ذبيحة فتردى في الماشاة فقال لا ياكلها الا اذا
كان امر ذبحها قبل سقوطها فعقل اخاف ان يكون قتلها غير الما قال
ان كان تذبح فلا باس بها ابن رشد هذا مما لا اختلاف فيه بخلاف ذبحها
في جوف الما وسمع ابن القاسم ان وصل الى ذبحها وهي حية فلا يري بترك
با سخاله الا ان نافع ولم يرفع بل سدد اي في الماحال ذبحه ابن
عمره ان ذبحها ورأسها في الما وهي حية اضطرار فلا باس واحتمل
في كونه كذلك ولوها فقيل ان رشح سمها ابن القاسم في ذبحها ورأسها
في الما قار عليه ورأسها فوفه قال لا يقول ابن القاسم في صيد ذك
وحياة ميتة والكلام في ميتة وقول ابن نافع في ذبحها ورأسها
في الما قار عليه ورأسها فوفه مع قول ما لك يمنع اكل صيد ذكي كحمار
والشك بوجوب صيدها او سمهم بهم ابن عمره ما مان بهم سموم
لم ينقذ مقتله ولا ادركته ذكاته طريح ابن رشد اتفاقا وفيه ان
ادركه سمها ابن القاسم مع صكته ابن حبيب وابن رشد مع محبوب
وان انقذ مقتله فطره فان ابن رشد ابن حبيب لا يؤكل لان للسم شدة
في انقاذ مقتله ابن رشد حله الخلاف في المذبح في الما الباطني
علم

علمه خوف امانة السم على قتله منقضية فان امن خوف السم على اكله
جاز اكله على اصل ابن القاسم وفتح نظر على اصل ابن نافع في راعيه
انقاذ السم المقتل قبل سقوطه في الما فان انقذه فيه فلا يؤكل
بوضو على السم من اخر هذا امر على معنوم لم ينقذ المبيع مقتله اي فان
انقذ المبيع مقتله فلا ينظر المشاركة في صفة الذكاة وضرر السم من اخر
او كلب كما فرقا في اللحن اذ الوسل مسلم ومجوسي كلبهما على صيد كلبا ونا
على قتله او لم يتعافوا عليه او لم يدركه ما سبق اليه فقتله ولا يؤكل وان
علم ان كلب المسلم قتله ولم يمسكه كلب المجوسي اكل وان كان بعد ان أمسكه
فلا يؤكل وان صاد المسلم بقلب المجوسي اكل وان صاد المجوسي بقلب المسلم
فلا يؤكل وذلك عند ما كان بمنزلة ذبح احد هما يسكن الاخر واولى سهمهم
لذا اصابته بنفسه رمي الكافر او يمسك الحيوان اي اكله من الصيد
مع الذبح بها لو قدر على خلاصه من الكلب فذكاه وهو في افواههم
بشره فلا يؤكل اذ لعلم ما من نهته ما ابن القاسم الا ان يؤكل
انه ذكاه وهو في مع الحياة قبل ان تنفذ هي مقتله فلا باس باكله وليس
ما صنع او قتل اي الجراح فافتر على خلاصه منه ما وافقه على صيد
وفاعل قدر ضمير الصائد فيها لما لك ان ادرك الكلب او الباز على صيد
فالاد ان يدركه فلم يستطع فان كان عليه عليه ولم يوط فيه حتى مات
بنفسه فليأكله ولو كان انت شاعره عنه وذكاه فلم يفره حتى مات
فلا ياكله واما كان لا يعثر على خلاصه منه الا انه يقدر ان يدركه فاليدركه
وان لم يدركه حتى مات فلا ياكله فعقل او يرضى في اسباع ما لو
صيد فخره في الواري عن كلبه والصيد فرج الرجل الى بيته ثم عاد
فاصابه من يومه فلا ياكله الا ان ادرك ذكاته كونه سم الكلب في ذكاته
وجبه غير تنقذ مقتله ولو وجد مقتله فان كان برمي اكل ويجاز
الا ان يعلم ان الجراح قتله سرى العوة وصفق الصند والصواب
رواية ابن القاسم لا باس باكله في السم ويجاز ولو رجع عن ابعاده

اختيار النبي في المازي قول مالك في الموطا ان عمر بن الخطاب قال في اكله ثلثها
في السهم وثلثها في الكلب او جعل الاثر مع من يتاخر الى اخره فيها لما كان لو ادرك
حيات قبل انقاذ الكلب يقتله فاستغل باخراج سكين من مزجج او بابنقات
من هي مع من عبد وغيره حتى قتله باخراج او مائة بعد اعتزال الكلب مع غيره
فلا يؤكل ابن الموار لو كانت السكين في خضم ابن القاسم او في خضامه فبينما
يخرجها من الخضم او الخزام مائة الصيد فلا بأس باكله ابن يونس لان لم يترط
والذي صمما في الخرج او مع الغير قوط لان كانت عارضة السيف ففقد
بيان لمفهوم مع من يتاخر فيؤكل مع غيره التام وسبب معللين بعدم
تقرير مع من وكان يدرك ذكاته في اخره ابن عمر في وفها ان سئل
عن ذكاته اخراج النما من خرجه او انتظار من هي مع فلا يؤكل وسئل
ابن القاسم ان يادر لاخرهما من خضامه محمد او خضم فمات الصيد اكل
الخنزير عنه وكذا الوضوء في قدر ما لو كانت السفرة بيده لم يدرك ذكاته
قلت يريد وكذا القدر ما يخرجها من خضم او خضامه او اعزاه بدار صبار
فها لما كان اذا اثار الرجل صيدا فاستل على كلبه وهو مطلق فاستل على
وصاره من غير ان يرسله من يده فاليؤكل صيده ثم رجع فالك فقال لا
يؤكل حتى يطلع من يده من سلا لم تسليا وبالا ولا اخذ ابن القاسم
واصبح وافني به ابن سراج او وجد بعد قتل النمل فيها لما كان لو ادرك
عنه كلبه والصيد ثم وجد ميتا فيه اكله او باره او سهمه وهو فيه
اكله ولو لم يجد الا اخر النمل في الم بيت فان باق فلا ياكله وان انقذ
بقتله باخراج او السهم وهو فيه وقال ابن الموار انما السهم فلا بأس باكل
ما انقذ بقتله وان داب وقاله اصبح قاله وقدام من عليه مما خاف
الغفها ان يكون مائة من غير سبي السهم ولم يحدروا ابن القاسم
هذه ذكر في كتب السماع ولا رواها عنه احد من اصحابه ولم تسكن
ابن القاسم وهم فيها ابن الموار ورواها ابن يونس وهو الصواب
ابن رسل وهو ظاهر الاقوال سليمان وقاله سمعون وعليه جماعة من اصحابنا
الباهي

الباهي هذا الخلافا اذا لم ينفذ السهم بقتله حتى غاب عنه واما اذا انقذ
السهم ثواب الكلب بقتل الصيد لم يشاهد الصايد ثم خاض الصيد وغاب
عنه فقد كملت ذكاته فلا يؤكل فيه بقتله ولا ببيته افاده المواقف
ليور ان الموار لا يلاي في تمل ان ينفذ بقتل الصيد او مائة منها لان
فقتل الصايد او صدم بعضه باخراج فما لمالك اذا طلبت الجوارح
صيد الفخات السهام او لم ياتخذه فلا يؤكل وان اخذته الكلاب فقتلته
بالعض والرض او بغير ذلك ولم يثبته ولم يدمه فلا يؤكل بالموخو
ابن الموار فان ادسه ولو باذنه اكل ابن القاسم وان مات الصيد بصدده
فلا يؤكل وكذا ان ضربت الصيد بسيفه حتى مات لم يقطع فيه فلا
يؤكل كالفصد وذلكه موقوف افاده ق ويكنى الادما ولو لم ينفذ
اكله سبب المزارع باخرج سكين ان الدم وان لم يثبته اكله الا لضعف
قائم بالصيد فيلحق بقتله بلا نزول دم سبب وسبب العدو وعي
واي اصل ان مقتضى كلام ابن عمر ان المومد في الصيد انه لا يؤكل بدون
ادما من الالة وهو واضح فيما منه دم لسبق اكله واما ما لا يحصل منه
دم منه ان فانه يؤكل بدون سبب ان دم او قصد ما وجد الي اخره الباهي
الارسال على غير يقين مثل ان يرسله على صيد يقوم بين يديه فلا خلاف
انه لا يؤكل اي فان كان حريا او تبا المودي او يحل محصورا وكفار وسبي
سلف اكل وسلفه رويته علمه به بسماع صوته او حركته كما افاده ابن غازي
كفيضة بالعين والصيد المحجبتين استجاري سلف بعضه على
بعض بيان لفيضة المحجبتين قال مالك ما بفيضة او غار او ورا اكله ان
كان بها صيد يحل بقتله الباهي ما لا يخلط بغيره كالغار المهورا كلبه
افاده ق ابن عمر في المحجبتين غار او غنضة او ورا اكله ان كان بها
صيد في خضم بقتله وكونه كسهم فولا مالك وسئل عن الباهي
فلا يخلط به بغيره كالغار المهورا كلبه ومنه السهم وما يخلط بغيره
كالفيضة واكد بقتله اصبح يؤكل ومنه ابن القاسم هذين في الفيضة

والفارق الداخل بالكاف او ارسال تانيا بعد سلك او الى اخيه ابن المزار
من ارسال كلبا على صيد ثم ارسال عليه اخر بعد ان فارقه الاول فقتله او بعد
فانك جابر المحمي قتل جابر بن رسول واحد ارسالهما معا كقتل جابر
واحد ولو قتل احد هما بعد مسالكه الاخر ولو قتل الثاني بارساله بعد
امسكه الاول طرح وقبضه اكل والمرسلان على التقاون والشركة كواحد وعلى
استقلال كل عن الاخر ان استقل جابر بقتله فليس ولو قاضا رسالته
وان استولى جابر اذراكه وقبضه ميتة وان حبسه اعدهما وقتله الاخر
طرح وصنفته رب القاتل ان كان المرسل الثاني المازري ان جهل الثاني
ارسال الاول وكان قتل امسكه فله المقتنه لانه جابر وظاهر قوله
المحمي صنفته ولو كان كذلك فله الاول كاستحقاقه بسيف ارساله
وبلزمه لو امسكه الثاني عن الفزار وقبضه الاول ان يختلف في اكله
كقتله ما سقط كغيره فتشارك اي الجارح الثاني الجارح الاول
في قتله اي الصيد فلا يملك لصيد وريته حد ورا عليه بامسكه الاول
او اضطرب فارسله ولم ير ابن عرفته سمع ابن القاسم من ارساله على
ما اضطرب عليه لروية اياه دون مرسله لاجل اكله لا اعتبارا له غيره
الا ان يوقته برؤية غير مرسله انه هو او بعد طير ان طير غري من محله
ابن رسد هذا ان نوي ما اضطرب عليه فقط لو نواه وغيره اكل لوقته
ان نوي جماعة وما وراها عالم يره اكل الجميع ولرواية محمد بن ارسال
سلكه لاحد اضطرب والمقتاة يمين او سئل الا اكل ما اخذ وهو اظهر
من حمل بعضهم سمع ابن القاسم على خلافهما وفاق قول سمعوت
واهمب وقال المحمي في سبيله محمد اجازة مالك سرح وكبره اخر
الا ان ينوي المصطرب وغيره فتاويل ان ابن رسد لو اضطرب الباري
على يد صاحبه على سبي براه ولا يراه صاحبه فارسله نوايا ما صاد كانت
الذين اضطرب عليه او قتل اكل ما صاد على ما في المدونة في الذي يرسل
كلمه على جماعة من الصيد نوايا ياها وما وراها ان كان ولم يره فاخذ

عالم يره نوايا كنه وبين هذا التاويل ما في كتاب محمد بن قول مالك من
اي كلبه حد النظر وكما لم يقتل كلبا او سئل لا فارسله على صيد لم يره
فياكل ما اخذ وهو كارسال في القواض والغيران لا يدري ما فيها
عرف انهما صيدا ولم يعرف وهذا التاويل اظهر في وجوب نيتهما
ان عرفته بشرط النية بقتلهما بذكره الشيخ عن كتاب محمد بن رضى صيدا
لصيفه من محله لا الصيد فكنتم ونحو سمع ابن وهب اي قصد التذكية
لتفسير المصنف والمصنف اليه اكلية بان علي باله عنها وعن صيدها
وكان كمين ان اسير ما اذا قتل بنية حال او قال اذكي ولا يشترط
ان ينوي انه يحل ما به كذا عبد الباقي اي وقصدها وان لم يلاحظ عليه
الاكل لعدم اشتراط ذلك بسبب المراد بها قصد الفعل وان ذهل عن
وقد اكل به فمن قصد بكم قطع المعلوم والورجين وذهل عن كونه
بيج الذبيح كفي ذلك كما هو ظاهر المدونة في الذبح والصيد والظاهر
انه يجري مثل ذلك في بقية انواع الذكاة فمن رمي حيا فاذا هو صيد
فانفذ مقتله فلا يملك وكذا لو طنه سبعا او خنزيرا وكذا لو ضرب
سبعا بسكين وهو لا يريد بدمها فاصاب حلقومها وودجها فقتلها
فلا يملك لانه لم ينو بدمها ومن رمي صيدا بسيفه عن محله لا بنية
اصطياده فانفذ مقتله فلا يملك خلافا لما في حاشي عبارة والنية على
قسمين نية لقرب ونية كمين والذى يشترط فيه الاسلام الاول ان
الثانية وسفاه انه ينوي بهذا الفعل من ذبح وما بعد تذكيته لا يقتلها
اي نوي ان يحلها ويبيعها لا يقتلها وهذا مما ان الكتاني فقول
ووجب نيتهما اي من مسلم او كتابي انه يمين الضوفان التحليل حكم
انه فانه التحليل المبيع فلا معنى لنيته وان اراد سبب التحليل فهو عين
نية الفعل وان اراد جعل سببا للحل كما هو مفاد قوله ان يحلها بذكر
هذا ايضا بجعل الشارع لا بنية ولذا قال شيخنا في حاشيته حاشي انه
ان نوي قطع المعلوم والورجين ذاهلا عن كون ذلك سببا في حلها

الكتاب وكان اي حشني راى ان المسلم من قصد الذكاة الشرعية فهو من ذبح
حكما اذ لا معنى لكونه شرعية لانه لو لم يكن الذبح لكان الذبح والنية
كافية على الفاعل على هذا لا بد من نية التحليل ويدل لذلك ما سبق انه اذا
شك في اباحة الصيد لا يترك لعدم الجزم بالنية نعم لا ينبغي ان يعد قصد التحليل
قد راى ان يدعى نية الذكاة الشرعية لما علمت نعم يظهر الفرق في الكتابي فليكن
منه قصد الغفل اليهود وان لم ينو التحليل في قلبه فانه اذا اعتقد حال المشية
اكتفى ذبحه حيث لم يقبل عليها واما المسلم فان شك في التحليل اراد ان
نقاه عمدا عن قصد مع اعتقاده فتلاعبا وكذا لا يترك ذبحه وهذا
لا ينافي ما قرر من ان النية قد راى على الاعتراف بانها من قبيل الارادة
لا من قبيل العلم ومنه نية الذبح فالحق في ذبحه بان شرط النية لغرض
على قوله ولا يستلزم ان يقول ان ينوي مطلقا الضرب اي وليس
الحشر عن ان ينوي الذكاة في ذبحه عن كونها سببا للحر والذبح بشرط
فيه الاسلام نية التعريف جواب عما يرد على قوله ولو من كافر من ان شرط
النية الاسلام فليكن نية الكافر في نية المسلم اي استلزام
الاسلام في نية القرية كالقاي من عدم استلزام النية من الكتابي
لانه يلزم لكل موقوف تراذ اصابته الذكاة مع انه لا يؤكل من مسلم فقلنا
عن الكافر لكن نسب مع عدم استلزامها من الكتابي كمن ان رتب ذبحه
كما كتب السيد بها للبدن في النية فقد التحليل وهو قول القرطبي وجه له
البدن وهو الذي لا يشرط من الكتابي واما قصد الغفل فلا بد من نية على ما تقرر
انما هو وذكر اسم ان قد روي ذكر ابن عرفة السنية معلومة وترجمها
نسبانا عفو واستحقاقا بحسب ما انبجارت وان سبب استحقاقها مما عدا
في حرمها وكرهها وعلما لذاته ثم قال الموسني عن اسمها تركها جهلا عفو
ابن سبيو قيل هي سنة واختلف على ترك السنة عمدا وقيل واخبرته مع الذكر ما قلناه
مع السنية في حرم العدو على حشني يقين لفظ اكله وانما الصنف ذكاه
لا تفي لكنه توقف في تقريره في ذلك وجه الكفاية مطلق الذكر ويؤيده ان صاحب

البيان جعل ذكر اسم كذا في الذكاة كما ان قوله تعالى واذكروا الله في
العمل بعد وادان كفاية عن رمي الجمار للمصاحبة منها فصدق ولو بالسنية
فلا يشترط في ذلك صورة ان عرفته هذا يسمى اسم عند الذبح وعلى الصغار
ولا يقال بسم الله والله أكبر ان القاسم ليس بوضع صلاة عليه على اسم عليه ولم
ولا يذكر الا الله ابن حبيب في البسم الله الله البر او لا اله الا الله او سبحان
الله او لا حول ولا قوة الا بالله كاف ولكن رخص في عليه الناس احسن وهو
بسم الله والله أكبر عند القصد استباحة الذبح بكلمة الله في الفهم اهله
اذا عليه بغير الله وهذا يحصل بذكر الله كبري كان حتى لو قال اسم اخر اما
ذكر الرحمن فلا يلحق كما لا يقتضيه الامامة قلنا لم يشر ولم يعقل ولو قلنا اضل
وفي المعارضة التكبير خاص باهدى لقوله تعالى وتكبروا لله على ما هو لهم
وصف السنية ان يقول بسم الله او يا سجد اللهم والاولى افضل ان يتردد
التكبير مع السنية سنة الذبح ولا يقال بسم الله الرحمن الرحيم لان الذبح
تقدب بنية الرخصة ولو جهل ما لم يشرع في ذبحه فان تركه ما لم يشرع
والعدو فلا يؤكل ولو جهل قال الخطاب وطاهر ان غير الناس لا يقع عنه
عامدا كان او جاهلا او متا ولا فاهم ما و ان لا يؤكل ذبحه بنية بائناقت
والسنة على المشهور واما الجاهل فظاهر كلامه هنا في التوضيح انه كالعامة
يعلم فرق اسمها غير المشهور اي هو قال في التوضيح العامة وكما هل
وكرهه وقيل ودراسة ابن ناجي لا خلاف ان المطلوب في الابل التي الا يهرى
وكذا الغنم ان اراد الاستغناء بجلده وعظمه الباصي لانه لا يمكن ذبحه
لفظ خله والبقالة تحميم وله منى فوجب كون ذكاته فيه ونحوه في السوف منه
من نواحي من نقل روف عن الباصي ان الغنم كالبقرة يجوز فيه الوجه ان عبد الباصي
راى الحسن عن عبد الوهاب يقين النية في الذكاة بسم الله الرحمن الرحيم
خلاف القول بغير السنية احمد بن حنبل ووجه عنهما وان كانا في التوضيح حي
في الطرطوطي العنق كالتسمية ابن الجوزي ان يحرق فلا يؤكل عبد الباصي لانها
لاية لها وجاز اي الذبح في كل اي مما يتعين فيه الذبح وما يتعين

فيه الذبح المبرورة كما هو ان عرفه ما نحن عنده مهواة هازلة ما لم يكن
من ذبح او نحو فان قد راى على طبعه في غير محل ما قول ابن حبيب
لا يمان في العرفه قال مالك لو لم يذبح او بالحقس لم يذبح
ونحوه في السامط وهو حكم سب وخس وامامه انكم فليس بغير ذبح
اتفاقا وفي جمل الكيفية قولنا في السامط انكم قولان حسن وعبد
الباقى وسب لعل المراد عدم معرفة الذبح فيما يذبح والى في ما يذبح
الحكم فانه لا يذبحه اتفاقا الا البقر سب لعل كما يوسى وبقول الحسن
حيث قد رتب عليه وما يستبم البقر كحمار الوحش والميتل ونحوهما فانظر
فيه ونحوه لعبد الباقي ابن عرفة الباقى انكم لا يذبح ما يذبح ما يذبح
عبد الباقي لقوله تعالى ان الله يبارككم ان تذبوا بغيره فما مالك لا يذبح ما يذبح
ولا يذبح ما يذبح خلا الفقه فان الذبح فيها جائز والسجدة مالك وما
الذبح كما كثر عياض لا يذبح بغير حديث الا ان لا يذبح اتفاقا ان
عرفه فيما عدا رواية ابن حبيب بقية ما سوى ذلك كذا بعد ما ان
حبيب وخوف مؤثرا ونحوها كبروه وقد استأوا ولا يجوز ما كذا ابن عرفة
الا ان ما يقطع الحكم بضعف الاستفاد في التلخيص ولو زجا جاك في
المنشأ يقول ابن حبيب لا خير في منحل كصد المص من لا الامس قال
ولا قطع المص من قطع السقفة فلا باس وما ارأه يفعل ذلك وروى عنه
ما ذبح بخلقه قصبة او عصا وحى بغير ذرة اكل في كون القطع كذا
قوله ما ع قول ابن حبيب ولو من غير مذكي وقول المازري لم ارض
خلاف فيه واجراه بعض شيخنا كما استجدى واما السن ففقط وقول
الكافي قبل لا باس به وقيل كبروه وقيل لا ذكاه به بحال وهذا ما رواه
محمد وابن حبيب وافوا هم بقية ما سوى ذلك كذا بعد ما ان
حبيب وخوف مؤثرا ونحوها كبروه ابن حبيب وقد استأوا ولا يجوز ما كذا
وقول ابن حبيب يجوز ولو كان مع سكين ظاهر عدم كراهته وقيل
ابن عبد الله عن المذهب ولم اعرف الا ما في الكافي وفي اخذه منه

اصحاح وقال عياض لا يذبح بغير محمد بن عيسى اتفاقا عبد الباقي يذبح
في سائر انواع الذكاه حتى العقر كما هو ظاهر المتن وقد يوسى
اذ لم يوجد الا هو مع الظفر والسن كما ياتي بيانه فيما من اصحاح الى الذبح
كبروه او هو ذبح او حى وعظم او غيره اجراه ولو ذبح بذلك ومع سكين
فانه يذبح اذا فرى الا ودا ج ابو محمد وقد استأوا ابن حبيب المروءة حجارة
بعض صلته حداد ولا باس بالذبح يستفاد لاصاب لها والرجع والعدوم
والتميل الامس الذي يوسيه فاما المص من الذي كصد به فلا خير فيه
لانه يتردد ولو قطع قطع السقفة فلا باس به ولكن ما ارأه يفعل
ذلك واحداه خير لحدادكم سفرة في كتاب محمد السنة ان كذا
السقفة قبل السقفة في الذبح وراى عمر حلا كذا سفرة وقد اخذ بشاة
ليذبحها فضر به بالذبح وقال لعبد الروح الا فعلت هذا قبل ان تافقها
وقيام المص من عرفة الشيخ روى محمد السن كذا البدن قايمة
حباسه في روى ابن حبيب القاسم كذا البدن قايما احب الى والبقر والغنم
بضعه ونحوه ونحوه في باب الحى روى محمد السن كذا البدن قايمة سفرة
اليدين للقبيلة ولا يعملها الا لمن يخاف منعه عما وكان ابن عمر هذا
كذلك يروى ويكوف اذ كذا الاسم الله عليها موافا وهذا قال مالك السن
كزها قايما قلنا معقولة ام مطعوفة اليدين قال لا اقوم على حفظ
ذلك الان ولا باس بنحوها معقولة ان استفتى محمد عن مالك لا يفرق
بعد النحر الا ان يخاف القلاهما ونحوها يار كذا احب الى من ذلك ولا يميز
ليسا كما من كل ناحية رحلا احب الى من كزها يار كذا وجميع المذبح
على الا يميز ابن عرفة في كتاب محمد السنة اخذ الشاة برفق فيضجها
على سفرة الا يميز للقبيلة ولا يذبحا يذبح ياخذ بيده اليسرى جلد ظهرها
من اليمن الاسفل فيمزج لئلا يذبح الشاة فيضع السكين حيث تكون الحوزة
في الراس يسمين اليمنى واليسرى من كذا السكين من كذا السكين يذبحون
نحوه وقد حدثت السفرة قبل ذلك ولا يضرب بها الارض الا يحل رحله

علي عنهما ولا يجزئهما وكره ربيعة ذبحها واخرى تنظر وكس ما ذكر
ذبحها على سقم ما الا على ابن حبيب لو فعله اختيارا اكلت وكره
ذبح الا على سقم قاله وفي حقه ذبحها واخرى تنظر وكرهه نقل است
رسد عن مالك محكي بنحو ابن حبيب مصطفى وابي حبيب راد اليه في الثالث
سنة وتقبل الذي فيها لابن القاسم بن السنة توجبه الذبيحة الى العيلة
فان لم يفعل اكلت ونسب ما صنع وبني مالك الجار يند وروى في حقه
يدكون وامرهم بتوجيها العيلة محمد ترك تركهم بها العيلة سها
عفو وعبد الا احب اكلمها ابن حبيب ان كان عمدا لا جرم فلا يؤكل ف
ابن عرفة اللخمي ابن حبيب ان ترك توجيهاها عدا حرم اكلمها وقاله
محمد وسمي القرنيان ذبح الطير فابدا الجحيم غير مستقيم هو استخفاف
لا يظلمه كغله ويؤكل حاشا انما كانا المتقبل من ذبحها لا واحدا كالشسمية
لعدم النقص بالاسم كلالها ويا كانت لا بد لها من جهة اخبرت لها
جهة العيلة لانها اشرف الجهات والغرف بين الذكاة وهذا اكلها وان
استركا في خروج النجاسة حقه نجاسة الدم لا باقية الباقى منه
في العروق والعروق ليس به وكون الذكاة قربة وكشف العروق حال
هنا بها ذبحه مطلقا اي عن التقيد بذبح او عن المحل الذي
اوله من كوا الصوف اي والرسم والتشعر والوبر بيان لما ذكرناه
صديان عرفه فيما انفذ اكارح او لهم بعتله فحش فري او داحم
اللحم وكذا اكلهم ان افري اكارح او داحم وظاهر قول عياض انقضاء
ذلك بالودجين لخروج الدم من اكارح واكلهم وهو ظاهر قوله
ان افري اكارح فقد فرغ من ذكاته كما لا يؤكل ان ليس منه سبل
ابن القاسم عن الدابة لا ياكل لحمها بغيا في ارض لا علف هذا قاله
ولا يذبحها قال ولو كانت لرجل دابة من بضة ليس بها كحل وصدقها
احب الي ابن رشد انما قال في التي تقياد بها رجا ان يذبحها في يوم
عليها صبي ذبح بران وجدها صاحبها قد نصحت عند الذي قام عليها

منع

فسم ابن القاسم انه احق بها بعد ان يدفع للذي قام عليها ما انفق واستحب
ذبح الميسر من نفقها الراحة لحاق وسفره بتفسير قريمته والراجح ذكاته
الذبح بالظفر والسيف ابن عرفة في كون السنن والمفطم كج باليمن ان كانت
شرو عن ثم قال وقيل يجوز بالظفر لا السنن ونفى المحقق في جواز الذبح بالظفر
والسنن او ان لا يذبح الا بالظفر او سننهما بخلاف ابن حبيب اما السنن
والظفر الممنوع عن الذكاة بما فيه المركبان فيم الامتنان واصحهما ذات
كانا متروعين فلا بأس بالذبح فيهما ان امتن النذاري الا قول الاربع
لما ذكره رضي الله تعالى عنه اختار ابن القصار الاول وصح ابن رشد الثاني
وهو صاحب الكمال الثالث وصح الباجي الرابع في كبر حش وحيث
ما نصه ينفى على جواز مطلقا ان تكون مع الكراهة لغو لها الشاء قال
الودوي كلام التوضيح بعيدان الاول يجوز ذكاته فأكراهة قوله
خاس وهو الرابع كما يفيد حمل قول المولى بالمنع على الكراهة وهذا
عمارة المصنف في الترجيح ان وجد غيرهما عبد الباقي وسبب محل
الخلاص حيث وجدت الرمة معهما غير اكد يد فان وجد اكد يد يقين وان
لم يوجد اكد يد غيرهما يقين وما في ظاهره استواءهما وينبغي تقدم الظفر
لغيره بقوله ثالثا لا افسار في دلالة التناقض لم ار هذا التفصيل
وانظر من ان اي م والمأخوذ من الدونة وغيرهما ان محله حيث لم يوجد
اكد يد وفي التوضيح عند قول ابن الحبيب يجوز ذكاحا راجح من جوارح
او غيره ما نصه وفي البيان مذ هب المذونة يجوز ذكاحا راجح من جوارح
وبضه التي ابو محمد في ذبح غير سكنين وهو مع على اسد انه من
من قال يجوز بالسنن والظفر مع سواهما مع غيرهما عند فقد
اكد يد واسد اعلم وفيه نظر اذ ما قاله هو عن كلام عبد الباقي وسبب
فما المصنف بغيرهما غير اكد يد اكد يد اي قوله صلى الله عليه وسلم
ما ان يذبح من ذكاته اسم الله عليه فكلوا السنن والظفر القاربان
اي لشرع الذبح بما مع عدم احكام صفة لانه قال لا ذكاة في ذكاته

بعض شيوخ العدوي عنه وحرم اصطلياد ما كوني الى اخره ان يعرفه
الصيد من حيث ذاته جابر اجماعا الفصح روي ابن حبيب بن جعلة كسرا
او قواما للمجم فلا بأس بـ ولو غنيا وروي الاخوان حقه لاهل البادية
وخروج الكهزي له حقه وسفر ابن القاسم لا اري صيدا البر الذي
حاجه وصيد البحر والاهما راجع فلا بأس بصيد الجبان الذي هو
الغنيمة اختيارا صباح وليس حذرة او لئلا يسمع صيغ عيش عيال له
مذوب البيرة ولا حيا نفس واجب وللهو مكرهه ويا صابن عبدكم
ورون نية او مضغ واصب حرا راب الموار كره المحقق عطا صبي
صيرا يلعب به ابوامهدي عولها اذ افترج رجل فقص طائر فطارد
ذاته فمضت بوجهه جوار جعل الطير في القفص وقوله صلى الله عليه وسلم
يا ابا عمر ما فعل النقرة لا تقصص جواره لسمارة اللعب وتعار في
القفص سني سنا ولهم ترويض لـ والشيخ فهدوا الكد ليت بعد
البرزلي لا يمنع الاطفال من اللعب بالحيوان لسيط تقوسهم وفرحهم
كديت يا ابا عمر ما فعل النقرة وانما يمنع ما كان عشا بلا مصلحة ولا سقم
الشيء فيكون الصيد للعب السيد مباحا كطاب كالحمار الذي
يرسل مثال المغموم كجابر تبع فيه الترحيل الباني كجابر جواره
الي نص علي تسليم امكانه وكني كطاب الي اخره تقدم تلخيص كلامه
ومحرم لغير قتل الممحي صيدا كخنزير لا كمل غير مصغر حرام والمصغر
قال الوقار يستحب نية ذكاته ابن عمر فقه فيه نظر لان الرخصة تعلقت
به من حيث كونه ميتة لا من حيث ذكاته وتذكية الميتة لغو للممحي صيده
لقوله جابر لقول مالك يجوز قتلك ابد لو فها من ورث من كبد
النضري حذير سر حر بعضهم المناسيب بعضها وسلم وقطع
وهو قتل الموا فيها كره فالك ان يبدل الجزار سباع الشاة قبل ان ترهق
نفسها قال ولا تقطع راسها ولا تشي من لحمها حتى ترهق نفسها فان
قطر اكلت مع ما قطع منها ابن عمر فقه في كراهة اكل البقر تقربا ثم يذبح

نقل

نقل ابن زرقون عن فضل ورواية ابن القاسم وقوله لا يجنبني قول
يا ابا اس باكلها وسمع ابن القاسم لا بأس بقطع الكوة والقار في
الشارعيات رشد كرهه كراهة غير شديدة في موضعين من سماع الترمذي
وسمعا يجنبني سقا المهنوس هو ق الساة كيد ظلمها رجله ندادا
فيل فغير ذبحها قبل موتها قال انه يقول علي وجه الدواوي وكانت
تكرهه ابن رشد حقه بعد ذبحها وقوله اول لا يجنبني حملها على كطر
لا في الكراهة ابن رشد مضغ اللحم منقذ الي اخره ابن رشد من
قال هذا الذكر اجر ولم يكن عليه صرح فيه ان شاة الله تعالى وقوله
وانك بدعة محمدا علي من راد من لوازم التسمية التي عرفت فيها عند
الشيء والذبح وعلى الصياد او لم يقل لسم الله والله أكبر وان شاة راد في
الاصححة اللهم تقبل مني وانكر ما لك قوله اللهم منك واليك وقال
هذه بدعة ابن سفيان قوله ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم
علي ما يقرب به من هدي او سنك او ضحية او عقيقة حسن ولا
باس بقوله اللهم منك العطا واليك النسل واليك التقرب وان
منع لا يحد وفي اي يد متأكد الي اخره بيان لمفهوم الشرط ولقد
اباه ترأس فيها ما لك من ذبح فتر امتد به الي ان ابان الراس اكلت من
لم يغير ذلك ابن القاسم ولو عذر ذلك ويداخ قطع ما جفود والو
اكلت لا بها كذب كيت لم يحل قطع راسها من قبل موتها وروى
عنه مالك انها لا تؤكل لانه كالعائيت ابن يوسف هذا السجستان واليقا
ان تؤكل كما قال ابن القاسم قال ابن عمر ان ابان راسها يذبحها جهلا
اكلت اتفاقا وفيه عمدان لهما الاول الا ان يتوي او لا ابانة الراس
جمله ولم يوصل السيرة فينوي ذكاة موضع والتمادي فتطرح وما
ابن قبل الذكاة ميتة فها لما اذا قطع الكلب او البازي عضوا من
الصيد من يداور رجل او فخذ او ضاح او عظم او عرق فابانة فالبز كره
ولا كل بقبته دون ما ابان منه قال ابن القاسم وان لم يهر ك ذكاته

حين

وقال بنقسط بنقسط والياكله رونا ما بان منه قال مالك وكذا
ان صيرت صيدا او بنت منه ذلك او ابعثت بطالقا بايديها لا يرد
للمبيته اذا فانه يرد كل دون ما يعلق منه او بان قال قمارات
كان ما يعلق منه يعلم انه يلحق ويورد له سبيته فالويل لكل جميعه قال
وان ضربته وابنته راسه او ضربت وسطه فحق لبيته بضيقه فالويل لكل
جميعه قال وكذا لو ضربته فايدان العجز والياكل المستعفين جميعا ان
يولسن العلة في جميع ذلك ان كل ضربته بلغت المقتل فحق له ان يرد
كله اذ الحياة لله سبيته بعد ذلك ايا وكل يالم يبلغ المقتل وامكنه ان
يحيى الصيد بعد ذلك في جزل منه سبيته لان كل من اخذ من الحي
جرك فليدم منه سبيته اذ لا يرد كل من يرد كل لا يرد كل ما
جرك منه من يرد او جرك او ضاع ف ومعلوم ان ذكاه الصيد الى اخر
توجيه الخافه قول الاصل ودون نصف ابن سبيته لا الراس فهو
خاص بالصيد وما عدل اليه عام ومالك الصيد الميارر لا اخذه قبل
لسمونه ارايه ان قوما كانوا من طريق فوجدوا حدهم عثيا
فقال هذا الصبي لي انا ارايه قبلكم فلا تأخذوه فبدر اليه رجل واحد
فقال هولنا اخذه وليس قولك هو لي وبعث منه ولا حيازة لم قيل فلو
وهبوه كلهم فبدر اليه احدهم فاخذه قال هولنا اخذه ابن رشد
هذه مسئلة هي حجة لا خلاف فيها ان عبد الله لم لان المباحات انما
تستحق بوضع اليد لا بالمعاينة وان تدافع فادور في غيرهم
فيل لسمونه فلو وجدوه كلهم فاراد كل واحد منهم لتقسيمه ورافقوا
عليه ولم يترك بعضهم بعضا ليعمل اليه قال اذا يعطى به بينهم خوف
ان يقتلوا علمه ابن رشد هذه مسئلة هي حجة لا خلاف فيها ان معرفة
هذا ان كان يحمل غير حملك وخا لم يملك له به العرف في اذ او سبكه
في السفينة في حيا لسانه في له دون صاحب السفينة لان
صوره اخذ من السمكة في صاحب السفينة لان هوز السفينة تمل
هذا

هذا الرجل وغيره وحوز هذا الرجل لا يتعداه فهو حق ولا يفسد معذرة على غيره
بنت وحشيشة فسر حشيشة هذا الرجل لا يتعداه فهو حق ولا يفسد معذرة على غيره
والطاري بعد الناس بان الحق بهاي الوحوش لصور لثوب وحشيشة
ليور بفتح الفاء سكون الواو اي قرب قطع بفتح حاء مثقال اي مجرد
له بعد ذلك بعد الناس فلصايد ثانيا هذا من صايد طيار في رجله
سباقان او طيار في اذنيه قرطان او في عنقه قلادة عرف بذلك فان كان
هروبه ليس هروب الفطاع ولا الوحش رده وما وجد عليه لرب وان كان
هروبه هروب الفطاع ولو حشيشة فالصيد خاصة لصايد دون ما عليه
فاذا قال رب ندمني منذ يومين وقال الصايد لا ادري فحق منك فعلى
في أهلية والصايد بعد افاذه الخطاب ابن عرفة وفي اذنه صايد واد
مخرج طريقان اللحن والمازري ان صيد قبل تو حشيشة وقيل ان نفسه قللا ول
اتفاقا وكفه للثوب ولو صاده بعد تو حشيشة فاما ان الناس عند
الاول لابن عبد الله قال لا ولو تو حشيشة عن من سنة ومالك مرة مع ابن
القاسم ومرة مع ابن الماحضون والصواب الاول اللحن لو ارسله الاول
اختيارا فله صايد اتفاقا ابن لسير لو صاده ثانيا بعد ذلك في الاول فحق
كونه لثوب في الاول ثانيا ان طار من ثوبه فله صايد في الاول اتفاقا
وكفه قول ابن تافع في المسبوبة هول الثاني وان لم يكن هروبه هروب
الفطاع اللحن وعلى انه بالو حشيشة لا حشيشة قال رب ندمني منذ يومين
وقال الاخر لا ادري فقال ابن القاسم رب مدع سمون بل صايد
لحقق منك رب وخبره فلو جزم صايد بطول فذلك الاول وذكر
ابن لسير العول لثوب من ثوبه عن من ثوبه ابن رشد قول ابن تافع رب
مدع عليه البينة ثانيا فحق قولك هو لصايد وان لم يكن هروبه هروب
الفطاع ولو سبكه رب لسير فحق كونه كذلك او لم يعلقا فاولا محمد وابن
المكاتب محققان ان الارض المحيطة كثر بعد رجوعها الى الجاهل الاول لثوبها
بطلان ملكها بشرط خلاف ملكه اياها باحيا وانتهى طار د

مع فيه حباله الى اخن سمع عيسى ابن القاسم الرجل سيف حباله للصيد
 او فجا او نعل حفر ليضع فيها الصيد فيخرج نومه فيطرد ويصيد الرخ في
 المنسوب ليضع فيه حبله ليصا حباله او الحفرة او الفخ شيان الصيد
 قال نعم اري ان تكون معهم شريكا في ذلك الصيد بعك ما يري في ابنا
 رستقول ابن القاسم هذا على معنى ما في المدونة ولا استقال على مذهبه
 اذ اطرده الى المنسوب وقصدوا القاع فيه فوقع فيه وهم مستمعون
 له على قرب منه او بعد منهم فيه شريك بعد ما يري له وهم وكذا
 لا استقال على مذهبه اذ كانوا على بعد منه وانسوا من اخذه فمضى باختياره
 وانقطع عنهم حتى وقع فيه انه لصاحبه ولا يصح لهم فيه وكذلك لا استقال
 على مذهبه لو طردوا صيده لياخذوه وهم لا يريرون ان يقع في
 المنسوب فلما اعيوه واسترفوا على اخذه وكان كالشي الذي ملكوه وحرروا
 بعد رهم عليه وقع في المنسوب دون ان يعصدها القاع فيه انه ظن
 ولا سئ لصاحب المنسوب فيه وانظر لو طردوه حتى اعيوه واسترفوا
 على اخذه وقصدوا القاع في المنسوب ليخف عنهم اخذه والذي ينبغي
 على مذهبه انه لم يعلم لصاحب المنسوب قيمة انتفاعهم بالمنسوب
 فان لم يعصده الطارد اجماله كما انضاه سيجتا مبالغة في الشرائع
 بالقيمة ونقض العدوي قوله قصدها اي بطرد الصيد اليها المقاي
 لا نعوم لعله قصدها والممول عليه قوله ولولاها لم يقع وانما ذكره
 لاجل قوله وان لم يعصده انهي ونظر في ذلك فقالوا انظر اذ لم يعصده
 الطارد ولولاها لم يقع انتهى من الطرد اي للصيد الى اخره بيان
 لعظيمهما والنفق اي كحباله مثلا وانما سئ اي الطارد
 سئ اي اخذ الصيد فله اي كحباله الصيد ولا سئ للطارد
 بغيره اي كحباله فله اي الطارد والصيد ولا سئ لصاحب كحباله فله
 ولو قصد الطارد القاع في كحباله ليخف عليه اخذه وسبق عن ابن رست
 انه ينبغي ان على الطارد قيمة انتفاعه كحباله ابن عرفة ابن رست
 اجمالا

اجمالا في الصيد بها غير فاجها او بطرده ونسقط بها بعد استقال له
 لم يخصه عن طرده لتاجها ولو سقط بها بطرده بعد استقاله عليه
 ومعه طرده بها طارده فلو قصد فقال ابن رست لا بيان في ما في الوقف
 ولا في العبيد ومعه في مذهبهم لطارده وعليه قيمة نفقه بها قلت
 سبق به النجس وطاهر التوارد انه لطارده دون سئ وفيها من سماع
 ابن القاسم ان اعيوه واسترفوا على اخذه كالمقدرين عليه فنفذوا حتى
 وقع في المنسوب فهو لطارده دون سئ المنسوب وقاله اصبح فلو سقط
 بطرده دون استقاله بنفسه ولو بعد عنه فمضى كونه له وعليه بعد
 انتفاعه بها او شريكه بينه وبين صاحبه ما بعد ما يري انهما يجز
 في صيدها في اخذه وعليه اخيرة مثله او شريكه كما ان ابن رست ينبغي
 على مذهبه ابن القاسم انهم لو طردوا صيده الى دار رجل فاخذوه منها
 ان يكون الصيد لهم وعليه قيمة انتفاعهم بها وهذا ان سئ او لم يكره
 عبد الحنفية هذا في ابن عرفة ما طرده لدار اخذ بها في كونه لطارده فقط
 او شريكه بينه وبين رها لهما الاول وعليه بعد انتفاعه بها ثم
 قال ولو لم يطرده طارده لهما فلهما الصيد فقال ابن القاسم لرب
 الدار لهما بها لطارده فيها لابن القاسم من طرده صيدها حتى دخل دار قوم
 فان اضطره اليها فله وان لم يضطره وكان على بعد منه فهو لرب الدار
 وما نزل يداريا لك ذاك ابن عرفة وما يملك فله المستدالي قلت
 يستحق ان ياتي من كثر في ارضه في السيل او السيل اليها سكا فهو لرب
 الارض او للمكثري فقال هو لرب الارض لعهوها وان لم يضطرده وانما
 بعد وعنه فهو لرب الدار فان كانت وقد وقع بها لهما في المراما لك
 ذاكما ولو حكم السيل الواقف وناظر الوقف في البيوت المرصدة على
 بمل فما يقع من الصيد فيها فهو الواقف او ناظر الوقف بغيره في الوقف
 لا لمن ارصد عليه السيل كذا ينبغي واري عن المرصد من موقوفه على بمل
 صالح الوقف ثم قال وهذا اذا كانت مسكونة واما الخالية واخره

فما فرغ فيها من صيد او وجد فالظاهر كما قال بعض انه لو اجد وكذا ما وجد
في البساتين المملوكة لا يملك بغيره اذ في ذلك قبح المحرم عن ابن كثر ان
الرجل يجد الخيل في سجن فداها من ان يتزوج عسلا ما اذا لم يعلم لاحد ولا يحل له
ان يأكل غنسل جميع بطنه غيره في مغارة او غمران واستدل به بعض سراج
المدونة على ان صاحب الدار يحب لا يستحق ما من الصيد الباني
بعض السواح لا دليل فيها ذكره وكلام ابن عرفة والمحقق في هذه المواضع
يؤخذ منه انه لا فرق بين المسكونة والحرية وصحة الصيد في امكنة
ذكائه وترك ابن الجوزي صريحا بصحة صيده فراه في مخالفة البارز اوفي
ثم الكلب وقد روي على كلبه ولم يملكه صاحب حتى مات فمقتسم فلا
يؤكل وغير صيده في هذا امتر صايد وقاله ما ذكر ابو اسحاق فيه بعد تعجز
به عن ذكائه ومن رآه لا يلزمه ان يذكيه لانه ان ذكاه قيل له قتلته ان
عرفه انما الزموه ذكائه حيث خاف موته وهو مغلطة لقول الجراح به
ما يصدق مذكيه في خوف موته وفي صحتان الحار طريق ابن محرز فيه
نظر ومقتضى قول الواسي بغيره المسمى تنويع في تسميته وتغيبه
احسن الحار في جنح بغيره لتسميته لانه مال مسلم وقد روي على موته عن
الشافعي فتزله ابن كثير المصنوع تسميته قاله محمد وجري في المذكرات
جريه على قولين في الركن هل هو فعل فنه من اولا فلا والله انما
محرر قتلته لا يستتر ابن محمد ان الركن فعل حال بل ان يكون موجبا
للصنان فقط ولا اعلم قولان الركن فعل بل اختلف المذهب في
حكم الحكم اذا كان مستقلا بركا وعدا هل يوجب الحكم باجرامه شهما اذا
كان مستقلا فعلا ولا افرق بين كون الركن فعلا او كون حكمه حكمه
واختلف الامور في حكم التعليل بعدم الاهتاف في كون مستقلا
الهي فعل الصند او محرم الركن فعلا ان التامساري عن اكثر المعتزلة
بعض اصحابنا والفكر الى مع ابن هاشم قائل ليس الركن فعلا بحال
لانه تعالى موصوفه بالاولا فعلا لا بالان التامساري سمية البارز
باركا

باركا ان كان معنى بقي الفعل فحق معنى بغير لفظ اذ لا يقال في العرف باركا
لكنه الامكان بغير صفة السوء الرصاصي انظر قوله لا اعلم قولان الركن
فعل مع قول اكثر المتكلمين لا تكليف الا بفعل وان المتكليف به في الهي الكلف
وهو فعل وفعله بالركن فقد مر جوابا انه فعل خلافه في جعل مساويا
للفعله وغير الرامي ان ذكي غير صيد فلا يصدق انه خاف موته
الي اخره عبد الباقي كلام المستفاد في الصيد وما غيره فان كانت له فيه
امانة رعاية فليس يقول وصدق ان ادعى خوف موت سي وان كانت
احاسنة يكون بغير صفة بذبح الالفة رعية على صدقه وان لم تكن له فيه
امانة فان ذكاه صنف ولا يقبل انه خاف موته الا بدليل على صدقه قال
بعض يؤخذ من ان من امكنة الالهة على خوف موته حتى يامن عدم
تصديق به كان كالحار على الصيغة الهن ان يركي تذكيره وباري
تصديق الرامي بيان مفهوم غير الرامي بنوع تكرار لفظ نوع لانه
باعتبار المفهوم وتارك كتحقيق نفس او مال ابن عرفة ابن محمد
ابن حبيب هذان الحار وجب في النطق بركي حفظ مال من هلاك او خلاص
رجل من اسد او مولا ساة بغير علم او شراب او سقي زرع او اعطى
خيرا جايه او محطما او ماسك خايط جاري عن سقوطه او البقاط
مال ذي قدر او شهادة كعبة او كبس وتيعم به ولو قطعها فالضمان
ابن ابن كثير مستفاد عليه وقيل شأنا بغيرها اضعف لانه بعد على
سبب الشهادة لا اعلم ما قلته وقيل الزوجة قبل البناج النكاح والكاقل
ان مجرد عدم الفعلان كان لغيا فلا يوجب ضمانا اتفاقا وفي ايجابه
حكم فعله المطلوب في استقاط وقتا قابله خلاف من عادم الما والصيد
وساطة المحركة للصدقة في قول والمخاض من تمام فرضي حم والافان
كان الموجب من حكم فقي ايجابه حكم احتزام فعله قولان والافان كان
لزوم فعله او جب ضمانه اتفاقا كما لمودع والمخاض والمارس وال
فقولان واخرى واما على كون الركن فعلا او لا بيطر بالمخاض وعنه

اما المنيح فمقتل موحى الضمان والموافق في النفس ان انقضى سبب بقاء المنيح
في الموت كمنه ساقط في كبره خلاصه منها في موحى الضمان والموافق في كبره
ان لا يستمر اجري ان لا يرضى على هذا فزواجها ان يرى انسانا يستمر في ذلك
نفس انسان او ماله وهو قادر على خلاصه فلا يقتل حتى يهلك ربه
مفعول من في الخطا على العاقلة وفي العهد عليه وجه ولا يقتل من
ولو قصد قتله بل يقتل ان قصد له اكلها فقتل اصاب انتقالي عياض
قال مالك يقتل به ان هلك لانه في تعريضه يسيبه فانه لا يبي
السبوح يذكر ونحو كايه عن مالك فابلى ان خلاف المدونة فيه
اي يترك التحليل بجاه اي تركه وان باعلام اهل اهل اي وان كان
التحليل باعلام بالبينه اي الشاهد به كمن تنازع اعلام في
او بمن عنده عطف على بالبينه فان قال اي العالم بالبينه او
عنده افي اي من له الحق لا يهلل اي البينه او من عنده الحق
صديق اي في قوله فلا يهدى او باسماك وتبقيح وكذلك ان كانت
عنده وتبقيح لرجل في اتيان حق على رجل فلم يورده مسقدا على نفسه
حيث افترق الرجل او مات ولا يبي عنه فانه يبيح وبيح من هذا
في السعدي والاتفاق لو قعد على وتبقيح رجل فقطعها وافسدها
قتل ان الحق فانه يبيح السعدي بكنس السنين الملهمة واجم وسعد
اللام اي دفتر العاصي اي بكنس بافيه ما فيها عزم اي المنيح على
الوسيعه والامنيق لا يحد وفي اي ككي في السعدي فاكما اي يعزم
المسعد على وتبقيح وفيه العرطاس عطف على الحق على
ما هو عليه اي بكنس ما بعد الباقي وحسن وسبب وهذا حيث لا يهلل
لها والامنيق ما يجوزها وفيه العرطاس هللها بالنباي وفيه نظر
اذ لا فائدة له فها الاخذ الحق بها وقد اخذه اليه وفيه نظر اذ لها
فوايد بعد كمن عليها وهي مملوكة وبقتل شاة هذا لا يبيح كمن
الابن عبد الباقي ما زج العلام المنقر وفي خزان مال فونه بسبب قتل

شاهد

شاهد في حق ولو خطأ وعدمه لانه قد لا يقصد به ابطال الحق وهو انما
يقوى على السبب لا على الشهادة تردد محله حيث لم يورده بقتلها ما منيا كمن
والا حتمه انفا كما لا ينبغي ان يوجب ان لا يكون الزوج ضامن
المال ولو فعلها خطأ لان الخطا مساو للمعد في الاموال وصل قتلها فقتل
من عليه الدين عند ابن حجر وقتل احدهما حين يقوف شوت الحق على
شاهد في انني قلت الذي تعلم ابن عرفة والاقم في ويخطاب عن ابن عمر
ولا يصح بقتل الذي عليه الدين ولا قتل الشهود لان المسلف في هذين الوجهين
هو الانسان المضمون بدية دون ما سواه من الحقوق المتعلقة به
بقتل احدهما شاهد من صلة يمين وهو اي الضمان لانه اي الالبات
الشاهد والموت سلكه كان عنيا عما بالشاهدين لا يقبلها اليه
مع الشاهد والمنا سبب ولا يقبلها اليه بعض ما في الحق فلهذا هو
حديث واليمين على من اذكر عبد الباقي فان كان يبيح بيشاهد في كمن
فمن يمين قاتل احدهما شاهدين لان ربه يقول اهو حنن لليمين وكنت
عنيا عنها وقد يرفع لمن لا يري الشاهد واليمين وان كان يبيح بيشاهد
وكذلك واليمين وعلمه شاهد واحد فقتله فقتل جميع الحق لا
اليمين استظهر وهو الموافق في الرجوع عنها على المفسد بقتل او يفرم
بقتل بيا على انها جزو وضاب وهو القول الثاني هناك النبائي حزمه
اولا بان قتل احدهما حيث لا يبيح الحق الا ان يقتلها بقتل الجزم
هنا بفرم جميع بفاخذ صالة مواساة كعيله عبد الباقي كمن يصبر
عن نفسه بغير يمين بفرم بقتله ومن في عياله كذا ينبغي وليستفاد
ذلك مما ياتي في احيا الموات فان لم يرفع له القاتل حتى مات يمين دية
خطا ان قاتل في منعه والا فقتل من كذا ياتي في اخرج حتى قوله ومنع
طعام فلا ياتي فيه وبين ما فيها على انه اذ اقبل الضمان هذا بالبينه
للادمي على قاتل العاصي وافق الا في من عياله اليه بيات
لغاخذ عبد الباقي لا يفهم لطعامه وسرايا اذ مثلها الركوب واللباس

بان كان ان لم يدفع او يركبه يموت فيضنت وانقصه لهدم وما اختلف
مع الا تدار عبد الباقي بضم ما بينه وضم ما بينه وهدم ما وفتح عليه
في بقتل وصال بالشروط الا تية في ذلك الجدار من ميله وانذاره حية
عندها لم وان كان تداركه لتتولد من ربه والظاهر ان اذار ربه الجدار
لرب العمد كاف في ضمانه كذا في الناس له ان يفي بقوله وانقصه لهدم اي من
قيمة الجدار ما يلا وقوله وما اختلف اي السبي الذي اختلف الجدار بسقوطه
عليه حيوانا كان او غير وانه اي المواسي بالفاضل عن حياته وحياته
عيا له على المضطر الثمن اي قيمة الفاضل الذي واسي به المضطر في محل
المواساة العمد اي التي اسند بها الجدار ان وجدت اي الاجرة وتلها
التمن والامتنع لا يحد وفي اي توجد المضطر فلا يتبع الجدار
المواسي دسنة اي المضطر عبد الباقي لما كان الاصل عدم العوض على
الواجب بغيره على فخالفة الاصل هنا بقوله وله الثمن اي لمن ما واسي
به وقت الدفع في مسايل المواساة كلها حتى بالعهد واكتسب ان وجد بغير
حال الاضطرار والافلا يتبع بغيره ولو تلبس ببلده او ليس بعد والمراد
بالتمن ما يستعمل الاجرة في العمد واكتسب وما يستعمل دفع مال لمن يقتل
طعاما او شرابا لخلوص نفس بغيره قال والمراد بقوله وله الثمن انه يقضي
له به ولا عبرة بما شاع من الدفع مع القضاء عليه به العمد ويقتلوا مستغنى
دفع الثمن وامتنع الاخر من دفع فضل الطعام والشراب حتى ما اوى
دفع الحيط وكفوف حيث كان له من اوى دفع العمد واكتسب حتى سقط
الجدار فلا ضمان وفي قوله ما يستعمل الاجرة استأجر الي ان صاحب الجدار لا يملك
ذات العمد واكتسب وحسب ذلك انما هو بغيره بتصليح بناءه لا بغيره
العمد واكتسب بغيره وحيثه الباقي في قوله عبد الباقي وحسب يستعمل
دفع مال يستعمل به طعاما الى اخره لا يعني لا يدخل هذه الصورة هنا
اصلا على ان الحكم الذي ذكره فيها فيه نظرا لما هو صواب على من عنده فضل
الطعام والشراب لا المال وانه اعلم بضم ما بينه وضم ما بينه وهو عليه
سبحا

سبحا عنه عن عبد الباقي وانه خلاف نقل ابن عمر في سورة والكتاب عن ابن
محسن واكمل ما لم يتفق معاملة الى اخره ابن رشد خلاف بين اصحابنا
من الذكاة لعمر في الرضعة وان ليس منها اذا وجدت علامة الحياة فيها
حيث الذكاة وكذا المختنفة الحاخمة عبد الباقي فان كانت غير منقوذة
المقتل حملت فيها الذكاة قال استثنى في قوله تعالى الا ما ذكيتكم يجوز كونه
منقوذا او يحل على غير منقوذة المقتل الحاخمة وبه قال مالك رضي الله تعالى
عنه وهو المعلوم من قول المصنف المنقوذة المعانق ومنقطعا وبحل
على ذكيت غير الحاخمة فقط حيث كانت هي منقوذة المقتل وعليه اقتصر
ابن الحارث وذهب الى ان هذا هو الظاهر دون دعوى انصافه فقط وانقطعا غير
فيقط وذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه الى انه منقطع وان الذكاة لا تقبل
فيها وان لم ينفذ قبلها فتحت بمها اي المختنفة وما دمها بغيره على
المبالغة عليها عند انقاذها خبز كرمها ولعلها اي المختنفة وما
بغيره اجواب حيث كانت كغيرها في اوجه تخصيصها بالذكى حضرت اي
بالذكى اذ ذاك اي وقت نزول الآية ابن عرفة الموقوذة وما دمها
ما اصابه وطلق ضربا او سقوطا لا سقرا ونطح او عقرا ان رجيت
حياته فلكفي بغيره وان انقذت من قبلها فلما سر والافان السبب حياتها
او شك فيما وقع عليها كمرضته وحرمتها بالهتان شك ومرضتها ليس
اي من حياته عطف على المختنفة مستقر والمعنى الا ما ذكيتكم من هذه
المذكورات مما لم ينفذ من قبلها اذ الذكاة لا ينجح منقوذة المقتل ان كركت
قولا ابن عرفة شرط الذكاة بوزن ودها على حي مودة بها اليقين العادي
واضح وفيما ان تردد ذبيحة بعد ذبحها من جيل او وقتها ما اكلت زاد
في سماع القريين ولو خيف موتها من عمرها والظن ضرورية مثله
بغيره قال ودليل الحياة في الصبي حية في كونه سيدان الدم او سخره نقل
ابن رشد قايلا اتفاقا مع الباجي عن محمد والشمس عنه ابن رشد فلوله
يسلر دمه ولم يحرك فكما مختنفة بلغت حاله لا تقتل مع دونه

مقتل بها الباجي عدم سيلان دمها وحركتها غير ممكنة عندى فرفرف
لذلك وفي المراجعة تدعى سيجمة الحياة طريقان الباجي يؤكل ابن
رشد اتفاقا من اهلها وان ليس منها ابو عمر اهلها المخرج من مشاير
الموت بغير ذلك او في سائر فتره وهي التي ان لم تكن كانت قول ما لك
ان ذلك كالتدبير وفي مختار الوفا لا يؤكل ودليل السجمة عمرها حركتها
رجلها او ذنبها او طرف عينها ابن حبيب واستغاضة نفسها في حركتها
او متى بها وعبر عنه ابن رشد بكونه في حلقها قال وحركتها الاربعان
والا ريقا ودمها ووجلا او فترتها او سيلان الدم لغوا اتفاقا قلت
في لغوا بعض نظر المحي لغوا الاختلاج الخفيف وحركة العين احسن لان
الاختلاج يوجد بعد الموت وحركتها الرهر والذنب اقوى من حركة العين
لان خروج الروح من الاسفل قبل الاعلى قلت قوله احسن بوجه ان
الاختلاج اختلاف او بقليله وسقدم نقل ابن رشد بغيره الشيخ عن محمد
عن ابن القاسم وانه كان ان حركتها ولم يسيل دمها اكلها وسجع ابو
زيد منها وطلعت قول ابن رشد الاتفاق على ذلك ثم قال وفي
كون اعتبار دليل الحياة قبل الذكاه فقط او بعد ها او في حالها فالبشر
هذا او قبلها ثم قال والمصابه بامر غير مرض ولا مانع عيشها ما عاها
كصحة وحمية والمصابه بما اعتد مقبلها فما طرق الباجي ذكاهها الفوقا
ابن رشد هذا هو المنصوص ويخرج اعتبارها في سماع ابن زيد الفهم
قتل من امره على من اعتد مقبله عمره وبعاقب الاول فقط والصواب
رواية سمعون وعيسى عنه عكسه اللهم ان كان انفاذها بموضع الذكاه
في الاوداج فلا يؤكل والا فقولان انه في قال سبب واسا المد والقتل جميعا
فليس بغير وكذا الخط باليد والرجل عند الباجي واما ما في المحركات
فما لم يقع كرامهم المض على كونه قويا او ضعيفا فغير فيه بغير انظر
المعرفة او سأل دمه بسجمة حتى سيل الدم مع السجمة لمزلة كركه القوة
كغيره في البصير ابن رشد سيلان الدم دون حركتها دليل في الصحة
خاصة

خاصة في العبيد سليل ابن القاسم وابن وهب عن شاة ذبح فلم يحرك
منها اهل يؤكلوا لانهم اذا كانت حية ذبحها حية فان من الناس من
يكون قتل البير عند الذبح حي لا يمتك الذبيحة واخر يدح فتقوم الذبيحة
لمتني ابن رشد هذا اذا سأل دمه واستغاض نفسه ما في حلقها بعد
ذبحها استغاضة لا يمتك معها في حيايتها وهذا في الصحة كذا في
المراجعة قطع النخاع ابن رشد من المقابل المتفق عليها النخاع
النخاع وهو المخ الذي في عظم الرقبة والصلب الباجي فهو المخ الارضي
الذي في وسط فقر العنق والظهر فان اندق العنق في غير انقطاع
نخاعه قزوي ابن القاسم ليس لمقتل ابن حبيب وكذا كسر الصليب ولم
ينقطع النخاع في من الرقبة الى اخره بيان النخاع ونخر الدماغ
اي خروج المخ الاسفل الذي في جميعه الرأس الباجي وابن رشد من
المقابل المتفق عليها انتشار الدماغ عدا كسجمة الرأس روت
انتشار الدماغ ليس لمقتل وتفرق الامعان رشد والباجي من
المقابل المتفق عليها انتشار كسجمة عدا كسجمة شق الجوف دون قطع
مضيق ورون انتشار سبي من كسجوة غير مقتل الصماح كسجوة كل
ما حواه البطن من كبد ومخا ووردة واما وكراه وقلب ابن سراج
انتشار كسجوة انقطاعها واما شق سبي منها وتقبه فيظهر ان لا
يكون مقتلا ابن جماعة اختلف في شق القلب والكبد والطحال والمر
والكلوة والاشولة والدوراة والمعدة والكلى والرئة والظهار هذا
لا يمتع الذكاه وفري الودج الباجي من المقابل المتفق عليها فري
الاوداج وعبر ابن رشد بقطع الاوداج وتقب المصراع الباجي
في المقابل المتفق عليها اتفاق المصراع وعبر ابن رشد حرق
مضيق من املاء في الطعام والشراب قبل تقيره وصيرورته الى حال
الرجيع واحرق اسفله حيث يكون الرجيع فليس لمقتل لانا وجدنا
كثيرا من الحيوان ومن بني ادم حرق مضيقه في الرجيع ويخرج

رجيم من ذلك الحرق وليس من ذلك زمانا وهو يتصرف بالاعتبار والادبار
ولو حرق بجري طعامه وسرا به ما عاش الا ساعة من هذا لا تزي ان عمر
رعي الله تعالى عنه لما طعت وسقي الدب فخرج من الجرح علم انه يفتد مقتله
والصواب فتوى ابن رزق يجوز اكل نور ذبح فوجد كرشه شقوبا وبني
ذلك ان باع ابن عرفة يوردها نقل عدد التواب من اصحاب البقر المم
يتبعون كرش السور لتعمن الادوا فيزول عنه الهوى وفي سق
الودج خلاف منشاوه هل يستحق لست اصل الدم كغيره او الباقي يحفظ
بعضه ابن لبس الخلاف في سق الودج والمصير خلاف في حال ابن عرفة
وفي الشقاق الودج نقل ابن رستد قول ابن عبد الحكم وامهات
مع غيره من اصحاب داني وذكاة الجنب بذكاة ابيه اخرج يعني ان
الجنب اذا ذكيت ابيه فذكاة ابيه ذكاة له تبستر طين ان يتم خلعهم وليست
شفره فيوكل ان يخرج ميتا وليس بجريح ان كان من الابل وذبح
ان كان من غيرها يخرج الدم من جوفه فان فقد السرطان واحد فيها
فلا يوكل خبز حيا او ميتا وفي القيس من مالك جواز اكله وان لم
يتم وفي العارضة لا يوكل اكل طاب واجتاره ابن العربي ولو ناقص
مخصوا ابن عرفة الباجي لمعتبر من تمام خلع كما لخلقة ولو خلف
ناقص يد او رجل ولم خلع على ذلك فلا يمنع نقصه من تمامه
في الجسد عبد الباقي ولو بوضه ابن عرفة ظاهر الروايات واقوال
الشيوخ ان المعتبر باني شفره لا شفر عيشه فقط خلافا لبعض أهل
الوقت وفتوى بعض شيوخ شيوخنا الا لعارض الى اخذ عبد الباقي
لوم يثبت سقوط لعارض اعتبار باني سقوط مثله وعلم انه لم يثبت
قبل الذكاة عبد الباقي لا بد ان يعلم انه استحي حيا في بطنها لو وقت
تذكيها حيا محقة او ميتا كما فيها والا فلا يوكل ومن علل ان حيا
خاليا تمام خلع ونيات سقوط فالاقسام ثلثة كقتل حيا في بطنها
والشك فيها فيوكل لما ينزول ميتا ان لم خلع ونبت سقوط والثالث
كقتل

كقتل نوته بطنها بضر به علمها حتى مات فذركاها فلا يوكل بذكائها
ولو تم خلع ونبت سقوط وان خرج حيا الى اخر اكل طاب يعني ان
خروج الجنب بعد ذكاته امة حيا وجد فيه السرطان فلا يوكل حتى يذكي
الا ان يبارد بجم فيسقط بنفسه فيوكل وذلك انه اذا خرج حيا
فتارة تكون به من الحياة ما يعلم انه يعيش به او يشك في ذلك
فلا يوكل الا بذكاة وتارة تكون به امة من الحياة يعلم انه لا يعيش
بها فتذكي الا ان يموت بان يستغفم بنفسه فيوكل وهو ذكاة
في هذه الحالة اذا لم يسقط سرطه وهو ظاهر المصنف وعراه ابن رشد
فيحي بن سعيد وعيسى بن ريار او كانه على جهة الاستحباب وعراه
في البيهات لما نك جميع اصحابه وذكر ابن الحاج على انه المذهب انه ي
الميت في الرماح فيقتل ان مر جوا حيا او ميتا فيوكل الا بذكاة
والميت من ميتة سقط ذكاة واصل عبارة اكل طاب للميتا ونبه
عليها عبد الباقي وسب وحش الرماح ومنها قلقت وعبارة غير حياة
بريحي عيشه بعد ذك معها او يشك في ذلك او يوليس منه وعبارة
لبنوا عن ذلك ولا ترجع اليه الا يشكف بان يقال مراده بالمحقة
رجاع عيشه عادة وبالمسكولة الشك في عيشه معها وسبق الباقي
وقوله اي حيا ميتا عيشه معها وذكر السقط الى اخر
ابن عرفة سمى ابوان لرب الفاسم ولد البقرة تزلعه ان كان يعيش
فلا يباس بالكل بذكاة وان شك فلا يوكل ابن رستد اتفاقا وليس
كبري عن علم انه لا يعيش لتقدم بقر حياته دون وعاء الولد
كما يولد ابن عرفة في كل اكل المسحمة قاله ان هل اكله بذكاة امة
وتم خلع ونبت سقوط مع المسحمة بل يمين وعاء الولد واما الدجاجة
اذا ذكيت فيوكل ما في بطنها من البيض ثم خلع اولادها الحزولي
وافترطها بالدم لا لما يموت به فيها اريد دواب الارض كملها
هنا سنها وعقاربها وذودها وحياتها وسبهم قال ابن الفاسم
كقتل

قال مالك لا باس باكل الحياه اذ كسبت في موضع ذكائها الى احتياج اليها
ولم اسمع منه في هوان الارض شيئا الا انه قال في حنابلة ما كنت
ارح ما او طعنا لم يفسده ولا يفسد ههما فلا باس باكله اذ اذكي كالجوز قال
مالك لا يوكل حيث ايجار ولا ما مات منه في الغراب بعد اذ هاجلها
يوكل منه الا ما قطع راسه او صلق او قلى او سوي حيا وان لم يقطع
وراسه فهو حلال قيل افتطرح في النار وهي حية قال لا باس بذلك
وهو ذكائه ابن القاسم لو قطع رجليه او اجنبته فمات لذلك
لاكل ابن عبد الحكم لا بد من التسمية عليه عند ما يكون منه موت من قطع
راسه او غيره لانه ذكائه قال وكولم يجزى في محمد القاسم في ما
بارد ذكائه وقال سميون لا يجوز في ذلك الا في ما جاز الباضي هذا
بناء على ان المعتبر ما يموت به مطلقا او عاجلا او بعرفه في افتقار حلية
الاجزاء لذكائه وعدمه لابن القاسم مع المشهور والصقلي عن ابن عبد
الحكم يحايق قوله صلى الله عليه وسلم احلت لنا ميتتان موتا واحدا
مع الشيخ عن ابن حبيب ثم قال وفي كون ذكائه يحذر اخذه او فطره لموت
به غالبنا نقل الصقلي عن ابن وهب والمتهود وعليه ما كقطع رجليها
او طرصها في النار او صلقها او قلىها لا يوجبها في الغراب وفي
كون قطع رجليها او اجنبته ذكائه قول ابن القاسم فمن هذا اي من
اجل كونها لما يموت به فقوله بعد اذ لم ينقطع ذكائه لعله للمعليه
وحيث مع ذلك الى اخره وذلك لان الاصل الحقيقة فكل اهل المدينة
مثلا يدل على فهم المراد اذ ذاك ومحاييد الجوز قوله بعد واما
الكبد والطحال مع ان الهوى من الدم المستفوح فليان الحديث مع سهرشه
لم يثبت كراهية حبه السيد كقطع جناب ويوكل به فان هذه ذكائه
هذا فاقول عبد الباقي لا يوكل ما لا يفسد منه فان لم يفسد ذكائه فلا يوكل
شي من صوفية ابن عمر في الشيخ عن ابيها لو طرحت في ما حار كالت ولا يوكل
ما زايها من افخا ذكائه واما الاجنبه فليصوف الميتة ويوكل هي ولو سلف

اقاد هناعها طرحت كلما فقبله التوسعي وقال الشيخ هذا غلط من انبي
ولا يوكل محرور ولد مباح عبد الباقي في قوله ذكائه اجنبته ذكائه
انه يقول حيث كان في جنسها ولو كان في غير نوعها كغير سبط
بقرة او بقرة بيطن ناقه او شاة بيطن بقرة او عكسه لان اجمع من
ذوات الاربع لا حنتر من بيطن شاة او بغل بيطن بقرة او شاة بيطن
حنتر من بيطن يوكل من ذكائه فالمعتبر في جنس ما كوله الله نفس جنس
وفي جنس غير ما كوله اصل احتياطا في الوحدتين ولو عاشت الشاة بنت
الحنترية زنا طويلا فلا يوكل فان نتجت شاة فالظاهر ان كلا البعدها
عن الاصل ولا عكسه اي مباح ولد محرور سطر مباح اي والتسلسل
مباح كما علم من سابقه والمباح اي حال الاحتياط به كقوله لا يوكل
وتلفظه الى اخره كمل طاهر الى اخره ابن شابس مال يحتاج الى ذكائه
من جميع الاطعمة فكلها حرام لم يكن جنسا بنفسه او بخلافه كجنس
وسمى الحنطريان لا باس في تسميت ابوال الادب في ولد واد وكذلك ابوال
الانعام ولا يجوز ستر ابوال الاثن والابوال الناس ابن رشد هذا
كما قاله وقاس ما لك في المشهور عنه يا في ابوال دايوكل لحمه في الطهارة
على ابوال الانعام في غير مود ولا غيب فالظاهر ان مباح من المباح
فان كانت الميتة نجسة بالنسبة المصطرفة في المهور وهي ومن هذا علم
النسبة بين النجس والسموع وقد سبق ذلك في فضل الطهارة اول
الكتاب وذكر قوله ولا يغيب بعد قوله طاهر لان الغيب الجاد كاستيسته
ما هو ضو فان اي الحيوان الى اخره تعليل لقوله في غير الحيوان على
ما سبق خبران في احتياج لذكائه بيان لما فصلت لفتحان منقلا
اي بنيت وان ميتا فيها لا باس باكل المتقاع وان ماتت لا باس
صديها ولو لم يطن حيوان في الدباب اذا وجد هون في رجليه هون
اكل وان وجد في بطن طير ميت فقيل لا يوكل لانه صار نجسا وقال ابن
يونس الصواب جواز اكله كما لو وقع صوت في نجاسة فانه يفسد ويوكل

وفرق ابن عرفة بين مجتمعه وقوعه في نجاسة عن حصوله في بطن طير ليس بان
النجاسة فيه بأكبر من نجاسته عليه اللحم بما يحسن كالمحلى بدنه المسفوح
تشبيهه في المنع الممنوع من الاستسقاء وهو الغشغش ونجاسته شوق على
ان المسائل منه دم وان يغوص فيه او كلبا او خنزيرا او اكره البياض
او كلب البهي وخنزيره فروي ابن سفيان انه يكرهه غير محرم وقاله
ابن حبيب ومحمد بن يحيى بن حنبل مالك بن حنبل والاشعث بن القاسم وانا القاسم
ولو اكله رجل لم يراه حراما في حشش وقيل حرام ووجه الخلاف ان من تغلر
الي قوله تعالى اكل لكم صيد البهي اجازة والمذهب الا باحتمال اودعيا حشش
كراهة كلب الماء وخنزيره ضعيف والمذهب ابا حنبل او ادعيا حشش
واما ادعي البهي فاكله مباح ومنع اللين والمذهب الكراهة القدر وعي
بل المذهب الا باحتمال وفي وطية الادب اي لا اكل الا بها بدمية وهذا
استطرد صنوه والطير منها لابن القاسم لم يكره ما اكل سمي
من الطير كاله كالحرم والعتاب والشور والاحدية والعزبان
وجميع سباع الطير وغير سباعها ما اكل الجيف منها ولم ياكلها ولا يابس
ياكل الهدهد والحطاف وروي علي كراهة الحطاف ان رسل لقله لهما
مع كرمها لم يمسست عنده ولو جلا الان الحواز لا يابس باكله الجاه
التي تاكل النبت وفيه لا يابس باكل الجلالة من الابل والبقر والغنم كالطير
التي تاكل الجيف اللحمي اختلف في الحيوان بصيب النجاسة هل يتغذى عن
حكمه قبل اصابها فقيل هو علي حكمه في سورة وعرقه ولحمه ولبنه
ويؤله وقبل نقل عنه وجميع ذلك الجحش وفي البيان لا خلاف في المذهب
في جواز اكل لحم النجاسة والطير الذي تغذي بالنجاسة انما اختلفوا
في لبنه ويؤله وعرقه ابن عبد السلام يلام النجس هو اللحم او ذالمحلب
ابن سفيان المذهب ان الطير كله مباح ذالمحلب وعرقه كذا في النجس اي الابل
والبقر والغنم ابن دريد والكهروبي واكره من خاص بالابل وقبله خاص بالابل
والبقر وقيل لا لابل والغنم ابن رسل من ذبح الفتي من الابل الصالح للمحلول

وذبح

وذبح ففي البقر الصالح للمحلول وذبح ذوات الدرن من الفقم لا لمصاحبة العامة لكن
وفي الحديث ثلث عن ذوات الدرن الحطاب ووحش لم يغترس كغلب الياف
ابن عرفة غير يغترس الوحش اما الخنزير حرام وعرقه ياتي وهذا لا يابس
ياكل الميربوع ابن القاسم واحمد مالك والوبر والارنب والعنفذ والميربوع
والغنيب والضرابي والافتراس اكل الحبوب والعذائيل اللادمي
وحشاش فيها ياكل حشاش الارض وهو مهدا وذكاة ذكاة الحيا
ابو الحسن اختلفت في عبارة عمال النفس له سائله كحية امن سمها فهاذا كحية
الحياة في موضع ذكاتها فلا يابس باكلها في احتياج اليها الشيخ لابن القاسم
في غيرها يجوز اكلها لم يمتح اليها ابن حبيب يكره اكلها الغير ضرورية
ابن سفيان والسم ان حنف منه حرم والاحل يقطع راسها مع ذنبها
ذبح في الذخيرة ذكاة الحيا لا كسمها الا طبيب ما هو وصفتها ان
ليسك راسها وذنبها من غير علف وتثني علي سمار يضرب علي لوح
مترقب بالية حادة رقيقة وهي ممدودة علي كسبية في حد الرقيق
من رقبته او ذنبها من العلف الذي هو وسطها ويقطع جميع ذلك في
قور واحد يضرب واحدة فتمت بقيت حلبة يسير بسدر وتكلى
بواسطه جردان السم من راسها في جسمها بسبب عصبها او ما هو
قريب من السم من ذنبها في جميعها واكل ما لا دم له مخلوطا بطعام
الي اخر اي ميتا يتعال للطعام غلب الطعام ما زاد في الكثرة علي
ما لا دم له المخلوط فان لم يزد فهو مخلوط مطالع اي على التقيد
بغلبة الطعام سميت تولد منه اي الطعام تسببه في الاكل مطالع
ابن عرفة روى الطعام ظاهر الروايات لعرق وقول ابن ابي حنبل لا يحرم
اكل روثا لطعام معه ويكره ابن عبد السلام وابن هارون لم اجد
الا قول ابي عمر رضي قوم في اكل روث الثمن وسوس النول والطعام
وفراخ النمل لعدم النجاسة فيه وكره جماعة ومنعوا اكله وهذا لا
يوجد في المذهب وقول التابعين ما لا يقبل له سائله كالمعقوب هو كدواب

المحلى لا ينجس ولا ينجس ما دنا فيه وكذا ذباب العسل والبقا ودود النمل
يدل على مساوئته لسائر الحشرات البراري هذا جرى على صفة مذهب
السفاد بين انهم يبيحون اكل الحشرات بغير ذكاة وهو ظاهر المذهب
عند روى الطحاوي في المعجم والاشعري في الفتاوى ان
معرفة روى الفاراذلي في الطحاوي فانه يستفاد الخلاف فيه والمذهب
وسيل اللحن عن من اكل ثمرة فوجد فيها دودة حية هل يسلعها او يلعنها ولو
لواسلعها بعد علمه بها هل يسلعها او يحسبها ميتة وهل يورد النحل وسببه
فاجاب بان دود النمل والعسل ليس بحرام انتهى وقيل الموضع كلام ابن ابي حنبل
وقال فان قلت روى ابو داود انه صلى الله عليه وسلم الى بئر عذيق فجعل
يفسده يخرج السوسى وذلك يدل على التحريم او الكراهة فاجاب انه يجوز
ان يكون ذلك لاعاقمة نفسه صلى الله عليه وسلم كما فعل في البقيع فان افترق
عن الطعام فلا شك انه من جملة الحشرات والله اعلم الخطاب عبد الباقي
اي فيمنع لذكاة وسبب العدوى ونحو قوله كيت لو لم يدر على المختلط
بالطعام بجعل التثبيد في الجملة لموافق كلام الجماعة والله اعلم وذكر
سبع الى اخره فيما لا شك لا احب اكل السموم ولا النمل ولا الذباب ولا الطير
الوحشي ولا الاسنى ولا الشئ من السباع الباهي روى العراقيون عن
مالك انا السباع كلها على الكراهة من غير تمييز ولا تقييد وهو
ظاهر المدونة وقال ابن حبيب لم يختلف المذنبون في تحريم كرم
السباع العادية كالاسد والنمر والذئب والكلب فاما عن العادية
كالذئب والضب والوحشي والاسنى فمكره دون تحريم وقال مالك
وابن الناجس ومن المراز وقال ابو عمر لم يمسك مالك كرم ابي هريرة
وابن علقمة يدل على ان مذهبهم في النهي عن اكل كل ذي ناب من السباع
اي تحريم كرم وقال ولا حية من تعلق ببوله تعالى فلا يحد فيها اوحى
الى حرم ما الائمة لان سورة الانعام ملكية وقد نزل بعد ما هي عن استنسا
بحرمه وبما هي ان النهي عن اكل كل ذي ناب من السباع كان بالمدنية

ق ابن عرفة في كراهة اكل السباع ومنع تأملها حرمه عاده اكل الاسد
والنمر والذئب والكلب وكراهة غيره كالدب والقطب والضب والظرباط
والكلاب طاب فيه قولان المحرم والكراهة وسببها في المحرم ومبها
في التماس وصح ابن عبد البر المحرم في المعجم ابو عمر الضبي يحرم الكلاب
والسباع العادية وهو مذهب الموطأ والكتاب لا يؤكل الكلاب والمار في
المذهب من نعل ارجحة الكلب وقيل البياض في الشهير كراهة الفيل
نظر فقه ذكر ابن ابي حنبل فيه قولين الاباحة والتحريم وفي بعض نسخ
الاباحة والتحريم والكراهة وصح في التوضيح الاباحة فيه وفي كل باقيل
انه مسموح بالفرق والضب ولذا حال السباع لم يدر كراهة الفيل في عهد
المصنف وقال الساجي لم اعرف من متهربها ووطواط استثناء عند
الباقين في الطير قابلا في كرم الكلب على المشهور كقار وصل للنجاسة
في المعجم لا يؤكل الفاراء الخطاب هذا احد اقوال ثلاثة والثاني الكراهة
والثالث الاباحة في التوضيح روى في مجموع التهذيب ان المشهور والتحريم ان
رسد منع اكلها ونجاسته بوطها اظهر ابن حبيب بول الفاراء والوطواط
وبغيرهما نجس وفي وجيز ابن غلاب الحاق الوطواط بالفاراء
بحرمان اي الوطواط والفاراء بالاباحة اي للوطواط والفاراء
وليس اي الفاراء اصل للنجاسة كلالا الرجاء اي في الاباحة على المشهور
فيه اي الفاراء من اصله اي ولو غير ذلك فانه يصلي اي الفاراء للنجاسة
بيان لمعنى من الصفة في قار الفيل الذي لا يصل للنجاسة مباح والذي
يصل لها كفار البيوت مكره على المشهور ان كرم او ظن وضوئه واستعماله
لها فان شك فلا تكرم وصحة التحريم فيها لما لا يؤكل النمل والبقا
والحمر واذا ادخل حمار وحش وصار يميل عليه فله صلات كالاهلي ووجه قوله
ابن القاسم انه صيد مباح اكله فلا يخرجهم عن ذلك الثاني كسائر الصيد
ابن حبيب ان السوسى الاصل فلا يؤكل قال مالك ومن عرس الى اخره
شبه وعبد الباقي واحا ابن عرس فذكر الشيخ عبد الرحمن حرمه اكله

لان من اكله عصى والطين والبراب للضراب شاسي كره ابن الموار والطين
 وحرمة ابن الماحضون اخطاب ستر في المدخل منع الطين واقتصر عليه ابن
 عوفيه وسهر من الزاب والورع ابن عوفيه الخافي لا ياكل الورع
 وهل يباح الفرد ابن رستد اجمع اهل العلم على ان لحم المرء لا ياكل ابن تومس
 لحم الفرد حرام كافتايه وفي المصططيم والايض ملكه لا يصح بيعه باجماع
 كالحرم والخنزير والفرد والدم والحيثية ابن حبيب لا ياكل لحم الفرد
 ابو عمر لا خلاف في هذا ولا يجوز بيعه ابن سفيان لا يبيع واحبار بعض
 اصحابنا المتروك اكله اذا كان يرعى الكلاب لا ياكل كسبه ولا ثمنه وما
 سمعت من اصحابنا هذه شيئا واستظهر رأي القول باباحة الفرد
 الباجي والظاهر بخبري من مذهب مالك واصحابه انه ليس بحرام لعموم
 الآية ولم يرد فيه ما يوجب تحريم ولا كراهية وان كرهه فلا اختلاف
 العلماء فيه وكرهه جلت مملولين ابن رستد ظاهر الموطان ان النهي عن
 ذلك يقيد ابن العربي هذه المسئلة ما علمت لها وجه الى ان فانه
 ان كان المحرم الاستسقاء قد علم بجائزها ويستبرئ في حال رايه عن
 ذلك فليس فيه الا الاتباع حتى روي في ذلك مسيلتي عن يميني
 الاولى ان ابن القاسم لا يجوز ان يبيد البسر المذنب اي الذي يدرك
 الارطاب في ذنبه وصدق في اكله طين الثانية ان محمد بن عبد الحكم
 اجري النهي في اكله طين على عمومته حتى منع منه شراب الطيب وهذا
 صواب عظيم على الفاظ ابو عمر ورد النهي عن اكله طين من طرف
 ثابته الباجي لظاهر النهي المحرم وحمله في كراهية ويند
 بداهة لا يبيد في الدبا والخرفق ولا كره غير ذلك من الفخار وغيره
 من الظروف واكره كل ظرف منقش في اركانه او زقا وغيرهما ان
 حبيب انما هي عنه ليدل على الاستسقاء لما يبيد فيه فكره ذلك مالك والتجليل
 احب الي وبه قول واذا قلنا بالمنع فمن خبري على ذلك جاز ان يشرب
 النبيذ ما لم يسكره تجليل اخن من اجتركو وحملها فلا حرم عليه

فزع

فزع بيان لربا المدهون غير الصبي الشيخ اصح ما قيل في اكله انه
 ساقط من الفخار باجنهم وهو الزجاج وللضرورة ما سداي ما حفظ
 اكله المواق هذا مذهب السافيع وابي حنيفة ولم يعز الوهم لاحد
 من اهل المذهب وفي الموطان احسن ما سمع في الرجل ينظر الى الميتة
 انه ياكل منها حتى يشبع ويتزود منها فان وجد عنها عني طرحتها ابو عمر
 حتى ناك ان المصططير ليس من حرمة عليه الميتة لقوله تعالى فمن اضطر
 الآية فاذا كانت حلالا لاكل منها ما ساق حتى يجد غيرها فتم عليه
 واقتصر في الرسالة على ما في الموطا فيسبغ ويتزود وهذا التقريع
 غير ظاهر اذ هما قولان الاول لا يبي حنيفة والسافيع والثاني لما لك تحا
 علمت فالمناسب وللضرورة ما يشبع الي ان يجد ما يقني عنه ولا
 ياكل اي المصططير الا دمي اي لشره ولانه لا يسمى ميتة وان مات
 اي المصططير اي خاف الموت او الا دمي الما كول ما بلغ في المنع الباجي
 لا يجوز المصططير اكل لحم ابن آدم وان خاف الموت خلافا للسافيع
 ولا يشرب الخي الا لعصمة الباجي وهل يجوز لمن يجوز له اكل الميتة ان
 يشرب لجوعه او عطشه الخ قال مالك لا يشرب بها ولكن تزيله الا عطشا
 ابن القاسم يشرب المصططير الدم ولا يشرب الخي وياكل الميتة ولا يشرب
 منوال الابل وقال ابن وهب ابن حبيب من عض بطعام وخاف على
 نفسه فلم ان يجوز بل يجوز قال ابو الفرج واما الدواوي بها فمهور
 المذهب انه لا ياكل والفرد ان الدواوي لا يبيعت البرد وان الفرس
 بها ميتة فصدق وصديق المامون حتى ونصدق انه فعلا ذلك
 للتعصم ان كان ما مونا الا لعنة ففعل عليها العدو اي فانه
 قامت على صدقة صدق وان قامت على كذبة فلا يصدق فقوله
 الا لعنة من راجع لمنطوق العبارة ومعناها وكانه قال ان كان
 مامونا لان كان عن مامون فلا يصدق الا لعنة بطل على كذب
 الاول وصدق الثاني وانما صدر ان لم يعم قرينة صدق ان كان مامونا

والا فلا وان قامت عمل عليها صدقا وكذبا انه ستر بها الفضة تنازعه
تكذيبا وتصدق وتقدم الميعة على ضوال الابل ابن القاسم وابن وهب
ياكل الميعة ولا يقرب ضوال الابل وعلى اخنزير الباجي ان وجد المصطر
ميعة وخنزير افا لا يهرع عندي ان ياكل الميعة لان اخنزير مميعة وهو
لا يستباح بوجه وعلى صيد الحمير فيه مدخل الباجي من وجد ميعة
وصيد وهو محرر ماكل الميعة ولا يذكي الصيد لانه بكائه يكون مميعة
فان نزل وزجه قدمه ابن سنان لحم الصيد للمي من المصطر او لمي من
الميعة لان كثر لحمه خاص ابن سنان لو وجد حمارا اصليا قدمه على الصيد
للاخذ لاف في الحمار الاهلي وطعام الغيرة على الميعة الى اخره في الموطا
سير ما لك عن المصطر الى الميعة اياكل منها وهو كذا في العموم او يرى
او عتقا بمكانه ذلك فقال ان ظن ان اهل ذلك السرا والربيع يصدقونه
في ضرورته ولا يصدقونه سارا فانقطع بده رايت ان ياكل من اعي
ذلك وجد ما يرد جوعه ولا يحمل منه شيئا وذلك اجبا الى من ان
ياكل الميعة وان هو خسر ان لا يصدقوه وان يصدقوه سارا بما امكن
من ذلك فان اكل الميعة خسر له عقدي وله في اكلها على هذا الوجه
سعة لمو كحاج حاسية اي يقول الرماضي ولكن رد عليه البنائي
قال لا اذا اتممت ما نعلم الرماضي مع ما نعلمه فوجدته موافقا له في
المعنى اذ حاصلها ان ما فيه القطع بشرط في اخذ ان يعلم انهم يصدقونه
مخافة ان يقطع ان لم يصدقوه ولا يستترط ان يخفى ذلك لان اخذه
حقيقة هو محل القطع واما ما لا قطع فيه فيستترط في اخذه احد امرين
ان يعلم انه يخفى ذلك او يعلم انهم يصدقونه مخافة ان يضربا او يوزيا
واذا علمت هذا كتبني انه يجب الاحتراز من الاذابة والمضرب فيما لا قطع
فيه كما يجب الاحتراز من القطع فيما فيه القطع وهذا عين ما قاله ف
وتبع عليه وتلا مائة قال اعرض علمهم في ذلك ساعطوا له اعلم
وله اني المصطر المماثلة اي لمن عنده طعام او ستر

فان لم يملكها يحفظ حياته وحياة عياله الا انذارا في الاعلام بانه مصطر
وانه ان لم يواتسه بالغا فليقل بقاءه عليه وان وجد الميعة صالفة في طوله
المماثلة الباجي صاحب المال خفا عليه ان ياذن له في اكل
فان منهم من يذكيه خاف الموت ان يقاله حتى يصل الى الكري يارد
نفسه الباجي يريد يقان يدعوه اولا الى بيعه منه ثم يذكيه
فان ابي السططهم فان ابي اعلمه ان يقاله سكا الزكاة اي كذا يقال
المسحقون اخذ الزكاة ما فيها على اخذها منه فان قتلوه فهدروا
فكل احد منهم افق من وان وجد الميعة خلاف ما قاله في وتلا مائة في
الرماضي والبنائي والعدوي ونفس حشر قوله وقائل عليه حيث لم يلب
مع في الميعة ما يستغني به عنه ويرسده ما تقدم انه ان خاف الضرر
ولما ذية قدم الميعة قاله نفس الفقهاء انهم يحرمون لبيع الباجي وسب
العدوي بعض الفقهاء هو جوع ونحو القوة لذاته فانه ينامي وقت
وقد نصوا على منع لاضراره واحترز عن الفوارض المعقضية لمنه
كانا النقد واضرارها بالبدن والدين غاية البيان الى اخره اسم
لرسالة في لكل اي من المعه والرخان محرز قوله لذاته فانه
ولشيخنا ابراهيم اللقاني رسالة في رسالة في رسالة في رسالة في
الاضواء بنوك ما لا يحل شره من الرخان
سن الحرج غير حاج فيها مال الا صمته سنة واجبة لا يندف في تركها
لقد رعلها من اضرار المسلمين الا كحاج فليست عليهم اصبحة وان كانوا
من سكان بني ومن لم يستهد الموسم من اهل مكة وغيرهم فمهم في ضماهم
كالملحين ابن يونس انما لم تكن على كحاج لان ما يخفى كني انما هو هدي
لانه لو وقف بعرفة ولان كحاج لا يحاط به بصداء القيد لاجل حجمهم
فلك ذلك الا صمته في التوضيح المشهور انما سنة ابن عمر في حكمها
مطرق الموطا واجبات عن مالك سنة غير واجبة التلويح والتخاف
والمعلم والمعد مات سنة موكل في الشيخ عن ابن حبيب ما ركبها اسد

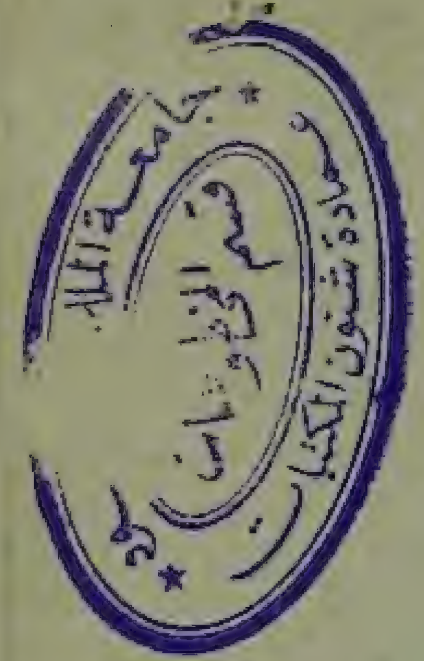
وعنه الصقلي والباهي وابن القاسم فاخذوا منه مع المحقق وجوبها المار
وقولنا صايبا التام بترك الستة على صحة فقد يخبر الله ابن حبيب
وان كان الاظهر حمل على الوجوب وان كان الشان انه اي الحاج وادو
الحال وان صلت ذكره اي قوله لم يفي منه لبيان الواقع على حد ريبكم
اللا في حجبكم ولم يطلب من العبد اي سوا كان قد اوفى بشايبه خربة
مكاتب ومدبر فانه اي المحقق في السفيرة اي وهي مطلوبة منه
صحية اي بصحية لانه لا تكليف الا بفعل اختياره لا بحجب ابن بشر
لا يوم منها من تحجب بالمال وان يسمي ابن عرفة الصغير والاشق والمساكين
كقسمه يعني في طلب الصحة وسيل ما لك عن السهم يكون له ثلاثون
دينارا يصح عنه وليه شاة بنصف دينار فقال نعم ورزقه على
الله تعالى ابن رشد هذا كما قال وراي المصنف بنصف دينار من
ثلاثين دينارا مما يلزم الوصي ان يفعل ويصدق فيه كما يصدق في تركه
ماله وفي النقص عليه اذا كان في عياله وان كانوا اربعة وماله في يد
مستركا بينهم صح عن كل واحد منهم شاة واحدة ولا يجوز ان يصح
عنهم من ماله المشترك بينهم شاة واحدة ويجوز ان يصح عنهم كل سهم
شاة واحدة لمن ماله ان كانوا في بيت واحد ولا يجوز ان يخالط في صحته
ان كانوا عياله الا ان يكونوا من قرابته فيصح الوكيل اي عن
اليتم من قال اليتم عبد الباقي كما حلب وليه يفعل ما عنه ماله اليتم
ولو عرض تجارة وتقبل قوله ان صح عنه وبيعه ان يرفع لما لك ان
كان هناك صنف بالاولي من الزكاة يرفع لما لك الى اخيه بيان
لوجوب السهم ولا يسلط لها الى اخيه عبد الباقي ولا يلزم الفقير
تسلطه ما هو قول ابن رشد ويه جزم ابن ناخي اولا وهي طريق
ابن بشر وظاهر كلام ابن ابي حبيب خلاف قوله حيث كان يرصو الوفا
فان اذن اي السيد في الصحة نذيت اخطاب استحسن مالك
الصحة للرفيق ان اذن له سيد رهنما اي الصحة الى غروب
البحر

اليوم الثالث وتسقط لمضي زمنها بيان المفهوم قبل يضي زمنها
ستين وقت اي عباد مفيدة بوقت مخصوص حوledge بها قال في هل
يخطب بالسنة من كان قادرا عليها عند دخول وقتها اي ولا يمد من
اخطاب وهو الظاهر او من قدر عليها في اي ضل من وقتها من زج العام
لا هو الثالث بناء على ان اول وقتها طرف للخطاب فقط او جميع طرف له
وكلام الشيخ يدل على الثاني فانه قال فرع من ولد يوم النحر او في اليوم
بعد يصح عنه وكذا من اسلم لبعثا وقت اخطاب بها بخلاف زكاة الفطر
بقوله المحقق وكذا يصح من اسلم فيه فها من اسلم بعد طلوع في يوم الفطر
احبب له ان يودي زكاة الفطر والصحة عليه ابي في الوجوب وشار
بقوله يصح الي ان اخطاب بها لا يتوقف على الاسلام بناء على خطاب
الكفار بوجوب الزكاة وهو الصحيح يجزئ ضمان الى اخيه فها لما لك
لا تجزي ما دون النبي من سائر الانعام في الهدايا والضيحايا الا الضمان
وحدها فان جذعها بجزي ابن عرفة اقل منها جذع الضمان ونبي
عنه وقد جاء في الزكاة ودخل في الثانية بيان كجذع ابن حبيب
كجذع من الضمان والمقراب سنة ثامنة ابو محمد وقيل ابن عتبة اشهر
وقيل ابن ثمانية وقيل ابن سنة اشهر دخل فيها بينا في اشهر
عبد الوهاب بن المقراب ماله سنة ودخل في الثانية في التوضيح
لعل مراده دخوله في الثانية دخولا بينا كقول الرسالة جذع الضمان
ابن سنة وسني المقراب او في سنة ودخل في الثانية سني في جذع
الضمان دخوله في الثانية مطلقا او سني المقراب من دخوله فيها دخولا
بينما في الثانية المراد بالبيت ما كان كالسهر والسهرين ودخل الزكاة
ابن حبيب بن المقراب اربع سنين وفي الرسالة ما دخل في السنة
الرابعة عبد الوهاب ماله سنيان ودخل في الثالثة دخل في السادسة
ابن حبيب بن المقراب اربع سنين عبد الوهاب ماله سنيان ابن
عرفة ما اتم خمس سنين ودخل في السادسة ولا يستعمل في السني

في ذاهما اب عزفه المذهب سبع الشريعة فما بال ملك ابنا رستد روي اب
وهب جوار الشريعة في هدي المطوع ويلزم في الاصحاح على القول بهدم
وجوبها قلت يرد برعي الخلاف وبانها الكد من تطوع الهدي
الا في التواب فيما ملك الا ان يستمر سحر حل فيه جها عن نفسه وعن
اهل بيته فجا اب اب بنو لن لان النبي صلى الله عليه وسلم ففرد ذلك
ولانه ليس شريعة في ملك اللحم وانما هي شريعة في التواب والبركة
فليس كالصدقة تفريق على قوله قبل التذكية عبد الباقي بجوار الشريعة
فيما بالزوط الامية قبل الذبح وقايدته سقوط طلبها عن المشرى بالفتح
ولو عتيا واما ان لم توجد الشروط فلا تجزي عن واحد منهما وان شريكه
بعد الذبح فلا يسقط عن المشرى بالفتح وصحت عن زها والعزف سها
وبين الصدقة التي يصح اهداؤها بعد فعلها لميت عدم طلبها الميت
بذلك وطلب الحي بالصححة تصرف الى اخيه بيان للوجوب نقى
الستية فيه ثم لا يدخل ما لكما الامع فتقريبه الى اخيه الباجي من الذي
لشريعة في اصحاحه قال مالك في الواضحة يعني باهل بيته اهل نفقة
فكذلك كانوا او كثر زاد محمد عن مالك وولده والديه الفقيرين اب
حيث لم ان يدخل في اصحاحه من بلغ سن ولد وان كانوا عتيا واخاه
وابن اخيه وقريبه اذا كانوا في نفقة واهل بيته فاباح ذلك ببلانة
اسباب القرابة والمسكنة والاتفاق عليه في وسقط السنة عن
الجميع فما ملك ان صغي سباه او جفرا او بقره عنه وعن اهل بيته اجر لهم
وان كانوا اكثر من سبع النفس فان لم يدخل اي المالك في الصححة مع
المصنف عنهم بالفتح ستيه اي بالقرابة في صحة الادخال مع المالك
لان الزوجية الكد في القرابة قال تعالى وجعل بينكم مودة ورحمة روي
عمر بن الخطاب وام الولد حكم العريب وتوقف فيه الباقي قال انظر
من اين لهم هذا العقد والظاهر من كلام المدونة والباجي والجمهور
ان السكني مع شرط تعلقا واجزات اجما اب يستمر لا خلاف في جوار

الا

الاصحاحية بالباجي وهي التي لا قرن لها والمعقدة لستم سمنون تجزي التي
وقد هال السهم وتكسورة العزف ان يرى فيها تجزي في اهداها والعزف
وتكسورة العزف الا ان يكون يدعي فلا تجزي لانه مرض كني باليون
اي عقر عنه اي عدم البر لا اذا مرض بين اب بنو لن اي النبي
صلى الله عليه وسلم عن المرضة البين مرضها وفيها مال ملك لا تجزى
المرضعة البين مرضها ولا التي اصابها المرضة من الاكل لانه مرض
وكذلك اجبرية ولا الدبرة الكبير اب القاسم وكذلك اجبرج الكبير
كجنون الباجي كجنون يمنة الاجزاء ولم اجد نصا لاصحابنا فيه ابو عمير
راباس بالمول اذا كانت سمينية وهي لا تتبع الفهم وتستدبر في مرضها
الحي لا تجزي ان لازم جنونها التوضيح كجنون غير الدائم لا يضر
اذ لا عقل لها لتقليل تفسير كجنون نفقة الاكمام وعبر بغيرها
فيما يسير العزف غير المانع لوقتها بالفتح خفيف زروق العزف المانع
هو الذي لا يملك مع الفهم وعور لا ذهب جل النور عبد الوهاب
اما العوراد فلا نفق خلافا في سبع الاصحاحية بها ولو بقيت العين
بعور ما زروق المعبر في الفهم ذهاب صوتي العين واما بقية العور
وكذا العور وثا ففقه جزء الى اخيه الباجي ان كان نفق الخلفه
ينقص منها فمها وجسمها ولا يعود بمنفعة في لهما فهو منع الاجزاء
كعدم يد او رجل اب زروقون قال لا يعود بمنفعة كزراعي الكفنا الذي
يعود بمنفعة اما الكفنا ونحوه في الميم بيان لمفهوم غير حقيقه
وذاهية الثلث من ذنب الباجي الصحيح ان ذهاب ثلث الاذن في غير
السهم وذهاب ثلث الذنب في غير السهم لان الذنب لحم وعصب والاذن
طرف جلد لا يكره لستفرضه لكن ينقص الجوار كثير ويحذف ان السق
لا يمنع الاجزاء الا ان يبلغ لتتويده الخلفه ستم صفة وخصه لذنب
في فيه في كون ذهاب ثلثه كثر ما نفا وبقره اي السهم كذنب بقدر
وبغيره اي وان كان الذنب بدون سهم فالمانع من الاجزاء ذهاب ما سواه



اخلفه منه قاله سب عن ابن العزقي وما فوقه اي التثنية من اذن ابن عرفة
في الاياس ليسير قطع الاذن وسقط اللحن قطع ما دون الثلث ليسير وما
فوقه كثير وفي كثرته قول ابن حبيب ومفهوم قول محمد بن المنذر في السبق
اليسير من القطع فسقط السبق ليسير لما زري وفيه المتأخرين الى ان
السبق والقطع باعتبار الكثرة سواء راي بعضهم السبق اليسير من القطع
لا يوازي بالزاي اي لا تساوي فوق السبق بيان لوجه السبق
فيما اي الاذنين الاقراي من التثنية سواء كان قطعاً فيها او سقلاً كذلك
او قطعاً في احداهما وسقط في الاخرى ونظر فيه العدوي او صغيرتها
هذا الباجي اذا صغيرة الاذن وهي الصما في نفي عند مالك واما التي خلعت
بغير اذن وهي السكاف فلا خير فيها وعندي انه ان كانت الاذن من الصفر
بحيث تقع الكلفة ويقع به الشك في فلا يجزي ونحو اللحن يعني نسي
النعم وكما اللحن لا يجزي الكفا ولا يضري اليكم فلا تضروا واحدة
مطلقاً ابن يونس قال مالك لا يابس ان يضيء بما سقطت طائفة واحدة
وان لم يكن من كبر الباجي مالك ان ذهب لها سب فلا يضيء بها التوضيح
اختلف في السن الواحدة ففي كتاب محمد لا يابس بها وفي المبسوط ان
يضيء بها وفي الشامل وفي السن الواحدة قولان وصحح الاجر وقيل
الاثنائية والرابعة والمقرن على ما فوق الواحدة والاطلاق على التقيد
بالانقار والكر وهما اي الانقار والكر لا يضري ذهبا الاسنان
بيان لمفهوم لغير انقار وكر اللحن ان كانت ذاهبة الاسنان لكسر السهم
فلا تجزي وتجزي ان كان من انقار واختلف ان كان من كسر فقال مالك
في كتاب محمد تجزي وقال ابن حبيب لا تجزي والاول ابن ويا بسمة
ضريح في كتاب محمد لا خير في يابس الضرع ولا يابس يابس بضم
عديم اللين بيان للمراد من يابس الضرع وعجبا ابن عرفة لا تجزي الجفا
التي لا تضيء ابن حبيب هي التي لا تضيء لها عبد الوهاب هي لا تضيء فيها
ولا تجز في عظامها ونسب وصلى الباجي لوضعت فحول البقرة الى البقرة اذ ان
البقرة

البقرة الوحشية فقال ابن سفيان اتفقت اصحابنا انه لا يضيء بها لان كل
ولد يبع لانه في الجنب والحكم وانما يختلف ذلك في بني ادم واختلفوا
اذا ضربت فحول الوحش اذ ان الانسان الذي اقوله به اجازة ذلك الخطأ
هذا خلاف الاصح فح السائل ولا تكون الا من النعم لان تولد من ذكرها
اتفاقاً وانما على الاصح وقال ابن عرفة المذهب منها بغير النعم
وما امر منها بغيرها ابن سفيان مثلها انتهى ولو بسائر العدوي
قوله وزي امر وحشية الظاهر ولو بواسطة ووجه الامام الى اخره
فيما مالك الايام التي تضيء هذا يوم النحر ويومان بعده الى غروب
الشمس من اخرها فاذا غابت الشمس من اليوم الثالث فقد انقضى الذبح
وقائه ولا يضيء بليل في نسي من هذه الايام قال مالك ويوم النحر يوم
الاجح الاكبر ابن الموارز ووقت الذبح منه بعد صلاة العيد وبعد ذبح
الامام يديه ولا يراعي في اليوم الثاني والثالث ذبح الامام ويكون
اذا ارتفعت الشمس وحلت الصلاة جاز له الذبح ولو ذبح بعد الغر في
هذه اليومين اجزاه ابو عمر بغير مالك ان الصبح من النهار وهو انقضى
وقال ابن الماحي هو من الليل في الخطاب فيما يذبح او يذبح الامام
اصحيه بالمصلي بعد الصلاة ثم يذبح الضاحية ابن ناجي اراد بقوله
بعد الصلاة والخطبة احتراز من ذبحه او ذبح من تاب عنه بعد الصلاة
وقيل الخطبة فانه لا يجزي وفي الموارز قال مالك الصواب ذبح الامام
كسبته بالمصلي بعد نزول عن المنبر ثم يذبح الناس بعده في منازله
ولغير الامام ذبح اصحيه بالمصلي بعد الامام الخطبة اي حبسها المشقة
الخطبتين ولغيره اي الامام ذبحه اي الامام لم يجز اي
حيث لم يوضعه في ذبح الامام هذا على ما افاده ابن عرفة ابن ناجي
واعلم انه سب وفي التوضيح اذ لم يذبح الامام فالمعتبر الصلاة انتهى
وعلي هذا تجزي حيث كان اقرب يجزي لعل المناجاة حيث لم يوضعه
بعد ذبح لقوله بعد وهو امر الصلاة وهو موجود فلا يجزي

اقرب عنبر بل يوجد بعد ذلك كما قال سيب فان لم يذبح الامام اعتبر
 قد رزق من ذبح كما افاده ابن عرفة وابن تاجي خلافا لما في التوضيح وكما
 سيقول المصنف كنى الامام لم يفتي سبها في التاخير بقدر ذبحه ولا يلزم
 التقيد بالتقريع ويندفع ما يفتي من المتأني والسر اعلم وهو انما
 الصلاة ابن عرفة في كون المعتبر اما الصلاة او اما الطاعة طريعا
 ابن رشد والحنفي قايلا المعتبر امير المؤمنين كالعباسي اليوم او من
 اقامه لصلاة العيد ببلده او عملة على بلد من بلدان ومن كان سلطانا
 دون ان يعينه امير المؤمنين غير معتبر ومن ليس لهم عن غيرهم وب
 ما هو البوادي يحررنا اقرب بالامة الذين اقامهم امير المؤمنين وضم
 ابن رشد ان المعتبر اما الصلاة الذي صلى بهم صلاة العيد عبد الباقي
 ومحمد سالم بغير السلطان اصبحت للمصلي والا اعتبر عند ابن رشد
 ايهم الا ان يخرج اكلية اصبحت فهو اي اكلية المعتبر اتفاقا
 ابن عرفة لان اخرج السلطان اصبحت للذبح بالمصلي ولا يلزم عدم
 نيابة اياه في الاقدان ذبح خلافا لبعضهم والظاهر شرطه في الاصبحت
 ببلد في يوم من هذه الايام من الفجر بيان لا والله نار ولا يرعى قدر
 ذبح الامام الى اخره ابن الموار لا يرعى في اليوم الثاني والثالث ذبح الامام
 ولا عنه فانا اخرج الامام اصبحت الى اخره ابن الموار من ذبح قبل الامام
 فلا اصبحت له وتلزمه الاعادة سبب وعبد الباقي والعدوي هذا في من
 لهم امام لم اصبحت وابرزها وعري وذبح قبله واما ان لم يبرزها فبني
 صور الموضع اي السقف لا يبدأ قبله او بعد او مع وفي كل احوال يحتم
 قبله او مع او بعده فانا ابتداء قبله او مع فلا تجزى ولو ختم به فله
 سبب وان ابتداء بعده وضم قبله فكذلك وان ختم بعده اجزاء ومع فبها
 قولان فيه اي الاحرام لا تلزم جميعه لعدم عن بلد بزيادة عن
 ثلاثة اميال فقلت سئل فبحر في اي تقوية قبل الامام يعطى اي عن
 التقيد باقرب ايه بعده وضمه بعده او مع وهو اي لا تلزم جميعه

محل

محل يقع المصنف اي المعنى الذي حمل عليه تبع للرماضي حتى حد
 القرب ثلاثة اميال لانه الذي ياتي منه صلاة العيد واما ما بعد عن
 ذلك فلا يلزمه اتباعه لان الصلوة تتبع للصلاة ويحرم لعبد الباقي وسبب
 الرماضي في هذا الموضع نظر لان من في ثلاثة اميال حكمه حكم البلد
 الذي له امام لانه مخاطب بالصلاة على وجه السنية مع امام البلد وانما
 المصلي في الموضع فيمن كان بعد من ذلك هذا الذي يظهر من كلام اهل المذهب
 وقد اكد هذا الموضع في كايلا لم اروه فيما وقعت عليه من شرح هذا الكتاب
 وشرح المدرسة وشرح الرسالة والذخيرة قول الاصل للزوال هو عدم
 طلب التاخير لنفس الزوال وليس كذلك بان لا يكون اي يوجد الامام
 الى اخره بقصور بتسليم المصلي على الموصوف او الصنف وذهب ابن رازها
 الى اخره فيما لا شك وجه الثاني ان يخرج الامام اصبحت الى المصلي فذبحها
 بين يديه في الناس بعده عبد الوهاب لانه قد ثبت على الناس الاقدان
 به فوجب ان يظهر من اصبحت للمصلي الناس الى العلم بوقوع ذبحه فان لم
 يعقل حر ولا ذلك لانهم لا يعرفون على اكثر منه فان حررا حسموه فلا
 سئل علم لانهم اجهلوا كالاصبحت في القبلة مع الفبيته عما ابن الموار
 ولو ان غير الامام ذبح اصبحت في المصلي بعد ذبح الامام حار وكان صوابا
 وقد فعله ابن عمر رضي الله تعالى عنهما التاجي لانها من العرب المسنونة
 العامة والافضل اظهار حالان فيه احيا سنيتهما وقال ابن حبيب
 وسلمة مما لا يمنع الاجزاء ان يتصرف في المال في الاصبحت ان تكون
 من اهل الفتن سائمة من العيوب الكثير واليسير لانها قد بان الى
 الله تعالى وقد سمعته هديا والامنع لا يحذف اي لا يمنع ونفي النفي
 ايجاب فالمعنى وان منع الاجزاء وجبت السلامة منه بيان مفهوم الامنع
 الاجزاء وحسنه المنظر الى اخره النجاشي يحجب استغفارها لقوله
 تعالى بذبح عظيم وروي ابن حبيب عن عمار بن الصامت والسامعي
 اسحبان كذا بكتش عظيم سمين فخر اخرن ينظر في سواد وسمع

فيه وليس فيه زاد ابن يونس ابلغ وهو ما يباينه اكثر من سواره وسمين
عياض الكرم على جوارسهم ما وكرهه ابن سفيان قايلا لا يباينه سنة اليوم
وضان ابن يونس عن مالك في قول الصنفين افضل من انا بها
وانا بها افضل من قول المعز افضل من انا بها ابن سفيان
وانا بها افضل من قول الابل ثم انان الابل ثم ذكر البقر ثم انا بها وقال
عبد الوهاب البقر افضل من الابل ثم عرفت وهو المشهور فخر ابن
حبيب الفخر افضل من كفي في الصنفين وكفي السمين احب الي من هزيل
الفحل والظاهر ان اخيرا الى اخره كطاب النظر المتخيلة به فاني لم اقف
على بعض ما في المذهب وافي النوري باخره المتخيلة به قايلا لا انه ذكر
اواني وليس فيه ما ينقص اللحم قلت بحيث فيه بانه عيب يوجب احيا به
فيحتمل ان يكون الاخر وانظر هل يوجد الاخر في قوله وفاتيه خبر وغير
خصية وترك المصنف ان الة ستعته الى اخره المازري عن مالك ليس
لمني اراد ان يصنف اذا اراد هلال في الجمع ان لا يصير شيئا من شعوه ولا تقم
اطفان حيا يصنف وذبحها بیده سمع ابن القاسم احب الي ان يذبحها
اصحيه بیده وروي محمد لا يذبحها غير ربه الا لضرورة او صنف
ابن حبيب او كبر او عسكه فان امر مسلما غير فنبس ما صنع واحب
الي ان يهدي نفسه صاعا وان مع معين ان يحرق قال سفيان لم يذبح
لذلك الا بموقف فلان باس ان لمسك طرف الحربة ونهدهم الى الخ
بان لمسك رأس الحربة وضعف على المني او فعكس ذلك ثم قال فان
لم يحسن شيئا استناب من يذبح لروحيه وكذا الاستناب مع الاحسان
وليس يجب مصنوع مع الثايب وجمع اكل وصدقة واهداء ولا حرج
ابن حبيب ينبغي ان ياكل من الاصحية ويطعم كما قال السريقال
وليس يجب ان يكون اول ما ياكل يوم النحر من الاصحية وان ياكل من
كبدها قبل ان تصدق منها قال مالك الا ان المصنف عليه عندنا ان ليس
مع الصنفين والندر البطون قسم موصوف ولا حد معلوم وذبح ولد خرج
قبل

قبل الذبح فما ملك اذا اولدت الاصحية فحسب ان يذبح ولدها معها وان
سركه لم تكن عليه واحيا لان عليه بدل امه ان هلك ابن القاسم سمع
عمر بن قيس قال سمع ابن سفيان ان ذبحه معها فحسب هذه احدي بحوات
المذوبة وهي اربعة والثانية اذا حلف لا يكسو امرأه فافك لها
ثيابا بن رهن فقال مالك ولا يحسب ثم اخر محوه وقال لا يحسب
ابن القاسم ان لم تكن له ثيابا يحسب والثالثة نكاح المريضة اذا
كان مالك يقول يفسخ ثم امر المحو الفسخ والرابع من سرق ولا يحسب له
او لم يحسب سرقا قال مالك يقطع رجله اليمنى ثم امر محوه وان يقطع
بده اليسرى وقاله في التوضيح وتطعت في قوله
المحوة الايمان والاصناف وفي كتاب القطع والنكاح سب
في التوضيح والسراج والتماري والطحاوي من ان المحو قطع رجله
اليمنى سب كالمصنوع السري وفي السراج يذبح في السرقه الا سرق
او نقص اكثر الاصابع فرجله اليسرى ومن ليد السري الرصاص الذي
مها قال مالك ان افك لها ثيابا من الرهن حشمت عرصتها عليه
فقال احبها والي ان يحسب وهكذا نسب لها ابن عرفة وابو الحسن وبعده
جزوا ابن حبيب لو وجد في بطن الاصحية بعد ذبحها جنينا حيا وجب
ذبحه ابن عرفة لو ذكبي وهو في بطنها فهو كالمها ان هل وذبحها
ان ما عمنها ابن عرفة المذهب سماع ابن القاسم من ما قيل ذبح الاصحية
وعليه دين يحيط بها بيعة لم يسمع ان لم يكن عليه دين استحب
لورثته ذبحها عنه فان سحر افر من له ابن رسله ان اصله ملك وكل
اصحابنا يحب بالذبح وهو المشهور واخر اليوم الاول افضل
من اول الثاني ابن الموزان افضل الذبح في هذه الايام الذبح في اليوم
الاول منها ابن يونس انكر بعض فقهاءنا قول ابن حبيب اذا فاسد
الذبح اول يوم الى الزوال فانه يوحى الى صبي اليوم الثاني وكذا
في اليوم الثاني ورطبة ابن الموزان واختاره احسن من هذا

وهو الموقوف وهو ان الاول كله الذبح فيه افضل من الثاني والثاني افضل من الثالث
الثالث ابن رشد من لم يطبخ في اليوم الثاني الى الزوال استحب ما جاز الى
اول الثالث فانه افضل واختلف فمن قاله الذبح في اليوم الاول الى الزوال
هل الافضل ان يطبخ في اليوم الثاني او يذبح في اليوم الثاني والصحيح
افضل من العتق والصدقة فيها الصدقة بينهما لا حب لما ذكره ابن ابي ابي
قال قال مالك لا احب تركها لمن قدر ان يحب حبب هو افضل من العتق
ان قلنا الصلوة سنة والصدقة والعق مستحبات ومعلوم ان السنن
افضل من المستحبات فلا يسن على هذا قلت لا دفع يومهم ان المستحب
افضل من السنة نعم انه قد يكون افضل من الواجب كالوضوء للغرفة قبل وقته
ورد السلام وابر المعسر فاما ما زاد العتق والصدقة على الصلوة
في التمتع سنة بضم السين وسد التوفيق سعيهم ومعنى الافضل
زيادة الاجر فتصدق ولو بالوصف نعم ان عرضا فنظر ارجع الصدقة بوزن
بل ربما وجبت ضرة وكبر جرمه فما الى افرق فيها لما لا يجوز ان يجر
صوف الصلوة قبل الذبح ابن المواز الا في الوقت البعيد الذي يثبت فيه
مثله قبل الذبح وسمع ابن القاسم انه ان يجر بعد الذبح فان جره قبله بقرب
وذبحها اجزائة وقد اساء ولا يبعم وليست في سحتون لو باعده فلا بأس
بما كل محنة الا بعد الذبح فلا يبعم ابو الحسن يعني لا يجوز الا ببيع لان حرره
واما هو مكره فاولي اي في الجواز المعلوم من الرضا مثله اعني
جره قبله لزم طول لم يثبت فيه مثله وهو اي الجواز لزم يثبت فيه
مثله المعنى اي المنصوص في كلام ابن المواز والقاعدة الى افرق جواب
ما يقال حيث كان النقص في ثبات المثل فما استند الجواز في العتق
ولم ينزه حيث يقيسها الخطاب هذا مفهوم قول النبي لانه نواه قربة
ونقص قول عبد الحميد ان استمرى شاة ناولها جرمه ما يبيع او غيره
جاز سواء جره قبل الذبح او بعده وهو يعيد لمعول من منع ذلك فاما جره
قبل الذبح فقبله ابن عمر وهو ظاهر وما جره بعد فقال ابن عمر

ان

ان سرقه سرقا موقفا حكمها فيسقط على اصل الشرع المنافي للعقد
وبيعه كطاب يعني انه يبيع له بيع الصوف الذي ذكره جره قبل الذبح في سماع
ابن القاسم فالشئع فيه ولا يبيع ابن رشد يريد انه يبيع بترك بيعهم
استحبوا بالاب عرفت حملة ابن زرقون على الكراهية ايضا فتبعهم المصنف
والله اعلم ويستحب لئلا يبيعها لابن القاسم لم اسمع من مالك في لئلا
الله عليه سيما الا انه كرم لئلا يهدي وقد روي في الحديث لا بأس بالزب
بعد في فصلها واري ان لم تكن للصحة ولدان لا يبيعهم الا ان يضر بها
فيحمله ويصدق به ولو اكله لم اربح با شاة وانما مبنية ان يبيعها بليتها
قبل ذبحها كما منع مالك ان يجر صوفها قبله او يبيعها بها في كطاب
كما جازي بغيره مما يكره المصنف ان يبيع من لبن الصلوة لانه خرب
قرب به والا فليس له لا يعود في قربة وقطاعه فانها وادار لا وسوا
اضرب امر لا نوي الشرب حين الشاة ونحوه او لا وينبغي يعيد ذلك
بغير المذورة فان كانت مذكورة جري بها نحو ما روي اهدى من
قوله وغرم ان اضرب به الام او الولد موجب فعلم انه في ونحوه لعبد المالك
وسب العذوي قوله فان كانت مذكورة في افرق هذا على المصنف
واطعام كافر الا في عياله ابن المواز كره ما لك ان يطعم من لحم احمية
جازه النضائي والظاهر ان النضائي عذو وصلى على النضائي
تكون فليد الرجل فيضحي فتريد ان تأخذ ذروة صائمة انما خاف لا بأس
بذلك ان يذهب لها القنوة وقطع من اللحم ابن القاسم رجع مالك فقال
لا خير فيه والاول احب الى ابن رشد اعتداف قول مالك انما معناه اذا
لم تكن في عياله اما لو كانت في عياله او عتقتهم وهم ياكلون فلا بأس
ان يطعمهم من دون خلاف في قلبه اي للقيام المسلمين على الكافر
ممن علم الجواز المستفاد من الاستسنا والمستقيم اي لدفع المستقيم
اللازمة على عدم اطعام كافر في عياله منها وزيادة على صفة مسلم مع
العتريان كره النضائي فيها ان يجد بغيره فيستمرى لما لم يرد لانه

يؤدي الى المباحة. وفعلا هذا الميت هذا الابن القاسم لا يصح عن في البطن
ابن الموارث وليس العمل ان يصح عن ابوه الميتين ولا يصح ذلك في القبس
ليست له لسانان ان يصح عن ولده كما يجب له ان يصح عنه والصدقة وعن
علي رضي الله تعالى عنهما عنه او صافي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
اصح عنه وعندي ان الميت يصير اليه كل عمل يصح له عن غيره واقص
عليه في الذرية ان لا يرجح وجه المشهور انه لم يرد عن النبي صلى الله عليه
وسلم ولا احد من السلف ان القصد به غالب المباحة والمعاذرة
عبد الباقي وغيره الا لشيء من نفعه ومصلحته ان قصد به الميت فقط فالت
نفع عنه وعن غيره لم يكره كما يفيد قوله الا في الاجر وخبرناهم هذا عن
محمد وال محمد ومنهم اولاده الذين ماتوا قبله انتهى وتعلم القوي ولم
يرتفع الشك في نفعه فيه نظر بل غير صحيح لان العوايب ان الشراك انما يصح
حين طلب بها ما ليس بطلب بها وتعلمهم الكراهة بعدم الورود
تساؤل صورة الشراك ولان شروط الشراك لمقتضى ليست جميع هنا
وعتبر ببول رضي في سماع اسباب وابي تافه قال مالك المعنى شاة
كانت تدعى في رجب يتبررون بها في اكله عليه واول الاسلام وليس عمل
الناس عليها لقوله صلى الله عليه وسلم لا فرع ولا عترة وقرع ابن
الفرع اول ولد للناقة او الشاة كما نولد كونه ويا يكون منه ويظهر
طالبي البركة في اسواهم فينبول النبي صلى الله عليه وسلم عنه ان يذبح
حتى يكون سوا خيسرك من ان يتخرج فالشيف كبر بوبره وتلقى اذي
تأقتك لانهما اي العترة والفرع علم كراهتهما من ذبايح اكله عليه
اي الي استعمل صلى الله عليه وسلم وهي عنها وابد لها الا الحسن منها
لان القاسم من استقرى صفة واراد ان يبد لها قال مالك لا يبد لها الا خير
منها فان باعها فقال ابن القاسم ان لم يبد لها من شاة فيبد من غيره
يستبرك شاة سلبها وان اختلفت فالفرعة سلب سموا عن ربيعتي
استركا في سبي شاتين للاصحية فقال ليعسا لها فان استوتاه السمف

فلا

فدبا بن وانه لم يسموا فيه كرهت لاحد الدنية الا انما تجزيه ابن رشد
الذي ينبغي لها ان يبقا اويا الاسمن وبيع الادنى وليست في خروج
عن الاسمن مثل الذي هو في ربيع وان زاد على الثمن من ماله فالكاتب المختلطان
قبول الذي لا يخلو اما ان استوى ام لا فان تساويا فواضح والا فمأخذ
الا فضل كما هو من احد المعضون بدون فرصة كره ذلك كابد الا على بالادنى
وبالمعركة لا يكره ولكن احصاه على الادنى بكره فيعذب الله له لمثل الا على
وجاز اخذ العوض ان اختلفت بعد الى اخره ككتاب طاهر سوا كان
المختلط الكل او جزوه كذا كذا بن عبد السلام وظاهره كان العوض من
الحنين او غيره وهو كذا على ما في التوفيق وتجزي صاحبها على ما قاله ابن
عرفه ابن القاسم اذا سرق روث الا صاعا حتى يستحب ان لا يفورم شيئا
وجاز ابن الماحسون واصبح اخذ العتمة ويصنع بها ما يشاء الماحسون
يجوز اخذ جلد مثل جلد المسهل ينفع في انظر حاشية المواهب
وصح نيابة بلفظ اي على ذكرية الصنعة والمهور كراهة العترة وفي خبر
ابن عبد الحكم قوله بعدم الاجر ان اسلم اي الناب فان استناب كافر فلا
تجر عليه ولو نوي الناب عن نفسه سمع العربيان تجزي عن ربهما وصوبه
ابن رشد بان المعترية ربهما كن امر من يوصيه فالبينة فيه نية الا من
لانية الامور وكفر المحي وقال ابن عبد السلام المعترية المذكي بدليل
سقطهم اسلامه والموصي لا يطلب منه نية بدليل صحة منه حبا واجاب
ابن عرفة بان الكلام في نية العترة لا في نية الزكاة وكره القاسم اع
استنابة على الصنعة المحي ان استناب مبيع الصلاة استحسان بعد
في الاف في صحة ذكائه وتعبادة كور رب في مالك من ذبح اضحية
فغير امرك كما ولدك او بعض عيالك متى فعلت لبيك بوجهها قد لك
مجرعك واما غير ذلك فلا تجزي ابن القاسم كذلك ان ذبح ما عديك اذا
ويقت بانه ذبحها عنك الباهي كيجز ان يبد صدقة الذي يقوم بها من
وقد فوض الى امر حتى يصدق انه ذبحها عنه لا عن نفسه وكان اراد

غير المفوض اليه فالظاهر من المذهب انه لا يجوز له ان لو شاع منه
وصديق بيان الحق القريب عطف الي اخيه اي قوله وعبادة نحو قرب
معهطون على قوله بلفظ فان اتفقنا لم يقع الحكم ان ذبح رجل احمية رجل
غير احمية وليس بولد ولا صدوق ولا من يقوم باسمه كما كان يجوز ان
انما تضمنته فتمها او ياخذها وما يقعها الذبح واحد هما فتدبر
محرمة لوزجها عن رزها غيره دون نص نيابة فطرق النظر كما في حاشية
المواهب وان علقنا في صحة ذبح ضمتها الى اخره فما لك انما تحت احمية
صاحبك وذبح هو احمية كل غلط لم يكن احد منكم او ضمن كل واحد القيمة
لضامته وطاعكم احمية اي ان تركها رزها واخذت فتمها كما في سماع
عيسى بن القاسم اما ان اخذها والا رزها فانه يصنع بها ما يشاء له
يدجها بنية القرية قال ابن رشد وعما عن نفسه اخراجه وقسمها اصنع
من ذبح احمية رجل عن نفسه بقايا اخراته وصحت فيهما بلفظ اعادة
صلة قال ولا تضمنين بالذبح انما رزها رزها من ذبح بالذبح وفيها
ما لك من استتري احمية سلمية فحقت عنده او اصابها عن او عور او اصابها
كذلك فلا يجوز له ان يذبح القاسم لو ضمت احمية فابذلها ثم وجد بها بعد ايام
التي قد اذنت له ذبحها او كانا بالان باله ولو ضمت احمية ولم يبدلها ثم
وجد بها بعد ايام التي قال يصنع بها ما يشاء وليس على احد ان يصح بعد ايام
التي وهو بمنزلة من ترك الاحمية وكذلك لو استتري احمية وحسبها حاشي
نصت ايام التي هذا الاول سواد وقد ذكره حيث لم يصح وقال القاضى ابو عبد الله
لو ان انسانا استتري احمية وقال او حشمتها فلا يجوز عندى ابدانها
ابن يوسف يري ولا يفرها عيب رزها لانه او حشمتها بالنية والقول
وهذا قول حسن غير ان ظاهر كلام مالك خلافه في النظر حاشية المواهب
اولي في تقرير الاصل بالاثم فلو ان ذبح لضام القاسم كما سبق في
وقع لا صحتها الثانية بترك السنن على صفة وفي التوضيح قوله انما ظاهر
في الوجوب انه لا يجوز من خصا بعبه واجيب بان التاميم والاستغفار في الذبح

ليس

ليس خاصا بالواجب بل يطبقونه كثيرا في ترك السنن ويقولون في ترك بعضها
ليست غفرا سم كما قال مالك في المدونة في ترك الاقامة وبيان محمول على من
او حشا وهرم على رزها بعد ذبحها بنية التقرب بيع شي منها ابن المواز
عن مالك بن استتري احمية فقام عليه عن رزها فله بعد ايام في رزها ولو حشمتها
بها فلا تباع وفيها قيل لا بن القاسم قبل الاحمية وهو منها وسفرها نظر
تستري احمية من البنية او يبيعها فقال مالك لا يستتري احمية شيئا ولا
يبيعها ولا يبدل جلد رزها بغيره ولا يذبحه ولكن يصدق او يبتاعه ولا
يقطع الجوار على جرح الهدايا والصفايا والنسك من كونهما ولا جلودها شيئا
وكذلك غنمها وجرارها ولو ذبح قبل الايام يوم الباهي بغير جرح
لحم الشاة التي ذبحها قبل الصلاة ابن زريق لم يذكر ابو الوليد في ذلك
شيئا والظاهر انه لا يجوز ان ذبح احد من بني خنيس لسلوك شاة هاشما
لا قبل يوم النحر فهو يوم في التوضيح نص ابن القاسم على من ذبح بابيع
من الاضاحي يوم التروية وانك ابن رشد في وقت قبل الايام
اي في يوم النحر اما لو ذبح قبل يوم النحر في اليوم الثاني او الثالث
فله ان يصنع بها ما يشاء من ذبح وشيع العدوي او ذبح بغيرها لكان
عن احمية ان ذبح فوجد جودها فاسدا فحزبه فقال ان المرخصة
من الصفايا لا تجزي ابن رشد هذا كما قال وان كان لا يجب له رزها
على بايعها لانه يستوي الباع والمبتاع في جهله ولا يبيع من ظمها شيئا
لانه ذبحها على انفسك قال مالك في الواضحة جهلا بالبيع او الحكم
حسن قوله جهلا بغيره اكله بغيره كذا كما يعتقد انه سلم فثبتت بغيرها
واكله بغيره كذا كما عاين بالبيع يعتقد انه لا يمنع الاجازة او سب
وضوح هلولى بالباي واما الاول فظاهر لا شك فيه وجاز اقراره
فيها مسيلتان الاولى الاجازة على سلمها بغير من لحمها ولا شك ان
هذا وقويق وبقدم بغيرها لا يقطن الجواز من لحمها الثانية اقراره
جلدها وقد نص سحنون انه يجوز اقراره جلد الاحمية وجلده المسينة

بعد دفع ابن عرفة لم يذكر الشيخ ولا الصقلي ولا الباغي خلافاً ومكانه ابن شهاب
ليدفعه عن المذنب لا يجوز اجازته كما يبيع من يعطى في التوضيح اختلف في
تصدق عليه او وهب له لم يمتنع ما لك ببيعك لانه كالامل والوارث واشاره
اصبح كالصدقة على فقير واخذ الزكاة ابن غلاب هذا هو المشهور للمعنى
وهو احسن لمولاه صلى الله عليه وسلم في اللهم الذي تصدق به على يدي
هو لها صدقة ولنا هدية ولو كانت الصدقة بعد انتفاها للصدق
عليه على الحكم الا ولم تجز للمعنى صلى الله عليه وسلم وفيه المحرم روي
محمود من باي جلد اصحبه او ستيان لحمها او صوفها فان ادرك فسخ
والا فالبطلان في ما عونه او طعانه وكفى اللحم يستمرى به طعنا
واكله وقال ابن عبد الحكم من باي جلد اصحبه فالبيع بكمية ما شأ ابن
حبيب ان باعه جلد فلا يجوز ان يستفيع باليمن ولا تصدق به وكذلك
ان باعه عبداً او بعض اهل بيته فابن يوسف قال ان يبيع حبيب لا يبيع
الاخر اسمع اصبح بن القاسم الصميمة يوجد بها العيب كان عند البائع
بعد ما ذبح فباحه فبعت ببيعها ما شأنا وابدل مكانها ان كان في يوم
المنى وان فاسد ايام النحر كان بمنزلة من لم يضح له والاربع لم يصبغ
به ما شأنا وان كان العيب مما يجوز به الصميمة تصدق بما ايا عذفي
فصميمة ابن رشد هذا صحيح لا اعلم فيه تفرج خلاف في والالم يجب اي
وان كان العيب يمنع الاجراء فلا يجب التصديق بارسائه فان باعه غيره
ربها بلا اذنه وصرفه فيما لا يلزم تصديق ذلك الغير ابن رشد
ان باع اهلكه فان كان باذنه فلا اشكال ان عليه اخراج اليمن من باله
وان كان بدون اذنه وفاته المبيع ولم يقدري على رده فقال ابن القاسم
لا يبيعه عليه ان استغنى عن اليمن ومعناه عذري ان التفتوه فيما له عنده
عني وامان التفتوه فيما لا يدبره منه فعليه ان يكره من داله ويصدق
به اذ لا فرق بين ذلك وبين ان يكرهه كما يبيع منه لانه كانه انفق اذ قد
وفي به ما لم يهرق ابن عبد السلام م يبيعني اذا استغنى اليمن عن المصطفى ان لا يستغنى

عن الاهل الذين تولوا البيع والوارث القسيم على الوارث ابن المواز من
استشري اصحبه وياتي في كتابها فابها نورثا واستحب ابن القاسم ذبحها
عنه الوارث ولا يلزمه ذلك وسمع اذ امان وقد ذبح اصحبه كانه
لا يملكه ياكلونها ولا يتبع ابن رشد يريد ياكلونها على نحو ما كان
ياكلونها ولم يبي ورثة كانوا وغير ورثة وهذا الظاهر مما ياتي في هذا
التساع ايضا وفي سماع عيسى اذ لا يقيم الورثة الا ما يكون فيه الوصية
والدين ابن يوسف عن ابن المواز عن مالك ان مات عن لحم اصحبه فلا يبيع
في دينه لانه لشك وكل شك مسمى لله تعالى فلا يبيع لغريم ولا لغريم ولا
يقسم على الورثة فيصير بيعا وقال ابن حبيب ظم ان يقسموها لاهلها
ورثوا ما كلفه لم يرضيهم عن بيع انفسها لهم كذا في شرح مطرف وابن
الما جيتون عن مالك في ابن عرفة ابن رشد في اكلها اهل بيته على نحو
الكلام في حياته وان لم يكونوا ورثة وصميمة ورثة على الميراث ثالثة
يقسمونها على قدر ما ياكلون واستظهر ابن رشد الاول بالقرعة
اي لا يملكها كغيره على الراعي العدوي واذا حصل لها اذ ذبح فللورثة
فتم لحمها وهو قول مالك وقال محمد يبيع بناء على ان القرعة بيع وحيث
فتم بالقرعة جزي على قدر اقلهم نصيبا في امر واب وابن يعقوب
سنة اقسام ويخرج عليها ومنه موم بالقرعة سنة بالمرافعة لانه
بيع وبيع في دين الى اخره تقدم لظلم عن مالك كما هدي لتبنيه
في البيع للدين قبل الذبح ولو قدم مبالغة في جواز بيع الهدي قبل ذبحه
في الدين الدين يقتضيه لفاعلم سيف بها اي الصميمة فاست
ولم يمتع المرء الى اخره علمه للاجل لا يستخرجها فيها ذبيحة اي فلم يلزم
الشرط في ذبيحة لا عفا روي معنى من واقف عقيقه ولده يوم
الاغني ولا يملك الاساة عفا بها ابن رشد ان رجم الاضحية في ناله
والا فالاصحبه لانه اذا قيل سنة واجبه ولم يقر في العقيقه قلت
سنة به اللحم ونقل عن القتيبي ان كان يوم ثالث الاضحية في ناله

الشيخ له ولابن حبيب والفقهاء من ذرية ابن عرفة في حكمها اعتبارات الشيخ
روى ابن حبيب سنة واحدة في صحيحه العمل بها وكانوا يكرهون تركها وقال محمد
مسحوبة غير واجبة ابن حبيب ليس كوجوب الصلوة ابن رشد قال ابن حبيب
سنة غير واجبة وقيل مسحوبة وسمع ابن القاسم يسمع في قلبي لما شيع الاسلام
ولم يكن المازري غير انما مسحوبة وفي الموضع ما من تركها منها وتابها الغير عند
فانما ياتر كسائر السنن الباجية فيعتق قول مالك انها من مال الاب لا من مال الولد
ولقد دلت لقول من ابن المرازان ولعله ولدان في بطن عمن كل واحد سنة
وفي التمارين تعدد لثمنين فاستحسنهم ابن عرفة الروايات المشاهير في
المذكر كالانبياء ابن حبيب الاخذ بقول عائشة عن الفداء ثمان حسن نقاة
تجني صفة ابن عرفة في قصرها على الغنم دون سائر الغنم قول ابن شعبة
مع سماع سمعون ورواية ابن القاسم وابنه رستم عن كتاب احمد وسامع الواسيني
مع رواية ابن حبيب كايلا الصناديق في ذلك الشيخ عن كايلا صناديق
واجتناب عيوبها ومنع بيع شي منها سألها هذا والسابع ابن عرفة يوم
ذبحها سابع يوم الولادة وفي اعتبار عدايا من طرق فانظر وتفاوت
بقوات ابن عرفة وفي فوائدها في صحيح السابع وفعلها في السابع الثاني
وان فان وقع الثالث في الثاني في الاول في السابع الثاني فقط
وقيل يوصي اندرج فيه اموال ثلاثة قيل ثلاثة اسابيع اي قيل
فيما قرب من الاول وقيل في الثاني فقط والغني يوم ولد بعد يومها
قول ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة وغيرها انه ان ولد بعد الغني
الغني ذلك اليوم وحسب له سبعة ايام من اليوم الذي يليه وينب التصدق
بترتد سبعة نفقات الموطا وزنت فاعلمت من اسمها في رسول الله
صلى الله عليه وسلم سبعة حنى وحسب له سبعة ايام كل يوم فصدقت بترتد
ذلك فقط ابو عمر اهل العلم يستحبون ما فعلته فاعلمت سن ذلك في القسمة
اوردوها ويروي ذلك على من لم يبعث عن ولد لفلة ذات يده او كد
نقد اي فقة او ذبحها لم يترتد تركه عملها ولحمه سمي ابن القاسم بطله في كل
هنا

منها من البلية ويجوز ان يكون اما الدعاء اليها في اكثر الغني زاد في سماع الواسيني
ان ارادوا عينا من غيرها ودعوا اليه الناسق ولطخة يدها الموطا
في الصبي يسمى من دمه ان يوشى مخالفة لما عليه بل مخلوق ما لك
يجوز على راسه بدل الدر خلوق طيب بيان خلوق ابن الواسيني لا يسمى خلوقا
حتى يعجن بما ورد وجاز لسر عظمها عبد الوهاب لا يسى ولا يسى تحت
التخفيف يندب لمخالفة اكلها عليه واختان سنة في الرجل ابن عرفة اختان
للكور اجاز سنة التلقين واجبة بالسنة غير فرض الرسالة سنة
واجبة الصغرى سنة مولدة وروى ابن حبيب هو من القطر لا يجوز عامة
تاركها اختيارا ولا نهما ربه الباجية لبطاقتها ترك المروية منذوب
للنساء ابن عرفة اختان في النساء الرسالة بكرة وروى الباجية وعرف
اختان كاختان ومن اتباع امره فالتخفيف ان اراد حبسها فالت
اراد بيعها فليس ذلك عليه وكره قبل الامر بالصلاة ابن عرفة روى
ابن حبيب كراهية يوم ولادته او سابع لفعله اليهود والعلقة كفاف
على الصبي منها فلا يابس به واسمها من سبع عشرة
اختان تعدد اليمين باسم الله ابن عرفة اكلها كمال على ذات الله تعالى
جائز اليمين الايمان ثلاثة جائز وهي اليمين باسم الله كقول الله واليمين
والعزير والقدير ومنوعة وهي الايمان بالملوك والكنيسة والابا
من علق بها بعد علمه استغفر ولا كفارة عليه وفختلف منها وهي اليمين
بصفة نقاي كغربة وقدرته والمهور جوازها وكفارتها ككفارة
اليمين بالله ومنه اي اليمين باسم الله وذكر الصغير سواها لعنوان
اكتفى بالاول اي الاسم الاعظم غير اي غير اسم الله بان اراد الاعظم
من اسمها ربه ولا بد من انقضاء اليمين باسم الله من الهيا
اي النطق بها في اخر الاسم فان خدعها نحو والد لا يستغفر اليمين
الله ورسوله اي تعطلت الاول لا تعطل طيب كمينها وما قولهم ومن
الاسلام فان اراد به الاحكام الالهية استغدت به اليمين لرجوعها

لكلامه العبدية وان اراد نزيه العباد وطاعته لم يستغفر به وكذا او خاتم
الصوم الذي على فم العباد الا ان يريد الحكم الاطفي به فتستغفر به كقول
والذي خاتمته على فم من يريد به الله تعالى واما العلم الذي هو فاعلم ان
سنة ارادهم به العلم المدونة فلا تستغفر به الا ان يريد علم الله تعالى وحكمه
كله على ما سبق من قوله وفيه اليقين مؤتمرا لحيات من لا قطع صلا امره وسلم
بمعين كاذبة فمجهوزة كغيرها باعتبار اختلاف قبل ما خذوه من اليقين لمعني
القوة كقوله تعالى لاخذنا منه باليمين لا اله الا هو العزيز الحكيم وقيل لمعني
اجازته كقوله تعالى اذا اختلفوا في امر فاحكمهم بحسبته يعني الاخر
العربية اي كون الاسم المخلوق به عربيا فلا تستغفر اليقين باليمين وعدم اشتراطها
فتستغفر به او صغته تعالى غير الفعلية فهذا لا ينطبق القاسم اكله بجميع اسما
الله تعالى وصفاته لازم كقوله العزيز والسميع والحكيم واللطيف وكذلك
ان قال وعنه الله وكبريائه وقدرته ورحمته وادانته فهي كلها ايمان لانها
اي الصفات غير الفعلية الى اخره علمه لا انفقار اليقين بها ليستغفر
اي قدومه يا فيه كذا ذات مما ملأ من ان كانا ليستغفر عنها اي هي
راية على الذات لكن روية الموصود منها كذا ذات فلا تستغفر بخوف
الامانة والاحياء موزع على غير الفعلية وبيان لمعنومه القرطبي واما
ما يضاف الى الله تعالى وليس بصفة كقوله وخلق الله ورحمة الله ورزقه
وبينه هذه السبب ببيان حازمة لانه خلق بغير الله تعالى وفي احواله
ولا يجوز اليقين بصفاته الغفلة ولا يجب فيها الكفارة كقوله وخلق الله
ورزقه الله انما يوسن صفات افعال الله تعالى كاشلف والرزق والاحياء
والامانة لا كفارة على من خلق بغير الله المذهب الماتريدي هو ان
صفات الافعال راجعة الى صفة واحدة قدسية وهو الكون في
غير العدم اي في انفقار اليقين بغير العدم والوحدانية وغيرهما بقاء
تعالى وقياسته تعالى بنفسه ونحو لغة تعالى في الحوادث من السبلوب
اي باقيا بيان بغيرهما لا انفقار اي اليقين بالبقاء والقيام بالنفس
والمواقف

والمخالفة للحوادث في العنود لا نظير لكونها في المعنوية ليست مقام
وجوده خلافا للبناء في عين الله عاشر في عدم الانفقاد بالسلبية لذلك
فانما تستغفر بالنفسية وليست معنى موجود عند المحققين وفيه نظر
في معارج عيسى بن القاسم في الذي يحلف للعلم الله والبراسه اخاف ان
يكون محينا وقال اصبح هو يمين ابن رشد اخاف ان ابن القاسم اخاف
الي اخره لاختلاف اهل العلم في العدم والبقاء فمنهم من اوجهما صفتين لله
تعالى ومنهم من نفى ذلك وقال انه باق لنفسه وقد يهتد لنفسه لا يفتي
بوجود قاييم به وان معنى العدم الذي لا اول لوجوده ومعني الباقي المستمر
الوجود فذهب ابن القاسم الى نفى كون البقا صفة لله تعالى وقال اخاف الى
اخره ان اهل العلم من السنة صغته لله تعالى وذهب اصحابه الى ان البقا صفة
له تعالى فقال كلف وهو منزه ما فيها لا ابن القاسم انتهى فمقتضاه ان السلبية
لا تستغفر بها يمين اتفاقا وفهمه ابن عرفة منه فاحترز عنها وعن المعنوية
بالتفصيل الصفة بالحققة قايلا وفي الحلف بصفة الحققة كعلمه وقدرته
وغيره وحال الوجود ووجوده وكلامه وعنده ومثاقرة وذمته وتعالى طريقتا
وفهمه منه ابن عاشر بصر حايه وان اخلاف بين ابن القاسم واصبح مبهني
على خلاف اطر العدم والبقاء انما من المعاني كالحياة والعلم او من السلبية
كالوحدانية والمخالفة والقيام بالنفس فابن القاسم راعى القولين فلم
يجزم بالانفقاد بهما ولا بعدمه قايلا اخاف ان يكون محينا واصبح راعى القول
بالأما من المعاني فقط فحزم بالانما يمين وهو مثل كلام ابن القاسم
في المدونة فافاد كلامه ان ابن القاسم واصبح متفقان على عدم الانفقاد
بالسلبية وعلى الانفقاد بالمعاني وانما اختلفا في العدم والبقاء لاختلاف في
نحو انما من القسم الاول والثاني واما قوله فانما تستغفر بالنفسية فغيره فانفقاد
بما يمين على انما صفة حقيقية كما افاده ابن عرفة اذ اعلى بالسبب
للمحققين فلا كما افاده ابن رشد وابن عرفة وابن عامر فظهر لك
ما في تنظيرهم وما في عليه والله اعلم . ظاهره اي استغفرت بالشيخ

الانفراد بها وان تلازمها وادوم الحال وان صلة لكن الملاحظ في الاول
ارتفاع مجرى وقد سبقت في عن سبقتهم وفي الثاني الخطا لهم عن
مشابهة وقصورهم عنها ولو حذف اكارح الجواهر اللفظ التي تحلف
بها قسما احدهما بغير الاسم المحلوف به كقول الله لا فعلت والاخر تارة
عليه وهي قسمان من صلة وهي محروفي نحو والله وباسم واسم الله
ولعمرك ومن صلة وهي الكلمات نحو احلف وقسم ولا تهرق هذه ان قرنها
باسم او بصفة نطقا او بنية كانت ايمانا وان اراد بها غير ذلك او بغيرها
من نية فلا تكون ايمانا بلزم بها حكم وما فيها كضارعهما انتهى فانما
حذف اكارح بضمها اي المحرور حذبا مع الياء المحرور على وجه رفع اي الاسم
المحلوف به بعد حذف جاره وهو اي المتكلم وادوم الحال اي بركته بعد
الباقى اراد بها المعنى القديم فان اراد المعنى اكارح لم يكن بنية وانظر
اذ لم يرد واحد منهما وحي كدام الاني ما يفيد انها محين العود في المعنى
القديم فهو المعنى في العظمة الموصوف كاو صافه النسبوية والسلبية
والمعنى اكارح هو الرزق والتساعية وبقية لفظها كذلك في الذخيرة
يقال ايمان الله وامن الله ومن الله وراعه وفي الصحاح ايمان الله اسم
وهو للعلم بضم الميم والنون واما حذف فوامنه النون فقالوا ايمان الله
بضم الميم وكسرهما واما حذف فوامنه الباء ايض فقالوا ايمان الله واما
انقول الميم وحدها فنصوم فقالوا ايمان الله بكسر وهما لانها صارت
حرفا واحدا فثبتت بوجهها بالباء فقالوا ايمان الله واما قالوا من الله هم
الميم والنون او بفتحهما او بكسرها استحقاقا العود وهو وصف
اعتباري اربي الان مر جبهه للصفات ايامهم كجدال الله تعالى وعلمته
التزامه عند الباقي يرجع لجمع وهو كلمة العود في اي يرجع لنوع
من خبره وهو الواحد المصحف ابن الموانيسه بالصحف او بالكتابان
او بالقرآن او بما انزل الله من فيها كفارة عبد الباقي ان نوي المعنى القديم
القائم بذات الله تعالى او لانيه له او نوي سببا ونسبته فان نوي اكارح
وهو

وهو المحروف والاصوات في حلف بالقرآن او التوراة او الكتاب وما احتوى عليه
في حلف بالصحف فليس بلفظ او كلمة منه الاخر سبب لافترق بين احلف بكلمة
ولسورة او اية او كلمة منه فان نوي قد نوي الى اخره بصور للمعنى الثاني
اي لم يوسيا الاول اي نية العود سمح تغليب الي الثاني على الاول
جواب لتسليم ما يقال المباني عليه يجب ان نويهم نية حذاف انهم صور
نية القديم هذا الصنيع لا يوجبهم نية عدم انعقاد اليمين بها فكيف بالغ
عليها او دفع نويهم الى اخره جواب بفتح ما تقدم وانما ان نويهم عدم
الانعقاد بهذه الصنيع مع نية العود سمح بها فالبالغ على الاول اعلى بابها
لا سمح ولا تغليب قها وعلى كل حال ما قبل المسالفة احلف باسم الله او
صفتها الصريح لا هذه الالفاظ مسوية بابها اكارح كما نويهم قها
حينئذ لا تنفقد بها اليمين فلفظا فلا يصح ادخالها في اقبل البالغ
ولا في بعدها بل هي محضة بغيره من المعنى هذا اي المذكور من امر الله
وما عطف عليه ليس لفظ يمين اي فلا تنفقد به اليمين ولو نوي
به القديم او اعتقاد لسانه احلف عبد الوهاب اختلف ايماننا في قول
الرجل الا والله بلى والله فزوي ابن القاسم ليس بلغوه وقال اسماعيل
وسنجد ابو بكر انه من جنس اللغو لانه لا ياتي في ظلم البر ولا الحنث ولا يمكن
الا حذر ان سببه قال ابن تومس ويظهر منه ومن اي عمر سبب هذا القول
وقد روي عنه ابو عمر كثر اللحن اختلف اذ كان اليمين بغير نية وانما خرج
على سبب اللسان في البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان العفو
اليمين في قول الرجل لا والله وبلى والله وهذا اخذ اسماعيل لاها
لمين بغير نية وقد اختلف قول مالك في الطلاق بغير نية واري ان
لا يقع عليه جميع ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا عمل بالنية
فان سبقت نية قول المصنف لا يسبق لسانه اي نية وخرجه ان يات
يسبق اللسان للعظمى غير عقد لقوله واسم ما اكلت وانما سبقت
واسم ما دخلت الدار واسم ما ذهبت واسم ما فنت فلا يدري من واخذ

باليمين لا انتقل من لفظ لا حرف فان هذا يد من فيه ولا فرق بين هذا
في اليمين كما اذا اراد ان يتكلم بيمينه فيسبغ لسانه الى اليمين او في متعلق
كما اذا اراد ان يحلف ان لا يكلم من يد ايمينه لسانه الى اليمين ولا فرق بين
هو باسند من الطلاق لا انهم حلفوا في هذا الباب ما لم يحلفوا في الطلاق
واعلم ان يد من لانه ليس بلفظ على المشهور وهو مذاهب المدونين وان ذهب
اسماعيل قال لا يوجب اليان المراد بقوله تعالى لا يواخذكم الله باللفظ
ايانكم واخبره النبي وابنه عبد السلام وابن ابي حنبله واليه بالاحاديث
وهذا مستبعد لانه خلاف المشهور ولا مقتضاه في تفسير اللفظ على ما
يعتقده الى اخص ولعمري احتياج اليمين الى نية محاصره به ان غرقه اشار
النهي الى ان في ذلك خلافا وكذا بعد التباقي فانه اي التفسير بسبغ
اللفظ الى استعمال من كلمة اريد النطق بها الى غير هذا او قال التمدد
وعدم احتسابه فيها من قال احلف او قسم او استهدان لا احلف كذا فان
اراد بانه يمين ولا فلا يمين عليه او اعزم وصرح به في هذا قال
اعزم ان لا احلف كذا لم يكن هذا يمين الا ان يقول اعزم بانه فهو يمين
فلا يكفي في هذا اي اعزم النية اي نية بانه فليس يمين
نفي على وصرح الى اخص وفي اعما هذا اسم قول ان اليمين اختلف
اذ قال اعما هذا اسم فقال ابن جيب عليه كفارة يمين وقال ابن سفيان
لا كفارة عليه وهو احسن لانه لم يحلف بالعهد فيكون قد حلف بيمين
وقوله اعما هذا اسم بغير العهد منه فليس بيمين لله تعالى ولا اعطيه
بانه عهد فان عهدا ان يعقل طاعة لزمه الوفاء بها لما عهده على نفسه
والا فلا يمين عليه افاده في كذا لك على عهد اليمين ان قال لك على
عهد الله او اعطيك عهد الله فلا كفارة عليه او عزم عليك فيها
ان قال له عزم عليك بانه الا ما فعلت كذا فيا يمينه كقوله اسأله
بانه لتفعلن كذا فامتنع فلا يمين على واحد منهما او اعزم عليك اي
ولو صرح بيمينه بقوله بانه لمعها وان قال رجل اعزم عليك بانه

الا فعلت كذا فيا يمين فلا يمين على واحد منهما فهو كقوله اسأله بانه
لتفعلن فامتنع يعلم ان كذا حصل او ما حصل في البيان
اذ قال بانه لم افعلن استحب له الكفارة احتياطا شذذ بل انه منزلة
علم بانه وقال سمعون ان قال علم الله و اراد احلف وحبب الكفارة والا
فلا لان حرف القسم قد يذف وعديم الكمال من المصنع التي يلزم بها
الكفارة يعلم الله ح العذوي علم الله او يعلم الله ليس لمنا خلافا
لما احب الكمال نعم استحب الكفارة احتياطا شذذ بل انه منزلة علم
الله وصدر من علم يوردا كلف ولا وحبب الكفارة الله راج او حقيقا بين
عديم كمال لاها الله يمين بخلاف اسرار او كلف ومعاذ الله محمد الباقي
ولا يقول لمعاذ الله بالذات الملهمة من العود وبالجملة معناه اعود بانه
من نية ذلك الشيء الى او اعظم به كذلك وليس يمين بالاولي من
المهمله داله الثاني الاولي انه بالمفهمه وفا قالمناخ الانية وحاشا الله
عبد الباقي ولا يقول لها شئ الله بغير يمين لان معناه شذذ بل انه او براه
الله اي براهه سألته وكذا ان يكون كذا يمين عن كلامه العديم الدال على شذذ
ثم قال فلو كان حاسن الله ومعاذ الله ليس يمين اذ لم يرد شيئا او اراد
الكاريا فان اراد بحاسن الله كلامه العديم وبخلاف الله وجوده ونعمت
ابن عرفة في كون معاذ الله وحاسن الله يمين فلو ان لفظ الشئ واليمين
مما هي عليه الاصل بيان الحق مقدم عليه وكوه اي المذكور
عطف على الله راج وان قال اردت وتعت بانه الى اخص في الجواهر
لو قال بانه او بالبرحمين من حلف فعليه كفارة فلو قال اردت بانه وتعت
كما ابتدأت لا فلفدين وصرح حلف بغير الله تعالى ابن اكا حبي
واليمين بغير ذلك بكروه وقيل صرح الله بيمينه اي بيمين الله وصحة
بالحلف باليمين واليمين والظاهر من القولين انهما كذا في الموطا
والصحيح ما عن عمر رضي الله تعالى عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم وفي الموطا ومسلم من كان حلفا فالحلف

بأنه أولي صفة قال القرطبي لما نهي عن ذلك لأن فيه تقطيع غير الله تعالى بل
ما يقطع به الله تعالى وذلك ممنوع وهذا جار في كل مخلوق به غير الله تعالى
والله ذكره لأن السبب الذي أشار إليه حين سمع عمر حليف بابيه وبنيته
له من كان حاله قال حليف بالله وظاهر الهمي الحريم وهو محقق في الحلف
بأنه غير الإسلام أو يستمن من المعبودات دون الله تعالى أو ما كانت الحيا عليه
حلف به كما للمسا والاضطراب فهذا لا ينسب في كبره وأما الحلف بالإنسان
وروس السلاطين وجراهم ونعمهم وما شاكل ذلك فظاهر هذه الحديث
يتناولهم بحكم عمومهم ولا ينبغي أن يحلف في حريمه عليه أي الحلف بغير
الله تعالى إلا أن يقسم بغيره كما في الحلف بغيره في قولهم
سبحه القديس منقول المذهب الكراهة ومنع العالم ما في قول المعتمد
واستطاعه رجليه الذي سماه من عند كفا فاده سالم الله من وهو غير
صحيح إذا القول لا مستغول لأن هذا المذهب لقول التوضيح الظاهر من
القرطبي الحريم وهو المحرم واستطاعه القرطبي والموضع من منع في
السلام قال القرطبي وأما ما كان مفعلاً في الشرع فتدل البنية والمعبودية
والعرش والكرسي وحرمة الصالحين فأما ما كان مفعلاً على الحلف
بها الكراهة وظاهر الحديث وما ذكرناه من النظر في المعنى الذي سجد
والكراهة لا يستدوي بغيرها العالم ما في وجهاً مما ثبت في رواية
مصدرين بالحريم قال ابن داود في اختلاف في اليمين كما هو موقوف
فقط بمنوع قاله الحريم ومنع قول ابن جرير أنه حرام وقيل مكروه قال ابن
رشد وصرح العالم ما في بانه المهور وهذا إذا كان المالك يهود الأشياء
المعظمة صادقة فإن كان كاذباً فلا شك في الحريم لأنه كذب وهو محرم
وأما ما في الحلف به المعظم في الشرع بل ربما كان كسراً لما إذا كان الله تعالى
أن كان نبياً ومنع من الباقى في حرمة الحلف بما ذكره في اليمين والكعبة
وتحريمها هو موقوف شرعاً وهو قول الأكره وسهله في السلام والكراهة
وتنزه العالم ما في قول ابن

وأما

وله اليمين بنحو اللان والفرى فان اعتقد بقطبها فكفر ولا في امر
المطاب هذه طريق ابن جرير وإسار ابن دقيق العيد إلى لزوم قصد
المعظم الحلف به لأن الحلف ليس بقطعه له بوضعه والظاهر أن مراد
ابن جرير ومن سمع بقطعه ما من حيث اليمين ما وكونها عبودية وهذا
لا يلزم الحلف بها ودخل بالكاف الفرز والمسيح ونحوهما بما عهد فعقد
بقطعه ما من حيث ذلك كفر عبد الباقي أن قصد بكاف ليري أي بالحلف بالفرى
واللان ونحوهما مما عهد من دون الله تعالى حتى الأنبياء والصالحين
كالمسيح والعزير من حيث كونهم معبودين وليس له فعل كما لا زلزم
التعظيم لهم من تلك المحيضة فكفر لأنه تقطيع خاص بالله تعالى وإن لم يقصد
تقطيعاً في امره اتفاق الأصنام وعلى خلاف سبق في الأنبياء وكل معظم
شرعاً وقوله أن فعله أن يكون يهودياً إلى آخره فهو المالك من قال
أن فعله أن يهودي أو نصراني أو يهودي من الإسلام فليس هذا
إيماناً وليس بغير الله تعالى ولا يكون كما هو ليس بعبودية عبد الباقي
ولو كان ذا فيما علف عليه لعقده الله اليمين لا أخباره بل كد على نفسه
ولذا إذا لم يكن في يمين فانه يترك ولو جاهد أو هزل لا التمسى وخبر من
علق بغيره في الإسلام فهو كجاف قال ابن عبد الحف ليس في طاهر وأما
المراد التي عن موافقة هذا اللفظ وكذا أن عن يهودية إلى آخره عبد
الباقي كما لا يرده حال جعله ذلك ليميناً لا يرد إذا قال تصوي يهودي قاصداً
به غير يهودية مستزوجه وأما أن فعله كذا يكون زانياً ما بهل إلى آخره
عبد الباقي وأما قوله يكون داخل على هذه زانياً فاستفاد أن فعله كذا أو فعله
قال الطاهر أنه طلاقاً وتظارحاً إذا يلزم من العدد العددي الظاهر يلزم
التدليل لأنه لا يكون زانياً إلا بما أوضحه ولا خلاف هذا والتمس حلف
بلا قوة ظن فيه المالك العرس الحلف على غير الكذب أو على غير تقدير
وهو أعظم من أن تكفر الكفارة لقوله تعالى أن الذين يمينتزون تعبد
الله وإيمانهم الآية ولقوله صلى الله عليه وسلم من قطع مال امرئ مسلم

الحديث ابن حبيب وسيد الخلق الى الله تعالى وسوق اليه بما قد وعلمه من
عسقا او صدقة او صياحه سميت غموسا لنفسها احداها في النار وقيل
في الاثم ابن عبد السلام هذا الظاهر لانه حاصل عبد الباقي اي وجود خلاف
الاول اذ قلنا اننا كسبب المستنبه ويجيب عن الاول بان المعنى تمسكه
في السمقات النار ويمنع الكبار وفي المسائل للمعجزة بسبب الغفر
بلا قوة ظن فهو مردان بخلاف مع الظن القوي ليس غموسا وهو الذي في قوله
واعلم البيان على ظن قوي اي من عرفه في شرط حلفه مع شاهد يستحقه
او ظنه قول لا محمد وما لك فتح الشك غموس مسئلة الظن الضعيف ولو صح
به لغهم الشك بالاولي ومنه اي الغموس على سبب محتمل الى حصوله
فان تعلقت اي الغموس وبغيره اي الماضي من حال او المستقبل
البرزوي ان متعلق الغموس واللفظ الماضي والكال فقط وقال ابن ابي حنيفة
يتعلقان بالمستقبل ايضا وبضمه لا كفارة في لغو اليمين وهي اليمين على
ما يصدق من يمين خلافه فاصيا او مستقبلا اي عبد الله ما كانت
اليمين الداعية في المهور على ما في المصنف وكانت متاثير في المستقبل
مثل تأثيره في الماضي صح وجود الداعية باعتبار الماضي والمستقبل كما
اشار اليه المصنف وكلام التاثير في مقتضى الكفارة الداعية في الحال
والماضي ثم قال في الكلام على الغموس اعلم ان متعلق الاعتقاد قد يكون
ماضي او مستقبلا كمن حلف على عدم طلوع الشمس في غد وانما
ذكرنا هذا لان بعض الشيوخ خص اليمين الغموس في الماضي خاصة وليس
كذلك انتهى وقال في التوضيح مثال اللفظ المتعلق بالماضي والتم ما جازيه
وهو يصدق ذلك ومثال تعلقه بالمستقبل واسم لا ياتي غدا وهو
يقصد ذلك ثم قال في الكلام الغموس ولا كفارة في الغموس سواء تعلقت
بالماضي او المستقبل فالماضي واضح والمستقبل كما لو كانت يمينه على ما لا يصح
وجوده او قد علم انه لا يوجد كقوله والله لا تقتل فلانا غدا وقد علم انه ميت
او لا تطلع الشمس اليوم ولا تطلع الشمس غدا لم يجرم السووس كصورتها في المستقبل
بل

بقال الاشياء انما غموس ومثله بما ذكرناه ونقل كلام ابن عبد السلام المتقدم
ابن عرفة والمعرفة لا لغو ولا غموس في مستقبل وتعلق ابن ابي حنيفة باللفظ
لا يعرفه في قوله ابن عبد السلام وقوله يتاخر في المستقبل وكلام التاثير في
حضرها في ما يتردد بان شتان العلم الحادث تعلقه بما وقع لا لم يستقبل لانه
عيب فلا يلزم من ترك الكفارة في حلفه على ما وقع تركه في حلفه جز ما
على ما لم يقع لغو الاول وجعله الثاني السووس الاستبصار في مستقبل
مستحب كونه لا يطلع الشمس في غدا غموس قلت هو ظاهر فوالله اعلى بقره
الذين الصالحين من حلفهم بعد ما بعث الله محمدا على الكفارة وعدم الوفاء
بيمينه لم ياتم قلت طاهر لو كان غموسا لم يترتب له في رد ابن عرفة
على ابن عبد السلام من نظر لان علم الحادث يتعلق بمستقبل واجب
معتقلا او عادة او احضره المعصور تفتتة الغنر وتفرجه وغدا به والبق
واكسروا حادثة ودخول العشر الكرام الحجة وانضم مذرك عدم
كفيرة الغموس عظمها ثم ما ولا فرق فيه بين المتعلق بماضي والمستقبل
لغيره على ان الحجة فيهما سميوية في الغموس عبد الباقي هذا اي عدم
تكفير الغموس ان تعلقت بماضي فان تعلقت بحال او استقبلا ككفرت
على المعتمد وسجل العدد في قلت طاهر او صريح قول مالك فيما الذي قدمه
اي لا تكفر بلفظ او صرح به الموضع كما تقدم فاعلم في المعاني وعبد الباقي
وسبب اعمد واجبت ابن عرفة وقد علمت ما فيه واسر اعلم البناء الحرف
قوله كثر غموسا الى اخره هذا مقتضى ما ذكره ابن عبد السلام عن كلام
الكثير السيوخ في اللغو ومن بعضهم في الغموس وقال ابن عرفة لا لغو
ولا غموس في مستقبل وقال البرزوي المسهور ان متعلق الغموس
واللفظ هو الماضي انتهى لكن اختار السووس ان يكون الغموس في المستقبل
المستحب معتقلا او عادة النظر كخطاب ان لم يبين صراحة بان يمين
كذب او لم يبين يمين ومفهوما ان يمين صدقة فلا كفارة عليه وان
كان ان يمين حيث الحجة فيهما من قال والله ما لقيت فلانا امس وهو

لا يورى الحق امر لا يورى انه كما حلف برو قد خاطر وسلم وان كان
بخلافه ان لم يورى من يورى بغير واقف المر لا يورى الا ان لم يورى عليه
الشك ولا يصح من يقم سقوا الامم اليوسني في قوله بر نظر لانت
يمنية سا كما عصبه فلا يسيقها بيمها بظهر مور لا تركها حلف الميحي
الصوان الله ابن محمد السلام وهو ظاهر فقهها لكنه بعيد من لفظها
على اعتقاد الراعي ابن محمد السلام عبارة ابن الحارث في اليوسني
على ما ينعقد من خبر من عبارة من عبر هذا المعنى باليوسني ومن عبارة
من جمع بينه وبين الظن كالمرايظ في يقينه فان الاعتقاد قد يتبدل
ويظهر خلافه فيكون جهلا واما اليوسني فلا يتبدل ولا يورى احد
بها في عين الله في الرسالة ليمينا لا تكفر ان احدهما الميحي
ان يحلف على مي يظنه كذا في يقينه بر يمين له خلافة فلا كفارة
عليه ولا امر ولا احر كما حلف مستعرا للكذب او سا كما
بيان الميحي ولا تنفع في غير ذلك بيان المقوم ليمين الله والميحي
فما لما لك لا لغو في طلاق ولا منى ولا صدقة ولا غير انما يكون
اللفظ والاستسنا والكفارة في اليمين باسم او يمين من السماء او صفاته
او نذر لا يخرج وكذا في العهد والعتاق فمن حلف بطلاق او عتق
او غيرهما من الايمان على شئ يوقته كمن يمين انه خلاف ذلك فقد
حنث ان صرح بقوله في اعتقاده مثلا اي يقم في الايمان
غير اليمين باسم والنذر الميحي وانظر مع قول سبب قوله على ما ينعقد
هذا ان اطلق واما ان قال في ظني فهو حنث انتهى فهذا يفيد انه مع
المصريح لا ينعق حين يمين الله والميحي ويغيبه فرق عبد الباقي
الا في بين الغيوس واللفظ بضعف الظن وقوة الاعتقاد لا في
المصريح بقوله في اعتقادي يفيد ضعفه وقوة وهو كون الامر
كذلك اولا فاما بتعلق مستقبل عبد الباقي بمر محل كلام المصنف
ان تعلق بالماضي انما هو بآجال على المعتمد فان تعلق بالمستقبل
كون

كفرية فالغيوس واللفظ لا كفارة فيهما ان تعلق بالماضي انما هو بآجال
الكفارة ان تعلق بالمستقبل انما هو بآجال تعلقا في الكفرية الغيوس
دور اللفظ قال في كفر غير ما يورى ان يكون كذا لغو مستقبل لا غير فاستل
وظاهر المصنف سواء كان مستمكنا من اليوسني قريبا ام لا وهو
ظاهر اطلاقهم هنا وعنده قوله الا في وجود الكفر ليس يورى
وذكر حديث في ذلك ما تضمنه يميني ان يكون في غير يمين الله وان
سالم عموما فكانهم لم يحلفوا لغير الله ان يكون في غير يمين الله وان
يستمر بالمستقبل فانظر والفرق بين اللفظ والغيوس قوة الاعتقاد
وصنف الظن قلنا هذا الفرق بعيد انه ان صرح بقوله في اعتقادي
كانت عموما لانه على صنف اعتقاده كما قد مر عن سبب وقب
قوله فيهما الكفارة ان تعلق بالمستقبل اي اخذ ما تقدم والله اعلم
انه اي الشئ في الماضي اي اليمين المستقلة اخرج
اي من العاد المحلوف به او عليه الميحي لم يحنث ان الحاشية بصر بالنية
لانما اخرج ذلك قبل اليمين وكذلك الاستسنا اذا كان ذلك نية
قبل اليمين لانما حاشية وسبب عيسى شرط التناحر كتم لسانه وتنفع
النية دون حرمة اللسان ابن رشد لان النية اسند ركن بالاستسنا
بعد صدور اليمين دون نية والنية قصر عقد اليمين على بعض مدلولها
الظاهر ولا يشترط فيه النطق انما هو ظاهرها ان قال كل حل
عليه حرمة حرمة عليه امراته فقط الا انما يحاشيها بغيره عبد الحق ان
لم يواحد اجماعا قبل تمام اكلامه عليه حرام حرمت فاجزاه الاستسنا
شترط المطلق ولو قصد اولا ادخالها مع غيره فلا تنفع استسنا
بحال كالحاشية وهو ان يخرج الزوج من اكلامه الى اخره النبي اعلم
ان ما فسر به المصنف الحاشية اصله لابن عمر وسبق للميحي وقس به عهد
الحق المدونة وقوله ابن تاجي واقص عليه الخطاب وحاشية ان النية
المقصودة ان كانت اولا تنفعه وان كانت في الاثنان تنفعه ولا بد من

الاستثناء وتعميم الرضا في وجه من احدى طرفي الاستثناء الا في لغة
 خلاف المذهب اذ ظاهر كلامهم انما النية المحضصة قال القرطبي في المجازة
 هي المحضصة بعين من غير زيادة ولا نقصان وقال ابن رشد
 النية المحضصة حصولها قبل تمام اليمين وهي بعد ما انفرد ولو كان
 بها خلاف الاستثناء وجعل ابن عبد السلام تفسير ابن عمر في قوله
 ثالثا لما لم يستثن من نية النية وقت اول الاشارة بسبب ان
 هذا كما وسلم ذلك ابن عمر في قوله كان على المصنف اعتماده
 واستقام قوله اول الثاني كلام ابن عمر ومن تبعه فيقول ان المجازة
 قاعدة مطردة وان سببية الحلال الى اخره من معنى افرادها وليس كذلك
 اذ ظاهر كلامهم اختصاصها بالمسئلة الحلال الى اخره لا كلامهم بعدم
 قبول النية المحضصة مع الموافقة وقوله في الحلال الى اخره فيقول المجازة
 فيه معها ولغزى الباجي بين قول المجازة معها وعدم قبول
 المحضصة معها بان المحلوف به لا يقتضي الاستصحاب اذ اصل الايمان
 بالله وهو خاص ولذا الوفاء عليه الطلاق لقبيل منه ارادة الواحدة
 واحدة والمحلوف عليه يقتضي الاستصحاب لانه اذ حلف لا كلم رجلا
 حمل على العموم وايضا الباجي اجري اخرج الطلاق والعنف المعين بالنية
 من الايمان اللازم على خلافه في محاشاة الزوج من الحلال عليه
 حرام فلو كانت قاعدة مطردة ما احتاج الى هذا الاجل الثاني فيه
 نظر فان كلام الباجي في الموضعين يدل على ان المجازة قاعدة
 مطردة في كل محلوف به لا محلوف عليه والاجل الذي ذكره انما يعنيه
 استواء الحكم في شئ لم يقل ابن رشد القياس ان لا يصدق القابل
 الحلال عليه من جهة دعواه محاشاة زوجة مع قيام البينة لادعائه خلاف
 ظاهر لفظه كما لا كلمت زيداً وقال نوبت مهراً ولكنه صدق في
 الزوج سمعنا ومراعاة الخلاف في اصل اليمين فانظر قوله في اصل
 اليمين فانه يفيد قبول النية في كل يمين وكما قلنا ما افاده ابن عمر

ومن تبعه من ان المجازة قاعدة مطردة في المحلوف عليه والمحلوف
 به ليس بظاهر لا كلامهم بقول المجازة وتعميمهم في النية المحضصة
 وان ما قاله الرضا من تخصيصه بالمفظة الحلال عليه حرام لم يقع عليه
 دليل كما علمت فان ادعى اطرافها في المحلوف به فقط كما عيده كلام
 الباجي لم يبعد والله اعلم قبل تمام قوله الحلال الى اخره صدق
 بالثاني وما قبل الزوج فيه وهو عام اراد به المحضصة بسبب
 خلاف الاستثناء في اخرج لما دخل في اليمين اول فهو عام مخصوص ثم قال
 ويصح الفرق بينهما كلام ابن السكيت ونصب العام المحضصة محمولة مراد
 تناولا لاهلنا اقر منة المحضصة في قوله لسا قام العموم الاريد
 متناول لكل فرد من افراده حتى زيدوا حكمه بالعمامة متعلق بما عدا زيد
 او العام الذي اراد به المحضصة هو المفضل الذي طلق واريد به بعينه
 ما تناوله ولم يرده محموله لا تناولا ولا احدا فهو كلي مستعمل في بعض
 افراده وهذا كان محاربا لفظا لقوله المجازة من هذا فان الحلال
 في قوله الحلال الى اخره يستعمل في بعض افراده وهو ما عدا الزوج فلا
 تدرج فيه الزوجية والايوتي يمينه الى اخره فهذا هو مفهوم قوله
 الا يوتي في يمينه بكسنة اسم ان تنازع فيه المقلق والاستثناء
 وادله التي اخبر بيانها اذ حلف الكاف في يمينه صلبة افراد
 معنى اي بقوله يمينه ومهم التدرج ما فيه كفارة اليمين ليشمل المتزاهر
 اليمين او الكفارة بتفليق اول كمال الطلاق والعنف متاخرهما
 قال مالك والاستثناء الا في اليمين بالله او بغيره لا يخرج له او عهد الله او
 ميتا او شي من اسماء تعالي او صفاته تعالي وقال ان ساء الله فلا
 يمين عليه ان يوتي به الاستثناء وان اراد التبرك فلا يخل بيمينه ان الموان
 وكذا ان قال ان ساء الله فهو ابن الامل فيمن اوجب على نفسه فخل
 يمين يمين من الايمان ولم يفعل او حلف ان لا يفعل ونفذ ان يلزمه ما
 حلفه ولا ينفعه الاستثناء بسببه التبرك تعالي فيه اذ لا علم لنا بها في ج

الاستغناء في الميمين باله بالسنه وبعض ما عداه على اصله الاله المتعلق
بفتح اللام اي المحلوف عليه فيزيد اذا كان الاستغناء شبيهه كالحالف بان
قال ان فعلت كذا او ان لم افعله فزوجه طالع الا ان يشا وادراك
استا المتعلق البر وعدمه في كنهه اما ان اراد الا ان يشا عدم الطلاق
وعدم السقوط فلا ينفع كما لا ينفع التعليق او الاستغناء المبني
اسم سوا صفة للمعلق او المعلق عليه واما التعليق او الاستغناء
سببا لمبنيه اذ من غير كمال فيفيد في الاقتسام الثلاثه وهذا
المقتضى ليجوز في الطلاق والذكر كحاج سبب والبناء في الاستغناء
في كلام المتن منقطع واسم اعلم ان الفعل ان جزم الاستغناء
بالا او بان معتبر في كل ميمين وسر طالع الكل عدم فصله اخيرا لهما
ولا استغناء الا واصل بيمينه في كنه لسانه فاما في نفسه ويقتضيه
بعد صراة فلا قال ما لك ان عدت كنه لسانه الاستغناء في كلام لفظه
بالميمين او بعده الا انه لم يصح حكي وصل بها الاستغناء اضره الميمين
اضيف اذ استغنى الاستغناء بيمينه عدت تمام الميمين فقال
ما لك في المدونه ذلك استغناء ان عرفه وهو المستورد ولا ينص
ما في ابي اخذ التدفين قطع الاستغناء بغير اختيارين سوال او عطاس
او ما استنبههم لا ينص ابن الموان وكذا انقطاع النفس وعطاس بيان
لما دخلت الكافي عبد الباقي ظاهره ولو اصبحت هذه الامور فذكرت
لا رد سلام وهو عطاس وشمسية فمهر لا التبرك في ذكره
ويقتضي هذا قصد التلغظ ببيان لوجه عدم ذكره مع نصيب الامير وقيل
ونوي الاستغناء وقصد عبد الباقي اراد بيمينه الاستغناء في النطق
به لان حركه على لسانه من غير قصد بل هو اقل فيفيد مشيئة او غيرها
واراد بالبعد قصد الميمين احراز ان قصد التبرك وهذا ان شا
اله خاصه وعدم قصد من وهذا ياتي في غير ما ينص وعليه اي
الثاني دونه على الثاني اي ولا كنه على الاول وحذف اشاره لضعف
فقد

فقد استشكله بانفقاد الميمين قبل الاستغناء لا يري انه لو لاه لكفر
ولذا قال في حاشية عبد الباقي ينبغي تقييده بيمينه الاستغناء قبل
حلفه في كنهه وقايمه التوجيه العام ان الاستغناء صير الميمين
بعد ومرة سرعا والمعدوم سرعا كالمعدوم حيا وحرك لسانه
ابن رسل المهور انه لا بد في الاستغناء من حركه اللسان وكذا في حقيقه
العام بصفه ولا بد من القباله ايضا ولا ينص على اسم بيمينه
حيث ان حركه بالاستغناء مستغنية عن حركه وان لم يجهر به ان لم يكن مستغنيا
والا فلا بد من الجهر به وقال ابن العام ينفع وان لم يسمع المحلوف
ولا ينبغي اصراره على قلبه في هذا كنه لسانه فاما في نفسه فلا
والبر ما كنه في ما لا يفعل واكثرت هذه ما بين الميمين البر ما مستوعلا
بقي او وجوده موجب ولين كنه خلافها وفيها لما كنه في قال لا امرائه
واسم لا طه فذلك ليس لمول فلا ينع من وطها فان شا طلق في نفسه
وان لم يطلق فلا كنه الا لبره او موصها ولا يجبر على الكفارة وان
قال لها انت طالع ان لم افعل كذا حيل بين ما حكي بفعل كذا والادخل
عليه الا بدوان كانت بيمينه لا فعلت فلا يحال بيني والانه على بر حاجي
تفعل ذلك فكنيت وكذا الوقال واسم لا اضرب فلا فاعل كنه حكي
ينص به والاعل ان كل من حلف على شي ليفعله فهو على حث حكي
يفعله لا ان لا تدري الفعل ام لا ومن حلف على شي لا يفعله فهو على
بر حكي يفعله قال بعض السعديين لان الايمان سروده بين البر
بالموافقة واكثرت بالمخالفة فاذا حلف لا يفعله فهو وقت حلفه
غير فاعل فهو على بر لانه موافق لما حلف عليه وانما كنه سرقت
فان فعل حث بالمخالفة حينئذ وكذا قوله ان فعلت واما ان لم افعل
او لا فعلت فالمخالفة موجودة وقت الحلف اذ هو في كمال غير فاعل
فهو على حث لانه مخالف كنهه والبر لا يفعل من يفت فان فعل بر
ابن كحاي البر لا فعلت وان فعلت ولا كنه لا فعلت وان لم افعل

ومن ضرب اجل فاعلى بر اليه ابن يوسف من حيث كان على بر ومن
كان على حيث كان على اي ما ليس في فعله عرف العامة فانه
اي البرك باليوم والسيان اي والناس لا يسمون فاعلى في
فعله اي البرك عن العطل اليه والسيان لا يصدق على غيره ضرب
فواضلا من كنه ضرب زبد بر حبر والبر كنه ضرب زبد
المقصود لعظم ولا يمنع كونه بر كونه بصيغة لافعل لان المتصور
له جانب المعنى لا اللفظ والمقرب على قوله والمراد بالعقل العرفي
حيث حبر من صيغة والبر لا يعقوب الي اخره لان حخته برك
الضرب وان كانت صيغة لا فعلت اجل في محاد متفلا اي ذكر
في صيغة اجلا للفعل نحو لا فعلت او ان لم افعل كذا في هذا الشهر
او الاسبوع او اليوم فعلى بر ما السبع الاجل في الهند يرب من حلق
بطلاق او حقت او باس لم يضرب فلانا او لبقولته فان ضرب اجل فهو
على بر وانما حقت اذا حل الاجل ولم يفعل وان لم يضرب اجل فهو على
حيث لم يفعل او بطلاق عليه الاحكام او يعقوب ان رفع اليه ذلك باللفظ
فان احببني وفعل ذلك قبل النظر فيه زالت ايمانه عنه وان قال لا
مراة انت طالت واحدة ان لم تزوج عليك واراد ان لا تزوج فالبطلان
طلعت من بر كنه ما فتزول بيمينه ولو ضرب اجل كان على بر وليس
ان حقت نفسه قبل الاجل وانما حقت اذا مضى الاجل ولم يفعل ما حلف عليه
ابن الحجاب من اجل فاعلى بر اليه وكفاره ما اي البر واكثرت
الواجبة اي ما حقت منها بالنزاع نذرهم بضم الهم وسكون الواحدة
وفتح الهاء لم يعين له نوعا من الطاعة يخرج منه وسوا النزاع
بفعل نحو ان فعلت او ان لم افعل كذا فعلى نذر او بدون تعليل
نحو على نذر فلان قال على نذر او لم افعل كذا فعلى نذر او حلف بذلك وحيث
فعله كفارة لم يمت ابو الحسن ابن وهب قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من نذر لم يسمع فكفارة كفارة يمين مري صريح

سبحك كفارة كفارة يمين وفي سماع عيسى بن قال على نذر لا كفارة
له الا الوفاء فعليه كفارة يمين او يمين سوا النذر بها بتعليل
نحو ان فعلت كذا او ان لم افعله فعلى يمين او بدونه نحو على يمين او لم افعل
يمين الباجي من على اربعة ايمان في العتبية عليه اربعة كفارات
الشيخ ابن الموار عليه كفارة واحدة هذا اذا لم يحرك العرف بالتسما
اليمين في الطلاق والالزم وبه الفتيا والطلاق اللازم به رجمي
كما آتني به الواسع ريس والقصار وعبد القادر وغيرهم المتأخرين
وفي التصرف يختلف ذلك باختلاف العرف فقد اختلفت بالية تأكيدي
بعض بلاد المغرب وفي مصر اذا قيل يمين بسفرة كان طلاقا او كفارة
بتعليل نحو ان فعلت او ان لم افعل كذا فعلى كفارة او بدونه نحو لم
على كفارة او على كفارة ابن ساس لو قال ان فعلت كذا فعلى كفارة
فعليه كفارة يمين اطعام عشرة مساكين ابن ساس لا يحب الكفارة
عند جمهور الامة لمجرد اليمين دون اكلت وقوله تعالى ذلك كفارة
ايما كنتم اذا حلفتم فعليه كفارة عند الجمهور وسواء كان الخطأ
واذا حلفت فوجب الكفارة وهذا جمهور على التحديد وسواء كان
بدن الله به في قوله تعالى فكفار كما اطعام عشرة مساكين اعيب
مسلمين احرار المؤمنين زوج المرأة وولد هذا الفقير ان كاخني
مدني في هذا في البر ابو الحسن اذا اخرج السوفير او النحر او الذرة
او غير ذلك فالخبر وسط الشيع من ابن عرفه في كون الواجب
من غير البر قدر وسط الشيع من عمر او قدر سبعة اشبه البر قولان
وفيها لما لك الاطعام في كفارة اليمين مدقم لكل مسكين عندنا
بالمدنية واما سائر البلدان فانهم يسمون عتيا والنحر هو سوا
من عتيتهم وقال ابن القاسم حيتما اخرج مدني يمين على الله عليه
اخره ابن الموار ومن زاد فله القواب ان ساء الله تعالى التلعين
الاطعام بالمدنية مد بالاصغر وسائر الامصار وسط من السبع

وذهب زيادة بغیر المدینة الرصاصی هذا القول الرسالۃ مواجب
البناء انما هو انما على المدینة ثلاث مدای وفضل وذلک بعد ما یكون
وسط عینهم فی مثل او رخص ومن اخرج مدای کل حال اجزاء الب
عمر واما انما احب البنا یعنی المصنوع نفسه وظاهر كلامه ان الزيادة
مستحبة ولو بالمدینة المستریة انما فی ظاهر قول المدینة واما سایر
الامصار فان لم یعمدوا غیر عینها فالمدینة هو وسط ان عینهم وجوب
الزيادة على المدینة المدینة فانظر لم عدل خلیل من ظاهرها الخیار
الشیخ وقد یبصر انما انما المدینة المدینة على ظاهرها وجعل قول الب
القاسم عینا اخرج المدینة خلاف قول مالک وبنی الموضع ظاهر
قول مالک ان لا یزد من الزيادة على المدینة المدینة لعل انما وجب
الا ان مالک لم یجد الزيادة ثم لم یخرج على ذلک فی المختصر وقوله زيادة
یضف او یلحق ان كان اشار به لعل انما وجب والتمس وریح
قول ابن عبد السلام ظاهر قول ابن اکیح انما یعتبر انما هذه الزيادة
فی سایر الامصار وليس كذلك وانما اعتبر انما هو ما کان یسما فی
سعة العیون والکلی من هذا انما یبع الشیخ وقد علمت ما قبله وقد
الم ابن عرفه بجان کرناه فی قوله وقدره من العی بالمدینة المستریة
مدنیوی لكل مسلمین وبنی کونه فی عینها کذا وقد روي وسط متبع
الاهل قول ابن القاسم وخالک فی ما یخاف فی البصر ان وجب بمد
ویضف والتمس بمد ولکن وانه لو وسط عین الامصار ولو
لکم الى اخره عبد الباقي عن المدینة لیسئل بک انما لیس عندا علم
قتاعة کما هل المدینة وتعدیه انما قوله فی التفتان وعلى المدینة
لغتاعه او نحوه لیسئلوا نظره مع قول ابن عبد السلام وابن عرفه
انما اعتبرها فی بصر ویاکی لیسئل بک انما لیسئل بک انما لیسئل بک
مکة لا یبلغون المدینة فی انما لا یبلغون اهل مصر فی الاشاع
ایض والزيادة انما انما فی بصر ویاکی لیسئل بک انما لیسئل بک انما لیسئل بک

اهل

المدینة المدینة وبعیدون حدان اهل مصر
ما لم یقل بذهب الزيادة على المدینة بوجوبها كما سبق
المدینة یضف اي المدینة رطلان من رطل سقطت ثوبه لا ضاحية
والمدینة الرطل البغدادی وذهب دفع ما یوکلان به فها مالک یطعمهم
اکبرها ویا نیت ویمضون ابن عیوب لا یجوز انما یخبر فقار ولكن یارام
نیت اولیة او لم قال انما انما من انما قدر ما یخرج من کمال الطعام
اجزاء فی الفطر والغفارة ولم یذكر الباص وابن لیسئل خلا فها
بنی اخر المدینة انما اعطى منه قدر ربع الفتح انما انما انما انما انما
المدینة المدینة من کاه الفطر فالمدینة المدینة المدینة المدینة
واخر الکتابان لیسئل بعینها فها انما عذی وعین فی کفارة البی
باعتنقالی اجزاء ولا یجوز عذای ویا عینا ولا عینا ویا عینا ویا عینا
اکبرها ویا نیت ویمضون وفي البنا من یجوز الفدا والعشاء المدینة
انما لیسئلهم ولودون الادار فی مختصر الوکی ان عذی عینا عینا
وعین عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا
او یغذی العینة الذین عینا عینا لا یستریط السوای فان عینا عینا عینا
بنی عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا
الشیخ المتوسط عبد الباقي لیسئل طان یكون عینا عینا عینا عینا عینا
قوله لیسئلهم فانما اطعمهم من عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا
وقوله حشش یجوز فی الصلاة الحاشی دفع لیسئلهم سافاة
لعله لیسئلهم البذن المدینة ان لیسئل فی الكفارة فلا یجوز
الا انما کل فی الصلاة یوب للرجل ولا یجوز یحاشی وصدها والمرأة
دری وطار ابو محمد عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا
وفي الرسالۃ انما یجوز المرأة فی الصلاة الدرع المصنوع السابغ
الذی لیسئلهم یور قد منها وضار یقینه بنی عینا عینا عینا عینا
وعینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا عینا

سائر في الصلاة ولا يحكي في العمامة وحدها ولولم يكن على شبيهة
العمامة ابن فرعون في معنى الثوب الازار الذي عكف الاستعمال فيه
في الصلاة ولو قصر من الباجي من النساء الطويلة والحقيقة
فيجزى بعضهم من العمامة الصلاة لعصرها بالاجزى بعضهم
لطولها والذي عندي ان يعطى كل واحدة منهن ما يستحقها كانت
تلك هي كسوة ابن عرفة فيجزى للعصير ما لا يجزي للطلول
او غير وسط اعلم ان البشير لا يستحق في هذا ان يكسوه كما يكسوا
نفسه واهله اذ لم يستحق في ذلك من او وسطا يكسونه الا مقل
وراي اللحن لزوم ذلك من باب رد المظالم الى المقتدر وهو وجيب
وجاز دفع كسوة كبير وسطا لرعيه ابن القاسم في العينية
ان كسي صغارا الاثا فالعطف رعا وخوارا كما لكبيره والكفارة
واحدة لا ينقص منها للصغير ولا يزداد منها للكبير قال عنه ابن
المواز ولا يجزي كسوة المراضع على حال وعن التميمي يعتبر الصغير
في نفسه كالكبير ان تناولها يوجب الرضخ في الطعام كما
يعطى الكبير ان اكل الطعام وحكي بعض المتأخرين ان لا يعطوا
الصغير ما يكفيه خاصة ولولم يسيروا الكبير في قدر ما يستقيم
والمرابوا عمران وطاره كرام بهرام وابي الحسن وهدى انه الراجح
البتاني وكفه لابن عبد السلام واعترضه ابن عرفة قال وتعلقه
عن بعض المتأخرين اعطوا الصغير ما يكفيه لا اعرضه بل وجيب
الباجي كون كسوة كسوة القوام على كون طعامه كذلك دليل الا
تفاوت عليه في الطعام وقال ابن حبيب لا يجزي ان يعطى
الصغار ويقتسم او عطف رعية الى اخيه ابن البشير واما
العطف فيستره فليس رعية كما سلمه الحبيب والملك اخيرا من الجبهة
وتفضل حكم السلامة محال على كتاب النظم ارويها بجزى في عطف
اليمين بانه ما يجزي في الطعام مرسوم لثامه فيها كما لك

من خلف ما به فحش فهو خير في اطعام عنته مساكين او كسوتهم او عتق
رعية ولا يجزي الصوم وهو قادر على سبي من هذا فان لم يقدر ميا
بلا تدايه فان تابوعا من واجب الي وان نذرهما اخرا ابن القاسم
لا يجزي الصوم ان كان يملك دارا او خادما وان قل ثمنها كما لظلمها
ابن مزي عن ابن القاسم ان كان له فضل عن قوت يوم ما يطعم اطعم
الا ان في ما اجوع وهو في بلد لا يعطف عليه فالرعيه في يوم الفجر
بما يباع على الفلاس اي بعد ما يبيع عرفة الاقرب ان لا يكون عنده ما
يباع على الفلاس واتقصر عبد الباقي على نذر او اقتصر على ما سبق
عن ابن القاسم ولا يجزي للغير ما من المؤمنين في الا يجزي ان
يكفي عن خمسة باطعام خمسة مساكين وكسوة خمسة ابن المواز يضيف
الى الهاتين ما يبيعه كجواز الفقير ثم فيه وقال ابن القاسم وفي الساحل
لا يصح لمفقه من عتق وعزم اتفاقا لطعام وكسوة على المشهور
قلو قول التلذذ عن ثلاث ناولا كل نوع عن واحدة اخرا الا ان عتق
ان ترك كعق على المشهور وبني على ثلاثة من الاطعام كالكسوة ستة
يطعم سبعة ويكسوا مثلها ويكفي عن الثلاثة وعيم بناوه على سعة
وفي الموضع ان كفي عن ثلاث ايمان بعق وكسوة واطعام فلا
خلان في الاخذ سواء بين كل كفارة ليمين اولاد قول التاميل وشمج
بناوه على تسعة ذكر في الموضع عن اللحن قال وهو قول جميع السوذج
وقد نص عليه ففضل بن ابي سلمة والموسى وما صدر في التاميل
قول محمد في الموازية ابن عرفة وقوله الشيخ والصفلي وقال الموسى
للصواب على تسعة وتبني اللحن في الا قول محمد غلط قلن وجهه وجوز
الضرا في كل نوع ليمين هاتين بيطرنا اضعف عنه لغيرها بالشرط
وكم في ما سبق من كابل الفقير لا العتق لا اعتنا به انتهى وفي الموضع
وجه تسعة قول محمد ان كان له ان لا يبيد في كفارة عن نوع
الا في قيل كما كها من قال في التاميل وعلى التاميل يبيد على تسعة

من كل منهما ويطلب الثلث من كل كان شرك في كل مسكن لم يصح له من
انفاقه الا ان يعلم اعيان المساكين فيزيد كل واحد ثلثي مداتهما
وصحى بناروه على تسعة اي اما من الاطعام او الكسوة ووجهه فانه
لان كل منهما ثلثه وثلث من الاطعام والكسوة فينبى على
تسعة ويتبع الاثر كما قال وعلى غير المستورين على ثلثه عشر
وبعض المد والنبوب المبيض بخلاف الاحداد والشيء بيان المعنوم
لوزن سبب قوله مد منقح اي من غير جنس الطعام اما المنقح من
جنس الطعام فانه يجرى كما عطا بعضهم امداد او بعضهم اربط لا
واستباع بعضهم ونحوه لغيره اليافي وذكر يسكن الى اخره اليافرة
لوا عطي طعام عشرة اقل او اقل يطل من كفاية واحدة فاني
كان من كفارتين اجر وسياي الان ان يكمل الى المد المستحق
اي لكل واحد منهم ولو لم يبع اي اجره المكمل عليهم بيد المساكين
بان كلفه واعطاه الفرح ابن عرفة لم ينفذ على ما دون المد وفي شرط
البناء عليهم بغيره فاولا ان لا يحد من خالدها انما ظاهرها وبهاض
مع الاكثر اذا قول احمد بن خالد بن ابراهيم بن خالد بن ابراهيم بن خالد
الكل هذا والمعتنا اخطاب في كلام عياض ما يدل على انه رد عليهم لمصلحة
الغدا والمشا والله اعلم وله نزاع مالم يجره ابن عرفة لواء عطي طعام
عشرة اقل اخذ الزايد من كل مسكن على مدان كان كما يما في غاية
اي ما اردو نزاعه والعالم اي بعدم الاجر حين الدفع متبر
اي بجا منه فلا يرجع به وجرار كفارتان لو اجد للمعنى يسحب من
وجبه عليهم كفارتان ان يطعم عشرة من مسكينا فان اطعم عشرة وكساهم
اجزاء وكذلك ان اعطي عشرة من مدني مخزوم وان اطعم عشرة
من صنف في كمين اخر من جاز ان يطعمهم الكفارة الثانية من غير كفاية
وكرهه ان لم يعين ابن يونس ما كان من عليه بيمينان فاطعم من
واحدة عشرة مساكين وان ارد ان يطعمهم عن كمينه الاخرى كما انه

٢٩
اوله او امداد اي يعني ذلك فان لم يجد غيرهم فالسبب سواهم ابن القاسم
فان اطعمهم اجزاء التسع المأكلة ذلك لئلا ينفقوا المية في الكفارة فيجب
فان صحت المية وحلفت لكل كفارة ستمائة من الاضري حاز وصوبه ابو
عمران متدارج لكفارتين لا وخال ما زاد على ما ويكمل رجوعه
لحدوده اي ليمين فيكون التثنية لقول ابن القاسم وكذا احدهما
من يمين والاخرى عن ظهر ما وخرج بالتفصيل الى بالمية بان يطعم
عشرة ناولا كفارة يمين ثم يطعمهم ناولا كفارة يمين اخرى الاولى
اي من الكفارتين واجزاء اي الكفارة على كفاية الموحل مطلق
للمائة الموصلة لحداد كفاية المطلق ومنه قوله لا يجرى في كفاية الموحل
فيلد ابن عرفة في الكفارة قبل كفاية طرق المعنى ان كان على طرفا ربع
اقوال قول ابن القاسم ومحمد بن فضل اخيرا ويطعمها ابن القاسم من
حلف بالله فارد ان يكفر قبل كفاية فاما في بعضه لا يفعل كقولهم والله
لا اكلم من يرافضه الى ان يكفر بعد كفاية فان كفر قبل اجزائه وكذلك
في كمين لا يحد من كفاية والله لا يضرب ابن اورا كفايته ولم يضرب لاجل
فله ان يكفر ولا يعجل وان ضرب اجلا فلا يكفر حتى يوفي الاجل
فلا ان غير الله الى اخره سبب هذا اذا كانت اليمين بالله او بغيره
بغير او صدقة كذلك او بطلاق بله الغاية واما بعدة من موعدين
او صدقة كذلك او بيمين او بصوم او بطلاق لم يبلغ الغاية فلا
يجري وهذا كله في البر وكذا في كفاية في الجميع بشرط عزمه على
الصدق كما افاده ابن عرفة ولم يثبت في الظاهر ان اخذ كفارة
قبل كفاية امارها بعدة بعض عليه ابو الحسن في كفاية في المشا على
اليمين طوكو بها بعد عوده انهم لقول المصنف وكتب بالسود ولا
يكره في كفاية وكفاية المعيد باجل كالبر في التفصيل السابق
ووجوب اي الكفارة به اي كفاية ابن عرفة وهو وجوب كفاية
الكفارة حتى انفاقا عبدا لباقي اي على الفور فيما يظهر

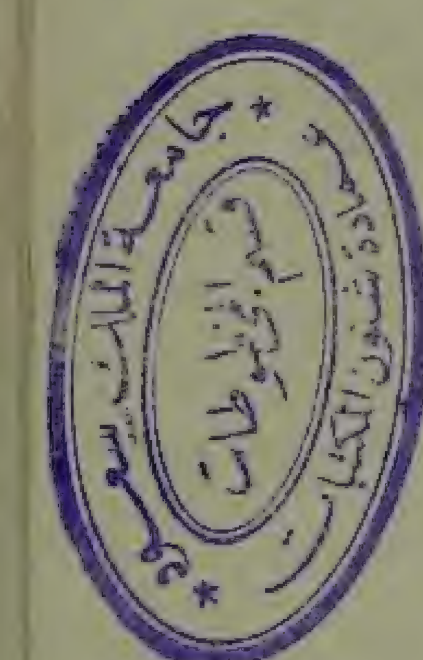
وفي علي استلما احدا على احد بين يديك الى اخره ابن عمر عن ابي بصير
قال علي استلما احدا على احد بين يديك الى اخره ابن عمر عن ابي بصير
بالله تعالى ولا اتم اعظم من ان يخرج من اجرة في كل كسب بها وقال ابن القاسم
ان لم تكن لهية لزوم طلاق نسائه وعنف رفقته وصدقة ثلث ما لم يسه
ومسئ لكسبه ورواه ابن الموارس بن سبيس المجتهد على ان النظر في الامور
الي سائر بن علي الملقوف به وهو قول ابن القاسم لا يفتقر الملقوف به
وهو قول ابن وهب بن من يملك وعنفه فان لم يكن في ملكه شيء
فقال الباقي يلزمه عتق رقبته قال ابن زريق هذا من معروف
وقبله ابن عمر بن الخطاب في قوله الملقوف به الطرطوطي ان النكاح في
الجماع على ان لم يكن له رقبته فليعتق رقبته وفي النكاح على
ملكه حيث عتق من زوجة او مملوك وصدقة ثلثه وتشت في الشك وفي
التوضيح الباقي ان لم يكن عنده امرأة او مملوك فلا يلزمه شيء يخرج
او يستقر به في المستقبل وعليه عتق رقبته لا كسب من الاستدلال اي
ذكر انظاره في اعادة النكاح اليه يعني ان ذكر من يريد اياه الزوج
واعاد عليه ما ضمنه عتقه كقوله الرضا ومضى ج عبد الباقي لا يخرج وقوله
الشرايح او يخرج عن رقبته كقوله في اي لتقيد المصنف بالجموع وقوله التوضيح
على اي يخرج عبد الرضا ان يلزمه من كل نوع من الامانة او غيرها او لا
او حينئذ عليه الجاهل ما استبدون العتق ونقل قول النبا ان عمن ادرك من الشجر
الميت في حج او غيره وكفارة اي ليس عبد الباقي محل لزوم ما ذكر
لقائل هذا اللفظ ما لم يخرج الطلاق والعتق فان اخرج من ولو
بالنية لزوم كفارة يمين قال ابن عمر في صدقة في اضرار ما ولو في
الطلاق والعتق المقتضى ولا يخالف هذا قوله الا في الالزام في اذني
بني كرون الذين طلاقا وعتق وكفارة ما ذكره في كتابه
وخصها بغيرها وما هنا من الثاني وظاهر كلام ابن عمر انه يلزم
حينئذ صدقة بثلثه ولا يفتقر الى القول بعدم لزومها اتفاقا
بذلك

بذلك وان لم يستف ولا يلزم كفارة طهره او لا صوم سنة كما استمر به
افتكارة علي ما ذكره وحكي عليه ابن عبد السلام الاتفاق وزيد بن الحارث
كل من صوم سنة الى اخره ابن عمر في الامانة اللازمه اصطفاها لا يبري
واين عمر لا يفتي بها الا الاستعفاء وعنه ايضا كفارة يمين الطرطوطي ثلاث
كفارة او كتاب يهدى في ذلك قال لمراد طلاقا صدق ظاهره ولو لم يكن
مستغنيا الباقى فغيره كما حكى في هذه اليمين ما اقول الشيوخ انه يروي
فان قال لم يوطاها او لم يوطاها طهقة صدق ولا يفتي رضى يروي حلف
باللزمة ان كان يفتي ان الطلاق لا يلزمه بها في السواية فلا يفتي عليه وما يلزمه
سائر ما يلزم من الامانة اللازمه وقال ابن سبيس لم يكتف الخ مذهب
في قوله الامانة يلزمه ان جميع الامانة لا يلزمه ان لم يوصف بها على
اخذها في اختلف الاستباح في الطلاق الذي يلزمه ففعل يلزمه الثلاث
وقيل يلزمه طهقة واحدة وقيل ان يروي المعصية يلزمه الثلاث والام يلزمه
الواحدة ولا فرق بين قوله كمالا ليمان او جميع الامانة او لا يقول ذلك
ويلزمه عتق من يملك والمستقر اليه كذا والصدقة بثلث ما له وكفارة اليمين
بالله تعالى ومن اخطأ اليمن بصوم سنة يلزمه صوم شهر سنة
ستة يعني رضى من الامانة انظر ما روي في هذا نظر ابن زريق صوم
المعصية فيه معروف مع انه صرح في الاول بالاستدلال اي فكاتب
الظاهر لزوم صوم سنة في الاول ايضا لانه من الاستدلال في عدم لزوم
عليه وجوبه قوله يمين ان كان رايا على قوله وفي علي استدلاله لانه
مستقر على ان الاستدلال في يمين على الملقوف به لا في رضى الملقوف به وهذا
في رضى الملقوف به وهو يفتن وليس هناك ما يثبت عليه ان اعتمد
على سنة المراد بالاعتقاد ان يفتن به بصوم العام في الملقوف به
في يمين من ذكر فلا يلزمه سنة من ذم او ارجح للمعصية واعتقد بغيره ان
المراد اعتقاد اهل بيته كما قال سوا ما ذكره في كتابه وهو سقاها ابن
عبد السلام ومفاد ابن سبيس ان المعصية اعتقادا كما قال وفي

Copyrighted material

لزم من سري ظهار لان ما حلف به يشبه المنكر من القول وهو راي القاضي
 وعدم لزوم وهو راي ابن زريق وابن عات وابن راسد قالوا انما
 لزما في الظهار لان المنكر من القول زور وهناك من ينطق بملك ويلزم
 اعتزال الزوج وان لا يكفر حتى يعود وكريم الحلال في غير الزوج
 لغو فيها لابن القاسم من قال الحلال عليه حرام ان فعل كذا قال مالك
 لا يكون الحرام كحيث لا يبيح في طاهر ولا في ثياب ولا في امر ولد
 ان حرره الى بنته ولا في خادم ولا في عبد ولا في ان يجير امرأته
 فيلزمه الطلاق ابن عرفة كرم غير الزوج صدقاً الا ان يقصد
 به تحقير عبد الباني يقتضيه عليه ان يقصد به عقمها وتكررها
 ان قصد تكررها كبت ابن عرفة تحت اليمين بسقطه بالولد لا يتعد ما
 يوجب كبت تكررها يوجب الالبظ او ينفذ او عرف او حلف لا يبرن
 نحو الوتر ابن الموازي حلف ان يامر حي يوتر فليس صدقة دينار فقام
 ليلة قتلان يوتر فليز من صدقة دينار ثم يامر بعد ذلك قال ما رايك
 احدا ففعل هذا يريد بذلك مرة واحدة وما اراده الا انه عليه كل
 ما فعل الا ان يوتر وقال ابن القاسم واصبغ من الموقفة المكرر
 بيان لنحو الوتر ان يوتر كفارة في حيدر يمينه ان يكره اليمين ونوي
 ان يكره الكفارة فافعل تكرار عليه حتى صورته ان يكره اليمين
 على يمين واحد وقصد بعد ذلك كفارة كمن حلف باسم الله ان يكره اليمين
 ان لا يفعل كذا ونوي ان فعله فعليه كفارة ان يكره اليمين به فان
 الكفارة تعدد بتعدد فان نوي التاكيد والالتزام تعدد اتفاقا
 وعلى المشهور في الثاني العدوي قوله كسر اليمين مثل اتحاد اليمين
 ونوي بالصفة الواحدة كفارة ان يكره مرة بعد مرة ونوي او ادنى
 امر على اخر مكر اليمين ابن الموازي حلف لا باع سلعة هذه بين
 فلان فقال له اخر وانما فقال واسم ولا انت فباعها جميعا عليه
 كفارة كان وفي الطلاق طلعتان ولو باعها من احدهما لم يرد بها عليه

فباعها من الاخر فعليه كفارة ثمان وقال مالك وابن القاسم فان حلف
 على سبعتين ابتداء كفارة ابن يونس من قال واسم لا ابيعها بين فلان
 ولا من فلان فكفارة واحدة تجزئ به باعها من احدهما او من احدى
 عليه فباعها من الاخر فموسو واوي لو عطف ولم يكره القسم فهو
 مكرر القسم او حلف لا يحنث ابن الموازي حلف باسم لا يفعل كذا
 فعليه ان لا يحنث فقال واسم لا احنث ثم حنث فعليه كفارة ثمان
 ولا يلحقه لعقدي لئلا يكفره الكفارة الواحدة بل يخطب الحكم لان الحكم يرض
 في السعد فلا يكره التحريض بالواحدة فانه سب او كلفا او مسموا
 ابن شاذان كحنث لا يكره تكرار الفعل الا ان يحنث في صيغة تقتضي التكرار
 كقوله لو قصد التكرار ابن الحارث لا يكره كحنث تكرار الفعل بالمكره
 فعقل يدل عليه مثل كلفا ومما لا يحنث ما فيها ان قال ان تزوجت
 ابدا او اذا ما اوسى ما حنث مرة فقط الا ان ينوي يميني ما معنى كلفا
 ابن عرفة ان واذا ابدا بعبد في التكرار فلا يثبت التكرار فيها
 الا بيمين ومضى ما قرئ من نكاحا ولا ان كرر اليمين ابن عرفة وتعد
 الكفارة بتكرار اليمين على واحد بالسمن سبعة بعد الكفارة ويحد
 بيمين التاكيد والافطر يحنث ابن راسد لا يتعد عند مالك واحكام
 في واسم مكر واسم المحمي ولو كرر في محالس وقاله واري بعد هذا
 وقال ابن عبد الحكم يتعد في واسم وماسه في تحدي واسم واسم
 مكر قال وتكرير المسم به دون المسم عليه وتكريرهما معا سوا
 ويتعد في تكرير النذر المهم عطفاً وعزاً ولو عطفاً على معين
 لم يكره تكرير كعلي نذر ونذر ان سلمت زيدا لم ينو الا تحاد
 ولو باع سبعا في سوق حاصلة ان نوي التاكيد فكفارة
 واحدة اتفاقا وان نوي كعد الكفارة لزم اتفاقا وان نوي
 الا بشا لا قصد كفارة فان المشهور كفارة واحدة ولو في مجلسين
 رواه ابن القاسم عن مالك وقاله محمد ومحل كلام المصنف اذا كان



المحلف في تائيد يهود عن المحلف في بؤ اول فان كان عمره قد دلت عليه الكفارة
وسبق في تقييده بعدم تائيد التاكيد قاله سبب الموجب بفتح الجيم
اي المسبب بخلاف الطلاق عند التايي وسئل الميم باسم الظهار فقلت
الطلاق اذا كره في ثلاثا فانه محمول على التايسيس في تويبة التاكيد ان كان الفرق
ان المحلف في بؤ في تائيد التايسيس وهو المحلف في بؤ في الطلاق وان كان باللعنة
واحد فمفاهة مستدلان الطلاق الاول بصحة القسم والثاني بغيرها
صنفاً والثالث بغيرها العدي في هذا الفرق نفس القسم بل لا يكون
التايسيس في تائيدها صنفاً لكونه تائيداً في تائيدها تائيداً في تائيدها
صنفاً فقد الكفارة اي بالحنث مرة اي ولم يتردد في الحنث التايسيس
ولو بالقران ثم نحو الا بحسن حنث اذا حلف بالقران والسوالة والخيال
لا افترقا كما ان تقييده ففعله كفارة واحده عند سحون ابن رسلو وهو
جار على المستور وفيه يعلم صنف ما سبب عليه المصنف في قوله
او بالقران والمصنف واكتتاب لان ذلك كله كلام الله تعالى وهو
صنف من صنف تائيد فهو حالف بصنفاً واحده ابن يونس في حلف
بالقران والسوالة والا بحسن حنث ففعله كفارة واحدة بالقران ابن
رسلو طاهر سماع عيسى في الحالف بالقران والمصنف واكتتاب ان
الكفارة مستدرة عليه ابن عرفة وفي تقييدها بذكر الصنف المختلف
اللفظ تائيدان تقييدان ابن عبد السلام والموضع المهور عدم التكرار
او العلم بمراد العدة حنث لا فرق بين بؤ الاسماء والصدقان وميمهما
خلاف ابن سبويه قال الحالف المعنى اكدت مثل وانم والسمع وانت
احلف المعنى تكررت مثل والعلم والعدة والا رادة ابن عرفة
في تكرير الحنث باسمه موصوفاً بصفتين مختلفتين كفارة واحدة ثم قال
وسبق في ذكر الصنف مع التايسيس كوامه وعمره وفي الميم مع التايسيس
كفارة كفارة لا فصل كذا او على تذر ومن حلف تائيداً على بعض
الاولي الى اخره ابن يونس لو قال والله لا اكلم من بعد فلان قال لا اكلمه

فلا

فلا ويبدو عند سبب عليه كفارة تائيداً لان كلفه بعد كفارة تائيداً
كلمه عدا وكلمه بعد كفارة فعلية كفارة واحدة ولو قال والله لا اكلمه عدا ولا بعد
عدا فلو كان حالفه لا اكلمه عدا فكلمه في عدا فعلية كفارة واحدة لا نسب
الحالف الميم في كلامه في عدا فهو كذا في حلفها في حلفها وفي حلفها
وهو حلف على سبب الحلف عليه وعلى سبب الحلف عليه والله لا اكلمه عدا ولا بعد
كفارة كان باللعنة المتكرر لو قومه تائيداً مع الفرق كما ان من الاول
ورفع في الاصل وحده تائيداً كان كالتاكيد الاول انه عرفة ويتعدد
موصوفاً ككفارة او غيرهما يتعدد الميم مع تقييده مستقلة ولو يكون
جزا ولا راسا وفيه على رأي واختيرت تائيد الحالف الى اخره ابن عرفة
ان وافقت ظاهر اللفظ او حالفه باسمه بصحة الحنث انفاقاً والا فطرق
مهمة اي للفظ الحالف باسمه بصحة الحنث الذي توفاه وان كان عاماً
في نفسه حنثه اي المحلف عليه لئلا تكسر الميم وسد التايسيس
اي من المحلف عليه على الحالف فحنث الحالف لكل ما ينفع به من حلف المحلف
عليه طعاً ما كان او غير الحنثي واحده في حلفه لو حالفه بزيادة كما لو حلف
سقي عاماً وغيره بلفظ خاص كالحالف لا يدرب لزيد ما او لا البس
لزيد ما في حلفه اسرلة بلفظ قطع الحنث فانه حنث لكل ما ينفع به
منها في الحنث اي الميم باسمه حنثاً بصحة الحنث وعمرها الحنث
بحين غير كمين اسم بان كانت بطلائ او عتق او مبيعي او صور او صرفه
او نحوها وان بعضا مبالغة في اعتبار التائيد الموضوعة والمعدة
وما قبلها العتوي ان امكنت بالسواد عرفاً كطالب النية
النافية على اربعة اوجه فخالصة لظاهر اللفظ ما يستد من مدلوله
كن حلف لا ياكل زينة او لا يساير الارهاق وسوا ذلك ما يات
لكون اللفظ تحملاً لظاهره ولها على السواء مرجوعة قرينة من
التساوي وبعده عدا فالاولي والثانية يقبلان في التقييد
في التقييد يقبل التايسيس في التقييد في العتق والرابعة منهما

اذا احتلج بها حقا غير المحرم من النكاح من استلج بها امر مسلم
 حرم الله عليه كونه ووجب له النار في الوان كان شيئا سيرا قال
 وان كان فقتله ان كان قاله ثلاث مرات وحكي الشارح في الوسط قوله
 فتأمل به حكمه الاجماع وهو مروي في حق انه لو حلف لمن لاحق له
 فالحق عليه كماله وهو كذا في عين الله وفي عين غيره كذلك
 اقوال الاول اعتبارية الموقوف له رواه ابن القاسم وقاله ابن
 رجب ورواه ابن رجب والشافعي في كماله وهو قول ابن القاسم
 والثالث انه ففسد فان كان متولفا فنية الموقوف له وان تطوع فنية
 كماله وهو لا يباحثون وسجنون وعزاه في البيان لمالك
 قال وعليه الاكثر ورواه ابن سيرين وقال انه لا يجوز كماله
 اي كنية زوجته او امته الميمنة ابن عبد السلام لان ان اراد الانسان
 فلا يصح لانه ليس له وجود على الحقيقة في الطلاق والكرامة والحق
 ما لا يصح ان يكون محلا لطلاق ولا حرمة وان اراد الاختار فهو
 اضمار بالانقضاء فوجب صرفه لمن هي كنية الان وكنية كذا بها
 ان انت حرارت الى آخره فاما لو حلف للمسلطان طاعة بطلاق امرائه
 في امر كذب وقال نوري الميمنة فذا نوري في فقهنا ولافتنا
 ونطلق امرائه التي في محضته وان قال انت حرارتهم وقال
 ارد به الطلاق وانما ارد به الكذب فالنهي لم يلزم ولا نفي
 ومن قال لعبدك حرارت امرائه انت طالق وقال نوري به الكذب
 لزمه العتق والطلاق ولا نفي المحرم سباط الى اخره بلطف
 ان عدم كماله كقيل النية نظر الى السبب المشير للمعين لم يوف
 منه انما صاحبون ينقض حرق اللطف الى معنى خارج والاطلاق
 الاورد الا ترى قوله تعالى اعبدوا ربكم وقوله تعالى اعبدوا
 ستم من ربه هذا هو قوله الاول من لفظة مما واحدا من عرفه
 السباط سبب اليمين في نواز السجون سبط عن صاحب حق صانع
 حكر

حكر فقال للمسلمون الكسوة في امرائه طالع لا يباح في موضع ولا يهون في
 بيته موصو فيه فقال لا حلف عليه ابن رجب كنية لم يفتى لفظه مما لا
 له على السباط وهو المهور وفي نواز له انت بنت تاسعين حلفت بموصو
 عامو وعنه انما لا يرفع لدار الامارة اذا ما زوجها الامير ابدا
 ما ان زوجها من زوجها الامير بوجه فقال ترجع لها ولا حلف عليها
 لان طاهر امرها انما ترفع رجوعها اليها على حال الذي كانت
 عليه هذا المقول الذي انقله لان الايمان بحمل على سباطه كرواية
 المذهب فمن حلف للنفقة ان زوجته في المبيت وكانت حينئذ في
 موضع اخر انه لا حلف عليه لان نية كانت على انها حاضرة وكذلك
 قول ابن القاسم فمن وجد رجلا على مخرج فحلف لا يستري الليله
 فشا فوجد له رجلا فاستتره فلا حلف عليه ف
 نية حكمية كطاب ان فقدت النية ولم يفتى عليها كماله وكانت
 اليمين مما ينوي فيها فانه ينقل الى السباط وهو السباط كماله
 على اليمين وليس بالتعاقب النية في الحقيقة وانما هو لما كان
 مظنة النية على اليمين كما علم ما دله في التوضيح الرصاص قوله
 وكانت اليمين مما ينوي فيها فحلف على دعوى سباط لم نشأ هذه
 البنية وتول سالم وبين نية مما ينوي فيها فحلف على سباط هذه
 البنية السباط وهذا طاهر وانه الموفق وسر اي السباط
 يستتر بها دار قلان الى اخره البرزلي من حلف لستتر من دار زيد
 فالستتر بها الثمن متلها في الوقت فان طاهر امته كذا فاحشا فلا
 يلزمه كين وانما حلف ان وجد من يستري داره لبيعهما فاعطى
 منها رجلا قل من متلها ان لم يبع لها اعطى حشا وقال التوسل لبيعهما
 حتى يبلغ قيمتهما ولا يحل بنية وبين زوجته حتى يعقل لها ولا فرق
 في التحقيق بين المسلمين فاقوي القولين الى وضع فيه ان
 الذي تعقله نفس البرزلي السابق ان عدمه كذا مستفاد عليه

في سبيل الحق على السر وانما اكلنا في الحلف على البيع اعتبار العرف
ابن عبد السلام ظاهر سائر العرف وان كان فعليا الوافق العرف
الغفلي مخصوص العام ويعتد المطلق وصرح به الباعث والمفني والواحد
وبهذا يرد قول العراقي في العرف الغفلي لا يخص ولا يعتد به
مع كون من حلف لا يرجع من سوره حيا يستغني اذ ارجع بعد ما افاد
نظاير ابن الدلائل فقد برأى رسله ليل حديث ان الله اصطفى
تأخذ من الاغنيا فترد على الفقراء فهو من نوع عليه اسم على ابن فرحون
هذا انما يصح اذا كان المتكلم صاحب شرع وكذا ان كان كالحلف على شي
من السر عيان كالحلوة وهو اي لا يقدح في المعنى على السر عي
مضيف العدوي المعتمد بعد السر عي على المعنى وعلى التسليم فالنوع
اما احض من المعنى وهو الغالب او مساو له وهو ثا
وحثت بنون ما حلف عليه اكلها لما ذكره في كتاب البر والحنث من
النية وما بعدها اخذ في ذكره وعائني على تلك الاصول فتمت ما تقدم
الفعل المعلوم عليه لغوا محله وقاعد المصنف في هذا الباب اذا
قال وبكذا يستبرأ الى ما يقع به الحنث واذا قال لا اكله استبرأ الى ما
لا يحث فيه ولو كان في موضع من حلف لا يفعله شيئا
فقد رفعه فاما ان يكون الفعل موقفا ام لا فان كان غير موقفا
يا هو فان شرطه فقد راعى خلافه انه حائث وان باين فلم يحكمه
الفعل فكما لو كان موقفا والموقف سيمس بقدره الى ذلك
عقلي وعادي وشي فالعقلي كونه الحكم المعلوم على ذلك
فلا خلاف منصوص ان لا يحث وخرج اللحن في قولنا لا يحث من الموقر
الشيء واما العادي فكسرة الحكم وعصية وفيه قولان مذهب
المذونة الحنث واما الشيء فكيف من حلف على وطء الليل وحبر
اسم حلف على بيعها وفيه قولان مذهب المذونة الحنث ونص جعفر
في سبيل البيع على عدمه ولا ابن القاسم وابن ديار في سبيل الوطن
ان

منه خذ رعا يمكنه الوطن حنث والا فلا واعتاره ابن يونس وابن حبيب
ابن بشير ان اطلق فان قال قدرت على الفعل او لا حنث اتفاقا فان قال
ان لا يحث فلم يفعل فلا حنث اتفاقا تطلقا اي عن التعبد بكونه متاعلا
الرجائي قال الى اخره نفسه قوله وبغيره على صفة لار هذا الفرع منصوصا
عليه بعينه لاحد من المتقدمين ولذا كل من تكلم عليه ممن يعتقد به من سراج
انما فسرده يجوز بقدر الكفاية على الحنث وبيع المصنف في كتابه العراقي
سبيل القول الجواب عن من قال ان لم اتزوج عليك فانك على الطهر اعي
يكون نظاهرا عند اليا من التزوج او العزم على تركه اعي وفيه
تقدير لا يستند له الا كلام الجواب وهو وقد قال ابن عرفة لا اعرفه وابي
يونس وابو الحسن وابن عرفة المدونة على ظاهرها وكذا سائر من
وكلف عليها او نقل كلامها فدل على ان الغرض على الصدمج لا واجب
حنثا ولو كان بوجبه لما احتاجوا الى كسبه بتطبيقه وجبه فسر
حلفه بطلاعهما ليتر وجب على ما وعباراتهم كلهم له ان حنث نفسه
ويطالعها فيلزم العراقي ان يستشكل كلام جميع اهل المذهب ويدل
لما قلناه قول القسري في حلف بالطلاق لا يفعله كذا ثم عزم على
عدم الفعل كذا ان يفعل فهل يلزمه الحنث بغيره على ترك الفعل
او لا نقل ابن ابي حنيفة بغيره وقال ابن عرفة مقتضى المذهب
خلافه انتهى فلو كانت المسئلة منصوصة لم تحف على القسري
وبالاكراه في غير البراءة يونس ان كانت الحنث على حنث فاكسره حتى
ذهب الذي حلف عليه مثل قوله لا اركب هذه الدواب عذا فسرقت
ولم يقدح على ركوبها فقال ابن القاسم حنث لانه اذ حل نفسه
في ذلك بخلاف قوله لا اركب هذه الدواب ففعلت على ركوبها فلا حنث
عليه ابن رشد هذا هو المشهور وقال ابن كنانة لا يحث في لا فعلت
الضم وهو القياس السوي من الهم من حلف لا فعلت ففعلت حتى ذهب
الموقف فلا حنث عليه لانه سببه المكسره وهذا خلاف بين ابن القاسم

واستحب ديني على علي عدم الفعل مع بقا عين المحلوف عليه واما الوصية
الدائبة في الليل في قوله لا اركبها عند افلاسي عليه من حلف ليدخل
الحرام في دار الله فاحدها ما نكح فلو طار في جوفها لم يدر في
الا ان يعظم في الحية في الطلوع والاكراه استثنى من المعصية
وهو عدم الحنث بالاكراه في البر وفي معناه اي التعميم
ان يعلم اي الحالف بالاكراه اي على الفعل حال البرين صلته
يعلم واما كون الحالف هو المكرم الى اخره استارة الى عدم الاحتمال
الي ان يعد من شروط عدم الحنث بالاكراه في البر ان لا يكون المكرم
او الامر بالاكراه الحالف وان لا يعود للفعل بعد زوال الاكراه زيارة
على استتراط عدم التعميم وعدم العلم بالاكراه حال الحلف وعدم
كونه من عبادي تكون الشروط خمسة كما قالوا بعد الاكراه اي
زواله وبالنسبة الى حيث اطلق ابن بشير مذهب مالك واصحابه
ان الناسي حنث بنسيان وراي بعض المتأخرين من محقق الاشباح
يقى الحنث لمذهب الشافعي ابن عرفة المذهب الشافعي ان كان
في الحنث واختار السجوري وابن العربي خلاف ابن بشير ان قال
ان فعله عمد فلم يحلف في عدم حنثه بالنسيان فان اطلق جري
على ما تقدم وكذا بان خط ابن عرفة اصل المذهب ان اعمد الخطا
في نوح الحنث كالعالم والعهد فيحتمل ان حلف لا يقبل منه درهم
اصبح لا حنث من حلف لا ياخذ درهمين فلا ياخذة ثوبا فيه
درهم منه رده حين علمه ولا ابن القاسم حنث الا ان يتوب ولا
بن كنانة واصبح الحنث فيما لا يجعل فيه الدرهم قاله
اي الا قول وكذا ما عدم الحنث بطلقا ان كان اي حنث
ان كان اي اخر على القطع الى اخره يعني قطع يد سارق يتوب
فحتمه اقل منه ثلاثه درهم فوجد فيه المقتدان ان كان مثل ذلك
التوب يجعل فيه والا فلا يقطع يده وببعض المحلوف عليه

الى

59
اي اخره ابن رستد الحنث يدخل باقل الوجوه والبر لا يكون الا باكمل
الوجوه والاصل في ذلك ايا حنث السارق في المصلحة ثلاثا بعد
ردخ فلم يحلف بالعقد دون دخول وحرر ما نكح الابا والابا من
الغنا في من لم يجره عقد الاب او الابن باجماع فتبين ان ما لم لا باجره
افوي مما به المنع من حلف لا ياكل هذا الرغيف حنث باكل بعضه
ومن حلف لا ياكله فلا يبر باكل بعضه الا لينة او بساطا منها
فان حلف لا يصلي حنث بالاحرام الى اخره في التوضيح للحنث بالبعوض
قال ابن القاسم فيمن قال امراته طالق ان صلى ركعتين ثم صلى
ركعة او حرر ثم قطع وبعث حلف لا صام فبنتي الصيام حتى طلع
الفجر ثم افطر وكذا قال اصبح فيمن حلف لا لبس ثوبا لاسرته فلما
ادخل طوقه في عنقه عرفه ففرقه او حلف لا ركب رابه فلان قد دخل
رجله في الركاب واستقل عن الارض وهو ان يقعد على السرج ثم ذكر
فتزل فزوي ابن وهب انه حانث ولو ذكر حين استقل عن الارض
ولم يستوي عليها فلا يثني عليه فيهما اي الصلاة والصوم
بوضع رجله في الركاب اي واستقله على الارض واستوايه على الدابة
كما تقدم ولو لم يستقر عليها اي جلس على ظهر الدابة ولا بد
من استقلته عن الارض واستوايه على الدابة كما تقدم
حلف بضم فكسر اخذ اي الاكل ياكل ثلثان لعم اي لبر
الحالف والا اي نكح الحنث في اخر الاكل مثله اي المحلوف عليه
ليس الحالف ويد واهم ركوبه وليس في الاكراه الى اخره ابن
عمره ردها المحلوف عليه كما بدت ان امكن تركه كاللبس والسكنى
والركوب لا الحمل والتمسك والنوم وفيها ان حلف لا يلبس هذا الثوب
وهو لا يلبس ولا يركب هذه الدابة وهو ركبها فان نزل عنها او
نزع الثوب مكانه والاحنث وفي سماع ابن القاسم ان قال لحامد
او حاصن او ناصية اذا حملت او حصنت او منى فانت طالق لم تطلق

سلك الحالة بل لم يستعمل فيه قول الطلاق في مسيله المحض لعلمه انما
وحمل اليه كالحمل التوسعي اختلف كون تادي المحض والحمل كالكروب
لا بالملك في حلقه وهو هذا الا دخل في الجهر عنه ان قال لزو حنة
وهي في الدار ان دخلت هذه الدار فانت طالق فلا يسن عليه في تاديها
فمنها وانما التادي عن امر مستقبل وكذلك لو قال كما مل ان حملت فانت
طالق لم تطلق بذلك الحمل ولكنه يحتمل مستقبل والسفينة ان
عبر بالركوب كالدابة الى اخره السبر حتى وانما السفينة فان قال
لا اركبها حتى كالدابة كحنت بدوام ركوبها وان قال لا ادخلها حتى
كالدابة لا كحنت بدوام كحنت فيها ومن حلف على دوام فعل
ببره عرف في التوسعي ان قال لا لبسن التوب او لا ركبت الدابة
فانما ببره بدوام بحسب العرف فلا كحنت بنزوله ليل او في اوقات
الضرورات ولا يضرب التوب ليل وبداية عبده فيها لما لك من حلف
ان لا يركب دابة فدان فركب دابة عبده حنت الا ان تكون له نية
لان ما في يد العبد لسيدته الا يرى ان العبد لو اشترى من سيده في
سوية يوفقه عليه ولا ان النية بالحقة بدابة عبده كما للحقة بدابة
وما في الاصل اي سني كحنت في الغزو والانية سبعا لمد ونس
علي غير عرفنا سني وعبد الباقي ما ذكره المصنف لا يحجب
علي عرف زمتنا وكمباري عليه عدم كحنت بما ذكره الذي قبله
ولا يحجب في عثم عبد الباقي وسبب لان العرف في زمتنا اختصاص
العثم بالضان واو كحنت في لا اكل يعني لا كحنت بسرب لبن او
من حلف لا ياكل لان سربهما لا يسمي اكل عرفا الا لسببا ط
لستيق اي دال على ان فضده كحلف على ترك الاكل المقتضي
على نفسه بترك ما يفرضه كحنت بسرب اللبن والسويقت
ان لم يسن من حلف لا اكل فحسب لنا حنت ان قصد المقتضي
علي نفسه بترك العدا وان قصد الاكل دون السرب لم كحنت وان سرب

الما وما في سفناه لم كحنت وعليه اي قصد المقتضي لا ما داي
لا كحنت بسرب لا اكل ولا قصد المقتضي لانه لا يفي بل بديكة
يجد حاج ابن يوسف من حلف لا ياكل رجاءا فلكل رجاءا او رجاءا حنت
لما في اكله فان حلف لا ياكل رجاءا فلا كحنت باكل رجاءا وان حلف
لا ياكل رجاءا فلا كحنت باكل رجاءا ولا يسن الجمع الا سوطا في لاضر
كذا فيهما لما لك من حلف لم يضرب عبده ما يسهل سوطا بحسب ما ففرض بها
ضربه واحدة او احدا سوطا له راسان او جمع سوطين وضربه مهنما
خمس من حلف لم يضرب ولو ضربه سوطا ما يسهل حلفه عن با خفيفا لم يضرب
الا يضرب بولم التوسعي بضوا على ان المشهور استثنافا الطائفة في
صورة الجمع والاكثاف الخمسين في ذي الراسين وتكمل عليها
وتثبت ورعفران دخل الى اخره منها لا يسن القاسم ان حلف ان لا
ياكل سمنا فاكل سوطا كحنت حنت وحيد طعمه وركبه امر لا
الا ان ينويه خالصا سمون من حلف ان لا ياكل رجاءا فاكل طعما ما
فمنه زمتنا حنت ولا ينويه لان الزمتنا لا ياكل الا حلفا ومنها
لا يسن القاسم ان حلف لا ياكل خلا فاكل مرقا حلفه بخلا فلا كحنت الا ان
يكون اراد لا ياكل طعما دخله اكل قال اسماعيل انما فرق ابن القاسم
بين اكله العين لان العين الملقونة به السويق على حاله انما
الزوق بالسويق الزوقا وليس يخرج منه بالما كحنت فاكل
وصنف بعض الاستياخ تبع فيه سائمة العروي التابع لقول
حنت في كسره ظاهر كلام الشارع ان اكثر السويق على الترحيم
القول بان كحنت باكل اكل المهم ملك في طعام وفيه نظر اذ ما في المختص
مذهب ابن القاسم واليه في المدونة وانما يقتصر عليه ابن اكا حبيب
نصر حايان المشهور وصاحب الجواهر واليه الموقف من عدم
كحنت الى اخره بيان لما يقتضيه ما فاه مسترجعا في لا قبلتك فيها
لما لك ان قال لزو حنة انت طالق ان قبلتك فقبلتني ورايه

ولم يعلم لم تحت الا ان يكون منه استرخا وان كانا لم يمتد ان في الدنيا تحت
تكل حال لا يفرقاه بيان لم يفرقاه فلا تحت سببها غير ولو استرخى
ها وبغداد العزير في لا فارق الا بجعة في المالك ان حلف لا يفارق
عن بجم الا بجعة ففر منه او اقل او عصب اكله لنفسه من يطهروا فاست
الا ان يكون مولى لا فارق كما قال لا ابرك الا ان يفر او اغلب عليه ابنه كما
من حلف لا فارق ففر منه الا بجعة ففر منه العزير تحت على المهر وروايات
وفاء وكفه لابن السيرة ولا يبرر بما جواله فهذا المالك من حلف لفر منه
ان لا يفارق هي نسوة في حلف فاحاله على غير المهر او الحسن وسوا
تفرق من المولى او لم يفرق لان بما جواله ففر منه حكمه المهر ولا يفرق
اكتنا ان نفس الجواله وفقاه قبل ان يفارق الا ان يقول وعليه
حلف عبد الباقي ان قال لا فارقك او فارقتي ولي عليك حلف او بين
وبينك سعادته فانه يبرر بما جواله دون الرهن وظاهرة وان لم يقض
بخصه ربه وبالسنة في الحكم من المالك وان حلف لا ياكل لحما فاكل
سحما تحت لان السحمة يخرج من اللحم مع قرب السم ومنافعه الا ان يكون له
ليه في اللحم دون السحمة قال سوا كان لم يور او غيره لا العكس
لما كان حلف لا ياكل لحما فلا تحت باكل اللحم لان اللحم لا يخرج من السحمة
ولان السم تعالى لما حرر علي بن اسير اكل السحمة لم يحرر عليه السم
ومكل مولى ان في لمن واسمها لا سارة جميعا الى اكل منها
ان حلف ان لا ياكل من هذا الطلع فاكل يسر او رطله او غيره تحت
الا ان ينوي الطلع بعينه ما كان حلف لا ياكل من هذا اللب فاكل
زبد او غيره تحت الا ان يكون له شيء وان حلف ان لا ياكل بس
هذه النخلة او بسرا فاكل من بلحها لم تحت ابن الموز وكذا لو
حلف ان لا ياكل رطله فلا تحت باكل البسر لا تلتصق اي لا تحت
بالاصلة حلف على المخرج كما تقدم ان في من واسمها لا سارة
ابن السيرة يعني ان يفرق الحكم بين ان يقول من هذا لكذا وبينه

ان

ان يقول من كذا ان يفرق سببا غير متساو اليه فاذ لم يفرق الى معنى في الدنيا
ان يكون كذا لانه ان لم يفرق من والمذهب انه اذا انكر ولم يترك الحظ
بين انه لا تحت لما يقول من ذلك السبي الا ان يقرب من ذلك هذا السبي
من لا يترك فيه قول لا وتفي تحت نقولا اصل المعقول اي المدرك بالعقل
تحت اي ممتنقضاها ان لا تحت بالفرع ولو اتي معها لم يوجب
المستوديان من لما دل على الا يتد او السبي فربما اندراج الفرع الذي
خالص صورة اصله كونه الاشارة للمحسوس بقيد اعتبار الاجزا
الجارجية ولو انقلبت بصورة اخرى بخلاف استقامتها معا كقول
لاكل طلع او الطلع فان المتبادر منه حقيقة الطلع فلا يستلزم وعه
لعم ان جعل ان للمعد كصورتي فهي الاشارة لكلم الاشارة اظهر
وقد اكل حلف لانيه ولا سببا ولا عرف بخلاف ذلك افاده في الضوء
الا بنسب زبيب الى اخره ابن السيرة حلف لا ياكل البسر قد اكل
باكل البسر وهذا لا خلاف فيه وانما الخلاف ان ياكل مما يخرج من المولوف
فليرد ابن القاسم الاربعة خمسة السحمة من اللحم والبسر من السم والزبيب
والعصير من العنب والمزق من اللحم واكثر من رطله السحمة فما سوى ذلك فلا يخرج
فيما يخرج من المولوف عليه الا ان يقول منه فيلزمه ذلك هذا مذهب ابن القاسم
وروايته وحينئذ ينف ابن السيرة ان قرب الفرع جدا وكان ذلك
الاصل الغالب ان لا ياكل الا بعد استئذان الفرع فاكذبه انه تحت وهذا
لمن حلف لا ياكل هذا اللحم فاكل غيره او هذا اللحم فاكل سرقه او هذا الزبيب
او السم فسر ببيدهما قال وقيل يلحق بهذا السمن من الزبد واكثر
من اللب والرطب من البسر قولان المستودان لا يلحق بذلك بعد
كل واحد من هذه الامتناع عن اصله باجماع السد الميم اي قوله
او الاجماع به الممثلة اي المحل المعد لطهيها والاجماع لشرها
والغنى بضم الفاء والدال الممثلة بيمين ثمانية ساكنة واخرى فاق اي المحل
المعد لسكني الثمانية وخرب الجار المسمى لمهر وكذا ربي السعير

فيها لما كنت في حلف ان لا تسكن بيتا فسلكت بيتا وهو يداد وهو في
 فيه لم حلت لان الله سبحانه وتعالى قال بيوتنا مستحقة لغيرنا الا ان
 الموان لان يكون لجميعه معنى يستدل به عليه مثل ان يسمي بغيره
 عليهم المسكن ففتكلمهم فحلف عند ذلك فلا كنهت بسكني بيت الشعر
 في البيه اي الحلف على عدم دخوله او سكناه او الاجل به
 ما في الاصل اي من كنهت بالحمار وبيت الشعر فان الايمان يتبع
 العرف اي والمذكوران لا يسمى بيوتا عرفنا الا ان عبد الباقي
 الحمار بيت الهوة والوكالة والمأوى والعزب والكل معيد بما اذا لم
 يجر العرف بخلافه او سمي معينا والا يشع لسقف من العرف على المدلول
 اللغوي كمن من ان الامور التي سنها العرف كمنه الكسيلة
 وما بعد بها لا يصح الحكم فيها بكنهه حيث لا يثبت للمالك ولا يطلق على
 الحمار وما بعده اسم بيت في عرف بصرى في تقليل الخلفه الاصل
 ولا باجماع لم يجر الى احد فيها من حلف لا يدخل على فلا
 بيتا فدخل عليه المسجد فلا كنهت ابن الموان وكذا لك لو حلف لا كنه
 مع كنه سعت عبد الباقي لا تملكه كان مطلوبه بدخوله من عا
 ومباحا لعموم الناس صارت كانه محاسنا لمالك فان دخل عليه المسجد
 المحرور كنهت ولا يثبت اليه اي لا كنهت الحلف بدخوله على
 المحلوف عليه بيت جار المحلوف عليه في بيته اي في حلفه لا دخل
 على زيد مثلا في بيته لا كنهت الحمار لا يطلق عليه اسم بيت الشخص
 في عرفنا الان والذي في عبد الباقي كنهت كما لا بد لان الجار على جاره
 من الحق ما ليس لغرض فاستسمي بيته اولان الجار لا يستغنى
 عن جاره لما لا يبيع العبد وري بدخوله عليه بيتا قبل الدخول
 في بيت يملكه فيها المهر عاك من حلف لا يدخل على فلان بيته فدخل
 عليه وهو بيت كنهت وقال سمعون لا كنهت ابن لبيد ياتي ما لك
 كونه له فيه حق يجري الملك وهو كنهته فيه ولو قال
 حياته

حياته لو ما عاش فانه لمعني الا بد عرفنا ابن عرفه سمع العربيات
 كنهت في الاصل عليه بيتا حياته بدخوله عليه بيتا وقال سمعون لا كنهت
 ابن يوسف بن علي عمل حياته على معنى الا بد او كنهته اصبع ان
 حلف لا يدخل بيت فلان ما عاش او حتى يموت فدخل بيته وهو
 سبي قيل دفته كنهت ابن يوسف على قول سمعون لا كنهت وهو في
 هذه اقوي لانه دخل بعد حلول السن ففعل من كنهته بذلك صنفين
 ابن رستم وجه كنهته انه لا يحل قوله ما عاش او حياته على ارادة
 التوقيف لحيته لان الظاهر ان ارادته انه لا يدخل عليه ابد لا انت
 ذلك هو القاية التي يعهد بها التاميد في العرف ووجه قول
 سمعون اتباع الظاهر للفظ دون المعنى فقول ما لك او لي بالصواب
 لان دفته لم يدخل عليه بعد الدفت فلا كنهت بيانه
 لمعنى بعد الدفت في بيت يملكه اي في حلفه لا يدخل عليه
 في بيت يملكه فهو براء للصنفين ولو منافعه اي ولو
 ملك المحلوف عليه منافع البيت دون ذاته بخلافه جاره
 مبالغة في كنهت وتكملة وصلة عليه في لا تقع حياته
 روي ابن الماحسون ان حلف لا ينفق فلانا ما عاش كنهت
 بتكفين عبد الباقي اي ادرجه في الكفن وروي شاره ومثل
 تكفينه غسله ولا كنهت ببقية مون بجهنمه ولا بالصلاة عليه
 لانها ليست من ثواب الحياة ونحوه للشيخ حنين واخرى وقال
 اللقاني لا يهرز لتكفينه فادخله في قبره وباع مون بجهنمه
 كذلك العدوي هذا هو الظاهر الثاني ان الظاهر حلفه بها
 وان الجميع من ثواب الحياة لما في حلفه اي وعبد الباقي وبن
 ليعالج في عدم كنهت بالصلاة وبقية المون وباكل من
 تركه قبل نقاد الوصية والدين نحوه في سماع السهف وقول
 سمعون وقال ابن سمعون كنهت انا كل قبل نقاد الدين محيطة

اولاً ولا يثبت بالاكل قبل انفاذ الرصية لان المركة لا اهل الميراث
 والوصية وما حدث فيها منهم وقد اخطأ من سوي سنها وقال
 استنب لا يثبت ان احاط الدين بالارتقاء ملك الميت عن المال وقوي
 لاهل الدي ان يرد هذا الظاهر بعد غير موعين احترز به من
 الوصية بجزء يتلوه كالثلث او بعين كهدى الدين ان يرد فلا يثبت بالاكل
 قبل انفاذ هذا ان الكاتب هذا اذا احتاج تنفيذ الرصية الى بيع
 مال الميت لكونه بعد معلوم من الدراية بخلاف ما كانت بجزء يتلوه
 كالثلث فلا يثبت لصيرورة الموصي له شريكاً للمورث به بمجرد الموت
 فهو كما حرمه افاده الخطاب عبد الباقي ان اوصى بمعلوم غير موعين
 بكتاب لبيع مال الميت من قال فان اوصى بمعين كعبد موعين
 او يتلوه لم يرد او يثبت لم يثبت وبوصول كتاب اي من احوال الموقوف
 عليه فيما ملك من حلف ان لا يعلم فلا نفاذ لرسالة رسول لا او كتب اليه
 كتاباً يثبت الا ان ينوي شفاقة وخلف والكتاب اشد قاله مالك وهذا
 في بئس الطلاق والعتق ثم رجع مالك فقال لا ينوي في الكتاب ويثبت
 بمجرد وصوله ولو لم يقرأ اي الموقوف عليه كتاب اكله الله لا يري
 مالك ان العبد المباح له واذا كتب اليه لم يثبت ان يرد عن المذهب
 لا يثبت بمجرد وصوله حتى يقرأ ولو عنوانه الا ان يرجع الى الخالف
 عند اي رسالة الكتاب للموقوف عليه فيوصل اي كتاب الخالف
 للموقوف عليه بلا ان ذاي من الخالف ان حسب ان قال الخالف للرسول
 قطع كتابي او رده الى قصاصه واعطاه للموقوف عليه فقرأه لم يثبت
 كما لو رماه راجعاً عنه فقرأه الموقوف عليه ويبلغ رسول علق على
 وصول كتاب في الكتاب اي وصوله للموقوف عليه في العتق
 والطلاق اي الخلف اما موعين من موقفي لبي الله ونحوها فان العتق
 الى اخره تعليل للمعقول فيما ذكره وتقبل الرسول بيان المعقور
 في الكتاب عبد الباقي والعرق ان كتابه كلفه اذا المكل هذا للسائرين
 قوله

قوله مطلقاً اي عن المقييد بغير يمين الطلاق والعتق الموعين
 وملك في الموازية لا ينوي في الكتاب ولا في الرسول وبشارة
 لهم ان معرفة حصة بالاستشارة اليه ثلثا في التي يفهم بها عنه
 وكلامه الى اخره انما القاسم ان من الموقوف عليه وهو نايم فقال
 له الصلاة يا نايم فرفع راسه ففهمه ففهمه ففهمه ففهمه ففهمه
 لسمع وهو مستعمل في ما هو كالا صم وكذا ان كلمه وهو مستعمل
 تكلم رجلاً ولم يسمع حين ان العادة السماع المحض وعبد الباقي
 يستقر ان يكون الخالف في مكان يسمع فيه كلامه الموقوف عليه عبارة
 لولا المانع لا ان كان في مكان بعيد لا يسمع منه فلا يثبت لا بقرعة
 يعطيه في لا يقرأ اي من رده ان من حلف لا يقرأ او لا يقرأ الا جهرا
 او لا يقرأ هذا الكتاب او في هذا الكتاب فمن عليه بغيره فلا يثبت
 عليه ونحوه لعبد الباقي وسبب الا نحو كتاب ارسى النظر مع
 كلام السراج المتقدم للعرف فيه نظر اذ لا تطلق العرائر
 عرفاً على قراءة القلب والاعتق بوجها في كل حال ولا بسلطانه
 عليه صلاة فيما ملك من حلف ان لا تكلم زيداً فامروا فيه
 زيداً فامروا فيه لم يثبت ولو صدر خلع زيد وهو عالم به
 فرد عليه السلام حين سئل من صلاته لم يثبت وليس مثل هذا كلامه
 رداً لمخير لسلامه اي سلام الخالف من الصلاة الذي قصده ر كلام
 الموقوف عليه من اكله السلام المأمور الثاني الذي قصده الرعي اما من
 الموقوف عليه او الثالث الذي قصده الرعي الموقوف عليه الذي علي
 لبيارة من مامومي اما من ابن عرفة جيل ابن رسترد وملك
 الموقوف عليه عن بشاره كرهه علي اما من وسببه لها ولم اجده فيها
 ابو الحسن ان سلم عليهم تسليم واحدة فلا يثبت اما ما كانت
 اوجها موما وان سلم اثنين فان كان ما موافق المدونة لا يثبت
 وفي كتاب محمد يثبت وان كان اما صاف قال محمد يثبت وقال ابن

سير لا يثبت للمعنى هذا على راحة المعاصد وقول محمد بن علي راحة الا
لفاظه ولا ان كثر اي الكالف هو اي المخلوق عليه فلم يجيب
الكالف المخلوق عليه للمعنى الكلام من المخلوق عليه لا يثبت به الكالف هو
اي المخلوق عليه لم يعلم وكذلك لو اجمع مع وكلمه فلم يجبه لان المخلوق
لا اكلمه ولم يخلق لا كلمي ولو انضت اي اسمع الكالف لكلام المخلوق
عليه مبالغة في عدم حثه او فرادى الكالف كتاب اي المخلوق
عليه ان رسل روي ابو زيد عن ابن القاسم لا يثبت الكالف بقرانه
كتاب المخلوق عليه وكالمهمب واحتماره ابن الموار وهو لصواب
المعنى وهو احسن لان الكلام من المخلوق عليه لا يثبت به الكالف اذ لم يخلق
لا كلمي وسيلامه عليه يعتقد انها مع ابن الموار لو مر الكالف
بالمخلوق عليه وحده في ليل فسلم عليه وهو يعتقد انه عزيم فقد حثت ولم
ينفعهم اعتقاده الا ان يكون في جماعة وكما ستره وليس في اعتقاده
انه من حال الكلف اي وهذا حال فعل المخلوق عليه او في جماعة
الا ان ياستتره فيما لم يوسم الكالف على جماعة فيهم المخلوق عليه
حثت علم به اولم يعلم الا ان ياستتره بمالك يعني بقلبه او بلسانه
اذ كان كذا ان يسلم واذا حدث له المجاشاة في اثنا الكلام لم يدفع
الا ان يلفظ بها كالا سستنا ولو ادخله او لا يعلبه لم ينفع اخرج
بلفظهم باللفظ اي كالا سستنا او لا سستنا او منوفا قيد
في محاشاته يا نبيه لا سستنا الامه جدا اي قال في الهال لا يبدعها
المخلوق عليه عرفا بخلاف الجماعة اي الدعاء لها والسلام عليها وفيها
المخلوق عليه فيعيد الدعاء لها والسلام عليها دعاء وسلاما للمخلوق
عليه عرفا وان قالوا ان حلف الي اخرج واوه للحال وان يوكده
ونوي اي الكالف الي اخرج حال من فاعل حلف في السهولة
يسلم بعد راي في الصلاة في قوله السلام عليا وعلى عباد الله الصالحين
بينهما اي الكالف لا يدعوا له ودعي للامه الكالف ان فلانا سلم
عليك

عليك تاوي يا نبيه يا نبيه حال الكلف اي على السلام في عدمها
في الكلف على عدم الدعاء ونعت عليه ابن الموار ان نقايا المخلوق عليه
فلقنه الكالف فقد حثت عبد الباقي طاهره ولو وجب النعت عليه
بان نقايا في العاكمة وهو امر الكالف جهلا علم اذ نفي لا يثبت
الا بانه في هذا لابن القاسم من قال في وجهه انه طالع ان حربه الا
يا في فاذن طالع سفره اوصيت لا سستهم في حث بغير اذنه قبل علمها به
فهو حثت ولو انهم على الاذن لان معنى يا ذني بسبب اذني
وبعدم اعلانه في ليعلمته في هذا لابن القاسم من حلف له حل ان علم
كذا ليعلمته او ليجبره ففلهما جميعا فلا يبيح شي بغيره
وهن كتب ثم اوارسل اليه رسولا برؤساء ابن ريس ابو عمر ان علي
اطلاقه وقال للمعنى بربران لم يعلم الكالف يعلم المخلوق له فان علم به
فلا يثبت الامن راعي الا لفظا وبتركه اعلام وان كان
في ليعلمه الا وراي اخرج في هذا لابن القاسم ان حلف رجل لا يبرطابعا
ليكن راي امر كذا ليرفعه اليه فقول ذلك الامر او مات فان كان
ذلك نطق المسلمين او عدلا فقلبه ان يرفع الي سواي بعده
وليرهبون في لا يوجب لي فيما اذا استعيرت بيا فحلف بالطلاق ما يملك
الا ما هو عليه ولم يوجب ان يرفعون فان كانا كذا في ربه لم يثبت
ان كانت له نية ابن الموار وكلف انه اراد ما بعد رعيه العارية
وذلك نية قال فيها فان لم تكن له نية حثت كان هذا فضلا امر لا
انظر حاشية المراهب وباطنية والصدقة والاعارة في احدها
فيها لما كمن حلف ان لا يبيع فلانا فصدقة عليه حثت وكل نية لغير
نواب فهي كالصدقة وكذلك كل ما يقع به من عارية او غيرها وان
يثبت لان اصله يمينه على المنفعة الا ان يكون له نية في العارية
احرام العارية اي من الهبة والصدقة مطلقا اي عن نفسه الكلف
يكونها بغير طلاق وعقبة معين وبعدم الرفع للقاضي مع تبينه

او اقرارا مساواة منويرة نظاهر لعظم عرفا والاعارة يكونان من غير
 منه يدلي بها بليته كاهلية لمن يعقصر منه يستبيح في قبوله الاخراج
 ولو كانت الهبة بطلا او عتق معين ورفع للعاقبة مع بيته او افراد
 عليه اي من يعقصر منه لا يخرج اي من يعقصر منه بيا للمفهوم
 من يعقصر منه يعني ان حلف لا يصدق على من لا يعقصر منه وقال
 نوبت اخراج الهبة له فلا يقبل منه وكنت باهية له وانما يقبل
 ما لم يرد من قبوله اخراج الهبة من الصدقة لمن لا يعقصر منه
 وقد حلف بطلاق او عتق معين لم يرب الهبة من الصدقة فتبيته
 بعيدة وقد تقدم انما لا يقبل ولو يقوي ذلك اي الاخر ج
 السابفة وهو اخراج الهبة او الصدقة من العارية بان حلف لا يرب
 ثم ذهب او يصدق وادعى انه نوى خصوص للملك المنفعة بلا عوض
 وان الهبة والصدقة خارجتان عن بيته واخراج الصدقة من الهبة
 بان حلف لا يرب ثم يصدق وادعى انه نوى خصوص للملك الذات
 لوجه المعقل بلا عوض فتقبل بيته في هذه الثلاثة لا المرافعة الي
 اخراج السهم حيث لو اراد المصنف مطابقا بقية النقل مع استيفاء العتق
 اقرار وباهية والصدقة في الاعارة ونوى الا المرافعة مع بيته
 او اقرار في طلاق وعتق معين كلاف هبة فتصدق لان العارية
 في لا وهبه او لا يصدق عليه ولا باهية في لا يصدق فينبو عتقا
 وانما يقبل بيته في لا وهب فتصدق وعكسه في اية الاعارة
 كما حدتها اي بيته اخراج الهبة او الصدقة من العارية اي الحلف على
 تركها وادخلت اخراج الصدقة من الهبة فهذه ثلاث صور واما
 اخراج العارية من الهبة لمن يعقصر منه من الصدقة فهو السابق
 المقبول بطلان هذه ثلاث ايضا فالصور يست ج عتق اي حلف
 به مع يقين متعلقة المرافعة اي رفع لعاقبة مع بيته او افراد
 بالبيته وان كنت وبقاية بعد استعانة الاستعانة الي اخره فيها
 مالك

مالك من حلف لا يسكن هذه الدار وهو خارج مكانه وانما عرف
 الليل فان اخذ الي الصباح حنثا الا ان يتوي ذلك فالجحد اه اصبح
 في سكني وينقل اليه فان تعالي عليه في الكرا او وجد منزلا لا يوافق
 قنا لم ينقل اليه حتى يجد سواه فان لم يفعل حنثا وقال الشهاب
 ساحة حلف ولكن لا يحنث في اقامته اقل يوم وليلة واسم حنثه
 القاسم وادعى به مع قوله لا اعلمه لعن الهبة واصبح لا لا ينقل
 في الواضحة من حلف لم ينقل لا يحنث بالناحر زاد في المرافعة
 والمعمول احب الي فان اقام ثلاثة يطلب منزلا ارجو ان لا يتي
 عليه قبل ان اقام سهرا قال ان تراخي في الطلب نفث حنثه
 الحنث قول الواضحة هو الاصل في لا فعلت ابن زبند المسموع
 حول مجيئه لا فعلت على السراخي فلا يحنث بالناحر في الضوالم في
 بيته لا تسكن ولا تسكن ان الفعل في قوة النكحة وهي نعم في
 التقي لا الابنات من الزوج اي وطها المملوك بطلا لها
 والائمة اي يبيعها المملوك بعتقها احنث اي المطلق وليس
 احنث بعد الخروج يسكن الحنث ان حلف لا يسكنها فاخترت
 فيها حنث عند ابن القاسم ولم يحنث عند الهبة ابن كسبر ليعمل
 بهذا لا يحنث فيه انه لا يحنث الا ان احنث اذا انقرد لا بعد سكني
 وانما بعد ابن القاسم بقاء المتاع سكني اذا كان تابعا لسكني
 الا حلف اذا انقرد لم يعد سكني في كره سكني احكام
 المصلحة مثال مال بال وهذا اي ابعاله بال في
 الحقيقة فحرم في اخره يستوي الى الف بين احنث بعد الخروج
 وابعاله بال الا ان لا يحنث الا في السكني الا في وحنث يقع باليقين
 وانما احنث ليس سكني ولا يعضها عرفا من ومن حلف لا يسكنه
 كفاه ضرب جدار الي اخره فيها ان حلف لا يسكنه في دار سماها
 امر لا يفسد وضرب بين النصبين بما يط وجعل لكل نصيب

مدخل على هذه فساكن هذا في نصيب وهذا في فكره فالك
وقال ابن العباس لا اري به يا نسا ولا حنت عليه ولو جريد
كالم ابن مخزوم قال ابن الماحضون وابن حبيب جدارا كجريد لغو
او قال بهذه الدار يجمع فوها سماها ام لا وقال ابن رستد
ان عن الدار فلا يبر بالجدار انما قال وبالزيارة ان قصد السجى
فما كالك ان حلف لا يساكنه فزاره فليست الزيارة سكنى ونظر
البا كانت عليه يمينه فان كانت لما يدخل بين العيال والهيئات
فهو احق وان اراد السجى فهو استلوا من يري بقوله استلوا حنته
وبقوله احق عدمه الا ان يكن لها صنف اذا اكثر الزيارة بها
في الجهر واكثر المبيت والمقام في سمع صبيته ليرى موهبات في الزيارة
تختلف فليس زيارة الكافر كزيارة من انتقل من قرية هذا يوم
اليومين والثلاثة في او يبيت بلا مرض احد بالثابت
في خط خلد او يبيت وهو الصواب الموافق لقول ابن رستد اختلف
في حد الطول الذي يكون به الزيارة يعني المساكن على قولين فاما
انه ان يكثر الزيارة بالتمارا او يبيت بلا مرض الا ان يستحق اليه
من بلاد اخر فالبا ان يعيم اليومين والثلاثة بلا مرض وسافر
العصر في الاسافرة ابن كثير ان حلف ليسافر في الروايات انه سافر
معدا ما يقصر فيه الصلاة وهذا نظر الى حمل المقصود على عرف
السجى ولو نظر الى السجى اللغوية لكان في هذا اقل العسر او الى
المقاصد المعتبرة لنظر الى ما يسميه الناس في ذلك النقل سوا
مسافة يمين القصر وان لم يتوقف شرط عبد الباق
وسافر القصر الى مسافة ستر عا في حلفه لا سافر وان لم يقصر
الصلاة فيه لعدم قصدها دفعة او عصيانه به او نحو ذلك ولا عارض
قوله بعدم المعتمد السجى على اللغوي على المعتمد لان الاربع
برد لسفر ستر عا ولو كلف قصر الصلاة فيها لعارض

77
السجى اي على المعنى الشريفي ولو عولوا على اللغوي لا كلفوا
بالجرح للصحة وعلى العرفي كلفوا الى ما يسميه الناس سفرا في قطر
المالك ولا يرجع الا بعد صنف شهر ان كتب من اذا حلف للسجى
او يمينه فساكن او انتقل فما المدة التي فيها بالمكان الذي
وصل اليه قبل شهر وقيل خمسة عشر يوما وروي محمد بن يعقوب
ابن قان رجوع دون الشهر كحنت وقال مالك في كتاب محمد بن يعقوب
ولو اقام خمسة عشر يوما اجزاء ينظر وجهه كتب السيد ان يقف
الشهر اعتبر التاصيل به في السلم وحسن المبدأ والمراد من الانتقال
والسفر بقية الوطن والفقير المعتمد له اجل معهود في بعض
الايوان كبقية الاسواق به وتبدل الاحوال فيها غالبا ولا
يستطاع اي في برة بيا حذر الرجوع صنف شهر اقامة ستر عمة
اي قاطعة حكم السفر خارجا عن مسافة المقصر فاذا اسر مسافرا خارجا
صنف شهر ورجع به كذا الانتقال يستبيح في توقف برة على ما حذر
رجوعه صنف شهر ونزبا كالم من البلد ستر وعبد الباق وحسن
بقي النظر من حلف ليمتثل ولم يعيد والقاسم برة تفعل
من قيد ببلد فينقل الى بلد على مسافة قصر المقصر في السفر فيه
نظر فانه لم يعبر بالسفر فليكن الانتقال الى بلد لا يترد في الاول
او الى حيث لا يلزمه السعي لجمعها وبما سمعنا في بعض الى اخر
فما من حلف ليعقد من ذلك اضع الى اخر فقصاه اياه ثم وجب صاحب
الحق درهما خاسا او رصاصا او ناقصا بين النقص او بالاجوز
او اسحق من يده فقام عليه بعد الاجل موهبات اللحن مرسا
كحنت وان لم يعلم وهذا على ما عا في الاتفاق وقيل لا كحنت لان
قصده ان لا يلد فلم يلد وقد كان الاجل معهودا ان يقع من الاجل
سقيما واجاز المسحق بعد ثمانية او حقن الكلف فها لم كحنت ان نقص
العدد ولو لم نعم رب الدين او قام رب الدين اي او كان العيب

عن بعض المحدثين وقام رب الدين بحجة فحينئذ ولو سماح بعد
فان سماح اي ابتداء من موافقهم وبيع له عرضا بالدين فاسدا
الي اخره اللهم فان باعه به عرضا ببيع فاسدا والاحل فاسد فان
وحيثه كالدين بر مطلقا واكل بران وقتاه قبل الاحل والاحت
وحيثه لم فيها لما لك ان حلف لك عزيمك ليقتضيه لك جعلك راس
الشر فوحيته لم او وصفت منه صدقة او صلوة لم يبرأ من لبيته
والله في رايه المعاصد يتيه في يده اذا العصد برادة ذمته
ويوقع قريب الي اخره ابن حبيب ان غاب الكالف فارد بعض الصلة
ان بعض من من ماله او من قال نفسه فذلك يبري الكالف من الكف
ولا يتجسس من اكنث الا ان يبلغ قبل الاحل فيرعي بذلك وقاله ابن
الما حبتون واصبح وسهاده بنية بالعقنا الي اخره ابن القاسم
لو ان رجلا علف برجل في حلف له فقال له قد فقتيتك فقال ما فقتيتني
فقال المطلق انا انك كجعتك عدا وحلف له بالطلاق فتظر صاحب
الكف في كتاب تعاينه او ذكر انه تعاينه منه فقال له اذهب
ليس لي عليك شيء قد وجدته ما اذ عمت عليك باطلا فلا تخزع من
لبيته الا ان يوفيه الحق والاحت سحر برده عليه قلت فان قامت
للكالف بنية انه فقتاه ذلك الكف قال لو سهد له ابو سرح وسليما
ابن القاسم لم يخزجه من لبيته حتى يوفيه الحق سحر برده اليه
ابن رشد حمل اب القاسم هذه المسئلة على مقتضى اللقط ولم
يراعي المعنى الذي قصد الكالف بهيمته ولم يقولوا هذا على
التمساح عبد الباقي هذا هو الرأى هذا وان خالفنا تقدم
من اعتبار التباط لان حب وكف الكالم في الاجل الي اخره
ابن حبيب من حلف ليقتضيه فلا ناحفة الي اجل في الكالف عند
الاجل فيقتضيه الا ما رعبه ويبر فان لم يفعل حتى يضي الاجل فلا احت
عليه وقال اصبح حينئذ والاول اذهب الي والافقوا ان عرفه

في اكنث بقدر المحلوف عليه يجنون الكالف خلاق ومن قال قد يوم
الحجعة الي اخره ابن القاسم في رجل حلف لاجل ليقتضيه حقه عدا يوم
الحجعة وهو يظن انه الحجعة فاذا هو الخميس ان لم يقتضه يوم الخميس
حينئذ لان يمينه على الخميس لعوله عدا فقل له فان قيل يوم الحجعة عدا
فاذا هو الخميس قال هذا ضلال لاهل العراق يقولون اذا قدر واحد
وراي ابن القاسم ذلك واحدا الاكثريته سب الا ان يريد
اليوم الذي سمي فنيوي في الفتوى نقله المسند الي كسير اي
لدرهم التي يقتضي بها يوم الحجعة اي ليعتضه فيه اجرة عمله مثلا
اخطا في اسم الاستحاضة فلا فطن كذا المثل فعل كذا زيد فاذا هو عمر
وبران باعه به عرضا ببيع اصمحي عبد الباقي في حلفه ليقتضيه
حقة وكان رفايرا وراهم ولم يعصده عنها وانما قصد بطلان الوفا
وكانت فحيته قد رقتة قاله ابن القاسم فان كانت اقل لم يبر ولو
باعه بعد الدين لانه سخطا لحيات البروان جبار الغيب وكخو الحسن
وسب ومحمد التباقي عن الاجمور في ادست وقال في الحاشية
لا يستطاع في المبيع ان يتساوي في حمة الدين اذ العرض صمم البيع
ويعتقد التباقي بذلك غير ظاهر واصغر العدوي على كلام
التباقي ولو قالوا ليس بشيء فيه او دفعه لو كمل التقاضي
الي اخره ابن السبتي ان حلف ليقتضيه عن حقه راس الشر
فقال القاسم يبري لعقنا وكلمه المعوض اليه وان لم يكن له وكمل
بقوض اليه فالكامل العدل فان لم يكن ذلك فجماعة المسلمين
وهل سلم وكمل الصنيع الي اخره قال مالك ان فطن وكمل له في
صنيعه ولم يبرك له في الحق يفتا من ريوه اجراه ظاهره كان بالبلد
سلطان اولم يكن وعليها انصهرها بعضهم وانصهرها اخر وان
لا يبر يرفع اليه الا عند رسلطان ليقتضيه له حرا حيا
مثلا تقرر لو كمل الصنيع وجماعة المسلمين كالحاكم فيها لما لك

ان احبب السلطان عنه او كان بغيره لا سلطان فيها وخافات خرج
الي السلطان حل الاحل قبل بلوغه فان جاء الحق حل سبطه الى عدو
فاسمهم علي ذلك بعد ايامه في طلب الغريم يعلمهم فلم يجد شقيق
او سفر فداين عليه ان سجدوا له بذلك وبري اي من الدين فلا
يعرفه مرة ثانية في اي دفعه للملك الا ان يتحقق حوالا قال
ما لك رضى الله تعالى عنه اذا دفع لغير عدل ممن ياكل وهو عالم بذلك
صن وان لم يعلم بذلك لم يصنع ولم ليلة ويوم في راس الشهر
الي اخره فيما ملك ان حلف ليعوضين فلما حلف راس الشهر واذا
اسم الشهر فله ليلة ويوم من اول الشهر راس القاسم اذ الم يذهب
الي وذكر عند اذ اقله ليلة سهل الهدا ويومها كقول له روية
اهلان له حوله لا سجد له او عند سجد له او عند روية او اذا
اسهل او اذا حلف واليه يجر واستلخ ما يتلوه فيما ملك
ان قال الي اسم لال الشهر او الي رمضان فاذا استلخ متقيا
واسهل رمضان ولم يعضه حث اب القاسم كلما ذكر فيه الي حث
بغروب شمس اخر الشهر الذي هو فيه كقول له الي الهدا الي بحيمه
الي روية ويجعل يوب عواصة في لا السبب لا السباط حثا
لاب القاسم ان حلف الابل يس هذا التوب فقطع قبا او سرا
ورلا وجبة او فلسية فلسية حث الا ان يكون كره الاول للصنع
او لسو عمل فحوله فلا حث لان وصفه علي فزجه بدل العف
منه لال القاسم ان حلف ان لا يلبس هذا التوب وهو متبع او
تأخذه فالتزير او لف بمراسم او طرحه علي سكره حث ولو
اصابه في الليل فله فبول فحله علي فزجه ولم يعلم لم تحث وليس هذا
لسا ولو اذاره عليه فهو ليس فحثا وقاله مالك ويحوله
من يان عنبر الي اخره فيما لال القاسم من حلف لا يدخل من باب
هذه الدار او من هذا الباب فحول الباب عن حاله او غلث وفتح

غيره فان دخل منه حث الا ان يكره الباب دون الدار اما الصحيح او الجوار
احد فلا حث وباسم علي ظهره في لا او حله فيما لال القاسم
ان حلف لا يدخل دار فلان فعلي ظهره فيها او دخل بيتا سكرها
فلان يكره حث وهي ملكه وبما كل مما دفعه المحلوف عليه لعبد
كولده ان كل فيما ملكه ان حلف لا ياكل لرجل طعاما فدخل ابن الكالف
علي المحلوف عليه فاطعمه خبزا في جبه الصبي فاكل منه ايوه ولم يعلم
حث سمحون يتبين لي انه لا حث لان الابن ملك الطعام عبد الحث
فقد بعض القرويين قول ما لك يكون الابن قادر علي عدم قبوله
لا بته يكون الطعام يسير الا ينفع الابا كليه في الوقت كما لك في وقتها
لان يقول نفقه ابني علي فليس لاحد ان يحجر سبيهما من هذا الت
اكل مما اعطى للصبي حث وبعد اكله فبول له لطفاه المحلوف
عليه وان كان الابن قدما للزوجه نفقه ابنه فلا حث وابنه وعبد
سوان ذلك وله رد هبة لعبد الا ان يكون مدنيا التوسيع
لو كان الطعام كثيرا لا ينبغي ان لا حث لعدم قدرته علي رده فالذي
اكله ملك ابنه افاده ف ما يبول اليه اي من حرمه كاداء النجوم
فلا حث سيد الكالف باكله مما دفعه المحلوف عليه له او رقيه نفقه
عنه فحث بذلك كولده فزجه بالكاف ليعلم رجوع الشرط
عقبه لم فقطع عليه اي الكالف للدايه وعدم الولد مع صفه
او عجز عن الكسب ان كل معتمدا ان كثر ما دفع له الولد فلا
حث الكالف باكله منه لعدم قدرته علي رده كما سبق عن
التوسيع لال والد يسير الامر والاب عبد الباقى واما والد
الذي كذب نفقه عليه فلا حث باكله مما دفعه المحلوف عليه
يسير او كثيرا اذ ليس الكالف رده وكذا ولد وولد وفي
سنتين الي اخره الا حث لو حلف لا اكله سبورا او ايا ما او سنتين
فتلاثة من المسمن اب يسير بنا علي ان الذمة نعم بالاول وهو

المهور الا ان يعرف قال لا بد للمهر ان حلف لا تكلمه الا ايام فلا تكلمه
 الا بد لعقوله تعالى بما اسلفتم في الايام الخالية فلو قال المهور يعني
 كونه سنة لعقوله سبحانه ان هذا المهور عند الله اثنتي عشرة شهرا او لا بد
 فلو ان وعلى السنة في المهور قال ايام الا سبعة فقط فلو قال الثمن
 فالابدان يستبدل لا دليل من الشرع على ان الايام الا سبعة منبطل
 التخييل وفي لا هجرته ثلاثة ايام على الراجح الى اخره المهر اختلف
 اذ اختلف له مهر في العقد الذي يبرره فخرج كتابا يجره مهر او في العتية
 ثلاثة ايام لعقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة ان يجره مهر او في
 ثلاث ليال زاد ابن عرفة مدة عادهما الاجتماع جهازونه
 وفي لا طيلين هجر العرف ابن عرفة في كون طوله شهرا او سنة كالمهر
 الشهر وكونه مما يفتن او زاد ربه الدانية الشهر فانظر وفي
 امكن سنة الى اخره ابن عرفة في الاكله حينا واكثر سنة وهل
 كذلك زمان الى اخره المهر دهر او زمانا وعطى سنة فلو عرف ففعل
 كذلك وقال الداودي الاكثر في الزمان الدهر لا بد وقاله ابن
 سفيان في العصور روي ابن حبيب في الدهر اكثر من سنة زاد المهر
 لا وقت منه وقتا واري الدهر كالعصر الا بد وفي الزمان اسفل
 انظر ابن عرفة ولا يبر في ليتزوج الى اخره المهر في حلف
 ليتزوج على من له بر بينا به جرح من مناهجه بنكاح صحيح اتفاقا
 ابن عرفة ظاهر ولو كان تزوجه كجرحه ابن رستق لا يبر
 اذا تزوجه بالبر في بيته ولا يسكنها وانما يبر اذا تزوجه بها بنكاح
 زينة فانه صحيح لمعونة عملة المياض على من تشبه نسائه
 قال ذلك ان تزوج من ليس بشي مناهجه لم يبر وسهل فيه ابن
 القاسم في الاحاقص الى اخره مفهوم بنكاح ويقاس التبري
 على النكاح اي في اعتبار الشرط المتقدم حتى وسبب الظاهر
 ان اكله على الشئ كما حلف على التزوج العدوي فلا بد ان تشبهه
 قوله

قوله ومن حلف لا اطفال ما لا حنت بالمال الا ان يستترط وجهه بل امار
 فلا حنت في اجمع اي المال والوجه والطلب يجمع اي المال والوجه
 وبما لم لو كلف في الاصل له فيما من حلف لا اطفال فلان فمكفل
 لو كلف ولم يعلم انه وكلفه فاما لم يكن الوكيل في سبب فلان وناحيته لم كلف
 وفر بينه بينا بالبادخل بالكاف وهل يستترط علم الكالف
 بالصدقة الى اخره ابن الموارا لم يعلم انه من وكلايه او من سببه
 لم كلف وان علم ذلك حنت عيانا ظاهرا مدونة انه من كان من سببه
 لم يبرع علم الكالف بر وفي المواراة خلافه وذهب بعضهم الى الوفاق
 ويؤيد المهر ما طنت الى اخره في المالك لو اسر المهر رجل سرقا حلف
 ليكفته بر اسره المهر لاخره ذكره الاخر للمالك فقال الكالف ما طنت
 انه اسره لعنه حنت بالمعوم اي معنوم عن عرفه فانت
 معنومه انا معرفة ومعنومه اسره لعنه فانه اسره في منه اي
 اكنت بالمعنوم في الفرع المذكور اكنت اي القول به لا العيب
 معك الى اخره بيان للفرع الدست نفع الدار واسكان السجين
 المسلمين اي المهر السطوح بكسر السين المعجمة وسكونها الطاء
 المهمله ونفع الرا وسكون السين اخره جيم معرب شترتك اسم
 لالة مريم كسمة اربعة وسنين فسمي مسأورة في ثمانية طولا
 في ثمانية عرضا وكذا احتساب على اشكال مختلف لكل ذي شكل
 اسم كخضه وضع في بعض تلك الاقسام ولست بحبيب يعرفه
 اهلهم في باقي الاقسام فخطب اي الست تحننه اي الكالف
 وجماعة اي من غير السافيه لان العطف يعقبن المخاير
 البيان اي فقد حلف على لعب هذا الدست وبخاطم فانت
 لعب وفيه انه حلف على عدم اللعب واستثنى منه عدم لعب
 هذا الدست فليس حالف عليه ولا يلزم من ذلك كونه حالف على
 لعب وهذا معني ما ياتي لست ولم كلفته الى اخره هذا هو

الظاهر لما ياتي وما يقدّم من ان المستعني الى اخره لا حاجة لهذا
بل هو على المشهور من ان الاستعنا من النسخ اشارة لما قدّم وما ياتي
لنفس استعنا من ان ياتي يكون المستعني مسكوتا عنه ان ياتي
المستعني وفي سمر الى اخره كالسقف على قوله حنة الشافعية فتو
وفيه نظر اذا الشافعية فمختلفون في حنة قال الخطاب قاضي بعض
الشافعية بعدم حنة وبعضهم بحنة على القول لان المراد فيه ان
ليس في فلا ليس الا الكتاب فتو لا يحق ان يعنى ما بعده وليس
لا اياي بدافع لا كالمسك هي بيد اي سئل ان نافع عن قال لصاحبه
امرأة طالع ان كحنتك هي بيد اي بالكلية فقال صاحبه اذن
واسم لا اياي هل بعد يد يد فقال لا اياي رست هذا نحو قوله
لثانية الذي صوبه اصبح واحذبه وبالاقالة ان لم ينف فحمة
المسيح بالمتن الى اخره روي ابن القاسم من حلف لا وضع في كتي سلمه
شيئا فلا يعقله منها رب اقاله حن من وصية ابن القاسم يريد ان
كانت فحمة المبيح بوسيد قل من كتبه وسمع منه عيسى واطيع
ولا يحمل على اي القحمة من طاع الحنة ايضا لان آخرة المجموعة
فقال لما كان فان اخره فقال رب نظره حن من وصية يكون للحن
اخذ عن سيد فماده قال قدر نكاحه اليوم واليوم ان القوس
قالا ما لك حنة بتاجر وقال عمر لا حنة الحن عدم الحنة ايست
الموسني الحنة اصبوب وان كان للاهل الى اخره اي فليزم من
التاجر الوضغ فليكن لا حنة به فهو مستكمل فذلك اي كون
الاجل له حنة من الحن في صلب العقد اي في التاجر الاصل
في حال العقد لا يطالع في الاشكال ولا ان وقت ما افلح
بحده فليكن الى اخره سئل مالك عن دفعت له دراهم في بيته فالتسها
بيت من شتر فلم يجد ها فقال لا امرأته اين الدراهم فقال ما رايتها
فقال لها هي طالع البينة ان اخذها اخذ غيرها ثم وجهها كحنت

معي

معي لم جعلها حنة ونسبها فقال اري انها طلعت على البينة ابن
رشد الا ان يكون له بينة ان اراد ان كانت اخذت وروي ابن القاسم
انه لا حنة عليه ولا ياتي من كتب فسيل عن عامة اهل المدينة فلم يخلعوا ان
لا ياتي عليه وهو قيس قول ابن القاسم في مسيلة السوط خلاف قوله
في مسيلة المضاعة فت والافقوس بيا بالمعهور ومصدق ايات
كانت ساكنا في اخذها ولزم غير الربيع باسمه بغير ان موضوع المسيلة
اليمين باسمه وكونهما مما فيه الكفارة وينفع فيه المعهود ليس كذلك
كما روي ابن القاسم من ان موضوعها اكلف بطلاق البينة وحينها من لا ياتي
على عدم الحنة وسيم هذا فالصواب اسقاط هذا الكلام لان
المعنى ان كانا ذهب الى اخره بغير حنة اخذت الفاعل
التا المنة فوق ذال المنة تحت استيعاب وروي اي في عدم
الحنة لصحة اعتقاده الا في السراي وكونه مما فيه الكفارة
والسكون اذن في الحنة لا البر اخذ هذه القاعة من تقرير حنة
كلام الحن فان حلف لا ياذن لها الا في كذا الى اخره هذا لا ياتي
القاسم ان حلف لا ياذن لزوجته الا في عبادة تربص في حنة في العبادة
بانه لم يصب بعد ذلك الى حاجه اخرى لم يحن لا ياذن ذلك بغير
اذنه وهي كذا حنة بغير اذنه لهما ما وخر فلا حنة الا ايت
بغيرهما بعد علمه فيصير ذلك كما ياذن وان كان حنة علم بذلك
لم يبركها فلا حنة وان لم يعلم بذلك هي رجعت فلا ياتي عليه فت
وعلمه كالاذن في قوة العلم للحنة والمناسب وسكونه عالما
كالاذن كان تركها عالما في اخذ حنة الا ياذن في نسبه في الحنة
الحن من يعني اذا حلف على زوجة انها لا تخرج الا ياذن في حنة
حزب بغير اذنه حنة علم بها ولم يعلم وان لم يعلم فلا اشكال في
الحنة وان علم وسكت حنة لا سكونه عالما لا ياذن اذنا اصابا
للبر فلا يذن الاذن الصريح وليس العلم اذنا في قوة العقل

لحيته والمناسبات العلم بالسكوت فان اذن لها امر فزادت
غير بعد فقول ان اي باجنت وهو ابن القاسم في سماع اي ريدوا منه
في نوازه والواصفه وهدمه وهو ابن القاسم في الواصفه ومبلة
حيث مطلقا اي سوا علم اصله لم يعلم منهم بعد لان ضربت وضارت
طريقه لا دخلها الي احد منها لان القاسم ان حلف لا يدخل هذه الدار
فهدمها وضربت وضارت طريقا فدخلها لم يكن لان يامر به قال
ابن غازي اي الكالف يعني بيها وتصير هذا طريقا هذا هو المبتدأ
من لفظه ولم اقبل عليه لغيره وايضا لو قيل او الشرا كالصرا فان من
حلف ان لا يبيع فلان شيئا دفع فلان ثوبا لرجل فاعطاه الرجل الكالف
فباعه ولم يعلم انه ثوب فلان فان كان الرجل من سبي فلان وناحيه
مثل الصديق المداطف او من في عياله وكوهم حيث والام حيث وكذا
ان حلف لا يبيع منه فباعه من استري له ولم يعلم فان كان المستري
من سبي فلان وناحيه حيث والام حيث ولو قال له عندا لبيع انا
حلفت ان لا يبيع فلان قال له انما ابتاع لنفسه ثم صرح بعد البيع انه
انما ابتاع فلان لزم مرا كالف البيع وحيث ان كان المستري من
ناحيه ابن الموارز وقد علم كالف انه من ناحيه المملوك عليه والام
حيث وقال له انما ابتاع في المجموعه ابن يونس هذا وقاق المذونه
وذلك اي بثوث ان الشرا المملوك عليه فلا يلزم ولا حيث
هذا قول التوسني والهماني فا جي بعض شيئا يقوم هذا وقال
له ابو بكر بشرط ان استريك فلان فلا يبيع بيننا وثبت الشرا فلان
فانه حيث وقول التوسني لا سيفه ولا حيث يرد بقوله امر السبع
الفاصد ان لم ياب بالتمني لكذا فلا يبيع ان لا يبيع واصل والشرط
يا طر واخر تاخير واريه او وصيه الي احد فبما لك من حلف
تعتك او طلاق لا قصينك الي اجدك الا ان تبتا ان توضع في
فما المملوك له فانه ربح تاخير وريته ان كانوا كاهرا او وصيه

ان كانوا ولاده اصابه ولاديت عليه وان كان عليه دين لم يكن لوصي
ولا وارث تاخير مع الزمات القاسم يعني تاخير القرض ما ان احاط
دينهم بما له علي ان يبروا ذمة الميت ان ابروا الميت حيث اشترط
ابن القفرم الميت لا ختم لا قدر اخذ القفرم الذين من الكالف بتفليسهم
مثلا فتبين ذمة الميت بغير القفرم فان ابراه سلم من ذلك فان لم
يبر الميت فلا يبر تاخير وكفه لسبب كفا في الاصل راجع للتقيد
لقول التوسني الى احد ماله ليقع التقيد انه اي التقيد بالنظر
البراي بر الكالف تاخير الوصي الذي الكلام فيه حين كالف به
وان كان غير ينظر يجوز اي جواز تاخير الوصي كالف بغير
اعتبار اذن الوارث في كد حلف فيها لابن القاسم من حلف بطلا ف
اخرعت ان لا يدخل دار زيد ولا يعطي فلان حقه الا باذن فلان
فما فلان فلا يبر اذن وريته ان ليس كفا يورث فان دخل او
فصل حيث مما لا يورث بيان لغيره دخول لوصيه عليه التولية
لم اذكر كغير عوده لها بل كذا في القاسم ان حلف لا سكن
هذه الدار ودار فلان هذه فباعها فلان فسكنها في ملك غيره حيث
الا ان ينوي ما راس في ملك المملوك عليه ولو قال دار فلان ولم
يقول هذه فباعها فلان وسكنها في ملك غيره لم كذا الا ان ينوي ان
لا يسكنها ابراه وعتاقه فرع لما بعده للبيان والتبيين في عدم الذكر
للموضوع فان تفاهيله اي العود لها بملك الاخر عليه لوصيه
من كذا بقول الى احد فيه ان هذا في يمين كذا التي يبر فيها
بالفعل وحيث بالترك واليمين هذا يبر فيها بالترك وحيث بالفعل
فلا يبر فيها بغيره ما حلف عليه الا ان يقال المملوك المملوك قوله
ان لم يكن له ثمة ولكن كان الاوكر ان يقول من اعتبار ذمة كالف
بعمية الى احد وفي برة في ليطا لوطي كمن قولان في
التعظيم عن ابن القاسم من حلف لبطان امرائه فوطهاها ايضا او ضا

فلا يبرر ومن حلف ان لا يطأها فوطأها كذا كنت ابلر شد تترجم
بين البر والكنة ليس تجدد انما يفتقر كان في معنى الخصوص والعموم
وقد ذكر ابن الموارث عن ابن القاسم انه من قول بئس به ذلك الوصل والبر
ولا كنت عليه وهو الصواب انه يبرر به كما يثبت به اولاً كذا كنت به كما لا يبرر
به افاده ق والخطاب مما لا يفي عنه شرعا كما في قوله للمعصوم حسنا الا ترى
انه لا يبعد به في نحو الاحصان وحل المنيوية ولكن يسيى وطيارا شريفا
ويوصي العسل واكد والمهر والكنة وكذا في صواب الجمع
وفي لياكلته يا كلة بعد فساد اى الطعام المحلوف على اكله فسادا
سند يدا اخرجهم عن حد الطعام طاريا معبى العيون بسبقها حتى
عنه قال سمي نونا في العنبية بيرا لان يكون اكله قبل فساد
وقال مالك رضي الله عنه لا يبرر كذا وجه عن حد الطعام فاكنت
اي اتفاقا فمما ياي وطيا حاصيا واكل الطعام بعد فساد هذا
مراوه يتبع للبر في فرع الاكل وسقطه في فرع الوصل وقد رد
المراضي والنباني والعدوي على السراج فاقولني عن المصنف ان محل
القولين المتوالي كما تعلم عن نفس السراج حيث قالوا اكل المني
حين حلف على طعام لياكلته فتركه حتى فسد ثم اكله فقد حلفت
عند مالك اذا اخرج عن حد الطعام وقال سمي نونا لا يثبت الا ان
ينوي اكله قبل فساد انهي فكل القولين مع المتوالي وقال عبد الباقي
لا يرجع الاستسنا للاولي يعني مسالة الوصل لعدم تاي ذلك
فما اي كسب عبارة المختصر لا سناده المتوالي للمرأة وهي لم تحل
حتى ينظر لمتواليها وعدمه وايضا فقد قال عبد الباقي في فرع الوصل
طاهر المصنف هو بان القولين ولو فسد حتى حصل الحيض وهو
ظاهر كلامهم والعقاسم الاتفاق على كذا في انهي وفي قولين
القاسم الى اخره لا علم ان محل القولين في فرع الاكل المتوالي
فالصواب حذف قوله الا ان يتوالي فاما حلف لياكلها ويؤا
فقطعتا

فقطعتا هوى الى اخره سمع ابن زياد بن القاسم يقول في رجل نقدي
مع اهله فحلف بين يدي امرأة رجعت لم يزد بها بين يديه فقال
بها انت طالت ان لم تأكلها فحلفت طرقت فذهبت بها فاذلتها فاحذت
المرأة الهرة فذبحها واخرجت البضعة فاكلتها المرأة فهل يخرج من بئس
فقال ليس ذبح الهرة واخرج البضعة من بطنها واكلها من رحم من
بئس كذا في مثله فان كان ساعته حلف ليس بين بئس وبين اخذ
الهررة البضعة قد رماها ولها المرأة فيه وتحرزها دونها فلا
يبي عليه وان توانت قد رماها لوان ان تأخذها وتحرزها دونها
ففيه فعلت به رجائا ابن رست مثل هذا المطرف وابن الما حشون
ورواه ابن هبيب وهو صحيح قال المشهور من قول الايمان على المقاصد
اي يظهر من كمال العيون وانما حلف ذلك سقطني الفاظهم هذا لانه
لم يرد في بئس ان كاكلها الا وهي على حالها مستأجرة لا انما
ما كوله تقات وتشتكره وقد روي عن ابن الما حشون ايضا ان اسبح
من بطن الهرة صحبة كراهي مجذبات ما بلغها فبكر ان يخل في غورها
بئس من صافا كملها فلا حنت عليه وهذا ياتي على مرألة ما يقتضيه
مخرج الا لفاظ في الايمان دون اعتبار المقاصد منها وهو اصل
اختلف فيه قول مالك وابن القاسم ولا فرق بين هذه المسئلة
في المعنى وبين من حلف لياكلن الطعام فاكله بعد فساد وقدر
اختلف فيه قول ابن القاسم اخطاب قلم قال لا يثبت اذا لم تتوانا
فاكذاف انما هو مع المتوالي فان ابن القاسم كنهه بذلك وابن الما
حشون لا يثبت وهذا هو الجاري على الاصل المعلوم من ان المحلوف
عليه اذا منع منه دانه على لا يثبت فتوانه كراهي المدونة في مسئلة
الحكام وقد ذكرها ابو الحسن في التفرع على مسئلة الحكم قالت
لو حلف على قطع لحم فانتهب بها هرة فان اكلها جنبها لم يثبت
وان دخلت بها الا لا يبرر عليها فيه كانت مسالة السارق

Copy University

فحسب وند ذكر الرضا حين مسيلة خطاف الهرة وسبق جود منها وذكر
 هذا قول ابن العباس ولم يذكر قولاً باليمن اذ لم يتوان فعله من هذا
 انما ان لم يتوان فلا حرج عليه ولو لم يتسبج جوف الهرة وحجها وكوفي
 الى اخر كلامها حين مضى ربيح اكلها قبل خطاف الهرة فان لم يتوان الى
 اخر بيان المفهوم ويتوان ولم يحركه على المانع العادي قصور
 اذ قد اجروا على المانع العقلي تارة والعادي اخرى كما رأيت
 منها اي العظم شيخ اي في جوف الهرة قبل ستمها واحداً منها
 وهذا الحسب باحد هاتين لا التمسها الى اخره ان عرفت بها حجت ما حلف
 لا اكل خبزاً وزيتاً باحد هاتين الا ان نوباً جميعها في حرم الله تعالى على عدم
 ربحي القصد وحرمان المحمي قول الله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من
 ربه وهو له وكذا في الحسب مع الحنن وكذا في لا اكل حبنا وزيتاً باحد هاتين
 وفيه ان حلف لا يمسى امراته فلهذا من التوبين ونية لا كسها ايها
 جميعاً حلت باحد هاتين التوبين والحنن والصغلي يريد جميعاً الكسوة
 لا الثوبان وحملها سبب على سعية الغنى فان فلم يكن باحد هاتين
 ينوي المعية في الكسوة وعذري عبدك في التوبين للشيخ وزاد عليه
 فارق جوابه في توبينه في لا اكل خبزاً وزيتاً لان العرف جميعها كلاً
 التوبين وليس العرف جميعاً واستشكل عدم قبول سبب اي
 مع قبولها في حلف لا اكل خبزاً وزيتاً او بالجمع ثم اكل احدها فلم
 يحنن ولو جاسس غنياً يوافق لمفهوم العفتا لصدق وكذا
 لو حلف بغير الطلاق والعنف المعين
 ابن سنان في النذر عبارة عن الالتزام والايجاب ابن رشد في النذر
 اللازم ان يوجب الرجل على نفسه فعل ما في فعله فربما لله تعالى في
 بواجب او ترك ما في تركه فربما لله تعالى وليس بواجب لان الطاعة
 الواجبة لا تأثر للنذر فيها وكذا ترك المعصية المحرمة لا تأثر
 للنذر فيها لو وجب ترك ذلك بالشرع دون النذر وانما يلزم

بالنذر والترك المسحوق من ان يذرا ان لا يعلم احداً بعد صلاة الصبح
 الى طلوع الشمس وما السبب ذلك قال الخطاب الى اخره شاهد
 بقوله لا يجوز احبار كذب سبل امر اي امارته على فيه متى
 يعني قال ان امرته فعلت المسحوق لك كاذباً حال من فاعل محال
 انما يريد اي بقوله على فيه سبى ان يلغى اي السبب المستعار
 لاسي عليه جواب من سبل امر الآخر في العتق والطلاق
 يعني ان كان كاذباً علقته تحت عتقك فلان على امارته او طلاقاً
 على امارته فرفعهم العبد والزوج للمعاضى مقراً او عليه بنية
 فيلزم من المعاضى العتق والطلاق ولا يقبل منه انه اخبره بك
 كاذباً ان كانت عليه بنية كناية عن رفع المعاضى مقراً او عليه
 بنية يعني اي لمفهوم ان كانت عليه بنية قبول اي قوله
 كاذباً كاذباً او انما اراد المنع من الامارة المندوب عبد الباقى اي
 المطلوب طلبها غير حازم فيستحل الرعية والسنة بدليل قوله كلفه
 على صحبة واحترامه الواجب فلا معنى لندره وعن المحرم كزح
 والمكره لتقل بعد فرض عصر والمباح لم يمسى بسوق ابن عرفة يحرم
 نذر المحرم وفي كون نذر المكروه والمباح كذلك او مثلهما قولاً الاثر
 مع طاهر الموطأ والمعدى لكن في الشامل وعمر اسد راحة
 على عموم يوم من النذر فان صور بعض اليوم ليس مندوباً
 وكذا صلاة ركعة وخطبة وسورة والسامل التي تعاد الخطاب
 والى عبادة كاملة ان نذر يوم بعض يوم او صلاة ركعة او طواف
 سورة وقيل لا شيء عليه لا بعض يوم لانه اسد بعد ان اقل
 الاعتكاف واعطاه مسكين واطلق الى اخره في التبيير وقيل
 في نذر اعطاه مسكين لا يطعم كل مسكين حسناً عن ابن قال
 ما هذا وجه اعطاهم الا ان يتوبه فهو له وان لم يتوبه ليطعم كل مسكين
 من بعد النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى واعطاهم عتق مسكين

فكان هذا الكل مسكناً ابن رستد ليس هذا بواجب عندنا لكن لما هو
استحسن منه فاعلمه اي الاطعام لمقداد ابوابه ككفارة اليمين واليمين
والغذية واجرا موالى الصرع بيان لا عليه بدله اي المدكفأ وعشاً
ورطلي حنبر على المكفأ ابن عرفة شرط النذر التكليف والاسلام
وان عصبه ان ابن رستد نذر الفضيض لازم اتفاقا كجميعه
والزمن اي العصبان في نذر موعود عام او مستمرا ملكه شفاق اي
ليمين او زيارة قبره حتى يتحقق قوله ما نذر زيارة قبر صالح او
قتلهم بالنذر وان اعمل مما قال ابن عبد البر كل عبارة او زيارة
او رباط او غير ذلك من الطاعات غير الصلاة يلزم الايمان بالسر
وحديث لا تعمل الا على محض نية بالصلاة واذا دنا بالتمثيل انه لا شرط
المصريح بمادة النذر في صيغته ولا كون المندوب بها الا يقع الاقرب
خلافه ان ابن عاصم ووافقا الظاهر اطلاق الاصل وغيره ويعول
على النية فيما يقع غير نية ما سبق فيها اي الكفاية فانه تفيد
صحة التمثيل بها وكلام النفس الخطاب انظر هل ينفع النذر
بالكلام النفس وعده او لا او يدخله خلاف في انعقاد اليمين به
العراقي اذا قلتم حكم اكله انشاء النفس والنذر انشاء حكم لم
كن منقرا وان كلهما متعلق بحري لا من عاين من ليس من اذن
او لا صوابه ان يسمي ما قروا احد هاتان العدة في النذر اللقطات
السبب الشرعي في نذر المندوب المندوب الى الوجوب وسبب الحكم
انما هو الحكم بوجوبه ونطقه والموت الواقع بعده انما هو
اضار بما حكم به نفسه وامر بتحمل الشهادة عليه فيها انتهى ما قال
الخطاب والظاهر المتعارف ان كماله في الوجوه في قوله في الاعمال
لا اله الا الله فباللفظ حتى تقدم احوال في انعقاد النية بالنية
دون القطع العدوي اراد بالنية الكلام المقسب سبب ظاهر
انه لا ينفع ما ليس فيها اي انعقاد النذر بها والفا القيد
اي

اي قد ما انعقاد اليمين والنذر به هذا اي في انعقاد النذر
وفي اليمين عطف على نية لغوي لا ينفعكم نذر
ولا يمين حنبر كلام النفس ونذر وفاره للصبى ابن رستد
لا خلاف اعلم في ان الصبي لا يلزمه بعد بلوغه ما نذره على نفسه
قبل بلوغه الا ان يستحب له الوفاء به ولو قبل البلوغ لكن حنبر
يجوز نذر الوفاء بكونه بعد بلوغه وهو المتبادر من كلام ابن
رستد وصحفي في المال للحج عليه فيه قبله فانه اي الصبي
اذ ذاك اي وقت صداه وذلك اقران اسلام ابن عرفة شرط
النذر التكليف والاسلام ابن رستد اذا دخل من كافر بعد
اسلامه عند نذر ولم يكن اي الوفاء على النذر الكافر بعد
اسلامه وليس له منع غير المال الخطاب يتم قوله كلف الرقيق
لان الحرية ليست شرط في النذر فيجب عليه الوفاء بغيره وليس له
منع منه فان عطف وجب عليه والمال عليه اي الرقيق المملوك
من السياق معنوم غير المال فقط اي وكما يقرر لا يطل
اصل النذر والله اي السيد ابطاله اي نذر الرقيق اي فلا
يلزمه ان عطف الخطاب فان ابطال سيد الرقيق نذره فاضل
في ذلك في كتاب العدة من المدونة سقوطه عنه فلا يلزمه الوفاء
به ان عطف وفي كتاب العطف الاول لزومه ان عطف
انظر النباهي قال حاصل ما لا ينفع من الرقيق اذا نذر ما عطف
بحسبه كصوم وصلاة فان لم يصرف السيد فلا يمين عليه وان
اضرب به فله منع ويبقى في ذمته وهذا في غير الموقتها الموقت
في سقوطه بخروج وقته ولزومه فقهاء قولان اطلاق اي
فلا يلزمه ان تأجيله الوفاء ان زاد اي المال الذي نذر
الزوج الشرعي به الثلث اي مال الزوج الثلث الذي على
ثلث مال الميراث باستيفاء الى اخره فنقول للمدارك حتى

مثل المكلف الزوجية والمرضى حيث تذر عن مال او مال قدر البذل
 فان زاد عليه فله زوج رد الجميع والوارث رد ما زاد على المثل
 فقط ولا ينفع فيه اي النذر في العوانين ينظر في النذر الى
 النية كذا في العرف كذا في مقتضى اللفظ لغة ولا ينفع فيه
 الاستسنا بالمتسمة انتهى يريد الا اليهم فنفذ فيه الاستسنا
 بالمتسمة قاله الخطاب نعم ان رجوع قوله الا ان يردولي الي
 اخر البناء حاصل ما نظم في الطلاق ان التعقيد لم يثبت التعقيد
 نافع فيه من طلاق كذا في استاذان او استسنا نحو الا ان يردولي
 الي فلا ان وان التعقيد فيه لم يثبت من نافع ان كان استسنا
 نحو الا ان يردولي وينفع ان كان شرطاً نحو ان يثبت على
 المنصوص في المدونة ولم ارض بذلك في النذر والطلاق ان
 جميع المقصود المذكور في الطلاق بحري في النذر انتهى وفيها ما لا
 ينفي قال على المسمى الى بيت الله الا ان يردولي او الا ان يردولي
 منه فله المسمى ولا ينفع استسناوه يريد الا ان يثبت
 لم يثبت فليست قوله الا ان يردولي يريد الا ان يردولي في
 العفل لا المعلق مطلقا على المعلق عليه او اطلقا على
 لم يورجوه للمعلق عليه والمعلق ولا اطلاقا وان طالع
 ان ثبت المقصود لفظة فهو مستد اخيره قوله ينفع يعني ان
 الطلاق يدفع فيه التعقيد على سميته الزوج كذا في طالع
 ان يثبت فان شاه لزمه والا فلا لان التعقيد الى اخر
 اشارة الفرق بين الطلاق والنذر عليه اي الطلاق
 في نفي التعقيد لم يثبت النفس وهو اي قياس النذر على
 الطلاق خلاف المسطور اعني في قولين عبد الباقي
 واما لو قال نذر على كذا ان يثبت انا فظاهرا كلام السني
 انه لا ينفع خلافا للخاصة اسماعيل في قوله لم ينفع كما في طالق
 ان

ان يثبت ولعل الفرق انه عهد التعقيد في الطلاق لكن قال الباقي
 الطاهر ان جميع المقصود المذكور في الطلاق بحري في النذر كذا في
 ما عظم من كلام عبد الباقي من الفرق بينهما وقال عبد الباقي عقب
 ما تقدم عنه وفي بعض النسخ يردولي يردولي على مستسنة
 الا ان استاذان في سنا هذا ما لا لك لو قال على المسمى الى بيت
 الله تعالى ان سنا فلان فلا يثبت عليه حتى سنا فلان وكذا هذا
 في الطلاق والعنف وفي حرمته نذر غير المطلوب الى اخر
 لا في معرفة نذر المحرم محرر وفي كون المكروه والمباح كذلك او سنا
 قول الكثر مع طاهر الموطا والمقدسات لانه اي نذر غير المطلوب
 عليه حرمته وعليه اي حرمته وذكر الصبر من اى له عنوان
 المحرم او المنع تبعية اي نذر غير المطلوب وعدمه اي
 العضا عطف عليه وذي طلعة الى اخره ان معرفة في حكم
 اي طرق الباجين جازي عالم بعلية بدوي كبر من رضى وذكرك
 كذا في كبره ان يثبت سنا ان كان مطلقا شكرا على ما وقع وسنا
 ان علق بان لا يتكرر ومكروه لا يتكرر قال في حديث اسماء
 بنت عميس ج به من الخيل لعله يبلغ ما لا وراه فمن قصد تعجيل ما
 يجب تعجيله او تأخير ما يجب تأخير عياض تاويل بعض شيو حقا
 من مالك ايا حرمه مطالعة غير يورد في صيام ما كره ما لك نذر
 صوم بوقته وفي العتية لاختلاف بين العلماء في كراهية الزام
 وكراهية تكررها من نذر صوم كل خميس ياتي لزمه فان
 انظر خميسا منه سبعة افعاله وكراه ما لك ان يذر صوم يوم
 بوقته وشاف كسنة مستأجرة الخطاب عما لا يكف بالذبح
 المعلق في كراهية النذر على وجه التبرم والحرص فالاول ملك
 يستعمل عبد القلة منفعته وكثره مونة في نذر عنقه تحلها
 منه واعداله وانما كره لعدم محض نية القربة والثاني ان يوصد

المتضمنة على نفسه والحمل عليها بان ينذر من الصوم والعبادة
 او غيرها مما يؤدي الى الحج والمستعمل مع القدرة عليه اما لو لم يدر
 بالنبذ بالاجل فيكون كذا في كره المعلق قوله ان الباطني
 لا خلاف في جواز النذر واما حديث النبي عنه رآه يستنجد به من
 الحمل فانما معناه ان ينذر لمعني من امر الدنيا مثل ان يقول ان
 شيخ الله مريض او قد غاب او كجالي اليه من كذا فاني اصوم من
 او اصلي صلاة او اصدق بكذا فهذا المعلومه النبي عنه والمستحب
 ان يعقد ذنبا راحيا لو اية وان ينذر من دون تعليق على امر الدنيا
 وعرضه ان ينذر النذر المباح هو المعتبر بشرط مثل ان يقول
 على كذا ان ستفاني الله تعالى من سره مني او قد غابني او ذا السبب
 ذلك مما لا يكون الشرط من فعله فان قيل ما اوصي على نفسه بشرط
 من فعله وهو يعقد على فعله بتركه مثل ان يقول ان فعلت كذا
 او ان افعل كذا فتعالي كذا فليس ينذر انما هي كمين بتركه وهدية
 كمين من كان حالها في الحلف بالله او ليعصى الا انما لا يترتب عنه
 ما لا يكون في النذر من الطاعة وفي الطلاق وان لم يكن
 لله تعالى فيه طاعة لان الحالف بالطلاق معلق على صفة
 وبعض عليه به وبالعتق المعتبر بخلاف ما سوى ذلك من
 الماسي والصدقة لمعني او عزم والعتق لغير معين في صحيح
 مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لا نذر فان النذر لا يرد من
 قدر الله تعالى شيئا المراد على حمل النبي ان يقول ان شيخ الله مريض
 معلق عتق او صدقة او عزم ووجه انه لما وقف بفعل التوبة
 على حصول عزمه عما جمل فلم ير انه لم يتبرر به في نفسه التوبة
 الى الله تعالى بل سلك سبيل المعاصاة وهذا حال الحمل الناجي
 لا يخرج من ماله شيئا الا نعوض عما جمل التوبة ثم يضاف الى ذلك
 اعتقاد جواهره بطلان ان النذر يوجب حصول العزم وان الله
 تعالى

تعالى بفعله ذلك لاجل النذر والله لا يتاركة بفعله فاست
 النذر لا يرد من قدر الله تعالى شيئا قال الاول في تعارض الكفر والناية
 صفا صراح وهذا النبي محمول على التحريم والكل اهتدوا لمعرف من
 مذهب العالم الكراهة والذي يظهر المحرم في حق من يخاف
 عليه ذلك الا اعتقاد الفاسد والكراهة في حق من لا يخاف ذلك عليه
 واذا وقع النذر على هذه الصفة كنز الوفاية بلا خلاف اقراره
 احطاب عن ابن عمر في نفسه ووجه ادوار النذر المعلق على امر
 محموله واضح وكصول بعض طاهر الروايات عدمه بخلاف النذر
 كمن يجوز يدان القاسم من نذر ان رزقه الله تعالى ثلاثة ثمانية
 صام ثلاثة ايام فصاها بعد ان رزق دينارين ثم رزق الثالث
 لم يكن صومه ولو نذر ان قضى الله عنه دينه فاية دينار صام
 ثلاثة ايام فصاها بعد قضاء الله المائة الا دينار او نصفه
 ارجو ان يكونه وافي به وصدقته انه رزق والقياس عدم اجزائه
 ووجه رجائيه اعتبار كون القاسم على زوال العقل الدين لا على قدره
 ويعوم من سماع ابن القاسم انه يلزمه ان يصوم بعد رماذي
 الله تعالى عنه قالوا النذر ان المعلق على حذف مضاف
 اي اذا بعد حصول بعض صفة او امر المعذر بين اجزاء المعلق
 وهو بعضه وكما انه ليس المعلق عليه فليس اي النذر
 المعلق على شي يتزويج على قوله عدم اجزاء الى اخره كما اذا قال
 ان رزقت ثلاثة ثمانية ايام فصاها بعد ان رزق دينارين ثم رزق الثالث
 على شي بعد حصول بعض الاجزاء لا ادوار النذر المعلق
 على شي بعد حصول بعض ان يعني اي من الشئ المعلق عليه
 للنزول في الادوار بعض النذر المعلق على شي حصل بعض
 ما حصل اي من الشئ المعلق عليه ولزم البدنة بنذره الى
 اخره فيما لا شك من قال الله تعالى ان اهدي بركة فليخبر بغير الان

الموت من الابل فان لم يجد بيعا تبعة فان لم يجد بيعه فببيع من الغنم
ابن العاسم فان لم يجد القم فلا عرف فيه صوما الا ان يجد الصوم
فاليهم عن ايام فان البسر لو ما ما فعله ما تدرى ق
الى من السبع شيئا حين ذكر عليه فقط لعدم وجوبها اي السبع بها
عالة للاظهار وتلك حين لم يسم ابن لسير لا خلافة بلذنا ان من
خلق او نذر الصدقة بجميع ماله فلا يلزم جميعه واختلاف في القدر
اللازم منه والمهور لانه الثلث فان زاد ماله ثلثا اكنث واليمين اخراج
ثلث القدر الاول وان نقص فان كانت على بر اخرج ثلث الباقي
يوم اكنث وان كانت على حنة فقولا ان بعد وقتها ماله ذمته سبل
ابن ابي زيد عني خلفا بالصدقة وعليه دين فاجاب نودي دينه ومهر
امراته فان بقي من صدقته لم يملكه البزري هذا في الحقوق المعينة
فان كان مسكوق الذمة لعين يعني نفقة حلاق سبب دينه
ويقتضيه في حجة العرض بلا سرف والكفارة والزكاة التي عليه والنذر
التسليم وهو امراته ويخرج ثلثا ما زاد من كل ما ليس معينا الى اخ
بيان الحق سبل الله تعالى وانفق عليه من عمله ابن العاسم من قال
ما لي هدي هدي ثلثه وينفق عليه حتى يبلغ من غير الثلث وقال مالك
من وحيته عليه صدقة ثلث ماله وهو موضع ليس فيه مساكين
فالمر عليه من ماله وقيل ان النفقة من الثلث ابن يوسف وجهه القياس
على الزكاة اذا انقلبت فالنفقة عليها مضافا بخلاف المسكن خمسة عشر
الباقي لو قال ثلث مالي في سبيل الله فانه ينفق منه اتقا وافر
ابن سعد بان الاصل في مالي اخراج الجميع فلما رخص له بالثلث
وجوب اخراج جميعه بخلاف من سبب الثلث فلم يرضه في من فلا يلزم
من لا يملك من راحه للالف والعبد تخذه من اعداه الدلالة
المذكورة الاخر عليه فيما لا ملك ان سبب شيئا من ماله فقال دارى او راي
او ثوبي صدقة او في سبيل الله تعالى ولا مال له غير ما سبب فثبت
فانهم

فانهم كما سبب ولا يخفى منه الثلث فان جعل ماله لمعين لزم في التوادرا
لزمه الجميع اذا نذر لمعين لان المسكوق له معين فيطالب به وانما لزمه المسكوق
المعين الذي لا يملك غيره لانه ابقي لنفسه ثياب يدينه وحالا يعلمه وانما
اعلمه ومنه ما لي ثلثا اكتسبه الى اخراج ابن عبد السلام اذا اخلف بصدقة
ما يعيده او يكسبه ابا فلا سبب عليه ابن رسل اتقا واحا ان نذر ان
يصدق بجميع ما يعيده ابا فيلزمه ان يصدق بثلث ماله قولا واحدا
وان نذر ان يصدق بجميع ما يعيده الى اخراج ابن رسل اخراج ذلك
قولا واحدا واختلاف اذا اخلف بصدقة ما يعيده او يكسبه الى ماله ما
او في بلوة ما خنت فعند ابن العاسم واصبغ لا يلزمه سبب وحكي ابن حبيب
عن ابن العاسم اخراج جميع ما يعيده ابن رسل وهو لعن ابن عبد
السلام اذا قال كل مال امك الا الا ان اولى كذا من الاصل صدقة است
فعلت كذا خنت فيها خمسة اموال ابن العاسم وابن عبد الحكم يلزمه
اخراج ثلث ماله الساعة وجميع ما يملك الى ذلك الا اخرا فادهما
الا ان يخلف به غير معتد لمعين فلا يلزمه من اخرا سبب يعني انه
اذ قال ثلثا اكتسبه صدقة للمفقير او في سبيل الله فانه لا يلزمه سبب
للمخرج كمن عمر في الاطلاق والعنف العدو ويصدق هذا باليمين بنقلهم
على ما قصد لا متناع منه كان كمالا زيدا وكلما اكتسبه صدقة
وكرر لكرهه الى اخراج ابن لسير اذا تكررت اليمين بصدقة المال فان
اخرج ما يلزمه اخراجه عن اليمين الاولى لم يخرجه عن اليمين الثانية
وهكذا كلما تكررت اليمين فاما لم يخرج حتى وقع يمين ثالثة وثالثة او اكثر
فمنه يخرج به ثلث واحد او يخرج ثلث ما بقي بعد ان يخرج ثلثا اليمين الاولى
وهكذا اعلى هذا الحساب فانه قولان وسبب الله جهاد الى اخرا فيها
لما لم من جعل عهده صدقة او في سبيل الله في يمين تحت ولا مال له غير
في الصدقة ببيعته ويصدق بجمته وفي السبيل يدفعه لثمن يفرق
به من موضع ان وجد وان لم يجد فليبعه بجمته وان كان فرسا او سلاحا

او سياتي الال احرب جعله في السبيل في بيت فخت او في غير ذلك
فاليبيت ذلك بعينه وان لم يجز من قبله منه ولا من يبيع فاليبيت
بمنه فيجعل من مثل البيع من كذا او سلاح او غيره خلاف البقر الهدى
تباع اذا لم يبلغ فيجوز ان يشتري بينهما بل لا ان تلك كلها لا تجز
وهذا كقولنا من اخذ من جملهم صدقة في كمين فخت او في غير
كمين باع ذلك وصدق بمنه وكذلك ان جعله هديا فالبيع وهدى
بمنه فاليبيت هدي فيها لما لك ان قال ان فعله فقتل او ابلي
او بقرى هدي فخت فاليبيت بها من ذلك الموضع ان كانت تضر وتكدر
الا بل ويستعير البقر لا يضر من نعم فان غام على هذه الهدى ان لا يبلغ
لبعد السفر ولغير ذلك باعها ولباع بمن الغنم غنما وبتن الابل
ابل وبتن البقر بقر او جازان بيضاء بمن البقر ابل الا لما بيعت
صار كالعينة ولا احب ان يشتري بها غنما حتى يفسد عن كثر بيع
او يفسد ولو معيبا السهم من نذر ان يهدي به نذر او يهدي به
في الهدى كذا في سفر فان نذره بعينه فالهدى وان لم ينذره بعينه فالهدى
يجوز لمن نذر ان يهدي به نذر فان يهدي مكانه ما يجوز من الهدى
كذلك اي معيبا حال من ها عينه وانما تسترط السلامه اي من
العيب الي اخره جواب ما يقال كيف يجب بيع المعيب وسترط الهدى
السلامه الجواب اني لمقتضى حج او عرفة وان الهدى كونه
كره بعينه الي اخره فيها لما لك من قال داري او عيدي او دابي او شي
مما لا يهدي فهو هدي او حلف بذلك فخت فالبيع وبيع
بمنه او ما هدي من العينة فيستأجر به هديا اب القاسم فان بعته
بعينه فلا يعينني وبياع هناك ويستتري به هدي فان لم يبلغ بمن
هدي او فقتل منه لا يبيع قال مالك يبعته الي خزنة الكعبة
ينفع عالمها قال محمد فان لم يحج يصدق به ومنها احب ان يصدق به
حيث شاء وقال اصبح احب الي ان يصدق به على أهل مكة خاصة
حيث

حيث كما هو استو وهنا قال المحب الطبري لا يبعد ان يقال من استعظم
مالك استراكتهم في خدمتها اذا حافظوا على حرمتها ولا زوا
الاجرة في خدمتها ولا فلا يبعد ان يجعل عليهم مشرف منهم من هتك حرمتها
لا بها ولا يبع منه صلى الله عليه وسلم اخطاب لما دخل رسول الله صلى الله
عليه وسلم مكة عام الفتح قال لعثمان بن طلحة ايت بالمفتاح قال فاتيته
به ثم دفعه الي وقال هذوها يا بني ابي طلحة خالدة تالدة لا ينزعها
منكم الا طالم واسم عثمان بن ابي البيت الي وفاته فدفع المفتاح لسيبة
بن عثمان ابي ابي طلحة وهو ابن عمه فبعته احماءه في بني سبيبة ولعل
تالدة من التالدة يعني العديم اي انما لكم ولا واحدا وهو يعني خالدة
مولدة له قال العلماء فلا يجوز لاحد ان ينزعها منهم لانها ولاية منه صلى
الله عليه وسلم وجبت محادتهم ان المفتاح مع ليس هم اخطاب قال
الازرق وانظر اذا اجتمعوا من بعض مني منهم ما جرت به عادة من
نقد كبرهم وهو الطاهر وان كان الاكبر غير مرضي بجعل مع شرف
لما ذكره ابن بطال في مقتهم ونقله ابن فرحون انه اذا جرت عادة
الولادة على وفق امر في ترتيبه ولم يوجد له كتاب مبين لشروط
واقعة فامره يحلون على عادتهم وتقال في اخطاب ولا
يجوز اخذ دراهم على فتح الباب اخطاب قال المحب الطبري ربما نقلت
العينة الراي المعلقوس الغنم بعوله صلى الله عليه وسلم كذا بالمعروف
فاستباح اخذ الاجرة على دخول البيت ولا خلاف بين الايمة في كونه
وانه من استنح الهدى واقتح الغنم احسن وهذا ان صح دل على احرمه
لان اخذ الاجرة ليس من المعروف وانما هو اشارة الي ما يقصدون
به على وجه البر والصلة فلم اخذه واكلمه بالمعروف لا بحالة او ما
لا يجوز من بيت المال على خدمته والقيام بمصالحه بعد ما صح مقتضى
قلت هذا هو كمال الذي لا شك فيه لا ما اعتقده بعض اهل العلم من
انه لا ولاية لاحد عليهم وانهم يفعلون بالبيت الشرف ما شاؤا وفات

هذا لا يقول احد من المسلمين وانما الحرم نزع المفتاح منهم وما
احرم الا احكام الشرعية عليهم ومنعهم من كل ما فيه انتهاك الحرم البيت
وقلة الادب وهذا واجب لا يخالف فيه احد من المسلمين وحرم اخذ
الاجرة على فتح الباب طاهر لا شك فيه ووجهه انه انما يجوز اخذ
حجرة على ما يخص الاستان المنفعة او الانتفاع به والبيت لا يخص
به احد دون احد فلا يجوز لهم اخذ الاجرة على فتحه وانما لهم الولاية
على فتحه واغلاقه نوا الا وكان التي حرة العادة بفتحها ولا يجوز لهم
اغلاقه ومنع الناس منه راجحا وانما علم جواز توكيفه سمع
ابن القاسم بن عبد شيان من والده هديا وهو ما لا يهدى ان شأبا غير
واخرج منه وان شأنا عرج فتمتة قال ابو محمد واما من يصدق بغيره
فليكره حبه واخراج فتمتة وليست بان العرف ان لا يقصد في هديته
متاعه الا الى عوصته وفي صدقة متاعه يقصد الصدقة بعينه والثالث
على اكله ابن يونس هما سواء الا ان اكله فله كذا آتت صدقة
بكذا فصدق على نفسه العروة بالصدقة ومضى لمكة الى اخره فيها
ما لا ان قال علي المسمى الى مكة او الى بيت الله او الى مكة كذا فيمكن
المسمى الى مكة او الى بيت الله او الى مكة كذا فيمكن المسمى الى مكة او الى
بيت الله وحيث لم يسم المسمى الى مكة ان شأنا حجة او عمره واحرامه بدعة
من سيقاة لاسي ما وضع لمكة او المسجد وجهد البيت فيها لابي القاسم
لا يلزم المسمى او قول ما لك الا لما قال علي المسمى الى مكة او بيت الله
او المسجد المسمى او الكعبة او الحج او الركن فاما غير ذلك كقولهم الى
الصفاء والمروة او منى او عرفة او المزدلفة او ذي طوى او الحرم
او الى حيال الحرم فلا يلزم مني كالحج بكسر فسكون اي حرمه انيل
وهو بنا محمد ودب كنصف دائره مقابل لركني الكعبة الحائسين
والركن الذي فيه الحج الاسود او غير من اركان البيت الاربعة
ولو لصلاة اطلع المصنف الصلاة تشهد العزف والنفل وهو كذلك
غير

من علمه للمعنى ونقله كطاب ويؤيد ان من ذهب ما لك فتعريف الوفا
والفضل كفاغ الاحمال خلاف ما في كلام ابي الحسن كالمقام اي مقام
ابراهيم ابن حبيب ان قال علي المسمى الى الحج او الى مكة او الى مكة
فلا يلزم عند ابن القاسم انهم وارا ديا كج مقام ابراهيم وبكجظم طاب
وبين الكعبة بقرينة قوله تعالى منى وبيت الله طاب الا ان يقال
وخرج من بها الى اخره محمد لو حلف من مكة تسمى من اكل لعمره
اخطاب شمل قوله من بها من كان في المسجد الحرام ومن كان لمكة خارج
المسجد اما من كان في المسجد فلم يذكر واخبره خلافا لسواء نذر المسمى الى
المسجد او الى مكة وكذا من كان خارجا رجع ونذر المسمى الى مكة واما من كان
خارجا ونذر المسمى الى المسجد فقد ذكرنا فيه قولين لابي القاسم
قول بالخروج الى الحرم والايتان منه بغيره وقول بالمسمى من مكانه ببيت
في غير حج ولا عمره لكما لكان التمسك فيما لما لك مني قال علي المسمى
الى بيت الله ان كملت فلا فاحله فطليه المسمى الى مكة وله ان يحلف
في حج او عمره فان حلفه في عمره مسمى حتى يبيح بيت الصفاء والمروة
فان ركب بعد سعيه وحلفه فلا سعي عليه وان حلفه في حجه مسمى حتى
يعضي طولا الا فاحته فاذا قضاه فله ان يركب في رجوعه من
مكة الى منى وفي رمي الجمار وان اخرج طواقي الافاحته مسمى حتى يرجع
من منى فلا يركب في رمي الجمار وله ان يركب في حواجبه واما بعد
من حلف نوي فيما لما لك بمسمى كما لكان من حيث حلف الا ان ينوي
موصفا لمسمى منه فله بنية وان لم يركب بذلك لسانه
المقادير للمعنى ابن تيسير ان لم يكن للمحالف بنية فان كان موضع
البيعة موضع حنيفة مسمى من حيث حلف لانه مقتضى لفظه الا ان
يكون هناك عرف فيرجع اليه من موضع الزيادة ابن الموارز
حلف لمصر وحيث بالمدية فاليرجع الى مصر حتى يمسي فيها
او مسلم في البعد الى اخره المعنى ان انقل الى بلد تملكه المسافة مسمى

منه وليس عليه الرجوع الى الاول لان الاجر في ذلك يرجع الى قدر النية
وكثرة الخطا ولا منزلة لها في الاراضي كما نرى على فضيلة على الركوب
لا حاجة لهذا الظهور لزوم المسمى على المستور من افضلية الركوب فانه
يعتد بفضله المسمى ايضا لا كونه حجة او مخالفة الاولى او اياها وفي كلام
المعنى المصدا المتقرب لمسمى ذلك العذر وفي الحديث من اخبرني فداها
في سبيل الله الى اخره من منزلة اي يقفنا حاجه بل هو النزول حال اقامته
له الى اخره بيان غير التوجه وحاجه اي يرجع لها كان لغيرها
تكونه لا طريقا له غير ما كان يجوز في البحر لصقلية ابن يوسف سيرا
لكنه عبد الرحمن بن حلف بالمسمى الى مكة وهو بصقلية وخسفة فل
لمسمى من اقرب بر الهدا وهو افرعية او من الاسكندرية فقال من
استكذرية لان عادة حجاجهم ركوبهم في البحر لها واما للتجارة فباتون
من برا فريعية وقال ابو عمر ان يلزمه المسمى من برا فريعية لانه اقرب
بها لها ابن يوسف وهو ابي لان عادة الحائلي بذلك فيستوف
من افرعية فان لم يكن لهم نية حمل على عادة الحائلي او عادة الحائلي
ان عرفه فان ركب البحر اختيارا لكونه معتادا فحق احرازه قولان
بالحج والباقي على حمل اللقطة على المعتاد وسماه العريين
مثال لغير البعيد جدا عرفا راجع للمسمى وتعتبر اي في الكثرة
العرفية ان يزداد كثر ماركب ولم يكن حيل الطريق رجوع لمسمى ماركب
اجلاب ان ركب كثيرا الى احدى ماركب واحدي ونحوه للمسلمين
او في خروج لعرفه قال مالك لو مسمى حتى سمى ثم خرج الى عرفه
ومنهذا المتناسك والافاضة راجع كالملا راجع ماركب ما سمي
وسمي ماركب ابن يوسف لان ركوبه وقع في مواضع الاحمال التي هو لا يند
مضى ركبا في الطريق اليوم واليومين والصواب ان لا يرجع عليه لانه
يرى وصوله الى مكة ما سمي وبالمسمى الهدا كانت اليمين من المتناسك
بيانا لما مثلا الاول الى اخره فيما لمكان ان نذر المسمى في حج فلا يرجع
بعده

يعرف وان نذره في عمرة فلا يرجع بحج والافاضة مخالفة فيما لمكان ايهما
المسمى فحمله في عمرة فمضى وركب فله ان يرجع بحج او عمرة ابنا لحوار ان
جعل الاول في حج فله قبل الثاني في عمرة الشيخ ان كان ركوبه في غير المتناسك
فمضى لمسمى في مناسكه ان ظن حجت حرم وجه العذرة فيما لمكان
لو علم في الثانية انه لا يعذر على تمام المسمى فعده واهدي كان حجا
او عمرة ولو علم اول حرم وجه ان لا يعذر ان لمسمى كل الطريق في نذر
الى مكة يرضى لضعفه او بعد بلده او كان سبيحا زنا او امرأة ضعيفة
او مريضا المسمى من بريه فلا بد ان يخرج اول مرة ولو ركبا لمسمى ولو
ضعف قبل ماركب ويهدي ولا يرضى عليه بعد ذلك علم اي العذرة
حيث حرم وجه سواء علم او ظن العذرة او عدمها او شك حيث
يكفيه هذه عشر صور يجب الرجوع والهدي فيها فان لم يظن
حيث يكفيه العذرة بان علم او ظن عدمها او شك بهذه ثلاثة
في مثلها حال الخروج بسبع صور افا حكمها بقوله خرج ومضى بقدره
ولا هدي بان ظن حيث يكفيه اي العذرة واولي علمها
يظن حيث الخروج بان علم او ظن عدمها او شك بهذه ستة صور بين
حكمها بقوله مسمى معذرة واهدي الى اخره خمسة وعشرون
اي حاصلة من ضرب خمسة علم او ظن العذرة وعلم او ظن عدمها
والشك فيهما حال اليمين في مثلها حال الخروج مكان كل ركوب
كثيرة في الهدى بل الرجوع كالمرجوع لمضى اي من مكة بعد الافاضة
فيما لا بد القاسم لو سمي حجه كله وركب في الافاضة فقط لم يعد ثانية
واهدي لان ما كان اذا مرض في طريقه فركب الاضال او البريد
او اليوسف ومضى البقية لا يعود ثانية ويهدي او كان عيب
عاما احدى من السنين في نذر الهدى فقط والمعنى ان من نذر
المسمى مكة في عام معين فخرج فيه وركب فانه يهدي ولا يلزم حرم
الرجوع فركب فيه اي كل الطريق او بعضا كثيرا او قليلا فيه

اي العام المعين لضرورة اي عذر كمرضى فان الممنوع من نذر المني
في عام بعينه فمرضى فيه فليس عليه قضاءه واحتمل ان يحلف على الفدية
تكرر اي اختلاف بين التسامع ففي عبد الجاني ولو راكباً في سبب
ولو ما سبباً العدوي وانظر الاصح وكان لم يسقط الرجوع بخلاف
على ان قل ركوبه فهو مستبهم في الهدى بل الرجوع عند الجاني محل لزوم
الرجوع ثانياً لما هو من ظن العذر على مسكن اما ان ركوبه في العام
التأخير والا فلا يرجع ويهدى قاله في المدونة وكان فرق المني ولو
بلا عذر ابن عرفة انصار من مستبهم المعتاد المطلوب وتقرى نعم لعذر
عمود وغيره من طرق فانظره بان اقام ان شاء الله تعالى بقصور
لتقرى نعم الا في ركبه المناسك فتدب ابن الموارث ما كان ويهدى
احب الي من غير ايجاب ولم يره في الهدى مثل من عجز في الطريق
للمعول بعدم وجوب المني فيما اي المناسك صلة محذوف اي من اعادة
علة المنسك طلب الهدى عن به للمعول الوجوب والندب فانه
تقرر ان لا اي الهدى علة لطلبه مع مستبهم اجماع ابن الموارث ان منى الطريق
كلمة في عودته فلا يهدى عليه لانه لم يفرق مستبهم ابن لسبب نعم هذا
الاستيحاء واليمين كمنه ليعتد ما تقر في ذمته من التهدي لم يهدى عند
واجب وسئلوه لمن سبي في صلاة فترتب عليه سجد لله وقادها
ولم يسجد فانه لا يسقط عنه يا عاده بها وقرى بان الاعادة خطأ وخرج
على من نسي السجدة عقب التمتين حتى استقل واذا عاده لم يفرق
لا يعتد بجلوسه وسجد قبل السلام وعليه فلا يسقط الدم لمسببه كل
الطريق في عودته وقيل يعتد به وسجد بعده وعلى هذا يسقط الدم
ابن عرفة يرده الفرق السامع فان الرجوع بعد الاستعداد منه
انفاقاً فلا يحسن اقتضار المصنف على كثر حج ابن لسبب نعم تكرر
فيه وتقع ابن عرفة وترك بقاء الموارث واما لو راكباً
المصنف كما سبق الي اخيه ابن الموارث من كثر ركوبه وكان لم يهدى عتبة

81
في ركوبه عتبة فالرجوع وليس الطريق كله ولا يهدى عليه قاله مالك ابن عرفة
لعل بطلان اي المني الاول لعدم ضبط محل ركوبه فلا يلزم في عتب علم
وكيفه للمني ابرام لم يهدى اما ان ركوبه بقاء لوجه المستبهم لم يهدى ثانياً
كل المسافة بقاء لوجه المستبهم به اي منى كل المسافة ولو افسد
احتمل الى اخيه ابن القاسم من وجب عليه منى منى في حجة فاعتد بها
بوطن فانه يترجمه ويقتضيه ويقتضيه من المنيان ويترك ما قبله لان
المني الذي وقع في الوطن يتركه ولا يهدى وعليه يهدى للمنيان
ويهدى لسبب فريض المني ابن رشد قوله لم يهدى من سبباً ويترك المني
الذي منى من حين حلف الى المنيان خلاف مذاهب مالك وابن القاسم
في المدونة ووافق عليه ابن حبيب في الواصف من ان من ركبي من غير
يخرج عن المني اعاد المني كله فلا يجوز له ان يفرق مستبهم الا في ضرورة
ويهدى لانه لما وطئ فرق مستبهم من غير ضرورة الا ان يكون وطؤه
ناسياً حينئذ لم يهدى من المنيان لانه مغلوب على التعريف بوطئه ناسياً
ومستبهم في قضايه من موضع احرامه الاول ابن عبد السلام لو
كان احرامه اولاً قبل المنيان فلا يهدى ان يحرم منه ثانياً ولم يهدى منه
لم يهدى له المني الفاسد في الاولى كطاب قوله مستبهم في وقايم من
المنيان هو الذي صرح به في سماع يحيى بن عمر واعتزله ابن رشد
النهى وقد تقدم ما في القول التي تكلمها هذه القول ومن نذر مستبهم
بصك بهم الى اخيه فيما لما كان من حلف بالمني وحلف مستبهم في حج
فقاته اجراه ما منى وجعلها عمره ومنى في سبب ويقتضيه الحج فالي
راكباً ويهدى لقوا الحج لانه لو منه يهدى اي ينوي التحلل به اذن
الحج القايته وله ان يسجد في حرمه يهدى في العام القابل ويترك في
فقد القايته ظاهر لا يلزم المني في مناسكته وهو قول مالك في مناسكته
من فعله الصقلي عن رواية محمد وقال ابن القاسم وسمنون يلزمه المني
في مناسكته وان نوي بالحج النذر وفرغ من الاسلام اجزاه على النذر

فقط هذا لما لك من تدرسيه ما سنا وهو ضرورة ينوي بذلك فريضة
وتذره فانما يحرم به لتذره ولا يحرم به لفريضة وعليه ففنا الفريضة فابلا
ابن الموار هذا اذا لم يقول تذره خيف تذره حوا ولا يحرم وان كانت ليلة حج
فحنتا فحنتا في حج ناو با فريضة وتذره هذا لا يحرم به غي واحد فحنتا
ابن يوسف ذكر بعض اصحابنا ان هذا خلاف قول ابن العاصم
المطالع اي عن التقييد بحج او عمر وجوب باسح فيه الاصل وحقه
الرماس والبناء في بانه خلاف قولها وان جعل سببه في عمر فلم اذا
حل منها ان يحج الفريضة من مكة لانه يفيد التحريم اليوم
منها ان يحج علي التراخي ان قوله لم يفيد التراخي انتهى فلا يلحق
بالصحة ترك الرض وكما انه عقل عنه انتهى قلت يقول الله تعالى جيت
كان كلامها يفيد التراخي وهذا هو الحق والحقير الذي افادته
يقولها ان جعل سببه في عمر يعني علي التراخي فيفهم منها ان المبني
علي الفور وجوب جعله في عمر فكلما خيل عن النص جاعا بين
منطوقه ومعلومه لا عقله عنه وايضا قال ابن عرفة اذا ما لم
يبيد لا وتذره مستحب ولم يحك الباقي عن انتهى ومعلوم ان نور
حجة الاسلام علي القول به واجب فكيف يحرمين واجب ومسحب
فكلما خيل هو الصحيح والسوي التوفيق وان نوي الاحرام
نرمين فقيه ولو حجا قبل الشهر فلا يلزم ان يحرم بها حتى تاحية
محرم فحنتا فان حنتا قبل الشهر فلا يلزم ان يحرم بها حتى تاحية
الشهر الا ان ينوي ان يحرم حتى يور كنيث فليزمر ذلك وان كانت
في غير شهر الحج ان لم يستمر اذا عنت التذره او كالف وقالا احرام
لزمه الاحرام وان كان يكره الاحرام بالحج قبل الشهر وقبل سببانه
لكن من فعل ذلك لزمه فكل ذلك هذا ان عنت زمانا او مكانا لزمه
وان كره واوه الحال وان صله نظر الذات العبادة بيات
لوجه اللزوم مع الكراهة وانما يلزم بالتذره المذوب فان اطلق
المرء

المرء اي الاحرام بها المندور والمولوف به عن التقييد بزمان او مكان
عجلها يعني امكن السفر فيها ان قال ان كسبت فذا فانا محرم
بمعنى فعلية ان يحرم بها وقتا حنتا الا ان لا يجد صحابة ونجاء على نفسه
فيوضه حتى يكره في حنينه سمحوا لا يوضه بها في انا محرم واما احرام
بنين حنتا كالحج لان علمه رفقة بيان لمفهومه في امكن السفر
والمعنى عطف علي العمرة البناء في فيه اشكال لا تضاهيه انه علي الفور
مع انه يحول علي التراخي حتى يفيد كبح غير المعيد بالاحرام علي المهور
كما صرح به ابن الحاجب والشامل وقال الرماضي مراده المستحب او الحج
معيد بالاحرام والافلا يلزمه بحيل الاحرام ولو باسببه بل يستحب
فقط وقد فرضه في المدونة واجواهر واين عرفة في المعيد بالاحرام
العدوي وكما صرح ان التذره ثلاثة اشهر معيد بالزمن والاحرام
كيوم كذا ان يلزم بحيل الاحرام في ذلك اليوم ومعيد بالاحرام فقط
يلزم بحيل الاحرام في العمرة ان لم يعيد صحابة وفي الحج لا شهرة ان وضل
والا فمن حيث يصير وغير معيد باحرام ولا بزمان فلا يلزم بحيلها بل يستحب
حجا وعمره وجد صحابة امر لا يشترط او غيرها ولزم التذره في طيب
الكعبة فيها من قال مالي الكعبة او طيبه اهدي ثلثه ما لم يدفع
الي الكعبة في الموضع الظاهر في رستنا ان يتصدق به المكفر الملوكة
يكسوق الكعبة وطيبها واحجته لا يوسون غالبا وكوه لابن اسد وفي
الموازية ان لم يحج يصدق به وساقه ابن يوسف يقيده او وهو
كذلك ان سنا الله تعالى ومن لفظ اهدي او بزية تعني ككة
يلزمه منها لما لك ان قال لله علي من بونه او لله علي هدي فالقبحي ذلك
لكة او بوني يوم الخروان قال لله علي جزور او جزور فالقبحي هو الموضع
الذي هو فيه ولم يتصدق علي ساكنين من عنده كانت الجزور معنية
بام لا وسوق البدن الي عن مكة من الضلال البناءي قوله فلا يلزم
سني صحيح ومثل في الخطاب لكنه عبر بانه لا يجوز له يحرم بغير مكة لانه

Copyrsity

تذرع عصية وسحب حزة هذا وتقدم ابن عمر في عرى اللحن فابت
الهدى الى اخره تعليل لعدم اللزوم معناه اي الهدى وما
لغفل ذبيحة لو كان مثالا الى اخره عبد الباقي واما لو عبر بقوله الهدى
والبدنة فان جعله ملكة فحكمه حكم العنزة وان جعله لعنرها كغير البني
صلى الله عليه وسلم او كغيره ولو كان محامداً وعبده بل غفل بغير
او حذوف او جزاء حزة او ذبحه بموضع وفوقه كغيره على الغفر او في شاة
الباه واهلج مثل ما فيه من اللحن ويمنع بعته عند العنزة ولو للبني صلى
الله عليه وسلم ولو قصد به الغفر او المزارعين لم لقول المدونة
سوق الهدى العنزة ملكة مثلاً البناي هذا هو المهور ومذهب
المدونة قال في التوضيح لان بعته شبه بسوق الهدى وفيها سوق الهدى
لعنزة ملكة من الضلال وتقاليد لما لك في الموازنة وفيه قال انهيب لان
اطعام المساكين باي اليد طاعة ومن تذر ان يطعم الله فالطعام
باي موضع كان مباحاً يبعثه للعنزة وهو مسموع على المهور في المناسب
توضيح وتنفق كغيره على الغفر او يهدي له ثوباً به ويمنع بعته لعنزة المدونة
له لانه يستبده بسوق الهدى وهو لعنزة ملكة مثلاً واما كقول الشيخ اعيب
والزيت الى اخره عبد الباقي ولا يلزم بعته بسوق ولا يبيح يوقه
على العنزة الشاة او غيره ولو تذر فان بعته مع شخصه وقيل من صاحبه
قال طاهر بعته فعلم كغيره شرط الواقف المذكور ولا يجوز اخذه لنفسه
لانا اخراج ما لا لا سنان على غير وجه القرية لا يخرج عن ملكه فلا يباح
لغيره تناوله كوضع من يصبذوق وكذا وعند فقهاء البني صلى الله
عليه وسلم فان علم ربه رد له والا كان لبيت المال المحتاج به
ان غيره لا يجوز له الانتفاع بذلك وهو كذا في عا لا يلزم شاة
لحن السمع والسوق وعيها اذا اخرج من ربه فهو ربه انه اذا علم
ولم يعرف عنه فلا يحل لغيره الانتفاع به كمال العنزة ما لا لك
من قال عبد فلان او داره او بيتي من ماله هدي ان فعلت كذا فلا سبي
عليه

عليه الحديث ابن سير الا ان يريد التزاد ذلك ان ملكه فيكون من باب
التسعة قبل الملك والطلاق قبل التكاثر والمهور من ربه
الا ان يريد ان ملكه الخطاب فان اراد ان ملكه فالمهور من ربه ويجري
على ما تقدم في ما يبيع هديه وما لا يبيع هديه ومن يذر عن عبده
فعله هدي حتى وعبد الباقي وسبب واما العبد فان كان عبد نفسه
فعله هدي وان كان عبد غيره فلا سبي عليه وعبد عن الى اخره
بيان لمعنى اضافة عبد كذا ان نوي الهدى الى اخره البناي عرفة
وتذر هدي كغيره في الميزان به هدي الصغرى لانه هدي في سنة
في ما على قصة ابن هدم عليه السلام الى وقال ما لك سر كفاية
لمن ابن سير ان قصد الهدى قطا هو وان قصد المعصية سوطها
والا فعلى الملاقاة في عمارة الذمة بالاكتر او الاقل وقال ابن حبيب
لو خلف بئرا بينه واحبس فان نوي الهدى او قال كذا لمقام
او البيت او المني او منى او ملكه هدي والا فرجع مالك عن كفاية لمين
كسقوطها وبالا ولولا ان اصنع وكذا في اخي نفسي اي قصته
الذي الى اخره ابن هارون المراد بمقام ابن هدم قصته في التزاد
في ذلك وقدره بالهدى لا مقامه بصداء قال في التوضيح انظر
قوله الباجي اذا علم ذلك لمكان الخمر كان يقول كذا مقام ابن هدم
المنى وقال ابن تيمون محقق كلام ابن هارون هو بعيد من كلام
اهل المذهب وفي المدونة وان قال كذا مقام ابن هدم من
نفسه بأكبر نفع كما وانجم وهو الذي يصلي خلفه ركعتا الطواف
وقد علمت ان هذا التفسير هو الذي في المدونة واكثر اهل المذهب
خلافه ابن هارون كذا في التزاد في التزاد في تذر كذا وكذا
والرعي او حمل فلان الى اخره من المالك ان قال ان فعلت
كذا حمل فلان الى بيت الله فحقت فانه نوي فان اراد التزاد بحمله على
مذمة ج ما سبوا وهدى وليس عليه ان يبيع بالرجل وان لم يوزن كذا في كفاية

بالرجل مع ولا يهدى عليه فانه ابي الرجلان حج كما نذر ركبا ولا ين عليه في
 الرجل محض في اللغو في عبارة المصنف انه لا يلزم الكالف احجاج فلا
 فلا ينافي وجوب حج الكالف ما سئل كما ياتي والاحجج بتأمل لصورتي
 فيه احجاج فلا وعدها بالكلية لم اري فلانا عليه اي الكالف
 مطلقا اي عن التقييد بعدم نية السبق ورضي فلان اول التام
 لصورتين نية السبق وعدم الرحيل فلما يلزم اي الكالف لتزج
 على مفهوم ان لم يرد الي اخر البناء وحاصل كلام ابي الحسن ان المسئلة
 على ثلاثة اوجه تارة في الكالف وحده وهذا ان اراد المستغنى بحمله على
 عتقه وتارة في المحلوف به وحده اذا اراد حمله من ماله وتارة في حجتان
 معا اذا لم تكن له نية في السبق ولا احجاج فلان وحده بان نوي حجه مع
 اولانية له بالكلية ولعلي على المسير الى اخره فيما لا ينفك القاسم ان قال
 ان كلمته فلانا فعلى ان اسير واذهب او نطلقه او ياتي او اركب الي مكة
 فلا تنافي عليه الا ان ينوي ان يات بها حيا او مومنا فياخذ ركبا الا ان
 ينوي ما سئل وقد اختلف قول ابي القاسم في الركوب فاجيب مرة ولما
 استنب ان عليه ان يات به حيا او مومنا في هذا كله لان السنة
 انما وردت بالمسئلة بيان للفرق بينه وبين المسير والذهاب
 والركوب وتعليل للفرق فيلزم تقريع على مفهوم الشرط
 ومطالعة المسئلة فيما لا ينفك القاسم ان قال على المسئلة ولم يعمل الى بيت الله
 فان نوي مكة مستحب اليه والافلاكي عليه ولو قال على المسئلة الى بيت الله
 فالحيث الى بيت الله امر الا ان ينوي مسجدا اخر فلو نية حرم
 مقيد بمكة لتفسير لمطلق المسئلة كالمدينة الى اخره فيما لا ينفك لو قال على
 ان الى المدينة او بيت المقدس فلا يات بها حيا ينوي الصلاة في مسجد ههنا
 او لبيها وبقول الى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم او الى
 مسجد بيت المقدس وان لم ينو الصلاة ههنا والا انها ولوركا
 فيما لا ينفك على المسئلة الى ابيها او مسجد صلى الله عليه وسلم يا بني ما ركبا
 لان

لانه المستحب فيها الصلاة ولا يلزم المسئلة اذا طاعة فيه ولو جعل على
 نفسه المسئلة الى مسجد مكة يريد الصلاة فيه دون الاحرام وكان كذلك
 ويركب ان سئل انما يحبس من قال على المسئلة الى بيت الله قال انما يحبس
 العاصي لانه ظاهر قوله على المسئلة الى بيت الله انه اوجب على نفسه
 الحج والعمرة والمسئلة فيها طاعة واقصر عليه ابن يونس وهذا لا
 ان يكون بالافضل الى اخره ابن يونس حمل المعنى المذهب على ان من التزم
 المسئلة الى احد هذه المساجد الثلاثة فلا يات بها الا ان يكون في موضع
 غيرهما وان كان في احد هذه التزم المسئلة الى الاخر فان كان الموضع
 الملتزم المسئلة اليه افضل من الموضع الذي هو به لزمه والا فلا يلزم
 والمدينة افضل عندنا لكثرة مكة والظاهر من المذهب انه يلزمه الا
 تيا الى احد هذه الثلاثة وان كان الموضع الذي هو فيه افضل من
 الموضع الذي التزم المسئلة اليه وقد كان صلى الله عليه وسلم ياتي مسجد
 قبا من المدينة ومسجد المدينة لا شك افضل وهو اي الافضل
 على المذهب راجع لقوله وهو المدينة مطلقا اي عن
 التقييد بكونه في افضل مطلقا على الا ان يكون الى اخره وهو القول
 الثاني الذي طواه لصنعة عنده بتعال السجدة ولزم ان يات
 بقدر غير اعتكاف فيما لا ينفك من نذر ان يصوم بوجوب يقرب
 بالتيانه الى الله تعالى كعسقلان واسكندرية لزمه ذلك فيه وان
 كان من اهل مكة والمدينة مما لا ياتي في الرباط بيان لوجوب اعتكاف
 من عبادة نذرهما مكانا بيا كغير ذلك الا اعتكافا او صلاة
 بقرب جدا فعولان ابن عجرة من نذر صلاة لم يسجد لله غير مكة
 والمدينة وابليا في لزوم الصلاة به واحدا به ببيتة نقل الشيخ رواية
 ابن حبيب لم يثبت اليه ويصلي فيه مع الباجي في الموازية من نذر
 الصلاة لم يسجد غير احد الثلاثة صلى بوجبه الا ان يعنى بحد
 قال لانه ورؤية الحرم من نذر مسجدا مسجد غير احد الثلاثة صلى

بشيء وليس يرى غير ذلك غير ان الدلالة فان لم يكن له اهل لم يبق
لزو ما فيه واجزا بها ببيعة نقل كلاب عن المذاهب مع الياسي عن الموارنة
ورواية ابن حبيب وعنه رواية النعمان المسعودي وان احتاج الى راحة
فقال الباقى لا يجوز فصل وتذكر محطوطها لو نذرها لم يجر غير
احدها صلي لم يوصف ولا ياتى والله مستحاة وتعالى اعلم
لا غلا كلمة الله تعالى النباني يعصيان ان من قائل
للعنفية او لاظهار السجادة او لعنفها ليس بما هذا فلا يستحق العقوبة
حيث اظهر ذلك ولا محل له تناولها حيث علم ذلك من نفسه وفيه نظر
وان قيل به والاصحاب تخالف مع انه يستحقه المجرم العتال مطلقا وان
الذي سوف على قصد الاغلا هو كونه سميذا وقال القديس المسمى
انه يستحقه لانه منوط بالعتال كما قال والماصل ان ارب غرقه انما قال
لا غلا كلمة الله استارة الى انه ينبغي ان لا يكون الجهاد الا لله فلا ينافي
انه يستحقه وهذا اي كون الجهاد لا غلا كلمة الله فقط لا التكل
اي الكافل اذ لا حال بينا للعنفية او اظهار سقاعة ولا صرمة اي في
الجهاد للعنفية او اظهار السقاعة فان داهم اي الكفار المحاربين
انما اي قبيصة تخير بعض سقاعة الصمابة رضى الله تعالى عنهم
حال ملاقة العدو مستحاة بكسر الميم ببعثها الله اي
بما فاعلمها كل سنة في الكافي فرض على الامام اغلاى طائفة
على العدو يخرج بها هو ومن يتبعه بزر كل سنة مرة ليدعوهم
الى الاسلام وكثر عجم وتلف اذ اخرجوا وتظهر دين الله تعالى عليهم
وفرض على الناس في انفسهم واموالهم الخروج المذكور لاجز وجهم
كافية خيرا داي على المرفعة السنة وهو اي كون الجهاد فرض
كفاية كل سنة مرة ولو مع الاسيا ونزاد عليها اذا الشد الحوف
انه اي الجهاد كل سنة مفذون ابنة عرفة حاصل ان قال
المذهب انه فرض كفاية على قادر عليه لم ينزل به عدو ولم يبلغه
ترويه

ترويه عن علي بن رستم عن مسلم او ذين ونقل ابن القطان الاصحاح عليه
ونقل المازري عن ابن المسيب وعنه انه فرض على من ونقل ابن عبد السلام
عن سمعون انه سنة لا يعرفه وفرضه الكفاية حرام عموم تركه من سجد
قال سمعون ومع كونه فرضه كفاية لا ينبغي ان يعطى الامام الجهاد وفي
الكافي النافله منه افراج طائفة بعد اخرى وبعث السرايا وقت الغزاة
والفرضه وعلى الامام رعي الصنف في المناوبة بين الناس وفي الاستدكار
مع قاصر عنه بسد تقوره فترويه نقل فان الله تعالى عناه اي الامر
بالجهاد بالاسلام اذ في اية الرافق فقال تعالى وقاتلوهم حتى
لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله او اجزى اي في اية براءة فقال
تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يخرجون
ما هو من الله ورسوله ولا يدعون دين الا كف من الذين اوتوا الكتاب
حيث يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون احد الناس جميعا
تظهر بهم السفيرة طائفة يظهر من السفيرة فلا تكفي البذات
ويجوزها مما لا يظهر به اية سفيرة الدين فان لم يكن امام فغلب
عامة المسلمين ولا ينبغي اقامة تسكن ابوة يوان كانت اجماعا كلها
ضرورة فلا يستتر حاج سقوط فرض الكفاية بفعلهم بينهم اياه
ويكفي بينهم فرض الاسلام ويستتر حاج حصول ثواب فرض الكفاية
بينهم اياه وان كانت كلها غير ضرورة استتر حاج فعلهم بينه فرض
الكفاية بوالالم يكن فعلهم فيه اذ لا ينبغي مفذون عن واحد وان كان
بعضهم ضرورة وبعضهم غير فلا يستتر طائفة فرض الكفاية لانه حق
سولا ولا حق هو لا سقوط فرض الكفاية بفعل ضرورة بكنه
نعم يتوقف عليها بوالله في حق الفرض يكون افاره القديس
فرض كفاية غير الجهاد ولا فرق بين الاسي واخوف هذه طريقة ابن
رشد وعبد الوهاب وهي المعتمدة وطريقة ابن عبد البر انه فرض
كفاية مع الحوف وناقلة مع الامن في الرض ولو على كافر على الصحيح

من عقاب من روي الشريعة ولا يقال يلزم انه يجب عليه جهاد نفسه لانا
نقول فحصله كالتفكير بان لا تكفر ولا تغير كما قرأ في غير ذلك
من تكفير ولا يتا في حومة الاستغناء به لا في حاسة عقلية بها وهذا حكم
في نفسه كالتفكير بالعلوم الشرعية لا بد من طلب العلم والتفقه
في الدين من فروع الكفاية كما جهاد الاما لا يسع الانسان جهله من
احكام وصنوع وعقوبات وصلاية وصيامه وزكاته ان كان من يجب
عليه وجها ان كان مستطيعا له وكذلك من كان فيه اهلية للامامة
والاجتهاد فطلب العلم واجب عليه سببا تعبيرا بعلوم الشرع احسن
من تعبيرة بالعلوم الشرعية لان العلوم الشرعية ثلاثة التفسير
والكردية والفقهاء لا في التي ومنها الشارح وعلوم الشرع والعلوم
التي ينتفع بها فيه ولو وصفا غير الشارح كالنحو والصرف والبيان
تستفيد اي للقيام وما عطف عليه لا بقيد كل سنة اضافة
للبيان لاذي عدم اعتبار القيد اعزب اي القيام والمعطوف
عليه عن القيد والقيد ابدى عن احسن سبب اذا قام بها قوم
وصفت عن العامة وان اجتمعت العامة على تركها المنة اجتهاد
الغنى وتفصيل المسبب والعدالة عليه والعدالة في جماعة وحضور
الحظية ودفع الضرر عن معصوم ما ان قطع اللسان الطرية
على عن كونه ساهبا انت منه كيف عليك الرجوع والمعاونة عليه
والعقوبات بحرفة قبول ولاية العضاة من فروع الكفاية ان تعدد
الصالحون لم فان لم يكن الا واحد يعين عليه ويحكم الهداية
ابن عرفة الهداية باعتبار تحملها الروايات واجتمعت بانها فروع
كفاية كما يراها مستقيم في نزوية الكفاية يعين اي بصير
فروع عن الادا بالطلب اي بطلب المسهود له الاداء من تحمل
الهداية حينئذ اي حين كثر المتحملين وهو اي الكفاية
بالطلب حينئذ واية عطف على قول واصنافها للبيان
ولا

ولا ياب التمسك الي امره سيرة سمعون فقال اذا كان للرجل عندك علم
فكأنه يدرك عليه وان لم يكن عندك علم الخاير يدان يستهدك ابدا فانت
في سعة ان جهنم في اليد عن كمن يستهد ففروع ابدا يستهد بان كمال الهداية
فروع كفاية بحكم بعض الناس عن بعض كماله اجازة وامان تدعى كماله
بما علم فذلك واجب عليه وعلى هذا احسن وقال اللغاة انه من ضمن عين
على ثني بعين عليه بان لم يوجد غيره والافقر من كفاية وبواقع ما نفهم
من كلامه والامامة العظيمة في قبولها فروع كفاية ان تعدد الصالحين
ها والافقر من عين امام احرم من ثني باجماع المسلمين واوله السبع
وجوب نصب امام في كل عصر يرجع اليه في المصالح والمهمات ويستفاد من
الظلمات وتقرض اليه مصالح العامة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
وتعالى ولكن منكم امه يدعون الي الخير ويأمرون بالمعروف ويهتدون
عن المنكر قال ابن عطية قال اهل العلم فروع في امر تعالى بهذه الامة
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو من فروع الكفاية اذا قام
به كما سقط عن الغير وفي بعثه الهني عن المنكر اشارة لو حرم
عدم ذكر الهني عن المنكر البتة لم يذكر المصنف الهني عن المنكر لانه
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عند الباقي فيه نظر لان الكلام في اللغتين
بدليل تعلقهما باللسان وقد عرفت في الاصول ثبوتها وعدم بقتن
احدهما الاخر على الاصح لان الامر يقتضيه فعل غير كف او كف بل حفظ
كف والنهي اقتضاه الكف عن فعل غير حفظ كف وقيل بقتنهما بمعنى
انه اذا قيل اسكن مكانه قيل لا يخرجك البناء في فيه نظر بل المراد التقيا
فالامر هو اقتضاء فعل ياي لفظا سوا كان امرا اصطلاحيا او لهيا
فخولا تفعل امره بالكف عن الفعل فهو داخل في الامر بالمعروف والنهي
فيه خروج عن المعصوم ان ظن اي من يد الامر لم يرد
ولم يقتض اي الفاعل حله اي المنكر مدرك بضم الميم وفتح
الرواي دليل قوي باننا اعتد كمن يمه او حله من دليل ضعيف

والا يذبح زروق في غفر فلا يعقد بحسب انكر عليه وان اعقد
تخليقه فلا يفكر عليه الا ان يكون مدرك القول بالتحليل صغيفاً ينقض
فصلاً العاصي لميله وان لم يعقد التحليل ولا المحرم والمدرك منها
مما ان ارشد للمركب برفق بن غير انكار ولا تبريح لانه من الورع
كما الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في الدنيا وهم ان
ادري لم ينكر اعظم عبد الله في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر سترها
معرفته كل وان لا يوفق ذلك الى ما هو اعظم منه بعدة وان يفتن
الافادة والاولان شرطان للمجاز فيحرم بمقدورها والثالث
للموجب فينتفي عند مدرك الافادة وسبق الجواز ان لم يتأذي
بدنه او عرضه ولا انتفى الجواز ايضا قال القرافي ويستترط ان
في المنكر لا يجمع على محرم او صغيف مورك كليمه وانما يظهر المنكر
في الوجود لا كسب ولا استراق سمع ولا استنساخ ربح ولا حبث
عما احق بيداوتوب او جانون او دارقاة واهل ولكن باليد
الى اخذ ابن عطية والناس فيه على مراتب ففرض العلماء تنبيه
الولادة وعلهم على جادة وفرض الولاة تعينه بعقوباتهم وسلطانهم
وهم يهي اليد وفرض سائر الناس رفع اليه الحكماء والولاة بعد
النهي عنه قولاً وهذا في المنكر الذي لم يواحد وما ان راي احدنا له
بداية من المنكر كما تسلب والناقصين بها بنعنه كبسب الحال
والعدرة قال مالك ينبغي للناس ان يامروا بطاعة الله تعالى
فان عصوا كانوا سادات على من عصي حسيل ان امر الرجل الوالي
لمعروف ونهيه عن منكر فقال ان ربي ان يعطيه قال ففعل
ويامر الله بالمعروف ونهيه عن المنكر وكفقت لها حاجات
الذي من الرخصة غير ما هي اليد والمراد بغيرها اللسان
قال امره سابق على الامر بها ان يحجز عن اليد ان قيل هذا يعيد
سنة الامر باليد على الامر باللسان فينا في ما قبله قلت احباب

في القصور بان حال قد يتغير من حين افادة الامر باللسان بعد العجز
عن اليد فيجب وان كان عند القدرة عليها تدبيري من افادة اللسان
قلت نعم الحديث من راي منكم متكرراً فيغيره بيده فان لم يستطع
فليسانه فان لم يستطع فيقلبه وذلك اصحف الايمان رواه الامام
احمد بن حنبل ومسلم وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن
ابي سعيد اخذ روى رضى الله تعالى عنه صريح في ان المرتبة الاولى
التغيير باليد والثانية باللسان والثالثة بالقلب كما قال في المتن
وفى اليد بهما ان القدرة باليد تنسب من القدرة باللسان بالاولى
فحين حيث لم يغير بغيرها حيث علم ان تغييره باللسان لا يعيد
وان كان قادراً عليه مع قدرته على تغييره باليد يرفع ان افاد
فان توقف التغيير على السند يد السند بغيره باليد يرفع ان افاد
العيني الثاني اقوي مراتبه اليد باللسان برفق وليس ثم يعلم
وهو اصغفها كذا لا يضر من قبل قال عبد الله في فان قلنا قوله كذا
يعلم فيه نظر لانه فرض عين كذا في شرحه على الرسالة وان لم يوجد
الشرط المستقمة وانما هي في فرض الكفارة قلنا من مراتبه الامر
بالمعروف ونهيه عن المنكر حيث هو لا يعيد لونه فرض كذا في علي ان
اطلاق الامر والنهي على ملخ القلب يجوز الذي فيه محبة المعروف
وبعض المنكر لا الامر والنهي وحده يعيدانه يكون مع التغيير
باليد واللسان ايضاً وهو كذلك وانما كوفي المهمة في حوائج
الدين ففرض الكفارة التي تنقلها المصالح الدينية من كبريت
والزينة والسجدة وكذا لا يوجب عليها الا ان يفيد بها التعريف
كما لا يثبت على ترك العصيان حتى يعصيه طاعة الملك الديان
فصرها بفتح فسكون اي بتبسيط السباب ولو لمع الجحيم مبالغة
في المعاطفة التي هي بان كانا بصيغة مستقيمة وهي السلام عليكم
او سلام عليكم او عليكم السلام والسلام وان يكتبه اي وان كان

السلام الشريفي بكتابة مبالغته في وجوب رده وتعين اي صدار
 السلام الشريفي فرض عين موقوف اي بالسلامة في الرسالة ورد
 السلام واجب والابدية سنة واذا سلم واحد من جماعة اجزاءهم
 وكذلك ان رد واحد منها عبد الباقي والا وكي رد الجميع اذ قصدوا
 بالسلام فاقصدوا عدمهم فخطابه فلا يجوز رد غيره فيما يظهر
 واحترز ان البيهقي صرح بذلك ويحمل اخره وان كان داخل في فرض
 الكفاية او عاوان سلم جماعة دفعة على واحد كفاهم رد واحد
 ولا بد من الاسماع ان كان المسلم حاضرا عبد الباقي لئلا يترك
 كما قال القرطبي اسما المسلم المطلوب بالسلام اي حيث كانت
 حاضرا ولم يكن به صممه كما هو الظاهر والا وجب بغير اسما عنه
 كرد سلام مكتوب برده سلام صبي بغير عبد الباقي يجب رد سلام
 صبي بجماعة الزواوي على مسلم عن العزوي ولا يكتفي عن البالغين
 عند الباقي لا يكتفي برده عن البالغين فيما يظهر لعدم خطابه هو
 بوجوب الرد قرأه او اكل اي من المسلم عليه عبد الباقي كذا مر
 التواتر ليس بغيد سنة السلام على القاري ووجوب رده وهو
 المعتمد خلافا لصاحب المدخل وكذا يجي المرد على الاكل الباقي
 تقدم في الاذان عن الخطاب كراهة السلام على الاكل وان لا يرد
 ورد الملبى والمودع بعد الفراغ عبد الباقي لا يجي الرد على
 مله وعودن وسعكم وسنم خطبة وهاضي حاجة واطل حال
 تلبس كل وبعد فرائض في الثلاثة الاضحية والثلثة الاولى
 فيجب اعلام الرد ان اسلم المسلم حاضرا فرائضهم والمصل يرد
 بالاشارة عبد الباقي رد السلام ولو على كاري او مصل يكتفي بالاشارة
 كما هو ولعله اذا لم يكن المسلم اعين او في ليل مظلم وكثير طلبه بها
 كرد سلام غائب في كتاب ولا يطلب المصل بالرد بعد فرائضها
 وظاهر كلامهم ولو بقي المسلم وكفى الاسير ابن عمر في فداء
 اسير

اسير المسلمين طرق الاكثر واهب الياسي في وحيده وكونه فداء
 قول جمهور اصحابنا مع مالك وقول السب في فداء بحر لا يدخل في نقل
 لمعصية ابن بشير سماء فداء الوجوب على الكفاية كرا على الاعيان
 الا ان يتعين وسمع القرنيان استنفادهم بالقتال واجب
 فكيف بالمال زاد الكمي في رواية مع سماء اصبح رواية السب
 ولو بحية اموال المسلمين قلنا فام كفى استيلاء العدو بذلك
 ولا يتبع اي الاسير الذي فدى به المسلمون بيتي اي فدا في
 به وسياي اي الكلام على فداء الاسير في قوله وفدى المسلم
 فدا بال المسلمين وهو واحد من جملة الى اخره الجهاد بقدر
 لاسم يكن في اثم حية المحاربين دفعا لاهم الضررين لانه اذا عارض
 ضرران بعد دفع اشدهما ولانه اذا حصل في اثم حية اشدت
 قلوب غيرهم وانكسرت سؤلتهم وامثلة قلوبهم رغبوا في مساوئ
 اثمهم او اثمهم صير الامام سد الجميع اي الجهاد في جميع جهات
 الكفار المشاورة او المتفاوتة الا وكان اي تمكن المسلمين
 من ذلك بالقوة التي يكافون بها الجميع وقدم اي الجهاد
 على المحاربين اي قتالهم فظهرهم اي ضرر المحاربين عنه اي
 حظر ترك الجهاد فيقدم قتال المحاربين على قاعدة تقديم دفع
 اشد الضررين فيما جهاد المحاربين جهاد ابن سفيان قطع الطريق
 مخيفوا السبيل اخص بالجهاد بن الرومر ابن عبد السلام قضاة
 افضل من قتال الكفار ابن ناجي المشهور ليس بافضل العدو
 يحل على ما اذا لم يكن ضرر المحاربين اعظم والا فدمر احمق
 الضررين اي البقاء ودفع الاشدان لم يمكن دفعهما معا واقفا
 قاعدة للبيان ولا يتكسر اي لا يجب الجهاد بغير الضرر العمود
 يقتضيه كما يروى بيان للمراد منه القرطبي في شرح قوله صلى الله عليه
 وسلم لكل غار لواء قد مال اكثر العلماء الى ان لا يقال مع الامر

القادر بخلاف الجابر والغاسق وزهق بعضهم الى ان الذم كان نعم
والقول ما في مذهبننا اما من يعني بالعدو يجوز في رعيته او في
الغنيمه او لا يصح الخمس في موضعهم فيجب ان يكونوا من اهل البيت
وسلم الجهاد ما من منزهة عن الله سبحانه لا ينقضه جور من جابر
ولا عدل من عدلي وعزى ابو ايوب الا يضاري رضى الله تعالى عنه
مع يزيد بن معاوية بعد موافقه منه ثم ندع على موافقه وقيل
لا بد عباس اغزو مع الطام لا يريد الا الدنيا فقال كاتل انت
على خطك في الاخرة بكل مال الا ان لا يكون غرض اى القتال
مع غير الجابر فيقاتل مع اربابها بالاضطرار لان القتال
مع امانته لم يجرى وركب خذلان للاسلام ونقض واجب
وهذا توسط المصنف بين القولين السابقين لم اره لغير
لكنه ما عرفت من كلام الصواب وما لك وابن حبيب وابن سيرين
سقوط اى عدم وجوب الجهاد باجتماعها على من
التصنف باعداد الصفات السابقة من النوبة وصبي ورفقة
وعجن ونعت على كل احد في العدو والتلعين وكسبتين في
بعض الاوقات على من يغاوشهم العدو سمحون ان تزل امر
يحتاج منه الى الجمع كان علمهم وفي النوار يخرج لمقتضى مطيع
ولو صبي واسراة ابو عمر يكتفي على كل واحد ان يقاتل العدو ويدار
الاسلام محاربهم فيخرج اليه اهل تلك الدار خفا وبقالا
ستبايا وشيوخا ولا يختلف احد بعدد على الخروج من معاك او مكر
ولو صبي يقدم النصارى به في بعض النوار وفيه اى في
قوله ولو صبي انه اى الصبي يريد اى بتعيينه على الصبي
جبره اى الصبي عليه اى الجهادان فترك يخرج في بعض النوار
واي عمر منهم اولى وفيه ما قيل اخرج كان صريحا في هذا واست
سببه التعتيت خطاء وضع عطف على جبره بغيا العدو
سمحون

سبحون سيف من سيفانس لفتا يسوسه ان لم يحق على اهله بروية سيف
او جبره عنها ابو عمر ان عني اهل البلدة عن القيام بعدوهم كان على من جاورهم
ان يخرجوا على حسب ما لزم اهل تلك البلدة وكذلك من علم بقتلهم
وامكنه عينا يجرى لزمه ايضا الخروج فالمسلمون كلهم مد علي من سواهم
وقاله ابن سيرين اذا نزل قوم من العدو باحد من المسلمين وكانت قوتهم
قوة على هذا فقتلهم بقتلهم المدافع فان يخرجوا يفتن على من يجرى
بعضهم وتقيت الامام ابن سيرين وكذلك يفتن على رستم
الامام هرون وجههم من ايمان وسقط غير متقين بد من
سمحون من علمه دين قد دخل وعنده به وفاقلا يفتن ولا يربط ولا
يقتل ولا يسلو فرحي يفتن دينة وان كان دين لم يحل او لا مال له
فلم ان يفتن وروي محمد لا يخرج لعير متقية زووق ولو مكاتب
الا باذن ربه ان الوالد من دينة يفتن فزمن الكفار سمحون
لا اهل لمن له والدان يفتن الا باذنها الا ان ينزل بمكانه من العدو
مالا طاقته لمن حضر به فم يفتن بغير اذنها ولو نزل ذلك بساخر
بغير موافقة ولا موت بمذمهم او كان الفتى بعيدا منهم فالسيفر لهم
بغير اذن الابوين واحدا لا يوين كالا يوين ولو كان مشركا
الا ان يعلم ان من ما كراهة امانة المسلمين دينة بكسر فسكون
اي المباشرة لم بالولادة احقران عن الجهاد وفي الرابع
ان قلنا اى ارض الذي في الرواى بعد ان سمع الكافر مسقطا ان علم انه
للمسقة او حله حاله وان علم انه كراهة الاسلام والامانة على
الكافر من فلا يسقطا ويضم قال في الجواهر والاب الكافر كالمسلم
فما كذا الجهاد وقال سمحون وكذلك المنى من الجهاد الا ان يعلم
ان منهم لم يوفى الا على ما لا يعين على الكافر لاجلهاهما اليه قال في
فان كرهها فلا فتنة عليه في التوجه حاراي ترك الجهاد للمولد بسبب
منع الوالد الكافر ودعوا للاسقال لم يل روى ابن عمر في الدعوة

قبل القتال طرق النبي صلى الله عليه وسلم في سبيلهم وجعلها ثلثا سعة فممن
 قرب من قتال النبي صلى الله عليه وسلم لم يسلح دعوة الاسلام اتفاقا ومن لم يسلح
 رويانا سحر قال يحيى بن علي الجبلي العظيم فممن لا يسلح ويملك على
 الظن اجابته للاسلام او الجري وقد يظن عدم قبول ذلك منه
 المتأخر ومن علم قبول ذلك منه ولم يملك على الظن اجابته وحيث
 استحب وان لم يسلح الجري وان قتل المسلمون وحشي كذا القدر ومنهم
 منعت المازري صنف المذهب المتأخر من جهة الدعوة وحيث
 له وفي عن قولان وعند ثلث ثلثي جهلها ورايها في كذا الا من
 غايلة العدو ولا في عن كذا قال من علم ذلك سعة وان امكن او كفي
 جهلها وحيث اجابته وحيث ولم يكن اختلاف انظر في الطرف
 في الاصل ابو اي استغواني الاسلام واخي في الاستقلال
 المحزون من قولوا اي سعة في قتالهم من ياتي امرأة وصبي
 وسنة فان الراحه وكثيرا اب يسير اذا انفردوا اهل الحرب
 قولوا سبيل انواع القتل وهل يرفون بالثار اما ان لم يكن حين
 وكان تركتاهم حفا على المسلمين فلا شك اننا نحن هم وان لم يكن
 من يجوز احراقهم اذا انفردوا للمعائلة ولم يحكمت قتلهم الا بالاراق
 في المذهب قولان يجوز ان يسلح ابن رستد الحصون ان لم يكن فيها
 الا المعائلة اجاز في المدونة ان يرموا بالنار الا ان يكون فيهم
 مسلم او ذرية الى اخره ابن يوسف اخلاقا انه اذا كان في الحصن
 مع المعائلة اسلموا مسلمون فلا يرموا بالنار ولا يفرقوا بين
 من يسلح ابن حبيب عن مالك واصحابه المدنيين والمصريين
 وان كان في الحصن مع المعائلة النساء والصبيان في ذلك اربعة
 احوال مذهب المدونة جواز ردهم بالحي وبيع لا الحي يبيع
 والتبرع وان سرقوا مسلم قولوا وكري السعد عن
 الررس ابن شماس لو سرق كافر لم يسلح لم يصد الررس ولو
 حفا

حفا على النفس فان دم المسلم لا يباح بالخوف ولو سرقوا في الصنف
 وان تركوا الهزم المسلمون وحفي استيصال قاتله الاسلام
 ووجهه ورأسه واهل القوة منهم وحيث قتالهم وسعة حرمة
 الررس وبذرية تركوا اب يسير ان النبي اكرهون بذريتهم تركناهم
 الا ان يخاف على المسلمين فتقاتلهم لا تالوقنا يحيى الررس الى
 اخره استارة للعدو بين سرقهم لمسلم وسرقهم بذريتهم كالأول
 اي سرقهم لمسلم في اي سرق الذرية لانه اي سرق الذرية
 كالمسلم اي المسترس في الاصرار هذا كسير اكم وسند الدال اي
 هو قاسد يدابا استيصال المسلمين او صمورهم واهل القوة منهم
 حال اي كان مسلما او ذرية ولا يقتل امرأة عبد الله في لا تقتل
 المرأة الا ان قتل احد من المسلمين بسلاح او حجارة اسرت امرلا
 او قاتلة بسلاح كالرجال اسرت امرلا عند ابن القاسم فان قاتلت
 حجارة وكوهها فلا تقتل بعد اسرها اتفاقا ولا في حال المعائلة على
 الراجح فالاقسام ثمانية ولو في حال قتالها يحيى ما قبل المبالغة
 بعد اسرها الا ان يقتل احدا يحيى او سلاح اسرت ام لا لصبي
 عبد الله في كذا في الاقسام الثمانية التي في المرأة في الصبي المطرقة
 للقتال النباني هذا صحيح في ابن عرفة يقتل كل سائر صبي قتاله ان
 سمحون ولو سرقا كبر وسرق يحيى ابن القاسم وكذا المرأة والصبي
 المواق فلو قال المصنف الا المرأة والصبي الا في قتالهما لا جاز
 ولو سرقا الى اخره الرصاص الصبي المراهق في السن في جميع ما ذكر
 وكوه في التوضيح بقتل بسلاح اي سواقتل احدا ام لا اسرا ام لا
 وكذا ان قتل احدا حجارة اسرا ام لا يقتل صنف كما سبق لمحيي معن
 ومن ابن رستد من الرمن الذين لا يقتلوا المعن والمجنون
 والياس سعة باتفاق والاعمى والمقعدي اختلاف لشيخ فان
 قال مالك لا يقتل بارض العدو النساء والصبيان ولا الشيخ الكلي

ولا الرهبان الذين لا تعلم من الشيخ الكبير انهم من الرائي والندبي
فالمقتل و من ان جيب لا يقتل الزنادقة منهم المعتد والاعمى
والاخرج الذين لا يرايهم ولا تكبر ولا تكايه ومعلم على انهم غير مستقور
اليهم حتى يتبين انهم يرجع الى رايهم وتبينهم ولا يهاب مستقر يدبر
او صومعة بلا تدبير ان جيب لا يعتز بهم عن تحريم المسلمين لا العقل
يتكلم بلهم ابعد عن الله تعالى واوكل في عدم العقل والاهبة ومخالف
المسلم لم يقول ان عرفته في لغو تر قب المرأة واعتباره كالرجل نقل
اللمح الى اخره فابعد اكرهه ومعدما واستغفر قائمهم سمحون
من قتل من ياتي عن قتل من صبي ومراة وشيخ يرم فان قتل في دار
اكره قبل ان يصير عنهم فالسيف غفر الله تعالى وان قتل بعد ان
صار عنهم فقلبه فحيتة تحفل بها كمن لم يتكلم دموع سخفون
اذ اكلوا المسلمون فوسا لم سلعهم الدموع ولم يدعهم فلا شيء على
المسلمين من رية ولا كفارة اب راسي للاضلال فاذنك اب عرفته
حكى هذا المازري كانه المذهب بجاز والي المذكورون قبل الرهب
اذ هو حرا فحيتة له ابنه العصار لم اعرف لما كذا قتل من لم يتكلمه
الدعوة نضا والالم عندي قولي حنيف لا دية فيه والدخيل على
ذلك ان من اصلنا ان المسلم المعتبر يدرك الحرب مع القدرة على الخروج
اذ قتل خطا لدية له قال كافر اولي وايضا المنع من قتل لا يوجب
دية كقتل سنا يهرود ذل ربحهم والراهب والشيخ العالي قولا
دية في قتل ما اي الراهب والراهبه فلا قاتل في الحق قال
تباكم وعلى كاتكم ما دية حرة فذ لا هل ديتها الراسي لم اره
منصوصا ولا وجه له والذي في المنتهي عن ابن العصار خلافه
التي وسجعة النباي والعدوي والمصنف وسرك لها الكفاية
فما يترك للرهبان من اموالهم ما يعشرون به ولا يؤخذ كل ما فيهم
سمعون واليها الكبير لم يترك الراهب في ترك العيش والكسوة
قوله

قوله كن راي الامام بقاء اي بارض اكره ممن هي عن قتلهم بسببهم
في ترك الكفاية من اموالهم فان لم يكن لهم مال فمن اموال الكفاية
فانه لم يكن للفقار وان وجب على المسلمين نوا سا لهم افاده حتى
في النوا در نصها كره فالك ان نسم التبل والرياح ويرحب
بها العدو وقال ما كان هذا فيما مضى وعلل ذلك بحسنة ان يعاد
البيت وحمله اي الكره عنه اي حمله على الحرم لان راي الكره
لا يقتضيها هذا اكرهه خوف ربه علينا في اخر بيان السنين
وانه اي يعلم التبل وحضر عطف على تبل وحرم استعانة
لمشرك الى اخره فاما ابن القاسم لا استعان بالمشرك في القتال
لعقوله صلى الله عليه وسلم لن استعين بمشرك ولا باس ان تلو نوار
نوايته وحذما فان خرج بلا طلب الى اخره بيان المعنوم استعانة
ابن رسته قول ابن القاسم لا احب للامام ان ياذن لهم في العزو
دليل على انهم ان لم سيكاذبوه فلا يجب عليه منهم وعلى هذا يحمل عمر
وصفوان ابن امية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حسنا والطايف
وارسال قرآن الى اخره ابن الماحسون لوان الطاعة عنه كتب الى
السلطان ان يبعث اليه بصفحة يدبره ويدعو اليه فلا ينبغي
ان يفعل هذا ليس وجه الدعوة وانهم انجاس واهل الطعنة ويعيب
الاسلام واهله وان طلبك ان تعلمه القران فلا تقبل لا من حيث
ولا باس ان يعرف علمهم القران ويحتج به عليهم عاص اجار الفقهاء
الكتب اليهم بالاية ونحوها في الكتب يدعون بها الى الاسلام والمطعة
وسعوية لارضهم في الموطا ان النبي صلى الله عليه وسلم هي ان
يسافر بالقران الى ارض العدو قال ما لك مخافة ان ياكل العدو
قال سمعون ولا في حبيبت كبر خوف شيطان في ارض العدو قال
اللمح هذا الاستحسان والغالب السلامه كالمرأة هنا لايف القاسم
لا يخرج بالسنا الى دار اكره الا ان يكن في عسكر عظيم لا يخاف

من قبله عليهم فلا بأس وقرار ذوي سلاح الى اخره اللهم اعني
العدرة على القتال ان يكون المسلمون نصف العدو واثني جيب الاكثر
من العول ان ذلك في العدو فلا تغز الملام من الماسين وان كانوا اسود
جلدا واكثر سلاحا وقال مالك وابن الماسين ذلك في القوة
ابن يونس المعتبر العدو مع تكارب القوة في السلاح اما لولي
دائمه غير معدة صنعها سعدا فلا ان الواحد معدا بعد عتق
عن معدة ابن العباس ان كان العدو وضعف المسلمين فلا يحل
للمسلمين ان يغزوا منه ولو فرامهم ومن فر من الرخف لا تقبل
سدا دونه الا ان تظهر ثوبته ابن عرفة انها تظهر ثوبته بنبوة
في رصف اخر المازري اذا فر بعض المسلمين فلا يلزم من ثبت
ان يصف لكسر من ضعف اثني عن الفاحدين ابن عباس رضي
الله تعالى عنهما ان يقلب اثنا عشر الفان قلعة المعداري مقدار
الباقين حتى رصف الكافرين لغير اي في كونها بالافلاك والندم
والغزير ان لا يعود لكي لا تظهر الا بنبوة في رصف اخر كما قال
ابن عرفة الا تحرف بكر في الموازية لا يحل الغزير من الضعف
الاخر افعال او يحترق الي والي جيبه الذي دخل معه وموجها
يكون سرية فتتجاز المعصرة الي من خلفها من يلهمها وقاله عبد
الملك لا ويا عن مالك لعله ان يرجع بسرعة وكثيرا من
في الموازية ولا يجوز الا بخيار الا عن خوف بيت الى السلطان
ولهم السعة ان يثبتوا القتال اكثر من الضعفين والبلدات
واكثر من ذلك وان كانوا يبدون مضطرا عنهم فان جماعة
الامير الى اخره عليه لقوله ولم يكن الامر الويثان صبح ونية
اي الاقدام على العدو والمختل بعد العدو قال ابن جيب قتل
الاسير يضرب عنقه ولا يحل له ولا يعيب عليه قتل المالك اي يضرب
وسطه قال قال الله تعالى فترى الرقاب لا خير في القبيث ابن عبد البر
المثلة

المثلة محومة في السنة المجمع عليها وهذا بعد الطفر واما قتلها
قتله باي قتلته امكنست بيد والي الحربيون به اي المختل
باسرى المسلمين وحمل راس لبلدا وال سمعون لا يجوز حمل
الروكي من بلد الى بلد ولا حملها الى الولاة الا لتسكين قتلته
الطاهران محل ذلك عالم تكن فيه دصامة سر عينة طهينان العلوب
باجز محبوبة فعد حمل راس كعب بن الاسرف للمدينة وراس الجمل
للمعربين وجاز في الارفة خلاف الباغي عبد الباقي طاهر
المصنف على ربح املا ويا في الباغي ولا يرفع روضهم بارماح
اي في بلد قتلهم لا في غير هذا اذ حملها لبلدا وال او في بكرمة لا
سلاهم وحمل الروكي بالبلد الذي وقع به القتل لغيره بال بارماح
فمنع في روكي اهل السفى ولا يمنع في روكي الكفار اهلها وتامله
وكتب الشيخ النواوي في حاشيته اكثر من ما يصفه لا فرق في الحمل بين
كونه بوضعهما على رمح او بمن واما رصفها بارماح محملهم فكايه لهم
فمجاز وهذا خلاف ما سياتي في الباغي ولا يرفع روضهم بال بارماح
ولو في محملهم لان الباغي يستسلمون فلهم مزلة في اكله انتهى وهذا
نوع الكلام عبد الباقي وحياته اسير منهم طوعا بفتح الظن
والهم وسدا لغير سمع اصبح ابن العباس في الاسير اذا اخلوه
في بلادهم على وجه الملك والعرف فله اخذ ما يقدر عليه من اموالهم
وذل راسهم وسما يجهروا قتل ما يقبل على قتله من رجالهم واقترب
ان السطاع وما خرج يهين ارضهم من ذلك مهول بلد كمنس اذ لم
يرصد عليه واما اذا اخلوه بها على وجه الايمان ان لا يبرح ولا يحد
سنا فلا يملك منهم احدا ولا يخنه ولا يوب ابن ريد وقال المروقي
وابن الماحضون له الدروب واخذ ما يقدر عليه من اموالهم ونساء
بهم وذل راسهم وقتل من قدر على قتلهم من رجالهم وان ايسمونه ويقول
به هون في مسخمة في ذلك كله ولا حنت عليه في جيبه لان اصله كمينه

الاكلوه انما يريدون في قول ثالث هو الاصح في النظر لمطرق ولان المصنف
 عن ذلك انما يريد ان يثبت على ان لا يهرب ولا ياخذ شيئا من اموال المسلمين
 ولا يقتل احدا فله الهروب بنفسه فقط وليس له ان يقتل ولا ان ياخذ
 شيئا لانه انما سمى بيلدهم حرام عليه فلا يغني بالوعد بها جذاذ القتل
 والاخذ وليس بواجب عليه ولو لغزاه اي هرب الى بلادهم
 ما لفته في حياته فقط اي من غير اخذ مال ولا استيلاء ولا زور ولا
 قتل احد من رجالهم او ابي او ولد لمن ولا يلزم المكره عهد بيان
 المفهوم طوعا والغلول يضم الغني المجهمة اي اخذ ما لم يبح من
 الغنيمة قتل نفسه اعطى على ما علم من ان ربي ربي من فراصدها
 ترك الغلول في السهم اجمع العلماء على ان للقاتل رد ما غل لصاحبه
 المقاسم ان وجد السبل الى ذلك وان ذلك هو توبة وضروجه
 عن ذنبه واختلفوا فيما يجعله بعد اقراره ايجبت قتل وصول ذلك
 المجهم فقال جماعة من اهل العلم بدفع خمسة الامام ويصدق بالباقي
 فقد اذهب ذلك والرهرة والاوزاعي عبد العباس يعاقب من
 غل وذلك تاديبه ولا يحرم سهره لانه قد استحقه بحصوله من
 من اكنوز والعتال مالكا ان ظهر عليه قتل التوبة ان وكفده
 بذلك ان افترق ايجبت وان لم يفرق رد المقاسم انما القاسم
 ان جازا بانه لا يرد سجون كالتزديع والراجع عن منها دنة
 قتل ان يعثر عليه وجد ان في عتقها الثاني من العتق عند
 من الغنيمة وانها نصيب لم تكن كسعة وان وطن امة فيها حد
 وان سرق منها بعد ان كثر قطع مطلقا اي عن التعبد بكونه
 بعد حوز الغنيمة كما سيرهم في بلدهم اي ربي بحريته تستبصر
 في اكد كالتسارق لتسبيبه في اكد فيما بعد الكافي اي حد السارق
 واما حد الزاني فمطلق كما تقدم والادب بيان المفهوم اياها
 المعتم صرح به للاستئناس واثبت اكد وديلهم اكد اب
 تمام

٩٢
 تمام اكد وديلهم اكد وديلهم اكد سرق مسلم من حربي دخل
 با ما ن قطع وان سرق اكرزي وقد دخل با ما ن قطع ويعلم اكرزي
 اكرزي اكد وديلهم اكرزي على اهل اكرزي في السرقه وعندها وديلهم
 اقوي على اكرزي ولا يجوز اخذها اي خوف من فواتها ولا ان
 اقامتها في وقتها من اعظم العرب والطاعان وسبب للمصنف على الاخذ
 قال الله تعالى ان تقروا الله بغيركم ويثبت اكد انكم والتمساج
 نظر مقلهم وحرارهم من الا باس بما ياخذون من جلود يعولونها فقال
 او حقا او لا نعم او لعين ذلك من حواجمهم ومن كثر سرها او
 بري سها او صنع سحبا بيلد العدو وموتة في الا خمس سمحون فعناه
 اذا كان يسيرا لا ما كان للملوك بيان كمنزلة الامانة في قول من
 واسبق انما رتب الا برة اذا اخذها لا انتفاع بها ولم ياخذها
 بغتلا لها فليست من الغلول وليس عليه ردها اذا قضى حاجته
 الا في حمة لها وحدث اذ المصنف اخرج على الحمد بر علي حد من مفعول
 مسجدا وورد محض وطاعة وطعام وان تقام علفها ما مالكا
 سنة العلف في ارض العدو وان يوكل ويعلفه منه الدواب
 ولا يبيس سرقة الامام ولا عين ولو بها هم الامام من اصابه ذلك
 كما اضطر والله لكان لهم الكله ورد العقول في الغنيمة والورث
 بيان لما دخل بمحو اخرج الخمس الى اخر سبع فيه عبد الباقي الثاني
 يوحذ من السوفية انه يقصد باكرهم خذا فالعبد الباقي وتوب
 وسلام وداية بيشم الرد فيها لما لك للرجل ان ياخذ من المعتم دابة
 يحايل عليها او سر كسها الى بلد ان احصا جها ونيابا من الغنيمة
 بليسها حتى يرجع الى اقله وذلك لميزلة الدابة ابن القاسم لو كان
 الامام المتحاب او الملوذ كما اصبغ اليها فلم ان يستغفر بها كما كان
 لهم ذلك قتل ان يكونها الامام بلانية اصلا العدو اي اخذ
 بلانية اصلا وحاصلة التفسير ان مفهوم نية الرد بان توعب

التملك مع وان لم يوسسها جان ولا رباح مبادلة المحتاجين بها
 لما لك اذ احدث هذا عمدا وهذا لما يفسد لونه ولين احدثهم حتى يبادل
 فلا بأس به وكذلك العطف ابن حبيب كره بعضهم استفاضل بين النعم
 والسقيرة هذا وحفظه بعضهم وهو ضعيف لان عالم الموااساة
 فيهم بينهم ابوا كس هذا فافضل عن حاجته واما اذ لم يكن عنده الا
 ما يحتاجه فلا يجوز فيه الربا اب عرفة وفي جوار ذلك النعم بالسقيرة
 بين أهل كمين متفاضلا لئلا الهني عن سجون وابدا في العسر
 المازري لو كان احدهما من غير كمين مع الربا وصيغة
 المبادلة عطف على خلوص وجاز تحريم وقطع كل الى احب
 ابن رستد روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقطع تحريم
 بني النضير ففقطوا بعضه وتركوا بعضه وسالوا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هل لهم اجر فيما قطعوا ووزر فيما تركوا فابذل
 الله تعالى ما قطعتم من لبنه او تركتموها قاحمة على اصولها فانه
 الله ولي في الناسعين فذل على باحة العطف وعدم اخرج في الركا
 وتوقف ما لك في الافضل والاطهر ان العطف افضل لما فيه من ازالة
 العدو واصغاره ونكايته وقد قال الله سبحانه وتعالى ولا يبالون
 من عدد ذل الا كتب لهم به عمل صالح الا ان يكون بدلا من صبي ان يصير
 للمسلمين فيكون التوقف عن العطف والى نوع والى باب افضل
 فقد روي ابو بكر رضي الله تعالى عنه امر ارجيوته الى الستار
 عن ذلك لما علم ان المسلمين سيحرقونها بقوله صلى الله عليه وسلم
 ويخرج السامر ويحفر على الصلاة في بيت المقدس ان انكا
 اي سوارحي نعم المسلمين والافضل حينئذ الاتباع ولم يرجع والا
 وقطع الاتلاف والابقي اي ان لم ينك ورجي نعم المسلمين
 فلا يجوز الاتلاف وانها في حيوان ابن القاسم يفتقر بعضهم
 وعندهم ان لم يحياها اليها ابن رستد يريد انها يفتقر باجهان عليها

وبعد ذلك كركي ان حنن ان ينكف العدو بها بعد عقرها واذن القتل
 بن تركها يفتقرون بها الباصي اختلف اصحابنا في صفة العقر فقال
 المصريون في اصحاب ما لك تعرف اب او تخرج او يفتقروا على ما وقال الذين
 منهم يفتقروا عليها وكرهوا ان تخرج او تعرف اب ابن حبيب وروى
 لان الذبح مستلزم والعرقبة تعذيب ومثلهم راي الحسن الافكل
 تحل شكره الى اخره ابن رستد يكره كركي النخل وتقريرها الهنمية على
 اسم عليه وسلم عن تعذيب الحيوان الا لما كلة ولا يفتقر الى ديارنا
 كحمام الابره فان كانت لموضع يكثر نفعهم به او يوفهم تلهنا حاز
 ذلك فينا لانهما ليست با عظم حرمه من اكمل والا نعام وفي كركي
 لم يفتقر يفتقر لعلم قول ابن عرفة في كركي النخل وتقريرها
 وكرهه ذلك قالها الوقف عن كركيها الشيخ عن روي ابن حبيب
 روي بطالب مسلمها يفتقروا خوف لذنها وتعلم عن ابن سحنون
 رواية ابن نافع وفي السلافة لا تكس النخل الا ان يكون من الكثرة بحيث
 يورث اندامها فحق المازري انكاف بالكثر باجوار والكرهه
 يصير للعولين وفي الوقف اي ياكلها فلا يخذلها بياك
 لم يورث يورث الى اخره يجوز في الاتلاف قطع اي بلا خلاف
 واتلاف ما يحجب عن حمله ابن حبيب ما يحجب الا ما عن حمله من الاتلاف
 والمناج ولم يجز به كذا فلا بأس ان يعطيه لمن شافه لم يجز من
 ياخذ به فاليحي فته وان لم يحيته وحمله احد فلا حرج عليه ولا قسم وكذا
 من اعطاه له الامانة ووجب حرق ما ياكلونه يبيع منه قوله
 شيخنا العدو في المناسب لما تقدم الوجوب فهو المعقول عليه خلاف
 لقول حرقه نذرا لكن قال النبا في الاستد للوجوب ولين سبي
 مع سقوته وطونها الى اخره ابن القاسم للاسير وطير ووصية
 وامر بالمسورين ان امن من وطئها العدو وانا اكرهه فحون بقا
 ربيك بارض الحرب ولو ترك وطئ الامه كان احب الى لان العدو



قد ملكها لو اسلم عليها فلا تنزع منه بخلاف اجرة ابن رستد الا
 في وطن اجرة علي ما قال يا تقاي بن زوجه او امة بيا لمطوية
 لان دار الحرب اي اسرا كزبي زوجة او امة المسلم والذهاب
 به الدار الحرب لا يندم اي لا تنزل ملك المسلم اي المأمة
 ولا انكاحه اي للزوج العكس اي اسرا المسلم زوجة
 امة كزبي وارضاها ارض الاسلام بدم ملك كزبي ونكاحه
 ولا احد المعنيين بما علم من ديوانه الي اخره اب ساس
 اجماله للمسلم علي اجهار حائرة يجعل القاعد للخارج ان كان
 من اهل ديوان واحد يخرج عنه في قوة السقط للمجاعة
 وبيان للعمل المجاعل عليه ديوان واحد اي اهل ديوانه
 واحد ابن عرفة الديوان لقب لرسم اسماء انواع المعدن لقائد
 العدو ونقطا ثم قال وفيها ما لك لا باس يجعل القاعد من
 ديوان الخارج منه دونه وربح الم يخرج لهم عطا وهو العمل
 عندنا ابن القاسم جعل من ليس من اهل الديوان لم اسمهم منه
 ولا يعجبني وهو سند كراهة فمن يربط مواجزة فزس في غزو
 او رباط ولم يعجبني لمن يعرض في سبيل الله ان يواجه واجهه
 لمن في ديوان ليست مواجزة لان علمهم سند القور بان
 الامام حبيب عيب شحنة الواسي لو عيب الامام من يخرج لهم
 او صفته فلا يجوز ان يخرج عنه الاباء ثم وينبغي ان اياه
 من يوم مقامه ان يقتله وتذب رفع صوت الم رابط
 بالكتير ابن عرقه الرباط المعام حيث يحسن العدو وبارح
 الاسلام لدفع الباص ولو يكتل السواد ما لك ليس في سكت
 باهله كالاسكندرية من السواد الم رابطا الم رابطا من
 خرج من منزل فرباط نحو العدو حيث اخوف ابن حبيب
 عندنا ان من سكت فرباط فقط ولو لاه لسكت غرق فله
 حكم

حكم الم رابط في المدخل لسيك الم رابط اذا صلوا الخمس ان يكبروا
 صبرا برفعوا اصواتهم ليس هو العدو ثم قال وقال عياض ان
 كانوا جماعة فبست حست رفع صوتهم الذكر ليس هو العدو وان
 كان واحدا ففتر مستحش وقيل انما سوس الي اخره سمحون
 ان امن حربي قبان انه عيب فلا ما مد فلكم واسبقوا فله
 الا ان يسلم ولا خمس فيه المني ان علم من ذي عندنا انه عيب
 لهم بقاتهم باسم المسلمين قلا عهدهم ولو ان بسد الم
 سالفه في قتل ابا سوس الذي لم يسلم قوله وان حبيب مسلم
 الي اخره سلفه في ابا سوس من المسلمين يؤخذ وقد كانا
 البرور واحترهم من المسلمين فقال ما سمعت به ليس واري
 فيه اجهادا الامام المني هذا حسن وقال ابن القاسم اري انت
 بغير عتق وهذا مما لا يعرف له ثوبة ابن رستد هذا صحيح
 لانه اصر علي المسلمين في المارب ليدل هذا الي اخره بيات
 لوجه السبية وهو انكم الذي بضمنه السبية واهدية من
 ملككم لاما منا او بعدكم عند في الى اخره في سماع عيسى في الهدية
 تاتي اراهم في ارض العدو من العدو يكون له خاصة ام لا
 قال لا اري هذا يا سيدي الاعلى وجه المخوف فاره الجماعة احييت
 الا ان يعلم ان ذلك انما كان من قبل قرابة او كفاية يوفي
 بها قاره هاله خاصة اذا كان كذلك ومثله الرومي يسلم صوتي
 ويدخل فهدى له قال ابن رستد قال في الهدية تاتي الامام
 في ارض العدو وان الجماعة احييت الا ان يكون ذلك من قبل قرابة
 او من كفاية ولم يعرف بين ان تاتي من الطائفة او رجل
 من كبريين وذلك بغير قبان انه من الطائفة فلا اختلاف
 في انها لا تكون له واصطاف بها تكون غنية لحييت ويوفى له هذا
 في هذه الرواية انما تكون لحييت يرد غنيمته فلم والخمس وقيل

انما تكون نبيا لجميع المسلمين لا محسب من هذا كجبرية واختلاف اذا
اشته من الطاغية او من غير قبل ان يدرب في ارض الحرب في حكم الدار
انما له والصحة المسموعة والمعلوم انما في جميع المسلمين في اي
جميع المسلمين ولا محسب كمن احببت اي وتحمس كمن احببت
ولم يتعلل عز من بالمهدي لتبشير في التفضيل السابق من في
الا ان يدخل ارضهم فقتلهم كصلة قرابة مثال المتعلق
بالمهدي لم وارسله الكاف الصداقة والمكافاة كذا احدا لتبشير
في كون الهدية للمهدي لم سوا كان مهد بها ملهم او احدهم وسوا كان
لكن قرابة اولاد وسوا دخل احببت ارضهم اولاد غير الامام
وذي كلمة عنده بيان للمراد باحدنا السباني الذي في حاشية جد
في وارسلناه ابو زيد ما فيه انما فرق في البيان بين ان تكون
في جبل قرابة وبين غيرهما فيما اذا دخل بلدهم واما ان لم يدخل
بلدهم هي في كانت من الطاغية او غير فلو قال وهي في ان لم يدخل
بلده والافهي لم ان كانت من بعض الكفر اية او عنده ان كانت
من الطاغية كوفي بذلك والترك والحبسة بقا تكون المحسب انك
را الغزاة ودهم حبس من احبسته لا بقا تكون حتى يدعوا وقال
ابن القاسم في الترك مثل ذلك فاباح قتالهم اذا دعوا ابن سفيان
لا تعال احبسته الا ان يخرجوا من غير ظلم وكذلك الترك ما لك
لم نزل الناس لغزوات الروم وتركوا احبسته وما اراهم تركوا
قتالهم الا الامرات عرفه نزل فيها بين الروم والعقار وقال
لا بقا تكون ولا يبيسون عبد الحق لا اثم لا يعفون دايدعون
التم زلف في هدية وانكر بعضهم هذا وقال هم من احدث
الناس في الاعمال والحساب وغير ذلك انما العلم انهم ليسوا بنظام
في عهد كان لهم وعنايتهم في الاول للمذاكرين والثاني لا يتكلمون
العراقي قبل السوفهم بسبب حاربه وحاجر لعولم صلى الله عليه وسلم
استوصوا

استوصوا بالعقار خيرا فان لهم نسبنا وصبر اقلك لتعليل دعوتهم
بعد منهم اياها تناق وما ورد من تركهم الى ارض الراعي
اشارة المصنف بقوله وجاز قتال الروم وترك لرد داروي عن مالك
ان لا يجوز ان يند احبسته والترك ما يحب لعولم صلى الله عليه وسلم
التركوا احبسته ما تركوا تركوه في بعض ذر واحبسته ما ترككم بالنيات
ما صني ذر ومحل الحديث في المشهور على الارشاد وان قد ان غيرهم
في ذلك الزمان اولى اولم تصح عنده كذلك الاثار ضعيف ما لك عن
حديث تركوا احبسته ما تركوا تركوه فلم يوفق في قوله قال لم يزل الناس
يفزون الروم وغيرهم وتركوا احبسته وما اراهم تركوه الا الامر
واندام على من فوق الضعيف الى ارض سمع العزيم ان حمل
رجل احاط به العدو على حبسه خوف الاسر خفيف ابن رستد
ولم ان يسا سر اتفاقا وحمل الرجل وحده من احبست الكسيف
على حبس العدو والكسيف والسجاعة مكرهه اتفاقا قالت عرفة الطوبى
حرمه ولعلم مراد ابن رستد وحمل محسبا بنقته لتعوي نفوس
المسلمين وبلغني به الرعب في قلوب المسلمين فمن اهل العلم في كرهه
منهم ومن العاص ومنهم من اجازته واستحبته لمي به قوة عليه وهو
الصحيح فخر ذلك كجعفر ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه فلم ينكر ذلك
عليه في كان نعم من بعية الامل وسائر الصمابة ولم ينكره النبي صلى
الله عليه وسلم وكذب ابي ايوب الانصاري رضي الله تعالى عنه
وانتفاك من سواك لآخر فيما لك اذا حرق العدو سفينة المسلمين
فلا باس ان يطر هو انفسهم في البحر لانهم قد امنوا لآخر ابي
رستد الصواب ان تركهم افضل وفعله جائز ووجه ان رحي حياض
ابن سفيان اذا حصل احد من المسلمين في صورة تخاف في هذا القتل فاراد
ان يتنقل عنها فان رحي السلام لا يتنقل لوجه عليه وان رحي
السلامة بالتعا وجب عليه وتعلق المحسب له لا يتنقل الموت ولا يعتر

للاسر المحمي هذا غير بين ولا امر بالمصادرة في الاسر الى اخر
 ابن رستد ذهب ما بين وجهه ورا هذا العلم الى ان الامام محمدي الاسير
 بين خمسة استا امان ان يقتل واما ان يأسر ويستعبد واما ان يعنف
 واما ان ياخذ فيه العدا واما ان يعقد عليه الذمة ويضرب عليه الجزية
 وهذا الخبر ليس على اكلهم بل هو على وجه الاهداء
 في النظر كالخبر في حد الحارب فان كان الاسير من اهل النجدة
 والروسية والتكايه المسلمين فلكم الامام ولا يسلمكم وان
 كان بحد الصفة وامن غايه ولم تهمه استرقه المسلمين او قل
 فيه الفدان بذا فيه اكثر من قيمته وان لم تكن له قيمة ولا فيه ثم يكتل
 محمل لاداء الجزية كالمقيم كالذين لا قتال عندهم ولا راحة
 لهم ولا يدبير قوتهم الذين لا يعقلون بالقتال المعنوي والحرية
 ولا يسلم لستقوتهم المختلف في قتلهم كالاغني والمعدون ان لم تكن
 له قيمة وفيه محمل لاداء الجزية فعقد له الذمة وضرب عليه الجزية
 وان تلي الامام مخالفة ما وصفناه من وجوه الاهداء كان له ذلك
 مثل ان يذل الفارس المعروف بالغروسية والنجدة في نفسه المالك
 الواسع الكليل يري الامام اخذه او يبي قتلهم في
 اي على اكبسين بعد اخراج حشمتهم لبيت المال او حشمتهم اي الاسر
 عطف على رقبته من اكبس اي الذي لبيت المال سبقت اي
 يا قوله ولا تقتل المرأة الى اخره عمن اي يعنف عذي اي
 يعقل فذا هم ببال من الاسري او اهل دينهم باهتار اي في
 هذا المال الذي يعقله ذرا الاسر كسيفه اي المال الذي
 يعقله ذرا الاسر في اكبس اي الذي لبيت المال باسرا
 اي المسلمين الذين اسرهم العدو ولا يمنع الرقاب لمسلم
 ابن عباس لا يمنع من اسير قاتل المرأة كونه حادلا من مسلم لكن
 لا يرق الولد الا ان تكون حلت به في حال كفر ابيه ثم سببت بعد

اسلامه فاحمل في رقبته الولد بكفر ابيه المحمي وان كان الولد من
 وطن كذا بغير اسلام ابيه فلا يسترق قولا واحدا وكذا لو سببت
 زوجة حاملا بحمل حلت به بعد الاسلام ابيه وهو ولد له على حكم الاسلام
 وانما زوجة فني قولا واحدا سواء السلم ثم خرج اليها او قد رار من
 اكر با حى دخلنا عليه وصداها للجيش وتقع العزقة بينهما وبين
 زوجها لانه لا يجمع كفورق وزوجه وان اسلمت في العدة او عتقت
 بقيت زوجة ق ووجب وفاها فتح لنا بعضهم ابن رستد من
 نزلت في الجهاد الوفا بالامان ابن سميون لو قال الامام لا اهل حرمي
 من فتح الباب فهو من فتيحة عشرين يوما ثم امنون وبامان
 الامام مطاعا ابن سميون لا خلاف بين الامم ان لا يسرا كسبيات
 يعطى الامان مطلقا ومعقودا ولا ينفذ في له ان لا يصر في ذلك
 على حكم المحمي والسمي روى عن محمد بن الحسين المحمي فاعطى له
 اكبس من الامان جاز ولزم الوفا به ولا يحتاج الامام الى اهداء
 على ما سمي بخلاف غير فولي اهدا الامام بانه امن ولا يكتفى اهداء
 غيره بذلك ابن عرفة يثبت التام من سبي اهدى وفي نبوة يقول
 الميضي نقلا الباجي عن محمد بن اصبغ وابن القاسم وسميوس
 الكبي لو سجد جريح الذي امنهم فني قبوله او لي قولي سميون واخرها
 قايلا قول الامام كسبت اختمهم فقبول كسب البينة على عزم ولم
 الثقلان امن عزم عدو الامم ابن عرفة سميون وابن حبيب
 لا ينبغي ان يورث غير الامام وينبغي ان يعومر للناس بذلك
 فني امن بعد ذلك فللا مالم او قذارة او رده لما منه الباجي نرا من
 بعد منع الامام التام من فللا مالم رده بدمي ليس لما كان عليه ابن
 لم يولم منع الامام وانظر ان علم قلت للشيخ عن كتاب سميون لو قال
 الامام لا اهل اكر من دخل البنا بامان فلان او اهدى فهو في ذمك
 ما قال وذلك نافذ فان امن فحصول جاز الله نورا من كملت

فيه خمسة من هذا الاسلام والعقد والبلوغ والذكورية اذا اعطيت
 ايمانهم وكما ان الامام ابن عمر بن الخطاب واسم المجهول له لازم
 امرضاوه وفي كون ايمان غيرهما كذلك وكونه ينظر الامام ولهم في ايمانهم
 ونقصه برونه لما منه بعد الحق ثم قال وجعل ابن سبويه الاول المستوي
 المازري هذا الخلاف اذا كان التامين لو احدا وحكامه لا على ناحية ان
 لا تقري وهل وكون من امرأه الى اخره ابن عمر في هذا لما كان امان
 المرأة جابر ابن النعمان وكذا المعدي الصبي ان عقد الاسلام
 حديث يجز على المسلمين ادناهم وقال عمر لم يجعله صلى الله عليه وسلم
 لازما للاسلام بل ينظر فيه باجهاده واستقطب الخارج على الامام
 اي لم اذكر في المتن مع المرأة والصبي والعبد لانه اي الخارج
 على الاسلام من هذا الخلاف تبع فيه قول عبد الباقي الساكن الباشي
 المسلم ولو خارجا على الاسلام فيجوز تامينه والمضي بخلاف التاميني
 صوابه على المسهور لما تقدم عن ابن سبويه وابن عمر في او سراده بلا
 خلاف من معتاد في المدونة فقيل الاصل اي في ذكره الخارج على
 الاسلام المرأة والصبي وحكاية التاويلين فيهم بان الخارج ليس
 فيه الخلاف وانما التاويلان في المرأة والصبي والعبد لادني خاف
 منهم ابن سبويه المهوران امان غير المسلم ليس بامان ابن عمر في شرط الموتى
 الرافع امانه كون الموتى فينا عقد الامان واختاره وعدم اعلام الخزي
 لغوامانه ثم قال والاسلام والذكورية والبلوغ وكونه قبل
 العدة على ان ي خلافا لسمون قال لا يحل لمن امنه قبله والامام
 يعقب ذلك فان راى قبله اصيل فكله ابن سبويه اذا وقع الفتح ومار
 الكافرة فنقصه المسلم فان امنه امير فم تامينه وان امنه عن
 فهدر يصح تامينه فيكون فانما من قبله فلو كان احدهما ممة ذلك كونه
 لا يمنع من اسره لعوله صلى الله عليه وسلم قد اخرجنا من اجرة يالم هان
 وكانت اجارة بعد الفتح وعمرى المحمي هذا الابن الموان القول الثاني
 منع

منع الصمة لانه صار في قبضة طيس لعن الامام صيانة دمه وقال سمون
 لا يحل لمن امنه قبله والامام يعقب ذلك ان راى قبله اصيل فكله المحمي
 وهذا احسن اذ لو كانت اجارة لم هان لازمه لم يعقل صلى الله عليه وسلم
 اخرنا من اجرة يالم هان ابن الماحسون ومحمون انما ما يقاها جارة
 النبي صلى الله عليه وسلم فت كوال اسر مثال لعن العتق ان وقع
 قبل الفتح فان وقع بعده فلا يسقط عمن العتق مما روي عن الامام
 راى في عمرى واجبروا على حكم من ارضوه ان عدل الى اخره ابن
 عمر في سمون صح النبي من انزال العدة على حكم الله تعالى فان جهل الامام
 فانزلهم عليهم رددوا لما منهم الا ان يسلموا فلا يعرض لهم في مال ولا عمرى محمد
 يعرض عليهم قبل ردهم الاسلام فان ابوا فاجبروا ولينزلهم الامام
 على حكمه لا على حكم عمرى ولو طلبوه فان قلت الاظهر ان كان عمرى اهلا
 لذلك فله انزلهم على حكمه نصية حكيمه صلى الله عليه وسلم سعد بن مغاز
 في بن قريظ فقلت انما كان ذلك تقريبا منه صلى الله عليه وسلم
 لتقوى الاوس لما طلبوا منه صلى الله عليه وسلم فكلهم هم لهم لا يخص
 بوالهم وما كان انزلهم الا على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سمون فان انزلهم على حكم عمرى فان كان مسلما عدا لا نفذ حكمه مطلقا
 ولو رددهم لما منهم ولو لم يعقل ذلك رددوا لما منهم وان كان فاسقا
 يعقب الامام حكمه فان راه حسنا امضا والاحكم بما راه نظرا
 ولا يردهم لما منهم والناظر الامام ابن عمر في لو حكموا عبدا وزميا
 او اسرا او صبي عاقلين عالمين بهم لم يحز حكم الامام وروى
 وفا العن بشر طرير ابن سنان يجز على الميار مع قرنة الوفا بطرط
 الباهي فان صنف على المسلم العتق فاجاز اسهيب وسمون ان يدفع
 عنه المسترك ولا يعقل لان مبارز ترتمه ان لا يقتله عمرى ابن حبيب
 لا يعين تركي الدفع عند لان العلي لوانس لوجب علمنا ان نستعده
 اذا قدرنا وروى اسهيب في الرجل بين الصفي يدعوا الميارزة

لا بأس به ان صحت نيته سمعونا وروى بنفسه خوف اذ حال الموت على
الناس ابن وهب لا يجوز له ان يبارز الامان ان كان عدلا
وقيل معنى الكافر الى اخره ابن سنان لو خرج جماعة لا عانة الكافر باستخاره
مقتناه معهم وان كان بغير اذن فلا بأس من له ولو خرج جماعة لمقتلها
الاعانة سمعنا لو بارز فلانة واربعهم منهم جاز ان يصد من فرقة من
مبارزة اصحابه كما فعل علي وحمزة رضي الله تعالى عنهما يوم بدر وان
من اشار ابن سنان يصح التماسين بكل ما يغنيهم به ذلك كان باللسان
العربي او بالاعجمي نطقا او اشارا ابن عرفة الصيغة الباسية يثبت
الامان بكل لسان مرفوعة ولو لم يسمعهم المومن والاشارة به كلفها
وكذا لو اراد المومن منع امانة فظلم المومن اما انما هو مان له
فانما اي الاشارة في اي التماسين كما للمظان الموطا الاشارة
به كالكلام ابن العربي لا خلاف في امضا الاشارة ان كانت معهوده
او هي الامام الناس كمنه فحقا لغيره ان يروي ان عمر رضي الله تعالى عنه
كتب الى سعيد بن عامر اذا اتيتم من الامان فاسن احد منكم احداهم
ناسيا او عاصيا اولم يعلم او جازا رد اليه دال عليه ولا يسبيل لكم عليه
الا ان يثبت ان يقيم فيكم على حكم النبي او امنه دلي فظلمه مسلما ابن
القاسم ان قالوا ظننا الذي سلمنا به والماهم وان علموا انه ذمي فهم
فني وقال ايضا انهم فني ولا يقدرون بظلمهم الا امضا امانة محمد اذا
قالوا علمنا انه ذمي وظننا ان امانه يجوز لذمة منكم كما يجوز امان عبدكم
ومعنىكم فلا امان لهم ودهم فني لما قيل النبي اي قوله وان منهم الا ان
اي قوله فظلمه مسلما وان قال ظننا انكم لا تعرفون تاجر ربحا فالا
في التوضيح لا خلاف بيننا في تاجر او قال ظننا انكم لا تعرفون تاجر
ان يقبل منه بورد لما منه لمصلحة اي الذي اخذ به صكركم بارضا
اي اخذ في سوا كان الحمل الذي اخذ به بارضا الى اخره تفسير لفظنا
كان قال حيت اطلب الامان او الاسلام الى اخره فانه اذا اخذ الرور
بيلد

بيلد العود هو من مفضل النيا فقال حيت اطلب الامان فقال مالك فنه
امور مشككة واري رده لما منه بان اي اكل في به اي الاسلام حال قوله
حيت اطلب عن بفتح العين الملهمة والنون مستدرة اي عمن وحدث
الا ان يوضح بارضا وقد طالت اقامته الي اخره ابن يوسف لو اخذ
بيلد الاسلام وقال حيت للاسلام فمفضل ان اخذ بغير رده قوله
وحدثنا فقهوه قبل منه ورد لما منه وان اخذ بغير رده يصدق
ويرى فيه الامام را به ولا يكون لمن اخذه ولا تقبل الا ان يكون
جاسوسا وقيل يكون فينا ويرى الامام فيه را به سوا اخذ بغير رده قوله
لو يصدق لا مما بعد الكافي اي قوله كمال حيت اطلب الامان او الا
سلام او الفدا وان كانت قرينة فعليه ان يستبرأ اذا وجد واحد
من اهل الكرب في ارض المسلمين او في موضع بين ارضهم وارضنا فان
علم منهم محاربون حكم بهم حكم اهل الحرب وان علم منهم مستأمنون
حكم بهم حكم المستأمنين وان شك فعولان اللين اذا قام دليل على
صدقه كانه امانة ولا يستوفى وان قام دليل على كذبه لم يقبل قوله وكانت
رئيسا وان لم يعلم دليل على صدقه ولا على كذبه لم يوضع الحكم في
قراي سورة ما را سيرا فبقا بعض الاخذ يدعي وجهان بل
وكذا عنه من غير دليل وراي مرة انه يقبل منه قوله لا مكان صدقه
ولا يستوفى بشك وهو احسن فان قال حيت رسول الله ومع كتاب
او حيت لعداؤه من يقدره كان دليلا على صدقه وان رجع
المومن قبل وصوله الى اخره ابن عرفة ومن رجع بعد عروجه من
محل تاسينه طرعا الصغرى في ارتفاع تاسينه ببلوغه لبلده
او قرية مولان قلت تالها ببلوغه محل ارتفاع خوف الاسلام
نم قال ولو رجع بعد بلوغه تاسينه في قرية حلالا اخذه او تخلى الامام
في التالها امنا ورده تالها ان رجع اختيارا وان رده بغير حيا
لما انزل بحارهم فبا عوا وانفروا فانيار صمهم الرخ من بلد

الاسلام قال امان لهم ما انا سوان في بحرهم حتى يردوا بلادهم ولا يخرج
مضايح اخرجه سبيلنا للثايب ضمني اكرمي المومن بعد رجوعه لارض الاسلام
وبعد اي وان رجع المومن بعد وصول بلده عليه بغور مطلق
سبيل لرجوعه رجوعه واختيار اعطى علي عليه وان نفقنا الاما
فقتل بحركة الي اخيه ابن حبيب ان قتل في معركة فماله في راحة
لان لم يوصف عليه وقاله ابن القاسم واصبح ابن رستاد اذ قتل
في معركة ولم يوصف عليه ابن القاسم كمن لم يوصف بارضه فيرد
المال المستودع الي ورثته وقال ابن حبيب تكون في الجحيم
المسلمين وعزاه لابن القاسم ولكل من القولين وجه من النظر
فما له عن حجة اي ان كان الذي قتل من الجحيم او مستند القليل
حمنه في بيت المال ونقسم الاخماس الاربع على الجحيم اما ان
كان الذي قتل ليس من الجحيم ولا مستند له قاله في الجحيم المسلمين
ولا يحسن كما قاله ابن حبيب اخاه ابي بن والعدوي وان اس
اي اكرمي المومن بعد نفقته المهد منه ولا اسرم باله اي سوا قتل بعد
اسرم ام لا العدوي والحاصل ان مال المومن الذي منه وديعته ان
قاتل كذا اسرم او لم اسرم سوا قتل ام لا وسوا كان نعم وارثه ام لا
وهذا ما لم يكن الذي اسرم من الجحيم او مستند له والراكان نظريته
وان كان اي اكرمي المومن ببلادنا على امانه اي بمنزلة القصد للمهد
ابن عرفه ان كان مستامته في دفع ماله وديته ان قتل لوارثه او لحكامهم
تالها ان ثبت معينين وارثه ببيتة مسلمين والاول والافضل اعينهم
ورايها ما له لوارثه وديته لحكامهم كذا قال وفيه الصعيل المذهب يقول
سمحت ان استامن على المقام او طال مقامه عندنا او كان المستام من
المقام او لم يعرف حاله ولا ذم رجوعه لبلده فماله للمستام من
قلت زاد في النواذر عنه ان قد مر به مرة على الرجوع او كان شائما
فان ردت ذريته وماله لبلده والا فلا ابن تميم ان استامن على دوام
اقامة

اقامة فماله للمستامين ان لم يكن نعم وارثا وان استامن على رجوعه
باعتقنا ارضه فماله لاهل الكفر وفي رده لوارثه او لحكامهم قولان ولعله
خلاف في حال ان استقل لنا حقيقة كورهم دفع لوارثه والافضل اعينهم
وان استامن مطلقا فان كان لامثاله عارة في الاقامة او الرجوع يحمل
هما والافضل اعينهم لافضل الاقامة او الرجوع قولان والافضل والا
يكن نعم وارثا في ذريته والافضل والا يدخل على الاقامة او على الجحيم
وطالب اقامته ببلده فمالي عليه بينا المال المصالح العامة والكافة
ورد ببيعة النبي علم من قوله ابن عرفه عن ابن القاسم واصبح
حكم ماله عندنا في مائة ببلده كونه عندنا ان المراد ببيعة المال
المسروق عند المسلمين لا خصوص الورد ببيعة العرفية ولذا لم يربط
معرفة بلفظ المال وعمم في قول القولين كما بيده في المقتصر السابق
فان نص الايمان وقيل في معركة هي في لا يحسن هذا هو المراد وان
افضل السبب انما عن حجة وان اسر فلا سر وان كان على امانه فان
كان نعم وارثه في ماله والا فان دخل على الجحيم ولم يقاتل اقامته اسلمت
والافضل يرسل اي وديعته ان قتل بضم فكسر اي الموصلة
معرفة الصغلي عن ابن القاسم واصبح حكم ماله عندنا في مائة ببلده
كونه عندنا وماله في مائة بعد اسرم من اسرم ولو قتل في معركة فمالي
كون ارضه لوارثه وفيه لا يحسن بعد الصغلي عن محمد وابن حبيب مع
نقله عن ابن القاسم واصبح ولو لم يكن المالك استر اسلم المسلمين
منه فما المالك لا احب ان يستري من العدو والارز من سباع
سلم او ذمي او ثوابه لبيعة ابن الموار استر عن ابن تميم
يا ايديهم المسلمين وراخذه ربه بالتي وقاس اي سلع المسلم
فليس له نفق استراها واخذها بالتي به اي استراها في
اكرمي الذي قدم ببلدها بامان ابن القاسم ان نزل النيا حربي
بامان ومعهم عبدة لاهل الاسلام كان اخر زلهم فباعهم عندنا
اقامة

من مسلم او ذمي فليس لهم اخذ ظلم بغير الحق اذ لم تكتلهم قدر على
اخذهم من بايعهم في عهد كذا في بيع اكرمي اياهم في بلد اكرمي لاث
اكرمي لو وهبهم في بلد اكرمي لمسلم فقد هم كان لهم اخذهم بغير حق
وبهتتهم اي اكرمي من الذين قد سوا بلدا باحان
اي سلم المسلمين فلسية للمسلم اخذ سلعة من الموهوب له ابن القاسم
وهذا الذي خرج بهم النيا باحان لو وهبهم لاحد فلا اخذهم سيدهم
على حال وفيها اذ ادخلت دار اكرمي فاتبعت من حر في عبد مسلم لم
اربع اليه او وهب لحر في لك فكافة عليه فلسية اخذه بعد دفع ما
ادينه من ثمن او عوض وان لم يتب واخذ به بغير حق اكرمي
والعز من بيت ما استترى ببلد اكرمي وما استترى من مستاتن ببلد
الاسلام ان المستاتن لحرمة ليست لغريم وانتزع اي من اكرمي
الذي دخل بلدا باحان ما سرقه اي مال المسلم والذي الذي سرقه
اكرميون حال دخولهم بلدا باحان ما سرقه اي مال المسلم او
الذي الذي سرقه اكرميون حال دخولهم بلدا باحان عديم اي
رجع السارق او غير بلدا باحان المسروق باحان كما لا خلاف المسلمين
اي الذين اسرقهم اكرمي محرم هم بلدا باحان المسلمين اذ قدم اكرمي
بلدا المسلمين ومن مسلمون اكرميون عديم فقال ابن القاسم له ان
يرجع بهم ان احب وقال عبد الملك ليس له ذلك ويظهر في كل مسلم
او في نسبه وينتزع منه وحكي سمعنا عن ابن القاسم انه كفر على
بيع المسلمة بريد كذا في الذكر بالقيمة راجع لا يتزع الا لحرار
المسلمين الذي بعد الكافي فقط وان اسلم اي اكرمي الذي
دخل بلدا باحان انتزع منه اكرمي المسلم مجانا لغير عرقه ما اسلم
عليه حرين ان كان مملوكا فلم يتفقا وان كان ذميا فكذلك عند
ابن القاسم وان كان حرا مسلما فقال اللهي ينتزع منه مجانا ان
رسد اتفاقا ابن بسير على المهور واكتسب كطاب وكما حر المسلم
العز

العز من المحبس والارض المحسنة وعجزها من الاحباس عليه اي اكرمي
الذي اسلم ما كان انتزعه بغير حق فقتله بعد اسلامه او استعاقب
في حر على رده بعد اسلامه واما الولد اب الموار من اسلم على سبي
في يده لغريم فو اقره بن ريم فلم يكن حرا او مولدا ويرد الي سيد هسا
بغير حق وبقي المقتل لاجل سب يده كلوله سمعنا المقتل لاجل
اذ انتهي من اسلم عليه حر في كان له خذ منه الي لاجل دون سيده فاق
عقبت لتمام الاجل فلا يبيع لبي والمدير حي بعدت من ثلث لبي
سمعنا المدير محرمه ويواجه بن اسلم عليه فادام سيده حيا وان
كان وحده الثلث كان حرا ولا يبيع لبي وان رفق منه سبي كان مارق
منه لحر في الذي اسلم عليه والمكاتب حي يودي الي حر من الموار
واما المكاتب فليس كتابا وان يحيى بغير رقيقا هذا اكرمي وان ادري
خرج حرا وولاه لسيده الذي عقد كتابا للذي اسلم اي والمكاتب
في حوزة صله يودي والولاء اي على المقتل لاجل والمدير والمكاتب
بعد عقبت الاصل اي الذي استعاقب لاجل والمدير والكفالة
من المكاتب والمدير بيان لما لکن المكاتب يرق كلة ان عني ولو
من ردهم والمدير يرق كلة ان استعرقه الدين وما زاد على ثلث
التي بعد الدين ان لم يستعرقه له اي اكرمي الذي اسلم
ولا سبي للموارث والعز من ابن الكافي ولا قول للورثة لان السيد لم
يكن له استراعه هنا فكذا وارثه وان كان الرد بالدين اي رد البير
والبطال واداه المال وان صله ووقف ارض العنوة ابن شناس
اراضي الكفارة الماخوذة بالاستيلاء من ارضه تكونه وقفا صرف
خارجها في مصالح المسلمين من اوراق المعاملة والمال وبنو القضاة
والساجد وغير ذلك من سبل اكرمي لدورها في الارض التي فتح
عنوة كسر ومكة اذ ان اي التي كانت وقت الفتح احسن به
عما اذ الهدى وبنيت فيجوز بيعها واجار بها اللهي لا خلاف

ان ملكه ففتح عنقهم واطعمهم لقمته واختلف أهل من بها على أهلها
 او اقرن للمسلمين واختلف في كل دور وورثها وبيع ما منهم ما كان من
 وذكر عنه انه كرهه فان وقع فلا يفسخ وظاهر قول ابن القاسم
 فيها اجواز ولا علم خلافا ان أرض العنوة ان تمتع بها فلا
 ينقص بمعد الباقى اعلم ان العول بان الدور وقع انما هو في الدور
 التي صاد منها الفتح فاذا انتهت وبني غيرها فلا يكون الا تبعية
 وفتحها قول مالك لا تكري دور ملكه بمراده به ما كان باقيا في
 زمانه من دور الكفار التي صاد منها الفتح وقد ذهب وبني غيرها
 ففضا احكام فيها الملك وصحة البيع والاجارة والارث والسفينة
 ليس خطأ وما الارض فلا سبيل فوقعنا مستمرا الى اخر الدنيا
 فانه اي الموات الى اخره على الاخر اجماع في اجها والعين والجنس الى اخره
 منها اخرج الارضين والجزيرة وما افتتحت من ارض بصلح وحسن عينة
 وركاز في زاداته حبيب وما صدر له عليه اهل الحرب وما اخذ من
 تجارهم وتجار الذميين قال مالك اكنس والكنى يجعلان في بيت
 المال وانظر هذا اي ارض العنوة راجع لما قبله من
 اكنس اي ضمن العنوة المجاني الى اخره منه كما ستعلم بلعني الغنى
 من تجار الذميين اي واكره يبي هذا الاطلاق وما شرطه للامام
 صلة لمعد رغبة للمعشر اي الماخوذ للمصالح العامة والخاصة
 ابن حبيب ستر اهل العدة في العبي وسبهم ان يبدى سيد دخل
 البلد الذي جني منه واقبي منه وسيد حصونه والزيادة في كرامه
 وسلامه ويقطع منه رزق محرم وقضائه وموذيته ومن وكب
 شيئا من طعام المسلمين ثم عطا المعاملة ثم للمعالي والذرية
 ثم ساير المسلمين ويبدى بالعقير على الغنى كما قال وان استمع
 المال ابقي منه بقية في بيت المال لما يعرفوا من ثوابهم ونبأ القناطر
 والمسايد ونك اسير وعزو وقنادرين وموتة في عقل جريح وتزوج

عازب

عازب واعانه حاج وذهب البداة باله صلى الله عليه وسلم لما كثر المال
 دون عمر للعطار بونا فاضل فيه بين الناس وقال ابو القوابر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ببالا قرب والا قرب حتى تصفوا عمر حيت وصفه
 الله تعالى وروي بطرف يعطى في راس رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فذكر ما يري من كلة المال وكسبه وكان عمر بن عبد العزيز يوصى ولاد
 فاطمة رضي الله تعالى عنها كل عام باثني عشر الف دينار سوى ما
 يوصل عنهم من ذوي القربى ووجب العبد من جني ثمره
 المال الى اخره لسبق قول ابن حبيب بيدا ان يسد خلل الذي جني منه
 واقبي منه وسد حصونه الى اخره وقال اللخمي بيدا من يسد بخلاف
 البلد الذي جني منه واصلاح حصون سوا حله ويستري منه السلاح
 ولا يكره اذا كانت لهم حاجة الى ذلك غزاة ذلك البلد وعامله
 وقهنايه وقاضيه فان فضل من اعطى للفقراء فان فضل من اوقف
 عدة لماتوب المسلمين الا ان يكون عندهم احوج هذا ان كان في
 غير ذلك من فهو سدد منهم حاجته اعطى البلد الذي فيه المال من ذلك
 ونقل الاكثر الى البلد المحتاج كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه في اعوام
 الرمادة ذكر ما كان ان عمر رضي الله تعالى عنه كتب الى عمر بن العاص
 وهو بمصر من الرمادة وكتبني اليها كانت ست سنين ويا غوثاه
 ثلاثا فكتب اليه عمر وسبك ثلاثا فكان يبعث اليه بالعير عليها
 الدقيق بالعباقف كان عمر يدفع بحمله لاهل البنية يقول كلوا دقيقتي
 والتحقوق العدا والحق والتبعية فاسدوا سحرهم وكلوا الحمة ونقل
 الامام بالمصالح الى اخره ابن عمر في النقل ما يعطى الامام من خمس
 النخيلة يستحقها المصالح وهو جزئي وكل في الاول ما سبب باعطائه
 بالنقل والثاني ما سبب بغيره من قتل قتيلا فلم يسله اذ المذهب
 محرم السحقاق سلب القنيل فانه لم يفتكم محمد بن اسفل الامام الا
 لوجه كالتجلى او من احققا بفعل ليريد اذ اما ويقطع عنه مثله

ابن القاسم لم ان ينقل بعضا من هذا السيرة بعد الغنيمة من خمسها
لما يراه من جماعة رجال وشبهها قاما وهاهنا سوا فلاحها ما كان
النقل من الخمس قال بعضهم لان الله سبحانه وتعالى قال واعلموا
انما غنمتم من شيء فان لله خمس منه فجعل الا خمس من الاربع لمن عنيها
فلا يجوز ان ياخذ كل منها شي لا يملكه كلهم سلبا كليا الى ارضه
صريح في ان السلب كسائر كل شي وجزى وصرح به شيخنا العبد وحي
ايضا قايما به المصنف كما هي عادته والذي صرح به ابن عرفة وتبع
الشيخ ان المصنف الى كل شي وجزى انما هو النقل بالسلب نقل كل واحد
الا ما مر بالفعل نقل في لا يسمي سلبا اذ هو قسمه فلهذا قالوا
لو اسقط صاحب المصنف لفظ السلب من قوله ونقل منه السلب
لمصلحة لكان احسن والشك في لو كان السلب كليا وجزيا كما قال
المصنف وشيخنا لم يقولوا ذلك وقول العبد في قالوا ذلك وان
كان السلب كليا وجزيا نظر الا نظر في عند اطلاقه للكل في فقطع
لغته ودعوى بلا دليل وايضا لو كان السلب كليا وجزيا
لساوي النقل وهذا باطل اذ هو قسمه من خمسها صريح به ابن عرفة
وعنه ولو اسقط المصنف لفظ سلبا لوافق كلامه كلام ابن
عرفه واجماعهم ولم يرد عليه ما ورد على كلام المصنف واسم اعلم
سلب فسمي ابن عرفة السلب قال ابن حبيب كل ثوب
عليه وفريسه الذي هو عليه او كان يمسكه لوجه قتال لا ما يجنب
او كان متعلقا عنه قال وهو سمون وسنة سلاحه سمون
وفريسه كجامة وخاتمة ودرج وبيضة وسيف ومنطقته
بما لذك من حلي وساجده وساقاه ورائاه اللحية والفاكهة والكام
وعمل بكرة فيل بعضنا القتال الى اخره في هذا ابن القاسم
لا يجوز عندنا لك نقل قبل الغنيمة ويجوز النقل اول الغنيمة وامن
على وجه الابهاد اللحن النقل جاز ومكره فاكما كان بعد

المثال من المكره ما كان قبل يقول والي الجيوش من يقتل فلا فله سلبه
او دناءة او نسوة او من جالسين من العيا او من المتاع او من الكمل
فله ربع او نصف او من صعد موضع كذا او بلغ او وقف فيه فله كذا
كل ذلك ممنوع ابدا لانه قتال الدنيا ولا يودي للتحامل على القتال
وقد قال عمر لا تعد مواجها جبر المسلمين الى الخصون فليسلم استيقم
احب الي من حصن افخرة فان قتال على ذلك فله من حقه
لانه كالمبايع خلا في ابن حبيب حقه بعضه ما اذا لم يجز اليه
الا ما مر فان احتاج اليه لرهبته من كثرة العدو وكثرة ما يرب
وقد فعله ابو عبيدة يوم اليرموك لما رهنه كثرة العدو وقضى
ان لم يملكه قبل المصنف سمون كل شي بيد الامام قبل القتال
لا يسمي عندنا الا لانه ان تزل ارضه وانه اعطاهم ذلك من
اصل الغنيمة للاختلاف فيه وقال اللحن فان قتال على مثل
ذلك كان من حقه لانه عمل على حظه من الدنيا فهو كالمبايع
والمسلم الذكر سمون اذ قال الامام بعد ان يرد القتال او قبل
من يقتل فله سلبه فلا يسمي من السلب لزم وان ولي القتل
الا ان بعضي به الامام وبنعته فلا يسمي يرد لان اصل الشك
يرد في ذلك وكذا لو فتيك امرأة فلا يسمي لها الا ان يحكم بذلك
لها بعض قال اي سمنا وفي بعض الامام اي وفي
استحقاق المرأة السلب اذ انعت على ما كان لها بسبب ثقيف الامام
اياها له ولوم يسمي قال ابن يونس ان قال من قتل قتلا فله سلبه
فسمع ذلك بعض الناس دون البعض فالسلب لمن قتل وان لم يسمي ابن
عمره سمنا استحقاق النقل لا من نقل سمع بعض من يصدق بكلمة
قول الامام لقتل ابن سمون عنه من لم يسمي قول الامام من قتل قتلا
فله سلبه لمن سمع ولوم يسمي احد فلفظ مثلا ادخل به يومه
وصممه سلبا عميدا بن بسير اذ قال الامام بعد الغنيمة

القتال او قبله وحكمنا بغيره من قتل قتيل فله سلبه فله ما نزل السلب
المعتاد لا امرأة لم تقابل الي اخره بيا لم نورد من حال قتلهم
لا تخرج الي اخره ابن بشر هل يكون له ما يسلبه عظماء المسلمين من
السيوف والاسلحة وتمامها من غير ما لا يكون له ذلك
نظر الي حمل الاسلحة على القالب وصليب سمون لا يكون العلي
مع عنت من النفل الا وراي يد هذا الصليب في السلب ابو الوليد وهو
احب الي وعين سليمان لا تفر في عين سمون وقاله ابي انا
انما النفل في الفروخ المسيف والفرس والسلاح وكوه والمطعم
من السلب لا ما فيها من نفقة اللحمي لا ما فيها من دناءة واذ قال
الامام من اصاب ذنبا او فقة فله ربع بعد اجتناب مصيباته على
ما قال ولما اصاب ذلك فله كان سكوكا وغيره دايمة الفدية
الي اخره ابن حبيب فرسه الذي هو عليه او ما اسسكه يوم القتال
من السلب لا ما كثر او كان منقلبا عنه وليس له في عرفنا نحو النفل
في نحو النفل المختصر وله النفل ان قال علي بن ابي طالب عبد الباقي اعك
للمسلم النفل ان قال الامام من قتل قتيل على نفل واهل بيته ان
قال علي بن ابي طالب النفل يطبق على النفل واهل بيته ان قاله
الثاني والاطلاق المذكور خلاف عرف اهل مصر لان وقد يقرر
ان الامور التي يشبهها العرف لا يفي بها بما في الكتب القديمة
مما في على عرف فقير عرف اخره يتقرر فيها العرف الذي هو في
كل بلد وفي كل زمان واما من قتل قتيل على نفل فله فقتل قتيل
على نفل ذكره في النفل لعدم صدق النفل عليه ومثل النفل
والنفل اكله واهل بيته واهل بيته واهل بيته قال علي بن ابي طالب
ان قتل قتيل على نفل فله سلبه سمون ان قال الامام من قتل مسلم
قتل فله سلبه من قتل فله سلبه او ثلثه فله سلبه
محصنه قال سمون لو قال الرجل ان قتل قتيل فله سلبه فقتل الشاهد
احدهما

احدهما بعد الاخر فنحن نذكرهم وان نزل سلبه ولم سلب الاول
ولم يقر له كلهما فقلت فان قال له كلهما قتلت فله سلبه عبد الباقي ان
قاله ان قال ان قتل ياريد قتيل فله سلبه فله سلب الاول
من المعتق من قتل مقتله فله سلبه فله سلب الاول
يما يدل على السلب فان اي لم يقر له من قتل ياريد فله سلبه فله
سلب جميع مقتوليه الثاني ان يعلم الاول من مقتوليه فان جهل
فتضمنهما وقيل اكلهما قاتلتهما فله سلبهما من مقتوليه فان قتلها معا
قتل لم يصف سلبهما وقيل اكلهما الاول اي جهل الاول
الثاني اي قتله معا وللامام سلب قتله سمون اذا قال الامام
من قتل قتيل فله سلبه وامصيناه ثم لقي الامام عليا فقتله فله سلبه
فان قال منكم فلا يكون له هو سلبه لانه اخره لنفسه يقول منكم
وان قال ان قتل قتيل فله سلبه فلا يبقى له ما احضر وهذا يدل
له عطف على نفسه كصدقة مثال من يميل له وسيم الاربعه
بالسوية الخلف الى اخره ابن بشر لا خلاف ان من قتل فله سلبه
اسحق القتيبة وهي الاسلام والعقل والبلوغ والحكمة والذكور
والصحة ابن عرفة سيبغ القتيبة من العتمة والاسلام والحكمة
والذكور والبلوغ والعقل والصحة وحقنوا الواقعة واخرج النفل
غير من اتفاقا وفي العبد والذمي طرف ثم قال وفي الاسلحة
للصبي المطبق للقتال طرف ثم قال وفي المرأة طرف ثم قال
وفي المرض طرف وان قال ابن عرفة في السلب للقاتل شهيد
القتال او قاتل قتيل فله سلبه من مقتوليه او اهل بيته لا نسيم
لا جبر الا ان قاله في سلبه من اخره قدر ترك محله المار في في القسم للاخر
ثلاثة او ضالا وان سلبنا ابن عرفة في الاسلحة من قتل فله سلبه
فعلى غنم الجبش بعده موهاج الصقلي عن ابن تافع ولمع المنجي
عن روايته وكيفية المنجي قولا بالقتال بارض العدو وسيعقب بان

بغيره قال ما كان في الذين ردتهم الرجوع وهم بيلاذ الاسلام ان لهم سهمهم
 في الغنمة ونقل الشيخ عن محمد بن ابي بصير عن ابن القاسم سواضل بارض
 العدو والاسلام او مختلفا الى جهة الجيوش وامره ابن الموارث يوجب
 الامير فوجها من الجيوش قبل ان يصل الى بلد العدو وفي امر من مصلحي الجيوش
 كسده او اقامة سوف او غير ذلك فاستقلوا في ذلك حتى غنم
 الجيوش فلم يعمهم سهمهم وقد قسم النبي صلى الله عليه وسلم لفتيان
 يوم بدر وقد خلف على بنته وقسم الطامة وسعيد بن زيد وهما غابا
 بالستار كفتان بدر لبنت رسول الله صلى الله عليه وسلم والمناس
 بالمدينة لبنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قسم له صلى الله عليه
 وسلم بغزوة بدر او مرضا اب حرقه في الموضع طرف الباجي
 ان منع القدرة على القتال حالا وما لا منع الاسهام والافدا للمعسر
 اختلف فيما خرج مريضاً واري لاسي لم الا ان يعثري باري رب
 راي الغنم من قتال ومن مرض بعد القتال اسهم له ويختلف ان
 مرض بعد الاداء على القتال اخطاب المسيلة على خمس حالات الاولى
 ان يخرج مريضاً ويسمى كذلك الى ابداء القتال والمريض ويسمى مريضاً
 الى حرم العدو فيسهم له على المشهور وهو مراده بقوله او مريضاً بعد
 الثانية مثل الاولى الا انه اسمى مريضاً حتى كان اكثر القتال ثم
 مرض فيسهم له بارتقاء وهذا مراده بقوله او مرض بعد ان شرف
 على الغنمة وذكره في علم حكمها بالاولى ليعرف علمها قوله
 والافقولة الثالثة ان يخرج مريضاً ويسمى كذلك حتى ينقض
 القتال الرابعة ان يخرج مريضاً ويرى قتله في ارض الكفار
 الخامسة ان يخرج مريضاً ويرى قتله في بلد الكفار وقيل المدائن
 في الثالثة قوله بالاسهام وعدمه وقيل للمعسر سهمه ثم لا يسد
 وراي فيسهم له ومن لا فلا وهي مراده بقوله والافقولة واستظهر
 ابن عبد السلام الاسهام مطلقاً في الثالثة فاستظهر فيها بقضيل
 المعسر

المعسر لا غير اي لا يسهم لغيره من سبب اي المكلف المسلم
 امر الذي كان او خرج بنية كمين قبل المعركة ابن الموارث بانك
 من ما قبل المعركة فلا سهم له وان مات بعد القتال قبل الغنمة فلم
 سهمه ولو كان غنمة بعد غنمته فما كان مريضاً بعد قتله سهمه
 في الجيوش مثل ان يفتحوا حصناً فيمضون فيفتحون اخر على سهم امر
 الاول اصبح فان رجعوا قاتلين ونحو ذلك من انقطاع الامر
 الاول فلا شيء له من الاسواق بعده فهذا مستحب لما قيل في عدم
 القسم ومن لا يستطيع قتالاً عطف على من لا يستطيع قتالاً لمن
 لا يستطيع قتالاً وقيل ولو اي لا يسهم له ولو كان له راي
 وفي صبي اي في القسم وعدمه كصبي ارجح عدم الاسهام العدو
 عدم الاسهام مذهب المدونة والرسالة والاسهام في كتاب
 محمد فالاول هو الرأى ولا يرخص لمن لا يسهم له المعسر مما لا يرخص
 للنساء والصبيان والعبيد وكان ابن حبيب يرخص فيهم وهذا احسن
 لحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم
 سهم للعبيد والمرأة الا ان يجد ما من المغنم وكذا الكل من الجيوش
 فيه منقطع المازري الارضاخ من الخمس وللغرس مثلاً فيهم
 منها لما لك يسهم للغرس سهمان وسهم لغارسه وللراجل سهم ابن عرفة
 قسم الغنمة حفظ الغارس منها ثلاثة امثال حفظ الراجل للمز والراجل
 وعملوه تكلفه نفسه وفارسه وخادمه وان مريضاً رضى الباجي
 قدام الغرس المريض فاختلف اصحابنا في سهمه فقال مالك يسهم
 له وقال الشافعي وابن تيمية لا يسهم له وجه الاول انه على حاله يرخص
 برونه ويرقى الاستحقاق به كالمريض يعطيه السنين المكثف ووجه
 الثاني انه لا يمكن القتال عليه الا ان فاضله البكر الرضاوي
 فيهم من ان يسهم له ولو مرض قبل القتال واسمى في اخر وهو
 كذلك ابن عرفة فيهم للغرس الرضاوي كالمعسر ودان

فكبر القتل القود بعده لم يسم له الباجي عن مالك يسهم لما يدرب له
رهيصة حلت ولا ابن عمار في الاسماء بل يخصص حصة القاتل
اسم مع سمون وتعل ابن ربيعة ابن نافع الباجي يسهم لما يدرب له
كثير ويسهم لها ليس بعد حضور القتال وفي الاسماء لما كس قبله بعد
الادراب قول اصبح مع اسمع ومقتضى قول ابن الما حبشون
ومقتضى قول مالك لا انجح لا ينفع به بيان لمعوم رجب
او في سبعين في مال ابن القاسم اذ القوا العدو في البحر ومعهم
اخيلا في السفق فانه يسهم للقاسم ثلاثة اسهم وللراجل سهم وذلك
ان سري اهل المسكر وجاله ولبعضهم خيل ففخوا وهم رجاله
فانه يعطى لمن له فرس ثلاثة اسهم وكذلك لو خرجت سري
المسكر ففخمت فان ذلك بين اهل المسكر واهل السرية للغارن
لثلاثة اسهم وللراجل سهم او سيفت وقائلوا مشاة فيها
اذ القوا العدو في البحر وسهم اخيلا في السفق او ساروا رجاله
ولبعضهم خيل ففخوا وهم رجاله اعطى لمن له فرس ثلاثة
اسهم ابن عبد السلام لو نزلوا عن اخيلا وقائلوا رجاله لو عد
في موضع القتال وما استبره ذلك فانه يسهم للخيلا او برذونا
فما لما لك البير اذ بين ان اجاز بها الوالي كانت كاخيل ابن حبيب
كهي اخيل القطام الباجي يريد ابا فيه العظيمة الاعضا والاب
ارفا اعضا والبرذون ما كان ابواه بن حليلين او هجيناتك
في الموطا لاري اهل من الاسن اخيلا ابن حبيب اهل من الذي ابوه
عربي واهم من البراذين اذ استبرهت اخيلا في القتال عليها
والطلب بها اسهم لها او يعرف فاج الصياح المرف الذي اسهم
عربي وابوه ليس كذلك او صغيرا حيث قد ركب على الكس
والفر سمون ان صار الصغير يقاتل عليه اسهم له من ثوبه
وقال ابن حبيب الصم وسهما اكبس والمكثري لراكبه عبد الله

و

والخزني وشب وسهم لفرس محبس وسهما له قاتل عليه للمحبس ولا في
صالحه كعلقا وكفه وفي المعار قولان اللهم المعار قبل القتال في كون
سهما للمعار وللصغير احد قول ابن القاسم مع مالك وثانها لرب
او لراكبه بيان للمقتولين ومن ركب بالاميل فاهز قله سهما اللهم لو
علم المسلمون خيلا فغصب رجل فرسا منها او قاتل عليه سهما للمعاصب
فهمد عليه اجرة المثل ولو غصب فرسا من ارض الاسلام وقاتل عليه
سهما للمعاصب ولصاحب اجرة المثل سمون ان يغير الفرس من
لرب بين في الفرس واجر المثل الا ان يهرب من احد اكبس الي
اخره الشيخ لو غلبت فرس من ربه بارض العدو وقاتل عليه مرة فقتله
فيكون سهمه لربه او لمن قاتل عليه نقل محمد بن اصبغ مع ابن سمون عن
ابن القاسم وسمون قايلا المان ينقلب بعد سقوط ربه عليه القتال
سهما له ولا اجر للمقتدي وليس له عرق فان كان له غيره فالسهمان
للمعاصب وعليه الاجرة اللهم ومن غصب فرسا الذي فرس من سهما
لصاحب وعليه اجرة ولا سهم لغيره غير ان عرفته فيها لابن القاسم
كالمال اسمع من مالك ذوا السفل واهمار وللغير ابن العربي وذو السفل
راجل وفرس اذ في ابن عرفة في القسم للفرس الثاني نقل البجلي
عن سمون عن ابن وهب مع الشيخ عن ابن سمون وابن حبيب
عن ابن وهب وابن عمر عن ابن ابيهم والمهور والثالث لغوا اتفاقا
وفما لما لك من لافراس فلان اذ علي سهم من ابن يوسف لانه لا
يكن ان يقاتل العدو على فرسين الا على فرس واحدة وما زاد عليها
فر زيادة عدد كزيادة رمح او سيف والمستكر سهما محبس
المقاتلة عليه ابن عرفة في كتابه ابن سمون ان ادرب رجلان ففرس
لها سهما لمن قاتل عليه منها وعليه للاخر نصف اجرة ان عرق
ذلك والا اقتسمهما جميعا والمال ولو ركبها احدهما كل الطرفين وقاتل
عليه الاخر سهما له ولو عليه نصف اجرة وله اجرة ركوبه في الطريق

المازري ان قاتل عليه فله كل منهما بعد ما حضر من القتال عليه
 والمستند للحسين فهو ابن عرفة عن حمزة بن اسد لعزم دونه بينهما
 سمع يحيى ابن القاسم في عروجه اهل حصن من المسلمين فخرج يفر
 من اهل الحصن وقاتل العدو فظفروا به وابوا عليه وشبهوا به
 لعنه ذلك بينا جميع من خرج قاتل اوله وقاتل وبنه جميع من خرج اهل الحصن
 بعد ارجاع الحسين لعنه لئلا يلم بخرج ويخرج من اهل الحصن
 فريسه في الحصن ان كانوا في موضع رباط وصنعوا فيه حدة للعدو
 ولذلك سلكوا ولو كانوا على غير ذلك لم يكن لهم من حماة اي به
 ما اسم موصول يادى مائة وقا على اي صنف المستند عن حمزة
 خبر ما اي ليحكمها الحسين والمستند له والحكمة بفرقة على الشبهة
 لبيان وجهه وايضا مضمونه وان قاتل الكفار مثل قتال
 او استد الكفار فاعل قاتل وصنفه محذوف اي المستندون للحسين
 والمفعول محذوف اي العدو ومثل صنفه لمصدر محذوف والمفعول
 بطلت بسببه لنوع عاملة دفع لهم اي الكفار بقتل الغنيم
 اي التي عثموها مستند للحسين ابن ريدان غزي الكفار ياذن
 الامام او يغير اذنه مع المسلمين في عسكرهم فلا يصيب لهم في
 الغنيم الا ان يكونوا مكافئين او محالين فنقسم الغنيم قبل تقسيمها
 بينهم وبين المسلمين ثم تحسب نصيب المسلمين خاصة
 ولا تنقص لهم اي الكفار بطلب الحسين في بقتل الغنيم الذي
 اخذوه وانقص غير المستند اي كما عظمه ابن ريدان غزي
 الكفار ياذن الامام او يغير اذنه مستفردين تركت لهم غنيمتهم
 ولا تحسب كسار اي دخل ارض العدو وحده حفيظة واي ليعين
 من اموالهم وذريتهم وسلامهم فانه يستقبلهم وحسن المسلم
 ولو عبد ابن القاسم في العدو كمن يستلصقها الي بعض تركي العدو
 فيصيب غنائم اهل الحصن ويكون فضلها له قيل له فان خرج حروجه
 مستند

مستند صديقي فقتل فقال الحسين ما اصابا من بعث ما بقي بينهما قيل فان
 خرج ذي مثل حصن من حرم مسلم فقتل فقال الحسين حفظ المسلم ولا
 خمس في حفظ الذي وقال سمعون لا يحسن العبد كالذي ابى ريد
 وجهه قول ابن القاسم ان العبد لما كان كالحرف في ان له ما عظمه اذا
 الغزى عن الحسين وحيد ان يكون مثله ان عليه فيه الخمس لانه توسل
 وابنه تعالى قالوا علموا انما عظمهم من سبي قاتلهم خمسة ولا امر عمل
 سرجا من حنيتهم فيه المالك ومن تحت سرجا او يري بهما او صنع
 سنجيا بيلد العدو ومنه ولا يحسن ابن حبيب وان كثر ابن يونس
 هذا قول ابن القاسم وسالم ينفق حبيبتا كان الكسب وحده الى اخر
 فيه ان ظاهر المذونة لا فرق بين ما كثر في قيمته وما قلته وخرج به
 ابن حبيب رافعا على ابن ريدان وهو يقتيد سمعون باليسير طافا
 لها وجعله عن وقا قاتلها ومنه السراج الاول وعمل السلف القسم
 بيلد ان امن بها المالك الشان ان تقسم القنارم وبتاع بيلد الحرب
 وهم اولي برحمة ماروي الاوراني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وانما قال لعنه اعنتهم قضا الا في دار الشرك في التوفيق اراد بالبيان
 النسبة الحاصية وقيل يندب اليه هذا قول سمعون معبر اي ينفق
 فحمله في تلامذته على الوجوب والبراهين والبيان والعدوى والمقتضى
 على التدب رادني علي في او خير بين البيع وقسم نفس الامنة بالقيمة
 وهذا قول محمد سمعون ينفق في بيع الغنيمه بالعين ثم تقسم فان
 لم يجد من يشتري العرو في قسم ما اكلها ما كثر على الغنيم ابن حبيب
 قال اهل العلم ما امكن قسمه فسد ان شأوا ما لا يمكن قسمه فسد
 مع ما عظم من ذهب او فضة وله بيع الجميع ولا يصح الا ان يكون
 ضرر انزل من صفق ان امكن ابن الحواز صنف القسم ان يقسم كل
 نصف على خمسة اجزا فاذا اعدت خمسة اجزا واهم بدخ ذلك برأي اهل
 البحر والمعرفة وبالقائمة والاقام كذب في رقة هذا الرسول الله سحر

يعرفه فحينئذ وجع سهمهم الخمس كان لدا ما امر لا رجة لا احد فيه ترتيب الامام
 الاربعه اخرا من ولعيتهم ما علمهم وان راى بيع الجمع واخراج حسن الثمن فقل
 وما عرف لمعصوم مودون قبل القسم اخذه بجان روي ابن وهب ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للذي وجد بيع في المعتم ان رجه
 لم يعسم محذره وان قسم فانت احق به ان اردته وفيها ما كنت ما احذر والآخر
 من مال مسلم او ذمي من غير عينة المسلمون فان عرف ربه قبل ان يعسم كانت
 احق به بغير شيء بل اني تفسير المجاز ومنه اي المجاز الكلام
 بداسي الى اخره بيانا لمعنى المجاز من الغايه بيان لشيء فان كان
 اي المعصوم غايبا حمل له الى اخره ابن الموار اذا عرف ربه وكان محاسبا
 فان كان حيا لم ير ان يحمل عليه ويوحده من كراهه فقل ذلك وان لم يكن
 حيا لم يرفع فانه بقاء وسفذه مع الامام فيه ولا يكون لرسم الامنة
 ولا كفض فحمة استرأب ان كان مما يذكر على ايصال لرسم العبد
 والسيف وما ليس فيه نون كثيرة فبا عوه في العنينة لا يقتهم بعد
 يعرفهم فلهذا اخذه بذا نحن ونفكذا قال ابن حبيب وقال سمعون
 لا ياخذ ربه الا بالثمن وهي قضية من حكم وافقت اخره لا فايث اثبات
 فقد قال الا وراعي اذا عرف ربه ولم يحضر يعسم ولا ياخذ ربه الا بالثمن
 الا لتا ولا ابن بسير لو جهل الوالي او قاول قسم ما وجد في ايدي
 العدو وحاصره المسلمون في فمل بمحض قسمه فولا ولا وهذا ظاهر
 في التا ولا لانه حكم مختلف فيه ونقصه فهو المشكل واما اذا جهل
 فقد اعترض الاستياخ القول بضمه ان لا بعد كما بهل لموافق
 لمذهب بذهب من يراه اي لمراعاة مذهب من يري جواز
 القسم كالا ولا يبي وسعد بما وقع في القاسم فيها وان لم يعرف
 ربه بعينه وعرف انه مسلم او ذمي قسم بزمان جازمه كان احق به
 بالثمن ما لم يلق ولا كثير على فذابه وهو من عرف ان اراد اخذه لم يكن
 لمن ذلك بركة ان ياتي عليه وان من ستر خلافه ابن عمر

لو

لو نقد بيع ما ربه احق به بتمتة فطرف ابن عمر والشيخ في اخذه باي
 شيء يتا ولا اول قولان ابن عمر رجح سمعون وقال لا ياخذ ربه الا
 وقع في القاسم وهو قوله ابن القاسم وانما يدفع له حيث قامت
 البينة الى اخره ابن ابي ابي ابي ان في العنينة ما لم يسلم او ذمي
 في التوضيح اي ثبت بغير ربه الرعي محمد قال عن ابن عبد السلام ستره
 النبوة في العلم بغير المالك في القلعية اهل المذهب وهي قوله
 فان عرف ربه ولفظ النبوة انما يستعملونه فيما هو سبب الاستحقاق
 كالشاهد في وما يقوم مقامه لفظ المعرفة والاعراف وسميهم يستعملونه
 فيما هو دون ذلك وفيما يستعمل البينة وما روينا ومنه استعملهم المعرفة
 في اللفظه ومعرفة القصاص والوكاين معرفة في اخذه ربه ان حضر
 لموجبه الاستحقاق طرق معتض نقل للمعنى عن المذهب ومحمد بعينه
 لرسم القايب عدم بيمينه الما زري كالا استحقاق في اثبات ملكه ويمينه
 ابن بسير في وقته عليه واخذه اياه بمجر ودعواه مع بيمينه قول ابن
 سفيان والحي على ملك العنينة بالقسم لا قبله وفيها ما ارد ربه مسلم
 او ذمي من ماله قبل قسمه اخذه بغير شيء وهذا يبين الحق في قول ابن
 عبد السلام عبارة ابن ابي ابي فخالفة لغير اهل المذهب ومن عرف
 في سهمه مال معين الى اخره فيما لا شك من وقت في سهمه امه
 لمسلم واثباتها من حر في فلا يطاعها حي بغيرها عليه فباخذ بالثمن
 او يدع وكذلك العبد والعرض فان تصرف بغير ابن القاسم
 ما وجد السد فان بعت او ولادة فلا سبيل له اليه ولا الي
 ربه اخذهم من كانوا بدين من بعت او استراهم من حر في انما علم
 او بغيره وان بعت بوجع للمعنى اذا اعتق الى اصله فملى قولا
 ابن القاسم بالفتوات بالعتق والولادة يموت بالعتق الى اجل
 ابن بسير بعيدا جراه عليه لعدم تخير العتق فيموت الرد في
 المقتضى لاجل ان عرفته بوجه قول ابن القاسم في الكتابه والذبيير

او قد يبرأ القاسم الكتاب واليد بغير العتق المستتر في بيع الرار
 ولا يفتى ما وقع في السهم بين المعلوم والتالي ان عرق يعرف بانك
 المسترك ابيع بما لو اسلم عليه لم يوجز منه خلاف ما عني وقرنا بعض
 العرويين بان ما بيع في القاسم اخذ من القدر وهو ان كان في
 رده لربيه بخلاف ما اخذ منه طوعا ذلك اي المستقدم من بعض
 تصرف من عرف في سهمه ما لم يفتى وان لا جلا ولا يد بغير او بالدار
 فهو راجع للفرع الاول خاصة كما افاده بهرام والثاني في يدك
 على ذلك قوله بعد ويعوض من به ان لم يبيع فيمضي فان ظاهر عدم
 التخصيص بين ربه لربه وعدمها وان يبيع فلا عذر ويعرف
 بما تقدم زاد نسب ورجع في اخر من بما اخذ من المعتم او من
 حربي وفيه مخالفة لما تقدم فالراجح الامضا وهو قول
 الكاتب وقال القاسمي وابو بكر ابن عبد البر في الامضا ولب
 اخذه محال من اخذه منه كذا في الاخر فها لا ابن القاسم ان
 دخلت الي بلد الحربي فابعت عبدك مسلم من حربي اسره او ابك البر
 او وهبه لك الحربي فقا طعنه عليه فليس له اخذه بعد ان يدفع اليك
 ما ورث منه من كمن او عرض وان لم تنسب ولا تصك اخذه ربه بغير
 شي ولربيه الحربي ان باعه ابن القاسم ان باعه الذي وهبه له
 من رجل اخر من البيع ويرجع صاحبه اليك على الموقوف له في اخذه
 منه كالزائد ان باعه باكر مما دفع لستبه في اسحقا ربه
 الاخذ كما لو فدي من الحربي بعتة وبيع خمسة عشر فلربه اخذ
 الخمسة الزائدة وما فدي من كولي ان اخذ ابنه لستبه في
 رجوع من فدي ما يبيع له بلا عذر انه على ربه خلاف معروف
 والاظهر ان فداه كجيت يرضي لربه خلاصه من اللص باسرا
 كجوت ربه او فدية او انما شتم حرمان فاديه الاظهر اخذه
 بما لا يمكن تحليصه الا به قاله ابن عبد السلام وما الى سوا
 لانه

لانه لو اخذ بدين مع كثر في اخذ المصوص سيد هذا الباب مع كثر حاجم
 النامس اليه ابن تاجي وبه كان يعني مستحقا التسمي وقال ابن
 راسد ياخذ ربه بلا شيء لان اللص ليس له شتمه ملك بخلاف الحربي
 ابن تاجي لا يبعد ان مراده اذا انوي القادي الملك فيرجع
 الي الوفاق ما لم ينو القادي الملك هذا العبد لانه قد روت
 ويستفاد من لفظ القذاها هلاي القادي كاله اي كوال لصل
 ويرجع اي القادي قال تاجي رجوع اي القادي الي ارضه لغيره على قوله
 ما لم ينو القادي الملك الي ارضه ولا اسلا من المدبر والموجر ابن الماحض
 المدبر مستتر في من ارض الحربي ان ابي سبيد ان يفتيه يخدم القادي
 في اليمن الذي دفع فيه فاما ما ان سيد قبل استيفاء المستتر في كمن
 وحمله ملك سيد عتق ويبيع مستتر به كما بقي له بعد ان ياسب
 خدمته وعلمة قال محمد هذا صواب وذكر عنه ابن سميون انه لا
 في اسب لستبه من خدمته وعلمة ويرجع عليه بجميع الثمن وقال
 سميون المعنى لا جلا اذا سبي ففداه رجلا من القدر وما قاله سنا
 سيد فداه بذلك ولا يحاسبه بعد العتق وان اسلم صار مست
 خدمته كلها للذي فداه للاجل فاذا عتق ابيع بجميع ما فداه به
 وقال ابن الموارث يحاسبه كخدمته فاما يعني له شي بعد عتقه ببيع
 الاجل اشبع به الامر الولد اي لمسلم استترت من حربي بارضه
 فلي ربه ان يعطي مستتر بها جميع ما ادي وان جاوز قيمتها سنا
 او ابي فلا خيار له وان كان عديما اخذها وبيع بذلك وكذا لك
 قال مالك في امر ولد وقفت في القاسم خدمتها اي المدبر والموجر
 ولا تقسم العتقة التي وجدت عند الحربي بين مكنو با عليها
 هذه لفظه او التي وجدها بعض الجسد في ارض الحربي تنوقف
 بلا خلاف قاله ابن رشد ان لم يعلم ربه فان علم فهي مما عرف لمعصوم
 بعين والعرق بينهما وبينه ما لم يعرف ربه لمعصوم ان ما اخذه الحربي
 من مال المعصوم بالعمارة يصير له فيه شتمه ملك واد الاسلام

ملكه عليه والغاسر منزل منزلة والدعة لاجل للمعطل
 فيها الرماضي هذا غير صحيح ونحو المذهب لان مذهب مالك
 ان كل ما اخذه المسلمون من اموال المسلمين لهم فيه سهم الملك
 سواء اخذوه على وجه العهر او غيره وانما المراد بالتفرقة بين ما
 عرفوا المعصوم عن يمينه واللعطة الالهية والجامع بينهما جمل
 عين مالك كل منهما وقالوا هنا بالقسم على المشهور وانفقوا على
 انفاق اللعطة يدل على ذلك قول ابن كثير ان علم انه مسلم عليه
 اجملة فهل يقسم او يوقف لصاحبه كاللعطة المشهورة انه يقسم
 بناء على تعليل ملك الفاعلين ومثل في عبارة ابن ابي حبيب وابن
 عبد السلام وابن عمر في الامني وقيم النباي والعدوي وجر
 يتبع في الكتاب والادلة اللعطة عن قوله وقسم مالا يكون موقفا
 مالك كمواعظ المحقق واصول ولا حيس ثبت بحسبه والافقوان
 عبد الباقي ارجح ما عدم قسمه وانما جري قولان في المكتوب عليه
 حيس وجزم في المكتوب عليه لعطه بعدمه لان الرجل قد يكتب
 على فخره من هذه حيس ليمنع من يريد المقدري عليه
 وصيدق في انه لم ير بحسبه فلم يسم على مالا يكون موقفا والحق
 لان ربه اي المكتوب عليه هذه حيس علمه لجرى ان القولين
 فيه ذلك اي هذا حيس صراية اي من يريد المقدري عليه
 كتابهم اي اكر بين على السن الذي عرف المسلم غير معين
 هذه لعطه فلا يحمل انها للحماية وقسم مالا يكون موقفا
 مالك ابن كثير ان علم انه مسلم على اجملة فهل يقسم او يوقف
 لصاحبه كاللعطة المشهورة انه يقسم بناء على تعليل ملك
 الفاعلين لانه لو علم صاحبه فلا يكون له الا بعد ان يدعوه ولا
 مدعي هنا ويمكن ان يخرج باصطخاره وبيعت كتابه
 فيها ان سبي العدو وكاتبه لمسلم او ذمي او ابيهم فقتلناه

رد الي ربه غاب او حضر فان لم يعرف ربه وعلم انه له مكاتباً اقر
 على كتابته وبيعت في القاسم فتودي الى مستتر بها وان يخرج
 له وان ادي عتق وتولاوه للمساكين وخدمته الى اخر
 سمون المعنى الى اجل اذا سبي من غنماها اذا عرف ربه وفتق
 له والا جعلت خدمته في المعنى كذا ان جاسيد حير في فدا خدمته
 واسلامها لمستتر بها الكمي ان السجدة له للاجل خرج حرا ولا
 سبي لربه وان ابي بعد نصف خدمته حير في الباقي فيخدم
 اي المعنى لاجل ويعتق اي المعنى لاجل عند تمام
 الاجل ولا سبي عليه لما لك ويجوز عتق امر الولد اي التي
 عرفت المعصوم عن يمينه اذ ليس لسيد دعائها الا الاستمارة
 وليس له كذبه وهو كقولنا عتقها النباي اصله لسلام
 ومراره لغيره ولا يخفى انه ينفقها على سيدها ان ظهر
 فالظاهر كرها على حالها وتخليه سبيلها ابن كثير ان
 عرفها بها ام ولد مسلم فلا يقسم ابن عمر في ام الولد التي عن
 مهنوا والباقي والحق عن المذاهب ان عرفت في مفتح فلا
 يقسم ذلك اي المذكور من المكاتب والمعنى لاجل
 وامر الولد والمدير واكملم حوران ما يقال كيف تصور موت
 الكناية في نحوها مع عدم معرفة كيف السيد انما اي اخر
 الولد التي لم يتعين سيدها المعصوم فت بكسر القاف
 وسد النون اي رفق خالص واستظهر النباي رضى
 فيه نظر والذي ذكره اللغوي انه يواجر بعد رضى رضى
 مدبر على فرض ان لو جاز بيعه وكذلك وعبارة المواف
 يواجر بعد رضى رضى وليس هناك ولا مدبر و يوفي من
 خدمته الى اخره فيما لا يبا القاسم اذا اراد المدير وحققت
 بدرا كروب ثم طهره استتيب فان تاب والا قتل فان تاب

فلا يفتهم ويرد السيد ان عرف بعضهم سمعون فان لم يعرف سيدهم فلا يدر
 في الخطا ثم الاخذ منهم ابو احمد يريد ان يواجر بقدر قيمته رقبته فاجعل
 تلك القيمة في القاسم او يصدق بها ان افتقر الجحش استوفى المشايخ
 خدمته وانا با في خراجها موقوفاً كالديعة وان قسم ما فيه ثمانية مائة
 جهلا كما لم يدر عرف سيدهم اجبر على ذلك اهل الولد الممنان فثبت امر الولد
 بعد معرفته انهما اهل ولد اخذها ربه اماناً وقبلها قال الباجي في الموطن
 بعد ما اراهم وقال ابن القاسم وعمر بن ابي اسحاق بن عبد الله بن جابر
 وعمر بن النعمان لها الا ان يكون هي او سيدها فتصدق بها ثمانية مائة
 لو كان سيدها قبل ان يعلم بها فليس له ولا يرجع على ام الولد بسبب ولا
 يبركه سيدها ولو ماتت بعد من حارب لم يبيع سيدها بسبب
 راسا براس اي تلكا خدمتهما من وقتها في سهم من نظير ما وقع فيهما
 فلا يدر هي ان سيدها ان وقتها ما وقع فيل عتقها ولا يدر هي ان
 ان عتقها قبل التوفيق لقاصدا اي على ان من اخذها ربه اماناً وسجل
 ما وقع فيهما من خدمتهما باحسان فان ادبها في دفع المصنف لاجل
 والمدير ما وقع فيهما عليه اي القاصد الذي غري لسمعون
 قبل العتق ليقا الاجل وحياة السيد كما كانا اي قبل السيد المكري
 عليهما الاول اي قول ابن القاسم وسلم كخدمة كل منهما في الموطن
 اي والثاني في المدير العدوي والاصل انه يستفاد من عبد الباقي ترجيح
 القول بالتمليك في المصنف لاجل والسماضي في المدير العكس
 اي لقوله اديا قبل العتق بان عتق قبل التادية بان حل الاجل ومات
 السيد وهرثت ما لم المدير واكل ان خدمتهما لم تقا وقعا به
 فيها بان يفتهم كخدمة اي عما وقع فيهما وقد عتق بتمام الاجل
 رتبة السيد وهرثت للمدير يصور للعكس البعالي الموطن
 والمدير ما بقي مما وقع فيهما من المدير بياض في رة للغاري
 جزلة فهو اي الغاري الغرض اي للسيد الذي بطل التدبير بسبب
 ربه

١١٩
 ولا خيار للموارث بخلاف اكنانية فرق بينهما الصغلي بان
 المستوي دخل على ملك رقبته فوجب ملكه ما صح ملكه منها وفي اكنانية له
 بدو ملك المجني عليه الا بكذبة دون قصد دخول على ملك الرقبته فله
 بيعها بها الا ان يسلمها وارثها وان ادب المكاتب الي اخيه ابن
 عمره ان عتق المكاتب ودلره ولو ذمها غاب او حضر وان جهل بيعه كدابة
 يوردها لمن عتق له فخرج حر او لاه له ولو ان عتق له فصار له
 ولا يطالب كدابة اي والا يوردها لمن عتق له كدابة يدفعه عليه
 صلة كطبيخ كعجرج اي المكاتب عن دين اي وفاربه كدابة بعد الكفاية
 فبطل كدابة مستببه به ما قبله لم يبرر وانما هو اسلامه اي لم يبرر
 كدابة ما عجز عنه يستل جميع من الكتاب ان لم يوردها المكاتب منه بغير
 ومبعضه ان ادب منه شيئا وان قسم المصنوع جهلا فهو حر الى حرق
 ابن عرفة المسلم والذي يباعان في العتقة خطا لصحة ما فيها طريق
 ابن رسل لا خلاف اذا عتق المممل انه لا يبي عليه ما واداه لم يدر المممل
 وسكتا وهو يعلم ان الاسترقاق لا يتركها فواجب ان تب
 القاسم عليها في رتبة محسبي عزم انما هما المستوي ان قامت
 العتق ولم تكن له من يرجع عليه ولم يوجب ذلك عليهما في رتبة محسبي
 وهذا قول سمعون واخيرا ابن الموارث قال ابن عرفة ابن
 سبيير ان عهدا من مسلم او ذم من بيع في عتق فبطل عتق التبا عر
 بعتق تالها ان كان ذاهل وعقبة بعتق بعتق في سبب
 التمني تالها ان كان صغيرا او قليلا العتقة او عتقها فان
 ذلك رقا لم انظر كما في الاصل وعبد المكري ان اسلم الي
 اخيه هذا ابن القاسم من اسلم من عتق المكري بغيره لم يبرر ملك
 سيد عليه الا ان يخرج العبد المني او تدخل يداهم فتعقيمهم
 وهو مسلم وسيد من كفي فبطل حر ولا يرد الي سيد ان
 اسلم سيد بعد وبقي اي العبد بعد اسلامه با رض المكري

حر حنيفة بعد وكذا كل أي الذي غنم بعد اسلامه في الحرية
 فزاي العبد الا ان يسلم سيده قبل خروجه هذا ابن القاسم ان خرج
 العبد لثيما مسلما وترك سيده مسلما فهو ترك رقبته ان اتي ولو
 بعد اسلامه اي العبد وهدم سبيته اي زوجته المحررة ابدا لا يجيب
 السبي بل هو النكاح الا اذا سببت بعد اسلام زوجها وهو حر في
 مسيما من فاسدته فان لم يسلم فزوج بينهما لا يمسامة كما قرئ
 قبل حنيفة تزارعه يسلم وتعتق في دار اكر ب اي او في
 دار فابعد دعوها بامان ولم يسب كالبيان لقوله في دار
 اكر ب واما لو اسلامه بعد سببها فعد انهم النكاح ومثل اسلامه
 بدار اكر ب اسلامه بعد دخول بلد بامان لا يمسامة بعده كما سبنا
 لم يبين ان المراد بقوله نكاح دار اكر ب اي لم يسلم فكانه كما حضر الا في
 واما اذا سببت قبل اسلامه وقبل قدومه بامان فلا يعتق عليها
 بحال قاله في صوة السوء عبد الباقي وهدم بدل من ماله وبمجرد
 قطع السبي من الزوجهين كما قرئ في النكاح بينهما مسيما معا او مرسا
 وهذا قسم او سببت وهي قبل اسلامه وقدومه بامان او قبل اسلامه
 وبعد قدومه بامان او سبي وهو فقط في هذه الاربع ثم يهدم
 النكاح وعليها الا يستورا بحضرة لانها صارت ثامة في حالها
 وطولها بعد ما وسوا في الاول حصل اسلام بين سبيتهما او
 بعده معهما او غيرها وسوا في الثانية لغيرها على كفرهما او اسلامهما
 بعد سبيتهما ولو تقدم اسلامه ولا يعتق عليها ان اسلم في
 عدتها لانها صارت ثامة قبل اسلامه لساتهما واقدر عليها حتى
 الثالثة ان اسلم واسلمت او تحقت في العدة وفي الرابع ان
 اسلم في عدتها مطلقا او بعد ها ان لم يسلم وطا اختيار فمهما
 اذ هي حرة كمن عتق في قسم خامس وهو سببها واسلمها
 بعد اسلامه فلا دخل في عموم كلامه السابق استثناء بقوله
 الا

الا ان نسبي وتسلم بعد اي بعد اسلام زوجها حرة بامان او مسامة فلا يهدم
 سببها النكاح لانها ثامة مسامة كمن تسلم لكن يعتق كما اذا لم يسلمت به
 سبي وكذا اذا اسلمت قبل حنيفة او كما اذا لم يبعدها بين اسلامها واسلامه
 ومثل اسلامه اعتمفا ومن اسلم وقر النكاح في حال الكفر وماله
 الذي بارضهم غنيمته ابن عرفة لو اسلم حبيب ثم غنم ماله وولده بارضهم
 فمفكوت ماله كمال مسلم وسبيته وولده له طرف الشيخ زوجته في بغي
 بارضه او خرج لنا وفي كون ماله وولده كذلك وكون ماله له وسبيته
 وولده له نقلا ابن سحنون عن ابن القاسم مع رواية واسهت واسيه
 قايلا ان كمال كس وولده حرة يسلم ان لم يسلم الحنيفة ان خرج
 وترك ماله وولده فتا كمالها ماله فمفكوت وولده يسلم له وراثة بها ان اكر ب
 اهل اكر ب ماله وصنوه ملكهم ثم قال وذكر التوسن العوليين الاولين
 وقال لو قسم قبل خروجه انفسى نكاحا ماله وولده له كسفايده علمها
 ثم قال ابن عرفة ابن سبتران خرج لثا في كون وولده فتا ثا لهما
 الكبار فقطع في حبرون على الاسلام اتقا قايلا في ماله كالمساراج
 الحنيفة ولو بغي بدار اكر ب فمفكوت كماله خرج وبقا ملكه على ماله وسبيته
 وولده الصغير له قولا المتأخرين وما قرئ به بملكه بيان لمعنوم الذي
 بارضهم كما ان وولده حال الاسلام الى اخره بيان لمعنوم حال
 الكفر وان سبوا فعصومة واولدوها الى اخره ابن عرفة لغير
 سبيته حرة فتعتق بها وولد في سببها فمفكوت حرة بامان او في
 ثا لهما الصغير ثم قال في ماله ان بلغ وولدها وقايل في الشيخ
 ان لم يقاتل فلا يكون فيها ابن سبيلون في وان لم يقاتل والذمية
 نفق كذا في ثا لهما وفي كون صغير وولدها فيها وبسبيته
 لها كمال الحنيفة رواية الي ربيع الصغلي عن اسهت واسهت
 وابن القاسم ماله وكسروا لدها فينفق فان كانت امه الى اخره ابن عرفة
 فيها وابن سبيلون يكون فيها فان كانت امه الى اخره ابن عرفة

١٢

فان كانت امة معي كونا ولدتها الربها او خيانتها اليها ان كانا يتروا
 بحد يتي اي الذي اضرهم ماله في الموطا
 عن عمر بن عبد العزيز وابن سنان مرسلوا والشيخان وغيرهم من طرق
 عمر ابن عباس وعائشة رضي الله تعالى عنهم بها اي خبر عن النبي
 مكة والمدنية الي اخره بيان للمجاز واليمين هذا بيان
 لحد جزيرة العرب طولا واسا حدها عرضا فحده وما والاها من
 سافل البحر الى طرف الشام ودمصر في المشرق وفي المغرب ما بين
 المدينة الى منقطعه السماوة ما بالبادية فدا يحيى بها ذبيات
 عرفة لا يفر كافر ولو خرب في جزيرة العرب لاجل انهم منها كل
 كافر وقسم المروزيات عرفة روي الباجي لا ينفون منها ما
 قريب لدخولهم اياها من غير الجبلهم الطعام من الشام الى
 المدينة وضرب لهم عمر ثلاثة ايام يستوفون فيها وينظرون
 في حواجزهم والامام ان ينزلهم بالمصاحفة الى اخره ابن سنان
 محمد بن محمد بن سطر في اركانها واحكامها فاركانه خمسة الصنف والفتن
 والمعمود له والبقعة والمال فاكافد الامام فلو عقد مسلم
 بغير اذنه لم يصح لكنه يمنع الاعتقال لان ضعفوا على المسلمين
 بيان لمفهوم المصاحفة بالجزيرة ابن عرفة الجزيرة العنوية بالجزيرة
 الكافر من مال لا منه باستفاره حكم الاسلام وصوته وحكمها
 اجواز المعروض للترجيح بالمصاحفة وقد سعين عند الاحكام اليها
 قبل العدة وشروطها كونيها من محمل سعد وعلية على كل عقد
 الي اخره ابن سنان الركن الثالث من عقد الحرة عليه وهو
 كل كافر ذكرا بالغ هو كافر على ادائها يجوز اقراره على دينه
 ليس للمجنون ولا لراغب منقطع لاصبي ومجنون مجنون
 لا راغب منفرل محذر يصح سببه كما درالي اخره ابن سنان
 من ضعف عنها طاهر قول ابن القاسم سقوهاها وقيل الا قدر

ما يحيل وان ضعف عنه عند الاخذ واوه الى مال وان صله
 بان اعنفه كافر اي ببلادنا او ببلادهم الى اخره بصور ينفق
 ثلاث صور او مسلم ببلادهم فان اعنفه مسلم ببلادنا فله
 يصح عقدها عليه فان استحل فيه مسلم وكافر القدر وعي
 يبقى النظر فمن اعنفه مسلم وكافر هل ينفق عنه او لا يوجد
 نظر الفقهاء المسلم او يوجد منه نظر الفقهاء الكافر والظاهر
 انه ان كان عقد المسلم الغالب او النصف لا يوجد لان الاسلام
 يعلو وان كان اقل فله كذلك وهو الظاهر لما ذكر فان
 عقدها اي الذمة المعروفة من السياق فهو منون بفتح
 الهمزة والميم سقلا سيقط عنهم القتل بيان لفتح تا سنان
 اي الامام النظر اي في عقد الذمة من غير بدو وب
 اذنه لمصنعا اي الذمة ان اقتضتها مصلحة المسلمين
 الى اخره بيان لفتح النظر في عقدها او بدوهم ان الكفار
 الذين عقد لهم الذمة غير الامام بدو اذنه وصيرت
 على كل منوي الى اخره ابن سنان الجزية العنوية في التي توضع
 على المغلوبين على بلادهم المعربين فيها العمار بها فانها عند مالك
 على ما فرقتها عمر رضي الله تعالى عنه اربعة دنانير على اهل
 الذهب واربعةون درهما على اهل الورق وان كثر سيرهم
 فلا يزدون كذا اي الدنانير والدرهم فهو مقدار عقبة
 الدنانير لالة المذكور عقبة الدرهم عليه فذنا
 كزيرة اي صرفه بغيره على قوله اربعون درهما واما الذكاة
 الى اخره اي قوله اكل الصداق ربع دينار او ثلاثة دراهم
 والدية الف دينار او اشاعر الف درهم ونقطة يد سنان
 ربع دينار او ثلاثة دراهم والصرف اي العرق للدينار
 في غيرهما اي العين بيان لما اخره قول ابن سنان

اختلف في حد وجوب الجزية فقيل انها باو لا يكون حين تقدم
لهم الذمة ثم بعد ذلك عند احوالهم وهو مذهب ابي حنيفة
وقيل انها لا تجب الا باجر احوالهم وهو مذهب الشافعي والليث بن
سالم واوصى به بعض في ذلك والظاهر من مذهبهم وقوله في الحدود
انها تجب باجر احوالهم وهو القياس لانها لو اخذت بسنن جردا
على ثأنتهم ولذا لم يحكم في الجزية الصالحية اذا وقعت منهم من
غير كذب وسلم للباقي حتى تنال السنين العشرية بيان لحوالهم
في الحرب بيان لمبدء احوالهم ويجوز صيرورته في اهلها
الى اخره في الموضع من بلع منهم اخذت منهم الجزية عند بلوغه ولا
يستظهر به احوالهم الباقي لعله مراعاة لقول ابي حنيفة اولين
يقول لا يستمرط التكليف او لا تنها في نظير استواره في بلدنا
وهو من ذمة من الصنف ان نصي له ولا يهلك حولا عندنا
عبد الباقي تحمل اخذها من بلع او حررا اذا تقدم لخص بها على
كبار الاضرار حول فاكبر وتقدم له هو حول عندنا صبيها او عبدا
والا فلا تؤخذ منه حينئذ ثم يصير مستقلا يكون عبد الباقي
واذا اخذت من بلع او حررا فلا تؤخذ ثأنتها حتى يتم حول من يوم
اخذها منه وعلى الصالحين ما رضى به الامام ابن عمر في الجزية
الصالحية ما التزم به ما ضر منق لقسمة اداؤه على احوالهم ببلده
مكت حكم الاسلام حيث يحرم عليه قتل سمع عبد الملك ابن وهب
يجب كذا قتال من اجاب اليها حيث يحرم عليه حكم الاسلام
ابن رشد في قول ابن حبيب وغيره لا يدر لها نظر والصحيح
لاحد لا قلا ما يلزم من اهل الحرب لا لهم ملكوا امرهم ولا قلا يلزم
الامام فتبولى لا لهم ملكوا امرهم بحيث يحرم عليهم قتلها
وهو قد راعى العنوية ولم يقول اقل منهم ولو اعني ما رضى
به الامام ولو اختلف في الاول انظر كيف يتصور هذا الصالح

دافع

دافع نفسه وبلاده وما لك امرم والظاهر ان قول الاول حرم قتاله
سقول القول ان الباقي على صدر ربه وبيان له ان اول المعول
صنفوه خير قول رجه البنا في نصه قوله هذا صنف في نظر
والصواب ان ما لا ابن رشد يقيده لغيره ابن حبيب ولذا اعتمد
المصنف ولا يعنى لاطلاق قول ابن حبيب مع قوله تعالى حتى يعطوا
الجزية لا لانه والله اعلم وما مل قوله ما لا ابن رشد يقيده لغيره
ابن حبيب مع قول ابن رشد في قول ابن حبيب لا يدر لها نظر
امنه وسقطت بالاسلام لئلا يدر اختلف في السلم
بعد وجوب الجزية عليه فذهب مالك وجميع اصحابه انها تسقط عنه
باسلامه ولو كثر على اسقاطها انفس عليه عنها ولو كانت
في ذمة سمون قال ابن حبيب وعنه وعنه حال من ما عليه
كان راف المسلمين وصنيفة المختار شتبه في السقوط
عن اهل الذمة كثر الظاهر الا ان عليه لسقوط الارزاق والصنيفة
عنا اهل الذمة ابن رشد اذا قلنا عليهم الامام واخذ منهم الجزية
مما افروا لم يسقط عنهم الصنيفة ولا يحل لاحد من المسلمين
ان يستصنعهم ولا ياكل لهم سنا اللحم لا يؤمنه لا اري ان يؤمنه
عنهم اليوم بالخرب لانه لا يجوز عليهم ان يعرفه فلان يكون وقفا
غير عمر كوفاه والعنوي بعد صنفها عليه حر ابن عمر
في كون اهل العنوة المعربين با رضهم لغايرها احرارا او عبيدا ما دونها
لهم في النحر سمع عيسى ابن القاسم لا يحل لمسلم النظر الى سقور
نساءهم لا يدر احرار وديون قتلهم خمسهم رضى سمع
يحيى مبررات من ما ستم لغوايه وقول ابن حبيب قتاله له
وسمع سمون ابن القاسم من اسلم منهم اخذ ماله وبيعهم حايبر
لاهم ما دون لهم في النحر لا يصبهم ولا صدقهم ولا يقرن نساءهم
ولا احرارهم والاراض الحسنى الى ارض ما لك من اسلم

من اهل العنوة فلا تكون له ارضه ولا ماله ولا داره وسقطت
 عنه اجرة ربه الله وقبيل وقاله عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه ان
 يوسف بن يزيد لما له الذي كسبه قبل الفتح قال محمد وامامه السببه
 بعده فهو له ان اسلم قال ما كنت لموت صله نقص ولا
 صله زياده مطلقا اي عن السقيده بكونه عن وارث ابنه
 ليعتصمون الارض ويكون لهم ان اسلموا عليها وان مات لهم شئ
 ولا وارث له من اهل دينه فماله وارضه لا اهل يوردها ولا ينفون
 من الوصيه وان احاطت بما هو لهم اذ لا ينفون شيئا من اجرة
 لموت من مات منهم وان فضله على الرقاب ابنه رندان فرب
 علي رقا لهم دون الارض فلا خلاف ان لهم ارضهم يبيعون ويرثون
 وتكون لهم ان اسلموا عليها ومن مات منهم ولا وارث له من اهل دينه
 فارضه وماله للمسلمين ولا يجوز وصيه الا في ثلث ماله كل
 رفيه كذا يصور لتفصيلها على الرقاب المسلمين بيات
 لوصف السبه ايضا حاله مصون السببه كل فدان كذا يصور
 لتفصيلها على الارض كتفصيلها على الرقاب الى اخره ابن
 رندان كانت على اجماع والارض او على الارض دون اجماع
 فذهب ابن القاسم في المدونه وعمرها ان بيع الارض جائز
 ويكون اخراج على البايع وفي المدونه عن السبه ان اخراج على
 المبتاع وفيه روي ابن قافع ان البيع لا يجوز البايع وجه قوله
 السبه انما اخراج انما هو من سبب الارض حتى لو عذرت
 او بلغت لسقط فوجب انتعالمها وكان العمل بالاندلس
 يقول ابن القاسم فامر المنصور بالعمل بقول السبه لان البايع
 قد يهلك باماله ويريد اخراجه من البلد فيبيع الارض بها
 عليها هذا من اي تفصيلها على الارض وهذا تفصيلها
 عليها والراجح لا يجوز لغير صاحب ببلده احدث كنيسة

ابن عرفة في جواز احدث ذوي الذمة الكنائس ببلد العنوة
 المعربها اهلها وفيما اختطه المسلمون فسكنوه معهم ومركمها ان
 كانت ثالها ترك ولا احدث ثم قال ويجوز لهم بارض الرضا
 ان لم يكن بها معهم مسلمون ولا دفع جوارحه قولان لابن القاسم
 وانما احببتون قايلا ولو شرط لهم ذلك ويحقون من رهم
 قد نهيها الا ان يكون شرطها في يمنعون الزيادة فلا يهره
 وبالقائه ويقوي عن الصلحي ببلده مطلقا اي عن السقيده
 ببلد الاسلام والمراد اي بالشرط وفيه اي البناء
 ترجع العمل الشرعي الى اخره نفس البناء في الترجع المتقدم تتبع فيه
 اجماع الصلحي وفيه نظر بل الصواب ما عند صاحب المختصر من
 جواز احدث العنوي كنيسة ببلده ان اذن له الامار لانه فوك
 ابن القاسم في المدونه ان خطاب مذهب ابن القاسم على نقل ابن
 عرفة تركي لاهل الذمة كنائسهم القديمة في بلد العنوة المعربها
 اهلها وفيما اختطه المسلمون فسكنوه معهم وان لا يجوز احدثها
 الا ان يعطوا ذلك وهذا هو المأخوذ من المدونه في كتاب
 العمل والاجارة بعد تامل كلامه وكلام سواه انتهى ونحوه الموافق
 وما ذكره من منع الروم وان كان ظاهرا لمتن غير صحيح لم يخرج
 لي الحسن باجواز للعنوي وطاهره مطلقا قال في فتاوى
 ابن الصلحي الاحداث كرم المندم على قول ابن القاسم فلعل
 مخرج المبصرة قد مر واضر والاعمل والصلحي الاحداث كرم
 المندم وهو كلام حسن انتهى مطلقا اي عن السقيده بالنفسيه
 ابن ساسي يمنع اهل الذمة ركوب الخيل والبغال السقيسه لا الخمر
 ولا ركوب الصريح بل على الاكابر عرضا وغير ذلك الزنا
 ابن عرفة السيرة في اهل الذمة بالوفاء لهم حكم الاسلام الشيخ
 عن ممنوع توارث الاحاديث بالهني عن ظاهرها ولا يستبهاون

بالمسلمين في زعيمهم وورد على ترك الزنا من ابن حبيب كتب عمر
بن عبد العزيز ان يحتمل في رقاب اهل الذمة بالمراسم ويظهر و
مناطعهم ويحرموا من اموالهم ويركبوا على الانف عرضا ويروى اذا
راهم في طريق فاجلواهم الى احييتهم لعقله حتى وعبد
الباقى اي تكلمه وعدم احرامه الحاضر من وان لم يكن سبا ولا شتم
عند تامله محرم كما عتاده ابن سنان على اهل الذمة
كف اللسان فان اظهروا معتقده في المسيح او غيره بما لا يرضونه
على مسلم عزرائيه ولا تنقص عهدهم نوصح الاطهار افاضته
للبيان والاصح اي وان لم يظهر النافوس فيصنعه من كسره
المعتمد لاقتضارا بن عرقه سرق على كسر والى اخره وان
قال الشارح ظاهر قول خليل واربعت اخرى ان انتم لا تكسروا وهو
كذلك لانه مال ذمي فلا يملك وفيه ان الغرض من زجره وتاديبه
بالاظهار عليه وان كانت تاله الا ترى اخرى فانها تاله ويراق عليه
والنافوس والصليب بكسر ان وهو امن ماله البناء في كسرها
هو الصواب العبدوتي هو المعتمد كما افاده الرصاص وغيره
ولا ينفون ائمه الى اخره اخرى من المنفون من الزنا ولا ينفون من
الزواج بالبناء والامه ان اسلموه ولا ينفون من ركوب
الحمر ولو نفستهم وحرم علينا كل موزن بقطعه سب
في الارستاد لا ينفون ولا ينفون جبايزهم زروقا لان التكنية
تقضي واکرام وكذا تنبيه جبايزهم ولو قربا لانه اكل امر
ولم اقف على تلمينه بعد ان الدين والاسم المنع التناكب
بحر زكنية الكافر والمبتدع والقاسف اذ لم يعرف الابطاح واخفى
من ذم باسمة فتنه وذم العرافي انه لا يحرم تحاطبه الذي
ينجو علم واقفي الشيخ سي المالكى بانه يحرم تقطيع الكافر ليعلم
او غيره لغير ضرورة واقفي محمد بن الطبيب البحرى اخرى بانه اذا

لم

لم يوصد بلفظه عند دقة بها عظمه فلا يمتنع ذلك واقفي نور الدين
الذي يادي الشافعي بانه يحرم تقطيعه لغير ضرورة واقفي عبد الرحمن
الهمولي بانه لا يجوز تقطيعه وكيفية بيان لما دخل بالكاف
كأجه اي ضرورة ولتنقص عهد بقا الناولم نظامه الى اخره ابن
رسد انفق اصحاب فالك الا شبه على اتباع قوله ان اهل الذمة
اذ انقضوا العهد ومفوا الجزية وخرصوا من غير عذر فانهم يهرجون
هو باوعدوا يسيبون ويقتلون وهذا الصريح في النظر كما الصلح ينقصد
مع اهل الكرب على شروط فان لم يوفوا بها انتقض ولم تقامه
فان ظلمه فقاتل فليس نافذا للعهد ابن القاسم في ناس من اهل
الذمة يهرجون في الارض الكرب قاربهم غير المسلمين فزعموا
عومهم من ظلم اعراب مجاورين لهم اري ان يصد قوا ويردوا الى
جبريتهم فان لم يوفوا منهم من ظلم جبريتهم او غيرهم فالتخل سبيلهم
يسبسون حيث اصبوا ولمنع الجزية والتمرد على احكامنا ابن سنان
ينقص العهد بالتمرد على الاحكام ومنع الجزية وعصب
حرانا قتل عمر رضي الله تعالى عنه رضي الله عنهما غضب مسلمة فان
زني بها طاعة او بامه مسلمة طاعة او مكرهه فلا ينقص
عهد ماله بقاءه على انه ان الى شيئا من ذلك انتقض عهده وكذا
ان زني كبره كافر طاعة او مكرهه او عذر رهن اي حرانا
يقوله اناس مسلمة فزوجهن ووطئنهم بانيان كفره فان تزوج
بها عالمه تكفره فلا ينقص عهده ويعرف بينهما وارسال
عورائهن للعهد وسمنون ان وجد بارضا الاسلام ذمي كاتب اهل
الكرب يعور المسلمين فيكذبون كما قال القزويني وسب كسبي الى
اخره ابن سنان ان يوفوا احدتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم
او لعرض من الانبياء عليهم الصلاة والسلام ليس وجب قتله الا ان
يسلم ومالك بيان لما دخل بالكاف فيمنع الامم اي او فاميه

فمن انتقص عهده بغير ما تقدم كالا سرى اي كتحسينه في الاسرى
باسرقات او قتل او عتقا او فداء او ضرب جوفيا فاقترأوا ولا
سلا ما يفتنعن منكم ما لم يسلم قال لقتلوا الرق اي كتحسينه الا
ما ربي منكم واسرقاته من عمل مومن من ارسال العورات و
فيه ولا يفتن اي عهده الذي يجربونه مخفيا فيها هرا به
اهل الذمة كجرايم المسلمين ويقتلون واموالهم في المسلمين ولا
نسبي ذرارهم خلا قال قول ابن مسleme انما نقض وقال اسباب
اهل الاسلام واهل الذمة سواء هذا قد نسبي ذرارهم ولا اثم
ويروون على من يهمل ان يستر عيني قول ابن القاسم اموالهم في انفسها
لا تكون عنتهم للمجس الذين قاتلوهم في كمال المريد القتل على ردة
لجماعة المسلمين والي هذا ذهب عامة العلماء واهية السلف وقال
اصبح نسبي ذرارهم ونقسم اموالهم على حكم النافقين في اهل الذمة
وان خرج لدار كرتي ثم اخذ اسرقا ابن عرفة سرك الذي ذمته
دون ظاهريه قتاله كرتي وفي اسرقا قتله ان اسروره لزمته
قولا ابن القاسم واسباب جهابا على بلز في مية عتق ذمة وحرية
بعيد وقايه او طلقا او اطلق الاكثر الخلاف وقال ابن مسleme
ان عتق ذمة بعقد مسالمه رق وعلى حرية كيف ما كانت حاله
لا يرق وان ايمت قال قولان الا لظاهر ابن عرفة روي ابن
القاسم ان حزهوا الظاهر فلا يقاتلوا ولو قتلوا المسلمين في
دفاعهم وقال الاخوان وابن عبد الحكم وابن داخ وابن وهب هذا
ان احمجن واغ دارهم فان حزهوا القساده بالارض جوهره واوروا
فنيا النظر بما فيه في الاصل وان لم يرد مسلمون وها روي فيكم
الردة ابن عرفة ان اريد به وسفوا انفسهم فاخذوا في انهم
فيهم حكم كرتي بين او المريد بن نقلا ابن حبيب عن اصبح وابن
القاسم مع ابن الماهجون وللأمام المهادنة ابن عرفة المهادنة
وهي

وهي الصلح عند المسلم مع الكرتي على المسالبة مدة ليس هو حها كحكم
الاسلام فيمنح الامان والاستحسان وسترها ان يولاها الامام لا عه
مدة يا جهادها ابن عرفة مدة المهادنة على حسب نظر الامام
سمعون لا يبعد في المدة لما ذكره في قوة الاسلام ونذب
ان لا يوازي ربيعة امير ابن عباس اسحب ابو عمر ان لا تكون المدة
اكثر من اربعة اشهر الا مع العن ولا يجوز شرط فاسد ابن عباس
من شرط المهادنة ان يكون من شرط فاسد كشرط ترك مسلم تحت ايدكم
او دفع مال الي اخره ابن عرفة المازري لا يهادن العدو ولا عطايه
مالا لانه عكسي مصالحة شرع اخذ بجزية منه لا كشرع التخلص
منه خوف الاستيلاء على المسلمين او رد مسالمه المازري
لو تضمنت المهادنة ان يرد اليهم من جانا منهم مسلما وفي ذلك
في الرجال لردده صلى الله عليه وسلم ابا حنبل والبا بصير ولا يوفي برد
النساء لقوله تعالى فلا ترجعوهن الي الكفار ابن عباس لا يحل
ذلك في رجال ولا نساء فان وقع فلا يحل رد هما ابن عرفة ومثل
هذا لابن العربي قال رد فعله صلى الله عليه وسلم حاصيه لما علم
فيه من المصاحمة وحسب العاقبة وان استغفر خيانه ثم
نذره الي اخره سمعون ليس للامام نقض الصلح لغريبا في
حظا به فيه ولورد ما اخذه الا برضى من عاقد ذكر ابن عباس
للمهادنة اربعة شروط قال يجب الوفاء بها لا من المدة الا ان
ليست غيانه منهم فله ان ينذ العهده لهم وينذرهم وان يرد
دهاين ولو اسلموا ابن عباس وهل يرد من اسلم من ربهينهم
روي ابن وهب عن مالك يردون اليهم ابو عمر وغيره انك
ياي ذلك وهو الصواب وقد روي عن مالك ان ابن عباس
لو شرطوا ان يرد اليهم في اسلم فقال ابن الماهجون وعمر لا يوفي
لهم بذلك وهذا جهل مني فاعلم وقال سمعون مالك يري ان يرد

الهم من اسلم من الرهن والرسول وقال سمعون ايضاً لا يردون ابن
رسول الله لما كان داروي عن ابي رافع رضي الله تعالى عنه قال
اقتلني من قوسيت لكتابي الي النبي صلى الله عليه وسلم فاما لعينة النبي
في فكي حب الاسلام فقلت برسول الله ان واسه لا يرجع اليهم فصار
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اخفر بالعهد ولا احبس السرد
ولكن ارجع اليهم فان كان في فكيك بعد ان ترجع اليهم الذي في فكيك
الا ان فارجه قال فترجع اليهم كذا قيلت الي رسول الله صلى الله
عليه وسلم وفدي المسلم ابن عرفة في فدا اسرى المسلمين طرف
الاكثر واجيب الساجي في وجهه وكونه نقلاً قولهم وراعيها بنا
مع ما لك وقول اسهت في الغداة باكم لا يدخل في نقل لمعصية ابن
بشير سمعنا نقلاً لوجهه على الكفاية الا ان يتعين وسمي القربى
استنفاذهم بالعتال واجيب فكيف بالمال زاد اللحن في رواية
مع سماع اصبح رواية اسهت ولو ترجمه اسوال المسلمين قلت ما لم
يكن استيلاء العدو بذلك بالحق ابن عرفة وفي المبداء الغداة
منه طرق ابن رستد بين المال فان نقدر على المسلمين والاسير
كاحد منهم فان صنع الامام والمسلمون ذلك فعلى الاسير من ماله فان
ابن حارث عن ابن جندب عن سمعون بن عدي السامي عن ماله فان
لم يكن له مال فمن بيت المال اللحن اري ان يدي بماله محبة بيت
المال كذا الزكاة على المسحوت من المذهب فان لم تكن فعلى المسلمين
على قدر اموالهم ان لم يسفروا الغداة فان استغفر ما فدي
بجيبها انظر الباقي نصه قوله فدي بالعتي الى اخره هذه
طريقة ابن رستد وقيل فدي من ماله فان لم يكن له مال فمن بيت
المال الى اخره وهذه طريقة ابن حارث واصارها الله انظر
الروايات استنفاذ اي لا تعيق عليه المفدي وليس زوجاً ولا
معه ما يدلي بياي ومثل الاستنفاذ اجماحة من المسلمين او اهل

الذمة

الذمة رجع عليه فكل العتاس الرجوع على بيت المال او المسلمين
واجيب عمارة القول بعتقهم ماله وان اعسر اي المفدي
مبا لغية الرجوع عليه في ذمة اي المفدي صلة رجع حال عسر
بان فصد الرجوع اليه اخر تصوير للعتي فان قداه السنات
مع يسير ما سبق او فصد الصدقة فلا يرجع عليه والقول قول
القادي في فصد الصدقة وعدمه اذ لا يعلم الا من جهته قاله في وهل
يجمع ما دفع الي اخره ابن عرفة من فدي هذا اجنبياً ولا دليل على عدم
انما عدي رجوعه عليه وعدمه مطلقاً اللهم على بيت المال فان نقدر
فعلى المسلمين وراعيها هذا اذا كان عدياً كما قال وعلى الاول
في رجوعه به وان كان اصغافاً فمحمته وان كره او ماله يعلم صدق قوله
كنت قادراً على الخروج دون بيتي او باقل وفدي بغير امره وعلمه
فلا يبيع بما كان قادراً على الخروج دون قولان لسماع اصبح مع المواريم
واللحن وهذا ابن العباس ان استترت حراً مسلماً في ايدي العدو
باسرة او بغير امره فالرجوع كما استترت به على ما احب او كره لانه
فذا قال في العتيد يوزن به ذلك وان كان اصغافاً فمحمته سناً او الى
قال في كتابه محمد فان لم يكن له مال ابيع به في ذمة بيتي لبشير اذ واجبه
له الرجوع رجع لمثل ما قداه به ان كان لم يمل وبعث محمته ان كانت
مما لا مثل له وقال بعض المتأخرين ان كان الاسير يرجعوا اكلوا
بالهرون او بالترك فلا يرجع عليه وان كان يرجعوا اكلوا
ما بذل فيه وجب الرجوع بما لعدو الذي ربي اكلوا به وسقط
الزائد كما في المسألة فضا قوله ولم يكن اكلوا به دون هذا
وجبه ولكن القول انه لا يعتبر ذلك العتيد فراجع ولو امكن اكلوا
بدونه انتهى وقد يقع فيه الرصاص قال قوله ولم يكن اكلوا به دون
حقاه ابن اناجيب بغير وهو اللحن وجعله ابن عرفة وابن بشير
سقابلاً وجعله المصنف بغيره كذا في توضيحه الا انه لم يحز

بذلك بل قال ينبغي فما جعله منبها لما به الغشوق سيعال ابن عبد السلام
مقابل للمصنوع انتهى التباين وفيه نظر والظاهر ان المقدم المصنف
سيعال ابن عبد السلام فقلت لا وجه لهذا التفسير والاستظهار وكلام
ابن تيمية وابن الكاظم وابن عرفة صريح في مقابلة بعض المصنفين
كما تقدم واسم العلم بغير الزام مع سائر سطور تدل على صور
عدم الزام مع السير والفسر والالزام مع العسر ومع موه مور
الزمام مع السير هذا الرجوع من يفت على القاري هو اصد وقدر
وحاسته العربية وسوا عرفه القادي حيث العدا لا حكمه ورجع
عرفا يستعين في عدم الرجوع اذ لم يلزم مع سائر ابن يوسف فصار ذلك
على ثلاثة اوجه ان فراه وهو يعرف قد يرجع عليه كائنا من كان وان
فراه بامر به يرجع عليه كائنا من كان وان فراه بغير امر وهو لا يرجع
فلا يرجع على من تبعه عليه ويرجع على من سواه من العزاية الذين
لا يفتقون عليه وعلى الزوج وقد علم العزما لانه قد رآه والماله
كما لو فدي ماله من اللصوص او دابة من السقطه ما او متاعا له
الكرية عليه وليس لربه اخذه ولا العزما به حتى ياخذنا ادي فيه
وفي كتاب ابن سميون انما كان احق بماله من الدين لانه يفتديه وهو
كاهن باصفاف محنة ويدخل ذلك في ذمته بغير طوعه فهو احق
من دينه الذي دخل فيه بطوعه والنقل اي عن ابن القاسم
في العينية بضم سمي عيسى ابن القاسم من فدا السيرة من يلد
اكره وقدم به فقال الاسير فداي سبي او قال سبي سبي وقال
الاخر بكس فالاسير مصدق في الوجهين كما ان تيمية مد قال الاسير
او لا يتيه يريده مع كسبه لانه الخاق قال لو قال لم يفتدي اصلا
صدق مع كسبه الا ان ياتي الاخر بيمينه ابن القاسم وان كان
هو الذي اخذهم من ارض اكره ابن رشد الا وجه تصديقه
اي اصره بضم قول ابن القاسم ان القول قول المصنف استبه
قوله

قوله اولم يستبه ليس على اصولهم والذي ياتي على اصولهم اذ اختلفا
في مبلغ العدا ان يكون القول قول المصنف اذ اتي بما يستبه فان اتي بما
لا يستبه كان القول قول القادي ان اتي بما يستبه وان اتي بما لا
يستبه اصره حلفا جميعا وكان للقادي ما يفتدي به مثله من ذلك
المكان وكذلك انما تكلا جميعا وان لكل واحد منهما حلف الاخر
كان له ما حلف عليه وان لم يستبه لان صاحبه قد امكنه من دعواه
ينكوله وان فديت جماعة نبال الى اصره ابن يوسف سميون
من فدا حسين اسير ابلد اكره بالقدريته وفهم ذو العذرة
وعنه والمالي والمعد مر فان كان العدو قد عرف ذلك العدو
منهم وسكوا عليهم فبعضهم عليهم الفدا على تقاوت اقدارهم وان كان
العدو همل ذلك فذلك علمهم بالسوية وكذلك ان كان معهم عبيد
منهم سوا السيد محترمين ان تسلمهم او يفتديهم وجاز يا سريهم
المقاتلين ابن عرفة في القدايا سري الكفار القادي على القتال
نقل ابن حارث عن سميون مع الشيخ عن الاخوين واصنع قائلين
ولو كان المسلم ذاقدر عندهم وكجدة ان لم يرضوا الاية ونقل ابن
رشد عن ظاهر نقل الباجي عن ابن القاسم لا يجوز لما يفتقرون
به ونقل المصنف قول اصنع بزيادة فانه لم يحس بفداية ظهروهم على
المسلمين وخوف وقوع الضرر بقا لم يفتقر واكره واكثر
ابن رشد اجاز سميون ان يفتدي منهم باكره واكثر ويرد المسينة
قال يا من الامام اهل الذمة ان يدفعوا ذلك اليهم ويكاسيهم
بفهمته في الجزية فان ابوالمخير واعلى ذلك ولم يكن باس باتباع
ذلك لم يفتقروا وقد روي عن ابن القاسم المدااة بالخبر اخف
منها اكمل ولا يرجع مما مسد ابن رشد من فدي تسليما
نحو واكثر ويرد او سمة فدا رجوع لم عليه كسبي من ذلك الا ان يكون
المصطنع ذنبا فاكبر رجوع عليه بغيره اكره واكثر ويرد المسينة ان كانت

ممنولة عندهم قاله سمعون ومعتاه اذا فداه بذلك من عنده فاما
 ان اتبعه ليعفد به فانه يرجع عليه باليمن الذي استتراه به
 وفي العدا بالحد والسلاح خلاص استب يودي بالخير والسلاح ولا يها
 ان يودي بالخير اذا لا يخل في تافله لمعينة ابن رستم هذا التقوي
 عندهم لان بيع الحن والسلاح منهم معصية كما ان بيع الحن منهم معصية
 فاذا جاز ان يطين الحن والسلاح في هذا المسلم لم يمت المسلم جاز
 ان يوطوا فيه الحن لم يمت المسلم اذا لم يمت في علي المسلمين والذو
 في تافله لمعينة انما هو مثل ان يسرق مال احد فيعدي به اسيرا
 او يعمل به ضيرا وهاذا فتحنا في اخذ ابن عرفة الا فتحموا والائما
 لعبيته حين ظن الاصابة بالرمي جاز ويزكر اسم الله الي وهذا
 في حين الحرب او صلح ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في غزوة حنين
 حين نزل عن نعلته واستنصرنا النبي صلى الله عليه وسلم وتسلم راكبين
 اننا ابن عبد المطلب وقال صلى الله عليه وسلم لا يي رجالة حين يكثر
 في مشير في الحرب انما المشير يهتكم ما الله تعالى الا في مثل هذا الوطن
 وهاذا المسلمون كلمة السيوف وهي جائزة ابن عرفة
 السباق بين الحن والابر دون جعل للمسايق او نه في غير مسايق
 او منه لمسايق عمر جاز ابو عمر جاز العالم في عمر الرهان السبق
 علي الاقدام بدليل مسابقة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نسم
 رضى الله تعالى عنها ومسابقة مسلمة هو الا انصار بين يدي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كالحرا في كسر الصلاد الممسلة
 مصدر صارع الحمام بتخفيف المير وتخيلا الى اخذ ابو عمر
 اما السبعة بالرهان فلا يجوز الا في ثلاثة اشيا الحق والحق والحق
 والفضل قال في الكافي الحق البعير والحق الفارس والحق السهم
 كسيف رقا عن محمد لا يابن ان نيا صلح علي انه ان تاهله
 اعسق عنه عبده او اعسق عن نفسه او علي ان يعمل عملا سر وفا

او علي ان ينفدق بالسيف او سني به الغرض او يستري به جعل
 مجلسا عليها ويجوز كونه لاجل معلوم لا محمول وكونه عرضا موقفا
 او ملكي مدة معلومة او عنوا عن حرج عمدا وخطا ويكفي بالغرض
 وبه يها ابن يونس للباس لسباق اكمل مع الاذن يري الغرض مع
 اكمل ان عين المبد والفاية الكافي لا يجوز السبق في الرمي
 الا لغير معلومة ويرسف معلوم ونوع من الاصنام مستوط حشفا
 او اصنام بغير حشفا ولا يجوز فيها اكمل فالابر الا في غاية معلومة
 واحد معلوم ويقتضى المثلون ان يتناس من شروط المسايق ثم
 اعيان اكمل لا معرفة جريها ولا من تركيب عليها ولا يحمل عليها الا حن
 ابن عمر يستطير طبعين الغرض المعاني والركب اي بالتمنص ووقع
 المنصرح به في كلام ابن عرفة في عدة مواضع لا بالسفر فانه لا يمتني
 خلافا للشيئي قلت كلام ابن عرفة يعيد عدم اشتراط بقيتين
 السقف ويضم ولو ترا هذا اثنين فادخل احداهما ربا عيا او قارا
 فلا يعد سبقا سيقا ولو ادخل بدل الرباعي جذعا او ثنيا او حولا
 او هجينا بدل اعرابي كد سبقا سبقا قلت هذا يدل علي صحة الترافع
 بغير يمين والطاهرة المعين لزوم عينة انتهى للمعالي صوابه
 للمعالي واحرم غيرهما الي اخذ ابن رستم المراهنة فيها
 علي ثلاثة اوجه جائزة باتفاق وهو ان يخرج احدا لمسابقة
 ان كانا اثنين او احدا لمسابقة ان كانوا جماعة هبلا لا يرجع اليه
 كمال ولا يخرج من سواء شيئا فان سبق غير يخرج اكمل كان اكمل
 للمسايق وان سبقا يخرج ولم يكن مع غيره كان اكمل طبعه لمن صف
 وان كانوا جماعة كان اكمل لمن جاسا بقا بده فمهم وهذا الوجه
 في الجواز مثل ان يخرج الاكمل اكمل فيمكك لمن سبق من المشايين
 فهو عالا اختلافا فيه بين اهل العلم ووجه لا يجوز باتفاق
 وهو ان يخرج كل واحد من المشايين ان كانا اثنين او كل واحد

بن المستألفين ان كانوا جماعة جعلوا على ان من سبق منهم اخبر جعله
واخذ جعل صاحب ان لم يكن نعم سواء واحطاله اصحابه ان كانوا
جماعة فهذا يجوز يا نفاق لانه بن العزير والفقار والمسير كطار
ولو لم تأت لم يخرج ابن عرفة ومع اي المحلل على ان من
سبعة اخذهم مع المحلل اوز وجعل طريقان ابن رستم احبازه ابن
المسيب وسبق مالك للعزير والفاصرة ثم قال عياض مشهور قول
مالك سبق وقال مرة كابن المسيب ولا يستقرها بغير السهم
والوراثين عرفة يجوز ان يتنا صلا على ان يري احدهما في الوض
الى العزير والآخر من نصف او من اقدم منه بقدر معلوم وان
عرفه للسهم عارض الى اخره ابن سنان لو عرض للسهم فيكسبه
من بهيمة عرضة او انكسر السهم او القوس فلا يكون يترك مسوكا
ثم قال واختار ابن المراز ان كان كل ما كان من قبل القارس
من نصيب السوط واقطاع اللحم وحدث العزير فلا يذريه
وان ما كان من غير كسبه سوطه وطوب وجهه فليس عذريه
وهل السبق يتقدم الاذن الى اخره الخطاب اختلف كما اذا كان
السابق سابقا فقتل سبقا اذ فيه وقيل سبقا صدره وقيل يكون
راس الثاني عند موخر الاول سبب يعتبر في السبق عرفت
بلد المستألفين فان كان مجاوزة فليس احد منهما فليس الاخر
يحملها او يرفع بعدها هذا قد استعمل به على الظاهر والكلان
الذي ذكره الخطاب حيث لا يعرف ويخوفه لعبد الباني
ان لم يكن ذم لا فليم اخذ عن مثله ابن عرفة المذهب اخذ الذي
فما قدم به غير افعم بالعشر وخفيه ابن عبد الحكم بمكة والمدنية
وقتها مع الموازية كبحر بانقلا في افعم لغو وفي بعض
ما قدم به افعم من عن نقل اللحن روايتي المجموعه ورايت عبد الحكم
ابن سحنون عنه لو باع ما اشتراه من حين اخذ سنة العشر ببلد

او

اخذ غير ببلد اخذ عرفة ومقتضى الروايات ان افعم محل اخذ غير
ومحالة وفيما السام والمدنية افعان الشيخ نسيم القرطبان فمما
جلب من يمين الى المدينة عن لامين وادي القريه اليها ابن عبيدوس
روى ابن وهب ان بن بصرى بالكوفة فلا يؤخذ بين والستام
والعراق ومهرافق ابن رستم الحجاز واليمن افعان والا ندلس
كلها افعه واحد بن القاسم ان اوطن مصر السام ثم قد يجر فلا يبي
عليه لا يها للبلد التي صالح عليها وفيما قدم به السام العشر صبيغ
هذا ان لم يمول حوزة حيث انتقل فان حولت اليه صارت كبلد
وفي اخذه ليس ما قدم به او موضعه ولو قدم بعين نقل الشيخ
عن ابن حبيب ما رواه عن مالك والمدنيين ورايت القاسم قلت
هو بضم او المشهور وعليها ما لورج بعينه ففي اخذه بن روايات
ولو قدم بما فقي منقعه مني هي يودي القوس لان وهذا عند ببلد
فيما قدم به وتكرر قدومه كاوله وقيل لما له كليم ثم قال ولو
استمرى بعين قدم بها سلما ففي اخذ عن ثمانية او عشرين
او عن ثمانية رابعها ان لم تنقسم وخاسسها ان لم تنقسم اخذ
فتمتها فلا يؤخذ منهم قبل البيع لقول علي قوله فمن كمل ما في
يؤخذ منهم العشر ان باعوا عند ابن القاسم خلافا لقول ابن
حبيب يؤخذ منهم عن ما قدموا به بمجود وصوطه وعلى الاول
ذا قد سوا بغيره او باعوه بعين اخذ منهم عن الثمن وان قد سوا
بعين واستروا بها عرضا اخذ عن العرض على المشهور لا عن
قضية وان قد سوا بغيره واستروا به عرضا اخذ فليم عن
قضية ما استروا بالعرض فمما ما قدموا به المدد اي من اكلهم
لاخر لا ينكر بالبيع والشا في اولهم واحد عبد الباقى لا ينكر
عليهم الاخذ بتكرار بيعهم وشا بهم ما داموا بافعه واحد كما في
المدونية والموازية فان باعوا بافعه كالسام واستروا باخر

كصاخذتهم عتري الاول وعتري الثاني وسكر الاعداء منهم ان قدروا
 بعد ذهابهم لبلدهم ولومرارة سنة واحدة فيوجدتهم كل ما قدروا
 وباعوا وعلى ثمار الكرمين فاستترطه الامام الى ارضه ابن عرفة
 الانسيمان وهو المعاهدة ثامن حزي ينزل الامر ينصرف بمقتضى
 وعلم ان نزل بحال طريقان اللحن في اخذ عتري او ما يراه الامام
 تالها ان نزل دون اتفاق لما لك وابت القاسم واسهب والاعني
 يورثان فان بيع وهو احسن فان لم يفت ولا عاده فمما راضوا
 عليه وان قل انظر كما في الاصل او بما عابا قال لم ابن عرفة
 روي محمد وابن عبدوس ان روه لما قدم اخذ منه عتري ثم ان نزل
 بلدا اخر فلا يوجد منه شي قلت فقلت العتي في اصب ابن ربيد
 ينزل بلدا اخر من ذلك الا ف ولو كان في اقب اخذ منه العتري
 ان استترك او باع على قول ابن وهب وعلى قول ابن القاسم
 وان لم يبع اصح لمن الدوران في السواحل للبيع خوفا لئلا يفسد
 على عبوة ولا ينزل الا حيث يؤمن بكمه ولبس المني بغير الاسواق
 والطريق الواجبة لحواله طعام عبد الباقي اختلف هل
 المراد به جميع انواعه او ما عدى العطاني فمقتضى ابن ناجي
 ترجيح الاول والتوضيح قصر على كمنظمة والزيت ابن عرفة
 اخذ الذي يقدم من حكمة او المدينة كمنظمة او زيت ينصف
 عتري اوبه سماع العريين مع رواية الجلاب انظر كما في
 في الاصل
 وسلم الخطاب ان يدر المصنف النكاح بالخصايب سبعا للشكا
 فنية فالبين لانه صلى الله عليه وسلم صنف فيه خصايب من مودة
 لم يحمي مثلها في غيره من ابواب الفقه وقاعدة ذكرها وان كان
 اكثره قد صنف حكمه السنين على اخصاصها صلى الله عليه
 وسلم لئلا يفسد انما مشروعة لامة مع ما في ذلك من التوبة
 بصلح

بصلح فضله وسريع قدره صلى الله عليه وسلم فذكرها واحدا
 وهو الظاهر واعلم ان ساس في عدها كدلم ابن العربي في احكام
 العتري وعلية احمد العتري في تفسيره وزاد عليه بعض زيادة
 وكذا المصنف وقد الف الناس فيها كتابا وهي خمسة انواع
 واحب عليه صلى الله عليه وسلم وحده دون غيره شريفا وتليها
 لثوابه وواحب له دون غيره شريفا صلى الله عليه وسلم
 وحرام على غيره لاجل صلى الله عليه وسلم شريفا صلى الله عليه وسلم
 وسلم وحرام عليه صلى الله عليه وسلم وسلم دون غيره شريفا صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم ومباح له صلى الله عليه وسلم يرجو الاصح
 الخطاب صرح بوجودها ابن العربي وابن ساس والعريطي ودليلكم
 خبر الشاذ صرح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الاصحى
 على فريضة وعلمكم سنة والمحدثا ككتاب صرح به ابن العربي
 والعريطي وابن ساس ودليل قوله تعالى ومن الليل فتهجد به
 نافلة لك وقوله تعالى فمما الليل الا قليلا وقد اختلف العلماء
 في ذلك والسواك ككتاب لم يبين المصنف ولا عرف من
 اما لكبة فما علمت ما هو الذي كات واجبا عليه منه وللشكا
 انه فرض عليه لكل صلاة وكثير يشايه فيه الخطايب
 الذي في الصحيح ان اية الخمس تزلعا وتحملة تسوة وفي اللاي
 يوفي ثمن روي ابن سهاب عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى
 عنها انه صلى الله عليه وسلم حين حضر يستأيم بدها فاختارت
 الله ورسوله وتابعها زوجها النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك
 وطراف مرعوبة صلى الله عليه وسلم كخطايب هذا من
 القسم الثاني قال في الشايل وزعم في طلاق مرعوبة ثم قال
 كما ذكره في مخطوئته ونجاة ما في شيب اجبار الله تعالى باسمه
 يزوجها قال النسوسي انما كانت رعية صلى الله عليه وسلم

في بقاياها حتى زيد وان الذي احفاه انما هو امر الله تعالى لم يتزوجها
اذا فارقتها زيد قال الله تعالى واذ لقول الذي انعم الله عليه والعت
عليه الاله وليس معنى الاله ان يعقده بعض الحكماء ان الذي احفاه
النبي صلى الله عليه وسلم عسق زينا وجها وجب فراق زيد فها
ليز وجها بعده ومع ذلك امره باسماكنها حيا منه وحشيتة من مقام
الناس وفي شرح المواضع انما كان عن فضيلة زيد وزينا است
تكاخ زينا كان باسماكنها تعالى لنسخ ما كان في اكلها عليه من كرام
ازواج الاله واما احق في نفسه ذلك هو فان طعن المتأخرين
وتوضيحه ان الله تعالى لما اراد نسخ ذلك النبي اوحى اليه صلى الله
عليه وسلم ان اطلع زيد بن حنيفة فترجها فلما احضرت لم يعلمها
عمرها صلى الله عليه وسلم انه ان طلعها نزل من الزوج بها وصار سببا
لظهورهم فيه فقال صلى الله عليه وسلم لزيد ما كنت عليك زوجة
واحق في نفسه يا اوحى الله تعالى اليه وهو تزوجها اذ اطلعها
زيد فلذلك عوب صلى الله عليه وسلم سبب بانه اي النبي
صلى الله عليه وسلم يتزوجها اي النبي صلى الله عليه وسلم
زين بن حنيفة الله تعالى عنها اذ اطلعها زيد بن حنيفة من زوجة النبي
بالفتح على النبي بالكسر وكتمه اي الاختار عطف عليه
واجاب اي النبي صلى الله عليه وسلم من اضافة المصدر لمفعول عطف
على الاصلية كحديث الموطو يسلم لما دعي ايا وهو في الصلاة
فلم يسه فقال صلى الله عليه وسلم لم اتم بقل الله تعالى يا ايها النبي
اسئلا اسئلو الله وللرسول اذ اراد عالم لما يجيبكم وسئل عن الذي
مع اي سعيد زافق بن المعالي ولا يتطرق لما زري يدل على
ان اجابته صلى الله عليه وسلم لا يفسد الصلاة حديث اي سعيد
وقول الاصل في الشهاد السلام على ايها النبي ولو خالف به غشيه
فسدت كما قال ابن سفيان وقال يعقوب الكذا من حضور صياته
ملي

صلى الله عليه وسلم ان يجيبه من في الصلاة ولا يتطرق بك وهو قول
ابن كنانة في غير الاحكام المستطاع انما كان النبي صلى الله عليه وسلم
ليسا وفي كروب وفيما ليس فيه حكم بين الناس من حاروا وابعسهم
وسمعوا باذنه سبالم يره ولم يسمع مع كمال رايه صلى الله عليه وسلم
الكتاب وهم خصوه فيسب صلى الله عليه وسلم بوجوب المشاورة وانه اعلم
الاهل واخصه عليه مع كمال علمه ومعرفة صلى الله عليه وسلم والا فقل
ابن حنبل من عند واجب على الولاة مشاورة العلماء فيما يعطون
وفيما اشكل معهم من امور الدين ووجوه الجس في اسبغ بكم وب
وجوه الناس في اسبغ بالمصلح ووجوه الكتاب والعمال والوزراء
في اسبغ بالمصلح البلاد وعما رتقا قال ابن عطية السور من فوائد
الدين ومن امير الاحكام ومن لا يستشير اهل العلم والدين فقل له
هذا مما لا خلاف فيه تطبيعي كما طرهم روي البيهقي عن ابن عباس
رضي الله تعالى عنهما انه لما نزل قوله تعالى وشاورهم في الامر
قال المصنف صلى الله عليه وسلم اما ان الله ورسوله العنيان عنها
لكن جعلها الله رحمة لاني قال القرطبي امر الله تعالى بذلك تطبيعا
لنفوسهم وتالفاء على دينهم وان كان الله تعالى قد اعفاه صلى الله
عليه وسلم عن رايهم وليقتدي به وقضاه من المعسر اخطا
اختلف العلماء في العتق هل كان واجبا عليه صلى الله عليه وسلم او تطوعا
وهل يوصيه من خالص ماله او مما عند المصالح وطاهر كلام ابن بطال
انه كان يوصيه من ماله او مما عند المصالح وانه واجب عليه وعلى من بعده من الاله
قال في قوله صلى الله عليه وسلم من ترك ديني فقلبي فقلوه هذا ما
لترك الصلاة على من قات وعليه دين اي مما يعني الله عليه من
الغنائم والصدقات وهكذا يلزم المولى لامر المسلمين ان يفعل
لمن قات منهم وعليه دين فان لم يفعل فالله عليه ان كان حقا لميت
في بيته المالك اي بقدر ما عليه من الدين ولا فيسقط الهبة عياض

في قوله صلى الله عليه وسلم من ترك ديناً وصناعاتي والي اي فعل
 فصاحبه والي كفاية عياله وهذا ما يلزم الحجة المسلمة من ان الله
 يشقق منه على الدنيا واهلها كما جرد بعضي ديوانه النبي وقد خرج
 بوجوب قضاء دين الميت المفسر ابو عمر بن عبد الله بن الزيات
 وقيل العراقي وذكره البرزلي عن جماعة المالكية فعلى انه صلى
 الله عليه وسلم كان يعقني من ماله فوجهم الكفوصية طاهر وعلى
 القول بان الله صلى الله عليه وسلم كان يقضيه من مال المصالح قالوا
 عدم اختصاصه به ولا بد من تعيين الميت المفسر يكون من ماله
 كما في السامل ويدل عليه طاهر اكد من المسوق فيمن يصلي عليه
 حشني وعبد الباقي وسب لا سمع يوم للميت اذ امكن كذلك ولذا سقط
 المصنف لفظ الميت الثاني في هذا في عهدتهم ولم ار من ذكر ان ابي
 كالميت وظاهر نصوصهم انه خاص بالميت وظهر طاهر الاحاديث
 التي في الاطراف والمواقف امام بيت المال ببيان لمعنى طاهر الاحاديث
 به امام اي للميت صلى الله عليه وسلم ولذا في النابيين غم بده
 ودوام محله اي عدم قطوع ويركع لا يلزم لانه ورد ان كان
 يصلي الصبي حي يقول لا يسركم ويسركم حي يقول لا يفعل وانه
 كان يصوم حي يقول لا يقطر ويقطر حي يقول لا يصوم
 ومصايرة العدو ان ذكر ان ولو مع الكوف لان موعدو بالقصحة
 بقوله تعالى والله يعصمك من الناس ولما وقع له من شج راسه
 وكفه كان قبل نزولها وان معني بن الناس من قتلهم ولم ينظر
 انه صلى الله عليه وسلم انهم في موطن قطر سيالي اياهم زعم
 ذلك بعقل وذكر ابن رسلان بن حنبل رحمه صلى الله عليه وسلم
 انه في المسلم من ولو معهما بالمدينة فيجوز للميت ان يخاز اليه
 ولا يبعد ذلك قرار الخلاف الا فيهم انما يكونون فيه اذ ابروا
 مع احييت فيكونون فيه لم يخرج من السرايا وتغير المنكر
 الرطبي

الرطبي كان يجب عليه صلى الله عليه وسلم اذ اراد منكر ان يذكره
 ويظهر انكاره لان اقراره يدل على جواز فوجهم الكفوصية انه
 من عيت عليه صلى الله عليه وسلم ولا يستلزم ائمة على مقتضى
 وظننا تأثيره وقال السيوطي الكفوصية من وجوه انه في حقه
 من عيت وانه يجب عليه اظهر ان الانكار وان لا يسقط عنه الخوف
 ولا يكون انكاره يزيد المتركب اعزاز وان ادي المنكر اعظم منه
 نعلم السيوطي عن السهماني وقدره في الاحياء ما اذا لم يعلم او يظن
 ان فاعله يزيد فيه عناداً والراجح لم يجب عليه الصبي ابن غاري
 ليس كذا هنا مشهور بل في استياد ما قاله ابن الامين في هذا العلم
 كوجوب الصبي واستياد به بائعهم او رعي ان الصبي في حقه
 صلى الله عليه وسلم مستحب واستياد به خمس الخمس وابدأ
 الصالح فيها في الحديث انما احلت لي ساعة من نهار في شمع على
 علي العتيق العراقي انما من اول النهار الى الزوال وفي شمع على
 المنقصر من طلوع الشمس الى العصر واخذه من راس العتمة
 من شارب العتمة من حواصة صلى الله عليه وسلم صنف المغنم ابن
 رسلان الصبي مخصوص به صلى الله عليه وسلم باجماع العلماء الا ابا ثور
 فراه لكل اقرار واحصاه خمس الخمس ابن العزيم من حواصة
 صلى الله عليه وسلم الاستياد خمس الخمس او الخمس ومثل ما بين
 سباسب وكما انه استأجره لمولين فاحصه في المختصر على الثاني
 ولو اقتص على الاول لكان اولي لانه استأجره اهل السير اذ
 ابن غاري والخطاب وتزوج نفسه الى اخره الا فتقسي
 يعني انه صلى الله عليه وسلم كان يتزوج المرأة من نفسه ومن شأ
 بغير اذنها ولا اذن وليها ويولي الطرفين لقوله تعالى النكاح
 بالمرسنتين من انفسهم لم يجز اهلها اي من المرأة نفسها من
 غير ذكرهم مع قوله نكاحها ولا ولي اي للمرأة والا

علي القعداي بلا هذه التلاوة بمجمع وكلام الخطاب بعد ان ذلك فاجاب
بعبده لنفسه ويا حرام اي يح او عمر العثم اي في الميبي بيت
الزوجات واكمل اي لنفسه وولده علي بنه لعصمة من الحور
وحمايه الارض لنفسه وولده ابن غازي شيا انه صلى الله عليه وسلم
حيي النقيز وانه قال لا خير الا لله ولا رسول ووصال الصوم
اي صوم يومين فاكثر بلا فطر ليل ولا ينقن وضوءه بنفوس
لانه تمام عيشه ولا ينام قلبه صلى الله عليه وسلم يومه لكل صلاة
اي وجوبه لا تحل لك النساء من بعد الخطاب اختلج معنا ٥٥
علي احوال اهلها فوالا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما معناه لا تحل
لك النساء بعد من عندك منى بكافيه فخر علي حسن ضيقه من
لما خسر من صلى الله عليه وسلم فاحترته صلى الله عليه وسلم
الصدقتين اي الواحيه والمسحكه الخطاب لا خلاف في حرمة الصدقة
المفروضة علي صلى الله عليه وسلم علي بني هاشم الذين هم الرضاي الله
عليه وسلم واما صدقة التطوع فاكثر اهل العلم على كرمها عليه
ايهم وقاله طائفة كان ينزه عنها ولم يكرم عليه واما انه فقد
اختلف في حرمة ما عليهم ومذهب طريف وابن الما جيون وابن
نافع التميمي وشهره ابن عبد السلام فلذا جزم به في المذهب ومذهب
ابن القاسم اهل الكرم عليهم ابن عبد البر هذا الذي عليه جمهور
اهل العلم وهو الصحيح ومثله للمعظمي ضعيف ليس كذلك
لكن ما هذا ارجح الشاخي ليس السني المصلحة وسكون الوقت
وكسر الجهم وسد الباب نسبة الي سني كحل في اعمال مرو واكمل
المؤمن اي النبي واما المصلحة منه فمجرد اكله وقد صرح الزركشي
بانه صلى الله عليه وسلم اكل طعاما فيه بصل فاكله بصل
بان احترق الدنيا ولم يقع ذلك علي الصحيح هذا قال ابن اسحاق
قال نزلت اية الخبثين وفاطمة بنت الصديق في عصمة صلى الله
عليه

عليه وسلم فاختارت الدنيا فقارها عليه الصلاة والسلام فكانت
بعد ذلك تلعب البهر وتقول هي السقية اختارت الدنيا قال اي
ابو عمر هذا اخذنا غير صحيح لان ابنه سنياب روي عن عروة عن عائشة
انه صلى الله عليه وسلم حين خسر سنياب بذر بها فاحترت الله
ورسوله وتا بعدها الزواج النبي صلى الله عليه وسلم علي ذلك
ووهل الكتابية بالعقد كغيره قالت روي ان لالا زوج الامن كان
يعي في اجنه فاعطاني وتحديث زوجها في الدنيا زوجها
في اجنه ولقوله تعالى وان زواجهما لهم ونزع اليد حرم الي حق
ابن العربي وابن سنان حرم عليهم ان البس لامة ان يلقها
او يكلم الله تعالى بينه وبين محاربه وهو لمن يستكره
المهي عنه بقوله تعالى ولا تمتننتنكرا على احد النفا سير
واظنها خلاف ما بطن كحديث اي داود ما كان ليبي ان تكون
له خاتمة الاعين وفتحه احكام علي بن سلم الامصالحه حروب
ونحوه اي صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفر ان يوري بغير
واكله ممنكرا كجوس كحديث البخاري اما ان اقل اكل ستمكنا
وقال انما انا عبد اكل كما ياكل العبد واهل بيته كما يجلس السيد
ومدخولهم في الجواهر والسامل وحي بقاء كاح من مات عمها
مولان وعلي انقطاع فقر وجوب عديها ونقمه مولان بنا علي
انما سوي في عمها اولالا بها لا تنظر الا باصفر وفي مطلقته فبكم
فلان المعظمي الصحيح جواز نكاحها وانه لا عده علي من مات
عنهن لبقاء كاهن ابن العربي بعبايم اقول ورفع الصوت عليه
الا فقهني وحرمة صلى الله عليه وسلم سنياب كرمه حيا المعظمي
كرو بعض العلماء رفع الصوت عند قبره صلى الله عليه وسلم
او علي كلامه بعد موته الا فقهني كلامه الما نور بعد موته
كما المسموع من لفظه في الرفعة فاذا قرني وحي علي كل هذا صريح

ان لا يرفع صوته عليه ولا يهتف عنه وقد نذر الله جل جلاله على
ذلك بقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وكلامه
من الوحي ولين احرم من مثل ما للقرآن الا في معاني مستثناة ونذاريه
من وراء الحجاب ان العز على سبب الهوى واسما علم انه كان لا يحجب عن
الناس الا في او كانه يستعمل فيما لم يهتف نفسه صلى الله عليه وسلم
فذا وه وهو في ذلك اكمال في سواد الادب وباسمه لقوله تعالى
لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا الا ان يعزرن
بمغفلة نفي خبر اني فذلك ان من وقف عند قدمه صلى الله عليه وسلم
وقال صلى الله عليك يا محمد سمعيت من فاداه ملكه صلى الله عليك يا فلان
لا يسقط لك اليوم حاجته وتزنا الانبياء ولا تورث الا حقهم
احصت في تركه النبي صلى الله عليه وسلم هل هي باقية على ذلك
سيفت منها على اهلها كفاية او صدقة والصواب انها صدقة لقوله
صلى الله عليه وسلم ما تركناه صدقة وفي الذخيرة الانبياء لا يورثون
خذا قالوا فضة وراية لبعض العلماء ما يدل على اهم لا يورثون
ايها والحكمة في اهم لا يورثون صيانة عن هم من لم يورثهم فيكفر
وفي اهم لا يورثون كفاية مورثهم من يورثهم فيكفر
نذب لراغب قادر الكاح في المعدمات
النكاح للعقد عليه اذ لم تكن له حاجته اليه مندوب للولد وان
كان عينا او حصورا او عقما فالنكاح له مباح والمحتاج للنكاح
ولا صبر له عليه ولا عنه ما يسر به وحسن على نفسه العنت ان
لم يتزوج فالنكاح واجب عليه وان لم يحتم اليه وحسن ان لا يعوم
بما وجب عليه فهو مكره في حق المرأة كالرجل ومنه اعجب
الراغب راجع السبل وان الرجل يعلق القلب بمكره في حق المرأة
فيه اما باعتبار رذالة وانما باعتبار السبل المترتب عليه ضيق
فان حشني الرجل واجب في الشامل يتعين كذا فاعتد عدم امكن
نذر

نذر نكاح لم يكن صوم وحير فيه وفي نذر عليه فان كفه الصوم وجب
احد النذاري والنكاح اولى لحظر الزنا لعينه بقيد الواجب كما لم يكن
اهم من العفة كحفظ النفس وقول النذاري المعاصي لا يرفع بعضها
ببعض لتخليص بترك جميعها جوابه انه يترك احق الضررين عند الاجراء
الا ترى ان المصطر يقا تل على طعامه الغير فان حشني الزنا بعينه ما
فاطاهر عدم صبرها على زواج كحديث الذي استغل خاطره بغير
حليته قال فيه فالبيان اهلها فان معها مثل ما معها وتكراره يكسر
نورة الهوى يعينا وفي كحديث الصوم وجماله فتوقف فيه بان
يحرر اهريرة ففيل كد يهاج او لا الامر قلب الظاهر حمله على اكل الرمي
الذي كان عليه السلف لا على كل من استند لهمة عند افطاره فافسد
ما اصابه من غير واجب مفهوم اما منه واجبا حرم والا اي
وان لم ينع غير واجب ونذب يكون في العارضة لو لم يكن في
الكراهية ان كلفا ففعلت ترى انه المعصية والمحس اما النبي فتعزرت
منك بغير من تقدم عليك وقاضية بينكما فرفضك وعلمك
الي غير ذلك مما يطول ونذب ان ينظر الى اخره كمن المعصية وقد
حظب امرأة انظر اليها فانه احرى بان يدور بينكما اي المودة سمع
ابن القاسم لمن يريد تزويج امرأة ان ينظر اليها باذنها ان رشد
الي وجهها المازري ويدلها واختار ابن العطاء كون النظر اليها مندوبا
لا حاديا الامر به وما لاي جواز النظر الي جميع البدن سوى
السورتين وكلمة ابن العطاء للرجل ان يبيع امرأة تنظر له
فتدري انه صلى الله عليه وسلم يبعث ام سليم تنظر الي امرأة وقال
ها سيمعوا رضاءوا نظر كواي عرفت بها انه ان تنظر اليها
ولو قيل انه مندوب ما كان بعيدا ولو قيل يجوز لها النظر لمن يخطبها
اذ اسلمت بينهما في قصد النكاح لم يبعد وكذا استغفارا
اخطاب وقع في عبارة زروق ما يفيد حملها على المنع وكلامه

البيان والاكمار وغيرهما يدل انهما على باهما وهو الطاهر وهو
بالعقد غير الايداج بدراين عرفة صحيح النكاح والملك المستقل يبيع
الا ستماع على باهما ونحو الطاهر وهو بالعقد غير الايداج بدراين
بهما بأكليته في غير دبرها من نظر فرج وعنه روي الشيخ لابن
بندر فرجها زاد وحسنه بلسانه حقيقة لا باحة نظره سئل العباس
بن محمد عن الكلام عند الجماع فقال اذا خلوا فافعلوا ما تشتمون السطحي
طاهر المني جواز نظر الدبر وفيه نظر الا فتقنسي المراد بالفرج العقبر
لا الدبر اذا لا يجوز الجمع به فلا يجوز نظره البري واما الجمع بطاهر
الدبر فقد اوضح في بعض اصحابنا لعدم اكساره على سبوح حسنا
في مثله فاجاب يا با حنة ولم يبد لها وجهها ووجهها عندي انه كسائر
جسد ها وجميع مباح الا باطن الدبر والامر عندي فيه استسائة
فتركه حيز وان فرجه فلا حرج فيه انتهى وقال ابن فرج حرم محل الا
ستماع بكل موضع من الامرة والزوجه الا الوطء في الدبر واما
الا لبيان فحواز النظر اليهما والاستماع بهما طاهر بدليل جواز
وطئها معنلة ومندبرة اذا كان في القبل القباب نظر المرأة الي زوجها
او سيدة تنظره اليها الا في نظرها فرجه فانه لم يرد في عنه كالأرد
في نظره فرجها وفي هذا خلاف اجازة مالك قبل لا يصح ان قوما
كبرهوه فقال انما كبرهوه بالطب لا بالعلم ولا باس به وليس
المكروه وقال بعض العلماء نظر المرأة الي فرج زوجها مثل نظره
الي فرجها في الهني بل اولى منه وهو لا اي الحرم والمبغضة
والمنقعة لاجل والمكاسية فلا يري اي من هؤلاء ما بين
السرى والركبة اي ولو بالذوق يفرغ على التشبيه لبيان وجهه
وايضاح مضمونه وذهب حنيفة بكطبة ومحمد بن سنان في شجب
الخطبة بالهني عند الخطبة بالكسر وعند العقد ابن عمر في الخطبة
عند العقد الكسر روي محمد بن سنان الامر العذير وما نرى تركها

وما

وما قبل افضل وفي اسمها من الخطاب قبل طلبة ومن الاخر قبل اجابة
او من الاول فقط قول ابن حبيب وظاهر قول محمد بن بعض الاكابر
اقولها الحمد لله والصلوة على وآلها وعلى رسول الله وبيرونها
اي المرأة بالخطبة فيه اي العقد والزواج اي وبدء الزوج بالخطبة
يا الخطبة بلسان المعجزة اي طلب الزوج سبب يفهم من ههنا
ان الفصل بين الايجاب والقبول بالخطبة لا يضر والظاهر ان السلوك
بينهما بعد رها لا يضر ويتبع الحدوي وتعليقها اي الخطبة
معلقا على خطبة فهو مندوب واظهره اي العقد في الموضع
يسمى اعلان النكاح واسماؤه واطوار الطلوع عليه روي الترمذي
والنسائي عنه صلى الله عليه وسلم اعلنوا النكاح واحملوه في المساجد
واضربوا عليه بالدفوف وتقرضه اي العقد لفاضل الخطاب
ظاهرا كلام المصنف ان ولي المرأة هو الذي يفوض العقد للقاض
وعليه شرح السراج والسياطي وقال انه استأثر في قول ابن الجاهلي
في الرضاة ولعمري قال ابن الجاهلي لا باس ان يفوض النكاح والولي
للرجل الصالح او الشريف ان يعقد النكاح وكان يفوض قضاة بني وقرفوض
ذلك الى عروة فقال الله حدث محمد رسول الله وقد غلب فلان فلانة
وقد روجه اياها على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ابن حبيب شرحه اسكان
مكبروف او شرح باحسن واثنية باخر اي ادخال السرور على كل
من الزوجين كغير هذاكم وسرنا ما فعلتم ابن رشد يوجب ان يني
النكاح عند النكاح ويدعي له بالبركة فيه ابن حبيب استحب ان يني
النكاح والدعائه وكان مما يقال له بالوفاء والسبب ببارك الله لك
ولا باس بالزيادة على هذا من ذم العادة وما احب من خير والرفا
الملايكة يقال رفاة الثوب لا يني بين طرفيه وذكر النووي انه
يقال بالرفا والسبب ولم ار كراهية لاحد من المالكية واستناد
غيره في عقد العقد ابو عمر ينقد النكاح بغير آلود عند مالك فما

يقع البسع اذ رضى الزوج والمرأة وكانت مالكة لغيرها او بغيره ذلك
 بصرفها او كان ذلك باذن ولي وشهدون فيها يستقبل ابن عرفة
 البينة على العقد نقل الاكثر عن كل المذهب اما مستحبة وهي شرط
 في البناء وشهادة الولي لغوا بغيره وشرط الشاهد في كونه اعمد من
 فان لم توجد الصدور استكثر الشهود مثل الثلاثين والاربعين
 والا اي وان لم يحصل الشهادة عند العقد وجب الاستناد الى البينة
 تحت شرط في حوز الدخول تقدم الاستناد على النكاح ويجوز شهادة
 المسافر على اذن المرأة وهي ركن في العقد للضرورة السيور
 لا يشترط على وكيل البينة من العقد نكاحها الا العدول غير ان ان
 نزلت شهادة غير العدول عليها وعلم رضاها بدخولها فبطلت
 بعقد حصص النكاح والا غير ابي وان لم يحصل الاستناد قبل
 الدخول ايضا ادب الزوجان الكفني من شرط صحة النكاح بتأهلا
 عدل قبل الدخول فان وقع الدخول قبل الاستناد ثم ادعى ما ظهر
 عليها ان ذلك عن نكاح فلا يصدق وان كان الا ان ياتى ببينة
 على ذلك ونسج الى اخره في المقدمة من الاستناد انما يجب عند
 الدخول وليس من شروط صحة العقد فان تزوج ولم يشهد فنكاحه
 صحيح وشهدان في المستقبل الا ان يكونا قصدا الى الاستمرار بالعقد
 فلا يصح ان يتنابا عليه له فيه صلى الله عليه وسلم عن نكاح البر ويزمان
 بطلانها طلعة ثم يستأنف العقد فان دخل في الوجهين فزوت بينهما
 وان طال الزمان بطلانها لا فرق بينهما بالنكاح وحده ان اقر بالوطء
 الا ان يكون الدخول فاسيا او يكون على العقد شاهدا واحدا فيدري
 احد بالشبهة وحرم خطبة ركنه الى ان لعقوله صلى الله عليه وسلم
 لا يخطب احدكم على خطبة احب اليه واستمرط الركوب لا ياتيه صلى الله
 عليه وسلم خطبة اسامة فاطمة بنت قيس وقد كانت خطبتها معاوية
 وابواهم زروفت المشهور ان الركوب التعارب بوجع فيهم منه
 ادعان

ادعان كل واحد من طر صاحبه وارادة عقد وان لم يفرض صداق
 وان الذي تزوج واخبره في المهور لانه لا يجوز خطبة ذميمة ركنه
 الذي ابن عمر الا لا يجوز شرط فلا يجوز عند مالك خطبة على خطبة
 ذميمة وذمها الا وراعي الى حوزها وجمهور العلماء على خلافه
 ولا يقال الفاسق امر فاسد من الذي واخطبه على خطبة الفاسق
 جائزة لان الفاسق لم يغيره الشارع على فسيقه واقتر الذي على
 كبره وابعاح له ان يتزوج من على دينه ومنع تزويج الفاسق واوجبه
 فيه نكاحه افاده الخطاب ولو من صالح اي ولو كانت الخطبة
 على خطبة الذي من رجل صالح مبالغة في المنع لا الفاسق سمع
 عيسى ابن القاسم يقدم خطبة المخطوبة مع تعارب الامر بينهما
 لا يمنع خطبة ما صالح وينبغي للولي عصمها على الصالح ووجه الخطاب
 مراده بالصالح من ليس بناسف فيستحل المجهول ولو من مجهول
 اي ولو كانت الخطبة على خطبة الفاسق من مجهول اكل مبالغة في
 الجواز سئل اب القاسم عن الفاسق المخطوط في جميع احواله
 يخطب المرأة فترضى بتزويجه وسمون الصداق ولا يقضى الا الفراق
 شيئا من هو احسن منه حال ابا باح له ان يخطب على الفاسق
 ولا شك ان المجهول احسن حال من معلوم الفاسق افاده الخطاب
 الا من سئل اي الفاسق فتخفق ومن الذي بالاولى في الصوة
 ولا يمكن الذي من الخطبة على فاسق فانه مسلم على كل حال
 هذا الذي ينبغي ان يبرر ونسج اي نكاح الكاظمي الثاني
 الخطاب فانه علم الثاني بركوبه الاول او لا ولم ارضه رضا
 ولو نعم الاول مبالغة في العنني السباعي سورا قام انما طاب
 الاول بغيره او ترك خطبه وهو فاسد وينبغي تقرير انما طاب
 الثاني فنسج النكاح اولا وحرم مواعنة معتدة ابن رستيد
 المواعدة ان يعد كل منها صاحبه لا فاسقا فله لا تكون الا من سئل

وتكره في العدة ابدا اجماعا وقال ابن حبيب لا يجوز وهو ظاهر قول
اللمحي ورواية المدونة الكراهة فاولي صريح الخطبة تنفي على
حرمة المواعدة فهذا من ظاهر التلويح الذي اعتبر ابن عمر في
خطبة المعدة حراما بوجوه اجماعا كحجرهما اي المعدة والمستبرة
لستبيح في الحرمة للمواعدة وصريح الخطبة في التبادل ومواعيدتها
كوليها ان كان محبرا ولا كره وكنتح اي النكاح عند اي النكاح
في اي العدة والاستبراء كذلك وايد وطلي غير صاحب
المالي اخرج اخطاب يعني تأيد كمي بم المرأة التي عقد عليها في العدة
ان وطلي بذلك العقد في العدة او بعد هالان عرقه المعدة في غير
طلاق رجعي في حرمة ما بالعقد عليها او بالتيابها مطلقا لانها
في العدة ولا يبعد الا كحرر مجال التداية روايات والبراع لا ين
نافع سبب سبب المستبرة من زناه من المستبرة فلا ياب
فيما لم يسم على المشهور ويستبرأ من هذا المال القاسد وينهزم
الاول ان كان بقي منه شيء لانه استبرأ طري على قبله ثم يعقد
عليها ان ساء انتهى ابن عرفة ابن رشد فان تزوجها وبنى بها
قبل الاستبراء في حرمة ما عليه لا بد قولان على كون حرمة المنكوح
في العدة بحجر رجعي النكاح او به مع تحصيل السبب كمن الرجعية
اخطاب هذا النبي سمى كاهنة المعدة من الوفاة والطلاق البات
واما الرجعية فلا يحرم لانها زوجة ومن تزوج امرأة زوج لم يحرم
عليه وقال غير ابن القاسم هو نكاح في العدة قال مالك ورواه
الرجعي قبل القسمة فصح نكاح الثاني ابن ناجي قول ابن القاسم
في المدونة انها لا يحرم وفي التماسا ما الرجعية فلا يحرم على
الاصح على نكاح او شبهته الى اخره نفسا مطلقا هذه اشياء
عنه صورة من ضرب استن في ست او ملكا عطف على نكاحا
على الاولين يفتح اللام اي النكاح وشبهته هذه اربعة
من

من ضرب استن في استن ومعلومه لا تايد في طرد الملك وشبهته
على الاربع الا حرم وهي الملك وشبهته والترقي والعقب هذه ثمانية
ومعلوم ان كان نكاحا او شبهته او ملكا او شبهته ان الطاري
انه كان زنا او عصبيا فلا تايد مطلقا هذه اشياء عرق صورة
فالصور ست فلا توثق حاصلة من ضرب سته اقسام الطاري في سته
اشياء من المطر وعليه تنزع على المنطوق والمعنوم سته عت
هي صور المنطوق اي وعدمه في عت من وهو صور المعنوم لعقد
اي لنكاح مطلقا او ملكا على نكاح او شبهته فتن كان صور المعنوم
ايها ان استن لستبه نكاح او ملكا او زنا او عصب مطلقا
او ملكا على ملك او شبهته او زنا او عصب فلا تايد هذه ثمانية
وعت من المجموع سته وتدايون التضم التايد في ثمانية وعدمه
في ثمانية وعت من المجموع كون قبيلتها ومباينتها في العدة مح ما
قول ابن القاسم وعزى ابن رشد المحرم للمدونة وفي مختصر الوفاة
حرر هذا المجلد المخلوة والوطلي يوردها الى اخره اخطاب اذا
عقد عليها في العدة ووطليها بعد ما فذ كره في المدونة في تايد
حرمة ما قولين قال مالك وعبد العزيز في نكاح العدة ونكاح
بعد هالان نكاحا وكان كالمصيب فيها وقال الكوفي لا يحرم عليه
نكاحها الا الوطلي في العدة في الثاني قول مالك وعبد العزيز بحقيل
المذهب وتكره عدة من احدهما ابن رشد العدة ان بعد احدهما
صاحبه بالزوج دون ابعد الاخر وتكره اتفاقا واهداه
في العدة الذي في المختصر وسروهم جواره قالوا بخلاف اجرا النفقة
عليها ما فلا يجوز المواق روى ابن حبيب لاباس ان يدي لها
اخطاب في طلاق السنة من المدونة وجاز ان يدي لها ابو الحسن
الهدية هنا بخلاف اجرا النفقة عليها لانه كالمواعدة اللحي المعلوم
من الهدية المقرين لا رجوع به الى المهدى للمرأة في العدة

ابو الحسن ان كلامه المسند فان النقة واهدي مرتز وجه غير فلا ترجع
عليها بسبب مطلقا اي عن التقييد بوجوه ان رجعتا عن مرتز
عن احكام السبب من تزوج امرأة فاحرج وبنار فقال لا يستبرأ منه طوعا
واصغوا فوقع التزويج فاستحق النكاح بعده فان جاء العنق من فقام فماتوا
لم الدنيا والاطعام لهم وان كان من قبل الزوج فليس له الا الطعام ان اراد
الموت من المعارف فجايز ان عرفه السبب بخطبه جاز في المطا
كان يقول للمرأة في العدة اي في ذلك راعب وجمها عن ابن سبابة وابي بكر
المحب وبكر المحب لا من لا يعرف من التوعد بيان لمعقود المعارف عبد
الناس في جوازها في حق من يميز بين الصريح والسريين واما غير فلا يباح
له وكره تزوج زانية فانك لا احب للرجل ان يتزوج المرأة
المعلمة بالسوء ولا اراه حراما وفي الحديث دليل على جواز نكاح الزانية
مع اي متماهية بالنسبة لا من يثبت علمها عبد الباقي اي كرها والامام
أولي او ان من يثبت علمها بغير مرتز وجهها صحت لم يثبت ولم يحد لانه
اقرار على المعصية ضمن المراد بالنسبة من سنا فهاذا في ان عرف
ذلك منها ثبت بالنسبة او لا واما من تكلم فيها وليس سنا فهاذا في
فلا كراهة العدي ابن القاسم الزانية المبني فزوجها للغير
لا عدوا لها على زوجها اذا تزوجها غير علم بها في صور السبوع
اي مشهورة بذلك تحبس كلام الناس لانه ورد الامر بالسبوع
للنطف فلا يلزم الاقرار على المعصية هي حرم على ابن لو ثبت
فالمعصية بالافراج عنها انتفت وقوله تعالى الزانية لا يسلمها
الا ان الزانية حين هم بذلك تستغف عليه من الرمي وقيل مسوخ
ونذير فزاد ابن حبيب لسيحك ان كثر امرأة تزني ان يفارقها
ما لك ولا يصار ردها لتغفر له ولو اعد في العدة وكن بعد فراق
الا فوال قول ابن القاسم فيها السبب فستح ولا يحكم عليه نظر
ابن عرفة استعرض ذلك لفيرا دخل ابن وهب من تزوج بخطبة

على

على خطبة اخر فتاى كمال الاول فان هلله رجوت من حاله وان لم
يحلله استحسن له تركها دون فضا عليه فان تركها فلم يبين وجهها
الا ول فلم من اجمع ما ينكح جدير عبد الباقي المراد بمرتها طلالها
كما حبس الي اخره فتميل لغير مقيد التملك فالمراد بملكك
الذات يقرب على التملك فمما يقرب اليه اي المعين الذي يحل عليه
لفظ التملك عند اطلاقه عن التقييد بقولنا الذات او المتضمن
لم يات به ان ذكر من هذا المطالب هذا مذهب المدونة وتدرروا
هنا الصدقة مثلا او لابن عرفة في كون الصدقة كاهلية ونحوها
قوله ابن القصار وابن رشد والا اي وان لم يذكر مهر
عقد اي الا انعقاد بالهبة في التوضيح اختلف طرق الاستناخ
في نقل المذهب فيما عدا النكح وزوجه فذهب ابن القصار وعبد
الوهاب والباقي وابن العربي الي ان لا يقع بقل لفظ يعقبن
الزانية دون التوقيت كذا في ملكتها بما معك من العرائس
وفي رواية اسكنها وذهب صاحب المعتمدان الي ان لا يقع
بما عدا النكح وزوجه الا الهبة فاضل قول مالك رحمه الله
تعالى في انعقاده بها ثم قال الكحل ويصح بالهبة في استمرار
لشبهة الصداق الصدقة من باب اولي ابن لسبب النكاح عندنا
جائز بقل لفظ يعقبن الملك كاهلية والصدقة والانتكاح والزواج
والاعطاء ويصح صاحب الحق هو ابن احماد وصاحب الديار
واكثر اهل المذهب قال الشافعي في كبره الذي رايه المالك علم الا
يقع بذلك خلافا للمنفرة وابن دنيار وصاحب المعتمدان
ويفهم من كلام الشافعي انه يدفع طريقة ابن رشد لقوله وصيفته
من ولي بانكح وزوجه وفي وصيت مشهور بها ان ذكر مهر
مع والا فلا وقيل بيمين بيعت وصدقت وقيل بيمين وابتاحه
وكل لفظ يعقبن كلفها سوبه الا جارة وعارية ورهنت

ان القدر

بزوجه العز لا يقع بها كزوج رقيقه من عبده الاسود على غير صلاح
 او تزوج عبده لمن لا خير فيها وتزوج بمائتي ذبيحة كذا في بعض
 لا في مستطرا الى اخره اي مع صلاح والامور اضرار كما سبق
 في الرقبة والسماع ولا يجبر على تزوجه الى اخره في العتقية
 قيل ما لك عن العبد يشكو العزبة ففضل سيده ان يبيعه لذي
 قال ليس ذلك على سيده ابن رشد هذا كما قال انه ليس واجب
 على الرجل ان يبيع عبده ممن تزوجه اذا اشكى العزبة وسأله ذلك
 واخبر عنه في ذلك ويندب وليس امتناعه من الضر الذي
 يجب له بيعه عليه وقرئ تعالى وانكحوا الايامي منكم والصالحين
 من عبادكم وامالكم ليس على الزوج والتمها هو على سبيل الكفاة والرفقة
 والمأبى عليه اذا تبين ضرر بهي بعضه فيقر بتمه وتكليفه
 في العمل ما لا يطيق ومنه بر في غير حق اذا تكرر ذلك منه
 وكان سيدا مستمرا وهذا مما لا يعلم فيه خلافا لابي عبد الحميد
 اختلف الناس في هذه المسئلة وكان بعض الشيوخ يقول ان
 عنده ان العول للعبد لا يستمداد الضر به اذا كان ضررا في الدين
 وكان بعض المذاكرين يقول قولان خويز من اد اضر اذ كانت
 عاجزا عن السرى ولم حاجه في النكاح بحيث منها العتق فيجب عليه
 النكاح جاز في العبد وبعض اصحابنا او حيم للاب على ابنة الظاهر
 امر المالك بالتزويج او البيع لذلك ولقولنا صلى الله عليه وسلم
 لا ضرر ولا ضرار افاده ابن عبد السلام والموضع ولو نظر
 الى اخره سبب تخالفهم من كلام الشارح والتمسكي زاد حش وفي
 كلام الموضع نظر عبد الباقي الا ان يكتفى الزنا فيجبر على البيع
 او التزويج فيهما يظهر من لا ضرر ولا ضرار البناي هذا ابن عبد
 السلام وتبين الموضع لاما لك البعض اخطاب يعني ان
 مالك بعض الرقيق ليس له جبره على النكاح سواء كان العتق
 الا في

الاخر من اذ رقيقا الا اذا انتفت المالك كان على الجبر فلا محذور ولا ولاية
 على الامة ورواها وتكاح العبد اذا تزوجا بغير اذنه قال فيها لا ينعى
 امره لمحمد بن رجبين الاباء انما انما يجب من بعضه حرا لا يجبر وبذلك
 بعضه كمالك الجبر في الولاية والرد ان انتفت الرقبة اي على
 تزويج الرقيق العتق المستتر بينهما فلا حاجه اليه مخرجه المالك ولو تعدد
 يجبر امته وعبده بنو اصل الولاية اي لملك السجدة وان لم ي
 ملك البعض الرضا في لكاح العبد المملوك بعضه لم
 لم ياذن اي في نكاح البعض وكذا في الرد في الاتي اي المملوك
 بعضه اخطاب كلام ابن عبد السلام يعني ان الذي بعضها حرا اذا تزوجت
 بغير اذنه لم البعض فنكاحها باطلا وقولنا مخر ولا مكرها الى اخره
 التخيلا فكل من حاله ان يجبر من فيه عقد حرة بغير اذنه الى رجل
 او كتابه على ربيعة اقوال واصوب ان يمنع من اجبار المكاتب والمكاتب
 لانها استردا انفسهما من السيد ولا يمنع من اجبار المذنب والمعتق
 الى اجل لانها لا يورث حال الرق الا ان يكرض السيد فيقر بالاجل
 فمنع من ذلك لا من اهل العتق ومنع من اجبار الا فان كام الولد
 والمذنب والمعتق الى اجل لا يصدق السيد انما هو ما لم يصر الى الحر
 ولا حق له فيه بعد العتق وليس له ان يبيع منه فاع ليس له فيه
 حق وعقد النكاح علم من بيع الاستمارة الا ان وبعد العتق والذي
 بعد العتق لا حق له فيه وليس له هل ذلك العتق اذا اصر
 الى الحرية وقد سبق تزويجه بعد لان الممن حله بعد تمام
 العتق ليرضاه سيد المذنب بل لا تارة ان يصر بغير اهل
 وفي البناء الى اخره بعضه من المذنب والمعتق لا يورث على ما
 قيل الذكور والاتي غير صحيح والى سواها على غير ذلك واما
 الامن المذنب والمعتق لا يورث فلا كبران مطلقا وهذا اطلاق
 في قوله ولا اني بنبأ بية وانه يوافق المصنف مختار المصنف

Copy rsity

كما في احكام سنة قال فيها والمعتد ان له حبر ام ولد مع الكراهة انتهى
في المستطعة حكى عبد الوهاب في اختيار ام الولد رواه يحيى بن ابي اسحق
في المدونة ونسبه ورواه يحيى بن ابي القاسم والفتا انه اذا انكحها
من غير نص ولا ينسب اليه في محرم في المصنفين واما عمر فله الرضا في عقد
ظهور ان حبر ام الولد لا يحرم وبه الفتوى وعليه درج المصنفين بحسب ما
يقولون ولكن من وجهها وان برضاها والولاء لها في المصنفين
في الجبر الى اخره فتوى حبر اب ابن عمر في الاب حبر البكر ولو غسست
ان لم يطر منها بعد انجاب لم تر سنة ابن القاسم والمختومة كبر
من انما في الاب الى اخره بيان لما معدم اي على ابن المختوم سنة
عليه اي الاب الولاء اي مباشرة العقد غير سقوط
حبرها وان تنسب في احكامه واره للمال وان سلمه هذا اول الذبح
في سنة حبر اب يلى مرتبة مرتبة المالك في الحبر وليس مراده ان بعد
المالك في الولاء لا الاب لان ليس المذهب بل الاب يلى المالك حبر اب
حبر الاب غير المبرر اليه وينسب القوي نسبا ما اي او نحوها
على ما في الباقي الى اخره اي ينسب اليه النبي في قوله والا
فالمحبر وليه الى اخره نحوه في حش في فيه نظر ونسب ان سنا
تعالى في قوله وعقد السفينة الى اخره انه لا حبر لوصي الاب بل
السفينة ان كان ذاعقلا ودين فلم حبر ينسب وان كان ذاعقلا لم ينسب
حضر بالذبح في بقية الزوج وصية وتزوج بنسب كسب حبره وحلف
من يلى عقد ها هل الرضي او الاب وبكر الاب القوي نسب
استدانتها بواسطة سنة حيا لها في ايها في الحديث امر والنسب
في بناء عقد وصل على الاستصحاب بالاجماع فيهما يكون عندا ما راي
صدر عن علم بها او بالرفق والانه اذا كان برضاها حبيب
صحت زوج انهما بان يقول لها الى اخره بقول من سنها
ولو قبل بلوغها تبع فيه عبد الباقي وهو مخالف لقول المتن
ترشد

ترشد بالغة والكمال لله النبي قوله ولو قبل بلوغها غير صحيح
اذ الرشد من لوازم البلوغ وقد قال الكتاب عند قوله الرشد
كبر سنه يعني بعد البلوغ قاله في معنى الحكم ولم
تفهم سنة بيوت الزوج فها ان فارقتا قبل ان يكسها فان طالت
اقالهما فلا ينزوجهما ابوها الا برضاها واري السنة طول اقامته
وان انكح المبتس من بالغة في المهور راي فان اقامت
بيوت سنة فلا حبر وان انكح اب ابن عمر عبد الباقي ولو و
فهما الزوج على عقد او جهل خلوة بها حيث امكن
اكتلوه عبد الباقي مهورا قامت بيوتها انما اذا علم عدم خلوةها
وعدم وصوله اليها فلا ينسب احدا رايهما ولو اقامت
على عقد النكاح اكثر من سنة وهو كذلك في المدونة
الصدوق اي بسبب اقامتها بيوت سنة على ان يقع ايجرها
بها امه امه في السنة طول او ان كان امه امه بها لا ينسب
ان طال مقامه المكر عند الزوج مدة تخلص اليها في العلم كالحبر
الرجل من النساء مذكور في العراق وهي حال النكاح ان يقع الزجر
واختلف هل لذلك حد ام لا فقتل هذه سنة وقيل لا حد له
الا ما يري ان تلك الاقامة تعلم بها ما تعلمه السب وهو
احسن وبيضا صغر السن اختلف في من دخل بها وطلعت
تبار بلوغها فقال سمون الاب احبارها بدعت بقوله ام
لم يبلغ وقال لسنه كبر قبل البلوغ فقط وقال ابو امامة
لا حبر كماله مولد سنها حسن لان المرأة قبل البلوغ كارهة
في ملاقات الرجال او يعارض ابن ابي حبيب النبي يعارض
كبر ابن عبد السلام لا اعلم هذا خارج هذا او كبر ابن
عرفه الشيعة الرفعة كبر ما كانت نكاح ولو قبلت ذلك
وفي سورة الزنا كما ان تكرار ابن رشد عقيبها كزناها

ابن عرفة هذا عرق الجبر ولو تكرر البناء في ظاهر المدونة الجبر
 مطالعاً وخرج القلبياني بأنه المستور والسقييد لعبد الوهاب
 واستظهر ابن عبد السلام أنه خلافهما وتوافق علي بنارية قالم
 اللحي وأن سفيته ابن عرفة لا يجبر ابنه السبب الرشيد اتفاقاً
 ولا التسفيته على المعروف ثم الوصي إلى ارض اللحي الجبر كخمس بالاب
 وبمن اقامه الاب مقامه في حياته او بعده فانه اذا عين الاب
 الزوج الذي يزوج ابنته منه واختلف اذا لم يعين الاب وجعل ذلك
 الى اجهلها من قامة فقيل للمقام اجبارها وتكفيها بمن يراه حسن
 نظر لها قبل بلوغها وبعده وهو المعروف من قول مالك وقال
 عبد الوهاب لا يجبرها وهذا حسن وان كان ليس له رأي
 الوصي الى اخره فآؤه للمال بخلاف الاب في التوفيق للاب
 تزويجها بزوج دينار وان كان صداق مثلها الفاق ولا كلام لها ولا
 لغيرها رواه ابن حبيب عن مالك قال في المدونة لا يجبر للمسلط
 ولا للوصي ولا لاحد من الاولياء ان يزوجها باقل من صداق
 مثلها وينبغي للولي ان يختار لوليته زوجاً صالحاً ذكره عمن
 ان يزوج الركن وليته الرجل العتيق وفي الستة مل لم تزويجها من
 هو دونها قدر او مال او بدون مهر المثل وبغيره وفيه نظر
 وان لم يامر اي الاب الوصي بمباينة في صبره بطله كراحي
 ان قال اي الاب في صفيته ايضاً على الزوج في خلاف
 سبب الذي يعبره كلام ابن عرفة انه يجبر فيما اذا اوصاه بالنكاح
 والزوج لبنائه سواء قال من احببت ام لا على الزوج وكذا اذا
 اوصاه على بعض بنائه فان اوصاه على بعض بنائه فمقتضى كلام
 المتأرجح ان الزوج ابنه يجبره وهذا ظاهران خرج بلفظ الانكاح
 او التزويج او قال وصي على بعض بني في لان بعض جبر
 معين فان لم يات بلفظ الانكاح وما بعده فليس له جبره

ويجري هذا المقصود اذا اوصاه على بنائه او اولاده وان قال
 وصي او قال وصي على بني فلين له جبره هذا انما قاله في
 المتأرجح وكفه لعبد الباقي في معنى وسيمهم العدوي كايلاً فلو قال
 المصنف وصي وصي امره اب به او بالانكاح او علق الوصية
 ببعض الاثنين او عين الزوج لطابق الزوج البنائي قوله
 الزوج الجبر فيه نظر بل ظاهر كلامهم ان الزوج محرم الجبر وصريح
 به ابن رطال ولا عبرة بتعقيب الزوج الفاسق في اذا
 ليس للاب ولاية على ابنته بالنسبة للفاسق وكذا لو كان هناك
 نساء غير فاسقة وتغير حاله فعلى الوصي ان لا يزوجهم
 وهو اي الوصي في السبب البالغ وفي هذا امر للوصي وصي
 في المكر وان زوج ولي المنيب جاز على الوصي كجواز الزوج على
 الاب وان زوجها الوصي جاز على الولي فمحلها فضل على المرستة
 ابن رستد لو رستد محجور رستد فافض والظاهر ان لا يزوج
 وقدم اي الوصي في خباسته عند السبب البالغ سفيته اي كانت
 السبب البالغ سفيته على من اي الوصي في عصمتها وفي
 المرستة الى اخره بطل لم يور ان سفيته سبب وقدم على ابنها
 حين كانت في حجره وان لم تكن في حجره قدم ابنها عليه فهو كراحي
 في هذا وكفه لعبد الباقي بانه اي في قوله وقدم ابن الى اخره
 لان زوج الاب البالغ اللحي ليس للاوصياء ولا للاولياء ان
 يزوجوا الا ان ابعد البلوغ وفي الجبر العسب الثالث من اسباب
 الولاية العصبية كالسنة والاشوة والجدودة والعمومة ولا
 تقويه الا لزويج العاقل البالغ برضاها ثم قال والبلوغ
 المعبر في التزويج هو الخمين ابن حبيب او بلوغ ما خفي
 عن سبب سفيته واختلف في الالتيان فان زوجت به فقال ابن
 حبيب يغني قبل النكاح وبعده وكان محمد لا يغني او يستتبع



صنف سناده و لو يفتقر الى كتاب محمد بن حبيب بلغة عشر
سنتين في حاشية تلغى الناس لا باس ان تزوج برضاها لمكان ما هي
به من اختصاصه والكشفة المسمى وهذا احسن لتعليق احد الضميرين
المستطير وهذا القول يجري به العمل عند المولى يعني وان يفتقر به القول
وروي محمد بن عبد الحكم ان مالكا رجع عن ابن سيرين المتأخر من
المتأخرين اذ اختلف عليها العشاد ولم تاذن في حين المبالغة في
نوازله السبعين لا اذن لمن زوج قبل البلوغ وقال ابن العطار في
الرواية واما ابن راضية سمعت هذا من صفات المسائل للرضا
المتأخرين اي يتبع السمنون في اي كاذبها بالقول ومساورة
القاضي وكون الزوج كغوها وكون المهر كغير مثلها وكجهنمها جهنم
منها ما ع خوف الضمير بعد التفتيح توحيد لزوجها وان لم يبلغ عمر
ولم تاذن بالقول وتنفق سبب العدوي خوف الزنا فصيح لما فيه
من اختلاط السبب فهو اولى بعد مراعاة ما ذكر من حقوق الضمير
بالفقر والافق ان دخل وطال اي وان لم يحق سناده السبعة
وزوجت المستطير لوزوجها قبل بلوغها وهي اولى او حاكم ولم تكن
محتاجا فلا يجوز نكاحها بوجه ويقضي قبل الدخول ويهوه ما لم
يظهر ذلك بعد الدخول وهذا هو المشهور وقال الشيخ ابو الحسن
المشهور انه يفتني ابا ذكره ابن حبيب بن ثابت كذلك سنين
التنائي السنين ليست أطولا غير يومين عبد الباقي ولادة
توكتين ليست كانه في اظهره ووجب مساورة القاضي
البنائي لم يذكر هذا الشرط ابن ريسد ولا المشط ولا ابن تباين
ولا ابن الحاشي ولا ابو الحسن ولا غيرهم من تكلم في المسئلة وانما
نعلم المصنف عن ابن عبد السلام قايلا العمل عليه عندنا فان
اراد به الردح للقاضي لا يمان الموصيان عنه كما قال في عبد الباقي
فصحيح والا فغير طاهر ان لم يولد اخذ والا اي وان لم يولد

القاضي مع ولده لم يطل العدوي الذي يفتني تغلق وحولوا
اختصاص قوله والامح ان دخل وطال المهور العبد الاول وهو
حيث سناده ولما راسا ذكره في باب مهور العتود انتهى القول
فيمنذ بعناه ان المطلوب ابدأ ان تكون بلغت عن افعلى هذا
اذ لم يبلغه عن او زوجت من النكاح والعصبة كما لو لا الى الف
ابن عمره الا حق المالك والمعرف من الابن وان سفل من الاب
من الاخ للاب من ابنه ولو سفل من اخيه من ابنه ولو سفل
على رتبة الارث في غير الميرة اي المرتبون في عيالش عقد نكاحها
فان اجد فيه اي الميراث الى اخره علمه لمولى لا الميراث يفسل
صلته قدم ولا يحط على غسل يواو محذوفه للمضرة وكذا
نكاح جنازة اذا سفل قدم على اكد صلة قدم
وعلى اي من ولدية محط على غسل ونسطة اي اجد بين
الاخ وابنه وسوء اي اجد الاباي الاخوة والدم
اي استيفاء العصاص سفل مثلث الفاي تولا قاب
عبد الباقي سعي لا يطلع من خلعت من مائة لان الاب الزاني لا يفرق
به قاي اي سفيق اولاب اما الاخ لام فدا ولا يفرق له خاصة
قايته اي الاخ السفيق اولاب وان سفل فداي لاب اما
اكد لام فلا ولاية له خاصة ادني عبد الباقي في ف في الجنازة
فصح على اكد رتبة فهو الذي يعدم على عمها وابنه ويعدم مات
على اب اكد ويعدم اقرب الاجداد على من موته قايته اي العم
الادني فم الاب اي قايته فدا اكد وهكذا اي الترتيب
المقدم الاصل ان في الولادة على فرجه اي في الولادة
كسعد محمد الاب على الاخ وابنه واكد الادني على العم وابنه والاب
اكد على عمه الاب وابنه ودا اكد على عمه اكد وابنه والفرج
على اصله كسعد محمد الاخ وابنه على اكد الادني والعم الادني

قف

ولا يفرق

وابنه علي ابي الجيد وعمر الاب وابنه علي الجيد وان اجدوا
 الحال وان صلت وقيل اكد وان علي الى اخره ليس مقابل لما
 للاصل كما قد يسمون بل هو عطف على وقع وهو من المخرج على احوال
 الاصل وهو وقد استغنى اب عرفة في قدره مستغنى عليه
 اخ لاب روليان الاولي لاب حبيب والثانية المدونة فاجراهما
 اللحن في ابنتهما وفي العمى وابنتهما اللحن الذي في كتاب اب
 حبيب احسن لانه يري بزياده رهم ليعتق بها الميراث والصدقة
 والولادون من شاربه في الابوة بالفرادها فاستب اي مع
 استواء المرتبة فالخ لاب بعد علي اب الاخ المستغنى
 ثم مستغنى اب الحبيب ثم عصبته ثم مستغنى ثم عصبته مستغنى
 علي ما يري في ترتيب العصبه وهو المولى الاعلى اي في جبار
 الاصل مستغنى عن قول اب الحبيب ثم عصبته الى اخره اذ من ذكر
 بولا بطريق ابي فان قيل لا يستفاد منه الترتيب السابق فاجوب
 انهم لا يصفون بالمولى حقيقة الا مع اذ معقفا لمعقفا مثلا
 ليس بولي حقيقة مع وجود عصبته المعقفا ثم هل عتق الى
 اخره اب الزقون روي محمد معها الاستغنى من الاوليا وثي الكافي
 لولاية له اب الحبيب هو الاصح التوضيح هو العيان لان الولاية
 هنا انما تستحق بالمعصية ابنا لوس المراد بالاستغنى خصوص
 من اعتقه المرأة لا ما يستحق من اعتقه من اعتقه اي حده اي
 زمن الكفالة ابو محمد صالح اقل ذلك اربع سنين وقيل عشر سنين
 والاولي لاحد الاما يوجب ايمان واستغنى قاله شارح التهذيب
 وهل يعسر على الدنية الى اخره المستظهر ظاهر قول اب العطار
 اب الحبيب ولي مطلقا وظاهر من محضر الشيخ نعمان الدنية فقط
 ثم حكاه ابنا لبا بزوج من لاولي لها السلطان ان كان يعين النسبه وسهل
 بما يجوز له العقد والافلا ويعقد عليها صاحب السوق ان كان باستغنى

من

عن مثل هذا والمراد بالسلطان من له سلطنة وحكم فيستعمل القاضي
 وحاكم السياسة المطاب لا بد من اثبات فصول عند ذكرها
 صاحب النواذر وصاحب التلخيص وصاحب المعتمد وابنه فرحون
 وابنه زكي وعنهم البدر لكن العمل بمهر والنسب وانما لم يذكر بابا
 هذه الفصول وهي مجمع الاسلام نقله القدوي في فكي منه شي
 من الولاية العامة لكل مسلم ابو عمر الولاية في النكاح والبيان
 عامة وخاصة فالعامة هي ان المسلمين الاخرار يعرفهم اولياء
 بعض والولاية الخاصة ولاية النسب والعرب عبد الباقي ويدخل
 فيها نسبي الطريق كخام قوله ولابنه عم وخوة الى اخره ثم قال
 وتعي عمومها انه حق على كل مسلم فان قام به واحد سقط عني
 الباقي على طريق فرض الكفاية وان توفي غير المبرم وجوه
 الى اخره اي بالشرع عقد النكاح اب عرفة النكاح ولي ابدهم وجود
 مجبر يرد ولو ولد الاولاد واجازه وهذا ان زوج اخته الكبر
 لغير امر الاب لم يكن وان اجاز له الاب ياتي اي في قوله وان
 عقد من ثبت بقول المبرم الى اخره وصح بالتدالي احكم
 اب عرفة في نكاح البعد اقرب غير مجبر يستغنى اقوال انظر
 الاصل وبعام مع خاص الى اخره اب عرفة في كون الدنية
 كذا في قدر وجواز نكاحها بولاية الاسلام ومهر سلطان واثبات
 الثانية اعلى مع المدونة اب العطار وبها الغنى والعمل
 كعقبة نعم المشاة فون اي غير معرفة بنسب ولا مال ولا احوال
 والادنى في نسبه وكذا الحال فيما بعد مسامحة اي حدية
 الاسلام بعد الكفر كمن يقع في الحجة لعصبته في الصلة اب عرفة
 في عقد حبيب علي ذات قدر لها ولي ليس بغير اسره لكف سعة
 احوال ومنها قبل لما لك ابنت نكاحه فوق فيه اب العاصم
 اب اجازة الولي جاز دخل الزوج له لا وان فسده فرب بنا يله

منه ما لم يطل معاً ولو تداولا ولاد ابن يوسف بن حبيب بن القاسم
 ان طال قبل البناء فمضى وبعد نصفه ويخير الولي في العزب وظاهر قول
 ابن سعدون بخير قبل البناء ولو طال كذلك سبقت الى اخيه لم ينزل
 للطول من عدم كفايته ولدين بيان لما ولا يخفى انه ظاهر قول
 ابن القاسم الاولاد على المؤمنين صلة مما لا يخفى البديهي
 قوله الاولاد اراد بذلك ولدين قوله فالولد الواحد والزوجات
 لمنزلة الواحد في الطهر والاي وانه لم يدخل ويظهر خبر
 الخاص اي في اجازة التوكي العقد ومنه هو اي العقد في
 على قوله حتى ويرج وذلك لانه قبل الدخول معرض للفسخ فلما
 طال الامر وهو معرض لم يرس فيه وتكتم بخلاف اذا حصل فوط
 فانه ياخذ به الى الكسني بالطول بعده ويقوله اليه شيئا نسبيا
 صنفه والاولى لاحد المتساويين الملام صاصه اي بان
 يريد العقد لوليتة لخص نعم او يركبها لما لك كذا يعقن لامة
 ولها فلك فان زوجها احدهما وبن الاخر قال تكاخم جائز
 وان لم يرض الاخر عينا من مقتضى هذا اجازة ابن
 لمقتل المتساويين فان حليا من منحه وتنازعوا بعده
 معا كطاب اذا اختلفوا في العقد فحصل ابن عرفة في
 ذلك سنة احوال الاول للمني عن المدونة ينظر السلطان
 الثاني لعبد الحق عن بعض العرب وبين تعين المرأة احدى
 الثالث للمني عن ابن حبيب افضلهم فان استورا فاسهم فان
 استورا ووليتهم ان نشأ حوازا المستطير والباقي عن ابن حبيب
 وليس للمرأة ان تقوض الي احد من دون سائرهم لانه حق للولي
 الرابع للكا في افضلهم فان استورا العقد السلطان او عيب
 احد من الخاص له لا يفي بعينه احدى السادس للمني لم يقل يعقن
 اصين دون تعين الافضل كان حاشا ونظر احوال الى اخر

ابن عرفة ان اختلفوا في الزوج تعين من عين ان كان كعقوب عمن
 كل زوجا ولم تعين المرأة احدى والاقين ولا يعقد غير المحرم
 الا باذنها ابن عرفة المعروف بالزوج الصبر غير المحرم الا بعد بلوغها
 باذنها ولو سخطت واذ بها صهرها ولو من ثيب صهرت
 تبع فيه رضى وعبد الباقي البناء فيه نظري لا يدعي نظمها
 في العقول من كما يعيد نظرا في المستطير عند قوله كنفق نفسها ونصف
 المستطير دليل المدونة ان المرأة ان تقوض لولها وهل يكون
 نظما ان كانت تكرها ظاهر مذهب الموقنين انه يكون بغير نظمت
 وان تجوزي صهرها الا اذا كانت غايبة عن موضع الولي فالظاهر
 لا بد من النطق به قال عند قوله والتيب تعقير ما نصه الكافي
 لا يكون سكوت التيب اذ انها في كاهها ولا تنكح الا باذنها قوله
 وعبارة الخطاب في شرح قوله ورضي المكر صمير كنفق نفسها يعني
 ان الولي غير المحرم لا يزوج المرأة الا برضاها ورضي في رضى
 المكر الصمت وكذلك في تقوضها اليه العقد المستطير وهذا
 مذهب الموقنين قال وانظر اذا كانت غايبة عن موضع الولي
 والزوج واردة التقوض اليه والظاهر انه لا بد من نظمها
 ولا ينبغي ان يختلف في ذلك انتهى وفهم من كلام الشيخ ان الولي
 لا يعقد الا بتقويض المرأة وهو قول ابن القاسم في الزوج
 والمهرين بكر يستقيم في كفاية الصمت ولا يعقد بغيرها ان
 قال لها ولها اني من زوجك من فلان فسكت فذاك منها رضى قال
 عمر ان كانت تعلم ان السكوت رضى وفي كونهما خلافا او قاطعا
 تأليف الوفاء وفيه لا ينفذ المكر انكارها بعد صهرها
 بالبله بغير المودة واللام اي تلك الفهم خلافا لعبد الحميد اي في
 قوله تقبلت موافقا اكمل باب الصمت رضى اذا عرفت بالبله وقوله
 المفترقة وذهب اكلهما بان رضى ابن عرفة في استحقاق باب

Copyrighted material

اعلامها ان صحتها اذت ووصوبه فو لان مذهب المدونة عند ابن رزق
الاول وعمره الباهر للاصحاب ورواية ابن الماحسون وان حكمه
او كذا رويته ابن مغيث عنهما رويته ابن مغيث عنهما رويته ابن مغيث
انك راقولان الاول والاول مع ابن تيسلمة والثاني لابن مغيث
قال لا تزلج فاحتمل فيها وحكم بانضام ابن عرفة الصواب
الكتف عن حال رعاها هل هو انكار او لا مما لا يملكها على ان
على اسمها في كتاب محمد بن حارث بن الحسن لا يكون فلت على تعد
اسمها وتقول في نفسها لو كان اي حيا لما اصبحت الي ذلك
والا لم يعرب الكافي لا تكلم في سكوت النبي اذ يحتاج نكاحها ولا يملك
الا باذنها قول لا تكلم في سكوت النبي اذ يحتاج نكاحها ولا يملك
ان كانت موهبا عرضا المستطاع القول الاول وهو المسمى بالذي
عليه العمل ان السكر اذ ارسلتها ابوهار بن زوجها الا برضاها
او سمعها الوحي عهدها حتى الثانية التي عهدها اي منها
ولها من النكاح ما اب او غير من رقت امرها الي اكم فزوجها
فلا يرد من طهرها فتولي اكم العقد حتى واما الولي اكم
اباها بن زوجها بعد تحقق العصل سنة فانه يجبرها ولا يحتاج
لانها كانت بغيره كلام الشارع وفي او زوجت بها او زوج
ليس شاهها حتى الثالثة التي زوجت بعرض اي ولا اب كذا
ولا وهي ينظر في ما لها فلا يرد من نكاحها الا بما لقة مشربة
والبيع والشراء لا يكره بالصمت او ردان البيع يكتفي في عهده ما
يدل على الرضا والصمت يدل عليه وحيث بان الصداق لما كانت
تاتى للنكاح لان ركنه او سئل على حكمه والنكاح لا يكتفي
في الصمت الرابع التي زوجت بغير رقة ولو كانت لا يملكها
وزوجها ابوهار بن علي انه غير كفو فلا يجبر عليه ولا يرد من
النكاح وقيل ان كان لا يملكها فلا بد من نكاحها ولو على القول

بان

بان العبد كفو للمرح لما في تزويجها منه من زيادة المهر المحرك
لا يحصل مثلها في تزويجها من عند غير ابها النبي من زيادة الجواب
عبد الباقى او زوجت بعرض كل الصداق او بعضه وهي بن موهبة
لا يرد وجوبه وعنده ان اب او وصية فلا يرد من نكاحها الا من قوم
بن وجوبه بغيره كذا يحتاج لنطقها الي المهر او ان اب او وصية
فلا كلام لها في الباقي قوله في ذات اب او وصية الي ارض طاهر
ان قول المصنف او زوجت بعرض في البيعة المهرلة لان المرسدة
وهو ظاهر المصنف لقوله كذا رويته وهو موافق لما نقله ابو
احسن عن الفرياني ونصه في عقد النكاح التي يعرب بالنطق المرسدة
والبيعة المهرلة غير المعنونة اذ الصداق عرضا والبيعة
المعنونة وصغيرة ليس لها كذا في زوجت على وجه النظر بعد بلوغها
عن سنين ويكتفي برفق امرها للقاضي يستشكر عقلها ولها
ها النبي والموال المعري في فواعله كل كذا سنة مر فاذ بها صحتها
الا المرسدة والمعنونة والمصدقة عرضا التي ارضه فذكر المصدقة عرضا
بعد المرسدة يدل على انها غير لها لكن الذي في عبارة الباجي والمبطل
وان عرفة وغير واحد البيعة التي لسياق اليها ما ينسب بعرفة
لها وليس لها وهي فلم يفسد ذلك بالعرض بل صحت كانت مهرلة
ينسب عرفة قد راها من ابها فلا يرد من نكاحها الا ما قال واكابر ان
مراد المصنف البيعة المهرلة وان يقيدها بكونها زوجت
بغير من موافقة لما في اب احسن والمعري وابن سميون وغيرهم
بالي لسياق لها ما ينسب بعرفة لها وهو يشمل العرض والعين
واسم سميانة وتعالى اعلم لها اي المهر والزواج كذا
مثان للمهر الذي ليس من شأنها ورقا مثان للزوج الذي
ليس من شأنها او ذي عيب حتى الخامسة التي زوجت
بغير عيب يوجب لها الخيار كخبرها وجرام ولو جبره وعنده ان

فأما في هذا في اليمين كالمسكن فلهذا فلا بد من نطقه بالإنعاب
لأنه على ما عليه ويلزمه ما هو عليه لعبد الباني ليس نقول في حاشية
ابن غزالي فلعلم وقع في الرمز كمن يفتي على أن ما ذكره فيه نظر
لما تقدم أن الأب لا يحبر ابنته على ذي رفق أو عيب فلا فرق بين
اليمين وذات الأب في هذين الفرعين العدوي كلام ابن غزالي
ليس بظاهر في التي زوجت بذي عيب كان عقد الولي بلا إذن
حتى السابعة التي تعدي علمها ولها من زوجها بغير إذنها ثم استأذنها
بعد العقد عليها فاستغفر أجازة إلى النطق بالمصريح بغير العقد
لأن من يزوج بغير بيان كمن يزوج من قريب رضاها وفي الباني
حيث إن العمل إلى آخره يضمن قول زوجة عيسى القوي يكون العقد
بالسوق أو المسجد وسائر أركانها من وقتها واليوم بعده فلا
يصح رضاها مع وفيل يصح إلى آخره الذي في نوازل الشهادات
من المعيار عن ابن بحدود العرب بالأيام الثلاثة لأن ما
قرب له حكم الاتصال وجوب العمل بهذا القول في هذه الأزمنة
توسعة والمحقق في ذلك العذر من الزمان بالبلد عبد
الباني قال لا لزوم في حال من صهر علمه المحدث بعد صحاح
وضع العقد عليها حال كونهما بالبلد في بلد الأختيات ومن
صهر رضاها على طريق التنازع انتهى أي ولا بد أن تكون
التي أفتيت عليها بالبلد الأختيات حال الأختيات والرضا كانت
اختلف المحل لم يصح ولو قربا ولم يرد قبله عبد الباني زاد
الساج إن لا يرد قبل رضاها والأفلا يقبل رضاها بعده ولو
قرب ولم يخبر بعد به حال العقد الباني أحمد المصنف
هنا ما ذكر ابن رشد من العاقل على غير أن قال بغير إذنه
فإن العقد يفسد ولو قرب اتفاقا لكن قال ابن عمر في هذا الاتفاق
خلوا ما فسح به الباني النكاح الموقوف انتهى وفي كلام الباني

و

وصفة النكاح الموقوف الذي ذكره أصحابنا في المدونة وعندها
أن عقد الولي على وليته ويستترط إجازة لها ويذكر أنه لم يستأ
ذنها بعد فانه قد أمضى ما يبدى من ذلك وإنها إن إجازة فالنكاح
من قبل الولي قد نفذ قال وقال القاضي أبو الحسن إنه يصح
أيام عقد النكاح الموقوف على إجازة الولي وإجازة الزوج
أو إذن المرأة فيه وقد ذكرنا صفة وصحة على المرأة وهو الذي
يذكر أصحابنا صوابه انتهى ولم ينفذ على الزوج أي عبد الباني
ويزاد أن لا يفتان على الزوج أيض والافصح كما هو في حق العيب
الموافق اختلف في النكاح الموقوف على الإذن هل يجوز أن أحضر
بالقرب أم لا سواء كانت الإجازة للزوج أو للمرأة أو للوكيل
قال ابن القصار وإذا قلنا بالإجازة فلا فرق بين العربة
والبعد وإنما يضمن إذا سجدت حسنا وانكر أبو الفرج هذا المنع
وتزوج أبو عمر أن في المسئلة النظر التسمية في في المذهب أن
زوج التكر ولها بغير إذنها ما أعلمها بالعرب من ضيق جاز
ولا بعد عنها بقا هذا رضى وإن كانت بغير البلد أو فيه وما عن
أعلامها لم يجوز أن رضى هذا قول مالك الذي عليه أصحابه
وإن عقد من ثبت بقول من المجهول إلى آخره في المذهب
من زوج أخته البكر بغير أمر الأب لم يجوز أن إجازة الأب
الآن تكون الأب قد فوض إليه جميع شأنه فقام بامر فيجوز
بإجازة الأب وكذلك في أمه الأب وكذلك في الأخ وأبجد بقيمة
هذا المقام قال في القرضي وأحق ابن حبيب هم سائر الأولاد
إذا سوا هذا المقام الأهمري وابن عمر وكذلك الأصحاب
لأنه إذا كانت المرأة نفوس الأب فلا فرق وكلام المدونة
كمثل أن يكون موافقا لهما أو كمثل أن يكون مخالفا لهما وكمثل
أن يكون موافقا لابن حبيب خاصة انتهى قال بعض من كتب

على سبب والمعمد وقصر الحكم على الثلاث كما هو ظاهر المدونة
والمستفاد فكان الاولى للمصنف ان يتبعهما ولو بالعادة مائة
في السقوطين غير الباقي وسرطان الجواز ان يكون الميراث من بعد او
عادة لم يأت من ذكر من الاستثناء الثلاث ومن اتفق بهم على ما مر
امورهم كمال والسقوطين بالعادة كان يشهد البينة انهم يرونه
يسمى بصر فاما كالمصنف الوكيل المعوض اليه حتى يكون بمنزلة
المصرح به فلو شهد بصره في بعض محله فلا بالشبهة اي كما
في الاصل لا يجزى قول الميراثي كما صرح به سراج الاصل
ان فوض اي الميراث لم يأت من عقد اجاره اي الميراث عقد الميراث
اليه فصل في الحكم بالصدقة بالاوليا المتاسب بالان والاف
واجب وهل يشترط القرب قولان ان يشترط في شرط امضا
الان يقول قولان الاول للميراث والثاني لا يشترط واما
غاب الاب كعشرة ارسى الميراث لم يأت من غاب عن غيب الرجل
عن ابنته السكر عينية فربما عشرة الايام وما يشبه ذلك لا
خلاف انما لا تزوج في غيبه فان تزوجت في غيبه فبطل زوجه
الولي او السلطان قال ابن حبيب عبد الباقي يفتي وان
ولدت الاولاد واجازة الاب الان تبين ضرورة ما يقبضه
فيلتزم اليه الحكم اما ان يزوجه او لا يزوجه عليه فان لم يفعل زوجه
الحاكم عليه ولا فتى قاله الرضا في والان لعدم النفقة او خلاف
علمها الفساد في زوجهما الحكم ولا يفتي في الالف السلام فتاها
على القسم الثاني الرفاهي القياس كغير ظاهر ان ليست العلة
مجرد قطع النفقة بل مع بعد العينة قال ابن عبد السلام لا يفتي
في تزوجه ذات الاب عينية عينية النكاح وصدقه بل هي بضم
ظا قطع نفقة علمها انتهى وهو قياسي مع الغار في النكاح
ظاهر اطلاق في عند قوله والاصح ان دخل وطال يوافق ما علم
قوله

قوله قال الموضع انه اي الاب مجبر بتزويجه على ان لا يفتي غيره شرطا
بعد المدخل والطلول كما سبق وكما في بنية زوج الحكم المواق
في المذهبين من غاب عن ابنته السكر عينية النكاح كمن خرج الى
المغازي الى مثل افرنجية او الاندلس او طنجة فاقام بها
من بنية امرها الى الامام فالينظر لها ويزوجها واما ان خرج
تاجرا في سفر غير مقام فلا يزوجهما ولي ولا سلطان وان
ارادته عبد الباقي وزوج الحكم مجبر ان كان عنها عينية النكاح
في كافر بنية بحيث لا يرضى قدومه بسرعة لغيرها فالتا ولو
دامت نفقة ولم يفتي عليها صيغة الثاني هذا هو الرابع كما
في الكتاب خلاف ما اعتمدته الرضا من استراط قطع النفقة
وصرف الصيغة لان الاول ظاهر المدونة والثاني لا يراه
في كتاب محمد واما لم يزوجها على الرابع ابن عرفة ظاهر المدونة
سبقت حق اي بكر لغير عينية وتاويلها بعضهم ان لم يستوطن
فانست وظاهر المصنف انه يزوجهما الى كمن في عينية وان لم يستوطن
هناك وعليه تاويلها بعضهم وتاويل ايضا بالاسيوطان بالنقل
والا فلا واما اخر هذا الضعيف التاويل ابن رشد له قال في
حاشي والمذهب الاول ومحل الخلاف اذا غاب عينية النكاح بحيث
كمن لا يرضى قدومه بسرعة في الباطن لم يفتي في عدم النفقة وكمن
كمن علمها الفساد واما من لم يطل فامته على الوجه المذكور
فلا تزوج بنية حبيب لم يفتي في عدم النفقة ولم يفتي علمها الفساد فان
عدم النفقة وخيف علمها الفساد فانهما تزوج واختلف
هل يزوجهما السلطان وهو المذهب والولي وهو قول ابن
وهي كعينة الاقرب اي غير الميراث الثلاث اي في بلد
بلد المسافة التي بينه وبين بلد المرأة ثلاثة ايام ودعت
المرأة فاطم كغيرها ثبتت عينية وليها والمسافة فان الحكم

يزوجهما الاوليها البعيد لان عينية العزيب الثلاث لا تستقط حقه
 حتى ينقل الحق الى بعده وانما كذا الغائب ودونها
 اي وان غاب وليها العزيب في بلد مسافه دون الثلاث ارسل
 له اي وليها العزيب فان حضر زوجها والا زوجة البعيد فزله
 كعينية الاقرب الثلاث يعني ان المرأة اذا كان لها وليان اعد بها
 اقرب من الاخر فالولاية للاقرب فان غاب فزله سقط حقه وينقل
 الولاية للابعد لم لا قال المصنف ان غاب على ثلاث يريد فاكس
 انتقلت للحاكم لا للابعد لان عينية الاقرب لا تستقط حقه وانما
 وكل الغائب فان غاب الاقرب على اقل من ثلاث فلا ينقل
 الولاية للحاكم وانما في هذا انه يرسل للولي ويعلمه انهم وبما
 حتى تستبين في ان الحاكم تزوجهما والمعنى ان الولي الاقرب غير
 المجرى ان غاب عينية مسافه فنزله المرأة ثلاث لئلا او نحوها
 ودعت لكفوفاً ثبتت العينية والمنساقمة والكفارة فانما الحاكم
 يزوجهما الا الابعد لان عينية الاقرب لا تستقط حقه وانما
 وتبرر الغائب ثم قال وما زاد على الثلاث حكم الثلاث وما
 ينقص عنها ينقل الحق للابعد لكن بعد الارسل فان حضر
 والا زوجة الا بعد ومثله بعد الباقي واقرهما العدوي والبناني
 وفيه نظر اذ ليس يقال عينية الثلاث فاكس لا سقط حقه
 الاقرب وسوب عنه احكام وعينية مارة بها سقط حقه
 ويوجب انتقاله للابعد فان هذه اولى بعد الارسل
 من الاول والاو او بالارسل بالارسل من هذه ولو عكس احكام
 لظهر والذي في حق فزله لعينية الاقرب الثلاث ابن عوف
 حرب عينية الولي كصورت وسمي انتهى وان كان على مسافة
 ثلاثة ايام لا بعد من زوجها السلطان وهو احد اوليها
 فقله الشيخ نطاهر ابن رشد هذا على ان يعزى الولي

ثم

على السلطان اختيار الاقرب وعليه لا يزوجهما في مسافة اربع
 وخمسة حتى يعذر اليه كما في القوي وفي الخطاب اثر ما تقدم
 ابن عوف وقرى عينية الولي كصورت وبعد ما قال الشيخ
 روي ابن وهبان بعد عينية الولي زوج السلطان ثم قال وفي
 كون السلطان بعينية الاقرب احق من الابعد والعكس قول
 ونقل المصنف ومن غاب اي من الاوليا عجزا كان اوليا
 امره اي حاله من حياة او موت كعقود والسير انتقل حقه
 لمن يليه فانما لك اذا غاب الاب عينية الفطاع فان كانت حيا
 معلومة ومكانه معروف وزوجهما الحاكم ان رفعت اليه لان الاب
 حينئذ كالعاقل ابن يوسف وانما اذا انقطع خبر الاب فلم يعلم حيا
 ولا موتا فيجوز النكاح الاوليا ايها برضاها لان الكفاهر من
 امره حينئذ الموت فيلزم الاب القاسم هل تلا وليا ابن زوجها اذا
 انقطع خبر الاب فلم يعلم حيا ولا موتا قال انما سمعت مالكا
 قال يرفع امرها للسلطان ابن عوف لو فقد ابو البكر فانه قطع
 خبر موته وحياته فامسها من زوجها الولي بادرها ابن رشد
 ان فقدوا ابنتهم وطلبت السن وزوجهما الامام ولو كانت في نفقة
 وامنت صبيعتها السقا فانها ابنتها الخطاب اذا اسر الاقرب غير الاب
 او فقد وظاهر كلام الشيخ زروق في شرح الارشاد ان الولاية تنقل
 للابعد ونصير فان اسر او فقد انتقل للابعد وان كان مجبرا على
 المسهور المستطيل وبه القضا ويكن ان يحمل كلام المصنف على
 ذلك ويكون قوله وان اسر او فقد اي الاب او الولي الاقرب
 انتقلت الولاية للابعد واسم اعلم البناء في المصنف في
 هذا ما رجحه المستطيل والذي لابن رشد الا نقاش على ان
 الاسر والمفقود كذا في عينية البعيدة لا تزوجه ابنتهما الا الحاكم
 ولا ينقل الامر للابعد وصوبه بعض الموقفين قائل اي فرق

بين هذه والتي قبلها انظر الخطاب لكن سرور عليه ان السكوت قال
 ذلك في المعقود فقط ولم يتكلم في الميسر ونضه فاما ان كانت
 الاب معقودا فقد انقطع خبره ولا تعلم حياته من هوية يجوز
 انكاح الاوليا وظاهر برضاها هذا هو الميسر ورويه العقدا
 وقال عبد الملك في التزانية ليس لهم ذلك الا بعد أربع سنين
 من يوم فقهه وكان اصبح لا تزوج بحال انتهى فعلى المصنف ذكره
 بالنسبة للاسير وقياسه على المعقود لا يصح لعلم حياة الاسير
 وعدم صحة القياس مع وجود النقص وسرط الوكي تكليف
 الى اخره ابن عرفة سرط الوكي وقوله وبلوغه وصحته وذكره
 في المعقود والصبى شاقط وكذا في ذوارق والمرأة ساقطان
 الصبي ويؤكدان من يكي العقدان وكلاهما وصيا عليه او ملكته
 المرأة في الاثبات وليا في الذكور وقد سمع عيسى ابن القاسم
 رايا سنان يوك كل الرجل نصرانيا وعبد او امرأة على عقد نكاح
 ابن عرفة وزبانه ابن سنان او صبي لا يعرفها لا عدله
 الناجي رايا في العتق الولايه عندنا انك ابن عرفة وساذ
 قول ابن سنان وابن ابي اسحاق السهري ان العتق لا يبطل
 الي الكمال لا يعرفه في التوضيح شروط الوكي ثمانية ستة
 مستفقه عليها واثنان مختلف فيهما الستة ان يكون حرا بالغا
 عاقل ذكرا حلالا مسلما والاثنان ان يكون رستدا عدلا
 ووكلت مالكة ووجهه ومعينه من ارادت ان تعرفه يوك كل
 المرأة الوصي رجلا حرا بعقد نكاح يجوز لها ان يوكها ان
 لم يتخلف اجنبيا وان حضر اولياها ابن بطل وكذا المعقود
 وتعد ان المرأة يوك كل لعقد من ملكته من الاثبات ولو
 اجنبيا اي من الموكل عليها فلو قال ووكلت مالكة ووصيته
 وان اجنبيا ومعينه لكان ابن اي لان المعقود اكلام لهما
 العاصب

العاصب فلا يتصور رجوع المبالغة اليها العصبية احب
 للمخطوبة بعد موت علي المعقود اي فالمبالغة لا ترجع
 اليها كعقد وصي اي على تزويج ابن فتوك كل حرا مستوفيا
 لكن وطولي عقد نكاحها او ركعت طلب فقتل في امته
 عبد الهيا في مهورها اي بان يكون صداقها ما يجبر عيب تز
 ويجهلها وزايدا على صداق مثلها فلا بد من احوال هذه سن
 كان تكون فيجهلها حشيش وتنقص عنه اذا تزوج وصداق
 مثلها عنه واراد ان تزوجها بزايد على عرسه فان لم يطلب
 فقتل في مهورها فلا تزوجها الا سيده فان يوك بنفسه فلا بد
 من منحه ولو اجازته السيد واوليا الحرة وان وكل من زوجها
 فلا طلب فقتل فان اجازته سيده جاز ولا فلا لا ابنته
 بيان لمعقود امته ولو كره السيد لان المكاتب احرز نفسه
 وماله عن سيده بعقد الكتاب مع نظره بماله بالمصلحة
 احرازه اي بحج او عرق الثلاثه اي الخطا والمخطوب ميسر
 والوكي ابن عرفة يحرم على المحرم نكاحه وانكاحه ويجب فسخه
 سياسه اي لعقد النكاح يوك كل اي لمن يياسر عقد
 النكاح عبد الباقى ويعينه قبل النكاح وعده ولو ولدت الاولاد
 ولكن لا يبايد النكاح وما لا يعيل زوج ولا تاذن ووجهه
 ولا يوجب ولي لا ياكلون ولا يجيزون ويسمى المنع في الجماع
 الا قاضيه وركعتيه ان قد رستقيه والا فليتام سعيه فان
 عقده معب الا قاضيه وقبل الركعتين فسخ ان قرب فانت
 تباعد فلا يصح ولا فرق بين النكاح الصحيح والفاسد والظاهر
 ان البعد لا يوجب بطلان وفي العرق لتمام كسبهما وبيد تاخير
 العقد عن هلقها او يقتصرها والعبرة بوقت العقد في
 الاصرام والتحل فان وكل الثلاثه حلال وعقد واحد هم

١٠

محرم فسد وان وكل وهو محرمون وقاهر العقد عن تحمل الجميع صح ويستثنى
 من ذلك السلطان اذا كانت الولاية له وهو محرم ونائبه ولو قاصدا
 خلا لا فيصح العقد لعدم مصالح الناس وكذا القاضي الذي له الولاية
 وهو محرم ونائبه حلال ثم قال كما لا يبعد المحرم لا يخطب وله شتر
 الجوارى يرض عليه ابنه المذاب ظاهره ولو قصد من الغرائس وهو كذلك
 لكن لا يخطأ حتى يتحمل ونظر ابو الحسن في شهادة المحرم من حيث الحكم
 احسن ربه عن حبيبة الملك والعصوية والوصاية فيمنع توكيله
 ولا ولاية الكافر على سياسة ابنه عرفة الكفر يمنع ولاية المسلمة اتفاقا
 ولا مجلس ابن عرفة في العكس سنة احوال ورضى المذهب لا يجوز
 لمصر في عقد نكاح سياسة وبعقد المصرا في نكاح وليمة المصرا في
 لمسلم ان شاول لا يبعد لقوله سبحانه وتعالى ما لكم من دلائم من
 شي الا اليه لسياسة من سنا اهل الكفر قد اعتمدت راجع اسلام فنجوز لا
 ولا بها للمسلمين اللغز امرة اي المسلم ان اراد تزوجها الكافر
 فليسلم عقد نكاحها ابن القاسم للمسلمين الامرة المصرا في نكاحها
 من نظر في ما وعزم بالملك لا للولاية ابن يوسف لا يجوز من المسلم اذا تزوج
 امرة كافرة مسلمة حال من دعا عليه حقة ببلاد ناصلة عتيقة
 وزوج الكافر بفتح الواو متعلا وان عقد مسلم على كافرة
 لمسلم فصح ابداء عبد الباني وان عقد مسلم لكافر على كافر فصح احقة للمسلم
 او معتقة او اجنبية ترك ولا يتقرب لها الا اذا لم تنقرض لهم
 في الزنا اذا لم يعلنوه فاولي النكاح ابن القاسم وقد ظلم المسلم نفسه
 لما اعان على ذلك فان عقد مسلم فصح ابداء ولو احقت العاقبة خلافا
 لا صبح الا معتقة الكتابية يزوجه مسلم فلا ينسخ كما قدمه
 ما سبق اي امرة معتقة مسلمة ببلاد الكافر ترك وقد ظلم
 نفسه الشيخ من كتاب ماهر لو عقد على كافرة وهي مسلم كافر لم ارض
 له وقد ظلم المسلم نفسه وعقد سفينة ذوري باذن وليه

ابن

ابنه عرفة السفينة المولي عليه في كون عقده على ابنته باذن وليه
 اولى منه اربعة احوال كونه على حاصلا اضطرار كتاب محمد بن ابي
 ان كان ذا عقل ودين انما سفينة لعدم حفظ حاله فلم العقد واكثر
 وليه حسن مطالعة وصية وان كان سفينة العقل سقط وان
 كان تافه وصا المميز خص بالنظر في تعيين الزوج وصية وتزوج ابنته
 كبريكة واختلعه فبين يدي العقد بطل الوصي والاب ولو عقد حين
 لم يمت منه نظرا ان حسن امته امرض ولا فرق بينهما وكذا ان
 كان غير مولي عليه ينظر في عقده كذا الباني عن المذهب والاب
 وحب احقة كما بينت ابن الطار لا يزوجه هذا الوصي والسلطان
 فان عقد فصح ابن رشيد ان لم يول على السفينة وهو ذوري هان
 انكاحه اتفاقا افاده في هذا اي قوله ذوري اذ قد لا
 يهل الي اخره لتعلقه بغير المنافاة بينهما ومباركة عبد الباني الري
 الدين والعقل وهذا لا ينافيان السفينة بالسنية للمالك ونحوه
 لحسن امته والا اي وان عقد السفينة ذوري في غير اذن
 وليه فله اي ولي السفينة النظر في عقده فان رآه صوابا
 امته والارده وفي توكيل زوج الجميع اي اخذ في عقد
 سماء عيسى لا باس ان يوكل الرجل على عقد نكاح بغير اذن
 او عبدا وامرة النظر على رجل يرضى اكلهم الصبي وقد تقدم انظاره
 ابن عرفة اخطاب يتناول بظاهره المحرم ولا يصح عقده حتى
 يستثنى من كلامه المحرم والمعتوه لا ولي عطف على زوج
 الا هو ابن الحاجب خلاف الولي فلا يوكل الا من يصح عقده لو كان
 وليا وهذه العبارة ابينة في وعليه اي ولي المخطوبة
 الا حاجبه لكونه الشيخ عن ابن القاسم ان اي ولي النكاح ولية وابداء
 وجهها قبل والا امرة السلطان بانكاحها فان ابى زوجها عليه في
 والا يجيب ان تعقل كيف لا يبدى بيع فيه قول حسن وعبد الباني

ويحتمل ان تزوج اكلهم انما هو عند عدم ولي غير العاقل وصور هذا القول
 ابن عبد السلام في قول ابن ابي ابي اسحق زوج اكلهم لم يولد
 سجنه العدوي اذا لم يقف النظر في هذا الاحتمال هو الصواب
 لانه حين ينادي على الاستماع ليصور كما لعدم فينتقل الحق لا بعد
 واما اكلهم فلا يظهر كونه وكذا لا الا اذا لم يظهر منه استماع كان
 يكون غايبا مثلا ان ياتي وفيه ان تزوج اكلهم كما حكم عليه كفاية العدة
 لا لانه وكلمه والاحتمال المذكور بعيد ومخالف لما هو في ابن العاصم
 وابن ابي ابي اسحق والمصنف النجاشي هذا الاحتمال يعين ان الولاية مع
 العاقل تنتقل الى الابطال ولا يزوجهما اكلهم مع وجود الابطال بعده
 نظر بل يرد قول التوضيح قال صاحب العمدة وبعد السلطان
 لانه كما حكم عليه وانما رده الى غير العاقل فخرج بانها تنتقل
 الى اكلهم كقولنا الى الابطال وكذلك فهو ظاهر كلامهم ثم قال
 المزوج مع حصول الالباب اكلهم بل لا شك ان بعض عليه البيهقي وعنه
 وهو يبين انه اذا استمع الولي الاقرب سئل الولاية الى اكلهم
 لا الى الابطال ولا بعد اكلهم كما لا يرد المسند الا ان يثبت
 حصول ابن خزيمة في كون الولي ليس عاقل لا يرد خاطين حتى يرد
 الا كفاية بعد سنة مطلقا او يرد اول كفاية لهما ان كانا ابا
 مطلقا او وصيا في السكر ولا بعدهما ان كانا ابا في السكر حتى يبين
 ضرره وفيه علة ان ابني النكاح اول عاقل رضى به البكر كنعن
 قال لم اسمع ولا يكره الا ان عرف ضرره قال له السلطان زوجهما
 والا يزوجهما عليك قلت هذه برد خاطين او خاطين قال له
 اسمع الا ان يعرف ضرره وان وكلمة من ابي عتيق والاحقة
 في المالك ان قالت لوليهما زوجتي من احييت فزوجهما من نفسه
 او من غيره لم يكن حيا بسبق لهما من يزوجهما ولها ان يجتزأ او يرد ولا
 بن العاصم ان زوجهما من غيرهما من نفسه حينئذ ولو بعد

نعم العيب اي طال الزمن بين عقد وعلمها ما لم يمتدح في خبرها
 ابتداء معرفة وهل يصح برضاها مطلقا او بالعرب قولنا والاول
 هو الذي نقله ابن رشد عن المذهب ولزم اي النكاح ان فعل
 ذلك اي وكل من يزوجه من ابي الوكيل فزوجهم بلا تعيين عبد
 اكلهم بخلاف لو وكيل الزوج فانه لا يستعزل بقيت اليمين ان وكل رجل
 امرأة لتزوجهم فزوجهم من نفسها وعقد ذلك ولها ففقد اخلافا
 فيه وان لا يلزم احسن لان بيد الطلاق اشارة للفرق بين
 المسيلسني وفقد المسيلسني للزوم يكون في السليقة به ولو لم يكن
 تزوجهما بنفسه اليمين اذا كان اكلها طب ولها هل يتركه فزوجها
 من نفسه اختلف فيه فاجاز ما لك وعن من اصحابه فيكون
 زوجها ولها ابن ابي ابي اسحق ولا ابن العم والمصنف واكلهم ووكيلهم
 ان يتولى طرفي عقد النكاح بالاذن لم يعيناهما ولا شهد عليهما
 خوف انكارها بعد اليمين وكذلك المرأة الذي لا ولي لها خاصة او بالدية
 يجوز ان يترك من يزوجهما بنفسه فيعقد ذلك لنفسه بتزويجهما
 بذلك التصور لزوجهما بنفسه وبيان لصيغة العقد فيقول
 الطرفين اي يكونان زوجا ووليا فيترضى قال في شرح العمدة
 فاذا رضى السيد على رضاءها خوف انكارها وهو مسامح فان
 عقد من غير يرضى عنها فاسمها لا يلزمها وان انكرت
 العقد الى اخره هذا ان امرت بالاذن وانكرت نكاحا رايها صدق
 ان ادعاه الزوج اليه وقاعدة التصديق عدم اليمين وربه
 صريح حتى وسبب ولا يقبل دعواها العزل اي لو وكيل
 فكل اي العقد العقد يقتضي ان لا يملك العقد كسنة المهر
 مثال للمعذبة ان ادعت عن زوجها لو وكيل فبطل وقال الوكيل
 بعده فالقول قول الوكيل ايضا الا ان يطول المدعي بين الوكيل
 وعقد النكاح نحو سنة المهر فالقول قولها انما يش ولو صدقت

عليه وقول العقد وادعت منزله قبله وقال الوكيل بل بعده فكل ابن
نشير في أيها الصديق قوليني وان اذنت لوكيتن لي اصره فيها
اذ اوكلت كل واحد من ولدهما فزوجهما احدهما الرجل والاخر لرجل اخر
فالتكاح لا وفيها ان عرف الا ان يدخل بها الاخر فهو احق بها هذا قضى
عمر رضي الله تعالى عنه فان لم يدخل بها واحد منهما ولم يعلم الاول
فمنها ما ولا قول طه ان قالت هذا هو الاول ثم سجد عجب
نكاح من احبتهما ومن غيرهما ابن عرفة فيروا احقهما الثاني
ان دخل بعد علمه بالاول حال بناء ابن حبيب فيلزم الثاني
كسابع ق على التبدل الى اخره دفع ما قيل لا يتصور هذا التفسير
على امتهن القولين لانه لا يدور في عين الزوج لها قبل العقد والا
خيرت فان كان كسب كل ولي خاطبه كانت الاول بطلان العلم بها
بالتالي وان لم يعينه كل منهما خاطبه فلها اختيار الاول والثاني
كذلك ناسية أي اذ بها بعد الاول السنون بضم السين
المهملة أي اسم أي طيبين فطهرهما واحد المعين أي لكل من
الخاطبين وهما سكنوا اليها أي تزوجوا واحتمالا موجه جالب عرفه
ظاهره ولو جهل كل منهما تكاح الاخر وكذا هو ظاهر الثاني وابن
سنان اللحن لو عقد الوليان في مجلس واحد في رجلين معا لم
يقدّم احد منهما على الاخر لعقبة النكاحان جميعا دخل بها احدهما
اولم يدخل لان العقدين فاستدان لعلم كل واحد بعد الآخر
كالتالي أي عقد سبب في الفسخ بلا طلاق او الزوج
عطف على المستتر في علم بلا فضل على لغة ضعيفه من ابي
الوكي الذي عطف على قاعل علم انهم ثابوتيه أي كون الزوج
التالي ثانيا ومتأخر اعقده عن عقد الاول قبل التلذذ
صلته علم كانت بينه أي لان اقر ابن رستد لواقع الوكيل ابن
زوج وهو يعلم بتزويج الاخر قبله فلا يصدق وتبين التكاح
الا

الا ان تقوم بينة على انه علم بذلك قبل التزويج فيفسخ بلا طلاق
ولو اقر على نفسه بالعلم لعقبة نكاح غير طلاق وكان عليه جيل الصدق
وقال محمد بن فضال بطلاق وهو الصحيح لا ينام على فسخ نكاح بلا طلاق
ف وطلاق ان جهل السادة ابن رستد ان جهل الاول منهما
فسخ النكاحان جميعا بطلاق فان لم يعلم على الامر الا بعد ان دخل
احدهما سبب نكاح او الثاني أي لعقبة نكاحه حين اقر اي
الثاني بتأخير عقده فيفسخ بطلاق كالتالي محمد وحمي لا غير اي
التالي عطف على المستتر في اقر من زوجة او لا بيان لعقبة يعني
ان اقر الزوج او الوكي الذي عقد للتالي بالعلم بان كانت
حين العقد لا يوجب فسخه لانها ما على التلذذ على فسخه لكن بعد
التالي بعلمه أي الثاني بتأخير عقده حال العقد لم يفسخ اقر
فان تلذذ الثاني غير عالم فهي لم يطالب بفسخ قوله ان لم يتلذذ
انه ان تلذذ فهي للتالي وهو كذلك وانظر لوضوح الثاني
ويعتاد قاعل على عدم تلذذه بهما من يكون اخلوة فورا على
الاول وهو ظاهر بضمهم سبب وخلوة بضم لاء التلذذ
لا يجازيها العقد فاذا اختلفت بها الثاني فانت على الاول
ولو يصادق قاعل على عدم التلذذ ولو تأخر بفسخ اي اذن
الزوج للوكي الذي عقد للتالي عن اذنها للوكي الذي عقد
للاول مبالغة في كونها للتالي ان تلذذ بها غير عالم حذافا
لقول الباجي ان تعاقب سبب الاول وفسخ الثاني ولو بين الثاني
وحده غير عالم وروى عن مالك قال في التوضيح وهو اخص
سبب الا في عمدة وفاة الاول الى اخره المحقق ان كان عقده
الاخر بعد موت الاول او طلاقه اقر ابن رستد لواقع الوكيل ابن
لانه ناكح في عمدة ولا يفسخ اذا طلع الاول لانها غير عمدة
التالي وكذا ان تلذذ بعد العقد اي اصره بضم قوله ان لم تكن

١٥٣

فما عده وقاه اي ان لم تكن حين التلذذ في عدة وقاه فهو راجع
 للتلذذ بدليل الاعتيا بعدد و به قرر رد غير لكن يرد عليه من عقد
 في عدة وقاه الاول ووطي بعدها فيقتضي سقوطه اليها الثاني
 مع انه يجب فسخه وبتايد التي لم تقبل فيا مريد ووطي بعدها
 فيمنع ان تعبر كلامه بان المعنى ان لم تكن حين عقد الثاني
 او تلذذه في عدة وقاه في الاول فيستعمل هذه الصورة والصورة
 العقلية هنا التي عرقت لان عقد الثاني اما في حياة الاول او في
 عدة او بعدها فان كان في حياة الاول فالصور سب لان الوطى
 او التلذذ بغير اما في حياة الاول او في عدة او بعدها وان عقد
 في عدة فالصور الرابع لان الوطى او التلذذ بغير اما في عدة
 او بعدها وان عقد بعد عدة ففهم صورتيان فهذه التي عرقت
 صورة بتايد محرمهما على الثاني في حجب وهو الوطى
 او التلذذ في عدة عقد فيها او قبلها وفيها الرابع مفهوم
 قوله ان لم تكن في عدة وقاه وكما منتهى العقيدة فيها والوطى
 بعدها وهذه تزد على ظاهر المصنف انتهى فالمناسب
 ابدال تلذذ بوطي كما سبق اي في قوله والمعدة في عدة
 كالوطي ان استندت للعقد والوطي بعدها مع العقد فيها فهو
 فيها وهذا بعيد ان المناسب ابدال تلذذ بوطي ايضا اذ مفهوم
 في عدة ان المعدات بعدها ليست كالوطي ومفهوم الوطى
 بعدها ان المعدات بعدها لا توجب رتبة قال في الصورة
 قوله تلذذ بعد عدة اي بالوطي وبعده الاحالة على ما
 سبق ولو كان العقد قبلها وان عقد الاخر في حياة
 الاول ودخل بعد موته فقال ابن رشد الصواب انه متزوج
 في عدة بمنزلة زوج المفقود متزوج بعد تمام الاصل والعدة
 فينكسفت انها تزوجت في حياة المفقود ودخل بها الثاني

بعد

بعد موته في عدة فانه متزوج في عدة ولا فرق بين السيلتين
 خلا قال ابن الموار وان ماتت وحمل الاحق الي اخره
 ابن عمر في لو ماتت ولا احق بها فقال ابن عمر ثانيا انها
 بضعين وقال اكن المتأخرين لا اراي ورحم الله المتوسمين والخلق
 مني على ان الشك في بضعين مستحق الازالة او في موجب
 قال اكر اي في المتأخرين لا اراي اي بنا على
 ان الشك في موجب من الصداق بيان لما فذلي كل
 الصداق كما بلا ابن ستاس بسبب الصداق حيث يثبت الميراث
 وما حيث ينبغي فانما يكون عليه ما زاد منه على قدر الميراث
 وان مات الزوجان الي اخره قال هذا ابن ستاس
 وقال ابن عمر في لو ماتا واحدهما فلا اراي لها ابن عمر ولها
 اخذ صداق من وافقتم على انه الاول لانه اقرار بمال زاد الخطا
 وقال ابن عبد السلام ان مات احدهما مدعيه الراجح وصدقته
 في دعواه فقال بعضهم لها اخذ الصداق وتختلف في الميراث
 حتى وسبوا الفرق بين موتهما وبقاها ان الزوجية في موتهما
 محققة وكل زوج بينهما ولا يمكنها محقق دعواها على كل
 منهما في موتهما واعتمد للموقاة الي اخره في سكت المصنف
 عن بيان كونها بعد في هذه امر لا ولم اراي ان تنقض له والذي
 ينبغي ان يخرج به انها بعد عدة وقاه حيث كان بغير طلاق
 وذلك حيث حصل الاقرار بالتكاح مع العلم بالاول كحصول
 دخول امر لا وعدة طلاق ان كان بغيره بلا طلاق بان عقد
 في زمن واحد محققا او شكيا ولا يجب كملها لعدة في هذه
 الحالة الا اذا حصل دخول ولو من احد فقاما والفرق ان نكاحها
 في الاول يختلف في حساده وفي الثاني مجمع على حساده انتهى
 وتعلم تلا هذه واحد ليه احدي منها فقتل في اخره

ابن عمر في لوقا كل بنين علي انه الاول سقطت اليه ستاس والمهور
 انه لا يرجع هذا ليريد القدره بخلاف البيه اذ لا يتيت تكاح بشاهد وليس
 ويثبت به البيه ومن يدعي عدله هناك شهادة واحد ولو صدقت
 المرأة ابن الحبيب ولا عمة بمصدق المرأة ولم يذكر هذا ابن عمر ولا ابن
 ستاس في وقته فلم يدخل ويظهر تكاح المرأة ابن عمر في تكاح السر
 باطل والمهور انه ما امر اليهود حين العقد بكنية ابن القاسم ولو كانت
 اليهود هذا المسمى الجاهل ولو يمين فقط وزوي ابن حبيب ولو كانت
 او امر او في مكان مخصوص او من امرأة اخرى في وان كنتم يهود
 الى اخره عبد الميا في المبالغة راجع لقوله عن امرأة الى اخره لا كنتم يهود
 حين يوم ان الموصي اذا كان عن من حضر العقد يعني مطلقا انه
 لا يعني وقال سبب الوارث الى اي والحال ان الاصل لكم اليهود لان
 تكاح السر هو ما وصي الزوج اليهود بكنية اذ لم يكن لكم خوف فاني
 ظلم او قاصي والا فلا يضروا ما ايضا الولي فقط او الزوج فقط
 او هو اليهود دون الزوج فلا يضرون كذا اتفاق الزوجين والولي في
 الكتم دون اليهود فلا يضرون نسخة حلوه وفيه موضع كنتم يهود
 وان من امرأة وقال في لعنه وفيه موضع كنتم يهود وان من امرأة
 وبقية القديري النبي في قوله والمبالغة الى اخره بيع فيه في مسند لا
 كلام ابن عمر في وفيه نظر والصواب ابقاء عبارة المصنف عليه
 فلا يضرها وان استكتام غير اليهود تكاح سر كما في الموضع من
 الباجي ومثله في الخطاب عنه ولعله من فرضه في اليهود اذ ان المصنف
 على محل الخلاف وفيه نظر الباجي ان العقد الزوجان والولي على
 كتمه ولم يعلموا البنية بذلك فهو تكاح السر البني وفي المعونة واذ
 لو اصوا بكنية التكاح بطل العقد خلافا للشافعي وابي حنيفة
 رضي الله تعالى عنهما وصرح ابن ستاس بان المهور في تكاح السر هو
 ما تراضوا فيه بالكنية واسم الموفق قلت ونقل المواقف في الباجي

ايضا

اليه عند قوله وعوقبا الى اخره ما لم يدخل ويظهر النبي في اعمد
 في هذا قول البيان المشهور انه يعني بعد النكاح لان بطول بوجه
 قد انقضت وقد انقضت لعن ابن حبيب وصحابه انتهى ونقله في الموضع
 وما قول ابن الحبيب يعني بعد النكاح وان طالع على المشهور في
 في الموضع ليرى قال يعني بعد النكاح وان طالع كما قال المصنف
 غير انه في ما كان في المدونة والمسيوط يعني وان دخل او لم
 يخل وان طالع كما قال المصنف ابن رشد لعن المصنف في هذه
 الرواية فحملها على الاطلاق ونقض ابو الحسن علي ان ما حكاه ابن
 حبيب تفسير المدونة وكذلك اشار اليه المازري وفيه على ان
 ما في المسيوط يعني بعد الطول بعد النكاح والطول في الموضع
 لم ينف تكاح السر بعد الدخول المانع من فسخه الفسوخ في النكاح
 والتسليم الجمة اي الظهور واعتقادي الاستدلال الى اخره بيع
 فيه نسخة بغير الكساي للسبب وخوفنا الى اليهود ان بعد و
 الخطاب الراجح في اليهود المصنف علي انه يعنون نعم وعطية صنف
 لعدم الفصل وفيه ما لا يعاقب الشاهدان ان جهلا ذلك وروى
 وروى ابن وهب يعاقب عامد فعله منه وفي المدونة بعد ذكر
 معونة الشاهدين والزوجين الا ان يعذر واحدهم وهذا قول
 مالك في المدونة وقال ابن ستهاب يعاقبون بطلان ابواحسن
 يعاقب الزوجان لدخولهما في ما صار في البتة والبنية لا عاقبة
 علي ذلك وهذا كله بعد البناء وخو لا بين ناجي وعالم يدخل
 ما احتوي عليه من انقض العقد ما الاولي بصدرية ظرفية والمانية
 موصولة مستعملة في النكاح واحتوي استعمل سبيل بالكنية
 بالواق النهارية او الليلية بزوج علي ان لا تاتيه او ياتها الا بالزنا
 او تاتيه او ياتها الا بالزنا فقال ابن القاسم يعني
 ما لم يدخلان دخلت وسقط الشرع ولها صدق مثلها وعليه

او عليها الاثبات هذا اوله كان لا كاسية اي اولها ياتي الى اخره لمثل
لما نقص العقد هنا اي اوله لا يترى بقدر زوجته الاخرى
في المبيت لا يسمي اي في المبيت ذلك اي المذكورين الاثبات
تفارا فقط وما عطف عليه فكله لمثل به لما نقص العقد او دخل
في الصداق اما للمهر عن بضعه كما يقع او لتفريق الصنفه كذا
تبع او لبعثت اثباته رفعه كذا في الصداق فيمنع قبل الدخول
فيتمتع بعده بصداق متلها عطف على متافق او خيار في شرط
للزواج او للزوجه او طهر او لعير طهر او ما فاكتر فيمنع قبل الدخول
ويثبت بعده بالمسمى كطاب كمال في المدونة وطه المسمى دون
صداق المثل الا بالمجلس يجوز ويثبت ولو لم يدخل على
المعتمد لثبات النكاح على الكارثة فتزوج فيه ما لم يسامح في البيع اللهي
النكاح على خيار المجلس وبعد الافتراق فيما قربا جاز وهو في
هذا او سمع من الضرف ان العاقد ان شرط مشورة فلان
الشيء العليل وهو خاص بالبلد باثباته من فورهما جاز ويجوز
لذا كان اختيارهما او لاحدهما اليوم واليومين والثلاثة فمتعم
في المدونة قال لا يملك الوفاة لم يتوارثا اللهم من اياة الموت
في ثلاثة ايام نارية والنادر لاحكم له ليعض غير منقده صبي
لمضي فلا يصح عدم الميراث وعلى عقله فيموز اختيار ان كان
الزوج عبدا او هو من ايت عرفه او كتابية ويرد انظره فيه
وعلى المنصوص تعينه قبل البناء وهذا رجع عن كسرى بعده
الكتاب وحكي في التوضيح عن بعضهم الاتفاق على جواز خيار
المجلس في النكاح او كذا ان لم يأت بالصداق كذا فلا نكاح
وجازية فمنها من تزوج على ان لم يأت بالمهر الا كذا فلا نكاح
منه تخاذه وقرى بينهما ما لم يعلم ما كان دخل ام لا ودخل ام
ان لم يرد هذا نكاح خيار وفيه خلاف ومحلها ان في الصداق

الى

الى الاجل واختار البت من له اختيار قبل معنى اسره والا فلا نكاح بينهما
قولا واحدا عطف على متافق العقد ففسخه بعد عدم الدخول
فان دخل معنى بالمسمى واولي اي في الفسخ لم يجرى بالمهر
حتى معنى الاجل فيفسخ قبل الدخول وتبعه الاتفاق كما تقدم
عن ابن رستد عبد الباقي واما ان لم يأت بعد انقضاء الاجل ولم يات
به اصلا فيفسخ قبل البناء وتبعه او اعطا حرمه بالبنفقه عطف
على بدخول كذا في التمهيد من قوله كان لا ياتي الا بها راجع
استلزام متافق العقد او كذا يدعي اي النفقة لمعذر معين
في اليوم والليل والمول بحيث لا يزيد لغيره ولا ينقص لغيره وهذا
الضم من استلزام متافق العقد حش في ش او على شرط متافق
او على ان لها نفقة مسماة في كل شهر وكذا لو شرط نفقة زوج
الصغير والسفينة والعبد على الاب او السيد فيفسخ قبل البناء
ويثبت بعده بالمثل كذا قال ومثل ذلك لو اعطى الزوج صبيلا
بالنفقة فيفسخ قبل ويثبت بعده لانه كسرها على غير الزوج
ولا يلزم شرط لا يفسخ العقد الا بعطيف اللهي ومن
الشرط ما يكون كزوجها سأل ان يستمر طه سقوط ما تعينه
حقوق الزوجية ان لا يخرجها من تلبس ولا يسري ولا يزكر
في ذلك عطف ولا طلاق فهذا مكره فان نزل جاز النكاح
ويطال الشرط ولان تزوج ويسري ويسمي لم ان يعني بذلك
من غير قطع والعول بالفضا عليه بالوفاء احسن الحديث
اي ولا ينافيه اشارة الى الا كذا في المتن فهو على
حد قوله تعالى من اجلكم امري والبر و فيه انه لا حاجة له
ان لا يتوهم لزوم المتافق بعد الفسخ على ابيانه فساد العقد
يعتبر به ما سبق اذ افضته للبيان لطلاق او عطف
او سمي ملكة او نحوها كان لا يخرج اي الزوج الى احسن

ليس للشرط الذي لا يقتضي العقد ولا ينافيه ان يقتضي العقد
 اخذ بيان المفهوم لا يقتضي العقد الخفي بشرط النكاح ما يكون جائزا
 مثل ان يشترط ان لا يضر بهما ولا ينفك ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
 وكل ذلك جائز وداخل في قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وقوله تعالى
 فامسك بمعروفه ويطلقا اي عن السقيط بعدم الدخول والظهور
 نكاح المنفعة ابن عرفة نكاح المنفعة هو النكاح الاجل
 ولو بعد ابن حبيب وكذا قول المسافر ان تزوجه فاجبت النكاح سواء
 شرط الاجل الرجل او المرأة يعني بعد البناء بغير طلاق يتصلح الزوج
 اي بالاجل يصور نكاح المنفعة ولا يضر علمها اي المنفعة الي
 بدون نص في بيان المفهوم سمى ابن القاسم لا بأس ان يتزوج المرأة
 من نكاحه فصار بينهما وطعنا وليس في اخذها الناس ابي
 رسل هذا الم بشرط ذلك ما لا يبلغه ان يبي الاجل
 هنا اي حال العقد لانه في صلب العقد علة للضرر واستارة
 للفرق بين ما هنا وسكيق الطلاق الذي ولو فيه اي مالا
 يبلغه ان يبي على ضرب طرعا ابن عرفة والبي تش على ترتيب
 الله الخطاب ابن عرفة ظاهرهما مع غيرهما ولو بعد الاجل بحيث
 لا يدركه عمر احدهما ومقتضى القول بالقاء الطلاق اليه النكاح
 ما يقتضيه ولا يكون النكاح بمرسوخ لو ان المانع الواقع في العقد
 استند تاثيرا منه واقعا بعده انتهى وظاهر كلام ابي الحسن ان
 الاجل المبيد الذي لا يبلغه عمر احدهما لا يفر قال قوله في الجوز
 النكاح الي اجل قريب او بعد الشيخ بعناه يبلغه عمرهما او عمي
 الزوج انتهى ثم قال وفيها من استعملت عالما بالحيكم لا يرد ويقا
 وعن ابن نافع من جهر المحض ويجلي المكر مع العلم والولد راجع
 وليست بغير طلاق لانه مجمع على فساده وقيل به وقيل فيه المسمى
 بالادخول او المثل لان او تزوجه بعد شهر يعني اذا قال

هذه

هذه الصيغة كما صلا بها عقد النكاح على انها لا تكون زوجة الا
 بعد من شهر مثلا فهو نكاح فاسد فيفسد ولو دخل وظال لا يقطع
 او لم فهو عكس المتعة وكذا ان قال ان فسخ شهر مثلا فانا ان تزوجه
 فاعدا ابرار العقد بحيث لا يحتاج لانفسا عقد بعد الاجل قال بها
 بن قال لا امرأة اذا مضى شهر فانا ان تزوجه فزويتا ولها من هذا
 نكاح باطل لا يقام عليه عبد الله ان قصد لزوم النكاح لمضى الاجل
 لا الوعد يا قاسم فهو مفسد كمال في التوضيح فهم الاكثر ان النكاح
 انما هو لقرينة الدلالة من من دون زمن فكان كالمصلحة وهو
 الماخوذ من كلام ابن ابي حبيب ونقله صاحب التلخيص عن القرويين
 وهم صاحب البيان انهم ليس هناك عقد منبر من بل عقد فيه خيار
 فالبطلان فيه للخيار بغير طلاق فانا ان تزوجه بلفظ المضارع
 الدال على التوعد ولو كان منبر ما قال تزوجه بلفظ المضارع
 ان يقولوا لا فرق بين الماضي والمضارع الواقعين جوابا
 شرط لان الشرط وجوبا لا يكونا الا مستعجلين المعنى منقطع
 الاول اي هذا منقطع الاول في قوة تعليل فتسارده عكس المتعة
 اي فهو عكسها او حال كونها عكسها وفي دخول الفاسد المسمى
 فيها لابن القاسم كل ما فسخ بعد البناء فاسد لعقده ففسخ المسمى
 وظاهره في السفار اذا فسخ بعد البناء صدق المثل وفي وجبه
 السفار اذا فسخ بعده الاكثر من المسمى في صدق المثل في
 الا ان يوتر خلكه الصدق فهو المثل الخطاب اذا فسخ النكاح
 لصدقة وعقده معا وفسخ بعد الدخول ففسخ صدق المثل قال
 المسمى اذا دخل كان لها صدق المثل ان كان فساده من قبل عدا حرة
 او من قبل عقده وصدقة واختلف ان كان الفساد في العقد
 وحده هل يكون له المسمى او صدق المثل وما فسخ قبل الدخول
 لا شيء فيه فيما لابن القاسم وما فسخ من جميع ما ذكرنا قبل السفار

فلا صدق فيه ويزده ان كانت قبضته الانكاح الدرهمين منها
من نكاح بدرهمين او ما يساويهما فاما المثلثة درهمين وثلث
النكاح وان ابي فسخ الا ان يدخل فيجبر على تمامها ولا يفسخ للاختلاف
فيه ابن القاسم وان طلعت قبل البناء فكلما نصف الدرهمين
التي ويبقى التطهر اذا فسخ قبل البناء فكل درهم نصف الدرهمين
في ذلك هو ان سهو ان الاول للمهر وجماعة وصوبه القاسمي
والثاني للمهر وجماعة وصوبه ابن الكاتب لانه فسخ بغير فراق
الطلاق الخطاب وجه الاول انه لما لم يجبر على الفسخ صار كالطلاق
وانما خسر فيه دون ما عداه مما قصد لصدقة لان المهر يدبر مع
دنيا لم يرد به بغير بل ظاهر حديث التمس ولو خافا من حد يد
خلافه واستراح لم اي ما يقص عن اقل الصدق تفسير للمراد
من الدرهمين اصطلاحا ولم يكمل اي امتنع الزوج بن كمال
الصدق ثلاثه دراهم فدية فسخه وقرينة المذاهب ان الخطاب
ينبغي ان يسكن في الفسخ نكاح المذاهب قبل البناء فان
المعروف انه فسخ وان قبله نصف الصدق كما في التوضيح لانه ام
الزوج انه يحل بعد عنها ولما نكح على اسقاط نصف الصدق
فمؤمل بنصفه معصوده والمراصفين اي ان اقرب
الزوج وكذا بته المرأة ولا بينة له فيفسخ النكاح لا فراقه ويلزم
المنصف لانه امر على التحليل على اسقاطه عند الباقى ومطلوع
الزوج الرضا المحرم والكرية الزوج فيفسخ وعليه نصف الصدق
وتعاقب بضم المستاة خوف اي تطلي المرأة نحوها وجوبا
المثله بها اي بدون وطى بالزناي الاجتهاد من الاطام
اونابه او جماعة المسلمين بقدر حالها فاعلم ان لو كانت
النكاح فسق على ضاده فالزوجون اي الموصي لهما المهر
على الزوج الوطو يوزع على عبارة المت سب وخبر من
كسفت

كسفت خمار امرأة فتطهر اليها وجب الصدق دخل اولم يدخل وخبر
من كسفت امرأة فتطهر اليها فسد وجب الصدق عن عيقات
منها لكان لظاهر العزان وفسخ المختلف فيه الى اخره منها
لابن القاسم كلما اختلف الناس باجازته ورويه فالفسخ فيه
بطلاق ويصح فيه الطلاق والموازية قبل الفسخ كالمراة تزوج نفسها
او من كسفت في دار امره تتزوج بغير اذن السيد لان هذا قد
قال حلف كره ان اجازة الولي جاز ولو مضى به فاض فلا
انقضه وكذا في نكاح السفار والمهرم للاختلاف بينهما
محرم بضم فمكون اي يح او عمر سقار بكسر الشايف
والعين المعجزة اي بضم بيضه صرحا الى لم نسيم فيه مهر
من ابي بنين وان سمي لكل منهما فوجه السفار وان سمي لهما
فقط في كسبه لقوله في قوله لا اعلم فيه خلافا لخطاب
قال في السو ضيف عن ابي عمران ان السفار لا خلاف في فسخه وانما
اختلف في فسخه وبه تعلم ان قول ابن عبد السلام ان ابن القاسم
انما قال بالفسخ بطلاق في المختلف في جوازه البتة ليس بظاهر
ولا اعلم من قال يجوز كون العبد وليا البناي قوله وانكاح العبد
كانه احمد قول اصبغ كذا احمد ابن يونس ونسبه قال في كتاب
محمد بن احمد العبد على ابنته او غيرها او فيما عداه المرأة
على ابنتها او غيرها او بفسخها بفسخ قبل البناء وانه ولد
الا ولد وطال زمانه اجازة الولي او كانا خطبا او لا وفسخ
بطلعه ولها المسمى ان دخلت اصبغ ولا رت فيما عداه المرأة
والعبد وان فسخ بطلاق لفسق الاختلاف فيه وفي التوضيح
اصبغ ولا ميراث في النكاح الذي يولي العبد عداه وان فسخ
بطلعه لفسق الاختلاف فيه انتهى فقد اعتمد قول اصبغ
ورجحه ابو علي بان ابن القاسم اضطرب قوله في المذونة في النكاح

المرأة نفسها او غيرها وانكاح العبد فقال مرة لا طلاق ولا ايرتاد ومن فيه
 الطلاق والارث واصبغ نوسه بين القولين فالتابع لم يخرج عن ذلك
 وقد وجهه ابو الحسن بالاحتياط ونصه قول اصبح مشكلا حيث اكره
 الطلاق ونفى الميراث الا ان يقال سلك به مسلك الاحتياط لان من ال
 احتياط ان العتق بطلاق والاحتياط لا يبرر بسبب ابي العبد وعي
 قول الحسن المختلف في صحة وفساده ان لا المختلف في حوزة وعدمه
 حوزة اذ لا كابدل كوار السفار وانكاح العبد انتهى فالمناسب ذكر انكاح
 العبد كما ذكره الامم وحذف قوله ولم اذكر الى اخره خلافا لابي كوار
 العتق ومعه كراهة نص التوضيح وهذا الايمان في بقاء الكراهة في المص
 بعد الوقوع وهذا الاول من كون العتق طلاقا لقول ابن القاسم
 سلمنا اختلف الناس في اجازته ورده فالعتق فيه بطلاق الى قوله لا
 هذا قد قال خلق كثير ان اجازته الولي جاز الى اخره فلم يسمع الدليل الدروي
 فلذا اذكر الائمة انكاح العبد فيما نسخ طلاق طلاق خيرة فسخ
 لفظ اي الطلاق وهذه المباعدة لو تم حصص صيغة الطلاق في الصريح
 وسياتي انفسا منها الى صريح وكناية طاهر وكناية خفية وهو كل
 كلام نواه به فالمناسب حذفها وطلابه قبله كما هو تقدم فان
 ابن القاسم كلما اختلف في اجازته ورده فالعتق فيه بطلاق ويصح
 فيه الطلاق والموازنة قبل العتق اخطا وان كان مختلفا فيه فسخ
 الزوج بطلاق فلا شك في لزومه كما تقدم في كلام اللحن وان طلق
 فيه طلاقا انه صحيح كفاة ذلك ولا تكون فيه رجعة كما سياتي في باب
 الرجعة فان اراد ان يجعله من غير طلاق بان قال فسخته بغير طلاق
 او تركناه هذا النكاح وما استبهته لزمه العتق وكان طلاقا على ظاهر
 ما قاله في باب الخلع والصلح من ارجا السور في المدونة ولا يلزمه
 في المسنن عليه في باب القاسم بلغني عن مالك وغيره من اهل العلم
 ان كل نكاح نص الله ورسوله عليه الصلوة والسلام على كى يمد
 لا

لاختلف فيه فانه يفتي بغير طلاق وان طلق فيه قبل العتق لم يلزمه
 ولا يتوارثان كزوج الخامسة واحدة من الرضا والمرأة كمال كمال ومن
 تزوج امرأة فلم يبق بيت بها حتى تزوج ابنتها او نكح في علق ولا كرم
 بهذا النكاح ان لم يكن على ابيه ولا نكح ولا يحضها الوطى فيه
 يحتاج الى علم به من ان فسخ المختلف يحتاج الى علم وصريح به عتق الباقى ونصه
 ولا بد فيه من حكم حاكم فهو بائنا لا رضى ومعنى قوله بفسخ بطلاق احتياجا
 حكم به فان عقد سمع علم ما قبل الحكم بالعتق لم يصح قال الخطاب ثم قال
 عتق الباقى ولا يحتاج فسخ المسقف عليه كحكم خلافا لاهد قال الخطاب
 المسقف على فساد لا يحتاج الفسخ فيه كالم بل لا يحتاج لفسخ اصلا كما
 يبيده البرزلى انتهى ونص الخطاب هل يحتاج فسخ النكاح كفساد الى
 حكم حاكم ام لا فيكون ذلك تراعى الزوجين او الزوج والولى والطلاهراته
 لا يفتقر الى حكم حاكم قال في النكاح الاول من المدونة في النكاح الذي
 عقده الاصبى به وجود الولي واد الولي نسخ قال ابن القاسم ان
 اراد الولي ان يفرق بينهما فقد لا حاد الا ان يرضى الزوج بالفراف
 رونه ثم قال فاذا كان النكاح مجمعا عليه وبرا صيا على نسخ الفسخ
 ثم قال فانما استعنا او الزوج من الفسخ رفاه الحكم وقسمه حينه كما
 ابنتي ومحملة انهما ان برا صيا على الفسخ فلا يحتاج حكم وان تنازعا
 فيه احتياج له سواء كان مختلفا فيه او مجمعا عليه وهذا رد الباقى
 كلام عبد الباقي واسماعيل كالم لعل المناسب لفتن وحرم نفقات
 مستقلا كما يصح اي في حصول المحرم بعتقه على ابا الزوج وابائه
 وعلى الزوج لامه ان الزوج وبوطيه على الزوج لبنان الزوجين فيها
 من فسخ وكما هو قبل البنا مما اختلف الناس فيه فانها لا تحل لابنه ولا
 لابنته لان كل نكاح اختلف الناس فيه فبجزمه يقع كرمه النكاح الصبي
 الذي لا اختلفا فيه ابدا كاهب كل نكاح اختلف فيه اعتبر عقده وهو
 ما لم يكن بنص او سنة يقع عقده فوالان في السور فسخ معنى كلامه ان كل نكاح

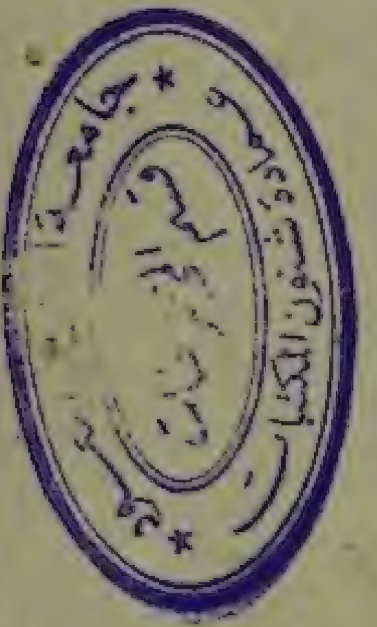
اختلف العاصم في صحة وفساده والمذهب قائل بالفساد فانه يعتبر بغيره
 فيه يعتبر فيه العقد وطوره فيما يعتبر فيه الوطى فيم بالفساد
 وحكمه على ابيه وابائه وحكم عليه السب بالدخول بالام فيه وقوله
 دلم يكن سبق كتاب او سنة يعني انه يعتبر العقد والوطى الا ان
 يكون الفساد سبق كتاب او سنة فقد عقده قولان ويعبر بطوره بالا
 تفاد بغيره اي في الحكم على الاباء والابناء والبنات ووطيه
 اي في حكم الامهات بيان وجه التسميه وواجب اي المختلف فيه
 قبل تنجيسه اي ان مات احد هما قبله في العقد وفيه وسوا ريان قبل الفسخ
 الا ان يكون الفسخ بعد الوتر ككناح المريض فكذا في لانا لاجل الاربع
 فسخناه وان كان لها اي زوجة المريض واوه للمالك وان مسلمه
 عكس بقوله اي العقد بلا ذكس مهر قبل الدخول اي ان مات
 الزوج قبله فلها الاربع بلا مهر رباعية القسمان الباقيات بقوله المهر
 والاربع في كناح التسميه الصبي سوا كان الزوج قبل الدخول او بعده و
 نفقا وهما في المنصف على فساده ان مات الزوج قبل الوطى وفي كناح
 السقويين لم يرض مات قبله وانما عبد الباشي واخرى من وهذا
 في كناح كناح اما هو فلا ارث فيه ككناح المدونه لانه لما كان مسلما
 كان كالعهد لم يات به بلف السلعة في زمانه ككناح قاله احد واسما
 بجهر لطم الباشي والرام نقلت لكذا في سائر المعومات ان در اكد
 اي سقطت بغيره ككناح اي سبي يعني ان عقد الكناح المنصف عليه
 فساده لا ينشر ككناح بل انما ينشرها الوطى ان در اكد كان
 يجهل في الخامسة الحكم وبعد مات الوطى كالوطى فاذا عقد على خامسة
 قبل له ان يزوج باهها ولا ارث للفقير فان وطىها او تلذذ بها
 ينشر ككناح وكذا لعبد الباشي والسقويين ان اداسا طابوع
 الوطى فان كان صبياً ففيه خلاف ككناح من جهل اي ككناح
 اخطا في جعله في السقويين من المختلف فيه فان بعض الظاهرية
 اجاز

اجاز الزيادة على ربع وهو مخالف للمدونة في جعلها من المنصف عليه
 وكذا ابن ابي حنبل والمنصف فانه اي الجمل والا اي وان لم يرد اكد
 على الرابع اي في الخلاف في كون الزنا ينشر ككناح ولا ينشر عقده
 اي الجمل عليه فهو من كسر وسقطت عن ان سقطت عن
 المهر عن الزوج وكما في النكاح من قبل اي المهر على الزوج موده
 اي المختلف فيه فاذا فسخ لا يرد في بلائيه حيث لا حيل في مهر اي في
 سكت المنصف هل يستحق المراق الفاسد بالموت سب ام لا والحكم
 ان ما قبله لصدقة سوا كان متفقاً على فساده او مختلفاً فيه وما اتفق
 على فساده لعقده وان خلا في الصداق ككناح المحلل فلا يجب طهاسي
 بالموت وما اختلف في فساده لعقده ولا تاتى ليرى الصداق ككناح المهر
 يجب طهاسي بالموت وكذا لسب وعبد الباشي عاز بالنظم الاحموري
 العذوي الا ان السب احد ذكر عن ابن رشد ان الفاسد لعقده وكذا
 يور خلا في صداقه لها فيه نصف الصداق بالطلاق في المسمى بالموت
 فقوله في العدة او موت واحد ككناح على الصحيح والفاسد الذي لا ياتى
 لعقده في الصداق ومقتضى كلام التوضيح ان هذا هو المذهب
 اخطا انما في كلام المنصف اطلاقاً وقد ابعوه على اطلاقه والمنقول
 خلاف ذلك ككناح كلام اللحن وكذا في التوضيح عن نواز ابن رشد
 ونقله ابن عرفة عن سماع الي زيد قال في التوضيح في شرح قوله
 ابن ابي حنبل وما صنع قبل النكاح صداق فان طلق الزوج قبل النكاح
 او مات في النكاح الفاسد فقال ابن رشد في نواز له الفاسد في سب
 قسم من صدقة فم قسم من صدقة فاما الفاسد لصدقة فالصحيح
 من المذهب لا ينسب فيه للمراة الا بالدخول وروي عن اصنع من زوج
 فمهره مات قبل النكاح لها صداق مثلها وان طلق قبل النكاح لم يجعل
 ككناح السقويين على قول من اوجب فيه صداق المنزل بالموت واحدا
 الفاسد لعقده فان اتفق على فساده ككناح فان مهرهم والمعدن

امين

والمرأة على عمتها أو خالتها وما أشبه ذلك فلا صدق فيه بالموت ولا بالطلاق
 انفقاؤه ما يوجب حمله المهور وإن كان مختلفا فيه فهو مستحب لا قاتل
 له في الصدق كمنكاح المحرم والمرأة بفروجي فمليع فيه الطلاق
 وكجب الموارنة وبفتح بطلاق أو لا في الثلاثة قولان وعلى وجوب
 الميراث والطلاق يجب المسمى بالموت وبضمه بالطلاق وعلى الآخر لا يلزم
 المسمى بالموت ولا بضمه بالطلاق وبضمه له تأثير في الصدق كمنكاح
 المحلل كغير المرأة بالرد وهو صدقها المثل وتيل المسمى فعلى الأول لا شيء
 لها بالموت أو الطلاق قبله وعلى الثاني لها بضمه بالطلاق قبله
 وإن تزوج الصغير بلا إذن وليه فله فسخه كخطاب يريد المفسر
 وأما من خرج فلا يصح نكاحه أي وله إجازة علم هذا من لام الأبا حتم
 الدالة على أنه مخير بين الأهرين وفدية فيها بقوله يقول على الجماع
 فقال وإن تزوج صغير بغير إذن وليه أو وصيه وسلم يقول
 على الجماع فإن إجازة وليه وإن راي فسخه فسخه فإن فسخه قبل النكاح
 أو بعده فلا صدق لها واختلاف سترها في اعتبار هذا العقد وعدم
 اعتبارها والذي عليه أبو الحسن عدم اعتبارها وهو الظاهر ابن ناجي
 ليس بشرط وإنما ذكره لأننا لمسكنا الذي يتوهم فيه أن لها الصدق
 فقيره أخرى وقال ابن تيمونة إن ما ذكره في السؤال ولم يقرر
 له في الجواب فهو غير معتبر فلا عدة من وطئه فيها ولا عدة إن
 وطئ الخطاب يريد ما لم يمت فإن قاتل السر والعدة عليها دخل
 بها أو لم يدخل خلاف موته فتعبد خشي إذا كواما فيكر الفسخ
 فعدة وفاة دخل بها أو لم يدخل بها المستدلي أن قبل طلاق الصبي
 لا يلزم ولا يخبر فيه وليه كمنكاح فأجاب العرفاني بأن عقد النكاح
 سبب للإباحة وهو من أهله أو الطلاق سبب للنكاح وهو
 مخاطب به والاولى أن يقال الطلاق حد وهو لا حد عليه ولا بشرط
 طلاق العقد والنكاح مداوته فلذا خبر فيه وليه ولا مهرها
 وإن

وإن راي فسخه فلا صدق لها لأن وطئه كلا وطئ أبو الحسن ظاهره وإن
 اقتصهما وأما عليه ما شامها لا فيها سلطنة انتهى ابن عبد السلام سألني
 أن يصنف لها ما شامها أقاده الخطاب وإن زوج أي الصبي أي
 زوجة وليه وفي معناه أن تزوج الولي الصبي أمضا أي
 إجازة الولي تزوج أي الصبي بلا إذن وليه بها أي الشرط ابن عمر
 لو نكح على شرط فامضاه وليه وزوجهم عليها فحق لزومها وبقيها
 حتى يلتزمها بعد بلوغه قول ابن وهب وخرج من قولها يلزم
 خلع وليه عنه وابن القاسم وأبى الماحشون المنتظر كرس
 الموقوف على أن لا يلتزمها بعد بلوغه لزوم النكاح ابن تيمونة
 على الثاني أن لم يلتزمها بعد بلوغه ورسته لم يلتزمها نكاح
 ولا صدق إلا أن تزوج المرأة بطرح الشروط فيلزمه النكاح البيهقي
 وخرج فخر بعد النزاع عدم استقامتها طلاقا وفي لزوم
 نصف الصدق قول ابن حارث أن لم يلتزم الشروط وكمل عن
 النكاح فحق لزوم نصف الصدق قول ابن القاسم رواهما
 عنه محمد وأما قصر ابن رستم على اللزوم وهو قول ابن وهب
 وأبى الماحشون وصوب محمد بغيره وعزاه للحنفي لا يصح أيضا
 أي أي القولين وبما فسخه بن بضم قول الرافعي لزوم
 فيه نظر بل الذي يقدر بأحد مناه من العقل هو عدم اللزوم
 بأن معاد القول أي أي ذكرها السابق بقوله المنافسة
 استشكل بصيغة الجمهور وحاصله أنه لقول لا بد فيه صنو
 بأن كل أحد كذلك أي له الطبيعة وهو لا يستشكل الخطاب
 قد يتبادر أنه لا فائدة لقول المصنف فله التطبيق لأن الزوج
 له الطبيعة ولولم يكن الشرط وأعلم أنه إذا كرم الشرط المعقود
 عليه فقبل هي لازمة له وهو قول ابن وهب وقيل لا يلزم
 وهو قول ابن القاسم في الموازير وعليه انقصر المصدق وعليه



فهو تسقط وهو قول ابن العطار او كثر في القزاهما وبيعت النكاح
وعدمه وبيعت النكاح وهو قول ابن القاسم وعليه قول طلاق البايع
وهو طاهر قول ابن القاسم او بغيره وهو طاهر قول ابن القاسم
السني يقول له قوله المطلق ان الشروط تسقط عنه كما قال ابن
العتار يعني انه كبر بين النكاح والطلاق فتسقط عنه وافاد
ايضا ان الفسخ طلاق كما قال ابن القاسم وعليه بتقريع قوله وفي
بعض الصداق قولان والعول بان عليه الرضا لابن القاسم
في الكتاب والعول بعدمه له في المالسي كجاء لا يعود اي الشوط
التي اخرج تصوير لسقوطها بالمرأة بعد هذا الزوج ثم اخرج
لعصمة الزوج قبل تمامها بخلاف البالغ اي المتزوج عليه شرطه يطلق
بمراجعة فتعود الشوط ما بقول في اخره اي مدة تجاسي الى اخره
وفي الرضا على اعتبار من يفسخ خلاف الصداق الى اخره نفسه قوله وفي بعض
الصداق قولان ظاهره ان القولين معزجان على الفسخ وصرح بذلك
في توضيحه وشيخ فيه المطلق وهو غير صحيح اذ من قال بالفسخ لم يفسخ
بنص الصداق وخرج ابن رشد وعنه علي الفسخ عدم لزومه وحمل هو
وابن عرفة قول ابن القاسم بلزومه علي وفاد القول بلزوم الشوط
ولما ائب عرفة لوزنهم على شروط فانصاه وليه اوز وجه عليها فغنى
لزومها وبغيرها حتى يكثر منها بعد بلوغه قول ابن وهب مع الميسر وتوجيه
من قوله بلزوم خلع وليه عنه ومحمد بن ابن القاسم مع ابن رشد عن ابي
وابن الماحسون ثم قال ابن رشد وعلي الثاني ان لم يلزمها لم يلزم
نكاح ولا صداق ابن حارث ان لم يلزم الشوط ومخالف عن النكاح
في لزوم نصف الصداق نقلا عن محمد بن ابن القاسم في كتاب سماه
ومحمد بن وهب ومحمد بن ابن رشد قول ابن القاسم بالزوم بغيره
قول ابن وهب وابن الماحسون في تزويج ابنه الرضا وكسب الصداق
عليه لزومه قلنا بل هو نفس قول ابن وهب بلزومه الشوط انتهى كلام

ابن

ابن عرفة بنصر اظهره لك ان قول ابن القاسم بلزوم نصف الصداق
ليس مفرغا على الفسخ بل على اللزوم وظهر لك حينئذ في بعضه ولحقنا
ما قلناه على السراج فنبطوا هنا حيث عسوا واجابوا بوجوب ليس
لهما حدوي اعترارهم بطلانهم كمالها لمصنف ولهم العذر بذلك
ما قلناه قوله في الوصية يتعا المطلق لو فارق قبل علمه بالشرط
فقال محمد بلزوم نصف الصداق اي لا ينفك لانه لم يفرق لاجل الشرط وروى
عن ابن القاسم لاسي عليه وقد اختلف في هذا الاصل وهو من
طلق كذا علم بوجوب خياره بل يرجع بالصداق امر لا انهي فهذا
يدل على ان من طلق لاجلها لاسي عليه بمذكل من قال لم يلزم
والله الموفق خلافا للصداق اي المطلق في لزوم نصف الصداق
وعدمه على التخيير اي في التزام الشرط في بيت النكاح
وعدمه في فسخه صله بتقريع وان الذي يقول له الفسخ الى اخره
في قوة التخيير لا اعتبار في التقريع وذلك اي عدم لزوم نصف
المهر كثر في اي التخيير والفسخ لكن رده اي اعتبار الرضا في الرضا
استدراك عليه فانظر نفسه بعد كلام الرضا وفيه نظر
احا او لا فتقول له قول ابن رشد وان عرفت غير صواب اذ الحمل المذكور
انما هو لابن عرفة واماننا ما استغربه المصنف صواب موافق
لسبقه بن ابن حارث وابن رشد كما نقله ابن عرفة والمبطلان وابن
يونس وابن حبان وابن شامون وغيرهم ونصف ابن يونس وان
علم بالشرط فلم يرضها قبل ان امانته تطلق وعليك نصف الصداق
قاله محمد بن كنان السجاء وفي المالسي لاسي عليه من الصداق ولا
على ابنه ان كان لا مال له يوم زوجه محمد وهذا احب اليه ابن
عائذ ذكره فيكون انهما يتفاسخان بطلعه وروى ابن الموارز
عن ابن القاسم بلزوم نصف الصداق وروى عنه ايضا ان يلزم
سني ومسلمه روى ابن حبيب عنه وعن ابن الماحسون قال

وهو الصواب وبه العضا عند فارذ كراين مقيت ان اللزوم
هو المعقول كراين نساهون فان لم يلتزم الاين الشرط فانما لفتح بغير
طلاق على الصريح قال ابن رشد وذا كراين فتكون انه طلق
وهل يلزم منه كسفا لصدق امر لا قولاً والثاني هو الصواب وبه
العقنا وذا كراين مقيت ان الاول هو المعقول به فانه ترى هو لا
الاية كراين فزغوا القولين على الفتح كما لم يصنف فكيف بغير علمهم
وقول ابن عرفة قلت بل يطوئفت قولاً ابداً وهب الى اخره كراين
الحيث في قول ابن القاسم ويكمل التفرع والتميز والسرا علم
والموضوع اي للامراف فمن زوج شرطاً فليكن وكراين
قبل الدخول اي بالزوج فان دخل فكنا اي اخره بيان للنفق
في نفق قبل الدخول سقطت اي الشروط وبيان الذكاح
لتمكينها من نفقها ان لا يلزمها الشروط لزمت اي الشروط الزوج
وبيان النكاح ومدى اي في دعواه عدم علمه بالشروط حال الدخول
اكتاب صريح ما قاله المصنف انما هو اذا لم يحصل منه دخول بها
فان دخل بها فحصل ما في النفق من ان كان دخل قبل بلوغه سقطت
الشروط عنه وان علم بها لم تكن من نفسها ان لا يلزمه قاله المصنف
وعنه وان كان دخوله بعد بلوغه فغيره طريقان الاول لا يلزمه
الشروط فان ادعى عدم علمه بها فحق قول قول ميمه قولاً ابداً لقاسم
وابن القطار والثاني طريق ابن كسيران علم بالشروط فحق لزومها
ونفيه قولان وان علم لم يعلم فتدأنة اقوال البروم ونفيه
والتميز الان مر قال وجزم في الشيا من ان لا يلزمه بلوغه
عالم بالشرط لزومه ونفيه فان دخل قبل بلوغه لم يلزمه الشروط
وبعد عالم بها لزومه وان لم يعلم فتدأنة كراين الان وحده
في نفق علمه بيمينه على الاصح والقول لها بيمينه ان الصنف
وهو كراين ابن رشد لو قال كنت حين شرطت اي صنف ادق

ولي المرأة كراين وعجز الزوج عن البينة فسمع ايجاز يد كراين
ولم يدارونه ويخرج من سماع ابن القاسم انما هي التي كراين
ق ولان تزوج روى الى اخره ابن عرفة كراين ذي الرقة بغير
اذن ربه ربح باقتضائه ولم يرد به سبابة اي من غير كتابه
ويكسر ويقتضى ومصدق لاجل نقين رد نكاح الانبي
حقيق وكراين با كراين من الامة فان نكاحها بغير اذن سببها
بكره رده راد عنها الباقي لانه يستتبع نكاح المقتضى في النفق
لانها لا قصه محذور دين فكل ان تصادف الصواب فتد فيها
الباب بطلان ابن عرفة لانه ان لم يخرج منه بطلان وقية
سبابة روايان في المدونة واكثر الرواة على الثانية
بانه فيها السيد ان بطلان عليه واحد بانه في السوف في لا اريد
على المشهور وانما حسن الحكمي ان لم يرجع ان عتق في العدة
ولا يلزمه زائد اوقعه اخطا وعلى المشهور لو طلق عليه سيد
طلعتين فهل يلزمه ذلك او لا يلزمه الا واحدة قولان استحسن
الحكمي عدم لزوم الزيدان بولس وهي رواية الاكثر واختاره
الجمهور ووارثه مسلمه فيها واريه مسلمه انما المواز ولو بعد
والقول للرادان اختلفوا اي الورثة في الرد والاهازة
ابن القطار لو اختلفت واريه في نفقها واصحابها في القول قول
ذي الفتح فان اعتقه بعض منها لم اعتقه السيد قبل علمه
بناهم هاز نكاح وليس للسيد رده وليس المستتر في
النفق فيها ان باعد قبل علمه بنكاحهم بلق المداي فتد فان رضى
اورده فتد في الباي نكاح او كبره لم يعلم اي المستتر في
تزوج الرق كراين بيمينه رد نكاح السيد واستناده
في كراين الباي اي كراين رد نكاح السيد واستناده
كان رده بيمينه اي الزوج يستتبع بيمينه الباي وظهر

الا ان يرضى بالتردد الى اخره ان يرضى به ان لو رد بغيره لم يكن
الحكم كذلك والحكم ان المدة تترك اذا اطلع على موجب التزوج ورضيه ورده
بجيب اخر فقبل بوجه البايع عليه بارسته لانه لما رضى كانه حده عند وليس
للبايع رد نكاحه حينئذ لا خذله ارسته من المستتر في وكر لا يرجع البايع
على المستتر بارسته فلم رده المستتر في نفسه لفا على رضى
بناء على ان الرد ابدى بيع اخر من الاول يعني على ان الرد بالعبث ابدى بيع وهو
مراد من قال انه نقض للبيع من حينئذ لا اطلاق عليه والثاني مبني على انه نقض
للبيع من اصله والبايع معذور على المصالح جواب ما يقال اذا كان
الرد ابدى بيع فلا ريب ولا رد للبايع له رد على العيب وهذا اي روجه
العيب الذي رد نكاحه بالدخول اي من العبد عليها قبل لم يرد
ربح دينار اي في نظير بعضه فبما لربها رد المهر من التزوج برد نكاحه
الاربعة دينار يعني ابى العاسم ونسبهم به ان المتفق وقد بني الا ان
يكون استقطع عنه السلطان كقولهم ما لك في دينه بغير اذن ربه
سبحوا وان ابطم ربه بطل ربح مال العبد اي من ماله المدونة
ما تب عرفته ان ربح الدينار من مال العبد لان مال السيد ومخو
للسير صني زاد عبد الباقي وان لم يكن للعبد مال اتبع ذمته
واستعت اي روجه العبد الذي رد نكاحه بغيره هو له بها الغالب
بالعنف الممجة وسد الراي الذي غرها باخبارها بان لا يخرج
اي الفار بصرح المفهومه ايضا على الراجح القدوري نسخة ان غرا
مفهومها ان لم يغوا بان احب العبد بانه عبد والمكاتب ان مكاتب
او سكتا فلا يتبعان ببي وعلمه افسق المشط واخفق ابو محمد المدونة
وابداي زمين وابو اسعبد اللطاني وهو احسن واعمد الامور
ايضا خلافا لما في الاصل اي على نسختي ان لم يغوا وان لم يغوا وما على
لنسخة ان غرا فهو تاس على الراجح ايضا او كما تم نحوه في سابق التوضيح
لعلم مفاده ان السيد طلب من السلطان استقاطه عن العبد وحملها

ابو

ابو الحسن علي بن عيسى السيد لان السلطان يذب عن مال الغنايب
ذلك اي الاستقاط بعد عجز اي المكاتب عن اداء المجموع ورجوعه
للمرعية ابن عرفة نقض عبد الحق بسوية البراد في سنها في قوله
ان عتق العبد وادى المكاتب اتبعته بما رده ان غرها وان لم يبين
نحو اقل من عليه وان ابطم ربه او السلطان قبل عتقه فلا يلزمه شي
وهو قول بعض شيوخهم لرب العبد استقام ولو غرها وفي
المكاتب ان لم يغرها والاوقف فان عجز فدا العبد والالم ببيع استقام حكمه
وقال ابو عمر ان هو والعبد سولا لا وجه للمعقولة بينهما في عبد الباقي
فلسيد استقامه عن العبد مطلقا وعن المكاتب ان لم يغرها وعجز
ورجعه رقيقا لم يخرج لان عجز ورجعه هو فلا يفتقر استقامه عنه ورجوعه
للسب مصرها بان هذا هو المقصد وان امتنع اي السيد من اجازة
نكاح عبده الذي عتقه فلا اذن حين طلبها منه ثم اجاز اي السيد
نكاح عبده بلا اذن وقال اي السيد لم اراد اي باستتاعي جزما
اي اجاز باعدم ارادة القنن باستتاعه من الاجازة كره بضم فسكون
والاضافة للسبب وعنه تفسيره لكره لان شك اي في اجازته
باستتاعه محرز جزما قبل بضم فسكون لم اراد فسخا ونقضت
اجازته زمن توقفه تفسيره لفا على قرب بدون ثلاثة ايام
بيان للقراب اد لا سيد الواصل مذهب لا ارادة في التوضيح ابن
المواز ان شك السيد في اي وجه حصل منه الامتناع فهو فراغ وقع
انتهى وهذا هو المبادر من كلام ابن المواز وقال ابن حجر عن ابن
القاسم ان شك السيد فلم يدري على اي وجه صدر ذلك منه فهو فراغ
البيان وهكذا عن ابن المواز ايضا عن ابن القاسم ابن عرفة يريد شد
في عدم ما طرد منه على انه لم يفتقر في البيان والافال لازم واجدة افاده
البيان وان زوج السفينة بلا اذن نظر الولي ابن عرفة نكاح
السفينة بغير اذن وليه كذا في انصاوه فان رده قبل ثمانية فلا شيء

فق

للزوجه اخطاب لم يكره من المصنف لما يجب لها بالرجوع قبل الرد اعتمادا
على ما قاله في العبد قبل بله عليه السيد في بقي ابن ابي حبيب قال وسقط
هذا الفرج من فخره خليل مستغنيا عنه بذكره في العبد يتزوج وسحب
بغير اذن سيده انتهى وصرح في اللسان بان المهور لا بد من الشرط
لها قال وفي قوله حصة اقوال ابن القاسم وقال في رواية ابن
وهب يترك لها ربع دينار وربع اكله ابن يونس وهو كجاري على ذمها
في العبد يتزوج ويمنى بغير اذن سيده وان ماتت الى اخيه ابن
عرفه في نكاحه ورقت لموت احدهما اربعة اموال ففي بيتي الارث
والمهر ان فان احدهما قبل البتة فاما اموال المستطين ان رد الولي
نكاح السفينة بطر واصلت في الصداق على ستة اموال اذا مات الزوج
قبل علم الولي بالنكاح فقال ابن القاسم ينبغي النظر للولي على حاله
ان راي ان يتب النكاح وبهذا الميراث كان له يريد ويقيم الصداق
وان راي ان يردده ويترك الميراث كان له ذلك اتم وقال بطرف
وسمى فان ماتت السفينة قبل علم وليه بنكاحه فقبل الميراث لها
ولا صداق الا ان يكون قد دخل بها فلها قدر ما يتخلل وقيل لها
جميع الميراث والصداق وهذا ان لابن القاسم على الاختلاف في معرفه
بطلان على الجواز هي يرد او على الرخصي كما زلت في لابن القاسم
ثالث بتة الارث لا للمهر في دور كما اي السفينة الزوج
ان اجازة اي الولي النكاح شرطه اربعة لكون الارث اكل
الى اخيه على الاجازة يكون اي السفينة قبل نظر وليه شرعا
بني لنوع الانفساح لا يفتح الرعي بيان لمعهم شرعا فان ولايته
الى اخيه على لمعهم شرعا الى اخيه والمأذون اي له في التجارة ابن
عرفته والمكاتب والمأذون في المهرى بالمهاجرين السيد عتيق زوا
الساكن لا يسرى العبد في مال الابان ربي في غير المأذون في المهر
معين من مال الموهوب له او المصدق عليه به واما غير المأذون فلا يجوز
له

175
له ان يسرى جاريه كيطاها بماله الابان سيده ولا يجوز للعبد ان يسرى
جاريه من مال سيده الا اذا وهبه المالك او سلخه اياه سمى ابن القاسم
مولى استسرى امر من المالك الذي يملك تطوعا لا كونه بذلك هي ليس
المالك قبل ذلك وسمع المهر او سلخه اياه وسمى ابن القاسم هبة السيد
عنه الاسود الخارج الجارية نعم بها لا بعيني ولا كونه لانه كليل انما الهبة
للعبد الخارج ابن رست لا يجوز هذا ونفقة غير المكاتب الى اخره فيها يلزم
العبد نفقة امراته حرة كانت او امه وان كانت الامه بتة عند اهلها
ونفقة زوجته العبد في ماله ان كان له مال ولا نفقة لها من كسبه
وعمله وذلك لسيد فان لم يجد عرق فرق بينهما الا ان يتطوع السيد
بالنفقة اما المكاتب بيان لمعهم غير مكاتب لانه اي المكاتب
اخر راي صان وعني عن جاريه كليل بيان للخارج
لتجارة بيان لكسب في الصنوع اي للسيد كما يدل عليه ذكره مع الخراج
اما المأذون له في التجارة لنفسه فينفق من دالته ورعيه لانه باعطائه
كالصطبا كليل لغير الخراج والكسب ولو جيره السيد على
الزوج فيما من زوج عبده فالمهر في ذمة العبد لا في رعيه الا ان
يسرى على السيد اب عرقه وحيث هو على العبد كما هو رايه في جعل
له من معرفه لا في فضل خراج الا لسرى العبد نفقة العبد الخراج
على زوجته من ماله لا من فضل خراجه الابان ربي او عادة بتة
وجه المحجور الى اخره العبد المحجور الذي لا ينفق ان ضيق فساد
زوج والكل من عبده كسفيه وربي جيره ونفقة على رعيه
قولان اب عرقه المقتضى ان الاب يجبر ابنه الصغير على النكاح
المستطين ان زوج وصية من قبل ان او قاض فذلك جاز عليه
ولا اختيار له فيه بعد بلوغه هذا هو المهور عاض لا ضيق في
جواز النكاح ابنه الصغير في الوصية والبيان ان كان فيه القبطه
والرعيه كليل مخرج من هي كليل بيان للمحجور

اب الى اصح بيان لمن فلا يجبر اي السفينة بيان لمفهوم غير السفينة في
 الاصل وحي السفينة خلاف المواث المسطرة في سماع عيسى بزوج بغير
 رضاه كالصغير وفي النكاح الاول منها ما يدل عليه وقال ابن المصنفين
 لا يزوجهم الا برضاه وفي ارضا المستور منها ما يدل عليه ابن عروبة
 اللحي الصواب ان امن طلاقه وحسن فساد ان لم يزوج ولا وجه
 لسر يزوج يزوج ولو لم يزوج لم يزوج ولو لم يزوج ولو لم يزوج
 ان يقر المهر وان امن طلاقه ولو لم يزوج فساد ان لا يزوج ولو لم يزوج
 فليزوج ومقابل ان قدر على صوته من والا يزوج بعد السرى اذ
 الخطاب من الاظهر من اكله البناء اي الجبر لا ينقض القاسم مع است
 حبيب وصرح الباجي بانه المستور والوقوف على رضاه مذهب
 المدونة وصح صاحب التلخيص وهو الصحيح قال في التوفيق فان لم
 ان يطلع اي السفينة بغير اظهر من عدم خبره حسي فيلا لا يجبر للزوج
 طلاقه والصدوق او بغيره ولا فائدة على الزوج صفة غير لمصلحة
 اكثر من الجبر الصغير حيث كان فيه بصلحه وكذا السفينة على القول
 به وكل من الاب والوصي مجبور في ذلك عليها العودوي الا ان الوصي
 لا يرد منه من ظهورها البناء اي ان رجلا تيد القبطه اذا كان الصداق
 من مال الولد والافلا يعتبر بما يدل عليه كلامهم والصدوق
 من مال الى اخره اللحي ان زوج الاب ابنه وهو صغير او سفينة
 فان استر طم الاب على نفسه فلا يزوج له الابن مؤسرا كما ثبت
 او معسر صغيرا كان او كبيرا لان ذلك من الاب على وجه الحمل وان
 استر طم على الاب او اطلقه والابن مؤسرا كان على الابن وان
 كان الابن معسرا واطلقه كان الابن يطلوب بانه في حياته ويؤخذ
 من راس مال بعد وفاته واختلف اذا استر طم على الابن لمفسر له
 فقال ابن القاسم يكون على الاب ابن يونس ان كل الاب ابن
 دارا وغيره يكون على الابن لانه صار مؤسرا بمسك الخالة

فولم

حذره بعدم اي المحجور من لا غير بيان لمفهوم الاب اكثر من واحاصدهم
 ان زوجهم الوصي او اكله فغ ما طم او على من يحمل عليهم وكنت عليه
 النفاذ وي ولا يلزم الوصي او اكله من ذلك ما لم يستر طم عليها
 فانه يستر طم عليها عمل بالشرط ولزمها كالا ان الاستر طم اي بان
 الصداق على اكله او الوصي فيعمل به عند النفاذ ويجوز في اكله
 والوصي ما ذكر فيكون الصداق في مال المحجور او مال من يحمل عنه
 الا ان يستر طم الصداق على اكله فيعمل به وطلاقه ولو كان حال
 الشرط بعد من ولو لم يستر بعده او استر طم اي الاب منه
 الصداق عرفه اللحي هو دين على الاب ان استر طم على نفسه او سكت
 والابن محذره ولو لم يستر بعده او استر طم اي الاب منه
 اي كون الصداق على الابن المحذره ابن القاسم اذا استر طم على
 الابن المؤسره من على الاب ويؤخذ اي صداق زوج الابن
 اكثر من ولا فرق على المستور بين حياة الاب ويؤثر فيسببه به كدين
 لمردة مسر فلا ينقض عنه بموته وهل كذلك ان اعد ما الى اخره
 العودوي فلما عدم الاب ايهم ابيع او لم يمسرا كمالك التمسك سالم
 وفي عبارة اهري فان اعد ما يبيع الاب واما اصله ان يبيع الاب
 في عدم ما يبيع من الابن ويبيع الابن في ملاهما وفي ملا الاب
 فقط ومفاد هذه العبارة انه لا يبيع او لم يمسرا بل يقر
 على الاب فقط والظاهر العمل بملك العبارة على الاب
 بيان لوجه النسبة الاب والمحجور يفسر لالف الاثنين
 كما افاده شيخنا تقدم نصه وان نظارهم اي الصداق
 بعد على السكوت اي عن بيان ان المهر على اي ابنه الموعود له
 فتش في النكاح اللحي ان كان الابن ربيها فزوجم الاب برضاه
 ولم يستر طم الصداق على نفسه ولا على الابن وقال الاب انما اراد
 ان يكون على الابن وقال الابن انما فلتنت انه على الاب فقال مالك

بفسخ النكاح ولا شيء على واحد منهما بعد ان حلف اليمين واليمين
تحت نكاحهما لزمه واري ان ذلك لان يمينه وفسخ كل واحد منهما
بفسخ الصداق في ايهما تسير يحتمل ان يكون قول من يفسخ القول
مالك وان يكون خلافا لغيره وبقول القسمة وعدم المهر بعد فسخ
اليمين وان حلفا ويلزمهما الصداق بالسوية ان نكحاهما ونقض
به على التاكل وحده او الفسخ غير معقد بذلك العدوي والناقص
هو المذهب ولو نكل احدهما في الصلوة فعلى هذا لا تخرجه لوجه
اليمين لان قايدهما الزام مني بالتكول وقد اخرج البيهقي ان هذه
الطريقة تقول بالفسخ قبل الدخول ولا تسقط ليمين احدهما
قله في المبالغة قول عبد الباقي وسبب او الفسخ وعدم المهر
بطلان حلفه او لا وهذا ليس معنى كلام ابن السكيت على احكام
الحكام بل يغناه عليه ان الامام قال بالفسخ بلا تزويج يمين فلذا
قال البيهقي صوابه او الفسخ وعدم المهر من غير شرط الحلف
ونكح يلزم اي المهر التاكل اي حسم الصداق بهما وباحدهما
فان نكحاهما عزمه بالسوية وبنية النكاح وان نكل احدهما
عزمه كله وحده وبنية النكاح ولهذا اقول محمد وهو ضعيف
سند قول شيخنا المذهب الاطلاق وان ذكره الاصل واداه
للأبي بصير طائفة ما يقال له وان دخل اي الرشد
بالزوجه قبل التظلم بيمين الاب يمين عبد الباقي فان
نكل الاب عزم المسمى بعد حلف الاب فان نكل الاب ارض
لزمه صداق المثل وحلف لزيادة المسمى فخره السبا حلف
وقرر السابح عزم الاب لم يرد ذلك لانه لا يرد في الامام
كحاج حتى يفسخ ويقيم من قوله ولا مهر ان الزوج لم يدخل
واما لو دخل فحلف الاب وبيعه ثم ان كان المسمى او من صداق
المثل عزم الزوج صداق المثل بلا يمين وان كان أكثر من صداق
المثل

المثل عزم عزم صداق المثل قاله الحسن واما عزم صداق المثل حصة كان
المسمى دل منه لان المسمى في هذه الحالة العي وهذا المعنى فتحة
ما استوفاه الزوج وهو صداق المثل فلا يحال لاي شيء دفع للزوج
ما لم يذكر زاد عبد الباقي لكن يقال ان العي المسمى فلا يثبت
حلف حيث كان أكثر واجيب بان حلف لاهتمامه بالرضا او لا امره
في المهر الزوج لتسري فاحل حلف لاسيما كان يارثه اي
المسمى على صداق المثل علة حلفه من ابن رستم الى اخره يثبت
لن فيها من زوج ابنه الجاهل المالك لامره وهو حاضر صامت
فلا قرع الاب من النكاح قال الاب دا امره ولم ارض صدق
مع يمينه وان كان الاب غايبا فانكر حلفه بلفظ سقوط النكاح
والصداق عنه وعن الاب والابن والابن في هذا سواء ابن يونس
وان نكل عن اليمين لزمه النكاح الحسن ان انكر حلفه العقد عليه
فلا حلف ويبره حيث فرائضه هي سئلنا ان قلنا ان نكل عن اليمين
والاحسن قول الشيخ لا عزم عليه لا قول عزم يفسخ الصداق وبعد
تمام العقد يمينه لا يعبر قوله ويقيم يفسخ الصداق ولو
رضي بعد ذلك بالنكاح فان قرب رضاه ولم يكن منه الا انكار
قله في ذلك واستحسن حلفه انه لم يرد بانكاره تسنن فان نكل فلا فرق
بينهما وان رضي بعد طول او قال اردت الفسخ فلا يكون له ذلك
الا بعد جديف او اجنبي هذا الابن والابن في هذا سواء
ابن عوف بن سعد لقابيل بادعائه امره وصفت مهره فانكر بطلان النكاح
وظاهره لدونه لا يمين عليه وسقط المهر عن الضانين
او امرأة سمع يحيى ابن القاسم من اسحق لرجل ما نكح ولبيته
فانكرت عليها بذلك ورضاهما ان كان الالهة ربيته يعلم انهما لم
يسلم فلا يمين عليهما مثل كونه في المسجد فان كان تحت يميني انهما
عالمه حلفا وكلمة ولا رضى ولا طلق ان الكعب الذي

كان يدور حول الطعام الذي منه ليحيا الا لعشرها فان نكلت لزمها
النكاح ان لم يكن فليس الا ستمائة درهم طاعة صفة النكاح بدليل ما تقدم
والاستعانة بالنكاح وسمي به مع علم الولي والزوجين تكريفاً وتعهداً
كما في النكاح السلف وقاله ابن الطاهر بن عيسى وبطرف اللين ان
سراي بالعقد ولم ير من يراي بعد علمه بان لم يفتي في العقد
وخلف اي من انكر الامر لان قام فورا اي فلا يجوز ان يات
لمفهوم بواقي ولزم اي النكاح المنكر وان نكل فزوج مفهوم
حلف رجع بصف الصدق ملتزمه ان يلقا قبل الدخول
وجميع ان فتى الحسن بن يعني ان الاب اذا ازوج ولده الصغير او
الرئيس وصلى صدقة او ذاك العقد اذ ازوج ثم عصى على ان الصدق
عليه او الاب ازوج بنية لا حبي ولا حقت الصدق كما علمت فطلعت
الاب بعد بلوغه او من بعده قبل الدخول فاحذر الزوجه بصف
الصدق فانما النصف الاخر يرجع للاب المزوج ولده ولذي المعدر
المزوج غيره وانما من لا يستحق ونسب للزوج فيه صفة لان المعطى انما
وصف بالزوجه كونه على حكم الصدق ولو اطلع على صفة النكاح
وفتق قبل البناء رجع الصدق لمن ذكر ابن عرفة ولو طلع قبل الدخول
نفع كونه النصف للحامل وللزوج قولان وقولان القاسم هما انه
للحامل المبطن وبه العمل ابن حبيب لم يفتي بفساد الحامل لانه
سرج الى اخره بتعليق الرجوع بالنصف او الجميع للمسلم ولا يرجع
المسلم على الزوج الا يعرف ابن رشد صفة الرجل صدق ربه
او احب ان كان في العقد فذهب المدونة انه حلال حتى يفتي في الحاله
وقال ابن حبيب وان كان بعد العقد فهو على الحاله باتفاق ابن بطون
ان وقع اكمل بعد العقد كان كالحية بخلافه قبله المبطل الحاله منهاها
الصمان وهي لا تلتزم الا مع عدم الزوج او مع نفيه بحية بصدقه
فان اعدم ما وغاب العينة المذكورة فلها اتياع الحمل ثم له الرجوع
على

على الزوج بما روي سبب اعلم ان ابن حزم باكمل فلا رجوع له بطلاق سوا
رجوع به بعد العقد او قبله او فيه وانما يفتي باكمل الرجوع بطلاق مقروفاً
هنا بين اكمل واكمله وهذا المصطلح بطرح ولا يستأجر في الاصطلاح
وانما يفتي بالهنا فان كان بعد العقد فهو كالنكاح باكمله والا فكلما
لنكاح باكمل والمراد به ما كان بغير صفة اكمل والحاله سواء كان بلفظ
الصمان او غير كعدي وعلى وكثرهما ولام المصنف حيث لا عرف
ولا مصرية بخلاف ما ذكر في التفصيل بان لم يكن عرف ولا مصرية
في هذا اصلاً او وجد عرف او مصرية تدل على هذا التفصيل وانما ان
وجد عرفاً في الف هذا التفصيل فانه يعمل به وهذا كله حيث كان ذلك
بهما اي لم يستتر طافيه رجوع ولا عدمه والا فالعبرة بالسرايا
اتفاقاً وكذا لعبد الباقي الباقي وقد نظم ابو علي اقسام المسلم
في قوله ان الرجوع عند حمل مطلقاً حمله بعكس ما فتى
لقط صمان عند عقد لا رجوع وبه حاله بل انزاع وكل ما
الزوجه بعد عقد فليس طافيه فاقته تصدي الا لعرف اي بالرجوع
فيعلم ان سلف الدخول اي كمال التزم بعد لتبنيه الرجوع
او سراً اي بالرجوع فيعمل به وطلق على عرف ومما اي يعرف
فان لم يدفع اي المهر فلها اي الزوجت الامتناع اي من
الدخول ان لم يدخلوا الوصي بعده ان دخل ابن الحامد وان لم يدخل
وبه راحته فلها منعه نفسها حتى يقبضه ابن عرفة لو فليس
اكمل او مائة بعد البناء اعزم على الزوج وقبله فانه في موته وفي
سراي سموي وابن القاسم في عدمه لها منعه حتى يقبض بعول او يطلق
وللزوج الشكر كحان اللحي ان صحت عن الزوج صداق
ابنته في صفة مائة ولم يفتي بفساد الرجوع بالحيار بين ان
يدفع ذلك اليها او يفارقها ولا يفتي بفساد فان كان المهر صمان
نقداً وصمناً اي اقبل وخلف الاب صمناً فان المرأة تاحذها

و يقض بشفاعة المجلد وشفاعة على الموصل لان ما لم يوجع حل جميع الحق
على الاب فان اي الزوج بتمام المجلد وهو غرض وعشرون بني بها والادارة
في الاصل يبرح عليه الملتزم الحزين وللزوج النكاح والابن عليه
في حالة عدم رجوع ما قام به عن الزوج عليه واما في حالة رجوعه عليه
وهو يصير كمن بالجملة او بلفظ الصداق بعد العقد فليس له النكاح
اي الطلاق بما لا يلائم طلقا عن طلق النصف وان لم يطلق وغرم
لها الصداق فلا يبرح به اكامل لانه اذا دفع شيئا في صداق النكاح رجع به
عليه وكفه لعيب فيفرم اي الزوج نصف الصداق ان
طلق اي قبل النكاح وبصريح فان صداق الوارث من الثلث حسن
واما على وجه اكمل فنفق في المرض للوارث من الثلث العدة وعب
انما يقدر بالثلث لانه يشرع في الجملة لانه اي صفة صداق الوارث
الي اخرج لتعليل لقوله من الثلث اما النكاح امره اي كحل صداق
الوارث بيان لمفهوم صفة فوصفته لوارث اي وهي باطله ان
عرفته صفة مهر نكاح ابنته في مرضه فيها ما قلنا لانه وصية لوارث
والنكاح جائز والصداق على الابن ان احب والرافع النكاح ونكاح
الصداق ابنته الصداق سم وان كان صغيرا نظر له وصية في الرأى وبطل
ان صفة مرضه عن الوارث الحزين اي وبطل الصفة على وجه اكمل
ان صفة احد مهران مرضه عن الوارث ابنته او عن لاهل وصية لوارث
والنكاح صحيح فان فسخته المرأة من الصداق من رتبة وصية
الزوج اذ دخل بها بالغا واما على وجه اكمل في المرض فنصف
للوارث من الثلث وهو مقرر واثبت صحة لعين من الثلث احسبها
كان او غرم وكفه لعبد الباقي وصية واكفو من قارب
في الدين ابنته كفاية المأثلة والمقاربه بطلت بين
الزوجين الطرطوسين ذكرهما ثانيا ان المعين في الكفاية
سنة اكرية والدين والنسب والسيار واكرية وانما هو من

الصوب

في الصوب الاربع ونظما ان المقارن فقال
مرط الكفاية سنة قد حرت بينك عن ابيك ستور مفرد
نسب ودين صنف حريم فقد الصوب وفي السيار ردد ابنه ابي
والعقر في الدين واكرية والنسب والعدو والجار والمال واجتلف
في جميع الاسلام الموضع فان ساء وطا الرجل في السنة فلا خلاف
في كفاية والافلا في الدنيا عند الدين ابن حرفة وفي كفاية احوال
والمال وفتحها وفي الدين او في احوال والدين او في الدين فقط خامسها
في النسب لا المال الاول المستطوع مع ابن فحوت عن ابن القاسم
وابن الماحسون كالمين به الحكم والثاني لرواية ابن فحوت والثالث
للطرطوسين مع القاضي عن المذهب والربع ليعاض عن بائنه والخامس
لدين كتاب عن رواية ابن مغيث الذين في التوضيح المبراد به
الاسلام مع السلامة من الفسق ولا يستلزم المعاداة لاهل الصلاح
عدم الفسق بغير الاسلام بقدر الدين والاسلام منه في
الصوب ابن راشد المواد بالمال ان يساوي بها الصمة اي يكون
سالم من الصوب القاضية هذا هو الذي نفهم من كلام ابن تيسير
وابن ساس وغيرهما في الاصول بان سلك من عيب يوجب
اكثر تصوير للسلامة من الصوب ولا يفرغ من بيان الحكم يوم
يرحب اختيار وان سمعنا نفع المنة فها ان وصية بكفو في
الدين لانه المال واباه ولها قال ما سمعت فيه شيئا الا قوله لا بأس
بنا نكاح الموالي في القرب واعظم نفرتهم بين عريتهم ومولي وطال
المسلمون بوجهم كفاية بعض لقوله تعالى انا خلقناكم الى ابيائكم
وعمر بن الخطاب فها ان وصية بكفو في دينه وهو دونهما
في النسب والرفق ورواه اب او بوي زوجها اسم الامام وروى
في مال لا بأس بنكاح الموالي في القرب وفي الصداق
فيها مثل لاني القاسم ان وصية بكفو وهي سب من العرب

واي الا او الولي ان يزوجهما منه قال لم اسمع منه شيئا من ذلك الا ما
اخبرتك من نكاح المولى في العرب واعظم اعطاء سند بيد المقررة بين
عبد بن مولى وقال المقررة وسمعون ليس العبد لقول المولى ويعني النكاح
المعني قول المقررة وسنوه خلاف قول ابن القاسم ابن سعد
وعنه وفات بعد الوهاب وعنه قول المقررة هو الطهر ورجحه
الحكمي بانه صلي الله عليه وسلم خير بريرة حيث عتقت في رقبها وانفق
المذهب بانه لنقصه عنها وان لم يكن يتفق لها ولا يارها اذا كانت
حرة وبانه لا خلاف في العبد يتزوج اكره وهي لا تعلم ان ذلك محيب
يوجب الرد وان كانت رنية وهذا كمال ابن ارجال المذهب ان العبد
ليس يتفقوا بما اعتبر المصنف رحمه الله تعالى المقابل وذكره
لكونه قول ابن القاسم منها والانه يزوج الفارة بن ولها
مع الولي تركها ابن الكاهن الكفاة صفة لها ولها فان تركها
جار ابن عرفة في كونها حرة للمولى والزوجه او للزوج الشيب
رون ولها فيصير استعاضة اذ الهالك وهو قول ابن القاسم
وبه العضايت مني امتنع اي من ترك الكفاة واحدا
من الزوجين والولي يزوج على كونها حرة لها ولا يجوز الرضا
فاسف الا اعتقاد مفهوم الا اعتقاد جواز الرضا فاسف ما رجع
وقد يبع في ذلك حش وعلما بما في وسبب وعبارته فلكل الرضا
القاسم راجح رجه والمصيب الفاحش العيب الا انه كشي
سنة على النفس لسبب كقول ابي الحسن الصنع وان زوج ابنته
من سكر فاسف لا يؤمن عليها رده الامام وان رصيت
وكذلك اذا اوصى ان تزوج ابنته من سكر فاسف لم يكن عليها
كما لو فعل الاب قال في كتاب محمد والعتبة والواحدة راجح
اي لان الحكم لله تعالى حيث يدرم الا سكر لوجوب حفظ النفس
فلا يبيح لرضاها ورضا ولها وهذا مما يجري في الفاسف
بالاعتقاد

بالاعتقاد فلا يبيح النكاح الواحد بينهما على القول بانهم متساويان وهو المشهور
واما على تكفيرهم فمفسد كمن على الاول ان صنف ان الفاسف اعتقادها
اي سفيها وهل الحكم رده كما يدل عليه قول المسائل الملبوسة انه
انسد من اكاره لانه يحلها الى اعتقاده ومذهبه امر لا وهو ظاهر كلامهم
البيان طاهر ما نقله الخطاب وعنه واستظهره الشيخ ان رجا
منع من الحكم الفاسف ان كان ما يولد وان لم يكن له ولد
الرضا من وهو ظاهر لان مخالطة الفاسف ممنوعة وهو واجب
سنة فكيف يخلفه النكاح ويحتمل من كلامه بعد وقوع العقد
لما في اقوال ائمه الروم فسخه لفساده وهو ظاهر الحكم وان
سنة وان في حرمه وان لم يكن الثاني انه محرم وسهره الباقية ما في
الثالث لا يصح ان كان لا يؤمن منه ردة الا ما ذكره وان رصيت به
وظاهر الخطاب ان الاول هو الرجم وعليه يدين صهر تركها للحال
نقط لا منها اقرب من ذكره وسند قول ابن سبويه لا خلاف في خصوص
ان ابن قديم الاب من الفاسف لا يصح وكذا عن من لا وليا وسلم
اب متساوي وعنه ما روي لابي الحسن الامام ذكره ابن سبويه في
الكتاب بعد قول رده في الفاسف باجورج واما الفاسف
الا اعتقاد فقال ابن الكاهن بالاعتقاد قال ما لك لا تزوج من
العذرة ولا تزوج ابنت عبد الله من طاهر انه يفسخ وفي
البوضه هذا لما ذكر في الموارنة وشارك العذرة في سائر المسئلة
وفي المسائل الملبوسة ما لك لا تزوج العذرة يعني انه يفسخ النكاح
الواقع بين اهل السنة وبينهم وهذا على تكفيرهم واما على تكفيرهم
هم كالفاسف بخارصه واستدلوا بما في محجها الى اعتقاده ومذهبه
ولا يزوج منهم ولا يزوج سنا اهل السنة وقول ما لك في
العذرة رجع فلن يساويهم في البعد وفي بعض الروايات انما لك
في قول تعالى ولعبد موسى حين من مشرك وهذا يدل على انه رده

صلى

الى تكفيرهم ثم قال الخطاب واما الحال فلا اشكال ان المرأة اسقاه
واذا علم هذا فنقول المصنف وللمروي تركها ليس راجعا الى الدين
وليس للمروي منع من زوج فقاردها الا حادتها ان رضى العبد وليس
له ان يستمتع منه بعد ذلك الا ان ياتي منه حد غير الاول فان
زوج اب امرؤا فمما لا يغيره فارجح لا كلام فيها للامرات امرأة بطلق
قال في ابنة مرسورة مرغوب منها المحدث صدق كثيرا اراد الوفا
انكاحها ابن ابيه بعد ما لا ينبغي له ان يتكلم قال لك في ذلك متكلم
وروي لا لك ابن القاسم انكاحه جائز عليها الا ان يرضى بغيره
فول ابن القاسم خلاف ابو عمران وفاق في وعمدة المصنف في الزوج
فول سفيان العمري في سبيل هذا الفرع بما تقدم من قول الامام
اي فليس للاب جبر بنية عليه وكوة من الصيوب الفاضلة واما
الفقر فلا يكرهه فلم جبرها ولا كلام لاحد حتى لا يامع جعلهم هذا
للامر التكلم الا ان يقال عني ما هنا على اعتبار الحال في الكفاءة
ولا ما في من بنات مشهور عال فمما لا يغيره فارجح لا كلام فيها
الراجح كلام ابن القاسم من انها ليس لها التكلم الا بغيره كما قال
ابن القاسم واختاره سفيان اخر من اختلف في قول ابن القاسم هل
هو خلاف لقول ابن مالك وهو مذهب سفيان وقال بقول ابن القاسم
اقول وهو اي كون الام لا كلام لها احدي الروايتين عن مالك
اي في قوله نعم اي لا يري لك سقيا عياض كذا رويناه بالاجاب لا على
المتقى ولا يصح الكلام الا به لا هنا سالت انا طهارة كما يقال نعم ثم اورد
علما انه راي طهارة كما روي في روي فلا يري على المتقى لم يستعمل قوله
قل نعم واختار المعنى وناقض كلامه بعضنا البه روي رواية الارباب
اصح بعض نسخ العمري تقدم المصنف قوله مالك ورواية الاثبات
على قول ابن القاسم وعلى رواية سفيان سفيان جبرها وروى
اصوله وفضوله ابن عرفة الاصل حررتكاح المرأة الا ما في الاول
النسب

النسب فزعموا اصله وانرب فرعه والعباد قرابة والمطارد بها الاناث
بالنسبة للرجل والذكور بالنسبة للمرأة ولا يلزم من حرمة اصل النسب
عليه حرمة فرعه عليه فلا يعني احدهما عن الاخر كما يؤولهم فاجمع بينهما
في النسب ضروري فلذا في العرف ان حرمة علم اهلها لكم وبناتها
ولو من زني ابن عرفة المتألف من ما زان حرام عليه في خطبة من طلق
هذا نظير ان يصف لغيره لازم عدم ارتباطا وحديث احمي منه
يا سورة فيم عليه وعلى اصوله اي الزنا في تزني على المبالغة
فليس في اي المتألف من ما الزنا في اي تزني على الكفر اجنبية
اي في الزنا والاهلية ولا ريب في اي الكفر في اجنبية
ابن عبد السلام اعلم ان الذاهدين الى الحق هم اختلفوا فمنهم من رآها
شأوا بالنسبة ومنهم من رآها لا يوجب حرمة على الواطي وعلى كل من حرمة
عليه بنت الواطي ومنهم من رآها كما للزينة وهو لا يلزمهم ان يوجبها
لاي الواطي وابنه والمسيلة موضوع في علم الخلاف والكلام عليها اوسع
من هذا انتهى العرف على اختلف الفقهاء في كراه الرجل بنية او احنة
او بنية ابنه في الزنا فخر ذلك فوجد منهم ابن القاسم وابو حنيفة
واصحابه واجاز ذلك اخر ومنهم عبد الملك ابن الماهبوت والشافعية
والاول مصور المشهور ويدل له قول في حديث جريح من ابور بايلا
فقال فلان الراعي فان قيل يلزم ان ياتي على احكام النسوة والابوة
من التوارث والولاية وتحرر ذلك وقد انفق المسلمون على ان
لا يورث فاجاب ان ذلك يوجب ما ذكرناه وما انفق عليه الاجماع
في الاحكام استثناه وبعين الباقي على اصل ذلك الدليل ولكن
الصحيح عندي قول ابن الماهبوت اذا ذه الخطاب وروى
اي الاصول والفضول ابن عرفة المانع الثاني الصهر زوجة اصله
وفرنه وفضوله اول الاصول ابن عرفة من فضول اول اصوله
محرمة عليه وذلك الاخرة وبنوهم ما سفلوا كما دل وصل فقط من

كل اصل ابن سنان اول فصل من كل اصل وان علي بن حمزة عليه السلام في علم اخوته
واخوة ابيه واخوة جده واخوة جدته وهكذا اعلموا واصول من
عبد علي بن سنان وعرفه ويحكم عليه من لها عن زوجته ولادة كغصونها
ان تلد ذات سنان اما لذات الزوج فلا يحرم من يجر العقد بل بالوطن
منه وفي معنى الوطن بعد ما نه من نحو القبيلة والمباشرة اذا كانت
ذلك للذة وكذلك انظر الى باطن الجسد بشهوة على المشهور ولا يشرط
في كرم بناء الزوج كونه من ذرية ولو بعد موته فاسم الزوج
ابن القاسم وطول المدة قبل ذلك وتقبلها كالحكمة التي رست مقتضى
النظر لقوة كمال الحصة او يستقيم ابن عرفة وفي لفظ الزنا
في الحرمة بوطن الستمية كالتما الوقف ويحرم الاصول اي تلد
الشيء كان حاول تلد ذات زوجته الى اخره ابن عرفة وفي حرمة
الام ليس بينهما تلد اذا غلط طريقان على التراجع عما في الاصل لقوة
قوله فتدري اي علي حد سواء تلد به بانتهما بغير وطن وامانة فالراجح
فيه حرمة زوجته عليه والذي ينبغي كون الترجيح راجحا في اللذة
ايضا انتهى واصله لسبب وان ينظر لغير الوجه وكذا في ابن
بشير النظر للوجه لقوة اتفاقا لغيره المشهور يحرم كالا لامة
ابن عرفة الوطن ملك او ستمية كوطن النكاح الخطا ان من
تلد ذات لامة بملكها بقبيلة او مياسرة او ملا حمة او ينظر بالوطن
احسب فانها تحرم على ابايه وابنائهم وحرمة عقد الصبي على البنت
وحرمة عقد النكاح على صغير او كبير لا رقيقا بغير ان سبيك وربعك
فلا يحرم ذلك العقد لانه لما دارت يقع من اهلكه كما اني به بعض
شيئا وبقية سبيك والسياسة والامة زوجة الابنة
اذ عللوا عدم الفسخ بان السرا لما رجع عما قاله احمد لا وطو
ع التوضيح اخلف انك وطل الصغير يملك المحرم او قبلا وباسر
فقال ما لك في الوارثة ان قبلا وباسر لم يحرم اذا كان صغيرا
وقال

ويفتر بها كذا
الشرع

وقال ابن حبيب اذ بلغ ان يلد بكوار مجرم ابن عرفة المحرم في لفظ وطن
الصغير والجان قبلته ومباشرة الحرمة ان بلغ ان يلد بكوار مجرم
يحمي قوله لا ابن حبيب وصفي بن بشير العوليين بالجنس وحكي في النكاح
المحرمين بدائرهم ونعم من كلام الجوزي وابن عمر ان كذا في النكاح هو
في المراهقة وما عني فلا خلاف ان وطية لا يحرم والسرا علم الخطاب
فلا يحرم كمثل ان يضمن المنة كك وفيها كمال المصلحة وكسر السر مسدود
فقال عليه السلام في الوطن والحكم ان يفتح فسكون فضم ففعله وهو
عليه السلام في المراهقة يحرم عليه اي البالغ الذي لوطن صبيته من
اي البنت تستلذها اي الصبيته بعد بلوغها ابن عرفة بشرط
حرمة الصهر محبة نكاحه والمشهور ان المختلف فيه كذا في النكاح هو
يحرم ووطن ذات العقد المحرم بالكتاب ان حرمة كذا والافعال
الصغلي يحرم اتفاقا ابن رست الصبي عدم كرمه ابن بشير المشهور
لفوقه في الرسالة لا يحرم بالزنا طلاق وفيها قال مالك من زني بام
زوجته او بابنتها حرمت عليه زوجته وقال في موطاه لا يحرم الزنا
حلالا واصحابه علي ما في الموطا لا اختلاف بينهم فيه ابن عرفة اخذوا
علي النكاح مستقيم عياضا على الكراهية فحملها الاكثر ابن ناجي
اختلف المذهب في وطن الزنا على ثلاثة اقوال فقيل لا يشرع الحرمة
كما في الموطا والرسالة ربه قال جميع اصحابه وهو في المدونة ابن
عبد السلام وهو المشهور وقيل يشرعها كالنكاح قاله في سماه الي
زيد ورواه ابن حبيب كما يلا رجوع اليه مالك في الموطا واني سمع
ان مات والثالث انه يشرعها كذا رواه ابن الموارز وتوالت
علي الاخير في الكافي الاصح الذي عليه العمل عدم المحرم وان ورث
الامة ابيه ولم يتحقق نكاح النكاح في التوفيق ان صار اليه حارسه ابيه
او ابنه بعد موته لم يفر ما لك بالوطن ولا غيره فقال ابن حبيب لا يحل وهذا
يحسن في القلي وان كان من الوصية نكاح ابن حبيب ولا يحرم وكذلك

اذا اياهم ما يترغب قبل ان يسألوا في حق السائل وان ملك امره ابيه او ابنته
 ولم يعلم بطل وطيبها ام لا لم يحل له ان يخطبها في العلي ويدين في الوحش
 ان لا يصيب ولا يحرر كان ادعاءه الى الوطن يستقيم في ذنب الشتره
 او العقدي للنكاح على امرأة خطبها الابن عطف على ما ادعاه
 الاب لعسر لفاعله ادعي وانكر الابن اي وطيب ابنته الامه وعوه
 على من خطبها الابن فيما لو استبرأ امه او اراد سرابها او خطب امرأة
 فقال له ابوه وطيبها بملكه ونكحت المرأة وكذب به ابنته قال قال ما لك
 لا تكون بمادة اسراي او امرأة في الرضعة لان يكون فاسدا واحدا
 شتره عن ابنته القاسم فتمادة الاب كالمراة لا تفعل الا ان يكون
 قوله قبل ذلك فاستأوى ان يستره عنها فلا يطالبها ابو اعمر ان
 الشتره في عدم العنق وغيرة قوي وقيل يوصي في القسوة بكرمة
 فابن عرفته والحق لم يقول اب او ابن اللحن ان عرف حلكه حرم
 يقول ولو بعد حرم وجهها من حلكه اصبته ما كان لم اصب لم يحرر
 ولو غاب او مات دون ذلك فغن حرمها بطلعا وان كانت عاتية
 نقل الباجي في اللحن عن ابن حبيب واختياره وفي وجوبه اعقب
 الشتره ان من اي قول الاب وطيبه الامه او عفت على المرأة
 قبل ارادة الابن ذلك وجهه يستبين الى اخر عطف على وصوله
 ابن عرفته بحرمها بالنكاح ولو في عفت بين كل فرع واصيله او ابن
 من عمة ولو بعد ضياع كالمراة وامها او جدتها ولو عتقت وابنتها
 ولو سفلت واصفها ولو من ام وابنته ابها او جدتها او جدتها
 ولو بعد او فيها الرضاع في هذا كالتبني ان كان احب وغيره متا بطل
 كل امرأتين بينهما من الرضاعة او الرضاع ما يمنع نكاحهما لو كانت
 احداهما ذكرا او زيدا من الرضاعة او الرضاع لا يرضع المرأة مع ام
 زوجها او بنته واسقط هذه البرادة هليلق وضواحداهما
 من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله الاخرى هو اي قوله

لا

لا يجوز الى اخره عموم سلب من اضافة ما كان منقعه بعد اقامه المصير
 فقام اسم الفاعل اي سلب على اي سلب طرأ في منع الجمع كون منه وطيب
 احدهما الاخرى بقدر سر التورية من اي افعلي ان يكون الوطن ممنوعا
 على بقدر هذه ذكره او على بقدر الاخرى ذكره اي فان كان ممنوعا على
 بقدر التورية من جانب واحد على بقدرها من الجانب الاخر جاز الجمع
 بينهما كالمراة وام زوجها او بنته والمرأة وامها فتجمع بصيغة
 المجهول ناسبه صميم المرأة المعلومه من السياق اي يجوز جمعها بقدره على
 قوله عموم سلب لانها اي المرأة وطيبها اي الامه بالملك
 فلم يستغفركوا على هذا التقدير وان استغنى على عكسه ونسب زوجها
 اي المرأة عطف على امها وامه اي الزوج فيجوز الجمع بين المرأة
 ونسب زوجها وامه لان ذكرهما اي المرأة نسبي الزوجية
 التي بينهما ونسب زوجها اذا استزوج الرجل رجلا واحدا كورة الام
 او البنت نكاحا وتكررت الام اب الزوج والبنت ابنته فيحرم
 عليه وطور وجهه ابنته او ابنته فتكون اي بنت الزوج او امه
 بنت او ام رجل اصبحت اي غير زوج اي يجوز للمرأة المتعددة
 رجلا رطو فادلم نعم نفق اجواز في هذه الصورة والشرط عموم
 للصورتين فلا حاجة لزيادة من الرضاعة او الرضاع في الضابط
 وان بالملك مبالغة في حرمه جمع الشترتين الموصوفتين ما سبق
 ابن عرفته من حرمه جميع ما في نكاح حرم وطورها بملك واحد
 طين احداهما فيه يمنع وطيب الاخرى ولو طرأ ملكها على الاخرى
 بعد وطورها حتى يحرم ذبح الموطورة اما الكدنة فيجوز
 اي جمعها من الملك بيان لمفهوم وطيبها اللحن لا باس ان تحرم
 سائر الاصل في ملك التبعين من غير طين وان يطل احداهما وان طرأ
 في تلكم ويوسن على ان يصيب الاخرى الباجي كالحرم الجمع
 في الوطن كذلك للنظر لتقويم او سلف بلذة فترامع على ما يروي

فيه الرخ بين الوطى والنظر للذة أولا يسد الواد يحرم فزوج الاخر
اي وجوبه ان كان وطى باوجود ان لم يطاها ولو وطىها او لا واره
للحال ولو صلت ان حمل بحرر علي وجوب النكاح لان ان استترها ولم
يطا واحدة منهما فله اختيار واحدة للوطى واما الاخرى للخدمة ولا
يجب عليه كى بها ويؤكل لدرية ويصح جعلها للمباينة مع ذل وان
الى ابعائها للوطى ان تلذذ بها او لا بدون الوطى بل ولو وطىها
او لا افاره في الصنوع وحلت الاخت الى حرم بيان ما ياتي
وفيه بلا طلاق نكاح ثالثة اي اجمع المحرم ابن الحامب يفتي في نكاح الثالثة
ابدا بغير طلاق وتقبل قوله الا ان كمال المبر وكثر فتيل كل مهر وفتي
حينئذ بطلاق وحلف اي الزوج على انها ثالثة ابن عمر في النكاح
ان ادعى الزوج العلم وحده عزه من الحرف لها وحلف للاخر عليه
فان نكل عزه لها نصف مهرها قبل الدخول اي ان حصل الفتح قبله
الا لبينة الاخر مستثنى من الحلف الى انها اي المصوغ
نكاحها الى اخره بتأخير بنية وصدق وان لم تعلم السابغ
الى اخره اي بالعقد علم ما من محرمي اجمع فتاوى النكاحا نكاح
بطلاق وكل اي من الاثنين نصف صداقها مهرها
عن ابن القاسم وقال ابن حبيب لكل ربع صداقها مالم يكل
فكله مثل الدخول موت الزوج فتبطل لكل مهرها عند ابن القاسم
وقال ابن حبيب ان مات قبل كل نصف صداقها ابن عمر في ان يفتي
النكاح بجهل او لا هما فقال اللخمي روي محمد لكل واحدة نصف مهرها
ابن حبيب ان ماتت عنهما فلكل واحدة نصف مهرها والميراث
واختلف في هذا الاصل فقيل عليه في حياته لكل واحدة نصف مهرها
وفي بونته كله والاربع بينهما وقيل بغير حياة وفي موت
نفسهما وتختلف كل واحدة للاخرى وان نكلت احدهما فالصداق
للخالفة ومثله في التوضيح افادة البناء في كى كماله الى حكم
الام

الامر مجرد العقد على البنت وحرم البنت بالكلية ذبا لالام وان العقد
الى اخره يفتي اهل عطف على ما سبق اي ويعلم بذلك المتساير من كون
العقد المنقح الى اخره كجملتها الى الاخر او بينهما به احي
العقد لا يجرى بضم ففتح وكسر متقدرا اي لا ينسأ كى مرة خبرات
ويحاط اي بسنن كى مرة للامر مجرد العقد على البنت عند
الشك اي في المعية والتربية او في النسب وان جهلت الخامسة
الى اخره ابن عمر في تزوج انما مسنة حراما رابعا لا ماد وبنها انكفا
قوله كان لم تعلم الخامسة اي فالميراث بينهما من سواد دخل بهن امر لم
يدخل واما الصداق فان دخل بهن فلكل واحدة صداقها وان دخل
باربع فلهن صداقهن وللخامسة نصف صداقها وان دخل بتدات
فلهن صداقهن وللاربعين صداقهن ونصف نصيبا وان دخل بستين
فلهن صداقهن وللاربعين الاخرى صداقهن ونصف نصيبا وان
بستين وان لم يدخل بواحدة فاربع صداقها نصفها الخمس بسنة
هذا احد الاقوال طه وانظر ابن عمر في الرضا والبنات ونصف
رشد وان بني ببعوث فلهن ثلثي مهرها وفي كون الواحدة للاخرى
نصف مهرها واربعه اخماسه ثلثها جميعا يجب الا نصف مهر لابن
حبيب ومحمد وسمنون واختاره ابن كباية وعليه في كباية واحدة
فلهما نصف مهرها وان شئني مهر ونصف لكل واحدة ثلاث ارباع
صداقها وتلكان مهران ونصف لكل واحدة خمسة اسداسه والاربع
ثلاثة اموه ونصف لكل واحدة سبعة اثمانها في اجمع
جميع العقود المتعلقة بالخمسة بطلاق للشك وغيره احي
المذكول بها نصفه هذا قول ابن حبيب الذي صدر به ابن عمر
فان كان اي الزوج قبل الفتح فتكمل اي المهر الاربع
من الخمسة الخامسة التي لم يدخل بها نصف مهر وللاربع الباقية
ثلاثة صداق وان نصف هذا التفرع لا يناسب قول ابن حبيب

الذي سئل عليه في المتن انما هو على قول سميون الذي اختاره ابن
 سنان من وجوه اجماع لا ينفق مهرها بعد مضي كلام ابن عرفة والمقبول
 على قول ابن حبيب كل اربع صداقات لان اسمها في النكاح مذكور
 بالمهر صلة لكل اربع ليس فيه طن اي الاربع الذي لم يدخل
 ثلاثة اي من المهر وواحدة اي من الاربع غير المدخول اي فلا
 طها اي من المهر ويدعي اي الاربع غير المدخول اي فتكمل اي
 المهر الرابع طن اي الاربع التي لم يدخل اي فيقسم اي المهر الرابع
 المتنازع فيه بين ما في الوارث والاربع فيصير طن ثلاثة امهر
 ونصف مهر ولكل اي من الاربع التي لم يدخل سبعة امهات
 صداقها وبيان النصفية العشرة ان كل من اربع بعد النكاح اثني
 مقام النصف ثمانية وبتوسط الثلاثة ونصف بضرب الثلاثة في اثنين
 مقام النصف ثمانية وتزيد بها واحد بسط النصف بضرب سبعة
 تنسبها من الثمانية بحدها سبعة اثمان وللعباد اربع منها الكمرات
 يتزوج من الاثنا عشر وبنه اربع ان خفي الفنة وذلك للعبد وان
 لم يكن لعنة ابن عرفة للعبدان يتزوج اربعا ولو كانت حرا يزوج
 اثنتي عشرة او بعضهن في على الرابع تقابله قول ابن وهب في ثمانية
 على العبد كما في مسند علي بن ابي بكر لان في النكاح فينصف النصف
 في جواب المتقي عبد الله في انما كان مسنونا في النكاح على العبد
 خلافا للقول بغير ثمانية عليه خلاف الطلاق لان النكاح من
 العبادات والعبد وكرهها اسوا واما الطلاق فمن معنى اكره
 وهو على النصف من اكرهه اذ كان طلاقه نصف طلاق اكرهها
 في الحد كذلك في حقه لسبب عازبا المتخالف رابن وهب وميل لا العبادات
 في الحد ذاته وحلت الاثني بيمينية السابعة منها من طلعت
 امرأة طلاقا بيا قلم تزوجها في غيرها وكذا احاسنها
 في عدة لا بعد ميسورة ونحوها اي الاختار في كبر المهر فان
 طلعت

طلعت اليه السابطة طلاقا رجوعا كما في مسند اي كانت طاروا بعقد
 عليها اقصى ما يحتمل على الرابعة التي طلعت في عتقها طلاقا رجوعا
 اي بعقد منها الزوج سبقت هل منع الزوج من النكاح ليس عدة
 بعقد اولان وعلى الاول في احدى مسائل ابي عبد الله في الرجل يزوجها
 بغير اربع زوجات فطلق واحدة وادان بغير زوج غيرها ومنها
 اذا مات ولد المرأة من غير زوجها وادان حملها منه فليس له وطؤها
 حتى يستبرأ الاجل اربع حملها ان كان باخوة الامر ربية اي ابن
 زوجته من غيره لتبطل على طهر اي فيستبرأ بها هذا الج
 المذكور وهو الثلاث مسائل او عنكم ما اي النساء يقع ابن
 عرفة من حر مخرج طلاق حر وطورها بملك واحد ووطو
 احداهما فيه يمنع وطأ الاخرى ولو طرد ملكها على الاخرى بعد
 وطأ احدها يكره من خرج الموطوعة بما يمنع بطلت منعها كالسبع الصبي
 وكذا القاسد بعد فوته مع اكره من الاستبراء فيها والكتابة
 فقال المحمي الكتابة لا كحر ودهم او يوهيم وفيها وكذا السن في
 غير القاسد وفي الموارثة لو زوجها من عبده فمات او طلعها فبكر
 صغرها حلت له اخرها وكذا العتق لاجل الاسر واياق الاناس
 وكذا عتق بعضها والتكليف اي الحكم على من اعنف بعض امته
 بتكليف عتقها في اخراي لا يتوقف عليه حل من حر مخرجها
 معها لان تدبيرها بحرر الاستمتاع بها وهو اي كونها نكاحا
 صحيحا لازما وان لم يدخل اي الزوج بالسابعة فحملها
 وكونها بحجر العبد لانه يكره على سيدتها الاستمتاع بها بروية
 الدرر في تصوير كزوجها منها في رجل في ملك المستتر على لقوله
 وخرجت من الكواشف وازدلس اي كره اليه العيب عن
 المستتر فيه اي السبع ابن عرفة فيها عتقها ميسرة كرم
 لان المستتر التماسك بها لكونها عتقها مدلسا فاذا اخذ ابنه فموت

منها انه كرم وفي الموازية لا يحرم لان المسترعى التماسك اي بالامه
المعينة مستقطعة في العيب علمه للمبالغة لم يفت معنونه
فان كذا لصحيح وسبق النص في رضى ابن عمر في ردة وطهارة
الى اخره ان تكتسب العار من المم كالحوض والعدة بسترته والرد
والاحرام لغو وفيها والظهور وبيع خيار الى اخره في الموازية
فيه خيار واستير او على العدة لغو محمد بن عبد الله التتار
خلا لراي عدم انتقال الملك من المسترعى وكل هذه السنة
بيان لمعنونه بل ان لنزول في علمه وعلية السلامة منها امر
اي عمدة السنة وهي الجنون والكدام والبرص واحكام دور
اربع سنين انما احببت احكامها الاجل الطويل كما سبق الكثرة
او حياء المتقدم كرم والسنة لغو اني في اذ احكم موطونة
سنة كرم في حبيب العرق كالمجسمة فما فوق حلي كاحياء ومثلا
حياة المتقدم العدوي قوله كالمجسمة بل الاربع كذا في حياضها عليه
سبب المراد بالكمية الاربع فما فوقها القوكر فيا ياي وكثرة
او لا كثر ولا قليلة اربع خلا لما في الحاشية من انها كثر
فوق انتهى وكول عبد الباقي وظهر لما يعبرها منه
وان يبيع قبل فوزه اي الاغتصاف فيها قبل لو وهما لا تم الصفر
او الكبير او غيره او يبيعه قال كل ما تان يبيعها بشرط هو
الحاكم فيه او باغتصاف او استراة وما يعنى من بيع ونكاح
مستلزم عليه ان سدا واحد في لغو والمذهب صحة اعتبار
التمه من الكبير ولا يعنى عيبه علمه ما لم يدع الابن وطهارة
في الخطاب المحرم فعلى كذا لهما لا يبيعه عليه فيا بينه وبين
التمه تعالى لا اما الملك الا ان لغو فلم يحكم بينهما في ملك ومعهن
لمن يعبرها منه ان اهله كن لا يعبرها منه كذا في الاحت
وهو كذا ان كانت لغو ثواب فان كانت له فلا هي يوصى عليها

او

او يتوزع منه وكتب فيها العينة وظاهر قوله لمن يعبرها منه انها
لا كل مطلقا وليس كذا بل اذا كانت عند من يعبرها منه كذا قال ابن عمر
وان يبيع او رد عليه ان المصائب وان تفسر او ان ما بعد المبالغة
محمد بن اهل فيها قبلها اذا لا يغتصاف هذا الواجب يعنى مما اذا حارب
في الصوة بانه غير من السر بالبيع لتلازمها ونسأ في ان البيع قد
تعلق على الادخال والسر على الافراج وعن الثاني بان المراد بالا
مقتدار بهذا مطلق الرجوع في اهله لا المعنى الاصطلاحي بقرب
المبالغة والصدقة عليه اي من يعبرها منه طهارة الى اخره بيات
لمعنونه اهله ببيع اي الاضحة على ما في الاصل بضم كذا في
صدقة عليه ان حيزت كطال في التوقيع ان يصدق بها على ولد
بغيره لم يجر وطوا لاخرى لانه لا اغتصاف في الصدقة وان لم
كن فلا انتهى وهو لا ين عبد السلام ابن فرحون الظاهر انه لا يكتفي
اذ لم انخرأها بالبيع لم يبيعه اليه فاعلم وفي الرابع
الى اخره نصه انما لم ما قاله ابن عبد السلام حيث ارى بالاعتصاف
حقيقته اما حيث قال وان يبيع فلا العدة رية على اخذها من
مخبره به فلا فرق بينهما وبين اهله وقد قال ابن فرحون الظاهر
لا يفتي الى اخره النهائي قال بعض كذا ان كذا كلام المعصق
بصدقة بها على ابنه السيد لعدم قدرته على انخرأها منه
لم اذكره اي قول الاصل كذا في صدقة الى اخره ووقف ان
وطهارة يحرم فيها ان وطى الاخرى قبل كذا الاولى ووقف عما
حي كرمها سدا فان حرم الثانية فلا يوقف عن الاولى وان
عكس ووقف عن الثانية حي يبيعه بها العتسا وما في القرطبي
ولا يוכל لا مائة لا تمامه يبيعه فيها بغيره كذا في
لم يطاها في كل لا مائة كذا في الثاني ان وطى الاولى بعد
وطى الثانية وقيل كرمها ووقف ثمة فانها حرم فلا يبيعه

اي فاسقنيك بل از مر عن المصريح ليس من هذا المصراية بيم تاسلم
لا يحلها وطى بصر في نكاح الا ان يطاها بعد اسلامه علمت خلوة
ابن حرفة المصريح خلوة الزبارة لغو وطمها ان كان قبل نكاحه فقالت
طرمها ليلافا قضا بها فلا تصدق ولا تعيل قوله مع قولها ومبتهلا
اسرا كان ان علمت هي اي الزوج بالوطى المحمي وطى النامية لغو
ودهب ابن القاسم الى ان المراعي الزوج فان كانت بما فله حلت
وان احدا بهما حال جنونه وفيه المجنونة المقلوبة على معلها كفتت
واظهرها ولا يحسنه او كل وطى احسن الزوجين او احدهما فان لم
المسونة ولا استفسل بن اكاهب يستمر طلم الزوج معقلا بالوطى
وقال اسهت عالم الزوجين او حصيا الى اخره وطى وطى كافي
العاير المذكور بعد علمها به كحل وكفتت معطوع الانسدين اعى
قابر الذكى لا يغاسد ان عرفه وطى بالملك والعقد القاسد
تقبل صحة لغو الباجى الوطى الثاني فيها نفقة قبل البناء بعده كحل
وكفتت وبن الوطى الذي يثبتة خلاف الباجى الوطى الاول
يعنى فيما نفق قبل البناء بعده لا نفق فيه وفيه احتمال عند
اع التوفيق يتا على ان النفع وطى اخر لا المصى اي للنكاح القاسد
الذى نفق قبل البناء بعده بوطى سابق وحلل اي وطى عطف
خاص اي محلى فاسدا ووطى المحلل فاسد ابن حرفة من النكاح الفاسد
نكاح المحلل وهو ما عقده الثاني بنية تحللها ونفقة اي نكاح
المحلل طاعا اي قبل البناء بعده الخطان ونفقة قبل البناء بعده بطلاق
باين اذا لم بعد العقد ما ان اقر قبل النكاح فليس بنكاح قاله
في الموازير قال في التوفيق يعنى نفقة بغير طلاق الباجى انزله
اي خلاف في النكاح الفاسد المتكف فيه نقل هو بطلاق امر لا وهو
مخرج طاهر فان بن بها فلها المسمى على الاصح قال مالك للمحلل ان
يتزوجها بعد ذلك وكان اسهت احب الى ان لا يتيها ابدا ابن حرفة
المحمي

المحمي ان لم بين بها فان اقر قبل العقد فلا ين لها وان اقر بعد علمها
نفقة المسمى فان تزوجها الاول هذا النكاح فنفق بغير طلاق
ولو تزوجها اسما ان العجينة ابن حبيب لو قال في نفسه ان وافقتني اسما
والا كنت احسبته بخليلها فلا يحل له المعام عليها ولم يحل له اذا اخطأت
بنية سنان التحليل وفي نقل ابن حبيب لو تزوج التحليل دون شرط
لم يحل عند مالك وقال لا خير واحد من اصحابه كلها وهو ما جاور ولوردها
من عبده لسيا له طلاقا بعد وطى حلت به وقال اليه بعض السيوخ
واضح برواية ابن تايغ لا باس ان يتزوج المرأة لعجينة ليصيرها وقد
اصحى فزادها بعد من المراق وبنه ما اي الزوج التحليل لغو
بمع العريتان ولا نفقة المرأة ذلك زاد محمد في روايته ولا بنية
الزوج الاول ذلك فاعطى على الهاء ي دون إعادة الحاقق على
حد قوله تعالى ستالون به والارحام وموكلها فيها غيره وفرضه
وتقبل دعوى طارية من بعد الزوج الخطا في التوفيق عن المحمي
الحاقق قوله الطارية ان لم يكن الموضع في بابا والظاهر ان مرادهم
ان لا تصدق اذا كان الموضع قريباً يحق اي تزوجها به على اهل
البلد الذي طر عليه استارة كحد البعد بعد طول من خاصه اي
داوية بدليل ما يليه المحمي ان لم يعلم الزوج الامن قبل المطلق لم يقبل
قوله ان الامد القريب ويقبل في البعيد اذا كانت ماسونة واحصت
في غير الماسونة فقال محمد لا تعيل قولها وقال ابن عبد الحكم لا نفق اذا
قال الامر بما يكف موت سهودها فيه وهي كالقربى وان كانت
طارية قبل قولها ان الخطا ان تزوج الامد فقولها لغو امنى امرا
قاله المحمي ونفقه ابن حرفة والموضع يدرى الى اخره بيان كمد الطول
فملا ان اي في قبول قولها مع الطول وعدمه لا لب الموازير ابن
عبد الحكم كما تقدم ومملكه عطف على حرم ما بن حرفة ملك الرجل
بعض المرأة وكلية كبر من نكاحها وحدها ولو بان يوجب فتنه

مطلقا اي ذكر كاتا او انش مباسترا و سافلا فان طري الملك
اي على النكاح فتنه اي النكاح بلا طلاق في الموطا قال مالك في العبد
اذ اسلمته امرأته او الزوج لملك امرأته ان ملك كل منهما صاحبه يكون
فتنه بغير طلاق وان سراحها بنكاح بعد لم تملك تلك الفرقة طلاقا
وجها ان استترت امرأة زوجها ففسد النكاح وان بقية مهرها دينا
ان كان قد دخل بها في الخطاب في الموضع ان استترت زوج أمه أو أم
ابيه انفس النكاح كملك امرأة زوجها من امانة المصدر لفاعله
سببه في الفتن بلا طلاق ولو عتق عنها الى اخره الخطاب منها من
اعتق عتق عن امرأة للعبد حرة فولاوه لها بالسنة ولا يفسد النكاح
لانها لم تملك ولود فعتا حرة قال السيد زوجها على انما عتق عنها
فتن النكاح وذلك ستر المرفقة وولاوه لها وقال اسبب لا يفسد النكاح
لانها لم تملك انهي المفسد الي قوله من اعتق عبده عن امرأته سقناه
و لم تسأل عتقه ولم يرض عنه ولو رعته او قالت اعتقه عني لكان
ها الولد يفسد النكاح كما لو اعطته مالا على العتق انهي وقال
ابو الحسن ان كلاهما المفسد من يرد ولم يسأله منه ولا رعته اللهم
فان سالته فتنه النكاح على قول ابن القاسم لا يفسد النكاح ولم
يفتن عتقها من ولا يفسد النكاح وانما يفسد النكاح والنسيخ
انما يفسدون الولد لا المصنف عند سحر الملك ولو قدر ذلك هذا
لفتنه النكاح وان لم يفسد هذا ملك فليس لها فيه الولد لان فتن
بئس الملك ولهذا قال فولاوه لها بالسنة واعلم ان انا عتق عنها
بلاذ في مال لم يملكها لم يفسد في لا يفتني هذا عتق بقدره
لها الولد وباعتبار كونه غير حقيقي لم يفسد النكاح وقال ابو الحسن
قوله لو دفعت حرة مالا الى اخره الكسب وكذلك الامه لو دفعت
لسيد زوجها مالا بلا حرج على ان لا يجوز للمرأة ان تزوج عبدها
لان رد شراؤها لهما ان استترت زوجها وهي امه غير

ما دون لها فردة ربها فهي على نكاحها سزاوها لصنعتها
فان رد او قصد بالبيع الفتنه فان استترت زوجها بعد النكاح
فتن نكاحها وبعده لم يفسد النكاح لان ستم سموت الا ان يرى
النكاح سيد بها فتنه نكاحها فلا يجوز ذلك وبقية زوجها ابن
عرقه طاهر ان اغتراه وحده لغيره فتنه نظر الخطاب الطاهر ان
لا يفسد نكاحه سببه اهلبي الا بغير اقوله قصد بد الف بالبي
المفسد ليعم القاصد فان زوجها اي الامه التي زوجها العبد
لعبد هوز زوجها وقيل اي العبد اهلبي فتنه اي النكاح كذا
لم يفسد اي العبد اهلبي سببه في الفتن الا ان قصد السيد الفتنه فيها
روي ابن تافع من زوج أمه من عبده لم يفسد النكاح فتنه
نكاحها لهما ماله او لغيره لم يفسد ولا يحرم بذلك على زوجها اللهم طاهر
صحة اهلبي وان لم يقبلها العبد ابن حجر فتنه ذلك على ان السيد اكراهه
على قبول اهلبي يفسد نكاحه عتقها ان قبل العبد حرة فتنه ولو اعتراه
سببه ولا حجة له ان قال لها طهرت انما يفسد النكاح اعتراه من
عبد اذ لم يقبل العبد اهلبي ابن حجر فتنه وبه يفتي في النكاح وان حرم
فان كان الكرج انه اي العبد واوه لهما وان سلة في الاصل فتنه
جبر العبد على اهلبي كذا الباقي اي جبر السيد عبده على قبول اهلبي
وفي الحقيقة الاخذ من مفسد ليعتقها اي فان لم يقصد استراها سنة
فتن نكاحها لم يفسد من ذلك انه يجبر على قبول اهلبي والراجح انه
لا يجبر على قبوله واذا حصل ان قبل فتنه نكاحه قصد بها السيد الفتنه
ام لا وان لم يقبل فتنه اي ان لم يقصد السيد بها فتنه نكاحه على قاسم
عليه المصنف من جبره لا على الرجع ولا ان قصد السيد فتنه ونحوه
وبعضها العدوي من خطابي قوله وان كان الرجع الى اخره
سدم العتق اي بالفتن ان لم يقبل العبد اهلبي ولم يقصد السيد بها الفتنه
المفاد بالسبب بقوله كان لم يقبل الى اخره فهو اي الفتنه ان لم يقبل العبد

اهلية ولم يعقد السيد بها نكاح على قوله وان كان الراجح الى اخر
 منقضا اي جبر العبد على قبول اهلية وابا على الراجح فلا نسخ
 وملكها بجا ربه ولده بكذا الى اخره فاما ان وطنا امه امه صنف
 او كسب فلا يجوز وقولت عليه يوم وطها ولو لم تحمل وكان عديما وبيع
 عليه لعدم في العينة ان لم تحمل فان حملت فلا تباع وتجب ام ولو لم يولد
 بكن وطها الابن والا عتقت على الاب كحرية وطها اياها ف
 على الخطاب وكذلك الجدي على قول ابن القاسم خلافا لاسهيب قاله ابن عباس
 يربو المصنف موصلا او لا وسوا كان مطلقا او عديما فان كان عديما
 بيعت الا ان تكون صالحة فلا تباع ولا يطاها الاب حتى يبيتر بها
 من مائة القاسم ولا يحد الاب ولا الجدي ويؤدى ان لم يولد رخصا قاله ابن
 يوسف والظاهر ان ربه يملكه بهاب دون وطها لا رخصا في مائة وحياتي
 وعذر الامام لعصية الله تعالى وان لم يولد عليها الاستمتاع واوه
 الاحمال وان صلت لانه غلة المملك موه ستهمة الاصل في مال فرعه
 كديث ابن عباس لا يملك فبيعتك وطوه عن العتق فلا احد عليه ولو
 علم احرمة بغير يوجب النكاح وان كان الاب استراحا قبل وطها
 فلا يستتر بها في وطها الا ولا يملكها بغيره النكاح فلم يقع ما فيه
 الا ان يملكه تحميا ياتي حنونا لباقي بكذا في السببية وفي العينة للمصنف
 يوم الوطى اي ويعتبر العينة يومه في تباع اي الامت
 على الاب المعدم فيها اي العينة المامون اي الذي لا يافى
 منه استمتاعها بعد وطها ابنه عبد الباقى ولدا اب المملك بها في
 عدم الاب وقيل يستسك بها بطلان ان كان مامونا ثم قال ويستغفر
 مجد الابن بو طية جارية نية بعد علمه بكذا في ابه بها النبا في عبد الباقى
 الرضا في حاتم افعى على نفي المسلمة وقد يقال لا يجد لان القول
 بان كذا المملك بها ان كان مامونا ولو كان الاب مطلقا ستهمة له
 الاب اي الذي وطها جارية ولد لعنه لاسم كان ذكرا كجارية اي في جبر
 سيد

ق

سيد بين فدايه بدخ في حمة الامم لا ابنه واسلامه لها سلمه بغير
 فكسر سقلا الى الاب عتقا اي الاب عليه اي الابن احر له قوله
 لا ملكه والعرج لا يستقر ملكه على اصله وحرمة علمها ان وطها
 ابن اكا حن ان كان الابن وطها وقيل يستولدها احد من علمها
 فتعتق قال في الموصنف يعتق على الابن ان كان اولدها قبل وطها ابنه
 وقيل يملكها عليه ابوه بو طية فيعمر فحمة ام ولده وان كان الابن
 وطها ولم يولد وطها ابوه وحملته منه عز مائة امه وعنه عتق عليه
 ابن عرفة وفيه ان وطها ام ولد ابنه عز مائة امه ولد وعنه عتق عليه
 وولاوه لا ابنه ويناقتها قول جنا بينهما اما يبيع من فيه رق في
 اكناية علمه فحمة عبد والمقر ببيع فحمة الولد في وطها الاب وون
 اكناية يرد بان اكناية وقد تكون على البعض وفي المصنف اذا وطها الاب
 ام ولد ابنه عز مائة فحمة خلافا للموصنف ثم يفرق بينهما ام قتلها وامه
 مولانا للكتاب وانقسم ابن يوسف وابو الحسن على الثاني او لا يولد
 الوامون وان لم يعلم اي مولدها اولاد ابن وابنه بقا فحمة
 جميع كاي تباعة جميع يابح وحاكم جميع حايك وهو الذي يعرف النسب
 بالنسبة صلة يعلم فاعلمها اي الاب وابنه يعتق الامم وان
 وطهاها اي الاب وابنه الامم بباي الولد فله اي الثاني الولد
 عبد الباقى فلو ولد له واحد ولد لعنه على السابقة ان علمه وولاوه هاله
 والا فاعلمها فباي يظهر وولاوها هاله وان ولد واحد لم يعلم من ايها
 فينبغي ان يحرر فيهما ما في وطها الشر المكن من القافة ان وطهاها
 يظهر ولو استر لم يملكها فان وطهاها يظهر من فان ولد له ستم اشهر
 من وطها الثانية كحجبه والا كحجبا بالاول وحقت فبا حد هاله عتقت
 عليه والا عتقت عليها معا كان استر كهما فانه اختلقت القافة
 اخذ بقول الا عرف ان وجد والا كحجبا كحجبا لم يوجد قافة وكبر
 للعبد تزوج بنت كسبه فيها لاس ان تزوج العبد ابنة كسبه برضاها

حكمة
 ١٨
 ١٨

ورضاها وكان مالك يستقله بالمكاتب كالصديق بوس الاستغلة فذلك
خوف ان يملكه البنت عند موت ابها واجازة ابن القاسم لانها حازت المال
ومن اصلها لا يترك جاز لا مرفقة لا يكون في التوضيح استغلال مالك
على الكراهة ابن محمد بن ليس بن بكارة الاضلاق ومود الى المتداني
الطباع محبولة على الاقعة من ذلك ومغاد التعليلين السابقين فكيف
الكرهية بالتمسك الاب اي للزوج من اي النكاح طلقها اي الزوج
بعض اي الزوج وجاز له امه الغير ان يرفع الرق المانع وقاما
رديها من غير ما يحسب ما ياتي فان استلمت حاز نكاحها للمعدة اتفاقا
وفي كون امرئتك في الكفران يتزوج من الاما بيمينه وبينه ربيع
ان حش البنت وذكى للعبد وان لم يحش البنت كحل لا يملك المحرم
يحوز لك نكاح الامه اذا كان منى لا يحش منه حمل كما هو المعتبر في
والحفي والمحبوب والسبع الغاي او ضمن الزنا بعينها مع النوار
عن كتاب ابن الحواز اما كان وحده طول الحرة او كانت كثره حرة في نوي
امه حتى خاف البنت في ما قبله نكاحها بعينها ما قاله مالك واصحابه
وان كتابية من القم في مفهوم غن عن حرة الى اخره اي فان قدر
على حرة بغير فلا يحل له الامه وان كانت امرئ كتابية عيا من اختلف
في العدة على نكاح حرة كتابية هل هو طول وفي بعة على الامه
المسلمة او ذلك خاص بمكرام المسلمين ابن عمر في ظاهر الروايات
والاقوال ان الكتابية كالمسلمة لان العدة او قاف الولد قوله
اي امرئ وفي امه اصله اي المحرم يجوز لك نكاح كل امه يكون ولدها
حراما مثل نكاح امه الاب والام والاهلاد والكرات كانوا من قبل الاب
او الام واجاز ابن عبد الحكم ان يتزوج الاب امه الاب لان الولد يعق
على ابيه ويجوز ايضا نكاح اجدانه ابن الاب من غير شرط وكل هذا
اذا كانا مالك طاهران لعدم عتق الاولاد على الرقيق فليس لا يشترط
حرية الاصل مطلقا اي عن المقييد بوجوب شرط خوف البنت

الحرم

والغنى عن حرة بغير المحرم منع ذلك قال مالك سرة الاب وجود شرط
عدم الطول كحرم وحشية البنت انما لم يتزوج واجازة من غير شرط
واكثر اقوال مالك المنع وابنه القاسم الاجازة كحرف هذا لابن مسدد
الرحباني ان كانت الامه لمن لا يعق ولدها عليه فحل يجوز الحرم
ان يتزوج بها ولا يجوز فالكذهب على ثلاثة اقوال كلها قاصية فمسألة
احدها لا يجوز الا بشرطين عدم الطول وخوف البنت وهو مشهور
قول مالك الثاني مع عدمهما وهو مشهور قول ابن القاسم واحده قول
مالك والثالث الكراهة ويعتبر في العدة التمتع المحرم
اختلف على القول بالمنع اذا وجد طولا كما يتزوج به حرة دون بغير
عليها واذا عتق البنت في امه بعينها واذا كانت كثره حرة هل يكون
كالطول ابن حبيب عن ابي بصير الطول ما يصل لنكاح امرئ من مهر
ونفقة ونسوة المحرم وهو ابن الان بن جندب بن نضر بن عامر بن
قدرة على النفقة يورثي محمد اذا وجد ما يتزوج به حرة ولم يجر ما
ينفق عليها فهو ذو طول ابن مسدد رواية ابن حبيب اصح من رواية
محمد ابن العباس اعتبار النفقة هو الاصح ومن الغنى فالاها
ابن الحبيب لو لم يجد الا سفالية لسرق نكاح الامه على الاصح ابن عمر في
لا يعرف قتالده ولا ينسخ اي لنكاح امرأته مع الشرط ان
وهو اي امرئ نكاح الامه طوليا اي امرئ ابن عمر في ابن مسدد
اما وجد الطول بعد نكاح الامه فبغ الزمة فوافق الامه قالها
ان يتزوج امرأته ولو زال خوف البنت فلا يلزمه فراقها اتفاقا
فانما شرط الكفر ما فوق واحد قليل لعدم نسخ ان وجد طول
في الاصل اي في العدم على العقد لان دوا امر العبد في نقل هذا
الشرط ان في الاصل او لانها اذ في الاصل فقط فلو كان الزوج الثاني
وكذا اي طريانا الطول بعد العقد عدم العتق كانت
بنت له مال لم يعلم به اذ كان اي حين عتق على الامه المتأخر

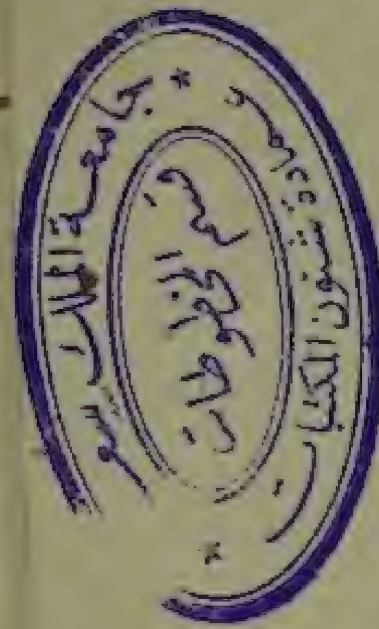
لو تزوج بسوطه من المهر لم فلا يفتخ نكاحه وامتنع عليه في المتأمل
 لانه صدر من اهلها مطلقا ولا نظر لزوجها بسوطه ثم يتبين انه ملك
 خلافة كزوجها لعدم الطول لا يتبين انه واحد ولا يفتخ ام لا انهم
 عبد الباقى وحسن الطاهر انه لا يفتخ ونحوه لسبب عازي بالبحر ولم
 اى امر الرجوع اى للامه ان طلق الامه اى طلاقا رجعي
 وصيرت امره مع امران صاحبه امه فها لما ملكا امر تزوج امره على
 الامه المحرمه انما ان جعلها والا فلا سابقا او لاحقه فها لما ملك
 لا يفتخ امه على صرة فان طلق جاز النكاح والمهر انما كانت نفسها للمهر
 العبد بيان للمهر هو ما كثر لان الامه من نسائه اى العبد بيان للفرق
 بينهم وبين امره بطلت بها فلك انما كانت نفسها لثلاث قال لم اسمع
 فى مالك ولا كذا لا لا واحدة ذلك لهما نفسها ابنا كما يجب لا تقضى الا واحدة
 باينه بخلاف المعققة كذا العبد وبيد المعققة ابن فرعون لان بها زور
 الضرب على الزوج فها زاد عليها ضرر وهي في ذلك بخلاف المعققة كذا
 عبد لان المذهب انما كثر في ايقاع طلقين صحيح طلاق العبد وهيب
 الرواية المرجوع اليها وقال محمدان وصنفه ثلاث وفقة وفك اسات
 وهو موقفي قوله وتكلم المعققة يعنى ان طلاقا ان تقضى بالثلاث وفي
 التوثيق والبتاد حكاه ابن يونس عن الموار فقال وقال ابن الموار
 ان فتى بالثلاث لزمته وفك اسات افاده الخطا وهي باينه
 استار الى ان باينه لغت مقطوع خبر محمد بن فليس منها المعققة
 الواقعة من الزوج والالز من الثلاث اذا البيوت بعد الدخول
 بلا اهل ولا بيتان لا تكون الا بها قائم ما وقع غير الزوج اذ
 للبيان وما واقع على الطلاق وغيرها محذور في ان يوافقها في النكاح
 بيان للقاعدة الراجح الا لا اى اكل على ترك وطئ الزوج كذا
 من اربعة اشهر للمهر وسهرا من العبد فاذا امر الا جلا ولم يفتخ طلق عليه
 طلاق رجعي وعسر المعققة فاذا كسرت الاسابيع الثلاث

ولم

ولم يجز له لسيار بها طلقا عليه طلاق رجعي وان تانية الى اهل
 ابنا القاسم ان كان كذا امتان علمت احدهما فقط فلهما النكاح
 كما لو رضى امه تزوجها فلهما النكاح ان تزوج اخرى وقول
 يضم الموهدة وكسر الواو مسددة اى انزوت عن ملكها لمسكت ثم تزوجها
 ام الولد والمكاتبه المحرمه من غيرها ام الولد والمكاتبه فلا يشرط ولا
 عرف اذ لا حذمة للسود فها الا ان تعنى المكاتبه فتصير كما لغت
 والمعققة لا يتوفى يوم سبدها الا بشرط او عرف وكفر لعبد الباقى
 وسب عن سيدتها اى ام الولد والمكاتبه صلتة بوسيت
 اذ ليس لسيدتها اى ام الولد والمكاتبه تغلبل ليتولمها الا بشرط
 ولا عرف لداى السيد ما يعقد به اى من اكدمه لاحراز المكاتبه
 نفسها وما لها وام الولد علمها حذمة لسيدها كغيرهما اى امر
 الولد والمكاتبه تستبيح في المبسوطة بشرط او عرف راجع لعبد
 ام الولد والمكاتبه ابن عرفه يتزوجها امره باسماها ان
 طلسم او طلبه وطلمه افعال ريفها هي الان في شغل ولا ابوها معك
 بيتا قاله اسمع من مالك فها حد الا قوله ليس يمنع زوجها امرها
 نهيا ولا لزوجه سيدها بيتا الا برضا زوجها وليس له ان يضربها
 لزوجه فها كذا اليه من جماعها ولا لزوجه ان يضربها في حذمتها
 ابن هارث انتم لست تها بسم بيتا فليس له ان يوافقها الا في حذمتها
 فهو له ابن لست ان لم يسترط وتساها حكم بالواردة
 لقد مر السوطى على العرف ان تساناى السوط والعرف بان
 سوطا الزوج يعقدها او العرف عدمها او عكسه بان سوطا السيد
 عدمها والعرف تنوبها فيقضيهما في الاول وتعددها في الثاني
 عبد الباقى النظر لوقار من السوط والعرف في جميع ذلك والطاهر
 لقد مر السوط على العرف ولو جاهد بينه لان السوط لمنزلة الوفا
 الخاص والسيد المسفر بمن لم يتو الامن لى بها السيد

وبيدها نحن يسافرن بها ولو سرت هذا الزوج ان تاروي اليه لئلا وامالو
 شرط ان يكون عنده كالحرة فان رها لم ينع من السفر بها لانها اي الامه
 التي لم يورث كذا مراه السيد وان كان المنفعة اي للامه المنزوجه
 بوليته ام لا واره الحال وان صلبه لان بوليته بيان لمفهوم من لم يورث
 الا لشرط اي من السيد لسفوف بالمعجزة او عارة اي لسفوف السيد
 بالمعجزة بها اي المعجزة كالحرة اي كالزوج السفر به وجبته كحرة
 مع الامن اي في الطريق والبلد المنفعة اليه وعدم حقها خبرها عن
 اهلها بذكر اي بين الشراخ الحسني اذ ابوي وليس لزوجه ان
 يسافرن بها لانه ينفق سيدها من حذمتها نظر البرموني السفي حنيت
 زوج الامه ليس له السفر بها بوليته ام لا لم يستقر ذلك على
 السيد بوليته عبد الباقي للزوج اي السفر بمن بوليته كالعبد السيد
 الذي لا يخاف من غير علم ما فيه دون الكسر العدوي فاده كرهه من
 كونهما كذا مراه سيدها كويدها في الحزني وشيئا والمتن حتى بعض
 المهر ابن عرقه لم يها من الزوج منها حتى بعض مهرها كحرة
 له اي البائع عليها اي الامه كزوجها من ملكه ولا كلام
 للمستتر اي في منعها من الدخول حتى بعض المهر له اي المستتر
 يستقر له اي المستتر المهر فلم منعها حتى بعضه ولم اي
 سيد الامه المكنز وجه خبر عدم كصدرا ان يضع جميع الالدين
 اي على الامه باذن اي بذايته باذن سيدها واوولي علم
 اي واوولي في منع من وضع مهرها عن زوجها ان كان الدين على
 السيد وبلا لانه اي وان بذايته الامه بلا اذن سيدها
 بيان لمفهوم باذن له اي السيد استقام اي الدين
 عند امه لانه عيب فيها ينقص ويشتبه السبب فيه في دالها فلا
 لمنعه من وضع مهرها عن زوجها ان يضع اي لسقط السيد
 عن زوج امه اكسني يعني ان السيد يجوز له ان يضع من صداق
 امه

امه عن زوجها بغير اذنها لانه هو له ولو قلنا ان العبد ملك الا ان
 يكون على اذنه فحيثما يذنه بانه سيدها فانه لا يجوز له حنيت
 ان يضع من صداقها شيئا لاجل الدين وشرط الواعظ ان لا ينقص
 ما بقى عن ربع دينار كحق الله تعالى لكل هذا خاص لمن لم يدخل بها
 اذني وحظها له وضع جميع صداقها ودين السيد الذي علمه كبرها
 وتوه لسبب وعبد الباقي قال ويقضي شرطها التي وهوان يكون
 للسيد اشتراعا ما لها فتمت في المديرة والمعقبة لاجل اذ امر من السيد
 وترى الاجل الاجل الدخول فما زاد على ربع دينار وليس له
 وضع ربع دينار كحق الله عبد الباقي والعرق بين الوضع بعد الدخول
 والوضع قبله ان الوضع قبله ينسب ككل الامه او عارة العزج
 بخلاف الوضع بعد الدخول فان الدخول حصل في بقائه المهر
 وترى في ذمة الزوج مضار دينا عليه فلس في استقاطه عنه
 كملك ولا عارة واحذ جميع وان قبلها او باعها بملك
 بعبد المهر في الموارث ان قبل السيد امه قبل المرافقه الصداق
 وعليه يكون الحرة ان قبلت نفسها قبله الصداق وهذا كقولها
 اذ باع السيد امه لموضع لا بعد الزوج على ما علمه فلم الصداق
 سبب ظاهر لم اخذ جميع وبه قال ابن القاسم وقال ابن ابي حبيب
 الاربع دينار على المفضول كحق الله تعالى ثم قال وهذا اذا كانت
 ممن ينسب ما لها ابن ابي حبيب وصداق المبعضة لها لا بينهما وبين
 سيدها بخلاف ارشئ كناية علم ما بينهما وبقية بينهما بغير وقت
 فانظرها اذ لا ينسب اي سيد الامه في قبلها قبل البناها
 التي كسرها اي لم الامه بوليته قبل البناها الغالب ان مهرها اقل من
 قيمتها الا لظالم اي لمنع زوج الامه من الوصول اليها او لا يمكنه
 الا بصفاف بجام كسني كسيدها اخذ من مهرها ان باعها لم
 قبل البناها وان اخذه من الزوج رده له وبني ودر زوجها على



الوصول اليها دفع لبايها وان باعها للظالم بعد البناء فلا يسقط الصداق
 عن الزوج كغيره عالم بالفسق فلا يسقط البايع اخذ خفيف منه ومنها
 اي المدونة بجهن ها اي يوصي على سيد الامم بجهن ها اي المهر
 وهذا خلاف اي الحكم بجهن ها بجهن ها مخالف من اخذه اي المهر
 بيا لما اذ مقتضاها لا بجهن ها بيه وعليه اي الخلاف المالك
 من سار حده او هذا اي الحكم بجهن ها بيه ان يوصي واخذه ان
 سوا اولم بجهن ها اي السيد الامم من عنده اي السيد والاول
 حيث لم يبيعها والتالي ان باعها والاول اذ زوجها عدة والتالي
 اذ زوجها عدة كذا في الثاني وقول او الاول ان لم يبيعها الي
 اخذ فقلوب عوصا به كذا في الخارج وعزم او الاول ان باعها
 اي فقدم حقه والتالي لم يبيعها فقدم حقه الزوج افاده
 وانما عتقها بشرط ان تزوجها الى اخر هذا من اعمق امته
 على ان يملكها او فلا تاعن فامتنعت من حره ولا يلزمها نكاح الا
 ان يسا وكذا الواطى رطل الف درهم على ان يعتق امته ونزوحها
 منه فاعتقها لمسله من حره وطا ان لا تنكح والالف لازمة للرجل
 فخر اي من حره صبرا على سيد ها فليس له رجوع ما عتقها
 ولا يلزمها اي الامم الزوج من شرط عالمه التزوج بيه سدا وعن
 خلاف ان اسلمت اي خلاف عتق الامم الكافرة بشرط ان تسلم
 فان اسلمت نفذ عتقها وان امتنعت من الاسلام فلا تستغنى
 عتقها لانه اي الشان الى اخر سارة للفرق بين المسلمين
 لها اي الامم وفي اي الامم ذاك اي بعد عتقها ولكنها
 اي الامم رفا حال من ما يملكها منو اي عتقها ان اسلمت
 سلبا اي لازم والاول اي عتقها ان تزوجها او يبيع
 ولم ينظر واي العتقها سلبا انت حره ان تزوجها
 او قلانا للتوريث اي ايقاع السيد في رطة العتق واخراج
 امته

امته عن ملكه مع عدم الوقاية كذا وعد جبره بالرق المحرم والمعتق
 ان الانسان اذا عتق امته على شرط ان تزوج بيه او يبيع فلا
 عتقها امتنعت من ذلك فلا يعتق عليها به ولا يلزمها الوفاة لانه
 ملكة نفسها بغير العتق والوعد لا يعتق بيه فان عتقها وحر
 ادي الى التوريث فليزوم فاجواب ان وعد الرقيق كذا وعد لانه
 يفتقر بسبب الملكية وايضا الشارح مستوف للمهرية وهذه المسئلة
 مخالف من قال لامته المصلية ان حره على ان تسلم وتالي الاسلام
 انها لا يعتق والفرق بينهما ان الامم والنصارية كما قال لها
 ان حره ان سبب الاسلام لانها ملكة في ردها الاسلام رضى
 بان لا يعتق والامم التي اعنتها على ان تملكها انما عتقها
 انما رجع العتق وها صلح الاسلام بيه ها قبل العتق
 بخلاف رضىها بيه تزوج نفسها منه فانما يكون لها قبل العتق
 اذ قبله لا يضر في ذلك لانها ملكة السيد والعق في الاولى
 معلق على امر بيه ها قبل العتق بخلاف في الثانية وانما عتقها
 للزوجها الي اخر فيها ان باعها من غير زوجها بغير رضىها ولو
 قبل النسا الان يسقط شرط المبيع ولو باعها من زوجها بعد النسا
 فمهرها لربها كذلك ساقطان فمهره رضىه فان كان ابي
 يبيعها لزوجها تسقط اي من الزوج نصف الصداق اي
 التي كان يلزم الزوج بالطلاق قبل النسا فمهر النكاح قبله
 ولعدم ان كل نكاح فسخ قبله لانه فيه الاخرى المتلاعنين
 والمراد عتق ونكاح المدونين فلا يلزم الزوج دفع لمسيدها
 وان كان دفع لم فله الرجوع به عليه لان العتقها من قبل السيد
 وظاهرها اي المدونة ولو يبيع سلطان الامم لزوجها
 قبل النسا فليسقط مهرها عنه فليس اي السيد الامم وهو
 اي ظاهرها وفي الاسماء اي المجموع في العتق لا يسقط

اي مهر الامة عن زوجها الذي استترها قبل نكاحها ونظر العسيرة
سمع ابوا زيد من قبض مهر امته فباعها السلطان في فلسفه من
زوجها قبل نكاحها بها فلا يرجع زوجها بلهرها على ربهها لان
السلطان هو الذي باعها استرا ابن رسته بعناه لا يرجع ببيع
المهر بل ينصف فقط لانها استترها عالمها فكانه طلعه او لو
جهل انهما زوجة لرجع بكل المهر على ربهها وهل خلاف
اي ما في السماع مخالف لما في المدونة بالظاهر على ظاهرها من سقوط
المهر عن الزوج سواء باعها له ربه او السلطان لنفسه وبقا السماع
على ظاهره ايضا من عدم الرجوع للزوج بالمهر لافي المهر الذي استترها
به ولا يتبع به ذمة ربه وهذا هو رأي عمر بن الخطاب وعليه فالمعتمد
ما في المدونة او بعناه اي ما في الاسمعة لا يرجع اي الزوج
بمهر الامة الذي دفع لسيدها قبل استراها في المهر اي لا يعا
صلى به من المهر الذي استترها به فندفع بمهرها للسلطان
اي ونفي ما في المدونة رجوعه به على السيد لانها صلت به من
المهر فلا خلاف بينهما بل يتبع اي الزوج بالمهر وهذا هم الأكثر
الباحي تاول بعضهم رواية اي زيد لا يرجع زوجها في مهرها احي
في نكاحها في خاصه عزما ربه لانها فسخ النكاح بعد البيع فكانه
دين طرا ابن اكا حيه لو باعها للزوج قبل البناء سقط الصداق
على المتزوج ومن ابن القاسم لو استترها من اكل لم يفسخ قبل البناء
فالمتزوج عليه نصف الصداق ولا يرجع به فقيل اطلاق وقيل
لا يرجع به من المهر لانها انما يفسخ بعد البيع انما يتلو باعها
السلطان لزوجها قبل البناء لنفسه السيد فكذا لا يسقط عن الزوج
النصف وهو ظاهر المدونة او لا يسقط عنه المهر وهو ما في
الاسمعة عن ابن القاسم وهل ما في الاسمعة خلاف ما في المدونة
او وفات ذهبن ابن عمر ان الي الخلاف وذهب كثير من الاستيعاب
الي

الي الوفاة بغير قول من قال لا يسقط على معنى انه لا يرجع الزوج
به من المهر الذي يدفعه ولكن يتبع به البايع في ذمته وقيل
من قال لا يسقط على معنى انه يسقط اخذه من المهر ولكن يتبع به
ذمة البايع لانه بمنزلة دين طرا بعد الفسخ يتبعها في
العنف لا الكسب بيان لوجه التسميه الا لغيره راجع للمعنى
اي يتبعها في العنف الا لغيره من السيد حين العنف ان
مالها لا يتبعها ويبقى له فيعمل به ولا يتبعها في البيع فيسعى
للبيع الا لغيره من المشتري حين الشراء مالها يتبعها فيعمل
به وان كان امته لا تحل مع حرة الى اخره فها ان نكاح امته وحرة
في عقد وسعى صداق كل واحدة قال مالك لنفسه نكاح الامة
ويثبت على الحق من قال ان علمت امرة حرة فلا يصح لها وان لم
تعلم خبرت بين ان نعم او تفارق ابن خزيمة رجوع مالك عن
فسخه في الامة فقط الى صحته فها ايضا مفضل ان وجد طولا
فسد متهما بعد الشروط اي لتزوج امرة الامة على قوله لا تحل
العقد تفسير لفعل صحيح السيد بها فيفسخ عليها
اللعن ان كانت الامة لغيره فسد جميع العقد على المشهور لانها صفت
جمعت حلالا وحراما لما لك واحدا من السبله كذلك الصداق حين
معا فلا يصح اكله من اكرام فلا يقال اذا لم يكن امرة سليل
الامة فالصنف جمعت حلالا وحراما ايضا فلم لم يفسخ في امرة
على المشهور والقاعدة فها جميع حلالا وحراما ففسخ الجميع لا ينافي
لقول القاعدة في اكرام يكل حال كونه حرا وخبره ببيع وتوبه وخبره
منه ونكاح امرة حلال في حال كونه سبيغا او شرط فان قلت
بعضني هذا الجواب صحة العقد في امرة اذا كانت سيرة الامة
الصاقله للملم نعمت اكله من اكرام يكل اكرام الحلال
وصارت العقد حراما صريحا وله اي السيد العزل في امته

أخطاب وأما الغزل عن السراي فجايز من غير إذن نعلم الموضع
والشارح والسياطين والجزوي عن ابن العربي كالحرة تسبب
في جواز الغزل يعرض الخطاب ابن عات عن المستأور والحرة
أخذ عوص عن لا جمل سبب وطها الرجوع في شاة برد ما أخذت
ابن عبد السلام أن بعض الأندلسيين إلى أن صفا أكره في ذلك
كجهنم العتق فقال وللمرأة أن تأخذ من زوجها ما لا على أن
يعزل عنها إلى أجل معروف وطها أن يرجع في ذلك متى أحببت
وإذا رجعت ما أخذت وهو عندي ضعيف لا جارية ولا مخرج
المعارضة كمن يقنع ذلك من وجهين أحدهما أنه جعل لها الرجوع
عنه والثاني أنها إذا رجعت ردت جميع ما أخذت والقياس
أن يرد بعد ما صنعت من الأجل كالأمة لغيره أعب
المملوك لغير زوجها فيكف إذا أظها روحه التسبب
أيضا أي كما تسببها إذا أظها أي السيد إلى آخره على
لا تسببها إذا تسببها ابن عرفة المعروف جواز الغزل ووطها
عن أكره إذا أظها عن الأمة زوجها أن ربهما في سطر إذا
قولا أن الباجين وأكلا بيسبب وطها الموطأ وفي كذا
لا يسبب الخطمي أن استنع قلها للصغار وكبروا حملها استنق
واستحسنت استغلا طها الحمام طهرها أن أصابها مرة وانزل
المستأور والحرة أخذ عوص عن لا جمل يعني ولها الرجوع في
شاة برد ما أخذت وحكي بعضي علي زوجية يارب في الليلة
وإربع في اليوم كالزوجة مع الصراير وهو قطع تسبب
أخطاب الجزوي لا يجوز للأستاذ أن يسبب من الأدوية
ما لا يفسد نسلم البرزني وأما جعل ما يقطع الماء ويرد الرحم فقص
ابن العربي على أنه لا يجوز واستحسنت حمل البرزني وأما استحسنت
ما حصل من الماء في الرحم فذهب الجمهور والمنع مطلقا وحفظ
للحمي

للحمي أنه يجوز قبل الأربعين مادام نطفة كماله الغزل لا يبدأ ولا أول
أظهر أن زعم بعضهم أنه المودة ابن قاضي أما السبب في
استقاط المأقيل الأربعين من الوطى فقال الحمي جازي وقال
ابن العربي في العقب لا يجوز باتفاق وحكي عن ابن قاضي وقطاع
أنهما خارجا المذهب أخذه الخطاب عبد الباقي السبب استغفر
جواز الغزل بأن المني إذا دخل الرحم لا يجوز إخراجهم وهو كذلك
واستدنى ذلك إذا تعلق واستدأفقت فيه الروح إجماعا قال
ابن جزي حر قال قوله لا يجوز إخراج أي ولو قبل الأربعين
يوما عند الجمهور حر قال ينبغي تسببه خصوصا إذا خافت
القتل بطهره حر دجارت كاح في كتابه بكره ابن عرفة أكره
الكتابية المذهب كراهية نكاحها فيها أكره مالك ولم يكره
لما سقني به من حر وخنزير وسقني به ولده وهو يقبل ويضاج
وليس له سبها من ذلك وإنما الذهاب لكسيسة قبل وفك لمون
حاملات فدفنت في بغير الكفار وهي حقة من غير التار وفي
التوضيح عن عبد الحميد أكره ذلك لأنه يسكن إلى الكوافر ومودة
لكن لقوله تعالى في الزوجين وجعل بينكم مودة ورحمة وذلك
ممنوع لقوله تعالى يومنون بالله واليوم الآخر مودون من حاد
الله ورسوله الآية فقط أي لا المجوسية فهذا لا يجوز وطى
المجوسية نكاح ولا ملك لأنه أي الزوج لا يمتنعها أي
الكتابية كدخول أي الزوج إلى آخره كلفه لعدم منعها
مما ذكر ذلك أي نكاحها المحرم كخنزير وكوحش
خلاف كالبصر أي فله من زوجه من عدم دخوله عليه وات
لم يكن محرما عليها وسيا كذا في نكاح الكتابية عما حن
في استدراكه نسأل الله بدار الإسلام واستدأفقت
به سكتاه معها بدار كريب حين يجري حكمهم عليه وهو باجاء حرصه

ثابتة ابن عرفة ففتح كراهة تزويجها للاسير ومن لا ملكة يخرج
من دار الحرب واسم بالملك ابن عرفة الكافر ان كانت كتابية
امة حتى ماتت نكاحها لو طلي بالملك لا نكاح المسلم ولو عبد اسوا
وكانت لمسلم او ذمي ولا يزوجهما ربهما من عبده المسلم وظهر في
من نصر في حكي ابن يونس عن ابن القاسم ان له ذلك وكان ليس
ذلك من قبيل الولاية بل من قبيل النكاح اي الامة
من الكتابيين اي ولو كانت ملك مسلم لا يملك الكتابيين
اي لا يجوز امة من غير الكتابيين بيا بالمعهوم الاضافة
بطلان اي عن التقييد بالنكاح فتحرر بالملك اي في الامة
الكتابية لو طلي بالملك لا نكاح المسلم ولا يجوز وطو مجوسية بنكاح
ولا ملك اهل طاب واما المجوسية فلا يجوز الاستمتاع بها بقدم
ولا غيرها بالملك او نكاح خيرة او امة قاله فيها وحكي ابن القصار
مولا يجوز نكاح احره قال في التوفيق بناء على احد القولين ان
لم يكن كتابيا بعض الموردين كان للمجوس كتاب وخرج معونه فلم
يسبب تزويج عظيمهم ائمة فاراد وارجه فتخصت بالطلاق
الدين دين ادم كان تزويج الاخ اخته وان كانت فاسدة
ابن شماس المشهور فتشاد كجهم ابن عرفة هو مذهب في نكاحها
طلاق الشرك ليس بطلاق وقيل في حجة وعلم خلافه في نكاحها
بجواز ستمادة المعينين للمادة بيت الناس للمهور وفيها نكاحهم
بولي وهو مسمى والصواب ما رجح ابن عبد السلام المنع وظاهر
كلام المصنف وابن شماس ولو استوفيت شروط الرصم وهو
الذي فيه ابن راشد من كلام الناس وابن ابي حنبل وبقوله الموضع
والذي يفيد عبد الوهاب وابن يونس واليحيى وابو الحسن
وابن قنوج وعني هم الاتفاق على التفسير وحمل هذا على
الغضاد لانه الغالب انتهى به واقربهم اليه وكسر الحان
وسد

وسد الرنا يبيد الكافر على زوجته صلبة افر فما ان اسلام ذمي وكنت
كتابية بني بها امر لا يثبت على نكاحه وان اسلام كتابي بها امر لا يثبت
التي لم تنزل عصمة عن تناسله واكره الموطأ بدار الحرب كما ذكره ابن شماس
بها خواتم يكون الولد على دين امه ابن عرفة عنها يعرف على الكتابية اذا
اسلم ولو كانت بدار الحرب او صغيرة زوجها من ابوها ولا حذر طهاني
بلغت ابن ناجي لكن مع الكفر هذه في الاستدانة كما لمسلم نكاح الكتابية
ابن ابي عمير بعضهم وقيل ابن عبد السلام ورده شيخنا ابو مهدي بالها
ليسا بسوا السبق نكاح الكافر بخلاف المسلم وان امة او مجوسية
اسلمت الي اخره اسبب لمن اسلم على امة نصرانية البقاء عليها الشيخ يري ان
اعتق او اسلمت فهو مثل قول ابن القاسم وفيها ان اسلم على مجوسية
وقفت العزقة ان عرض عليها الاسلام فابنت ابن القاسم اري ان
طال ذلك انقطعت العصمة ولو اسلمت بعد قلتكم الطول قال لا الله
والسهر واكر من قليل عياض في بعض الشيخ واري السهرين وتاوها
بعض شيخ اقر بعتة على الفعلة عن وقفها هذه المدة لا على وقفها
طوان قول ابن القاسم قول ابنه مالك ان ابن الاسلام حديث
وقفها فوق بيها ما في بنو سهراري فادون السهر لثاني لانه قال
لكن له عدة احيل الامر على العرف واستحسن ذلك بخلاف اسلامها
قبلة بعد الدخول كما ياتي بعده صلبة استلمت عبد الباقي ولا
ليست شرط وجود شرط نكاح الامة المسلمة على ما مر عن البرزلي
من ان الدوام ليس كمالا بكذا ينبغي هذا هو الصواب كما قاله ابن
محرز ونقله ابو اكسى وسلمه وكذا ابن عرفة وبضم ابن محرز ولو
سببت بعد قدومه واسلامه واسلمت ولم ينفك احتمال وقوع نكاحها
لان شرط عدم فسخ نكاح الامة عدم الطول وحسن الفت والارجح
عدم فسخه كزوج امة ليست شرطه مجرد طول الا يفسخ نكاحه انتهى
فتقييد المصنف في التوفيق بعد الطول وحسن الفت وبهم اهل طاب

عن طاهر
اسلمت بعده باقر من ههنا ان لم يوفق حين اسلامه وطلب بالا
سلام فتاياه وعقل عنها حتى فان كوالهنا قاسمت فان كانت
او فقت حين اسلامه وطلب منها الاسلام فابت وفتت العزفة
اذ ذاك ولو اسلمت بعده بالعرب او بطلقاء او بعز عليها
ان اسلمت بعده بموهره او فرار اسطفا عند التقيد بالفقلة عنها
حتى فاست المدد المذكور في غير علمها ولو كانت او فقت فابت الاسلام
قولان البناء في الهندية وان اسلم بموسى او ذم وكسيرة
عروض عليها الاسلام فابا ابته وفتت الفرقة بينهما وان اسلمت
بعين زوجة عالم بعد ما بين اسلامهما ولم يجد في البعد حلاوي
الهند واكثر منه قليلا ليس بكنس ابركسن قوله وفتت الفرقة
سهما ظاهرهما انما لا يتفرق ابن يوسف روي ابو زيد عن ابن القاسم
انه يعرض عليها الاسلام النورين والتدانة ومثله في كتاب محمد
وموله ولم يجد في البعد الى اخذ ابن يوسف وفي بعض الروايات
الهند من ابن كلباد واذ ذك اذا عقل عنها وحملها ابن ابي ربي
عليها طاهرها فقال المعروف اذا وفتت الى ههنا وبهده فاسلمت
فانما امرانية مما صن طاهر كلامه انما يوفق خلاف ما تاوله الق
ويون ففلي تاويل العرويين يكون قول ابن القاسم ووافق القول
مالك وعلي تاويل ابن اي زمني يكون قول ابن القاسم خلاف قول
مالك او ففتت الامر اي بعد اسلام زوجها بموهره
فتقر عليها الصبر ورتبها كساية عبد الباقي ولا يجزي في الفت
التاويلان ما التقيد بالفقلة والاطلاق ابن عباس لا يبعد
جوابا عنها كما يتبين كلام المصنف فتقر على السيد هل سبق
امته ام لا وذكره ابن رحال ايضا البناءي الامه بتفسير لفاعل
عمتت ولا نفقة لايته غير حامل يعني ان اسلم الزوج

وطلب من زوجته الاسلام فابته من اسلمت بالعرب وافت
عليها فلا نفقة لها عليه في مدة امتناعها من الاسلام لان الا
مشتاع منها اب عنه كذا في من عقل عنها اي من اسلمت بالعرب
وافر عليها زوجها فعليه نفقة ما فيها بين اسلامهما بياست
لمه نوم لايته ابن عرفة ابن شاس ان طلبت بالاسلام
فابت من اسلمت فلا نفقة لها مدة تحلفها عن الاسلام
لان الامتناع منها وظاهر قول ابن ابي حبيب ان سبق اسلام
سوقا عنها نفقة ما بينهما ولو كان بينهما عقلت عن وقفها
خلاف ظاهر المذهب حيث حكم ببقايتها وخلاف مفهوم قول ابن
شاس وان اسلمت قبل البناء بابت فيها ان اسلمت قبل
البناء بابت ولا مهر لها وان قبضته رتبة وظاهر المصنف قرب
اسلامه او بعد وحكي عليه ابن يوسف الاتفاق وبقم ابن ابي حبيب
وحكي اللحي وابن بسير قولين في قرب اسلامه بنا علي ان ما قارب
الشي له حكمه او لا وعلي هذا الاتفاق في الطول فتقول المصنف
بانت اي مع الطول الاتفاق وعلي الرابع مع القرب كقاية ابن يوسف
الاتفاق عليه وهو الذي يظهر من نقل ابن عرفة البناءي
وبهده اي وان اسلمت بعد البناء ان اسلم اي زوجها بعد اسلامها
اقر بضم الهاء وكسر القاف وسد الزاوية صريح الزوج اي بنت
نكاح عليها وان اسلمت بعد البناء زوجها كما لم يعرض عليه
الاسلام ان اسلم في عدتها فهو علي عصمة والا بابت منه
ولا نفقة لها من اسلامها اختلف في النفقة اذا اسلمت بعد البناء
ولم يسلم هو في العتبية وكذا في محمد قولان وان لا نفقة احسن
لان الزوج يقول ان علي ربي لا اتعزل وهي فعلت ما هال بيني
وسنها وكذا ان اسلم هو ولم يسلم هي وهي محوسمة فلا نفقة
لها لان الامتناع منها الا حمله كطاب وان كانت حاملا

اريد وهو الا سلام يعرف الطرفين بعد المحر قال الله تعالى ان الذين
عند الله الا سلام وكان تعالى ورصينة لكم للا سلام دنيا وكان تعالى
ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان
من المشركين لان يتصرف يهودية بيا بالمعنى معتر ولما
لدين للا سلام حيز فيها ان اردت وحمة ذمير او ذمير لردته فتنسخ
النكاح وان اردت الى قبل بينهما ولما اي الزوج التي بان بزوجها
او الزوج بعد الدخول اي ان حصلت الردة بعده وقبله
اي الدخول لاني لما اي الزوج من الصداق كطاب ابن احمين
وطا المسين بالدخول التوفيق قول ابن احمين لها المسين بالدخول
طاهرا لابن لوار يدك قبل الدخول بها سقط صداقها وكذا لو
اريد زوجها ويخرج فيها رواية اخرى ان لها نصف الصداق اللهم ان
اردت الزوج قبل النكاح فلها نصف الصداق على ان طلاق وتكليف على
انه فتنس فقال مالك في المسبوط لها نصف الصداق وقال عبد الملك لا شيء
لها والاول احسن ونحوه لابن التماساني والعراقي وابي الحسن
بر قال وما اقتصر عليه ابن احمين والهمي وقبله ابن التماساني
والعراقي وهو الظاهر انه لا شيء لها سواء قلنا انه طلاق او فتنس
ابن عمر في الهمي وفي سنن تخفف بفرقة ردة على انها فتنس قول
مالك في المسبوط وانكره عبد الملك والاول احسن لان ترك البيع منه
لانه مشهور على الفراق البنا في القول بان لا شيء لها وهو
المقصود ومقابلته يخرج كما تقدم في كلام ابن احمين ابو الحسن
زوج المصروع انه مقبول على الطلاق ولا يلزم من وجود الطلاق
وجود نصف الصداق يدل ان اذا ظهر الزوج على ما يوجب له اكرار
نكاحه عليه مع انه كان لاقامة فكيف وهو مقبول
الشيزخيني والذي يعيد كلام ابن عمر في اعتماده انه اذا اردت قبل
الدخول مخمرا لها نصف الصداق ويقيم العدوي
الا ان
نقصها

نقصها اي الردة لغني النكاح كطاب فيها الردة من الا حصان
المعد الى ابن عمر لوار يدك صداق الله الا حصان بيا سلم فتنافاه
يرجم معايلة له بنعقن قدع فكت كرواية علي في التي تر سيد
كما صدق فتنس النكاح ونقلا ابن يوسف وابنه رشدي سماع يحيى وغير
واجود في السنا حل لو قد بدت بردها فتنس نكاحها لم ينسخ
وفي كطاب اذا اردت لا حرام وارتد نصفه ابن ناجي سلم المعز في
اقامة بعض المتأخرين فيها ان من اردت في مرضه وعلم ان قصده الوار
بما له من الورثة منهم يرتونه وعاقب بنعقن معصود
وحكموا بردة من اقمت مرة بها البتة اي من زوجها كطاب
ذكر سعد الدين في شرح العقائد ان من اقمت امرأة بالكفر لبنتي
من زوجها فقد كفرانتي وهو ظاهر لانه امر بالكفر ورضي به
اخر بفتا حنفيا فاعلمه عن خطيب اي عن الدخول في الاسلام
لفراق الخطبة صلة اخر لانه اي المذكور من الافتا
والتأخير عبد الباق ويستغفر كفر من اقمت امرأة بالردة لبنتي
بالاولي من قول العراقي بكفر خطيب طلب كافر ان يسلم على يديه
واسره بالصبر لفرار خطبة وكان ابن رشيد والعسكاري لا
يكفر الخطيب لان اسلامه التام لا يتوقف على سماع الخطيب
في لزوم التمسك لذي رضى يحسنه اي احده فها ان طلعت الذي
امرأة ثلاثا ولم يفارقها فتنس نصف الصداق ان لم ينكحها الا ان
يرضيا معا حكم الاسلام فاحكم حمير وبركة احب الي فان حكم
بينهما حكم الاسلام فطلاق الشك ليس بطلاق ابن رشيد طاهرا
عدم اشتراط رضى اسما مقتم وفي ابن عمر كون الحكم باعماله
طلاقا ثلاثا ولغوة ثالثا ان كان عقد مهر مائة وطلعت المهر
وراعها حكم بالطلاق مجلادون حكم بالثلاث الاول لابن سبلون
والثاني لابن الكاسب والثالث للشيخ والرابع للمعاليق

وصحني على من اسلم اسقاط الصداق ان دخل اي الزوج بالزوجة
 قبل الاسلام كفاسته ان قبض ايضا تشبيه في المصني
 زيادة على الدخول لتفسير لا ايضا لها اي الاسقاط والفاقد
 فاحتم اي قوله والا يقترب علي رجوعه لها صورة في الاسقاط
 في عدم الدخول فالمعنى والاي دخل وتلا في الفاسد وهي انتفا
 الدخول والعقب بها وانتفا الدخول به يتو العقب وعكسه
 يلزم المتلاي فهو المتلاي بوجع السبب بغيره اي سم
 الزوج او دخول اي بالزوج والاي وان لم يحصل فز
 فز من ولا دخول فز في ضمن فكس متلاي بينهما بفتح النكاح
 فيما ان تكمل في نظرانية كمن او خنزير او غيرهم ويز طاذنك
 وهم يستحلونه بعد اسلامه البنايت النكاح فان كانت فريضة
 قبل البنايت ذكنا فلا يبي لها غيره وان لم تكن فبيضة وقد بين بها
 فلما صدق المتزوجان كانت لم بين بها صبي اسلمها وقد قبضت فاذكرنا
 او لم نقبض حبريت بيت اعطانيها صداق المثل ويدخل او الغراف
 وتكون طليقة او يصير كمن تكمل على بقية بيت ودخل لغيره ولم
 يستحلوه خلاف ابن عبد السلام شرط فيها كونهما يستحلان
 النكاح بذلك فزاي بعضهم انه مقصود وانهم لو دخلوا وفسدوا
 يستحلونه لدخولوا على الزنا لا على النكاح فلا يثبت بالاسلام
 الا ان يكونا متادوا اعلم قبل الاسلام على وجه النكاح انظر
 ابن عرفة في البنايت هرام وراي بعضهم انه وصف طردى لم
 يذكره على سبيل الشرط وليس ابن عرفة لا يشك من نظره وافتق
 ان ذكر يستحلونه في بالاعتراف لم لان عدم استحلاله لا يوجب
 كونه زنا في الاسلام فاحري في الكفر فكما رد الشرط للنكاح
 بالجم والخنزير وغيره كونهما باهما بظاهره رده للنكاح بغير
 هو وشرط اسقاطه والامر في ذلك سواء عبد الباني كيت ابن
 عبد

عبد السلام في هذا الشرط بقوله ونهض طاهران وجد من الكفار
 من يستحلهم بالجم وشبههم وكيفية اختياره على من مثل الصداق الفاسد
 بالجم والخنزير ولا يجوز على كدام المصنف لان الفاسد يستحل ما لا
 يستحلونه في دينهم قطعاً كما لمسته عند بعضهم وتبعه الدرر
 ومن اسلم على كثر اختار اربعة فها ان اسلم حربي او ذمي على اكثر
 من اربع زوجات ذكهن في عقد او عقدتين فالخمس من اربعة
 كن اولهن من تكلموا اخرهن ويغاري باقهن وكذا الامر في الاختار
 اما لكونه ممدودا جميع امته فلا شرط اي لنكاح احمر
 الامه من عدم الطول وخوف العنت محرما بضم فسكون
 نكسراي مح او عمره كمنين وسوا كان في حال اختياره مريضا
 ام لا مريضا لا كانت المختياره امه وهو واحد لطول امه لا
 لكونه كرجعهم وقيل باقتناعه كالا بكذا ابن عرفة والا و
 اظهر لانه كمن فيه ركن النكاح او بشرطه وهو رض الزوج
 والولي واصرر المانع وكفه للسبب حش ومبا الباني خيار المسلم
 وان مريضا او محرما او واحدا للطول ولم يكتسب العنت والبر
 وجه مسالمة كما استظهره ابن عرفة لكونه كرجعهم وقيل باقتناعه
 كما لا يبدوا وانقص عليه في الموضع لانه اي الاختيار
 كرجعهم اي لامه بطلقة طلاقا رجكيا وهو واحد لطول امه
 وغير طائف العنت في الجوار وفي نكاح غير طائف بطلاق
 اكثر من ويغاري الباني والفرقة منه لا طلاق على المهور
 ابن رجب يعني ما في الدونة في الجورسي بسلم وعنده عمن
 بسوه فيسلي كمن فله اما مختار من اربعة ويغاري سائرهن
 بغير طلاق ولا يكون لمن لم يدخل بها من صداق فان
 فان ولم يخرق فمن دخل بها من صداق فان
 من اسلم على عرس سوه او على اربع وسان ولم يخرق مني واحدة

191
 قه ٢٥

فانه يكون لهن اربعة اصدقة لانه ليس في عصمة شئ الا اربعة غير عصمة
 فبعض ذلك فيكون لكل واحدة منهن خمسة اصدقات قل ولكن فان
 نسبة الاربع الى العشرة خمسة اصدقات وهذا الحكم ثابت لمن يدخل بها ولو
 دخل بغيرها فاذا دخل بواحدة كان لها اصدقاتها كاملا ولكل واحدة
 غيرها خمسة اصدقات وكذلك لو دخل بثلثة ورابعه وانما حصل
 ان لمن يدخل بها حنسي اصدقاتها ولو دخل بها اصدقاتها كاملا ولو دخل
 باربعة هذا اذا كان دخولها بمن دخل بها حنسي لا اسلام وان كان بعد
 اسلامه قلن نفل بها اصدقاتها كاملا ولغيرها من اصدقاتها بنسبة
 حصة باقي الاصدقة الاربع على عدد من لم يدخل بها فاذا دخل
 بواحدة بعد اسلامه وهن عتق ومان ولم يخر شيئا بعد الدخول
 بها فلم يدخل بها الا اصدقاتها ولكل واحدة ممن لم يدخل بها ثلث اصدقاتها
 اذا اخرج بنسبة ثلاثة على تسعة ثلث فان دخل بثلثين كان لكل
 واحدة منهما اصدقاتها ولكل واحدة من الباقيات ربع اصدقاتها
 اذا اخرج بنسبة اثنين على ثمانية وهكذا العمل ان دخل بثلثة
 فان دخل باربعة قلن لمن لم يدخل بها لان دخولها بعد الاسلام
 اختيار فعد اختيارا لربها بدخولها بهن وخوفه لغير الباقيات والبرق
 قلن دخل بها اصدقاتها عتق الباقيات وانما كان الدخول بعد
 الاسلام وهن عتق قلن دخل بها اصدقاتها كاملا ولو العتق
 ولغيرها اي لمن لم يدخل بها بنسبة اربعة على الكل اي مثل
 خاتمتها من اصدقاتها على جميع الزوجات المدخول بها وغيرها
 لان الدخول حال الكفر فيعتبر اي لا بعد اختيارا لتقليل لكون
 حصة الاربع على الكل فتقسم اي مثل خاتمة حصة
 الاربع اي الاصدقة الاربع لمن لم يدخل بها ثلثان غير
 بنسبة وخبره المحدث لان الوطن اي بعد الاسلام ابن
 شائس الاختيار بين الزوج واللفظ وافق ومثل ما يستلزم كما لو اطلق
 واحدة

واحدة معينة قاله ابن عبدوس وكذا الوطاهري او الى او وطن ق
 لانه اي الطلاق الى اخره لتقليل لكونه اختيارا لذكر اي التقليل
 المستلزم لكونه لانه لا يكون الا من زوجة لتقليل لكونه اختيارا
 للفتن ابن ابي حبيب لو قال فسخته نكاحها لفتن غيرها لانه انما
 الفسخ الى اخره لتقليل لكونه ليس اختيارا واختار واحدة ممن له
 بمقتضى كماله وانتهى الى اخره فها ان اسلم على امرؤ فبنتها من زوجها
 في عتقه او عتق بنته فان لم يكن بينهما فسخ اختار واحدة منهما وبنها
 الاخرى ابن العباس فان حنسي الام فاراد ابنه نكاح البنت التي
 خلاها فلان يجزي ذلك وان كان يد بينهما صبي فاختار بينهما ولا يلان
 لم ابد وان بني بواحدة او امر عليها وفارق الاخرى وليس لمران
 اختيار التي لم يفسها وكذا لاصله وفرعه نكاحها اي الاخرى
 التي فارقتها من اسم المرحوم الشاي في كلام المصنف وبنها من
 على ذلك فقال وكل مني فارقتها اختيارا او وجوباً بعد العقد
 وقبل المس حرمت على اصله وفرعه والصواب ان ذلك خلاص لسلطة
 المنة والام كخاف المدونة وبها فان حنسي الام فاراد ابنته
 نكاح البنت التي خلاها فلان يجزي ذلك انتهى وعليها مفسرها
 عياض وابو الحسن وابن عبد الله م وابن عرفة وغيرهم
 قوله لا يجزيه هو هنا على الحق عياض يحمله بها والشرافي
 اكرمه انتهى وفي الموضع طاهر كلام ابن ابي حبيب الذي
 فيها لا يجزيه وفيه عياض منها كما المصنف وفيه الشامل هذا لا يجزيه
 وهل في الموضع وعليه الاكثر او لا تاويل ان ابن عرفة وفيه لا يجزيه
 وتو لا ابن ابي حبيب لا يجزيه ابنته او ابوه من فارقتها كما في الام
 والبنت تركها واحدة فان اراد اكرهه فهو باق في الام
 اكرمه ولا امر في رده ابن عبد السلام كما تقدم عنها وبطل

المفارقات المسلمان فلم يثبت حق الزوجية لجوازات
 كثر رهن أي الكفاية الممنوعة الميراث بأختها أو غيرها
 وأقلها وإن تخلف عن الإسلام أقل من أربع كتاباً كذا است
 أو اثنين أو واحدة بيان لمفهوم أربع الميراث لمن أسلم
 من الزوجات مبيداً وخيره لا يرث بالاقتران من الأربع غير متناه
 الأربع وأجله حصران أو جعلت المطلقة إلى إرضاء ابن كذا
 لو كانت كثر كتاباً وصلة فقال أحداًهما طالق وبات
 ولم يثبت فلا يوقف ههنا ميراث على القولين جميعاً هذا أي
 المطلقة في غير عدل وهي أي تمتعت الأثر يثبت بينهما والكتاب
 بية بأختها في رهنها فلا يدخل بها الصداق أي وثلاثة
 أربع الميراث لأدعائها الميراث كذا المطلقة غير المدخول
 بها أو غير المدخول هنا تدعى نصف لكون المطلقة المدخول بها
 فتقسم النصف المتنازع فيه بينهما وغيرهما أي المدخول بها
 ثلاثة أربع أي أي الصداق وأربع الميراث ابن كذا صاحب
 من طلقاً أحدي زوجتين طلقاً ودخل بأحداهما ثم مات ولم تنقض
 العدة وجعلت المطلقة فلا يدخل بها ثلاثة أربع الميراث وكل
 الصداق وبلاخرى أربع الميراث وثلاثة أربع الصداق
 لأن لها أي غير المدخول بها النصف أي من صداقها
 فتقسم أي النصف بينهما أي الوارث وغير المدخول بها
 وإن جعلت المدخول بها أي وعملت المطلقة فلا يثبتم لم تطلق
 الصداق أي كذا وثلاثة أربع الميراث لكون الصداق لها بالموت
 على فرض أنها غير المدخول بها بل المدخول لأن كانت هي المدخول
 بها وتدعى جميع الميراث لكون المطلقة غير مدخول بها والمطلقة
 تدعى نصف لكونها المدخول بها فتقسم النصف بينهما
 والمطلقة ثلاثة أربع أي أي الصداق وأربع الميراث

للزواج
أي

١٩٤
 أي ثبني الوارث والمطلقة عند الباقي والستير حنين وإن علمت
 المطلقة وجعلت المدخول بها ولم تنقض العدة فلا يثبتم لم تطلق
 الصداق كذا وثلاثة أربع الميراث وبلاخرى ثلاثة أربع الصداق
 وأربع الميراث فإن انعقت أو كان بائناً فلا يثبتم لم تطلق جميعاً
 الصداق والميراث والمطلقة ثلاثة أربع الصداق ولا ميراث لها
 وإن جعلت أي المطلقة والمدخول بها فلا يثبتم أي من الزوجتين
 سبعة أي أي الصداق لأنها أي الزوجتين
 يقولان أي للوارث المطلقة في دخل أي فتكمل صداقها بالموت
 فتكمل أي الصداق للثانية أي التي لم تطلق ولم تدخل
 بالموت صداق ونصف أي للزوجتين فتأني أي
 الوارث الزوجتين نعم أي النصف بين الوارث والزوجة
 فلها أي الزوجتين ستة أربع أي الزوجتان فيقسمان
 أي الزوجتان ذلك أي الصداق وثلاثة أربع يتنازع فيه
 يتنازعان ويعسمان وكيفيته العسمة أن يتسها واحداً وثلاثة
 أربع بأن ضرب الواحد في أربع تمام الأربع وتكمل على الأربع
 ثلاثة بسط الأربع ينتج سبعة ثم يضرب اثنين عدد الزوجتين
 المقسوم عليه أربع تمام الأربع يتنازع فيه السبعة أي قبل
 من الثانية يجوزها سبع أي كذا قال المدقق عقب الباقي والميراث
 وإن جعل كل من المطلقة والمدخول بها فالميراث بينهما سواء
 ولكل صداقها غير ثبتم لأن الوارثة ليس بينهما صداقاً ونصفاً
 ويتنازع بينهما النصف الباقي فتدعى كل أن المطلقة هي المدخول
 بها فليها صداقاً وإن تدعى الوارثة أنها غير المدخول فليها صداق
 ونصف فتقسم النصف المتنازع فيه بينهما وبين الوارثة ويحصل
 لكل واحدة صداق غير ثبتم الرضا في كتابه عليه المصنف ههنا
 تعالان كذا يجب نحوه في كتاب الأيمان بالطلاق في المدونة

وقال في توضيح انه المشهور ودرج في اخر التعدادات على خلاف هذا
 وانه ينقسم على الدعوى كالعقود وصرحوا بمشهور رتبة ايضا وتبع
 السامعي وان لم يدخل بواحدة وجملة المطلقة عند الباني
 وان لم يدخل بواحدة فلكل واحدة ثلاثة ارباع الصداق والميراث
 بينهما سواء وان دخل بكل منهما فلكل ميراثا والميراث بينهما
 متساوي الا ان كان الطلاق رجعي لم تكن من صور الالتي است
 وحكمها كما قبلها فلكل اي بين الزوجين ثلاثة ارباع
 اي الصداق لان لهما اي الزوجين والميراث بينهما
 الزوجين سواء في الكل اي جميع المسائل المتقدمة من
 قوله ومن طلق احدى زوجتي المدخول باحداهما الى هذا
 من المطلقة الى اية بواحدة وفي تنازع في التفتق الاخر
 اي بدعية تلك اي غير المدخول بها على ما في الاولى بيان
 للتأنيق وهي التي علمت منها المطلقة وجملة المدخول بها فلكل
 مطلق ثلاثة ارباع الميراث ومنع من احد هما الميراث في
 النكاح المسمى غير المحرق او اوله طويلا كصحة ونحوه انشرف من
 به على الموت كمن نكح ونحوه غير متطاول ولم يستقر على الموت
 المشهور من قول مالك واعلم به انه فاسد ولا ميراث فيه المستطيل
 وعليه العمارة الحكم ان عرفه هذا سادس الاقوال فيه
 ولو اذن الوارث اللحن قال محمد بن الميراث بين زوج الحرة المسلمة
 باذن ورثته لا يجوز خوف ان يموت الاذن وهذا باذن الموت
 الصريح قبل الميراث واري ان يجوز واحتاج وذكر ابن المذر
 عن مالك ونسالم والقاسبي وان سهرات انه جائز ان لم يكن
 بقرار بان كان للمجاهد للاعباء او للمعتاق به وان لم يكن للمجاهد
 كان بقرار ومنه ما لم يصح الميراث المسمى والمشهور اذا
 الميراث هل يثبت النكاح فيه خلاف وفيها انا مع ثبت النكاح
 خلا

١٩٥
 دخلا ولم يدخلوا في المسمى كان بقوله لا يثبت وان صح ثم عرضت
 فقال محمد واري اذا صح ان يثبت النكاح المستطيل وقوله احدى
 ان الاربع والاخرى في الصخايا والاخرى في النذر والاخرى
 في السقة ولا ميراث اي بين الزوجين بالنكاح في الميراث
 المحرق سواء كان الميراث او الصريح وسواء كان الميراث الزوج
 او الزوجة كطابق ما لا يرتب فاذا كان الزوج هو الميراث فلا اثر
 الزوجة التي تزوجها في ميراثه ولا يرثها وكذا اذا كانت
 الزوجة هي الميراث وما ثبت فلا يرثها وهذا الوجه ما
 سنفوه من عالمنا ونعلم انه عند السلام والموضع فلو ما ثبت
 الزوج في هذه الصورة قال ابن عبد السلام العباس ان لا يرث
 وفيه ما نكح على عكسها وفيه شبهة به في المعنى ونعلم في
 التوضيح والظاهر انهما لا يرثان ولا يرثان كانا ميراثين
 والميراث المدخول والموت المسمى اللحن ان كانت في الميراث
 ودخل بها كان لها الميراث من راس المال كان اكثر من صداق
 مثلها في كل عبد لافي ومثل المدخول مائة فيعطي لها به
 من راس مالها وفوقها قبله وقبل الفسخ لانه نكاح فختلف فيه
 فيسند لعقد ولم يوتر خلا في الصداق السبر حتى وسكت
 المصنف عن حكم ما اذا لم يحصل دخول وسقطت كرامة انه لا يثبت
 فيه بطلاق وليس كذلك اذ فيه اذامات او ما ثبت الصداق
 لان هذا مما سنده لعقد وختلف فيه ولم يوتر خلا في الصداق
 وما كان كذلك ففيه الصداق بالموت العرفي مثل المدخول
 مائة او فوقها قبل الفسخ فيعطي به من راس المال فاما حصل
 انما المسمى باني واحد حصل دخول او يوتى او مائة
 وفي الميراث ان مات قبل الفسخ الاقل من الثلث الى اخره المستطيل
 اختلف اذا كان هو الميراث في نكاحها الثاني ان صداقها

في تلك المدة على الوصايا والعقود فان كتاب الامتحان بالطلاق ان كان
 ما سمي له من صداق قبل ما كان فيه ما كان في المثل فتاوى طه ابو عمر
 على ان طه الاكل عبد المولى وعمل الميراث المتزوج بمرصته المحوف بسبي
 وتوعد المتوفى ومن قتل العتق سواد خرام لا من ثلثة الاقل منه اعم
 من المسمى ومن صدق المثل فاذا ان الاقل من ثلثة استأنا العتق والمسمى
 وصدق المثل وقال وقولي ومن قتل العتق الى اخره ثم زعموا اذا كانت
 بعد العتق والدخول في العتق على المسمى ولو زاد على صدق المثل
 فاحظه من ثلثة مائة فان صح قبل الموت فمما راس طه فان لم يدخل
 وفتح قبل موته فلا سبي عليه ثم قال قال الخطاب كان الزوج والزوج
 مريضين ودخل بها فاحكم فيه كما حكم في مرض الزوج وصدق العتق الزوج
 كونه الميراث فقط هذا المسمى بصدقه الزوج بلا عتق عليه ثم عتق
 اي الميراث كحاج الخطاب بصدقه اذا عتق الميراث امرأة فصدقا فيها
 من راس المال قول واحد لا يدخل على الميراث ان الميراث قاله
 في الذمة لا على البيان وبعد وصوله الى وان كانت الميراث
 بعد الدخول والعنق لهما اي الزوجه المسمى من الثلث مبدع عبد
 الهادي اذا مات بعد العتق والدخول في العتق على المسمى ولو
 زاد على صدق المثل ما كان حظه من ثلثة مائة وليس له اي الميراث
 نكاح نصرا لينة او امه على الراس المتيقن اختلف في نكاح الميراث
 الميراث والامه فقال ابو اسحق في ذلك حايلا لانه لا يرثها
 وقال عبد الملك ومحمد لا يجوز لان الامه قد عتقت والسقوله
 قد تسلم قبل موته فتخير ان من اهل الميراث بعض البغداديين
 وهذا اصح ابو اسحق وعنه قول اي مصعب احسن لانه اوقع
 النكاح في حال لم يدخل به على الورثة من الالهة انما عتق وارثين وما
 قد يوقع في عتق واسلام امر قد يكون وقد لا يكون وهذا
 اصلهم وانما الحال من جهنم الصداق فان كان ربع دينار او محمل به

غير الزوج صح في خيار الزوجين ولو قام
 به الداء اخطاب اي سبب لكل واحد من الزوجين اختيار لعيب صاحبه ولو كان
 به ذلك العيب او عن حماضه به الرضا في حال وان كانت العيوب
 بها جميعا فاطلع كل واحد على عيب صاحبه كان من حبس عيب صاحبه
 او فاحاله كان لكل واحد من القيام بما اطلع عليه وفي التوضيح وان
 كانتا عيبين بحسب فقال بعض اهل النظر لكل منهما اختيار عبد الحميد
 وعنه وهو الصواب وان كانا حبس واحد فغيره نظر قاله غير واحد ان
 عرق الاقرب ان لكل منهما خيارا لئلا ياتي عن صديق ظهر بطلانها عيب ابن
 غاري اغفل ابن عرقه تفصيل الميراث وهو عجيب لساوي رحله ونصه
 وان اطلع كل واحد من الزوجين على عيب صاحبه فاحا لعيبه كمنوع
 به وخرام بها كان لكل واحد منهما القيام واما ان كانا من حبس واحد
 جذام او برص او صبر او صرع ثم يذهب فله القيام لانهما لا ينفك
 هذا قاله السامية فوجدوا صدام ما دون ذلك ان لم يعلم قبل العقد
 انهما احب اختيارا لم يرض بقول او بكذا او ملك او تسبق علم
 بالحبس ابن عرقه عيب اهل الزوجين جاهداه الاخر ولا رضى به
 يوجب خياره وفي الشامل اذا يكون للمصمم منها اختيارا لم يسبق
 له العلم بعيب صاحبه فغيره عتق او عتق وفي الزوار ان بني قبل ان
 يعلم فلما علم اسكنه بغيره والتكليف رضى فاما تكليفها اياه عالمه
 بعيبه رضى ابن عرقه المصمم بالرضي واضح ودليله قوله ابو عمر تلذذه
 بها فاحاله رضى وفيها اذا وطئها بعد علمه بعيبه بالزوجه واري
 اي من التمكن في الالهة على الرضا التلذذ لان فيه ميلا والشرع
 صدر رضى لان من التمكن ولا ينفك وهو ان يرضى الرضا بفعل غيره
 وطئ على نفسه ما المستطاع عن بعض ان قالت علم عيبه حبس البنا والبد
 بها وذلك بعد البنا بهترو مجزه صدقت به عتقها الا ان يكون العيب
 حقيقا فيصدق مع البينة وهذا لم يكلها بعد علمه عتقها فان فعل

١٩٧

سقطت كيانه وان نكل حين تصدق حلفت وسقطت خياره العلم
 والرضا بقدره لصيرورة التوبة من ادعى عليه اي العلم بالعيب حال
 العقد والرضا به بعده لتستمر لفاعله حلف ويرد اليه اي
 على المدعي ان نكل عنها المدعي فليكن خطايب قوله وحلف على نفسه اي
 ان ادعى صاحب العيب على السليم انه علم بعيب قبل العقد او رضي به
 بعده بقوله او تلتزم به بعد علمه بعيب ولم تكن له بينة على رده او حلف
 السليم على نفسه اي نفي ما ادعى عليه به من النوار فان ادعت اسيرة
 مسيما او تلتزم بها بعد علمه فانكر حلف وصدق فان نكل حلفا وصدق
 وان لم تدع ذلك عليه فلا يمين عليه وفي السائل وحلف على نفسه ان
 رده على العلم او الرضا وكونه ولا بينة له ببره فيها تردد
 المرأة بن كنفها والبرص والكدام وداؤه الفرج وسمي ابن القاسم
 لا حرج البرص قليلا من كنفه يعني برص المرأة ابن عرفة برص
 الرجل فيه طرق الخمي روي ابن القاسم برده قبل العقد يريد ولو
 قل ولو حدث بعد العقد فقال ابن رستم ليس به لغوا لقادس
 وكنت سمي ابن القاسم برده في الخطاب ظاهر كلامه انه يريد به
 سواء كان قليلا او كثيرا كناية الرجل والمرأة وهو كذا على المشهور
 وهذا كله قبل العقد كما سمي المصنف وسقوطه او يور عند
 الجماع الخمي تردد بكونه عذوبة وهي التي ذكرت عند الجماع ولها
 رد الزوج بذلك ونزلت من احد بن نصر بن اصحاب سمي موت
 وردي كل من الزوجين صاحبه به فقال يطعم احدهما قبله والا
 خرم منهما فيعلم من هو منهما الخطاب وانظر والمراد بقوله
 يحدث فهل هو خاص بالغايط او يجري في البول والمني والظاهر انه
 خاص به لذكره مسلمة احد بن نصر في مثل الغايط البول ورسمها
 كان اولى منه على ان الخمي فسر بها كذا عند الجماع ولا رد به
 قولا واحدا السبر يعني قول الثاني الذي يحدث عند الجماع يستعمل
 البول

البول ولا رد بالمني قولا واحدا الخمي وهو الذي يتقو ط عند الجماع
 هذه عبارتهم وقول الشارع والثاني هو الذي يحدث عند رواية
 بالمعنى ولا رد بالمني قولا واحدا العبد روي قوله رواية بالمعنى اي
 فالمراد بالحديث الغايط فقط وكذا استظهر بعضهم ان المراد به الغايط
 فقط وبعضهم جعله متاملا للبول وهذا هو الذي ينبغي اعتباره
 ثم وجدون برصه بعض الاستياخ الغد يطة ابن عرفة هذه
 الكلمة وجدتها ببيت محلة ثم ذال المعجمة ثم سناه اسفل ثم واو
 ساكنة ثم طام محلة ثم ثا ثا ثا ثا كل ذلك بصور الحرف وندار انها
 في قانون ابن سينا في الطب وقال الحواشي نقول العامة العذرة
 غير محدث عند الجماع وانما هو العذرة بغير الحرف وفتح الموحدة
 من تحت والذال والواو ساكنان والعذرة الذي تعوله العامة هو
 الذي تحبسك بطنه وجمع عذار بطن عذرة قلنا التي صوبها
 كذا كذا في المحكم والصحيح لفظا ومعنى والتي تعقبها لم اجد لها في
 نعم في المحكم المصدر طي الفرج وهو العذرة والعذرة كذا في المحكم
 واما ما مشناه من اسفل فلم اجد لها في كتب اللغة كمال التمام وظاهر
 كلام التوفيق انها في الصحيح بالمشاهة تحت وكذا في نسخة من القاموس
 وظاهر كلامهم فتحها وزاد في القاموس عبطني على وزنا مصغور
 وعصور قالوا وهو السوا ونضم العذرة والعذرة والعذرة
 كذا في مصغور وعصور الشيا وقال في مصغور الشيا باب
 الشا والشيء والشيء من يحدث عند الجماع او ينزل قبل الاطلاق افاده
 الخطاب وخدم الخمي برده المرأة من الكدام ولوقل في المحقق لانه
 يخفى حذره بالآخر ولا يلزم لا يطيب نفس الواطي وقول ما يسلم
 ولدها وان علم كان في نسلم الخمي يلزم بغيره النكاح باحد
 الابوين كان كذا في رده ابن عرفة فانظر وخدم الرجل قبل
 عقده عقيب ان كانا بينا ولزم سفاقت ابن رستم لقادس

وفي كون ما حدث بعده كذلك ثلاثة اقوال الاول ان العاسم كان
مهما ان رجمي بده فلا يفرق بينهما الا بعد اجل سنة لعلاجه
وجنون المواق اما جنون الرجل فقال ابن رست سماع يحيى بن رجل
سنة بطل ثبانه او بعده نفس المدونة وفيها يكلم للمجنون سنة
ينفق على امراته فيما فيه ماله فان لم يفرق بينهما الباقى الصريح
او الواسع من ذهب للعقل وقال ما لك يوحى الموصوفين
سنة ابن وهب والمقصود ومن يخفق مرة بعد مرة سواء ما
جنون المرأة فقال اللحن بركة المرأة باكون وان كان صريحاً بعض
الاوكاك وان مر في الشهر اللحن لا فرق بين قليل الجنون وكثير
كان طبعا او يغيب راس كل هلال ويسلم فيما بين ذلك
وحضايه فيما ان كان الرجل حيا او مجنونا فلم تعلم المرأة فلها
ان تقيم او تغار بواحدة باينة لا باكثر منها حيا من الجنون وال
الاثنين قطعا او سلمها وذكره او بعضهم كايح واجب قطع كل
ما هناك والعنف ذو ذكرا لا يمكن به جماع لسدة صفة اولد وام
استرفاهية اخرى وفيه في اجزاء من الما اذا لم ينزل لان اختيار
انما هو لعدم تمام الدقة للوطي ولذا اردت العقيم الحضي والمقطوع
الاثنين اذا انزل ونحوه لسدة الباقى والسير حيت وقطع
حسنة ابن عرفة اللحن قطع انفسه كقطع الذك ونحوه في
السوهم ومر بها الى اخره ابن حبيب ما يقطع لذة الوطى كالم
والرثا والعطو وروي محمد ما هو عند هذا المعركة من دا الزوج
فله الردم وان لم يلحق الوطى عياض العرن يكون خلفه لها وقد يكون
عظما والرتق التفتاق بمل الوطى والجماع والعمران به وقا
لحم في الفرج في الفرج كمن السداة بمانه للم
لسد ادى لمل الوطى نفس المدونة كادرة الرجل اعلم
سنة في الفرج يسبها بمانه للفطر ونقل الذخير انه رجمه

في الفرج كدت عند الجماع ونحوها واقفا بها الجلاب بركة المرأة بالحن
والا فندا واتحاد المسلمين اللحن وكذا العفر والعرب والرتق والسنة
والاستحاضة وحرق النار في الجناح بضم الجيم اي اكسح والام
من المرأة بمانه لما مياح جنون هو واجمل مصله ما والركب
الا عا في وطى نقلت به اسم لكتاب ابن العماد خلافا معقول
عنى المفضاة اي التي اختلط مسلك صامها بالمسلك غايطها
لموضع الاستحاضة اي فان كان القبل حار وان كان الا براسع
والكل بعد العقد مصيبة ابن الحاحب الغيب المحقق في الخيار
داوهد قبل العقد لا بعده ابن شماس ما طار بعد العقد فلا يؤثر
في ثبوت الخيار للرجل منها ان يذم من بعد النكاح حتى لا كاسع قيل له
اذفع المهر وانفق واذلا وطلق ابن عرفة ما حدثت بالمرأة
من عيب بعد العقد فهو نازل بالزوج ابن شماس وفي كون
عيب الرجل كذا في الواجبه اختيار قولان الاجد انه المحقق
ابن رست لخلاف ابنه شرف بينهما بجدة للرجل قبل العقد اذا
كان بينا وان لم يكن متفاعشا والمهور ايضا انه كذا في اذا
حدث بعد العقد لا فرق بينهما ما وان كان به من يد قبل العقد
فلما رده بالتقاي وان كان يسير افضله خلافا وان حدث بعد العقد
فان كان يسيرا فلا رده بالتقاي والا خلافا في البين
اي المذكور في الاصل سنة المراد باليمين الظاهر انه جذام وليس
المراد الفاحش راد عند الباقى خلافا لاسهب وجنون
ابن حبان جنون الزوج ان كان قبل العقد او حادثا بعده فمن
حق الزوج ان يفرق بينهما بعد ضرب الاجل سنة لندا و
ولما ان كان بالمرأة فله ردها ان كان بها قبل العقد والامني مصيبة
نزلت به فمن شاطف فلها اي الزوجة اختيار اي بين رد الزوج
والرضايه بخلاف اي الزوج فليس له اختيار بجزاها المحقق

في الفرج

ويرى فيها الفاحش والجنون بها الحاديات بعد العقد لا
 الطلاق بغير استشارة للفرق بين الزوج والزوجة واجل
 سنة ابن حاتم الا عتراضا واكثر من واحد والبرص لا يطلق
 به ابداء ويوجب من به هذه القيود للمعاجة سنة ابا حاتم
 يطعم بالزينة عنه ولا اجل ذلك فان لم يكن العقد خلاف
 التكرار اي الجماع والبرص واكثر من بيان للصبر لم يرد
 نفق بضارعة من الفصول اي البرص والصيف واكثر من
 واستارها النفع الدوا في فضلها وباعتراضه اي
 عدم انفاط الزوج عطف على فمها وبعده اي لا عتراض
 احاد للزوج بعد وطء الزوج بيان لمعنى قول وطء
 مصيبة اي فليس لها اختيار فيها قال مالك بن نزيح امراء بكرة
 فوطئها من ثم حدث له من الله تعالى ما منعه من الوطء وعلم
 انه لم يترك ذلك وهو بعد رطب عليه ولا يمن عليه فلا يفرق بينه
 وبينها ابداء الكافي من عن بعد فاعيا بها وليس لها فراقه ولا
 العتار عليه ابداء وكذلك اذا اكبر الرجل وصغف عن الوطء فلا
 يفرق بينه وبين امرائه ومضى عن اعتراضه من يوم
 الحكم عبد الباقي لاسي يوم الرقة لانه قد سبق من يوم الحكم
 فان نكحها على التاجيل فمن يوم الرقاص والتاجيل بسنة بعد
 قاله ابن راسد وقال المتأرجح لم يجر عليه الفصول الاربع فان
 الدوا رجا ان في بعض الابواب في فصل دون يخرج من الفصول
 وان كانت حكمه الفصول واوه المال وان صلت المساواة
 اي بين امرء والعبد في التاجيل بسنة عبد الباقي واجل العبد
 نفسه على مذهب المدونة ومذهبه واصحابه وبرأيكم الذهن
 لان كذا يد مدع النكاح عذاب ولانه يعزب عن التزويج ويقتل
 عذاب انتهى اي والعبد على السقف سنة من امر كالحمد وقيل
 سنة

سنة كالحمد واستظهره وقال البر عن واحد لسا واسم امر في السب
 وعزاء السب على الرسالة لما لى ايضا البنا في قوله لان
 كذا يد مدع النكاح عذاب الى اخره نظر لانه اذا كان عذابا كان
 مع عقوبة المدع او كذا في التعذيب فلا يبا سب المحقق المراد
 للعبد المنطوي واختلف في اجل العبد فقيل كالحمد وقيل عن مالك
 ومنه نور الفقهاء وقيل سنة أشهر وهو قول مالك وبه الحكم
 المحقق والاول ابي لان السنة جعلت للجنين في الفصول الاربع
 فقد يقع الدوا في فصل دون وقيل وهذا يستوي فيه امر والعبد
 قلت قول مالك واصحابه على ان سنة امر بعد كما قال ابن راسد
 فلا يلزم التسوية بينهما فاما ما علم وصرف ان ادعى
 اي المقتضى ولو بعد عداي السنة الوطء مفعول ادعى
 فيها اي السنة بمعية صلة صدق فان نقل اي
 المقتضى عن النبي على الوطء فاما حلف اي الزوج على نفي
 وطء فاما وبيت خيارها والا ببيت اي وان نكلت ببيت
 زوجة كالمعتز عن ابن عرفة لو ادعى وطء فيها وصدقة ببيت
 زوجة وان الكذب صدق بمعية اللحن قول واحد الباقى
 هو المستور محمد عن ابن القاسم ان الكذب في دعوى الاصلية
 صدق بمعية في النكاح لبيت غير ان نكلت خلفت وزد بينهما
 فان نكلت ببيت زوجة فادعى امر من اي من المقرين بين
 دعواه فاما الوطء فاما وبيت دعواه بعد هذا الوطء فاما هذا
 منزع على قوله ولو بعد هذا نصف عقيب قول الاصل فان نكل
 حلف والا ببيت هذا اذا ادعى بعد السنة انه وطئ فيها
 واما لو ادعى فاما الوطء فانه كلف وبيت خيارها فان نكل
 ببيت زوجة الى الاجل وليس لها ان تكلف لان بقاء الاجل
 من حقه فان حلف له وطئ عنده بطل خيارها وان سادى

على النكاح حلفت والا يقرب زوجته فاما مصنف فخطب ما بعد السنة
 بما قبلها ولكن ان يكون كلامه فيما بعد ها اي وصلا ف ان ارعى بها
 الوطن فيها حاله الشيخ سالم القدوي لم يعتمد ذلك وعتمد انه
 اذا ادعى فيها الوطن حلفه فان نكل حلفت وفزق بينهما قبل تمام
 السنة كما في المدونة وان لم يدعي طلعا بعد الاجل ان
 عرفه اذا ثبت بعد الاجل عدم اصابته فقال ابن حبيب ان طلمبت
 فراقه فليس لها ان تغارقه ولكن مطلقت عليه السباطان
 الباقي حكم الطلاق ان يامر الزوج به يتوقع سنة ما شافان
 لم يغفل حكمه عليه المستطاب الطلاق بالعبث للاسلام على المشهور
 فمطلقة الحكم الي اقره ابن عبد السلام في احكام ابن
 سهل اختلف الشيوخ في هذه المسئلة وما في معناها من
 امراء المولى والمعتق تحت عبد وكونهما هل يقع المراه
 الطلاق او يوقعه الحكم وفي التوضيح اختلف هل يطلق او لم
 كما هو ظاهر ابن ابي عمير ابن عبد السلام وهو الصحيح او
 يبيع المرأة الي غيره ابن جرفه المستطاب في كون الطلاق بالعبث
 يوقعه الاسلام او يفوضه اليها قولان المشهور وابي زيد
 عن ابن القاسم الهنوي وفتي ابن غثاب بان المرأة هي التي
 توقع ورحم ابن قاتك وابن سهل فاذه الخطاب ولها
 اي زوجة المعتق في الاجل النصف على الصواب عبد النبي
 الاظهر ان لامراه المعتق في النصف كما يفيد كلامهم
 على المحذور والابرص ذكره ابن غاري اي تزوجه المجنون
 والا حزم والابرص والمعتق مستويان في وجوب النصف
 باله قول ارباب النكاح مع الدلالة فان سمعته واحدة من
 نفسها فلا نفقة لها الا زوجة المجنون لشدة خوف ضررها
 منه خلافا لما في الاصل نصهم من وجوبها بشارع عبد الباقي
 وانظر

والظاهر عند المصنف لا نفقة لها اي لامراه المعتق في غيرها اي
 السنة هذا ظاهر سياقه واما ابن رستفانما اختار عدمه
 في امراه المجنون حيث لم يدخل والا فلها النصف مدة ما حلف
 سنة او نصفها ولا يصح قياس المصنف المعتق على المجنون
 لان المجنون يغفل عنها كناية المدونة والمعتق من يرسل علمها
 والا فله ان لامراه المعتق من النصف وكونه للمعتق في الخطا
 عن ابن غاري وكامل بالسنة الصداق فيها ان لم
 يصبرها في الاجل فاما رضى بالمعامر والافزق بينهما بتطليق
 لا محذور ولا رضى طارها جميع الصداق لمطول المدة عند
 الباقي لا اقلية من نفسها طال مقامها معه في المدة
 بها واختلف سائر ربيها ابو عمر ان جعلها لك الحجم في التكميل
 النكاح واختلف السور في طاهره انه متى اخبر واحد منهما او اكتمل
 فان طلق قبلها فلها النصف كما اتهمه الطرف وتفاضل المتلذذ بها
 بالاجل فان طلق لمكان لها النصف فخطبها قبل السنة مع
 نكاحه بها او رساله عليها قلت لعدم وطية البناء قوله فان
 طلمها قبلها فلها النصف يعني اذا لم يطر مقامها معها والا فلها
 الصداق كاملا كما يفيد قول الخطيب واما قبل الغضا الاجل اذا
 لم يطر مقامها قبلها نصف الصداق في المدونة ونقلت في التوضيح
 كدخول العنين والمحبوب بمر بطلاق الكافي تحصيل مذهب
 فالك ان فرق بين العنين وامراه للنصف حديثان فاحبه
 فليس لها الا نصف الصداق لم يختلف قوله في هذا واما الكافي
 والمحبوب فاذا دخل بامرأة لم يطلمها فان عليه الصداق كاملا
 طالت المدة او قصرت كذا في المعنى ابن جرفه في المهر في طلاق
 العيب طلق فان طلق العيب لا طاعها عليه بعد النكاح فلها
 المهر في المجنون والابرص وانحصر في القارم الذكر وبعضهم

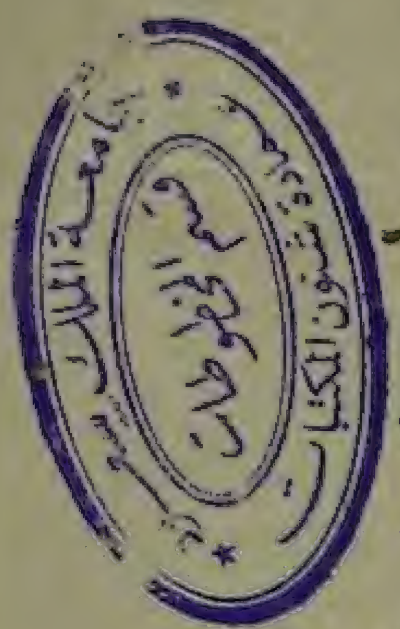
ج

في الملاء

Copy University

لا في المحبوس المسموح والمكسور كالزوال الصالح الزوال اذ راد
 القميص في عبد الباقي كدخول العين من لركب كالزوال المحبوس
 ثم بطلان باختيارها لان طلق عليها لغيرها في قول
 المصنف ومع الرد قبل البناء صداق ونقد فموجب المسمى
 الى اخره ثم بطلان اختيارها متى وهو محمول على من
 اوقع الطلاق اختيارا وقد كانت المرأة علمت بذلك وقد علمت
 عالمه اذ لو لم تعلم وطلعت للعيب فيسبذ كره المصنف في قوله
 ومع الرد قبل البناء الى اخره ولحق رضى بالاعتراض مدة القيام
 قبلها روي ابو زيد عن ابن القاسم من اعترض في اهل سنة فلما
 لمت قالت لا تطلقوني انا اترككم لاهل اخر فلما ذكركم بطلان
 متى سنان بغير سلطان هذا قول ابن القاسم في العيب بغير
 وقوله في الموانع ليس لها ان تقارن دون سلطان قاله في
 التوفيق ومعلوم قوله مدة البقاء طلعت او ابدت فليس
 لها القيام عبد الباقي ومعلوم قوله في الرواية الى اهل
 انها لو قالت بعد السنة رضى به او بالامام نعم ابد فليس
 لها فراقه حينئذ كحاج نص الا قنينة ونقد قوله اول الوصل
 اول برص ونحوه للتبسيط في اخر من الباقي قوله معلوم
 سائر الرواية الى اخره في ستره ابن رحال ما نصه والظاهر
 من كلامهم ان هذا غير شرط وكذا اذا قالت رضى بالمقام مع
 وهو ظاهر التوفيق وستره ولا يجرد اي الاجل
 كما جازم ولو اطلعت بها الفة في سيرة القيام بها بعد الرضا
 عند الباقي وقوة المصنف ان زوجة المذموم لها القيام
 بعد الرضا وان لم يعيد رضاها بالمقام مع باحوال الفرق
 سنة الصبر في فرع الجذام ولا كذلك المصنف في نحوه للحيث
 الباقي فيه نظر ونص التوفيق فان رضى بالمقام مع
 اي

اي المذموم مراد ان الفراق فقال ابن القاسم ليس لها ذلك
 الا ان تزيد وقال السهبي لها ذلك وان لم يزد وحكي في البيان
 ثالث ليس لها رده وان زاد انتهى والعول الاول لابن القاسم
 هو الموافق لتقييد اختيارها فيسبق بعدم الرضا ويرى بالاجل
 لصحة المعترض الموقف الى اخره الباقي عن ابن القاسم ان
 رضى من رضى فلا يوجب حرجي يصح وان رضى من رضى فلما اهل
 مرض فلا يرد في اهل المرض فان حين في الاجل فهل يبطل
 الى اخره الباقي عن ابن القاسم هو قطع ذكره في الاجل عمل
 طلاقه قبل تمامه وقال السهبي وعبد الملك واهله لا قول لها
 وقال ابن الماحسين فمن قطع ذكره قبل التماسه قوله
 ابن القاسم في اخر من تعين ان المعترض من اذا قطع ذكره
 في اثنا السنة فهل يعمل عليه الطلاق حيث طلبته الزوجة
 اذ لا فائدة في التاجيل حينئذ وهو قول ابن القاسم ولا يعمل
 عليه الطلاق الا ان حتى كفى الاجل لعلها ترضى بالاقامة
 بعد بلا وطن حكاها في البياض حتى ما ذك وقيل لا يطاق عليه
 وتكون مصيبة نزلت بها كالا لئلا تستقيم في طلاق
 الاجل يعطى الذكر عليه ان يرضى واستقوا على ان قطع ذكر المولي
 في الاجل يبطله ونسب الزوجية يبقى اي زوج وليس
 لها فراقه فهي مصيبة نزلت بها كفى الصبي الى اخره
 اخر من وكذا متى قطع ذكره بعد السان لم يكن موليا لا يعرف
 بينهما كما يوحى من قوله فيما سئل عما عداه من
 علمه اي بالبقاء ما زوج ان قطعت اي الزوج ذكر زوجها
 عبد الباقي وانظر في طهارة هي هذا العبد والطلاق
 يسقط خيارها بالاولى من ذلك المصنف على القول بان
 لا يطاق عليه حمله وهي مصيبة نزلت بها وعلم



الشراف ان قطع هو عبد الباقي قوله قطع بالنسبة للمهر والما لم
قطع هو يجعل الطلاق قطعاً ولها المقتضى حسيدي ولا رد بول
الفراس ان كتاب الحزولي اختلف اذا وجدها ببول في الفراس هل
هو عيب ام لا قولان وان وجدها من غير عيب ببول فليس ببول
ليس ببول والرد قوله السقرو قال ابن عمر كثر ببول ليس ببول
الا بشرط وزعم اجماع اي خروج الزوج بصوت او لاف من الذكر
عند اجماع ونبه الغم والاف الى اخره التي اختلف في اربع السواد
والقرع والخمر والخمر لان نبت الاعلى والى بالرد في نبت الباجي
ويجاب المسطور بان المقصود الا هو من الزوج وقاعها في
الفرع فنتقنه هو كانه لا نبت الغم والفرع بغير العاقب
والرد وهو عدم سقر الفراس من عالمه كالمجهري الباجي ظاهر
المذهب انها لا ترد بغيره من الفرع كالحزب خلافه لا بغيره
والسواد ولو من بيض ابنه ردت ابنه عيب يري رد السواد
او الفرع ما ان عرقه لعلمه كالمجهري بغيره كونهما في اقل بيت
لا سواد فيهم في والمتبوع ابنه كاجب لا خيار بغيره هذه
الاربعة الا بشرط وان كانت لغية او معتصة من زني
الا بشرط راجع لبول الفراس وما بعده فيما ان وجدها سواد
او عور او عيباً فلا ترد اذا لا يرد بغير العيوب الاربعة الا ان
يشرط السلامة منه قلت فان شرط انها مهيمة فاذا هي عيباً
او سقلاً او معتدة ايردها بذكر قال نعم اذا استقره على
من انكحه اياها لقول مالك في نزع المرأة فاذا هي لغية
ان زوجها يملكه بغيره فلما ردها والا فلا عيب في قوله لغية اي
لغيره كما قال في الموضع الاخر لزمية علس هذا السواد
الا انه يجوز هنا في الرد كسكوت الولي به وصف العيب
بجهرته نسب ولو كان ذلك بوصف الولي كمنه كظية بالبياض
وصحة

وصحة العينية مثلاً ومثله وصف غيره بجهرته وسكوتيه وظاهره
سواء صدر الوصف من الواصف ابداً او بعد سوال الزوج وهو واضح
على ما عند المكي من جريان الخلاف في الصورتين والاصح منه
ما شيخ عليه المقتضى كما يفيد كلامه في السامع ان كتاب قوله
ولو يرد وصف الولي بقول عيسى وابن وهب قال اذا وصفها
الولي كمنه كظية بالبياض وصحة العينية من غير سبب وهي
عور او سواد او عيباً او غير ذلك فان شاعروا على
ان عليه جميع الصداق وان شاعروا ولم يكن عليه شيء وان لم يعلم
حتى دخل ردت الى صداقها ورجع بالزائد عليها هذا اذا كان
وصف الولي من غير سبب ذكر فان قال انما تطلب المخطوب
منه قد قيل ان وكذلك سواد او عور او عيباً لولا ان كان
من قالها بل هي بغيره فلا اختلاف ان ذلك شرط هذه طريقة
ابن رشد فان تنازعنا في الزوج والولي في الشرط
اي حصوله عند العقد وعدمه ولا يثبت لاحدهما
لكتاب الموقت فان وجد فيه سلمية البذل والعقل وال
عليه شرط ذلك في الزوج والرد الفاقا وان وجد فيه مهيمة
البذل والعقل فترد في رده وعدمه الزوج الثاني في الاصل
وفي الرد ان شرط القيمة مردد كمنه يعني ان الموقت
اذ كتب انهما مهيمة العقل والبذل وتنازع الزوج والولي
فقال الزوج ان شرطه ذلك وانكر الولي ولا يثبت فقال
ابن ابي زيد لا رد به وهو الذي كان يعني به اشياخنا وقال
عمر له الرد وما لو شرط الصمى بالقطر فلا خلاف في ان الزوج
الرد كما اذ كتب الموقت انها سلمية البذل كمنه الموقت وعبار
عبد الباقي وفي الرد ان شرط يعني كتب الموقت الصمى في العقل
والبذل فتوجب في خلاف ذلك وعدم الرد لحي العادة انه من

تلفيق الموثق بردد في الشرط انما علم من كتب الموثقة ونافع الزوج
الولي فقال انما شرطت ذلك وانكر الولي ولا يثبت واعاد ان شرط
الزوج الصحة بلقطة فتردد بعد ما بدلا خلافا لخطاب التردد بين
المتأخرين لعدم بعض المتقدمين وهو بين ابني زيد والباقي
وصورة اذا ثبت في العقد صحة المبدن فهل هو كالشرط وهو الذي
قاله الباقي او ليس كالشرط وهو الذي ابني زيد وما لو قال
سلمية المبدن لكان شرطاً عند ابني محمد ايضا كالوجه كان يفتي
عليهما واما وفتي نحن به ابو هريرة لما فرق بين صحيحة وسليمة
لان الاول جرت عادة الموثقين بتلفيق ولم يجر عادتهم بتلفيق
الثاني الباني كلام المستطيل يدل على ان الراجح عدم الرد لانه ظاهر
المردية وانه عند رتبة الفتوى فكان اللائق بما المصنف الافتقار
عليه مساواة البكر بالبكر فان شرط كونها بكر فوجدتها
بكر فله ردها عندنا لان تنازع العرف والمساواة
مصطلح الفقهاء ليس لم يثبت الى اخره فثبتناه انه ان شرط كونها
بكر فوجدتها مفقودة بولته او زنا فليس له ردها اتفاقا وانظر
مع قول الاصل وفي بكر بردد المواق ان عرفة لو شرط انها عذراء
فوجدتها بغيره فله ردها اتفاقا ولو كون شرط انها بكر كذا وكذا ولو
قولا وان الذي اخذ به جماعة من المتأخرين ورواه ابن حبيب
عن مالك وقا له اسهب وعول عليه ابن سميون وصورة ان لا يرد
بذلك الخطاب وعلى عدم الرد بالشيخ في هذه قال ابن عرفة
المستطيل وابنه فحكوا لو بان انها ثيب من زوج لكان للزوج
الرد انما السبر حتى العذر لا هي التي لم تنزل بكارتها لم يرد
ولا بكر حتى التي لم تنزل بكارتها من كاح وهذا اذا لم يجرى
مخلاف ذلك فان جريا بان العذر لم يعني البكر حتى فيما
جرى في البكر واذا جرى بان البكر لم يعني العذر لكان حكمها
حكم

حكم العذر وبطل كلام المصنف اذا لم يعلم الاب بنيتها فان علم
بذلك وكتم فله الزوج الرد كما ياتي وكلم بشرط انما عذرا او بكر
ولا كتب الموثق واحدا منهما فخر التردد حتى يثبت بغير كاح
ولم يعلم الاب بنيتها بشرط الزوج البكارة ومثل كتمانها الموثق
زاد بعد الباقي والتفتت مع الزوج على انها غير بكر لان فان
ادعت بكارها فاقول لها في وجودها بين ان كانت
رسية وكلف ابو السفينة كما ياتي الباني قوله او بكارتها
لكن سوادعت انها لان بكر او ادعت انها كانت بكر او انزل
الزوج بكارتها فنصدق في الصورتين معا كما بينه نقل ابن
غازي وفيه خلافا لما في حسن ورس من انها الصورة الثانية
لا تصدق بل ينظرها الشافان قلت بها ان فرق كانت
القول لهما وان قلت بها ان ربيد بغير كونه مفعلة كان القول له
ببني لان هذا قول لا يسمون ينظرها الشافان وهو خلاف المهور
الذي عليه المصنف ما في الاصل اي قوله وفي الرد ان
شرط الصحة بردد وقد تقدم الكلام عليه ولما رجع كان
او امرأة غير كذا زوج مرفقة بغير شرط بل ببيان
اي لرفقة الرفقة صلة زوج ابن شاس اذا تزوج امرأة
ولم يشرط صحتها فلم اختيار ان ظهر انها امه وفيها لما لك من
نكاح اسيرة اخبرته انها حرة فاذا اخبرته اذن لها سيدها
ان يستخلف رجلا على عودتها كما فعل ردها قبل البناء ون
عند من من المهر وان دخل بها اخذ منها المهر الذي قبضته
ولها مهر سبيلها وان شتا ثيبه على نكاحها بالمسمى ابن عرفة
قول ابن ابي حبيب تزوج امرأته وامرأة عبد دون بيان
عذر روافقه في نكاحه مع مثله ابن عرفة قول ابن
الكاحيب بخلاف تزوج العبد لامة واصل القول لهما ان نكاح عبد

حره على امة او امة على حره فلا خيار للمهر لان الامة من نسبا
الخطاب يعني اذا تزوج امرأة من غير تبين تبين بظهرها امة
فلا كلام له وكذلك هي ان تزوج رجل من غير تبين
ظهره انه عبد قاله ابن فرعون في شرح ابن ابي حبيب وابن عازي
وعنه
وسلم مع نضال بن عرفة قول ابن ابي حبيب
وتزوج المسلم البغلي نية واضحة لان الكفر ان كان غيبا في النكاح
وهو قاصر عليها غير مستدلول بها ولا يرد المرأة بغير احد العيوب
الاربعة ابن شاس من تزوج بغلي نية ولم يعلم فلا حرج له في
ذلك حتى يستبرأ منها مسألته المحقق في كتاب محمد في مسلم
تزوج امرأة فبينت انها بغلي نية فلا خيار للزوج ان لم يعلم
ولا قيام لها ايضا ان لم يعلم وقالت ظننت انه نضال لان
يغير بالقول بخلاف الواقع في كتاب محمد فان قال المسلم للبغلي نية
انه علي وبنها فقال مالك كذا انك انك يوسف ان تزوجها علي انها
مسلمة لاظهار ذلك منها هذا كالمسألة ابن شاس واذا المسلم
بغير البغلي نية ثم تعلم فقال مالك كذا انك انك يوسف ان تزوجها
من كثر من شياخ المحقق وغيره الا فقهه الخطان يتصور الغزو في
الصورة الاربعه فانما البغلي هو الامة اذا غزاها قال لها انتا
حر فتجده عبدا فلها الخيار قاله الساجي والسياطي والامة
تقرب البغلي بان يقول له انا حرة فيجدها امة فلم الخيار فيعلم
في النوار وروايت يوسف والنضال نية تقرب المسلم بان يستبرأ اسلامها
او يظهره ويعلم انه انما تزوجها علي انما مسألته مما كان سمع منها
من الكتمان واظهارها للاسلام قاله ابن يوسف من المسلم بغير
النضال نية بان يقول لها انت علي وبنها قاله ابن يوسف
الواقع صلة القول واجبت اي المرأة ولو غير رقيقا للدور
الباحي لو طهر المرأة لعلاج نفسها من الجنون واكبر ام والبرص
ودار

تغير

قف

ودار العزج واجلها في الجنون واكبر ام سنة واما الرقيق فبلا اجماع
في كذا في الجنون يعني ان الزوج اذا اراد ان يتدوي
لدرتة فاستأجر له ذلك باجماع اهل الكوفة من غير كبر على
المستور كما قال ولا خصوصية للرقيق بذلك وحراره لا خصوصية
في اصل التاجيل واما كونه بالاجهار فمختص بالزوج او بالامانة
والجدة من قولهم ان بسنة كما سبق عن الباقي واليه اعلم
وحبره بضم فسراي المرأة علي الدواي من الرقيق ابن يوسف
ان كان الرقيق من قبل اثمان فيجوز علي بطله وان كان خلقه فان
رضيت بالبط فلا خيار له وان انت فاختار له ابن ابي حبيب ولا خيار
عليه ان كان خلقه ابن عرفة الرقيق ان لم يضر فطعم ولا عيب
في الوطئ بعده فالقول قول من دعي اليه فان طلع الزوج بعد
رضاه له لم يضره بصف المهر وبعد استناعهما فلا فرق عليه وان
كان في القطع ضرر ولا عيب بعده فاخياريها فان رضيت سقط
معاله والا فلا خرم لطلاقة وعكسه فلم يضرها عليه والطلاق
ولا خرم اخاره في الاكسفة اي الا اذا كان الرقيق
من اصل خلقه المرأة فلا خيار علي فنتج سبب موقوف الشرط جبرها
ان لم يكن خلقه ومراهم بالخلق ما كان اصلها في ابتداء الامر
من حين الولادة وبغيرها ما كان عارضا بسبب كما اذا اضعفت
والنقطة في ذهابها فالحكم المهر والا فالكل خلق الله تعالى
لزيادة التاذي اي المرأة بخلق الرقيق الخلفة علي فتح الرقيق
الناس من عصبه ولا خيار الزوج اي علي رضاه بعد اوجها
من الرقيق سواء كان من اصل خلقه او طاريا عليها من اثمان بحيث ان
عليها يلزمه بصف مهرها المحقق لان لا ينشأ المنة من
المحتمل حسب نظر من ان لم يكن عليهما في القطع ضرر ولا عيب في
الاصلية بعده كان القول قول من دعي اليه فمها فان طلعها بقدر رضاها

وقيل القطع لزوم الصفه واما كبره فظلمة فلا يش عليه وان
 كان في القطع ضرر ولا عيب بعده خبرت دونه وعلى خبر دونها
 وان كان فيه ضرر وبعده عيب في الاعصاب خبر كل منهما على الامور
 وصنيعه في يقتضيان ان هذا هو المعتمد لانه حمله على الكلام المصنف
 وعليه فالمراد بكونه خلقا ان يكون عالما في القطع خبر سواء كان
 محض علم عيب ام لا كما قال سيب وقال في الحاشية طاهر كلام
 السيوطي ان تفصيل المحققين ضعيف وهو من الفلاس لا يندم عن في سن
 انه المعتمد العدوي بتفصيل المحققين طاهر معقول وان قال التقاضي
 طاهر كلام السيوطي انه ضعيف وحسب على ثوب منكر المحققين
 حبيب في المحصور والمقطوع ذكره وانتباه او احدهما ان انكر انه كذب
 حسب من فوق ثوب الباجي عذري اذا كان غير مصدق وجوز تأويل
 النساء للفرج جازان فيظفر اليهود وهو باين وابعدهما بكونه من
 المس وخطب منه انظر ابن عرفة في خطاب نحو اوجب كذا والعنة
 هذه الثلاثة قال ابن عرفة ان ثبت احدها باقرا لزوم قسمة
 ان كان بالغا والافضل ذكر دعواه زوجته علم يعني انه بمنزلة المنكر
 ابن عبد السلام فان قلت بغير بعضهم على ان لا يجوز نظره لا يجوز
 لمس ولرب من فوق الثوب وهذا يدل على تساويهما في المنع فان
 دعما لفردية الى واحد منهما وجب احكام الاخرية وسيرج النظر
 لان حصول العلم للشرع به اقوى قلت هما مستويان في المنع
 فقط ولا تشك ان الادراك بالبرهان قوي مع ان المس كاف
 في حصول العلم فوجب الافتقار عليه انتهى ابن عرفة المراد
 اكسب نظاما ليدرا العلم اقرب للاباحة من النظر ابو عمر اجمعوا
 على منس الرجل فرج عليلته وفي نظره اليه خلاف مقتضى
 يظهر اليه صلة حبس ابن عرفة واكسب نظاما ليدرا العلم
 يعني في ثقب الاعتراف من خطاب ابن عرفة الاعتراف ان اقرب
 فواضح

فواضح وان انكره دعواه زوجته صدق المستطير في المدونة بمسبب
 كذا القلم ابن محرز والمحقق في قوله محمد بن عبد الله القاسم عن مالك وقال
 ابن المصنفون وابن عبد الحكم واصبغ وابن حبيب بن نعل طمسه وقال
 ابن كالمراة في حال فرجها ابن عرفة لو انكرت دعواه عيبها
 فيا كان طاهرا كذا امر والبرص يدعيه بوجهها وكفها السبب
 بالزواج وما كان يساير برزخا غير الزوج بالنساء واما بالفرج ففي
 تصدقها وعدمه نظر النساء اليه واثباته بنظره اليه قول ابن
 قتل انها تصدق في ذلك ولا ينظر النساء اليها وهو قول ابن القاسم
 وابن حبيب قال يعقل لا بد لسيدين هذا قول مالك وحمله على ما
 الاسحقون ابن الهندي والعول قولها مع بطنه وقال الشيخ
 ابو البراء يهر ولها رد الجين على الزوج في وبعد الدخول
 في كدوت اي تصدق المرأة ولو لمها ان تثار عام الزوج بعد
 الدخول في حدود القريب بالزوج بعد العقد قبل الردية وعدمه
 قبله فترد به سمع عيسى ابن القاسم في زوج ابنته على انها
 صحيحة فتخدمت بعد سنة او نحوها فقال الاب كخدمت بعد
 النكاح وقال الزوج قبله فغلبت البينة والاب مصدق لانه زوج
 وابنته ابن رشد انما تصدق الاب اذا اذاعها بعد البتة
 وقبله القول قول الزوج مع بينة وعلى الاب البينة انظر ابن
 عرفة في زاد الاكطاب يعني كونهما على العلم لانه مما يخفى لو
 كان ظاهرا لان لا مكان كونه كان يوم العقد حقا لانه يزيد
 الان لسمه ان مسلم لا يكون العقد الا ظاهرا فيخلف على البتة
 فان نكل الاب خلف الزوج فنكون له الردي قبل العلم في الوجهين
 وقيل على كونهما وجبت على الاب هذا هو المذهب وقيل
 النساء اي وان تثار دعوى حدود عيب الزوجية وقد مر قبل النساء
 بيان المعنوم بعد الدخول ابن رشد وان كان النكاح في قبل

فالقول قول الزوج مع يمينه وعلى الاب السبب وتطرق الرجل
 الوجه والكفين اي من المرأة التي ادعى زوجها ان بها برصا او جذا
 وانكرت دعواه فابقي اي من حسب المرأة التي ادعى زوجها
 ان بها برصا او جذا ما وانكرته ومراره به ما سوى الفرج بذليل
 قوله قبله كالمراة في فرجها وقد مر شاهد ذلك كمله في كلام ابن
 عمر في وصف آباء السفه المديطين ينبغي لا وليا للمراة
 تدعي عذرهما بغير جهاد ان يستبقوا ذلك وبيدهما ليرفع
 عذرهما ما وعلى ردها بالسوية ان الكذب في دعواه انه وجدها
 بشيا فله علمها اليقين ان كانت ما لكما ان رقتها وعلى ابها ان
 كانت ذات اب اب حبيب ولا ينظرها السنن وان في الزوج
 ما سرايت شهدة يرويه اداء فرجها ولم يكن عن اذن الامام
 ففني لشدادتها ولا خلاف ولا صداق يرد قبل البناء اب حبيب
 طلق بغير اطلاعهما عليه قبل بناء فلا مهر لها في غيب ولا فجب
 ولا عتق ولا عصور اذ لا اخل في ذلك وكذا التجهيز بعد النسيئة
 اب احايه وعيب المرأة اذ اردتها قبل المسيس فلا صداق
 في الخطاب يعني اذا ظهر لاحد الزوجين غيب بالآخر ورده به قبل
 المسيس فلا صداق للمرأة على الرجل سواء كان هو الراد او هي الرادة
 اما ان كان هو الراد فلا خلاف فيه الا ان ابن عبد السلام قال
 اذا زوج العكر ابوها او من علم عيها قد يقال يجب لها على الزوج
 نصف الصداق ويرجع به على ولها وفيه نظر وان كانت
 هي الرادة فالذي تقدم مراده قولتي وهو ظاهر المذهب وقيل
 لها نصف الصداق والسماع علم عبد الباق سواء الراد بلفظ الطلاق
 او بلفظ عتق في ردها لم يمين كرهه بغير طلاق في عيها لا بطلاق
 فعليه نصف الصداق انهي وقوه للسنة حتى في وبعده
 اي والرد بعد البناء بغير اي الزوج فعلى غير العتق
 المسمى

المسمى ابن عمر في طلاق العيب طرق فان طلق بعيب لا اطلاقها
 عليه بعد البناء فله المهر في المجهول والابصر واخصى الفأجر
 الذكر او بعضه لا في المجهول المسجوع واخصى كالبز الصحاخ
 الذرا هذا في رار العتق الكافي كقيل مذهب مالك انه ان فرق بين
 العتق وبين اسراة للعيب يجدان تكاخم فليس لها الا نصف
 الصداق لم تخلع قوله في هذا الثاني لا يبارهن هذا القول فيما تقدم
 كدخول العتق والمجهول لان ما تقدم في طلاقها باختيارها
 وما هنا فيما اذا طلق علمها وهذا التفريق ربما يفهم انه عتق
 فراجعوا النظر في ما في قة على الكافي عتق بالمرعنة واما
 المضي والمجهول فاذا دخل باسراة سم ظلمها فان عليه الصداق
 كما لا طالت المدة او وصفت بخلاف العتق وبغيرها اي وان
 رد الزوج الزوج بعد البناء بسبب عيها رجع بالمهر على المخير
 فها عن عمر رضي الله تعالى عنه من نكح امرأة وبها عيوب او جدام
 او برصا فمنها فلها مهرها ورجع به على ولها قال مالك انما
 يرجع به على ولها ان كان اباها واخاها او من يري انه يعلم
 ذلك منها وان كان ابن عمر او مولى او السلطان فلا عزم عليه
 وردد المرأة ما اخذت الا ما استحل به والافعل ولي يولي
 العقد ابن اكاحي ان كان اكيار له والولي قريب لا يخع عليه
 كالأب والأخ بنت المهرها ورجع الزوج به كله على الولي ولا
 يرجع الولي عليها بشي فان غاب بحيث علم انه تخفى عليه خبرها
 فعولان غزاها ابز عتق لابن حبيب والتمت اني من قوله
 وعلى غار غير ولي يولي العقد يعني انه اذا غدر الزوج سفه
 بان قال له هي ساءة من العيوب وهي معيبة او قال كرهت
 ثم سببت خلاف ما قال بعد الدخول فان لم يتول الفار عقد
 النكاح فلا عزم عليه لانه عزى بالقول وفرط الزوج بعد مر

مستتبة وسوا كان الفارز وليا او اجنبيا لكن ان كان الولي مجبرا
 رجع عليه الزوج وان لم يتول العقد وان كان غير مجبر رجع عليه
 ان تولى العقد ويرجع على الاجنبي المتولي للعقد ان لم يجبر
 الزوج بانه غير ولي خاص وانما عقد بولاية الاسلام العامة
 او الوكالة ومثل اخباره علم الزوج بذلك وان كتم اي الولي
 والرجوع العيب عن الزوج ولم يجبر به حال العقد حاشي
 اي الولي والزوج العقد حاشي اي الزوج في الرجوع على الولي
 او الزوج ابنا عرفة فوكيل السبب ولهما على انكاحها فوكيل
 على اخباره لما علم من عيبها فاد التفرق والفرار فان كان مقدما
 رجع الزوج على الزوجة الموصرة فان كانا معديين فعلى اوطها
 سيرا ولا رجوع لمن عزم منها على الاخر ثم قال وسائر الاوليا
 لا عزم عليهم ثم قال ولو زوجها محض بها وكما معا كانا غاربن
 فبنيهما الزوج ابنا شافان اعزم من الولي رجع عليهما وان اعزمتا
 فلا رجع عليهما ف رجع الولي عليهما اي الزوج بمثل عزمه
 الولي للزوج ان اخذ اي المهر سنة اي الولي وحيث
 رجع بضم كسر لستل رجوع الزوج والولي عليهما اي الزوج
 شرك اي الزوج للزوج اكل المهر اي رجع دينار في
 نظير بضمها ومفهوم عليهما انه ان رجع على الولي فانه يرجع عليهما
 جميع المهر ولا شرك له رجع دينار ابنا يونس ان ولي المهر العقد
 وهو يعلم انها امه فما هنا تكون عارا ويرجع الزوج عليه
 بما ادى من الصداق ولا شرك له رجع دينار وكان باعده المصنف
 فاستحقق الثباني اما ان رجع على الولي فيرجع عليه بجميع
 ما اقدم للزوج نفسه ويدل عليه ثلث عن ابنا يونس وقوله
 المصنف قبله ويرجع بجميع وجعل الولي ان ادى اي الزوج
 عليه اي الولي العيب ابنا عرفة سائر الاوليا لا اعزم

علم

عليهم ومجملهم اكلها به حتى يثبت علمهم ومن اتهم منهم يعلم
 اخلف قاله ابن خبيب يريد فان نكل عزمه وان اخلف عزمه
 المرأة وفي الموازنة لا يمين عليه وعزمه اي الولي المهر للزوج
 ان نكل اي الولي عن اليمين الموجهة عليه ولا ترد
 اي اليمين على الزوج في الايهام فيغيره الولي لمجي ونكوله بيان
 لمعنوه في دعوى التحقيق ولا رجوع اي للزوج بالمهر
 على احد ان عزمه اي الزوج ولو تولى اي الاجنبي
 الفارز باخباره اي الاجنبي الزوج بانه اجنبي صفة
 علمه او لا يستكون الواوي او على اجنبية بغير اخباره
 شرط اي فوله ان علم الزوج اجنبية رجع الزوج على
 الاجنبي الفار الذي تولى العقد لانه غرور فعلى فيها لما لك
 لو اخبر رجل رجلا عن امرأة انها حرة وزوجها منه غيره ثم
 استخفقت فلا يمس على المخبر وان زوجها منها ولم يعلم انه غير
 ولي فلا عزم عليه في النكاح يعني تا ديب الفار وتلك
 ادبه بعد الفار امه على المصنف وعلى من عزمه الامه
 او سيد بها الاقل من المسمى وصداق المثل فما من تزوج انه
 اخبرته انها حرة ثم علم بعد النكاح فبها فكلها المسمى الا ان
 يرد على صداق المثل وان شأنا مسك ولها المسمى ان عرفت
 لو بان عزمها بعد النكاح الواجب عليه طاربع دينار او مهر
 المثل او الاقل منه ومن المسمى رابعها الا ان من تخافا منها
 ان كان احد منهما ضعفا فهو مثلهما فلها نصف مهر امه ومهر
 حرة وسادسها المسمى وعزمه اي ابنا يونس الثالث المدونة
 من جعلها كالمجمل اي الامه التي حلها بسيدها الانسان
 بالاغارة في انه لا فية لو كدها وعلى واطها فتمها ونص
 تاريخ المرسى ولو عزمه السيد لم يكن للسيد قيمته ولد على الزوج

تولى

على ما يظهر وعلى الزوج فتمت الامه عبد الباقي واما الزوج فتمت
النسب وقد عرفت فتمت ان لا يكون له نفقة العتمة لانه بمثابة
من امر شخصها بالطلاق قال له قال له احد قوله فتمت في تصور
فتمت ابن عرفة في غزو السيد فولا في غزوة له فتمت الولد
وقول بعض السراخ اذا غزا السيد بحرية امه فلا صداق لها
واما هي امه محملة فتمت فتمت او قيمة ولدها وقياس
المحملة ان لا نفقة لولدها فتمت امران احدهما نفقة لظاهر
كلامهم وهذا ثانيا فتمت ان لا نفقة بين غزوة بحرية وبقية كليهما
بان واطل المحملة داخل على ابها امه وفي هذه دخل على بناتها
فتمت رقة ما من حجة ان يقول لو علمت رجما ما وطينتها مع انه
فيل القولين في غزوة الاب فتمت الولد عن ابن عرفة الخطاب
في الواحدة اذا زوج السيد امه على انها بنته او بنت عمه فاولادها
الزوج فتمت فتمت اولاده وهم احرار ابن عرفة ولو غرس
امه من زوجها امه على انها بنته فتمت غزوة الزوج فتمت ولده
منها نقل المحمدي عن ابن حبيب مع قول ابن الماحسين على من اولد
امر ولد ابنتها من سيدتها فتمت ولده منها وكذا جرحه على قول
مطرف لا قيمة عليه ان رد اي الزوج الامه التي غزوة
هي او سيدتها فان تماسك اي الزوج بالامه التي غزوة
هي او سيدتها فالمسعى اي لازم للزوج الخطاب وما من
من ان احرار اغوية الامه بحرية فتمت الاقل من المسعى وهذا
المثل اذا اختار فراقها واما لو اختار امساكها فلما المسعى
قال في المدونة وانما يسكنها مع شروط نكاح الامه تبع فيه
عبد الباقي واني من والي شخصي وفي الخطاب قال ابو الحسين
انظر كيف جعل له اكنار في الفراق والاقامة على ما ذكره بشرط
خوف العتمة ولا عدم الطول ولكنه قد يقال انما نكح هذا علي

الزوج وقد حصل بوجه جائز وحكم الاستداعه كذا في او يقال
انما نكح من هذا الحكم باب اخر وهو الفروج واما ما نكح
الا ما فقد نفقه من البنات في الفلاح فتمت كما تقدم عند قوله وعلى
الامه والمجوسية ان غنقت او سلمت الى اخيه عديم استرطها
لعول ابن فخر في الموضع المذكور عدم فتمت كنز زوج امه
بشرطه كذا وجد طول لا فلا ينفقه نكاحه وهو ظاهر المدونة
هذا خبره بين الفراق والامساك ولم يسترط خوف العتمة
ولا عدم الطول وذلك مبني في الموصفين على ان الدوام
ليس كالا بدوا والله اعلم ويستبرئ لان المال لا ينفق
كما في الاهورى الخطاب واذا امسكها فتمت بغيرها لغير
بينة الثانية لان المال الذي قبل الاجارة الولد فيه حر والذي
بعدها الولد فيه رقيق قال ابو الحسين وولده اي الزوج
المعزور بحرية الامه حر ابن عرفة ولد المعزور بحرية
زوجته منها حر ابن ربيعة القياس ان رقيق لما ملك امه لاجتماعهم
على ان ولد الامه من غير سيدتها ملك له وذكر هذا القياس
لاجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على حرمة الخطاب قالوا
لانه دخل على ان ولده حر فتمت في له لما دخل عليه كذا في
السيد عنهم يقيمهم او امساكهم كما ذكر في باب الاستحقاق
ابن عرفة وفي كون ولده العبد كذلك طرقت الاكثر ولده
رقيقا قال في المدونة اذا لا بد من رقة مع احد ابوين البنات
وكلامهما مشكل فان ولد العبد من زوجته حر تبع الامه
لما علم من ان الولد يتبع في الرقة وحرية امه في الدين
والشبه ان احد ابوين رقيق فقولها لا بد من كلفة
وهي مشكلة ليصدق تفويضها وهي احرية الموصوفين
فولدا بعض الاولاد حر مع رقة احد ابوين وقد يجاب بان

قضية المدونة ليس المراد بها العموم في كل ولد بل الصنف في ركن
 يعود على ولد العبد المفرد وفي حقيقة به لان المحدث عنه
 والمعنى حينئذ ان العبد المفرد لا يتصور حرية ولده لانه على
 بعد بر لو اعطى قيمة ولد كالحركات الولد رقيقا مع لسيده ولا
 يعتق عليه وان لم يوط القيمة رقا الولد كسيد احده فقيمة
 مستقيمة على كل حال مع احد الابوين بخلاف ولد الحر ويدل
 على ذلك قول المتن قال فيما اذا ولد من رقة مع احد الابوين
 فخلوه تبع للام لان العبد لا يفرق بقيمة انه من ركن رايين
 في شرح ابن ابي الحسن مثل ذلك فقيمة اذا ولد من رقة مع احد
 الابوين كانه يقول سوا كان تبعا للاب او للام لانه ان كان
 تبعا للاب فمن ابن يدفع العبد القيمة لان السيد يمنه فان
 فذاه كانه ما ذن السيد كان رقيقا كلسيد ولا يفرق العبد
 بغير اذنه وانما اعلم وعزم اي الزوج المفرد بجره لانه
 لمن لا يعتق عليه من ميناها السيد وعالمها ضمه عليه
 وذا عل يعتق ضمن الولد لا كجداي حربيان المفهوم لا يعتق
 عليه سمحون لو عزت امه الالف والده فزوها على انما هو
 عز الاب تبعتها لولده وصارت ام ولد له وليس للاب
 اخذها ولا سبي على الاب من قيمة الولد والزواج فيها
 ليس بتزويج واما الابن الذي غيها امه والده فعليه صدق
 مثلها باخذة الاب ولا قيمة عليه في الولد ابن الكا حيب لو
 كانت الامه كبره فلا قيمة له لانه لو ملكه عتق ولا اولاد
 لانه حر ولا اولاد عليه اي ولد المفرد او كرا احد
 ان حرية اصلية بيان لما يحذف من مخرقة محذوفة او
 يقول فهي مكسورة والصنف لولد المفرد في قيمة يوم
 اكلم اي ولد المفرد او كرا تبعا للسيد في الوجهين جميعا
 على

٢٩
 على الاب قيمة الولد يوم اكلم فلا سبي على الاب فمن ما قبل ذلك
 و مراد بها بالوجهين امساك المفرد والامه وفراهما الخطان
 هذا اذا تميزا عن غيره بعد ولادته في ان تميزا عنه وهو حر اعتبرت
 قيمة يوم ولادته قاله ابن الكا حيب وعنه وانما اعلم
 دون ما له اي الولد ابن عرقه في بقوى الولد كماله نقل المازري
 قولين عن المذهب عن عري الثاني لابن القاسم وعلى الفرز
 في قات الساسه فيها لو كانت القارة احر ولد فليس بعتقها وقيمة
 الولد على ابهم على رجا العتق طهر موت سيدهم وخوف
 ان يكونوا في الرق قبله وليس له قيمته على انهم عبيد لانهم يعتقون
 الى سيدهم ولو مات سيدهم قبل الطه بعتقهم فلا يكون
 لورثته من قيمته الا ولادته لانهم لموت السيد عتقوا وان
 قتلوا فلا بد من احرار وكم عليه الاقل مما اخذ ومن قيمته
 يوم قتلوا وان غرت مدبرة فقي ولدها القيمة على الرجا ان يعتقوا
 او يرقوا اكرية لولد المدبرة بجلد ثلثة تركه السيد فقيمة
 مع امه ولو ولد ام ولد لموت سيدها وهو حي والرق
 اي وموت ولد ام ولد في حياة سيدها على الرقية وقيمة ولد
 المدبرة كله وبعضه باستغراق الدين على السيد فقيمة كل ما
 او يعطها او لموت في حياة سيد امه ولا اهل اي والرقية
 للاجل ولد المصنقة لاهل الخطاب لم يذكروا المصنقة حكم ولد
 المصنقة الى اهل وهو على المهور ومذهب المدونة بقوى
 على رجا عتق بانفسها الاجل وهو في وخوف موت رقيقا قبل
 التعتان قاله اللحن وعنه وانظر حكم ولد المصنقة بعضها
 اكرية وعلى الفرز في ام ولد اي في ولد ام ولد القارة
 لو جاز بيع الاحمال ان لموت سيد امه قبله فيكون حرا وان لموت
 قبل موت سيد امه فيكون رقيقا والمدبرة اي وكيب القيمة

على الزوج المفوز ولد المدبرة على الغير على المهور لا احتمال موته
قبل السيد فيكون رقيقا او بعد فيحمل الثلث في او يحمل بعض
او لا يحمل منه شيئا ففرق ما لا يحمل الثلث من بعض او كله فاحتمال
الرق في ولد المدبرة اكثر منها في ولد المولى او ولد عبد الباني واما
ولد المتبعض فممنزلة رقيق بعض فبعض من الايه فقيمة البعض
العتق يوم الحكم وبقدر قيمته ولد المتبعض لا اجل على الغير لذلك
الاجل اي على انهم احرار بعد الاجل وقال سبأ اي على رجا العتق
بالنفا الى الاجل خوف موته قبل ان يعقبا به كالمه الخطاب واما
ولد المتبعض فيقوم البعض العتق يوم الحكم وقد ذكر المصنف
في المعنف بعض ما نصه واحكامه قبله كالعتق العبد وي قوله
فاحتمال ان الرق اكثر مثلا قيمة اثنين وتلاتون ويحمل كونه
فتاخر حالتي وخرار حاله وبعضه حر وبعضه رقيق حاله فله قيمة
حالتان ونصف وكبريه حاله ونصف فافهم الشئ وتلاين
على ثمانية اضافة محض كل نصف اربعة فيخص احتمالات
الرق عن وعن واكرية التي عن فيقسم عن بين السيد الام وهذا
مقرب
الاولد المكاتبه فرق الى اربعة منها ان كانت الفارة
مكاتبه فقيمة الولد موقوفة فان عجزت اخذها السيد وان
ادت رجع العتمة الى الاب ودفع اي قيمة الولد
على يد عوله امه اي الولد يقسم لفاعلا دت اي تجوز
الكاتبه للسيد العتمة تقسم لفاعلا لثايب فاعل رد
وسقطت لموته اي ولد المفوز وبجربة الامة ابن عرفة
في الصناعات موت الولد اضطراب ابن عجز ان مات الولد
سقطت قيمته الخطاب اي سقطت العتمة بموت الولد في الامة
العتق واما الولد والمدبرة يريد قبل الحكم اذ اخذ العتق واما الولد
منقض عليه في السقضية وابن عبد السلام واما في المدبرة فالظاهر
ان

ان الحكم كذلك وكذلك في المكاتبه والمعتقة الى اجل لان العتمة انما
تجب يومها على المهور واما الموات السيد فحق العتق يوم وارتبه
مقامه وفي امر الولد والمعتقة لا اجل تسقط العتمة بض عليه المكاتبه
في الاول واما في المدبرة فقال المكاتبه ان حمل الثلث قيمته وبقدر ما فلا تقي
عليه على الاب وان كان عليه دين يرضى بها كانت له قيمته عتق من دانت
لم يرضى قالوا سواهما ولا دين عليه كان على الاب قيمة ثلثه وسقطت
عنه قيمة الثلث واما في المكاتبه فتنسقل الحكم الالي الى ورثة
وعليه الاكل من قيمته او دينه اما قتل فيها لو قتل الوالد عمدا فلي ابيه
الاقل مما احدث في ثايله او قيمته الخطاب هذا عام في ولد الامة العتق
ودله لم الولد وولد المدبرة كجاء ابن عبد السلام والوضوح وعرضا
ولا يبعد ان يجري بمثل ذلك في ولد المعتقة لاجل والمكاتبه والامه اعلم
والقيمة هنا على انه عتق المحرم قاله في الوضوح وصح في ولد امر الولد قولا
بانه يقوم على ما فيه من الرجاء والخوف ونصه اذا فرغنا من مذهب
المدونة فقتل ولد ام الولد قبل الحكم فيه فهل يجب قيمته لسيد امه على
انه رقيق لان السر قد فقد عيانا واليه ذهب معظم المشهور
او قيمة على ما فيه من الرجاء والخوف واليه ذهب ابن ابي زيد وسقط
ابو عمر ان وصوب فيه من قال قال عبد الحميد ان قتل ولد المدبرة جري
من خلاف ما في امر الولد وقيمة المعتق يعتبر يوم قتله ولو
استغلك الاب الدية واعدم فليس للسيد رجوع على القاتل بشئ
لان اتحادهما حكم ولو هرب القاتل او اتقى منه الاب في العهد
فلا يكون على الاب ثمن وان عجز الاب فلا يقيم بشئ وهل يتبع
السيد كما في امر لا قولان ذكرهما في الوضوح وظاهره سوا عن
عوا عذ او خطا ابن الموار ان قتل خطا اخفى الاب عن سائر
الورثة من اول النجوم بعد قيمته وورث مع سائر ورثته
ما بقي عبد الباني فان لم يبق الا ول من الثاين وهذا

قال السيد ختمه قوله ظاهر من هذا وضطاطا في هذه الهدايا الخطا في
 ان يقع السيد الجاني الرامي قول الثاني مثل قوله دية الخطا الى احد
 وقول عمر يعني اذا اصاب في الخطا بل قال في الدية فان السيد يرجع على
 القاتل بالاقل من القيمة او الدية وما زاد من الدية اي على القيمة
 ارثا بعد الباقي يختص الاب من دية الخطا بعد القيمة والباقي بين
 وبين الورثة على الفرائض ومن غيبة او غيبة اسم هذا هو
 استقطبة امر بغيره ولم يسمه قبل الاستحقاق او بعد ذلك
 على الضارب عنه لانه حر من غير ما لا بالاقل من الغرة او غيبة اسم
 بغيره من بيت ومن ارسل الجانيه وما انقصه ان جرح اكنت
 يعني ان ولد الفارة اذا جرح بغيره اي حتى عليه فماده ومن الفتي
 فصار ابوه على ذلك الجرح او اخذ دية ان كان فيه بيت معد من
 الشارع فانه يفر من السيد الاقل مما يتبعه من الجاني وما بين دية
 الولد قيمته او قيمته من غير ما جرح وذلك بعد ان يدفع الاب
 للسيد قيمته الولد ناقصا الدوي اي يوم اكم مثلا قيمته سليما
 عن عرقه وناقصا عنه فمابين القيمة من عرقه فيفر من السيد قيمته
 ناقصا والاقل مما بين القيمة من دية الجاني فان كانت
 الذي قيمته من الجاني قيمته دية السيد زيادة على قيمته ناقصا
 لانها اقل من القيمة التي بين القيمة وان قيمته من عرقه دفع
 للسيد عرقه زيادة على قيمته ناقصا لانها اقل من القيمة التي قيمتها
 من الجاني ومثله بعد الباقي والرجوع على من رده اي بعد جرح
 الولد قيمته او قيمته على قدر ما رده قيمته اذ لا قيمة للموت
 ومعلوم لغو خبره لو صالح بالكل في الدية يرجع السيد على الجاني
 بالاقل من قيمة القيمة او الدية وهو يرجع السيد على الجاني اذا عني
 الاب قولان العدوي قوله الاقل من تمام القيمة او الدية المتأخر
 الواو مثلا الدية الف دينار وصالح بحسب ما يرد قيمة تمامه فهاخذ السيد
 الجانيه

التمسائه ويرجع على الجاني بما يرد تمام القيمة ولو كانت القيمة اثنى عشر ما يرد
 يرجع السيد على الجاني بحسب ما يرد تمام الدية لا بيطر حقا السيد
 بغيره للعدو والصلح والمغفر لا زمان للثلاث ولقد سئل يوحنا من
 الابن قول ابن القاسم في المدونة ان كان الاب يوم اكم بالقيمة
 عد بها والولد على عرقه قيمته نفسه الخطا بغيره ولا يرجع بها على
 الاب ان السر كالمات بمبدا لسداد ما بين عرقه فها ان كانا عد بموت
 عنهما او ظمما يسير او لا رجوع لمن عرقه على الآخر والموت كس
 للزوج انه لم يعلم رفاها ابن عرقه في صدوق الزوج انه من زوجها
 على انها حرة دون تصديق رفاها قوله انه من زوجها على انها امر
 او السيد وانه قولها انها وبسجنون الخطا وانظر هل يسميها
 او لا فاني لم اريها ولو طلعها او ما تاملها طلع على موجب حذار
 ذلك العدم روي محمد بن طاهر على عيب بامر ابنه يوجب ردها بعد
 طلاقها لا يرجع بغير من مهرها ولو كان قبل التنازع لم يكن
 دفعه ولو صالح احدهما قبل الفراق وعلم العيب نوارنا وبتت المهر
 ورعت اي الزوج التي خالعت زوجها المعيب بعيب
 يوجب لها الجارية رده قبل اطلاقها على عيبه كما اطلق على عيبه
 بالخلق اي المال الذي خالعت الزوج زوجها المبتدئي الذي
 في النكاح الاول من المدونة قال ابن القاسم في انظر الردة لكل نكاح
 لاخذ الزوجين اسفاره وفسخه في العها الزوج على حال ياخذ
 منها اذا الطلاق يلزمه ويحل له ما اخذت انهي ابو الحسن طاهر وان
 كان الخيار للزوج وفي ارضا السمور ان خالعتا على مال ثم انكسفا
 ان يات الزوج جازما او عذما قال يرد ما اخذ لانها كانت اسلك لفرام
 عبد الحق يعني بغير شوطه هذا ليس بمبرأ ابن القاسم انما هو السيد
 الملك واما على فذهب ابن القاسم فلا فرق بين ان يظهر العيب
 بالزوج او بالزوج الخلع فاض في الوجهين بحد كرمي ابن رستم

مثل ما بعد الحق ابو الحسن وعار من سمون هذه بما كاله في النكاح
الثالث في الذي تزوج بغير راد بغير راد واختصت منه قبل النكاح
ان له ما اخذ قال ووجه المعارضة انما اذا كانت باخذ ما دفع
اليه العيب الذي لهما الرضا به فلا يكون لها حظ ما دفع اليه
حيث تكونتان محصورين على الفسخ او كى واجيب بان ما في ارضاء النسوة
انما هو لعبد الملك ولا فرق على ذهب ابن القاسم بين ان يظهر
العيب بالزوج او الزوجه فلا يرد المال في الوجهين ويستحق
المعارضة لسفقه القائل قال احمد لم يبيع المصنف هذه الا ببيع
فذكر هنا ما في نكاحها وما في اكله ما في سنورها عبد الباقي واعتمد
الاجمعي ويايحيى العدوي وانما اصل ان المصنف سعى ههنا على قوله
ابن القاسم في الاطلاق وسعى فيما ياتي على قول عبد الملك ورجح
الاجمعي الا يحيى وقال سفيان الاستباح ما هنا هو الصواب
وعلى الولي كتم ما لا يرد به روي محمد بن علي بن الولي ان يجبر بعيب
وليته ولا يجازى حصة الا العيوب الاربع او انما لا يكل له ينسب
او رضاع او عدة قال سالك لا ينبغي لمن علم لوليته فاحتمل ان
يجبر بها اذا عطلت ابن رشد اذا لا يرد ههنا ذلك اذا علم وحب
الموطا ان رجلا احضر من خطب وليته انما احدثت فضر به عمر
او كاد يضر به وفي الامهات ان يجبر الولي بعيب المرأة الزوج فقال
اعا ما لا يرد به فلا يفعل ولا يجوز ولا ينبغي وقد قال سالك
ابو اسحاق لا يجوز للبايع ان يكتم من امر سلعة شيئا لم
ذكره كرههم المستتر وان كان لو ذكره لنقصا لثمن فهو عيب
يوجب الرد وقال في النكاح لا يندكر الولي الا بالزوج الرد به
وحتى تعلم ان الزوج لو ذكر له ما لا يجبي الرد به من عيب او عور
او سواد او شلل او ما استبره ذلك لكرههم ولم يعقد فعملوا
انه لما لم يكن له رد ههنا هذه الاستيالم يجبي بياها لم يعلما
انها

٢١٥
انما لو ذكرته لكرههم وكخط من الصداق ان رضى بها ابن رشد والفرق
بين النكاح والبيع ان البيع طريقه المكايسة والنكاح طريقه المكايسة
وليس الصداق فيه كمالا ولا عوضا من بين المالك والوكى وانما هو
غلة من الله تعالى فزعمها للزوجات على ارجح وجه انتهى كلام الحاكسي
الخطاب وما استشرط اي والامر الذي استشرط الزوج على الولي بسلامة
المزوجة منه مما يرد به خبر ما في ههنا خلاف وهو مرد لا يرد به وليس
على الولي كتمه السبر حتى يرد يجوز للوكى كتم العيب الكايم بوليته ونحو
ما لا يرد به كتم وعرج واقفا في الم سلمت السلامة وعليه وجوب
كتمه احترازه عن عيبه في البيعة يجب له ستر العفاح حتى على نفسه وعلى
عن وكلمه من اصاب من هذه القاذورات شيئا فليس يستره لستره
قانه من يستره لصغره ووجهه نعم عليه كتمه عبد الباقي طاهر ولو ستر
السلامة من احترازه يمينه بغيره بما اذا لم يستره طاهر السلامه منه
وسمى الاجزم والابرم وطى اصابه في النكاح روي ابن القاسم
على ما ذكره الاجزم السديد الجرام قال كمال بسيرة وبنين وطى
امايه اذا كان في ذلك اصل روي ان طلبت ذلك كما يفرق بين وبين
اخره للمضرب ابن رشد الاظهر قول ابن القاسم كتمه سديد الجرام
وطى امايه لانه ضرر البنات قال في السمر كتمه وطى نامة امه
لا يودع الناس لو جلس في بيعة كتمه كتمه وعبد الباقي والستبر
ضيق والبرص كالمزاج العظم كتمه كتمه الطاهر الظاهر تقيد
بالسديد وانظر ههنا المراد به في المحقق كونه جدا او برصا
العدوي الظاهر ان المراد به الزايد لا المحقق قاضي زوجه
اكثر من الزوج او كتمه بالتمتع من الامة لان نصه في الامة استند
من نصه في الزوج المضرب على ما في الاجزم والحكم اصابه
رد الصنف الفارسى ابن رشد ابن القاسم في رد الزوج على نفسه
فقد العرب فوجد من خبره ان كان نولي فلها فراقه انما كانت عريه

وان كان عمر بيان غير العليل الذي سمي فلا خيار لها الا ان تكون فرسية تروى
على انه كرمي فاذا هو غيري غير فرسي فذلك لها كمن السبب لا على
منه اخطاب فقل ان عرفته فحصيل ان رست في هذه المسيلة وهو ان
المراد اذا وجدت الرجل اختار ما استرطت فلا خيار لها وان وجدت
ادني مما استرطت وادني منها فلهما اختيار وان وجدت ادني مما استرطت
ومعها ربح منها او مصلح ما يقع خياره فولا ان قال والعول بالخيار اظهر
من صفة اعل على المعول عليه راجع لما بعد الكاف ولين
كل عتقها الى اخره ابن عرفة عتق الامة تحت عتق يوجب كغيرها
في فراقه في الايمان بالطلاق فهما ان عتقت تحت عتقها حتى تكثر
روي العتق عتق الباقي المدبر والابلا والكتابة ليس كعتق
البطل لان حكمه فيها كامة ما يقع فيه من سبعه رقب والرق تحت امر
المذهب لغوه وفيها عتق بعضها لغيره المدبر والكتابة وفي المو
ضوح اختار بغيره كمل عتقها من عتق بغيرها او كتابتها او مدبرها
او عتقها لاجل ولا يستلادها السيد عند كون زوجها معزولا عنها
كما في المدونة في غير موضع وسواء جبرت على الزوج العبد او طليست ابن
عرفته وعلمه كغيرها عتق زوجها بعد عتقها او قلنا لا خيار لها
تحت امر اللحن وقيل لا يما جبرت على النكاح فلهما اختيار كما امرنا
ولو في سائر اخطاب فوله لمن كمل عتقها يريد انما دفعه او اكثر
في العتقية والموازية اذا تزوجت وبغيرها عتقها وكمل عتقها
بعد ذلك فلهما اختيار لان صارت ذات شايبة بيان طعن نور من
كل عتقها وانما في عدة رجعي ابن ابي حبيب ان طلقها قبل اختيارها
فلهما اختيار ان كان رجعي وان كان بائنا فلا اخير من لو كان الطلاق
الذي اوقع الزوج رجعي فلا يسقط خيارها فلهما ان كانت امة او
لست رجعيه وليحقه طلاقها وهي طلاق بائنه بائنه ولولا
شايبة عتق الباقي العبد ولو شايبة رقب الشير حبيبة والمراد
بالعبد

قف

بالعبد العتق او من فيه شايبة رقب اخطاب وكذا ان فيه شايبة حرة
حكمه حكم العبد نص عليه اللحن وظاهر كلام البساطر فلهما
طاعة بائنه فيها طلقة الامة بخيارها بائنه فويل لم جعلها مالكا بائنه
وهو لا يعرف طلقة بائنه قال لان كل فرقة من السلطان بائنه
اللحن اختلف قول مالك ان نصف بائنه في سقوط الثانية وسقوطها
ادبوس ليزوال من رها بواحدة وانما لو سارا بواحدة وهما هي
التي توفقهما او كما لم قولان بعد ما ولايت طاقيل البنا فها ان
اختارت قبل البنا فلا امرها واف فتيقنه سيد بها رده لان الكسنة في
مبطله وبعده كما لها فها ان اختارت بعد البنا لم يرها لها الا ان
استرطه السيد واحدة لها الا ان يسترطه السيد بيا لوجه البتيم
وسقطت بالتمكين قال بعضهم يسقط خيارها بغيرها وبتمكينها
وباع معناه ان كانت تامة بعقبتها وحكمه واجبا هله بالعتق كغير
التا كانه كما هله بالحكم المشهور سقوطه ووجه واحد من السنين
مسيلة التام لا يعذر منها بالحكم اللحن العتقة والمباينة كما لا يخفى
وكذا التمكن ولم يغفل وانما تاسست عتق الباقي وانما العتقية فلا يقدّر
بها عند فانه من يادة التقرير على ابا حبل الحكم اي كون عتقها
يوجب خيارها وتكون التمكن يسقطه فلهما حينئذ قبل البنا
الاكثر من المسمى وصداق المثل بغيره بيد عتقها ابن ابي حبيب
اذا عتقت قبل الدخول ولم تعلم حينئذ بها فلهما الاكثر من المسمى
او من قبلها على انها حرة اللحن ان كان العتق فاسدا فلهما مهر مطلقا
حرة البنا ولو جهلا ايضا اخطاب اذا عتقت قبل البنا ولم تعلم
ببرودها الزوج فلهما الاكثر وظاهر كلامهم سواء علم الزوج ام لا
عبد الباقي وظاهر المصنف سقوط حقها بتمكينها جاهله اي كمن
وان لم يستشر محمد الناس وهو المشهور خلاف للتجوز في عتقها
حينئذ كغيره محمد ليس واختاره بعض المتأخرين قال لا يملكها

ثم تزوجت وبتت عتق زوجها و هو حاضرا و هو حاضر و هو حاضر
و قلت وان كان ثانيا فلا يكون احق بها الا ان يدركها قبل الدخول
انما معرفة والاظهر العلى بان عتق اي الزوج قبل اختيارها
فغير لم يبين سقوط الخيار فتكون كذلك الثاني الى اخره بل است
لوجه الستة بخلاف ذلك الرضا اي المشرط طرعا كما ان لا يشترى
زوجا متداوانا فلو قام بها بعد طلع الصداق والعرف ان الاول
استعمل بالاختيار شيئا قبل وجوبه وهو خيارها فانه المحايج
لها شرعا بالعتق واقا خات الرضا فان الزوج اقامها معا
في قول ان تزوجت عليك فامر بك بيدك فلما فتح لها باب قيامها
تعاين في الجملة وهو ان عتق الطلاق بالزوم فكذا في هذا ما مل
ما في قوله ابن يونس وما سأل ابن الماحضون ما كان في العرف
بين المسلمين قال له اعرف قد اتممت وهي دار بالمدينة فليحب فيها
بأتمام ابن كثرته من العتق عرف ان ابن الماحضون سأل عن
امر كفي قول الاستاذ من رتبة تكميل باجتهاده وقد يكون لسبب
اخر فمن ان فعله اي الامر المشرط عنه كالسري فتمت اي
يلزم القول المذكور فينعى الطلاق لم يجز فعل الزوج ذلك الامر فليس
لها اختيار البقاء بعد فعله الصداق انما معرفة والاظهر ان
غير ركن في صحيح النكاح واستقامه متا في له فامكان لزوم الصداق
شرطا في صحيح النكاح ولا يرد بلزومه في نكاح التسمية لان الزوم
لها في لا يمانع الا مكان الاصل وقول ابن ابي ابي وغيره الصداق
ركن يرد عليه بقوله في نكاح تقويص طلق او ما ان الزوج فيه قبل
النكاح ان ركن الا غير لا يوجد احضه يدونه فان قيل يمنع عدمه
فما ذكر ومنه ان عدمه في وقت ما لا يدل على عدمه في وقت
وجوده فعدمه في الطلاق والموت قبل النكاح بعد ما هو الزوج
بجونه حكم الزوج باستقامه بهما كما سقط نصف اقله المسمى
بالطلاق

بالطلاق و ابني بضم وان لم يكن ركنه اجيب بان لو كانت
ثانيا قبل الطلاق والموت كما سقط الثاني في المسمى او كسوة كمل على
نقص لما صح قولوا مستثنى من عتق انما قبل النكاح من هاهنا في
نكاح التسمية وبطل في التقويص قبل فزعمه اذ ليس بما لها فيستر طه
ولما ذكر ابن عبد السلام ما روي به قول ابن ابي ابي قال ولا يكون اب
ان عتق النكاح بعد معا وضه كل من العوضين فتركنه والصداق
في النكاح احدا عوضين ونكاح التقويص احدا كليات الرق في الصداق
وتحكما في ما لو في اركان النكاح عموميا وفي الصداق خصوصيا قلت
حاصل جوابي ان الصداق ركن في سلق النكاح لانه عدمه ماضية
فانه في نكاح التقويص غير ركن في الاستشارة بقوله ونكاح
التقويص احدا كليات الرق ومن تأمل هذا الكلام علم ثانيا فانه
لان كون الركن لم يطلع حاصلا غير ركن لاحقها متنا ف
ولا عمن ابن عبد السلام كونه ركن بان يلزم بطلان نكاح التقو
يص ولا قائل به يلزم قبله على صيغة شرطا لان الماحية كما تنعدم
بالتقدم ركنها يتقدم بانعدام شرطها او قوله نكاح التقويص
احدا كليات الرق معناه ان الرق استثناء من النكاح الذي
جعل الصداق من اركانه ويجاب بان معنى كونه ركن
او شرطا ان لا يستترط استقامه وفيه صلافة افعه من كسرها
من الصداق لدلالة على صدق الزوجين في دعوى النكاح
ويبين فحلهم وهر او طولا واحدا وبقية ومن بضم وعلاق
وعقرا بضم العين المهملة وسكون القاف واصل دية من
المرأة المضمومة ثم غلب على المهر وسرع لتأكيد الصداق
والصحة بين الزوجين بالاستتمام الزوج به الا ان استثناءها
به اكثر لا بد اذها بحركة الرصد ثم بحركة مبهما ثم بحركة
الرجل في ضم الرصد اي استغناء وتعد استغناء فلهذا

اضعاف لذة الرجل افاده السهر حتى وسر طه كونه مستغفاه للزوج
 ممتولا في الجملة اي ليس يستحبها كلها لما ياتي مما يحق القان فيه
 منو فمخوز على عبد من صفات كثرارة ان عرقه يطلب كونه
 لا عز فيه فبها من نكاح امرأة على عبد في امهات شاة المرأة حازت
 وعلى امهات شاة كذا بيع هي اي المرأة تؤكد بدهن المستر
 في كثرارة لدخول الزوج اي والزوجه الي ارضه بيان للفرق
 بين المسلمين على الاحسن اي على ان المرأة كثرارة احسن
 العبد وهو معلوم فبها فلا عز فيه على احدهما حينئذ
 اي حين كونه الاختيار للزوج لا هو اي لا يجوز على عبد
 كثرارة الزوج للزوج للعز بالنسبة للزوج وان امرأت
 الي اخره واره للمال وان عدله هي اي الزوج اي والزوجه
 حينئذ اي حين كونه الاختيار للزوج على الادني اي على
 ان الزوج يختار لها ادني العبد وهو معلوم فبها كالاول
 اي كاستغفاه حين كونه الاختيار لها جور الرجل اي اظلماره
 يجوز في ابتداء صفة النكاح فترجوه اي المرأة جود الرجل
 باختياره الا حسن لها فتردد بين اختياره الا حسن لها
 هو الشاة واختياره الادني فبها هو الاصل فبها اختيار من دله
 لعزم فبتحقق العز من جانب المرأة فزال الاشكال وظاهر
 الفرق بين المسلمين الباني العز بين اختيارها واختياره
 بعد بالعدد القليل وهو التلازمة فاقول وهو مذهب ابي
 القاسم واما العدد الكثير كثرارة راسا فمخوز اختيارها
 واختياره كثرارة السبع وبها من نكاح امرأة على عبد بدم ايها
 شاة جازو على امهات شاة لم يكن كذا بيع انتهى فالمتشرك
 يجوز له الاختيار مطلقا والبايع مخير منه في القليل كثرارة العز
 بين اختياره واختيارها كثرارة لان كل من يختار منها فبها
 مختار

٢١٦
 يختار الارغم لنفسه وعنفته اي الزوجم الصداق الصبيح
 بالعقد اي للنكاح والفاصد اي كاتبة والشارد واكتسب
 والزوج والسر الميراث لم يبد صلاحها وملك العز في العز فبها
 والفاصد اي والصداق الفاسد لغشاد معده وان لم يكن الحلال
 في الصداق وهو معنى الاطلاق الذي في الشارح بالقبض
 اي المهر فبها من نكاح على عبد ابق او بغير شارة او حينئذ
 بغير امر او كافي بطن اتمته او كاتبة عتبه او زرع لم يبد صلاحها
 او على دار فلان نسخ النكاح في ذلك كالم قبل البناء بغير عتبه
 بصداق مثلها او بغير ما قبضت من ابق وشارد وعزم وما هلك
 بعد ما قبضت ولا يقبض قبل قبضته ويكون من الزوج وما قبضت
 بغير قبضته بغيرها بغير او سوف ففترقات و بغير ما يقوم به يوم
 قبضته ومثل ما لم يزل ان زالت عتبه او بغيره كثرارة وكما
 اصدق الرجل امراة من صواب او غيره مما يعرف بعينه فقبضته
 او لم يقبضت فبها سوف او بعض في بدنه او كثرارة او بوالد شاة
 طلعها قبل البناء فللزوج نصف جادرك من هذه الاشياء
 يوم طلق على ما هو من ثمنها او نقص لا ينظر في هذا الى قضا
 قاضي لانه كان سري كثرارة ذلك لها الا ترى ان هذه الاشياء
 لو هلكت بغيرها لم تطلعت ما قبل البناء يرجع عليها لبي ولسر
 هلكن بيده كثرارة ان يدخل بها ولا صداق عليه ولو نكحها بغيره
 بعينه فبها بغير صنفه ضمان بقية الا ان يعلم ذلك فبكون
 منها انهي فبها من هذا ان ضمان الصداق من الزوج بال عقد
 الا انه اذا كان مما يغاب عليه ولم يقبض بنية على تلافه فببعض
 الزوج افاده الخطا فان بقي اي النكاح الفاسد
 للدخول ادخلت النكاح الطول بعد الدخول فبها الصبيح
 اي في ضمان المرأة صداقة بالعقد العدوي ومثل الصبيح الفاسد

لقد عرفت حيتا وحيب المسيحي وقوله وان كان فاسدا لا يضمنه الابا القوقس
والمرتين فتساده ليعقد وحيب فيه المسيحي كما لو عدم بان كان فاسدا ليعقد
او ليعقد وحيب فيه صدق المثل والمقادير ان مثل الفصحى القاسد ليعقد
حيث وحيب فيه المسيحي وامان وحيب فيه صدق المثل او كما قال سيد
لصدقة ففى هاتين الصورتين لا يضمنه الابا القوقس لكن القسان في
القاسد لصدقة مسير ولو قامت هناك بينة وفي القاسد ليعقد الذي
وحيب فيه صدق المثل القمانا حاصل الا ان تقوم بينة وهذا لا
طلاقا اي على التقيد بوقوع اكمل في الصدقة الذي في قوله والقاسد
والسما ملطافه ليعقد وعقد ولا حقل في صدقة وللقاسد الذي وقع
اكمل في صدقة ان القاسد الذي لا حقل الى اخره بيان للطريق
الا صرت وعبارة السيرة صفة ومثاله اي صفة الصدقة في الزكاج
القاسد لصدقة كعبدان او غيرهما وروى القاسد ليعقد حيث وحيب
فيه من المثل كما اذا تزوجها على ان لا تاتيه الا انما انما الباع
في البيع القاسد فيقضى بالعين ولو قامت بينة على ذلك
في القاسد لصدقة لان القاسد ليعقد قائم لا ضمان عليه ثم مع
قيام البينة كما اياك في قوله وضمنته بالعين ان قامت البينة
كلام المصنف اذا لم يقع طلاق ولا فسخ قبل الدخول والانسكاه
عليه فلا لا ادخال في ذلك وفي تسليم المصدق صفة فيما
البيع مسامحة اذا لم يبيع عليه اذا ادعى لكن ما يباع عليه فلا
بينة بخبر المستر ببيت الفسخ وعدمه كما اياك في قوله وحديث
ان ثنية وحيب وهذا لا خيار للزوج في الفسخ بل يرجع تبعية
او مثله فالسنة تبعية بطالع الرجوع وظهور عيب اي المهر
ابن يوسف ان تزوجها على عيب تبعية ففسختم ثم وجدت
عيبا فلها رده ورجع على الزوج بعينه الثاني يوم عقد النكاح
كلام البيع وان قال العبد عند هار جعت ببيعة العيب

ابن

ابن عرفة عيب المهر الموصى لم يضمن رده بوجوب طهارتها ورجع ان
ردته اقوال المستحق او استحقاقه اي المهر عطف على ظهور
ابن القاسم ان تزوجها على عيب او رقيقا لها بعد فاسخها منها
سبي محمل بمحل البيوع لانه ما لكانا قال استبى سبي بالبيوع النكاح ابن يوسف
انما هذا استحقاق من ذلك جزو سبي والافترق بين البيع والنكاح
وكذا ان خليل في الاستحقاق يرجع بما خرج منه الا انما احاطا بحرفه
استحقاق المهر ان علم الزوجان بوجوبه وحيث العقد يكونه بغيره
او حرا فسخ قبل النكاح مضمون بغير المهر المثل والافترق بين اقوال
الافترق بين اقوال ان تزوجها ببيتين فاستحققت ثمة تبعية
ان كان بغير ما ومثله ان كان ثلثيا كما فيها وانما احاطا بحرفه وان كان
بغيره فترجع بمثل ويستبى المصنف بالبيع بغيره انما ترجع بغيره
المثل لانه مومن البضع لكن ياتي له في الاستحقاق انما ترجع بغيره
المستحق وهذا اي الحكم بالرجوع بعينه المهر المقوم
فيما في المهر فانما الرجوع فيه اي البيع الذي استحق ببيع
المعين المقوم بيا للوجه المخالفة بينهما بعينه ما خرج ايا ان كان
سوما معينا بغيره فان فسختم وان كان ثلثيا او موصوفا
بغيره ومثل ثمة عطف على قيمة سبي الى اخره انما لغيره
ان كان اي ان يعق من ثمة بغيره اي الباقى
بطالع اي على التقيد بكونه ليس الاكثر فانه اي الشان
علمه للمخالفة بيا لاقول اي الباقي بغير الاستحقاق والقوار
عطف على الرقيق وعبارة اكثر من قال فيها ان تزوجها بغيره
او ثمة بغيره او دار بغيره فاستحققت بغيره فان كان الذي
استحق من الدار بغيره فقلها بغيره او ثمة بغيره او حبيب
بغيره واخذ ثمة المستحق وان استحق منها مثل ثلث او العشر الباقي
الذي لا يرضى بغيره بغيره فقط واما العبد والامه لبيعت

منها جنة قل او كثر قلها رد بغيره والرجوع بغيره جميعا او حسب ما
بقي والرجوع بغيره المستحق ولو كان الصداق جماعة رفعت
او حمله ثيابا فاستحق بغيره فمحل ذلك محمل البيوع فبقي استحقاق
من الدار التي التاخر الذي لا ضرر فيه استوى النكاح والبيع
في لزوم الباقي بغيره والرجوع بغيره ما استحقا ويستويان
ايضا في استحقاق الكثرة او ما فيه ضرر في الكثرة الرد والماتنة
وتغير قاته في كغيره الرجوع بغيره بالتمتع او بغيره في البيع ويرجع
بالقيمة او بغيره في النكاح هذا حكم استحقاق اجرة الشايع
واما استحقاق المعين فان كان فوق النصف وجب رد الباقي
في البيع وخيراته في النكاح في رد الباقي والرجوع بغيره جميعا
والتمسك به والرجوع بغيره المستحق لدوي مثل استحقاق
بعض الصداق تلف بعضه وحيث ثبت الرجوع بقوم الصداق
او بعضه وهو موقوف معين فهو بغيره ما استحقا او تلف
او بغيره لا بما وقع الى مقابلته وهو البضع واما في البيع بغيره
من التمتع قوله فيه ضرر المعنوي من قوله بعد مثل التملك ان ما
زاد عليه ضرر في كل حاله واما التملك فدون فتارة وتارة وقوله
الذي لا ضرر فيه ضخم لمثل اي مثل التملك وادنى منه الذي لا ضرر
فيه وقوله جزو قل اي الذي هو التملك وادنى منه الذي لا ضرر
فيه وقوله او كثر هو ما فيه ضرر وفوق التملك في كل حاله او التملك
فأقل عند الضرر بالفعل قوله فمحل ذلك محمل البيوع حاصله ان البيع
لو كان متعدد اكتساب معينة فان استحقاق الكثرة فلا يجوز التمسك
بالقليل السالم بغيره لا كمال العدة باستحقاق الكثرة او بغيره
او تلفه فان كان موصوفا فلا يستحق البيوع ويرجع بالمثل ولو
استحق الاكثر هذا ما سياتي في البيع ولكن يتاخر قوله راي
وان كان كثيرا الى اخره ما سياتي والمقوله عليه ما سياتي كما افاده
بقوله

بقوله بعد فان كان كثيرا فدون النصف وجب رد الباقي اخره قوله السبي
التاخر وهو التملك فدون قوله اذا استحق الكثرة اي وهو ما زاد على
الملك قوله او ما فيه ضرر اي وهو التملك فدون الذي فيه ضرر
قوله فليرزم الباقي بغيره من التمتع هذا في البيع واما في الصداق
فيرجع بغيره وهذا في الف ما سياتي في البيع من ان التملك كثيرا
وتساي في غير ان استحقاق جزو سايع في الدار فان كان ثلثا فاكثر
عند المستري بين الرد واخذ جميع كتمه والتمسك بالباقي كما ينوبه
من التمتع انفسمت املا احدث للعلم املا كما قل من التملك ان لم تنقسم
ولم يمتد للعلم فان انفسمت او اخذت للعلم لزمه الباقي كما ينوبه
بذل التمتع قوله استحقاق المعين بان كان المبيع متعدد او استحق
بعض المعين قوله فدون النصف واما النصف كغيره فان كان الباقي
اكثرا منه لزم من نسبة من التمتع قوله وخيراته المرة الى اخره بخلافه انه
اذا كان النصف فأقل يعني التمسك بالباقي والرجوع بغيره المستحق
قوله او عرجن اي معين او موصوفا قوله فلا ينفسخ النكاح بل
يرجع بمثل المثل ومثل المعنوي الموصوف وفيمه المعنوي معين قوله
او عرجن اشارة للمعذور والمكبل والمرزون ولا فرق بينا استحقاق
كل المثل او بعضه كالتملك او دونه اي المص بالفعل وما زاد
على التملك مطلقا لمثل الضرر في دار السكنى لا الفلانة اي التي لا
ستقسم راجع لدواء التملك واما التملك فافترقه فلا فرق فيه بين
كونه من دار السكنى او الفلانة انفسمت املا واما وقع فمحل فاذا
هو عين فتملكه منها من زوج على ذلك ظل بايها فوجدتها اخبر
كثرت رجب على مروجو به بمسألة رده وتأخذ مثله ان وجد
والا فبغيره بعد اخلا بغيره النكاح كدلالة البيع لسيور اثر العدة
لحكم المهرق وعكسه اي وقع لقله عن كذا فهي ظل ثبت
اي النكاح ان رصنا اي الزوجان به اي المهر الذي يبين

هذا كخبري وعكس كلام المصنف لو تزوج بغير علم خمر فاذا هي خمر ثبت
 النكاح ان رضياه باكل كذا في علي بن ابي طالب في العدة تظهر انفقها بها بيت
 النكاح ولا خيار لو اهدم خالان المصنف هي العينة المستقرة وانما
 ظن بقلية حقة الله تعالى بها ثبات خلافة وفي الاو كسر استمر متكلا
 ان كرهت وهو يقول لو انك خلا ان كره تفرق بين العدة على
 ما ينفق ان حرام لعينه والعدة على ما ينفق ان حرام لعارض
 ومثله لعنه الله في منكوصه العدة اي فيها طلاقا واعتقاده
 فيلزم اي النكاح الزوجين العينة اي المفقود عليها هذه
 اي المنكوصة في عدتها تظهر انفقها بها وجاز بسيرة منها
 ان تزوجها على خادم او بيبه جاز وطاه خادم قلت فليست سوار
 بيت قال نعم ان كان معروفا عند هذا البلد وانما لم يقره لانه لا
 وعدد من كابل وصداف مثل ابنه كاحب لا يجوز بغير الا ان
 يخف مثل سورة البيت او عدد من ايل او عثم في الذمة او عدد
 مثل يخالف اي النكاح فيه خيرا اعتقار ولزم الوسط
 ابن يوسف ان نكح على بارية بعة او سائة ولم يصف ذلك جاز
 النكاح وعليه وسط من الاسنان وكذلك على عبد بغير عينة
 ولم يوجبه جاز ووطاه عبد وسط في الكل اي السورة
 وعدد كابل وصداف مثل والغالب اي من الوسط ان عدد
 او من غيره ان لم يكن وسط صنو والا اي وان لم يكن وسط
 والغالب فمن كل اي يوجبه كل صنف بالنسبة اي
 لمثل نسبة واحد لعدد الاصناف فمن ثلاثة ابن من الاصناف
 يوجبه ثلث كل المنا سبب من ثلاثة اصناف ثلث المهر من كل
 ابن سلم لا بد من بيان سكة الدنانير او الدراهم ان كانت
 صدقا فان لم يكن في ثلثها السكة ايجاز في البلد في تاريخ النكاح
 فان عدت ثلثها من الغالب فان تساوت اخذت من جميعها
 بالسو

بالسوية كمن تزوج برفيق ولم يصف حرانا ولا سودا وهذا على
 قول ابن القاسم يجوز ذلك وقال سمعون لا يجوز حتى يبين الجنس
 قلها الوسط منه فان وقع مجزأ في قبل البناء ثبت بعده بصداف
 المثل فلي هذا لا يجوز حتى يبين سكة الدنانير وقر له في شرط
 بيان صنف الرقيق خلاف ابن يوسف من نكح بغير من رقيق
 ولم يذكرك حرانا ولا سودا انقلها الوسط من الغالب في البلد فان
 استوى ينظر الي وسط السوداء ووسط احمران فاعطيت من كل
 جنس نصفه ويقطع الا ان دون الذكر وكذلك شأن الناس
 كمن نكح سمعون انه لا بد ان يبين الجنس الراد المراد بالجنس الصنف
 كما في عبارة ابن جرفه ولا خصوصية للرقيق والي ابن جرفه بعبارة
 عامة ورضي في كونه مطلقا من صنف غير موصوف جاز البدر او بعد
 وقر له فان خصص بجنس لم يابها لا يجوز لقولنا التامع يجوز
 على وصفا وعبد مطلقا وجهان بيت مع ظاهر نقل عياض
 عن ابن العصار انه كنكاح نفوسه ووطاهر هار الصغلي مع ابن
 محرز عن سمعون وغير واحد عن ابن عبد الحكم فنسب لظاهر
 المدونة الصممة ثم قال وعلى المهور سمع عيسى ابن القاسم يوصي
 بوسط الصنف انما يظهر ان طاهر هار هو المهور فلما قصر
 المصنف على قوله وعدد من كابل كان جاز يا علي المهور وعل طاهر
 قوله من نكح على سوار بيت او خدم ولم يصف جاز ذلك وطاه
 خادم وسط وان نكح على بارية بعة او سائة ولم يصف جاز
 وعليه وسط من الاسنان وكذا على عبد بغير عينة ولم يصف ولا ضرب
 له اجلا جاز ذلك وكان عليه عبد وسط انما وقول سمعون باسراط
 ذكر الصنف ليس مطلقا كما يوجهه لفظ المصنف بل هو معتد بما
 اذا لم يكن موصفا جنس موصفا والا فلا يستلزم ذكره وانما يعرف
 المنع مطلقا لابن عبد الحكم وقد حكوا بسند وذاك حاصل انه لم يكن

المصنف ذكر القولين لا في مختصر ولا في نسخة واحدة اعلم القائل
واستقر قول المصنف حسب الرقعة بموافقة العروص له وهو كذا
ابن عرفة وكذا ما بطله من جنس غير ممنوع لنقل الشيخ عن محمد بن
يعقوب لم يوصف من اي العروص يفتح قبل البياض يقول ليعقوب
كتابان او صوف وان لم يوصف فلما الوسط انتهى من العلاء دليل له
في كلام ابن عرفة على مخالفة العروص للرقعة على انه اراد به
المصنف وتقدم في كلام ابن عرفة انه لا فرق بين الرقعة وغير
ايضا كما اراد فلا فرق بينهما وهذا ظاهر لمن تأمل واصنف
فوقه بتوب عام يعني قبل البياض كونه كميون عامر وقوله
بتوب صوف او كتابان يعني فيه املافا كونه توبه ترقية فتقل
ابن عرفة عن محمد في توب صوف او كتابان لها الوسط لا ما ان
المواز يقول كذلك في الرقعة وغير مخالفة بينهما واسم اعلم
وان اطلق اي الزوج الرقعة الذي جعل صداقا عن بقية
بالاخرة او الذكورة فالعبرة في لزوم الى اخره ابن عيسى
مطلق الاثبات وكذلك سائر الناس الرقعة في الرقعة
وتبني ذلك على العرف فيعمل به في غير الرقعة وبها سمع ابن
القاسم من نكح باراس استمر لها الامالا العبد ليس فيه
سنة الا ما جري به عمل الناس ولا عهدة ثلاث ولا سنة
اي على الزوج في الرقعة الذي جعل صداقا للعهد الصقات
وعهدة الثلاث ضمان البائع رقيقة ثلاث ايام من كل حاد
فيها حتى الموت وعهدة السنة ضمانه اياه سنة من حاد
جد امر وبرص وحبون وما عهدة الاسلام وهو الضمان
من ظهور رقيب او استحقاق فتا بنة وهي السابقة في قوله
وطهور رقيب واستحقاق قد الى اخره لان النكاح الى
اخره على لغة العهد في المهر وصح بيان الفرق بينه وبين
المبيع

المبيع ولو اشرفت اي العهدة من المرأة على الزوج في حال دفع
الرقعة صداقا ما لفتة في لغة العهدة وارضاءه اي ما قاله
يحب وعقب ورجع البنا بلفظه قوله ولو مشرطة لا فيه نظر
والصواب ان كلام المصنف رحمه الله تعالى في المتارة فقط واما
المشترطة فيوفيهما ونحوه في الخبرين وبه قرر نفسه قوله المهر رحمه
الله تعالى في خيار البيع لا في سائر ما وعناه لابن محرز
من ان النفي للعهد ان بيان لما والشرط اي للعهد في رقيق
الصداق على الزوج وجان ناهيله اي المهر للدخول
ان علم وقته المستطاع ان تزوج جماعة الي بعد ابتناكه بكسنة
فاجازم مالك وقوله ابن قاسم ان وقع فلا فسخه ابن الموان للزوجة
ان تنعوه للدخول في ثبات فان ارعته له فمن يحسب
السنة وقاله مالك في الموضع الي غير اجل ان كان يحله الدخول
فمن جازم فجعله الدخول وقتا مبرورا وهذه المسألة في سماع
يحيى ابن رشد جعل ابن القاسم في هذه الرواية حد الابطناء
مروفا لعرف والعادة فان كان ان يكون ابتداء اجل الكا لم منه
وان يكون بوجله الي عليه حكمه عن مالك وهو قوله فيها موان
قلت فهم ابن رشد خلاف فهم ابن الموان وظن المصنف موافقة
ابن رشد الخ شيه بفتا انه يجوز للرجل ان يتزوج المرأة على
صداق معلوم اما يدفعه لها عند الدخول ان كان معلوما عند
علي المشهور كالليل عند فلا هي مصر والرابع عند ارباب
الالبان واكدان عند ارباب الشام فان لم يعلم وقته عيبا كاقه
ففسخ النكاح قبل الدخول العدم وكقوله علي المشهور ان
المشهور لا بد من كون الدخول معلوما فان لم يعلم ففسخ النكاح
وتعاليه ظ كلام محمد بن جواز قال لان الدخول بعد المرأة فهو
كالحال تاخذه في ثبات والي مسرة المرجو بان موافقة

١٢

ما اليه يسرة الزوج وهو مفسر سمع يحيى ابن القاسم كجهول وان
 كان كذا فسمع يحيى ابن القاسم هو كجهول ويؤخر كذا فيسرفيه
 كمن اسلف رجلا لطفاحا لا لا بد ان يؤخر قدر ما يقصد ذلك عادة
 وبهية العبد لفلان لبا حبه لو امرها عبد ان يكون لغيرها
 لا امرها غيره جان كذا لبيع ابن زرقون يريد ان يفتقر لها التزويج علي
 ان تهب لفلان عبد له وكذا نص عليه ابن حبيب او عتقه
 اي العبد عنها اي الزوجة او عنه اي الزوج سمع ابن
 القاسم من تزويج علي ان يعتق اباها فاشتره واعتقه ثم طلقها
 قبل البتة غرت نصف قيمته وجاز عتقه وقال ابن القاسم يفتق
 هذا التكاثر للوالد للزوج ابنا رشدا ففكي هذا التزويج
 علي ان يعتق اباها عنها ويكون ولاؤه ابا جان ومنه ابا جان
 وان عتق اي العبد عليها اي الزوجة بمجرد الملك
 اي كاصها وفرعها وحاسبتها القرينة ملكها اي الزوجة
 له اي العبد فرضي ان يقد يزوجها وحصلت فائدة
 الاجابة عن تقدير لغته بجملة لا يوجب العتق فملكها
 اي الزوجة العبد له اي الزوج ليعتقه عن نفسه او عنها
 والمقصود رفع استنكاح الباطل بان جعل العبد صداقا
 يقتضيه ان الزوج ملكه للزوجة وعتق الزوج العبد يقتضيه
 ان الزوجة بعد ان ملكته ملكته للزوج وهذا ظاهر فيمن لا يعتق
 عليها وامان يعتق عليها بمجرد الملك فلا يثبت فيه ذلك وخارج
 الباطل عتقه عن نفسه يستلزم ملكها قبله اي ولذا صح
 وقوعه فليس فيه دخول على اسقاطه وان كان الولد في رعي
 امر ان يقد يزوج في ملكها فصح كونه صداقا وتقد يملك
 اياه بعد ملكها فعتق عنه وكان ولاؤه له ثم قال الباطل فان
 قلت اذا استلزم العتق التملك فعتق ابيها عنها يستلزم

انه

انه ملكها اياه وتملكها لها وعتقه وبمجرد ملكها له عتق فلا عتق مرتب
 قلت الامور العقلية تقع معا فعتقه عنها وتملكها لها وعتقه
 عليها وقعت معا ع ووجب تسليمه ان يفتق يفتق ان المهر
 ان كان ذاتا مشارا اليها كذا او عبد او ثوب بعينه فانه يجب تسليمه
 للمرأة بالعقد المتخير وان كان المهر وجان صغيرين او احدهما مريضا
 ابن عبد السلام ولا ينتظر بلوغ الزوج زوج او اطفافه زوجة
 ولا يجوز تأخيرها عما لا يجوز بيع معين بتأخير قبضه لانه مضمون
 منها بنفس العقد فلا يعتق لبقائه بيد الزوج حتى ابن عرفة
 تسليم حال المهر بحسب المهر وجب باطاعتها الوصل وبلوغ زوجها
 المتخير ويجب تسليم المعين بالعقد ولو كانا صغيرين موافقا لظاهر
 قوله ابن عبد السلام لا يجوز تأخيرها في ظاهره ان تعجيله حق
 لله تعالى وانه يفسد العقد بتأخيرها وهذا انما ياتي اذا شرط
 تأخيرها في العقد وامان لم يشترط فالحق لها في تعجيل المعين
 ولها تأخيرها ان لم يحظر فيه لدخوله في ضمانها بالعقد هذا ظ
 كلامهم ففي المشيئة وما اصدقها من معين الزوج والرقيق
 والحيوان والاصول فان المرأة او من يلي عليها تعجيل قبض
 ذلك من يوم العقد صغيرين كانا وكبيرين فربما كان الباطل
 او بعيدا ولا يجوز التكاثر باشتراط تأخير القبض فيه كما لا يجوز
 ذلك في البيع ان ففعله للمرأة كذا اشارة اليه ان ذلك اسما
 ولها التأخير ان لو كان واجبا عليها لقاله وعليها والحالة انه لم
 يشترط وفي الجواهر ان كان الصداق مسمى كذا او عبد او نحوهما
 فلها اوليها طلب تعجيله وان لم يؤخذ بتعجيل الدخول لانه
 ضمان المعين فيها في جعل الحق لها وعليه يكون الضمان فيها فتمكن
 من اخذه لتصوره ولم يعلوه بالقرن كما عليه المعنى في توضحه
 لبعال ابن عبد السلام واللايه وان لم يكن المهر مسمى

فلما اتي الزوجية منع نفسها وان معيبة من الدخول
 فيها المرأة منع نفسها حتى تقبض صداقها فان اعسر من الزوج قبل
 الباطل تلوم لها الام فان لم يقد ر عليه فرق بينهما وان اجر كد المنفعة
 ابن عرفة يريد المهر غير الموجه وفي كون موجه حل في البناء كحال
 ابتداء وتلك الزوج من السابقه وتطلبه رواية الحسن بن علقمة
 عن ابن عبيد الحكم والمرحضة كصحيحة ابن القاسم ما لم تكن في الشيا
 موقا بعده اى الدخول لا بعد الوطى فليس ايا
 منع نفسها الا ان يستحق ايا المهر من الزوجية فلها
 منع الزوج من وطئها بعد سماع الزوجين ان استحق مهرها
 بعد البناء منع زوجها حتى تقبض مهرها بالبرزخ يملك ان
 منعها الحق الله تعالى او كحقها والثاني اصح في المعنى والاول اظهر
 في اللفظ ويخالفه محمد وقال لا تمنع بحاله وتنبه بمهرها والخل
 انما هو اذا لم يفرها فلو علم انه مسرف وشها كانا من حقها
 منه موقا كطائمه وان لم يكن المهر معينا فلا يجب تسليمه بالعقد
 ولكن ايا منع نفسها حتى تسلم كاله هذا كلامه وهو خلاف
 قوله ابن الكاجب ويجب تسليم حاله وما يحل منه باطاقة الزوجية
 الوطى ويلوغ الزوج الحكم لا الوطى على المشهور وقبله ابن عبيد
 السلام والمصنف في التوضيح قال فيه اى ويجب تسليم حال المهر
 وما كان موجلا منه فحل عند ترسي اطاقة الزوجية ويلوغ
 الزوج الحكم على المشهور وما لا يملك في كتابه ابن سفيان
 عند بلوغه القدره على الوطى وقال ابن عرفة وتسليم حال المهر
 يجب للزوجية باطاعتها الوطى ويلوغ زوجها وفي كونه باطاعة
 اياه قيل بلوغه تسليمه روايتنا لا تحب مصوبا الثانية التي
 تعلم انه يجب على الزوج تسليم المهر كاله باطاعتها الوطى ويلوغ
 وقوله المهر ايا منع نفسها بفيد مسئلة اخرى وهي ما ان قال

الزوج

الزوج لا ارفع المهر حتى الدخول وقال ابن المراه لا امكنه حتى اقبض
 ما حل فلها منع نفسها وقوله في الجوز لفرقاه في التوضيح وهو
 كلام ابن الكاجب ومقتضى المدونة لقولها وللراة منع نفسها
 حتى تقبض صداقها ولذا قال ابن الكاجب بعد ما تقدم وللراة
 منع نفسها انما واعلم ان كلام المصنف وان كان يستلزم وجوب
 الدخول من الصداق او ما حل منه لكن اول كلامه يدل على عدم
 وجوبه ففي كلامه شبه المتدافع ولوقاه المصنف ووجب تسليم
 معيضة بالتقيد وحال غيره او ما حل منه بعد بلوغ الزوج والطاقة
 الزوجية واما منع نفسها وان معيبة من الدخول حتى تقبضه
 والوطى بعده والسفر لا بعد الوطى الا ان يستحق ولو لم
 يفرها على الاظهر وقوله والسفر قاله في التوضيح واما امتناعها
 من السفر منه فبلى فبعض صداقها فانما يكون قبل الدخول
 فجعل الدخول مستطافا حقها في الامتناع من السفر فاحرم الوطى
 وفي ارجاء السور من المدونة وللزوج ان يظعن بزوجته
 من بلد الى بلد وان كرهت وينفق عليها وان قالت حتى آخذ
 صداقي فان كانا بديها فله ان يزوج بها وتتبعه بديتها البت
 ليس بشئ يريد في عدمه واما ان كان مرسا فليس له ان يزوج بها
 حتى تأخذ صداقها وقاله ابن عمر بن عبد كوكب بعد سماعه
 من اهل بلدنا ان كان يخرج بها الى بلد تجزئ فيها الاحكام ويوطئ
 بها الى الحقوق فتخرج بها فيلزم ان يدفع اليها صداقها وان
 كان يخرج بها الى بلد لا تجزئ فيه الاحكام على ما ذكرنا فلها ان
 لا تخرج منه حتى يدفع اليها صداقها وفي التوضيح وغيره
 لكراه الدخول قبل تقديم ربع دينار وفي سماع عبيد المرأة تمنع
 نفسها من الزوج حتى يقدم لها ربع دينار ولو لم يكن المهر حال
 ولو رضيت له بالدخول بلا سبب فلها منعه لان الكراهة في

فصل في سبعة الزوج
 بزوجه

ذلك حق له تعالى فلا تسقط بانها قال دخل بها فلا تكروه له
وطوقها ثمانية قبل ان يعطيهما ربيع دينار ولا لها منعه خلافا لمحمد
وماباد راخبر له الاطرا ان يبلغ الزوج واطاقت سمع الزمان
من طلب حنف رفع نقد امراته بنائه بها وقال اهلهما حتى تسمنها
فليس له ان يخالها عليه الساعة ولا لهم تاخيرها ولكن الوساطة
ذلك بقدر جهارها ونسبها وفي شرط الامهال الاثنته
لصفر او ثمانية في سماع اصبح من تزوج بشرط ان لا يدخل اليه خمس
سنة فالشرط باطل والنكاح ثابت وله البناء قبل ذلك وقال
مالك ان كان لصفر او لظهور فلهم شرطهم ابن رشد معناه
في السنة ونحوها كما في المدونة ويريد الصفر الذي يمتنع معه
الوطوق فلو كانت في س من لا يوطا كان من حق اهلهما منعه
البناء بها حتى تصلى الوطوء قاله في المدونة بواق واستكمل
بعض السيوخ بان هذا الشرط لم يعلق طلاق ولا حلق ولا يقضي
الفقه وكلما كان كذلك فلا يلزم كما تقدم وانما الشرط
لجوابه بانه لا كانا تاخير البناء قد يحكم به اذا رعت المصلحة
وان لم يشترط الزم ما لست الشرط فيها قرب وهي السنة لاها
حد في ابواب من العلم كالعقود والمجذوم والهدية الا انه
يجوز له ان يدخل الليلة ابن عرفة المشاورا مع الزوج والزوج
فخلف يفتق او طلاق لبيبتين الليلة قضيه له وسنة بعين
قضاة سيوخنا يحكم به وافي المطلق لا كحيف
ابن الحاجب ولا نهيل كحيف وان ارغى عدم المهر
تلوم له بالاجتهاد في فيها المرأة منع نفسها حتى تقضي صداقها
فان عسر الزوج قبل البناء تلوم له العام وحسنه له الاجاك
ويختلف التلوم فحين يرجيه له وما لا يرجيه له فان لم يقدر
عليه فرق بينهما وان اجرت الصفقة ابن عرفة يريد المهر غير

الموجب

الموجب واذا اوقف الزوج لاد المهر وطلب طالبة سجنه لادائه
او حيل به وارغى عدم فقال المستعيل العمل به كذا في يوجب البناء
عده احدي وعشرين يوما فاذا انت عدمه حكم بتأجيله يوجب
او لاسنة اشهر ثم اربعة اشهر ثم شهرين ثم يتلوم بتلادته يوما
قال ابن ببيت ولا يجوز بواق الخطا يعني ان كان الزوج الذي
ينتفعه زوجته نفسها حتى يسلم لها الصداق بقرا بقاته
عليه وارغى الاكسار وسال الساجد والكذبة ابو الزوجة
ورغم انه من القل الحدة اجل لابان عسرة كذا اقرع في
المستطية طلق عليه ابن عرفة في كونا التطليق لعجزه باليقا
الزوج او الزوجة نالها الزوج فانما ابى فالحكم فالحكم لاب
مسراج وابن عتاب وابن فتمون ووجب لصفه ابن القاسم
وابن وهب يلزم الزوج بهذا الطلاق نصف المهر صدقة
اي الزوجة الزوج في دعواه العسر بناء على ثابت
العسر ذلك اي العسر كاليقال اي بايع البطل
غاية كذا في المستطية كان الفضاة بقربة بجميعها مرة
ولفرقونها اخرى على حسب ما يبد والهم فاذا افرقوها
جعلوها غاية ايام ثم سنة ثم اربعة ثم ثلاثة ثم قال وهذا فيه
غير الاصول واما الساجد في الاصول فالذي مضى عليه عمل
الحكام ثلاثون يوما بغير عشرة ايام ثم عشرة ثم يتلوم له
بعشرة ان يجمع ذلك فيضرب له ثلاثون يوما ثم قال وهذا مع
حضور بيتته في البلد فان كانت غايبه عنه فاشترى ذلك
بحسب اجتهاد الحاكم ابن عرفة وهذا التمهيد ليس للزكا
بل هو استكمال لانفاق قضاة قرطبة وغيرهم عليه وهو
مؤكد لاجتهاد الحاكم ويجوز مدة التلوم في الترضيع
للزوجة ان تطلب بحيل وجه فان عجز عنه فكلها ان تسجنه لادائه

الصدق دونه كسائر الديون الع وتقدم في كلامه معرفة وتقرر
 اي المهر عليه الزوج برطن اي للزوج في الفرج لا بقية
 او مباشرة او غير ذلك او وصى في قوله في ارجح السور ابن
 عرفة يجب المهر بالتقاضي الزوجين والزوج بالغ او موت
 احدهما مطلقا وان في دبر الخطا نظر هل يدخل الوطى
 في الدبر في قول المصنف ولا حرم وفيه قولان ابن عرفة المختلف
 في استحقاق المهر الوطى في الدبر وفيه نظر وهو في البكر البعيد
 قلت في رجوعها المالك وطوقها في الدبر رجوع لا شك فيه
 لا يجزئ فني البكر ففيه الارشى الخطا من دفع امرأة فسقطت
 عذرتها فعليه ما انفصها بذلك عند الزوج وعليه الادب
 وكذا لو ازالها با صبي والادب هنا الشد وسواء فعل ذلك رجل
 او غلام او امرأة والزوج حكمه في الدفعة تحكم غيره فعليه
 ما انفصها عند غيره ان قاربها وان فعل ذلك با صبي فقبل
 يجب عليه الصداق وقبل يجب عليه ما شأنها ان طلقها
 وفي التوضيح ان اصابها با صبي وطلقها فابا كانت نكاحا فلا
 شيء لها وان كانت بكرا وانفصها به فقبل يلزمه كل المهر وقبل
 يلزمه ما شأنها مع نصفه وقيل ان روي انها لا تزوج بعد
 ذلك الا بمهر نيب قال اوله والا فالثاني وبالله الصبح الى الطاعة
 واستحسنه النخعي وفي النوازل الادب على الزوج وغيره
 عليه الادب وما شأنها فلو انفصها الي الزوج
 على عاقلة اي الزوج نقله اليه عليه اي الزوج الدية وحده
 وفيه اي تصويب البناني كما في الخطا في النوازل الذي
 افترض زوجة فماتت مريضا ان القاسم عن ذلك ان علم امرأته عن فعله
 ديتها وهو الخطا صغيرة كانت او كبيرة وعليه في الصغيرة الادب ان لم تكن
 بلغت حد ذلك وقال ابن الما جسون لاديه عليه في الكبيرة ولديه الصغيرة

على عاقلة

على عاقلة ولود بن علي بن الرباط منلها هو هو اعيب
 البناني ان الخطا على العاقلة علة لقوله دل على ان
 وموت واحد اي من الزوجين الخطا كان صغيرا وكبير في النوازل
 من روي ابنه الصغير بن ابنه رجل صغيرة فماتت الصبي فطلب البغ
 الصبي المهر فقا له ابو الصبي لم اسم مهرها وان ذلك كان منك
 على الصلة لا بي فقال محمد لا يصدر ولها ما ادعيه ابوها ان كان
 صداق منلها وقال مالك لا شيء لها الا ما ميراث البناني هذا
 في النكاح الصحيح والفاسد لعقده المختلف فيه الذي لم يوثق
 خلا في صدقة نكاح محرم ونكاح بلا وكي فهو كالصحيح في
 وجوبه المسبب بالموت ونصفه بالطلاق قبل البناني عليه
 ابن رشد في نوازل الاله تقتله اي الزوجة زوجة
 فلا يتكلم مهرها لانها مباحة الخرس وعيب شمل قوله موت واحد
 قتلها نفسها كراهية لزوجها كما نقله اليه وقيل السيد امته
 المتزوجة كما تقدم في قوله وان قتلها ابن عرفة في الموازية ان قتل
 الاله مهرها قبل البناني مهرها وعليه للمهر مهرها ان قتل
 نفسها قبل البناني واركان لا شيء لها ولا للسيد لان المنع منهما
 احد النفر او يوجب النظر في قتل المرأة زوجها فهل تقاسم
 بنقيض بقصودها ولا يتكلم صداقها وهو الخطا لانها مريضا
 ولولا يكلها ذريعة لقتل النساء زوجهن واقامة سنة
 بعد الخلوة المستطلي ان اتفقا بعد البناني عام ونحوه وبالقرب
 منه على عدم المسبب فقال مالك في المدونة لها كل المهر لطلوع
 تلذذه بها واخلاقه شوبتها موافق وقد قتل بناني
 انه وطئها في ليلة الدخول ابن الحاجب ان القول قولها في الوطى
 اذا حلي بها خلوة الالهة او لو كانت محرمة او حارضا او في
 نهار رمضان وكذلك المفصولة تحمل ببينة وتدعي الوطى

فلها الصداق كاملا ولا حد عليه وفيها نفقة بالخلوة ولو محرمة
 او حائضا او في شهر رمضان ان كانت خلوة بنا كما لا بد من عندنا
 او عند غيره وهي خلوة الرهنه اي المسماة بهذا الاسم لانهما
 حمل من الزوجين بالآخر فيها او ببيتة اي الزوج يعني ان
 اختلي الزوج بزوجته في بيته فادعت انه وطئها وانكر صدقت
 والاي وان لم يحتل بها خلوة الرهنه او لا في بيته بال
 اختلي بها في بيته او في بيت غيرها فهو اي الزوج مصدق
 في نفي وطئها لانه اي الزوج لا ينسب اي للوطئ
 في بيت غيره بنامل لبيتهما وبيت غيرها والمكان
 الخالي كبيته اي في تصديقها ابن عرفة في قبول قولها في خلوة
 الزانية اربعة اقوال ابن رشد قال بالثبوت مرة ان كانت دخول
 عليها وخلوة بها في بيته صدقت عليه وان كان في بيته صدقت
 عليها وبهذا اذ قال ابن القاسم المصنف قوله صدقت اي بميثاق
 عبد السلام وهو الصحيح من الاقوال سواء كانت كبيرة
 او صغيرة ففي التوضيح الكبيرة لا تاخذ الصداق الا بعد اليقين
 على الظاهر وانما الصغيرة فلا تخلف في الحاء ويقال للزوج
 اخلف فان تكلم غرم الجميع ان عبد السلام وليس له تخلفها
 ان ابلت وان حلفت دفع النصف الا ان فاز بلفت حلفت
 واخذ النصف الاخر وان نكلت فلا يخلف الزوج ثمانية
 وهذا ان اتكر الزوج الوطئ فان وافقها عليه ثبت بلاحلاف
 ثم قال المصنف قوله والنزاع بينهما يريد بهين النظر اي عرفة ابن
 عبد السلام حيث قبلت قولها في الوطئ فهو على العموم سواء كان في وجود
 الوطئ او عدمه اذ ذلك اليه ينسبها او مضرتها منسوبة كانت او سفيهة
 كبريا وبها صغيرة او كبيرة حرة او امه ابن عرفة ان وافقته بعد الخلوة على عدم
 مسيئته فيها لمالك انما عليه نصف المهر المتبقي وتصديق ابن حبيب
 ولو سفيهة

ولو سفيهة مطرق لا يقبل قولها لا سقاطها ما وجب لها وقاله
 سحنون فيها وفي الية ولا اقرب اليه الزوج بالوطئ
 فقط اي دون الزوجية اخذ اي الزوج باقراره فيتم كمال
 المهر عليه ان كانت اي الزوجية محجورة اي لبعض
 او شيء او رفق الخطأ في المهر في هذا على ما في التوضيح عن ابن رشد
 وهو خلاف قول ابن عبد السلام ان كانت صغيرة او سفيهة او امه
 فيها قول ابن المشهور منها فيقول قولها البناء في نقل ابو كسر
 عن النخعي انه عزى قبول قولها لعبد الملك واصبح وعده
 لمطرف وقال وهو حسن اذ كانت خلوة بنا فاجري عليه
 المهر هو الذي اختاره النخعي وهذا كذلك غيرها التي
 المحجورة وهي الرشيدة في اخذها باقراره فقط وانما فيها
 ولو استمرت عليه لاحتماله ان اي الزوج اخذت لعدم
 الحثار قول الرشيدة واخذ الزوج باقراره اوله
 رجعت اي الرشيدة له اي الزوج وصدفته على اثبات
 الوطئ اخذ باقراره وان لم ترجع له واستمرت على تكذيبه
 فلا يبرأ منه خلاف فيها ان الكذب في دعوى المسيس
 في خلوة البناء فلها اخذ كل مهرها سحنون هذا ان رجعت
 والكذب نفسها عما هنالك لا كقول سحنون وفاق موافق
 البناء اي وهي الرشيدة في استمرارها بالزوج كذلك
 كذب نفسها ام لا او ليس هو تكذيب نفسها والمساءلة على طرفين
 بواسطة فان رجعت عن اقراره وكذبت فلا يبرأ من اقراره
 التاويلية وان لم يرجع وكذبت فهو على التاويلية وان كذبت
 نفسها بان رجعت لدعواه وهو مدعى لاقراره في اقراره فان اقراره
 التاويلية ونصها وان اقر بالوطئ وكذبت فلها اخذ بجميع
 الصداق باقراره او نصفه ابو الحسن ظاهرها رجعت ان

الخط المذهب ان النكاح الفاسد لصداقة يفسخ قبل البناء وثبتت
 بعده بصدائق المثل واختلف هل الفسخ قبل البناء على الوجهين او
 الاستصحاب قول المفسرين والمفارقة كسبقتها من قبلها
 في الفسخ قبل الدخول والنبوت بعده بصدائق المثل الخشنة واختلفت
 الكاف ما اسببه القصاص في انتفا التمول لنكاحه بقراءة لها سياسة
 القرآن او بعتقه امه عليا ان يجعل صداقها عتقها فاذا التفتت على
 ذلك فالتقوا ما من النكاح فاسد يفسخ قبل الدخول وثبتت بعده
 بصدائق المثل ونحوه لعب الفتق تفسير لفاكل لزم
 او اجل مجهول ابن عرفة ما لاجل مجهول يفسخ قبل البناء فان بقي جان
 النكاح وما بمائة ومائة لموت او فراق المشهور كذلك المتيقن وذلك
 الحكم ان لم يورث اجل الكا لنكاح الخشنة وثبتت بعده بالاكراست
 المستمي وصدائق مثلها كما ياتي في بحث الشفاد اذا تزوجها
 بصدائق معلوم لكن بعضه لاجل مجهول كحوت او فراق او بني شئت
 وبعضه لاجل معلوم او حال كثره الفرزج ونحوه لعب ونسب
 او خمسين سنة ابن عرفة يطالب كونا المهر نقدا او رجلا فيه البت
 برشد متقده بسعيد الاجل يفسخ اتفاقا وفي حده اربعة النكاح عن
 ابن القاسم يفسخ في الاربعة ثم يرجع اليها الخمس البنات المنع ظاهر
 اذا اجل الصداق كله او يحل منه اقل من ربع دينار ما ان يحل منه
 ربع دينار فاكتر واجل البنات اليها الخمس فالذي لو خد من تولى يسم
 القسا وهتابة مظنة اسقاط الصداقة ان هذا صحيح فانظره
 قال في الضيق ليس هذا اسقاطا محضا فان في الياس راحة بل هو
 من باب الاحتمال والفرق والمنع فيه مطلق والالزام قال في الموجه مجهول
 واماله ولم يطرأ احتماله التغير احتياطا للفرق ولا يها غير ان
 يتبرأ اتفاقا او يبعث بغيره كخراسان من الاندلس ونحوه
 لابن الحاجب وفيها ان تزوجها على غايه من دار او ارض او غنم

جان

جان ان وصف والافسخ قبل البناء يعني بعده بهر المثل موافق
 الخشنة يعني ان النكاح فاسد اذا وقع على صداق معناه غايه عقار
 او غير غنية بعيدة كخراسان باقعية المشرق من الانسما قصي
 المغرب لا لقطاع خبره وظاهره كوا كان على وصفه او روية متقدمة
 على العقد لا يغير بعده ما لم لا والذي قرره الجيزي ان هذا في الموصوف
 واما ما كان على روية متقدمة فحكمه حكم البيع لفصل فيه بين كونه
 يمكن تغيره بعده فاجتمع او لا فيجوز ويختلف ذلك باختلاف
 المبيع البنات هذا غير موافق الواجب ابقا كلام المصنف على اطلاقه
 لان هذا التفصيل انما ذكره المصنف في البيوع في الغيبة المتوسطة
 وكلامه هنا في العبيدة وقد استنبه ذلك على الجيزي ومن يتعم
 تقيده اذ منع النكاح بمعنى بعيد بالوصف اعلم
 بالمعنى الغايه المذكورة في الزوج والزوجة واعتمده في صرفته
 على وصفه او روية سابقة يغير بعدها اية بغايه معني
 راية الزوج او وليها روية سابقة يمكن تغيره بعدها فان رايته
 روية سابقة لا يغير بعدها فيجوز جعله مهرامع كونه بعيدا
 الاطلاق اذ منع المعنى البعيد وقد تقدم نعم الخشنة والبنات
 هذا التفصيل الذي ذكره الجيزي وجان لا جعله الصداق
 معينا غايه غنية متوسطة كهر من المدينة ابن قزوين انما
 يجهز بالمدينة فيما بهر وعبر فيما باق ريقية بلا شرط الدخول
 قبله اية قبض الغايه المعنى المتوسط بان اشتراطه لا يدخل حيزي
 لقبضه او لم يشرط شيئا فان شرط الدخول قبله فلا يجوز الا ان
 يفرج جدا فهو استثناء من المفهوم ابن القاسم وله البناء ان قرره
 المهر والا فلا كالمهر الخشنة ان كانت الغيبة متوسطة فلا يفسخ
 كهر من المدينة المشرفة لانه مظنة السلامة ولا فرق بين العبيد
 والدار والضمان من الزوج في غير العقار ومن الزوجية في العقار

و يحل المهر اذا لم يشترط الزوج الدخول قبل ان تقبضه الزوجة
فان شرط فلا يجوز ولو دخل بغير شرط جاز وهذا ما لم تكن الغيبة قرينة
جدا فان كانت كذلك كما ليس منه والامانة فانه يجوز اشتراط الدخول
قبل قبضه بلا خلاف ثم قال وحكم الصداق اذا وقع في الغيبة البعيدة
جدا كالمصداق الذي فيه غرض فان فات بالدخول صح النكاح به المثل
ويجوز بالعنف الغائبة بشرط اشتراط خلفها ان تلفت عما كان في
الاجارة او بمقصود علماء ابن عرفة استحقات المهر ان علم
الزوجان موجه حين العقد ككونه مفصوبا فسخ قبل البناء وفيه
يعده به المثل والافارعة اقوال المتأخرين لا يفسخ ابن القاسم
ان نكح بما سرقه او قورضه فلا يفسخ نكاحه ما لم يكتسب مالا
حراما فترزق به اخاف والله انه مضارح الزنا ولا اقول ابن رشد
وجه انقضاء كونه فعلة مضارعا للزنا هو ان الله تعالى انما اباح
الفرج بنكاح او ملك يمينه وقال صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي
فبين ان لا يكون نكاحا جازا الا على هذه الصفة والمزور على
حرام لم يترزق به صداق اذ ليس المال الحرام بماله فاذا وطئ فيه
فقد وطئ فرجا بغير ملك يمينه ولا نكاح ابا حنيفة والشرع وثبت
اي النكاح الذي علم الزوجان كونه مفصوبا لاحدهما
عطف على الف علماء اي لان علم احدهما الزوج كونه المهر ففصوبا
بقيمة اي المصوب ان كان موقوفا ومثله ان كان مملوكا فخرجه
واما ان علم احدهما دون الاخر فان النكاح لا يفسخ وترجع على
الزوج بمثله وبقيته او باجتماعه مع البيع ابن عرفة في
جواز النكاح والبيع اربعة اقوال المشهور المنع وفي كونه
لانه اربعة لمحل البضع على المهر والنكاح قولك وفيها لا يجوز
نكاح وبيع في صفقة مثل ان تزوجها بعبدة علي ان تقطع دالا
او مالا او بمال علي ان تقطع عبدا بئنه مسمى ويفسخ ذلك

قبل

قبل البناء يثبت بعده والاصداق المثل وجاز في التولييع
سمع سكونه ابن القاسم من انكح بنته رجلا على ان اعطاه دالا
جاز نكاحه ولو قاله تزوج ابنتي بحسين زينا واعطيتك هذه
لم يرد فلا خير فيه لانه ما وجه النكاح والبيع ابن رشد يقوم منه
معني خفي وهو جواز اجتماع البيع مع نكاح التولييع بخلاف
نكاح التسمية ابن عرفة فيه على التقليل بالنكاح نظروا خلاف
قوله النكاح انظره فيه موافق ظاهره اي المثل اجتماعه
اي نكاح التولييع وهو باجتماع اجتماع نكاح التولييع
مع البيع الظاهر من عبارة المتن ما لم يقض البناء في نفسه
قوله وجاز من الاب في التولييع صورة تمت بانصه بان عقده بلا
ذكر مهر وقوله الاب تزوج ابنتي ذلك هذه الدار طفي تصويره
هو الصواب لانه كذلك في التوضيح وهو الموافق للنقل ابن عرفة
سمع سكونه ابن القاسم من انكح ابنته من رجل على ان اعطاه دارا جاز
نكاحه ولو قاله تزوج ابنتي بحسين واعطيتك هذه الدار فلا خير
فيه لانه من وجه النكاح والبيع ابن رشد يقوم منها معني خفي وهو
جواز اجتماع البيع مع نكاح التولييع بخلاف نكاح التسمية
اي صفي وهذا الذكوة على المهر وما لم يقصر برئته ومن تبعه بان يقوله
بعينك دارك بمانة وزوجتك بنتي تفويضا فيحتاج لنقل
بجواز لانه اشد مما في السماع لم يصرح به البيع فيه بخلاف ما في
السماع فانه تلفظ بالعطية وعلمه يابن تفرق ابن عمر قلت ما صور
به ثم هو الصواب نقلا وعقلا اما نقلا فلا ابن رشد صرح به ونصه
ويقوم من هذه المسألة معني خفي صحيح وهو ان البيع والنكاح
يجوز اجتماعهما في صفقة واحدة اذا كان نكاح تقي لم يسم فيه
صداق مثل ان يقول تزوجتك بنتي نكاح تقي يعني علي ان ابيع
ملك دارك بكذا افقوله طفي يحتاج لنقل تصويره وما عقلا

فلانه لو كان مراد ابن مرشد مسألة ابن القاسم بعينها النكح بنته
واعطاه داراً فمعه قوله يقوم منها البس جعل ابن مرشد مسألة
ابن القاسم أصلاً فيجتاح اليه بياض الفرج وليس إلا ما صور به السلام
وجمع امرأتين في عقد فيما اتزوج حرته في عقد قال
لا حفظه ولا يعجبني إلا أن يسمى مهر كل منهما ابن يونس يجوز
أن تزوج امرأتين أحدهما بصدقة مسي والآخر على نفوي
وذلك في عقد واحد لأنهما صداقاً يجوز أن في الاجتماع مرق
الحق قوله وجمع امرأتين سمي لهما أو لأحداهما أي وجان جمع امرأتين
فأكثر في عقد واحد أن اسمي لهما أي سمي لكل واحدة منهما صداقها
وكذا في أكثر من البتة ونفى ابن راشد وغيره على أن هكذا
المسألة لا خلاف فيها أو سمي لأحداهما صداقها ولم يسم للآخر
بل تزوجها نفويًا وجمعها في عقد واحد نقله في التوضيح عن
ابن يونس قال وكذا الوجهان في عقد واحد على نفويين وقاله
ابن عمر بن وهب على جميع ذلك إلخ وهل إلا أن بشرط تزوج
أحدهما أي الخط يعني هل يجوز النكاح على الوجه المذكور
وإن شرط في تزوجه أحدهما تزوج الآخر وتواسب لكل
واحدة منهما صداق مثلها أو لم يسم لكل واحدة صداق مثلها
سما لو تزوجها في عقد واحد وسمي لكل واحدة للآتين وصدق
مثل أحدهما أو بغيره وصدق مثل الآخر كعشرون وشرط في
تزوج أحدهما تزوج الآخر كما وافق يجوز النكاح المذكور إذا اشترط
في تزوج أحدهما تزوج الآخر كما إذا سمي لكل واحدة منها صداق
مثلها وإن لم يسم لكل واحدة صداق مثلها فلا يجوز كما في الصورة
المذكورة قولاً للمتاخرين الأول لابن سعد وبنو الثاني لغيره فعلم
أن محل القول إذا تزوج أحدهما بشرط تزوج الآخر ولم يسم
لكل واحدة صداق مثلها فإن سمي لكل صداق مثلها أو لم يشترط

تزوج

تزوج أحدهما في الآخر كوجان اتفاقاً ونص التامل وهل
يجوز أن شرط أن لا تزوج واحدة إلا مع الآخر مطلقاً وإن سمي
لكل مهر مثلها قولاً من صدق المثل أي تسميته لكل واحدة
من المثلين ولا يجب جمعها بصدق فيهما إذا أجلهما في صداق
واحد لم يعجبني ذلك وقد يفتيه أنه كرهه مالك وهل يحرم الخ
قال الشيخ أبو محمد وغيره ظاهره أنه إذا أجلهما في صداق واحد لا شيء
لها قبل البناء ابن يونس الأصوب قول ابن دينار أنه يقسم لهما المسمى
بقدر صداق كل واحدة وأما أن يدخل فيكون لكل واحدة صداق مثلها
ويثبت النكاح والخلاف المذكور في جمع الرجلين سلميتهما في البيع
بمهر مثلها مرق الخطان جمع المراتين بصدق واحد فقال فيهما لا يجب
جمعهما ولا أكثر من الشيوخ ابن الحاجب وغيره على التأويل للفظ
المذكور بالمنع وعلى ذلك أحقرها البراءة قاله ولا بأس أن
تزوج امرأتين بعقد واحد إذا سمي لكل واحدة صداقها فإن
أجلهما في صداق واحد لم يجوز على هذا أقال الشيخ أبو محمد يفسخ
النكاح قبل البناء ولا شيء لهما وقال ابن محرز في قوله ابن
القاسم أن النكاح فاسد وإن المطلقة والمتوفى عنها لا شيء لهما
وقال بعض المدكرين لهما ما يخصهما من تلك التسمية في الطلاق
والوفاء له النكاح أخفه من البيع ومقتضى هذا أنه لا يفسخ
وفي التبيينات ظاهرة أنه لا شيء لهما لأنه عند من باب غرر
الصدق وهذا حكمه قبل الدخول وإن غرر على ذلك بعد الدخول
مضي ولكل واحدة صداق مثلها فيثبت أي لا يفسخ النكاح
إذا دخل فأن لم يدخل يفسخ ولا شيء لهما فيفرض
أي يقسم وفسخ أن دفع العبد في صداقة له أي عرفة العقد
المزوم للثاني فاسد مطلقاً لعدم قبوله النصيحة كقول ابن شاك
تزوج عبده بجعله ماهرة فاسد لا أدبونة نفية ولمساواة الملك

النكاح لو ثبت بخلاف كون المهر خيرا في ثلث نكاحهما من ضمن صداق
 عبده ثم رفع السيد العبد الى الزوجة في صداقها فرضت فسد
 النكاح فان لم يكن بينهما مرجع العبد الى السيد ابن حبيب واركان
 قد بينا بها الفسخ النكاح ومكنته وقاله ابن القاسم سراق في
 البنا في قوله ابو الحسن كلفه قوله ابو الحسن وينبغي به السيد
 على مذهب مالك واصحابه ان هو ضامن عنه ويكون غزله من له في
 عبده دين فباعه بعد ثبوت الدين في ذمته مع علم المشتري بذلك
 خلافا لما يراى ذلك كجناية العبد على ماله سيد به يتبع السيد
 عبده اي بمثل المهر الذي ضمنه عنه ودفعه فيه مذهب مالك
 لك اي من ملك العبد ملكا غير تام باعه اي السيد العبد
 المدين له وعلم المشتري بمصدر عطف على تقرير او ما من حال
 يتقدر قد جعله او المهر كجناية اي من العبد في
 السقوط عن العبد وعدم الاتباع بها اذا بيع ولا يصح بدار
 يبينها الا بوصف بملكه فانما يصح خبر النكاح او الصداق
 وفاحل يبينها خبر الزوج واليه يعود خبر ملكه ابو عمر ان يجوز
 على بيت يبينها ان كان ببيعة معينة في ملكه ووصف بنائه
 وقدره ابن محرز ولا يجوز على بيت يضمنون ان لا بد من ذكر موضعه
 فيصير المضمون مينا سراق ومعلوم موصوفة المنع ان لم توصف
 ومعلوم بملكه المنع بما في ملكه غيره ووصف او لم يوصف على
 الرابع جعل السراج مقابلة ما لا بد محرز وفيه نظر وبمفاد
 كلامهم مخالفا لما ذكره ابن محرز فان كلامه يقتضي منع كون الصداق
 شيئا من العقار ولو علم موضعه والضبطت صفته كما يمنع كونه
 شيئا فيه لا بد من كونه دينا في الذمة والعقار المضمون اذا وصف
 صار مينا ان من جملة ما يعتبر في صفته لقيته موضعه فلا يكون
 دينا في الذمة وفيه نظر اذا لا يسترط في الصداق كونه دينا في

الذمة بخلاف السلم البنا في قوله الزرقاني خلافا لقوله ابن محرز لا
 يجوز بدار مضمونة في ملكه اي ليس في كلام ابن محرز لفظ في ملكه
 وقد ذكر نفسه المواق وابو الحسن فيجوز كلامه عليه ما اذا اشبهها
 في ملك غيره اي فلا مخالفة بينه وبين الجماعة والله اعلم **قوله**
 ولا يعلق وان كان له زوجة فالان في **قوله** ان نكحها بالف علي
 انه ان كانت له امرأة اخرى لم يهرها الفان لم يجز كالعبد الشار **قوله**
 مع القدرة عليه رفعه اي الفرقة اشارة للفرق بين هذه المسألة
 والبقية تليها فانها مستوتان في الفرقة مختلفتان في الحكم **قوله**
 بالبحث في السؤال **قوله** الا نازعه رفعه والجملة **قوله**
 وكره ان تزوج عليها مثالا فالان في **قوله** ان نكحها فوضعت
 عنه في هذا العقد الفاعل ان لا يخرجها من بلدها او نكحها بالف
 عليها ان لا يخرجها من بلدها فمهرها الفان فله ان يخرجها وليس
 لها الا الف وهو كالقاي لزوجته ان احضر جنته من الدار فملك
 الف فله ان يخرجها بغير شيء **قوله** ولا يلزم اي الشرط الزوج
 ابن القاسم ان تزوجها بمائة عليه ان لا يخرجها من بلد **قوله**
 فصدقها ما شاء كان النكاح جائزا والشرط باطلا لا يفسد
 يستحب له الوفا بالشرط ولا يجب **قوله** كما سقط الف قبل
 العقد لذلك اي شرط عدم الزوج عليها ثم تزوج عليها فلا
 ترجع عليه بالالف التي اسقطتها عنه **قوله** وبعد اي
 العقد اي وان اسقطت عنه شيئا من المهر بعد العقد على شرط
 ان لا تزوج عليها مثالا ثم تزوج عليها **قوله** لها الرجوع اي بما
 اسقطت من الزوج من مهرها اللخبية الصداق على ثلاثة
 اوجه انا نقول ان زوجك بما تنة على ان لا تزوج على ولا تخبرني
 فتزوج عليها او اخرجهما فقال مالك لا ترجع عليه بشيء الثاني
 انا نقول ان زوجك بما تنة وخسيت واسقطت حسن علي الت

انه لا تنزع وجع قلب ولا تخرج منه فقال مالك مرة لامرأته لما في العقد ان
 ان فعل وقال مرة لها ان ترجع بالاقول من صدق المثل او الخمسين
 وهو اقبس وان حصلت الخمسين بعد العقد فلها ان ترجع ان فعل
 قيده اي استحقاق الرجوع بالاقرب اي قريب
 مخالفة الشرط من العقد كما لا يخفى من الطلاق ثم طلقها
 بالقرب فلها الرجوع عليه بما اعطته له او لفراق مرة اك
 ففارقها ثم راجعها بالقرب فلم تعطية الرجوع بما اعطته له لغزاقها
 والجد اي الموجب لعدم الرجوع عند المخالفة
 مردد اي تعيد ابن عبد السلام بالقرب لغير الباني قوله ان عبد
 السلام ينبغي ان يعيد كما عترضه الخط في الزمانية بان النكاح
 علم انما ترجع عليه تزوج بالقرب او بالبعد وهو مذهب المدونة
 والمستطير وانما فسخون وغيرهما اضر تمام كلامه في نسب
 نفسه وظاهر كلام المصنف انما اذا سقطت ما تقر بعد العقد بـ
 عيني فانها ترجع سوا مخالف عن قرب او بعد تحقيق الموصية
 وهو ظاهر كلامهم وقال ابن عبد السلام ينبغي ان يعيد رجوعها
 بما اذا خالف عن قرب وخبره لعب الا انه خلفه بغير الله
 فتلزمه البهي فقط المواق هكذا الابن الحاجب ابن رشد تكره
 الشرط في النكاح ثم قال وما كان منها مقيد بالتكليف او طلاق
 فانما الزمة عند مالك واصحابه بخلاف حنبل فان كان الاستسقاء
 بيمينه يمتنع او طلاق المسقطه او من تزوجها عليها او ارضاها
 ببدنها ان اخرجها من بلدها فتلزمه البهي روي الالف لئلا
 يجتمع عليه عقوبتان الباني في الظن في العقلة ان الاستسقاء في
 نقابة البهي وقد وجدت فلذا لم ترجع بما سقطت بـ
 مرجوع اي فيما سقطت ايضا لمعني فقط ويمين الله
 تكا بيان المفهوم بغير الله حب واما الاستسقاء مع البهي بالله تعالى

فكلا استقاما

فكلا استقاما بل لا يثبت كما يفيد المواق وبت فتلزمه الا لانه خالفه
 وكفارة البهي بالله تعالى سهولة كفارتها في الجملة بالنظر في الطلاق
 والعنق ووجه الشفاعة زوجي اختك كذا علمنا انت
 امر زوجك اخي بكذا الكذا ابن عمر في كتاب الشفاعة محرم في
 قوله زوجي مولانا وكذا وتزوجك مولانا ولا مهر بيننا لشفاعة
 وكذا زوجي بنتك وبذلك المدونة انه يفسخ البنا ولو ولدت
 الاولاد ولو بعد ذلك كذا كذا بهر سميها كذا واحدة ففيها هذا
 وجه الشفاعة لا يخرجكم بمضي بالبنا موافق وتبين ابن عمر في حقه
 وكذا امر زوجي بنتك والشفاعة العبد والاحرار سواء وفي
 قسمة ابدان ولو ولدت الاولاد او ما لم يبدن ثلثها بقوت بالعقد
 ونسخه قبل البنا استحقاق لها والابن محرم زوج الباني وابن
 مردد وابن زرقون عن المازن بك قوله زوجي اختك كذا بيان
 حكم وجه الشفاعة فلا لا رضاء البنت والمراة ونحوهما
 ابن عمر في وفي كونه فيمن لا تجوز كذا علمنا لا المهر يفسخ بعد البنا
 علمنا اختلاف او كونه فيمن تجوز نقل الباني عن بعض الناس
 والمذهب محتمل بينهما في المولدين وبان كذا الشفاعة بخلاف
 في فسخه بعد البنا كذا كذا علمنا ان المهر قلت ومن ثم تعقب
 على البراءة استسقاء ذكره في المولدين وفي احتجاج الباني بالثاني
 نظر لان مذهب المدونة في حرج الشفاعة الفسخ بعد البنا وفي
 النكاح علمنا لا المهر مضى بعد البنا بمهر المثل ابن العربي قوله
 مالك انما الشفاعة في البنت تعلق بظن الحديث وانما يتم ان لو كان
 من لفظه صلى الله عليه وسلم قلت قوله في البنت ظاهري بكرية
 كانتا اولاد لانه ذكر بعد قوله مالك هذا قوله بعضهم بتخصيصه
 بمي نجر وقوله يتم لو كان من لفظه صلى الله عليه وسلم يرد بان
 القياس بعينه في كل امرأة او فيمن نجر كرامة الصفي عن ابي

عمر ان الزوج كل من الرجلين الاخر اخته بهر معلوم جات ان لم يقم
 انه ان لم يزوج احد من صاحبه لم يزوج والى الم يزوج وعزاه بعقدهم
 لابن ليا به وفسخ قبل ان يزوج له بيان حكم وجه الشفار
 بعد وقوعه فيها وانما دخل في وجه الشفار فكل منها مهر فلها
 لا المسمي سجنون الا ان يكون المسمي اكثر عياض حمل السجون
 قوله سجنون على التفسير لذرة ابن القاسم فيما شبهها به وهي
 التي تنوحت بمائة وعشرة لم يبد صلاحها او بمائة نقد او بمائة
 الى مائة او فراق ويذكر ابن ليا به ابن القاسم لا سجنون وحمله
 بعضهم على خلاف قوله ابن القاسم وحمل قوله على ظاهره بلزوم المثل
 مطلقا وحيث يروى ان زيد اهما مهر المثل قبل او كثر في التوضيح
 ابن عبد السلام اذا سمي لكل واحدة منها و دخل في المسمو رات
 لكل واحدة اكثر من المسمي و صداق المثل سمانة مع خمس
 في الفسخ قبل والشفقة بعد بالاكتر من المسمو و صد ان المثل ابن
 عرفة لو تزوجها بفاسد مع صحيح فخر او بق و ربع دينار فخطب
 فسخه وصحته برضا الزوجية بما يصح به فقط او بدفع الزوج
 الا ان يبعد مولى او بانفاقها على ما يجوز به لما لا يجوز نقل
 المستعجل بذهيبا لك يقتضي فسخه وقوله اصبح نارا الشيخ
 عنه لو تزوجها بربع دينار مع ابق او جنينة فلم يفسخ حتى حضر
 الا بقر او ولد الجنينة فانه رخصت بالربع دينار صح والافسخ
 الا ان يدع لها الزوج ما من العشرة وان فيه كفخر لكنه قوله
 اصحابنا والقياس فسخه ان لم يبع او مجهول الاجل او
 سمانة حاله مع قدر مجهول الاجل تزوج او فراق ابن عرفة وسما
 بمائة نقد او مائة موت او فراق في مضيه بالعقد وفسخه قبل
 البناء مطلقا او ما لم يرمي الزوج بتفصيل المجهول او المرأة باستفاضة
 نقل المستعجل عن فسخه والمسمو ونقل غير واحد عما اصبح وعي

الناج

الناجي في مضيه بعد البناء بهر المثل مطلقا او ما لم يقتضيه المعلوم
 ثانيا وما لم يزوج عليها ورايتها بالمعجل وجزء مهر المثل المسمي للخارج
 من تسمية قيمة المهر قبل منها مع المعجل وضا مسها بالمعجل وقيمة
 المهر قبل على غيره فالغوا فقد اطل الكلام هنا واعمل معلوم
 الاجل في مهر المثل ابن حبيب لو تزوجها بمائة نقد او مائة لسنة
 ومائة لموت او فراق وبيع بها قبلها صداق مثلها على ان فيه مائة
 الى سنة فان كان اقل من مائتين فلها مائتان مائة ومائة الى سنة
 وان كان ان يد منها فالزائد على المائتين حال مع المائة الحالية
 ومائة الي اجلها مستعجل موق وقد تنازع الفقه في مهر المثل
 وان لم يسم فصرح به وفسخ ابا ابن عرفة في
 قوله تزوجت مولدك وان زوجك مولدك ولا مهر بيننا شفار
 وكذا تزوجت بثلثة والشفار بثلثة العبيد والحرار سواء في
 فسخه ابا ابن عرفة الاولاد او ما لم يبع ثانيا يفرق بالعقد وفسخه
 قبل البناء مستحالة لها والابن محرز في
 الامة تبيين في الفسخ ابا ابن عرفة ان تزوج امه على ان ما
 ولدت حر لا يقر كما حره بحال ولو دخل ولها المسمي الصقل حره
 بعين القرويين وفي مهر المثل كذا ج بهر مجهول قلت بناء على ان
 ما ذكر في العقود اخل في العوضية او جمانه فيدفع العقد والترم
 مهر المثل مضيه البناء لانه ايمتقد القناع على شرط حرية
 ولد الامة التي تعليل لفسخه ابا ابن عرفة ان تزوج امه على ان ما
 اي المذكور من صريح الشفار وما منه به من كذا ج الامة بشرط
 حرية او لادها في الشامل ولها المسمي ابا ابن عرفة في الاصح مهر
 المثل وما ولدت فحر وولده للسيد والقيمة على الابية وقال
 عبد الملك يفسخ الا ان تله وبيان تزوج عبده انه غيره ليعتد
 الولد بينهما فان ولدت فالولد لسيد الامة لا بينهما قبل الاصح

ولها مهر المثل بالبنا ولو زاد على المسمى ايج حط
 اي كساح الشغار فاما اي وجه الشغار وصرحه بان سمي لاحد
 مهورين الاخرى كزوجته بنتي بمائة عليا ان تزوجها فاختارته
 بالامر فلكل حكمه فلكم سمي لها بالبنا الاكثر من المسمى ومهر
 المثل ومضى تكا حها وغيرها مهر المثل ونفسه تكا حها بالخرقة
 وفيها ان سمي لاحد اصحابه او للاخرى ودخلها مسمى تكا ح سمي
 لها ونفسه تكا ح الاخرى ولو دخلت فاختارها الشيخ ككلا فاما
 مهر المثل كرايتها ابنا بمائة قاله اخطا جماعة بتاويل ان المسمى لها
 الاكثر منه ومما المسمى ابن يونس قاله مالك ان قاله تزوجني اخذت
 بمائة عليا ان زوجته بنتي بمائة ثبت التكاح بعد ولكل واحدة
 الاكثر من المسمى او صداق المثل ابن القاسم ان سمي لاحد اصحابها
 ولم يسم للاخرى فلكم سمي لها مهر مثلها ان دخل بها وثبت تكا حها
 ونفسه تكا ح الاخرى دخل او لم يدخل ابن يونس يريه السب
 تكا حها لنفسه قبل البنا وثبت تكا ح المسمى لها واخذت الاكثر
 من المسمى وصداق المثل بالدخول موان وقيل بالمثل
 اي يمضي التكاح بمهر المثل ولا يقرب المسمى تبا وبها ولا بعد الدخول
 ايضا اي كما قيل يمضي بعد الدخول بالاكثر من المسمى
 او صداق المثل في الوجه اي وجه الشغار سلة قيل قال
 الغيسية في حاشيته والتاويل انهما في المركب اي في احد
 فرديه وهو المسمى لها كما قاله البساطي فانظره وقال في هذا
 التاويل جار فيما اذا سمي لكل واحدة او سمي لواحدة فقط
 كما في التوضيح وذكرته فلوقاه المص وتوكلت ايضا فيها
 اذا دخل بالمسمى لها بعد اذ المثل لشمليها افادته سب
 والاول هو الرابع والسر قوله لاحد انهما ان تعدا التاويل ليس
 جار فيما اذا سمي لها مع انه جار فيه ايضا كما في ترضيه

فلو

فلوقاه وتوكلت ايضا فيها اذا دخل بالمسمى لها بعد اذ المثل لشمليها
 البنا في فيه نظر بل التاويل في ترضيه اذا سمي لكل واحدة فتم
 فالمشهور ان لكل الاكثر من المسمى وصداق المثل وان سمي
 لاحد اصحابها فقط فان دخل بالتي لم يسم لها فلهما صداق المثل وان
 دخل بالتي سمي لها فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما
 وتاويلها ابن يونس عليا ان لها صداق المثل مطلقا ايج فلم يسويها
 التاويل بين الاكثر المركبة وبما غيرهما فاقصر فيه على المشهور وان
 كما فيه التاويل ان ايضا فخرية لها علة لك فخص التاويل الثاني
 بالمركبة لانه اي شرط تزوج احد اصحابه او للاخرى تعطيل
 لا لغا المسمى واعتبار صداق المثل ورجع معه اي العدة
 بالنافع اي علي وجه الاجارة ان عرفت وفي الشك بالاجارة
 كتكاحه عليا ان يحجها او يعمل لها عملا في كراهته فيمضي بالعقد
 ونفسه فيفسخ قبل البنا ويمضي بعده بمهر المثل فانها ان كانت
 مع النافع نقد جان والافا الثاني ورايها ان لم يكن نقد فالتاويل
 والافسح قبل البنا ومضى بعده بالنقد وقيمة العمل وخامستها
 بالنقد والعمل وتعبه البنا في نفسه قول تزوجا والتكاح
 فيصح قبل الدخول وبه علي المعتمد لهذا الذي يزعم انه المعتمد
 من المتع مع الصحة مطلقا هو الذي يفسره المص في ترضيه قوله ان
 الحاسب وفي كونه نافع كد منه مدة معينة او تعليمه فبالا منه
 مالك وكرهه ابن القاسم واجازه اصبح وان وقع مضى عايب
 المشهور قال في التوضيح قوله وان وقع مضى علي المشهور هذا
 تعريض علي ما نسبه لمالك من المنع واما علي الجواز والكراهة فلا
 يختلف في الامضاء وانما مضى علي المشهور للاختلاف فيه وما
 شهره المص قال في الجواز هو قوله الاصحاب ثم قاله وقوله ابن
 مرشد وابن عبد السلام ان الامضاء دليل علي ان المشهور في حكمه

ابتدأ الترافعة ليس يظهر لغيره ان يكون الحكم ابتداء المنع وإذا
وقعت صحت وهذا هو الظاهر من كلام المصنف لانه انما نسب المنع لما كان
قريباً يكون المشهور خلافه الحق فبقوله حديثاً كان المشهور المنع
ابتداء والمضى بعد الوقوع فلم يدل عنه هذا الى ذكر القولين
المقابلين له مع ان عبارة اتباع المشهور هي كما وجدته هذا وان
عرفت مع ما علم من حفظه لم يحل هذا الذي يشهره ابن الحاجب
ولا يخرج عليه بوجه وقد اعترضه اللقاني وغيره بذلك ابن
خماري وقد حصل ابن عرفة خمسة اقوال الاول الترافعة فيخصي
بالعقد والناحي المنع فيفسخ قبل البناء وليست بعده بمهر
المثل الثالث ان كان مع المناهضة فقد جاز والافساح في الثاني الرابع
ان لم يكن فقد في الثاني والافساح قبل البناء ومضى بعده بالنقد
وقيمة العمل الخامس بالنقد والعمل الحق فانه لم ينقل القول
الذي قاله المصنف المشهور وقيل به كلام ابن الحاجب فلفظ
الحكم ظهر له هذا انما هو ما فهم ابن رشد وابن عابد السلام
منه ابن الحاجب لا ما فهمه هو في التوضيح فكذا امدد عنه هذا
الى ذكر القولين فيسقط قول من المعتمد المنع مع المضي والله
اعلم **قوله** ويفسخ بالجل قطعا اي بلا خلاف ان عرفة وتكون
المهر منافع جعل لا يجوز سمع عيسى بن القاسم من سقط ابنه
في حب فقلا لرجل اخرجه وقد زوجته ابنته فاخرجها لانكاح
له وله اجر اخرجه لا يكون النكاح جعلاً ابان رشد اتفاقاً لانه
النكاح به نكاح فيه خيار لا لا يجوز له الترتيب في نكاح
اجراءه عليه الخيار يوجب دخوله خلافه فيه **قوله** وكذا المقالة
اي في المهر الجلا لا يجب الاخراف فيه ابن عرفة لم يثبت عائشة
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يمن المرأة تسهيل
او تيسير امرها وقلة صداها قالت عائشة وانا اقول من علمها

من تسوئها تفسير امرها وكثرة صداها اخرجه الحافظان الحاكم وابن
حيان واللفظ له وذكر الحاكم انه على شرط مسلم **قوله** والاجل الحب
تاجيل جميع المهر وبعضه ابن عرفة يطلبه تونه نقد الامو جل فيه
مراق الخط في التوارد من كتاب ابن الموال كره مالك الصداق بعضه
بمجهله وبعضه مؤجل الى ست سنين قاله ولم يكن من عمل الناس وقال
ابن القاسم لا يجزيه الا الي سنة او سنتين فان وقع في المسألة
الاولى فلا فسخ الا في الاجل البعيد قاله اصبح الا ان يعزل حوا
ذلك عنه او يجعلوه الى اجل قريب او يبيح فيكون لها صداق المثل
نقد كالم ابن عرفة ابن رشد ان نقده بعقد الاجل يفسخ اتفاقاً
وفي حده اربعة ابن وهب واول قول ابن القاسم ما فوق العشرين
الثاني ما فوق الاربعة الثالث يفسخ في الخمسين الرابع يفسخ
ابن القاسم في السبعة قلته لا يخبرني ابن القاسم يفسخ في الاربعة
ثم يرجع الى الخمسين ابن رشد في العشرين فما فوقها خمسة فانظر ابن
عرفة **قوله** وان امره بالف فزوج به بالعنف اي في **قوله** من قال رجل
زوجني بالف او قال له زوجيني فلانة بالف فزوج به بالعنف فعلم بذلك
قبل البناء قيل للزوج ان ارضيت بالفين والافرق بينكما بطلقة ال
ان ارضيت المرأة بالف فبسط الشكاح ابن يونس يريد بعد ان يحلف
الزوج فاذا حلف قيل للمرأة ان ارضيت بالف والافرق بينكما وان
قال الرسول انما اعزمت الالف التي زدت واني الزوج فلا يلزمه
الشكاح بذلك وان لم يعلم حتى رخص فلا يلزم الزوج غير الالف
ولا يلزم المأمورين لانها صدقة والزواج محدد الالف الزائدة
والشكاح بينهما ثابت وان اقر المأمور بعد البناء بالتعدي ثم الالف
الناحية والشكاح ثابت وان اقر المأمور بالتعدي فيام البينة عليه
بالنقد كوكا قراره به **قوله** عين بفتحان متقلا اي الزوج حتى
امرا لرجل ان يزوج به بالف **قوله** اطلقت اي الكلام على تعبيره

بالنفيين او عدمه وقد صرح بالتميم في الاصل بقوله **قوله** فانه
دخل في الزوج بالزوجه قبل علمها بتعدية الوكيل **قوله** فعليه
الزوج **قوله** تعدية الوكيل في عقد بالعين مع كونه ما كور باللف
قوله ومعلوم ان النكاح انما يفي بغيره فلهذا لم يصرح به **قوله** اقرارا من
الوكيل بتعدية **قوله** بان لم يكن الا مجرد الدعاء كما في الدعاء وكتب
المجردة عن البينة والافراد بتعدية الوكيل **قوله** انه ما امر باللف
بيان لصيغة بين الزوج **قوله** انه ما تعدية بيان لصيغة بين
الوكيل **قوله** وترد اليه اي من الزوج او الوكيل على الزوجه **قوله**
التحقيق اي بما من الزوج بالعين او تعدية الوكيل **قوله** بمجرد التكل
اي يفرم **قوله** وعزم الالف في الثانية **قوله** وهو اي تخلف
الوكيل **قوله** فانه تكل اي الوكيل **قوله** عزم اي الوكيل **قوله**
له اي الزوج **قوله** ما اخذت اي الالف الثانية التي اخذتها
الزوجه من الزوجه عند تكله **قوله** ولا يسكون الواو كـ
ولا يخلف الزوج الوكيل **قوله** التكل اي من الزوج عن اليمين
انه ما امر باللف **قوله** كما لا قرارا من الزوج بانه امر بالعين
اي عرفة ان بيني والكر الوكيل العدا في الموازنة يخلف الزوج
ما امره باللف وما علم بما اراده الوكيل الا بعد البناء فان تكل
عزم الالف بعد حلف المرأة ان عقدها بالعين لا عني ان الزوج
امر بهما فان حلف الزوج فلهما ان تخلف الوكيل ما امره بالعين
فان تكل عزم الالف اصبح ان تكل الزوج ففرم فله ان يخلف
الرسول فان تكل عزم محمد هذا غلط قال بهرام ثم اختلف هل
لزوج ان يخلف الوكيل وهو قوله اصبح فان تكل عزم الالف
او لا يخلفه وهو قوله محمد قال وقوله اصبح غلط لان الوكيل
لو تكل عن اليمين فلا يحكم عليه الا بعد بين الزوج والزوج
قد تكل عن اليمين حين لم يخلف للمرأة وقوله محمد اظهر سواف **قوله**

كان لم

كان لم يدخل ورضي احدكما بما قاله الاخر تنبيه في النبوة ابن
عرفة من وكل من تزوجه باله امرأة او فلانة بهما فزوج بالعين
ولا بينة عليه ما به وتكل ولا بما به تزوج ولم ينف فان رضي احدهما
بدعوى الاخر دون تقدم الكارهما الزوج قد انكاح به والاحلف
الزوج ما امره بالعين وسقطت دعواه فان رضيت باللف تم به
والاحلف وسقطت دعواه وفي صحة رجوع احدهما لقوله
الاخر قبل الفسخ تقلا ابنا سعد وبن علي ابن القاسم وسخون
ومن تكل منهما دون صاحبه لزومه دعواه وان تكل فففي لزوم
قوله الزوج وكونه كخلفها قوله بالك والى القاسم مع شرح
قوله لا التزم الوكيل ابن عرفة لو قال الوكيل اعزم الالف
الزائد ففي لزومه الزوج قولان لنقل ابن شاس مع ابن بشير
ولها مع الاكر عن المذهب التخييل اذ قال الوكيل لا اريد منه عليه
بل رفع مودة رد فففي او سقعة الفراق على الزوجه رعيه
لايها وسبهم والمرأة معينة مطلقا او مبهمه ومهر مثلها الف
قبل قوله الوكيل وكذا التفصيل في اسقاط المرأة الزائد قلت
فلم قولها الا ان تزويد المرأة باللف فيسبب التكا مع عدم التفصيل
فيها وهو الاظهر لا اسقاطها بوجب كونه مهرها الباني بخلاف
دفعه الوكيل **قوله** للمنية اي من الوكيل على الزوج بتكميل المهر
علة لعدم لزوم قبول الزوج التزام الوكيل الالف الثانية **قوله**
وزيادة النفقة اي على الزوجه لانها تابعة للمهر في القلة والكثرة
قوله حلفها ما رضيت بها فان تكلت لزومها التكا باللف وان
حلفت قيل له اما ان تزويها بالالف والافرق بينهما بطلقة **قوله**
حلفا فان تكلت فففي تخلف الزوج وقوله حلفها اذا قامت
لها ما رضيت بالالف انما تفسير للعكس **قوله** حلفته ما رضيت
بالعين اي فان تكلت لزوم التكا بالالف وان حلف قبل لها اما

ان ترفعي بالف والافرق بينهما بطلقة **قوله** خلفا ايه فان تكلا فضيل
تختلف الزوج وقيل كخلفها **قوله** ما سبق ايه في قوله ونرد اليه
في دعوى التحقيق ايه ايه الحاجب وكل تحليف الاخر فيما يغيب
اقراره ان لم تقم بينة بذلك فان تكلم لزم ولا ترد لانها جيتت
الا ان يدعي تحقيقا فترد **قوله** خلفا لما في الاصل نصه مع شرح
سبب وزج بدائة حلف الزوج ايه علو تخيير المرأة ما امر الالف
مفعول حلف ثم بعد حلف المرأة الفسخ او الرضى بالالف قامت
لها بينة على الزوج بالعين هو شرط في قوله وزج بدائة حلف
الزوج وان تكلم لزم النكاح بالعين والا ايه وان لم تقم لها بينة
على الزوج بالعين والموصوع بحاله وهو ان الزوج لم تقم له بينة
على التوكيل بالالف فكذا لا اختلاف في قدر الصداق قبل الدخول
فاليمين على كل منهما ابن يونس تبد الزوجية فتختلف ان صداقها
الفان لانها بالثقة ثم يقال للزوج اما ان ترضى بالعين او تختلف انما
امر التوكيل بالالف ويفسخ النكاح ومن تكلم لزمه قول الاخر نكحها
كخلفها وتيقن الفسخ على الحكم ويقع ظاهرها وباطنها ومسا
ذكره من تبدئة المرأة بالحلف مخو في التي وقت وذكرة المواق
عن ابن يونس ولكن قاله مالك وابن القاسم المبداء في هذا اليمين
هو الزوج فعلى المص المواخزة في تركه الرأى الذي هو قول
مالك وابن القاسم والمسيبي على مقابله **قوله** فسخ بطلاق
ابن عرفة في كونه الفرق بينهما بطلاق قولان لها ولابن حارث
عن ابن مسعود مع المستطير عن الحيرة **قوله** وان علفت فقط
ان ابن شماس اذا وجد العلم فله ثلاث حالات الاول ان يعلم الزوج
التعدك ولا تعلم المرأة فعليه الفان الثانية ان تعلم رونه فلهما الف
الثالثة ان يعلمها معا وفيها صورتان الاول ان يعلم كل واحد منهما يعلم
الاخر فعليه الفان الثانية ان يعلم ولا يعلم احدهما يعلم الاخر

فلهما

فلهما الفان في الرواية وفيه نظر الثالثة ان يعلم الزوج يعلم المرأة ولم
تعلم هي يعلم فلهما الف لدخولها عليه الرابعة ان تعلم المرأة يعلم
الزوج ولم يعلم هو يعلم فلهما الفان لدخولها عليه ذلك موافق
ابن عرفة ومن ايف فلهما نفردا يعلم العقد الرجم لزمه دعوى
صاحبه ولو علم به مع علم كل منهما علم الاخر او علمت علمه ولم يعلم
عليها لزمه الفان وعكسه الف ولعم يعلم احدهما علم الاخر فقال
الحنفي ظاهرها الفان والقياس الف ونصف لا يجاب تعار من
عليهما قسم ما زاد على الف **قوله** وكرهه صداق السر وعمل به
ان اعلمنا غيره في **قوله** ان اسرا مبرا واعلمنا مبرا اخذ بالسر ان
استشهد واعليه عد ولا ابو حفص هذا اذا علم البينة انهما
يطلقان **قوله** وحلفته ايه الزوجية الزوج انهما لم يرجعا على
صداق السر ايه المعلن **قوله** ان ادعت ايه الزوجية علو الزوج
قوله الرجوع عنه ايه صداق السر ايه ان الطلاية الى الناس
اذا التواطا اوليا الزوجين على ذكر العين في العقد ظاهره وعكس
الاكتفاء بالف باطنا فالواجب مهر السر ويكون النكاح به فالسنة
ادعت الزوجية الرجوع عنه ايه الطلاية فان كان في السر بياسته
ان الطلاية لا اهل لها ولكن المعمول عليه ما اسراف لا يدين على الزوج
وان لم يكن في السر بيان ذلك نثبت اليمين **قوله** الا البينة ان
المعلن باطل ابن عرفة يحاين ان استشهد ان المعلن ليس بمهر فلا
يمين على الزوج ولو استشهد اثنان ثم اعلمنا ما لزمه اليمين
قلت ان اراد المعلن لا يجب نكحها زيادة على قدر المهر وهي يمين
على نفس دعوى معروف فان المشهور نكحها وان اراد المعلن يجب
بقولها زيادة في قدر المهر فمردودة بالبينة المفروضة **قوله**
وان تزوج بثلاث عشرة نقدا وحشرة لاجله وسكتا عن
عشرة سقطت المواق هكذا نقل ابن يونس هذا الفرع لبعض

الرواية ان هذه العشرة المسكوت عنها تسقط قال ولو كان ذلك
في البيع لكانت العشرة المسكوت عنها حالة المتبطل بقولها صدقها
كذا نقدر او هضيمة وكالسا والهضيمة كذا النقص التكاثر على
القائمها كحدث كل تكاثر او كناية لا هضيمة فيه **قوله**
وكتاية المورثون قدما صيا مقتضى لغيره اي المهر من الزوج المتبطل
اختلف اذا قال قد نكحها كذا فقال يحتمل فيه براءة للزوج قيل
لان معناه يحل لها والتبطل هو الرفع وقال ابن حبيب لا يبرأ بذلك
حتى ينص على الرفع مراق **قوله** لا مصدر في التوضيح في اختلاف
الزوجين في قبض الصداق اذا قال المورثون في الكتاب النقدي من
الصداق كذا فهو مقتضى لغيره في زمة الزوج واختلف اذا قال
قد نكحها كذا فقال يحتمل فيه براءة للزوج من النكاح وقال ابن
حبيب لا يبرأ بذلك حتى ينص على الرفع وفي السائل قوله قد نكحها
او قبضها او يحل لها او قدم لها ونحوه يقتضى لغيره وقوله النقدي
من الصداق كذا مقتضى لغيره فان قال نقدر كذا فنقول لا حط
قوله مرقا اي بال او الاضافة **قوله** متكررا كنه كذا نقدر **قوله** وجاز
تكاثر التفرع الباجي تكاثر التفرع جازا اتفاقا وصفته ان
يصرح بالتفرع او يسكت عما المهر مراق ابن شماس الباب الثالث
في التفرع ونفي به اخلا عقد النكاح من مهر رسمي او المهر
بالتفرع مراق ابن عرفة تكاثر التفرع ما عقد دون تسمية
مهر ولا اسقاطه ولا عرفه حكم احد الباجي هو جاز اتفاقا
وصفته ان يصرح بالتفرع او يسكت عما المهر قال الشهاب وابن
حبيب الشيخ عن الشهاب لوقال زوجي البتة فقال نقول
فهو قولهم وهو في البيع لقوله **قوله** بلا وهبة لا عقيد ابن
ابن القاسم الموهوبة اذا لم يسمى معها صداقا كالتقو
وكانه قال في الهبة قد تزوجتها بلا صداق فهذا الياصل وينبغي

فيل

قبل البناء ليست بعده ولها صداق المثل مراق الخطا يعني ان من
نكح بكاح التفرع ان لا يكونا بلفظ الهبة مع عدم تسمية
الصداق فذلك كما انصرح باسقاط المهر قال ابن الحاجب **قوله**
والتحكم بها عرفة تكاثر الحكم قالوا عقد علي صرف ثم قدر مهره
بحكمها ثم قلت ظ اقولهم والروايات ولو كان المحكم عبدا او امرأة
ارصيا تجوز وصيته وفي جوارحه وحسنه ما لم يثبت فيمضي به
المثل لانها ان كانا المحكم الزوج ورابعها ان كانا غيرا لزوجته
فالظن بالجنس تكاثر الحكم عليه ثلاثة اوجه جاز وهو ما كان
التفرع فيه للزوج او عقد ولم يذكر مهر او لا اسقاطه ومختلف
فيه وهو ان يكون التفرع فيه للزوج او وليها او احدهم فكذا
يقتضي البتة قال ترمذي عن ابن القاسم **قوله** ونسخ لا وهبت
نفسها انما التخيير عن ابن حبيب ان عني بتكاثر الهبة سقوط المهر
فغير جائز فان امرها ربع دينار كترضح وجده عليه قبل
البناء بعده وان عني بالهبة غير التكاثر وغير هبة المهر بل
هبة لنفسها فنسخ قبل البناء ونبت بعده بمهر المثل لا التخيير
في الاول باختيار في التماسه بربع دينار او تركة او غرم ولا شهاب
في الموازنة لها ربع دينار ان يفي بها وهو حسن لان الزائد عليه
وهبته قلت خلا هره انه خلاف قوله ابن حبيب وليس كذلك
لنصرح ابن حبيب بربع دينار ولا يمكن سقوطه في بناءه الباجي
عنه ان عني به غير التكاثر لا الهبة المهر بل هبة لنفسها فنسخ قبل
البناء ونبت بعده بمهر المثل وان عني به نكاحا دون مهر لم يجز وما
اصدقها ولو ربع دينار لم يبرأ قبل البناء بعده الباجي فيما قاله
نظر الواجب في الضرب الاول كونه سفاحا يحد ولا يمتنع به نسب
قلت ان اراد ان يفي بها دون بينة على عقدها لا مقارنة ولا لاحقة
فكونه سفاحا غير خاص بهذا العقد بل هو عام في عقد الهبة

وغيره وان اراد ان يني بعد بنية عليه فكونه سفاحا بعد عرس
اصول المذهب وفيه كذا لا يني وتجب نفقة المرأة لنفسها رجل
لا تحل لانه خاص به صلى الله عليه وسلم فان اصابها خرق بينهما وعرقها
ولها المهر بجهتها لهما ربعة يفرق بينهما وتفاضل في الحج لنا ان تختار
الاول وقوله بل يني وغيره ممنوع ان يني غير عقد الية يني
فيه الحكد مع الغش كما قاله المصنف فسخ به دخلاه بلاء ولا حد
ان فسخي بخلاف عقد الية ففيه الحكد معه حب ولنا ان تختار الثاني
وكونه بعد اعيان الاصول ممنوع وسنده ان من اركان النكاح العدا
وقد وجد هنا ما يضاهيه كما يفيد قوله المصنف في هذا المذهب ولجدا
وهبت فانه يفيد ان اذا اتي بلفظ وهبت بدون صداق لا يكون
نكاحا وانما هي تنعدم بانعدام ركن مما اركان النكاح في فيه نظر
اذ ليس بكنه الباني من جهة نفس الصداق بل من جهة تملك
الذات المتناهي للنكاح والظن لوقال تختار الثاني وكونه بعد
ممنوع وسنده ان الية هناك تشهد على النكاح بل على تملك
الذات المتناهي للنكاح فلذا كان سفاحا **قوله** الا ان يني
الزوج بالزوج بعد هبة نفس الزوج له **قوله** فانما هي مهر
مثل المرأة لزم الزوج ونكحت النكاح **قوله** على الزوج اي قول
اي حبيب الذي صدر به في الاصل وتقاله قوله ليا حب ان سفاح
فيه الحكد ولا يني به النسب المشار اليه في الاصل بقوله وصح انه
زنا نسب وهو ضعيف **قوله** ولها في التفويض مهرها بالوطء
لا بالمهر وورنت وطلعت ابن عرفة ونكاح التفويض يجب
مهر المثل فيه بالوطء لا بالعقد والاموت ابن بشير هذا هو
المشهور وفي المذهب قوله ليا زوجا بوجوب مهر المثل بالاموت حكاه
عبد الحميد ثم قاله ولا يجبه فيه بالطلاق شيئا الا ان يني
ما سمى قبله ان بلغ مهر المثل اودونه ورضيا به في المالك

من نكح

من نكح ولم يفرض صداقا جاز وفرض صداق المثل ان يني ولا يجب
صداق المثل في نكاح التفويض الا بالبا اذا لو ان قبل البناء ونكحت
لم يكن لها صداق ولا نفقة ولها الميراث ولو طلق لم يكن لها عليه غير
النفقة فقط **قوله** نكسه اي احكم بنفي الصداق ونكحت الميراث
ولو طلق لم يكن وهو ثبوت الصداق ونفي الميراث **قوله** بعد دخوله
المريض اي نكحت الزوج من تزوج في مرضه المخوف ثم مات بعد وطئه
فلهما الصداق ولا ميراث لها فهو خير نكسه **قوله** وطلاق خطف
على الموت **قوله** قبل الفرض اي والمرط في **قوله** اذا فرض الزوج
بعد عقد النكاح وقبل الميسر ما رضيت به المرأة وهي محنت
بجوز امرها او رضيت به الولي وهي بكر والولي من يجوز امره
عليها وهو الاب في ابنته البكر فذلك جائز ويكون صداقها
هو الذي تراصيا عليه ولا يكون صداق مثلها **قوله** ولا تصدق
بعدهما انما رضيت فرضه قبلهما الية محنت ان فرض الزوج شيئا
فان كان صداق مثلها او تراصوا به وهو اقل من صداق مثلها ثم طلق
قبل البناء لم يكن للزوج الا نصفه وان لم يكن فيما قدره صداق مثلها
ولا تراصوا به لم يكن لها منه شيئا ولا يقبل قولها بعد الطلاق انها
كانت مرضية به الا ان يكون لها بينة بذلك **قوله** ونكح ان نفسه
حق يفرض فيها قلت من اراد ان يفرض لها قبل البناء وابهى الى
بعده قال المصنف المسمى ليس له ان يني حتى يفرض لها مهر مثلها
على ما احب او كره فانما يني طلق وان نكح اسلمته **قوله** ولزمها
اي الزوجية **قوله** اذا فرضت اي الزوج **قوله** مهر المثل طلعة
لزم فاعدا اي الرضي به وفرض مفعولا التحني فرض الزوج مهر
مثلها واجب قبوله ابن الحاجب الا ان يني صداق مثلها فيلزمها
ولا يلزمها كواهب سبعة للنواب يلزمه اخذ القيمة ولا يلزم الموهوب
القيمة **قوله** كتحكيم الزوج ابن رشد على القول بجواز نكاح التحكيم

فامهرها واسرالد اخلة عليها بيدها فاسقطت ذلك الشرط عن
زوجهما قبل ان يتزوج عليها وقبل ان يخرجها فليزها ولا قيام
لها بشئ عليها على المشهور الذي منى عليه الاصل في باب الرجعة
وان منى هنا على عدم النزوم **قوله** واعتبر في مهر المثل الخان
عرفة في مسائل المالك لا يضر فيه لئلا قومها انما يضر فيه لئلا
وموضعها وغناها ابن القاسم الاختلاف فيكون لهما
دونا الاخرى المال والجواهر والشرط فليس مهرها سوى
الفرشاة بزيادة مثل حالها في زمنها اي مهر النساء اليوم من مهر
من مضى كان مهر المرأة قبل اليوم اربع مائة درهم ومهرها اليوم
عشرون مائة ريشة ذهب مائة اعتبار مهر المثل للمرأة بنائها
اذا كن على مثل حالها من عقل وحال وماله ونسب وهو دليل قوله
في المدونة ومراة بقوله فيها وموضعها اي من النسب والشرط
الموضع يدل على انه اراد بقوله فيها لا يضر اليها ثمنها انه لا يضر
اليمن اذ لم يكن ثمنها في المال والجواهر والعقل فالاعتبار بحسب
بالوجهين جميعا وتاويل بعض الناس عن مالك انه لا يضر اليها ثمنها
قومها غير صحيح والمعتبر من ثمنها قومها اخرها الشقاق واللام
وعما فيها كذلك ولا يعتبر امها بها ولا خالها بها ولا احقراتها لاما
قد تكون فرسية وامها ومن ذكر مهرها من الموالى الباجي يعتبر في مهر
المثل اربع صفات الدين والمال والحسب والجواهر ومن شرط التنازل
مع ذلك الزينة والبلاد فمن ساواها في هذه الصفات ردت
اليه في مهرها وان لم يكن من اقامتها ثم قال ابن عرفة عياض
امضرب السبق في وقت فرض المهر هل من يوم العقد اذ منته
يجب الميراث وحقوق النكاح فهو كالغنة او من يوم الحكم ان كان
النظر قبل البناء لو نشأ طلق ولا يلزم شيعة واما بعد البناء
فيوم الدخول لانه يوم الغنة واختلافهم فيه كما اختلافهم في قيمة

هبة الثواب هل تكون يوم البتة او يوم الغنة **قوله** في الفاسد يوم
الوطئ ابا عرفة ومهر المثل في الفاسد يوم الوطئ اتفاقا **قوله** وجب
اي مهر المثل **قوله** لمضوية الخط فهم من كلام المصنف ان من اكره
انراة حرة على الوطئ فعليه صداقها بكم كانت او نيبا وصرح به
في التوارد في كتاب الزنا وقاله الخلاب في كتاب الجنايات واظنه
في المدونة **قوله** وغيره المسمى بالوطئ لجنونا وانما اول يوم **قوله**
لا طائفة بيان لمفهوم مفصولة **قوله** فالصداق على الوطئ تنفر
على ربط الصداق بالوطئ لما خوضوا به بالسببية وهو للمرأة لا
كليلة لانه لا يملك منفعتهما **قوله** ولو تكررها الخط في اخر مقي
الحكام اذا اكره الرجل على الزنا باسرة مكرهه فلها الصداق عليه
فان كان عديا اخذته من اكرهه ثم لا يرجع له افضه على الوطئ
قوله اختيارا اي دليل على اختياره باطنا **قوله** ويجوز اي المكره
على الزنا رجما ان كان محصنا وحلدا ان كان بكرا **قوله** ياتي اي
في باب الزنا اخر الكتاب **قوله** اعدم اي المكره على الزنا **قوله**
اخذته اي المرأة مهر المثل **قوله** ولا يرجع اي المكره بالكنس على
المكره بالفتح **قوله** به اي المهر **قوله** المرة اي من الوطئ المورجة
لمهر المثل **قوله** في اقتضا تعدد المهر طول الزمن اي بين الايام
بان ارجح ثم اخرج ذكره قبل الاثر له وطال ثم ارجح حيث لا يقد
الايلاج الثاني مع الاول وطا واحد اخر فامتنعده المهر ولوم
لنكره ذكر البناء وشيخنا ان المعنى لا يلاج لانه المورج للمهر
والفصل وغير ذلك من الاحكام والشارح الى الجواب بانه وان
كان المورج لا يلاج لكن الاتحاد والتعدد شيخي اخر ولعل
الفظ اعتبار اتحاد الجناية عرفا كما اشرفنا له فان الفلت التكر
انما الوطئ وانما به سرعة فهو ووطئ واحد عرفا وعلى ما قاله البناء
وشيخنا بتعدد صنف **قوله** مثله اي الاثر له لتعقبا لا اثر له البناء

فيه نظر والصور ان مجرد الابلاج وطو يوجب الصداق وان
 لم يكن انزال الى العدة والمراد بالمرأة الابلاج والزرع **قوله** اخرج
 اية دفع المرأة مهرينها **قوله** تعدد المهر المثل **قوله** الا ان يظنها
 اية الموطوءة مرارا **قوله** زوجة او امة فواحد ان شاس ان اتخذت
 الشبهة اتخذ المهر ولو وطئ مرارا والواجب لكل وطئة مهر كما لم
 يغير القائمة كوطئة الزانية من غيرها انما الحاسب اذا اتخذت
 الشبهة اتخذ المهر كما لغير العالم والافق كل وطئة
 مهر كما لغير العالم او المتكررة وفي سماع سموية اصح من
 استشهد من قاله ان تزوجت فلانة في طاعة فزوجها فطلقت
 بهيئة فوليها نصف الصداق ان ردت لزوجها بتسمية
 مهر في مطلقه قبل البناء فوليها بقية ما ملك لها مهرها
 كما لا وقاله اصل امرات مهر ونصف ابن نافع وهو حسن في
 القياس وعلى هذا القياس باني ما في الشكاح الثاني في الاخوان
 يفلط بار خاله زوجة كل واحد منهما على الاخر ان علي كذا فمها صداقا
 لزوجته وصداقا للذي دخل بها يظنها زوجة ابن عرفة فلي
 هذا في اتحاد المهر باتحاد الشبهة قوله مالك في المعلق طلاقها
 على نكاحها واخذ ابن رشد من مسألة الاخوين مع ميل ابن نافع
 لقوله اهل العراق وفي اخذه لغير لانه انما اتخذ با اتحاد
 الشبهة حسب تكون المستحقة واحدة ومسئلة الاخوين
 المستحقة فيها مستعدة ولذا لم يجب عليه في المفلوط بها الامهر
 واحد ولو تعددت وطئاته انما هذا في المدونة وغيرها ولو وطئ
 امراتيه واحدة بعد اخرها يظنها مستحقة كما ان ابناهما صفقة
 واحدة غير المستحقة بالطلاق لكان عليه لكل واحدة منها مهر ليعقد
 مع اتحاد الشبهة وفيه سكا ان تزوج اخوان اخيتين فارحلة
 زوجة كل منهما على الاخر قاله مالك تزوج كل منهما لزوجها ولا

بطاها

بطاها الا بعد ثلاث حين استبرأ لكل منهما صداقها عليهن
 وطأها ان ظنت زوجهما وان علمت انه غيره حدث ولا صداق لها
 ويرجع الواطئ بالصداق علي من ادخلها عليه ان غيره منها البنت
 القاسم وكذا من تزوج امرأة فارحلت عليه غيرها الصقلاب برك
 ابن حبيب ان لم يفره احد فلا يرجع به علي احد في الفوطي يفتل
 عليها زوجة او امة في الغصب لان الزوجة او الامة قد تمنع
 واما غير العالمه كالثامنة فذلك ظن فيها **قوله** الا ان يتخلل عقد
 صحيح في الموطوءة بان وطأها ظانا انها زوجة ثم استبرأها
 وعقد عليها عقد صحيحا ثم فارحها ولو قبل وطئها كما في التوضيح
 ثم وطأها ظانا انها زوجة فيتعدد المهر لان تخلل العقد بين
 الوطئين جعل لهما حكمين وفي التوضيح وينبغي القدر اذا
 تخلل بين الوطئين باع ظاهرا وباطنا بآلة وطئها فطأ ثم
 تزوجها فوطئها او لم يطأها ثم طأها ووطئها فطأ انتهى
قوله او التي استنبت الموطوءة بها بان وطئ اجنبية ظانا
 انها زوجة فاطمة ثم بان فاطمة منه ثم عقد عليها عقد صحيحا
 ثم وطئ تلك الاجنبية ظانا انها فاطمة ايضا فيتعدد المهر في المراء
 لعقد صحيح لذلك الواطئ كما مشكوا به لكن اعترض من هذا العدة وكس
 في حاشيته على حب بانه مبني على تعدد المهر بتعدد الشخص الذي
 استنبت الموطوءة به مع اتحاد النوع الشبهة بان ظنها زوجة
 فلانة ثم تزوجته فلانة فان كانا المدرك ان تخلل العقد بين
 المفقود عليها منزلة شخصيه فلا اعتراض ظاهر وان كانت
 مدرك العقد ان تخلل العقد بين وطئين يوجب لهما حكمين
 فهو مستبرأ من المستنبتين تخلل العقد في محل الوطئين وتخلله
 فيما استنبت بين وطئين فلا اعتراض فان وطئها وطئا
 واحدا ظنها في اوله تزوجته وفي انشائه امة وعلم انها اجنبية

في اخره فليكن مهر واحد ولا يقبل تعدد الظنوك لا اتحاد الجنابة
قوله كما في حديث نصها قوله اتحاد الشبهة باعتبار النوع
 هذا اما لم يتخلل ككافة صحيح كما اذا وطئها بشبهة واستبرأها
 وتزوج بها ثم طلقها ووطئها ثانيا فستعد عليه الحد اذ فلا اتحاد
 المهر بشرط ما ان اتحد الشبهة كما قاله المصنف وان تكون بالاشروع
 وان لا يكون بين الشبهتين عقد ومما فيه التقدير ان يطلقها
 بظنها تزوجته فاطمة ثم طلق فاطمة طلاقا ثانيا ثم اتحد بها
 لعصمته ثم وطئ الموطوءة الاولى ثانيا بظنها تزوجته فاطمة
 ايضا **قوله** فلا يتعد دايما المهر **قوله** يتعد الشخص المهر
 الذي استتبعته الموطوءة به **قوله** من ذلك كذا بيان النوع
 الشبهة ابن عرفة قال قلت لو وطئها بظنها تزوجته
 فلانة ثم وطئها بظنها تزوجته فلانة الاخرى اوطئها بظنها
 تزوجته ثم ابان تزوجته ثم راجعها ثم وطئ المفلوط بها
 بظنها تزوجته هل يتعد المهرام لا قلت ان كان المهر
 في وجود الشبهة وحدتها من حيث رحدة سببها بالشخص
 تعدد المهر وان كان من حيث رحدة بالزوج الحقيقي لم يتعد
 والاظهر من مسائل تعدد الفدية الاولى والله اعلم عيب
 مقتضى التوضيح والى وطئها اعتبار رحدة بها بالنوع فما
 كان بالتزويج نوعا وما كان بالملك نوع اخر خلافا لما
 استظهره ابن عرفة من تعدده بتعدد الزوجات فيا نكاحا
 على مسائل الفدية ولما كثر من ان انه اذا وطئ امرأة بظنها
 امته فلانة ثم وطئها مرة اخرى بظنها امته الاخرى فانه
 يتعد عليه المهرام ونحوه للمهر **قوله** للزوجة ثم انه
 اي لا يتعد المهرام وطئها حنيفة بظنها تزوجته ثم وطئها
 بظنها امته لتعدد الشبهة بالنوع **قوله** ملكه اي وطئها

بظنها

بظنها امته ثم وطئها بظنها تزوجته **قوله** فاشان اي مهران
 للموطوءة لتعدد الشبهة بالنوع **قوله** ولا اشركه كلاهما
 سرية فليزيم في السابقة ابن عرفة سمع عبيد بن القاسم من نكح
 امرأة وله امهات اولاد بشرط ان كل جارية ليسر بها عليها حرة
 من وطئها فمن حنت فيها وقاله ابو زيد واصبح وقال سمعوني
 لاحد عليه فيمن اثنا يلزمه الشرط فيها يستقبل من الماء بعد
 عقد نكاحه ابن رشد حنيفة ابن القاسم لما ذكر من ان الوطئ تسرر
 في اللسان ومن رعيه المصنف وهو ان القصد بالشرط ان لا يطأ
 معها غيرها وحمل سمعوني التسرر على معناه عند العامة وهو
 وطئ الجارية ابتداء مع المهر على اتحاذها لذلك اذ لا يقولون
 لها وطئ ام ولده او جارية كان يطلقها او خاها مادون العورة
 لو طئها تسرر في ذلك اليوم على تزوجته وهذا آخر قولها
 فيمن حلف لا يأكل بيضا فاكل بيضا السمك انه لا يحسن
 انه ذلك لا يسمى بيضا عند الناس وان كان في اللسان يسمى
 بيضا قلبي كذا وجدته في غير نسخة واحدة وهو وهم
 والذكر في المدونة في بيض السمك الحنك لا عدمه وكما
 ذكر الشيخ مرواية يحيى قاله قاله ابن حبيب عن اصبح وابن
 القاسم قاله لو قاله كل جارية اتخذها عليك حرة فلا شئمة
 عليه فيمن عنده ولو لم يعلم به الا الاتحاذ غير الوطئ وهو
 كما اشكاه لو شرط ان لا ينكح عليها لم يلزمه شئمة فيمن عنده
 وقاله ابن القاسم واصبح قلت هذا اختلاف ما في تعليل ابن
 القاسم بقوله ان القصد بالشرط ان لا ينجس معها غيرها البناي
 وحاصل المسئلة ان شرط ان لا يطأ او لا يسر في الفلانة
 السابقة باتفاق ابن القاسم وسمعوني في لا يطأ وعليه قول ابن
 القاسم فقط وهو المشهور في لا يسر في الاخرى الا حقة

فيهما وان شرط ان لا يتخذ لزم في الملاحقة دون السابقة باتفاق
 فالمسألة على طرفين لا يبطا ولا يتخذ واسطة وهي لا يتسر
 قال ابن القاسم هي كالبطاطا وقال سحنون هو كالبطاطا وقد يعلم
 بعضهم ذلك في بيتين فقال
 وطوئ شره مطلقا قد لزم ، كذا جتمع اتخا زعلها ،
 تخلصه لزوم كل ما عدا ، ما سبقت مع اتخا زو جدا ،
قوله فيلزم في السابقة ايضا لوجه الشبه **قوله** لا سفيها
 محذوف لدلالة ما تقدم عليه اي لا يلزم في السابقة اه شرط ان
 لا يتسر **قوله** اذن من وطن بعض جواريه اي السابقة على
 الشرط تقليل لقوله سحنون **قوله** فلا يلزم في السابقة بيان
 لوجه مخالفة لا اتخذ لا يتسر ولا اطاع في الفؤ الا بق عرفنا
 ان لزوم لا اتخذ في السابقة ايضا في المبدرو وغيره لوقاله لا يتسر
 فزني لزمه اليمن لان القصد لا يبطا غيرها وهو بعيد من عرفنا
 فليست الخط من شرط لزوجه ان لا يتسر معها فان زني بامرأة
 فلها ان تاخذ بشرطها لانها انما اشترطت عليه ان لا يجامعها
 امرأة سواها قال ابن سمنون **قوله** ولها القيام ببعض الشروط
 المستطاع قولنا فان فعل شيئا من ذلك هو الصواب لقوله ابن
 العطار وغيره ان العاقبة اذا قال ان فعل ذلك ولم يقل شيئا
 من ذلك فلا يجب لها الاخذ بشرطها حتى يفعل جميع ما عهده
 عليه اليمن وانتقد عليه ابن الفخار وغيره وقالوا الحكم سوا
 والفرقة ان تاخذ بشرطها اذا فعل فعلا واحدا مما اجملة في
 الوجهين جميعا لان الحكم في الايمان يقع بفعل البعض
 محمد ابن عرفة قال الله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها
 اخر اي قوله ومن يفعل ذلك ولم يقل ومن يفعل شيئا من ذلك
 او ليس انه يستحق العقاب بفعل البعض كما يستحقه بفعل

الجميع

الجميع لذلك يجب للمرأة الاخذ بشرطها وتتحقق ذلك بفعل احد
 الشرطين كما تستحقه بفعل الشرين جميعا ثم قال في بعض الموقنين
 اذا كانت الشروط الفقد عليها النكاح فالحكم كما قال ابن الفخار
 وان اطاع الزوج بها فالقوله قوله مع يمينه والله اعلم **قوله** ان
 قيل اي قال الزوج بعد شرطه عليه نفسه لا يفعل امورا عا طفا
 بعضها على بعض بالواو كالبطاطا ولا يتسر عليها ولا يخفى جها
 من بلدتها **قوله** اذا فعل شيئا منها اي فامر بها ببلدتها **قوله**
 الاصل اي قال صاحب **قوله** ولو تكلم بفعل بفعله محذوف
 لدلالة ما تقدم عليه اي اذا فعل شيئا منها مبالغة في كونها لها
 القيام ببعض الشروط **قوله** ونظيره اي الحكم المذكور وهو
 استحقاقها القيام ببعض الشروط مع كونه لم يقل اذا فعل شيئا
 منها **قوله** آية ومن يفعل ذلك اضافة اليه اي قوله تعالى
 ومن يفعل ذلك يلق اثمنا اثمنا فعبه قوله تعالى والذين لا يدعون
 مع الله الها اخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا
 يزنيون فان من فعل بعض الامور المذكورة يستحق العقاب الا بشان
 ومضاغة العذاب يوم القيامة واكتفى فيه بها ناسخ انه لم يقل
 في الآية ومن يفعل شيئا من ذلك **قوله** في الثاني اي المبالغ عليه
 المذكور لم يقل فيه ان افضل شيئا من ذلك عيب اي لها الخيار ببعض
 شروط في صورتها احداها بالذكر لها مطوعة بالواو ثم يقول
 ان قوله شيئا منها كان بقوله فلي تسري عليك وتزوجك
 عليك واخر جملته من بلدك فامر بك ببلدك وفعل ذلك كتب
 الموثق انه ملق عليه نفسه شروطا حينها وجعل الخيار بينها
 فلها الخيار ببعضها وما ذكره هنا موافق لقوله في اليمن
 وبالبعض ولكنه صنفه والمذهب ان لا خيار لها في الشروط
 المطوعة بالواو ولم يقل ان فعل شيئا منها الامور نوع الجميع منه

كذلك التعليق المنارة بقوله فيما يأتي ولو قال ان دخلت ان كنت لم
تطلق الا بها وعليه القرافي في شرح التنقيح والواو في ربه
اقيم النافعا فلا اذا اراد ان لا يلزمه سبب بفعل بعضها جوهرا
بالواو ولا بقوله ان فعلت شيئا منها ويقتصر على فعل بعضها وقد
كلام من ذكر تعليق لها ذلك بوليقة عند ما لك ام لا ومن تعليق التعليق
ما اذا شرط عليه ان تزوج عليها وثبت ذلك وحضرته وابعادته
من قدر كذا انكروا طلاقا منها لا تطلق الا بجميع ذلك وهذا
في الشروط المعطوفة بالواو كما قررنا واما المعطوفة بالفاء
اخيلا ببعضها قال ان فعل شيئا منها او لم يفعل وكلام المصنف فيها اذا
كان المعلق الخيار فان كان المعلق الطلاق او العتق وقع بفعل
بعضها من غير خيارها وقد يقال اطلق المصنف الخيار على حقيقة
وهو كون المعلق امرها بغيرها وعليه مجازة وهو وقوع الطلاق
في التعليق به وهو تبعض العدة وكذا **قوله** ومكنت اي الزوجة **قوله**
نصفه اي الصداق **قوله** علي الراعي سبب وهو شرط المدونة في
الزكاة والتكاح عيب ومقابل قولك لا تملك به شيئا وبقررت
قول الاصل اول الالة الذي شهر عند ابن تاسم او تملك بالعتق
الجميع سبب وهو لعبد المالك وجعله انت زائد بعد قوله خلافت
ابن عرفة سمي المهر في ملك الزوجة بالعتق الصحيح كله
او نصفه ويكمل بالمرة لانها كله غير مستقر يستقر نصفه بالطلاق
وكله بالكون لا محين مع غيره عن عبد المالك وابن القاسم مع
مالك والباشر من مقتضى المذهب بسبب الاول بانه
لو وجب به ثلث سقط بالزرة كوجوبه بالزوجة والثاني
بما استحقاقها كله بموته والكون لا يوجب شيئا قلت برب الاول
بانا الزرة قبل البناء كاستحقاق احد العوضين مع الاتفاق على
ملكها بعتق البعير الصحيح والثاني بان المدة ان كان للزوج

شيئا

شيئا فلا يوجب استقرارا وينفع عدم ايجابه لانه ايجاب شرعي
لا عقلي فحاجته كونه به لدورته معه والدوران طريق شرعي **قوله**
لعبا هو قوله الفلة والنقص **قوله** ونشر هو قوله لها وعليها **قوله**
مريت اي قوله لها خيرا الفلة وقوله عليها خيرا للنقص **قوله** سكا لتتاج
اي المار ولا تشبيه بالفلة في كونها لها **قوله** وقطعا اي اتفاقا
قوله لانه اي التتاج **قوله** كما يجوز اي من المهر اللخب الخلف
في غلة الحيوان والشجر والعبيد فقال مالك وابعاد القاسم الفلات
بينهما لانه الضمان منها وقاله عبد الملك الفلة للزوجة لانه يوم اخته
ملك لها ولو هلك كان منها وهو حسن لانها مالكة بجميعه
حقيقة اليوم الطلاق ومن يوم الطلاق يملك الزوجة النصف
ونقص المدونة كل ما اصدق الرجل امراته من حيوان او غيره مما
هو بعينه قبضته او لم يقبضه فقال بسوقه او نقص في بدنه
او نكاحا او لدم طلقها قبل البناء فلان وزع نصف ما ادرك منه
هذه الاشياء يوم طلق علي ما هو به من نقص او نكاحا او بن عتقه
وما حدث بالمهر من زيادة بولادة مثله وفي كونه غلته ثمرة او غيرها
او هبة مال له وهو عيب او امة للزوجة او بينهما قوله عبد الملك
وابن القاسم مع مالك بناء على ملكها بالعتق كله او بعضه وفي هو
بعد التتاج يوجب لها كل المهر وعليه المشهور ترجع بنفقة
السقي والعلاج علي خطه فيه من الثمرة لان في ذمته البناء في قوله
فزيادته لانه محله اذا رفع طلاق قبل البناء لانه ابن عاصم صواب
وضع هذه المسائل بعد قوله ونشر الخ مما صنع ابن الحارث
واما ان فسح قبله فالزيرة والنقص للزوج وعليه وان دخلها
او رفع مودة فيها للزوجة وعليها والخاصة لانه في التلف
حيث انتفت الهممة بكونه ما لا يغيب عليه او قامت بينة على تلفه
فالضمان من هو له اي كان وكذا حكم الزيرة وهذا هو المشهور

واما ما ينوه على القول الثاني والثالث فضعيف **قوله** وعليها ان
طلقتها قبل البناء نصف قيمة ما وهبته او اعتقته يومها ابن عرفة
الشيخ للزوجة المتوفى في مهرها بالبيع والصدقة واليه اتفاقا
وفي **قوله** يجوز للزوجة في مهرها ما يجوز لزوجها في مالها ان حمله
لها وهي ممن يجوز امرها وما وهبت من مهرها واعتقت
او تصدقت فعليه نصف قيمته يوم فعلته للزوج ان طلقها
قبل بناءه وقال بعض الرواة يوم قبضته لانها ملكة به من
زوجها اذ لو مات كان للزوج البناء ولا شيء عليه ابن
شاس قال له بركة المتفق قلت هو مقتضى قواعد المذهب في
البيع الفاسد والخيار وغير ذلك وعزك محمد قوله بعض
الرواة لعبد الملك وقال لا يجزئها عنها ان الطلاق ايات
بقا ملك الزوج نصفه او انشاء **قوله** ونصف الثمن ان
باعته ابن عرفة سمع القرينان من باعته عبد لها المهر ثم
طلقت فعليه نصف ثمنه ابن رشد هذا على القول بان ان
مات ثم طلقت فلا شيء عليها وان الغلة لها وان عليها في عتقه
وهبته القيمة يومها وهو قول ابن القاسم ورواية فيها وقوله
القرينان وروايتها وعلي قول في القيمة يوم القبض والغلة
لها وحدها فعليه في بيعه القيمة يوم القبض وعليه سماع
القرينين يرجع عليها بنصف قيمته ان مات بيدها **قوله**
ولم يجعل اي الزوجة **قوله** فضولية اي في بيها نصف المهر
الذي استحقه الزوج بطلاقها قبل البناء بحيث يجزئ
الزوج في رده وافضائه بنصف الثمن **قوله** لانه اي الطان
ان قيل لعدم جعلها فضولية **قوله** الكل او جميع المهر **قوله**
فان حابت اي الزوجة في بيع المهر باقل من قيمته **قوله** بالمحابة
اي نصفها **قوله** ولا يرد العتق ان ابن عرفة في

ان كان

ان كان صد اقباعا بعد اذ اعتقته ثم طلقها قبل البناء عتقت نصف
قيمتها يوم العتق ولا يرد العتق موسرة كانت او موسرة لاها
ان كانت موسرة يوم اعتقته لم يكن للزوج كلام وان كانت موسرة
يوم العتق وقد علم الزوج فتركه ذلك رخص ولو قام حينئذ
رددها لكانت ازا عليها ثلثها ولم يعتق منه شيء ثم ان طلق قبل
البناء فله نصفه **قوله** يوم اي العتق تنازعه يرد وعسر **قوله**
ثم ان طلقها اثنى النصف بلا قضا قال مالك ان رد الزوج
عتقها المرسها ثم طلقها قبل البناء اثنى عليها نصفه وكذا لو
اعتقته بعد ها والامالها غيره فرد الزوج عتقها ثم مات
او طلق عتق عليها جميعه وكذا ما رد من عتق بفلس ثم ايسر
وهو يده قال مالك يعتق عليه قال ابن القاسم بل في عتق
مالك ان قال في الزوجة يعتق عليها فلا ارى يهل راكيات
يقضي عليها ام لا والذي ارى ان لا يقضي عليها به ولا ينبغي
لها ملكه ابن رشد في سقوط عتقها اياه والقضاة عليها انائها
قوله ابن القاسم ثمر به ولا يجزئ **قوله** نظر المهر اي يوم
العتق علة لنفي القضا **قوله** وتسطر بالطلاق قبل المس
ابن شاس ابقاع الطلاق قبل المس يوجب تسطي المصدق
الثابت بتسمية مقرونة بالمقد او بغيره من بعده في المفوضة
ثم في معنى المهر كل احملة الزوج للمرأة او لابيها او لوصيه سا
في المقتد او قبله لاجله اذ هو للزوجة ان ثبات اخذته من جعل
له وفي نافي لكانها من تزوج بمهر مسي ثم زادها فيه طوعا
فلم يقبضه حتى مات او طلق قبل البناء لزمه نصف ما زاد في
الطلاق وسقط كله في الموت ابن عرفة طلاقه قبل بناءه يوجب
لها نصفه ونسخة قبله ولو لم يوجب مردن به بعد صحته يسقط كله
الشيخ ان طلق في فاسد مختلف فيه قيل النكاح فيه قبل بناءه

فثبوت نصف المهر مخزج على ثبوت طلاقه ونفيه عليه نفية لزمع
 الخلاف وتكفي ونفوه وانما هو ما شهب من ما قبل الثاني
 فامد مهره لزمه كل المهر وورثته ولو طلق قبل البناء فليس لها
قوله المهر كغيره لفاعله شرط **قوله** كمن يد فيه بعد العقد هدية
 لانه تشبيه في التطهير بالطلاق قبل المهر **قوله** ولها اخذه منه
 كذا في الموطا عن عمر بن عبد العزيز كما اشترط المخرج كما انما اثيره
 من حيا او كرامة فهو للمرأة ان التبعته قال مالك ما اشترطه الاب
 في النكاح ان يتبع من حيا فهو لا يتبعه ولو زوجها شرطه
 ان يطلقها قبل البناء في سماع يحيى ابن القاسم بخلة من تزوج
 امرأة وليها من المهر ولو طلقها قبل البناء تبع الولي بنصف الخلة
 وانبعثت الزوجية بنصفها موافق **قوله** حريصة فاعلم بخبرها و حال
 من فاعله المستتر **قوله** له اي الولي خبرها الخريصة ما اهدى الولي
 بعد العقد يكون له ولو فسخ وما اهدى له بعد الدخول كذا للثبوت
 ونحوه فيجب وشب **قوله** وان فسخ المهر في كونه في كونه
 المهدى بعد العقد لغرضه **قوله** وفي تطهير هدية لها بعد العقد
 او لا شيء له كذا سمع اصبح ابن القاسم من اهدى لمن عقد عليها
 هدية ثم طلقها او طلقته عليه لعدم النفقة قبل بناءه فلا
 شيء له فيها وان ادركها بعينها الا ان يفسخ نكاحه لغساره
 فيكون واحدة بها ان لم تفت او ما وجد منها اصبح فاما باقيه
 النكاح المفسوخ فلا شيء له ولو ادركها قائمة لان النكاح الذي
 لم يطل عليه ثم لم يبنائه موافق المحط الذي حصله ابن رشد في
 هذه المسألة ان ما اهدى له امرأة هدية قبل البناء ثم طلقها
 قبل او بعده فلا رجوع له في هديته وان كانت قائمة لانه طلق
 باختياره ولو شام لم يفعل فلا شيء له فيها لم يطل ولم يجد في
 ذلك خلافا واما من لم يجد النفقة فطلق عليه فقال في

سماع

سماع اصبح لا يرجع قال ابن رشد هو علي اصله من ان قلت طلاق
 يجب به للمرأة نصف الصداق وعليه قوله ابننا فاعلم انه لا شيء
 للمرأة كغرفة الجنون والجدام فله الرجوع في هديته قائمة واما ان
 فسخ النكاح قبل البناء فانه يرجع في هديته ان كانت قائمة ولو
 كان النكاح ينسب بعد البناء لما اهدى له قد بطل ثم قال
 ولا خلاف انه اذا فسخ النكاح بعد البناء لا شيء له في
 الهدية وان كانت قائمة الا ان تكون الهدية بعد الدخول والفسخ
 بعد ثبوتها فله اخذها واما ان طال الزمان جدا كذا السنين او السنين
 ثم فسخ فلا شيء له هداك في الهدية التي يتطوع الزوج من
 غير شرط ولم يبينها عرف واما المسترطة فحكمها حكم الصداق
 في جميع الموالد والي جريدها العرف اجراها ابن حبيب على
 القول بوجوب القضا بها بمجرد الصداق يرجع بنصفها
 في الطلاق فعليه قوله ان طلق قبل رقبها لزمه نصفها وابطالها
 مالك عن الزوج بالكرامة والطلاق وعليه القول بعدم القضا
 بها حكمها حكم التي تطوع بها من غير شرط وقد مضى القول
 فيها والله الحرف **قوله** لانه مغلوب على العرف انما الفرق
 بين الفسخ والطلاق **قوله** اما بعد البناء بخلاف مفهوم قبل البناء
قوله وقضيت بالعرف في الهدية سمع ابن القاسم هدية العرس
 التي يعطى الناس بها ويختصمون فيها ان عرف ذلك من ثباتهم
 وهو عليهم فلا يطرح عنهم الا ان يتقدم فيها للسلطان قال ابن
 القاسم قال مالك قبل هذا لا يقضي بها وهو واجب الي لانها
 تعطى بموت احد الثماين **قوله** هدا هدية العرس وفي سماع
 عيسى بن لقيط العرس ومراة بها الهدية التي جريدها العرف
 عند العرس وقول بعض السيوخ في مراة بها الوليمة لما في سماع
 عيسى غير صحيح لان مذهب مالك ان الوليمة مندوبة لا واجبة

الا وجوب المنف وهي لا يقضي بها ولا حق فيها للزوجة ودليل كونها
غير الولية قوله في السماع الا ان يتقدم فيها للسلطان ولا يجوز ان
يتقدم اليه في الولية فينبغي عندها مع امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
في سلم بها وتقدمه في الهدية هو ان يعهد اليها الناس ان لا هدية للزوجة
على زوجها الا بشرطها عليه والقياس على وجوب القضاء بها اذا
حكم المهر بحكم الشرط كونها كما لمهر حجب عليه نصفها بالطلاق
وجميعها بالبناء او بموت احدها وما ملك البطلها بالطلاق
او بموت احدها حسبما قال في سماع عيسى بن روجه قوله انه حكم لها
بحكم الصلة المراد بها عتق الموصولة قلعة لقولها في هبة عبد الحصة
والكفالة لمن يراد ان لا يرشد وحكم لها ابن حبيب بحكم المهر
وقاله يقضي بها ويرجع ان طلق بنصفها ما لم تفتت فان كانت
فلا شيء له يريد ان كانت سلفا او اتفاقا واستمناح على اصله
فيما استتمت به من مهرها قبل الطلاق اذا طلق قبل البناء وما
هدية الامم لك فلا يقضي بها فليس له منها شيء في الطلاق
ولو ادركها قائمة ولا فرق بينهما الا من جهة الفرق فلما انتقل النقل
الحكم ابن سهل سئل ابن عتاب عن الهدية التي يرسل بها الزوج
للزوجة قبل البناء كالحقير والجور بينه ونحوها يقضي بها
على الزوج ان طلقها واما منع فقيل يقضي بها على قدرها وقد
وقدرا كالمهر وليس عليها ولا على اب الكراة تيسر شيء ولا يقضي
عليه بالقرى والاجرة المتعارفة عند نفق ويومرها ولا يجبر العوا
عند كذا القضاء عليه بالولية لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد
الرحمن ان تعرف اولم وتوليها مع العمل عند الحاجة والقامة
ولا يقضي عليه باجرة الما شطة على الكلوة والابا جرة ضاربة
دف ولا كبر واجاب ابن رشد عما خرجت الزوجة او وليها في
شروطها من ثياب باسم الزوج كالغفارة والكسرة والقميص

والسراديلت

والسراديلت وربما لبسه الزوجة بعد بناءه بيسر الايام او غيرها
وبما لم يلبسه ثم تطلب الزوجة او وليها اخذت ثلث الثياب
وتقول هي عارية علي وجه التزيين لا العارية ان كان فيها عرف
يجري بالبناء واستمر عليه العمل حكم به والرافة قوله المهر
او وليها انها عارية علي وجه التزيين لا العارية الا الثياب
ذكر ابن سكون انه يقضي على المرأة بكسوة الزوج اذا جرت
به عرفه ونقل صاحب القاي عن نواز ابن رشد محروك قال
في التحفة
ونشر كسوة من المحذور للزوج في العقد على المشهور
وعلموه بالجمع بين البيع والشكاح وقال ابن الناطق في شرح
والابن سكون خلاف المشهور ولكن جرت به العمل في الفقه وهي
المعروفة في مصر ببلدة ليلك البنا وفي نظرها درهم من الزينة للزوجة
تسمى كسوف وجهه **قوله** ونفق للمستطير المستتر من جهانها
في **من تزوج امرأة بالقدراهم فاخذت منه بهاداره او عبده**
او ابلحجه جهانها ثم طلقها قبل البناء فاما له نصف ذلك ثم
او نفقه ونفق منزلة ما اصدقها اياه ولو استترت ذلك من غيره
رجع عليها اذا طلقها بنصف الف درهم وكان ضامه ذلك فنهاه
ان يكون ما استترت من غير الزوج مما يصلح في جهان مثل خاتم
وعطوف فرشي واسرة ووسائد وكسوة ونحوها فليس للزوج
اذا طلقها الا نصف ذلك **قوله** او منه في **ما اشترته**
من الزوج بمهرها كمرها ولو لم يصلح جهانها ابو عمران يعني
انها ليست للزوج انما اشترى ذلك منه بمهرها بعض
القرود هذا جيد ان كان بعد اقرارهما من مجلس قبض المهر ولو
اشترى ذلك منه في المجلس ما انفقر اليه بيان انه بالمهر ولا سيما على
القاضي يحمل نراها ذلك من الزوج على التحفيف الا ان يثبت

قصد المهر منه للمرغبة في المهر فخرج جملها بنصف المهر ايا حارث
 ما المهر منه مما يصلح لهما من مهرها او غيرها من مهرها اتفاقا
 ولو استقرت من مهرها به دارا فخرج كونه كذلك او انما يرجع عليها
 ان طلقها بنصف المهر لانها في قول مالك فيها وعبد الملك **قوله**
 ولوم لقصد التخفيف عليه عند الأكثر نقابا له تقييد القاضي
 اسماعيل وابن الفصار هذا ان كان عليه وجه التخفيف والا فمرو
 سكا لا جنيته ابر عرفة ثم هذا ان الاصل حمل على غير التخفيف وظ
 قوله المستطيل على بعض القرويين مرات لا سيما على القاضي حمول
 شرأها ذلك من الزوج على التخفيف الا ان يتبين قصد هذا
 المهر منه كغيره للمرغبة في المهر فخرج جملها بنصف المهر على
 ولفظ الصقار كالمستطيل **قوله** ونسقط المهر بدعوى قبل الفسخ
 ابر عرفة في نأج نكاحها من تزوج بمهر مسمى ثم زالها فيه طوعا
 فلم تقبضه حين مات او حلق قبل البناء لم ينصف ما زال فيه
 الطلاق وسقط كله في المهر القاض قال المهر كغيره من
 اعيانها يوجب ما زاد بالموته لانه كالمهر والاما نظريا بالطلاق
 الصقار ولو كان كالمهر لم يثبتها البناء لان المهر لا يفسد الا
 بالفسخ بل هي كمرة البيع بعده كمنه ان قبضته ثم ردت
 السلفه بعيب ردت مع ثمنها وفي الجلاب بعد ذكره قوله ابن
 القاسم بسقوطه بالموت والقياس عندك ان يجعله الزيادة البت
 بشير في بطلانه بالموت قولنا بناء على ان المهر لا يفسد الا
 منه او وقع فيه فله وجه مصروق المذهب ورد الشك
 البعد اذ بين ان الزيادة انما صدرت من الزوج بقصد الزوج ان
 المهر الهبة مطلقه فاعتبر فيها حكم المهر فلا يقصد الزوج ان
 هو حي في حياته فكأنه انصفها في الطلاق واعتبر فيها بعد
 موته حكم الهبة كحق الورثة **قوله** لانه لا المهر بدعوى

لمخر

لمخر اى وكل دفعه لم تخر تبطل بموت الواهب **قوله** ولو شهد
 اى الزوج على المهر بدعوى لانه ليس لها ارساء ولا استصحاب وما
 يات من كفاية الاستهاد فيما اذا رسلها واستصحبها **قوله**
 لا مخرها اى الزوج فلا يبطل به المهر بدعوى كقول القبول هذا وما
 يات من بطلان الهبة بموت المهر هو بطلان المهر فيما اذا لم يحصل منه
 قبول قبل موته **قوله** ورجع الى المنفق من الزوجين على التمرة
 او العبد المهر سواء كان الزوج او الزوجة ان طلق قبل البناء فيها
 اذا نكح على حاله بعينه ثم طلقها قبل البناء اختلفت التمرة
 او العبد فهو بينهما كان يبدد او يبدد الزوج وللذكي في بدده
 كالباطل قدر سفيه وعلاجه في حصه الاخر وكذلك الامة ولد عند
 الزوج او عند الزوجة او تكتب مالا او املت غلة او ذهب
 لها او للعبد مال ذلك كله ان طلق المرأة قبل البناء بينهما وكذلك
 ما غفل او ناسى من ابل او بقر او غنم او ثمر من شجر او غل او كرم
 فذلك كله بينهما ومن استهلك من ذلك شيئا ضمن حصه
 صاحبه الا انه يقضي لمن انفق منها بنفقة التي انفق فيه
 فيكون له نصف ما انفق مواف **قوله** كما جرت تعليم المصنفه
 المروجة تشبيهه في الرجوع بالنصف ابن عرفة لو انفقت على
 العبد والامة في صفة تعليمها فخرج رجوعها على الزوج بنصف
 النفقة وسقوطها مروية المبسوط وقول محمد الكشي واريها
 الاقل بنصفها ونصف ما زاد ثمنها وسمع كسبي ابن القاسم
 من النفقة على جارية مهرها في ادبها ما زاد في ثمنها اضعافه
 وطلقت قبل البناء زوجها بنصفها دون غرم شي من نفقتها
 ابن رشد في المبسوط لابن وهب ترجع عليه بما انفقت في تعليم
 كبر رواه ابو صالح عن محمد بن خالد يريد ما لم تكن النفقة
 الزمان اذ قيمتها فيسقط الزائد لانها لو لم تزد قيمتها

المهر وكثرة قدر يكون صدقها الدينارين والثلثة قال الدينار الواحد
منها كثير وقد يكون العاشر والفسرة والكر منها قليل وهذا علمه
اصله في وجوبه تجهيزها به **قوله** محتاجة ما خف عبارة الاصل
الا المحتاجة وكذا الدينار فجعلناه في حاشية لغا ونشر امرنا بتبعنا
لغيرنا ولعل ما قلناه هنا اظهر من اعتبار الحاجة والكف في المنفعة
والدينه والكيفية هو المتساوية فيه عادة مؤ **قوله** بالنسبة له
اي المهر اي القاسم المراه المحتاجة الكل من صدقها بالمعروف والبن
مرشد اياها مع ان مذهبه وجوب تجهيزها به مراعاة للمخلاف
قوله من الجهان بيا لما **قوله** وفي حكمه اي تسمية الزوج وذكر
مراعاة لعنوان الشرط **قوله** ان يسمى اي الجهان من الولي والزوج
الرئيسية **قوله** له اي الزوج **قوله** وان سمى اي الزوج **قوله**
فوق العادة اي جهان زالا اي علي المعتاد لطلبها **قوله** وزاد
الزوج **قوله** لذلك اي اشتراط الجهان الزالا في المعتاد **قوله**
فما تاي الزوجه **قوله** لم يلزمهم اي اهل الزوجه **قوله** زياتنا
اي في الجهان علي المعتاد **قوله** لغرضي بنتا اي لرفع قدرها وتكبير
نسبتها وحفظ ثباتها عند زوجها وعمومها انتفي ذلك كله **قوله**
وحط اي سقط **قوله** عنه اي الزوج **قوله** ما زال في الصداق
اذ من جهة ان يقول انما جعلت الصداق كذا لما شرطته من الجهان
او جريته عرف ولم يحصل ذلك ابن رشد ان توفيت الزوجه
قبل البناء اي الابدان يبرئها من ماله ما يكون ميراثا عنها على
القدم الذي يجرى بمثلها الي مثله فلا يلزم الزوج الا صداق
مثلها علي ان لا يكون جهان هذا لا تعدها **قوله** وان منقول اي
اهل الزوج **قوله** المسمى اي الجهان الذي سماه الزوج او سمى
له **قوله** فله اي الزوج **قوله** لانه اي التطلق منهم المسمى **قوله**
فان طلق اي قبل البناء **قوله** فنصف المسمى اي المهر الذي سماه

الزوج

الزوج يلزمه **قوله** وان دخل اي الزوج قبل احضار الجهان المستحب
قوله علي ما سمى اي الابن ان يعب وجريته في طلاقه قبل البناء وقبل
علمه بما جهزت به ما جريته سوتها ومفهوم قوله لو انها ان اطلع علي
ما دون المشرط او المعتاد قبل البناء ولم يطلق خير في دفع المسمى
فقط والبناء بها وفي تفريقها ولا يسمي عليه فان لم يطلع علي ذلك الا
بعد البناء فله عليه صداق مثلها علي ما جهزت به وهو لبن رشد او عليه
صداق بنسبة ما اشترط او اعتد فاذا اصدقها عشرة علي ان
تجهز بالربعين او جريته فيهم به وجهزت بعشرين فقط فلها سن
الصداق خمسة وهو لعمري في المعلم او جريته علي المشرط والمعتاد
وهو لكفه وسمي وبه العمل قاله عج وتوقف فيه بعض فضاء المغرب
بان لم يلام عياض ككلام ابن رشد لا من الغلة وبان المعلم لما زك
وعياض له اكمله وهما علي سلم فالكاسب وعليه من الصداق بالواو
لا ياونم بقوله ونحوه لما زك في المعلم اي كلام عب البناء في قوله ز
ويجريته في طلاقه قبل البناء وقبل علمه بما جهزت به ما جريته في
سوتها الكفيه نظير ل لا يعنى لذلك في الطلاق ويلزم نصفه
المسمى هذا هو الظن وقوله فله عليه صداق مثلها علي ما جهزت
به وهو لبن رشد او عليه من الصداق بنسبة ما اشترط او اعتد
الثاني للمعلم مخالفا لما نقله عنه ابن غازي وانما نقل عنه ان
يحط عنه الزايد الذي زاده للجهان اي وهو ظني في صداق المثل
فيكون عين الاول كما قاله المعترض علي عج ولو صح نقل عي كان
ما في المعلم خلافا لما لا يبرئ منه وصرح المتقابل بينهما خلافا
للمعترض من العدوي كما حصل ان صور اشتراط الزوج جهان زالا
علي اللازم او المعتاد وحصل الجهن بدونه ستة لانه امانت
يطلع علي ذلك بعد الدخول وفيه ثلاث صور لانها ج اما في
العصمة فيلزم الولي تكميل الجهان المشرط قاله العبد وسمي

وقال ابن رشد يلزم الزوج صدق مثلها علي انها مجهزة بما جهزت
به واما ان يطلق عليه بعد موتها فيلزم الزوج صدق مثلها علي
انها مجهزة بما جهزت قاله ابن رشد واما ان يطلق عليه بعد طلاقها
فذلك وتارة يطلق عليه قبل الدخول وفيه ثلاث صور ابطا
لانه اما ان يطلق عليه وهي حية في عمنته فيخير الزوج بين
البناء والطلاق بلا شك واما ان يطلق عليه بعد موتها وهب
مسألة الحازنة المذكورة في المتن كذا لم يبين ما يجب عليه الزوج وفي
سلام ابن رشد يجب عليه صدق المثل علي انها مجهزة بما يلزم
تجهيزها به من صداقها واما ان يطلق عليه بعد طلاقها فيلزم
الزوج نصف صدق مثلها مجهزة بما تجهزت به **قوله** الا ان
يحصل موت اي لكون وجه **قوله** فعليها اي الزوج **قوله** ولا يجوز
اي اهل الزوج وجه علي الايمان بالجهان الذي سهاه الزوج **قوله**
وله بيع رفيق الصداق ابن عرفة لو كان النقد عرضا او حيوانا
او طعاما او ثيابا ما يميز بينها فقي وجوب بيعة للتجهيز به لقل
المستطير عن ابن عبد الحكم وما فضل عن جهارها تصرف فيه
لنفسها بعض المولعين ولا يبي بكر المتصرف في نقدها كصرف
مالك امرها وسمع عيسى لاباسي بيع الاب الراس بساق ميرا
لا بنته يستتر به بتمنه ما تجهزها به من حلي وغيره ولا كلام لزوجها
ابن رشد انما له الكلام ان اسكه الاب لما للزوج من حق في
التجهيز بتمنه علي مذهب مالك واصحابه قلت ظاهره انه
لا خلاف بينهم فيه **قوله** فلا يجب اي بيع رفيق الصداق
تفريق علي تعبيره بالكلام التي للتخير **قوله** حيث لم يسق
للجهان كحلي وجهين احدهما ان المعنى يجوز بيعه ولا يجب
حيث لم يسق الزوج للجهان بتمنه فان ساقه لذلك وجب
بيعه والتاخر يجوز بيعه حيث لم يسق علي انه جهان تبقي

عنه

عنه للالتفاف خدمته فان ساقه لذلك امتنع ببيع وجهه
البقاء هنو **قوله** تنبيه في ان الولي يبيع ابن عرفة لو ساق
الزوج اصولا فقي منع بيعها وجوازها علي وجه النظر قول
القاضي محمد بن بشير في ذلك المنفعة التي للزوج فيه وغيره
فخرجهما المستطير علي استحقاق المهر بالبناء او بالعقد ابن زرب
والحكمة ان اصدقها عقارا لم يلزمها التجهيز بتمنه ثم قال ويلزم
بيع العرض النقد فيما يتجهز به الا ان يكون مما يقصد اقتنائه
كالسيقات ونسبها **قوله** العقار اي الدرهم والبناء والمنجر
بياه للاصل **قوله** وهل ولو منع الزوج اي بيع الاصل الخشيم
وفي جواز بيع الاب او بيعها العقارا المسوقة في صداقها ومنع
البيع اي اذا منع الزوج قولك وظاهره ان القول بالحسوان
غير يقيد بعدم منعه وهو ظاهر والام لم يكن قولك لا تخارصها
ثم لكنه يقيد بما اذا كان علي وجه النظر ومما هي لم يجر
العرف بالبيع فقط لذلك ان منعه فقط لذلك وعلي القول بعدم
بيعه ياتي الزوج باللفظ والوظا ونحوه لعب البناء ويدل علي
القيود المذكور كلام المستطير ونصه واما ما ساقه الزوج اليها من
الاصوله قبل لادب ببيع قبل البناء بنته ام لا حكى القاضي محمد بن
بشير انه ليس له ذلك بالمنفعة التي للزوج فيه وقاله غيره له
ان يفعل في ذلك ما يشاء علي وجه النظر ولا مقال للزوج ويجوز
ذلك لها ان كانت ثيبا فان طلقها قبل البناء كان عليها نصف
النكاح ان لم تنجب له وابي بشير هذا من اصحاب مالك **قوله** وقيل دعوى
الابوان فان ادعي جهان مثلها غاربه في السنة ولا يمينه ابن عرفة سمع اصبح
ابن القاسم ان ادمية ابي بكر ثاب بها ابنته البكر فبان ادعي مهرها مما جهزها
به انه غاربه صدق فيه ولو كانا غير معروفين وهي تنكره لان هذا من عمل الناس
معروف من شأنهم وان ادعاه بعد طوله حوزها فهو لها ولو عرف اصلها

له وللزوج في ذلك مائة و طول حيازتها تقطع دعوى كماله ان
انكره الزوج واقرارها به لغوا لرد زوجه ولو قام بعد ذلك
البنا فيما عرف اصله له والباقي بعده لا يفي بالمهر فبطل
تمام المهر ان ردت يريد صدق مع بينه قاله ابن حبيب وزاد وثبت
السنة طولاً وهذا في البنة البكر لا النيب والنج والنيمة البكر والنيب
هو فيها كاجنبيه وقال بعض اصحاب مالك ابن ردت ايجاب به
بينه صحيح ولا يقال بسقوطها لمنع احلاف الولد والدة لان
المنع في الحكم عليه وهذا في الحكم له وانما خصي هذا بابي البكر لانها
في ولايته وكذا اعني قياسه النيب ان كانت في ولايته والوصي
فمن النظر من نيمة بكر او نيب كالا ب قلت كقولها في حوزة
لها ما وهبه لها ابن ردت وعلى قوله لا النيب على النية لا الولد لها
له عليها وقوله للزوج عقاله فيه نظر ان الكلام للزوج فيما دون
الثلث من مالها لعل وجه الحسنة لانها لو اعلمها لا تخير عطينتها
لاب ولا غيره وقوله طول حيازتها تقطع دعوى كماله انكر
الزوج معناه ان انكر بالحسنة اذ لا يفي له بذكره الا هذا وفي
قوله ان انكر الزوج او المرأة دليل على انها لو تسلمت ورضيا جان
ذلك وهو بعيد الالة دليل الخطاب وقد اختلفت في القوله به
ولا ينبغي ان يجعل به هاهنا وفي الدنيا طية لانه القاسم انما
يصدق الاب فيها ادعي من جهان ابنته بعد البنا انه عارية
لها وان وفي الباقي بالمهر ان كان على اهل العارية بنية والمشهد
ما تقدم انه يصدق ان اسشهد على العارية وان طال الامراة ا
كان فيما بقي وفاً بالمهر وان لم يكن فيه وفا صدق فيما اراد على
قدر الوفا به وذكر كماله في قوله ابن حبيب المتقدم وقال قال
غير واحد من الموثقين ان قام قبل مضي عام من يوم بنائه
قبل قوله دون يمينه لانه عرف من فعله الاباء وان قام بعد عام

سقط قوله

سقط قوله وقال ابن ابراهيم قوله ابن القاسم القوله قوله الله ما لم
تثبت الابنة او الزوج مضيعة السنة او نحوها والعشيرة الامتير
عندكم كثير لتقطر دعوى كماله وقال في موضع اخر ان طلب الاب
المشوق بعد ثلاثين يوماً من بنائها حلف على دعواه عاريتها
واخذ ما حلف عليه قال بعض الموثقين هذه المسألة في سماع
اصح ابن القاسم قاله فيه ان قام الاب يجد ثبات بنائها صدقه
ولفظ المتصدق بخند شيوخنا ان وقع بهما افتقني نفية
اليمن ولم يجد في سماع اصح مدة القرب الا ان ابا ابراهيم جليل
في العلم والورع لم يترضا الاقتداء به قاله ابن ابراهيم ادعا
الاب لما في يد ابنته من الامور الضعيفة التي انما فيها الاتباع
لسقطنا لولا ذلك كان الوجه عدم خروج ما يدها الا بما يخرج
به سائر الحقوق ولا سيما ما بيدها البكر قلت قوله ليس فيه الا الاتباع
برده استدر اجماع ابن القاسم من العرف ولا يخفى وجوب العمل بالعرف
على مثل الشيخ ابن ابراهيم كدلالة له في الاستور ونحوه ككلام
ابن عرفة **قوله** لا غيره بيان لمفهوم الاب الخط والصواب ان الام
لا يقال لها الا ان تكون وصية كما قاله البرزلي ونقله في المسائل المتقوطة
عما لا يقتضي **قوله** يعرف اصل المتناع اي تشهد بنية ان المتناع
الذكو ادعي غير الاب عارية ملك له **قوله** والام يصدق بيات
لمفهوم ما زاد في **قوله** لا بعد هاهنا بيان لمفهوم في السنة **قوله**
وقيل يقبل بيمين ولو بعد السنة هذا قوله ابن حبيب في الواضحة
مقابل لما قدمه المم بقوله في السنة واليمين وهو لبعض الموثقين
قوله ولحق الاصل لانه قاله الخط بعد نقل كلام الواضحة
والتوضيح وابن عرفة علم ما تقدم في كلام صاحب التوضيح
وكلام ابن عرفة ان قوله غير واحد من الموثقين في قوله
ابن حبيب وان الفرق بينهما ان الاب لو قام بدعوى العارية

بعد كمال السنة لا تقبل دعواه عند غير واحد من المرتفقين وقبل
يحيى عند ابا حبيب وقوله المصنف في السنة ظاهره يقتضي انه
قوله غير واحد من المرتفقين وقوله يحيى هو قول ابا حبيب فلهذا
مضى في قبول الدعوى في السنة على قولهم وفي اجاب اليه على
قوله ابا حبيب **قوله** فقيده التصديق بالسنة لانه لا يثبت
التلفيق **قوله** واختصت به ان اوردته بينهما المتبعين ما زاده
الا ان من شوق على حقها ان تشهد انه نكحها صريح لها ان كان
في عقد نكاحها وان بين كونه لهبة لها تم حوزها بالبراءة الموصو
وصفة الايراد ابن عات اذا اثنى الزوج القابض للتقدم ابا
كان او غيره جهازا واجب البراءة منه فيمكن ذلك باحدى لانه
اوجه اما ان يدفع اليه الزوج ويماينه الشهود قبضه
لذلك في بيت البنا او يوقفه الشهود عليه وان لم يدفع ذلك
اليها وامال الزوج ذلك الي بيت الزوج وان لم تصحبه
الشهود الي البيت ثم نقل بعد ذلك اذا جهز الوصي النية
من مالها اوردته بيته بنائها يبرئ من الضمان وتحصل النية
قائضة له وان كان مما لا يصح فيها القبض اذ ذاك انكر
المقدور **قوله** او عقد كالمها كعنده واشهد في سفيهم
في اجوبة ابن رشد من استشهد بهمة ما في ثابوت بينه مطلقا
لا لينة الصغرة ووجوبه بعد موته عليه ونياب هبة
با طلة الا ان يدفع بفتا حه للبت وتعاينه مقفولا وسئل
ابن مزني عن اكارية البكر نتخذ النورة في بيت البهية
بصفة يدها او يداها او يستر كذا ذلك لها ابولها ثم يموت
الاب فيريد ورثته الدخول مع الابنة فقال اما ما كان قد
سماه الاب لها من ذلك واشهد انه منورة لابنته اولم
يشهد عليه الا ان الورثة يقولون ان ذلك كان لابنته

سبي

مسمى ومثوبها اليها ان شوق لها فلا رخصة للورثة فيه وحوث
مثل هذا ان يكون بيد الابنة او امها لا يستطاع حوزها الا بهذا
لانها لو اصبحت كليا علمت شيئا او اتخذته او عكسته لها امها او
تسبه لها البرها ان يبرز ذلك ويشهد لها به لم تستطع ذلك
لانه يستفاد الشيء بعد الشيء على انواع شتى **قوله** على البراءة
معدون لان عند لا تعرف فلا تخبر بالكاف **قوله** وان وهبت
رشية صداقها قبل البناء اجر على اقله النكح هبة المرأة
مهرها الزوجها ولو قبل البناء جائزة لقوله تعالى فان طابت
لكم الاكنه ولو من الزوج ان وهبته اياه قبل البناء لا يبيح
حيي يقدم ربع دينار خوف ان يكونا عقدا على طرحة فلا يندفع
الي التكاثر على غير مهر وفي الموازية جبر على ربع دينار المتطهر
وليد كره في عقد الهبة في قوله الزوج ذلك وهو معنى الحيانة
فيه ان لم تكن قبضته ولو سقط ذكر قبوله ومات قبل اشهاد
الزوج بالقبول بطلت الهبة على قول ابن القاسم وبه العمل وحكي
اشتبها انها نافذة موافق **قوله** واندرج في هذا اي هبة الزوجة
صداقها الزوجها قبل البناء وذكر الاشاف مراعاة لعنوان
التعليك فلا يرد به بيان وجه عدم ذكر قوله الاصل او ما بعد
به **قوله** واستفاد منها ان وهبت البعض كعلي البعض الذي
يدفعه كذا ايراد بيان وجه عدم ذكر قوله الاصل او بعضه فالموهبة
كما لعدم **قوله** ويعده اي وهبت شئ بعد البناء صداقها الزوجها
قوله معنى اي الهبة وذكر باعتبار عنوان التعليك فلا معنى
المعنى ان الزوج لا يجبر على دفع شئ من الصداق للزوجة **قوله** فان
فقدت اي الزوجة بهمة صداقها الزوجها بعد البناء ان وهبت
جائزة الامر مهرها الزوجها وطلتها قبل البناء فلا يرجع بشئ ولو وهبت
نصفه فله الربع عليهما ان قبضته او لها عليه ان لم يقبضها عبد الحميد

فإذا كانت الهمة لم تزل لأجل الزوجية وإرادة بقاءها فلا ترجع
عليه في طلاقها بشيء وإن كانت لإرادة البقاء الزوجية فسارع
فطلقها فلهما الرجوع المستقيم إن كانت الهمة بعد العقد عليه اب
لا يزوج أو لا يخرجها منه ما أقام عليه شرط وله مخالفة بشرط
فترجع عليه بما ومنعته **قوله** كعطيته لذلك لا يجنب منه
إن أعطته ما لا عليها ما فارقها بالقراب فلهما الرجوع في
عطيتهما وإن فارقها بعد طوله يربو أن يخرجها فلا رجوع لها
والأفله بقدر ذلك فيما يربو **قوله** وإن فسخ لا يجنب لم ينفذها
أبى عرفه قال والله إن سقطت مهرها عنه عليا أن لا يزوج
عليها فطلقها بالحق فترجع عليه وإن طلقها بعد ما يربو أن
لم يطلقها لمكان ذلك فلا ترجع عليه بشيء أصبح إلا أن
يكون الطلاق بحد ثلث العتية بيمين نزلت ولم يتعمد ولم يتألف
يمين فلا شيء عليه وإلا ترجع في عطيتهما وإن كانت
الطلاق بيمين حدث فيها لآن ما سقطت مهرها لم يربو لها
ولو أعطته عليا أن لا يزوج عليها فترجع وترجع ولو تأخر تزوج
قوله وإن وهبته بشفعة مرارة وشله سمع عيسى بن القاسم
من أعطته ثيب دنائير عليا أن يزوجها إن زارها عليها بوعديار
فلا بأس ومن أعطته بكذا فسخ نكاحه قبل البناء لم يرجع
إلى بنوته وإن لم يبع وعليه ما صدقها من ماله **قوله** حيث وفي
بمهر المثل فإن نف به ردا أعطته وأعطتها مهر مثلها من ماله
قوله وإن وهبته لأجنب وقبضه كذا في ساء وإن وهبت
مهرها لأجنب قبل قبضه وهي جائرة الأم فإن حملها للمها
جان وإن جاوز الثلث بطل جميعه إلا أن يجزئه الزوج أبى
القاسم وإن حملها الثلث وكانت جائرة الأم فإن لم يقبضه
الموهوب حتى طلقته قبل البناء كانت مرسدة يوم طلقها

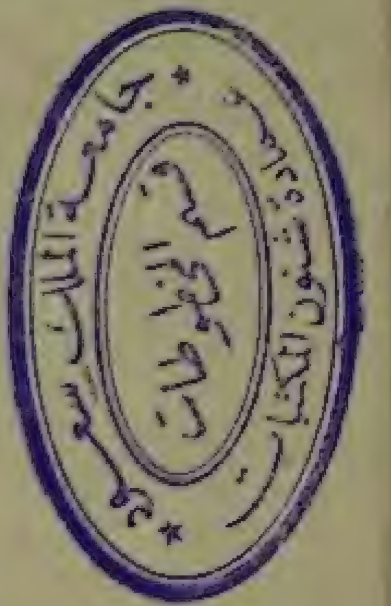
فلموهوب

فلموهوب أخذ الزوج به وللزوج الرجوع عليها بنصفه وإن
كانت يوم طلاقه مرسدة حبس الزوج لنصفه ورفع لنصفه إلى
الموهوب له ولو قبض الموهوب له جميعه قبل الطلاق فلا يرجع
الزوج عليه بشيء كانت الزوجة يوم الهمه مرسدة أو مرسدة
ويستعبرها الزوج بنصفه موقوف **قوله** ولذا لا إرادة أي إرادة
الضمير المستتر للرسيده لا المسفية المتقدمة المتبادر رجوع
الضمير إليها **قوله** العالم أي وهب **قوله** بقبره أي الأصل
ووجه الأحسن أن العتية إنما يبحث عن الأحكام الاستقبالية
قوله بتبنيها أي الزوجية حين الهمه أن الموهوب صدق **قوله**
فترجع بالنصف أي الذي غرسته للزوج على الموهوب له **قوله**
ويجوز أن أي الزوج والزوج **قوله** إلا أن يعلم أي الموهوب له
قوله أنه أي الموهوب له **قوله** هذا أي جبرها على إنفاذ الهمه
قوله جعل ثلثها من أصنافه المصدر لثالثه ومفعوله محذوف
أي الصداق الذي وهبته لأجنب **قوله** ولا يقيد هكذا
جعل ثلثها كما في البناء نصفه قوله زوالا بطل جميعه إلا أن
يجزئه الزوج كما في التوضيح كذا الذي يقيد كلام المصنف
وعبد الحق أن ثلثها ما ضية مطلقا ولا كلام للزوج فيها
لكن زوج الزوجة من حصته هذا مذهب ابن القاسم فيه
المردونة قال **قوله** فيها ولو قبض الموهوب له جميعه قبل
الطلاق فكأن لم يرجع الزوج عليه بشيء أبو الحسن زوال فيه
الامهات لأن دفعه إليه إجازة لفعليها وفرض في الامهات المسألة
فحين وهبته قبل قبضها أي أنه قد دفع الزوج إلى الموهوب له
فقال لا يرجع على الموهوب له بشيء ولكن يرجع على المرأة لأنه
قد دفع ذلك إلى الأجنب وكان ذلك جائزا لأجنب يوم
دفعه إليه لأن الزوج في هذه الهمه حين دفعها للموهوب له

علي أحد امرئنا ما ان تكون المرأة موصرة يوم وهبته هذا المصدق
قد كنت جاز على الزوج ما احب او كره او تكون موصرة فانقد
ذلك الزوج حين رفعه اليها الموصرة له ولو شام بجزءه فليس
له علي هذا الاجنبي قليل ولا كثير منزلة ما لو تصدقت بما لها كله
فاجازها ابو الحسن تأمل ما الحكم لو قبضته هي ثم وهبته ودفعت
الي الموصرة له وعثر علي ذلك بعد الطلاق هل يجري علي
هذا الجواب او علي الجواب الذي قبله فيما اذام يقبضه حتى
طلعت الزوجة اي من التفريق بين يسرها وعسرها ليوم
الطلاق وعلي الاول اختصها بالخير وهو ظاهر اختصار
ابي سعيد وظل اطلاق المص و ذكر ابو الحسن من خلد الحق ان
قوله ابن القاسم يراعي يسرها وعسرها ليوم الطلاق يدل علي
عدم اعتبار حمل الثلث المية لانها من الت من عصمة الزوج بالطلاق
فلا يراعي الثلث ونقله ابي عرفة ايضا فدل هذا كله علي ان
التقييد بحمل الثلث خلاف مذهب ابن القاسم **نعم** وقع فيه
المدونة مثل العبارة التي ذكرها عن التوضيح لكن فيما قبل
الطلاق لا فيما بعده كما هو موضحنا **ثم** قال وبه تعلم ان
ما قاله احمد هو الصواب خلاف ما قاله عجم فانه عثر **قوله** لان
الزوجية من ابي بالطلاق قبل البناء لتعليق لقوله ولا يقيد
قوله وان لم يكن خالص ملكها واره للحال وان صلة **قوله**
فقد قيل تلك الجميع بالعقد ابي عرفة ولو رعت مهرها
اجنبيا ثم طلعت قبل البناء فلا يبرئ في رسم القضاء مع
اصبح ابن القاسم في الكفاية في فوته بالهبة فيلزم الزوج
رفع له ويتبع الزوجية بنفسه ولا تتبع الزوجية الاجنبية
شيئ ووقف فوته علي قبضه علي الاجنبية وان لم يقبضه
اختص الزوج بنفسه منه لانها لا يفوت الا بالاستهلاك

الاجنبية

الاجنبية فيرد للزوج نصفه منه ان لم يفت ورايها لا يقع هبتها
نصف الزوج بحال فيسترد الزوج منها ويرجع الزوجية به
علي الاجنبية وخامسها ان كانت موصرة دفعه الزوج للاجنبي
ورجع بملكها وان كانت موصرة اختص الزوج به ثم قال
والقياس كون هذا الخلف انا هو علي القول بملكها لا بقدر كل
المهر وعلي القول بملكها به نصفه لا يجوز الهبة بحال والله اعلم
قوله وان قالت قبل البناء خالعي او طلقني بكذا الحق الاجنبية باب
حكم المصداق في المختلعة قبل الدخول او بعده وهل يسقط
المخلع ويؤثر الزوجية وان اذ قالت اخلعني او اتركني او تاركني
او بارئني علي عشرة دنائير كانت مدخولا بها فله العشرة
ولها صداقها كاملا وسوا قالت ذلك مطلقا او شرطت العشرة
من صداقها وان كانت غير مدخولة بها وقالت بارئني علي عشرة
دنائير فان شرطت العشرة من المصداق سقطت العشرة من
جملته وكان الباقي بينهما نصفين وسوا قالت اخلعني او طلقني
اذ شرطت العشرة من المصداق واختلفت ان الم شرطت العشرة
من المصداق وقالت علي عشرة دنائير ولم ترد علي ذلك فقال
ابن القاسم ان قالت طلقني علي عشرة دنائير كانت له العشرة
والصداق بينهما يفتسمانه نصفين وان قالت اخلعني لم يكن لها
من المصداق شيء وان لم تكن قبضته لم تأخذ شيئا وان قبضته
مردن جميعه وقال اشهب قولها طلقني وقولها اخلعني سوا
لما العشرة ولها نصف المصداق قبضته او لم يقبضه وقال
اصبح ان لم تكن قبضته لم تأخذ شيئا وان قبضته فهو لها كله
ولا شيء له الا ما خالع عليه وان قبضت بعضه لم يكن له ما قبض
شيئ وسوا قالت اخلعني او طلقني وقول اشهب احسن
لانها قولها اخلعني او بارئني او تاركني انما يتضمن خلع النفس



والا برامنا العصة والمتاركة فيها لا لا تخلع من المال ولا الا برامنا
ولا المتاركة فيه ولو كان ذلك سقط عنه الصداق ان كانت
مردودا لها وكذا لم يخبره من ديونها وقد اجمعوا على ان هذه
الالفاظ اي لا تخلع والمباراة والمتاركة انما يراد بها بعد الدخول
النفس دون المال فوجهه ان يكون حقها في النصف قبل الدخول
فابنا وكذا لم يثبت ان لم يكن رجل بها وكان لها عليه دين فقالت
اخلفني او باريفي لا خلاف ان دينها باق وكذا لك اذا قالت
قبل الدخول اخلفني على ثوبيه هذا او عديني هذا فعلى قوله
اي القاسم يسقط الصداق ولا يكون لها منه شيء قبضته
ام لم تقبضه وعني قوله استهب بمصفي العبد او الثوب للزوج
والصداق عليه وهو حسن في هذا الاصل اي **قوله** وبعد
اي وان قالت بعد البناء المفهوم قبل البناء **قوله** سريخ اي
لبيت واستقر **قوله** عليه او المزوج فله القدر الذي خالفته به
وعليه جميع مهرها سواء قالت من صداقها او لم تقله وسواء قالت
خالعني او طلقني **قوله** كعبد او عشرة ما لان لك **قوله**
القدا اي المال الذي قد نبت به نفسها من الزوج كالعبد والعشرة
قوله من اجمع اي جملة المهر **قوله** فان كانا اي المهر **قوله**
ثلاثين اي وقالت له خالعي او طلقني بعشرة او بعقد قيمته
عشرة من مهركو **قوله** فلها عشرة اذهب نصف العشرين
الباقية من الثلاثين بعد اسقاط عشرة العدا منها **قوله**
والا فني لا حدة وف اي تقبل من مهركو **قوله** فلا شيء لها
اي من المهر سب وتدفع للزوج ما خالفته به من مالها **قوله**
في الخلع اي في قولها خالعي بكذا **قوله** حملة او ابن القاسم
قولها خالعي بكذا **قوله** وقصره اي الترك **قوله** والمهر
كدينه ميند او خبره **قوله** في تبرع التخي خبر تقدم بكلمة

وهو

وهو احسن لقصد لفظها والغير لقوله استهب **قوله** لكن شهر
الاصل الاول اي قوله اي القاسم اي الحاجب سقوط النصف في
خالعني على ثوب ونحوه وهو المشهور بالحط فعلم ان قوله اي القاسم
في مسألة خالعي على عشرة وهو المشهور **قوله** وعليه اي
الاول **قوله** سماه اي الاصل **قوله** ولا صنع خبر عن تقول
ما قبضته لقصد لفظه **قوله** انظر لخطاب تقدم ما يخص ما فيه
قوله في الطلاق اي قولها طلقني بكذا ولم تقبل من مهركو **قوله**
ومنه اي النصف **قوله** المثال اي ثوب المهر ثلاثين والعشرة
قوله وانا اصدقها من يفتق عليها ثم طلق قبل البناء رجع
بنصفه اي بنصف قيمته **قوله** من تزوج امرأة على امها
او ذكرا حر محرم عتق عليها ما عتق وله عليها نصف قيمته ان
طلقها كانت موسرة او ميسرة ولا يتبع العبد بشيء ولا يرد
عتقه لان الزوج حين اصدقها اياه قد علم انه يفتق عليها
ابن يونس انما عتق على الزوجة لانها قبلته وهي تعلم انه
عتقه لانها قال **قوله** قال ان لم يعلم الزوج انه ممن
يفتق عليها الا عتد الطلاق فله اخذ نصفه ومضى عتقه
نصفه الا ان بنا ان ياخذ نصف قيمته ويمضي لها عتقه
قد نبت له ولو اصدقها اياه عالما بانه من يفتق عليها وهي لا تعلم
عتق عليه وعزم لها قيمته كالمقارعة يشترط ابا مريه المال كما
قوله ويخرج قصر الرجوع على ما اذا علمت له عهده ويرجع
الزوج على الزوجة على نختار اي القاسم بنصف قيمة الصداق
ان اصدقها من قرايتها من يعلم هو يعتق عليها فيفتق نسبه
طلقها قبل البناء واخبره ان لم يعلم فانما قصد مخالفة قوله اي
الحاجب ولو اصدقها من يفتق عليها وهو عالم لم يرجع بشيء
ورجع اي العام ما لك اي اي هذا القول وقال اي القاسم

الاول اي رجوعه عليها احب اليه ووجه اختيار هذا القاسم الرجوع
 انه انما خرج من يده لاجل البضع وقد استقر بملكها عليه وانفتحت
 لعنق قريبها ووجه عدم رجوعه انه لما علم عدم استقرار ملكها
 عليه فقد دخل على انفسها عليه عتقه فلم يرجع كان رجوعا عما اراد
 فعليه نسخة الختم في يعلم ان ملكه على اربع صور متعارفة
 ومفترقة بالاولى والثانية ان يرجع عليها وهو يعلم فاحر كان لم يعلم
 وثالثا فيها شئ ام لا فيرجع فهو عليها في الصور الاربع على
 ظم المدونة عليها وجهها وعلمها دونه وعكسه انظر الشيخ
 بسا لما والبناء قوله يرجع فهو عليها في الصور الاربع على ظم المدونة
 ان هذا وان كان ظاهرها ونفسها وان تزوجها بمن يفتق عليها
 عتق عليها بالعقد فان طلقها قبل البناء رجع بنصف قيمته ثم قالت
 وقد بلغت عن مالك رحمه الله تعالى استحسانه ان لا يرجع
 الزوج على المرأة بشيء وقوله الاول احب اليه لكن لم يجمعها
 السليخ في ظاهرها فقد قال ابو الحسن وانما عتق من يوسيه
 معنى مسألة المدونة انما عتق بالانكح وكذلك ان كانا جاهليين
 ثم قال ابو الحسن وان عتقت دونه فخير ابن يونس عن مالك
 ان لا يخذ النصف ويمضي عتق نصفه الا ان يثا ابتاعها بنصف
 قيمته فذلك له فيمضي عتقه وقاله عن كاشف من اصحابنا ان
 وقال ابو عمران لا يرجع في عتق العبد وليس له الا ابتاعها ولو كان
 الزوج جاهلا وبنها لعنق عليه وعزم لها قيمته فان طلق قبل
 البناء فعليه نصف قيمته افع فعليه نسخة الختم بعقد المنطوق
 بعلمها ايضا كما قد مره ابن غانم وقد وقع في لفظ المثل ثلاث
 نسخ الاول بالاختية في يرجع ويعلم الثانية بالفقوية في تعلم
 مع الاختية في يرجع الثالثة بتكسها وكلها صحيحة غير ان
 الاول تعقيد بعلمها والاخيرة بعدم علمها **قوله** بعنه عب

نحوه

نحوه في المدونة عن ابن قاسم وقيل المفتر علم بقرايته فقط
 البنا في هذه النمايات عليه ما ذكرنا انه المعتمد من التعقيد بعلمها
 قائل **قوله** وهذا ان ردت لئان يونس تاول بعض الناس
 ان ذلك انما يصح في المنيب واما البكر فلا يجوز ذلك للولي
 لانه لا يفتق عليها فذلك خبر سما لا يجوز للوصي ان يتركو
 لمن يلي عليه من يفتق عليه وهذا خبر من كلام ابن حبيب
 في البكر ونحوه نقل التبيينات **قوله** وصوب البناء المصوب
 لاختصاصه الفتق بالرشيدة ابن يونس وعياض وابو الحسن
 والمفيد للقول بالاطلاق بعدم علم الولي هو ابن رشد **قوله**
 ففمن عتقه عليه اي الولي **قوله** فيفبرم لها اي الزوجين **قوله**
 وان جني العبد اي الصداق **قوله** في يده اي الزوج فيهما
 ان جني العبد وهو بيد الزوج ولا طلاق فاختار فوجدانه لها
 دون الزوج فان طلقها فهو لكل منهما في نصفه فان طلقها بعد
 فدانها اياه بالارشي فاقول فلا يخذ نصفه الا بنصفه ولو
 قدته بان يذمه فلا شيء عليه مما زارته ولو اسلمته والارشي
 ليس اقله من قيمته فلا شيء عليها وان كان اقل فله فدانها
 فان وجدته خات ففمن غرمها له نصف المحاباة قول مجر والشيخ
قوله وان اسلمته اي الزوجة العبد مستحق الجناية في
 ارشها **قوله** وفي البيع اي بيع الزوجة العبد المهر بمحاباة **قوله**
 يرجع عليها بالمحاباة اي ان طلقها قبل البناء لم يخذ منها
 نصف الثمن الذي باعته به العبد **قوله** ولا شيء له في العبد
 اي ليس للزوج ان يذفع مسترعى العبد نصف ثمنه وليأركه
 بنصف العبد **قوله** لان المعاوضة المالية اي التي في البيع **قوله**
 الشد او اقوي من المعاوضة غير المالية التي في الاسلام مستحق
 الجناية **قوله** الفرق الا بين البيع والاسلام بقوة المعاوضة

المالية **قوله** خير ما في الخرساني نصفه فان السليمة للمجنى عليه
فللكلام للزوج الا ان يكون قد حاب بان يكون قيمة العبد اكثر من
ارثنى الجنانية فيخير الزوج ان يساها نصف فعلها وان سادفع
للمجنى عليه نصف ارثنى الجنانية وصار للزوج نصفه وللمجنى
نصفه بخلاف محاباتها في بيعه فيرجع عليها بنصف قيمته
لا شريكا في العبد ولو كان قائما لا البيع وقع في حالة يجوز
فيها والمحاباة لا تورث فيه خلا ولا تمنع لزوجها واما الجنانية فهي
فيها مخيرة بين السلام والعقد فلما حاب فيه كان للزوج الهالة
في حصته اربع وربعي عب انما لم يكن له فيما اذا باعته بمحاباة ثم
طلق قبل البناء دفع نصف الثمن والشركة فيه وانما لم يرجع
عليها بالمحاباة فقط لان البيع وقع منها بغير وقت ملكها له
وهو لازم للرد به البناء عبارة ابن يونس في الفرق ان البيع
كان جائزا لها وقد اختلف عليه ثمن نصفه فوجب له الرجوع
به وفي الجنانية لم تلتف عليه شيئا لان اخذاته كانت شرعية
وليس واجبا عليها ان تستر بها **قوله** فلا يخذل
الزوج **قوله** منه اي العبد شيئا من مستحق الجنانية **قوله**
الا باعده اي نصفه **قوله** في التسليم صلة المحاباة **قوله** يشارك
اي الزوج المستحق في العبد لبيان لوجبه شبه **قوله** بالقرش
اي بدفع نصفه للمستحق اية عرفة وفيها ان جني على العبد
المهر ثم طلقها الزوج قبل بئانه فالارثنى بينهما ولو جني وهو
قيد الزوج ولا طلاق فاختار في فدائه لها دون الزوج فان
طلقها فهو كمثلها في نصفه فان طلقها بعد فداها اياه
بالارثنى فاقبل ما يخذل نصفه الا بنصفه ولو فدته بزيادة منه
فلا شيء عليه فان ادته ولو اسلمته والارثنى ليس اقل من
قيمتها ولا شيء عليها وان كان اقل فله فداها

وجده فان

وجده فان فيه غرمها له نصف المحاباة قولا محمدا والمجنى محتجا
لغيرها ليس عليه فداه واخاف غوره لذلك ان عبد الرضا
ولو باعته باقل من قيمته تبعا بنصف المحاباة بخلاف اسلامها
اياه في ارثنى اقل من قيمته لان بيعه بمحمدا اختارها وهي
في الجنانية مضطرة كقول غوره للجنانية وقد ذكر ابن عمرات
فا صنف اليه عبد المحن اضر الشيخ يقول ان باعته بمحاباة
فلا رجوع للزوج في نصفه ولو كان قائما وفي الجنانية يرجع
فيه وقرئ بما ذكره الرواية في البيع انما نصف الثمن ما لم يحاب
وليس ان حاب وهو قائم هل يرجع فيه وما المانع من ذلك
كما الجنانية لانه باب معاوضة ولا يصح فرقه بخوف غوره الا
في جنانية عبد الا حطوا وقرئ الصنفين بن رجوعه عليها
بنصف المحاباة في بيعها اياه بها لا في اسلامها اياه بها في
الجنانية بانه في البيع لا يقدر عليه مرد نصفه لانها باعته
وقد كان بيعها جائزا فالتفت عليه بعض ثمن نصفه
ولم تلتف عليه في الجنانية شيئا لانه عليه خياره في نصفه
وقد اوها اياه لا يجب عليها تسراها اياه وهذا بين
مما فرق به غير هذا اربع فظهر ان فرق ابن يونس في غير
ما فيه فرق السراج والمهر والله اعلم **قوله** والاب المحبرة
استقاط النصف قبل البناء بعد الطلاق **قوله** يجوز عفو
الاب عن نصف المهر في طلاق البكر قبل البناء المتعطي واليب
الصغيرة كاللكر ولا يجوز عفو الاب قبل الطلاق ابن القاسم
الاورجح نظر **قوله** ولا مفهوم للبكر في الاصل تفريع على
تعبيرها بالحجة الشاملة للبكر واليب الصغيرة واليب
البالغة بغيره او حرام والمجنونة والاصل بيع المدونة في
اقتصارها على البكر واكثر المتعطي بها اليب الصغيرة

محول النسخة

والنظر ما الحق البقية وعبارة الخزي بجوز لاب الميرة بكر
او ثيب صفرة سماح الجلاب **قوله** الكاف داخل على تحذوف
لان قبل ظرف غير منصرف فلا يجوز بالكاف **قوله** كما في الخزي
لنفسه واعلم انهما يتفقان حيث علمت المصلحة او علم عدمها
ويختلفان عند جهل الحال بالمصلحة وعدمها في ذلك بقوله
الامام ان منقوله حيث لا يجوز جازر حلالا على ان الاصل في
الاستقاطا عدم المصلحة وابن القاسم يجزئه حلالا على ان
الاصل في افعاله الاب في حق ابنته البكر المصلحة حتى يظهر
خلافها قاله **الث** **قوله** واختلف هذا كلامه بغير تكرار ذلك
او معنى ان الخزي لا يجوز عند مالك ان يعقوب عن ذلك
قبل الطلاق حلالا على ان الاصل في افعاله الاب لها حلالا على
المصلحة والاستقاطا عدم المصلحة وقاله ابن القاسم بل يجوز اذا
كان المصلحة حلالا على ان الاصل في افعاله الاب لها حلالا على المصلحة
حيثما يكون **قوله** ابن القاسم خلافا لقوله مالك او رفاقا لقوله
سليمان بن قيس قال **قوله** ابن القاسم خلاف آتية بظاهر اللفظ
ومن قاله هو وفاق قاله محل قوله مالك ان كان لغير مصلحة البنت
عمره وفيها يجوز منقولا لاب عن لخص المهر في طلاق البكر
قبل البناء قاله ثعالبي او يعقوب الذي بيده مقدمة النكاح وهو
ابو بكر وسيد الامة وقوله تعالى الا ان يعقوب هي المرأة
التيب المستطيل السبب الصغيرة كالبر وفي كون يعقوب
وصي الصغيرة نظر كما بينهما ولنفسه مطلقا تا لها ولو
عن ثمال قل من رخصه المستطيل عن رواية ابن نافع وروايتها
وعن اصبح واستحسن استنما على الدوي واستحسنها
سكتون مرة وانكرها اخرى ولم يقرها حين السماع وفيها
لا يجوز منقولا لاب قبل الطلاق ابن القاسم خلافا لقوله

مالك

مالك او رفاقا لقوله بعض سيوخنا واخرين منهم كتحذير
يجوز ان يند انه تزوجها باقل من المهر ويجوز ان ابن القصار
عن مالك كقوله ابن القاسم نصا في باب التوفيق بين البكر
او كان المعقود نظر اجاز بشرط ان لا يعقوب عن جهلته فيعقوب
النكاح عن المهر وان كان غير نظر لم يجوز وان جهل فقول لا يسهل
على محل فعل الاب على النظر او على عدمه الجلاب للسبب اسقاط
مهراته قبل البناء وبعدة قبل الطلاق وبعدة قلت منع ابن
بشير عنقوا لاب عن جميعه خوف حلق النكاح عن مهر يمنعه
في الامة ابن كسب **قوله** مالك لا يجوز منقولا لاب قبل
وان كان نظر او بهذا نتجه كون قوله ابن القاسم خلافا لابن
عبد السلام نقل ابن ابي الخطاب عن مالك منع عنقوا لاب قبل
الطلاق وان كان نظر هو الصحيح لا ما قاله ابن بشير انه
لا يختلف مالك وابن القاسم في جواز التخييف قبل الطلاق
اذا ظهر المصلحة لا لا يختلفان في عدم جوازه اذا علم انه
لا مصلحة فيه وانما يختلفان اذا جهل الحال ومنهم من قبل البناء
انه لا يجوز لاب البكر المعقود بعدة وهو كذلك وبه صرح
في الجلاب واقتصر عليه القرافي ووجهه والمهر في الخوض
ولا فرق بين الرشيعة وغيرها ففي سماع محمد بن خالد
ان الصغيرة اذا دخل بها الزوج فافتضاها ثم طلقها قبل
البلوغ فلا يجوز الصنف عن سائرين من الصداق لان الاب
ولا منها ابن رشد وهو كما قال لانه اذا دخل بها الزوج وافتضاها
فقد وجب لها جميع صداقها بالمسبب فليس للاب ان
يضع صداقا وجب لها الا في الموضع المذكور ان الله تعالى
له فيه وهو قبل المسبب لقوله الله عن رجل وان طلقتموهن
من قبل ان تمسوهن الآية **قوله** واذا منع المعقود الدخول

في الصغيرة ففي السفينة اخرى **قوله** وقبضه مجرور وصي
ابن عرفة فقبض مهر المجرة لوليها وفيها مع غيرها وقبض مهر
اليتيمة لوصيها **قوله** علي المال وهو مقدم اي علي الوصي
علي عقد النكاح حب المراد بالوصي وصي المال ويقدم في قبضته
علي وصي النكاح ولو مجرايا او وصيا علي النكاحها حال
كونها سفيها بين ابنا عرفة وقبض مهر اليتيمة غير مولي عليها
قال ابن فقوم ان كانت معلقة برزق وجهها وخيرت ابورها
وعرفت مصالحها وبلغت خمسة وثلاثين عاما فهي كالتيب
قلت هذا علي رندها بذلك والمشهور خلافه قال وان لم
تفنى لم يبرأ الزوج بدفعه لها ان كان عينا لا العتيق يحتاج
لادارة وقد يبرأ جان سمحون انفا لها وشبهها بالسفيه
غير المولي عليه في نفوذ افعاله ما لم يضرب عليه ثم قال ابن عرفة
المستطيل الكلام من ذلك بما قاله بعضهم ان يحضر الزوج والولي
والشهود فيشتركون بنقدتها جهات لا يدخلونه بيت بناتها
قلت وعزاه ابن الكاخي في نوازله لما لشد قلت او يعينه الحاكم
من قبضه لها ويجزئه فيما ياراه مما يجب وقاله ابن الكاخي في
نوازله **قوله** وصدق في التلغ بيمين ابن عرفة في سماع اصبع
ابن القاسم قال استهب وابن وهب دعوى الاب تلغ مهر ابنة
الكران قبضه بيمينه فصمانه منها والا فلا سبيل للزوج اليها
الا بغيره زاد ابن وهب والشمي علي الاب وكلمه رايه ابن رشد
قوله استهب وابن وهب لا يبرأ الزوج من المهر باقرار الاب
بقبضه ان ادعي تلغ خلاف قوله ابن القاسم في هذا السماع
وقوله بالثلغ فيها وفي غيرها بغير الفتن ثم من رتب عليه باقرار
الوصي والوكيل المفوض اليه بالقبض مع ادعاء التلغ ولا
خلاف في خلاف براءة الزوج منه بعد البنا باقرار الاب

او الوصي

مسؤول المسألة

او الوصي بقبضه وان ادعي تلغ ثم قال ابنا عرفة ظاهر قوله ابن
رشد ان الوصي كالاب في قبض تلغ بقاها لهما الاب المستطيل وعليه
تصدق بقا الاب في تلغ فهل يجب حلفه عليه ام لا قال ابنا عطار
وغيره يجب ولو كان مشهور الصلاح لحق الزوج في التجهيز
اي قال بعض الموثقين كان قبضه بيمينه او دونها ابن عرفة كذا
وجهه في غير نسخة ظ اول كلامه ان فيه اختلاف ولم يذكر خلافا
قوله والاجتماع بيمينه اي علي قبض المجبر المصدق من الزوج
لا علي التلغ كما يتبادر من عبارة الكتاب واصله وان شرحه به
حب والخبر بين الحاكم فان ادعي اي المجبر والوصي التلغ
ولا بيمينه علي القبض فغير جوعها علي الزوج قولك ونفى
ابن القاسم في سماع اصبع فان قاله الاب قبضته وضاع منه
ولكن عند الزوج بيمينه بالدفع الاقرار بالاب وكانت البنت
بكر الزمها ذلك وكان قبضه قبضا لها وضاع منه
ولا يبرأ علي الزوج منه شيئا ابن يونس بعد ذكر قول الشيب
ابن القاسم الاب مصدق وضاع منها ولا شيئا علي الزوج
وهو القياس لان الاب الذي له قبضه بغير وكيل عليه اقر
بقبضه فوجب ان يبرأ بذلك الزوج اقراره بالبنا **قوله**
بوجع الزوج ان طلق قبل البنا في ما لها ان ايسرت يوم الدفع
في ما لها اي الزوج حجة طه رجع ومفعول محذوف اي بنصفه
المهر المستطيل فضل ابن عبدوس ان طلقها قبل البنا كانت
نصف ذلك في ما لها ان كان لها مال يوم الدفع وان لم يكن لها
مال يبرأه فخصيته من الزوج ولو حدث لها بعد ذلك
لان ما ذكره المجبر والوصي وان لم يدع اي المجبر
او الوصي **قوله** التلغ اي تلغ المهر ضمن اي المجبر
او الوصي المهر **قوله** ولورفعه لها عينا الخ شي اذا قبض

الولي صدق ولينته التي في حجره فلا يجوز له رفعه لها حينئذ
فعل ذلك فانه تضمنه للزوج لم يسترد لها به جهات ابن عرفة
سمع اصنع ابن القاسم ان قاله ابو بكر رقت مهربا العين
لها ضمنه ان ليس له رفعه لها انما يجهزها به **قوله** فيطلبه
اليه المهر من الولي الذي رفعه للزوج عينا فان لم يفسد لم يفسد
به جهات **قوله** الولي تفسير لفاعل يشهد **قوله** وارسل
اي في براءة الولي من الجهات **قوله** اورده اي الولي الجهمان
بيت البنات ابن عرفة والبراءة من الجهات لم يرد به وجود الاول
رفع للزوج بمعاينة البينة رفعه في بيت البنات او غيره
ولو عن بعد منه كان الرفع ايا او رصيا وتسمى احاد المدفوع
من ثياب وحلب وفرس ومعرفة البينة السداد في ايمان ذلك
قال **قوله** بعض يكفي معاينة البينة قبضها دون نطقها به
ثم قال الثاني ان يحضر ذلك بيت البنات ويقف الشهود عليه
دون رفع ذلك اليها وتضمن البينة حضور الزوج ذلك
ووقوفه على حقيقته واعترافه ان جميع ما احضر استنفد
جميع نقده قلت هذا السقوط دعواه بقا شئ من النقد
لا لبراءة الدافع مما رفعه ثم قال الثالث ان يوجه الجهات بيت
البنات بحضرة البينة بعد ان يقوموه ويبينوه ولا ينفقونه
حين يوجه لبيت البنات بحضرة البينة وان لم يصعبه
الشهود اليه وقاله ابو حبيب وزاد ولواحي الزوج ان
ذلك لم يصل لبيت البنات ودعواه ذلك كدعواه اغنيا له
من بينة بعد وصوله ثم يعني في كتاب هذا الوجه حضور
الزوج الارسله واعترافه بالسداد فيما استرد نقده قلت
ينبغي موطا لبراءة هذا الوجه حضور الزوج الارسله واعترافه
بالسداد فيما استرد نقدين البينة معرفة امانة من ارسل

مع

مع وصلاحه المانع من موطاة المرسل على رده له قبل ابعاله
ومن موطاة الزوج على اخذه لنفسه قال **قوله** يعني
سليق في الموقوفين حسن الوجوه الثاني قلت وبه استقر العمل **قوله**
ولا بد من تقريبه اي ابن عرفة ابن حبيب للزوج سوال الولي
فيما حرق نقده فيه من جهات وعلى الولي تفسير ذلك له ويكلف
ان اتم **قوله** ثم الغيبض لها حيث كانت مرشدة ابن عرفة
وقبض مهر الرشيده لها لا لوليها الا بتوكيلها اياه عليه
التمثيل لانها المسئلة العوض ووكيلها وكيل على عقد
الزوج فقط فله ذلك من وكيل على بيع سلعة ولم يسلمها
لوكيل مالك السلعة يسلمها ويقتضيه عنها **قوله** فان
قبض غيرها ضمن ابن عرفة وفيها ان قبضه الاب لابنته
التي قبضها منها ثم ادعيه تلغى ضمنه ابن محرز سمحون
لا ادركه لم ضمنه ان كان رسولا فهو امن وان كان اقتضا
فليس بوكيل عياض عن ابن القاسم انما ضمنه مالك لانه
متقدم في قبض المهر ان لم تتركه على قبضه كقبضه دينا لها بغير
امرها لا يبرئ القريم والاب ضامن وتبع الزوج قال **قوله**
واعترافه سمحون تضمنه بانه ليس بوكيل في اخذه على الاقتضا
وان كان رسولا لم يضمن قلت ظم لفظ ابن محرز في تعقب
سمحون ان الاقتضا في فعله متصور ولكنه يوجب عدم
ضمانه او لا يوجب ضمانه وظم لفظ عياض من نفى لقصوره واكتفى
ان فسر الاقتضا بمجرد طلب قبض الشيء قال اب مقتضى
وان فسر به مع كون القابض بجميع يتوجه له طلب ذلك
المستحق وينتفع به في نفسه كما يقتضيه التفسير ما تكفل به قال اب
غير مقتضى ويظهر لنفي الضمان في الاول وجه لان الدافع
لا يملكه في الدفع لعدم شبهة توجبه فهو مسلط على ماله

بخلاف الثاني لعدم شبهة كونه مقتضى له عليه طلب يتوقع
 او يقضي حصوله عيانا واجاب الشيخ عن تعجب سكرت
 باجوبة اصوبها ما نص عليه في الكتاب من تقديمه بحسبه عتقا
 وقيل لتقديمه في قبض ما لم يجعل له قبضه والزواج لم يبرأ
 بل دفعه على وجه الاقتضا جهلا او ظنا ان ذلك له فقلت
 بردي الاول بانه انما اوجب ضمان الاب بتقديمه بعد قبضه
 فيلزم براءة الزوج كما لو وكله قبل قبضه وتقريرا لثاني
 ان القبض با لفعول مسبب عن طلب الاول دون موجب
 وهذا انما سبب تعينه وعن اجابة الزوج اخيرا وهذا
 قياس عدم تعينه الاب لان الزوج بسلطه عليه ماله
 واعتبار الاول ارفع لانه من قاعدة ان يفعل والثاني
 من قاعدة ان يفعل والاولى ارفع في السببية من الثانية
قوله ولا يقبل قوله من اقربا لقبض انه ظن الجري في المني
 لو شهد الاب لقبض المهر دون معانية البينة ثم قال لم
 اقبضه واسهنت وثوقا بدينه الزوج ففي ذلك ثلاثة
 اقوال والذكي جري عليه العمل والفتوى وقاله غير واحد
 من المؤلفين اذا ارعاه الاب قرب العقد كعشرة ايام
 ونحوها اختلف الزوج والا فلا موان **قوله** وان الاخر
 لا ينكر ايضا لظن الجري **قوله** وحلف الزوج في
 عشرة ايام ابن عرفة لو شهد الاب لقبض المهر دون
 معانية البينة ثم قال لم اقبضه واسهنت وثوقا بدينه
 الزوج ففي لزوم حلفه نالها ان كان الاب من الايقن
 به دعوى الباطل والزوج بخلافه وان كان الزوج ممن يعلم
 انه لا يرضى بمجده والاب بخلافه لا يحلف انظره فقد
 اطله **قوله** فانه طاله ابي الزم من الذي بينه قيام الاب

واشهره

واشهره بالقبض زيادة على عشرة الايام بيان لمفهومها
قوله فلا يمين ابي على الزوج **قوله** من ارعاه الى المخاف
 اليه بيان لمذهب البصريين **قوله** فلا يمين ابي على الزوج
 من ارعاه الى المخاف اليه ما في الاصل ابي قوله كما لعشره
 الايام في بعض النسخ والعشرة ايام في بعض اخر والاول
 جار على مذهب الكوفيين والشافعي لا يجزئ على مذهب
 البصريين ولا الكوفيين وقد نظم بح تقريب اقسام العقد
 فقال
 وعدد الزيدان تعرفا ، قال يجزئ صلحان عطفان ،
 وان كن مركبا فالاول ، وفي مضان عكس هذا الفعل ،
 وخالف الكوفي في الاخير ، فعرف الجزيين باسمي مركب ،
مسألة تنازع الزوجين ان تنازعا في قبضه ال
 الفاعل المعتبر يعود الي الممتنازعين المهور منه في السياق
 او الي الزوجين لكن قاله ابي عبد السلام في قسمتهما زوجين
 يجوز ان يعرفه معروف المذهب سقوطا دعوى النكاح على
 منكره دون شاهد سمعوا الا ان كانا طاريين فتجب
 الايمان بينهما **قوله** فلا يمين ابي على منكر الزوجين تعريف
 على تقيد الشبوت على عدلين اذا القاعدة ان كل دعوى
 لا تثبت الا بعد ثبوت فلا يمين بمجرد **قوله** هنا المي
 التنازع في اصل الزوجية الخط ظاهره ولو طاريين وعني
 ابن عرفة هذا المعروف المذهب وقايه بقولني بوجهها
 مطلقا والمقرب بين الطاريين وغيرهما قال ودعوى
 النكاح على منكره دون شاهد في سقوطها ولزم بيمين
 المنكر كغير النكاح نالها ان كانا طاريين المعروف المذهب
 وحكاية المنيع نقل ابن الهندي قال لا لما روي اسنبه

سبحا بالبيع المتكاح وقوله المتكاح الفضا علي لغو وعوي
التكاح اتفاقا مجرلا فصره سمعون بقوله ان كانت بين طاريتين
وجبت الايمان بينهما والذي صدر به ابن رشد وساقه علي انه
المذهب لزوم اليقين للطاريتين وحكي الاجز بقوله وقد قيل انه
لا يمين عليهما واطلاق الشيخ هنا كما طلاقة في باب الاقضية وكل
دعوى لا تثبت الا بعد اربعة فلا يمين بمجرد دعائها ولا ترد كمتكاح
وما ذكرنا بحرفة انه المعروف قاله في الشامل انه الاصح قاله في
الاصول بالغا في نفي يمين المنكر ولو اقام المدعي شاهدا موافقا
في كتاب الايمان بالطلاق من ادعي تكاح امرأة فانكرته فلا
يمين له عليها وان اقام شاهدا او اثبت تكاح الا بشاهدين
المحيط سيصرح المصنف بهذه المسألة في كتاب الشهادة
بقوله وحلف بشاهدين في طلاق وعقود التكاح ظاهره ولو
طاريتين وهو ظاهر كلام الشامل ايضا ونصه واذا تنازعا
في الزوجة فلا يمين علي منكر ولو طاريا علي الاصح لا تنفصا
ثمرتها ولو اقام شاهدا وفيل يحلف فانه تكل عن امه ولو
يثبت التكاح كنكر لها الا ببينة **قوله** ولو علموا سماع مع كاذب
المتبطل ان اتى المدعي ببينة سماع فاسى من اهل العدل
وعزيم علي تكاحه وشهرته بالدق والدخان ثبت بينهما
هذا هو المشهور المعروف له وقال ابو عمران انما يجوز ذلك اذا
التفق الزوجان علي ذلك وان انكر الاخر فلا وصية شهادتهم
انهم سمعوا سماعا فاسيا مستفيضا علموا السنة اهل العدل
وعزيمهم ان فلانا المذکور نكح فلانة هذه بالعدل ان المسمي
وان وليها فلا بد عقد عليها نكاحا بها برضاها وانه فشي وشاع
بالدق والدخان فلا بد في بينة السماع من التفصيل كبينة
القطع بان تقوله سمي لها كذا انقدا واحلا كذا وعقد لها

وليها

وليها فلا بد فلا يكتفي فيها الاجمال **قوله** والدق بيان لما دخل
بالكاف الباني الذوق قرع الشيخ المسناوية ان يكون مراد المم
ان شهود السماع شاهد والدق والدخان ان سمعوا بها اخرين
كلام المم وهو مقصوده لانه محال الخلف لكن شهادة السماع
كافية في التكاح ولو لم يكن ردف ولا دخان لكن المم نقل هنا
عبارة المتبطل كما هو ولو حذف قوله بالدق والدخان لا تنفي
الابهام وانما حمل كلامه علي شهادة القطع المستندة لذلك
فيبعد لان بينة القطع هي قوله ببينة ولم يبين في مستند
القطع ما هو وايضا صريح التوضيح ليفيد ان كلام المتبطل
في شهادة السماع لانه نقل بعد متصلا به قول ابن عمر ان
انما يجوز شهادة السماع حيث يتفق الزوجان علي الزوجة
واختار الرماضي الاحتمال الثاني قائلا ليعرف ان البينة سمعت
سماعا فاسيا من العدل وعزيمهم بالتكاح وعانيت الدقة
والدخان وحصل لهم اليقين فتجوز شهادتهم علي القطع ولا
يتقرب فيها شروط السماع هذا هو الحقيق في كلام المصنف
وتقلا المسألة مفروضة في كلام اهل المذهب ثم استدل بكلام
العقبة الذي نقله عب بن ابن عمره قاله فبق العقبية حلي
احكاما فيما يقولون في التكاح اذا انتشر خبره في الجيران فلك
ان فلانا تزوج فلانة وسمع الدفات فله ان يشهد ان فلانة
من وجه فلا بد من اربعة اركان وان لم يجز عقد التكاح فتقو
ان يشهد اي بالقطع بدليله قوله محمد وان لم يجز وهذا
ظاهر ثم قال ولذا لم يشترطوا منا طول الزمان مع استناده
في شهادة السماع في التكاح كما نص عليه ابن رشد وغيره
قال وما دلت الا ان هذه شهادة بالقطع ولما ذكر ابن رشد هذه
المسألة قال انما يجوز الشهادة علي القطع من جهة السماع اذا

افاد العلم باستغاضته وكذا في غير ما قلت لاسلك في صحة
كل ما الاحتمال له لئلا يترجح الاول ما مر على التوضيح عن محصل
نبوة بشهادة السماع اذا كانت المرأة في حوزة مقيمها او في
في حوزة احد فانه كانت في حوزة زوج اخر فلا يعمل ببينة السماع
لانه لا يترجح بهما يدعيه قاله البرزلي وظاهر كلامه ولو كان
هناك رفعه ورحاله قاله احمد **قوله** وحلف مع الشاهد بعد
الموت ويرث ابن القاسم من اذنت نكاح ميت يشاهد واحد
ثبت امرها به مع يمينها الخط في التوضيح اذ لم يكن ثم وارث
معين ثابت بالبينة وصرح المصنف بهذه المسألة في باب
الشهادات فيما ثبت بشاهد ويمين بقوله ونكاح بعد موت
وظاهره عموم الحكم لهذه المسألة وتعلقها وهي اذا اقام
الرجل شاهدا على نكاح امرأة ميتة انه يحلف وياخذ المهرات
ان قره هو في شرح ابن الحاجب ولا صدق لها على قوله ابن
القاسم لان الصداق من احكام الحياة قاله في الحواشي التجالي
والله اعلم **قوله** احد فاما فسرنا لفاعل به ليشمل كلام الميت
ودعوى امرأة على ميت ودعوى رجل على ميتة **قوله** ولا يثبت
هنا اي في دعوى الزوجية على ميت او ميتة **قوله** يمين
استظهرها هي التي يحلفها من ادعي دينا على ميت واقام عليه
بينة لتعريضها بانه باق في ذمة الميت لم يقبض منه شيئا ولم
يمر منه ولم يحلف الميت به عليه غيره **قوله** ولا صداق اي على
الرجل لذمة ادعي زوجية ميتة وللزوجة التي اذنت زوجية
ميت **قوله** لانه الا الصداق **قوله** من نوايع الحياة اي من
الامور المتبعية على ديون النكاح حال الحياة لانه في نظر الاستماع
بالبضع وقد القطع بالموت ولذا لم يؤخذ به مع اقراره بزوجيتها
عقب اغنام يؤخذ به مع اقراره بعد موتها بزوجيتها لانه من

احكام

احكام الحياة كما قاله البارودي فان لم يثبت الزوجية قبل الموت
فلا صداق ولا يرث الارث البتة لا يثبت الا بعد الموت لانه يثبت
عنى الزوجية وغيره بخلاف الصداق لا يثبت الا على الزوجية
قوله ولا غيره اي الصداق من تعلقاته الزوجية عب وايضا
يثبت النكاح حال الحياة بيمين عليه احكام اخر غير الصداق
كالموت والقبول وغيره فلو ثبت النكاح بشاهد ويمين فاما ان
ثبت كل ذلك الاحكام وهو باطل بالاتفاق واما ان يثبت
الاحكام المالية خاصة مع عدم ثبوت الزوجية وهو تناقض
النظر التوضيح في الضميمة التي ابان القاسم الارث فقط نظر اليه
ان الذي يقصد بالادعوى بعد الموت وهو دعوى مالية تثبت
بشاهد ويمين وفيد بعضهم الارث بعدم وارث ثابت النكاح
واعتمده عب ومعه لا غيره من تعلقاته الزوجية الخارجية على
مقتضى اقراره هو في نفسه لا يثبت فلا يكون محررا لا مولا
وفرد عنها بحيث يجوز له الكفوة بين والسفر معهن فلا ينافي
انه لا يجوز له نكاحهن كما ياتي في قوله وعمل بدعواه فليس له
نكاح رابعة غير هاتكة ولم يعامل باقراره في لزوم الصداق لانه
تمام احكام الحياة وان اذنت امرأة على ميت لزمتها العدة وحررت
على موله وقصده على اقرارها في نفسها **قوله** يحلف بالوجه
ينع فيه عيب في السن وكنت عليه شيخا على عيب الصواب عدم
المقالة هنا اي لانها لا تصح في الاحكام البدنية كعدم
وانما تكون فيما يقبل النيابة كالدعوى بحيث يورثها الضامن
وتقوم مقام المضمون الا ان يحلف على ما يحفظها كحرمها او موت
عنده ما يحفظها من حليمة او محرم فيرجع اليه جعلها عند
امنة وفيه انها قولان كما في السامع فليعلم المراد من ضمان
الوجه هناك الطلب والله اعلم **قوله** ورقت لبينة او ثا

ان قرب سمع اصبح ابن القاسم من ارمي نكاح امرأة تحت رجل
 واقام شاهد واحد انه تزوجها قبله عزله عنها زوجها الت
 كان كما يدعي قريبا لاشهارة بعيدة وقال اصبح ابن رشد هذا
 صحيح على ما في المدونة وسمع اصبح ابن القاسم من ارمي
 نكاح امرأة فانكرته وارمى بنية بعيدة لا تنتظره الا ان
 تكون بنية قريبة لا تضر بالمرأة ويريد الامام لما ادعاه زوجها
قوله المرأة لتغير ثياب فاعلم وقف **قوله** يحمل بالرجل
 اذا المستطيل الذي جرم به العمل عند شيوخنا وانصفت الاحكام
 عليه ان يحمل المرأة عند امرأة صاحبة تحتفظ بها او يحمل
 المرأة الصالحة عندها والا فتجسس في الحسب حتى يحق الحق
 ونحو السائل وهل يحمل وجهه ان طلبه او تجسس عند امرأة
 وبه جرم تحمل المتاحزين قولك **قوله** ولها النفقة عليها من
 قضى له بها اي كان افيئاعا الشبهة او لا بد ليل مقابلته
 بالنية **قوله** لشبهة كغير صفة كانت معرفة كسمن او خافه
 او سواد او بياض ملاصق **قوله** وتسقط الشبهة بغير شاهد
 تسقط اي تسقط الشبهة النفقة عنه من الايقاف وقضي
 له بها اي بالزوجه ان كانت هي المدعية وكان امتناعه لشبهة
 من **قوله** في امتناعه اي الكا الزوجه الزوجه **قوله** عنه
 اي الزوج صلة تسقط **قوله** على الا يضر اي المرأة انتظاره
 بيان للفرق **قوله** الظاهر لخط لضع في سماع اصبح من كتاب
 الخلع وكذلك العبد واجارية يدعيان الحرية اذا قاما شاهد
 واحد او يدعيان مع ذلك امر قريبا فيوفى فان علي ما فيها
 ويخرجان عن يديه لذلك ابن رشد في كتاب ابن الموان ان لم يعم
 لها شاهد اخر او كان بعيدا ا حلف السيد ولا شيء عليه
 الزوجية ولا على الزوج ابن رشد اما قوله لا شيء على الزوجية

ولا على

ولا على الزوج فصحيح لانها لواقراء واحد فاما ادعاه الاخر
 من النكاح لم ينتفع بذلك واما قوله ا حلف السيد فصحيح على
 ما في المدونة وغيرها اذا كان ارمي على السيدة المقتنه واقام
 على ذلك الشاهد وامانه كان ارمي انه حر من اصله او ان شربه
 المقتنه قبل ان يشتريه هو واقام على ذلك شاهد ا فلا يمين
 على الذي هو بيده والواجب في ذلك ان يوقف عنه ويحال
 بنية والى وعلى الامة ويرجل في طلب شاهد اخر الشهر
 والشهرين والثلاثة وان اراد ان يدعي اليه موضع بيمينته
 فله ذلك بعد ان يعطى حميلا بقيمته وان كانت له غلة ونخل
 فقبل ان يوقف ذلك فان استحق بالحرية فله ما اوقف من
 خراجه وقبل لا يوقف ذلك فلم يستحق بالحرية ونخلته
 للذي هو في يده حتى ينفذ عليه جرمه وكلها قائمة من المدونة
 فان تراه في محوز بالرقية ارمي الحرية لانه حر ادعت رقيته
قوله ثم تجزى القاضي فلا تسمع بيمينته سمع اصبح ابن القاسم
 من ارمي نكاح امرأة فانكرته وارمى بنية بعيدة لا تنتظره
 الا ان تكون بنية قريبة لا تضر بالمرأة ويريد الامام لما ادعاه
 زوجها فان عجزه ثم ان بيمينته وقد نكحت المرأة او لا فقد صحت
 الحكم ابن رشد قوله لا يقبل منه بعد تعجزه بنية خلاف ظاهر
 المدونة وسماع اصبح من كتاب الصدقات اذ لم يفرق فيها
 بين تعجزه الطالب والمطلوب وقال يقبل منه القاضي ما ان
 به بعد تعجزه كان طالبا او مطلوبا وخرق ابن الما حشوت
 بين ان يعجز في اوله فيانه قبل ان يجب على المطلوب عمل وبينه
 ان يعجز بعد ان وجب عليه عمل ثم رجع عليه ففي تعجز المطلب
 قولنا وفي تعجز الطالب ثلاثة قيل هذا في القاضي لان بعد
 من الحكم وقيل فيهما وهذا الخلاف ان عجزه القاضي باقراره

علي نفسه بالعجز وان عجز بعد التلوم والاعتذار وهو يدعي
حجة لم يقبل منه ما اتي به بعد ذلك من حجة لانه رده من قوله مثل
نفوذ الحكم عليه ولا يسمع منه بعد نفوذه عليه وقال ابن رشد
في رسم من لدرسته يصحها اختلاف فيمن اتي ببينة بعد الحكم
عليه بالعجز هل تقبل منه ام لا علي لانه اقوال احدها تقبل
منه طالبا كان او مطلوبا اذا كان ذلك وجه مثل ان ياتي او لا
بشاهد عند من لا يريد اليه من فوجد بعد الحكم عليه
شاهدا اخر ولا يقبل ببينة لم يعلم بها او تجردت بجمع من حكم
عليه بهم الشاخي لا تقبل منه طالبا كان او مطلوبا الثالث تقبل
من الطالب ولا تقبل من المطلوب وهو ظاهر قوله ابن القاسم
في سماع اصبح من كتاب الهميات قال ذلك في الطالب والمطلوب
بخلافه اذا المسهر فيه انه اذا عجز وقضى عليه معنى الحكم
ولا يسمع منه ما اتي به بعد ذلك وفي المستطعية ابن الما جنيوه
بكل شيء لم يكلف المطلوب تحقيقه لنفسه وانما كلف الطالب
فمخبر عنه فلا يحكم بقطع دعواه فيه وتترك وتحقيق مطلبه
معي امكنه ولو اتي الطالب بشيء اوجب على المطلوب عملا
فالبت المطلوب ما ينقض ذلك عنه فارغم الطالب
دعويته واصبح حجة مخبر عن ابائهما بعد ضرب الاجل له فانه
يسمى عجزه ويحكم بقطع حجة عن المطلوب ولا ينظر ذلك
القاضي ولا غيره حجة ولا بينة ومنه لا يجوز ترك
لعجز الطالب وانه متى حقق حقه قضى له به وقال في المطلوب
معي حكم عليه بعد استقصا حجة لا يسمع منه بعده حجة
ولا بينة قال ان لا تقطع احدا ابدا فما ضرب له الاجال ودفع
عليه الا لتقطع حجة قاله ولا اقول فيه بقوله ابن القاسم
ابو الا صبح يريد الذي روي عنه في افضية المدونة

انه ان

انه ان اتي بماله وجه قبل منه فعلم من هذا ان الحكم هو التعجز
ولا يسترط التلفظ بالتعجز وان هذا الحكم جار عند التلفظ
به وعدمه وانما يذكر التعجز ويكتب لمن سأل ما كيد الحكم
لان عدم سماع حجة موقف عليه كما يظهر من جليهم كلام
المدونة وفي التوضيح اذا انكر ان له حجة وتبين لدره فغضى
عليه فهو التعجز وفي المستطعية الحجة لابن القاسم ومن وافقه
على ابن الما جنيوه ومن تبعه في تعجز الطالب ما في رسالة
القضا لعمري ان الخطا بمرضى الله تعالى عنه من قوله اجعل
للمرعي اجلا ينتهي اليه فان احضر ببينة اخذ حقه والا وجهه
القاضي عليه فان ذلك اجلي للموار وابلغ في الفدر افاده
الما صهي **قوله** وعموم يدعواه انما ابو عمر الذي يدعي
نكاح امرأة ولا بينة له لا يمكن من نكاح خامسة بها الا ان
يطلقها لانه قال انها في عصمة وقد ظلمت في النكاح الثاني
ابن رشد يلزم على هذا ان لا يمكن من النكاح ان ادعته وانكرها
لانها بعترة انها ذات زوج **قوله** بانها فان طلق رجعي
فلا يمكن من نكاح خامسة بها حتى يخرج المطلقة من عدتها
كما تقدم **قوله** فيها اي المختار في تعليق بان يقول انه
كانت زوجتي فهي طالق صواب وتامله مع ما ياتي ان الطلاق
اقرار فانه يقيد عدم الاحياء للتعلق والله اعلم **قوله**
وان قات لرجليه فسخا يباين المستعجل لو ادعي رجلا نكاح
امراة واقام كل واحد منهما بينة على دعواه ولم يعلم الاول
منها وامراة منكرة لها فان نكاحا في الدالة فسخ نكاحها
عنه بالذات وكانت طلقة ونكحت من احب منها او من غيرها
واختلعا واختلفت اذ كانت احدا هما اعدله من الاخر كما قال
ابن القاسم فيسخ النكاحان جميعا كما لمسالة الاولى بخلاف

السبع وان اقرب المرأة باحد الزوجين وانكبة الاخر فكان الاول هو
 منزلة ما اذا اذكرتهما **قوله** حيث لم يعلم الاول بان لم تورخا او اخنا
 بوقت واحد او مرتب كسب واحد ولم يعلم السابق منى فان علم في
 له ما لم يبلذ بها الثاني غير ما لم **قوله** وقبل اقرار ابوي الصغير
 ابنه الحاجب اقرار ابوي غير ابائهم بقبول عليهما **قوله** كالطاري
 الخط قوله بخلاف الطاريين يؤخذ منه ان لكاح الطاريين
 يثبت باقرارهما بخلاف الملبدين كما قاله ابن عبد السلام وغيره
 وسواء طرلا معا او طرلا وحده فقبل المرأة قاله الشيخ ابن عمره وبه حكم
 قاضي الانكحة بنو نسي **قوله** وفي الارث باقرار غيرهما خلاف
 ابن شاسي لو اقر الزوج في صحة نكحته ثم مات وورثته بذلك
 الاقرار ان كان طاريا وفي ارثها ان لم يكن طاريا خلاف الا ان
 يكون معها ولدا اقرانه ولده فانه يلحق به وورثته هي وحده
 لو اقر بوارث غير الزوج كجركي الخلاف فيه وسببه فيهما
 هل الاقرار بهما كما لاقرار بهما ام لا واقرار ابية نصيب
 وابي الصبية بالتكاح بينهما بقبول عليهما بلزوم لهما العقد
 كما اقرارهما بعد البلوغ على النفسهما الخط قوله وفي التورث
 باقرار الزوجين غير الطاريين هذا اذا لم يكن مع المرأة ولد
 استلحقه الرجل فان كان كذلك فنزلت بلا خلاف كما
 اشار اليه ابن الحاجب وصرح به في التوضيح قاله اي ان
 الخلاف حيث الاول لها فان كان له ولد استلحقه المقر ورثته
 اتفاقا لانه لما كان السارح مشغولا للمنفق النسب كان
 استلحقه قاطعا للثمة اجماع وقاله ابن رشد في سماع ابن
 القاسم من كتاب الاستلحاق ولم يجز في خلافه قلت
 وتقدم المخرج به في الجواهر بقوله الا ان يكون معها ولد
 اقرانه ولده لانه ابن عبد السلام وكذلك ينبغي اذا اقرت

هو ولم يعلم منه انكرا ان يرثها **قوله** ولا يقيد اي الارث
 باقرار غير الطاريين **قوله** بعدم الوارث اي المقر فيرث
 المقر والمقر ولو كان المقر وارثا ثبت حائز جميع المال كما
 قال في الاصل وفي التورث باقرار الزوجين غير الطاريين
 والاقرار بوارث وليس ثم وارث ثابت خلاف الرضا صا طلق
 ابن شاسي وابن الحاجب الخلاف فعالة في توضيحه قيد ابن
 رشد الخلاف عما اذا لم يعلم له وارث فثبت له وقاله اللقاني
 في حاشيته على التوضيح القيد صحيح لذكر ابن الحاجب له
 في الاستلحاق بقوله ولو استلحق ذامال وله وارث لم يرثه
 وكذا ان لم يكن له وارث على الاصح اجماع فقوله وليس ثم وارث
 خاص بهذه وجعله شي راجعا للمستلحق محتجا بما قاله
 ابن راشد فيكون رجوعه لمسالة غير الطاريين حيث
 لم يكن ولد يعني وليس ثم وارث لما تقدم انه اذا كان الولد
 فالأقرار صحيح ولا ثمة العدو يرجع للثانية وعلم في
 الاول وقواه واعتمده بل هو راجع للمستلحق لكن الحكم
 مختلف ففي الاول اذا كان وارثا فالارث ما غير خلاف
 بخلاف هذه هذا انما نقل كما يعلم من محكيته وظاهر
 انه غير مراد قوله لكن الحكم مختلف ممنوع بل هو منقطع
 وهو عدم ارث المقر من المقر اذا كان له وارث ثابت بحسب
 اجماع كما لا يخفى في المسئلة لكن رجوعه للاولى وهي مسالة
 اقرار الزوج غير الطاريين اذا لم يكن لها ولد استلحقه المقر
 فان كان لها ولد كذلك انتفت الثمة وورثته اتفاقا هذا
 هو الذي يقيد كلام الرضا صا والله اعلم فقوله المولف
 لا يقيد بعدم الوارث يعني على ما فهمه نسخة العدو كمن
 كلام الرضا صا وقد علمت ما فيه والله اعلم قصواب العبارة

ويعقيد بعدم وارث ثابت غير ولد لها استلحمة والله اعلم
قوله بالصحة اي بحصوله حال صحة المقر ان الاقرار بالمتناع
في المهر من كائناته فيه وهو ما منع من الميراث قطعاً **قوله**
ورده الرضا هي نصه قوله وفي التوريب باقرار الزوجية اي
فرض في الجواهر المسألة بكون الاقرار في الصحة ولم يكن لها ولد
اقرب والا فالرث وتبعه ابن الحجاب في تعقيد الخلاف بعدم
الولد وظن كلامهم الرث مع وجود الولد من غير خلاف ولو
كان له زوجة غير المقر بها فترث معها حيث كان الولد وهو
ظن تعليلهم بان استلحاق الولد قاطع للثمة ثم قال في الجواهر
بعد فرض المسألة في الصحة ما نصه ومن اختصر فقال ليس
امراة بمكة سماها ثم ماتت فطلبت ميراثها منه فذلك لها
وكذا لو قالت امراة زوجي فلان بمكة فمات بعد موتها وريثها
باقرارها به اعني ونقله في التوضيح وقاله بالمرءة انما
عليها حكماء صاحب الجواهر ان كان في عصمتها امراة غيرها
فلا ترث له هذه قد حازت الميراث اعني وبما حكمه في الجواهر
تعليم ان في قوله ع ومن تبعه الخلاف في هذه المسألة اذا اقرار
في الصحة اذا اقرار به في المهر من كائناته فيه وهو يمنع الميراث
قطعاً اعني وكذا اقاله في قوله بخلاف الطارئين قال لا سيما بدو
له نقل المواق ولادلالة في نقله لاقتصاره على نقل كلام الجواهر
في فرض المسألة في الصحة ففهم ع من انه في غير الميراث
به فقال ما قاله ولم ينسبه لكلام الجواهر في المختصر وكان
لم يطلعوا واقصر على ما نقله المواق قوله اخي عبارة الجواهر
اي واما اولها ففرض في المسألة فبين اقرار حال صحة وقد
تقدم نصه **قوله** فكيف اي اختصر امراة فقالت زوجي
فلان بمكة فطلبت ميراثها منها وريثها **قوله** قال الباقين نصه

لعل

لعل قوله من اختصر اي مقيد بغيبة المرأة المقر بها كما هو من
كلامه لضعف التهمة ع اما اقراره في مرضه بنزوحه حاضرة
فيعقيد لقوة التهمة فليس في كلام ابن شاس دليل واضح على
رد كلام ع ومن تبعه لاحتماله ان يكون التعقيد بالصحة
بمقتضى اوله في محل الخلاف ويكون في الاقرار في المهر من
تفصيل اشار اليه اخرا والله اعلم او يقال ان مسألة المختصر
اخص من مسألة الميراث التي احتج بها ع ومن تبعه لان
وقت الاحتياط يبعد فيه الكذب **قوله** لعله اي الحسبان
اقرار المختصر والعمل به **قوله** فيفصل في الميراث اي اقراره
ان كونه لغايب فيعتبر لضعف التهمة بغيبة المقر به وكونه
كاحض فلا يعتبر لقوة التهمة مع حضور المقر به **قوله** واما
الاقرار بوارث المختصر عن عدم ذكره مع كونه في اصله **قوله**
والطلاق يعني ان ادعت امراة على رجل انه زوجها فاجابها
بقوله لها انت طالق فهو اقرار منه بنزوحها له لان الطلاق
لا يقع الا على زوجة واولياها اجابها بقوله بلي وانفس
ابن عرفة ان قال الماتز وحديث امس او ماتز وحديث فقالت
بلي فهو اقرار به الحجاب لو قالت طلعت او خالعت فاقرار
قوله خلعتا او غيره اي الحجاب لو قال اختلعت مني
او اختلعت انا منك فاقرار **قوله** وانا مظاهر يعني
ان قالت امراة لرجل انت زوجي فقال لها انا مظاهر منك
فهو اقرار بانها زوجة ابن الحجاب لو قال انا منك
مظاهر فاقرار بخلاف انت علي كظهر امي **قوله** بخلاف
انت علي كظهر امي يعني ان قالت له انت زوجي فقال لها
لصدقة اي انت علي كظهر امي **قوله** بخلاف الاول اي انا

مظاهرها فلا يصدق الا في الزوجة والسرية الحزني اي وكذا
لا يعد مقرا بالزوجة بقوله لها انت علي كظهر امي كان في جواب
قولها طلقني ام لا لصدق هذه اللفظ على الاجنبية بخلاف
انما ملكه مظاهرها لان اسم الفاعل حقيقة في اكمال فلا يقال الا
علي من تلبس بالظهار حال قوله وهذا يستدعي زوجيتها
مع **قوله** عرفنا ان جرح صدق انت علي كظهر امي على الاجنبية
وعدم صدق انما مظاهرها على الرماحي تفريقا للباطل
لا عبرة به بل الفرق ان قوله انت علي كظهر امي يصح في الاجنبية
فلذا لا يعد اقرا لابي الزوجة **قوله** اقرارا ببالزوجة الحزني
فان كانا طارئين ثبت النكاح والافلاخ التوضيح اعلم ان
ما ذكره ابن الحارثي هنا من الاقرار انما يفيد في الطارئين
واما في غيرهما فلا لانه قد تقدم انها لو تصارقا على الزوجة
فلا يقبل على الاظهار في فقب الطارئين بسبب النكاح والارث
وفي البلد بين لا بسبب النكاح وفي الثوب خلاف ما مر ابن
فرحون ان تدعي رجل وامرأة في الزوجة واقرارها فان
سما طارئين لم يفرق اما الحاكم وان كانا من اصل البلد واربعا
وقوع النكاح في البلد كليهما ابانة وسما لهما من الولد
والشهود فان بان له كذبهما واقربا لوطي اقام عليهما الحد انظر
ابن سهل حط **قوله** كما قرأها اي الزوجة **قوله** الطلاق
والظهار تفسير لغير التسمية **قوله** وان ادعي احد هما
اي المتنازعين الزوجة **قوله** فانكر الاخر اي الزوجة
التي ادعاهما الاول **قوله** ثم رجع اي المنكر عن انكار الزوجة
التي اقرار بها **قوله** فانكر الاول اي الزوجة التي ادعاهما
واكد بنفسه دعواها **قوله** لم تلبس اي الزوجة بينهما
ابن عرفة ان قال تزوجتك امس فانكرت ثم قالت بلوقد

تزوجتني

تزوجتني فقال ما تزوجتني فلا يلزمه **قوله** فليس الكارة
طلاقا المستعمل لم يجعل ابن الهندي ولا ابن المطار ولا غيره
النكاح الزوج طلاقا ولا سكت انه اصل مختلف فيه **قوله**
وفي جنس المهر عطف على في الزوجة التي ان اختلفا في
جنسها فقالا بشوب وقالوا بعد فقيل القول قول الزوج
ابن عرفة ان اختلفا في نوعه قيل البنا فلا تخي مع ما تقدم لان
شبهت في الفاء وتفاوتا وان اختلفا فيه بعده ففي ثبوتها
قاله او مهورا مثل ما لم يزوج علي ما ادعته وما لم ينقص عما ادعاه
بالبنا ان ادعي ما يصدق النسوان ادعي غير ذلك كالخشب
وارعت هو جاريتها وعنده او داره او جبانة او شبهه مما
يزوج النسوان فالقوله قولها ان كانت قيمة ذلك مثل ما
يزوج به النسوان فاقول وان ادعي ما يشبه في المصنفين فالقوله
قوله وان كان لا يشبه ان تزوج بواحد منها تحت الفاء وتفاوتا
ولها مهر مثلها قيل البنا صلة تنازع **قوله** بعد حلفهما و
تكملاهما كحلفهما وان حلفا احدهما ونكل الاخر قضى للمخالف
وردا على الزوج **قوله** بعد اتيانها ان تنازع في جنس
المهر بعد البنا **قوله** للمثل اي مهر مثلها **قوله** وفي قدره اي
المهر عطف على في الزوجة التي عرفة وان اختلف الزوجان
في قدر المهر والاموت ولا طلاق قبل بئانه ففيها القول قولها
وغير الزوج في اتمام ما ادعته والاتفاق وفسخ النكاح
ولاشيئ لها التخيير في بدلة الزوجة او الزوج قول مالك
ورواية العاقد كذا وان يقرعا احدهم ويروي ابن وهب بخلاف
الزوج ويفسخ ثم قال فقيل ابن سهل على بعض المختصرين
عن ابن حبيب تحلف الزوجة ان كانت لبيبا وابوها ان
كانت بكر اثم الزوج الرضا بذلك او يحلف وينفسخ النكاح

خلاف ما في الاصل قلت لا يجوز المختصر نقل خلاف ما في الاصل الا
بيان انه خلاف المختصر لرواية احدى روايتيها بما ليس به دونه الاخر فغير
حلفها وقبوله فيكون السبب روايتيها وهذه احسن لان السبب دليل
كشاهد وفي كونه نكراهما كحلفهما او يكون القوله قوله المرأة قولك
الاول احسن **قوله** فقبل البناء اي في حاله كان التنازع في قدر
المهر قبل البناء **قوله** من انفرد بالسبب اي من رافقه القدر الذي
اعتاده اهل بلد ما بانه فاعل صدق هذا فغناز النكح ومقابلته
لنكاح الفان ونيفاسخان **قوله** وتبدأ الزوجه النكح في بدنة
الزوجه او الزوج قوله ما لك ورواية الواقدي وان نفرت عما احسن
قوله ونكواهما كحلفهما اي في الفسخ النكح في كونه نكراهما كحلفهما
او يكون القوله قوله المرأة قولك الاول احسن **قوله** وفسخ بجامع
المنعرة وفي تقرير الفسخ تمام حلفها كاللعان ووقفه على الحكم به
قولا سحنون مع عبد الحق عن بعض شيوخه صححنا بمبنى الفسخ
النكاح السبع للحياتين واية حفص ونقل النكح مع ابن سهل
عن ابي حبيب للزوج بعد حلفها المقام على ما ادعته الزوجه
او ارددوا لشيء عليه المستطيل على القاصيه والمغيرة لكل منهما
الرجوع لقوله الاخر ورتبه ابن حجر بان ايمانها لم تنسخ
الفسخ زاد النكح وعليه ان طلقها قبل الفسخ ثلاثا لم تنسخ
قلت وعليه الاخر بتركه على ابيع الخلع طلاقا قاله وعليه ان مان
احدهما نكاحا رنا وهو حسن الا ان يكونا عقدان نكاحا لغيرهما
فسخ فيلزم ما التزمنا قلت يكفي كونه هذا من الزوج فقط ثم
قاله وفي كون الفسخ بطلاق او دونه نقلا للمستطيل عياض ظاهرها
غير طلاق وقد يقال بطلاق الخلاف في فسحة اثر النكاح
او بخلافه الزوجين **قوله** وبعد ما في وان تنازعا في قدر
المهر وصفته بعد البناء هذا مقابل قوله فقبل البناء **قوله**

صدق

صدق اي الزوج **قوله** الا انه نفرد اي الزوجه بالسبب فقط
اي معرفة وان كان اي التنازع في قدر المهر والصفة بعد البناء
قاله قوله قول الزوج في قدر المهر ثم قال وفيها ان اختلافها فيه
بعد البناء او بعد الطلاق قبل البناء صدق مع بيمينه فان نكل
جلفته واخذت ما ادعته المستطيل هذا هو المشهور في اختلافها
فيه بعد البناء وقال ابو عمر روي ابو وهب بن عمار قال ولها مهر
المثل وببنت النكاح **قوله** وفي التفويض والتسمية اي
وان تنازعا في وقوع عقد النكاح على وجه التفويض بدونه
تسمية مهر ووقوعه بتسميته المستطيل ان اختلافها بعد الطلاق
قبل البناء اي الزوج التفويض وادعته الزوجه التسمية
في لقوله قوله الزوج ولو مات قبل البناء فادعي ورثتها التسمية
وزوجها لغيرها فالقوله قوله ايضا مع بيمينه النكح بمحل قوله
ما لك على من المختار والتسمية والتفويض فلو كانت
عندهم التسمية خاصة فلا يصدق الزوج **قوله** والفالب
عندهم قاصر عن افادة الحكم عند اختيارهما مستويين وبعبارة
عبه اليك انما قوم بينا كحرف على التفويض فقط او هو
الفالب عندهم او عليه وعليه التسمية بسوية لصدق الاستياد
بدلك فان كانا من اهل التسمية فقط او هي الفالبة عندهم
فالقوله للمرأة بيمينه وورثه كل كهم فيقبل قوله في ثلاثة والمرأة
في السنين ونحوه للمحرش **قوله** وان اقامت بينة على
صدافين في عقد بن لزمنا ابن شاس لو اريت العينة بعقد بينه
في يومين بيمينه عليهما لزمنا وقد نخل طلاق وفي تقديره بعد
البناء فقبل الزوج ابانة قبله ليستطير نصف المهر او قبله
فعليه المرأة ابانة بعده ليستطير لها كله خلاف ابن عمر فنة
مقتضي المذهب انه قبله **قوله** اي جنبها احتياجا لذلك

لاجل قوله وقد يطلق لانا البينة اذا كانت واحدة فلا بد ان
تشهد بطلاق ليصح جهها بين عقدين في سنها فلا يعتد
لنقد **قوله** وانه قاله اصدقتك ابالك اخا ابن عرفة النخعي
لو كان ابو العباس كالمزوج وقال تزوجتك علي ابليك وقالت
علي امي تخالفان فاسما وعنتق الاب عليه لاقراره بجرميه
وكذا ان تكلا وان حلفت ونكحت عنتق عليها وان نكل وحلفت
عنتق الاب عليه والام عليها **قوله** فقبل البناء كان
تنازعها قبله **قوله** كما لتنازع اية في صفة المهر عيب لا يخفى
ان هذا من الاختلاف في الصفقة واقراره بالذكر مع تعدد
البينة علوانه تارة يفتق وتارة يعقن وان علي من له الولاية **قوله**
لاقراره وان كان الفسخ قبل البناء لا يثبت فيه لكن عموما
باقراره هنا تشريف الشارع للمحرمة فتكمل الفتق خضرها
وقد قيل قبلت بالاعتقاد لكل صنق **قوله** والنكاح ثابت الي
في صورته نكوله وحلفها وعكسها وثبوته في الاراد بالام وعنتق
الاب فيها لاقراره بجرميه وفي الثانية بالاب **قوله** وان طلق
اي قبل البناء كخطا ان رفع الاختلاف قبل البناء ففيه صور
يختلفان فيكلا ان تكمل هي وحليف وعكسه فان حلفا فسخ
وكذا اذا تكلا علوانا المشهور وان نكل احدها لزم النكاح
ويفتق الاب في الصور الاربع واما الام فانما تعنتق اذا نكل
الزوج وحلفت المرأة قاله ابن عبد السلام **قوله** وبعد
القول له اخا الخطا ان اختلفا بعد البناء فالقول قوله مع يمينه
وليدفع اليها اباه وان نكل فيعتقان معا الاب علي الزوج
والام علي الزوجة بعد مجبها علي المشهور وقيل بغير يمين
واذا عنتق الاب فلا مرجع للمزوج علي الزوجة بشيء لانه
انما عنتق باقراره انه حر فان مات الاب عتق ماله اخذ الزوج

منه قيمة الام وكان الباقي لبنته وهي الزوجة قاله المستطير والخط
اخذ الزوج قيمة الاب من ماله ان مات في اختلافها قبل البناء
اليضا والله اعلم **قوله** والولا في الكل لها الخط قاله في المستطية
في اختلافها قبل البناء والاب للابنة اليها واما الام فلا كلام
انما اذا عنتقت يكون ولاؤها للابنة اليها لانها انما عنتقت
عليها وقالة المستطير في اختلافها بعد البناء ولاؤها للابنة **قوله**
وصدقتها انما لم تقبض المهر قبل البناء بين المستطير ان اختلفا
قبل البناء في رفع المهر حلفت المرأة ان كانت مائة امر
نفسها واربع دفعه ذلك اليها او حلفت من زوجها من اب
او وصي او ولي ان كانت محجورا عليها واربع دفعه ذلك اليهم
فان حلفت من وجب عليا الحلف منهم رفع المزوج المهر ثمانية
ورحل باهله **قوله** كبعد اي كعتد يقها يمينه في عدم
قبضها المهر ان تنازعها فيه بعد البناء **قوله** ان كان بوثيقة اي ان
شاسي اذا اختلفا في قبض المهر الصدق فان المستقرة عاده
صيرا لها والا فالقول قولها الا ان تكون مدحولا بها فالنصيانه
تقبل دعواه الا فيما لم يحل منه لكن اختلف الاصحاب في تزويله
فقال ابو اسحاق انما ذلك في بلد عرفه تعجيل النقد عند
البناء فاما بلد لا عرف فيه بذلك فالقول قوله الزوجة قاله
القاضي ابو الحسن ينبغي ان يكون هذا هو الصحيح وقال
ابو محمد انما ذلك اذا لم يثبت ذلك الصدق في كتاب وقاله
القاضي ابو الوليد انما ذلك علي العادة موق **قوله** التاخير
اي لدفع النقد عن البناء **قوله** بعد اي البناء **قوله** بان قاله لم
يسلم في الخايم والحال ليس بوثيقة ولا العادة التاخير **قوله**
في الخطا لم يسم منها عليا لبنا ونصه ان اخذت بالصدقة
رفعا ثم سلمته فالقول قول الزوج مع يمينه انه دفع وبرا سوار دخل

أولم يدخل واختلف إذا دخل وبقي الرضا في يدها فقال سحنون
القول قوله الزوج مع يمينه وقال يحيى القول قولها مع يمينها
واختاره النخعي وغيره ونظر النخعي وابن عمر في الذخيرة فيما
إذا أخذت به حملا فانهم اطلقوا الكلام في هذا ابن عمر في ان اختلفا
في دفع المهر ففيها القول قولها وقول وارنها قبل البناء بعده
القول قوله الزوج او دارته النخعي ان كان دخول هذا قال ابن
القاسم مع اليمين وقال ابن ابي ابي جهم ان كان في يمينها وجان
بسطه حلف وان طال فلا يمين عيا من هذا فيما اذا ادعى دفعه
قبل البناء من قبل وسوجه وما ادعى دفعه بعد البناء فلا يحد
فيه اذ صار كسائر الدعيون **قوله** كتمان البيت الا ان يختص بالنساء
فلها يمين فيها ان اختلفا في متاع البيت ولو بعد الفراق
ففيها يمين للنساء المرأة وبغيره للرجل المستطير وهل عليه
واحد منهما يمين اذا قضى له به في ذلك قولان ظاهرا المدونة لا بد
من يمينه ويمينها سواء ابن عمر في اختلاف الزوجية فيه
متاع البيت فيها ان اختلفا فيه ولو بعد الفراق قضى بما يعرف
للنساء المرأة وبغيره للرجل لان البيت بنية بعد ايمانها ابن
حارث اتفاقا فيما يختص باحد صنفيهما وبغيره في كونه للزوج
او بينهما بعد ايمانها قولان لها مع سماع ابن وهب وله مع المغيرة
ثم قال ابن عمر في كونه القول قوله الزوج فيما ادعيه
من متاع البيت مطلقا وقسم بينهما لانها ما هو من شأن النساء
للزوجة وبغيره للرجل ورايها ما ليس مختصا باحد منهما بينهما
بعد ايمانها في جميع ثم قال وفيها المعروف للنساء مثل الطست
والنور والتعقيب والجمال والاميرة والغرض والوسايد
والمراقق والبسط وجميع الحلي والمعروف للرجال السب
والمنطقة والرفيق ذكورا واناثا والخاتم الصقلي يريد

خاتم

خاتم الغضة قلت ما لم يعلم الرجل بمخالفة السنة بتختمه بالذهب
ما كان شأن الخاتم للمصنفين مختلفا كعرفها فواضع والا كانت
مستركا ثم قال وفيما دار الرجل للزوجة ان يسكن المرأة ابن رشد
عرفنا في ذوات الاقدار ان المرأة تمنع الدار فلو اختلفا فيها
عنده ما كان القول للمرأة ابو حبيب المحصر للرجل كما لا ريب فيها
ذو الرق والكمافر غيرهما ثم قال وفيها وصاف الماشية وما في
المرباط من خيل وبغال وحملين كان ذلك في حوزة ابو حفص
ما كان منها يمد راع فهو لمن اقر له به لان يده تبتد المقرة من وجه
الحيازة لا الشهادة ولا خبر ثم قال وفيها من اقام بنية فيها يعرف
للأخران لم قضى له به **قوله** اما المختص بحوزة احداهما قلته
مفهوم السابغ فيه **قوله** ولا شيء لفقره ولا فقرا ابن عمر
وفي سماع يحيى الابل والبقر والغنم للرجال اما قامت عليه
بنية انه للمرأة او كان الرجل معروفها بها بالفقر وهي معروفة
بالفقر فسد ما لك ذلك اليها ويذكر ان لها فاسيا بالسماع
وقوله عدوله الجيران فهو للمرأة وان لم تكن شهادة قاطعة **قوله**
الا قدر صدقها عادة يعني قدر جهات مثل صدقها وقد يزدب
عليها الصداق ليسر او ينقص صر ابن فرحون اذا عرفت
المرأة بانها فقيرة فلا يكون القول قولها الا في قدر صدقها حط
قوله والفزل للفرالة اي التي صنعتها الفزل اخي ابن عمر في
لا يصح عن ابن القاسم ان تدعي عيا في غزله فهو لها بعد حلفها
قلت ان كان الزوج من الحاكة واسننه غزله غزلها فمسترك
والا فهو لمن اسننه غزله منها **قوله** فان اقام بنية بالكنانة
فسر بكانا المستطير اذا عرفت البنية ان الكنانة للرجل او قره
المرأة بذلك كانا سريكين في الغزلة الرجل بقية كنانة والمرأة
بقية عملها **قوله** والمناجاة نسجها ابن عمر في اصنع لوقال

الزوج في ردا ادعته كتمان ليو وهي علمته صدق لانه لو ادعاه
 قبل قوله فيكون له بقدر كتمانه وللزوجة او ورثتها بقدر رقبته
 عملها والمالك في المختصر ما نسجت من صوته بينهما كذلك **قوله**
 الا ان يثبت الفزل لها سئل مالك عن النسخ تنسخ المرأة
 فيدعي زوجها ان الشقة له قال عليه المرأة البينة ان الكلتان
 سحان لها وقال ابن القاسم النسخ للمرأة وعليها الزوج البينة
 ان الكلتان والفزل كان له قال اقام البينة كانت شرعية فيها
 بقدر رقبته نسجها وهو بقبته كتمان وغرله قال **السيد**
 ابو زيد القاسم قوله ابن القاسم هو المختار من كون الفزل
 لها والفعل وجه قوله مالك ان نسجها الشقة على صورة
 لباس الرجل فربما يكون الفزل ليس لها وانما لها فيه
 النسخ خاصة **قوله** بخلاف من منعهما الفزل كما سبق
 سلب هذا بخالف قوله السابق ولها الفزل واشار الى
 ان الاول قوله ابن القاسم وهذا قول مالك وان هذا
 فمن منعهما النسخ خاصة والوكالات منعهما الفزل انما
 فانه لها دون الزوج ما لم يثبت ان الكلتان له فسر يكاف
 بقبته ما لكل وما لم يكن منعهما الفزل والنسخ وادعاهما
 فالقوله له بيمينه حيث اشبه ولم يعلم من كلام المصنف حكم ما
 اذا لم يثبت ان الفزل لها قال بعضهم ينبغي ان الحكم اشراكها
قوله وان اقام بينة على شرا ما اخضع بها اخذوا ابه عرفة
 ما ولي الرجل شراؤه من متاع النساء بينة اخذه بعد حلفه
 ما استراه الا لنفسه الا ان يكون لها او لورثتها بينة انه
 استراه لها **قوله** كعكسه ابه عرفة وما وليت شراؤه من
 متاع الرجال بينة فهو لها وورثتها في اليمين والبينة بمنزلة
 الا انهم انما يجلفون انهم لا يعلمون ان الزوج استراه هذا

المتاع

المتاع الذي يدعى من متاع النساء وتختلف المرأة في ذلك على
 البينات وورثة الرجل بهذه الميزة **قوله** بان استرث سلاها تقوية
 لعكسه وهو شر المرأة ما يخص الرجال **قوله** وحلف ابي الزوج **قوله**
 في الاول انما استراه على تولية شرا ما يخص النساء **قوله** انه
 ما استراه لها لذي بيان لصيغة يمينه **قوله** وفي حلفها في العكس
 وعدمه عبدا الحق في لزوم حلف المرأة في استحقاقها ما اقامت البينة
 بشرائها اياه من متاع الرجال فولا يمين شيئا محتجا بانها
 كالرجل فان لا انما سكت فيها عن يمينها لذكرها في الرجل وبعض
 سيوف شيئا فارقا بان الرجل قوايون على النساء والعكس
 لا يحد عن سكونها اذا عتقت الرجل بما استراه من متاع النساء
 بالبينة على شراؤه لنفسه لا على مطلق شراؤه انما يترك للمساء
 الرجال قلت مقتضاه سفر ما يمينها فيما استراه من متاع الرجال
قوله والظاهر لا يمين اذا قامت على الارث شبه لوقات لها بينة
 يمين ما يعرف اياها او يمينه او نحو ذلك فانه يفيض لها به دون
 يمين ركذ المرافقة له بينة فيما يعرف لها فوطايد الله لا تتعاظم
 قيام الرجال على النساء والعكس ونحوه لم يرد في **قوله**
 البينة تقرب لفا على قامت **قوله** لاحد هما الزوجة حين المتارعة
 في متاع البيت **قوله** على الارث مثله الامة ونحوها لا ينوب فيه
 الشخص عن غيره **قوله** فيها خضع بالآخر بان شهدن البينة
 للمرأة بارئها من ايهما او زوجها السابق ما يخص الرجال او شهدت
 للرجل البينة بارئته من نحو امه او زوجته ما يخص النساء في الضم
 فان ادعت انه وهبه لها حلف لزوجها هب بحرف عن البينة
 ووارثه ان ما على نفس العلم ان تحلف الزوج محمولة على العارية
 حسب يمين التملك وهذا ما رقيقه بفعل بعض المصنفين
 عنها ونفوان وجهاء الناس واعيانهم انما يجلفون تملكها حارة

وهو اصل مدرك الباب اعني العارة واذا كان البيع بنفقة بالمعاينة
ويابدل في الرضي فلننفق المدة في مثل هذه بالدفع فصوره
اذا قل شأنه الحلو بالنسبة لفظه الزوج هكذا ينبغي **قوله**
قوله وتدب وليمة ابن عرفة الباهي عن صاحب العين الوليمة
طعام النكاح عيا من عن الخطابي هي طعام الاملاك وقال كثير
هي طعام العرس والاملاك فقط المازرك وابا مرشد وغير واحد
المذهب مسخبة ابن سهل الصواب القضاء بها على الزوج لقوله
صلى الله عليه وسلم اولم ولو بشاة مع العمل به عند الحاجة والعامة
وسمع عيسى رواية ابن القاسم كان مريجه به عبد الرحمن
يقول انما استحب الطعام في الوليمة لاظهار النكاح ومعرفة
لان الشهود يملكون ابن مرشد يريد ان هذا المعنى من اجله امر رسول
الله صلى الله عليه وسلم بالوليمة وحض عليها بقوله لعبد الرحمن
ابن عوف اولم ولو بشاة وما اشبه ذلك ما الاثار وقوله صحيح
يولده ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم مرهوا صحابه بنيه
ذري فسمعوا غنا ولعبا فقال ما هو فقالوا قلنا نكح يا رسول
الله فقال كل دينة هذا النكاح لا الفاح ولا النكاح حتى يسمع
دقا او يركب رخان وبالله تعالى التوفيق **قوله** وبعد البناء
عرفة وختم روي محمد انه يوم بعد البناء وروي اشهب في العتبية
لاباس ان يوم بعد البناء ابن حبيب كان النبي صلى الله عليه وسلم
يستحب الاطعام على النكاح عند عقده ولفظة عند تحتل قبله
وبعده وتقدم اشهاره قبل البناء افضل كالاشهار ويحتمل
ان يكون ما لك قاله ذلك لمن فانه قيل البناء اذ ختمه
لدلالة على الرضي بما راي من حال الزوج وجمه ولما ذكر عيا من رواية
محمد قال والرواية الاخرى هو ان هاقبل البناء وحكي ابن حبيب
استحبها هذا البناء واستحبها بعض شيوخنا قبل البناء **قوله**

فهي

فهي اي كونها بعد البناء فربيع على العطف **قوله** وكثرة تكرارها الا
لاخرين ابن عرفة الباهي المختار منها يوم واحد عيا من لا خلاف
انه لا حد لها وهي بقدر حال الزوج وما يجد واستحب اصحابنا
لا هذا المسقة كونها اسبوعا قاله بعضهم ان اذ عي كل يوم من لم يدع
قبله وتكره المباحة فيها والسعة قلت هذا اغتصب نقل الباهي
عن ابن حبيب وفيه ان دعوى في الثالث من لم يكن دعاه او من دعاه
مرة فهو سايع وظل نقل عيا من منع مطلق التكرار ولفظ ابن
حبيب من يوم بنائه اليه سلة فغير عنه عيا من بسبع ونقله القرافي
لفظ ثمانية ايام **قوله** ووجب اجابة من عيها معرفة وفيه
اجابة دعوة من دعى لها ولا تذكر طرفة ابن مرشد في سماع ابن
القاسم سئل مالك عن ايمان الوليمة قال اريكم ان بائنها يريد
لا سقته في المختلف عيا من لم يختلف العلماء في وجوب اجابتها
الباهي روي ابن القاسم في المدونة انما يجب في طعام العرس وليس
طعام الاملاك مثله عيا من هذا على رواية محمد انها بعد البناء
وهو المسمى عنده وليمة وعرس الباهي هذا مشهور بهذه
مالك واحبابه وروي ابن حبيب ليس ذلك حقا ولا فرضا
واجب ان ياتي فجهلهم ندبا قلت ونقله ابن شاس عن ابن القصار
الانتم ان كان المدعو قريبا او حارا او صدقا او من يجدت بساتره
عداوة وتقامع وحب اجابته وغيره ان لم يات من الناس
ما يقع به شهرة النكاح لذيت والابحت ومفهوم عن ان غير
المعين اذ ادعى لا يجب اجابته وهو كذلك ما بين معرفة النكاح روي
محمد لاباس ان يقول الرجل ادع لي من لقيت ولا باس على المدعو
بهذا الا يجب بردي لان يختلف مع لا يعرف لا يقع به شتان **قوله**
او صائما عيا من لم يختلف العلماء في اجابتها وان صائما الباهي
لا يفي في وجوب اكل المجيب وروي محمد عليه ان يجيب وان

لم ياكل وان كان حائطا لم ياكل كلام الابواب ان العائم اذا اخبر انه
 صائم لا يلزمه الحضور وفقد النور بها بسا مح في ذلك والله اعلم
قوله الا لانه انما بين عرفة سمع ابن القاسم له في التخلّف
 للرّهام بسعة وسمع القريش ان اركان يجيب الالفة مره او غيره
 ابن شاس انما يوميا الاجابة اذا لم يكن منكر ولا فخر حرير ولا حق
 الجمع من يتان كونهما المسته وحضور من السئلة والارادة والرّهام
 ولا خلق باب رونه مره ابن القاسم بسعة التخلّف لذلك وكذا
 ان كان على جدران الدار صور او ستائر ولا يابس بصور الاشجار
 قلته قوله ان كان على جدران الدار صور لا تعرفه عن المذهب
 لقنا لغيره فان اراد الصور المجسدة فهو له والا فلا وذكره ذلك
 ابو عمر عن غير المذهب في الناحية الانصاف عن منكر فيما
 يطلب حضوره فقال حجة حد يس مينة وما كان مثله
 ان عليا وفاطمة مرصيا الله تعالى عنهما دعوا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لطعام منعه لضعفه نزل بها فاذاه فرائدا فريب
 ناحية البيت فانصرف وقال ليس لي ان ادخل بيتا فيه نساء وير
 او قال بينا من روقا ورجع ابن مسعود اذا دعي الى بيت فيه
 صومق وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة
 بيتا فيه نساء وير ورجع ابو ايوب الا نصارى اذا دعاه ابن عمر
 فرائد ذلك والذكي في المذهب فرائد ذكره التماثيل التي في
 الاسرة والقباب والمنابر وليس كالتياب والبسط التي تحتها
 وقال ابو سلمة ابن عبد الرحمن ما كان يمتنع فلا يابس به وارجوان
 يكون خفيضا ابن رشد يتصل الالام فيها بعد تحريم ماله فلي
 امرية اقوال اباحة ما بعد ذلك ولو كان المتصور في حد ارادة
 منسوب بتحريم جميع ذلك وتحريم ما في حد ارادة منسوب
 واباحة ما بالنوب المتصور المبسوط وتحريم ما بالحدار خاصة

واباحة

واباحة ما بالنوب المبسوط والمنسوب وسمع القريش ان اركان
 في اشرا عظام قدر الشرب تجعل لها وجود ليس بها الاشجار
 بنات لمعين بها ابن رشد قوله لا خير يد له علي الكراهة لانت
 بالاجل لا يعبر فيه بلاخير فيه الا بالاخير فيه تركه خير من فعله
 وهذا حد المكره ومعناه اذا لم تكن مجسدة مصورة على صورة
 الانبياء وكانت عظاما على فيها شبه الوجود بالتزويق فاشبه
 الرقيم في النوب واليه عينا اصبح فقال لا يابس بما لم يكن تماثيل
 مصورة مخلوقة مخروطة كرقم النوب بالصورة لانها تباين
 وتمتني ابن رشد انما استحق القوم في التياب لانها لا تظلي
 لها والمخطور ما كان على هيئة ما على له روح والمستخف
 ما كان بخلافه قلت فظن المذهب ان في صور التياب قولين
 الكراهة وهو ظ المدونة والاباحة وهو قول اصنع وايضا
 ما كان فلا ينقض ذلك لرفع وجوب الاجابة وهو لا يثبت
 شاس او سائر ان اراد بغير تياب الحرير لا يعرفه عن المذهب
 لغيره وان اراد بالحرير فان كان بحيث يستند اليه كالمسهي
 في حرفنا بالكلية فصورا وما لا يستند اليه وهو ما لمجرد
 الزينة فلا ظهر خفته ولا يصح كونه ما نفاسه وجوب الاجابة
 وما ذكره من خلق لا يعرفه ولا الفضة والصواب اغلاق **قوله**
 او ينكر لا يقدر علي تغييره ابن العربي اتفق العلماء على انه اذا
 رأى منكر او خاف ان يراه انه لا يجيب وقال بعد تحريم
 الخلاف في وجوب الاجابة اما الذي يصح في هذا كله عند
 النظر ان اجابة الدعوة واجبة اذا خلعت نية الداعي له
 وخلعت وليمة عما لا يرضيه الله تعالى وما عدم هذا السقط
 الوجوب على الخلق بل حرم عليهم وقال القرطبي وهذا كله
 ما لم يكن في الطعام شبهة او تحقق فيه منه او روية منكر فلا

يجوز من الحضور ولا الأكل ولا يختلف فيه في الضوء وكفاية
الانكسار القلي لا يتأخر وجوب البعد حسب الامكان علي ان
المذكور هنا عدم وجوب الاجابة لا وجوب التخلّف وان كان
هو الواقع هجر المأوى الله تعالى عنه فان قدر على التغير وجب
قوله اخلاق باب انما فيه من نسبة الذلة فلهذا البج التخلّف
لترفع من لا يستحق الترفع عليه من **قوله** متعلق اليه مستدب
بطفيل رجل كان يتبع الامراء اليه تنسب الطفيلية **قوله**
كلب بياح لانه تشبيهه في عدم اسقاط وجوب الاجابة بروج
ابن القاسم يدخل الرجل يدعي لصنيع فيجده في اللعب قال ان
خفت كالرف والكبر ابن العربي ليس الغنا بحرام لان النبي صلى
الله عليه وسلم حضر ضرب الدف ولا يصح ان يكون ذوقه في
اعظم من النبي صلى الله عليه وسلم ومفهوم بياح ان غيره
ليسقط وجوب الاجابة وهو كذلك في سماع اشهب سألة
عني يدعي اليه الوليمة وفيها انما يمشي على الحبل واخر
يجعل على جبهته خضبة ثم يركبها انسان فقال لا اري ان
ياتي فيل قال دخله ثم علم ان ذلك يخرج قال نعم يقول الله
تبارك وتعالى فلا تفعدوا معهم حتي يخوضوا في حديث غيره
انكم اذا مثلهم ابهرشد اللعب في الوليمة هو ما حية ما رخص
فيه من ذلك وهل الرخصة فيه للنسب او الرجال والنسب
والرجال قال اصنع بجوه للنسب دون الرجال والرجال
لا يجمعهم علم ولا حضور وهو ظاهر في هذه الرواية المشهورة
ان علم جائز للرجال والنسب وهو قوله ابن القاسم في سماع
عيسى ومذهب مالك الا انه كره لذي الامية ان يحضر اللعب
خط **قوله** ونذهب اكله منظر في سماع اشهب سألة مالك
عن الرايان اليه الوليمة فقال اري انه يابنها فقيل له ربما كان

الزحام

الزحام فيكره ذلك لموضع فقال ان كان الزحام فاني اري له
سعة فقيل له فيجب وان كان صائما قال نعم اري انه يجب
اكل اوله باكل قال ابهرشد يريد ان الاجابة تلزمه كان صائما
او مفطر اذ كان صائما صائما صلي كما في الحديث ايم دعي وان كان
مفطرا فليس عليه بواجب ان يأكل وانما يجب له ذلك ويندب
اليه لان امر النبي صلى الله عليه وسلم بالاكل فيما روي عنه من
قوله اذا دعيت احركم فليجب فان كان مفطرا فلياكل وان كان
صائما فليصل محمول على الذمة عند مالك رحمه الله تعالى
بدليل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث اخر اذا دعيت
احركم فليجب فان شأنا اكل وان شأنا ترك واهل الظاهر
يوجبون الاكل عملا بالحديث الاول وما ذهب اليه مالك
من اعمال احدثين اولي من اطراح احدهما **قوله** واجابته
غيرها الخط مسئلة فيما يوتي من الولاية ابن جرير
خمس اقسام واجب الاجابة اليه وهي الوليمة ومسحوب
الاجابة وهي المأونة وهو طعام يعمل للجيران للوداد ومبا
اجابته وهو الذي يعمل من غير قصد بدوم كالعقيقة المولود
والنفقة للمقادم من سفر والوكيرة لبنا الدار والخرس
للنفاس والاعتذار المختار وكوذلك ومكره وهو ما يقصد
به الفخر والمجدة لاسيما اهل الفضل والسياسة لان اجابته
يشل ذلك بحرق الامية وقد قيل ما وضع احديده في
قصعة احد الاذلة ومكرمة الاجابة وهو ما يفعل الرجل
من يحرم عليه قبول هدية كما حد الخصم للقاضي انتهى
فانظر قول المصنف واجابته غيرها مع هذا التفصيل والله اعلم
قوله وحرم ذهاب ولا رعية الخط في سماع اصبح اذا دعيت
الرجل اليه الوليمة او غيرها وقيل له انت بمن تخب ملك فلا

باسم الله يستصحب من اخوانه ما يشاء ابن رشد هذا ابنه المستر
يستصحب من يطأ ولا يجيبه ان يستصحب الا ان يشاء ان الم
يقصد صاحب الولية اليه دعائه فلا يلزمه الايمان اليها على ما قاله
مالك في السماع السهب **قوله** وكثرة تخصيص الاغنيا وابطاح
التخلف ابنه العربي لابن حبيب وغيره من السلف ما منع اخر وهو
ان يخص بالدعوة الاغنيا فان خصهم سقط الوجوب وقال
القرطبي في معنى قوله صلى الله عليه وسلم بشر الطعام طعام
الولية كثره العلم بتخصيص الاغنيا بالدعوة واختلوا فحين
فعل ذلك هل تجاب دعوة ام لا فقال ابن مسعود لا تجاب
ونحن نخو ابن حبيب من اصحابنا وخلق كلام ابن هريرة وجوب
الاجابة والله اعلم ما لك بلغني ان ابا هريرة روي اليه ولية
وعليه ثياب روية فاني ليدخل فمنع ولم يرد قد ذهب فليس
بناجا جبارا ثم حافا رحت فلما وضع الثريد وضع كفه عليه
فقبل ما هذا ابا هريرة فقال انما هو الله ارحمت واما انا فلم
ارحل قدر دني ان لم تكن علي ثم بكى وقال ذهب حبي ولم
ينل من هذا شيئا وبقيتم بها ترون بعد ابن رشد هذه الولية
التي رد فيها ابو هريرة من لم يميزه من حجاب باب الولية اذ ظنه فقيرا
لما كان من الثياب الدون وادخله بعد ذلك من رآه من حجابها
في صفة الاغنيا بالثياب الحسن هي التي قال فيها رسول الله صلى
الله عليه وسلم بشر الطعام طعام الولية يدعي لها الاغنيا وتترك
الفقرا ومن لم يات الدعوة فقد عصى الله ورسوله وروى بنس
الطعام لمطعمه اذ ارجب عماله في حفظ من لم يخص بطعام الاغنيا
قال باس في ذلك عليه السلام دعاه اليه لقوله في الحديث نفسه ومن
لم يات الدعوة فقد عصى الله ورسوله وبكى رضي الله تعالى عنه
سقطا من فقير الاحوال مع قرب العهد بالنبي صلى الله عليه وسلم

در طينة

ورغبة الناس عما تدبروا اليه في ولايتهم من عملها وترك الربا فيسأ
والسمعة وبالله تعالى التوفيق **قوله** اما اي الفقرا والاغنيا **قوله**
والهمزة مكروهة ابو عمر اختلف في نية اللوز والسكر وسائر ما يتر
في الاغراس والحضانة واغراس الصبيان فذكره مالك وجاهزه
ابو حنيفة الا ان الله فيه ابن العربي باجوان اقول لان النبي
صلى الله عليه وسلم لما نحر الهدايا قال من سقا فقطع وقال ابو عمر
لم يختلفا ان سنة هدي التطوع اذ اعطيه ان يجلي بين الناس
وبنيه فياخذ منه كل من قدر عليه ابن عمر في هذه اميل لاجازة الهمزة
وتعقيد بعضهم كراهته بان ربه احضرهم للهمزة وان لا ياحند
بعضهم ما حصل بيد غيره قال وغيره حرام وذكركم العقبين
ان عاكبة رضي الله تعالى عنها قالت حدثني معاذ بن جبل
رضي الله تعالى عنه انه شهد املاكا رجلا من الانصار مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم
والكح الانصار ففقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علي الالة
واخير والفا رايمون دفعوا علي راسي صا حكم فدفع علي
مراسه واقبلت السلا فيها الفاكهة والسكر فنزل عليهم فامسكت
القدم ولم يثبتوها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والحب
امراكم لا تستهيبوا فقالوا يا رسول الله نهيتنا عن الهمزة يوم
كذا وكذا قال انما نهيتكم عن الهمزة العساكر ولم نهكم عن الهمزة
الولايم عبد الحق في استناده بشريما ابراهيم الانصار ربه البحر
وهو ضعيف الحديث **قوله** ولا يجيب الكافر علي الا حسن البنية
عرفة في طراين عات لا ياسب ان يحضر ولية اليهودي واكلها قال
بعض اصحابنا بعد ان يجلفه بالسورة انه لم يفر ورج اخيه والتمنه
ولا خالته قلت الا صوب او الواجب عدم الاجابة لان الاجابة
لخوارا والمطلوب اذ لاله وقوله بعد ان يجلفه فيه نظر ان كان

ذلك في ملهم ما حازر الخط وفي سماع الشهب على عن المظالم
يخفف عنه فيه غومسما ان يكون له يجيبه فقال ان نشأ جأه ليس عليه
في ذلك ضيق ان جأه فلا يأسى به البئر شدة من قوله انه لا اثم عليه
في ذلك ولا خرج ان فعله وذلك اذا كان له وجه من جوارا وقرابة
او ما اسببه ذلك والاحسن ان لا يفعل لاسيما اذا كان من يقدر
به لما في ذلك من السقوط الي الكفار وقد قاله الله عز وجل لا تجد
قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله
ولو كانوا ابائهم او ابناءهم او ابناءهم الاية **قوله** وسبق حكم الآلات والنسوة
المختار عن تركه هنا مع ذكره في الاصل **وصف القسم**
المبيت بين الزوجات قوله وجب قسم المبيت بين عرفة
قسم الزوج بين زوجتيه فصاعد او اوجب اجماعا ابنه شاس
من له زوجة واحدة لا يجب مبيته معها ابن عرفة الا ظهر وجوب
او تبينه معها ابنا عرفة امرأة ترضي لان من كها وحدها ضرر
وربما لقين عليه من خوف المحارسة والسارق **قوله** ان امرأه
اي الزوج المبيت عند الزوجات **قوله** وله ان الزوج **قوله**
ترك الكل اي ترك المبيت عند كل الزوجات **قوله** بلا ضرر اي
بشرط عدم ضرر الزوجات بترك الزوج مبيته عندهن
فان ترتب عليه ضرر وجب مبيته او تبينه امرأة مرضية وربما
دقين مبيته من خوف السارق والمحارب كما تقدم عن ابن عرفة
سلب قوله انما يجب القسم للزوجات في المبيت اي اذا اراد
المبيت والا فله ان يعتزل الجميع ما لم يتجاوز مدة الابل وقد
خاصه صلى الله عليه وسلم ببعض نسائه فاعتزل جميعهن
شهر اعقب قال احمد انظر لو كان له اربع زوجات فلا وترك
المبيت عند الجميع وصار بمبيت في موضع فهل يجوز ان لا يوطأ
الجيران لان هذا قد عذر بهن وفي الكنف ما يستغفره الجوار

انهم

انهم اي ولم يستدعهم لمحله والافسيد كرا الجيران ايضا ومعتب
العدل في كلام احمد عدم اتيار واحدة علي اخر **قوله** واما
الاتفاق فبحسب كل علي الصحيح منهم المبيت في القوم يعين
الاقتصار في مقام البيان يفيد ان كل من غناه عن ذكر اداة المحر
في الاصل **قوله** ولو امتنع الوطأ به عرفة والقسم لصغيرة
جوهست ومجنونة ورتقا ومرتفعة لا يتجامع وحالته وكتانية
وانه ككبيرة صحيحة مسلمة حره زاد النجب النفسا والمحرمه
ومن اليها او ظاهرها علي حقها في الكون عندها وان
لا يصيب البواقي الا ان يتحلل من الابل والغلهار وعليه
ان يتحلل منها الا ان قامت بحقها التي لم يؤل منها ولم يظاهر
ومحل الاية علي من كان خلوا من غيرها فان كان له نسوة
فلهما مطلقا لئلا يحد في الاصابة الا ان يعتزل جميعهن
وقد غايب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه
فاعتزل جميعهن شهرا خرج مسلم والبخاري والموطأ قال
النخب ان كانت احداهن مرتفعة او صغيرة او رتقا او حائضا
او نفسا او محرمة او مجنونة او محدمة كان القسم بينهما سوا
وكذلك ان الي من واحدة او ظاهرها علي حقها في الكون
وعندها وان لا يصيب البواقي الا ان يتحلل من الابل والغلهار
وعليه ان يتحلل من ذلك الا ان قامت بحقها التي لم يؤل
منها ولم يظاهر ومحل الاية في الاية الا يلا علي من كان خلوا
من غيرها فان كان له نسوة كان لها ان تطلبه بالعدل خير
الاصابة حبا تقدم الا ان يعتزل جميعهن وقد غايب
صلى الله عليه وسلم بعض نسائه فاعتزل جميعهن شهرا ارادة
العدل خرج البخاري ومسلم **قوله** ولا ينظر حرمة الجوار
عمره في كون الامة كالحرة او لها يومان وللاية يوم روايتا

الشيخ مروجها الثانية بالبرق الامة يمينها رسوم نفسها مساواة
الحرية وغايتها خوضها فلما التفت المساواة جعلت
على النصف فيها على حكمة في الحد وان كانت حرية لغرائبية
وانه مسلمة سوي بينهما لزم جميع الصفات بالحرية والامة
بالاسلام قلت على الرواية بالتفاوت الاطراف فاختار الشيخ
ثالث ابن بشير ان كان الزوج عبدا فكل المذهب على التسوية
بين الحرية والامة الا ان المأجور قال تفضل الحرية **قوله**
كما لا يجيب بين المملوك والحر ان بيان المفهوم الزوجيات **قوله**
او بينهن وبينهن الزوجيات انما ابن عرفة الشيخ روي محمد لاقسم
لام ولد ولا امة مع حرية ولا قسم بين المملوك والامة
لا يجيب بين المستوليات وبين الاماء ولا بينهن وبين المملوك
الا ان الاوليا العدل وكف الاذكي وقوله ابن عبد السلام
قوله الاوليا العدل وكف الاذكي فيه ان الذي يدل عليه لفظ
المدة وانه ان كف الاذكي واجب لا اوليا قال فيها ليس لام
الولد مع حرية قسم فحاز ان يقيم عند ام ولد وما مشاها لم
يضار ربريد بان المحكوم عليه بالولي يجمع العدل وكف الاذكي
لا يجرى كف الاذكي وبان الاذكي غير الضرر واخف منه فلا
تناقض بين كون ترك الاذكي او لم يترك ترك الضرر واجبا
ودليل كونه غيره واخف منه قوله تعالى لن يضروكم الا اذ
الشيخ المذهب لا يقال للحرية في اقامة عند الابنة وفيه
نقل الا ان يثبت فيه اجماع **قوله** وعليه وليا المجنونا لا الصغير
اطراف ابن عرفة ابن ساسي يجب على كل مكلف وعليه
ولي المجنون ان يطوف به على نسائه وفيها العهد ذكرى كبر
والجوع ومن لا يدر على اجماع يقسم من نفسه بالعدل ان
له ان تزوج **قوله** ومن اقعد والمكر من الملك اخذ من

سنة

سنة ابن عرفة فيها يقسم المملوك بين نسائه بالعدل ان قدر ان
يدور عليهن فيه وان لم يقدر اقام عند ابنته سائلا فاقصرت
لاقافة ما لم يكن حيفا فاذا صح البدن القسم **قوله** قال لم
يقعد حلاف بيان المفهوم اقعد المملوك **قوله** والوطوبسجية
فلا يجوز للآخر ابن عرفة فيها ليس عليه المساواة في الوطن
ولا بالقلب ولا خرج عليه ان ينشأ للمجماع في يوم هذه دول
يوم الاخرى الا ان يفعل ذلك عزرا او كيف عن هذه للذمة
في الاخرى فلا يحل ولا يجمع ابن القاسم لا بأس ان يكسوا احدا
الحر ويحلبها دون الاخرى ان لم يكن مبيلا ابن رشد هذا معروف
مذهب مالك واصحابه انه ان اقام لكل واحدة ما يجب لها
بقدرها لها فلا حرج عليه ان يوسع على من تكافهن بما شاء
وقال ابن نافع يجب عليه ان يعدل بينهما بحاله بعد اقامته لكل
واحدة ما يجب لها والاولة اخبر قلت قوله ابن نافع صدق المصنف
رواية **قوله** قلته اي الوطن **قوله** ففي كل ثلاث اية من
البيان مرة فيسما سرمد العبارة وترك الوطن فلا ينبغي
عن نبيهه ويقال له اما ان تطا او تفارق ابن نافع في هذا اجلا
ما الذي يقضيه للزوجة على الزوج ان لم يطا والذي وقف
عليه في خطبي انه يقضي لها ليلة من اربع لان له ان تزوج اربع
اي ابو الحسن ابو عمر ان اختلف في اقل ما يقضي به على
الرجل من الوطن فقيل ليلة من اربعة اخذ من ان له ان تزوج
اربعا وقيل ليلة من ثلاث اخذ من قوله تعالى للذكر مثل حظ
النثيين وقضى عمر مرة في الظهر لانه يحلبها ويحلبها ابن
فرجون في سجن مجامعتها في كل اربع ليال مرة ابن العربي
طالب المرأة الوطن عند الحكم لا ينافيها الحيا الممدوح ولا
المدة المستحسنة لانه مقصور الاستكاح فاذا اقمته علم الكل

انه له فاذا تعدد جاز طلبه ديناً وحسب مرة ونزلة مسألة
التمثيل بعمر رضى الله تعالى عنه انت اليه امرأة فانشدت
الهي خليلي عن قرشي مسجده وخوف رب العالمين بالبعين بعيد
نهاره وليله ما يرقيده مفترش جبينه بكده
ولست في امر النساء احده
فانشأ الرجل وقال

ابن امر السلفي ما قد نزل في سورة النور وفي السبع الطول
وفي الحواميم السفا والتمثل زهدنا في قرنها الي العملى
فانشد كعب

فان خبر العالمين من عدل ثم قضى بالحق جهرا وفصل
ان لها حقاً عليك يا بعل ليلتها من اربع لمن غفل
وانت اولو بالثلاث في مهمل فصل فيهن وموسى وسئل
وافضل لها ذلك ورع عنك الملل حط

قوله له اي الزوج **قوله** كرامة اي الرطبة **قوله** فاما كنهها
كما لا جيرا ابن ناجي اذا كان الزوج يكثر الرطبة وتضرب المرأة
قال ابن حبيب هي كالاجيرة تمكث نفسها ما قدرت وما ذكره
هو الصحيح وقال المشهور يقضي له باربع مرات في الليلة واربع
في اليوم ونقل عن المغيرة انه يغرم له اربع مرات في اليوم واللييلة
قوله وفاته بالظلم فيه ابن عرفة فيها ان تعدد المقام عند واحدة
منهن شهر احيى فلا تحاسب به ويرجر عن ذلك ويجتنب
القسم فان عاد فينكل كما لمعتق نصفه باق فلا يحاسب بخدة
ما ابق فيه **قوله** القسم تضيق لفاعل فاته **قوله** كما باق
المسحوق ابن عرفة ابن عبد السلام اذكر هذه التسمية فان اكبر
احكام المعتق بعضه كما لمعتق كله فليست الشراكة بينه وبين
سيده حقيقة بخلاف الزوجات ويرد بان الكثرة المذكورة

هي في

هي في الاحكام التي تختلف فيها الحرية والرقية لا في الاحكام المالية
في جناباتها اذا جفى المعتق بعضه او جفى عليه فلسيده او عليه
يقدر ملكه منه وللمسيء او عليه يقدر ما عتق منه **قوله** وهو يوم
وليلة ابن عرفة مروى محمد له ان يدا بالليل قبل النهار وعلمه
الباحية يريد ان عليه ان يكمل لكل واحدة يوماً وليلة والاظهر
من قوله اصحابنا ان يدا بالليل للخبث ان رضى الزوجه والنسوة
كونه يومين او ثلاثة جاز ولو رضى الزوج وحده بيومين او
ثلاثة ففيه منه وتمكينه مروى محمد ونحوه في الخبي على قوله
ابن القصار له ان يسبع عند النيب ويجاس وقوله المنطبي
وغیره ورده ابن بشير بعدم مسأرة حال العروس غيره اذ له
الرياسة على الجملة يرد باناجه العكس مع ان السبع يبطل
الاختصاص بالثلاث **قوله** كالميت عند الواحدة ابن ناجي
علم الكتاب انه لو كان عنده زوجة واحدة لا يجب مسيته
عندها وهول ذلك لضع عليه ابن الجلاب وقوم متفق عليه
ان شاس يستحب مسيته عندها **قوله** وبما لا يفرضه ان كنت
ببلد ابن عرفة الخبي ان كانت الزوجتان ببلدين جاز قسمه
جمعة وشهراد شهرين على قدر بعد الموصفين عما لا يفرضه ولا
يعين عند احدهما الا التجر او نظر ضيقة قلت وقال ابن حبيب
قوله واختار في السفر على المختار المنطبي اذا اراد السفر
فان كان فيهن من لا يصلح للسفر وفيهن من هي ارفق به كان
له عذر في السفر بها وترك الاخرى وان تساوين او تقاربين
اقرع بينهما في سفر غزو او حج فان رجع ابتدا القسم واليقضي
لمن لم يخرج بها وان كان السفر لتجارة ففي ذلك روايتان
والذي اخذ به ابن القاسم انه يخرج بالتيمن بشا ولا يشرع
بتيمن الخبي غير هذا حسب ابن عرفة روي سفره ببعضه

بالفرقة او باختياره نالها في الحج والفرو ولا التجزئة قاله الشيخ
له السفر بما اختصه لمصلحة وسقط الاقراع صلاحية جميعه
للسفر وليس له ترك القيمة بحاله المدبرة لامره ان ابنت الالات
تكون تبطة او ان خيال للسفر بخروجها بهم او دونهم ومن نفق
سفرها جرد عليه ان لم يلق عليها او يعرفها المنقطع
عن ابها عمر من البت السفر منه سقطت نفقتها الصقلية عن ابن
حبيب عن مالك واوصاه احب انما به يوم من خرج في يومها
ان قدم اثنان يوم وله انما به عند غيرها قلت الاظهر على وجوب
انما كسر اليوم في القصر والعقيقة وخونها بحسب التخييل ان
القصص ايام بنائه او مرضه او سفره فلا يجانب بها وفي
تخييره في ابتدائه من احب مطلقا او سويا ان كان غدا
نالهما يفرع ابن من سواها واركي بدته بالبعد عن قسما فمن
يليه ومن كان غداها اخرى وان جهل برئيسه من افرع بينهما
وفيهما لا قضا لها على الزوج لايام نكبتها عنه لضعفها
او حج او عمرة وبقائه مع غيرها الحرسية نال صاحب الباب
وغیره المدونة على ان الزوج يختار من غير فرقة كان السفر
حجا او غزوا او غيرها واختاره ابن القاسم من اقوال اربعة
له الله وهي الاختيار مطلقا والفرقة مطلقا والاقراع فيه
الحج والفرو فقط والاقراع في الفرو فقط **قوله** وله مكالمه
غيرها بالباب ابن الما جئوا لابي ان يقف بباب احداها
دون الاخر دون دخول ودون محمد له الدخول دون
اقامة ابنا رشدها هو معروف المذهب **قوله** ولا يدخل
الا حاجة الشيخ ليس له ان يقف عند احداها في يوم الاخر
واختلف في دخوله لقضا حاجة فردى محمد له ان ياتيها ليد
اول لقضا حاجة او لوضع بناءه عند هارون وضعا عند

الاخرى

الاخرى: يعزى ميل ولا عز ولا يقف عندها الا العذر لا بد منه من
قضا ربه او عجزا وعلاجه ولا بد انما جئوا لابي ان يقف
بباب احداها دون الاخر دون دخوله وان ياكل ما شئت اليه
وهذا احسن ان لا يدخل الا لصورة نزل لان الغالب اختلاف
نزله الزوجين وتوزيع وضع بناءه وتجزئه عند احداها
درعية لا ختمها بهما بذلك من يميل اليها فلا يحصل القسم وسمع
الفرقان سمعت ان معاذ بن جبل رضي الله عنه كانت له
امراتان فكان لا يشرب الماء من بيت احداها في يوم الاخرى
وما ادركه ما حقه ابن رشد مروى انهما توفيتا معا في ربا بالمقام
قد فتنا في حفرة واسم بينهما اليتهما تقدم في القبر وذلك
نحو للعد دون وجوب لابي ان يتوضا الرحلة من ما احركه
من وجبه ويشرب الماء من بينهما وياكل من طعامها الذي ترسل
اليه في يوم الاخرى من غير تمديد ويقف ببابها لتقدم من
لناها ريسلم من غير دخوله قلت فيه دخوله لا لاقامة مرواية
محمد وقول ابن الما جئوا مع نقل ابن رشد عن المذهب **قوله**
ولو امكن الاستئابة بالكفة في جواز دخوله لحاجة لانت
الانسان اركي بجواب نفسه

قوله ما حلت جسمك مثل ظفرك فتقوله انت جميع امرك
قوله وبان باحجرة ان اخلقت با بهادونه انك التخييل اختلف
ان اخلقت احداها دونه فردى محمد ان قدر ان يبيت في حجرها
والاذهب للاخرى ابن القاسم يورد بها ولا يذهب للاخرى
ولو كانت ظالمة اصبح الا ان يكثر ذلك منها ولا ما ويها سواها
وهو احسن قاله ابن عرفة **قوله** حطة بكسر الكا المهمة وسند
الطائي خمسة وسقوط قدر ومرة **قوله** وجاز الاستفاضة
ابن عرفة وفيها ان رضيت بترك اياها او بالانزلة عليها

علي ان لا يطلقها جازوا لها الرجوع متى شئت فاما عدل او يطلق
الخنثى ان استخضت المرأة يوما او وحيته لضرتها فللمزوج
منها كحظها في المتعة بها فان وافقها فالمسقطه كالعدم
واختص القسم بين سواها والمهر هبة يوما وقال بعض
العلماء ان وحيته فله ان يخص واحدة او يخص القسم فله سواها
ولها الرجوع في حقها متى شئت كانت الهبة بمقدرة بوقت
اولا او لا بد ان يكون لها اليوم واليومان قلت ظاهر هذا
الاطلاق وفيه قوله قال بعضهم انه المذهب خلافة وهو مقتضى
قول ابنه الحاجب وابن شاس وفيه نظر لاحتمال كونه كهيئة
احد المنفعة حقه المبتاع واحد غير ما في المفلس حقه له هبة
يتفرقه من سواء او كهيئة احد اوليا الفسيل حقه القاتل
والاول اظهر والثاني اجره على شرائه لذلك وسع القرينان
سئل عن يرضي احدهما امرائه بمطية في يومها ليكون فيه
عند الاخرى قال الناس يفعلونه قيل انكرهه قال بغيره اجب
الي ابن رشد في هذا السماع لا يعجبني شراء المرأة من صاحبها
يومها من تزوجها وانكرهه ارباب لو استمرت منها شهرا وارجع
خفية شراء الليلة فظاهره ان شراء المرأة الليلة الشدق راحة من
شراؤها الرجل فيجوز ان يفرق بان المرأة لا تدرك ما يحصل
لها بما اعطت من المتعة اذ قد يصيبها الرجل في تلك الليلة
وقد لا يصيبها والرجل ما يحصل منه بما اعطى والكراهة في
شراء المدة الطويلة بنية من كل واحد منها للفرار لا يدرك
كل واحد منهما هل يبيح لتلك هو او لا ذلك مشترك الاستماع
به الخنثى اختلاف في بيعها اليوم وشبهه وروى محمد لاجب
شراؤها من صاحبها يوما ولا شهرا وارجع حفته في الليلة
قيل فانه ارضى احدهما امرائه بمطية في يومها ليكون فيه

عند

عند غيرها قال الناس يفعلونه وغيره احب اليه منه ابها معرفة
وليسه للغة اسقاط حقها في قسمها الا بالاذن سيدها كالفرق
لحقة في الولد الا ان تكون غير بالغ او ان تستاد جارا ولا تستحق
ان صاهما مرة وانزل ان لها ان تسقط حقها في القسم قلت
يرد بها حقها خيبتها فيها ورجاؤه في تكرير **قوله** ان خصت
اي التي اسقطت **قوله** واحدة اي من الزوجات بما اسقطته
قوله فهي اي الواحدة المخصوصة المستحقة لما اسقطته
المسقطه **قوله** وله اي الزوج **قوله** الامتناع اي من الرضى
بالاسقاط **قوله** لغرض وهو استمتاعه بالمسقطه **قوله**
بطلقا اي بمقدرة بوقت ام لا بصومى او لا **قوله** ومن اخذ
على غيرها بكثر قضيه لها بسبع اثمان معرفة ولذا في زوجة ان
يقم عنده من تزوجها بكثر اسبعا ونسبا ثلاثا وفي كونه حقا
للزوجة او للزوج نقل المصنفين وروى ابن القاسم واشهب
الخنثى في كونه حقا للزوجة لازما لها اوله ثانيا لها هو حق لها
يوميه ولا يجزى كالمسقة لروايت ابن القاسم واشهب وقوله
اصبح المصنفين المشهور ان لا يلزمه وروى ابو الفرج لزومه
ابن شاس في كونه حقا لها وله روايتان وفيه هو حق لها قلت
حكاه الباجي عن ابن القاسم ان شاس في وجوبه واستحبابه
روايت ابن القاسم وابن عبد الحكم وعلي انه حق لها فهل
يقضي لها به عليه ام لا قاله اصبح لا يقضي عليه وقاله القاضي
ابن بكير الصريح القضاء به وللمصنفين عن اشهب كما صبح
وله وللباجي عن محمد بن عبد الحكم يقضي به ثم قاله الباجي
عن ابن القاسم والامة كما في الحرة المستعرة والذمية كالمسقة
قوله اما وحدها فلا يقضي بنية بيان مفهوم على غيرها
ابا معرفة ومن ليس عنده غير من تزوجها في سقوط حقها

في السبع والثلاث وثيوبة طريقا الصقليين عن ابي عبد الله
مع قوله محمد ونقل ابي شاس عن ابي الفرج عن ابي عبد
الحكم قال القاضي ابو بكر لا معنى لهذا فلا يلتفت اليه **قوله** قضى
لها بسبع اكرس مع ابن القاسم لا يختلف القوي على الجماعة ولا
عن الجماعة - عتقون قال بعض الناس لا يخرج وهو حق لها
بالسنة الصقليين قال بعض فقهاءنا يريد لا يخرج لصلاة
الجماعة والجمعة لا يدعها في هذه القول اللخبى عن ابن حبيب
يتصرف في حوائجه والى المسجد والعاراة اليوم لا يخرج ولا
لصلاة وان كان خلوا من غيرها وعلى المرأة جرحه وهم وارك
ان يلزم العارة **قوله** ولا يزار ابي عرفة لو اراد ان يسبع للخب
ويتم لسانه سبعا فيف منعه وتمكينه لقول الخبيس رواية محمد
وقول ابن القصار ونقله ابن شاس عنه بلفظ ان اختارت التسبع
سبع ثم سبع لغيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لام سلمة وقد
التمست منه ذلك ان سلئت سبعت عندك وسبعت عند من
وان سلئت ثلثت عندك ودرت على ابن القزاعي والتسبع يبطل
حقها في التسلية قلت فيجب شرط التسبع باختيارها لنقل
ابن شاس لا بمجرد اختياره كلف لفظ اللخبى **قوله** وقضى لكل
بدار عند المشاحة ابا عرفة وجب استقلال كل واحدة بمسكنها
وفي كيفية عبارتنا ان الجلاب والميتل لا يجمع بينهما في منزل واحد
الا برضا من ابا سفيان في رواه من حق كل واحدة الفرادها
بمنزل منفرد المرحا من وليس عليه العاد الدار بغيره اللخبى
وان رشح يقضى على الرجل ان يسكن كل واحدة بيتا ويقضى
عليه ان يدور عليهما في بيوتهم ولا ياتيه الا اذ يرصين **قوله**
وجاز برضا من جميع بمحل النظر مع قوله ابن عبد السلام اما
الجمع بينهما في دار واحدة ويكون لكل واحدة من بيت فذلك

ما حوت

من فقرته فان رصين بجان وان ابن منه او كرهته واحدة لم يمكن
منه وهكاهذا ينبغي ان سكتا معا باختيارهما ان يكون القول من
ارادة الخزوة منها واما الجمع بينهما في بيت واحد فلا ينبغي ذلك
ولو رصين به نقله الخط الباني اعترى سيدنا احمد بابا ما ذكره
المصنف المختصر بقوله وبرضا من جميعهما بمنزلة من داربانه
لان في كلامهم يوافق بل لفي من المذهب ذلك على ان له جرح
على ذلك وما ذكره في التوضيح نعا لابن عبد السلام واما الجمع
بينهما في بيت واحدة فلا ينبغي ولو رصين بان المصنف قد
على جواز اسكانهما بمنزل واحد برضا لهما قلت وقد فتت كثيرا
من النص من فلم اجدهما يشهد للمع الا انه نعا ابن عبد السلام
قلت نقل الخط عن ابن قزحون مغللا به قول المختصر برضا من
جميعهما بمنزلة من دار ما نصه لان من حقها ان لا تكن مع
مرثها ولا مع اهل زوجها في دار واحدة فان افرد لها بيتا في
الدار ورصيت به فذلك جائز والا فقي لها عليه بمسكن
بها في ابي ويشهد للمع ما تقدم في نقل ابي عرفة عن الجلاب
والميتل واللخبى وابي رشح وافر ابن عرفة كلام ابي عبد
السلام والله اعلم **قوله** وحرم دخول حمام بصيرتين ابن
عرفة الميتل منع ابن سحنون دخوله الحمام بزوجيته معك
واجاز به باحدا قلنا ذكر ابن الرقيق ان اسد بن الفرات
اجاب الامير بجواز دخوله الحمام بجواربه وخطاه ابن محرز
كثرة الكشف بينهما **قوله** ومضا جفتها ولو بلا تلذذ ابن
عرفة وفي منع جمع الحركتين في فراش واحد دون وطئ وكرهته
نقل اللخبى رواية محمد وقول ابن اما جسون **قوله** كما لا بد علي
العلم ان ابن عرفة وفي جمع الاما كذلك القولان وثا لهما الجواز
لقول مالك وابن ابي جسون اللخبى لا يطا درجة ولا لامة

ومعنا احد في البيت صغير ولا كبير ولو كان نائما ونقله النمل
عن ابي حبيب عن ابي الما جئنا بلفظ لا ينبغي قال وكان ابن
عمر يخرج الصبي في المهد ويكره في بعض الاخبار ان يكون معه
بهيمة قلت ما ذكره عن بعض الاخبار اجد في كتب الحديث
بروجه ومنع الوطء في البيت نائما غير ما يروى في تحريم
عسير الالبعض لاهل السعة وفي الكافي يكره للرجل ان ينام
بن امية او ابن زوجته وان يطأ احدا لهما جئت تسمع
الاخرى وان يطأ الرجل حليته بحيث يراه احد صغيرا وكبير
وان يتحدث بما يخلو به مع اهل بيته ويكره للمرأة مثل ذلك
من حد بينها بما يخلو به مع بعلها **قوله** وعظمت نسرت
لكن ابن ساسي ان نسرت وعظمت فان لم تقبل هجرها فان
لم تقبل ضربها ضربا غير مخوف وان غلب على ظنه انها لا تترك
النسوة الا بضرب مخوف فلا يجوز ابن القاسم ان نسرت
وقالت لا اطيع او لا اعتزل من جنابة فلا يجبر على فراقها
وله ان يفترق منها ابن رشد ولما سألها وان يود بها علي
ذلك وسمع ابا القاسم من اطلع عليه نزل امراته فلا ينبغي له
مضارعتها لتفترق منه ولا يصح له ابن عرفة اتفاق الزوجين
ان يبيت فيه ظلم احدهما للاخر حكم القاضي بدر بن ظلم الظالم
منها ثم قال قال ابن سبيل والذكي اختاره انها ان فحنت عليه
او منعت نفسها وخالفته ما اوجبه الله تعالى عليها وعظمت
مرفوعة ومرفوعة فان لم تنته هجر جميعها فلا فان لم تنته
ضربها ضربا غير مبرح كافي **قوله** حيث يخرج عن رداءها
فان قدر علي ردّها ولو بحاكم فعليه المنفعة لتمكنه **قوله**
ثم هجرها الحط المراد به ان يترك مضجعا هذا قول جماعة
من التابعين ورواه ابن وهب وسمعنا ابا القاسم عن مالك

والخياره

والخياره ابن العربي وغاية شهر ولا يبلغ اربعة اشهر اجل الايلا
قال القرطبي **قوله** ذلك اي الحجر **قوله** لان على عدم الافادة
اي فلا يجرها ببيان المفهوم ما لم يفتن عدم الافادة **قوله** نسرت
خبرها الحط القرطبي في تفسير قوله تعالى واللات تخافون
نسرت هي الآية الضرب في هذه الآية هو ضرب الابدان غير
المبرح وهو الذي لا يكره عظمها ولا يبين جارية كاللكنسة
وتحرمها فان المنع منه الصلاح لا غير فلا جرم ان اركب
الي الهلاك وجب الضمان **قوله** وان تكررت الشكوى وعجز
عن اثبات الدعوى بالمنع اذا استنكت المرأة اخرا زوجها
بها ورفعت الي الحاكم امرها وتكررت الشكوى وعجزت
عن اثبات الدعوى فان الحاكم يامر زوجها باسكانها بيت
قوم ما يحب ويكلفهم نفقة خبرها واستعلام خبرها
فان كانت سائلة معه في مثل هؤلاء القوم فلا يلزم نقلها
الي غيرهم ابن عرفة وان لم يثبت ظلم احد لهما ففيه اضطراب
قال ابن سهل افقي ابنا لباية وابن الوليد فاضيا منكت
اليه امرأة فرز زوجها وركبت على مطالبة وعادرت
الشكوى ببعث الحكمين اليهما وقاله عبيد الله بن يحيى
بعد تلوم استقصا نظر كذا في احكام ابنا زياد وفيه
ايضا اذا شكك علي القاضي امر الزوجين ولم يصل اليه
معرفة الصار منها ارسل الحكمين وقاله ابو بوب وابن وليد
وفيها ايضا تردد شكوى امرأة با خرا زوجها فسل
ارسل الحكمين او ارسل اليهما او ارسلها اليه او امينة كما كانت
القبضاة تفعل فمنها سؤا لك ونزك ان ترسل اليهما الحكمين
كما قال الله تعالى لا يجوز من غير ذلك لقوله تعالى وما كان
لرسول من الا منة اذا قضى الله امره ان تكون لهم الحيرة

من امرهم قاله محمد بن الوليد وقال ايوب بن سليمان قول اهل العلم
في هذا كلف الحكم اهل الخبرة بهما من اهل الثقة والامانة
فان اشكل الامر ولم يجد له بيانا ارسل الحكمين انظر تمام كلام
ابن عرفة فقد اطاله ثم قال قلت فغير بعض الحكمين بمسرد
تساخر الزوجين وسكوت واحد منهما الاخر ولا يئنه وتركه
مطلقا لا سكرانها مع من يقبل قوله الي تبين الظالم فزما
فالهما الواجب اسكانهما مع ان لم يقد مع جيرانه ذلك
فان طاله امرهما وتكررت سكوتها لغيرها **قوله** ونظرهما
القبالة ان امكن ابن عرفة الباجي شرطا صحة كونها حكمين
الاسلام والبلوغ والحرية والذكورية والعدالة وفي كون
كونهما من الاهل كذلك او وصف تمام نقلا ابن فتحون
عن المذهب وابن بشير مع الباجي وفي كون كونهما فقيهيين
من الاول او من الثاني نقلا الاول مع الثاني والثالث **قوله**
فان وجد قريب غير مستنولهما الى ابن عرفة فيها بيعت
حكمين من اهلهما عدلين فان لم يكونا في القدر من الاهل او لا
او لا اهل لهما فمن المسلمين اللذين يبعث حكمين من اهلهما
فقيهيين فيما يراد من الامر الذي ينظران فيه فان لم يكن في اهلهما
ذلك فمن جيرانهما فان لم يكن في غيرهما فان وجد القضاة
في احدى الجنبين ردوا الاخرين ان نقل فيما للجار من
للأجنبي وان كان الزوجان قريبين جاز لعنه من هو
منها بمنزلة واحدة كالعين والخيال او عم او خال ولو جعل
السلطان وبعث من لا فقه له ولا علم بوجه الحكم فسال
اهل العلم معنى حكمهما وان حكما بعلمهما سلا من
صفة ما اطلعوا عليه فان اصابا الحق معنى حكمهما والا
ردوا وبعث اجنبيين مع وجود الصالح للبت في

الاهل

الاهل استه الا ينقض الحكم مخالفة للنسب وليس به ان يفتي
المخالف كلام الحكمين اللذين او مرجحه ان كان من جانب واحد
منها لمصلحة فانه يحكم وينظر في الجانب الاخر من هو من الجيران
او غيرهم وهو خلاف ظاهر كلام ابن الحاجب وشراجه اذ قاله
ابن عهده السلام فان لم يوجد احد من او كلاهما فمن غيرهما
لم يوجد الحكمين علي هذه الصفة في اهل الزوجين او لم يوجد
احد من ذلك ووجد الاخر فانه ينقل الي الجانب
الآخر ونحوه في التوضيح **قوله** وللزوجين اقامة واحد فيهما
ان اجتمع الزوجان علي بعد رجل واحد ايكرون كالحكمين قاله
نعم ان صالح لذلك ليس بنهران ولا خيد ولا صبي ولا امرأة ولا
سفيه الباجي يراد ولا يجوز ذلك للسلطان والولي النيمي
ابن فتحون ولا يحكم العام واحد الاله مخالف للقران من ارا المستطيق
ولا يجوز لهما ذلك ان كانا مرسلين ولا من يليهما ان كانا في
ولاية فان جدلا ذلك لو احد عدل فلا ينقض حكمه المخبر
ان كان حكم الامام اجنبيا يصح حكمه لان كونها اليك انما هو ان
كانا من الاهل لا اختصا من كل منهما مجبرين هو من اهل ونسبة
الاجنبى لهما علي السوية فجزى علي الاصل في وحدة الحاكم بخلاف
حكمي الصيد لان حكم الزوجين باقامة القاضين وحكم الصيد
باقامة المطلوع فلزم لقدره لنفسه ثمه ولان الحكم له في
الزوجين له حكم ليس هو في الصيد قلت فغير مع الاختصاص
علي واحد مطلقا وجوز ان كانا اجنبيا مطلقا كما لم يسا
يجوز مطلقا للزوجين معا فقط وقول ابن الحاجب يجوز
ان يقيم الزوجان والوليان خاصة واحدا علي الصفة لا علي
غيرها غيرا جميع **قوله** وان بعث الزوجان فلكل الاصلاح
لذا ان كان ان تزع احد الزوجين قبل الحكم فذلك له

اللا يكون له السلطان هو الذي يثبت الحكم او يكون النزاع بعد
ان استوعبا الكشف وعرضا علي الحكم ابن يونس اما ان نزاعا جمعا
فينبغي ان لا يفرق بينهما **قوله** الا ان يرجع المصلح علي الاظهر
كما قال ابن يونس ابن عرفة الصفة ان نزاعا واحدا ههنا
قبل حكم الحكمين سقط حكمهما الا ان يكون النزاع بعد ان
استوعبا الكشف عن امرهما وعرضا علي الحكم لو لم يثبت من
السلطان الصفة لعله يريد ان نزاع احدهما فقط ولو نزاعا
ومرضيا بالمعنا لا ينبغي ان لا يفرقا **قوله** وعليهما الاصلاح ابن
سائس الذي علي الحكمين ان لا يظروا ان قدر علي الاصلاح اصليا
وان لم يقدر ان يظروا ان رايا الاسادة من قبل الزوج فرقا بينهما
وان كانت من قبل المرأة التمساه عليهما وان رايا الاصلاح ياخذ
له سنيا ويطلقا عليهما ففلا وان كانت منهما فرقا بينهما علي
بعض ما صدقهما والاستوعبان له وعنده بعض الظلم موافق
ابن عرفة المستطيل والى فتحوه وغيرهما اذا توجه الحكمان باستقرا
امورهما وسالاهما بطاقتها اذا وقع علي حقيقة امرهما
اصليا بينهما ان قدرا والافرقا من اذ فيها وتجز فرقتها دون
الامام وفي كيفية العزة عبارات الباجي ان كانت الاسادة
من الزوج فرقا وان كانت من المرأة تركاها والتساه عليهما
وان كانت منهما فرقا علي بعض الصداق لا يستوعب له وعنده
بعض الظلم مراء محمد عن اشهب محمد وهو معي قوله تعالى
ولا جناح عليهما فيما افترت به اب فتحو ان لم يقدر علي الصلح
فرقا بينهما من الزوجة له او اسقطاه عنه او علي المشاركة دون
اخذ وسقاط لا ينبغي ان يوخذ لهما منه شيء ونجبه المستطيل
المنحصر ان كانت الظلم منه فقط فرقا دون اسقاط شيء من المهر
وعكسه ان كان لا يفيها وزا الحق فيها عند ظلمها التمساه عليهما

واقرت

واقرت الا ان يجب فراقتها فيفرقا ولا شيء لهما من المهر
ولفهم الملك في المبسوط لو حكما عليه بالكر من المهر جان ان كان
سد ادوان كان منهما واسكلا امرهما فرقا وقسم بينهما نصف
المهر قبل البناء وجميعه بعده النظر تمامه فقد اطال **قوله**
عليه عليه الي مع تقريره جميع المهر بعد البناء ونصفه قبله
قوله السات تغير للقاسي **قوله** ولم يزد احدهما الي غير
الساة **قوله** كما سائة اي في التطبيق عليه وتقريره جميع المهر
او نصفه **قوله** واخيرا الحاكم المستطيل اذا حكم حكمها البناء
السلطان فاخبراه بمحض شهيد يمدل ما اطلعنا عليه من
امورهما وانما الفداء من حكمهما موافق **قوله** وحكمهما اذا بان
عنونة الباجي حكمهما علي وجه الحكم لا الوكالة فينفذ وان
خالف مذهب من بغيرهما جمعا او فرقا ابن سائس وقيل
بل هما وكيلان ان جسد حكم الحكمين علي وجه تملك الطلاق
يدل علي دخول المرأة فيه لتحكيمها ولا يدخل لها خبر
تمليك الطلاق **قوله** كما في الرصاص نفسه في التوضيح
المستطيل اذا رجا الحاكم الحكمين وحكما بالطلاق فانهما
يا بيان الحاكم ونجبرانه بما حكم به فينفذ حكمها وله اذال
هنا ونفذ حكمها ولم ارجح المستطيل فينفذ حكمها ولا
مدني له لانهما هما اللذان ينفذان الحكم وان لم يبرهن الحاكم
كما تقدم ولذا امارضا الي بما تقدم وعليه وقع في نسخة
المص من المستطيل تحريف ونصها اذا حكم الحكمان
حكمهما الي السلطان فاخبراه بمحض ما شهد به عدله بما
اطلعا عليه من امورهما وانما الفداء من حكمهما وكذا اكل من
استخلفه القاضي علي بن يونس شهد وانفاده الي هكذا في
نقل ابن عرفة والحراق عنها وهو الصواب البناء في قب

اعترضه نقل التوضيح وتسلمه معارضة الى نظرنا نقل التوضيح
الذي جرم عليه هنا فهو الذي في نصي ونيفة المستطيل ان قال
فيها فامضينا الى القاضي حكم الحكيم المذكورين على هذين الزوجين
وانغذه نقله الى جازي كبرحه الله تعالى ولعل المهم نقله بالمعنى
ومعونه قول ابن سكرية فان اختلفا فليس بشيء حتى يجتفعا علي
الحكم وينفذ ذلك السلطان وقاله في وثيقته واعلم ان
الحكيم المذكورين يجبران القاضي بما ظهر لهما وما حكما به
وليسبت حكمهما لديه بذلك فيمنه وينغذه اهل واما
المعارضة فالحق في رفعها كما قال سيدي عبد الرحمن القاسمي
ان معنى قوله ونفذ حكمهما اي امضاه من غير تعقب بمعنى
انه لينغذه ولا بد وان خالف مذهبه فلا ينافي انه لينغذ وان لم
يرمى الحاكم والله اعلم **قوله** ولا يلزم الا واحدة المستطيل
ليكون تغريقها بينهما المطلقة بالثمة ولا يجوز ان يرفعوا كراهما
وفيها ان حكمها بكثر من واحدة سقطت للخرارح عن
معنى الاصلاح موافق زاد ابن عرفة المنجى والابن القاسم في
الموازنة يلزم ما اوقعاه ثم قاله وروى مطرف في غماسة البيه زلي
ان اجتماعا على اكثر من واحدة فلا يلزم الزوج شيئا قلنا
فالاقوال ثلاثة **قوله** كانا اختلفا في العدد ابن سكرية اختلف
ان حكم احد هما بواحدة والاخر بثلاث او البتة فعلى عبد
الملك نكز به واحدة وقاله محمد لا يلزم شيئا المنجى وعلى
قول ابن القاسم يلزم الثلاث والاول احوط موافق والنظر
ابن عرفة **قوله** وان اختلفا في الخلع انما ابن عرفة المنجى لو
انفرد احدهما بالحكم بالطلاق لم ينغذ ولو اجتمعا عليه وانفرد
احدهما بالخلع بماله لم يلزم ولو اوصفت الزوجية المالة فقب
الزامة الزوج الطلاق نقل المنجى عبد الملك ومحمد

على قوله

على قوله ابن القاسم لا يجوز اخراج ما اختلف فيه حكم الصديق
لانه بواحد فانظره **قوله** ولما التفتيق بشيئ العزلة ان
سكنوا اذا البتة الضرر للمرأة وهي في عصمة زوجها باحد
الوجوه المذكورة ولم يكن لها شرط في صداقها فهل لها ان
تطلق نفسها كما تفعل اذا كانت لها شرط ام لا في ذلك قولنا
احد لهما ان لها ذلك فتطلق نفسها والثاني ليس لهما ان
تطلق نفسها اذا لم يكن لها شرط حتى تشهد بتكرار الضرر
فاذا شهد بذلك فللمسلطان النظر في ان يطلقها عليه في
البدري ببيت الضرر بعد ان لا يكون رجلا وامرانا ولا احدهما
مع يمينه جعله كالتحريم والعصا صرلته من باب العقوبة
قوله الخلع قوله الخلع جازي ابن عرفة
المعروف جواز في كون كراهية ابن عرفة قوله ابن القصار
يكروه لانه يمين المدخول بها المنجى ان كان الضرر منسكا
فقط جاز على بقائها او لا ضرر منها جاز اخذ منها علي
طلاقها وابقاها وان كانا منه فقط جاز على بقائها
لا على طلاقها وان كانا منها فهي مسئلة الحكمين الباقين
ان كان الضرر منها ففقال بعض الزوجين لا يجوز ان ياخذ
منها شيئا وهو نص من تقدم من علمائنا وجوزة ذلك بحكم
الحكيم ومحمد في اذا جاز بالحكمين فهو با تفاهما او ثب
قوله وهو طلاق الخطا هذا هو المشهور وقيل في
المسلي في نكت التفسير نسخا ابن عرفة كانا شخصي نقالا
النجاسة له في امراته طلقنا فيهما لم يردا فيل زوج
بنا على ان الخلع فسخ ففرق بينهما ولم يجد الشبهة **قوله**
ولما ان شتمته مالا في او خالفته امرأة او استخفنت به
والعامة عشرة اخرجت بلا اذنه او اذنت في بيته لم يكره

دخوله **قوله** ان يورثها لتفقد عارية الخرس في كونه
شرح قوله ورد المال بنسبها سماع علي العزري في العز
المعهد اليه العزري الذي لم يمتدح به فليست من العزريين فيها
على ترك الصلاة والغسل من الجنابة فان نشأ مسكها وارثها
ويجوز له ما اخذ منها والا نشأ فارقها ولا يجزى له مضاررتها اذا
علم منها زني حتى تفقد كبره ابن القاسم عن مالك ولا يجزى
له ما اخذ منها الا ان تشبه او تخالف امره اليه ويؤثر قوله ويجزى له
لكن محله بعد قوله وان نشأ فارقها اي وان نشأ فارقها ويجزى له
ما اخذ منها قوله ولا يجزى له ما اخذ منها اي عند المضاررة قوله الا
ان تشبه او تخالف امره استسنا منقطع الحكم في الشامل
اما ان استخففت به فاسماع عشرين او ثلثين او خرجت بغير
اذنه اذا ثبت لم يكره في بيته او ظهر في البغض له حل له الاخذ
ولو علم منها زني اوقات بغا حشة فليس له الاضرار لتفقد عية
اي وجعها غيب وقولي علي العزري الذي لم يمتدح به تطبيقه فخر
علي تاديبها على ترك الصلاة والغسل من الجنابة فان
نشأ مسكها وادبها وان نشأ خالفها ويجزى له ما اخذ منها ويجزى له ما
اخذ منها في ذلك ولا يجزى مضاررتها اذا علم منها زني حتى تفقد كبره
مرواه ابن القاسم عن مالك ولا يجزى له ما اخذ منها الا ان تشبه
او تخالف امره اي فانظر قوله المم وله ان شتمته ان يورثها
هل يوافق هذه العبارة او لا وهو الوجه اذا ظاهرها انها
ان شتمته او خالف امره فلا يملك له الاخذ منها الا اذا
والله اعلم **قوله** فراقها اليه الزانية **قوله** وان خالف مجوزا لهما
في الولي سمع جهم ابن القاسم ان صاحبك الصبية التي لو طار
ولم يبلغ المحرم بها لا دفعته للزوج جاز ووقفت البزق
وكان له ما عطية وروي ابن نافع مثله وخالف ابو بكر بن محمد بن

قوله

قوله اصحابنا مرد المال وامسا الخلع وقاله اي الما جئوا سكون
ان كرهت الصبية البالغة زوجها فافتدت منه فيل المصا
جازولها وقال اصنع يعني الطلاق ويرد الزوج ما اخذ
وفيها لا تختلعا ولام ولد الا اذا كان السيد فان فعلا
دونه مرده ولا تتبع به الامة ان عتقت ولزم الزوج الخلع النكح
وكذا المدبرة وفيها يجوز للمكاتبية باذن السيد النكح
فان وقع دون اذنه وقف المال اليه ان ادت لقد للزوج اقراره
الموافق **قوله** سفينة الخط السفينة المراد عليه المنصومي
فيها ما كره المم واما المهمة فذكر في التوضيح فيها ثلاث
اقواله قال الرجزا جهم في المدونة المشهور ان ذلك لا يجوز
ولذلك والله اعلم اطلق المم في السفينة فلو كانت
ذات اب او وصيه او مقدم من القاضي او مهمة لا يصح خلها
وهذا ان صاحبك دون اذن وصيها اما ان اذن لها وصيها
فيصح الخلع **قوله** وفيه رد كبر المكاتبية انما ابن عمر
وفيها يجوز للمكاتبية باذن السيد فقيدة سكون باليسر
التافه النكح ان وقع دون اذن وقف المال ان لم يضره سفينة
فان ادت لقد للزوج وان عجزت رد وان اضعف سعيها مرد
لها وليس للسيد استقاطه على قوله اشهب وهو احسن
فان ادت اخذه الزوج منها وان عجزت اتبعها به متى عتقت
لانها قضت به ذمتها **قوله** لانه اي الكثير **قوله** عجزها
اي على اداء النجوم ورجوعها للرغبة والشارع متشوق
للمحرية **قوله** بغير اذنه اي السيد **قوله** فان ادت النجوم
الكتابية **قوله** مصني اي خلها باليسر في اخذه زوجها **قوله**
خلع مدبرة المرصعة وام ولد ابن عمر في سالاختلعا انه ولا
ام ولد الا باذن السيد فان فعلا دونه فله مرده ولا تتبع به

الامة ان عتقت ولزم المزوج الخلع النكح وكذا المدبرة ومن
السيد في الامة كصحة وجع المدبرة وام الولد على منع السيد
التراجع ما اياه فيه يوقف الخلع لصحة فله مرده او موته فيمضي قوله
ومضى من قرب اجل عتقها اليها عرفة الاخران المستغنة لاجل
تمام الولد وقرب اجلها كحر من السيد وقاله ابن بدير ثم قاله ابن
عرفه وسمع محمد بن القاسم ان صاحبكت العبيبة التي توطأ ولم
يبلغ المحض بمال دفعه المزوج جان ووقعت الفرقة وكانت
له ما اعطته ابن رشيد مروي ابن نافع مثله وزاد ان اعطته مالا
يختلج به منها مرد جميعه ونفذ طلاقها وقاله ابو بكر بن محمد مروي
قوله اصحابنا مرد المالد والمضاء الخلع وقاله ابن الما جشور له
وفي الواحدة لخلع فيه ان كان ما خالعت به ليس خلع مثلها
انما الخلاق في خلع مثلها فالقول بنفوزه لانه وقع على وجه
نظر لوردي له الوصي ابدا فله والاول المشهور وفي العبيبة
عقبها قاله سحنون ان كثر نعت التيمة البالغة البكر وزوجها
فاقتدت منه قبل النكاح اخذ منها او حطت عنه جاز ولها
ابن رشيد هذا على معلوم قوله سحنون ان البكر التي لا ولي لها
اب ولا وصي افعلها جائزة ان بلغت المحض وقاله غير ابن
القاسم في ثا في نكاح المدونة ورواه ريبا دقلت زاد الصقلي
قاله في كتاب ابنه من لم يجزه لم اعتقه اصبح لا يجزه ما بارت
به الصغيرة او السفينة وكذا بعد من ايها قبل الباري
الطلاق ويرد ما اخذه المزوج ولو اخذ حملا بما يارته به
من نصف المهر ثمه ورجع على الحمل انظر ابن عرفة قوله
وبانت ان لم يفل ان صح ان يترك الخط لو استنظر المزوج في
الخلع انه ان لم يصح له الخلع فالعصبة باقية غير مفصلة فقال
في الطلاق في ترجمة مباراة الوصي عن التيمة عند قوله

لا يلزمها

لا يلزمها ما اعطته بالفاكات او غير بالغ انظر لابن سعد وروى
في ترجمته لمرزبة نكاح المدونة فانه قاله في هذه المسألة ان
استنظر المزوج في الخلع انه ان لم يصح له الخلع على ما وقع في
العصبة باقية غير مفصلة فالشرط ينفعه ومضى طلب منه
ما خذ كانت زوجة كما كانت فتأمل ذلك اع ونقله ابن سلمون
والمرزبي ولهذا الذي قاله غير ظاهرا هو مخالف لكلام اهل
المدونة قال في رسم حلف من سماع ابن القاسم من طلاق السنة
وسئل عن صاحب مزوجته ان ترضع ولده سنتين وكفله اربع
سنتين بعد ذلك قاله مات فابو لها من لتفتته حتى يتكلم
سنتين واستنظر عليها ان لم يكن اصل هذا الصلح جائزا فله
الرجعة عليها قاله مالك الشرط باطل ولا يصح في صام رجل او امرأة
الكرم الرضاع فان كانا قد رضيا بالصلح ونزقا على ذلك في مكان
فوق الرضاع فهو ثابت على الاب ينفق على ولده وما استنظره انه
ان لم يكن هذا الصلح جائزا فله الرجعة فهذا باطل ولا رجعة عليها
قاله سحنون يلزمها النفقة لو استنظر عليها نفقة خمس عشرة
سنة لمكان ذلك لان مالها قاله ابن رشيد قوله في استنظر الزوجة
عليها ان لم يكن الصلح جائزا انه شرعا باطل صحيح بن المعني
في الصحة لان الشرع حكم ان المرأة تبين من زوجها بالصلح
كان جائزا او غير جائز فاستنظره ان تكون له الرجعة عليها ان لم
يكن الصلح جائزا لا يجزه لانه بخالف حكم الشرع وقد قاله
رسول الله صلى الله عليه وسلم من استنظر طائفة ليس في كتاب
الله فهو باطل وان كانت مائة شرط وفي التواريخ قاله مالك وان
شرط ان طلبت ما اعطت عدا مائة لم ينفعك ولا رجعة لك وان
ظن ان ذلك يلزم فعدان تحته بذلك وكرهها طيفارها
ولها ما رويها حد اقام قاله عن الشرب عن مالك وانه شرط

ان طلبت ما اعطيت عادت لم ينفعه ولا رجعت له وان طمنا ان
ذلك يلزم فعادت تحته بذلك ووطئها فليغار قها ولها ما ارادها
صد اقائم قال في اشبه من ذلك وان شرط ان خاصته فرب
سرد اليه فالشرط باطل قال مالك وان خالها على انها ان كانت
حامل فلا خلع لها وان لم يكن حمل فذلك خلع قال قد بانته منه كانت
حامل او غير حامل وفي الغنية من سماع ابن القاسم اذا خالها
في سفر على انه ان مات قبل ان يبلغ بلده في اخذ رد فمات في نفسه
فالشرط باطل والصالح ما من ولا يتوارثان وفيها غير ما ذكر
تدلي على ذلك **قوله** وذلك اي قوله ان صح ابرارك **قوله**
في المالكه امر لنفسها قد علمت انه لغني في غيرها **قوله**
وجان من الغير ما له الحط المراد بالغير الاجنبي ابن عبد السلام
لينبغي ان يقيد المذهب بما اذا كان الفرع في التزم الاجنبي ذلك
للزواج حصول منفعة او درء ففسدة ترجع الي ذلك الاجنبي
مما لا يقصد به اضرار المرأة واما ما يفعله اهل الزمان في بلدنا
من التزم اجنبي ذلك وليس قصده الاستقاطا النفقة الواجبة
في العدة للمطلقة على مطلقها فلا ينبغي ان يختلف في المنع ابتدا
وتو النفع المطلق بذلك بعد وقوعه نظر ونقله في التوضيح
والشامل وقاله ابن عرفة باذلا الخلع من صح معرفه لا عروضة
غيره اليه والمذهب صحة من غير الزوجية مستقلا قلت ما لم
يظهر قصد ضررها باستقاطا نفقة العدة فينبغي رده كسواء
لبنه العدة وفيه كما قال رجل طلق امراتك وذلك على الف
درهم فقل لزوم ذلك الرحيل ولفظ الشامل ودافعه من له البرع
وان اجنبي ان قصد مصلحة او درء ففسدة وقوله ابن عبد السلام
ترجع الي ذلك الاجنبي ليس بشرط كما يظهر من كلام ابن عرفة
بل المقصود ان لا يقصد به حرار المرأة وهو الذي يظهر من كلام

التوفيق

التوفيق فانه استقط هذا اللفظ من كلام ابن عبد السلام قوله ان
عبد السلام فلا ينبغي ان يختلف في المنع ابتدا اما المنع من ذلك
الابتداء لا اشكال فيه واما اذا وقع فالظن لزومه وسقوط النفقة
اما وقوع الطلاق فظن لانه لا يرتفع بعد وقوعه ولا اشكال في
ينبئ عنه واما سقوط النفقة به فظن ايضا لان اهل المذهب
كلهم نصروا في باب النفقة بان الماين لا نفقة لها قال فيهما
وكله مطلقة لها السكنى والنفقة ولا كسوة الا في الحمل البينة
فذلك لهما ما افادت حاملها خالي الملائكة ابو الحسن لانه النفقة
عوض عن الاستمتاع فلما عدم سقطت ثم قاله ولما كانت الرجعة
بيدها استبهم هو متمكن من الوطن الا تركه لو طلقها طلاق الخلع
بلا عروضة البين بائنا ولا نفقة لها وكذلك لو طلقها بعوض
منها عن ضرره بها فقد قالوا ترجع بالعموم والطلاق لزومه
وهو باين ولم يذكر وارجرع عنها عليه بالنفقة وقوله ابن عرفة
ينبغي رده ان اراد قبل وقوع الطلاق وظن الطلاق اذ كان
وان اراد بعد وقوع الطلاق وانه يرتفع الطلاق ففرضا هو
والله اعلم **قوله** في المشهور ولو قصد ابي غير الزوجية المتخالف
منها ما له بخلافه فظن قوله من غير قصد ابي قصد الاجنبي مصلحة
او درء ففسدة او استقاطا نفقتها عن الزوج وهو ظن المدونة
التي وعليه حكمها البرزلي واذني به ابن ناجي ثم ظهر له ان الصواب
تقيد ابن عبد السلام بما اذا لم يقصد استقاطا نفقة العدة
ونفعه ابن عرفة والمرض **قوله** استقاطا نفقتها اليه الزوجية
في مدة العدة عن زوجها **قوله** يعامل بنبذ في القصد في الصق
اي فلا يلزم البينة وينبغي رجوعا ويرد العموم وقيل يريد العموم
وعليه النفقة والطلاق باين وكله خلاف المشهور وحصل
لقد اقول له وبما حصل ما لم في قصد الاجنبي بدفع العموم

للزوج استقاط نفقة العدة عند ثلاث مقلات لان ابن عبد السلام
 في بعده زياره عليا ما سقا احدا لها يرد العوض ويقع الطلاق
 باثنا ونسقط نفقة العدة وهو طامد ونة واقترع على ثنية
 البرز لانا بينهما يرد العوض ويقع الطلاق رجعي ولا يستقط
 نفقتها واختار ابن عبد السلام وابن عرفة ثانيا بينهما يقع
 الطلاق باثنا ولا يستقط النفقة في الثاني قوله في المقالة
 الاولى وهو طامد المدونة في فيه نظر في المدونة لزوم الحال
 لارده ونصها على نقل ابن عرفة من قوله لرجل طلق امرأته
 ولك الف درهم ففعل ثم ذكرك الرجل ابن ناجي حكمها
 سقنا البرز لو على ظاهرها وافتيته به والصواب خلافه
 في فقوله عيب يرد العوض صواب لا يرد ونقد العوض المهر
 ايضا وقوله ثانيا بينهما يرد العوض ويقع الطلاق رجعي
 ولا يستقط نفقتها واختار ابن عبد السلام وابن عرفة
 في النظر اعزاه اما فانه ليس بظن والذكي في التوضيح عن
 ابن عبد السلام هو ما نصه فينبغي ان يقيده ما قاله اهل المذهب
 في الاجنب عما اذا كان في ذلك حصول مصلحة او رديف
 مما لا يقصد به اضرار المرأة واما ما يجعله بعضهم من المهرام
 الاجنب ذلك وليس قصده الاستقاط نفقة العدة
 فلا ينبغي ان يختلف في منعه وفي النكاح المطلق به بعد
 الوقوع نظرا في ونقله الخط والذكي كانه عرفة فهو قوله
 باذله الخلع من صرح مرفوع لان عروضة غير اليه والمذهب
 حسمه من غير الرجوع مستقلا قلت ما لم يظهر قصد
 طردها باستقاط نفقة العدة فينبغي رده كشرار بن
 العدواني فلم يصح واحد منهما عما نقله الزرقاني عنهما
 انظر الخط فقد تكلم في ذلك وكلامه يبطل المقالة الثالثة

النفقة

البينة والله تعالى اعلم **قوله** بتغييره للمهر اي خلع غيرها
 من ما يغير اذ بها فهو جابر للولي المخرج علي النكاح لو تابت
 وهو الذي الامة وابو بكر واليب الصغيرة او بغيره
 او حر والمجنونة والوصي الذي امره الاب باجرا وعين
 له الزوج او بضع او نكاح بنية فهو للاب ان يخالع ممن
 بنته الصغيرة باستقاط كل المهر وان خالع به عنها بعد
 البناء قبل بتمه عليها جان عليها وله ان يزوجهما قبل بلوغها
 كما لكبر التحجب ان كانت بنية فامتن قبل البلوغ ثم يلغى
 فقبل يجردها على النكاح فمصلحة له ان يخالع عنها وقيل لا يجر
 ولا يخالع عنها وفي خلع الرضي عن بنية اذ بها ثانيا ان
 لم يبلغ النكاح على رواية ابن نافع لا بأس ان يزوج الوصي عن
 بنية وان تزوجهما البرها قبل البصاة اليه مع قوله اصبح
 ان خالع ممن في ولايته باقل من نصف المهر قبل البصاة
 النظر لقسا داوود رجا ن ولروايتها وليس في رجوع
 ابن القاسم الي جواز مباراة الوصي والسلطان على الصغيرة
 ان كان حسن نظره وهو حسن وعلى الثاني المشهور قال
 ابن فتحون والمنيط للمجورة ان تخالع باذن وليها او وصيها
 ويقول بعد ان نه لما راد من القبيطة وفي اختصار ابن حنبل
 قال فضل قال ابن القاسم في المدونة يجوز مباراة الوصي
 على بكر يرضاها قلنا لا تزوجه عده على الوصي برضاها
 لا عليها باذنه خلاف قصده بعضهم عليها باذن الوصي ايها
 منه للنفقة المرتقين واظنه لعدم ذكره قوله ابن القاسم
 فيها وعليه لو بارا غير الاب عن الكبر قاله في اختصار الواضحة
 الطلاق نافذ ويرجع الزوج بما يرد للمزوجة على طلاق
 ما باراه عنها وان لم يستر طهره لانه المولى وضع عنه **قوله**

وفي السفينة خلاف ابن عرفة وفي طبع الاب عن ابي عبد الله
حجره كالبر ووقفه علي انما احتيارا المستطوع نقله عن ابن ابي
نزيه قائل عليه جرت فتيا سيوحنا وفتحها سنا واختار
وقول ابن المطار مع ابن الهندي وغيرهما من الموفين **قوله**
ويا لفر كجني ابن عرفة والخلع بذي غر قد يجب عليها يوما
ما جاء بنقل ابن رشد يجوز علي مجرد رضاع الولد اتفاقا وان
كان فيه غرر لاحتمال موته قبل تمام مدة لوجوبه عليها في عدم
الاب وفيما راجع ثا لها فيما لا يقدر علي انزاله كالابق والكبي
والتمرة قبل بدو صلاحها لا فيما يقدر علي انزاله كالخلع علي
المترام نفقة الولد مع الرضاع اعويما للمقدرة علي انزاله بشرط
ان لا تسقط النفقة عنها بموته والصلح بما لا اجل بمجمله فالغرة
وبغيره موصوف كعبد لدا ابن عرفة وفيه ان خالها علي ثوب
هر يوم نصفه جان وله الوسط من ذلك **قوله** وبات
كنت حامله فولي نفقتين المستطوع ان التزمت له مونة حمل ان ظهر
بها او مونة الحمل الظاهر بها الي ان نصفه جان ذلك **قوله**
واولي ان ظهر لفلة الفر **قوله** وباتفاقا حصتها المستطوع
ان اسست الزوجة بنتها الي الزوج ولا سقطت حصتها
فان كان الولد قد غلق بامه او كان عليه في ذلك ضرر فلا
يجوز واختلف اذا كان لا ضرر عليه في ذلك هل ينفذ
ام لا قال مالك وجمهور اصحابه ذلك جائز لان حصتها
ابنهما حقها ابن عرفة الخلع علي ان الولد عند غلق بامه
او كان عليه به ضرر لم يجز ولا في امضا الخلع بشرط اودوة
فالها ان كان الفر ابن القاسم مع مالك وابن اما جسون
مع رواية المدني والحمي قال لدا ان لقي عند غلق بامها
لان الخلع غير ما ليا انما هو طرح مسقة والاول لهما واخذ

منه بعض

منه بعض سبون في عيا من كونه الحضانة حقا للمحاضن وان لمات
يوليها من قبله وان ابي ذلك هو وليها المولى قلت هذا خلاف
نقله عن ابي حنيفة ابن عمر ان كان الولد جده في حق به اخط
ان اسقطت حضانتها فتسقط الحضانة لمن يليها علي الذي به
العمل قال المستطوع عن المسند الي وفي الفايقة الذي به الفتن
وجري به عمل الفضاة والحكام واختاره البرعمان وان كان
المشهور يذهب المدونة اتفقوا لدا **قوله** ومع ما لبيع
ابن الحاجب لو خالها علي عبد ويريدها الف درهم جان بخلاف
الشكاح فان كانا بقار دت الزبارة وكان له نصفه وفيها ان
خالها علي عبد علي ان زادها الف درهم جان فان كانت
فيه فهو الخلع وان كان كاف الالف فهي مائة او هي طلقة
بانية وان كان اقل فهو كمي صالح علي ان اعطاها مالا لا الخيب
واختلف هل طلاقه بابتن او رجعي وبشئ منه احسن لانه
طلاق قارنه معاوضة من الزوجة ونفي التهذيبه ان لم يكن
لها عليه مهر ولا دين فخالها علي ان اعطاها سنا او لم
يعطها قد ذلك خلع ولا رجعة فيه موق **قوله** فان اجتمعا في
سابق مرد البيع ففخاخ التكت ان خالها علي عبد ابق وزادها
من شدة عشق فيكون نصف الابن علي قوله ابن القاسم للمرأة
ونصفه للبضع فيفسخ البيع في نصف الابن وترد المرأة
المسرة دناير ويكون لها نصف الابن ونصفه للزوج بحق الخلع
ابن شاس لو خالها علي عبد ابق علي ان زادها الف درهم فزوج
في الكتاب وقد ران العبد يجعل في بقالة المعلوم وهي الدراهم
فان فضل فضل كان الخلع عبدا كحق وهو جار علي مذهب ابن
نافع في الموضفين انه جعل الشفعة المصالح به طوخية الخط
واما علي فتضي قوله ابن القاسم في قسمة المأخوذ بينه

الموضحة فيكون النصف العبد لها هذا في مقابلة نصف ألف
 فيفسخ البيع فيه وترد المرأة لنصف ألف للزوج وبقي لها نصف
 العبد وللزوج النصف الآخر حتى الخلع موافق المذكرة
 حذف لفظ نصف من الموضوعين يعني قوله ابن شاك في
 مقابلة وقوله وترد المرأة لنصف ألف كما جرد اختصاصه
 ابن الحاجب **قوله** مما يتنع ببيع بيان لعموم الابن ابن عرفة
 لو خالها علي ابني او حبيبة او ثمة لم يبد صلاحها علي ابي
 مرادها عشرة فسخ من الفرص ثاب العشرة ودرت للزوج
 ونم للزوج ثاب الخلع منه **قوله** ثم ان عينا ابي الزوجان حين
 عقد الخلع والبيع لبحوالا بقا الحزب المتعلق به والحزب المبيع **قوله**
 فحسبه ابي القين بمحصل الفسخ في الحزب المعين للبيع والمعين
 في الحزب المعين للخلع فان كان اعطى ثلاثين في نظر ذلك عبد
 الابن وطلقها في نظر ثلثه فترد له الثلاثين ولها ثلث العبد
قوله والامتنع لا يحد وف اي يعينا **قوله** فان نصف ابي
 يجعل للخلع والنصف الآخر للبيع فترد ما اخذت من الزوج
 له ولها نصف العبد **قوله** ولا ينظر لقيمة العبد مثلا خالفة
 لعبد لها الابن واخذت منه ثلاثين وقيمة العبد مائة وعشرون
 فلا ينظر لكون الثلاثين ربع قيمة العبد بحيث يقال ترد له
 الثلاثين ولها ربع العبد بل المستظهر ما عينا ربعا كان
 او غيره او النصف ان لم يعينا **قوله** كما في حب وغيره
 عبارة عما انما يكون المبيع نصف العبد اذا عرفت ذلك
 او دفعته في مقابلة الدراهم والعصمة معا لان القاعدة فيه
 ذلك حيث لم يعينه ما في مقابلة المعلوم والمجهول ان المعلوم
 النصف والمجهول النصف واما لو عرفت المعلوم قدر من العبد
 لعمل به ونحوه لسبب ابن عرفة لو خالها علي ابني او حبيبة

او ثمة

او ثمة لم يبد صلاحها علي ان مرادها عشرة فسخ من الفرص ثاب
 العشرة ودرت للزوج ونم للزوج ثاب الخلع منه وفي كون
 المتأخر بمحصل فضل قيمة الفرص على العشرة للخلع فان لم يكن
 فلا يبد له او يفض القيمة على العشرة وخلع المتأخر لهما
 بفض القيمة على العشرة والقيمة ثاب العشرة ببيع وثاب
 القيمة خلع لمحمد مع اصبع والجاري علي قوله ابن نافع في الصلح
 لشخص عن موضوعي خطا وعمد والجاري علي قوله ابن
 القاسم والمغيرة فيه ابا رشيد سمعوه في مسألة الخلع كالمغيرة
 ولا يصح ان فصلت قيمة العبد العشرة نقص البيع في ثابها
 منه والامتنع ببيعها ابا رشيد هذا تناقض والصواب
 ماله في الموازنة فمحمد النخعي اختلف في وقت القيمة قال محمد
 يوم يخرج الحبيبة ويوجد الابن ويوجد الثمة اصبح في
 العتبية يوم الصلح في الابن والثمة ان كانت ابريت والاف يوم
 ثوب ورو في الحبيبة يوم يولد وكونها يوم الصلح في الجميع احسن
 ابن رشيد المراد بغيره ذلك يوم الصلح انه عليه غمزه ولازم قوله
 في الحبيبة كون القيمة في الاخرين يوم حل البيع بطيب الثمة وجود
 الابن وقال سمعوك القيمة في الجميع يوم قبض الزوج ذلك وقوله
 اجمع في الثمة التي لم توبر القيمة فيها يوم الابن خارج عن
 ذلك اذ لم يقل انها يوم الصلح علي غرضها كما قال في الابن
 الثمة التي ابرت ولا قاله انها يوم الطيب كما قال في الحبيبة
 انظر تمامه فقد ارجح عنان القلم فانظر عبارة المم ومشتوغيه
 هل توافق شيئا من هذا الذي حكاه الامام ابن عرفة والله اعلم
قوله ويجعل مجهول الاجل في كذا ان خالها علي ماله لاجل
 مجهول كان خالها كالقيمة في البيع كذا في ان فانت السلف
 النخعي لاجل لتجيبه وهو ظم مراق ابن عرفة عقب لفظها

ولما اختار ابن حجر جواز الخلع على الفرار لان العزم في الطلاق
غير واجب شرعا والقصة غير مال اذ لا يصح بيعها قاله ينبغي
جوازها لاجل مجهول وان اعتبر بالبيع وجب ان يكون فيه خلع
المثل او قيمة ما خالع به عليه غيره وتحميل المال قبل عمله خلاف
الاصول ونحوه قوله النخعي لا وجه لتحميله وهو ظم **قوله**
وعزمت الا لشرط بدل دراهم ردية ابن عرفة ان خالها عليه
دراهم اربعة اياها فوجد هاز يوقا فله البدل كما لبيع قلت يريد
انها لا تنقذ بالاشارة اليها كما لا تنقذ بها في البيع وعليه نفيها
تجزم على الخلع بما في يد هاز عبد الحق على ابن عمر ان الشرطت
انها لا تعرف الدراهم وان كانت توفى فلا بد له اياها بشرطها
وهو كما خلع بالفرار **قوله** وتجد استحقاق ابن عرفة فيها انه
خالعت عليه عبد بعينه فاستحق رجوع بعينه كالنكاح ابن
عبد الحكم يخلع المثل ابن الجلاب وكذا الواستحق بجرية وقال
غير ابن القاسم لا يتبعها بشيء **قوله** الا ان تعلم فقط حين
المعين فلا طلاق ابن عرفة النخعي اختلف ان خالعت على ماله
وغرية هل يمضي الطلاق او ينبغي زوجة فقال عبد الملكت
ان قالت خالعت على داري هذه او جدي هذه فاذا هم اليها
لها لم يلزم طلاق ولو كان لها شبهة ملك لزمه ولو قال له
ما اوصي لي به فلا ان او علي عطائي لزم ولا وصية ولا عطائي
يلزم طلاق ولو كان اوصي لها ثم رجع على وصية بعد الخلع
او لم يحملها ثلثه او كان لها عطا فاسقط بعد الخلع لزم الطلاق
وفي الموازنة ولا شبهة له عليها وان كان علمه برجوعه بحرية
الوصية او بسقوطها لعل قبل الخلع ان يرجع عليها فبطل ذلك
ان كانت موصية وكذا ان غرية من دار او عبد قلت قاله ولا
اختلف وما اتى به لم يثبت اختلفا الا ان يعد اخيرا

خلفا

خلفا وكثيرا ما يجعل ابن رشد قول نفسه بعده في الاقوال والمساواة
سببها كتاب المكاتب في المكاتب يقطع سيده بما لا شبهة له
في ذلك قال ابن رشد يرجع لرق الكتابة اتفاقا لعبد الحق قال غيره
واحد من شيوخنا ان خالها عليه ابي فثبت انه كان ميتا
قبل خلعها فلا شبهة له عليها الا ان يثبت انها عليه ذلك
فلم قبل الخلع فعليها قيمة الابن على غيره **قوله** فخر وخزير
ابن عرفة وفيها ان خالها عليه فخر ثم الخلع ولا شبهة له وان
قبضها افرقت عليه قلت وكذا الخزير وفي قتله وتبرجه
سماع ابن القاسم وقوله ولا بها وخرج النخعي رجوعه خلع
المثل من خلع المريضة المتعطى روي ابن خزيمة عن ابي عبد الله
لا يجعل ما من ولا شبهة له الا ما وجد وقال رقة يرجع بخلع المثل
قلت في قوله ما وجد قاسم قوله لا يجعل نظرا لانه يجعل عليه غلظ
الخزير قال بعض شيوخ عبد الحق ان لم يشرحي غلظت فهي
للزوجة ولو كانت الزوجة نصرانية رد اليها ولو غلظت عبد الحق
هذا غلط لانها ان غلظت حلت فبقي له وان لم تغلظ افرقت
ولا ترد اليها كضراني باع حرام من مسلم **قوله** ولو مع حلاله ابنت
عمرية فيها ان خالها على حلاله وحرام جازا الحلاله وبطل الحرام
ويجوز في عمل الحرام القول باعتبار مناه من مهر المثل واجزا
بطلان كل الضغينة على جميعها ذلك في البيع برديد لالة
اصح المذهب ان الخلع اخف من البيع في الضيق دفع بالمبالغة
نورهم ان الحرام اذا صاب الحلاله ينعون شيئا بدلا الحرام من
جس الحلاله **قوله** واجزا جهات من العدة من المثل المتعطى
لا يجوز ان يتفق على ان يخرج من داره ونقد فيما سواها
فان وقع ذلك فقد خلع وصرفها الامام ابو داود واعتدلت
فيها دون شيئا ابن عرفة فيها ان اراد بخلعها على ان لا يسكني

لها التزامها كرا المسكن جاز لمن كان المسكن لغيره اوله وسيمى الكرا وان
سكان عليا ان يخرج من مسكنه ثم الخلع ولا يخرج ولا كرا عليها التخي
امري له عليها الاقل من كرا المسكن او ما كانت تكرر به الا ان يكون
انتقا لها مسكن لها او لولها ولا كرا له **قوله** اما جعلها بالاجرة
فما يري بها المفهوم اخرها جهها **قوله** وتسلفه ابن عرفة خلعهما عليا
ان تسلفه يضمن ويرد السلف وكذا ان يكونان تعجل له دين او توخره
بدن لها عليه ويضمن التخي امضا تعجيلها على اجازة ابن
القاسم صنع وتعجل قائلا لا فرق بين جعل عمن التعجيل بعض
الدين او سلطة او خلعهما لنفسها قلت يرد بان كون القوم
غير بعض الدين خرج في كونه سلفا جريا فصار قد صح اليه
عنه ووضع بعض الدين لتعجيله ذكر العقيلة فيه عز ابن
عباس انه صلى الله عليه وسلم حين امر با خراج بني النضير من
المدينة جازي ناسي منهم فقالوا ان لنا ديونا فقال ضموا وتعجلوا
قال عبد الحق في سنده رجل يقال له علي بن محمد وهو مجهول
ومستند ابن القاسم في اجازته صنع وتعجل انا هو حديث
ابن عباس المذکور مع جعله مخصوصا حديث النبي عن سلف
جر نفعاً وتخصيص السنة بالسنة جازي وقوله التخي لا فرق
بين جعل عمن التعجيل بعض الدين او سلطة او خلعهما فهو
قياس على صورة التخصيص بما يستغرق العام والقياس الذي
يستغرق العام لا يجوز لانه يورث اليه النسخ بالقياس وذلك
غير جازي وصدق السلع السلف على دفع سني في مثله وان
ما حل سواء وذكر بعض سني في بلدنا ان بعض الطلبة ذكر في
مجلس تدريس بعض سنيوهم في باب بيع الاجال من
المدة قوة ابنا القاسم فانكر عليه فقال حكاه التخي فلما
انقضى المجلس نظر اهل كلام التخي في بيع الاجال حيث

ذكرها

ذكرها في ائدة فلم يجد والتخي غير ما ذكر عنه فلما كان الفدقا لو
له ما يكره عن التخي غير صحيح اذ لم يذكره في محله فانفصل الطالب
عنه في غم شديد فلما نام من الليل راى في نومه النسخ ابا الحكي
التخي فقال يا سيدك نقلت غنك كذا او ذكر له القصة وكون
الطبة نظروا كتابه في بيع الاجال ولم يجدوا فيه ذلك النقل
فقال له ذكره في فصل الخلع فانتبه الطالب فرحاً فقام في ليله ونظر
الكتاب فوجده كما نقل فلما اصبح ذكر ذلك لاهل المجلس
واشتهر قصته وتفصل الله عليه برويته المذكرة **قوله**
ولو يتاخرها ما في ذمه مائة في التسليف لاذ التاخير تسليف
قوله لانه اي السلعة اخذت لم يمنع الخلع به **قوله** نفع العينة
اي تخليصها من ملك الزوج والاضافة للبيان **قوله** ويرد اي
الدين الذي اخر **قوله** هو اي رد الدين لاصله **قوله** في قولنا
بانت ولا يبيح له صلة التشبيه **قوله** فانه اي التشبيه في ذلك
قوله وتعجيل ما لها عليه ابن عرفة وفيها ان كان لاحد لها على
الاخر دين موجب فخالها على تعجيله جازا الخلع ويرد الدين
لاجله وقبل ان كان لها عليه دين وهو عين يبيح خلع وهو
رجل طلق واخطى في طلق رجعية وان كان الدين عرسا
او اطعاما يبيح فهو خلع للرجعية له ويرد الدين لاجله لانه
طلق على ان حصدت عنه الضمان **قوله** وهو العين اي كانت
في بيع او في قرض **قوله** في قرض حال من غير العين المشبه بها
فان كان غير العين يبيح لم يجب قبوله قبل اجله **قوله** وهو
اي اخرج ما يجب قبوله مما يحرم الخلع بتعجيله **قوله** لان حق
الاجل اضافته للبيان **قوله** واللفظ به اي الخلع لاذ ابن عرفة
في انت طالع طلاق الخلع دلالة اقوال مرجعية وبأئمة وثلاث
وفيها ما لك من قال اخلعك عليا ان اعطيت مائة دينار

فقبلتها هي طلقة بائنة وكذلك لو لم يعطها ابن يونس لو خالها
 علي بن عمرو وروي عنه هي البئنة لانه لا تكون واحدة بائنة الا بخلع نصار
 فمن قال له لزوجته التي بيني بها انت طالق طلاق الخلع قلت يجب
 عود فاعلم صار علي من قاله اخا لعله والا كان تشبيه الشيء
 بنفسه كحط قوله وبات ولو بلا عوض نص عليه يعني ان
 الخلع طلاق بائن ولو وقع بغير عوض اذا انقضى عليه اي علب
 الخلع بان صرح به قال في النوادر ومن المعسبة مروي يحيى
 ابن يحيى عن ابن القاسم فممن قاله انت طالق واحدة بائنة
 فهي البئنة في التي بيني بها وان قاله هي طالق طلاق الخلع فهي
 واحدة بائنة وكذلك ان قاله خالعت امرأتي او باريتها
 او اخذت مني لزمه طلقة بائنة فانه اصبح ان قال لها انت
 صلح او طالق طلاق الصلح او قد صاكتك او قاله اشهدوا
 اني قد صاكت امرأتي وهي غايبة او حاقرة مراضية او كارهة
 اخذ منها عوضا او لم ياخذ في طلقة بائنة وكذلك قوله انت
 مبارنة او طلقتك طلاق المبارنة او قد باريتك مرضيت
 او لم ترضي قاله في المدونة لا يباسه بالمباراة على ان لا تعطي ولا
 تاخذ منه شيئا وهي طلقة بائنة وفي معنى الحكم بكمسه
 للرجل ان يطلق طلاق مباراة او صلح ورواه احمد
 واسقاط لوقوعها خلاف السنة فان فعل ففيها ثلاثه
 اقوال مذهب ابن القاسم انها طلقة بائنة وبه القضاة وتمام
 المرأة لنفسها بهذا الطلاق ولا يجبر على رجعتها ان كانت
 حايضا او نفسا والقول الثاني انها طلقة رجعية والقول
 الثالث لزمه الثلاث وقاله في المسئلة والتوضيح وغيرهما
قوله او شرط معه الرجعة ابن حارث التقي على انه انت
 خالها او صاكتها انها واحدة بائنة ولو شرطت انها رجعية

فرواية

فرواية الاكثر انها بائنة ابن سلمون وكذلك ان طلقها رجعية علي
 ان اسقطت عنه نفقتها طوله العدة فانها تنقذ وتكون بائنة
 عند ابن القاسم ابن الجلاء لو خالها على ان له الرجعة اليها الصحت
 رجعة وقوله لا يكون له رجعة بشرطه باطل **قوله** فبين يفتح
 المشاة فوق وكسر الموحدة اي تطلق الزوج طلاق بائنة
قوله او دفعت مالا في العدة فبين يثابته ابن عمر ان اخذ
 منها مالا في العدة علمه ان للرجعة في كونه خلعيا بالاولى او باخر
 قالها ان ارجع مرد اماله لا ييب ويصب وابن القاسم مع مالك
 واسهب **قوله** عليه الاربع لان الطلاق الاول مضى بحكمه
 فلا تغير صفته صنف **قوله** ولو لم ينطق ابن عمر في صيغة الخلع
 فادله عليه ولو اشار فيها ان اخذ منها شيئا والقيت وقال
 ذلك بذاته ولم يسميا طلاقا فهو طلاق الخلع وان سمي
 طلاقا لزم ما سمي وان قالت له اخلعني وليك العا درهم فقال
 لها قد اخلعتك لزمها الالف وان لم تقل بعد قولها الاول
 شيئا ولا يجاب والقبول في مطلقة كما بيع وفيها ان لم ترض
 في انت طالق على عهدك في المجلس سقط وقبول المعلق
 لا يشترطنا جزا **قوله** او باعها ابن مرشد من قوله مالك وابن
 القاسم ان بيع الرجل زوجته طلقة بائنة **قوله** او زوجها
 سمع عيسى ابن القاسم من باع زوجته لمسيبة واقرت له
 بذلك عذرا ولا يجد او كانت طلقة بائنة وقاله مالك ويرجع
 عليه منتهيا باليمن اللخب يختلف اذا تزوجها على مثل ذلك
 يجب وكذلك ان بيعت او زوجت بمحضرة وسكت وتوا في جميع
 ذلك كان عامرا لا وجادا او نيكل نكاحا لا شديدا ولا تزوجها ولا
 غيرها حتى تعرف نوبته وصلاحه مخافة بيعها ثابته قاله مالك
 في البيع ومثله في تزويجها لان انكر بعد عقد النكاح فلا يطلق

عليه كما في ابى الحسن وينبغي ان البيع مثله لانه الزوج اقوى
منه دلالة عليا كزوج من العصة البناء قوله وسواء في جميع
ذلك كان هانز لا اوجاه الحق فيه نظر لقله المواق على المستطاب
قال ابى القاسم من باع امرأته او زوجها هانز لا فلا شيء عليه
قال ابى القاسم ويخلف في الزوج انه لم يرد طلاقها ومثله في
العصبية في رسم قطع الشجرة من سماع ابى القاسم من طلاق
السنة وقوله لان انكر بعد عقد النكاح ان هذا ارجح لما
اذا بيعت او تزوجت بحضرة ايم فان فعل ذلك بحضرة
ثم انكره فلا تطلق عليه وذكر ابى الحسن هذا فانظره **قوله**
وسواء كان جدا او هانز لا الحريم وكما فعل ذلك في جماعة ام لا
هانز لا اوجاه داو نكل نكاحا لا شديدا ولا تزوجها ولا غيرها حتى
تفرق توبته وصلاحه مخافة بيعها ثانية قاله مالك في البيع ومثله
في تزوجه لها واختار اللخمي من الخلاف عدم لزوم الطلاق
في البيع والزوج واليهما يعود هينر التنسية من قوله والمختار
عدم اللزوم فيهما والمذهب القول الاول **قوله** وفي البناء
عدم اللزوم في المنزل ان تقدم لخصه **قوله** ويخلف ايم عليه انه
قصد الزل ولو علم انه يلزم طلاق ما فعله **قوله** وفي فعل ذلك
اي المذكور مما البيع والزوج شب قاله في التشرح واذا بيعت
بحضرة وسكت فذلك فيهما يظهر ويبرك في ذلك في تزوجها
تقريبه وفيه نظر اذ لا كرا ابى الحسن في شرح المدة انه اذا تزوج
زوجة الشخص بحضرة وانكر ذلك بعد العقد انها لا تطلق
منه ولا سلك ان الزوج اقوى دلالة على كزوج من عصمة
الاوله من البيع ثم قال واما لو مثل بها ففيل لزوم الثلاث
وقيل طلقة بائنة وقيل لا يلزم شيء **قوله** ولو انكر اثني
بينا لمفهوم فسكت **قوله** عدم اللزوم ايم للطلاق بالبيع

والزوج

291
والزوج الذي عبر عنه الاصل بقوله والمختار عدم اللزوم
فيها **قوله** ضيف لقوله حب والحرشي وشب عليه المذهب
الاول **قوله** وكل طلاق حكم به لغير ابلاء ومفسر لفتة فيه
لوانزل ابى الحاج كل طلقة يطلها السلطان فهي بائنة
كالطلاق عليه بالضرر والحنون والجذام والبرص الا ان طلق
عليه بعدم النفقة او بالابلاء فيهما رجعت **قوله** اعيب
بائنة البناء للمصير اي حكما مصورا بائنة يعني النشاه
الحاكم اما لو انشاه الزوج من نفسه ثم رفع الحاكم فحكم
عليه بلزومه فيبقى على اصله من رجعية او بينونة **قوله**
لان شرط لغير الرجعة اللخب فبينه قال انت طالق لطلقة
يتويك لا رجعة اليك فيها ولم ينو الثلاث كانت واحدة
وله الرجعة ونسبه وقوله للرجعة اي باطل يريد سوا قاله
ذلك او نواه **قوله** او طلق وامطى او صاح ولو قصد
الخلع بلا لفظ علي الاظهر فيها ان لم يكن لها عليه مهر ولا دين
فما لها على ان اعطاها شيئا او لم يعطها فذلك خلع
ولا رجعة فيه ابن عرفة فيها بالملك من قاله اخلعتك علي
ان اعطيتك مائة دينار فقبلتها فهي طلقة بائنة وكذا
لو لم يعطها شيئا رواية ابى القاسم فيمن طلق وامطى
غير مخالفة لما في الموازنة فيمن صاح وامطى او خالع وامطى
انما بائنة وفي كتاب التحبير ان قال بعد البناء قبل منه
ابنتك فقال له الا فقبلتها انها قد بائنة منه بتطلقة
ابى رشد هذا صحيح على اصل ابى القاسم وروايته عن
مالك ان مباركة الرجل امرأته طلقة بائنة وان لم ياخذ منها
شيئا لانها تقارفة انفق عليها المصا قوله او طلق او صاح
واعطى اما ان طلق واعطى فتصوره واضح واما اذا صاح

فمنه والله اعلم ان يلفظ بالصالح فمقتضى ما كني على ان
اعطيت مائة دينار فقبلتها فهي طلقة بائنة وكذا لو لم يعطها
ونحو الجواهر وقد روي فيمن قاله اخا لولته على ان اعطيت مائة
درهم فقبلت كانت بائنة لا يملك رجعتها وكذلك لو لم يعطها
الزوج شيئا فخالها فهي ايضا بذلك بائنة اي الا ان في جعل
المص اذا طلق واعطي مثل اذا صالح واعطي نظر لان المذكور
فيه الخلاف في المدونة واما الحاحيه وغيرهما اذا طلق واعطي
قاله في ارجاء السور منها وان لم يكن لها عليه مهر ولا دين فخالها
على ان اعطاها شيئا او لم يعطها فذلك خلع ولا رجعة له وروي
ابن القاسم وابن وهب عن مالك فممن طلق واعطي ان له
الرجعة وليس بخلع وروي عنه انها واحدة بائنة واكثر الرواه
على انها غير بائنة لانه اذا لم ياخذ منها شيئا فليس بخلع وهو
رجل طلق واعطي اي لكن في التوضيح في شرح قوله ابن الحاي
وفيها فمن طلق واعطي الرواه مرجعية وهذا الاختلاف
انما هو في موطا ابى وهب والاسدية والموازنة فمن صالح
واعطي وليس فيه طلق واعطي قاله في التكت هذا هو الصحيح
والنقل الذكي في المدونة ليس بصحيح والاختلاف فيمن طلق
واعطي ان له الرجعة لانه انما وهبها هبة وطلقتها وليس من
الخلع في شيء **قوله** ولو قصد الخلع بلفظ على الاظهر
الحق قوله وهل مطلقا والا ان يقصد الخلع تأويلا قاله
في النوادر في ترجمة الخلع بغير عطية في كتابه ابن المواز وان
لم يقصد قصد الصلح وقاله انت طالق ولم يتابعه او قال
ولك متاعك او قاله ولك زياره كذا فله الرجعة قاله ابى
وهب عن مالك واذا صالحها على ان اعطاها شيئا من
ماله جهلا وظلما انه وجه الصلح قاله هي طلقة وليس له

الرجعة

الرجعة لم يرجع فقال للرجعة له اذا كان فيها على وجه الصلح
وقال مالك قال محمد وعليه قوله الاخر العمل به وقاله عليه ومن
كتاب ابى المواز واذا ادعى اليه الصلح واخترق عليه وان لم
ياخذ منها شيئا فهو فراق كالأخذ منها واذا قصد اليه الصلح
بغير عطية او على ان ياخذ متاعه ويسلم لها متاعها فذلك
خلع لازم وقاله مالك في العتبية من سماع ابى القاسم قال
وكويبا شتا قاله انت طالق او لم يقل البنا في في التهذيب وروي
عن مالك انها واحدة بائنة وروي ابن المواز فقال ان كان
على وجه الخلع فهي طلقة بائنة وان لم يجر بينهما ذلك فله
الرجعة وتاويل ابى الكلاب قوله الذي في المدونة بالبينونة وعليه
ابو بكر بن عبد الرحمن وعبد الحق وهذا الاختلاف انما هو في
موطا ابى وهب والاسدية والموازنة فمن صالح واعطي ليس
فيمن طلق واعطي قاله في التكت هذا هو الصحيح والنقل الذي
فيها ليس بصحيح والاختلاف فيمن طلق واعطي ان له الرجعة
لانه انما وهب لها هبة وطلقتها وليس من الخلع في شيء ونقل
ابى عبد السلام عن غير واحد منهم صحوا الاقوال الثلاثة
في الثلاث مسائل المتقدمة وهي اذا طلق طلاق الخلع بلا
تمرض واذا صالح واعطي واذا طلق واعطي وما ذكره عبد
ابى التما وبلية اذا صالح واعطي فقط هو ظم كلام السق ضيق
والذي يدل عليه كلام ابى عرفة انه محله فيمن طلق واعطي
لا فيمن صالح واعطي لانه بعد ان ذكر اختلاف الرواه واعتراض
ابى عبد الرحمن وغيره قال في الموازنة فيمن طلق واعطي
اي جرد الامر بينهما بغير الخلع والصلح فهي بائنة والامرجعية
وما افاره هو الفقه والله اعلم ونحو ابى عرفة فيها مالك من
قاله خالعت على ان اعطيت مائة دينار فقبلتها فهي

طلقة بائنة وكذا لو لم يعطها قال غيره عنه طلاق المطلق
طلاق الخلع هو البينة لانه لا تكون واحدة باينة الا بخلع فصا
كما قاله لزوجه التي بين يها ان طلاق الخلع ورويه
ابن وهب وابن القاسم فممن طلق امراته واعطاهن هاهنا
طلقة رجعية ورويه غيره انها بائنة واكثر الروايات انها
رجعية قلت يجب عود حيدر فاعل صار على من قال
اخالفه والاكابر نسبة النية بنفسه عيانا وهم
ابوبكر بن عبد الرحمن وغيره نقل اختلاف الرواة فممن
طلق واعطى وقالوا انما وقعت المسالة في موطن ابن زهيب
والاسدية والموازية فممن صالح واعطى او خالع واعطى
لا فممن طلق واعطى ورواه ابن القاسم فممن طلق واعطى
غير مخالفة لروايته فممن خالع على ان اعطى ما تاتى بها بائنة
وتزوج ابو عمر ان في احتمالها اختلاف والتوفيق في الموازية
فممن طلق واعطى ان جرى الامر بينهما بمعية الخلع والصالح
فهي بائنة والاخر رجعية قال بعض من خنا والاختلاف فيه
فممن طلق طلاق الخلع انما هو بعد البناء ولا يختلف فيه
فيل البناءا واحدة **قوله** وانما يلزم بطلاق مكلف ابن
عروة المطلق بالخلع مع صح طلاقه ابن شاسي ان كانت
الخلع اربعة العاقدان والعوضان الاول الموجه بشرطه
ان يكون زوجا مكلفا **قوله** ولو عبد او سفيها ابا عروة
في خلع الوصي عن سفيهة البالغ بغير امره سماع ابن القاسم
في الجنايات مع ابن رشد عن دليل تكاها الاولى وابن حبيب
وابن الما جئوك مع قولها في ارخا السور وجعل البينة
الحاجب الاولى المشهور وعكس ابن فحقول وبامرة جاز
ما هو وفي السيد عن عبده البالغ نقل ابن بشير وجعله

الاول

الاول المشهور خلاف ظاهرها وقول ابن فتحون العبد
البالغ كالمسفيه وقول ابن شاسي اختلاف في صحة خلع
السفيه لا يعرفه وعلى صحة لا يبر الخلع بتسليم المسال
اليه بل الى الولي وقاله النخعي ان كانت رشيدة والزوج
معي الخلع لان الطلاق لا يرد وان كان في الخلع غيب
كما لم خلع امثل قلت فيجب عود الخلف الذي نقله ابن
شاسي لتكمل خلع امثل لا فتنازع رفع الطلاق وطم كلام
الموتقني براءة الخلع يدفع الخلع للمسفيه دون وليه
قال ابن فتحون لا ومتنيط لا يفتقر المبرك للوصي لان
الطلاق انما هو للمسفيه خلع يا خذ او تسقط دنيا
عليه فلا اذن للوصي في ذلك قلت لانه عود عن غير
فتوى السفيه مستقلة فصارت كهيئة **قوله** كولي
الصغير والمجنون ابن عرفة اب فتوح وابن فتحون
يجوز للملوك ووصيه والسلطان وخليفته المباشرة
على الصغير بشي يسقط عنه او يؤخذ لا غير ذلك
وكذا السيد في عبده الصغير قلت هذا اختلاف قول
النخعي بجواز ان يطلق على السفيه البالغ والصغير بدون
شئ يؤخذ له قد تكون بقا القصة فساد لا مرجع قبل
تكاها او حدث بعده من كونه الزوجة غير محورة الطريق
او متلفة ماله وفيها كما لست لما جاز للاب والوصي التكا
الصغير امرأة الموصية رجعية له فكذا يطلقان عليه
بالماله ثم قال لا يجوز ان يطلق على ابنه الصغير انما يجزى
ان يصالح عنه ولم يجز طلاقه لانه ليس موضع نظر في
اخذ شئ له كحلوا الطلاق عن المكلف الذي منه رحل
المتاع للقبضة فيما يصير اليه ولا يطلق السيد عن عبد

التصغير لا يجمع ياخذ وروى ابن نافع فممن تزوج وصيفة
وصيفة قبل البلوغ تفرق بينهما على وجه النظر والاجتهاد
قبل بلوغها جائز وقال ابن نافع لا يجوز الا على وجه الجمع البين
بشروطه وفيه عقد جبري على عدم جبره على النكاح لا يجمع
عنه وعلى جبره في الخلع عنه قولان **قوله** بالنظر في الاجتهاد
في مصلحة الصغير والمجنون **قوله** وحرم خلع المريض ولغذا ابن
عروة خلع المريض تام وفي ارضها اياها المنصور ويخرج التخييم
قوله المغيرة من حلف ليقضي فلا حاجة فحلفت في مرضه بالاطالة
لا يعلم به حتى مات لم تره ونقض التهمة في خلع المريض ابي مع
يخرج بعضهم من نقل الباجي رواية زياد ابن جعفر في طلاقه
بجنت في مرضه من سببها كمن حلف في صحة بطلاقها انت
دخلت الدار فدخلتها في مرضه قصد الطلاق لهما لا تره ومن
رواية زياد في المملكة في المرض انها لا تره وعلى الاول قال محمد
وابو عمر ان ترث مما أعطته كذا نقله الصقلي وعبد الحق في
تهذيبه ونقل ابن عبد السلام عن ابي عمران عن مالك انها لا
لا ترث منه لا اعرفه الخط في التوضيح عبر ابن الحاجب بالتفرد
دون الجواز لان الاقدام عليه لا ينبغي لانه طلاق في المرض وقاله
ابن نافع نفذوا جازة تبينها على ان الاقدام على ذلك البتة
لا يسوغ وقال ابن عمر تكلم ابو محمد على حكمه بعد الوقوع وهل
يجوز القدوم عليه ام لا قال مالك لا يجوز لان فيه اخراج
الوارث وقد روي في الله عليه وسلم عن اخراج الوارث الا ان
هذا التعليل يقتضي جواز طلاق من لا ترث كالامة والكتابية
وقيل لا يجوز ان قد تفتق الامة وتسلم الكتابية وفي مجمع
ابن القاسم من محتمل في الذمة تزوج وهو مريض انها لا ترث
انه يمنع ان يطلق وهو مريض فكما منع من الطلاق وهو مريض

الحق

الحق امراته في التمنع ان يدخل عليها من ينقصها من ثمنها البينة
ترشد هذا بينه لان المعنى الذي من اجله لم يجوز ان يطلق في المرض
موجود في النكاح فلا يجوز له ان يدخل وارثا على ورثته كما لا يجوز
ان يخرج عنهم وارثا فبعد ذلك بالمنع وانه ترشد بعدم الجواز وفي
سلام ابن يونس وابي الحسن والرجحان ان منوع وفي المنطقة
طلاق المريض وخلعه جائز ويصح له ما اخذه من الزوجة غير
انه ان مات من مرضه قبل ظهور صحته ورثته المرأة بائنا كانت
او رجعتا هي فظاهره انه جائز ابتداء الا ان يحل قوله علي
لزومه بعد الوقوع **قوله** وورثته الخطا اشار اليه ان طلاق
المريض وان كان بائنا لا يمنع الزوجة الميراث واما غير ذلك من
احكام الطلاق فتترتب عليه ابنا كما يجب طلاق المريض
واقرا به كالصحيح في احكامه وتنصف صداقه وعدة
المطلقة وسقوطها في غير المدخول بها الا انها لا تقطع ميراثها
هي خاصة ان كان مخوفا فقيها كما به عثمان رضي الله تعالى عنه
للزوجة عبد الرحمن في التوضيح وترثه سواء كان الطلاق بائنا
او رجعتا لانها او واحدة النقضه العدة ام لا وترثه من جميع
تركتها حقيقا اختلفت به من هذا مذهب المدة وروى عن
مالك انها لا ترث منه مطلقا لضعف التهمة لان الفراق وان كان
ابتداءه منه لم يستقل به وانما تسمته هبة او غيرها وهذا انما
المعروف في قوله البائنا كما جبه على المعروف وانكره ابن عرفة
واسم اعلم **قوله** كخطبة فيه وان بتخيير او تقليد قبله
مالك من طلاق امراته في مرضه او خالفها او طلقها في مرضه
بائنا بائنا وجهه كان فانه لا يرثها ان مات وترثه هي ان مات
من ذلك المرض لان الطلاق جائز قبله **قوله** او حكم به اي
الطلاق **قوله** فيمنه اي وطن **قوله** مولا بضم الميم وسكون

الوارث حاله عليه ترك وطرف زوجته أكثر من أربعة أشهر وهو
 حر أو أكرم من شهرين وهو ورق **قوله** أو حنته فيها أن قال
 لها الزوج في حنته أو دخلت دار فلان فانت طالق البتة
 قد خلتها وهو ورع فانه تترتب البتة عرفة جعل ابن عباس
 وأبناها كاجب الملاك عن في الموضع من هذا البعيد إيقاق ونفي
 ابن عرفة وطلاق ذلك الموضع المخوف وإقراره به في حنته
 كالصحيح مطلقا لأنها تترتب أن ماتت منه موتا لا يرفع أثرها
 إياه الا طلاقه ولو كان باينا وفيه في الصحة مرجع لم يرجعها
 منه ومات بعد عدتها فلا تترتب وفي الكافي قوله بأنها إياه
 بيا على اختيار المال أو آتمته حنة إياها بما في الموطأ فضي
 به عثمان لامرأة عبد الرحمن بن عوف وفيها لعانة إياها فضا
 في مرضه كطلاقه لا تخيب لو كان العقد في صحة والكس في
 مرضه فحين كونه كذلك ونفي أثرها قولها ورواية
 المحدثين أن قال لها في حنته أن دخلت الدار فانت طالق
 قد خلتها في مرضه كصيانا وخلافا فلا تترتب مع قوله البقرة
 من حلف ليقضي فلانا حقة فمضى من الكالف وحنت في
 مرضه أن كان ملكا ورثة وإن كان فقيرا حل له ماله لم يعلم
 به فلا تترتب وهو الأحسن وعزوا الباجية الأولى كمشهور
 مذهب أصحابنا قاله وروى زياد بن جعفر لائنه المستطيل
 أثر هذا أبو كسب فغلب القول الأول لا تترتب إذا خالها
 في مرضه لانه إياه في البراءة من التهمة لانه باختيارها
 وجعل ابن عباس وأبناها كاجب الملاك عن في الموضع من ذلك
 بعيد لأنها فيه غير مختار في خوف حد لها برميها ولعانه
 إلا أنه يروى فيه خلافا **قوله** لا بد ما صدر منه
 أضافه بياينة يعني الطلاق في التملك وبأبعده

وإن لم

وإن لم يوقعه الزوج في الموضع لكن لما كان سبب الطلاق
 من البقي يعني والكلف ولو قتل الموضع من الزوج كان الطلاق
 الذي سبب عنه كأنه وقع الآن من الزوج وكان طلاق هو
 في الموضع **قوله** أو سلمت أو عتقت بعد الطلاق ابن عرفة
 لو طلق أمه أو منية فعتقت واسلمت بعد العدة قبل موته
 ففي أثرها إياه قول لا محمد وابن الما جشوب وعزوا الباجية
 لسمع أصح وابن القاسم وسحقون **قوله** أو تزوجت
 ابن عرفة فيسألان مجموع الوصية المطلقة في المرض وإن
 تزوجت أمزواجاً لأنها تترتب ولا يرفع أثرها إياه خكاها
 غيره وإن لقد ولو طلقها كل فمضى في مرضه ورثت الجميع
 ولو كانت زوجها الفيرهم وإن قتله في مرضه خطا بعد
 طلاقه فالدية على عاقبتها ورثت من ماله زوجها وإن
 قتله عمدا فلا تترتب من ماله وتقتل بغيره عمنها علي
 ماله فلا تترتب منه **قوله** لا مردة ابن عرفة فها من قتل على
 مردته فلا يكون مردة في مرضه فلا تترتب ورثته والزوج حنة إذا لائهم
 أحد مردة على منع إرث اللخبى أن قتل عليه مردته فلا يورث
 اتفاقا ولو عاجله المودة فثالثها أن لم يئتم بها ولفظ ابن
 سفيان والموازنة قاله وإياه ورثه بعيد وكان من لم يعلم
 أن بينه وبينه عداوة فحسب إياه وإن مات بعد إسلامه
 ورثته ورثته غير الزوجية على قوله ابن القاسم مردته طلاق
 ورثته على قوله الشهب وتجب المالك أن إسلامه يوجب
 بقاها زوجية دون طلاق قلت الأظهر أن تترتب زوجيته
 على قوله ابن القاسم البتة لانه مطلق في المرض ورافع التهمة
 قتله والفر من نفية لاسلامه اللخبى لو طلقها في مرضه
 فلا تترتب إرثه ثم ثابت ثم مات من مرضه فلا تترتب **قوله**

الزينة اي بانه اراد لبيت من فلا تربية لعدة حنط البردة مع
قلبه من ابائهم بغيرها مما لا خطر فيه **قوله** يقصد حرمان
ورثة اي يصح في ذلك او تدل عليه قرينة فيعامل بنقيض
قصده ويرثونه ولو مات مرتدا اعادنا الله تعالى من ذلك
بفضله **قوله** لا يرث ان يرث يعيب في المرمى ابن عرفة جمل
الموت في الطلاق عليه في مرضه بجنونه او جذام كالردة
واضح الا انه في الحكم عليه به في مرضه نظر او الصواب تاخرو
وفي التوضيح انكوا ابو اسحاق بالردة الطلاق عليه في
المرمى بجنونه او جذام او لعان او شوز منها في المرمى وفي
الباحي ان المطلقة تشوز منها كما في الخافعة والملا عن في
ان حكم الميراث ياق خلافا لابي حنيفة ولم يذكر في ذلك
خلافا **قوله** وفي طلاق الباشر خلافا ابن عرفة قوله ان
عبد السلام تشوز منها في المرمى كالردة شكل اذا اشتر
للتشوز في العفة الباشر لم يذكر في الكتاب لو كان لعانه بولد
نفاه هل ينتفي في مرضه والصواب نفيه ولائمة في النسب
لصحة استلحاقه في مرضه وفيه التفرع وما حب حبي
الربع والاجدم والابرمي والمقعد وذو الحناج ان ارادة
ذلك واضناه وبلغ به حد الخوف عليه فله حكم المرمى ومي
لم يبلغ ذلك منه فله حكم الصحيح الباحي صفة المخوف
فأرواه ابن عبد الحكم ما اتفقد ما حبه عن الدخول والخروج
وان كان جذاما او برصا او فاجا وليس بالقوة والزوج والبد
اذا صح البعد كذلك وكذا اذا كان في الفالج والبرص والجذام
يصح مع بدنه ويتصرف بمحمد لم يختلف قوله مالك ان الزحف
في الصف كالمرمى قلته فافهم المصطاو له واوله ان اعتقبه
الموت مخوف واختلفه ان طال مرضه بعد طلاقه ثم مات

فمقتضى

فمقتضى قوله ذلك ايها الزوجت انزواكلهم بطلعتها في
مرضه ثم تزوجت اخروا الذي تزوجوها احيا ترك جميعهم انه
مخوف ومثله قوله القاضية السك مخوف ولم يفرق بين طول وقصر
وقوله ابن الملا جشوك المصطاو كالمسك والرابع والطحا والقبول
ما لا يحاول منها كصحة وان مات قبل طوله مخوف وهو حسن وقال
تيا من بعد ان ذكر اخذ المتخمس في تعدد الزوجات المصطاو
مخوف قد يتحقق هذا في المدة القريبة بان جميعهم لم يبن بها
واتفق مرضي جميعهم او الاول تركها حاملا فولدت للعد ومخوف
وتزوجها الثاني او قد قريب ثم ماتت بجمع وكذا احثي
اتفق في ايام يسيرة او بانه مرضي مسائل تكلم عليها ان
اتفقت وفي كونه المحرور لسفر او غزو كمرض قولان نعم
قالوا في كون ركوب البحر كالمرمى ناكها حال الهول فيه ثم قال
والذي يجمع به دأبه يدخله ما يدخل راكب البحر حال الهول
في الخلاف والحكي للقتل صبرا كالمخوف اتفاقا وكذا الاسير
في اول امره قبل ان يستسلم يستحكم اسره انظره **قوله**
وان صح فكل المطلقة في الصحة في كس من طلق في مرضه
واحدة يملك فيها الرجعة ثم صح ثم مرض فامردفها طلقته
او ابنتها فلا تربية الا ان يموت وهي في العدة من الطلاق الاول
لا في الطلاق الثاني ليس بفار الا ان يترجمها من الطلاق
الاول ثم يطلتها في مرضه فزله ان انقضت عدتها لانه
بارتجاعها صارت كسائر زوجاته وصار بالطلاق الثاني
قار من الميراث الخطا اية ولو طلق زوجته طلاقا رجعيًا
في المرمى ثم صح من مرضه صحته بنية ثم مرض فطلتها فيه
المرمى الثاني قبل ان يبرأ جهها طلقه اضرب رجعية او بائنا
فانه مات قبل انقضائها العدة من الطلق الاول ورثته لانه

الطلاق في الصحة لا يمنع الميراث ان مات المطلق في العدة فا حرك
الطلاق في المرض وان مات بعد انقض العدة فلا ترث الزوجة
للقطاع ميراثها بالصحة بعد الطلاق الاول والاخرة بالطلاق
الثانية لانها لا تستأنف لها عدة وانما تحسب عدتها من
الطلاق الاول ولو كان قولا المصنف الا في عدة الاول يومهم
انما عدة للمثاني اما لو راجعها انقضت عدة الاول فان
طلقتها بعد ذلك في المرض فله حكم المطلق في المرض وفرضنا
الطلاق الاول رجعي لانه لو كان بائنا لم يلحق الطلاق الثاني
بعده وانقطع الميراث بالصحة التي حصلت بعده ولو طلقها
في المرض طلاقا رجعيا ثم صح قابليا في الصحة فانها
لا ترث سواء مات في العدة او بعد بها او كان ارجعيا
ام لا ذكره ابن شاسه وابي الحاجب وانظر الموضع والله
اعلم **قوله** لا ترث الا في عدة الرجعي الفاح لوجبه النسبه
قوله عليه اي الطلاق الاول الرجعي الذي حصل في المرض
فيل الصحة **قوله** طرما اي بعد الصحة **قوله** لم يرجع قبل
الاردا فانه كان ارجعيا قبله انقضت عدة الاول وصار
له حكم المطلق في المرض **قوله** وانما يرث اي الزوج المطلق
الزوجة التي طلقها ثم ماتت **قوله** والاقرار والشهادة
كالانثا ابن شاسه الاقرار بالطلاق في المرض كالانثا
الا ان العدة من يوم الاقرار بالانثا القاسم من مات فشهدت
ببينة انه كان طلق امراته البينة في صحة ورتبه كالوطوق
في مرضه لان الطلاق انما يقع يوم الحكم ولو وقع يوم القوله
كان فيه احد ان انكر الطلاق واقربا لوطوق ابن عرفة سمع
ابن القاسم من شهد عليه انه طلق امراته البينة وقدمات
لا يرثها ولو كان قد مات ورتبه كمنون بمناه الن

الزهر

الشهود وكانوا فيما معه يهودا حضورا معه في البلد فلم يقوما
عليه حتى مات ابن رشد قول كمنون بمناه كانوا فيما
فلم يقوما حتى مات ليس صحيح اذ لو كانوا فيما معه
فلم يقوما لوجبه ان يرث كل واحد صاحبه لان شهادتهم
كانت بتحل بترك قيامهم بها وانما وهم كمنون في تفسير
قول ماكن بعدا والله اعلم لما وقع في كتاب الايمان بالطلاق
من المدونة من قوله يحبه بن سعيد في شهر وشهد واعلي
رجل بعد موته انه طلق امراته لا يجوز شهادتهم اذ كانوا
حضورا ولا امراته الميراث وكذلك قوله لو ماتت هي فله
الميراث من اجل سقوط شهادته الشهود بحضورهم فليس
بمعنى مسئلة باللك التي فرق فيها بين شهادتهم بعد
موته وشهادتهم بعد موتها الا ان كانوا عينا وكذلك وقع
في رسم رجل صبي من سماع عيسى من الايمان بالطلاق
ان الشهود كانوا عينا لا يثبتون فالك احق بتعيين
ما اراد ووجه تفرقة بين بينة منها وميراثها منه هو انه
اذا كان هو الميراث لا يثبت رايه في شهادتهم ولعله لو كان حيا
واحد رايه فيهم لا يثبت شهادتهم فزايها الميراث من اجل
ان الشهادة لا يجب الحكم بها الا بعد الاعتذار الي المشهور
عليه وان كانت هي المميتة امكن ان يعذر اليه وان تجزعت
الدفع وحكم الحكم بالطلاق يوم وقع فلم يكن له ميراث منها
وقال محمد بن الموارثا ورتبه ولم ير بها لانه كالمطلق في المرض
لان الطلاق وقع يوم الحكم والا لكان في وطئه الحداث
اقرب وانكر الطلاق قال ابو اسحاق فيه نظر لان الحكم انما
يثبت شهادته البينة وهي قالة الطلاق وقع قبل الموت
وانما يترك احد بالشبهة اما النسيان واما الامكان كونه

صار في الكار والطلاق ولو كان الطلاق يقع بعد الموت
يوم الحكم لورثها ايضا والقياس لانثرت كما لا يرثها لان
الاعتذار يجب اليها جميعا فكما لا يرثها وان لم يقدرا اليها
لانثرت وان لم يقدرا اليه وهو قول سحنوني ويحيى بن عمر
الخطابي حرفة **قوله** اوله بان يدعيه لفرص فتذكره هو
قوله والعدة من الان الا لثارت بخ بنية عبارة الا في الاقرار
به فيه كانت له والعدة من الاقرار الخ يبيح ان
الشخص ان اقراره شهد عليه بنية بايقاع الطلاق
في زمن سابق على مرضه بحيث تنقضي العدة او بعضها
فيه فان ذلك بمنزلة انث الزوج الطلاق في المرحى واللمرة
باستناده للمرض السابق بالاقرار او البينة ولو ارجحت
قوله ان مات من ذلك المرحى ولو تزوجت غيره وليندك
العدة من يوم الاقرار او الشهادة ولا يصدق في اقصائها
او بعضها لانها حق لله تعالى ولا يرثها هو ان انقضت
على دعواه الا ان تشهد بنية له فيعمل على ارجحة البينة
في العدة ونحو الارث والاضا في هذا قوله في العدة وورثته
فيها اي في العدة المستأنفة خاصة لان النقص لا المرف
هنا مريض وهناك صحيح عيب والعدة ابداؤها من يوم
الاقرار في المرحى فلو اقر وهو مريض انه طلقها لمدة انقضت
فيها العدة او بعضها فلا يصدق لانها حق الله تعالى فلا
يغفره اقراره واستقر قوله والاقرار به انه ليس للمريض
بنية بما اقر به وهو كذلك والاعمال بمقتضاها فتكون
العدة من الوقت الذي اسندت البينة وقوعه فيه ومنهم
قوله فيه انه لو اقر به في حجة فسيده كره في العدة بقوله
وان اقر صحيح لطلاق من تقدم استأنفت العدة من

يوم

يوم اقراره ولم يرثها ان انقضت على دعواه وورثته فيها
الا ان تشهد بنية له في قوله وورثته فيها اي في العدة المستأنفة
من اقراره ما دامت باقية فان انقضت ثم مات فلا يرثه وهذا
محال اقراره اقراره به صحيحا من اقراره به مريض الذي كمل
لصاحبه لما تقدم من انها بترته في اقراره مريض فيها وقيل
غيرها وقوله الا ان تشهد له وكذا عليه حال انكاره صحيحا
على المذهب فالعدة من اليوم الذي اسندت البينة وقوعه
فيه في الاربع صور وهي اقراره به صحيحا او مريضاً وانكاره
ايام صحيحا او مريضاً باقامة البينة عليه في الاربع فسلم
ما ذكرنا ان المصنف تكلم هنا على اقرار المرفق بايقاعه في
صحته من جهة الارث والعدة ولم يتكلم على ما اذا شهدت
له بنية بما اقر به ولا على ما اذا انكر وشهدت عليه وهو مريض
بوقوعه في صحته من حيث الارث والعدة وتكلم في باب
العدة على اقرار الصحيح وشهادة البينة له من حيث الارث
والعدة ولم يتكلم فيه على انكاره وشهادة البينة عليه
ويستثنى من العمل بالوقت الذي اسندت اليه البينة
وقوع الطلاق مستلثا الاول قوله ولو شهدت عليه
بعد موته بطلاقه فكما لطلاق في المرحى والثانية قوله وان
استشهد به في سفره ثم قدم ووطئ وانكر الشهادة فرف
واحد البينة في قوله وكذا ان انكر المريض طلاقها الخ تأمله
مع قوله بعد وان استشهد به في سفره فانه ياتي فيه ان العدة
من يوم الحكم به وقال الخطابي هناك عن ابى الحسن
بعد سلام المدونة ما نصه عياض ظاهره انها انقضت من
يوم الحكم يعني في قوله وان استشهد به في سفره لعل عليه
قوله ولاحد عليه الشيخ وفي طلاق السنة من العتبية

فحين شهدت عليه البينة انه طلق زوجته منذ سنة فهاخت
فيها ثلاث حمى قال عدتها من الطلاق فقالوا انما قضى
قوله هذا والفرق بينهما ان ما في العتبية بقرب الطلاق وما
هذا منكر له ان في محصل ان انا قن بما شهدت به البينة
فمن يوم الطلاق وان انكر فمن يوم الحكم خلاف ما عاهد
عقب من الاعداء من يوم الطلاق مطلقا وقد رجع عقب
الي هذا عند قوله ولو شهدت بعد موته **قوله** وهو
الطلاق بعد موته عدم الجارية قال ابن القاسم من مات
فشهدت بینه انه كان طلق امراته البينة في صحته ورثته
كما لو طلق في مرضه لان الطلاق انما يقع يوم الحكم وفي
سماع عيسى بن مالك عن رجل مائة عن امراته
فشهد عدول لا يثبتون ان طلقها منذ سنين قال تترثه
وان ماتت هي فلا يرثها قيل له فما الحجة في انها تترثه قال
ايراث لو كان حيا فشهد واعليه ان يحكم عليه بلا عذار
قلت لا قال فما يدرينا اذا اخذ اليه ما كان يدريه عن نفسه
قال ابن القاسم وهو راى وتعتد بأربعة أشهر وعش
قوله عدم لان الموصوع انه استمر على معاشرتها فافترق
الانزواج للموت ولو كان حيا لكان طعنه في البينة صنو
قوله عدة وفاة اي من يوم الموت لا من يوم الحكم خلافا
لعبد صنو **قوله** وبعد موته لم يرث قال الخط بعد النكاح
فتحصل من هذا انه اذا كان الشهود حضورا فشهادتهم
باطلة وتترث ويرثها وان كانوا غيبا ثم قدموا فشهدوا
بالطلاق قال كانت بعد موته ورثته وان كانت بعد
موتها فلا يرثها على قوله مالك وابي القاسم وقال
سحنون وسعيد بن عمر لا تترث كما انه لا يرثها ثم قال

الخط

الخط علم من هذا الكلام ان صورة هذه المسألة كونا المرأة
تحت الزوج اليه حين موته ولم يعلم طلاقها الا من الشهود
بعد موته واما لو طلقها في صحته وانقضت عنه وعلم ذلك
فلا شك انها لا تترث وقد نيه على هذا ابى الفرات في مرضه
لهذا القول وانه اعلم **قوله** وان استشهد به ثم انكر فترث
ولا حد بينهما من طلق في سفره ثلاثا ببينة ثم قدم
فيل البينة في طهرها ثم اتت البينة فشهدت بذلك
وهو فكر طلقها ومقر بوطئها فليفرق بينهما ولا شك
عليه ابن عمر ظاهره انها تعتد من ذلك اليوم مواف
راى الخط ابو الحسن الى لا حد عليه الا بهر كذا لان الزوجية
بينهما حتى يحكم بالطلاق اي المواف لان العدة من يوم
الحكم المانزلي لانه كما لمقر بالزنا لا رجع عنه غيره لانه
جوز نسيانه عيا حتى يدل قوله لا شيء عليه انها تعتد
من يوم الحكم بحسب لو شهد اربعة انه طلقها البينة
واقربوطها بعد وقت الطلاق وحده حدته ولو
قالوا لشهد انه طلقها ثم وطئها حدته وبروي على عيسى
مالك انه يفرق بينهما ولا حد عليه اصحابنا يا بونا هذه
الرواية ويرون عليه الحد ابى بونسي قول سحنون بايجاب
الحد خلافا للمدونة في الذي شهدت عليه البينة في
سفره واختلف ابى القاسم واسهب فيمن شهدت
عليه بينة بعق امته بسفره ثم قدم منه ووطئها واستقلها
فاختلف في العلة والتفقا انه لا حد عليه ولا فرق بينهما
واحرقة **قوله** ولو ابى بها المربعين ثم تزوجها فشكل في ريق
فيها من طلق في مرضه ثم تزوجها قبل صحته فلا تكاح
لها الا ان يدخل بها فيكون كمن نكح في المرض وبني فيه

بعض القرويين يفسخ ولو بين الخطا تشبه هذا التكاثر
بالتكاثر في المرض من كل لانه يقتضي عدم الارث فيه وليس
كذلك ان قال في التوضيح في النكاح بين هذا التكاثر والتكاثر
في المرض وهذه المطلقة قد ثبت لها التكاثر الميراث وانما فيه
المع والى احكامه بالمرزوح في المرض وهذه المطلقة قد
ثبت لها الميراث وانما تشبه المصنف وان احكامه بالمرزوح
في المرض لفسخه قبل وبعد على المشهور في التام ولو تزوجها
بعد البيونة في مرضه ففسخ وان دخل على الاربع والمعلم
قوله لانه ادخلها في ارث مستمر حتى تغيب لفساد تزوجها
بعد بيونتها في مرضه **قوله** والاول اية الارث الذي ثبت
لها بطلانها في مرضه يجب فيفسخ قبل وبعد لانه فاسد
لعقده ولها الاقل من المسمى وصدق المثل من الثلث
ويجوز الا ان يصح الميراث كما مر في تشبيه الفارة الفسخ
ولو بعد البناء وما معه من الصداق واما الارث فتثبت
لتقرره بالتكاثر الاول فان قلت الفلة في منع تكاثر الميراث
انما هو ادخاله وارث وهذه قد مر فيها لثالث
المطلقة في المرض لا ينقطع ميراثها قلت هذا التكاثر الثاني
قد يبرهن له ما يصير سببا للارث لو سلم من الفسخ وذلك
اذا صح بعده صحة بيونة فلذا فسحناه مراعاة للمطاركي
وهذا على طريقة منع تكاثر الضمانية والامة الميراث
البناء لا يخفى بل في هذا الجواب بل هو ساقط والنظر
التعليق بالقرن في الميراث في الثلث فلا يدرك ما يحمله ام لا
قلو تحمل بالميراث اجنب فلا يفسخ لبيونة في مال الاجنبي
والارث بالتكاثر الاول كما في التوضيح والموافق قلت
جوابه يجب صحيح بالوجه الذي هو ملكه المصنف

والتعطيل

والتعطيل بالقرن يقتضي معية بالدخول **قوله** وان كان لا يجوز
اي لا يفسخ وادخله لكان وان صلة وهو ميراث على صلة مستمر
الميراث اية بالصحة ونظم الكلام لانه ادخلها في ارث مستمر
بالصحة وان كان لا يجوز في الادخال عند هذا اية فننظر
لاية لو وقع حال المرض الارثية ان قيل يفسخ نكاح
المريض ولو صح صحة بيونة صق **قوله** الادخال اية
للوارث وعبارته الخرسية فان قيل علة فسخ التكاثر في
المرض ادخاله وارث وهي منتفية هنا لبيون الارث
لها على كل حال فان جوابه ان الارث الذي هو ثابت لها تقطعه
الصحة البيونة فانها اذا حصلت الصحة انما يكون
بالتزويج المذكور فقد وجد موجب فسخ هذا التكاثر اية
خرقة فانها من طلق في مرضه قبل البناء ثم تزوجها قبل
صحة فلان تكاثر لها الا انه يدخل بها فيكون كمن نكح في المرض
وبني فيه عبد الحق عن بعض القرويين يفسخ ولو بين
وليس كما قيل يثبت بالتكاثر التكاثر بالقرن لان هذا
الميراث هو في الثلث ولا يعلم ما يحمله منه فهو غير مستمر
وتكاثر القران الميراثية ثابت وهو لفظ الكتاب كمن
نكح في المرض وبني فيه ورابع دينار ثابت للمرأة مع
راس المال كما صرح به غيره ما والذكي في الثلث ما زاد عليه
الدين كمن سحتوا لها نفير وجه في موضع اخر انه
يفسخ قبل البناء لانه ان يعطى ماله بغير شيء فان
بني بها استحققت مهر مثلها في الثلث ولم يكن لفسخه
معنى قال ابو الحسن لها ربع دينار في راس مال وبغية
مهر مثلها في الثلث قال المذاكرون انما فسد التكاثر وان
كان الارث ثابتا لها بطلانها في المرض للقرن في الميراث

هو في راس ماله وبقية مهر ملكها في ثلثه او في ثلثه فلو جعل به
غيره في عقد كان صحيحا وما ذكرنا لصحة انكار بعض
القرويين قول سمعنا به بمعية بالبناء واحتجوا به بقوله
كونه في الثلث او في راس المال قاله الا ان يكون له ماله ما عرفت
وفي ثلثه اضعاف المهر فيصح قوله سمعنا به وقال ابو عمران
لو جعل اجنبية المهر فلا يفسخ الشكاح لثبوت المهر في ماله
الاجنبية والبرك بالشكاح الاول ولو كان على وجه الجمالة
لكان كسالة الكتاب لان الاجنبية انما يطالب بالمهر في عدم
الزوج والصواب يجب ان يثبت له المهر ثابت على كل حال
قوله والراجح وقف خلع المريضة انما في ان اختلفت
منه في مرضها وصحة جميع ما لها فلا يجوز ولا يبرئها اليه
القاسم لو اختلفت منه على اكثر من ميراثه منها فلا يجوز
على مثل امرته ما قل جاز ولا يوارثان وقال ابن نافع مثله
حيث من في كونه قول ابن القاسم تفسير الرخل فاقول لا الاكر
والاقل مع محمد ورويه عن مالك وتوقف المال حتى تصح
او تموت وسمع يحكي رواية ابن القاسم من صالح امراته
في مرضها على دار او ارض فقبضها وذلك قدر ميراثه
يوم صالح جان فان هلك با في ماله فلا يرجع لورثتها
عليه لانه في ضمانه ولا حجة لهم في عين ما اخذ ببيعها اياه
ابن رشد وروى ابن وهب عن جابر بن خلع المريضة بخلع ماله
وظم رواية الموازية بها عدم جواز مطلقا وثالثها
يجوز ان كان قدر ميراثه وفي كونه يوم الخلع او يكون قول
ابن القاسم راجح فعليه الاول ليتجمل ويحلي الثالث ان
كان مريضا وقف لا تصرف فيه الا ان يحتاج لانفاقه
فان صححت اخذه ومنه ان النفقة وان تلقى منه

وان مات

وان مات اخذه او ما اترك منه ان فات بانفاق او غيره
ان كان قد ارثته وان كان اكثر فلا شيء منه ولا ارث بحاله وان
كان شاعيا وهي غنية فلا يوقف شيء من ماله ولها
الاتفاق منه كالمريضة وفيه فانه صححت بعض ذلك
عليه لو ان ماتت نظرية كما تقدم ثم قال ابن عرفة ونقل
الحنيفة عن القاضية له ما خالها عليه ان حمله ثلثها لان
طلاقة بطوعه صيره اجنبيا فصح له خلعها كعقوبة وفيه
رابع وان لم يفصل في وقف الخلع بين كونه مريضا او شاعيا
وقال اختلف في وقف الخلع فقال ابن نافع يوقف
وقاله اصنع في الموازية ولا يمكن منه فانه صححت اخذه وان
مات له كان له قدر ارثته وقال في كتاب طلاق السنة
ترك في يد ما لا يمنع من بيع ولا شراء ولا نفقة بالمعروف
قلت قوله ان مات كان له قدر ارثته خلاف ما تقدم لان
شيد ان كان اكثر فلا شيء له منه ولا ارث بحاله وفي
اختصاصه لو اوصية مثل نقل الحنفية قال وارثه ان كان
الخلع حسيلا ايا لا يوقف وان كان عبدا اودا اوقف
ومنعت من التصرف فيه فان صححت اخذه وان ماتت
خير الوارث بين اجازته له ورده ميراثا ويكون على
خلفه في الارث على الوفا ببيعها ولو كانت قيمة ما خالها عليه
اقل من ارثه لانه لم يترك فضله الا لفرصته في عين الخلع
اقراره ابن عرفة **قوله** وان نفصى وكلمه عن نسيه
فلا طلاق ابن عرفة المتوكيل جاز كما يبيع لا كالشكاح
فيجب المتوكيل في امره ابن شاسر لو قال خالها
عائنة منقضى يقع طلاق ولو قالت فزاد وقع وعزم
الزيارة **قوله** نيم بالبناء المجهول كان المكنم الزوجية او الوكيل

بخلاف وكيل النكاح يلزم ما زاره في المهر فلا يلزم الزوج
 النكاح والفرق المسببة هناك **قوله** وله بيني ما ارعيت
 في الصلح مع فاني العتبية فمعه قاله لامرته ان رعتني الي
 الصلح فلم اجبت فانت طالق فاعطته دينارا فقال لم ارد
 هذا وانما اردت نصف ما تملكينه فقال لا يلزمه الخلع ويخلفه
 ويخلف بينهما ابن القاسم ان لم تكن له نية ولم يجبهما عنه قاله
 في البيان قوله يخلفه يدل على انه لم يكن مستغنيا في عيونه
 وانما كان مستغنيا عنها وحلف لانه ادعى نية تخالفه في اللفظ
 ولو كان مستغنيا لقبل منه بغير عينة ثم قال وعند البت
 ضمان انه ان يطلبها بجميع ما تملكه تملكه وانكره النكح
 ورائها ان ذلك من مفاصل الناس وانما يقصد وان يعز
 الناس المال لا كماله افاده الحوط **قوله** وخلع المثل في صلح
 وماه عطف على ما ادعى في الصلح في الخبرين واما لو قال
 الي صلح بالتكثير فليزمه ما انت به ولو تافها عاب واما
 اذا قال الي صلح بالتكثير او لا خالفته على ان قاله
 يلزمه ما رفعته له من كبير وقليل ولو تافها ولا يعارض
 ما يأتي من قوله او يتافه ملا بنية فيه ونصه او يتافه
 وواخلع المثل رفعته له في ان اعطيتني ما اخالفك
 به فقد خالفك لم يلزمه خلع ويخلف بينه وبينها وان
 لم يدع انه اراد خلع المثل ولا بين عليه والفرق بين هذا
 وبين ما قدمه من انه اذا خالفها واطلق فانه يخلف فانه
 اراد خلع المثل ان قوله ما اخالفك به مصروف لخلع المثل
 عبارة فلذا لا يلزمه الا بدفعها له خلع المثل لكن هذا
 عني ما تقدم تصوره بر قوله اذا طلقها وحلف به انتهى
 وقال سبب بعد نقل كلام عجم وغيره واكحاصل انه لا يصح

حمل

ليس
تم

حمل قوله المهر او لها على ما اذا قال لها ان اعطيتني ما اخالفك
 به لانه بمنزلة قوله ان اعطيتني خلع المثل وليس هذا من
 الاطلاق لها ولا عليه قوله ان رعتني الي الصلح مع فاني
 فان المعبر فيه ما نواه ولو زاد على خلع المثل ولا يصح حمله
 على قوله ان رعتني الي الصلح مع فاني فانما المعبر فيه ما نواه
 ولو زاد حمل خلع المثل صح فانه يلزمه ما رفعته له من قليل
 او كثير ولا يعبر بما يقوله ولو حلف فيقتعين حمله على قوله
 خالفني على ما كان يقيد كلام الموافق ونسبه القديري
 وعادة المصنف اتيه بسخة العدد وكذا الصواب اسقاط
 قوله صلح لانفاهم على انه يلزمه فيه ما رفعته له كثيرا
 كما اذا وقليل **قوله** وعكس وكيلها ما زاره الممثل شمل ما زاد
 على ما سمته له ان سمته له عددا وعكس خلع المثل ان
 اطلقت واما المسمى او خلع المثل فيلزم المرأة اذا اضاف
 الخلع اليها او لم يصرح باضافته اليها ولا الي نفسه فان
 اضافته الي نفسه لزمه ابن شاسي واما وكيلها بالاختلاع
 بمائة فان زاد وقع الطلاق ولزمها المائة والزياره
 على الموكلة وان اضاف الاختلاع الي نفسه لنفسه صح
 ولزمه المسمى وان لم يصرح بالاضافة اليها ولا الي نفسه
 حصلت السبقية وعليها ما سمته والزياره على الموكلة
 وان اذنت مطلقا فهو كما لمعتد بخلع المثل اليه وخبر
 الشامل فان وكلته مطلقا فخالع بالمثل فاقبل لزم وان
 زاد عن الزياره كزاد عدد سمته له قاله اضاف الاختلاع
 بنفسه صح وعزم المسمى وان لم يصرح بالاضافة اليه
 او اليها يانته وكزها ما سمته وعزم الزياره **قوله** هو
 ورجعت انه شهد عدلان بالفرار سمع عيسى ابن القاسم

وسئل عن المرأة يصالحها بزوجهما على رضاع ولدها وعلى
مال اخذ ومنها فاقامت سنة ثم اتت بامرأتين تشهدان انهما
انما صالحا عن حردق قال فحلف مع شهادتهما ويرد
عليها ما اخذ منها وتاخذ منه اجرة رضاع ولدها ابن رشد
هذا كما قاله فاذا اخذت المرأة من زوجها ثم ثبت ان كان
ليضر بها وجب ان يرد عليها ما اخذ منها ويجوز في ذلك
شهادتها الشك لانه مال والطلاق قد مضى بغير شهادتها
فان شهد لها بالضرر شاهدان او شاهد واحد وان كان مرد عليها
مالها بغير عينة وان شهد لها رجل واحد وامرأتان حلفت
مع شهادته الرجل او مع شهادته المرأتين واستوجب ان
يرد لها ما اخذ منها ويجوز في ذلك شهادته شاهدتين
على السماع فتاخذ ما اخذ منها بسببها وتما دون يمين
قالت في سماع اصبع واكرم من ذلك احب اليه واباها لما جئ
لا يجزى في شهادته السماع اقل من اربعة شهد او باليد
التوفيق المستعمل ان اسقطت المرأة كمالها من زوجها
او اخذت بماله مزارعة اياه من عند نفسها او رقت له
بنيها منه واسقطت الكفالة الواجبة لها ثم قامت
بعد ذلك عند الحاكم وزعمت انما اسقطته او اعطته
او التزمته كان هي احرار من الزوج واكرامه منه لها واكذبها
الزوج وزعم انه لك كان من قبلها وان لم يزل يحسن لها
واقامت بالضرر بينة استرعتهم او لم تسترعتهم وعجز الزوج
عن المدفع فهم انفذ عليه الخلع وحكم بقضائه التزمت
وصرفه ما اعطته بعد يمينها ان فعلها ذلك كان للاحرار
الذين ائتمروا به ابن عمر قال شهادته بانه لم يضر
مزوجته عاملة قاله الباجي وغيره عن الكندي ابن

رشد

رشد انفا فاقلت في سماع اصبع ابن القاسم انما يجوز
فيه على السماع اصبع قلت له قال شهد واحد على الب قال
كيف يعرف قلت يقول سمعت واستبان لي قال ان كان
هذا يكون بعسر وانظر فيه اصبع هو عندك جائز المتعيل
استحسن الشيوخ القول بقوله وشهادة السماع به
وبالرضاع في قبولها ولو نزل لفيف الناس والكبريات
فانها بقيد كون السماع من الثقات ورأبها الا الرضاع
يجوز فيه من لفيف القريب والاهل والكبريات وان لم
يكونوا مدولا وخاسمها لا يجوز في ضرب الرضاع سماع
النساء الا مع رجل ثم قال وعليه المشهور في رجوع المرأة
على شهادته رجلين بالسماع دون يمين سماع اصبع
ابن القاسم وقوله ان رشد هذا خلافا لاهل ان السماع
لا يثبت به نسب ولا اولاد انما يستحق به المال مع يمينته
مع اخذه من قوله اصبع ان لم يكن مع شاهد البيت غيره
حلفت معه ولو كان معه سماع فتشروا ان كان غيره
قأطع يرد عليها خلعها فلو انقرضت عنده شهادته السماع
لم تستحق بهادون يمين **قوله** كان حلفت مع شاهد
ابن سلمون وثبت ايضا بان هذا العدد واليمين تختلف
مع شاهد واحد ويجوز عنها ما اسقطته لانه حكم في مال
ويثبت ايضا بحالة الجيران والخدم واللواتي يدخلن
اليها قاله ابن الهندي وان شهد شاهد على القطع ونهد
شاهد اخر معه على السماع لفظة **قوله** ايضا **قوله**
كما مر اثبت على المعانيه ولا يكفي ان سماعا على الاربع
في الشامل وقد العموم فقط بشهادة سماع او يمينها
مع شاهد بشار او امرأتين ليضرب لها بعزب او دوام

منهم بغير حق او اخذ مال او مشاورة او اتيار غيرها عليها
لا ينفذ لها وفي رده بيمينها مع شاهد سماع او امر اثبت
لذلك قولان غيب وظم ما ياتي في شهادة السماع ضعف
القول الاول ونحوه لسبب وتبعها العدول ولا يبرها
اسقاط البينة ابن سلقون ان ارعت ان الخلع وقع من اقرار
بها فكلها الرجوع فيما اختلفت به او اسقطته اذا ثبت ذلك
وان وقع في عقد الخلع ان ذلك كان دون اكره وانها سقطت
البينة المسترعية وغيرها فلا يبرها ذلك اذا ثبت الضرر
في التوضيح عن ابن رشد وان اعترفت في عقد الخلع بالطوع
وتحاشا استرعيته فكلها الرجوع بالثقة وكذلك ان لم يسترع
فقات لها بينة لم تكن عكس بها واما الاكاذب علمت بها ففيه
نظروا الذي قاله ابن المنذر وابن القطار وغيرهما ان لها
الرجوع ولا يبرها اسقاط البينة المسترعية ولا غيرها
وهو صواب لان ضررها يحملها على اعترافها بالطوع ومن
ابن باب الاحكام يكاد يقطع بذلك وقال ابو الحسن لو كتب
في الوثيقة طاعة غير مستحبة حررا واسقطت الاسترعا
والاسترعا في الاسترعا اليه بعد غايته واقصى حدوده
ونهاياته فلا يسقط ذلك حقها لانها تقول لو لم اقل ذلك
لما اختلفت منه الخط وان خالها واخذ منها عيلا بالدرك
فقال ابن القطار اذا ثبت الضرر فلا تسقط البينة عن
الحمل لانه غير مكره وقد ارجل الزوج في زوال العصمة ولا
يرجع الحمل على الزوجية شيعة واليه ذهب بعض فقهاءنا
الصفايين وذهب بعضهم الى سقوط الطلاق عن الحمل لانه
اذا سقط المال عن الاصل سقطت المطالبة عن الحمل
حكاهما في التوضيح والسائل ابن عرفة لو رد الخلع للضرر

وكان

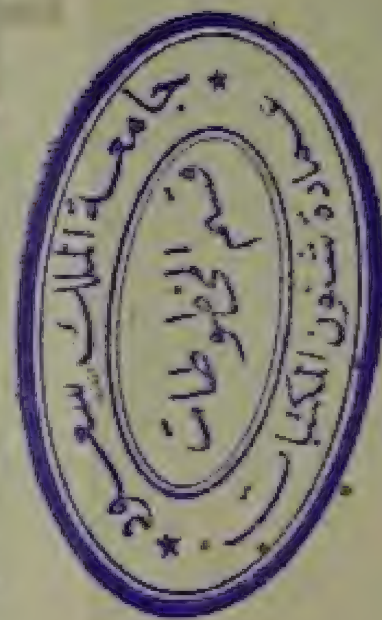
وكان يحمل فقب رجوع الزوج على الحمل قول ابن القطار
وابن الفخار مع غيره عبد الحق اختلف شيخنا ولم يذكر اهل
علم الحمل بالضرر ان لا وقد يجزئ على قول ابن القاسم وغيره
في سقوط الحمل ولو ثبتها في البيع **قوله** او ظهر طلاقها
بأثباتها الى خالها على مال ثم بين انه كان قد اتيها قبل
ذلك او اكتشف ان الزوج جنونا او جذا ما فخلع ما هن
وترجع عليه بما اخذ منها ابن عرفة للزوجية الخلع العوض من
الجانين امتنع في فقد العصمة لان ملكها الزوجية فيمتنع
في البائنة والمرتدة والملاخنة كاجنبية لان المخيرة لانه فيها
رد ثم قال وفيها ان خالها ثم بان انها اخته من الرضاع او
امر الاقرار عليه نفذا الخلع ورجعت بما اخذ منها **قوله** او فساد
نكاحها اليه متفق عليه لان المختلف فيه يلزم فيه الطلاق
كما سبق هو ابن عرفة وفي كونه فيما اختلف فيه تابع للزوج
الطلاق فيه وشيئة فيها لاحد الزوجين او لغيرهما متساوية
فالها فيها اراخيار للمرأة فيه لابن رشد عن ابن القاسم ومحمد
وابن الما جشور الشيخ عن محمد ان بان كون الزوجية امة بعد
الخلع فان كان الزوج لا تحل له الالة او لم يان لها سيدها
في الخلع رده ونسج بالمهر من غيره والا فله الخيار في انهاء الخلع
او رده وابنا عن من غيره وفي ثاني نكاحها ان بان كون نكاح
من اختلفت قبل البنا بضرر او بغيره ثم للزوج ما اخذ
سبحه كان قاله لم يات في كتابي على فسخه يرد فيه الخلع الصفي
عنه الرقولا ثم للزوج ما اخذ هذه ترد لعق لها في الخلع
يرده لها ولو بان به بعد خلعه عيب فقير مضيه ورده نقل
الحنفي عن ابن القاسم مع الصفي عن محمد والحنفي عن ابن
الما جشور ثم قال ولو بان بها بعد خلعها عيب ففيها ثم له

لانه ان يقيم النظر **قوله** او علق غلام العمة على الخلع فيها
 ان حلف بطلاقها البتة ان لا يخالفها فخالها فخالع ما ضمن
 وترجع عليه بما اخذ منها وسمع عيسى ابن القاسم من حلف
 بطلاق امرأته واحدة لا صا كما فضا كما لا يرد عليه
 ما اخذ منها كمن قال لفلانة ان قاطعتك الي سنة فانت حر
 فقاطعه قبلها فلا يرد اليه شيئا ولو كان حلفه بالبتة مرد لها
 كقوله ان قاطعتك فانت حر فقاطعه عتق وردد ما
 اخذ منه عيسى لان طلاق اكنث لزم قبل الخلع فاما كان
 رجعا تم الخلع وان كان بائنا بطل لوقوعه في غير زوجة
 فلا عوض للخلع فيرد وكذا في العتق لانه ان كان الي سنة
 فعتق اكنث الي اجل فكان للمعا طعة محرمة وان لم يكن
 الي سنة كان محلا فلم يكن لما اعطاه العبد عوض فيرد
 ابن رشد اما في الحلف بطلقة واحدة في المدخول بها فلا يرد
 الخلع اتفاقا وتمثيلا بقوله من قال ان قاطعتك الي
 سنة ان قاطعتك فانت حر الي سنة فامعيا العتق
 لا المعا طعة ولا بطل التمثيل لان طلاق اكنث حينئذ
 يكون ممكلا ولو كان طلاقا اكنث ثلثا او واحدة في
 غير مدخول بها او عتق اكنث غير موجد فيرد الزوج
 والسيد العوض قد لا ابن القاسم واسهب وهو منتضي
 النظر والقياس لوجوب تقدم الشرط على المشروط
 فالصلح والعمة باقية فيجب تمامه وطلاق اكنث لغو
 واحدة سكان او ثلثا لوقوعه بعد الصلح في غير زوجة
 وقوله ابن القاسم بنا على جعل طلاق اكنث وعتقه قبل
 الشرط وهذا متكرر من قوله اذ لو تقدم طلاق الصلح لوقع
 عليه بالصلح طلقة ثانية اذ كان الطلاق واحدة في

التي

التي رجليها وهذا لا يقوله هو ولا غيره قلت للكنية فيه
 المستحبة من قال انت طالق ان صا ككنيت فضا ككنيتها
 بطلقة البتة ثم وقعت عليه طلقة الصلح وهي فيه عدة
 منه بملك الرجعة فلا يرد ما اخذ منها ابن رشد وقول ابن
 القاسم بهذا بناء على قوله ملاك فمن قال لفلانة ان
 بعتك فانت حر فباعه يعتق على البايع وليس يصح
 الا قول ما بالك في هذا استحسنه علي بن عباس و
 القياس فيها قول من قال لا شيء على البايع وانما ينبغي
 قياس المسئلة على قوله ان اشتريت فلانا فهو حر وان
 تزوجت فلانة فهي طالق فلهذا الذكاء خارج سبعة
 اليه التخييل وسفتضي جعله القول بمحض الخلع يخرجها
 على الساذ في مسألة العتق ان عتقه غير متصور خلافا
 نقله ابن رشد عن الرقي على اسهب وتخرج به على الساذ
 الفاء طلاق اكنث كالتقاء الطلاق المستبع للخلع على
 قول اسماعيل القاضين بالفاء ما زاد على الواحدة في قوله
 قبل البنا انت طالق انت طالق يرد بان الطلاق المنع للخلع
 متاخر انشأوه عن الخلع فضا ضرر تفترم عنه فلم يجد محلا
 وطلاق اكنث في مسألة الخلع متقدم انشأوه على
 وجود الخلع كقدمه في كل طلاق معلق ولذا يلزم حيث
 وقوع الشرط واذا كان الطلاق المعلق حينئذ قائما وتقدم
 انشأوه على الخلع ناسب جعل نيوية مقارنا للخلع فليزم
 ورده ابن عبد السلام بان المعلق معلول للمعلق عليه لزمعا
 والمعلق مقارنا كصوله كصوله عليه في الوجود كحركة
 انما تم مع حركة الاصل يرد بان هذا بناء على مساواة الفلة
 الشرعية الفلة العقلية في جميع احكامها وليس الامر

كذلك اذ اختلف في الشرعية لما منع جاز في العقلية منع
مطلقا وبانه لو كان كذلك اجتمع الصندان في زنا واحد
في قوله ان تزوجت فان طالق ربيع كون حرة الاصبع
علة كركه الخاتم وان قاله غيره بل لها معلق لخلعة واحدة
وهي الداعي المتعلق بها كسما لا تانير **قوله** ورد بها
لزم ونفذ الخلع البناي فبين ان قوله المهر او قال ان
خالصته اذ هو قوله ابن القاسم وهو معتبر من وقوله
لا ان لم يقل فلانا انما هو الخلع وانكره ابن رشد والله اعلم
قوله وسبق حكم ظهور الغيب اي بعد الخلع بالزواج اي
بيان لوجه عدم ذكره مع كونه في الاصل هنا **قوله** فيه
اي بحيث الغيب ملة سبق ابن عرفة لوبان به بعد خلع
غيب ففي مصنفه ورد نقل الخلع على ابن القاسم مع
الصقايه على محمد والخنس على ابن الكا جشون مع تحريجه
على قوله ابن القاسم من اطلع عليه غيب ملة بعد بيعها
من بابها باقل من ثمنها الرجوع عليه بنجامة لانه يقول
كان لي ان اربها عليك وهما في يدك وفي ارجاء
الستور منها الخلع يرد للزوجة ثم قال ولو بان بها بعد
خلعها غيب ففيها ثم لم لا لانه ان يقيم الخلع ان كان
خالها بعض المهر رجع ببقية على قوله عبد الملك
ولا يرجع به على قوله مالك وابن القاسم وقال كسبون
يرجع بالمهر على من عزمه وان كانت الفارة احد منسا
واعطاه الاربع دينار يريدي ويرد ما اخذ في الخلع ان
كان من غير مصنف المهر رجع بالفضل ان كان من
مصنف **قوله** وان خالها على نفقة الحمل مدة رضاعه
لم تسقط نفقته حملا ابنا عرفة لو شرط ان لا نفقة



للولد

للولد اذ ولد فروي محمد تسقط نفقتها مدة حملها وقال ابن
القاسم والمغيرة وابن الكا جشون لها نفقة الحمل لانها لم
تسقطها الخنس هذا احسن لانها حقان خالفت على اسقام
اخذها ولم تسقط الاخر وقد قال مالك اذا بارهاا عليها ان
لا تطلبه بشئ فظهر بها حمل انه يلزمه النفقة عليها طالعها
او كارهها **قوله** والاصل اي قوله وجاز شرط نفقة ولدها
مدة رضاعه فلا نفقة للحمل **قوله** عليه خفائه اي ايها
خلاف المرام اي ايها حامل بجنينة وموضع لولد وخالها
بنفقة الرضيع وسكت عن نفقة الحمل والامر اي ايها حامل
فقط وخالها بنفقة رضاعه اذ ولدته ساكت عن نفقة
حملة **قوله** ولزم بنفقة الزوج او غيره على الممول به ابن
عرفة فيها ان اشترط عليها نفقة الولد بعد احوالين
او شرط عليها الزوج نفقة نفسه سنة او سنتين ثم
الخلع ولزمها نفقة الولد في احوالين فقط لا امانا في عليهما
من نفقة الولد ولا ما شرط الزوج من نفقة نفسه
وقال الخنزومي يلزمها جميع ذلك كما الخلع بالفسر
الخنس وقاله اشهب وعبد الملك وهو احسن الصقايه
وقاله سحون وهو الصواب واجتنب لابن القاسم يحكي
فركتها لضعفها خيدا كذا الجواب يمنع شرط الزوج
نفقة نفسه انما هو لابن القاسم لا مالك ابن حارث
لزمها نفقته ولو شرط نفقة خمس عشرة سنة فذكرها
ابن حبيب فقال كان مالك لا يجز ذلك الا في الرضاع
فقط لا يجز في النفقة لا على فطم ولا رضيع بعد الفطام
وقاله مطرف وابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم
واصنع وقال ابن الكا جشون بشرط ما شاء من السنين

في الفطيم والارض والكبير والصغير وقاله المفسر وابنت
نافع واستهيب والمشرقيون كلهم ابن حبيب وبه لقوه
وعليه جماعة الناس وقاله ابن ربيعه كان ابنه لبيبة
لا يري بولم ابن القاسم والرواية ويقول الخلق على خلافه
ولذلك في ذلك نظاير ابن القطار يقول المفسر القضا
عندنا المستطيل قال غير واحد من المتفقين يقول المفسر
العمل ورواية يار في المدينة يجوز في نحو الجاهل لانها
كثرة ونحوه لما لك في المبسوط وقال اصبح في مبسوط
يحيى ابن اسحاق اكره واجزه ان وقع قلت قالوا
اربعة المستطيل حكي بعض شيوع في القرويين وقاله غير واحد
من المتفقين ان شرط ثبوت النفقة بعد الوفاة كيوها
قبلها جاز على مذهب ابن القاسم وبالك وارتفع الفر
خا لو باع ورا على ان ينفق المشرقي على البائع مدة
معلمة وهو في الخلع اجدر ابن عرفة بما يجمع به بين
القولين ان ابن حبيب حكى عن ابن القاسم نعم باري
زوجته على ان تسلم ولدها منه اليه فان ارادت اخذ فلا
يكون لها ذلك الا ان تلزم نفقة وموتة انه خلع نفق
لازم وحكي منه ابو عمر ان علي بن فضال ابن سلمة **قوله**
كولد بعد الرضاع مثالا لغير الزوج **قوله** على المهر
هو قول المفسر ومن وافقه **قوله** لما في الاصل هو قول ابن
القاسم ومن وافقه **قوله** وان خالها على ارضاء مدة
فان قبلها سقطت ابن عرفة لربما ولد انما القام
فلا شيء للاب عليها مالك لم ارا احدا طلب بعض القرويين
للا قصد بالتزاهي براءة الاب من موتة ولده محمد بن
صالح على اسقاط نفقة الحمل فاسقط لا تتبع بيت

المستطيل

المستطيل هذا مشهور بمذهب مالك وبه القضا وبروكيب
القاضي في اشرافه وابن القاسم انه يرجع عليها قال وان مات
اخذ من تركتها ونفسي اجرة رضاع اقول على ما بقي منها
وما مضى وهذا الخلاف كتب بعض المتفقين انها التزمت
له رضاع ولدها من حولن يدرهمين وانها قبضتها ورضيت
بها اجرة رضاعها فان مات الصبي وقام ابو يطلب
بقية رضاعه كان ما يقع عليه من الدرهمين ليس الا لغيرها
الياسم يرجع ابن ابي حنبل الاول بان شرط نفسه في الا
يتم انما شرط ان تكفيه مونة حاله لقطع رجل بالنفقة
عليه ستة فوات فلا يرجع عليه بشيء **قوله** الا ان مات ابن
عرفة لو ماتت كانت النفقة مما لها انفقاد وان اتمرت
بالنفقة انفق الاب واختلف قوله ابن القاسم هل ينفقها
ام لا وروى استهيب وابن عبد الحكم وابن ابي حنبل ينفقها
المستطيل مشهور بركبته انه ينفقها فيما ان خالها عليه
ان عليها نفقة الولد ورضاعه مادام في الحولن جاز ذلك
فانه ماتت كان الرضاع والنفقة في ما لها وان مات الولد
قبل الحولن فلا شيء للزوج عليها قال مالك ولم ارا احدا طلب
ذلك **قوله** او انقطع لبنها المستطيل ان انقطع لبنها دون
الستين استرضعت من ما لها وان كانت عذبة استاجر
الاب وثبتها وصوب الخبير عدم ابتاعها قاله وقوله مالك
لا شيء عليها / صوب لان اللبن ليس شيئا يبيع وتاخذ
له مثارا عليها غرضها كانت تشتريه غير الرضاع من طعام
وغيره **قوله** وعليها التومة اذا كثر المستطيل وابن عرفة ان
ولدت ولد يرضعها رضاعها ولا تقدر ان قالت لا طاقه
لي بها **قوله** وعليه نفقة الابن وموتة لم يبدع صاحب

الاشراط ابن عرفة المستعمل في كون سقين المرأة عليها او عليه
قولان ابو محمد قالوا السقين عليه وهو الجاري على قوله ابن
القاسم لا جارية في النكاح وعلى قوله الشهاب
فيها الجارية السقين عليها الخرسى يعني ان الزوجة اذا خافت
زوجها بعد هذا الاثر وبغيرها التارد فان اجرة تحصيلها
واجعل على ذلك على الزوج لانها صار على ملكه بمجرد عقد
الخلع وزوال ملك الزوجة عنها الا ان يكون الزوج استرطا
ذلك عليها ثم قال وان اخالعت بغيره لم يبدعها فلا نفق
نفقتها من سقين وعلى ذلك الزوج لان ملكه قد تم ولا جارية
فيها او على الزوجية لنقد السليم في شرع قولان لسقون
عبد الحق العدوكو الغم القول الاول **قوله** عليا من القولين
اشارة لقوله شيخ الغم القول الاول **قوله** اذ عرف غيب
ومثل الشريط الفوف وينبغي تقدير الشريط عند تعارضها
على العرف لانه كالعرف الخاص **قوله** لا الجنتين اى ابن عرفة
المستعمل وعليها رعاية ما تملك غنمها قلت يراد برعاية الغنم
قبل ولادتها لا لرعاية اولادها لقوله عبد الحق قال بعض
شيوخنا النفقة عليها الى حين ذبح الجنتين **قوله** واجرا
على جميعها بملك ابن عرفة ابن القاسم في الجنتين يجبران
على جميع مع امه الخرسى يعني ان نفقة ام الجنتين تكون
على الزوجية حيث خالعت بما في بطن امها الى حين
خروجها من بطن امه ثم تكون على الزوج اجرة رضاع لانه
ملكه بمجرد الوضع ويجبر الزوج والزوجة على جميع الجنتين
مع امه ببيعها لواحد او سائر احدتها من الاخرى والا يفي
جميعها في قول ابن القاسم يعني بقوله **قوله** وكففت
المعاونة معاونة على بابها لانها تقطع العموم ويعطىها

العمرة

العمرة منقولة ابن عرفة مبيعة الخلع ما دل عليه ولو اشارة وفيها
ان اخذها شيئا وانقلبت وقال اذالك بذالك ولم يسميا طلاقا
فهو طلاق الخلع وان سمي طلاقا لم يسميا ابن الحاجب
الا ان يقع معلقا فلا يحتاج الى القبول فاجزأ ابن عبد السلام
الى ان غير المعلق يحتاج الى القبول فاجزأ وهو كذلك كما في
سائر عقود المعاوضة ما لم يعرف من عارضا كالتحريم وشبهه
والمعلق لا يحتاج الى القبول فاجزأ لانه كتحقيق الطلاق
وقاعدة التعليق عدم استرطاط المناجزة بل الغالب ان
التعليق قرينة على الرادة التاخير **قوله** فهم الخلع اى يعرف
لهم في نقل خاص كدفع حليها وحل غنمها ونقطة وجهها
وخروجها من عندها او قرينة بجريانه حديث الخلع بينهما
منقولة **قوله** ولا يجتنب بالجبس قوله ان رفعت القرينة
في ارجاء السور مما المدونة ان خالها على ان تعطيه
الف درهم فاصابها عديمة جاز الخلع وينبغي ان لا بدراهم
الا ان يكونا انما صا حيا على انها ان اعطته الا ان تم الصلح فلا
يلزم الصلح الا بالرفع اليها عرفة القبول في مطلقه
كما يبيع وجهها ان لم تره في انة طالق على عبدك في
الجبس سقط وقبول المعلق لا يشرطنا جزاء ويوقف القابل
للتجزئة او رد وتمكينه المستفعة بنفسه مرد له وفي التملك
مها ان قال لها ان اعطيتني الف درهم فانت طالق وقفت
فتعطي او ترد الا ان يطاها طايقة فيزول ما يبدعها
وفي غنمها الاول ان قال لانه ان لم تدخل الدار فانت حرة
ولا امرأة فانت طالق تلوم له الامام بقدر ما يركوا منه
انزاعه اللهم ان قال اذا اومى اعطيتني فهو يبدعها
ولو اقرقا ما لم يطل او يركوا انها تركت او يبيعها ما يركب

ان الزوج لم يجعل التملك اليه ويختلف ان قاله ان اعطيتني
هل يجعل علي المجلس او لو فترقا واراها بيدها ان قالت
نعم قيل انزل فيها وفيها ان قاله ان اعطيتني كذا فانت
طالق اما ذلك مبي ما اعطته قاله قال مالك في امرك
بيدك متى سنت او ال اجل لها ذلك ما لم توقف او توطا
طوعا فيبطل ما بيدها ويترك بان لفظ سنت والفرج
بالاجل يناسب التوسعة **قوله** ثم ان علق الطلاق يعني
بقدر الحكم بانه يختص او لا يختص يفصل فيه هذا التفصيل
من **قوله** لزوم اي الطلاق الزوج **قوله** خلافا لما فيه
الخرشي نصه يعني ان الزوج اذا قال لنزوجه ان
افسختي كذا فانت طالق او قال لها ان ادنيي كذا فانت
طالق او اذا ادعتي ادنيي فقد طلقك فلا يختص
افيا فيها وادارها بالمجلس الذي قاله لها فيه ذلك القول
فاذا افسخته او انتة بما طلبة طلقت ولو بعد المجلس
ما لم يطل بحيث ان الزوج لا يجعل التملك اليه الا ان
تقوم قرينة تدل على انه اراد المجلس فيعمل بها وقوله
لا يختص بالمجلس وما ورا ذلك هل يلزم الزوج البينة
ام لا بانه فيه التفصيل الاتي في قوله ان فهم الالتزام او الوعد
ان ورطها ثم قال واما القول فلا يعني بها وانما ينطاط
الحكم بوجود المعلق عليه فان وجد حصل المعلق والا فلا
فقوله او لا فاذا افسخته طلقت وقوله اخرى وانما ينطاط
الحكم في صحيح موافق لعبارة الحكم وقوله وما ورا ذلك
بان فيه التفصيل الذي هو المتخالف لها ولذا كتب عليه
القدري لا يخفى ان الامثلة المتقدمة يقع الطلاق
فيها بمجرد حصول المعلق عليه فلا ياتي ما ذكره المصنف

الالتزام

الالتزام في وقوله وانما يتاها الحكم في مفيد لما قلنا **قوله**
وعنه مراد عيب فان عبارة كسيرة الخرسين **قوله**
وانما التزام الشائء اجبر عليه اينما ساس ان قال لها متى جئت
بكذا فارقتك او فارقتك فاصل هذا ان ينظر فان فهم عنه
الالتزام لزوم وان فهم عنه الوعد فقولان في وجوب الوفاء به
قوله كما وعد ودرطها اي بشر لو ادخلها الوعد في
شائء فاما ذهب للزوم **قوله** بانما باحت في تصوير لقوله
درطها **قوله** وذلك ان التفصيل بين الالتزام وعدمه
والتوريث وعدمه **قوله** لان الشرط انما اراد اداة
التعلق ورفع بهذا التعليل فاني لم نعدم محبة كوني
ان اعطيتني طلقك ليس نصا في الات لنفعل
طلقتك لان اطلاق شرط عيب وخرج المصنف
بالبينة في قوله ويلزم البينة ان قاله ان اعطيتني
الفا فارقتك او فارقتك لانه لا يلزم انما طلاق
خذ اعطائها كما هو ظاهرا لمدونة خلافا للناس وساو
نصا اما في المستحيل لانها وقعا في جواب الشرط
كما في المدونة ويلزم ذلك متى اعطته ان فهم من
قرينة احواله او المقابلة كتي سنت او اليه اجلي كذا الالتزام
في فارقتك او الوعد ان ورطها اي ادخلها في ورطة
ببيع ساعها في افا رقتك ففيه لف ونشر منه كما
اشاره المحقق في التزامه من الفرق بين الوعد والالتزام
ونظيره في بقول **قوله**

قراين الاحوال او سوق الكلام هو الفرق بين وعد والالتزام
ولا يختص ان صيغة اما صيغة للالتزام والامتناع الوعد
وضعا فيهما الا القرينة والموضع اشار الحكم بالنشر

الميراث وقال بعض اهل فهم الالتزام راجع لفارقك وانفارقك
 اما رجوعه لثاني فظهر واما رجوعه لفارقك فذلك ان
 الشرطية تخلص المأضي للاستقبال البناء في نفس التاجر
 لا يخفيه ان قوله الميم اذا عطيتني الفا خالفك مناه
 النساء عقد الخلع صح فيكون من التزام عقد الخلع ان
 اعطته المال وليس معنى تعليق الطلاق الباب كما هو
 مقتضى كلام التوضيح والمختصر قال الشيخ ابو زيد باقائه
 للمقايض واضح في صيغة المضارع واما في صيغة الماضي فيمكن
 لكن مقتضى انه يوجب عقد وجوبه اخلق عليه من مسا
 يشهد لما ذكره والله اعلم قلت ما افاره كلام التوضيح
 والمختصر هو الذكي بغيره السماع ونصه قال ابن القاسم
 سئل ما الذي رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأة افضني
 لثي وافرقتك فقضت فقال لا افارقتك حق كما
 لم عليك فاعطيتني قال اركو ذلك طلاقا ان كان
 ذلك على وجه العذية حلف بالله تعالى انه لم يكن عليه
 وجه العذية ويكون القول قوله الباشد معنا اذا ثبت
 ان ذلك كان على وجه العذية ليسا ط كقوم عليه بيعة
 مثل ان تساله ان يطلقها على شيء تعطيه اياه فتقول لها
 افضني ديني وافرقتك وما شبه ذلك او بغير ذلك
 على نفسه فاذا ثبت ذلك وافرقة على نفسه كان خلعها
 نأينا قولك وقال بعضهم ان فهم الالتزام راجع للمسلمين
 لانه هذا هو الصواب وما قبله غير ذلك الباشد ووجه
 ان اعطيتني الفا خالفك ان فهم الالتزام لزوم وان
 فهم التوجع ودخلت في شيء بسببه فقولك **قول**
 وطلعتي واحدة بالفا فطلق ثلاثا لزمها الا وهو ان يشاك
 لوقالته

لوقالته طلعتي واحدة بالفا فطلقها ثلاثا استحق الا لفا
 على المستظهر من ابي عرفة مروي عن النخعي ان اعطته ما لا يحل
 تطلقها واحدة فطلقها ثلاثا لزم ولا قوله لها واركتك ان
 كان مراغبيا في ما كها فتركت في الطلاق الا قوله لها وان
 كان رغبيا في طلاقها فاعطته على ان تكون واحدة ان ترجع
 بجميع ما اعطته لانها انما اعطته على ان لا يوقع الاثنيتين
 لتحل له ان يبدلها من قبل زوج قلت الا ظهر رجوعه
 عليه بما اعطته مطلقا لانه بطلاقه اياها ثلاثا يعيدها
 لا امتناع كثير من الناس من تزويجها خوف جعلها اياه
 محلا لثنتين عشرية ليطلقها فتحل للاول **قوله** وان
 قال له بعض اهل العلم واما ما صرح به اربابنا **قوله**
 سما قال الباشد في نصه عقبه بغيره ابي عرفة وما استظهره
 ابن عرفة مثله قول ابن سميون وان ارفع ثلاثا على
 الخلع نفذ الطلاق وسقط الخلع واعتمده في
 التحفة فقال **قوله**
 وموقع الثلاث في الخلع ثبت طلاقه والخلع ردان الباشد
 الباشد لا يظن وظهر ابي عرفة انه ساقه نظر من قبل نفسه
 ولعله لم يقف على الموضوع الذكي نقله منه ابن سميون
 اذ لا يمكن ان ياتي به ابن سميون ما يراى من قبل نفسه والله
 اعلم **قوله** لا يحل الباشد ابن عرفة النخعي محمد ان اعطته
 ما لا يحل طلاقها ثلاثا فطلقها واحدة صح له ولا حجة
 لها فيسلكها بالواحدة ما تنال بالثلاث واركتك ان كانت
 عازما على طلاقها واحدة فلهما الرجوع بكل ما اعطته
 لانها لا اثنتين اعطته وان كان راغبيا في ما كها
 فليس اعتبار شرط ما لا يفيد ترجع عليه بكتاب الطلقتين

وقوله محمد بنه عنهم لغوه قلته قد يكون هذا الشرط مفيدا لانه
 يتشرف لما جمعتهما في الطلقة الواحدة بخلاف الثلاث
 فيكون قصد هابا لثلاث الراحة من مطالعتهما بالمراجعة
قوله وبان اي الزوجة من الزوج بالطلقة الواحدة
 التي ارفقها في صورة العكس **قوله** وان لم يتم اي العوض للزوج
 في صورة العكس واره للمحال وانه صلة **قوله** كطلعت
 نصف طلقة لثلاث اشياء ان قالت طلقتي نصف طلقة
 بالالف فطلق بانته وعلمها الف وكذا لو قالت طلق نصف
 بالالف **قوله** او في جميع الشهر كذا افعل اي شئ لو قالت
 له لك الف ان طلقتي في جميع هذا الشهر ولم توخر استحق
 الف ان وافق **قوله** فيكمل اي نصف الطلقة ويصير طلقة
قوله ويؤيد اي الطلاق المقيد بالشهر **قوله** او قيل
 عند فعمل الا لفرضا ابن شاس اذ قاله طلقني عند اولك
 الف استحق الف مهما طلق امان في الغد واما قبله اذ افرم
 من مقصودها لتجمل الطلاق وانا فهم منها تخصص اليوم
 لم يستحق الا ان طلق قبله او بعده **قوله** بالطلاق
 الباء داخلة على المقصور **قوله** بغيره اي بالطلاق قبل
 عند وبعده **قوله** ولا ينظر لغرضه اي الزوج في تخصيص
 الطلاق بعد في قوله انت طالق عند بالف المتعارفين
 بقوله الاصل او قال بالف عند افعلت في الحال **قوله**
 لانه اي الزوج انما السارق للفرق بين غرضها وغرضه في
 التخصيص **قوله** ان يملك اي الزوج الطلاق على مستقبل
 محقق كالف **قوله** نجزا اي وقع الطلاق في حال
 التعلق عب ولف قوله او قال بالف عند افعلت في
 الحال انه لا ينظر لغرضه فلعن الفرق ان قوله انت طالق

عند

عند الف وقع فيه الطلاق معلقا معنى على الف وغد معا
 او على الف وغد فذلك وتعلق الطلاق بمثل هذا الزمن
 او جعله ظرفا لغوه فيجز الطلاق متى وجبت الف
 ولا ينفع قوله اردت خصوصا اليوم **قوله** او بهذا المروك
 فاذا هو مروك واخذه ابن شاس ان قال ان اعطيتني
 هذا المروك فانت طالق فاذا هو مروك طلقت ان
 اعطته ابن عرفة الاظهر عدم لزوم ان كان المسمى
 افضل وعزته بذكرها انه المسمى على قوله ان الحكم المعلق
 بمعنى من حيث صفة بان لغيرها لا ينبت بحجب لم يترك
 غير فقال انت حر او طالق بظنه المنادي وهو مروك بفتح
 الهاء والراء نسبة لمروية مدينة بجراساء رسمها بواو بين
 المراد الهاء ولفظها بالف ومروك بكون الراء نسبة لمرو
 كذلك مدينة بجراساء ويزال في نسبة العاقل اليها
 زاي فيقال مروك وضو **قوله** او ياتي يدها فظهر
 فاعلم على الاقرب الخشب ان قالت اخالعتك على ما حث
 ليدي ففعلت يدها عن دينار واما نسبة ذلك لزمه
 الخلع واختلف اذا كان لا قدر له كاله رفق وما لا ينفع
 به كالحصاة او لم يكن فيها شئ فقال مالك لا خلع بينهما
 وهو حسن ابن عرفة ان خالعا على ما يدها فاذا
 هي فارغة او بها لا قدر له كاله رفق او لا ينفع به
 كالحصاة ففي لغو طلاقه نالها ان كانت فارغة او بها
 حجر ليحيى عن رواية ابن حبيب وابن ابي حشون
 واشهب والاولا حسنا ان كان الخلع على مشاورة وحيد
 لا هزلة واستحسنه ان كانت مؤسرة مطر ان رضى
 الزوج بما قل مما ينفع به فهو خلع وما لا ينفع به الطلاق

مرجع الباجي اذا قلنا لا يلزم الخلع قال استهيب لا يكون
طلاقا وقال مطرف هو طلاق مرجعي ابن درقويه هو طلاق
مرجعي **قوله** علي الاقرب قال ابن عبد السلام وغيره
في الاصل بقوله علي الاقرب افاده الحرشي واختار النجاشي
والمعروف عدم اللزوم كما تقدم والله اعلم **قوله** الا ان
قال ثلاثا بالف فقبلت واحدة بالثلاث الحرشي يعني ان
الرجل اذا قال لزوجته طلقك ثلاثا بالف فقبلت
واحدة بثلاث الالف فلا يلزم الطلاق لانه يقول يا قعد
ان تخليصيني الا بالف فلو قبلت واحدة بالف لزم الخلع
لحصوله من صوره ووقوع الثلاث لا يتعلق به معنى من
شعر بل هو خلاف السنة **قوله** وبالف لزم بيات
لمنوم بالثلاث **قوله** وان ادعى الخلع او قدرا او جنايات
وصدقت الا ان تنكح فيحلف فيها من سماع ابن القاسم من
اقر بخلع على شئ فانكرته امرأته ولا بينة وقع الفراق ولا
شئ منه وحلفت بما خالفته بسبعة ابن الحاجب ان اقر
بالطلاق واختلفا فيما وقع فيه الخلع او في وقوعه بما لنا
فالفقهاء قولها مع يمينها وان اثنان عاها في اصل العوض
حلفت وبانت خلافا لعبد الملك وفي حقه وقدم حلف
وبانت موافق **قوله** فان نكل ايضا أي كما نكلت بيات
لمنوم يحلف **قوله** الاول أي نثار عها في اصل الخلع **قوله**
الاخير أي نثار عها في القدر والجنى **قوله** والبقول
له في عدد الطلاق الباطل اصل هذا ابن ساس ونقله
المؤيد ولم أجده لابن عرفة ولا غيره بعد البحث عنه
مع انه معارض بما لابن القاسم في رسم جاع فباع امرأته
من سماع عيسى واقربه ابنا رشدا ان المرأة اذا اقرت

بالثلاث

311
بالثلاث وهي بايت فلا عمل لمطلقها الا بعد زوج فانت
تزوجته قبل زوج فرق بينهما ابن رشيد فلو اقرت ذلك
وهي في عصمة ثم ابانها فإراده ان تزوجه قبل زوج وقال
كنت كاذبة وارادنا المراجعة منه صدقتم في ذلك ولا تنزع
من فراجهته ما لم تذكر ذلك بعد ان بايت منه ونقله
ابن سلون وصاحب الفايق وغيرهما واجيبه بايت
فائدة كقول القوله له علي ما لابن ساس يظهر فيها اذا تزوجها
بعد زوج فانها تكون معه علي طلقين بغيره فقط
اعني بقوله الاول لباقى العصمة الاولى على قوله وفيه يجمع
بين الثقلين ولا يخفى بعده والله اعلم **قوله** وبوت العيب
او عيبه فيله في العينية عن ابن القاسم ان صاحبته
علي عهد غائب فمات او وجد به عيبا فقالت كان ذلك
بعد الصلح وقال هو فيله فهي مدعية فويلها البينة
وان ثبت بونه بعد الصلح فلا عهدة فيه بخلاف البيع
ابن عرفة لفظها في سماع يحسن سألته عن المرأة
لتصالح زوجها على عبد في الحضر فوجد به عيبا او ثوب
فتدعي انه مات بعد الصلح او حدث به العيب بعده
قد كرا بجوابه كما مر ابن رشيد اعترض بعض هذا النظر
قوله عليها البينة بانه خلاف اصولهم في العيب الممكن
حدوثه وقدمه ان القول فيه قول البائع فكان ينبغي
ان يكون القول قد لها ابنة لم يكن به يوم الصلح او لم تعلم انه
كان به بوسد ان كان مما يخفى الا ان تكون للزوج بينة
بقدمه ولا فرق بين العيب والموت اذا وجد بالعبد قبل
القبض لان ذهابه اليه كذهاب الكل ونفى ابن
حبيب على ذلك **قوله** يعني راجع لمسألة العبد فان

تكل حلفت انه بعد الخلع من قول **قوله** في غير الابق عيب
 كدعواه موت عيب غائب قبل الخلع ثم قاله وقولي غير الابق
 واما الابق فلا كلام له ولا عهدة عليها ولو بين انه مان قبل
 الخلع الا ان ثبت انها كانت عاتكة بموت قبل الخلع فخرج
 عليها بغيره على انه ابق اية على غرض مع البينة وبنائه
 هذا قوله لا الا خالعة بما لا شبهة لها فيه وجواب بان
 الزوج دخل بها على غرض مع كونه مجوزا لموت ونحوه
 للمحرمين والله اعلم **وصلى الله على سيدنا محمد وآله**
قوله طلاق السنة ابن عرفة الطلاق صفة حكمية
 ترفع حكمية منعة الزوج بزوجه مكرها تكرها
 مرتين للمحرمة لذكر حرمها عليه قبل زوج وقول ابن
 عبد السلام لم يرهما بان الحجاب لان حقيقته مشهور
 بها للمعوم فضلا عن الفقهاء يرد بان المشهور به لهم
 وقوله من حيث صرح لفظه ان حقيقته فلا ولا بعض
 الفقهاء **قوله** الذي ايا حته بيان لوجه اضافته للسنة
 ومعنى ايا حته اذنت فيه ولم تحرمه ولم ذكره فلا ينافي
 ما بعده **قوله** وان كان خلاف الاول واوه للمحال وان
 صلة ابن عرفة قبل المنع من حرق الخطايب الكراهة من
 حديث البعض اكلاله **قوله** الله الطلاق لسوء العشرة لا
 للطلاق لا ايا حته الله وفعله رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فله الاقرب كونه من صلى الله عليه وسلم كان لسب
 بر حقه ومحل كونه البعض انه اقرب اكلاله الله البعض
 فتفسيره بعد على البعض فيكون احل من الطلاق كقول
 مالك الفاء لبيان احل ولا حديث اخرجه ابو داود
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم الخطايب المشهور

فيه

فيه عن مجاز ابن دثار مرسل وقال فيه عبد الحق يروي مرسل
 وتعبه قوله ابن القطان بان ارساله مرة لا يخرج في خمسة
 اسبانه ومجيء النخبة ان كان الزوجان على اداء كل منهما
 حقه كان مباحا صاحبها **قوله** استحب البقا وكسره
 الطلاق لحديث البعض اكلاله وان كانت الزوجة غير
 مودية حقه كان مباحا وان كانت غير صينة في نفسها
 استحب فرلقها الا ان تعلق بها لنفسه لقوله صلى الله
 عليه وسلم للذي قاله ان زوجته لا ترد يد لامس فارلقها
 قال ابن ابيها قاله فامسكها ولا يامع ان تلمس به
 غير ولده قلت خرج الحديث النساء وصححه عبد الحق
 ولم يفتيه ابن القطان ورجاله لقاة قال عبد الحق
 ذكر القاضى ابن صخر عن الاصمعي انما كن عن يد لها
 الطعام وما يدخل عليها لا غير قلت ذكره النساء في
 ترجمته كتاب الزانية النخبة وان تفاقم بينهما ولا يكاد
 يسلم دينه منها وجب الفراق وزاد ابن بشر حرمة
 وهرا اذا خيف مما وقع امر تكا ب كبيرة مثل ان يكون
 لاحدهما بالآخر علاقة ان فارلقها خاف امر تكا بالزنا
 وقد يكون مندوبا اليه ان وقع مع الكراهة ما لا تحس
 فيه الصحة ولم يورد لتفريع اكدود وتقدم للنخب
 كون هذا مباحا ابن بشر ويكون مباحا ان خاف
 قيام الزوجة وامكنه الفراق ولم تشوف نفسه اليها
 وتقدم للنخب كون هذا مندوبا اليه **قوله** وهو ان يكون
 من اسند افرا خلاص الاولي **قوله** فان اكلاله لا تقبل
 لتفسير البعض باقرب البعض **قوله** يقرب اي من البعض
قوله واما حله اي البعض اكلاله الطلاق **قوله**

على سبب الطلاق بناء على حذف المضاف وإقامة المضاف اليه
 مقامه والاصل سبب الطلاق **قوله** في سورة العنقرة بيان
 سببه **قوله** ففيه اية حملة على سببه **قوله** فان هذا اية
 سورة العنقرة **قوله** ليس من الحلاله مبني على ان سورة العنقرة
 هو الايداء والمضاررة والتضييع الحق وليس كذلك بل هو
 اعم اذ ليس على الكراهة التي لا تخفى معها الصحة ولم يتور
 لا ايداء ولا تضييع حق وهذا من الحلاله يعني **قوله** وافعل
 التفضيل كما يفرض في الحديث **قوله** بعض ما يضاف اليه اية
 يحبه ان يكون مستملا في بعض افراد العام الذي اضيف افعل
 التفضيل اليه وفي الصواب قوله ايا حصة السنة اية اذن فيه
 صاحبها وهو الشارح والمراد بالسنة طريقة الاسلام
 استندة للكتاب او الحديث فلا يقال لم لم يصف القرآن مع ان
 بعض شروطه انما ترخص منه اية ولعل المناسب استقام
 انما قال النبي صلى الله عليه وسلم في ما في القرآن كمال القرآن
 قوله خلاف الاول لان المطلوب الالتئام بشهادة خلق لكم
 من انفسكم ازواجا متكافين اليها وجعل بينهم مودة ورحمة
 وفي المثل لو لا يوم ام لطاح الزنا من قوله من انفسكم
 استندها في مخالفة الاول وشارع من اليه انه ليس استندها
 على الاطلاق انما الكلام خرج من مخالفة في الزجر على حد
 ما ورد في اكثر الكليات وافضل الاعمال بل المكروه كراهية
 شديدة ايفض منه فان خلاف الاول في كراهية خفيفة
 قوله لا يفرض بناء على ان البغض الغضب واستحقاق العقاب
 ويحتمل ان يراد به الكراهة الشاملة للمخيفة وعلى كل حال
 لا بد من معونة ما سبق من قصد المخالفة فند بر قوله ففيه
 ان بناء على ان محمله تقدير مضاف في المحمول اية البغض

الحلاله

الحلاله سبب الطلاق اما ان كان المراد وصف الشيء بوصفه
 سببه فيحتاج لتكليف اختيار الوصف البغض فخر دأ مع انه
 مضاف للحلاله والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد حذف
 مع كون التفضيل على بعض افراد المضاف اليه وهو ما عدى
 مصدره فافعل التفضيل فليسا مل واليا حه ان حمل الحديث
 على السبب يحتمل وجهين الاول تقدير مضاف في الخبر الى
 البغض الحلاله بسبب الطلاق ويرد عليه ما في اليه من ان
 سبب الطلاق سورة العنقرة لئلا ياتي وصف الطلاق بوصف
 سببه الذي هو سورة العنقرة وان كان الطلاق في نفسه حلالا
 ولا يراد عليه ما في اليه لان الطلاق من الحلاله واستعمل فيه اسم
 التفضيل مضاف للحلاله لان البغض في الحقيقة هو سورة
 العنقرة وليس مما الحلاله مع ان البغض مضاف للحلاله لفظا
 ومغضل مصدره وهو الطلاق فيجوز ان سورة العنقرة في
 الابغضية على با في افراد الحلاله فكيف يعتبر بخره عن اضافته
 له والله اعلم **قوله** واحدة اي اية عرفة طلاق السنة ما كان
 في طهر لم يمض فيه بعد غسلكها او تبتمها واحدة فقط ثم قال
 وغيره يدعي **قوله** لا اكثر ولا جزء فهو با واحدة **قوله** لم
 ترد على اخر كذا اية عرفة فيما يكره ان يطلق في كل طهر طلاق
 اشبهه لا يباس به ما لم يترجمها لان يطلقها نزا لا تخبر عنه
 لو اراد ان يطلقها اثنتين او ثلاثا فليل له لا يجوز ذلك
 فطلقها واحدة ثم ارجعها ثم طلقها اخرى ثم ارجعها ثم طلقها
 الثالثة فلا يباس وان كثر في يوم **قوله** والا فله شاملا للاكثر
 والجزء ويستثنى هذا المطلق والموقع على جزء المرأة ويستثنى
 هذا ايضا والموقع في طهر ميس فيه والمراد على اخره لا يشمل
 الموقع في غير طهر بقية نسبيته في الحرة بعده **قوله**

تكون البغض على ما عدى ما في الحلاله هو

للاختصاص فخرام صادف بتجزيه الطلاق وبإيقاعه على غير
المراة حتى **قوله** بدليل تاديبه أي الذكوة لغرض علمية الأصل
ليقول وادب المختز وفيها لابن القاسم من طلق بعض
طلقة لزمته طلقة ابن شهاب وبوجع ضربا وضاقة
دليل للبيان والتفنيد المصنف بقرينة في الدعوى بتأديبه
على قاعدة وعزرا للإمام المعصية الله تعالى **قوله** وفيه
البناء في حرية الثلاث لضم قوله وكره في غير بعض ظاهره
أن الزنا على الواحدة مكره مطلقا وفيه نفي لغيره
المختص بإيقاع التتبع مكرره وثلاثة ممنوع ونحوه فيه
في المقدمات واللباب وغيره المدونة بالكرامة لكن قال
الرجحان فيه وإرادته بها المختص **قوله** فيه أي في بيان حكم الإيقاع
الثلاث في المدونة **قوله** حل أي حله الرجحان **قوله**
على المختص ليؤيده غرضه صلى الله عليه وسلم لما بلغه أن
رجلا طلق زوجته ثلاثا وقوله انتلا بحوث بكتاب الله
وأن ابن أبي عمير لم يوافق لآل القرآن قال الطلاق مرثا ثم قال
فإن طلقها فلا تحل له من بعد متو **قوله** كقول الحسن الكاظم
الكافة إذا حلت على مائة مقدرا أي كما لطلاق قبل لا يمسك
لا يخرج عن المنصب على الظرفية إلا إلى آخره تشبيه
في الجريمة ابن عرفة وفي قوله كراهية في طهر من فيه التلبس
عدها بالآثار أو الوضع أو خوف ندمه إن بان عليها قولك
للغامي والخبث قائلا أن طلقها قبل اغتسالها **قوله**
ولو انقطع أي الحصى أو النفاس مبالغة في تحريم الطلاق
قبل الفصل **قوله** وأما الحكم مطلقا في غير طهر تام بالرجعة
أي عرفة وفي غير طهر في حصى أو نفاس طلاقا
رجعيا ولو غتسا لم تنقض عدتها أو لم تطهرت

الكيفية

الكيفية الثانية قول ابن أبي عمير الما جشوا ولا شهب مع ابن
سفيان قال ابن أبي عمير قال ابن القاسم واشهب هو دقان ابن
سفيان قال ابن أبي عمير بالسوط ويكون ذلك قريبا في موضع واحد
فإن ابن الزم الحاشم الرجعة **قوله** فلا يجبر بعد الطهر
وقيل الفصل أي المطلق بعد رؤيتها خلالة الطهر من الحصى
أو النفاس بالقصه أو الجفوف وفيه اغتسالها ابن عرفة لو
طلق في طهر حصى جبر فيه أو في طهر من فيه أو قبل اغتسالها
أو بعده فلا يجبر بالرجعة **قوله** الجبر أي على الرجعة بقوله
وأما الحكم مطلقا في غير طهر تام **قوله** معادة الدم قبل
طهر تام أي المرأة التي انقطع حيضها أو نفاسها قبل تمام
الكره بالنسبة لها ومعادتها قبل تمام طهر خمسة عشر يوما
قوله هذا في باب الطلاق احتراز عن باب العيارة
فإنها طاهر حقيقة فيه ابن عرفة من طلق للرقاع الحصى
فوار قبل تمام طهر في كونه كالحصى قول ابن أبي عمير الجبر
مع ابن عمر أو بعض شيوع في عيدا الحق بنا على اختيار المسأل
والحال وصوب ابن يونس الأول واستحسن إليه الثانية
قوله ونعت التوارث والوطن بارتجاع الحكم وتكفي نيته
ابن عرفة الباجية أن أجبر على الرجعة ولم يتو لها في صحة
استتماعها بها قول ابن أبي عمير أو بعض البغداديين وسمع
أصبع ابن القاسم من لم يجبر على الرجعة من طلاقه الحصى
حتى طهرت منه فطلقها جبر عليه الرجعة ما لم تنقض عدتها
ولو كان ارتجاعها في حيضها ثم طلقها في طهر هامة فلا يجبر
ومن أبي الرارحاج من طلاق الحصى فقي عليه السلطان
بها واستهد على القضية عليه بذلك فكانت رجعة تكون
بها امرأة البه حيا أو حتى جنة من العدة وما أحدهما

ورنه الاخرين رشد ظاهره ان اجبارهم بالاشهاد بما ذكر
دون ضرب ولا سجن خلاف نقل محمد بن القاسم واشبه
والاظهر جواز استمتاعها برجعة الفضا عليه كادها
ولانية له كما سيد بغير عبده على المتكاح وسمع عيني
ابن القاسم لما احبر على الرجعة ان يطاها اذا ظهرت
وهو يريد ان يطلقها في العلم الثاني **قوله** والاحب
اسا لها حتى تظهر لك ابنا عرفة يوم في الرجعة التي
احبر عليها من طلقة الحضي او الفاسم ان يسلم
حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر وقول ابن عمر لو راجعها
في حضي الطلقة اختيارا دون اجبار كانه طلاقها
في طهر حضي الطلقة هو مفهوم شرطها وسمع عيني
ابن القاسم لما امر بالرجعة من طلاق الحضي فراجعها
مرتين اطلاقا وطولها ابن رشد هو المأثور به وليس
اربعها كذا لم ولم يصحها كما مضى انما **قوله** وهل
منه اي الطلاق في الحضي او القاسم **قوله** للتطويل
يدل جوازهم في الكامل وغيره مدخوله بها ابن عرفة
فيها يطلق الكامل والصغيرة والبالغة والمستحاضة
منى ساواها كان لها طهر يعرف تخراجه ثم قال وفيها ان
يطلقها قبل البناء وان كانت حائضا او نفسا وهي عنه
اشبه وعزى له الشيخ الكراهة قال وروى القاضى
منه وجواز بناء على تعليله بالتطويل او التعبد وفيه
تطبيق الكامل في حيضها قوله ابن سفيان وتخرج القاب
على منه قبل البناء وعزى له عبد الحق لابن عمر واب
القصاص وروى الاول **قوله** لا تحال عدة الاواب
اي الكامل يوضع حملها طاهر كانت او حائضا **قوله**

وبعد

وبعد ما اية العدة **قوله** في الثانية اي غير المدخوله بها
قوله يدل على منع الخلع ابن عرفة ابن شاس الخلع في الحضي
كالطلاق فيه وفيه يجوز للبرضاها وقتل لصدره
الابتداء وعليها جواز برضاها دون خلع ومنع خلع
الاجنبى كذا لا تخرون نقل جواز لغيره **قوله** ولما كان
للتطويل كان بحث بحث فيه شيخنا السيد بالان اذ
لاحد ان يغيره لا يجوز له ان يفرق **قوله** وصدقت انها
حائضه ابن عرفة سمع اصبح ابن القاسم ان ارعت
طلاقة اياها وهي حائض وقال بل وهي طاهرة فاقوله
قوله ابن رشد وعنه ان القول قولها ويجزى رجعها
وقال سكوت **قوله** ولا تدخل خرقه على المراجع ابن
عرفة الصقل لو قاله قائل بنظر اليها التبار خال
خرقة في نفسها ولا كشفت في ذلك رايته صوابا
لانه حق للزوج كصوب الفرج واجله ولائها تنهم
على عقوبة الزوج بالارجماع قلت وفي طهر ايات حكمه
ابن يونس عن بعض الشيعة ان التبار ينظر اليها كالقيد
العدوك قوله ابن يونس ضعيف جدا قاله في الكبير **قوله**
وان تراها طاهرا فتقول ابن عرفة ابن عات ابن الموان ان
كانت حية نداحيها حائضا قبل قولها وان كانت حية
طاهرا قبل قوله لا قولها **قوله** ويجزى الفسخ في الحضي
ابن عرفة القاسم الذي لا يفر باضا ذك حقيقه يفسخ
في الحضي ككناح المحرم لا يابصح باضا كالسيد في عبده
والولي في مجبور **قوله** وطلاقة المولى ابن عرفة فيها
المولى ان حل اجملة ولم ينف وهي حائض طلق عليه وروى
اشبه لا يطلق حتى تظهر **قوله** واحبر على الرجعة

قال الامام يطلاق عليه بكتاب الله تعالى وهو قوله تعالى فان
قالوا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع
عليم وجبره على الرجعة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
اي قوله من قبلها صنف **قوله** ولعل ان عرفة فيها من
قدن زوجته او انتفى من حملها وهي حائض او نفسا فلا
يتلا عنان حتى تطهر وكذا ان حل اجل المهر بالنفقة
او العنين او غيره فيه اخر طلاقه لغيرها النكاح ان اخطا
الحاكم فطلق للمفسار ونحوه في بعض لم يلزم بخلع
طلاق الزوج بنفسه لان القاضيه فيه كوكيل على صفة
ولانه لو اجز فعله لجبر الزوج على الرجعة ثم تطلق اذا
ظهرت فتنه طلقته **قوله** ويشترط الطلاق واكمله
وافيحه ثلاث كمنوب ان قال انت طالق شر الطلاق
او اقبحم او اقدم او انتنه او اقبضه او اكمله فهو ثلاث
قوله ككلمات السنة فيها ما قاله لامرأة انت طالق ثلاثا
للسنة وقعن ثلاثا ما اعتد كات طاهرا او حائضا
وباتت منه سحنوا لو قال لغيره خوله بها انت طالق
ثلاثا للسنة لم يلزمه الا طلقه اذ لا عدة عليها فوفيت
الطلقتا وهي غير زوجة وليس كمن فسق بالطلاق
في مقام واحد موافق اخر شيء يعني ان من قال لزوجته
انت طالق ثلاثا للسنة فانه يلزمه الثلاث لانه بمنزلة من
قال لزوجته انت طالق في كل طهر وق فانه ينجز عليه
سواء كانت المرأة حاملا او لا كانت مستحاضة او لا كانت
طاهرا او لا قدم ثلاثا على قوله للسنة او اخره كانت
المرأة مدخولا بها او لا على قوله ابن القاسم وهو المشهور
وما من عليه الحكم قوله ابن اما حينئذ الوانوعين

ما يعطيه

ما يعطيه هذا الكلام من التناهي بزيده من توغله في فواحش
المتدصب القراني التناهي بين الطلاق ثلاثا او في الحيف
وكونه سببا وابدفعه القاعدة اذا علق الطلاق على تحقق
الوقوع او غايبه وجبه تجيزه فكانه علقه على طهرها
فوجب تجيزه عليه المستدل بما قاله لم يلزم الا لشكوا
لان من طلق في كل طهر طلقة فليس طلاقه من طلاق
السنة على المشهور الا ان يقال الزمه الطلاق مراعاة
لقول الشهب وغيره ان الطلاق الواقع على الصفة المذكورة
طلاق سنة والله اعلم افاده الحنفية **قوله** واحدة في خيه
الطلاق لا سحنون ان قال لها انت طالق خير الطلاق
او احسنه او اجمله او افضله فهي طلقة واحدة رجعية
وان قال لها انت طالق واحدة عظيمة او كبيرة او شديدة
او طويلة او خبيثة او مشكوة او مثله اكمل او انت طالق الي
الصحة او الي البصرة كله سواء فيه طلقة واحدة رجعية
حينئذ يتوكل اكثر موافق **قوله** **انما يصح**
طلاق المسلم **قوله** انما يصح طلاق المسلم المكلف
ابن عرفة بشرط الطلاق العقل والتمتع والقصد مع اللفظ
او باليقوم مقامه من فعل او اشارم سبب وجعله ابن
شاسي وابن الحاحية تابعيه للفقهاء اكمل اركانها يرد
بانها خارجة عن حقيقة وكل خارج عن حقيقة
الشيء غير ركن له الا هذا الموضع ويشترط الاسلام عليه
المعروف النكح وقال المفسرة يلزم الكافر طلاقه ويحكم
به عليه انما سلم بعده احسب به ثم قاله وفي ثالث نكاحها
ان طلق لغيره في عدة اسلامها ووثق ثم سلم
فيها فطلاقه لغوا سلم في عدتها او تزوجها بعد لها

المختص بالترك حقا في الطلاق فان كانت به منع من حقتها
 لا في الطلاق حقا لله تعالى وحقا لها ثم قال والتكليف
 كذلك المختص اختلف في طلاق من لم يحتكم فقال مالك
 لا يلزمه وقال في مختصه ما ليس في المختص ان قال من ناهى
 المعلم ان تزوج فلانة فهي طالق فتر وجهها فتر بينهما
 بطلاق نافذ والعقل فطلاق ذالعه ولو بنوم لغو
 وسمع ابن القاسم جواب مالك عن ربيعة ذهب عقله
 وطلق امرأته ثم افاق فانكر ذلك وزعم انه لم يكن يعقل
 ما صنع ولا يعلم شيئا منه انه يحلف ما كان يعقل وترك
 واقفه فاطلقه الباجية ابان رشده انما ذلك اذا شهد
 العدول انه يهدى ويختل عقله وان شهد وانه لم
 يستكر منه شيئا في محبة عقله فلا يقبل قوله ولزمه
 الطلاق ووجه طلاق المبرسم في هذه بانه وعدم عقله
 لا يلزمه **قوله** وابان سكر حراما ابن عرفة طلاق السكران
 اطلق المصنف وغير واحد الروايات يلزمه وقال ابن
 رشد من لا يميز بين الارض والسما والرجل وامرأة فهو
 كالمنون اتفاقا ونحو قوله الباجية ان كان لا يعقل معه
 عقل جلة لم يصح منه طلاق ولا قصد لفعله ولو علم ان
 بلغ حد الاغما لكان كالمنين عليه ابان رشده واما السكران
 المختلط فطلاقة للزم وقال محمد بن عبد الحكم طلاقه
 لا يجوز وذكره المازريكي رواية مشادة **قوله** من ادلا
 على الرابع مما في الاصل نصه ولو سكر حراما وهذا لان
 لا يميز او مطلقا تردع المختص الثاني اي طريقتان
 طريق المازريكي يلزمه على المشهور من كلامه لا وطريق ابن
 يونس يلزمه اتفاقا على المازريكي المشهور ان لم يميز

وهناك

٢٢٩
 وهناك طريق ثالث ان يميز بين هذه طريق
 ابن رشد والباجية وهو مراد المصنف في نسخة وهذا الاصل
 يميز في نسخة وهذا ان يميز المختص او مطلقا وطريقا
 وهو ما عند المازريكي وابان بشير وعياض وابان شعبان
 والمصنف وبعد هذا هو الذي صدر به المصنف كلامه ورد نقابله
 بلو بقوله ولو سكر حراما فهو المختص عنده العدول فيقول
 وهو المختص على الاطلاق **قوله** وبحال ان يباه لم يهرم
 حراما **قوله** بان لم يعلم تصوير سكره سكر احلا لا سكر
 والمراد بسكره حراما تقدم استعماله ما يغيب عقله ولو وقع
 سكره في التقييد كان حراما سكر سكر او لا كل من
 حرامين ولذا قال حرام دون بحرام احراز انما اذا تحقق
 او طر ان اللبن ونحوه لا يغيب عقله ففان بالاستعمال وطلق
 فلا يقع عليه الطلاق ولو تشارعا في سكره حراما وغيره
 قيل قوله بيمينه ان لم تقم فيمينه كدبه فان قامت على صدقه
 فلا يثبت عليه ابن عرفة وسمع اصنع ابن القاسم فيمينه سكر
 السكران فحلف بيمينه او طلاق وهو لا يعقل شيئا
 لا يثبت عليه كالبسام وهو شئ لم يدخله علي نفسه
 اذ اكان انما يسقاه وهو لا يعلم وقاله اصنع ولو ارخله علي
 نفسه وشربه علي وجه الدواء فاصابه ذلك ابن رشده
 قوله لا شئ عليه صحيح لا اختلاف فيه لانه كما لم يثبت
 وقوله اذ اكان انما يسقاه ولا يعلم فيه نظر اذ يدل علي
 انه لو شربه وهو يعلم انه يفقد عقله لزمه ما اعتق او طلق
 وان كان لا يعقل وهذا لا يصح ان يقال وانما لزم منه
 التزم السكران طلاقه وعقله لا يصح ليعتق من عقله
 لا لانه ارخله السكر علي نفسه وقوله من قال لانه ارخل

السكر على نفسه وقول من قاله لانه ارجل السكر على نفسه غير
صحيح فان كان السكر شاربا السكران كسكر الخمر فينطق به
عقله كسكران من الخمر فله حكمه ويمكن ان يفرق فيه بين من
يدخله على نفسه ليسكر به وبين من يسفاه وهو لا يعلم وقاله
ابن اما جشون وهو على قول ابن وهب ان السكران انما انزل
الطلاق لانه ارجل السكر على نفسه **قوله** كجنايا منته
وحده تشبيهه في الزوم في الموضع تحصيله في السكران
ان المشهور يلزمه كجنايات والعق والطلاق والتحدود
واللزوم الاقرار والعقود في البياض وهو قول مالك
وعامة اصحابه واظهر الاقوال **قوله** لا يبيح كرا الناس
ويجنون الشيخ احمد الفراء في حاشية الخشبي والحكمة
في ذلك انما لو اخذناه باقراره وعقوده لكان كل شخص
ارادا التسلط على راله غيره لياخذه يدعي انه اخر له من
حال سكره او باعه له كذلك وانما يلزمه الحد لان لو لم
يلزمه له كذا من ترب عليه حد يدعي انه فعل
وهو سكران **قوله** وصح لو قيل صبي اي ابي على ايقاع
الطلاق **قوله** كقوله تشبيهه في الصحة **قوله** واقتصر
اي طلاق الفرض لاي ابي توقف لزومه للزوج **قوله** للاجازه
اي من الزوج **قوله** ما يوجبها اي الاجازة الباطل العدة
من يوم اجازة الزوج فلو مضى الطلاق وهي حامل
ثم ولدت خرجت من العدة ولو وضعت ثم مضى
استأنفها كحوايا بين في بيع الفرض لاي ابي ان ظم كلام
عياض عدم جواز الاقدام عليه وظم كلام الصلح جواز
فالظن هل حكم اقامه على الطلاق كذلك ام لا الخشبي
ليفي ان يتفق في الطلاق على عدم جواز الاقدام ولا

يجري

يجري فيه اختلف في البيع لان الناس يطلبون الزرع في
تسليمه لاي ناسهم ونحوه لم يثبت **قوله** وهو له حد
ابن عرفة هذا ايقاع الطلاق لان اتفاقا وهذا اطلاق
لفظه عليه المعروف لزومه التخييل اقام دليل الزرع لم يلزمه
طلاق الشيخ في الموازنة بين القاسم من قال لامرأة قد
وليتك امرئ انما انما نقالت فارقا انما انما الله
وهما لا يجبان لا يريدان طلاقا فلا شيء عليهما ويخلفه وان
امراد الطلاق على اللعب لزومه ابي القاسم في رجل قال له
رجل اطلقت امرأتك قال نعم كما طلقت انت امرأتك
قالا احدهما قد طلق امرأته والاخر لم يعلم لاشيئ عليه
ان لم يريد طلاقا وحلف ابن رشد بخلفه انه لم يعلم بطلاق
الاخر ولا اراد هو الطلاق ولا يخلف انه كان لا يخلف
لان اللاعب يلزمه الطلاق بواق وحط ابن عرفة الزرع
امراد الطلاق على اللعب لزومه وسمع ابي القاسم من قال
له رجل ما هذه المرأة قال مولاي ازوجكها قال نعم ففعل
ثم خرج فكما انه يترك لا طلاق عليه الا ان ينوبه ابي القاسم
يخلف ما اراده وروى ابن رشد يلزمه ابي القاسم
واصبع طلاق مع انه زوجها بعد قوله مولاي ومن قوله
ان بيع الرجل من زوجته طلقة بائنة وفي سماع يحيد عنها
بما روي مالك انه ثلاث وهو قول اصبع واحد قول
ابن عبد الحكم ونزوح اياها كسبعه قاله محمد قاسم
لم يلزمه الطلاق من اجل انه زوجها هازلا فنقول
مختورا انه الواقدكي وما في سماع ابي زيد ان النكاح
لا يجب بالهزل ثم قال وعن ابي القاسم فيمن روج امرأته

محرم عليه بالثلاث بنى بها ام لا وهو على قياس القول بان
تزوج الرجل امراته بستان وان هزل النكاح حد وعلب
قول من لا يركب بيع الرجل امراته طلاقا وهو سماع مزدنيان
ابن وهب واحد قول ابن عبد الحكم يثبت انه لا طلاق عليه
في هذه المسألة قلت فلم تكلم ابن رشد في حرف الهزل للنكاح
لا للطلاق ولم ذكر الشيخ السماع المذكور في باب هزل
الطلاق حرف اليه فيقوم منه نقل ابن الكا حيد القول
الثالث بلفظ الهزل طلاقا لا بقيد قيام دليله ثم قال روى
الترمذي عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جد هزل جد وهزل ابن جد
النكاح والطلاق والرجعة قال حديث حسن غريب
ولم يحل كتابا في الرواية في لزوم طلاق الهزل وعنفه خلافه
ونقل اختلاف فيه مطلقا دون تفصيل كون الهزل في
ايقاعه او اطلاق لفظه عليه فتصور لما روي نقل الشيخ
قوله كما لنكاح والرجعة والعتق الخطا بل يمتنع
بالطلاق النكاح والعتق والرجعة والمشهور بالبرزوم
قال ابن عبد السلام **قوله** في الجملة بلفظ في صريح
الطلاق ابي في وقوع الطلاق بضعفه المرحوم
وهي المستتبة على الطار واللام والفاء التي جري العرف
باستعمالها فيه **قوله** مجرد قصد التلغظ اي قصد
التلفظ المجرد عن قصد حل العصة به تفريع على قوله
هزل له جد **قوله** ولا يشرط قصد حل العصة القصاص
لما قبله **قوله** وصدق في الفتوى كما ان لسانه سبق اليه
عرفه الثالث القصد بشرطه تعلقه بلفظ يدل عليه

الطلاق

الطلاق او غير مع فيها ان اراد ان يلفظ بالحرف الطلاق
لفظا بغيرها فلفظا كقوله انت حرة او حرة او تفتين
او يكل او استزى به فلا يثبت عليه حتى ينوب اليها بما يلفظ طلاقا
فليزيم فسبق اللسان لقول ثبت والافضل الغيا فقط
قوله فان قامت قرينة اي على سبق اللسان **قوله** او قصد
المدعوى ان قاله يا حفصة فاجابته عمرة فطلقها ابن شاس
من قاله يا عمرة فاجابته حفصة فقال انت طالق بحسبها
عمرة طلقت عمرة وفي طلاق حفصة خلاف ابن عمر
قول ابن الكا حيد لو قال يا عمرة فاجابته حفصة فقال
انت طالق بحسبها عمرة فاربعة يقتضيه وجود القول
بطلاقها وبها بينهما وطلاق عمرة دون حفصة وعكسه
ولا اخرج منها بعض الاما تقدم لان شاس والاسمعة
وزعم ابن رشد فيهما والمسألة جارية على مسألة كتاب
العتق بحسبها اشار اليه ابن رشد وهي من قال يا ثامر
فاجابته مرزوق فقال له انت حرة فعتقها مطلقا وزعمها
ثامرها ان قامت عليه بينة والافا لما روي فقط ثم قال
ونقل ابن شاس لزوم طلاق المسوبة مطلقا وكونها في طلبة
خامس له ونحو الاسمعة التي قد بها سمع ابن القاسم
جوابه بالثابت عن سكران ابن باب دار فاعلق صاحب
الدار بابا في تركه وكانت امرأة حرة فقال له طالق
طالق فقال له صاحب الدار حرة عليك فقال
ان كانت حرة اي حرام قال له وحك طلقت منك
قال ان كانت طالق فهي طالق اراها بان انت منه اليه
رشد بعناها انه ايتى باب رجل طنها اارة فاعلقه
ربه بنظره هو ان زوجته هي التي اعلقته دون فقال

هي طالع فحقا طالع صاحب الدار بما تقدم فرأي بالله بنيتها
 بقوله اول طالع طالع مع قوله ان كانت طالع فحقا طالع فحقا
 طالع فحقا بقوله اول طالع فحقا بقوله فحقا فحقا فحقا
 ان كانت حراما فهي حرام لانها لم تكن حراما وانما طالع طالع
 بقوله هي طالع طالع وهو طالع طالع الدار فحقا طالع طالع
 معارضة لما في سماع عيسى بقوله هذا مثل ما في اول سماعه
 من كتاب النكاح والقولان في هذا فحقا فحقا فحقا فحقا
 الفتح في مسئلة ناصح وورزوق وسمع عيسى بن القاسم
 من مرت به امرأة في ظلمة ليل فوضع يده عليها فقال لها انت
 طالع ان وطنتك الليلة وهو برأيتها امرأة فاذا هي
 غير امرأته ووطنتك ليلته ليلته ليلته ليلته ليلته ليلته
 غير امرأته ابن مرشد هذه معارضة لما تقدم في سماع ابن القاسم
 ومخالفة لاولي سماع عيسى من كتاب النكاح فيه قال
 ابن القاسم من سأل اهل امرأته ان يدخلوها عليه فدخلوا
 عليه جارية امرأته وامرأته ليل وسألوه الكف عن وطنتها
 فقال ان انا اظلم امرأتك الليلة فدخل يملوك لي حراما وطنتها
 الليلة وهو طالع طالع الجارية يطعن امرأته ثم وطنت
 الليلة مرفضة احرا ابن مرشد قوله مرفضة احرا خلاف قوله
 في الذي مرت به امرأة في ظلمة ليل قلت حاصل نقل ابن سنان
 لزوم طلاق المنوبة وفي المخاطبة خلاف وحاصل من عم ابن
 مرشد ان قوله في مسئلة السكران خلاف قوله في مسئلة
 ظلمة الليل ان في طلاق المنوبة خلاف فارماز عمه من المناقضة
 بينهما ليس كذلك وبيان ان قوله في مسألة السكران
 بناء على اضافته الحكم للمنوبة لا المخاطبة وقوله في مسألة
 ظلمة الليل محتمل لكونه بناء على اضافته للمنوبة والمخاطبة

وهذا

وهذا الان قوله فيها لاني عليه لازم علي الامرين معا
 علي اضافته الحكم للمنوبة وهي امرأته فحقا طالع طالع طالع
 لانما الزم من الطلاق يعلق علي الوطء وهو لم يطأ المنوبة
 بحال واما علي اضافته للمخاطبة والمساكن اليه فحقا طالع طالع
 لان المساكن اليها غير امرأته وهي غير قابلة للطلاق وانما
 يتم ذلك لو كانت المساكن اليها امرأة له اخرى غير امرأته
 المنوبة وظن قوله والرواية انها اجنبية **قوله** وفي الفضا
 لذي بيان المفهوم الغنوي **قوله** بالقصد لا بقصد توجيه
 الخطاب لها فليس هذا من الطلاق بالنية مجردة ولا بالكلام
 القبي وقوله والثانية بالخطاب اي بجريانا الخطاب
 لها في الخارج بالفعل وان لم يقصده وفي عجم لوقاه لاجنبية
 ان وطنتك فانت طالق ظاننا انها زوجة فلا شيء عليه
 في زوجه وربما عكس على ما هنا الا ان يقيد بعدم
 السدا وعدم ذكر اسم الزوج في العلم في فرع عجم فحصل ان
 المدعوة اقوي في ارتباطها بالحكم بها من المفضولة ويحتمل
 ولو نادى الثاني فرع عجم باسم زوجته اعتبارا بانه انما
 نادى هذه الذات الواحدة وهي اجنبية في الواقع
 بخلاف ما نحن فيه فزوجتان وليخرج من ذلك لزوم
 لوطنتها زوجة حفصة فاذا بقي عمره فلا نفوسوم
 للنداء والاجابة على هذا فليسا مل وما في عجم من المسائل
 الحسن التي احال عليها عجم من قال عليه الطلاق
 من ذراع له لاني عليه الا ان يريد الزوجية اي لاني
 الناس يريد ولا بذلك فطلق كسب يدهم اي تحريمه
 عليهم واما انت طالق من ذراع فاقام بعض الاشياخ
 من عدم طلاق الصبي عدم الزوم في هذا وفيه نظر

فان الذراع لم يطلق وانما الصواب التكميل نظرا لبقاءه على
جزئها فان الزوج جعله من جنس بورذ المثلث المراءة وليس
مثل المطلاق من ذرائع لانه هناك طلق الذراع وهذا
طلق زوجته من ذرائع فتدبر صنف وفتح مع لوزة الراجية
لكن هو فرع الظلة السابق في سماع عيسى فالوقوف
فيه قصور والله اعلم **قوله** او قصد الذافين اسمها
طارق بالراحته اني يابا قاله يا طارق باللام وزعم ان
لسانه سمي من الرالام فيصد في الفتوى كذا ابى شاس
قوله لزوجه التي اسمها طارق يا طارق لغو ولو كانت
اسمها طارقا وقال لها يا طارق وقاله نزل لسانه فذلك
ابن القاسم من قاله لزوجه يا مطلقه ولم يرد طلاقا
انما اراد انها في كل الكلام كما لمصلحة فلا شيء عليه البت
رشد وكذا لم لو قاله ابرار الكذب لا الطلاق فلا يلزمه
ولو كانت عليه بينة وفيها ان قاله انت طارق وقاله نوب
من وفاق ولم اراد الطلاق في طارق **قوله** وفي القضاء
اي وصدق في القضاء زعمه قصد البت لا الطلاق بقوله
يا طارق **قوله** كان خرف لم يرد في عدم اللزوم
سمع ابن القاسم جواب ما لم يرد في عدم اللزوم
وطلق امراته ثم افاق فانكر ذلك وزعم انه لم يكن يعقل
ما صنع ولا يعلم شيئا منه انه يحلف ما كان يعقل ويترك
واهلكه الله رشده انما ذلك اذا شهد العدو بانتهدي
ويحتمل عقله وان شهدوا انه لم يستلزمه شيء في ضحية
عقله فلا يقبل قوله ولزمه الطلاق وفيها طلاق المبرم في
هذا بانه وعدم عقله لا يلزمه **قوله** ولكن بلا فهم البت
شاس ان لقن الالعجب لفظ الطلاق وهو لا يفهم لم يلزمه

الحط

الحط لو فهم العجبة وطلق بها لزمه قاله في المدونة ومن
طلق بالعجبة لزمه ان شهد بذلك عدلان يعرفانها
اي تاجيه ابو ابراهيم يورخدها ان الزجاء لا يكون اقل من
عدلين **قوله** او اكراه ابن عرفة طلاق المكره وسائر فعله
في نفسه لغو كقوله واختلف في الفقل وشروط التورية
وبابه الاكراه مراخي اليه **قوله** ولو ترك التورية البت
شاس لا يقع طلاق المكره ولا يلزم منه شيء هذا مطلق
الروايات وقال بعض المتأخرين الحكم كذلك الا ان
ترك التورية مع العلم بها والاعتراف بانه لم يدعها
يا لاكراه ابن عرفة يمينه المكره لغو وخيد العجبي بعدم
نيته الحلف فان نواه غالما لا يضيق نية استقامه لزم
والا فظاهر المذهب سقوطه عن هذا صنف
والمذهب لا يثبت ولو تركها مع معرفتها ثم قاله نية
من المكره عليه ان يطلق طلعة فطلق لانها ادخلت
يعتق عبدا فاعتق اكرا وعليه ان يطلق زوجته فاعتق
عبده او حكره فاللفظ عدم لزوم شيء من ذلك له
لاية ما يصدر منه حال اكراهه بمنزلة الصادر عما يجوز
قوله مع سبب نبع الحكم التخيير وهو ضعيف والمذهب
قوله ان بشير لا حث على المكره ولو ترك التورية
مع معرفتها وتجههم العدوي **قوله** بما يمينه او يوزيه
كضرب لئلا يبا عرفة اطلاق الروايات السجى اكراه
وقيد التخيير في غير ذي القدر يشهد به بطول المقام
بما شهد به بالضرب او القيد اكراه وفي التهديد بالسجى
بالها الذي القدر لعقبة التخيير واختيار ما بين رشده
والضعف لذي القدر اكراه يريه يسره وكثيره اكراه مطلقا

قوله وكيف الخوف في الصنوع أي غلبته الظن ابن عرفة وفي
كون المعنى في حصوله موجب غلبة الظن أو اليقين
الذي لا شك فيه نقل ابن حجر عن المذهب وسماع غيب
ابن القاسم مع الشيخ عن محمد **قوله** أو بالابن عرفة وفيه
بالمال قول ابن القاسم مع ابن المأجوس وأصنع المحرم بخلافه
في غير القليل وعزى ابن حجر إلى مالك وأكره أصحابه
ابن بشر خلافه في حاله أن كثر فأكراه وإن قل بالنسبة
لرأيه فلا بد من الحاجة ثلثها في أكثر من رند ثلثها إن كان
بجميع ما كره ورأيهما أن دفع مع ذلك جملته عن نفسه
خبر لا يطلب لص من غنى يقين ما لا يأخذه قال لم يحلف
خبره وإن حلف صابا ماله ولم يقرب الأول إلا بالمالا جشوا
وأصنع قال وأصحبه أصنع أن لا يحلف في اليسير والرابع
لمطرف **قوله** أو قتل وكذا ابن عرفة وفيه نقوه باليقاع
موجب بغير كالف طرق المحرم من استخفى عنده من طلب
قتله ظمرا فاحلف عليه وإن أبى قتل المطلوب دون ضرر
الكالف فقال الأخوان ومالك حاشا ابن رند لا نص
وحاصل المذهب حاشا وإن لم يحلف فلا حرج ابن حجر
أن قيل إن لم تحلف قتلنا زيد أو ضربناه ضربا مبرحا ففي
لزوم بحسب قول ابن القاسم واستهيب ابن شاس وأبى
يسير لصح أن خوفه على غيره كنفسه وفيه بمقاربة
الولد يخرج المحرم على قوله ابن المأجوس في المال وقوله
أصنع ثم قال الشيخ عن أصنع من حلف براءة عمر ولده
لزم منه تبيينه إنما يقدر في الدرة عن نفسه وفي بعض القايين
عن ابن القاسم اللبيد كذا أنكر قوله أصنع وقال كعب
أكراه أسد ما روى الأئمة ولده نعم من عليه أنواع القذف

وقال

وقال ابن شاس المتخوف بفعل الولد أكراه فحمله ابن عبد
السلام على خلاف المنقول في المذهب قد كثر قول أصنع
والأظهر أنه ليس بخلاف لنا إلا أن زاد بالولد قد يكون
المه مقصودا عليه ويتعدى للاب فهو في غير قتله معروضة
للأمرين فنقله أصنع في القاصر على الولد وهو ظاهر قوله
درة الابن عن ولده لا في المستعد للاب بقوله إنما يقدر
في الدرة عن نفسه وقوله اللبيد إنما هو في المستعد كعب
أما في قتله فلا شك في كونه للاب وللأم والولد والأخ
في بعض الأحوال فلا ينبغي حمل ذلك على اختلاف بل علموا
التفصيل بحسب الأحوال **قوله** فيخصمي أي بما
لا يتوقف على بينة غموس تفريع على قوله تدبها **قوله** من
وجوب تخليص المستهيب بيان لما **قوله** أو وجوبها
وعلى هذا ما وقع من تنظيرهم في ضمانه إذا ترك إذا لزم
للضمان بترك مذوب **قوله** غموس يكفرها ظاهره
ولزم المأخوذ والأقوال المتغيرة في الحال والمستقبل **قوله**
أصل الغموس فلا يتم إلا بالقائه الذي في عب والعبارة هنا
قابلة لتخصمي إلا لفان فالنظر **قوله** في عب وعب
مما أنه تركه قال في حقه العبادة عب في النفس من ذلك
شيء قال بعض الأئمة كما كفتية يقولون بلزوم طلاق
المكروه وقاله المصنف به إذا ترك التوبة وهذا أسد من
تركها نعم ربما يظهر على الشان من حد لزوم طلاق
الغضبان **قوله** كذا والعدة وجبة الأحكام من يدرم
الطلاق كما في عب وليس ما جارة طلاق الفضول باليقاع
الزوج الطلاق ههنا وقوله بعضهم بلزوم بخلاف طلاق
الغضوب قائم مع جنة **قوله** ظاهرا خيدا ليصح

قوله الا بالقتل فان الباطني لا يجوز بحاله **قوله** الا بالقتل ظاهره
 ولو كان المكره عليه الزنا بكرا وتكون حده المجلد بعد الوقوع
 لا يقتضيه اما حجة الاقدام ايند انجوفه فتدبر **قوله** لا لواط
 الذكر وذلك ان المرأة محل للوطئ في الجملة كما في حبه ضرر
قوله وعكبي كل اية من الذنب والوجوب **قوله** غنوس ايك
 متعلق بما في **قوله** وكذا اية الطلاق في عدم لزوم من المكره
 بشيء مما ذكر **قوله** لا تلزم بالاكراه بيان الوجه الشبه **قوله**
 فراد اية في عدد الطلاق او النسا **قوله** وان اجاز اية المكره
 على الطلاق الطلاق الذي اكره عليه **قوله** بعد الاكراه اية زواله
قوله لزوم اية الطلاق ابن عرفة اجازته بعد وقوعه اختيار
 كشكاح موقوف **قوله** ولا يجوز من الكفر اية السبخ على سمكون
 وغيره من اصحابنا ان اكره عليه كفرا وستم النبي صلى الله عليه
 وسلم او قدف سلم بقطع عضو او ضربه بخنجر من تلف بعض
 اعضائه لا تلف نفسه فلا يجوز له ذلك انما يسمع ذلك
 خوف القتل لا غيره وله ان يصبر حتى يقتل وهو افضل له
 سمكون وكذا الواكراه على اكل الميتة ونحوه اكثر برده شربا كخز فلا
 يجوز له الا خوف القتل قال واجمع اصحابنا وغيرهم على انه لا يجوز
 له قتل احدهم المسلم ولا قطع يده بالاكراه ولا ان ينفذ ما قطع
 يد نفسه فيسعه ذلك افاد ابن عرفة **قوله** ظاهره ان
 باللسان ونحوه من الامضا الظاهره واما بالقلب فلا اذا يتعلق
 به اكره **قوله** وقطع المصوم اذا احط عبد الملك لو اكره
 على ان يزيى وحمل السيف على نفسه راسه اقيم احده عليه وجب
 عليه الاثم وليس هذا ما اكره الموصوع عن صاحبه وانما
 الموصوع عن صاحبه انما يكره بالاكراه في الاعيان والطلاق والبيع
 والافطار في رمضان وشرب الخمر وترك الصلاة واسباها

ما هو

ما هو حق الله تعالى **قوله** بغيره مفهوم طاعة **قوله** مملوكة البضع
 مفهوم لا ملكك لبعضها **قوله** والاحسن عدم لزوم اليقين على
 الطاعة بالاكراه اية عرفة وفي لغوه على تحصيل واجب قولاً مطرف
 واصبح مع ابن الما جشون وابن حبيب ابن رشد اختلفا اذا اكره عليه
 اليقين فيما فيه طاعة فقال مطرف وابن حبيب تلزمه وقال ابن
 الما جشون واصبح لا تلزمه الخط الاكراه عليه اليقين تارة يكون
 على ان لا يفعل في المستقبل وتارة على ان يفعل فيه وهذا قاله
 فيه في التوضيح ان كان على معصية او على ما ليس بطاعة ولا معصية
 فلا تلزم اليقين وان كان على طاعة ففيه قولان مثال ما هو عليه
 معصية ان يحلفه الظالم بالطلاق ان لا يصلب او ان يشرب الخمر
 فيصلي ولا يشرب الخمر ولا يكيشه ومثال ما ليس بطاعة ولا
 معصية ان يحلف مثلاً ان لا يدخل السوق او ان يدخله فيدخله
 او لا يدخله ولا يكيشه ايضا ومثال الطاعة ان يحلف مثلاً ان
 لا يشرب الخمر او ان يصلب فيشرب الخمر او لا يصلب فيشرب الخمر
 قولان النظر تمامه فقد اطاله **قوله** وغيرها اية الطاعة بيان
 لمفهومها شامل للمباح والمعصية **قوله** لا يلزم اية الحلف عليه
 بالاكراه **قوله** بالاكراه راجع اليقين **قوله** ومحل اية الطلاق **قوله**
 ما يملك ابن شاس الركن الخامس لتفويض الطلاق ووقوعه
 الولاية على المحل فاذا قال لزوجته او الرجعية انت طالق نفذ
 الطلاق لتحقق الولاية عليها ولو قال كختم او اجنبية انت
 طالق او قال لاحد اهما ان ادخلت الدار فانت طالق فتكسرها
 في الصور الاربع فلا يقع عليه الطلاق اذ لا ولاية له على المحل
 تحقيقاً ولا تعليقاً اية عرفة الثاني المحل وهو القصبة وشروطه
 مقارنة انشائه تحقيقاً او تقديره لا امتناع وجود حال
 دون محل جهام غيرهما لو قال لاجنبية انت طالق او طالق

قف

عند انزوجه قبله فلا يلزم الا ان يريد ان تزوجها وكذا انت
طالق ان كنت فلانا فكلمه بعد تزويجها **قوله** وان تعلقت
لها ابا ساسي اما لو علق الطلاق على وجود تحقق الولاية
كقوله ان تكلمت فانت طالق فالمشهور من المذهب الترتيب
بين ترتيبها تحقيقا وتعليقا فاذا انكحها وقع الطلاق عليها
على الرواية المشهورة لان تحقق الولاية انما يتوقف عليه
نفوذ الطلاق ووقوعه فاما التعليق فهو عين بالطلاق لا تنفذ
فيه ولا وقوع الابعد تحقيقه وصار كالصدقة بملك والعتق
بما في السجن وروي ابن وهب والحزب وميابة لا يثبت عليه **قوله**
كقوله عند خطبتها هي طالق ابن عمر في **قوله** ان قال
لا حبس ان تكلمت فانت طالق فزوجه لزم طلاقا
ولها نصف المسمى قاله يني ولم يعلم فعليه صداق واحد لا صداق
ونصف كمي وطرف بعد حننه ولم يعلم وليس عليها عسرة
وقاة ان ماله انا عليها ثلاث حنن وسمع ابو زيد كتب ما
لا با القاسم فبين دخل بامرأة حلف بطلاقها البتة ان تزوجها
فكتب اليه لا تفرق بينهما بلغي عن المسيب ان رجلا قال جليته
بطلاق فلانة ان تزوجتها فقال تزوجها وانكحها في رقبتي
وزعم ان المحزومى حلف على انه عمل هذا ان رشح مشهور
المذهب ان يفرق بينهما على كل حال وان دخلوا مراعاة ابي
القاسم فيه اختلاف شد ود ابر عن علي مرواية ابي زيد عن
ابن القاسم افي ابا وهب وقاله نزلت بالمحزومى فافته بالثبوت
بذلك وقاله محمد بن عبد الحكم وحيث عن ابن القاسم انه
توقف فيه اخر ايامه وقاله كان عامة مشايخ اهل المدينة
لا يرون به بأسا وروى عنه علي بن ابي طالب في نحو هذه القولية
احاديث مما وجوه كثيرة الا انها عند المحدثين مقلولة ومنهم

مما صح

من صح بعضها ولم يرو عنه عليه السلام ما نحا الفرس
احسنها ما خرج قاسم قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق
الا بعد نكاح وروى لا طلاق قبل نكاح وروى لا طلاق
فما لا يملك ثم قاله ابن عمر في جواز نكاح المحلوق بطلاقها
على تزويجها المحالف ومنعه مع منعه بالعقد او بالبار بها
يفسخ الباء وخاسرها الموقوف ثم قاله وعلي المشهور ان نكاح
النسابة لا يحد فلا يلزم للمخرج ان يبشر هذه امسوس من
المذهب وخرج من روى من رواية عموم النكاح فمن قاله كل شيء
الزوجه حرام بعد قوله كل شيء كذلك ورد بان العموم المقصود
اشد مما عموم ان الامر اليه قلت هذا اعتراف بنص عموم
في صورة التفسير واكتفى منه اما اللفظ الاول فواضح وان
الناج فذلك ضرورة عدم تناوله بعضا كجسه وهو متعلق
اللفظ الاول وعلته الاستقاط على هذه الرواية انما هي المستفزة
التاسعة على اللفظ العام وهي هنا عن لفظ خاص فلم توجد
العلية بحاله **قوله** الفعلي اي المخرج به **قوله** لا كالفسخ اي
في سقوط كل المهر **قوله** تعليق حكيم لانه الخطبة بساطة وقرينة
على ان المراد ان تزوجتها والفيها التاقيب وكثير التعلق وقالوا
لا بد من ملك العصة بالنكاح بالفعل ولا يلزم الطلاق للملك
على النكاح واخذ به علي خلاف العلماء فانه رحمه من **قوله**
وتطلق عقبه جنس في لقوله اشهره المعلق يقع بعد المعلق
عليه لتعانيه هنا وان تقدم في الخلع ان مذهب ابن القاسم
وقوعه مع كركنة الخاتم مع كركنة الاصبع والترتيب في
التعلق فقط لترتيب حكمه على ذلك هناك واما هنا
فاحكام الزوجية انما نسبت بينهما العسرة وهو المقيم الذي
تطلق فيه فسأوي وقوعه عقبه وقوعه معه فقد يرضو **قوله**

له مسمى الجمل فنت عقد **قوله** صحيح فنت مسمى **قوله**
لا يزيد علي مهره خبرنا الي لا يزيد الوطى علي مهر العقد
بل يكمله فقط من **قوله** كواطن بعد حمله في سائر قال
كل امرأة تزوجها ما انفسط طالق فزوج منها فدخل
فعلية صداق واحد لا صداق ونصف خمي وحق بعد الحنف
ولم يعلم فانما عليه المهر الاول الذي سمي **قوله** لامر عليه الا
ما يخرج به بيان لوجه النسبه **قوله** الا لما بغير طائفة اخرى
كواطن بعد حمله ولم يعلم منه في انه ليس عليه الا المسمى
ولو وصي مالا لا يستنار ما الي العقد الاول وفي هذه الحالة
لا ينظر لكونها عاملة ام لا ولا لكونها طائفة ام لا لانه ليس
بزنا محض والنسبه في وطء متحدة ولو علم لقد ر عليه
الصداق الا ان يكون الطلاق اكدت فيه مرجعها فلا صداق
عليه سواء كان مالم لا وما تقدم ما انه اذا علم لقد ر عليه
الصداق محله حيث كانت غير عاملة او مكرهه والافلائي
لها **قوله** ولا طوع ولا مكر علم يعني لا يقاله طاعت او اكرهت
الا فبين علمت فاجاهلة كالمكرهه يتعد دلها في حب ان هذا
اي قول الاصل ولم يعلم راجع للمسببه والمسببه به وهو الملام
لما سبق في المسببه به من قوله وتطلق عنه من غير حاجه
حكم ولكن مقتضي الخلاف فيه انه تكاد شبهة متحدة وتقدم
ان المهر لا يتعد فيها من **قوله** فتعد ديك وحق اي حب
كان حمله بياتن او خرجت من العقد من **قوله** وله تكاها
الا لا ينوي التكرار الخ سمي اي يجوز من المستحق اذا قال ان
تزوجت فلانة في طالق الا تزوجها وتطلق عليه بعد العقد
عليها وقائدة تزوجها مع انه لا يترتب مقصوده من الوطى
واقاعدة انما لا يترتب مقصوده لا يشترع حليتها له

ونبقى

ونبقى منه بطليقتين ولذا لو كان الطلاق ملقا بما يقتضيه
التكرار نحو كذا تزوجتك فانت طالق فلا يباح له زواجها
اذا لا فائدة فيه البتة انما يترتب من قوله وله تكاها لقوله البت
مرشد القضي المذهب انه يباح له زواجها وتطلق عليه
والقياس انه لا يباح له للقاعدة انما لا يترتب عليه مقصوده
من الوطى لا يشترع والمقصود بالتمكاح الوطى وهو غير حاصل
بهذا العقد واليه ذهب بعض الفقهاء وقال هو بمنزلة قوله المرأة
تزوجتك علي اي طالق عقب العقد فلا يجوز ولا يترتب
عليه صداق ان تزوجته ولا فرق بين كون الشرط منه او غيرها
قلنا هنا فائدة وهي انه تزوجها عقب طلاقها ان شاء
الا لا يعلق ذلك بلفظ يقتضي التكرار مثل كذا فلا يباح
له زواجها وبقية في التوضيح **قوله** وانه كلما تزوجها
فيه طالق بيان للتكرار **قوله** واولواي من نية التكرار فيه
استماع تزوجها **قوله** بصيغة اي التكرار بيان قال كلما
تزوجتك فانت طالق **قوله** فلا فائدة في تكرارها علم
لا تخافها لا تستاعه ان حرج بارة التكرار او سواه **قوله**
اذ لا يختص في الاحنية بعصمة علم لا انتفاء الفائدة اذ انوي
التكرار دفع بها فترهم يعني بعد ذلك لا اختصاص
اليمن والصمة الدائم في المخلوف بها في الصوف ذكر التعليل
مع انه ليس وظيفة المخلوف ليرتفع الاحكام الاختصاص
وعده بعد اب عرفة في سماع غيرها كل حيث لزم
لتعلفه بخبر فلا يكره بطريق تزوجها الا بلفظ يقتضيه
تكرار وان يعلق بكلمة تكرار في اشخاص افراده بتكرار تزوجها
لتعلق الطلاق في الاول بالذات وهو محل الحكم وفي الثاني
بالوصف وهو علم الحكم به رشده لم يختلف قول ابن القاسم

انه لا يتكرر في ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم قال وقيل يتكرر عليه
وهو لا يتكرر عليه قوله ما لا في مسألة الوتر قبل تقدم ترده في
الندور ابن حارث اتفقوا في ان تزوجت فلانة فهي طالق عليه
عدم تكرار الميم فيها **قوله** ان قال للمرأة كلما تزوجت
فانت طالق ثلاثا عاد عليه الطلاق ادا كلما تزوجها وان
قاله ان تزوجت ابد او اذا ما ارمي ما فاما حينئذ باول
مره الا ان يقول ان مقيما مثل كلما **قوله** الطلاق المعلق
تفسيره لفاعل يختص **قوله** ولا اهداف بعقد بعد ثلاث وقبل
تزوج اخر يبي يبي انه اذا التي لم يصح نقضه التكرار كقول
ان تزوجت فان طالق فانه يتكرر عليه الطلاق كلما تزوجها
وعليه النصف كلما عقد الا ان يتكرر نكاحه ثلاث مرات
ثم تزوجها رابعة قبل ان تزوج نكاحا غيره فلا يلزم لها
صداق على الاصول عند التوثيق وعقد الحيد لان
النكاح فاسد اما لو تزوجها بعد الثلاث بعد تزوج فطلق
ويلزم النصف اتفاقا وبعبارة الا بعد ثلاث اي وقبل
تزوج فلانة لها واما بعد تزوج فيعود الحنفية والنصف
الي ان يتم الفصمة وهكذا الا ان الفصمة لم تكن ملوكة حين
اليمين وانما خلف على كل عصمة مستقبل بخلاف مرة
كان تزوجها فخلف باداة تكرار فيختص بالفصمة الملوكة
فقط **قوله** لانه فاسد يفسخ اي والقاعدة لا مهر فيفسخ
الفاسد قبل الا نكاح الدرهم والمراضعين وفرقة
المستلذين **قوله** لو وطئ اي مستند العقد عليها
بعد ثلاث وقبل تزوج فلها عليه المهر **قوله** او كان له
عقد عليها بعد ثلاث **قوله** بعد غيره اي تزوجها
بزوج غيره فحلت له **قوله** المحلوف على وطئها واختص

بالعصمة

بالعصمة في محلوف بها ولها البناء حاصل ما لم ينعكس المحلوف
عليها اتفق على تعليق الميم فيها بالعصمة الاولى وغيرها كاليان
في الايلا وابا المحلوف بطلاقها اتفق على تعقيب الميم فيها
بالعصمة الاولى كما تقدم واما المحلوف لها فهي محله النزاع فالتدبير
في كتاب الايمان من الممدونة انها كما محلوف بها في التعقيب بالعصمة
الاولى وعليه ابن الكاجية واعتزضه ابن عبد السلام قائلا
انكر ذلك ابن الموارز وابو حبيب وغير واحد من المحققين
المباحين وروا ان هذا الحكم انما يكون في المحلوف بطلاقها
لا في المحلوف لها بالطلاق حتى قال ان مذهب الجمهور هو الذي
ذكرنا لمع انه شاذ وان الذي وقع في الايمان بالطلاق لم يقل به
احد فتبعه المصنف فحاده عن عبارة ابن الكاجية وفرت
بين المحلوف بها والمحلوف لها ثم استدل بظاهر ما في الايلا
من الممدونة حيث فرق في مسألة زنيب وعزة بين المحلوف
بها فخصها بالعصمة والمحلوف عليها فجعل حكمها مستقرا في
العصمة الاولى وغيرها انظر نصها في المواق قال في تكميل
التعقيب بالابن عبد السلام سبعة اليه عياض فذكره مرثي
ومح في كتاب الايلا في نخوة في المواق وهذا الذي
يعتمده المصنف هنا مني الفال ابن الكاجية سيما لما في الايلا منها
قال مصطفي وفيما قاله ابن عبد السلام فطر كلام الممدونة
حجة على غيره وان لم يقل به احد وقد اقر ابن رشد وغيره
قال ابن عرفة تضعيف ابن عبد السلام مرواية الممدونة
في الايمان بظن ما في الايلا منها نقله بعض من تقدمه من
الفاسيين وروى بين المستثنين بان الايلا مخالفة للطلاق
لان الايلا يلزم في الاجنبية ولا يزول بالملك والطلاق لا يلزم
في الاجنبية وتكرر يزول بالملك اه وهذا الفرق ذكره ابو

الحسن في كتاب الابل ولا يفسد الفرق بينهما انه في الابل قضاء راء
انها صارت اجنبية والابل في الاجنبية للزم والفاطمة انما ملك
الذي عقد فيه البين اما بالعلم او بالطلاق او بغيرها
غيرها بالتزويج عليها ما طلقا ثلاثا ثم تزوجها بعد تزويج
لا يعود اليه الا ان يولد ظهرا بمجرد او يسرها وقد وقع الشرط
او يكون الابل فيلزم كما يلزم في الاجنبية اه قال ابن عرفة
ويدل على صحة فرق بعض الفاسية وان المدونة لا مخالفة
فيها بين الكتابية قوله ابن رشد في سماع ابن القاسم اصل
المدونة في المدونة ان من شرط الامة طلاق الدخلة عليها
تتحلل عنه البين بخروج زوجة عن عصمته بالثالث وهو
خلاف رواية ابن حبيب ومطرف وقوله ابن الما جنس وان
ابن حازم في ان البين لا يتحل عنه الا الشرط في البين الدخلة
وليس هو فيها ابن عرفة فلو كان عند ما في كتاب الابل
خلاف لقوله ومثل قوله هو في كتاب الابل وهو انكاح
لمسائل المدونة اه قال مصطفى فظهر لك ان لا تخالف
في كلام المدونة وان مسألة الابل مسألة مسألة الطلاق وان
كلام ابن ابي حبيب صواب ولا عبرة بانكار ابن الموارم في
كتاب الايمان بالطلاق بقوله انما يسقط زوال العصمة باق
المطلقة نفسها ما لا يمان واما المحلوق لها سواء اختلف
ذلك وهو ان الابل بها ففرق بين بيتان المحلوق بها والمحلوق
لها وهو الاصل اه لما علمت من الفرق ولا ينفى العلم تركته
مذهب المدونة بانكار ابن الموارم وغيره لا سيما مع وجود
التخلص من انكاره **قوله** ولا يفسد عليه ان لم يبق من النساء
او الزمان ما يحصل به تحريرها لتكاد عارة ابن عرفة ان علم
النسار دون قيد لم يلزم للحرج ابن ابي حبيب لو ابقى قليلا

فقوله

فقوله النخبة اه قاله كل امرأة تزوجها الامم قبيلة كذا ان كان
ذلك القبيل قليلا لم يلزم وكذا لك ان قال كل امرأة تزوجها
الامم بكه مدنية كذا ان كان فيها النفر اليسير لم يلزم وهذا قوله
ابن القاسم ابن شاسي لو اطلق القول فغير من غير خصم ولا
تقييد ولا تعيين فقال كل امرأة تزوجها طالق لم يلزم شيئا
ولا يثبت عليه به حكم اما ان البين لنفسه شيئا فان كان كثيرا
كما اذا خصص بالاعين صفة من الجنس من نسب او خلقية
او ما سبه ذلك او مكانا يعينه كعينه الفسطاط او افرقة
او نحو ذلك او عين زمانا يبلغه عمره لقوله ثلاثين سنة
اذا السبه لم يوجب له لزوم الطلاق فمن تزوج من ذكر فيه
جميع ذلك ولا يلزم فيه من تحت من الابل يطلها ثم تزوجها
قوله وان حلف على كالمصري لم يلزم فيه من تحت من
الا اذا بانها ثم تزوجها ابن عرفة لو علق التحريم بما يبق كثيرا للزم
ولا بد من وجوب الابل بانه وشملها اللفظ وفيه **قوله** لو قال
كل امرأة تزوجها من الموارم طالق ونكحته امرأة منهن لم تطلق
عليه فان طلقها ثم تزوجها طلقته عليه **قوله** كعليه الحر اير
لما نسبته في عدم اللزوم فيه من تحت **قوله** الدوام ليس كالبدا
في الشئ انما جعلوه كالبدا في دوام اللبس والركوب والسكنى
في الحلف على عدمها احيا طالع اكنف هذا شيء واما هذا فامر
التعلق لا يشد فيه للتحالف فيه من اصله **قوله** الا كخود الفت
وسقط الشرط الشاخي وهو ان لا يجد للحر اير طولا لا يحلف
عليه من حصوله عدم البين في الاء ويبقى على حكمه **قوله**
لعم مضارع اقام **قوله** كالمطارية ان تخلفت بعد ان حلف لا
تزوج مصرية فلا بأس ان تزوج بمصرية طرية غير مصرية بها
النخبة يريد ما لم يطل مقامها وتغير على طابعها وسيرتها

قوله والمعتبر من نكته جمعها اللينة أكثر من معرفة لوقال كل من تزوج
من قرطبة أو لغير ذلك طالق ولا يثبت في الغاية فقد قهره على مسافة
وجوب الجمعة أو عدم قهر المسافة لثبوتها على القرية وأما إذا
ورأى بها في حد ما لا يضر فيه الكارح وبينهم عند وصوله وبها
في جميع عملها المندرج عن ابن القاسم وابن حبيب مع ابن
كثانة وابن الما جلول وأصبح قائل أن تزوج من حب إذا
برز لم يقهر حتى يجاوزه فلا أضاحه وأحب أن يتجاوزها
ملا يجب منه الجمعة وسكنون قائل أن تزوج من العلويين
لم يلزمه شيء قلت هي منها على قدر خمسة وعشرين ميلا وابن
شدد عن أصبح وابن كثانة فأنظره **قوله** ومن حلف
لأن تزوج بمكاه فله الوعد به سمع عيسى ابن القاسم من
قال كل امرأة تزوجها بالمدينة طالق فلا بأس أن يواعدها
بالمدينة إذا تزوجها بغيرها وتعقد نكاحها بغيرها وتعقد
نكاحها بغيرها ابن رشد لا المواعدة ليست بعقد **قوله**
فليس أيا المكان المحلوق على أن لا تزوج فيه في الصوة
وكذا الزمن هنا إن حلف لا تزوج زمن كذا فله المواعدة
به وذلك أن تحريم المواعدة في العدة ليس بالمتبعة لحرة
عقدة الشكاح بل لو ورد نص فيها بخصومها وهو قوله
تعالى لا تتواعدوهما سر ولا علن ليرد بسبب المواعدة على
الاباحة ولم يرد هنا **قوله** تعيد الأصل حب قال الخطاف
على ما لا يلزم فيه شيء أو الأيكار بعد كل نيب أو بالعكس
فيصدق بعدم الزم فيهما وهو قوله وفيل يلزم في كل
نظر له في نفسه وحد قائلناه أخرج في المفتي به وأعم
قائمه **قوله** كزمت العدة أي في استماع المواعدة **قوله**
وان علو طلق نحو الأيكار بعد كالتيسار لم يلزم الأخير

ابن عرفة

ابن عرفة لوقال كل بكر تزوجها طالق بعد قوله كل نيب كذلك
فيما يلزمه الأول فقط ابن شاسي لوقال كل بكر تزوجها
طالق بعد قوله كل نيب كذلك ثم قال كل نيب تزوجها طالق
لزمه في الأيكار ولم يلزمه في التيسار وقيل يلزمه في النوعين
جميعا وقيل بنفيه الزم فيهما جميعا للخب وإن لا شيء
عليه حسن لأنه عم التيسار والأول رواه ابن القاسم وابن
وهب والثالث رواه أكثر الرواة وقاله ابن القاسم والثاني
لم يحكمه ابن رشد والخب ولا عزاء غيرهما مواق **قوله** كالقوله
والعجم بيان لخب الأيكار **قوله** وتزوج من حلف
لأن تزوج لأجل كذا أي ابن عرفة وجهها قال كل امرأة
تزوجها إلى ثلاثين سنة أو أربعين فهي طالق لزمه أنه
أمكن أن يحيى لما ذكره فاف خبي العنت ولم يجد ما يتسرع
به فله أن تزوج ولا شيء عليه **قوله** ولا شيء في آخر امرأة ابن
شاسي لوقال آخر امرأة تزوجها طالق فقال محمد بن عيسى
القاسم ليس شيء عليه ونحو تركها أن يقف على الأول حتى يتبع
ثانية فتحل له الأول ويقف على الثانية حتى يتبع ثالثة
وهو في الذي يقف عليها كالمولى قال رفعة قال لأجل من يوم
ترفعه أذهوا حكم **قوله** وأما أوله زوجة بيان لمفهوم آخر
ابن شاسي لوقال أول امرأة تزوجها طالق فتزوج طلقت
عليه وأتممت بمسنة عنها **قوله** حتى النظرها فهي قال مالك
وابن القاسم من قال كل امرأة تزوجها من البادية لا نظر إليها
طالق فهي لا يجب تزوجها من البادية ولا من خرجت منها
فمسكت بغيرها أربع عشرة سنة كما لو كان بصيرا قلت الأظهر
أن كماله وصفها له من ذي خيرة بأجل ما يبيع تزوجها أياها المعجزة
في نظرها ولوقال كل امرأة تزوجها لا نظر إليها طالق فمب

تزوجه ان لا يسمي عليه وكذا حتى ينظرها فلا ان فلا لا محمد
 ان ما ان فلا تزوجه حتى يسمي العت ولا يجد ما يبيع به
 امه قلت هذا الوجه لزوم الطلاق المطلق بغير تزوج
 كل امرأة ابن حبيب عن الراخونين الذي قاله حتى اراها
 لم ان تزوجه من كان اراها قبل المي واليمين باقية عليه فحين
 لم يكن راي قلت ينبغي شرطا اعتبار تقدم الروية بقربة لا تغير
 فيه صفتها وقوله اليمين باقية عليه ظاهره ولو قل عدد من
 كان راه وهو خلاف قوله اول زوجة ان لا يسمي عليه انتهى
 من ابن عرفة **قوله** واما الكيزم بالآخرية اي القاطع للاختلاف
 والمخرج عن الطلاق بالتكليف **قوله** وهكذا افيوقف عن
 الرابعة حتى يبين واحدة ويتزوج بخامسة ونكح البنت
 ر حوله بان من قال لامرأة ان لم تزوج عليك فانه طالق
 لا يبرأ الا بالوطئ وهذا من قبيل فكلما عقد على امرأة لا يكن
 منها الا بوطئ غيرها وهو بالوقوف لا سبيل له لو طئ البنت
 وجوابه منع ان هذا من قبيل ذلك لان المقصود في
 ذلك الاغاظة ولها احتراجهما عن كونها آخر زوجة
 ويكفي فيه العقد كما للبيان حتى **قوله** لما منع يريد ان
 يمنع المي صار تعليق بالنظر تعليقا بما لا يمكن وهو كالعدم
 فيلحق قوله حتى انظرها كما الفين اليمين بالمانع من المحلوق عليه
 لانه بعد المانع صلت متعلقا صار متعلقا بما لا يمكن وهو
 كالعدم فلم يقع حدث وهو مراده بقوله كما سبق في الايمان
 واذا الفين قوله حتى انظرها جري ما قبله على حكم فانه
 قال نعم لم يلزم نحو كل امرأة تزوجه طالق الا انظرها واب
 خص لزم نحو كل امرأة تزوجه من قبيلة كذا طالق الا ان
 ان انظرها قبل فمب لزم كما قلناه في حاشية عب

عن

عن ابدي سرقا نظره من **قوله** وان قال ان لم تزوجه مدنية حتى
 ابدا عرفة وفيها ان قال ان لم تزوجه من الفسطاط فكل امرأة
 تزوجه طالق لزم الطلاق فحين تزوجهما من غير هذا
 المحرم كما سكنوا لا يثبت فحين تزوجهما من غير الفسطاط
 وينوقف عنها حتى قال ان لم تزوجه من الفسطاط فامراة
 طالق والاول اسبه لا قصد القائل ان كل امرأة تزوجهما
 قبل ان تزوجه من الفسطاط طالق ابن محرز احسب لمحمد
 مثل قول ابن ابي ثعلبة اختلاف في الاخذ بالاقلي فيكون
 مستثنا او بالاكثر فيكون مؤثرا وقول ابن الحاجب
 بناء على انه بمعنى من غيرها او تعليق بحقوق يريد ان يفتاه
 على الاول حملية وعلى الثاني شرطية وتقريرهما بما تقدم
 من لفظ المحرم واضح **قوله** مدنية نسبة للمدنية المنسوبة
 على سائر افضل الصلاة والسلام فانهم جعلوها من الكثير
 الذي يجعل بالبقائه الغرض من النكاح والتكليف قرية دونها
 كجاء عب من **قوله** على الانزع عب والمذهب الاطلاق
 فتجعل حملية وان اقررت بانه والتاويل الثاني ضعيف
 البناءي نبع ما في التوضيح بنقل ابن ابي راسد من ان الاول هو
 المشهور ابن غازي وفيه نظر فانه الخبي لم يفهم المدونة
 عليه وكذا ابن محرز وما عوله ابن حبيب السلام وغيره الاعلى
 كلامهما وهو يفيد ان الممول عليه هو الثاني **قوله** بناء
 على ان القضية حملية معني ان البناءي فيه نظر بل التاويلان
 بناء على ان البناءي على انها حملية اي كل من تزوجهما من غير المدنية
 طالق ثم هل مطلقا وهو فهم ابن ابي راسد او قبل التزوج من
 المدنية وهو فهم الخبي تاويلان وانما المبني على انها شرطية
 قوله بالمتسكن لم يذكره المص وهو انه لا يثبت فيما

تزوج من غير المدينة بل يوقف عنها حتى تزوج من المدينة
كما تقدم على ابن عرفة في الرضوخية التي غير مفيدة بالقبلية
قوله لصيغة التعليق أي على عدم الزواج من المدينة
فإذا سبق تحقق الزواج من المدينة التقي المطلق عليه
ولا يلزم حينئذ زوجها بعد طلاق فسار كونها حامية مفيدة
بالقبلية والتدفع بحجة البناء وفيه أن جعلها شرطية
قابلة لذلك لا يجوز عليه الطلاق بل إذا تزوج من غير
المدينة يوقف عنها حتى تزوج من المدينة لأنه في قوة أن لم
اتزوج من المدينة فزوجها طالق نعم إن كانت بشرطية
مفيدة بالقبلية أي أن لم اتزوج من المدينة قبل مجز الفير
أن بداهة فالأقسام أربعة عملية شرطية كل مفيدة بالقبلية
أولاً تدبرها بما ذكرناه لك صوت **قوله** والمقبر وقت
التفرد البناء في قوله واعتبر في ولايته عليه حال التفرد
الولاية على المحل ملكه وحال التفرد هو وقت وقوع المطلق
عليه كما أفاده في التوضيح ثم قال وهذا في كيفية شرع
لقوله ومحل ما ملك قبلك أي عرفة شرطاً اعتباراً لمحل
الرضا بقارئة سبب الطلاق فيها مع غيرها لو حلف
بطلاقها فلا خلا لا أكلت هذا الرخيف فأكلته أو بمضنه
بعد إبانها بدو الثلاث ثم تزوجها فلا شيء عليه
ولو أكلت بعد أن تزوجها ولو بعد زواج حنته لم يكن
إبناها بالثلاث وكذا الظاهر **قوله** فلو فعلت المحل وقت
عليه حال يمتنع نهيها لم يلزم إبانها شيء بل يمتنع بالكلية
على هذا الركن في اعتبار الولاية على المحل حالة التفرد
قوله العهد لزوجه إن دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً
ثم يعتق فتد خلك الدار فانه يقع عليه الثلاث وإن لم

يمالك

يمالك الثلاث عند التعليق إذا المرأى يوم الحنث وسبغ
قال لزوجه إن دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً ثم إبانها
قد خلت لم يقع الطلاق لكونها اجنبية في حال الدخول
فلو كحها بعد ذلك قد خلت وقد بقي من الملك الأول
شيء طفت عليه ولو استوفى الثلاث بالتميز لم يعد
الحنث في تكاثر بعده لذهاب العصمة المحلوف فيها المتبقي
من حلف بطلاق امرأة على أمر يفعله إلى وقت محدد فإنه
إن صالح امرأته قبل الأجل ثم فعل ما حلف عليه وهي في غير
ملكه لم يحنث وتزوجها بعد ذلك إباحة وإن كان الحلف
بطلاقها أن لا يفعل فعلاً فحما ثم فعل ذلك الفعل ثم
تزوجها فإن البيه نقود عليه أن بما دال ذلك الفعل بعد
تزوجها ما بقي من طلاق ذلك الملك شيء ابن عرفة
والمعتبر صدق وصف سبب الطلاق بعد البيه حينئذ النسا
عقد النكاح لا قبله ولورام بعده وفي اعتبار بعده
قبل البناء خلاف في **قوله** لو قال كل امرأة تزوجها من الموال
طالق وحنثت من امرأة لم تطلق عليه فإن طلقها ثم
تزوجها طلقته عليه قلت يريد بخلاف الرجعة وظاهرهم
فكأن لم يكن بي بها ومن المدينة لو قال إن دخلت هذه
الدار فكل مملوك أملكه حر فدخلها فلا يلزم العتق
إلا فيما يملكه يوم حلف فإن لم يكن له يومئذ مملوك فلا
شيء عليه فيما يملكه قبل الحنث أو بعده وفي السواد
أن قال إن فعلت كذا لك نسائي طواق ثم مات نسائه
وتزوج غيرهن ثم فعل ذلك الشيء لم يلزم بيته وإن لم
يكن له امرأة يوم حلف فلا شيء عليه فيما أفاد والعتق
والصدقة مثله **قوله** نفاد أي تمام **قوله** كالظهار

المخط يعني اذا علق الظهار على امر ففعلت المحلوف عليه حال
 بينوتها لم يلزمه شيء ولو نكحها فعلته لزمه مادانت العمة
 المحلوف فيها فان طلقها ثلاثا ثم تزوجها سقط حكم الظهار
 المعلق واما لو وقع المعلق عليه وهي في عصمتها ولزمه الظهار
 او طاهر من غير تعليق ثم طلقها ثلاثا لم يسقط الطلاق
 الثلاث الظهار موقوف وسقط ان تعلق ولم يتجزأ بالطلاق
 الثلاث **قوله** وان حلق لا تزوج عليها فطلقها دون
 الثلاث في نفسها ان قاله لزم وجهه كل امرأة تزوجها
 عليك طالق فطلق المحلوف لها ثلاثا ثم تزوج امرأة ثم
 تزوج المحلوف لها بعد تزوج او تزوجها بعد تزوج ثم
 تزوج عليها فلا شيء عليه فيها واما ان طلق المحلوف لها
 واحدة فانقضت عدتها ثم تزوجها ثم تزوج عليها اجنبية
 او تزوج الاجنبية ثم تزوجها هي عليها فان الاجنبية
 تطلق في الزوجين بالقي من طلاق الملك الاول شيء ورا
 حمة له ان قاله انما تزوجها على غيرها ولم انكح غيرها
 عليها ولا تزويجها اذ ادعي نية لان قصد ان لا يجمع بينهما
 ابن عرفة لوقال كل امرأة تزوجها عليك طالق فهي اخص
 بعصمة التعليق روايان الخفيف بيان على اختيار القصد
 او ظم اللفظ ولو تزوج غيرها بعد بينوتها بدون
 الثلاث ثم تزوجها في طلاق غيرها نالها ان كان ذلك
 في عقد النكاح **قوله** لما سبق لك عدة لقوله دون ثلاث
قوله هذا الاجتهاد من بعض العلماء في المحلوف لها بيان لما
قوله وهل في القضاء النكاح الاول قبل الاول فكلية
 ابن ابراهيم عن ابن رشد ابن عرفة ولا ذكره الا لابن رشد
 والشافعي لا يبيح المحرم الصغير **قوله** ولو علق عيب

الثلاث

الثلاث اذ ابن عرفة المعتبر في قدر الطلاق حال المطلقة
 يوم نفوذها لا يوم عقدة ابن عثيمين عن ابيه واشتهب
 ان قاله عبد الله طالق ان قلت كذا ففعله بعد عقده بقيت
 له طلقتان وروي محمد بنهما ان طلق عبد واحدة ثم علق
 بقيت له واحدة فقط كحر طلق طلقة ونصف طلقة محمد بن
 في طلاقه كالعبد ابن التماس لو طلقها طلقتين ثم ثبت عتقه
 قيل طلقة فله الرجعة في العدة فان انقضت بقيت له طلقة
 علم ان طلاق العبد طلقتان او لا تحمي طلق واحدة وظن
 انها تحرم عليه ان لم ينو البتة او يلفظه **قوله** من الخيارات
 حال النفوذ بيان لما **قوله** ولم يجزوه على ما قبله في العتق
 بحيث يقال علق نصف العمة فيكمل وينفي واحدة وذلك
 ان التعليق لا يعتبر وانما يعتبر حال النفوذ وهو التخيير او حصول
 المعلق عليه فالمقصود بهذه الجملة افادة العتق لا البحث
 والتعقيب **قوله** ولو علق طلاقا مورثة على مونة لم ينفذ
 ابن الحاجب لو علق طلاقا زوجة المملوكة لايه على موت
 ابيه لم ينفذ ابن عرفة بشرط الحمل حين النفوذ كان قول
 الرجل لزوجته لاني لايه انت طالق يوم موت ابي لغو ما لم
 يمت مرتدا **قوله** يملكها اية فيفسخ النكاح وتزول
 العصة **قوله** فلا يجد الطلاق موضعاً في الفتى سواء قلنا
 المعلق يقع مع المعلق عليه او بعده بل الشافعي ومثله ذلك
 انه ان كان المعلق الثلاث واعتقها حل له نكاحها قبل زواج
 وتبقى معه بعصمة كاملة ان كان المعلق دون الثلاث وظ
 اصلا لهم ان هذا الحكم ولو كان على الميت دين لانه لو شاء
 قضاء واحد التركة ولا كلام لرب الدين وينبغي الات
 بكبره ان له زوجة في ذلك غير ابيه في هذا ان تعليق

لذلك دليل انه اراد ان مسلم لها الامر بالدين المستغرق
فاذا اخذوها طلقته منه فليسا له **قوله** ولغظة متبادرة
الطلاق ابن شاسي الركن الثاني اللفظ او ما يقوم مقامه
ينقسم الى صريح وغيره اما الصريح فما تضمن لفظ الطلاق
عليه وجه كما كانت طالق او مطلقة او طلقته او
الطلاق له لازم او قد اوقعت عليك الطلاق او انا طالق
منك وما اشبه ذلك مما ينطق فيه بالطلاق فيلزم بهذه
الالفاظ الطلاق ولا يفترق اليه نية المتكلم هذه
الالفاظ يحكم فيها لوجاهة نواها ولم ينو شيئا وامان
توكيد الزيارة عليها فهو ما نواه ويخلف في قوله انت الطلاق
ابن رشد اختلف في صريح الطلاق والذكي ذهب اليه
عبد الوهاب ان صريح لفظ الطلاق خاصة وان كان نية
ما عدا ذلك موافق لغيره ولفظه صريح وهو ما لا ينصرف
عنه بنية صرفة وكنائية ظاهرة وهو ما ينصرف عنه بهما
وخفية وهي ما تنوقف والنية عليه عليها وفي كون
الصريح لفظ طالق وما تنصرف منه فقط او مع خلية وبرة
وحبلتك على غار بك وشبهها فلا ابن رشد عن القاضي
وانه انما يرد الباطل على السراج والفراق والحرام
قائلا ببعضها ابي من بعض وجهها على اعتبار كونه
لفظا كالحصاة والبيضة ذكر ابن القصار في غيوت الحجالس
تسعة الفاظ مراد على ما سميها بنية وبطله وبالبينة
والها اشار ابن رشد الى الحاجب مراد ابن القصار خمسة
في غير الحكم ابن هارون يريد في الفتوى كذا حكم اهراب
ابن عبد السلام يريد انها لا تشارك لفظ الطلاق في الحكم
الذي تقدم وهو ظاهري احكام والنية والبينة واما السراج
والفراق

والفراق فهما يقارنان لمعنى الطلاق ولذا وافق بعض الشيوخ
على انهما من صرحه قلح يلزم على الاول في لفظ الباطل الحاجب
تكرار لانه يستفاد من الاول ويلزم على الثاني التناقض
لان كونها من الصريح يقتضي كونها مثل لفظ الطلاق
وتكونها لا تشاركه في نفيه والا فرب الاول والتكرار خوف
توهم قصرها على الحكم ونقص ابن الحاجب الظاهرة بما
لا ينصرف وجهه ما ينصرف كناية محتملة ولفظ ابن الحاجب
وهي اي الكناية الظاهرة كما لصريح في انه لا يقبل دعواه
في غير الطلاق البين وهو المطابق لما ياتي من ان الكناية
الظاهرة لا تنصرف لغير الطلاق الا ببساط يدل على صدقه
ولا تكفي دعواه البينة دونه وحسنه تستوي الظاهرة مع
الصريح اي في عدم الانصراف بالنية عن الطلاق والانصراف
عنه بالبساط والفرق بينهما باستعمال الصريح على الطلاق
واللام واللقاف مع استوائهما في جريان الفرق باستعمالها
في حل العصمة والله اعلم **قوله** الصريح في الفتوى غنا
احد او يورعه الله تعالى
مصرع الطلاق لا ينصرف للغير الا ببساط المؤلف
وظاهر الكناية ما ينصرفه عن الطلاق بنية او عرفه
وما خفي من الكناية انصرفا الى الطلاق ان توكيد او عرفا
وهو تابع للابن عرفه وتقدم ما فيه والله اعلم **قوله** يشد
لاهما فان خفت فها من الكناية الخفية **قوله** ونحو ذلك
اي كطلقت ومعلقة بتخفيف لهما **قوله** تمام يجعل للنساء
اي عرفا بيان لا يعود ذلك وهذا دليل على تقدير لغت لما رآه
الطلاق اي المحجولة لانها تسمى عرفا **قوله** ويلزم واجدة
النية اكر المتكلم هذه الالفاظ الا الصريحة يحكم فيها

فيها بواحدة نواها او لم ينو شيئا واما ان نوي الزيادة عليها فهو
ما نواه **قوله** في الغضا مفهوما لا يحلف في الغنوم كما انفاقا **قوله**
في الجنان اجرا وهما في نفسه قوله عيب وقيله ابن عرفة في نفسه
ابن عرفة وان قاله انت طالق فهو ما نوي ان لا ينو شيئا فهو واحدة
وفي حلقه على انه لم يرد اكثر من واحدة فنقل النخعي عن ابن القاسم
ورواية المدنيين ابن بنير المشهور الاول ولما بنيان عليا
يحيى الائمة اه والظن ان محل هذا الخلاف في المضار اما في
الغنوم فلا يبين **قوله** ولم يكمل اية ينطق باللقاف **قوله**
انه مما ياب وان قصده بالي كلام في الرضوخ حله شيخنا السيد علي
ما اذ التوكيد عدم الكمال ابدا اما ان دخل على قوله اللفظ ثم قدم
فلم يكمله فلا يثبت عليه ويأتي ما يوافق هذا او عبارة عيب
قاله الرماح من قاله لزوجه انت طالق ولم ينطق باللقاف
يجري على الخلاف في الطلاق بالنية اه وفيه نظر اذا الخلاف
انما هو في الكلام النفسي وليس هذا منه وانما هو من الكناية
الخفية فيلزم بالنية ومثله انت قالق با بدل الطلاقا او
مشاة فوقية حيث لم تكن لغية كذلك قاله عجم وفهم ان الرماح
قصد بقوله يجري على الخلاف في لزومه بكلامه النفسي بعيد
مع لفظ المطلق لغالب لفظه وانما قصد الخلاف في الطلاق
بالنية في الكناية الخفية ان قوله ابن القاسم وقوعها وقوله
استهيب عدمه **قوله** كما عندك تنبيه في لزوم واحدة الانية
اكثر ابا عرفة فيما عندك طلاق بعد ما توكدوا الا فواحدة
الا ان يكون جوابا لعدة دراهم ونحوها فلا يثبت عليه وانت
طالق عندك طلقنا ان لا ينوي اعلامها ان يحلها لعدة
فطلقة واحدة النخعي عن الجموح انت طالق عندك طلقنا
الا ان ينوي واحدة وطالق عندك طلقنا ولا ينوي اب

عبد الحكم

عبد الحكم في انت طالق عندك او فاعندك واحدة وهو البين
لان من نوي عندك الامر بالعدة لا الطلاق **قوله** واحدة اخرى
اي اذا قاله طالق عندك او فاعندك **قوله** الا ان ينوي اية بقوله
عندك **قوله** ولم يعطف بغير الفا منطوقه صار في بدم العطف
وبالعطف بالفا فيقبل منه نية السلام بالحكم فيهما ومفهوما
المعطية بغير الفا كالواو او ثم كانت طالق عندك او ثم عندك
لا يقبل منه فيه نية الاحبار بالحكم ولزومه طلقنا في المتن
وذلك ان العطف خلاهر في المقارنة والتأسيس كما ياتي مع
انه عهد عطف السبب على السبب واما الفا فظاهرة في انت
ما بعد ها حكم مرتب على راقيلها قاله بعض ثم كالفاجتماع الترتيب
وعبر عنه عيب بقوله ينبغي ان ثم كالفافيه ان الترتيب الذي لو خطا
في الفا هنا الترتيب بمعنى التفريع كما قال الحنفية انه مرتب على الطلاق
الترتيب جواب الشرط على الشرط وليس هو الترتيب اخو العقب
الذي تشاركها ثم فيه **قوله** في نفي اية اخباره بانه نوي باللفظ
الصرح في الطلاق كطالق او فاعندك غير الطلاق بان قال الخوئي
بقوله طالق كونها طالق او وان ويقول عندك امرها بعد
مخوود راهم **قوله** فهو البسيط اذا تفريع على قوله مع القرينة
قوله في الصيغة اية صرفها عن الطلاق **قوله** اقوب من مجرد
النية اية النية المجردة على صاحب القرينة اذ لا تعرف الصيغة
الصرحة عن الطلاق **قوله** لظهوره اية البساطة لكونه
اقوب من النية من اللفظ ولان القرينة تعرف اللفظ عن معناه
الاصح كما في المجاز **قوله** وان تاحر اليو البساط واوه للمحال
وان صلة **قوله** في المحلوف عليه اية تخصيصه او تقييده **قوله**
سبق اية في قوله وخصصت نية المحلوف ثم بساطا بميمته **قوله**
خطاب الموثقة ابن عرفة فيها ان قاله انت طالق وقال نويت من

وثاق لا اطلاق ولا بنية وهو مستنفذ في طاعة كقول مالك
فحين قال ابد انت برية ولم يتوفيه الطلاق انها طالق لا ينفعه
ما اراد من ذلك بقلبه وقد قال مالك من قال طالق البتة
وقال اريد واحدة فزل لسانه هي ثلاث قال بعضهم هو
فيما سحره لا بنية كناية فاذا لم ينو فيه فاحركه في طالق
لانه صرح ثم قال ابن عرفة ولو قامت قرينة تدل على ارادة حمل
الوثاق ككونه جوابا لطلبه لم يلزمه طلاق الا ان ينوي **قوله**
ولم تقل اطلقني على الظاهر من التاويلين في الاصل البناي هما
قوله قال طرف يصدق وقال اشهب لا يصدق فمنهم من
حملها على الاولى ومنهم من حملها على الثالثة هذا كله ان كانت
في وثاق ولم تسأل فان سألته دلت ولا خلاف ثم ان لم تكن في
وثاق لم يذهب بالاخلاق فالاقسام ثلاثة العدوي والحاصل
ان اللزوم في الصريح والكناية الظاهرة محله اذا لم يكن
لبساطيد له على نفي ارادة فان كان قبل ذلك منه ثم قال
والنية لا تنفع **قوله** وفي بنية وحملك على غاربك ثلاث
ولا ينويك رخص او لا ابن عرفة النية المذهب انها ثلاث
ولا ينوي ان يني الباجي اتفاقا وان لم يكن فرواها لها
وللباجي مع ابن زرقون عن ابن الما جملوك وخرج الباجي
على تبعضها والاولى على عدمه وعلى الثانية قال مالك يحلف
سكنون اذا اراد نكاحها لا قبل ذلك ونحوه لابن الما جملوك
الشيخ عمه ابن عبد بن سفيان عن عبد الملك بانه قبل البناي ان
ارادها صفة الطلقة في واحدة ويحلف سكنون اذا اراد
نكاحها لا قبل ذلك قال الامم ومبنية ثلاث لانها صفة
المرة قلت لا يقال القاعدة ان اسم الفاعل من معنى كاسم
المفعول منه الا في معنى الفاعلية والمفعولية كطالق ومطلقة

لانا

لانا لقوله بانه ومبنية استنكا في الدلالة على قيد الوحدة فحيز
على الطلقة بصيرة واحدة فلا يلزم غيرها وجبته على المسراة
لا بصيرة لطلقة واحدة فيبقى على ظاهر عمره ثم قال حبلك على
غاربك مروية ابو عمر يتوكل فيها اراد من الطلاق قال وقال مالك
ورق لا يتوكل لا بقوله احد وبقي من الطلاق شيئا هي ثلاث
على كل حال وانفق قوله على انها طلاق وان لم يرده ابن زرقون عن
محمد بن يونس قبل البناء فقط ويحلف ابو عمر ان يتوكل قبل البناء اتفاقا
المحتمل ظاهر المدونة لا يتوكل وقال ابو عبد الحكم هي واحدة
ولو بني وفي المدنية واحدة قبل البناء وثلاث بعده الباجي
سمع اشهب ان لم يبين فعمى ان تكون واحدة ولو ثبت انه
عمر لقاه ما خالفه الباجي مقتضى مذهب مالك انها
الثلاث لان حبله كناية عن العصة فقوله حبلك على غاربك
اقرار بخروجي على يد وفي ذلك يقتضي انه الرجعة والقارب
اسفل السام وهو بائنا من العنق قلت قوله مقتضى
مذهب مالك هو نفيها ان قال حبلك على غاربك فهي
لثلاث ولا ينوي **قوله** هو الا المذكور من بنية وحملك ونفيها
من الاتفاق الآتية لخلية وبرية اتخذوا حكم فيها مما تقدم وما
يأتي **قوله** عرف اي المذكور اي جرك العرف **قوله** لذلك ايم
باستعمال الاتفاق المذكور في المعاني المذكورة **قوله** والا
فنع يحذوق اي يعرف بذلك **قوله** فكما كناية الخفية اي
في توقفه الضرافة الى الطلاق على النية **قوله** يحتاج حصة
لها فائدة قال القرافي في فروقه ما معناه ان نحو هذه
الاتفاظ من برية وخلية وحملك على غاربك ويرد ذلك
اتفاقا كان لوق سابق واما الآن فلا يحل للمفعية ان يفتي بها
الا كما عرف اي والاكاست كناية عن الحنفية فلا نجد احد اليوم

يطلق امراته بخلية ولا بريبة والحاصل انه لا يحمل للمفاتيح التي
يفتح بها المطلق حتى يعلم الفرق في ذلك البلد وفي التوقيت
قال القرافي تخبيبه قد يكون اللفظ في عرف المعنى مشهورا
في معنى ثم ينتقل ذلك الفرق فلا تبقى الغنيمة على ذلك
الحكم فلو فرضنا اخرجها او اذهبها اشهر في الثلاث الزمان
به الثلاث اوان الحرام واخراجها انتسخت من الفرق لم يلزم
بها طلاق وان كانا لعلما قد اختلفا فيها بالطلاق فليكن
هذا مهيئا على اللفاظ في اناطة الاحكام بها **قوله** وفي
اللفظ بواحدة بائنة او قصد حيا في لفظ ثلاث ان دخل
ابن لسوء ما قال انت طالق واحدة بائنة فانها ثلاث وان
قال لها بعد الباء انت طالق واحدة بائنة فهي ثلاث او قال
لها الحق يا هلك او الحق او استرك او دخل او اخرجي يرد
بذلك كله واحدة بائنة فهي ثلاث **قوله** ومعني واحدة دفعة
واحدة جواب عما يقال كيف يلزم بالثلاث مع نفي بواحدة
قوله بقرينة البيوتة يعني ان البيوتة بعد الدخول لا تكون
الا جلع بنوعيه او ثلاث ولا جلع هنا فتعني الثلاث واصله
قرينة للبيان **قوله** في غير صلة البيوتة **قوله** معنى المخالعة
صارقة بالطلاق بقوم من بلغوا الخلع واصله للبيوتة للبيان
قوله واما غير المدخول بها انك اية فاذا طلقتها بواحدة بائنة
لزمت طلقة واحدة **قوله** وكما كسرة او الدم ابن عرفة وكما كسرة
والدم ولحم الخنزير فيها هي ثلاث وان لم ينوي به الطلاق
الاعتبي يحرم فيها من الخلاف ما في انك عليه حرام **قوله** وهبتك
او مردت لا اهلك ابدا عرفة وهبتك ورددت لا اهلك
فيما هي ثلاث ان بني ولا ينوي فيها ولوردها اهلها
وان لم يجه في ثلاث الا ان ينوي واحدة وسمع ابنا القاسم

من قال

من قال لا اهلك امراته شائكم بها ان بني فهي ثلاث ولا ينوي
كقوله وهبتك لا اهلك او رددت لا اهلك وان لم يجه
في واحدة ابدا ردتك قولك شائكم وهبت ورددت انها
قبل الباء واحدة وبعد ثلاث ولا ينوي خلاف قولها وسمع
عبيد المشهور انها قبل الباء ثلاث الا ان ينوي واحدة
وبعد ثلاث ولا ينوي قبل وهي قبل الباء واحدة وبعد
ثلاث الا ان ينوي واحدة وكذا الخلية والريبة يدخلها الا قول
الثلاثة وظ قوله غير ابنا القاسم في ثاني عتقها ان امره بريبة
ثلاث قبل الباء وبعد ولا ينوي لانه اذا قال وهبتا فقد وهب
ما كان يملك بها وهو جميع العمة وقيل في شائكم بها
انها واحدة قبل الباء وبعد ولا ينوي وهو الذي في الموطا
من قوله القاسم بن محمد **قوله** اوات او ما القلب اليه حرام
ابن عرفة قوله لزوجه انت علي حرام وفي كونها ثلاثا وينوي
قبل الباء بعده او مطلقا او واحدة قبله ثلاثا بعده او
واحدة بائنة خاسها واحدة رجعية وسادسها ينوي مطلقا
وسابعها الفوق المشهور وهو الفوق الاول وسمع عبيد ابنا
القاسم من قال له امراته ما لي عليك حرام فقال وانت علي
حرام ان اراد ان يترك او يترك او استحل منك ما لا ينبغي فلا
شيء عليه والاباء منه ابدا انما ينوي ان ابنته مستغنية
ابن حارث اتفقوا في الحرام انها ثلاث في المدخول بها وان لم ينوي
انه لم يدخل بها لان الواحدة تحرمها اتفاقا **قوله** او علي
الحرام ابن عرفة لما ذكر فيها اقوال المشهور انها ثلاث وينوي
في غير المدخول بها في اقله بئنا علي ان هذا اللفظ وضع لادانة
العمة وانما لا ينوي بعد الدخول باقله من ثلاث ونبهت
قبله بواحدة وكونها في العدد لها في الثلاث وناظر في

اقل منها فحلت قبل الدخول على الثلاث ونويك في الاقل اهل من
تكميل التقيد وجري العمل بفاسه ونواجهما في القابل على
الحرام بالقرينة ان لا يلزم الا واحدة باينة في المدخول بها
وغيرها بانه **قوله** سمعت ورايت يعني سمع من الشايع
وراي في الكتب **قوله** جري في احكام بطلقة باينة هذا محال
لعرف مصر فانه شاع في السنتهم احكام بجمع الثلاث **قوله**
القرار في ابدال ريبات المختصر **قوله** فيه اي احكام **قوله**
خلافا كبريت انها طلقة رجعية وهو مذهب الشافعي
ومنه انه يستغفر الله تعالى ولا شيء عليه وهذا مذهب
وهو انه يقع على الشخص احكام فبراجعها على مذهب
الشافعي ثم يطلقها ثلاثا فيفتيه بعض المالكية بعدم لزوم
الثلاث بناء على ان احكام طلقة باينة والباقي لا يرتد
عليه طلاق فيجد له عليها عقدا وهذا خطأ فانه لما راجعها
على مذهب الشافعي صار معها في تكاثر مختلف فيه وتقدم
ان الطلاق يلحقه فيه بل لو لم يراجعها وعاشرها كانت شرعية
معاشرة الزوج فالقواعد تقتضي كونه الطلاق مراعاة
لقول الشافعي انه رجعي مع قوة بعض الائمة كما كنفية
ان الاجماع بلائحة رجعية وهو قول عندنا ايضا كيف وبناك
ما قاله احكام لم يخرجها عن عصمة غايته يستغفر الله تعالى
ولا شيء عليه ونعمون بالله تعالى في رقة الدينة **قوله**
او خلية ابن عرفة خلية وبرية في كونها قبل البناء لا اذا
ان يتويك واحدة او واحدة الا ان يتويك اكثر قولها ونقل
ابن عرفة عن ابن ابي حنيفة وبعد ثلاث وفي تنويك
فيها ما لها الوقف في الصنوع نظر هل مثل خلية خالصة
كما نستظهر ان طلقة باينة لا الرجعية كما للزوجة

وانما

وانما تلحق على حكمها بالسنونة وان كان الناس يستعملون
الخلاصة في مطلق طلاق لكن ما استظهرناه احوط وعينه
سفه في عرف مصر الطلاق وتكفي واحدة فان باب الطلاق من
حسب هو السفه فانه البعض الحلاله الا لينة اكثر وعرف به
صنوع **قوله** او بائنة ابن عرفة وانت بائنة في كونها ثلاثا ونويك
قبل البناء بعده او واحدة قبل البناء الا ان يتويك اكثر بنا
واحدة رجعية بعد البناء ثم قاله قلبي لا يخرج احرا بائنة
صفحة للمرأة او الطلقة على ما مر بعد الملك في بائنة **قوله**
اولا لكاح بيننا اول ملك او سبيل لي عليك ابن عرفة
الشيخ محمد بن قاسم قاله لا سبيل لي عليك ولم يرد طلاقا
وبن وخالف وكذا ليس بيني وبينك حلاله واحرام وما
انت لي بامرأة ولم اتزوجك لاشيئ عليه حتى يرد الطلاق
اصبح فيكون البناء الا ان يتويك اقل وكذا لا لكاح بيني
وبينك او لا ملك عليك او لا سبيل لي عليك الا ان يكون
الملك غنايا فلا شيء عليه حتى يتويك الطلاق قلت قوله وكذا
لا لكاح بيني وبينك في معارض اوله يقتضي انه لاشي
عليه مطلقا الا ان يتويك طلاقا واخره يقتضي انما ذلك فيه
العتاب وفي قوة اصبح من النظر ما تقدم في مسئلة اذهب
واختارتهما فالنظر **قوله** ثلاث في المدخول بها لا مرجع
لكالمسنة وما عطف عليه **قوله** انه نويك دون الثلاث بغيره
خلف **قوله** وهل كذلك وجهي من وجهك او علي وجهك
ابن عرفة سمع عيسى بن القاسم من قاله لامرأة وجهي من
وجهك حرام لا تحل حتى تنكح زوجا غيره ابهرشد اتفاقا
لانه كقولنا ان علي حرام هي بعد البناء ثلاث ولا يتويك في اقل
منها الا ان يات مستغنيا قلت قوله نص في انه يتويك بعد البناء

ان كان مستغنيا ونحوه ما تقدم من نقل ابن سحنون خلاف ظاهر
ما تقدم لنفرهما وهذا هو ظاهر المدونة وقوله ابن سحنون انفاذا قصور
لقوله المختار قال ابن عبد الحكم في قوله وجهي من وجهك حرام
لاستغني عليه وحمله على معتاد بعض الناس في قوله غيبني من
غيبك حرام ووجهي من وجهك حرام يريد رتبة الغيب
والمباعدة **قوله** او ما غيبني فيه حرام ابن عرفة وما غيبني
فيه حرام في لغوه وحرمة زوجته نقل عبد الحكم الحق عن محمد
وغيره قال لا اظنه في السليمانية قال واجاب ابو عمران من
عادتهم قصد تحريم الزوجية بكلمة الغيب فيه حرام هو طلاق
ونقل المختار قوله محمد بلفظ قال لا شيء عليه يريد ان الزوجية
ليست من الغيب فلم تدخل في لفظه الا ان يتوبها
فيصير كقوله ان غيبك حرام وقيل لا شيء عليه وان ارادها
في غيبه جهلا منه ايها من الغيب كما قال ارحل الدار يريد
به الطلاق جهلا وضلانه من الفاظ الطلاق وليس كذلك
لان هذا التوكيد الزوجية وغلط في ظنه ايها من الغيب
واقع عليها الطلاق بلفظ حرام فهو كمن غلط في اسم زوجته
فا وقع عليها الطلاق والآخر سمى الزوجية ولم ينطق بالطلاق
قوله باجر الخرسى يعني ان الزوج اذا قال له وجهي وجهي
علي وجهك حرام بخفيف عليه فهل تحرم عليه ولا تحرم عليه
الا بعد زوجه او لا شيء عليه كما اخذ المختار عليه نقل التوضيح
واما لو قال علي وجهك تنسدد يد علي فانها تحرم قول واحد
لانه مطلق جز فيكلم عليه ويتوكل في غير المدونة بها **قوله**
منح في الاول اي وجهي من وجهك حرام **قوله** الاول اي
كونه ثلاثا في المدخول بها ونحوه في غيرها الحكاية البتة
سند الاتفاق عليه الخرسى حكيه ابن سحنون الاتفاق عليه

اللزوم

اللزوم العدول كان هو القول الرابع ولذا اقاله بعض السراج كابن
اللايق بالمع ان يحزم بما حكى ابن سحنون عليه الاتفاق لذلك
دليل على شدة ذلك بقوله **قوله** في الاخير ايها الغيب في حرام
قوله الثاني ايها الغيب في النظر مع قول العدول او ما غيبني
فيه حرام القول الثاني هذه على حد سواء ولما نقل المختار قوله
ابن عرفة وقيل لا شيء فيه وان ارادها في غيبه قال العدول
هذا بعيد **قوله** وفي الحصة لي عليك ثلاث الامع قد اء
فخلع الشيخ قاله بعض اصحابنا ابن القزح والابن خوي
لا حصة لي عليك ثلاث الامع الفدا هي واحدة هي يريد
ثلاثا الشيخ وذلك صواب لقوله ابن القاسم فيها من قال
لعبدته ابتداء الملك لي عليك انه عتق افادته اي عتق وموافق
قوله وان استرت الحصة فثلاث سحنون من استرت حصة
من زوجها فهي ثلث لانها ملكك جميع ما كان ملكك من
حصةها نقل ابن عرفة عن الشيخ **قوله** والطلاق فواحدة
الخرسنى لقول بعض طلاق فتلزم واحدة تملك بها نفسها
ولا يلزم ثلاث لانها اضافت الطلاق الي نفسها وليس لها
هي طلاق فدل على انها قصدت مطلق طلاق ومطلق واحدة
يخلو مالها اضافة اليه فقال بعض طلاقك علي او ملكك
فتلزم الثلاث لانها استترت كل ما كان يملكها منها وهو
يملك الثلاث وخلف الاطلاق ارادة الجميع **قوله** وفي خلت
سبيلك ثلاث الا ان يتوكل اقله وحل اول ابن عرفة اما سرحك
وخلتك وخلتك سبيلك وفارقك فقال ابن سحنون قيل
فيها وفي سبيلك ثلاث في المدخول بها وغيرها الا ان يتوكل
واحدة قيل المنا ثلاث بعده الا ان يتوكل واحدة والقياس
ان ما هو قيل المنا ثلاث الا ان يتوكل واحدة انه بعده ثلاث

ولا ينوي وما هو قبله البناء واحدة الا ان ينوي ثلاثا بغيره
ثلاث الا ان ينوي واحدة الشيخ في كونه حركت ثلاثا لا ينوي
او واحدة الا ان ينوي اكثر قولا اشبه بمحمد لعل الثاني فمين
لم يبين ولو قاله لم ارد طلاقا في غير جوابه سواء فيه قبوله قوله
ثلاثا الشيخ في طه قوله اشبه ونفي محمد قائلا وخلصت
منه ولو قاله في فارقته لم ارد طلاقا فيه قبوله ولزم الثلاث
ثلاثا المجازي عن ابن القاسم قاله ويكلف ونقل ابن رزقون عنه
كذا في السواد وفيها وفي خلت سبيلك محمد اختلف قوله مالك
في فارقته وخلصت سبيلك واحق قوله انها ثلاث ان بني اكا
ان ينوي اكثر وروى ابن القاسم في خلت سبيلك ينوي ويكلف
وقاله محمد واصبح وروى ابن وهب عنه واحدة حتى ينوي اكثر
وقاله ابن عبد الحكم ابن سيراز اجمعت على الواحدة مختلف
هل هي رجعية ام بالنية المختب قال مالك في فارقته هي ثلاث
بني او لم يبين الا ان ينوي واحدة وقاله ايض بعد الثلاث الا ان
ينوي واحدة وقيل واحدة الا ان ينوي اكثر وقاله مرة هي واحدة
وان بني الا ان ينوي اكثر اشبه هي ثلاث ولا ينوي وقال مرة
هي واحدة الا ان ينوي اكثر والقول انها واحدة مطلقا اكثر
احسن لالا الفراق والطلاق واحد قاله تعالى او فارقوهن بمروء
وان يتفرقا يفن الله كلامه سمعته ولم يامر بالثلاث وفيها نية
في خلت سبيلك ولو بي فان لم تكن له نية فهي ثلاث قال ابن
وهب عن مالك خلت سبيلك مثل فارقته ثم قاله وفيها
لا ينوي في انت السراح تطليقة الا ان يكون اراد بذلك
ين الطلاق **قوله** وينوي بيمينه فيه وفي عدده في اذ هي
والفرع في ابنا ساس الكناية ظاهرة ومحتملة في المحتملة
قوله اذ هي والطلاق والفرع وما اسببه ذلك فيقبل

منه

منه ما يدعيه من ابرارة الطلاق او غيره والثلاث قد ومنها ابن
حرفة الشيخ لا ابن حبيب عن الاخوين اذ هي لامك لي عليك
او لا تحلين لي او احثاني لنفسك او انت سايبة او اخر جيب
او انتقلي عني وسببه ذلك كله لاسي في بني او لم يبين الا ان
ينوي طلاقا فهو ما ينوي اصبح ان لم ينو شيئا وينوي الطلاق
في ثلاث حتى ينوي اقل قلت في قبولها اياه نظر لانه اذ
دل على الثلاث بذاته لم يحتاج لنية الطلاق وان لم يدل الا
بنية الطلاق فالنية كاللفظ واللفظ الطلاق لا يوجب
بنفسه عدد او سمع ابن القاسم وابن اما جشون ان قالها
اذ هي فقد حلت عقالك فهي البتة ثم قاله ولو قال اذ هي
تزوجي لا حاجة لي بك او قال لا لها من زوجيها من سنت
لا حاجة لي بها فلا شيء عليه ما لم يرد الطلاق وسمع عبيد
ابن القاسم من قاله لامرأة اذ هي فتزوجي لاسي عليه
ان لم يرد طلاقا البتة ان كان مستغنيا واذ كان غامضا
جلف ما اراد طلاقا على ما مر في سماع ابن القاسم قلت قال
فيه ان لكل على اليمين جري على الخلاف فمين لكل على اليمين
شهادة شاهد عليه بطلاق قبل تطلق عليه وقيل
بحال بينهما ولا يمين وقيل يمين حتى يطول **قوله**
او لم اتزوجك فيها لاسي على من قاله لامرأة ليس
لي امرأة ليست لي بامرأة او لم اتزوجك الا ان ينوي الطلاق
قوله او قيل لك امرأة فقال لا ابن حرفة سمع القرنيان
منها من اجاب من قاله لك امرأة بلا لاسي عليه الا ان
ينوي الطلاق **قوله** او انت حرة او معتقة ابن ساس
ويأتى بالكناية المحتملة انت حرة ومعتقة **قوله** او كفي
باهلك لاسي عليه الا ان ينوي طلاقا فهو ما ينوي ولو

واحدة الشيخ عن الواحدة من قال لزوجه انت حرة او امته
انت طالق غلط فلا شيء عليه حتى ينوي انها بذلك اللفظ
طالق وحرة قلت مفهوم غلط ومنه من حتى ينوي متراضا
والمعتبر الثاني قال وقال ابن المما جسون ان قال لامرأة انت
مني حرة ولا امته انت مني طالق لو حرم الله تعالى فامرات
طالق وامته حرة ولا يسأل عن نيته **قوله** او سائبة او ليس
بيني وبينك حلال ولا حرام ابن عرفة الخفية الفاظ الشيخ
عن الاخوين اذ هي لادلك عليك او انت سائبة او عتقة
او ليس بيني وبينك حلال ولا حرام ثم قال ذلك كله
لا شيء فيه بني ارم ابنه الا ان ينوي طلاقا فهو نوك
قوله او لست لي بامرأة فيها لا شيء عليه من قال لامرأة
لست لي بامرأة او لم اتزوجك الا ان ينوي الطلاق **قوله**
الا ان يعلق في الاخبار **قوله** لست لي بامرأة سئل النعالي
عن قال لامرأة ان لم تفعل كذا اقلست لي بامرأة وحنت
توقف سنة يتأملها وصد رجوابه بالطلاق ابن محرز هذا
صحيح موافق ابن عرفة سئل النعالي عن بركة عن قال
لامرأة ان لم تفعل كذا اقلست لي بامرأة فتوقف سنة يتأملها
فلم يجب عليه واجابهم الشيخ بوجوب الطلاق عليه
ابن محرز هذا صحيح وما هو خلاف قولها فيه قال لامرأة
لست لي بامرأة لك هذا اللفظ ظاهر الخبر وهو كاذب
والكافي انما اراد تخريبها ورفع عصمتها قلت نقل ابن عاتق
وغیره نقل ابن محرز هذا ولم يتفقوا عليه ومقتضى اقوالهم
انها غير منصوصة وفي النوادر قال ابو زيد عن ابن القاسم
من دعي امرأة للوطء فابته فقال ان قتيت ولم تفعل ما رعتك
اليه فما انت لي بامرأة يريد به الطلاق قد رجع اليه فقلت

ولم ينو

ولم ينو واحدة ولا اكراه قال هذا القيل وكانه راى انه تلزم البتة
قلت وهذا كالتصور والتحقيق ان المسألة اما ان ينوي الكالف
فيها الطلاق او ينوي غيره كما لم يدبقوله لست لي بامرأة
انها غير قائمة بحقوقه الواجبة واخره او لانية له بحاله
وظم تعليل ابن محرز ان الحالف يريد للتمريم فان كان الامر
كذلك فالمسألة اذا منصوصة لانية القاسم وظاهر لفظه
انها غير منصوصة وان نوك غير الطلاق فالظاهر ان ينوي
في الفتوى بلايين وفي القضايا يمين وان لم ينو شيئا ففيها
نظر وهو محل ترقف اب بكر النعالي ومقتضى قوله ابن القاسم
انها البتة لانه لو لم يلزمه شيء مع عدم ارادة الطلاق
لما لزمه مع ارادة البتة بل طلقه واحدة كقوله لست لي بطائفة
مطلقا ومعلقا نظرا ثم كلام ابن عرفة في مختصر **قوله** وفي ع
واحدة استظهره في حاشية عب قال لانية الطلاق للكون
اشد من المخرج به صو **قوله** او انت حرة او ممتنقة
واما قاعدة ما كان صريحاً في باب لا يكون كتاباً في غيره فليست
كلمة ولا تنفذ عليها فقد قال عب الله انضوا عليه ذكره
وان قصد ما سبقي الماء اخذوا يميني في حرج الضمير احذره
بالطلاق معه ان نواه على احد التاويلين **قوله** ولا شيء
في يا حرام ولم يقل علي **قوله** او اكلا حرام ولم يقل علي واللتزم
في الزوجه الا ان يحاسبها كما سبق في اليمين **قوله** او حرام علي
بالتكريم لانه لم يتبع رفعة في الطلاق بخلاف المعروف ابن عرفة
وفيهما قول فمن قال علي حرام ان فعلته كذا قال لا يكون الحرام بمينا
في شيء الا ان يحرم امرأته فيلزمه الطلاق ثم قال لا تخبر من قال
حرام ولم يقل انت او قال اكلا حرام ولم يقل علي فلا شيء
عليه يجب والفرق بين علي الحرام بالمعريف وعلي حرام بالتكدير

استعماله المعروف في حله العينة عرفا وروا المنكر في قاس علي
الحرام علي حرام فقد اخطا في القياس وخالف المتصو
قاله **قوله** او جميع ما ملك حرام ولو قاله علي ولم يرد اذ
الزوجة فيه بان نكح اخر اجها او لم ينسنا بخله في الحلال
حرام فلا بد من اخر اجها منه او لا وهي الحاشية والفرق ان الزوجة
ليست مملوكة للزوج فلا تدخل في جميع ما ملك الابنية اذ خالها
واما الحلال فهو شامل لها فاوجب اخر اجها منه ابتداء اذ عيب
قوله وان قصده بالكلية كلام لزم انما شاس ما عدا الصريح والكناية
فهو ليس في الفاظ الطلاق ولا محتملة كقوله اسقي يا وما
اشبه ذلك اذ اراد به الطلاق فالمشهور ان طلاق وقيل
ليس طلاقا بن عرفة ومن الكناية الحفية ما جعله ابن الحاجب
قسما المطلقة كقوله اسقي وقولها علي او اسقي وقول
عنتها اذ خلى الدار المشهور ان نكح الطلاق مطلقا او عدا
لزمه منوبه اللخبية وقال اشهب لاشيئ عليه الا ان يريد انت
طالق ان قلت اذ خلى الدار يريد ان الطلاق انما يقع عند ما قوله لا
بنفس اللفظ ذكر ابو عمر الاول لما ملك وقال لم يتابع علي الا
اصحابه ولم يذكر لا شهب خلافا وكذا الباقي لم يذكر فيه خلافا
قاله اصحابنا هذا على وقوع الطلاق بمجرد النية ومذهب
ابن القاسم يقتضيه انه لا يقع الطلاق في هذه المسألة بمجرد
النية انما يقع بما قار به النية من اللفظ الذي قصد به الطلاق
فقاله مالك نحن اراد ان يقول انت طالق وقاله كعب واشرب لا يلزم
شيئ وان وجدت منه النية قلت في تمسكه بهذا على لفظ الطلاق
بالنية نظر لانه فرق بين النية المستقلة بمرادة الطلاق بها
فقط والنية التي هي بعض المجموع منها ومن لفظ خاص مراد به
الطلاق لا يا حد جزية فقط ابن بسير في جريد الطلاق به

على الخلاف

على الخلاف في الطلاق بالنية قول المتأخرين في العقلي عمر
القاضي قيل لا يكون طلاقا وان نكح به الطلاق ووجه الاتفاق
على انه لو خسر بها او سبها بيده وقال اراد به الطلاق لا يكون
طلاقا قلت في هذا الاتفاق نظريا في الخلاف في مجرد بيع
زوجته والشايح عن اهل العمود في امرضا الا جعل طلاقا قسم
بمجرد فعل الزوج خسر شيئا من الارض ورضي المرأة اياه
وسمع عيسى ابن القاسم من قال لامرأة امرتك ببدك وهو
جاهل بلفظه طلاقا ان اراد به الطلاق فهو طلاق ابن رشد هذا
كقولها ان ما ليس في الفاظ الطلاق لا يلزم به الا ان يتوهم
باللفظ بعينه وقيل لا يلزم الطلاق ولو نواه وهذا اقوى
من طرف وروايته ويقوم من قول ابن الما جشون في كتاب
الظهار رضا وقال اشهب لا يلزم طلاق الا ان يريد انها
طالق اذ اخرج من لفظه لا بنفس لفظه ولا وجه له قلت فقي
لزم الطلاق بمرادة من لفظه لا محتملة نالها ان قصد تعليفه
على النطق به ثم قال وفيها ما ملك ان قاله انما تقتضي او استري
يريد به الطلاق فهو طلاق والافلا وفيها له كلام يراد به
الطلاق فهو كما نكح قلت ظاهرها مع سماع عيسى ان نية
الطلاق بما ليس من لفظه محال انما يلزم به ما يلزم بلفظ الطلاق
لا الثلاث الا ان يتوهم بها **قوله** ولو مواتا سا ذجا اي خالها
عن الحرف **قوله** او مواتا سا ذجا اي خالها
في النفس من هذا مستثنى مع مخالفة اشهب في الكناية الحفية
ما اصلها نعم ان كان الزمر مفعولا كناية بالشارة المفهمة
والشافعية لم الفاظ المذكورة فمذهبهم لا يلزمهم الطلاق
بقدرها صنف **قوله** كما سقي قيل حقه اسقيني فان الخطاب
لها وفيه انه لا يشرط ذلك بل ولو خاطب به رجلا او لم يخاطب

به احد او خا طبعها بخطاب المذكر كذا او تنزيلا لها منزلة مذكر
 ولو تمكينا كنه ان نوي به الطلاق لازم **قوله** اما صوت الضمة
 باليد مثلا فمن الفعل الخ عب وكذا ان قصده بصوت ساكن
 اليه خاله من الحروف والظن ان قصده بصوت خارج من الف
 كذلك واما بصوت حاصل من هواء منضمت بين قاع وفتوح
 او قارع ومقروح فقصده بفعل كخر بها او سها بيه
 او قرصها وهو لا يحصل به طلاق كما يفيد المصنفنا وفي قوله
 في اركان لفظ لانه ليس بصريح ولا كتابية ان لم يكن عرف
 قوم استعماله في الطلاق والالزم بقصده كما مر في مسألة
 الحفر والدفن وان لم ينضم له قرينة دالة على ارادة الطلاق
قوله وعوقب من طلق بغير الصريح الخ يشي قوله وعوقب
 مراجع لهذا القسم والسابق في قوله ونوك فيه وفي عده في
 اذهبي الخ لتبليسه على نفسه وعلى المسلمين لانه لا يعلم
 ما اراد بهذه الالفاظ ابن عرفة **قوله** في القاسم من قاله
 انت سائبة بني او عتيقة او ليس ببني وبينك حلال ولا
 حرام واراذه الطلاق كان ما اراد من الطلاق ويختلف على
 ذلك وينكل من قاله مثل هذا عقوقه موجهة لانه ليس على
 نفسه وعلى احكام المسلمين **قوله** وذكرها من لا تحل بسفنه
 فيمسكها لك قوله يا امي يا اخي يا عمي يا خالي لا شيء عليه
 فيه وهو من كلام اهل السفه ابن عرفة كونه منه دليل حرمه
 او كراهته قال ابن عبد السلام مروي ابو داود عن ابي عمية
 اجمعي ان رجلا قال لامرأته يا اخية فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يا اخيتك هذا فكره ذلك ونهي عنه والاعراض
 بهذا بقوله ابراهيم عليه الصلاة والسلام في سارة انها اخي لانه
 قاله لضرورة دعته اليه ذلك واراها انها اخته في الدين

وبوب

٣٤٨ وبوب عليه البخاري اذا قال لامرأته وهو مكره فلا شيء عليه
 قلت ان حديث ابيه راوود مسند صحيح وليس كذلك بل هو
 منقطع لان ابا تميمة ليس صاحبا انما هو تابعي وقال غيب
 اكن هو منقطع دون تعليل له وتعقيب ابن القطان فقال
 يعني مسندا فكذلك ان يذكره صحابيا على احد مرابي لان ابا
 داود ذكره بطريق اخر عن عبد السلام بن حرب عن خالد
 الكدائي اب عمية عن رجل من فوكة انه سمع النبي صلى
 الله عليه وسلم سمع رجلا يحدث وعبد السلام حافظا وعزم
 نسمة الرجل لا يضر عليا احد مرابي قلت لفظ حافظ لا يدل
 على عدالة ولم اجده في كتاب المزني **قوله** بالحرة والكراهة
 اي ذكرها باسم من لا تحل **قوله** ومنه اي ذكرها باسم من
 لا تحل **قوله** هو اي ذكرها باللفظ **قوله** بعد الفتق
 اي على مقتضى العقد فلا يسي بقوله لها بعد عتقه ياتي
قوله والنكاح اذا ذاك الا تزوج المرأة عتيقها بعد
 عتقه **قوله** بها اي كلمة سني **قوله** انفسى صله بقدر
 الا انك **قوله** بنت اي غضب وكراهة **قوله** وترجم
 اليه الخ علة انظرهم لم يعني بنت **قوله** الزهر وقتي بغير
 البين زهرا اليه سمي شاعر جاهلي من العرب القري بالانجس
 والدكعب صاحب باني سعاد وهو المذكور في قوله البردة
 ولم ارد زهرة الدنيا التي اقتطعت بدان زهرا التي على هرم
 وهرم ابن سنان من امراء الجاهلية واما زهرا صاحب الابيان
 فهو له مشاهير صاحب غير كيت السلطان قار كانت نجيب الشيخ
 شرف الدين ابن القارح وبيشدها كثيرا فاستنت في ديوانه
 وان لم تكن من كلامه **قوله** غارة هي المرأة الحيلة النائمة
 المتبينة اللينة والاختيد الفزال جمعه يثيد ويغيد كغز

تقابل وفي القاسم القول بان است كمن والتا ويل بالجهات
الست المذكور وفيه ست بنت ابي عثمان الصابوني محدثة وستة
بالتصغير جماعات كلهن محدثات صرة **قوله** اهل ابي روجيه
قوله انت والدك مقول قلت **قوله** انه اي قوله لابي روجيه
انت والدك **قوله** اخوة يضم الامز والحا المعجمة ويشد الواد
اي ذكر الزوجية باسم اخت **قوله** ومما جريه مخرب عمله اي
في صيغ الطلاق القرافي قد يكون اللفظ في عرف المقدم مشهورا
في معنى ثم ينتقل ذلك الفرق فلا يفتي بالعتبة على ذلك الحكم
قلو فرصنا اخي حي او اذهبي استخرجي الثلاث الزنا به
الثلاث او ان الحرام واخواتها التسمية من الفرق لم يلزم
بها طلاق وان كان العلماء قد اختلفوا فيها بالطلاق فليكن هذا
مهيئنا على اللفاظ في اناطة الاحكام **قوله** وان اراد
المطلق بالثلاث فقال انه طالق وسكت فواحدة فيها
من يوجب بانه طالق واحدة الثلاث لزمت ولو اراد ان يطلق
ثلاثا او يخلعها فقال انت طالق ثم سكت عن ذكر الثلاث
وتماذك في يمينه ان كان حائضا فهي واحدة الا ان يريد بلفظه
بطلاق الثلاث فتكون الثلاث المستطاع قال مالك فيمن
اراد ان يخلع بطلاق امراته ثلاثا ان لا يفعل شيئا فقال انت
طالق ثلاثا وسكت عن اليمين ولم يكملها فلا شيء عليه ومن
اراد ان يقول لزوجته انت طالق فقال انت حرة او اراد ان
يقول لامته انت حرة فقال انت طالق فلا شيء عليه في الوجهين
وان كان اعتقد الطلاق والحرية ولو باكرية في الزوجة
الطلاق وبالطلاق في الامة العتق لنفد عليه ذلك البت
حارث ان قال انت طالق وفي يمينه ان يقول البتة فقبل له
ان قال الله فسكت ففيها لا يلزم الا واحدة موافق ابي عرفة

فيها

فيها المذكور سمعت واستحسنت ان لو اراد ان يقول لها انت
طالق البتة فقال اخذك الله او لعنتك الله فلا شيء عليه
ابن حزم من المبدأ الكريم ما اجراه على احد قول مالك في الطلاق
بالنية وانه غير لازم ومنهم من اياه لان هذا لم ينفذ على ان يطلق
بنيته بل على ان يطلق بلفظه **قوله** وبما عارضه هذا اما سبق
في عدم تكميل الصيغة في العتق التعبير برى ما اشار لا مكان
الجمع بان ما سبق داخل على عدم التكميل ونية الطلاق بما يات
فقط كما سبق في شيخنا السيد **قوله** وفي عيب ان اراد
التعليق على دخوله الدار كما نقله المستطاع في مالك كما سبق
قوله وفي عكسه الثلاث ابن عرفة فيها ان قال لزوجته انت
طالق البتة وقال اردن واحدة فزل لساها بلفظ البتة فركب
لذلك سمحوا وكانت عليه بنية بذلك لم ينوء مالك عما هو
هو من كلامه ونقله عن مالك كما تراه ولم ينكر عليه ابن القاسم
قلت ليس نقله عن مالك في المدة بديل على انه قال لابن
القاسم حين مخاطبه لان تدوينه المدونة متأخر في ذلك
حيثما اختلفت ابنا فاع وغيره عن مالك في قول **قوله**
في الفتيا **قوله** نطق بالثلاث والنية واحدة بيان لعكسه
قوله سما في حقه وتكسى المم ينوك في الفتوى عند سحنون
وقال مالك يلزم الثلاث والنية انه المعتد **قوله** وان قصد
فنطق بغيره لم يلزم ابن عرفة فيها ان اراد ان يلفظ بالحرف
الطلاق فلفظ بغيره فخلط كما قولته انت حرة او اخرجي
او تقضي او كلي فلا شيء عليه حي ينوك انما باللفظ طالق
فيكز به فسبق السان لقوان ثبت والرافعي الفتيا فقط
قوله ولزم بالاشارة المفهمة ابن عرفة فيها ما علم من الاخرى
بالاشارة او كتابة من طلاق او خلع او عتق او نكاح او نكاح

او قد في لزوم حكم المتكلم به وروي الباجية اشارة السلام بالطلاق
براسه ائيد كلفظه لقوله تعالى ان لا تكلم الناس ثلاثة ايام الا رزقا
قلت انما يحسن هذا لجلال لاخرى لانه آية له عليه السلام فكانت
لا قدر له علي الكلام في الثلاثة الايام وقياس السلام عليه فيه نظر
ابن شاسي اشارة المفهمة بالطلاق هي من الاخرى كالصحيح
ومن القادر كالكناية ونبه ابن الحاجب ونفعه ابن عبد السلام
بانه نفي في اصول الفقهاء الفعل لا دلالة له من ذابة الا ما ينضم اليه
من القرينة فان اذا قطع في كماله كان من الاخرى
او من القادر والافهم كالكناية منها قلت في نقل الباجية انها منها
نحوه والاستدلال به ابن عبد السلام يريد بان دلالة القران مع اشارة
من الاخرى لا ينز احدها امكان ما هو ادله منها غير نوحها بحال
فكانت كالصريح ودلالة القران مع اشارة من القادر ينز احدها
امكان ما هو ادله منها وهو النطق فلم تكن في حقه كالصريح **قوله**
ولا يكف اي في لزوم الطلاق بالاشارة **قوله** مجرد القصد
اي القصد المجرد عن العرف والقرينة **قوله** من اجرائها الحجب
الاشارة ان بيان لما **قوله** علي الكناية الكفية اي في لزوم
الطلاق بها بمجرد النية وخبره الخرساني اي ولزوم الطلاق
بالاشارة المفهمة بان احقق بها من القران ما يقطع من عاينها
بانه فهم فيها الطلاق وهي كبرية فلا تفنقرا الي نية وان لم
يقطع من عاينها بذلك فهي كالكناية فلا بد فيها من النية
وسواي ذلك الاخرى والسلام العود كما الاول ان يقول ما
يقطع من عاينها يد لالتها علي الطلاق والمفهمة انه اذا لم يقطع
من عاينها ما بالهم لا يلزم الطلاق ولو نواه لما تقدم ان الفعل
لا يقع به الطلاق ولو نواه والحاصل ان كلامي يميل الي ان
الفعل اذا انضم اليه من القران ما يقطع من عاينها بانه قصد

به الطلاق

به الطلاق فانه يلزم اي واصله لعب قال ذهب كبرية فلا تفنقرا
نية غير المفهمة لا يلزم بها ولو قصد لها كالفعل وينبغي
الاقوم اعتدادوا ذلك قلت هذا كله خلاف قوله ابن شاسي
وابن الحاجب وابن عرفة اشارة المفهمة بالطلاق هي من
الاخرى كالصريح ومن القادر كالكناية وخلاف قوله ابن عبد
السلام ان القادر في كماله كان من الاخرى او قار
والافهم كالكناية منها والله اعلم **قوله** ومجرد ارسالها
من قال لرجل اخبرني وجني بطلاقها وارسل به اليها رسول
وقع الطلاق حين قوله ذلك بلغها الرسول او كتبها **قوله**
وكتابة الاستبصار في الكناية ولم يصل اليه معرفة الكتب بالطلاق
يعتبر ثم قال وفيها من سماع القرين ان كتب بطلاقها بمجمل
عليه او خرج كتبه بها به غير مجمع مجمل او وصل اليها غير
مجمع فيما لزمه الطلاق والافهم رده ولا شيء عليه اي ارشادات
كتبه مجمل علي الطلاق او لم تكن له نية لزوم الطلاق فان كانت
حايضا اجر علي الرجعة وان كتبه علي ان يرار اي في الفارة فله
ذلك ما لم يخرج من يده قاله في الواضحة ويخالف علي نية
فان اخرج عن ما علي الطلاق او لم تكن له نية لزوم الطلاق
وان لم يصل فان كانت حايضا اجر علي الرجعة ولو اخرج
علي ان يريه ان بداله ففي حجة رده ولزوم الطلاق باخراجه
قولا وسماع اشهب وسواي قوله ابن القاسم كتب انت طالق
او اذا طهرت فانت طالق ثم قال فان كتب ان وصلت كتابي هذا
فانت طالق ولا خلاف انه لا يقع طلاقها الا بوصوله الكتاب
اليها او وصل طلق بمكانها واجبر علي رجعتها ان كانت حايضا
انظر تمام كلام ابن عرفة في مختصره **قوله** له انك لفظ انت طالق
قوله وعدم النية اي للطلاق حال كناية لفظه وحال اخراج

الكتاب **قوله** علي العزم اي على التعلق **قوله** والقصور
 ثمانية عشر وذلك انه حين الكتابة اما عزم او مستشيرا
 لانية له وكذا حاله اخرج الكتاب فتعرب الثلاثة في الثلاثة
 بتسع وفي كل امان يصل او لا يمان عشرة فان كان عازما ولا يمان
 له حين الكتابة لزمه الطلاق بمجرد اخرج عازما او مستشيرا
 او لانية وصل او لم يصل فهذه الستة عشر وان كتبه مستشيرا
 واخرجه عازما او لانية لم يملك ذلك وصل او لم يصل فهذه
 اربع وان اخرج مستشيرا فان وصل لزمه والا فلا **قوله**
 في الرضا صي ان كتب ان وصل لك كتاب توقف على الوصول نصه
 قولت وشوا كتب انت طالق اذا اجاز لك كتاب فان طالق
 وشارا خلاف في هذه هل وصوله كالنطق واخرجه والله اعلم
 هذا الكلام نقله في الجواهر والتوضيح عني ابن الموارز وفيه المسألة
 ان اخرج غير عازم ثم استرده فامسسه لا يلزمه وان
 الموارز يلزمه قاله سوا كتب انت طالق في فمده يلزمه الطلاق
 صح ولو قاله اذا جاز كتابا وليس من لمة كلام المدونة ولا
 يفرق عليها اذ لم تذكره وانظر على المشهور وهو مذاهب المدونة
 اذا كتبه عازما وقلنا بحيث فهل ولو كتب اذا اجاز لك كتاب
 او لا بحيث في هذه الا برصولة نظر للتعلق وقد نقل ابن عرفة
 عني ابن رشد الخلاف فيه غير جاز ونصه فان كتب ان وصلك
 كتابه هذه فان طالق وارسل اليها فلا خلاف انه لا يقع طلاقها
 الا برصولة الكتاب اليها وان كتب اذا وصلك كتابه هذه فان
 طالق وارسل اليها به تخير في ذلك على قولنا احدهما ان ذلك
 كتبه ان وصلك كتابه هذا والشا في ان الطلاق يقع عليه
 معناه في الخلاف فيقال لا مرة اذا بلغت بموضع كذا
 فان طالق حسبا في رسم سلك من سماع غيب من

الامان

الامان بالطلاق وسماع ابن عبد الملك بن الحكي منه انتهى
 ففرق بين ان واذا لان انا صريحة في التعليق واذا محتملة فمن
 اوقع بها الطلاق الا عليها على الظرفية فقط فكانه علقه
 بزمان آت فيخرج والظم على المشهور عدم التخيير اذ هي
 عنده مجهولة على الشرط **قوله** توقف على الوصول اي اتفاقا
قوله وفي اذا اي التعليق بها على الوصول بان كتب اذا اجاز لك
 كتاب هذه فان طالق **قوله** خلاف اي وقوع الطلاق
 بمجرد الكتابة بناء على ان اذ مجرد الزمان وتوقفه على الوصول
 بناء على ان الشرط **قوله** وقوي بفتحان متقلدا اي نزع الرضا
قوله التوقف اي لوقوع الطلاق على وصول الكتاب المرة
قوله صيغة التخيير اي انت طالق بلا تعليق على الوصول
 لابان ولا ياذ فيقع الطلاق بمجرد الكتابة على ما تقدم والله
 اعلم **قوله** مانع التخيير وغيره وهو السابق عني ابن
 رشد تحصل القول في هذه المسألة ان الرجل اذا كتب طلاق
 امرأة لا يخلو من ثلاثة احواله احدها ان يكون كتبه مجمعا
 على الطلاق الشا في ان يكون كتبه على ان يستخيره فان راى
 ان ينفذه انفذه وان راى ان لا ينفذه لم ينفذه والثالث
 انه لا يكون له نية فاما اذا كتبه مجمعا على الطلاق او لم تكن له نية
 فقد وجب عليه الطلاق واما اذا كتبه على ان يستخيره ويرى
 راى في انقائه فذلك له ما لم يخرج الكتاب من يده قال في
 العاصحة والموازاة ويختلف على نية فان اخرج الكتاب من
 يده عازما على الطلاق او لم تكن له نية وجب عليه الطلاق
 بخروج الكتاب من يده وصل اليها او لم يصل واختلفت
 اخرج الكتاب من يده على ان يرده ان بداله ففيل ان اخرج
 الكتاب من يده كالا شهاده وليس له ان يرده وهي رواية

اسهب وقيل له ان يرد ان احب وهو قول في المدونة فان كتب
 اليها ان وصلت كتابي هذا فانت طالق فلا اختلاف في انه لا يقع
 عليه الطلاق الا بوصول الكتاب اليها فان وصل اليها طلقته
 كتابها واجبر عليها رجعتها ان كانت حايضا اليه وبه يبين لك
 ما في قوله ثم سوا قال اذا جازى كتابي فانت طالق نحو ما في قوله
 اي وفيما عدا هذا الحديث بالكتابة لا بالكلام النفسي المتبع
 ان اعتقد الطلاق ولم ينطق به ففيه خلاف قال بعض الاظهر
 انه ليس بشيء اي معرفة رواية الاكثر لغو الطلاق بمجرد
 النية الجازمة ابن القصار هو قول جميع الفقهاء ابو عمر ما اعتقد
 بقبول الطلاق ولم ينطق به لسانه فليس بشيء هذا هو الاظهر
 الا شهر عن مالك والاصح في النظر وطريق الاثر لقوله صلى
 الله عليه وسلم ان الله يحارز الحديث في التوضيح الخلف انما هو
 اذا انشا الطلاق بقلبه بكلامه النفسي والقول بعدم لزوم
 طلاق في الموازية وهو اختيار ابن عبد الحكم وهو الذي ينصره
 اهل المذهب القرافي وهو المشهور والقول باللزوم لما لك
 في العتبية قال في البيان والمقدمات وهو الصحيح وقال ابن
 راشد هو الاظهر باجماع السلام والاولا اظهر لا الطلاق
 حل للعصية المنقذة بالنية والقول في وجب ان يكون
 حلها كذا لئلا يكتفى بالنية في العتبية لئلا يختلف
 بالقلب لا بما بين الاديبيته باني والعطف تاسيس
 ابن عات لو قال انت طالق ثم طالق او طالق وطالق ولم تكن له
 نية لزومه الثلاث للوال والفصل ونتم للاستئناف وسواء دخل
 بها او لم يدخل وفي المدونة في الثلاث ولا ينيكها ابن ساس
 اذا قال لها انت طالق فطالق فطالق لزمه الثلاث ولم ينيكها
 ولو قال انت طالق وانت طالق وانت طالق لزمه

الثلاث

الثلاث ولا ينيكها ثم قال وهذا كله في المدخول بها فانما غير المدخول
 بها فان قال لها انت طالق ثم طالق بالاولى ولم تقع عليها
 الثانية وكذا اذا قال لها انت طالق فطالق اي معرفة وكثيرا بالفا
 بعده ولا ينيكها وقال المحقق ان كان مستغنيا مرات ان ينيكها ونتم
 كذلك المستبطل اتفاقا وقوله ابن عبد السلام حكي بعضهم انه ينيكها
 في الفاو ثم لا يعرفه الا بالقلبه ابن عات ونصه في الدعوى لو قال
 انت طالق ثم طالق ثم طالق او طالق وطالق وطالق ولم تكن له نية
 لزمه الثلاث للوال والفصل ونتم للاستئناف وسواء دخل بها او لم
 يدخل وفي المدونة هو ثلاث ولا ينيكها وكذا قوله انت طالق وانت طالق
 وانت طالق هي ثلاث ولا ينيكها ونحوه في الواضحة وروى عيسى
 عن ابن القاسم في قوله انت طالق وطالق انها ثلاث ولا ينيكها
 وهذا احسن الذي في كتاب الدعوى ووجه اخذ الخلاف منه في ثمانية
 جعل رواية عيسى لا ينيكها في الواضحة قوله في كتاب الدعوى ولا
 يقرر في قوله في الدعوى الخلاف الاسمي منهم قوله ولم تكن له نية وانما التقرر
 هذا في الواضحة في ثم لجمها معا في قيد قوله ولم تكن له نية والشيخ عن ابن
 حبيب انه لو قال انت طالق ثم انت طالق ثم انت طالق او قال وانت
 او قال وطالق حين اتم ثلاثا فهي ثلاث ولا ينيكها بيمين او يمين وحصى
 ابن ساس وابن الحاجب لزوم الثلاث في الفاو ثم يمين بها او يمين ليم
 يمين بها واحدة فقط وقوله ابن عبد السلام في نقلها لا تحقق الاثبات
 صحة هذا المذهب ولعلي احديه لغيرها ما يوافقها ولعلها افهام من
 كلامه في المدونة يميل لقبوله والصواب رده لما تقدم من قول الشيخ نقل
 ابن حبيب في ثم قال لبي اوم يمين ومن قوله ابن عات سوا دخل بها او لم
 يدخل وفي سائر النسخ قال ربيعة اذا قال لامرأة قبل ان يدخل بها انت
 طالق انت طالق انت طالق كلاما مستقيا واحدا لا يحل له حتى تنكح زوجا
 غيره فليت اربابا قاله انت طالق وانت طالق وانت طالق قال سالت ما لكما

عنها فقال فيها الشكاه وارى انها طالق ثلاثا قال فقلت لما كنت فانت
قال لها انت طالق ثم انت طالق ثم انت طالق قال هذه بنية لا ينويها
وهي ثلاث وان ارى اذا قاله لك بالواو وانها ثلاث ولا ينويك قلت
فمن النصف علم ان لغظها في لزوم الثلاث في تم والواو ظاهر او تضمن
فمن بني اولى بين وهو مقتضى شهر المذهب فمن اتبع المذهب طلاقا
انظر تمام كلام ابن عرفة على اصله جواب عما يقال قد يكون العطف
عطف تفسير او عطف مرادف فحصل الجواب ان هذا خلاف الاصل
والاصل انه يقتضي المفارقة ولا يلزم في البينة الانساق الخبري وغير
المدخوله بها كالمدخوله بها على المذهب بناء على المشهور فمن اتبع المذهب
طلاقا ولا بد من النسق في غير المدخوله بها من ادعى وبني النسق ذكره
اللفظ الاخر عقب الاول بلا فصل كمن طلقته ابنتا من فانت
طالق طلقته مع طلقة او تحت طلقة او فوق طلقة طلقته قبل البناء وبعد
وكان كرهه بلا عطف نحو ابن عرفة ذكره اللفظ الدال على الطلاق
دونا تعليق وعطف بعده ان لم ينو حدة فيها انت طالق انت طالق
انت طالق ثلاث الا ان ينوي واحدة بني اولى بين وشك ايضا في انت طالق
طالق طالق المبني على تكرار الطلاق وان به نسقا بلا عطف فقال انت
طالق انت طالق انت طالق فانه يلزم الثلاث الا ان ينوي بالاولى واحدة
وبالباقيتين الاسماع والتاكيد ثم قاله واما الموالاة بالطلاق فان كان بين
به نسقا فانه يلزم مدخولا بها كانت او غير مدخوله بها كما لو جمع الثلاث في
كلمة واحدة فان بنا عدم ما بين الطلقتين فان كانت الاولى رجعية فان الثانية
تلزم ان كانت العدة لم تنقض واما ان انقضت او كانت ممن عتلت بالطلاق الاولى
نفسها كما في المدخوله وغير المدخوله بها فان الموالاة بالطلاق لا تلحقها الاستبراء
مع الاول والوقال لا جسية انت طالق ونحو المدخولة اذا اتبع المذهب طلاقا
من غير صراحة نسقا لم يلزم فان كان بين ذلك صراحة او كلام يكون قطع ذلك
لم يلزم الطلاق الثاني في المحمول اي الخبر صلة كره مخزاة طالق طالق

طالق

طالق او بحلة مخزاة طالق انت طالق انت طالق ولم يعلق بمقتضى
فيها ان قاله لها ان كلمت فقلت فانت طالق وقال لها ذلك ثانية في ذلك الرجل
فمن ان حلت طلقته ان حلت برئ واحد ولو كان ذلك في عين بالله لم يلزم
الا كفارة واحدة الا ترى انه لو قاله والله والله والله لا اكلم فلانا فكلمه لم يلزم
الا كفارة واحدة ولو قاله لها انت طالق انت طالق انت طالق ان كلمت فلانا فكلمه
طلقت فلانا الا ان ينوي واحدة ويريد بالبقية اسماء عنها واما التعليق بالمقتضى
فيها الموارنة ان قاله لها ان كلمت انسانا فانت طالق ثم قاله لها ان كلمت فلانا
فانت طالق فكلمته لم يلزم طلقته قبل ذلك الشيء مع غيره غيره لا عينه
وان طلق فقبل له ما فعلت فاجابه في الرجعية بمقتضى الانساق الا قوله حمل
على الاخبار فيها من طلق زوجته فقبل له ما صنعت فقال هي طالق وقاله
انما اردت اخبارا به بالمطابقة التي طلقتهما قبل قوله اني يونس ويحيى
ابن ناس فان لم تكن له نية فليتلزم طلقة واحدة او طلقتهما قولان
للمتأخرين ابن عرفة وحكي عن بعض شيوخنا انما يحكى ان تقدمت له فيها
وحسب يجب حلفه قال عند الحق ان ايب فلا رجعة وعليه لفقه سكا
في عدمه لا قراره الا ان يقر انها الثلاثة اولى فيها والقوله الاول في كلام
ابن ناس هو قول المحقق لو علم عدم نيته لم يكن عليه غير طلقة لان
بسا طاسوا له يدل على انه خبر عما فعل وقاله ذلك فممن طلق امراته فسل
عنها فقال ما بيني وبينها عمل لا شيء عليه ويحلف ما اراد طلاقا قلت في
حلفه في هذه بعيد ان محرز لو اجاب بطلقتها لا يحلف خياض ولو لم ينو
اعلامه لانه خبر عما فعل وظاهر العمل بالنية اي نية الاخبار والانشاء
فحلي الخلاف ان لم ينو احدهما الخبر شي يعني ان من اوقع على زوجته التي
دخل بها طلقة رجعية ولم تنقض عدتها فقال له شخص ما فقلت واجا
بقوله هي طالق فان اراد اخبارا بما فعل فانه يلزم طلقة واحدة وهي
الاولى وان نوى الانشاء فانه يلزم طلقة ثانية مرفعة على الاول وان لم ينو
اخبارا ولا انشاء فقبل يلزم الطلقة الاولى فقط حمل على الاخبار كما عند

المهر وقيل يلزم طلقا كما عند غيره حلا على الانشا قوله المتأخر
وأما لو كانت غير مدخولة أو كان الطلاق لا يباين كان علي وجه الجمع
أو رجعا ونقضت العدة أو قال مطلقا أو طلقها فلا يلزم إلا
الطلقة الأولى اتفاقا فحمل القولين مفيد بغيره أن تكون الزوجة
مدخولا بها وإن يكون الطلاق رجعا ولم تنقض عدتها وأما ياب
بلفظ يحمل الأخبار والانشاء كما في المهر وإن يكون في القضاء ثم
أنه يختلف مسئلة المهر على القول بيلزم واحدة حيث كان له في
طلقة وإراد رجعتها وهو الراجح مما أقول ذكرها المهر فإن لم تقدم له فيها
طلاق فلا يلزم عليه لأنه يملك الرجعة على الوجهين جميعا والنقض
أي المخرج بالأخبار والانشاء وفي واحدة واحدة ابن عرفة
الشيخ في ابن سحنون عنه في أن طلقا واحدة في واحدة واحدة
وانتبه في اثنين أربعة بين ما بثلاث ولذا البقية هذا المعنى قلت هذا
أن كان عالما بالحساب أو قصده وهو لم يعلم والافواه أن كان مستغنيا
أو علم من قرأين الأحوال عدم قصده معني الضرب كقول من علم جهله من
أهل المادية أنت طالق طلقين في طلقين وقاله أردت طلقين فقط
وفي الذخيرة حكى صاحب مجالس العلماء أن الرشيد كتب إليه قاضيه
ابن يوسف هذه الأبيات

فإن ترقيق يا هندا فالزق إني وإن تخرجه يا هندا فالخرق أنسام
فإن طلاق والطلاق عزمية ثلاث ومن يخرق الحق وأظلم
فبينهما أن كنت غير ربيعة وبالأمر بعد الثلاث مقسوم
وقال له أنا نصبت ثلاثا كم يلزمه وإن ربيعة كم يلزمه فاشكل عليه فحملها
للكتائب فقال له يلزمه في الرفع واحدة وفي النصب ثلاث يعني أن الرفع
يقضي أنه خير المبتدأ الذي هو الطلاق الثاني فيكون منقطعاً عن الأول
فلم يبق إلا قوله فأنبت طلاق فيلزمه واحدة وبالنصب يكونا تميز القول
فإن طلاق فيلزمه الثلاث من التي القواعد أن قلت إن نصبه أمكن

كونه

كونه تميزاً عن الأول كما قلت وأمكن كونه منصوباً على الحال من الثاني أي
الطلاق مفزوم عليه حال كونه ثلاثاً أو تميزاً له فلم يخصه بالأول
قلت الطلاق الأول منكر محتمل بحسب تنكيره جميع مراتب الجنس وأعداد
وأنواعه دون تنصيص على شيء من ذلك فاحتاج للتمييز ليحصل المراد
من المنكر المجهول وأما الثاني فمعرفة استغنيته بتعريفه واستغراقه الثاني
عن لام التعريف عما البيان قاله ويجوز أن الرشيد أتاه على جوابه بخاتمة
حفيظة فبعت البريوسه بجميعها للكتائب هذه هي واحدة في
واحدة غامضة مصرحاً بكونها في بمعنى مع كما قيل به في ادخلوا في أم
أو ما لا يقتضي التكرار كقوله ما إذا ما ابن رشد إذا قال أنت
تزوجت فثلاثة في طالق لا ترجع عليه أي من إذا تزوجها ثانية ومعي
ومعي ما عنده مالك مثل أن لا أن يكررها معني كلما وأما ما فتقتضي
التكرار كقوله وكذلك يلزمه طلقة واحدة إذا علمت بأداة لا يقتضي
التكرار كقوله إذا ما أو معي ما دخلت الدار وكررت الفعل وسوا قرناً أو لا
لا كلما فأنها تقتضي التكرار فإذا قال كلما تزوجت فثلاثة فهي طالق
فكلما تزوجها تطلق عليه لا فرق بين العصة الأولى وغيرها كما سبق وأما
قاله تزوجته كلما دخلت الدار فأن طالق تكرر عليه أحياناً بتكرار الدخول
في العصة الأولى فقط كما تقدم فمن قال كلما طلقك فثلاثة طالق
وطلق واحدة لزمه ثلاث ابن عرفة الشيخ لو قال كلما أو إذا ما أو معي
ما وقع عليك طلاق فأن طالق لزمه لطلاقاً واحدة ثلاث ولو قال
طلقك بدله وقع عليك طلاق فيكون كونه كذلك ولزم اثنين فقط
ثاني في قول سحنون وأولهما مع بعض أصحابه قلت ظاهره أن إذا ما أو معي
ما مثل كلما دون إرادة كونهما مثلها خلاف نصها ونص رواية ابن حبيب
في باب تكرار الطلاق وفي لفظ ابن سنان أنهما مع بعض ما مثل أن في عدم
التكرار لأن فاعل السبب أي الطلاق المقدم المعلق عليه
المسبب أي الطلاق المتأخر المعلق فالطلاق المتأخر المعلق على الطلاق

الاول صادر من الحالف فيسب عنه طلاق ثالث بسبب التعليل
 وتحمل له بعد زوجه ولا تعود عليه اليه في العصة الثانية
 ابن عرفة ابن حنبل من قاله لزينب انت طالق اذا طلقت عمره ثم قال
 لعمره فله ان يطلق من زينب لزمه فيها طلقان وفي عمره طلقه وقاله
 بعض اصحابنا لا يطلق من زينب الا طلقه وسمع ابو زيد ابن القاسم في
 العدة من قال لامرأة سلاعة انت طالق يوم اطلق زوجي بموتة لم
 قال لموتة كذلك من طلق متهما لا لزمه فيها طلقان ابن حنبل هذا
 بين وسمع عيسى في الايمان بالطلاق فله قلت مراد فيه ولو كان بلفظ
 كلما لزمه في كل منهما ثلاث قاله سحنون قلت تقتضي قوله بعض اصحاب
 سحنون كونه طلاقا الاول واحد لا طلقان فتأمله وقوله ابن الحاجب
 المرتقله القولين في كلما طلقك بناء على الفاء المعلق واعتباره بريد الفاء
 الطلاق الواقع باليمين في جعل الملتزم طلاقه سببا في خلاف اخر كانه
 قاله كلما طلقك طلاقا بسيطا لا معلقا لانه المبادر به فم طلاقا فلما
 واعتباره في السببية للفظ كلما وقوله ابن عبد السلام الطلاق الاول بمباشرة
 والثاني بالحكم لانهما فهو على الخلاف في ان فاعلى السبب فاعلى المسبب او فاعلى
 السبب واليه اشار المصنف بالفاء والاعتبار بربطان كلهما بمباشرة ضرورة
 ان طلاق من قاله انكمت فلانا فامرأة طالق فكله بمباشرة والمباشرة
 اعم من كونها بطلاق بسيطا او معلق فلفظ المصنف على حقيقة لفظ المعلق
 والفاء والاعتبار فتأمله ثم قاله وقاله ابن ناس قال ابن حنبل في ان
 طلقك او ماما او ماما فانت طالقان طلقها واحدة طلقت طلقين
 بعد البناء وطلقة واحدة قبله لانه المطلق يصارف حال البتونة وقبله
 الغرض وتبعه ان الحجاب في عزوه لسحنون وزاد اوجه الجمع على اصله
 بناء على ان المشروط مقدم بعد الشرط او لا قلت قوله على اصله لا يعرف
 انما عزى هذا الاصل غير واحد لا سيما على القاضية الحكم وفي تكرير
 الطلاق قبل البناء حكما حليتي حرمت تنبيه في لزوم التلا

وحملها

وحملها بعد زوجه الا ان يتوكد التأييد اي انه كلما حلت له وتزوجها
 فطلق عليه قاله المصنف في جواب سؤاله واما كلما بحلفك شيخ محمد بن اضر
 او كلما تحلى بغيره بعد ايقاع الطلاق الثلاث فهو تأكيد ليقين الرجعة
 لا يزيد على الثلاث الا ان يقصد كلما تحلى بعد العقد عليك ولو بعد
 زوجه تحريمي بالطلاق فلا تحل له ابدا لانه في معنى كلما تزوجت فانت
 طالق واصل هذا الجواب في الخطا قال مسألة تتعلق بالالفاظ المذكورة
 سابقة كتابا مستترا على نوازل الجماعة من متأخريه الا انه ليس من كتاب اسحاق
 الشافعي وابن سراج والسر قسطنطين والفخار وغيرهم فيه سئل ابن سراج
 عما طلق امرأته ثلاثا ثم قال مبيح حلت حرمت ثم تزوجها هذه المطلقة وفارقها
 الثانية واراد الاول تزوجها فهل له ذلك ام لا فاجابه ان يراجعها قاله
 ابن سراج والظاهر انه اراد بقوله متى حلت حرمت انها اذا حلت له بعد
 زواجها غيره فهي حرام عليه وان تزوجها لا يحلها فلا يلزم شيئا كما
 قاله المفتي وان اراد انها اذا حلت بعد زوجه فان تزوجها فهي حرام
 فيلزمه التحريم فيها ويفصل فيه بين ان وكلما ومتى ويأتي الكلام
 الذي في هذه الحروف والمبتدأ من اللفظ انما هو المعلق الاول وهو ان
 الحالف لما طلقها ثلاثا وحرمت عليه وكانت حرمة نكاحها ترتفع
 بزواجها اراد ان يبطل وانها اذا احل زواجها له بعد زوجه لتصير
 عليه حراما كما كانت هذه اللفظ واذا كانت كذلك فلا يلزم شيئا
 لانه بمنزلة ما حرمت زوجه امرأة على نفسه فانها لا تحرم عليه وقد ذكر
 ابن سهل مسألة تنبيه هذه وهي اقوى من هذه قاله وكتب اليهم فيمن
 قاله لزوجته انت طالق ثلاثا ان كنت لي زوجة قبل زوجه او بعد زوجه
 هل تحرم الابد وكيف ان طلقك عليه ثلاثا فزوجه بعد زوجه فقلت
 ابن عات لا تحرم عليه الابد وله نكاحها بعد زوجه ان شاء الله تعالى
 الا ان يكون اراد بقوله او بعد زوجه ان تزوجها بعد زوجه فهي
 طالق ثلاثا فان اراد هذا وحده عليه حلفه فلا يسيل له اليها واسد

٢٥٥

الموافق للصواب وقال ابن القفال متى طلقت عليه بالبتة فلا تحرم عليه
ان تزوجها بعد ذلك وله ذلك ان شاء الله وقال ابن مالك اذا طلقت
عليه المروجة بعد زواج ثم تزوجها بغيره زوجه ان شاء الله تعالى
فانظر جواب ابن مالك والظاهر ان فيه تقديم ما وناخرا وصوابه اذا طلقت
عليه فلا تنائم تزوجها بعد زواج والله اعلم وجواب ابن عتابة ان من
جوابهما والتفصيل الذي فيه يأتي في مسائلنا فلا يلزم الحنابلة بعد
زواج الا اذا حلف على ذلك الزوج وعقد عليه يمينه وامان لم تكن له نية
او نية الوجه الاولى فلا يلزم شيئا والله اعلم وكرر في الفصل
المعلق عليه الطلاق بما لا يقتضي التكرار وهل كذلك كما في المذكور
من واحدة في واحدة والمعلق بما لا يقتضي التكرار في لزوم الواحدة
طالق ابد الحرسى وكذلك يلزم طلقة واحدة اذا قال انه طالق ابد
او ابد يوم القيامة لان المعنى ان طالق واستمر طلاقك ابد وهو اذا
طلقها واحدة ولم يراجعها فقد استمر طلاقها ابد او ثلاثا ابن
عرفه الشيخ عن الموارنة ان طالق ابد اهي البتة له نكاحها بعد زواج
ما لم يرد كل انكحانك محمد بن قال ان طالق كل يوم ابد اكد ان في نسخة
مكتوبة في آخر هذا الكتاب منها قوله بكتاب الشيخ ابي محمد وذكر النخبة
المسألة الى قوله كلما تزوجت واصلا بها ما نص محمد وكذلك الذي
يقول ان طالق كل يوم تزوجت ابد افعلي لفظ النخبة بحجة والتشبيه
مسألة كلما وعلى اللفظ الاول يحتمل هذا وعموده طالق ابد فانظر اقتضا
ابن عرفه وينبغي على لزوم الثلاث في طالق ابد اعسا وطالق ابد الزم
طلقة على فهم ابن يونس المدونة يجعل الابدية لمطلق الفراق الناسل للسند
ان المعنى ان طالق واستمر طلاقك ابد او ابد يوم القيامة وهو اذا
طلقها واحدة ولم يراجعها فقد استمر الطلاق وهذا المدونة عند ابن
يونس وظاهرها عند ابن الحاج وحينئذ به ابن رشد انه يلزم الثلاث لجعل
الابدية للفراق في الزمان الهبة المملوكة له وذلك بالثلاث البناء قول

على فهم

على فهم ابن يونس له صحيح ونص ابن يونس وفي المدونة قال مالك
فمن خالف احد من زوجتي فقال للخري ستر اجمعها فقال هي طالق
ايدا والانية ان تزوجها طلقت منه مرة واحدة وكان خاطبا وفي غير
المدونة فيمن قال لامرأته انت طالق ابد انها ثلاث وحكي عن بعض
القرويين ان هذا ليس بخلاف المدونة وان يعقبا مسألة المدونة
انما وقع التايد على الرجعة كانه لما قالت له امرأته ستر اجمعها
قال ان راجعها ابد اهي طالق فلذلك لم يلزم طلقة وصوب بعض
اصحابنا هذا القول ابن يونس وظل المدونة خلاف ذلك وان
انما وقع التايد على الطلاق لانه لما قالت له امرأته ستر اجمعها
قال هي طالق ابد اريد ان راجعها فعلي هذا التاويل ليصير
في قوله انت طالق ابد اقوالان قوله انه واحدة وقوله انه ثلاث
اي العدد وكما في هذا القول اما ما سألنا عن قوله المصرا وزوج لدهاب
ابن رشد له لانه يجوز في الدار جعله القامة ثلاثا كجعلهم
في بعض ما تقدم كنصف طلقة وربع طلقة تشبه
في لزوم طلقتين ابن عرفه فيها لابن القاسم من طلق بعض
طلقة لزمت طلقة ابن شهاب ويوجب حزا ابن عابد
السلام اختلف العلماء في ذلك فمنهم من جعل عليه التجرئة
اما حينا طارا والانه رآه هان لا ومنهم من لم يلزمه ذلك
وهذا القول خالفه المذهب وكانه اجرا على مبيع الدليل
لعدم استلزام الجزاء لكل ايه قلت قوله منهم من لم يلزمه ذلك
ليقتضي عدم شد وقائله وقال ابن المنذر اجمع كل من
يحفظ عنه من اهل العلم ان من طلق زوجته نصف طليقة
او سدسها انما طليقة وقال ابن القفال في تغيير الارادة حكى
عن داود ان من قال لزوجته انت طالق نصف طلقة لا يقع
عليه شيء والفقهاء على خلافه قلت تقر في اصول الفقه

ان اصول المخالف مع كثرة المجعول لا يقدر في كثر اجماعهم حجة ومثل
هذا لا ينبغي ان يقال بتمام العبارة واستدلاله على ترجيحه بعدم
استلزام الجزئية الكل يرد بان لا يثبت منه بل من باب ابطال الكل باطلا
جزئية وهذا لا يخلو الطلقة انما هي عبارة عن ابطال الجزئية حكمي
الفصحة المجزأة ثلاثة اجزاء المحر وجزئته للمبعد عندنا فمن طلق
بعض طلقة البطل بعض ذلك الجزئية وبطلان الجزئية يبطل الكل
ضرورة انما ينشأ في ان طالق نصف طلقة او نصف طلقتين
طلقة واحدة وفي ذلك ربع ركن طلقة طلقة واحدة وفي
ذلك طلقة وربع طلقة طلقتان استكمال منه والظاهر عواره
للأول الجزئية الثانية على اصل تكميل الطلقة وتقرير استكمال
الأول ان تقرير لفظها ان طالق نصف طلقة وربع طلقة
فنصف مضاف قطعاً في البنية والمنوكي مع اللفظ كالمفروض به
فساوت الادلة الثانية فافترقا في الحكم شكل وجوابه على
اصلية في الفقه والعربية واضح اما الفقهي فهو لو قال ان طالق
نصف طلقة وربعها لم يلزمه الا طلقة واحدة لا إضافة الجزئية
لطلقة واحدة لا يزيد مجموعها عليها كما مر في نصف طلقة واما
اصل العربية فهو قوله جمهور الخوارج ان المضاف اليه اذا حذف
قلابد في المضاف ان يكون بعد الحذف على هيئته قبل الحذف
مخوف لهم قطع الله بدور رجل من قالها قال لا التقدير قطع الله
يد من قاله ورجله فحذف الخبر واقيم المصطوف بين المضاف
والمضاف اليه وحذف التنوين من يد لاناقته اليه من وحذف
من رجل لانه مضاف اليه من في المعنى وبمثلة المضاف اليه في
اللفظ وهذا الاصل هو حجب تقدير تركيب لفظ المسألة ان طالق
نصف طلقة وربعها وقد قررنا ان اللازم في مثل هذا اللفظ طلقة
واحدة فقط وقوله قالوا يقتضي عزوه لغير واحد ولا عرفه

نضا

نضا الواحد كذا اصول المذهب بما قررناه لتقنيته وقول ابن عبد
السلام في ان طالق طلقة وربع الطلقة طلقة واحدة حتى
يجاز على ما قررناه اعد المضاف اليه كنصف وربع طلقة
ولا للارز طلقة واحدة وان تزوجت مع ان تزوج من
يلدها اي فهي طالق ثم تزوجها فنطلق عليه طلقتان فيها ان
قاله لاسراة ان تزوجت فانت طالق ثم قال كل امرأة تزوجها
من بلد كذا البلد ففهي طالق او قال لها بعد ذلك وتساها
ان تزوجت فانت طالق فان تكلمها لزمه طلقتان ولا ينوي
وكا لطلاق كله الا نصفه يحوي في ان طالق الطلاق
كله الا نصفه طلقتان وكذا الثلاث الا نصفها لانه اية
الباق بعد الاستئنا طلقة ونصف اية وحكم كسر الطلقة
التكامل او نصف اية او قال ان طالق الطلاق كله الا نصفها
سنزاعا غير مضاف فيلزمه طلقتان اي لا نصف الطلاق
اي لانه قال ان طالق الطلاق كله الا نصف الطلاق اذا
اعيدت نايبه مستتر محكيه تقديره هي اية المعرفة
غير الاولى لضم الهمزة الى ما لم يرد من المعرفة الثانية غير المراد من المعرفة
الاولى يعني ان الاصل ذلك لانه لو اراد من الثانية غير المراد
من الاولى المعرفة الاولى يعني ان الاصل ذلك لانه لو اراد من
الثانية غير المراد من الاولى لذكر خبرها ولذا اوجب لتكنة
في الاظهار موضع الاحتمار واما الخبر فالاصل فيه الاتحاد
والاستخدام خلاف الاصل واما ما ورد من ثلث عشر يسرين
ففيه كما في تفسير الخطيب ان وعد الكريم يحمل على ابلغ
ما يناسب كرمه وهو ان العسر واحد واليسر متعدد فهنا
احتياط للفصحة والقرينة والاتحاد مع اعاده التكرار تكرر
قليل يعار اليه بقرينة كاتحاد المبتدأ والخبر في وهو الذي في

السماء له وفي الارض له منزه كان طلقته فانت طالق قبله
 ثلاثا تنبيه في لزوم الثلاث ابن عمر في عمداين سكنوا معه في انت
 طالق الطلاق كله الا النصف طلقته وكذا ثلاثا الا النصفها وفي انت
 طالق الطلاق كله الا النصف الطلاق يلزم الثلاث لان الطلاق المجهول
 المجهول واحد فاستثناه نصفه لا ينفعه قلت ان قيل ان
 يؤيد بالاحسن او مطلقا كحقيقة فراضح والا فالاولى كونها لله
 في اللفظ الاول فتصير كقولها الا نصفه قلت انما الاول في ذلك لور
 سلك الاول تكررا اما المعرفة فارادة معنى الهمد فيها لفظه العبد لا ال
 ابن شاس من قال انت طلقته فانت طالق قبله ثلاثا لاني لفظه
 لفظ قبله ان طلقها الزم تمام الثلاث قلت قال الطرطوسي هذه الترجمة
 بالسريرية قال ربهما السافعية لا يقع عليها طلاق ابدان وهو قول ابن
 سريج وقالت طائفة منهم يقع المعلق عليه المخير دون المعلق منهم
 ابو العباس المروزي والابو العباسي القاضي وقال طائفة تقع
 مع المخير تمام الثلاث مما المعلق قاله ابو حنيفة ومن السافعية ابو
 عبد الله المعروف بالحسين وغيره وابو نصر بن الصباغ من خيار
 متأخرين وهو الذي نختار من ليس لاصحابنا في هذه المسألة
 ما يقول عليه والمالك ما يدل على تصحيحها وهو عدم قبول شهادته
 عدلين على من اعتقها انه غضبها من ادعيها لانا نثبتها
 يؤدكي اليها وعدم قبول شهادتهما بدليل عليه بطلان عتقها
 ورفع له ما يدل على خلافه هذا وهو لثبوت ما يؤدكي اليه لغيره
 منه قوله ومن اعتق ولده او ولده في مرضه يتلاصق عتقه
 وورثته مع ان ارثه يؤدكي اليه لغيره لانا العتية في المرح كالموت
 لا يقع لو ارثت فثبوت ارثه بطلان العتية في المرح كالموت
 لا يقع لو ارثت وبطلان العتية لا يبطل حرثه وبطلان حرثه
 يبطل ارثه الشيخ مما شرط لارثته ان كل امرأة تزوجها عليها

طالق

طالق فزوج اخر به بشرطها ان كل اسوة له طالق فقال محمد وامين
 لطلاق عليه وقال ابن القاسم لا تطلق الثانية وذكرها الطرطوسي
 وقال ربه قوله ابن القاسم لا تطلق الثانية ان شرطه الاول
 ان كل امرأة تزوجها عليها يعني وانت مقيمة فهي طالق وعقد
 الثانية يوجب طلاق الاول فكانه لم يجاسها والقصد كراهة ان
 يجمع منها اخر به قال وقال بعض اصحابنا جواب ابن القاسم وهم
 والصواب قوله اصح لان شرط كل واحدة يوجب طلاق الاخر
 قال الطرطوسي هذه المسألة هي المسألة السريجية وقد اوضحنا
 في كتاب الطلاق قلت والمسألة توقفت على اصل لم يذكره فيها وهو
 جعل امر مستقبل سببا في طلاق بقيد من من ماض عنه فهل
 يلزم اعتبار الوقت التعلق او لا اعتبار بوقت حصول السبب
 سمع عيسى بن القاسم من قال لا امراته انت طالق اليوم ان دخل
 فلان عند المحاكم لا تطلق عليه حتى يدخل وله مسها فقبلها الشيخ
 ولم يقيد بها وقال ابن ربيعة هذا اللفظ يجوز مثله في كتاب الطهارة
 منها وليس على ظاهره فيه تقديم ونا خير وحقيقة تركيبه
 من قال لا امراته اليوم انت ان دخلت الدار فانت طالق اسود خولك
 لزمه ابن عبد الحكم ان قال انت طالق اليوم ان كلمت فلانا عند فكله
 للمثني عليه الشيخ هذا خلاف اصل ما دلل به بل يلزمه الطلاق
 لانه لا يقيده بزمان قلت ففي لفظ المعلق بقيد ابن من قبل زم
 سببه طريقا ابن رشد مع بعض ابن عبد الحكم وابا محرز مع الشيخ
 وبعض ابن القاسم ثم قال ومقتضى طريقة الشيخ وهي بعدا وابا
 صحة ما لهم الطرطوسي عن المذهب في السريجية وبقية ابن
 العربي وابا شاس القرافي اصحابنا اذا قال ان وقع عليك طلاق
 فانت طالق قبله ثلاثا لزمه اي عدد طلاق متجزا حملنا معه الثلاث
 القرافي لا يلزمه شي عن ابن ابي ابي كداد لانه لم يقع شرطه وهو

تقدم الثلاث ولو وقع بشرطه لم ينع وقوعه لانه الثلاث تمنع ما
بعدها فيؤدي اثباته الي نفيه فلا يقع والبحث في هذه المسألة بين
على ثلاث قواعد احدها ان من شرط الشرط ان كان اجتماعه مع
شرطه اذ حكمه السببية ذاته وحكمة الشرط في غيره فان لم
يكن اجتماعه معه لا يحصل حكمه الثانية للفظ اذا اراد به المهور
الشرعي وغيره حمل على المهور الشرعي لانه الظاهر الثالثة
من تصرف فيما يملك وبالا يملك لفقد تصرفه فيما يملك دون ما لا
لا يملك فقول ان طلقته اما ان يحل على اللفظ ارم على المعنى الذي
هو الحق ثم قال حمل على اللفظ فهو خلاف الظاهر والمهور العرفي
فتلزم مخالفة القاعدة الاولى ولو حمل على المعنى لم يبق التعلق
على صورته لعدم اجتماع الشرط والمشرط وهو خلاف القاعدة
الثانية فنسقط من المشرط الذي هو الثلاث ما وقع به التباين
فان اوقع واحدة اسقطنا من الثلاث واحدة لان الاثنين يجتمعان
مع واحدة وان اوقع اثنين اسقطنا منها الاثنين لان واحدة تجتمع
مع اثنين فاذا اسقطنا منها في وجب ان يلزمه الباقي فتكمل
الثلاث ومن قال امراته واسرة جارم طالق تطلق امراته وحدها
فينفذ تصرفه فيما يملك كذلك هذا الذي ينال في الشرط لا يملك
شرعا للقاعدة الاولى فيسقط كما مر في غيره ونفذ تصرفه فيما
يملك مما يتناول اللفظ فيلزمه جميع الباقي بعد اسقاط المنا في
فتلزم الثلاث للقاعدة الاولى وعلى راي ابنا الحداد يلزمه احدي
هذه القواعد الثلاثة وهذه المسألة هي المعروفة بالسريرية
وحسنها بعضهم بان قال لها ثلاثة من اصحاب السافعي وهو
ساقط لانه ثلاثة غير معتد بهم بالنسبة الي حد من قال
بخلاف قولهم اذ هم مؤثر بل الوضوء الاف وكان الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام يقول لهذه لا يصح التقليد فيها وهو فسوق

لان

لانا القاعدة ان قضا القاض ينفذ اذا خالف احد اربعة اسناد
الاجماع والقواعد والنص والقياس المجلي وبالا يقر شرعا
يحرم التقليد فيه لانه في غير الشرعي ضلاله وهذه المسألة على
خلاف ما تقدم في القواعد فلا يصح التقليد فيها وهذا بيان
حسني ظاهر في كلام القضا في نقله الخط والله اعلم وصل الله
على سيدنا محمد وآله وسلم القبيلة لتقيد الطلاق المطلق بكون
قبل الطلاق المطلق عليه فكان لم يتكلم بكلمة قبل وقال ان طلقته
فانت طالق ثلاثا كما لو قال انت طالق امس فتطلق بمجرد قوله
ويبقى قوله امس للدور الحكمي قاعدة ان كل شيء ارجح
نيوته لنفيه اتفق من اصله فلو نظر داله هنا لا يلزم طلاق
اصلا لانه اذا طلقها واحدة قلنا يلزم الثلاث قبلها لم يجد الواحدة
محال فتستقيم واذا انتفت النفي الثلاث المعلق عليها وهكذا
وهو المسألة السريسية نسبة لابن سريج في المسألة فنية فعليه
لو قال شخص لا يقع عليه طلاق الا قال العن وتقليده فيها
ضلالا مبين وان قال بينكن كذا اسم الطلاق كحل كسر كل نحو
لمو قال للربع نسوة بينكن طلقة او طلقته او ثلاثا او اربع
لزم لكل واحدة طلقة وفيها الابن القاسم وان قال خمسة الى ثمان
طلقت اثنتي اثنتي وان قال الي تسع الي ما فوق ذلك طلقت
ثلاثا ثلاثا كسر كل الي التسع الذي خص كل زوجة بقسمة
الطلقات على الزوجات فاربع الي تسع الزوجات ان
شرك في اربع الي تسع الطلقات بان قال لزوجاته الاربع بينكن
اربع طلقات او ثلاث او اثنتان او طلقة واحدة الي تلزم
في كل زوجة واكثر عطف على اربع الي وان قال للربع بينكن
خمسة اربع او ثمان طلقات اثنتان الي تلزم بان في كل زوجة
تسع الي ان قال للربع بينكن تسع طلقات او اكثر فلا

ايه تلزم في كل زوجة كالتشريك تنبيه في لزوم طلاقة في كل
زوجية ان شرك الرباع في اربع فاقول وانتزعت في كل ان شرك في
في خمس اليه ثمان وثلاث في كل ان شرك في تسع فاكسر فلا فرق بين
قوله بينكم كذا وشركتي في كذا ابن عرفة ابن سحنون عنه لو قال
شركت بينكم في ثلاث لزم كل واحدة ثلاث وفي طلقين طلقان
وقال ابن عبد السلام اشار بعض المؤلفين اليه ان في مسألة التشريك
قول اول قوله مسألة بينكم فاما كان القول لضاف لكلام وان اراد انه
يتخرج من الاولى في الثانية فقد نص سحنون على التفرقة بينهما والفرق
انه في الاولى انما لزم لنفسه بالتوجيه العتمة ولم يلزم نفسه قبل
القسمه سيما وفي الثانية لزم لنفسه ما لفظ به من الشركة
وذلك يوجب لكل واحدة منهن جزا من كل طلاقة لا عرفه ونص
المجتهد على حكمين مختلفين في صورتين متحدتين العلة فيهما لا يمنع
تخرج قوله احدهما في الاخرى وقد تقدم مثله في غير موضع وقاله
ابن رشد غير مفرغ فان قلت لا فرق بين مسمى شرك وبين مسمى
بين لتكلم بها صدقا وكذبا مثلا لو كان لزيد عبد ولغيره عبد كذب
قوله بينهما وشركة بينهما ولو وزناهما في عهدهما مائة واحدة
اخو احدهما لانه والاخر اخو الاخر لانيه صدق كونهما بينهما وشركة
بينهما قلنا انما تالانما فيما يملكه من اضيف اليه بين كما في المثالين
واما فيما ليس كذلك من المولم وما نزل منزله فلا نقول السيد لعبد
بينهما سوطان او نطعان هذا يصدق فيه ذلك الشركة والطلاق
حكم المولم وله الشطر كما لو كان ان نص معه على الشركة صار قوله
بينكما طلاقة ولعل ما ذكرنا انما هو على العكس وهو وجود قوله
في بينكم مثل القول في شركت بينكم فقله ابن رشد في الثانية من
نوازله اصبح وعلمه بقوله لان كل واحدة منهن حصل لها جز من كل
طلاقة قال وهذا الاختلاف على اختلافهم فيمن صرف في ان ليس

بدراهم

بدراهم فوجد في الدراهم زائفا هل ينتقض صرف الدراهم كلها
او صرف دينار فقط ولم يذكر في مسألة لفظ التشريك خلافا لخطا
قوله سحنون وان شرك طلق ثلاثا تنبع ابنا الحاجب في نسبة
هذا السحنون قاله في التوضيح ونسبة المص له لاحتمال ان لا يوافق
عليه ابن القاسم افع وجزم في السائل بموافقة المذهب وهو
الذي يفهم من كلام ابن رشد قاله فانه جعلها مسالين وقرن بينهما
وكذلك ابنا عرفة والله اعلم تت ابنا يونس لوقاله قائل ان الفرع
سواء لم احبه افع وقد فرق ابن عرفة بين مسمى شرك ومسمى
بين فانه نظره فقه يبين ان مسألة التشريك ليس فيها الا قول
سحنون وقد اقتصر عليه فيها ابنا يونس وابنا الحاجب وابنا رشد
وابنا عرفة وخليفه وجزم في السائل بموافقة المذهب على
الراجح نبع فيه شخه العدويك وذلك ان الخريشي قال قد جعل
بعضهم كلام سحنون خلافا للاول وبعضهم مرافقا وكانه قاله وطلاقة
في اربع قاله ابن بينكم ما لم يشرك فان شرك طلق ثلاثا ثلاثا
وعلمانه خلاف يكون المولم عليه الاول ومسألة التشريك الثانية
تدل على انه مقابل وكلام التوضيح يستظهر منه انه مرتضى لانه
قاله ونسبها ابنا الحاجب لسحنون لاحتمال ان لا يوافق عليه
ابنا القاسم فقله العدويك قوله تدل على انه مقابل اية تدل على كلام
سحنون خلافا اية ويكون ضعيفا ان لو كان يعتمد الكمال يلزمه
في الثانية الثلاث بمقتضى الشركة مع الاول قوله مرتضى اية
مرتضى انه مقابل والحاصل انه اذا جعل كلام سحنون مقابلا لقوله
الحكم كما في الاول عبر بالبينية ادب التشريك ولذا قاله ابن يونس
لوقاله قائل ان الفرع سواء لم احبه وقد اختلفوا بعضهم وفي
حب ونسب انه تقييد وخلاصة ما في المقام ان كلام سحنون في
هذا الفرع ضعيف ومقتضاه في الالية ضعيف وفيه نظر

اذ قوله الحثيبي خلافا للاول ليعيد انه لا مقابل ليقول سحنون
 في مسألة التبريك والالقال خلافا ليقوله ابن القاسم في مسألة
 التبريك وكذا قوله ابن بونسي لوقاله قائل كذا وكذا قول
 التوضيح لاحتماله انه وقد اقتصر واكمل على قوله سحنون فيها
 وقال ابن عرفة لم يذكر ابن رشد فيها خلافا ورفق ابن عرفة بين
 معني شريك ومعني بنة كما تقدم والله اعلم وفاقا لابن
 القاسم فيه ان ابن القاسم لم ينقل عنه في مسألة التبريك
 مقابلا لقوله سحنون فيها كما علم مما تقدم والله اعلم وانه
 طلعا ثلاثا اية ابن عرفة وفي نوازل اصبح من قال لاحد من نسائه
 الثلاث انت طالق ثلاثا البتة ثم لاخرى كانت شريكها في الثلاثة
 انت شريكها هو طالق البتة لا تنفعه قوله ثلاثا لانها الفرج
 البتة قد استأخرت والبتة لا تنفع ولو قال ثلاثا فقط
 وقع على الاولى الثلاث وعلى الثانية طلقتان وعلى الثالثة
 ثلاث من شريكه الاولى طلقتان ومن الثانية طلقة وقوله اصبح
 لغيره عدم تبعية وانما مرارفة انت طالق باخره الثلاث
 وفي تبعية نقل البتة عن الشهابي سحنون قولها بغير
 الشهادة بها للشهادة بواحدة واصبح مع ابن حبيب عن ابن
 القاسم ورواية المبسوط ومثله في الموازية وفي اختصاره
 والمبسوط اختلف فيه قوله ابن القاسم وقوله سحنون
 وهذه المسألة ليست من تمة كلام سحنون وانما هي لاصبح
 ومقتضى كلام سحنون اليه في الفرع المتقدم لزوم الثلاث
 في الثلاث وانما كان مقتضاه ذلك لما مر من ان التبريك
 يقتضي انه في كل جزء من اجزاء الثلاث ومقتضى ما سحنون
 ضعيف في هذه والمصنف ما لا يصح فيها كما ان المصنف في الاولى
 ما سحنون كما ذكره المصنف في الفرع

الستين

الستين اية لطلق الستين وانت سئلما اية معني انت شريكها
 انت سئلما فقلت اية تلزم في الثانية ايضا وهما اية الاولى
 والثالثة المجز اية للطلاق بان قال نصف طلقة مثلا
 المجز اية من المرأة بان قال وجهك طالق مثلا
 يقتضي اية التاديب الحثيبي اية لتجزئة الطلاق وطلاق
 المجز ولزم اية الطلاق بكل ما يلزم به اية لطلقة
 ابن عرفة طلاق جزء المرأة ككلمها ابن حارث يدها او رجلها
 ككلمها اتفاقا كما لكلام ابن عرفة وفي كلامك او شعرك
 طالق قول اصبح وسحنون ابن عبد السلام قال بعضهم اختلف
 عندنا اية طلاق ما يفصل كالشعر والكلام والسعال والبراق
 ابن عبد السلام لم افقه في السعال المتقدم الا على عدم اللزوم
 قلته ظاهر ما تقدم من استدلال محمد بن عبد الحكم على قوله شريك
 الشعر والكلام بلغوا حتى هم السعال والبراق الاتفاق على قولها
 والعقل اركان الكافي لانه لا يلزم بالمرأة بمسببه اذ يصدر
 منها ما يوجب قبول الرجل عليها ولعله ما يوجب لغيره منها
 بخلاف العلم كما افاده المنذاري عن ابن عرفة والريفي
 لا الدمع اية عرفة ابن القصار لا اخرج في الدمع والدم والريفي
 نصا قال ورايت بعض اصحابنا قد ركبته وخالعه اذ قال حملك
 طالق لانه في رعا ليس متصلا اتصالا المخلقة وهو اية
 البصاق المنفصل اية الحكم عن الغم واما الريفي فهو المتصل
 بالغم وهو الرضاب ويلزم به ولذا كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يمضي لسان عاتية رضي الله تعالى عنها لا يلزم اية
 الطلاق بكلام اية بطلقة بقوله كلامك طالق
 ضعفه ظاهر هذه الجملة خبريا وقوله لا يلزم يعترض بينهما
 لبيان ما لان الطلاق ليس مرتبطا بجملة ولا حرة اية

لما وقع عليه يعني انما يتم كلام ابن عبد الحكم لو استرطنا فيما يلزم
به الطلاق ان يحل بحل المرأة ويحرم بجرمتها صق وتطلق
اي الزوجة به اي طلاق الوجه بان قال لها وجهك طالق
وفي حقه انما نصه ويدخل في المنفصل بالوقال اسماء
طالق فانه لا يلزم تكرره منفصلا كما افاده بعض سيرخا
لم يلزم اي الطلاق الزوج لانه اي الاسم وضعفه
اي عدم المزوم على مسماه حتى قيل في سبع اسم ربك
معناه سبع ربك الاسم عن المسمى اي منى طلق
الاسم فقد طلق المسمى تطلق اي الزوجة به
اي اسما فيكون كلامها اي وقد سبق لزوم الطلاق
بطلاق الكلام ايها اي قوله اسماء طالق
سمة اي علامة وصفة وصح استنساخ ابن عرفة
الاستنساخ شرطه الاتصال كما رغب الايمان وعدم استفراده
في الموازنة في طالق ثلاثا الثلاث ثلاث وفي المحصور وغيره
الاجماع على فساده الفراق لانه طالحة في ان طالق ثلاثا
الاثلاثا قوله احد هما ينفعه استنساؤه قلنا قالوا كافي
ابن عباس العتاب بن طلحة هو محمد بن طلحة بن عبد الملك
الاموي يكي ابا مكي كان غويا جامع للعلوم اخذ النحو عن ابي
مكحول واكذب عن ابي بكر بن الحجد وابي القاسم السهيلي
شرح جمل الزحاجي وكان عارفا بالقراءات دينا فاضلا
ولديا فوفت خاص عشرة اربعة سنة خمس واربعين
وخمسمائة وتوفي با شبيلية سنة ثمان وعشرين وثمان مائة
المحدث شرطه بنبه قبل تمام اليمين فان كان مستقيا صح
في المستغرق فلا يلزمه في ان طالق واحدة الواحدة شيء
اذا قال بغيره في محل لو سكت لم يلزمه شيء لانه طلاق

للفظ

بلفظ دورية فاما كانت عليه بيعة فخرج عما انت طالق الى
شأ هذا الجرد في جوان استنساخ الاكثر معروف المذهب مع القاب
منه وتقل غير واحد عن عبد الملك في الاقرار في جوان المساوي
كطال انين الواحدة معروف المذهب وقوله المحمدي يختلف
فيه وغالب قوله يختلف فيه فيما خلاه فخرج ولم يبين
ما منه التخرج ونحوه قوله ابن شاسي وابن الحاجب لا يشرط
الاقل على المنصور من يخرج مضارع امر نراي يفيد ويفهم
القصدي اي شرطه في اعتبار الاستنساخ وصحته المحمدي
شرطه بنبه قبل تمام اليمين حركة اللسان اي بالاستنساخ
فلا يكفي فيه الكلام النفسي وحده ولا ينفع اي تحريك
اللسان بدونه سماع المخاطب ففي ثلاثا الثلاثا المواق
اما سألة ان طالق ثلاثا الثلاثا الواحدة فقال ابن رشد فيها لو
قال ان طالق ثلاثا الثلاثا الواحدة طلقتين يعني وقال ابن
الحاجب الواحدة ابن عرفة هذا هو الحق بناء على اعتبار
الاستنساخ الاول بعد الاستنساخ كما لقوله باعتبار اللفظ باعتبار
تمام حكمه ونقصه لا يهتم بلفظه حجة في بيان ابن رشد وما
سألة ان طالق ثلاثا الثلاثا الواحدة فقال ابن شاسي
الاستنساخ في النية ابيات ومن الاربعة نفي فلو قال ان طالق
ثلاثا الثلاثا الواحدة وقعت النية لانه اخرج عن
الاستغراق بقوله الواحدة وفي معناه اي الثلاث
البيعة المواق واما سألة ان طالق البيعة الثلاث الواحدة
ففي سماع عبد الملك في كتاب الايمان بالطلاق قال ابن رشد
ما نصه الصحيح قوله اشهد وسمعت ان البيعة تتبع من
ثم قال لا فرق في المعنى بين قوله ان طالق ثلاثا وان طالق
البيعة فوجب استواءهما في جميع الاحكام من التكفير

في الشهادة والتبعية بالاستثناء وغير ذلك بعد هاتين ال
 ثلاث في المسألة الأولى والاثنتين في الثانية للثلاث بعد
 الثلاث أي الثلاث المستثناة من الثلاث لاستفراقها لأن
 الثلاث أي المستثناة من الثلاث واحدة هي المستثناة من
 ثانياً من الثلاث المستثناة أولاً وهو الحق ابن عرفة بنا
 على اعتبار الاستثناء الأول بعد الاستثناء كالفقهاء باعتبار
 اللفظ باعتبار تمام حكمه وتقريره لا بتمام نطقه حسبما ذكره
 ابن رشد في بيانه ونفيل ابن شاسي بقوله لأنه أخرجه عن
 الاستفراق بقوله الواحد ينتج له العكس لأن أخرجه عن
 الاستفراق أخرجه واحد منه فيصير كقوله ثلاثاً إلا اثنتين
 ولو قال لو جوبى مرد الثاني لمعلق الأول لمطلقة فلفظه
 لاستفراقه أمكن اعتباراً وصواباً لما مر من المسئلة في الإقرار بقوله
 ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا اثنتين وقوله إنما يلزمه طلقة وعلمه أولاً
 بقوله الأصل مصادرة الاستثناء لمقابل فلفظه الثلاث
 ففي الثلاث وقوله إلا اثنتين ففي من الثلاث التي قبلها
 قلت إنما ينتج لزوم اثنتين لأن قوله إلا اثنتين ففي من الثلاث
 التي قبلها والثلاث التي قبلها مقتضاها النفي لأن الأول
 مثبتة وقد قال الاستثناء مصادراً لما قبله ومصادرة لأنها
 المنفية فإذا ثبت أن مقتضى ثلاث الثانية النفي كان مقتضى
 قوله إلا اثنتين إثباتاً فنلزم إثبات الواحد وعلمه ثانياً
 بقوله الاستثناء الأول ساقط فكانه لم ينطق به فكانه قاله
 ثلاثاً إلا اثنتين قال وقال بعض العلماء يلزمه الثلاث لأن قوله
 إلا ثلاثاً ساقط لاستفراقه وقوله إلا اثنتين كذلك لتعلقه
 به والتعلق بالساقط ساقط وقال بعضهم يلزمه طلقتان
 لأن الثلاث إنما يسقط إذا فسر عليه وهذا لم يقتصر عليه

لأن

لأن قوله إلا اثنتين يرفع استفراقه لأن الاستثناء من النفي إثبات
 قلت هذا هو لقبيل ابن شاسي في المسألة الأولى فلفظه وفيه فرها
 بقوله الواحد وفي واحدة وإثنتين إلا اثنتين واحدة
 أن كان من المجموع والافضل ابن عرفة الشيخ عن ابن عبدون
 وابن كحون عنه في أنه طالق أنت طالق الواحد أن يكون نكحاً
 بالثلاث التوكيد لزومه واحدة كقوله واحدة الواحدة وأما لم
 يره فهي ثلاث استثنى منها واحدة ولو قال أنه طالق ثم أنت
 طالق ثم أنت طالق الواحدة أو بالواو يدل ثم فقوله من هو كاستثناء
 واحدة من ثلاث وقاله مرة هي ثلاث ولا استثنى له ونم ابن
 من ينسقه بالواو قلت بناء على اعتبار مدلول المعطوف وما عطف
 عليه من حيث مجرى مجرى الحمد لولا عليه بلفظ واحد من أو من حيث
 القرار كل منهما واختصاصه بلفظه وظاهره لا اعتبار بنبته
 مره للمجموع أو لبعضه فقوله إنما الحاحب بعد ذكره شرط
 عدم استفراقه وعدم شرط الأقل ولذلك لو قال أنت طالق
 واحدة وإثنتين إلا اثنتين فإن كان من الجميع فطلقة والإفلا
 يرد بانه وإن كان من الجميع فلا يلزم لقوم ما زاد على الواحدة
 لجواز اعتبارها بالحيثية الثانية والراجح اعتبار
 ما زاد على الثلاث ابن عرفة لو استثنى من أكثر من ثلاث ففيل
 اجراءه على ظاهره ما لم يعارضه عرفه وفقره على ثلاث للقول الزائد
 عليها شرعاً وكذا في المستثنى كالثالث الطرف لقوله المستثنى
 منه ما لم يكن المستثنى أقل من ثلاث لأن ابن رشد وكنون والمأزري
 في نازلة لحنون في أنه طالق أربعا إلا ثلاثاً ثلاثاً كانت طالق
 ثلاثاً إلا ثلاثاً لأنه يعد ناد ما وكذا طالق مائة إلا تسعة وتسعين
 هو الستة لأن الثلاث دخلت في العدة التي استثنى بها رشد
 طالق أربعا إلا ثلاثاً استثناء لآخر الجملة قبل بمفعله والصحيح

٦٣

جوازهم وعليه في قوله اربعاً الاثلاثا تلزم واحدة ويجعل ان يلزم
 عليه ثلاث لان الاستثناء الاكثر والجار لفظة ليس بمستعمل
 عرفاً واذا لم يستعمل عرفاً حمل قوله على عدم ارادته بل على التزم
 وعلى منع استثناء الاكثر تلزمه الثلاث هذا اجراء المسألة
 على الامور ولم يقله كقولنا ونحوي لجعل الزاد على الثلاث كالعدم
 وهو للنفوذ شرعاً وهو بين لان الثلاث دخلت في العدة التي
 استثنى فكلين قوله لو قال طالق مائة الا طلقه كانت
 اثنتين لانه الطلقة المستثناة على مذهبه مستثناة من
 الثلاث اذ قوله مائة عنده كقوله ثلاثا واذا ظهر على مذهب
 ابن القاسم وغيره ان تكون ثلاثا ويجعل الطلقة التي استثنى
 مستثناة مما لمائة التي سمي فتبقى تسعة وتسعون يلزمه
 منها ثلاث اما ان يزعم من قال ان طالق اربعاً الاثلاثا تلزمه
 ثلاث لان الرافعة كعدم للنفوذها شرعاً كالحال الاثلاثا لا
 ثلاثا ولو قال مائة الا طلقتهن لزمه ثلاث وقد يتصور على
 ما قلناه ان لا يلزمه الا طلقته كالحال لثلاثا الا اثنتين لكن
 لما بقي بعد استثناء ثلاثا اخذ بها ولو قال ستاً الاثلاثا
 لزمه ثلاث على الطريقين معا ان اعتبر ما بقي فثلاثة فثلاثا
 وان راعى كونه الستة كالثلاث صار كقوله ثلاثا الا ثلاثا
 او ما بقي اية او ما زاد على ما بقي من الثلاث لم يطلعت
 او لطلقة الا طلقته او طلقتهن ثم طلق طلاقاً ابد عاين
 اثنتين في الاول وعلى طلقه في الثانية واستثنا فيغير
 الزاد على الباقي بالنسبة كزوج المستثنى منه وسالبا في
 او اثنتين للعبد عطف على الثلاث ففي خمس الا
 اثنتين ثلاث تفريع على اعتبار ما زاد وما على لفظه لغيره
 فاللزم واحدة هو في خبره في قوله شرح قوله خليل

وفي القاد ما زاد على الثلاث فلا يستثنى منه لانه معدوم
 شرعاً واعتباره فيستثنى منه كما كان معدوماً شرعاً وجوبه
 لفظاً قوله الرابع منهما الثاني فانه قال ان طالق خمساً الا اثنتين
 فكلين الاول يلغي الزايد وهو الاستثناء فكانه قال ان طالق
 ثلاث الا اثنتين فيلزمه واحدة وعلى الثاني وهو الرابع لا يلغي
 فيلزمه ثلاث وهو الاحتمال في العزوج ولو قال مائة الا
 تسعة وتسعون فالقولان وذكرنا المثالين ليتضح لك انه
 لا فرق بين كونه كونه الزايد في طرق المستثنى منه فقط
 او في الطريقين فانه تارة وقوله فالقولان اية فكلين القول الاول
 بالفاء ما زاد على الثلاث كانه قال طالق ثلاثا الا تسعة وتسعون
 وهو مستغرق فتلزم الثلاث وهو على القول باعتبار ما زاد
 فقد ابقى التسعة والتسعين باستثناءها وحطها من
 اتمائة فيلزمه طلقه واحدة هذا تقريره ولا يخفى ان
 المثال السابق فيه الاحتمال في العزوج بناء على الرابع الذي
 هو القول الثاني اي الاعتبار دون المثال الثاني اللهم الا ان يقال
 محال كون الرابع الاعتبار بما يلزم عليه عدم الاحتياط في
 العزوج والاعتبار بالقول بالرافعة كما في هذا المثال كونه
 قوله واعتباره فيستثنى منه اية هذا القول الثاني هو الذي
 استظهره ابن رشد ورجع اليه كقولنا وهو واضح اقرب الى عبد
 السلام وان رجح في النظر وبه تعلم ان رجحانه مطلقاً خلافاً لغيره
 لكونه قوله ففي خمس الا طلقه ثلاثا ثلاثا تفريع على عدم
 اعتبار ما زاد فكانه قال ثلاثا الا ثلاثا فيبطل الاستثناء استقواء
 لانه احوط قوله وعلى الاعتبار اية ما زاد على الثلاث قوله المستغرق
 انما اية اللزم انما قوله ونحو اية الطلاق اية حكم بوقوعه
 حال المتعلق بصيغته قوله ولو عارة او شرعاً ما قبل المبالغة

وان
مح

قال في التوضيح
مح

المعلق على واحد عقلا محتوان تحيز الجرم او كان الله ببارك وتعالى
 موجودا او قدما او باقيا او حيا او عالما مثالا فان طالعه ونحو
 ان طلعت الشمس من المشرق او ان غابت في المغرب فانه طالع
 ونحو ان صليت الظهر او صمت رمضان او تركت المار فان طالعه
 قوله ومنه اي الواحد انتفاع اي انتفاع واستحالة
 الممنوع اي المستحيل الذي لا يصدق العقل بوجوبه نحو ان لم
 يجمع الصندان او التقيضان او المملكة وعددها وكذا المستحيل
 القادح نحو ان لم اشرب الجرا او حمل الحمل او اصدق السما والنجم
 بحرم بشر الحمر او نزل في او يقتل النفس التي حرم الله قتلها
 فهي طالق في الصق اي انتفاع الممنوع من الواجب فان تعليق
 على الممنوع المذكور في الاصل من حيث عدمه يرجع للواحد الذي
 ذكرناه لكس لقبيرنا اوضح البناء في قوله المعلق بماضي اي عليه
 وجه الحث وهو في الحقيقة تعليق على انتفاع ذلك الممنوع
 وانتقاره وتحقيق فلذا تحيز عليه الطلاق قاله ابا عاصم
 وهو في الحقيقة كافة الخط عن شخه بعلق على عدم صدق
 الملازمة بين الشرط والجواب فهو في الحقيقة بعلق على واحد
 كما هو ظاهر لا جازي اي عقلا وعادة وشرعا نحو لو جازي
 زيد لا كرمته ولا فرق وجهه طالق عطف على واحد ما في
 الاصل اي من الحث في الجازي لفسه ونحو ان علق بما في ممتنع
 عقلا وعادة او شرعا المواق ابا الحاجب ان علق الطلاق
 على قدر في الما صين قال كان منسفا عقلا وعادة حث وكذا
 شرعا فيها الركنت حاضر الركن مع احين لغتان عينك حث
 لانه حلف على ما لا يضره برفقه ولا في مثله ابا رندك
 هذا مع قوله انه لو حلف على ما يجوز له ان يرفقه لم يحث
 ابا رندك ولهذا خلافا قوله مالك في سماع ابا القاسم انه
 عليه

عليه فيما ولا فرق بين حلفه على فقره عينه ونحو قوله
 او جازي كلو حث قضيتك تقدم لغير ابا رند لا فرق في الخط
 ما شتره المم من الحث في الجازي قال ابا الحاجب فيقال ان راس
 هو قوله ابا القاسم العترة وهو خلاف نقل الصقاني عمة ابا
 القاسم وبالدك انه انا امكنه العقل شرعا لم يحث والاحت خلاف
 ظاهر الكتاب العترة فيحتمل ان يكون سهرا او ظهرا بنقل غريب
 وترك الجارة وعلى التقديرين فهو رديك وحاصل كلام المصنف
 انه اذا علقه بما في ممتنع او جازي حث وهذا القول حكاه في
 البيان في كتاب الايمان بالطلاق فمن حذب ثوبه ليسفه
 امراته طالق لو شقته لشفقت جوفك عن اصبع فين
 الواضحة وحكي مقابله عدم الحث مطلقا عمة مالك وثالث
 بالتفصيل بين ما يجوز فله فلا يحث وهو قوله مالك من
 رواية ابي امامة جثوب عنه في الواضحة ودليل قوله في كتاب
 الايمان بالطلاق من المدونة فيمن حلف لو كان حاضرا لفقاه
 عني من شتم اخاه انه حائش وحكي الثلاثة عمة ابا رند الهروي
 ما شتم عليه المم خلاف المذهب فان المذهب ان من علق
 الطلاق بما في جازي شرعا كزوجته طالق لو حثني امسي
 لا يعطيتك كذا الشيء لا يجب انطوائه فانه لا يجوز عليه ولا
 يقع عليه وكذا ان علقه بما في واجب شرعا كقوله زوجته
 طالق لو حثني امسي لقضيتك حقت حث وجب قضاءه
 خلافا لاصح القائل بانه يجوز عليه فيما ابن عرفة والقياسه
 مطلقا اقسام لو حلف به على فعل رتب على فرض ما في لم يقع في
 حثه نالها ان كان فعله ممنوعا ابا رند عمة اصنع مع
 نقله عمة اشهر في اختصار المبسوطة وسماع ابا القاسم
 ورواية ابي امامة جثوب مع دليل قولها لو كنت حاضرا لشركت

ابا عرفة
 عر

مع اجماع الفقهاء عنده حيث لانه حلف على ما لا يبر فيه ولا في مثله
وسماع ابن القاسم فيمن قال لم نأزعه وحيد ثوبه ليسفته
امرأة طالق البتة ان لم يكن لو سقته لسقته لتسقت جوفك
ثم كثر من يقول لتسقت كبدك الا ان لا اقدر عليك لاشي عليه
الا ان تسوق الثوب كمن هذه جيدة يرد اليها ما ليس بها وهذا
خلاف قوله في المدونة ان لا فرق بين المسالين واليه حتى قوله كثر
المالك انه حائض في المسالين معا وقوله ان لبابة المسالين تغرقان
ليس بصحيح ان لا فرق بين حلفه على نفس عينه او شق جوفه
او كبده وذكرا لقرا في على الصقلي قول اصبح وقول مالك واني
القاسم ان امكن الفعل شرعا لم يحث والاحث وفي الجواهر ان
شرطه بممكن عادة او شرعا حيث عند ابن القاسم ومالك لا عند
عبد الملك وبممنوع عادة او شرعا فان امراد حقيقة الفعل حيث
وان اراد المبالغة لم يحث فنقل عن ابن القاسم خلافا نقل الصقلي
عنه وخلاف ظاهر الكتاب فيجوز ان سهرما وظفر ينقل غريب
وترك الحارة وعلى التقديرين فهو ردي او مستقبلا ابن
شاس تعليق الطلاق بالمستقبل ان شرط لصفة يعلم وجودها
بالابد لقوله طالق بعد سنة ونحو ذلك فهذا يتجزأ فيه الطلاق
اذا كان الاجل مما يشبه ان يبلغه عمره في العادة فان كان مما لا يبلغه
عمره عادة لم يقع الطلاق وقيل يقع عليه ان عرفه القول الا انه
هو المدة بعد وقال مالك ان قال له وحيث انت طالق يوم يحضر
اب فانته يمهلي حتى يجي ابوه ابن رشد لا خلاف في هذه الامة طلاق
الاجل قد يكون وقد لا يكون بخلاف اذا حاصت فلانة كعد
موتها او موتك لا بعد سماع عيسى بن القاسم قوله انت
طالق بعد موتي او موتك لاشي فيه ولو قاله يوم اموت او يوم
موتي فهي طالق الساعة وفيها لقوات طالق اذا مات اما وانت
ولو

ولو بعد هذه التعمير سأل في البعدية اي هذا اذا صرح بقوله
بعد الموت بل ولو صرح بالبعدية لكن علق الطلاق على زمن بعد
فترة التعمير يجب لا يبلغا فيما فانا هذا بعد موتها ولا محالة فلا
يلزم لطلاق فان قدر خرق العادة وعاشي خيا في لزوم الطلاق
خلاف متى ابن عرفة سمع عيسى بن القاسم ما طلق الي اجل
يعلم انه لا يبلغه عمر احد كقوله مائة سنة فلا شيء عليه
ابن رشد اتفاقا والحديث بلوغ اجل التعمير على اخلاف فيه
ما السبعين الى مائة وعشرين ومن الواجب عادة ما لا
صبر عنه اخذ ارضى تركه مع لقرع الا صلبه ابن عرفة لبر
علقه بما لا صبر عنه من اكل او شرب او قيام او قعود او لباس
نقي وقوعه كتمتق وتاخيره لقرعه قول المخبي وابن يونس
وعيا من غي الاكثر وابن محرز قال لا الاوه طريقة كثر لقوله
في انت طالق اذا صلبه او ميي صلبه هو طلاق الي اجل لان
الصلاة لا بد منها قال وظاهر المدونة ما قلته لانها افعال معلقة
بشيئة ادب فرج بقرح كحنت على فعلها بخلافه كخصم
مواق ويا لك قوة ابن الحاجب فانها ان اسندها الي غيره وقيل
ابن حيد اسلام لا عرفه قالته نفسها اي في يمينه
ان لم يكن قصد فان قصد انت طالق على كل حال لم ينفع ما فعلته
صق اوله لم يكن كان لم يكن هذا كحجرا ابن الحاجب ان علقه
على حاله وصحة بعد المعلق فيها هائل مثل ان لم يكن هذا الانسان
انسانا فانت طالق حيث لم يكن كما لو قال انت طالق اسي ابن
عرفه لو علقه عليه واضح نقيضه بخرع عنه كان لم يكن هذا
الانسان انسانا فانت طالق فلا شيء عليه ومقدم عليه قال
ابن الحاجب حائض كانت طالق اسي قلت الاظهر انه كان بشاة
هذا الحجري وتقدم نقل للمخبي في انه طالق ان هذه العمود والابن محرز

في طالق اسس لا سمي عليه وتقدم في السريحية نقل الشيخ تقيد
الطلاق بالماضي كاطلاقه ونحوها كما لو قال من زعم
انه ياقوت مثلا او غلبه كان حصة من شأنها ذلك
ابن عرفة والمطلق على غالب الوجوه كما يحسن في تعجيله وتأخير
نقل المختص مع غير واحد من المشهور واشتهر مع المخزومي وابن
وهب وابن عبد الحكم والشيخ عن روايته والابن بئر وابن
شاس ثانيا ان كان على حث وقوله ابن عبد السلام تصوير
المالك في المسألة عسير حسن ويمكن تصويره بقوله ان كلفت فلانا
فانت طالق ان حثت وقوله ان لم تكلم فلانا فانت طالق ان
حثت فكلمته في الاول وتلوم لها في الثانية فلم تكلمه وحكاه
المختص عن اصبح في المختص حبا يابن وقوله ابن عبد السلام
قوله بعضهم هذا في غير البائنة والصغيرة فان قال لاحد اهما
اذا حثت فانت طالق فلا خلاف انها لا تطلق عليه حتى
ترى كما يحسن يرد بنقل الشيخ من الواضحة قال ابن الماحشوري
من قال لن زوجته ولم تحض اذا حثت فانت طالق طلقت الآن
ولو كانت قد نعت في المختص لم تطلق الا ان تحيض يريد ويقول
النساء انه دم حيض المختص عن مالك وابن القاسم يلزم من
الطلاق مكانه حين تكلم بذلك فاوقفوا الخلاف كما بنفس اللفظ
من غير حكم وقيل في هذا الخط الاصل لا يحث بنفس اللفظ الا
ان يرفع المحاكم فيحكم عليه بالطلاق وهو حسن للخلاف فيه
وعزى ابن بئر الاول لها والثاني لغيرها من شأنها
ذلك من جهة البغلة والابنة فان حاضت في خلاف سبذكر
ضوء الخط قوله او غلبه كان حصة هذا في غير البائنة
والشأنه الذي لم ترا الحث قال المختص واما ان كانت بائنة او
شأنه لم ترا الحث فلا يعمل بالطلاق على حاله ونقله في

التوضيح

التوضيح
او كلفت غير بعدد ركان كان في بطنك غلام
الموافق ابن عرفة تعليقه على الجرم بمغيب وجوده او بعد ما لا يعلم
حين الجرم عادة يوجب الحكم بتخييره فيها ان قال لا امراته حاملا
ان لم يكن في بطنك غلام فانت طالق طلقت في لانه غيب وان
انت بغلام فلا ترد اليه ولذا ان لم تظن السما وقت كذا فانت طالق
ولا يجوز لغيره ما حلف عليه بخلاف ان لم يقدم ابن وقت
كذا فانت طالق لدعوى علمه بخبره وغيره ومثله في سماع عيسى
ابن القاسم بزيادة ان وجد ما حلف عليه حقا فلا شيء عليه
او في هذه اللوزة فليان الكا في ان قال لها انت طالق
ان لم يكن في هذه اللوزة حبتان طلقت عند مالك في الحال
وسوا وحيد في اللوزة حبتان او لم توجد انم ذكر قوله اشهد
قائمه ولا ينظر لما ظهر في بعد اليمين مقتضيا لبره فلا
ترد اليه زوجته كما قال فيها وان انت بغلام فلا ترد له وفيه
الكا في وسوا وحيد في اللوزة حبتان او لم توجد او فلا
من اهل الكوفة سمع عيسى رواية ابن القاسم من قال لا امراته
ان لم يكن من اهل الكوفة فهي طالق هي طالق ما حثت ابن القاسم
ومثله رواية ابن لم ادخل الكوفة ابدا ردت وقف مالك في حث من
جلف بذلك في عمر ابن عبد العزيز من ان ابن عرفة سمع عيسى
رواية ابن القاسم من قال لا امراته ان لم يكن من اهل الكوفة فهي
طالق هي طالق ما حثت ابن القاسم ومثله ان لم ادخل الكوفة
ابدا ردت مثل تسوية بينهما لما لك في الميسرة ان حلف عليه
حكما وقال المختص في سواد لا شيء عليه لقوله تعالى ولم خاف
بقام ربه حبتان وقاله ابن وهب فان نكحته لا يدخل النار
فتعجيل طلاقه ظاهر لان المسلم لا يسلم من الذنوب ولا يعلم
فيها الا بغيره لا ينبغي ان يختلف فيه لانه حلف عليه غيب وان

ان يدخل الجنة من الذين لا يخلد ولا في النار فمعنى يمينه انه لا يغير
 بعد ايمانه وليست عليه لموته فلا شيء عليه كمن حلف بالطلاق
 ليعين به هذا البلد حتى يموت لا يفي خلا في فيه وان لم تكن له
 نية فظاهر قوله مالك وابن القاسم حمله على المعنى الاول والاظهر
 حمل قوله ان لم يكن من اهل الجنة عليه وحمل قوله ان لم يدخل الجنة
 على الثاني كما لو قال ان دخلت النار لانا معناه لا يغير وقول
 الليث وابن وهب بناء على حمل قوله على الوجه الثاني ولا يباين عليهما
 انما حمل قوله على الوجه الاول ولم يوجب طلاقه لانه قد روي عن
 الارباح قلت هذا انما سب قوله كقول اخبار المرعي انما نفسه
 حزم فقط والاول بناسب قوله ابن عبد ربي يجب تقيده بان
 شاء الله تعالى وعن كمال المشكوك الاول لابي حنيفة واتباعه
 والثاني لابي سمود مع جمع عظيم من الصحابة والسلف
 واتباعه وقوله عياض الخلان حاله ان اراد حاله واستقبحه لا
 فالثاني وان اراد حاله فقط فالاول سبقة به الحسن البصري
 وفي الاخبار عن سمع لفظ ايمانه بانه هو من عند الله مطلقا
 او بقية قوله او افقت سريرة علمانية قول ابن التبان والشيخ
 واحتجاج ابن التبان بقوله تعالى فان علمتوهن يومئذ حجة
 لابي حنيفة لانه الجلاب لو حلف بطلاقها انه من اهل الجنة
 او من اهل النار او ان رجلا كذلك طلقة عليه قلت هذا على
 قوله ربيع عبد الملك بن الحسن عن ابن القاسم من قال لامرأة
 طالق البينة ان لم يكن ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله
 تعالى عنهما من اهل الجنة لا شيء عليه وكذا عمر بن عبد العزيز
 ابن رشد سائر المشرق كما في بكر في ذلك وكذا من ثبت بطريق
 صحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه من اهل الجنة كعبد الله
 ابن سلام ووقف مالك في تحيين من حلف بذلك في عمر بن عبد

العزيز

العزيز وقال هو رجل صالح امام يهدى لم يزد على ذلك لعدم ورود
 نص فيه ووجه قوله ابن القاسم ط قوله صلى الله عليه وسلم
 انتم شهداء الله في امره فمن انبتم عليه بخير وحيث له الجنة
 الجدي وشبهه وحصل اجماع الامة على حسن الشا عليه
 والاجماع معصوم قلت قوله وكذا من ثبت بطريق صحيح عنه
 صلى الله عليه وسلم انه من اهل الجنة على القول بان الحلف
 على الظن ليس غموسا واضح وعلى انه غموس يفسر ان حيث
 المحالف هنا لا خبر الواحد الصحيح انما يفيد الظن قلت الظن
 الثاني عن خبر الواحد قوله لوجوب اعتباره والعمل به بخلاف
 الظن الفارحي لانسان لا مرعى له قلت ففي وقوع طلاق
 المحالف على الجزم بمغيب يبين بعد ذلك بنفس حلفه ارباب الحكم
 فانها لو خسر لبيانها هذا الكلام على ترك قوله ان امطاع
 السماع فانظره من اهل الجنة مثله موثقا للاسلام
 وما ذهبت على الاسلام وسمعه تشهد عنه بركة اذا
 قصد بقوله من اهل الجنة انه عامل بعلمها وكان لذلك صق
 النص ظاهر في المتواتر لانه القاطع الثاني للاحتمال
 فهو وفيه نظر علم وجهه من كلام ابي عرفة في حال
 حال من رسالة ولادة بفتح الواو وشدة اللام اسم امرأة
 تنافس في صحبتها ابن زيد ووجهه في جعل ابن زيد و
 تلك الرسالة توبخا لجمهور ورجاله عنها جمهور
 صلة رسالة فان لم يكن الحجاج في النار فلا يضر كما انك
 في الحرام هذه ملاطفة من الحسن وداعية مع الرجل وكان
 عند هشيم من ذلك شيخه علي ابن ابي طالب الذي قوله
 رضي الله تعالى عنه واكل يلقى عيني الصبيحة ثم لما نهاه
 صلى الله عليه وسلم وهو معه في بيتا عن اكل الرطب

وعينه وجعة لا يتصور جبرارها وليس هو مدرك الحكم حاسن الو
كان هو المدرك كمان فيه تراخى النجاسه واما المدرك اتفاق الامة التي
لا تجتمع على ضلالة وقد لازمها حال من فاعل حلف لصحة
الحديث اية الوارد بجدار لها عن ملازم تلا وتما كل ليلة علة الاستظهار
عدم الحث تخبر بجاني علة العمل مع علمه علم من حلف ان
عدم حثه ونحوه صحيح البخاري وسلم لصحة الحديث
قال المحط لا يقال الحديث احاد لنا لقوله خبر الاحاد كافي في العمليات
والمسألة منها اية قوله لا يلزم من صحة العمل بالاحاد القطع بصحته
النافع لاحتماله الحث وقد ذكر المحط بعد ذلك عن القابسي ان من
حلف انه ايمانيه في الواقع حث لان المحقق بالاب خفي والمذهب
ان الحلف على الظن غشوي وان كنا نعلم في الشرع بالنسب لانه مبني
على الظن ضمن تخبر بجاني وذلك ان حديث سورة المائدة كور
في الموطأ صق صحة ما في الموطأ عبارة عن صحة جميع ما في
الموطأ قال الباني هذا اما يقطع بعدم صحته وانه لا بد من حثه
لكثرة ما اشتمل عليه الموطأ من المراسيل ومن الفروع الاجتهادية والذكي
في الحط عن ابن فرحون تعبد ذلك بالخلف على احاديثه فانظر اية
اقوله اصل عدم الحث من قوله الشافعي ما تحت اديم السماء بعد ثبات
الله تعالى اصح من موطأ مالك واقواه بعضهم على عمومه للصحيين
ونقلوه عن ابيه زرعة وغيره من المحدثين وصحة الحث وقد رايتها
عند الباني في فتوى اختلاف فيها بالمعرب ما سبق عنه وقوله ابن عبد
البركة ثلاثة احاديث من الموطأ انه تتبعها فلم يفر لها على سند متصل
سما بسطه سيدي محمد الزرقاني اوائل شرحه للموطأ لكن لا يخفى انه
لا يلزم من ذلك عدم صحته في الواقع والذي يظهر ان يقال ان الصحة
تطلق على معان احدها ما قاله البطلان اعني موافقة الشرع ولرفي
الجملة فان اريد هذا فلا حث فان جميع ما في الموطأ من الكذب
والفساد

والفساد وجميع اقواله الائمة موافقة للشرع ويجوز العمل به
ولو في الجملة كما قيل يجوز العمل بالضعيف والاربابها وهذا المعنى
وان قرينة العرف لكنه لا يخص الموطأ وتطلق الصحة على ما اوضح
عليه علماء الحديث اعني المرتبة المرتفعة عن الضعف وغيره فان
امراد هذا الحث كما تقدم عن السنان ان قلت يمكن الصحة باعتبار
ما عند الامام قلنا لم يتوارث عنه ذلك حتى يحصل اليقين النافي
للمحث وقد ذكر وانه قرى عليه اربعة عام كما كتب شيخنا السيد
وكان كل قليل يرجع عن سيئته ونزليه منه محث بالظاهر حتى
ضر بعد ان كان كبير اجدا فقد تطرق الاحتمال في الجملة ويطلق
على موافقة الواقع ونفس الامر والحث على هذا ظاهر امان حث
الفروع الاجتهادية فالتحقيق ان الحق عند الله تعالى واحد
فمن نصب ومن محط وأما من حث النقل في الحديث فلانه لا قطع
الايمانيات من حثه اية الحط من حثه اية الحالف
على ان سورة المائدة تجادل عنه يؤيده اية الحث ان
ذلك اية المذكور من المجادلة بحسن الخاتمة اية الموت على الايمان
ولا يلزم هذا فيما اذا كانت يمينه متعلقة بشخص معين كما هو السليق
اي قوله تجادل عنه وقد لازمها فتوى وفيه اية الحط
والفضل اي للصحة على من بعدهم في الايمان صلة فضل على
مشهور في الزمن اي ولي من وليا المعصية فضل قال اية الحط
والفضل اي للصحة على من بعدهم الوارث في حديث خيركم
قريبوا وخوه الجملة اية المجموع وهذه الاية ان بعض من
بعد الصحابة افضل من بعض الصحابة جملة وتفصيلا بدليل
لوافق احدكم مثل احد ذهب الى يساويدهم ولا الضيفه فذكر
الاحد دليل على الالتفات للاحاد في التفضيل فالصواب انه ان
حلف ان الصحابي افضل لم يثبت وان حلف انه لقيه رده

واحب الله ملاحتك لانا الله تعالى بفضل من ربنا على من يشاء
 وفرق بين المحب والمحبوب خصوصا ببركة صحبة الحبيب الاعظم
 صلى الله عليه وسلم وعلى اصحابه وقد ينسب الله تعالى القليل والله
 ايضا عرف لما نبيك والله واسع عليم واما من حلف ان ما بين منبره
 صلى الله عليه وسلم وفبره من ربا حتى الجنة مجلد فلا يحلف ولو
 حلف بذلك على قبر المحرم لاشتهار احاديث ذلك ونحن وان
 لم نقل بالقطع في غير المتواتر نقول اذا احتلف بقراية شهرة
 او غيرها مما يقوكونه الظن كان من قوله واعتمد البان على ظن قوي
 ومحل الفرس في الظن اذا لم يقوضوا او ان شاء الله تعالى
 ابن عرفة تعليقه على منية الله تعالى كاطلاقه ابن رشد اتفاقا
 سمع عبيد بن القاسم من قوله انت طالق ان شاء الله او لا
 ان شاء الله تعالى ان ذلك سواء هي طالق لا خلاف في هذه
 لانا الاستتابة الله تعالى في الطلاق المحرر غير عالم
 ولانا في لانا تعليقه على منية الله تعالى اياه تعليق له
 على واقع لا يخصار ظاهر قوله ان شاء الله تعالى في ان اراده
 او شرعه والاول واقع لان قوله ملزوم للارادة وكل مراد
 للبشر مراد به تعالى لعدم ارادة كل حادث والناج كذلك
 لشرع الله تعالى لزومه بقوله انت طالق وقول بعضهم انما
 الزم ما لك لان منية الله تعالى مجهولة لنا لا يمكننا علمها
 فرفع الطلاق للشك فيه مرغوب عنه لاقتضاؤه
 تشابه منية الله تعالى بمنية العبد كعمله ذلك كقول
 من قال امرأتك طالق ان شاء الله زيد ففان قيل علم منية
 حبل لا يعلم وهو مضاه لقوله القدرية مجد وذا الارادة
 ونحو الصنوع جعلوه من امثلة ما لا اطلاع عليه واعتبر من بانه
 انما يظهر على كلام القدرية من ان بعض الامور على خلاف

منية

منية الله تعالى فيتمتع اما على السنة من ان كل ما في الكون منية
 الله تعالى فالصواب ان قوله انت طالق ان شاء الله تعالى تعليق
 بمحقق ان قصد ان كان بشا ذلك فانا بنطقه بالطلاق علم انه
 بشا وان قصد ان شاء الله في المستقبل فهو لا في الشرع حكم
 بذلك فلا يعلق بمستقبل ولو قلنا ان الحكم يعود عند الله
 تعالى لاننا انما لفتق بما غلب على ظننا وقال بعضهم عليه
 يكونا التعلق بمحتمل غير بعد وروا لا يقال لا يلزم من الحكم
 حصول المحكوم به فانه قد يامر ولا يبريد لانا نقول الحصول
 هنا ليس من مجرد الحكم بل من حيث تعلق السبب وهو
 لطقه بالصيغة فند برويكن الجواب عما مل الجب الاول
 بان جعله ذلك مثلا لا يمكن الاطلاع عليه منطوقه فيه
 للمنية في حد ذاتها فلا ينافي انها تعلم بتحقيق المني
 او املا تلكه او كجى ابن عرفة وعلى منية ملك اوجى قال
 ابن شاس كان يشاهد هذا الحجر ويقتضيه قوله ابن رشد ففيل
 بعضهم بانما انما زيد ففان به انه ليس مثل ان يشاهد الحجر اذ لا
 منية له والملك والجى منية لا تعلم كزيد المفقود ونهى ابن
 شاس ان حرف المنية الى ما لا تعرف منية من المخلوق كالجاء
 ان الملك والجى ففان وفروع الطلاق به خلاف ابن القاسم ان
 قال انت طالق ان شاء الله الحجر او كالحيط فلا شيء عليه ابى يوشه
 الاصح لزوم الطلاق موافق او ان لم يكونا حاملا كانت
 كتفت وقد مرها ولم تخفى بعد ابن عرفة لو علو على معيب
 حال لا يعلم بالانحوان كنت حاملا او لم تكوني حاملا ففان
 طالق منها واما هذا خلاف موافق ونهى ابن عرفة ولو قال
 اذا حملت فانت طالق وليست ظاهرا كحمل ففان وقوعه
 بتقدم وطئه في طهرها قبل حلفه اوبه بعده فالفها له

وطها في كل طهر مرة ما لم يظهر حملها ورابعها له وطها حتى تظهر للقيح
مرة في الطهر الثاني كما قول ابن القاسم في اذا حملت فوضعت فانت
طالق ان كان وطها في ذلك الطهر فهي طالق مكانها واما ابن القاسم
اخرى وان الما جشوت والصقيل عن اسنوب ولم يحل الصقيل عن
ابن القاسم الا قوله فيها ان كان وطها في طهرها قبل قوله طلقت
مكانها والام يمنع من وطها مرة فيطلق عليه ونحوه لعيا من وخاسها
قول النخعي ان قاله في طهر من فيه لم يعمل طلاقا المكان حملها
فان ظهر حنف به لانا القالة انه اذا ظهر حمل فالوا حلت واليقرن
ما كان قبل ذلك وان لم تكن غارة فان كان حلف دون اربعين
يوما من اصابته حلت لظهوره والام يحل لقوله صلى الله
عليه وسلم ان احدكم جمع في بطنه اربعين يوما نطفة ثم علقه
مثل ذلك الحديث وان قال وهب ظاهرة الحمل فلا تحل الا
بجمل مستأنف ونقله الصقلي والشيخ عن كنفون ونقل ابن بدير
انها تطلق بحملها ذلك ونقل ابن عبد السلام عن كنفون في
غير ظاهرة الحمل وطها في كل طهر مرة قال لا واظنه قول ابن
الما جشوت لا اخرفه الا له لا يحل عن حنيفة نقله الشيخ
والنخعي والصقلي وغيرهم ابنا الحاحب وفيها يمكن من وطها مرة
ولا يحل بحمل هي عليه ولو عزله لانا اما سابق لعم انت
لم ينزل صنو خلا فالما اختاره النخعي نصه ان كانت في طهر
لم يحل فيه اوسس ولم ينزل كان بحملها على البراءة من الحمل فان
قال ان كنت حاملا لم تطلق وان قال ان لم تكوني حاملا طلقت
وكذلك اركب في الذكوي عزله لان الحمل على ذلك نادر مرق
او ان لم تعمل ولو لعلامة ان اجل غير ما لا بد منه فيه ابن عرفة
فيها ان قال لامرأة حاملا ان لم يتي في بطنك غلام وانت طالق
طلقت ح لانه غيب وان انت بغلام لم تر اليه وكذا ان لم تطل

السماء

السماء وقت كذا فانت طالق ولا يوطر لظهور ما حلف عليه بخلاف
ان لم يقدم اليه وقت كذا فانت طالق لدعوى علمه بخبره وغيره ومثله
سماع عيسى ابن القاسم بزيارة ان وجد ما حلف عليه حقا فلا
شيء عليه ابنا رشدهو عليه وجهين ان حلف على انه لا بد من
كونه او عدمه قطعا كالمائة او لنجم او تقعا على الشك دون
سبب تجريه او بوقوم شيئا فنه يحل عليه الطلاق حينئذ
اتفاقا فان غفل عنه حتى جاء الامر على ما حلف عليه ففي لزوم
طلاقه قول النخعي ابنا دينار مع المغيرة وهذا السماع وانت
حل عليه لقلبة طهره لتجزيه او لشيء لقرهه يحل طلاقه
فان لم يعمل حتى جاء الامر على ما حلف عليه لم يعمل عليه قاله
عيسى ابنا دينار وهو دليل سماع ابنا دينار القاسم ولو انزم
نفسه الطلاق على وجود ذلك او عدمه على غير وجه البين
لم يعمل طلاقه الا ان يكون مما الشك فيه قائم كقوله امرأته
طالق ان كان في بطن فلانة جارية او ان وضعت جارية او لامرأة
ان كنت حاملا او ان لم تكوني حاملا وسنهمه ففي لجعل طلاقه واخبره
قول النخعي املاك وابنا الما جشوت
من الازمنة بيان لما
ولا يكف اي في بره فان غفل اي عن الحكم عليه بتجسيل
الطلاق والتجيز في هذه المسألة بحكم حاكم صنو حتى حصل
اي المصطر فخلا ف تقدم في كلام ابنا رشده الذي نقله ابن عرفة
الخرشي يعنى ان من قال لزوجه ان طالق ان لم تطل السما عندا
او ليراسي الشهر الفلاني او ان اطردت هذه اذ ان لم تكن مطردت
بالشام فانه ينجز عليه الطلاق حينئذ ولا ينتظر ذلك الوقت
لينتظر ان يكون المصطر ام لا ولو مطلق في ذلك الوقت لم تر اليه لانه
على حث وعمله فيها بانه من المصيب اليه فهو الربيع الشك
والنزله وكلاهما موجب للحث وهذا ما لم يقر الزم فان

عنه كانت طالق ان لم تحضر فانه لا يسمى عليه التخيرو سوا عم البلاد او سمي
بلدا لانه لا بد ان تمطر في زمن ما وكذا الوجه اجلا حتى سني فلا يفي عليه
من غير انتظار ثم قال فان غفل عنه حتى جاء ما حلف عليه فقتل بطلق
عليه وقيل لا وقيل ان حلفا لغيره لغيره لا امرت به مما يجوز له فيجب
الشرع لم يطلق عليه وان حلف على ما ظهر له كنهانته او على الشك طلق
عليه كقولها ما را على التخيير مع عيسى ابن القاسم ما طلق
الي ما يعلم انه لا يبلغه عمر احد لا سمي عليه ولا طلاق ابن رشد اتفاقا
واحد فيه بلوغ اجل التخيير على الاختلاف فيه من سبعين الي مائة
وعشرين الخطا وظاهر كلامهم ان قائل هذا لا يترتب طلاق ولو عاش
الي الاجل المعلق عليه لانه حكي في التوضيح عن الاجل في هذه المسألة
رواين احداها انها تطلق عليه في الحال والاخرى انها لا تطلق عليه
في حاله ومثله قوله المستطية والاخرى انها لا تطلق عليه بوجه والله
اعلم بحسب وهو يتألف ما ذكره احمد فيمن غفل الطلاق على حصة يابسة
ثم حاصت وقال النساءه حصة من حصة فانظر الفرق بينهما الفرق
ما ذكره احمد نقله الخطا عن الراحمية عن ابن الماجشون قال الظاهر انه
ضعيف والظاهر الحث اذا عاش الي الاجل المعلق عليه لقوله ابن رشد
اكد فيه بلوغ اجل التخيير من سبعين الي مائة وعشرين **وحديث**
اللايسة ان المعلق طلاقها في حصة ثم حاصت وقال النكاح
حصة ففي حصة خلاف سبق **وروي** بالحرام ابن بونس عن حلف
على موصية كقوله انت طالق لا اشرب الخمر او بعض ما حرم عليه ثم
رفع الامام فلم يطلق عليه مكانه ابن رشد فان غفل عنه فلا يطلق
عليه عند ابن القاسم انما كاجب فان كان محرما مثل ان لم اقبل
زيد ان يجزى الا لا يتحقق قبل التخيير على المشهور **والمتن**
في ان مطربة اتخذ في الاصل وهل يتخير في البرد عليه الاكثر او يجزى
كما حثت تأويله بحسب كقوله ان مطربة فانت طالق ومحلها

اذا

اذا حلف لا العادة وفقد بر من غير سب كدون خمس سنين واما ان حلف لعادة
فينتظر او يفقد بر من بعد فجز عليه ان لا بد ان تمطر في الاجل البعيد والظاهر
ان السنة من البعيد في صفتي البر والحث فيجز عليه ان يفديها في
صفة البر ولا يجزى عليه ان يفديها في صفة الحث لانه يدرى بل يستعمل
عادة يلدنا ونحوها من سنة بلا مطر بل الاشهر التي لا يتخلف فيها
المطر عادة من البعيد **وروي** ان ادعى مكنيا الي ما يمكنه الاطلاق
عليه حال الحلف بخلاف قلبي اللوزة ضو سمع يحيى ابن القاسم من
قال امراته طالق ان لم يكن فلان يعرف هذا الحق كحق يدعيه فقال
المدعي عليه امراته طالق ان كان يعرف له فيه حقا دينيا جميعا ولا
حنت على واحد منها ابن رشد في الايمان بالطلاق فيها والقول الاول
منها ولم يذكر عينا وعن ابن القاسم يحلف البكر ان اياها مستفتين
فلا وجه للبهني فلا شيء على حالفين تناقضا الي ولم يمكن
تحقيق الواقع لان كلاهما حلف ببقيته ولا يترتب بغيره ضو
فيها من قال لرجله امراته طالق قد قلت لي كذا فقال الاخر امراته
طالق ان كنت قلته فليد ينار بركا ان ادعى يقينا وفهمسا
ان كان حيد بين رجلين فقل له احد هما ان كان دخل في المسجد اس
فهو حرق قال الاخر ان لم يكن دخل المسجد اس فهو حر ان ادعى
علم ما حلفا عليه دينارا قال امام يوقن ان دخل ام لا فليعتقه
بغير قضاء مرق ابن عرفة سمع يحيى ابن القاسم من قال امراته
طالق ان لم يكن فلان يعرف هذا الحق كحق يدعيه فقال المدعي
عليه امراته طالق ان كان يعرف له حقا دينيا جميعا ولا حنت
على واحد منها ابن رشد مثله في الايمان بالطلاق منها والقول
الاول منها ولم يذكر عينا وروي محمد السباهي انها يدنيان ولا يجلفان
وليس في عن ابن القاسم يدنيان ويجلفان **ومثله** في سماع الشهب
في حث المسألة وهذا الاختلاف انما هو ان طول الحكم الطلاق

٣٧٢

وهو على الخلاف في تحريم التهمة وانما المستفتين فلا وجه للميم
 ابراهيم بن محمد بن مالك عن نافع بن اسحاق فقال انت قلت كذا وكذا فانكر
 الاخر فقال الاول عيني في يمينك بالطلاق البتة ان لم يكن ما اقول
 حقا وقال الاخر طلقت امرأته البتة ان كان ما اذكر حقا فقال
 مالك الاول حانت قد طلقت امرأته البتة وقال ابن نافع ان
 حكم الاول على يمين فلا حش وفي الايمان بالطلاق فهما من قال
 رجل امرأته طالق لقد قلت كذا وكذا فقال الاخر امرأته طالق
 ان كنت قلته فليدبنا وتبركا ان ادعيا يقيما وفي غيرها الاول
 ان كان عبد بن رجلين فقال احدهما ان كان دخل المسجد امسى
 فهو حر وقال الاخر ان لم يكن دخل المسجد امسى فهو حر ان ادعيا
 علم ما حلفا عليه دين في ذلك وانما لا ما لا يوقنا ارجل ام لا
 وانما حلفا ظنا فليعتقا بغير قضاء وقال غيره يحبران على عتقه
 فبصر لصقلي عن الغديا شهب وتقلها التوسيم بلفظ حلفا
 على الشك يدل حلفا ظنا ونظما في الام ان ادعيا علم ما حلفا
 عليه دين وان لم يدعيا علم ما حلفا عليه وانما حلفا على الظن فانه
 ينبغي ان يعتق عليهما لانها لا ينبغي ان ليسترقاه بالشك ابن
 القاسم لا يقضي عليهما بذلك يحزن قال غيره يحبران على
 ذلك كزوجتي متناقض بهما الحزني لو كان رجل امرأته
 قرائ طائرا فقال ان كان هذا عزابا فزني طالق وان لم يكن عزابا
 فعزة طالق والبتس عليه امر طلقتا لانه لا يمكنه دعوى
 التحقن في الجاني العدوك قوله والبتس عليه امر يفسم
 انه لو ظهر له شيء عمل عليه وهو كذلك كما افاده بعض
 ونجرا اية بمسئلة الله تعالى ولزم لعلق عليه ما قبل المبالغة
 ان يرجعها للتعلق او للطلاق المعلق في انت طالق ان دخلت
 الدال ان الله تعالى وهو كزوجيها للطلاق المنجز اذ

بصفة

بصفة التعليق علم ان الله تعالى التعلق وكذلك سأل المعلق حيث حصل
 المعلق عليه والملتق عليه لا يوجد الا وقد سأل الله تعالى فهو جوده
 علم تحقق مسئلة والاستسنا ايضا لا يخفى فيسفر اذا قاله الا ان يسأل
 الله تعالى فانه ليس ثم حالة غير مسئلة الله تعالى على وزان ما سبق
 في تعليق المنجز بمسئلة الله تعالى فقد برز في مسئلة المحالف
 نسبة في التخيير الا ان يعلق عليها كانت طائفة ان نسبت فيوقف
 على مسئلة فاقبل الا هو ان ياتي بها على صفة الاستسنا كانت طالق
 الا ان يسأل الله الا ان أسأله فلا ينفعه ذلك لانه تعقيب رافع وامر
 بصفة التعقيب التعليق فهي اقويك بالشرطية صنف اوليستي
 بهما من المعلق عليه فقط نحو كانت طالق ان دخل الدال الا ان أسأله
 على معنى الا ان أسأله وحوله الدخول فينفع لانه في معنى ان دخلت
 بغير ادنى واما الاستسنا بهما من التعليق او المعلق فلا يفيد صنف
 كالان بيد ولو كانت نسبة في افادته من المعلق عليه فقط
 وسبب الفير مطلقا خطف على مدخوله الكاف فتفيد في جميع
 الصور ولو لم يخز كانت طالق ان أسأله او الا ان يسأل زيد فينفع
 كما ان ينبغي ابي المواق ابي عرفة لو علق معلقا على امر بمسئلة
 الله تعالى فالمسهر رفقوا استسنا له مطلقا ابن رشد يصح
 الاستسنا بمسئلة مخلوق في اليمين بالله تعالى وفي اليمين
 بالطلاق وفي الطلاق المجرد لانه طلاق على صفة واما الاستسنا
 بمسئلة الله تعالى فانما يصح في اليمين بالله تعالى ولا يصح في
 الطلاق المجرد وانما خلف قول يصح في اليمين بالطلاق والاصح
 في النظر انه يصح فيه اذا حرق الاستسنا الى الفعل لا الي
 نفس الطلاق لانه اذا حرق الاستسنا الى الفعل فقد برز
 لزوم طلاق لانه علق الطلاق بصفة لا يصح وجودها
 وهي ان بفعل الفعل والله تعالى لا يشاء ان يفعله والله

Copyrighted material

مستحيل الا على قول القدرية مجرى هذه الامة فعلى ابن القاسم ذلك
 عظيم في قوله ان الاستسنا لا ينفعه مطلقا سواء رده الى الفعل او الى
 الطلاق فان لم يكن له نية في حرفه الى الفعل ولا الى نفس الطلاق
 فلا عرف في ذلك نصي مرواية ابن عرفة هذه المسألة فرع بالنسبة
 لمسألة الاستسنا في اليمين بالله تعالى لانه فيها متفق عليه وفي هذه
 يختلف فيه ورواه للفعل في هذه المسألة يحتمل تفسيره بان
 تعلق مسيئة الله بالفعل موجب لطلاق الكلف به او بان تعلقها به
 يمنع تعلق الكلف به فان رددناه على الثاني فالزم ما الزم وقال
 ان يقول مجيبا عن ابن القاسم بانه على المعنى الاول وحسنه
 ينكس الامر في جرمه قول ابن القاسم على مذهبه اهل السنة
 وقوله غير على مذهبه القدرية فان قلت الاستسنا في اليمين
 بالله تعالى هو الاصل وهو فيها على المعنى الثاني لا الاول قلت بل
 على الاول وهو تقييد المحلف عليه بانه ان شاء الله تعالى سلمناه
 انما كان في اليمين بالله تعالى على الثاني لا على الاول مناف
 لنص حكم الشرع فيه انه يرفع مقتضى اليمين فوجب حمل
 على الثاني لموافقة مقتضى النص فيه خلاف حمله على الاول
 في الطلاق المعلق فهو فيه حمل للفظ على ظاهره مع السلامة من
 تعارضه نص فيه اما انه حمل للفظ على ظاهره فبيان ان قوله
 انت طالق لا تحت ٢٠ ان شاء الله تعالى فيما هي انه شرط تعقب
 شرط قبله على انه متعلق به والقاعدة ان الشرط اذا تعقب
 فعلا مسندا ان يورثه وقف اسناده على الشرط لا ان يورث
 في وقف تعقب الاسناد المذكور كقولنا احضر القائد اربعين
 الفاجله ان كان قد قضي على عفيفا ان كان عبدا فقولنا ان كان
 عبدا فمورثه اسناد حربه اربعين بعدي وقفه على الشرط الاخير
 وهو ان كان عبدا وحمله على تأثير الشرط في لقبض الاسناد

وهو

وهو عدم حربه المذكور حمل له على غير دلوله فلا يصح الامتار من شرعي
 كما في اليمين بالله تعالى فتأمل ان لم يكن له نية في حرفه
 للفعل او للطلاق فلا اعلم فيه نصي مرواية والنظر عندك كونه مرفوعا
 للفعل ان قصد به حل اليمين ولم يكن له اجادون قصد الاستسنا
 لان حرفه للطلاق لغو لا معنى له وحرفه للفعل له معنى صحيح
 وحمل اللفظ على وجه له معنى او ليس حمل على ما لا معنى له
 كما لفتق والتدرج في التفصيل المتقدم ولا شيء
 اذ لم تقم اي مسيئة الغير المعلق عليها فيها ان قاله ان انت طالق انت
 مسأله قد لا له ونظر ما ساقان ما في فلا قبل لا يشا وقد علم
 بذلك او لم يعلم او كان مسأله قبل يمينه فلا شيء عليه في ذلك
 ومنه اي ان لم تقم مسيئته المنيعة عن ولو حدة المعلق
 وعلم بمرته على احد قوليه وهو ظاهر المدونة وتقدم الحنفية في
 المعلق على مسيئة الله تعالى او الملائكة او الجن والرق ان شاء
 ذلك عدم الاطلاع عليه والمعلق على مسيئة آدمي سانه ان كان
 الاطلاع على مسيئته ولو متا فقد تكلم بعض الاموات بخلاف
 مسيئة الله تعالى والملائكة والجن ولو علق على مسيئة صغير
 غير ممنون النظر سانه علقه او الطلاق في تشبيهه في عدم
 الجنت سانه سالك لنتفقه على متنع عارة في ان ابن
 القاسم ان قال انت طالق ان شاء الله الحرج او الحائط فلا شيء
 عليه ابه بولس الا صهر وم الطلاق ثبت الاصل
 اي في الحكم بعدم الجنت في انت طالق ان شاء الله الحرج مع انه اي
 الشأن في اليمين الحائكة وان شاء الله الحرج من اليمين فالحكم فيه
 بعدم الجنت خلاف ما سبق ذلك اي ان لم يكن هذا الحرج
 حرجا عرفيا بل عين المهرلة اي ممكن وتدرج اللغو
 اي اليمين واقاد البنا في نفسه هذا قول ابن القاسم في

٢٧٤

المدونة وقال في التوادر بلزيمه الطلاق وبه قال سحنون وذكرها
عبد الوهاب بن روايته واما لزوم الطلاق اصح وحديثه يستوي
مع ما تقدم في قوله ان لم يكن هذا الحجر حجرا الفرة الذي ذكره التبر
بينهما قال ابن عاتق انه عمل بالبدن وخصه دعوى او لمست
السماء ابن الحاجبه اذا علقه على مستقبل فان كان مستقلا مثل
انت طالق المست السماء لم يثبت على الاصح وكذلك ان شاعدا
الحجر في المقدمات هو قوله ابن القاسم في المدونة البراءة
ما الحمل يوضعا او استبرأها ولم يطأها بعده او ان حملت
ونجس بالوطئ وان قبل يمينا فيها ان قال لها ان حملت فانت طالق
فقال ابن القاسم لا يمنع من وطئها مرة واحدة ثم نطق بوجع وان
كان وطئها في ذلك الطهر قبل تعالنه طلقته عليه مكانها
وفها ان قال لها وهي غير حامل اذا حملت ووضعت فانت طالق
فان كان وطئها في ذلك الطهر طلقته عليه مكانها ولا ينتظر
بها ان تضع الحمل ولا ان تحمل وان قال لها ان كنت حاملا او ان لم يكن
لك حمل او اذا وضعت فانت طالق طلقته عليه مكانها
ولا يستأين بها لينظر ايها حمل ام لا اذ لو مات قبل بين ذلك
لم يرثها ابن عرفة لو قال اذا حملت فانت طالق وليت ظاهرة
الحمل ففوت وقوعه بتقدم وطئه في طهرها قبل حلقه اوبه بعده
فالله له وطؤها في كل طهر مرة ما لم ينظر حملها ورايها له وطؤها
حيث نطهر لا يقيد مرة في الطهر لا يخفى على قوله ابن القاسم مرة في
اذا حملت فوضعت فانت طالق ان كان وطئها في ذلك الطهر
فهي طالق مكانها واما القاسم اخبرني واما ابن الجني والصفلي
عن اشهب ولم يحك العقلي عن اشهب الا قوله فيها ان
كان وطئها في طهرها قبل قوله طلقته مكانها والام يمنع من
وطئها مرة في طهرها عليه ونحوه لعياض وخاسها قول البخاري

ان قال

ان قاله في طهر من فيه لم يعمل طلاقا لكان حملها او ما تقدم عنه
يحلون الامة الى التي قال لها ان حملت فانت حرة في طأها
اي الامة مرة اي وكيف عنها فان طهر حملها عتقت وان حاضت
فليسوطيها بعد طهرها مرة وهكذا لا الاجل اقبل في
العتق الا ترى انه اذا قال لها انت حرة بعد من طهرها لا يجوز عتقها
حتى يمضي الشهر وان قال له زوجته انت طالق بعد شهر نجس
الطلاق في حيث قوله صو او طلقته في هياض او جنوبي
نسقا ان سبعا وهي بعد ابن عرفة تعقيب اقراره نسقا عما
يلغيه في قبوله خلاف كقوله طلقته وانا صبي او قبل ان
اتزوجك ففيها لابن القاسم لا شيء عليه وقاله في كتابه ان
سحنون في المسئلة معا وفي طلقته في منامي او قبل ان
اولد موافا الخطأ فيها ان قال لها طلقته قبل ان اتزوجك
او وانا صبي فلا شيء عليه وكذلك ان قال وانا مجنون ان
عرف انه كان به جنون ابن ناجي ما ذكره في المثالين الاولين
لا خصوصية له بل كذلك لو قال طلقته في منامي او قبل ان
اولد فانه يقبل قوله هذا ابن القاسم رضي على ذلك في كتاب
ابن سحنون وهو احد الاقوال الثلاثة وقيل يلزيمه الطلاق
قاله سحنون وقيل يصدق مع يمينه قاله في الموازنة وما ذكره
في المجنون هو احد اقوال الثلاثة وقيل يقبل سواء كان به جنون
ام لا قاله محمد وعكسه وقيد المفزيع قوله في الصبي وما بعده
فقال يعناه اذا قام البينة انها كانت في غصنه حاله الصبا
واطلنها الاكرنم قال قوله ان علم انه كان به جنون وكذلك
ان علم انه طلقها قبل ان تزوجها وقال سحنون يلزيمه الطلاق
وذلك لدم في طهرها وقوله او مجنون لا يخفى ان علم انها كانت
له زوجة في حال جنونه وان علقه على قدم مزيد النظر

٧٥

لها فيها من قال له وجهه انت طالق اذا قدم فلان فلا تطلق حتى يقدم
 وله وطؤها فان قصد وقت الفعل وهو شئ فكمل على وقت البت
 الحاسب ان كان محتملا غير غالب يمكن الاطلاق عليه فان كانت
 مشبهة بالنظر ولا يجوز الا ان يكون واجبا كان صليته فيجوز الا ان
 يتحقق الموجب قبل التجيز ان عرفه المعلق على نفس فعل غير غالب
 وجوده عليه علمه لا يلزم الا به والطلاق من حينه لا من
 اول النهار العدوي والحاصل ان الذي يجب المصير اليه انه اذا علق
 الطلاق بيوم القدر ولم يكن له نية فانه يجزى عليه كما اذا
 قصد عدلوله وانما ان قصد به نفسه القدر فلا يجزى الا به
 ولو قبل ولا يثبت الوقوع اوله ان قدم انما النهار وعلى يومه
 ان وان علق الطلاق على يوم قدوم زيد تجزى الطلاق حين
 التعليق فيها فان قصد وقت الفعل وهو شئ فكمل على وقت
 وما في الاصل بضمه وانتظر ان ثبت كيوم قدوم زيد وبين الوقوع
 اوله ان قدم في نفسه وحاذاه المواق بقوله ابن ساسه لو قال انت
 طالق يوم يقدم فلان فقدم نصف النهار يثبت الوقوع اول
 النهار ولو قدم ليلا لم تطلق الا ان يكون نية تعليق الطلاق
 بالقدوم الخطي يثبت ان من حلف على امر محتمل غير غالب يثبت
 ولا يثبت فلا يلزمه الطلاق حتى يقع الامر المعلق عليه
 كما اذا قال انت طالق يوم قدوم زيد فلا تطلق حتى يقدم
 زيد قاله في المدونة ان قال لا امر الله انك طالق اذا قدم
 فلان لم يلزمه شيء حتى يقدم فلان انما فيه بعينه ما لم
 يقصد جعله قدومه اجلا فان قصد طلقه الا به يعني ان
 لم يقصد تعليق الطلاق على الوقت وذكر الامر الموقت على
 سبيل الشئ فانه يصبر غير ان من علق الطلاق على وقت
 وقاله ابن عرفة ونقله عنه النوادر انما جازيها الكتاب

لوقدم

لو قدم بغلان ميتا فلا حنث عليه لانه لا يصدق عليه قولها اذا قدم
 فلا قاله ابو محمد عن حنث واختاره شيخنا ابو مهدى وقال
 شيخنا بخي ج على قوليه من قولهم 2 الايمان اذا حلف لا دخل
 عليه ميتا قد دخل عليه ميتا فالروايات الحث خلافا لحنث
 وانظر قوله ابن ساسه لو قدم ليلا لم تطلق عليه ان مع قوله المدونة
 في جامع القوله في الايمان بالطلاق وان قال لها انت طالق يوم
 ارخل دار فلان فدخلها ليلا او حلف على الليل فدخلها نهارا
 حنث الا ان يكون نهارا دون اول ليلة دون نهار فينبغي ان يهتبه
 فانها مستعار ضامن فيما اذا لم تكن له نية وانظره ايضا مع قوله
 المازي كونه شرح التلخيص وحكي قال انت طالق يوم يقدم زيد من
 سفره فقدم زيد ليلا فيلزمه الطلاق لان المراد باليوم الوقت
 مجازا والوقت يوم الليل والنهار فلهذا الزمه الطلاق بالبرزلية
 وفي احكام الشعيبي عن قال لعبيده يوم تلد فلانة فانت حر
 وقال لاخر ليلية تلد فلانة انت حر فان ولدته نهارا حنث
 الاول وان ولدت ليلا اعتقا معا لان الليل من النهار البرزلية
 ولفظ المدونة انما هو اليوم وهو كمال دورة الفلك امامت
 الطلوع للطلوع او من الغروب للغروب او من الزوال للزوال
 وظاهر القرآن المفايرة لقوله سبحانه وتعالى سخرها عليهم
 سبع ليلا وثمانية ايام والايمان تحمل على المقاصد او على كلام
 العرب ومن ذهبهم ان الليل يستلزم النهار دون العكس عند
 الاطلاق اذ عيب وثمة قوله بنية الوقوع اوله العدة فلو
 كانت عند الفجر طاهرا وحاصنت وقت مجيء المخلوق عليه
 لم يكن مطلقا في الحيض فلا يجزى على الرجعة ونحو ذلك
 انظر قرائن عدتها عدم التوارث انما ان احد في ذلك
 اليوم قبل المجيء ورجوعها عليه بما خالفته به فيه تكن

فكما اذا لم تكن له نية وانظر ما انضاح قوله المأمر بكونه مخرج التلحين
وحيث قلنا تحت طالق يوم يقدم من يمينه فقدمه فقدمه من يمينه
فيلزمه المصطلق لانه المراد باليوم الوقت محل او الوقت بعينه
الكل والى هذا فلهذا مقتضى كلام ابن عرفة ان الحنفية في هذا بنفس
القدوم من غير مراعاة قوله وبيننا الحطافا لردرة لطيفة تتعلق
بالكلام على ما علو المصطلق بشهر قال القرافي في الفرق ان رد
نفس الفضل

ما بقوله الفقيه ايدى الله والى ان عند الاحسان
فمن علق الطلاق بشهر قبل ما قبل قبله رمضان
واعلم ان هذا البيت من نوازل الالبيات واشرفها معني وارفعها فاما
واعلمها استنباطا لا يدرك معناه الا الفقه السليمة والافهام
المستقيمة والفكر الدقيقة منها فراد الان كبا واحد الفضل
والنيل بسبب انه بيت واحد وهو مع جموعة معناه ورقة
معناه يستعمل على ثمانية ابيات في الانساب بالقبير والتقديم
والتاخير بشرط استعمال الالفاظ في حقها دون
بجوازها مع التزام صحة الوزن على القاريين العربى للفكر
وكل بيت مستعمل على مسألة من الفقه في التعاليق الشرعية
والالفاظ اللغوية وتلك المسألة صحيحة المفردة وعسرة
المرفوعة ثم قاله هذا القاريه على هذه الطريقة من التزام الحقيقة
والوزن واما على خلافها من التزام المجاز وعدم الوزن بل
تكون الكلام نثر اقتصار المسائل والاجوبة تستوعب مسألة
وتحسب في مسألة من المسائل الفقهية والتعاليق اللغوية
ثم ذكر في آخر كلامه كيفية وصول ذلك اليه العدد المذكور
وقال بعده وان زد في لفظا بعده او قبل وصل الكلام
الى اربعين الف مسألة واكثر على حسب الزيادة فتأمل

ذلك

ذلك فهو مما طرأ الفضل هو القضية والاذكبار والنهات وقال
الركلامه السابق وقد وقع هذا البيت تحت الامام الصدر
العالم جمال الفضل رئيس زمانه في العلوم وسيد وقته في
التحصيل جمال الدين الشيخ ابي عمر وعفي اليه الحاجب بارض
الناس واقفي فيه وتفت والبدع فيه وتوقع رحمه الله تعالى
وقد سر روحه الكريمية ونها انا اذا قلنا لك لفظه الذي وقع
تقبضه ونضه ثم اذكر لك بعد ذلك ما وهب الله تعالى اليه
من فضله من امور لم يتفكر من لها الشيخ ينبغي زيادتها
والضاحها ثم ذكر جواب ابن الحاجب الذي في اماليه بلفظه
ثم ذكر ما ظهر له واطال الكلام في ذلك بخمسة اوراق
ثم قال في آخر كلامه وتقرير اجوبة المسائل ان تعلم ان جميع
الاجوبة الثمانية في خمسة في اربعة اشهر طرافا وبواسطة
فالطرافان جاري الاخر وذو النجدة والواسطة سوالا وسفيا
وتقرير ضبطها ان جميع البيت ان كان قبل فاجواب لذلك
الحجة او بعد فاجواب جاري الاخر او تركب من قبل وبعد
فمنى وحيث في الاخر قبل بعده او بعد قبله فالشهر مجاور
لرمضان فاما كان شهر قبل بعده او بعد قبله فالكلمة الاولى
ان كانت حينئذ قبل فهو سوال الا المعنى قبله رمضان
او بعد فهو سفيا لان التقدير بعده رمضان وهذا
ان اجتمع احق البيت قبل وبعد فاما اجتمع قبل او بعد
وفيها مخالفة لهما ففي البوديين سفيا وفي القليلين
سوال فتوالا ثلاثة وسفيا ثلاثة فهذه الستة هي
الواسطة بين جاري وذو النجدة اربع كلامه باختصار
وتقديم وتأخير وما ذكره من ان البيت المذكور يستعمل على
ثمانية ابيات وكل بيت على مسألة وان الاجوبة الثمانية

منحصر في الاربعة الاشهر المذكورة انما هو بالتقديم والتأخير
وقبل وبعد كما اشار اليه في كلامه المتقدم فالاول هو ما تقدمه
القرار في وهو قوله بشهر قبل ما قبل قبله رمضان الجواب هو ذلك
لان تقدير الكلام بشهر موصوف بان الذي قبل قبل قبله اية ذلك
الشهر الذي يعلق عليه الطلاق رمضان وهذا الشهر هو احد
الطرفين الثاني بشهر بعد ما بعد بعده رمضان والجواب هو عاري
الاخيرة لان تقدير الكلام علق الطلاق على شهر موصوف بان
الذي بعد بعد بعده اية ذلك الشهر رمضان وهذا الشهر هو
الطرف الثاني الثالث بشهر قبل ما بعد بعده رمضان والجواب هو
شبهان لان القاعدة في ذلك ان كلما اجتمع فيه منها قبل وبعد فالشهر
لان كل شهر حاصل بعد ما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده فلا
يبقى الا رمضان فيكون شعبان او قبله رمضان فيكون شوال او بعد
هذا يخرج ما فيه قبل وبعد وهو الشهر يعني شعبان وشوال هما
الواسطة ويكرر ان ثلاث مرات كما تقدم بيانه الرابع بشهر قبل
ما بعد قبله رمضان والجواب هو شوال بناء على القاعدة في الذي
قبله الخامس بشهر بعد ما قبل بعده رمضان والجواب هو شعبان
الرضا لان المعنى بعده رمضان وهو شعبان السابع بشهر ما
قبل قبله رمضان والجواب هو شوال لان المعنى قبله رمضان
وذلك شوال الثالث قبل ما قبل بعده رمضان والجواب هو شوال
الرضا لان المعنى قبله رمضان البضا والله اعلم ونعني
الحث من البيع كما لو طوى ابن عرفة والمعلق على عدم فعل ممكن
للمخالف غير ممنوع ولا يجوز منع الوطى حتى يفعل فاما ما لم
يفعله فليس عتقها ورثته وورثتها انما كانت اذا انطلق ميتة ولا يصح
ميت بطلاق وفي الايمان منها من قال انه طالق ان لم يفعل كذا حيل
بينه وبينها حتى يفعل ذلك والادخل عليه الا لا الاخير بويك

ابن

ابن مسعود من حلف بالطلاق ليفعل تركه الوطى محدث ليس
من الامر القديم يريد لم تكن الغنية بمنعه وقوله ان كنانة يومر
بالكف من يتوقع حثه في الحياة الا ان لا يجت الامور او مريد
بزوجته احسن الشيخ ان تقدير الوطى فلا يلزمه استبرأ الفحل
لضعف القول بمنعه والاختلاف فيه قلت برده ووطى المعتكفة
والحرمة والصائغة والاولى لانه ليس كحل في موجب الوطى وقوله
استبرأها كل ووطى فاسد لا يطافيه حي يستبرأ يريد
ما فسد بسبب حيلته وهو لا يعمل ما قبله من ووطى الابانة ابنة
للأمة اي التي خلف بعثتها بصيغة الحث نحو ان لم افعل
كذا فانت حرة ولو اجل اليمينه الحث بعثت الامرة
نحو ان لم افعل كذا في هذا الشهر او القام فانت حرة بمالفة في
منع بيعها والفرق بينه وبين ووطى المحلوف بطلاقها جنت
موجب ان البيع يخرج الامة عن ملكه مع احتمال حثه بتمام
الاجل قبل الفحل فلا يجزئ العتق محلا ليعمل به فينفق
العتق الذي يحبه الشارع بخلاف ووطى الزوج فلا يرسل
بمصرتها فلا يفوت طلاقها عند الاجل اذا تم ولم يفعل الاخرى
في العتق والحاصل انه يمنع من الوطى والبيع في صيغة الحث
غير المقيدة باجل واما في صيغة البر فلا يمنع مما واحد منها واما
صيغة الحث المقيدة باجل كقوله ان لم افعل كذا في شهر كذا
مثلا فامتنع حرة فيمنع من البيع لانه لا يقطع العتق
ونقضه ولا يمنع من الوطى لانه لا يقطع العتق ولا يضاره
كما لو طوى الى الزوجة المحلوف بطلاقها بصيغة حث
غير موجب والامة المحلوف بعثتها كذلك الا ان لم
احلها واطاها اي فهي طالق فلا يمنع من وطئها لان بره فيه
وان كان حلفه بجنت غير موجب في المقدمات ان قال لامرأته

٣٧٨

انت طالق اذ لم احبلك فانه يطاها اذ احبها لا يبره في اجالها
وكذلك ان قال لمراته انت طالق ان لم اطالك فله ان يطاها
لان برة في وطئها وان وقف عن وطئها كان بوليا عند ما لست
وقال ابن القاسم لا يلا عليه وهو الصواب فان لم يحل
مثلها اي كماله وبغلة مخبر اي طلاقها بمجرد قوله ان لم
احبلك فانت طالق لتعلقه على تحقق وهو عدم احبائها
الخرشي وكلام المص فيما اذا كانت ممن يتوقع حملها والاخر عليه
العدوي اي وان لم يتوقع حملها ولو من جهته خبر عليه
فان برة في الوطئ علة للاستئنا او كان اي الحلف بالطلاق
بحث ولو لم يصر بمبالغة في التاجيل لكن على
اظهر لنا ويلزمه كذا فيهما من قال انت طالق ان لم افعل كذا حبل
بينه وبينها حتى يفعل وسمع عيسى ابن القاسم من قال
ان لم افعل فاسرني طالق البتة ولم يسم عام حمله لا ينبغي
له وطئها حتى يخرج فان قال بيني وبيني ذلك زمان قيل
له اخرج واخرج لانها ان رفعت حربه له اجل المولى ان لم يحرم
ولو كان ذلك في المحرم وان نرضت بالمقام دون ميسر حج من
لنا ابن رشد ظاهرة كظاهر قوله ابن القاسم فيها يمنع الوطئ
من يوم حلفه وان لم يات اباها خروجه الناس للمح وان وقفته
حرب له اجل المولى وقال غيره فيها ان بينة حربه بها قيل
له اخرج واخرج وان كان في المحرم وعقده على ما قال
عيسى ابن دينار ان اوجد صحابة دارا فلا يورث بالانعام
ولا يضرب له اجل الا بالدار وروى ابن نافع لا يمنع من الوطئ ولا
يخرجه له الا جل حين ياتي اباها اخرج فان كان حربه
له اجل الا بالدار في قبل انقضائه سقط عنه الا بالدار وان
لم يخرج طلق عليه بالدار وان لم يخرج حتى انقضائه اجل

الا بالدار

الا بالدار طلق عليه عند انقضائه واذا انقضت اجل الا بالدار قبل
وقت اخرج فلا يطلق عليه حتى ياتي وقت اخرج فانما يخرج بركن قط
الا بالدار وان لم يخرج طلق عليه به وان لم يوجله للدار ولم يخرج حتى
قائه اخرج اجل للدار وقيل اخرج واخرج على القول الاول وعليه
الشافعي قال ابن القاسم لا يطلق عليه وقال اشهب يرجع اليه
المرطئ وقيل لا يرجع اليه المرطئ اذ اوجله للدار متى قامت
به امراته ونالها لا يمنع الوطئ حتى يخرج فوات اخرج فيمنع
ويوجله للدار ان قامت امراته به وقيل له اخرج فان
اسرع وخرج سقط الا بالدار وان لم يدرك اخرج طلق عليه بالدار
ان انقضت اجله او عند انقضائه ورايها لا يمنع الوطئ حتى
يقوته اخرج فان قامت به امراته حربه له اجل الا بالدار فان
خرج فلا يطلق عليه بالانقضائه اجل الا بالدار حتى ياتي وقت
اخرج فانما يخرج بركن سقط عنه الا بالدار وان لم يخرج طلق عليه بالدار
وان لم يخرج حتى انقضت اجل الا بالدار طلق عليه بالدار وهذا
وما قبله فانما من المدونة وان كان يوم الحلف لم يبق بينه
وبين وقت اخرج ما يدرك فيه اخرج فلا يمنع من الوطئ ولا يدخل
عليه اجل الا بالدار بقية ذلك العام وهو دليل قوله في السماع
فانما لم يخرج من عامه وعليه من الزمان ما يخرج من مثله فليست
على الصفة الرابعة لعبد الملك وروايته عياض لابن القاسم
في الظهار كقول الغير في الا بالدار اذ اباها حربه وله في الموازية
مثل قوله ابن نافع الصقلية عن محمد ان حلف على فعل شيء
اذا كثر من ليل ولا يملكه ذلك حتى لم يكن على حث حتى يملكه
وكذا ان لم يكن كثر وجه وقت رغبة فساد طريق او غلا
كرافس وعذر قاله ابن عرفة الخريشي تقدم ان من نفى ولم يوجله
يمنع من وطئ زوجته لكن هل المنع سواء كان للفعل المعلق عليه

٢٧٩

وقت معلوم لا يمكن من فعله قبله او لا قاله في التوضيح وهو
المشهور وقوله ابن القاسم في الابدان لا يدعي التفصيل وهو
ان ما ليس له زمن معين يقع فيه عادة فانه يمنع من وقت
حلفه وما له زمن معين لا يقع قبله عادة فلا يمنع منها الا ان جاء
وقته ولم يفعل لانه كما هو جلي باجل معين وهو قوله الغير في
المدونة واختلفت في كونها تقييد او خلافا فان اريد بال
ابن عبد السلام والاضطر عند كونه تقييد للمشهور في الابدان
انما يحمل على المقاصد ولا يقصد احد الحج في غير وقت المعتاد وكذا
ان حلف على فعل سيئة او كسر زوج ليلد ولا يمكنه حج ونحو
اي الطلاق عقب لفظه بالصيغة الابنية في ان لم يطلق
اي فانت طالق ولو اجل اي تعلقه باجل معلوم بان قال ان
لم اطلقك فانت طالق اثنى يوم من الشهر مثلك ابن عرفة لو قال
انت طالق ان لم اطلقك مطلقا او باجل فحين وقوعه حينئذ
وتأخيره لا يقع عليه بوقتها اياه نالها تأخيره لا نقضا
اجل الا بدلا رجا صبرها دون ذلك لابي القاسم وغيره فيها
وتقل المخني مع ابن رشد فانظره يتخلص اي من
لزوم الثلاث بالمخالفة اي قبل مجي الاجل واستمراره عليها
حتى يمضي الاجل ثم يفقد عليها ان لم اطلقك بعد شهر
البتة فانت بتة ابن عرفة المخني ان حلف بالثلاث ان لم يطلقها
قبل الهلال ثلاثا فلا يجعل احد الطلاقين قال محمد لانه ان يصالح
فيل الاجل فلا يلزمه غير واحدة الشيخ روي محمد في انت طالق
المشهور قال ان انت الان طالق الطلقة التي الي شهر لم يلزمه الا
طلقة محمد هذه جيدة ارايت ان قال انت طالق البتة ان لم اطلقك
الى سنة البتة النجل عليه البتة وهو يقدر ان يصالح قبل
السنة ونزوحها بعدها فيسلم من البتة ولا حرم عليه

وطوها

وطنها الى الاجل فتقوله انت طالق البتة لا يعتقن جاريها الى سنة
لا يحرم عليه وطوها قلت ظاهره الاتفاق على عدم التحجيل فيه
تعلق البتة على عدمها وقوله ابن الحاجب بعد ذكره القول بالتحجيل
في البتة طالق ان لم اطلقك وكذلك ان لم اطلقك مطلقا في الشهر
البتة فانت طالق البتة يقتضي ان فيها قول بالتحجيل وكذا اقول
ابن بشير **قوله** فانظره بضمه جزم المخني بعدم التحجيل وكذا اقول
بالثلاث ان لم يطلقها قبل الهلال ثلاثا قال محمد لانه ان يصالح
قبل الاجل فلا يلزمه غير واحدة وما نقل ابن عرفة عن
الشيخ قول محمد ارايت ان قال لها انت طالق البتة ان لم اطلقك
الى سنة البتة النجل عليه البتة وهو يقدر ان يصالح قبل
السنة ونزوحها بعدها فيسلم من البتة ولا حرم عليه وطوها
قال ظاهره الاتفاق على عدم التحجيل في تعلق البتة على عدمها
وقوله ابن الحاجب يقتضي ان فيها قول بالتحجيل وكذا اقول ابن
بشير في فانت تراه لم يصر القول بالتحجيل فضلا عن كونه سنة
مشهورا كما فعل المم لكنه تبع ابن الحاجب وابن شاس في جعلها
قول محمد شاذا مقابل القول بالتحجيل فضلا عن كونه مشهورا كما
نقل المم لكنه تبع ابن الحاجب وابن شاس في جعلها قول محمد
شاذا مقابل القول بالتحجيل وصرح في التوضيح بان المشهور
التحجيل وهو في عهدته وظاهر كلام الجواهر ان هذه ليس فيها
نحو التحجيل وانما هي مخرجة على المسألة التي قبلها فانه لما ذكر
الاكلاف فيها وصدر بها تطلق مكانها الا لا يبر له الا بالطلاق
ان لا قاله في التأخير او بضر به له اجل الموعد لعل رايها يتبدل
فتراجع الى الصبر عليه فيه خلاف قال بعد كلام ولو حلف بطلاقها
البتة لم يطلقها راسي الشهر البتة يجرى على الخلاف المتقدم
وقال محمد لا يجعل احد الطلاقين لانه ان يصالح قبل

الشهر فلا تترحم الا طلقة الى والجه معترف في توضيحه بان
 هذه مقبلة على الاوليه و فرق بينهما بان الاوليه انما تجل في كس
 الطلاق لانه لا يبر له الا به بخله فلهذه فله الحزرج فيها من
 عهدة اليمين بالمصاحبة والاوى منصوصة في المدونة ففيه كسلا
 ان قال ان لم اطلقك فانت طالق لزم منه مكانه طلقة وقال
 غيره لا يلزمه الطلاق الا ان ترفع اليه السلطان وتوقعه اليه
 وانت اذا تاملت النسخ لك ما قاله محمد از لا وجه للتخيير وهو
 يجد مخ جازا الحنف في اليمين بالمصاحبة اليه وتبعه الشافعي
 وان قال ان لم اطلقك واحدة بعد شهر حتى يدرى
 المشهور من مذهب ابن القاسم وروايته في مالك في
 المدونة وغيرها في الذي قال لا يرانه انت طالق فلا تات
 لم اطلقك واحدة الي سنة او انت طالق واحدة ان لم اطلقك
 فلا تات الي سنة انه يوقف الآن ويقال له اما طلقها واحدة
 والا طلقت عليك فلا تات الي عرفة لواجل براس الشهر
 طلقها واحدة بعدم طلقها البتة ففي سقوط حلفه ان
 تجل الطلقة والا وقف لتعجيلها او وقوع البناء وقوله
 بتعجيلها والا فلا يوقف فان حل الشهر ولم يجملها وقع
 البناء نالها لا يسقط بتعجيلها وترك كحل الشهر
 فان طلق عنده والا لزم البناء وطالق اليوم انت
 فعل عند ان لم ترم فعل لزم من اول يوم الحنف ابن عرفة سمع
 عيسى بن القاسم من قال لا يرانه انت طالق اليوم ان
 دخل فلا تات عند الحكم لا تطلق عليه حتى يدخل وله مسها
 فتبليها الشيخ ولم يفيدها وقال ابن رشد في اللفظ مخبر
 مثله في كتاب الظهار منها ليس على ظاهره فيه
 تقديم رايه وحقيقة تركيبه من قال لا يرانه اليوم

انت

انت طالق ان دخل فلا تات عند الحكم وقوله له مسها يرد فيها
 بينه وبينه عند قلت ولا ابن محرز عن ابن القاسم من قال لا يرانه
 ان دخلت الدار فانت طالق امس دخولك لزمه ابن عبد الحكم
 ان قال انت طالق اليوم ان كلمه فلا تات عند فكله فلا تات عليه
 الشيخ هذا خلاف اصل مالك بل يلزمه الطلاق لانه لا يعلق
 بزم من قلت ففي لفظ المعلق مقيد بزم من قبل من سببه طريقا
 ابن رشد مع لفظ ابن عبد الحكم وابن محرز مع الشيخ ولفظ
 ابن القاسم لزم من اول يوم الحنف الحنف يوقع عليه
 الطلاق تقارنا الفجر اليوم الذي حث فيه قال الشيخ كرم
 الدين العدة تحسب من يوم كلمه لا من يوم الحلف اذ لو كانت
 كذلك لكان اذا نازح يوم الحنف عن يوم الحلف بزم من تنقضي
 فيه العدة لا يكون عليها عدة وتبين ان الطلاق وقع على
 مطلقة وملاها باطل وهل يحسب ذلك اليوم من العدة
 لتبين وقوع الطلاق اوله واستظهره بعض والراجح
 ان حلفه على الفجر الحنف ان ابن رشد اذا حلف بالطلاق
 على عدم فعل غيره فمن ابن القاسم في ذلك ثلاثة اقوال
 احدها كالحالف على عدم فعل نفسه والشافعي انه يتلوم له
 والثالث الفرق بين حلفه على فعل غايب وحلفه على فعل
 حاضر ابنا عرفة المعلق على عدم فعل غير الحالف في كونه كعدم
 فعله والتلوم له بقدر ما يرى انه اراده نالها ان حلف
 على غايب كانت طالق ان لم يقدم فلا تات او ان لم يجع فالاول
 وان حلف على حاضر كقوله ان لم تنب لي دنيا راوان لم تقضي
 حق فالشافعي ثم قال وعلى الشافعي في منعه الوطء نالها
 ان كان ليمينه سبب وقت اراده قول ابن القاسم وانتهى
 الحنفي وعليه في وقوع الطلاق بمضي الوقت الذي يرك

انه ارادة دونه حكم قول ابن القاسم ان مضي قدر ما كان السلطان
يتكلم له وقع حنثه فان مات بعده فلا يبرئها وان مات ورثته
مالم يفرق الحاكم وقال الاخوان لا يقع طلاق ولو طال الابا حكم
والقياس الاول والاميرك بينهما ومفهوم الحنث ان حلفه بالطلاق
على فعل غيره بصفة البرئحوان ففعل فلان كذا فان طالق
كحلفه به على فعل نفسه اتفاقا وهو كذلك ابن رشد
الحالف على نفسه ان لا يفعل فعلا هو كالحالف على غيره وهو
على برئح او جهين جميعا كخرشي من حلف على فعل غيره
بطلاق او غيره سواء كان ذلك الغير حاضرا او غائبا
كان زوج او اجنيا فان كان بصفة البرئحوان كحلفه على
فعل نفسه من كل وجه فلا فرق بين ان دخلت انا الدار فان
طالق وبني ان دخلت انت او فلان الدار فان طالق فينظر
ان ثبت ولا يمنع من بيع ولا وطء واما الحنث المؤقت كان
لم يدخل فلان الدار قبل شهر فان طالق او حرة فيمنع
من بيع الرقيق ولا يمنع من الزوجه من الوطى وان كانت
بصفة حنث مطلقا كان لم يدخل فلان الدار فان طالق
او انت حرة فاختلف فيه هل يمنع من البيع والوطى ويدخل
عليه اجل الايلا كحلفه هو او لا يكون كحلفه هو فلا يدخل
عليه اجل الايلا وانما يكون له بقدر ما يري ان اراده بيمينه
ثم يحنث ولا يحتاج حنثه الى حكم حاكم قول ابن القاسم
لكن الثاني مذهب المحدثين في كتاب الفتق فما كانت
تؤبى للمصنف التسوية بينهما الخطا وفي لتولين الحكم
رحمة الله تعالى بين القولين نظر فقد خرج في كتاب الفتق
الاول من المحدثين ان من حلف على فعل غيره لا يضرب له اجل
الايلا وانما يتكلم له الامام بقدر ما يري ان اراده ما الاجل

ونصفه

ونصفه ومن قال لامته ان لم تدخل انت الدار او تفعل كذا فان
حرة او تزوجه فان طالق او قال ان لم افعل كذا فصدى
محرور ورجعي طالق منع من البيع والوطى وهو على حنث ولا
يضر به في هذا اجل الايلا في المرأة وانما يضرب له في ذلك
في يمينه ليفعل هو فاما هذا فان الامام يتكلم له بقدر
ما يري ان اراده بيمينه من الاجل في تأخير ما حلف عليه وتوقف
ذلك في الرجعة والامة والاجنب فان لم يفعل ذلك اعتق
عليه وطلق الا ان يري اكره الامة على ما يجوز له من دخول
دار او غيره فله اكرهها ويبرئ لو مات كالحالف في التلوم ما
على حنث وعنت الامة في الثالث وتريه الزوجه التهم
قال ابن بوشة لانا الحنث وقع عليه بعد موته وفي التوضيح
المشهور انه انما يضرب له اجل الايلا اذا حلف على فعل
نفسه وما على غيره فلا يتكلم له القاضي ثم يطلق
عليه ولم يحل القر وبن غيره وحكي صاحب المقدمات
الكليات الفصل فيه ثانيا في ما يبرئ
حلف على تكذيب نفسه صدق يمينه في القضا في
من اقر بفعله كذا ثم حلف بالطلاق ما فعله صدق بيمينه
ولو اقر بعد بيمينه انه قد فعله ثم قال كان كاه يلم ينفعه
ولزمه الطلاق ما فعله صدق بيمينه ولو اقر بالقضا
اي عرقه شل في رسم الدور والمزارع من سماع محبي من
كتاب التكاثر وفيه من شهد عليه قوم محقق او بفعل يمين
يكره فحلف بالطلاق بعد شهادتهم انه شهد واعلم
ببرور حلفهم كاه يمينه فان اقر بعد ذلك بعد يمين
او شهد آخرون بعد شهادته الاولين حنث في يمينه
وكذا لو حلف بالطلاق ان كان لفلان عليه كذا وكذا وان

كان كلف فلانا اليوم فشهد عليه عدوله بالحق او بالكلية فقد حث
ابن رشد اصل هذه المسائل في الايمان بالطلاق منها وتكررت في سماع
ابن القاسم من كتاب السها دان ولا خلاف في شيء منها والفرق بين
ان يتقدم اليمين على ما ينافضه هو ان اليمين اذا تقدم فقد لزم
حكمه ووجب ان لا يصدق في بطلاله واذا تقدم الفعل ببينة
او اقرار لم يثبت لليمين تكذيب ذلك حكم اذا لم يقصد الخالف
اليه ايجاب حكم الطلاق الذي حكم به علي نفسه انما قصد
تحقيقه فمن ذلك الفعل قلت الاصل اننا في المتناهيين
ناسخ الاولهما فيما فيه النسخ ورافع له في غيره فان تقدم
الحلف كان ما بعده رافعا لدول ما حلف عليه فكان اقرارا
بالحلف وانما تاخر كان رافعا ما قبله فلا حث وقال ان لم
اقبل كذا التمس في الموازنة ان قيل له فلا وفلان يشهدان
عليك بكذا فحلف بالطلاق ان لا يثبت عنده من ذلك شيء
شهد عليه لم يحث وقال من مالك من شهد عليه شاهدان
برج خمر فحلف بالطلاق ما شرب خمر اخذ ودين في عيینه
ولا تطلق عليه قلت ظاهره دون عيینه ولا ينقض
قرع الموازنة الفرق الذي ذكرناه لان خلفه فيه في حكم
المتاخر عن الشهادة لانه ان ثبت به رد لها فلا لما احث بها
فقول المصنف حلف صلته بقدره اي بطلاق في
اقراره اي بفعله امر صلة تكذيب او ببينة عطف علي
نفسه اي او حلف بالطلاق على تكذيب بينة قبل
الحلف اي بالطلاق على تكذيب نفسه في اقراره او البينة
التي شهدت عليه تنانعه اقراره وبينة البينة المعتبر
اي شهدت عليه بحق او فعل فيكذبها اي وحلف
بالطلاق تحقيقا لكذبها لانه انما يحلف على كذب

البينة

البينة علة لتصديقه وعدم الزامه بالطلاق الذي حلف به
كالطعن في البينة كالطعن في البينة
والتمترع لها وان عمل بها في البينة واوه للمحال وان
حلف في الحق الذي شهد به على الخالف قبل
حلفه على كذبها فنفيته للشهود له وسجد الخالف ان
كانت الشهادة برجيه حد كما سبق في نفس الامام رضى
الله تعالى عنه بالفعل اي الذي حلف على تركه
بصفة البر بعد ما حلف تنازعه شهد والفعل
فيحث ولو كذبها سبق الفرق بين حلفه على
التكذيب بعد الاقرار والشهادة وحلفه قبلها في كلام ابن
رشد وابن عرفة وفي الصو لانه درط نفسه بالحلف
ابتداء وظاهر ان هذا في القضا كما قال بعد الحث والاقبل
منه انه كان كاذبا في اقراره لانه اقر بانفقاد اليمين ويقضي
عليه فعوله فينجز اي بالقضا وظاهر هذا انه يقبل
منه في الفتيا في القضا مفهومة تصديقه في الفتيا
بلايين وان اقر بحلوف عليه ثم رجع صدق فيه
الفتوى ابن عرفة فيما ان لم تشهد البينة باقراره بعد
يمينه وعلم انه كاذب في اقراره بعد يمينه حل له الميعام
عليها بيمينه وبين الله تعالى ولا يسع امره ان مقام معه
ان سمعت اقراره هذا الان لا يجد بينة ولا سلطانا
في كمي طلعت ثلاثا ولا بينة لها قال فيها ما ليس
لا تترين له ولا يرك لها ستورا ولا وجهها ولا يابن بها الا
كاهنة ولا تطاوعه ولا تنفعها مراعاته ولا يمينه عليه الا
بشاهد ابن محرز انما سعه من روية وجهها بقصد اللذة
كالاجنبية لا لغير اللذة اذ وجه المرأة عند مالك وغيره

١٣٣

ليس عورة وقد قال في الظهار وقد يرى غيره وجهها
ومنه الرجوع عن الاقرار بالطلاق بما يقاؤه وتجزئه فيصدق
في الفتوى او كلفه ان بالطلاق عطف عليه ان كان منه
الرجوع عن الاقرار بكلف بالطلاق فيصدق في الفتوى ان كلف
في سماع يجمع من كتاب الايمان بالطلاق قال في الرجل يقول
ان كلف بالطلاق ان لا اكل فلانا فجاء قوم يشهدون
انهم حضروه يكلم ذلك الرجل بعد اقراره انه حلف ان لا ياكله
فقال امراته طالق ان كنت حلفت وما كان الذم فقلت الاكذبة
كذبها ولقد كلفت فلانا وما علمي بينه بطلاق ولا غير ان
لا اكله قال يحسن ولا يدين لان الفقل الذي اقرانه حلف
ان لا يفعله قد ثبت عليه انه فعله بعد اقراره باليمين التي
زعم انه حلف بها ان لا يفعله ذلك الفقل قال وس قال
لقد كلفت فلانا اليوم او اتيه فلانا او اكلت طعام كذا
وكذا ثم عوت في بعض ذلك فقال امراته طالق ان كان
فعل شيئا من ذلك فانه يدين ويحلف بالله ما فعل
الذي حلف انه لم يفعله مما كان زعم انه فعله وانما كانت
كذبة او لا ثم لا حث عليه الا ان تقوم عليه بينة بعد
يمينه بالطلاق انه لم يفعله ذلك الشيء فتشهد
البينة انه فعله قبل حلفه فيحسب اقراره بيمينه
انه فعله فيلزمه الحسب ايضا باقراره قال ومن شهد
عليه قوم بحق لرجل او انه فعل شيئا ينكره فقال بعد
شهادتهم عليه امراته طالق ان لم يكونوا شهدوا عليه
بنزوه وما كان لقلان قبلي شيئا وما فقلت الذي شهدوا
به علي ولا فامرته طالق فانه يدين ويحلف انهم كذبة
في شهادتهم ونجس امراته فان اقر بصدق الشهاد

اوجه

اوجه شهد آخرون فيشهدون على تصديق شهادة
الاولى التي حلف على تكذيبهم حث في عينه قال وكذلك
لو حلف بالطلاق وان كان لقلان عليه كذا وكذا ان كان كلف
اليوم فلانا فشهد عليه عدوك باثبات كذا وكذا فان
الحسب يلزمه ان يشهد هذه المسائل كلها صحاح ولا
اختلاف احفظه في شيء منها وتخصيصا ان اليمين
على الفقل بالطلاق كان بينة او قرارا اذا تقدم عليه
الاقرار بالفقل او الشهادة به عليه طلقت عليه امراته
وان تقدم الاقرار به بالفقل او الشهادة به على اليمين كان
بينة او قرارا لا تطلق عليه والفرق ان اليمين اذا تقدم
فقد لزمه حكمه ووجب ان لا يصدق في ابطاله واذا
تقدم الفقل او القرار لم يثبت لليمين بتكذيب ذلك حكم
اذا لم يقصد ايجاب حكم الطلاق الذي حلف به عليه
نفسه انما قصد تحقيق بينة ذلك الفقل انتهى
ولا تنزيم من علمت بيمينها الاكرهية فيها لما لا
لا تنزيم له ولا يركب شعرا ولا رجها ولا يابنها الاكرهية
ابن عبد السلام قول من قال لا يابنها الا وهي بكرهية
احس من قولها الاكرهية اذا لا تنفعها كراهية ايمانها
لها انما تنفعها كونها بكرهية ابن عرفة صواب من قالها
قولها من قول التهذيب ان هو لفظه لا لفظها ان لفظها
وهي كراهية ولا تطاوعه فاستغنى انما هو قنصار
البراعة عما كراهية لفظها لزيادتها ولا تطاوعه
السطر ظاهر كلامهم ان شرطه منعها نفسها منه
شرطين الاول ان تسمع اقراره اقرارا ثانيا ان تبين
ولم يبين احد من شروحه التي وقفت عليها معرب

٢٨٤

الشرطان في وهو قوله وبات وكذا في حواشي الحكماء
 اعني المم وابن عبد السلام مع ان عبارة ابن الحاجب اوضح
 من عبارة المم ونصه ولا يسع زوجه ان علمت اقراره المقام
 معه الاكرها ان باتت كمن علمت انها طلقت ثلاثا ولا يثبت
 لها الرجوع ولم ينسبها على معنى قوله ان باتت ثم ايدى وقفت على
 شرح ابن الحاجب لا يفرحون ونصه قال في المدونة
 فان علمت انه كان ذكرا في اقراره بعد يمينه حل له
 المقام معه ان سمعت اقراره وكان الطلاق بالثلاث
 وهذه امي قوله ان باتت وترفعه للحاكم الا لا يجد بينة
 ولا سلطانا اليه وما ذكره عنها اعمى قوله وكان الطلاق
 بالثلاث لم ارم في التهديب ولم ارم نقله عنها ولا من
 به عليه من شرها بعد النظر في ابن يونس وابي الحسن
 الكبير والصغير وابن ناجي والرجل في التبيينات
 والتكليف وحاشية المسند في قتالها والله اعلم
 اما الرجعية فيمحل انه راجعها في بيان مفهوم بينوتها
 قياسه ما في الخط شهد بينة انه طلقها في
 نصه سئل ابا ابي زيد عن شهد على زوجها شاهدا
 بالطلاق وهو تعلم زوجهما هل يباح لها التزوج ام لا
 فاجاب به هذا لا يعرف ابد الا على وجه انه يشهد
 انه طلقها في يوم الخميس مثلا وتعلم هي انها لم تفارقه
 في ذلك اليوم فينبغي ان كان كذلك لا تزوج
 قياسه اي قوله لا تزوج من علمت بينوتها اي المكس
 عليه شهد بينة في بيان ما في الخط ولم
 يخرج له حال من فاعل طلق ذلك الوقت خلاف
 لعدم اكنوع لا تزوج غيره بيان الحكم المسألة

الثابت

الثابت لها بقبولها على مسألة المم
 على الزنا ع ولا يفرح من ما هنا قول المم وان لم يثبت
 لها شبهة وهي كونها زوجة واحتمال ان اقراره محض
 كذب الباطل لا يثبت له هذا الجواب لانها الممارضة
 رونه فان قوله فيما تقدم انما تقدمه ذلك يقع فيه الاكره
 بخلاف موم مطلقا كما في المواق على ابا رشيد وما هنا من هذا
 القبول وبه تعلم سقوط قول زيد هذا لكنها لا تمك من
 نفسها الا اذا خافت القتل والله اعلم على الزنا اعم
 بطلانها لا ذلك لبعضها كما سبق ان في كونه بخلاف
 موم من قتل في ولتقدمه محمد ولتقدمه عا
 قدرت ولو بشرعها وهل تقتله ان لم يثبت
 بغيره ان القتل محمد وتقتله ان خفي لها كفاصة المال
 برأي بل العاد والممارب وقال سحنون لا يحل لها قتله
 ولا قتل نفسها اكثر ما عليها الامتناع وان لا يابا لها
 الاكرهه ابن محرز هذا هو الصواب ابن سبيل خالف
 هل يباح لها قتله ان امكنها وخفي لها فقيل لها ذلك
 وراه من باب تغيير المنكر وقيل لا وراه من باب اقامة
 الحدود ويحتمل ان يخرجها على الخلاف في تغيير المنكر
 هل يقتلها ان ام لا وقاسي محمد قتله على الممارب
 وذكره ابن محرز قاسي طلب اخذ ماله بخير في التسليم
 او المماربة والمكره لا يجوز لها التسليم ولا سبيل لها
 في القتل لانه قبل الوطء لم يستحق القتل بوجه
 وبعبارة صارحده او احد ليس لها اقامته والجواب
 انه من تغيير المنكر بعد اخفسته فان لم يدفع الا يقتله
 قتله ابن عمر في فريق ابن محرز بان المنصوب

وان لم يثبت
 على الزنا اعم
 كما تقدم

مخير بخلاف المرأة ينبغي كونه الهيناس اجرويا في القتل والصواب
ان امت في القتل من قتل نفسها ان قتلته او حاولت قتله
ولم تقدر على دفعه الا يقتله وجب عليها قتله لا ابا حته وان
لم تات من قتل نفسها في مدافعتها بالقتل او بعد قتله فهي في رقة
كالصائل يعني ان هذا من باب رفع العايل لاحد الزنا
حذ يقال لا يقية الا القاضى بوجه مخصوص وكذا من
مراى محاول امرأة ابى عرفه عقب ما سبق عنه وكذا من راى
فاسقا يجارول فعل ذلك بغيره وفي جهادها ان تزل قوم باكرين
يريدون اموالهم وانفسهم وحرهم فارتدوهم الله تعالى
فانا ابو الفاسق وامر به في ان كنت تخبيني وتخوم
فيها ان قال لها ان كنت تبغضيني فانت طالق فقالت لا ابغضك
فلا يجبر على فراقها ولكن يومر به وان قال لها ان كنت تخبيني
فراق فانت طالق فلا فاقا لنت انا احبه ثم قالت كنت كاذبة
او اعية فليفار قها ولا يقيم معها عيام ان اجابته بما يطالب
ببينة بانها تبغضه فظاهر الكتاب عند بعضهم اجبار
لقوله فليفار قها وقر في بعضهم فقال ان قالت لا ابغضك
امر ولا يجبر وقد قال في التي حلف عليها ان دخلت الدار فقالت
قد دخلت لا يومر ولا يجبر موافق من كلامي لا يعلم بخياره
لخوفه فيها ان قال لها انت طالق ان كنت تخبيني او كذبتني لست
سألتها عنه فتجبر فلا يدري كتمته ام كذبتة فليفار قها
بلا قضا مني الحط وقرب من هذه المسائل ما في نواز ال اصبح
في رجل قال لامرأته انت طالق البتة ان كنت حاضيا فقات
انا حاضيا قال اري ان تجلي سبيلها وان الطلاق وقع عليها
ولو قالت لست حاضيا انك لا تجد قها ولا يقبل
قها ولا ينتفع بذلك ولنجل سبيلها لان ذلك ينفع

لا يدري

لا يدري يا هي عليه منه اصادقة فهو ام كاذبة فلا يعلم
يقم على انك الا ان يتكشف له ذلك يا سبب يقتل
عليها وتقف على يقينها بها انك تريد وتفرق بينهما
في الحكم هذا يدعي اصبح فيما كان من هذا الفرع مما علف
الحال فيه على ما محني فليكون انك فيه فاعلم ان لا يعلم
حقيقته الا من جهته ولا يدري هل صدقه مثل ان يقول
امراني طالق ان كنت تبغضيني او ان لم تصدقني فتقول
انا حلت وتخبر وتترعم انها صدقة وما استبه ذلك
وان القاسم بركنة مثل هذا انه يومر ولا يجبر وقد مضى
هذا المعنى وفيها ان قال لها انت طالق ان كنت احب
طلاقات وهو يحبه بقلبه فهي طالق والله اعلم
ان كنت تبغضني فلا فاقا لنت انا احبه فانت طالق
اجابت بما يقتضي كنه على الازع ما في الاصل انه
وامر بالفراق ان كنت تخبيني او تبغضيني وهل مطلقا
او الا ان يجيب بما يقتضي كنه فيجبر تاويلات
وفيها ما يدل لها ان كتمتني يعني اذا علق الطلاق علمو
امر مضى لا يعلم صدقه من كذبه فانه يومر بالفراق
لغيا وقيل وجوبها من غير جبر عليه من جهة الشارع
كقوله انت طالق ان كنت تخبيني وتخبي في او تبغضيني
او ان دخلت هذا الدار او ان كنت رخصتها فقالت لا حلت
ولا ابغضت او رخصتها او لم اخطها ولا يعلم صدقها
ولا كذبها وهل يحل الامر مع عدم اجبر سوا اجابت
بما يقتضي كنه كما اذ قالت له في جواب انت
طالق ان كنت تخبيني نعم احبك او بما يقتضي
البريان قالت لا احبك نظر الي ما في نفسي الامر

وهو كقولنا ان يكون مطابقا وغير مطابقا وحمل عدم الجبر
 اذا اجابته بما يقتضيه برة واما الاجابة بما يقتضيه حشده
 فيجبر على الطلاق اي ينجز عليه جبراً تاريلاً وفي المدونة
 ما يدل لهما واكذب الاول وهو انما جبر به اولاً وخوفاً
 له واما ان قال لها ان كنت دخلت الدار فانت طالق فقالت
 ودخلتها فان صدقها جبر على فراغها بالفضا وان كذبت
 امر بفراقها بلا قضا وسواء فيهما رجعت لمصدق برة او تكذبه
 اولم ترجع والفرق بين هذه ومقالة المصنف ان المصنف قد
 قلبي لا يطالع عليها فلا يعلم صدقها فيها ولا كذبها والدخول
 وخوفاً يطالع عليه ويعلم الصدق فيه او الكذب فغيره
 تسويتها بمصنف الشارع كما نظر البناء في فرقته
 يقتضي انه ان صدقها في جوابها في مسألة المصنف لا
 يتفق على جبره على الفراق بالفضا ويجري فيها التاريل
 التاريل وهو غير صحيح اذ هما سواء في جبره عليه بالفضا
 ان صدقها في جوابها بما يقتضيه حشده وفي التاريل
 ان كذبها فيه كما يفيد من نقل الخط وغيره وذكر ابو الحسن
 الفرق المذكور ان كذبها وزعمت انها قالت ولما قال لها
 ان كنت دخلت الدار فانت طالق فقالت ودخلتها فكذبها
 فانه يوم بالفراق ولا يقتضي عليه به فقالت ابو الحسن
 انظر اجابت هذا بالموافقة ولم يوجب طلاقها وقال فيها
 تقدم فمين قال لزوجه ان كنت تحب فراق فانت طالق
 فقالت انا احبه قال فليفارقها بالفضا فيجوز ان
 يكون الفرق بينهما ان مسألة الحمية لا يتوصل فيها اليها
 تكذيبها ومقالة الدخول يتوصل فيها اليها قال وهذا
 الفرق لم اره لغيرك وذكر في مسألة الحمية ان المأول

قولا

قولا فليفارقها وان الدال كحمله على عدم الجبر هو كلامها
 في مسألة الدخول والدال كحمله على الجبر قولها فمين شك
 ثم طلق لا تحل له ولا سبيل له اليها قال عياض وهذا حمل
 يختلف فيه وهو الاجبار على الطلاق المستلزم فيه
 الاحتمال الواقع في خلاف ما اجابت به مطلقاً اي عن
 التقيد باجابتها بما يقتضيه برة او حشده راجع للوجوب
 والندب بالفضا اي جبره به على الفراق في
 البناء في نفسه قولاً زوجياً اي كذا لا يقتضي عليه
 به حاشا في المدونة فانه لم يطلع كما عاصياً لترك الواجب
 وعصيته باقية غير مأكلة ويلزم من ذلك ان الفراق المأول
 به انما يوقعه بلفظ آخر ينسب له لانه يقع باللفظ الاول
 كما زعم بعضهم اذ لو وقع الفراق به لاحتل العصية به وجب
 الفضا عليه بنجس الفراق والفرق بخلافه ويحتاج
 الى حل العصية والفراق المأول به على عدم التنجيز
 اي القول المشهور الذي منى عليه في اكثر من انه يوم
 به ولا ينجز عليه لاننا صبغة اي المطلاق صلبة
 يحتاج لانه اي الزوج بالاول ليعظم الهمة صفة
 لمزدوقه انما لصيغة يعني قوله لها ان كنت تحبين فانت
 طالق وعليه انما في البناء فلا يجب اي الواقع
 من الزوج انما هو انما الواقع من الزوج ثانياً
 تنحية شك ابداً خفة والشك في الطلاق سمع
 فيه عيسى بن القاسم من كتاب القعدة من شك في طلاق
 امرأته فلا يقتضي به عليه وذلك اليه ابا رشيد الشك
 على حصة اقسام منه ما يتفق على انه لا يومر به ولا يجبر على
 حلفه على رجل لا يقل فعلا ثم يقول لعنه فعله دون سب

يوجب ذلك فيه ومنه ما يتفق على انه يوم يبرأ ولا يجبر مثل
حلفه ان لا يفعل فعلا لم يترك هل حثت ام لا ليس يدخل
عليه الشك ومنه ما يتفق على انه لا يجبر ويختلف هل
يؤمر ام لا مثل ان يشك هل طلق امراته ام لا او تشك هل
حثت في عيونه فقال ابن القاسم يوم يبرأ ولا يجبر وهو قوله
في هذه الرواية وقال اصبح لا يوم يبرأ ولا يجبر ومنه ما يختلف
فيه هل يجبر ام لا مثل ان يطلق فلا يدركه اطلاق واحدة او
الشيئين او ثلاثا او يخلف ويحلف ولا يدركه اكان حلف
بطلاق او مني او يقول امرائي طالق ان كانت فلاتة
حاليا فتقوله لست بحالين ولما كان فلا يصح
فيقول لانا احبك وان لم تجبرني بالصدق فخير ويزعم
انه صدق ولا يدركه حقيقة ذلك واختلف في المسألة
الاولى من قول ابن القاسم ومن قوله انما جئناك والثانية
من قوله ابن القاسم واصبح ومنه ما يتفق على انه يجبر مثل
قوله امرائي طالق ان كان امسي كذا الشيء يمكن ان يكون
وان لا يكون ولا طريق للاستعلامه وشك ان يشك اكن
امرأته طلق قلت انظر ما الفرق بين الاول والثالث والفرق
في الحقيقة بينهما الا ان يحمل الاول على احتمال الطلاق مع
رجحان عدمه والثاني مع تساويه فيكون جعل الوهم من اقسام
الشك والمعروف انه قبيح ولا يخفى عن ابن حبيب عن
ابن القاسم من شك في طلاق امراته ابدا فلا تلالا له
حلفت فحثت ام لا او حلف بطلاق امراته لا يخرج من
شك هل خرجت او لا كلف فلانا ثم شك هل كلف هذا
لا يوم يبرأ لان قضاء وان في فتيان قلت هذا خلافه
نقل ابن رشد عن ابن القاسم في القسم الثالث رحلة بكون الراوي مكره

الحا

الحا المهمة اسم للكتاب مشتمل على ما اتفقوا في رحلته
من الفريسة المشرقة للحج وزياره النبي صلى الله عليه
وسلم من اجتماعه بعلم المشرق وما جره بيته ولبنتهم
بها المسائل والقضايا واللطائف وغير ذلك القائل
يفتح العين المهمة تليها مشاة ولباب الالفين معجزة
من فضل علم القرن الثاني عشر جاور بالمدنية
المشرفة على ساكنها افضل صلوات الله وسلامه وتان
لا يقضي حاجته الا خارج حرما فوقع منه فتاع
خلوته بالمسجد فسمع النبي صلى الله عليه وسلم
يقول له اذن بنا بصوت فتاحك يا عياشي فخرج
منها حنة ذلك ولم يعد اليها خلوته لاخذ ساعة بها
قالا ما لي بك في بلد يتنازع رسول الله صلى الله
عليه وسلم بوقوع المفتاح فيه وجاور بالقاهرة
وتوفي بها ودفن بقرب قبر سيدك عبد الله بن
الحاج صاحب المدخل وقبري سيدك عبد الله بن ابي حمزة
رضي الله تعالى عنهم ونفستهم محمد بن جرير الطبري
ذكر العارف الشرائع الميزان انه لم يتفق لاحد غيره
دعوى الاجتهاد المطلق بعد الائمة الاربعة ولم يتم له
ذلك وانما السيوط انما ادعى اجتهاد المذهب ولم
يتم له ذلك ايضا بعضنا ابي شعرا المعقوص
المضغور انما ظلة لها وقل انت طالق ثلاثا الخاكي
فتبر في عيونه بطلاقها ثلاثا لقولك مثل قولها
ولا يلزمك به طلاقها ثلاثا لتعليقه على تطليقها
وكا نهما ابي الزوجان اليه ابن عتب
الدولة في المجلس والافند حث بعدم قوله مثل

٢٨٨

قوله في المجلس ولعل السباط لا يعتبر ذلك محتمل
وجهين احدهما تخصيص قوله مثل قولها بغير ما يوجب
الفراق بينهما لدلالة على ان المراد ما يوجب الانفصال
واستمرار المشرق ولو علم مرادها لم يخلف عليه فلا تزيه
مما كانتا ولا يثبت بعد منها فلا يحتاج لحيلة ابن عيينه
الدولة الشاذ ان السباط دل على ان مرادها مما كانتا
بلا تعلق لتخلص منه فلا تغيد حيلة ابن عيينه الدولة
اذا في المصنف وبالايمان التمسك فيها الحواف من
الحمد ونية ومن لم يدبرهم حلف بطلاق او عتق او ميثاق
فليطلق نسائه وليعتق رقيقه وليصدق ببلث
ماله وعيشه الى مائة يوم بذكره في كل سنة من غير قضاء
لا ان شك هل طلق ابن شاس ان شك هل
طلق ام لا ولم يستند شكه الى اصل فلا يلزمه الطلاق
ولا يلزمه ابن عرفة النخعي اختلف اذا شك هل
طلق ام لا فطالب وجوب وضو من اتقن بالوضو وشك
في اكدن محرم عليه هنا وعلى استحباب وضو
يستحب فراقه وفي تخريج الوجوب نظر لا الوضوء
اليسر من الطلاق والاسباب نقض الوضوء تكرره
غالبية بخلاف اسباب الطلاق ولما حكى ابن عبد السلام
التفريق بمسقة الطلاق دون الوضوء قال ما اشار
اليه في المدونة من الفرق احسن وذلك انه جعل
الشك في اكدن من الشك في الشرط والشك في الشرط
شك في المشروط وذلك مانع من اكدن في الصلاة
والشك في الطلاق شك في حصول مانع من استصحاب
العصمة والشك في المانع لا يوجب التوقف لوجه

والنكته

والنكته ان المشكوك فيه مطرغ فالشك حصول
الشرط يوجب طرح الشرط وذلك يمنع الاقدام على
المشروط والشك في المانع يوجب طرحه وذلك يوجب
المخارج قلنا من تأمل وانصف علم ان المشكوك
في المانع لغو مطلقا وبوجه قول ان المشكوك فيه
مطرغ والمشكوك فيه في مسألة الوضوء انما هو اكدن
لا الوضوء فيجب طرحه هنا في قوله لا ان شك
هل طلق من الغاء الشك في المانع بيان للقاعدة
لان الاصل عدم وجود المانع علة لبقاء الشك
فيه يعني ان تأثر المانع بطرف الوجود وهو طرغ عدم
فاستصحاب عندك الاصل الذي هو عدم فلم يؤثر
ومما كان تأثر الشرط بطرف عدم المستصحب من عند
الشك هنا بخلاف اكدن في الشك فيه
بعد تبين الوضوء فلم ياتوقفه على القاعدة لا اعتبار
ايام واجبا بهم الوضوء به وهو شك في مانع كالشك في
الطلاق فهو من هنا لشبهة المرفق اكدن
الوضوء المفهوم من السياق علة للمخالفة وبيان لوجه
عدمه من القاعدة في مسألة الوضوء في الوضوء
واحيانا للمشروط اعني الصلاة فانها اعظم اركان
الدين وقد سبق ذلك بخلاف العتق عيب لو
شك هل اعتق ام لا وقع عليه العتق والفرق
تسوق المصارح المخرجة وبعضه للطلاق قاله تشواي
وهذان فيلزم بالشك بيان لوجه المخالفة
لتسوق المصارح المخرجة علة للزوجه بالشك
ولم ينظر واكدن حكمهم بالقاء الشك في الطلاق

٢١٩

للاحياء طاف العز ورجاه ولو نظر والى كثر الزوم الطلاق الى شك
هل طلق وامره ان شك غير المستنسخ ابن شاس ان استند
شكه الى اصل كمن حلف ثم شك هل حلف ام لا وكان سالم الخاطرقانه
يوم بالفراق وفي كونه على الوجوه والذب قولان بالسواسي
متعلق بالمستنسخ ضمنه معنى المبتلي صوف في حصول المعلق
عليه طلة شك مستند بفتح النون واخلاقا من
شخص على لغة قليلة شك الى الخالف هو اي سبق
التعليق المجرد عن مستند لما في البناء الى نظر اليا ص قوله
كم ونو شخص دا خلا لا حاد عن تمثيل ابن الحاجب بقا لابن شاس
للاستناد بقوله فان استند كمن حلف ثم شك في الحلف وهو سالم
الخاطرقانه على المشهور لقوله ابن عبد السلام وفي مثاله نظر
وليس مراد العلم بالمستند هذا المعنى لانه لا يلزم من وجود اليقين
حصول الشك لان من حلف بالطلاق ان لا يدخل زيدا ثم
شك هل دخل زيدا ام لا فهذا امي الشك الذي لا يورثه لطلاق
وان راها انسانا دخل تلك الدار وشبهه بزيد ثم غاب ذلك الانسان
بحيث يتعذر تحققه هل هو المحلوف على دخوله ام لا ففيه الخلاف
ثم ذكر الخلاف بينه وبين ابن عمر وابن محمد الذي ذكره في نظيره
نظرا لصواب ما قاله وهو الموافق لقولها تشبيها في الفراق
من غير قضا وكذا ان حلف بطلاق ثم لم يد راحته ام لا امر
بالفراق وان كان ذا وسوسة فلا شيء عليه وقوله لا يلزم من وجود
اليقين حصول الشك لا يريد عليها اذ لم يقول ذلك وانما قال
اليقين اصل الاستناد بالشك وهو كذلك وقوله لا من حلف
بالطلاق لا يريد الضمان هذا قاله لا يورثه بالطلاق
ابن رشد ولعلها لا يقول ان بذلك اخذ العموم قولها ثم لم يد
احث ام لا وقولها المتقدم وكل يمين بالطلاق او غيره الى

ولن

ولن سلم ما قاله ابن رشد في اليقين على فعل الغير ويكون كلامها
في الخالف على فعله ولا يلزم من الغاء الشك في اليقين على فعل
الغير الفارة في فعل نفسه وقد فرقا بين رشد بينهما وان كانت
ابن عكره رقة عارض بين كلاميه والله الموفق ثم قاله الرما ص
فا كما صلي ابن المم تبع ابن الحاجب وابن شاس فيما قبل الاستنسا
وخالفهما فيما بعده وقد علمت ما في ذلك كله والله الموفق البنايت
وقيه نظر فالظاهر ما قاله ابن عبد السلام والمعم وليس في كلام
المدونة ما يرد عليهما بل الظاهر انه يدل لهما الا ان كانت
شكه لغیر سبب اصلا فالظاهر انه ذو وسوسة لا غيره كما
يورثه كلام مصنف فلا واسطة بين ذلك السبب وذي الوسوسة
وبين ذلك تقسيم ابن رشد الشك وقد تقدم والله اعلم
وظلقتان ذاك احدا كما طالق فيهما من قال احدا في نسأ ويجز
طالقا وحث بدله في يمينه فان نوك واحدة طلعت فقط
وصدق في الغنى والقضا وان لم ينوكها طلقن كل من غير ائتشاف
طلاق الصلبي عن محمد هذا قول المصريين وروايتهم وقال
المدنيون وروايتهم واحدة للطلاق كما لعنق كذلك والاول
احب الي لان العنق يتبع بعض ويجمع في احدهم بالسهم
بخلاف الطلاق وفرق ابن همام بان الطلاق فرع اصل
لا يقبل الخيار وهو انكاح والعنق فرع اصل يقبل وهو
النكاح وله سمع اصبح ابن القاسم ابن رشد وهو المشهور
ورواية المدنيين شد وذو القياس ان العنق كالطلاق
ولفرقة مالك استحسان افارة ابن عرفة وخيار
ابن السيد واحدة للعنق في العنق اي في قوله لا يمين
احدا كما حرة كفة امره ان العنق كلة للخيار فيه
كجواز الشركة ان في العنق بان يعنق الرقيق سيده

المشتركا فيه علة كخفة امره والمناجيل الى العتق
عنوان من السنة وخبره المدينون في الطلاق الى يروا
وقالوا لم قال احدك نسائي طالق اذ يختار واحدة للطلاق
مقابل قوله وطلقنا الذي هو رواية وقوله المصريان
اي كماله اختيار واحدة للعتق الا ان ينوي ايه بقوله
احدا كما طالق وحلفا ان اتم في الميعاد حب اذا نوى
معينة ولم ينسها فانه يصح في العتق كغيره من مطلقا
وكذا في العتق ان نوى التوبة او الجميلة او من علم ميله لها
والا فبيني كمالها من ملاقاة اتم او نكح فمضى
ظنهما في كمال من طلق واحدة من نسائه ثم نسيتها طلق
كلهن بغير استئناف طلاق الصقلي وابن رشد اتفاقا القرافي
اجماعا ابن خزيمة فان ذكر عين المطلقة فكفر لها من نسائه
واحدة وان شئت وثلاث فقال مالك هي ثلاث ابنت
القاسم ان تكر في العدة انهما اقل فله الرجعة فكذا يكون الحق
لغيره ذكر عينها ويكون فوت غيرها كما مر في المنقود في
الصنوع جعل منه ابن عرفة ما للوراء واحدة من زوجاته
مشرفة من كوة فقال ان لم اطلقك فصور اجازتك طالق
ثم التمس عليه المشرفة قال ابن عرفة تطلق بجميع
من باب او نكح فمضى طلقها والصواب قول التمسيد الا ان
تمسك له واحدة لانها ان كانت المشرفة فقد طلق
صوابا منها وان لم تكن المشرفة فقد طلق المشرفة
او حارب يعني بل انت المحرم ان قال انت طالق لانك
طلقت الاول خاصة لانه نفى الطلاق عن الثانية
الا ان يريد ببلد النفي عن الاول ثم النفقة الى الثانية
فقال انت اي انت التي تكون طالقا فيطلقان جميعا

النفي

النفي هو عن الثانية وما قصد النفي عن الاول والايجاب
على الثانية فهو الاضرب اليه عرفة في التوارد عن كتاب ابن
سحنون ماله اربع نسوة قال لو حدة انت طالق ثم الثانية
لا انت ثم الثالثة اوانت ثم الرابعة بل انت نسقا طلقت الاول
والرابعة لا الثانية وكيف في الثالثة وقال بعض اصحابنا
تطلق الاخيرة ولا شيء في الثانية وخبر في الاول والثالثة
ينطلق احدا فاما نكح سحنون ابن عرفة هما على ما مر في
انت طالق اوانت فعل يلزمه طلاق الاول وكيف في
الثانية او خير فيها ثم قال لو قال للثانية بل انت والثالثة
اوانت فمضى قول سحنون تطلق الاول والثانية وكيف في
الثالثة وفي القول الآخر الثانية طالق وخبر في الاول
والثالثة وما انكره سحنون هو قول اصبح في الكوازي
والواحدة النخل ابن عرفة واختاره اوانت في سوال
او لاحدا السنين وقد قالوا في احدا كما طالق ليطلقا فكما هم
راوا حرة او في معنى التحير والفقهاء استحسنات ضرر
المحرم ان قال انت طالق اوانت كان بالخيار بين ان يطلق
ابهما احب موافق ابن عرفة في التوارد عن كتاب ابن سحنون
من قال انت طالق اوانت خير في طلاق ابهما ولو قال اوانت
نسبة احدهما بعد تمام قوله انت طالق طلقت عليه الاول
اذ لا يصح رفع طلاقها بعد وقوعه ولا تطلق الثانية لانه
جعل طلاقها على خيار ولا يختار طلاقها لما طلقت الاول
ولو قال انت طالق وللثانية اوانت ثم النفقة للثالثة
فقال اوانت فان طلق احد الطرفين خير في الآخر والوسطي
وان طلقها ثبت الطرفان وانما مكها طلقا انظر ابن
عرفة وانك في عده فالاصو طلق طليتها

بالازواج المستطى تسمى هذه المسألة الدوائية في
ما لم يدركهم طلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا في ثلاث فان ذكر
في العدة انهما اقل فله الرجعة وان ذكر بعدهما كان خاطبا من
الخطاب وليصدق في ذلك وان بقي على شك حتى تزوجا
بعد زوج ثم طلقها واحدة أو اثنتين فلا تحل له الا بعد زوج
وكذلك بعد ثلث وثلاث ومائة زوج الا ان يبت طلقها
وهي تحته في اي تكاثر كان فيكون ان رجعت اليه على ملك
سيد البع عرفة وبس شك هل طلق واحدة أو اثنتين
او ثلاثا ففي حرمها الا بعد زوج وامره بفراقها دون
قضا قولها ونقل الاخمين رواية ابن حبيب وعلى الاول ان
طلقها طلقه بعد تكاثرهما بعد زوج ففي لزوم الثلاث
ولو تكاثر كذلك بعد مائة زوج لم يبت طلاقها
ثلاثة دفعه او ما لم يزوجها بعد ثلاث ازواج نالها ما لم
يطلقها ثلاثا ولو كثر تنفر قاتلها ولو اية الصغلي مع نقله
عما اشهب واصبح وابن وهب وتوجيهه الاقوال الثلاثة
دليل معايرتها عنده واكتفى لاتفاير بين الاخير وما
فيه دوراى عصمة لا لهم سبق اثبت يعني
ان تزوجها بعد الزوج الاول من اي دور كان وطلقها
طلقة قدر ان الطلاق المشكوك في عدده طلقتان
فصاره مطلقه ثلاثا فلا تحل له الا بعد زوج ولثانهم واحدة
يعني ان تزوجها بعد الزوج الثاني كذلك ثم طلقها طلقه قدر ان
المشكوك فيه طلقه واحدة فصاره مطلقه ثلاثا فلا تحل له الا بعد
زوج ولثانهم ثلاثة يعني ان تزوجها بعد الزوج الثالث
كذلك ثم طلقها طلقه قدر المشكوك ثلاثا فصاره مطلقه ثلاثا
فلا تحل له الا بعد زوج ويقام لنقسم مجموع اي محقق وهو

الذي

الذي اوقعه بعد الزوج الاول وما بعده مع احتمال قبله انما احتمال
من احتمال المشكوك فيه السابق عليه على ثلاثة صفة لنقسم مثل له في
الصوت بقوله كان شك اطلقها ثلاثا أو اثنتين فقط فلا تحل له الا بعد زوج
ثم ان تزوجها بعد زوج وطلقها واحدة فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال ان
المشكوك في اثنتان ثم ان تزوجها بعد ثلث وطلقها طلقه حلت قبل زوج
لان المشكوك فيه ان كان اثنتين كان مجموعهما مع الطلقتين أربعة وهي تنقسم
على ثلاثة اذ تبقى واحدة فيها وفي عصمة جديدة وان كان المشكوك فيه
ثلاثا كان المجموع خمسة لا تنقسم على ثلاثة ايضا وتبقى اثنتين والطلقة
الاخيرة ثمانية من عصمة جديدة ففي هذا المثال لم ينقسم مجموع الطلاق
المحقق والمشكوك على كلا احتماليه على ثلاثة فلا يحتاج حله في المحلل
ابن عرفة المحقق ان شك هل طلق واحدة او ثلاثا أمرا
لا يقربها حتى تنكح زوجها غيره فان تزوجها بعده ثم طلقها
فله ان يرجعها اتفاقا لا تنفاه الشك في الثلاث فان طلقها
ثلاثة فلا تحل له الا بعد زوج لتقرر الشك في الثلاث وان
شك في واحدة أو اثنتين فله الرجعة فان ارتجعهما ثم طلقها
جاء الشك في الثلاث قلت صور الشك في العدد اربع مسألة
الكتاب والشك في واحدة أو اثنتين والشك في واحدة
او ثلاثة والشك في اثنتين او ثلاثة وضابط ما عزم عليه
فيه قبل زوج ان طلقها بعد ان تزوجها بعد زوج طلاقا
دون البتات كما لم ينقسم مجموع عدد طلاقه بعد زوج
مع عدد طلاق كل شك بانقاربه على ثلاث لم عزم وان
انقسم ولو في صور واحدة عزم الطرطوش ان شك
في عدد طلاقه لزمه اكثره ولو تبقت واحدة وشك فيجب
الثانية لم يلزمه الا واحدة قلت لان الاول شك في
عدد وما وقع في الشك سا والثاني شك في الوقوع

في الفعل شرعا خرج فعل لا يمكن منه شرعا كما خذ مال غيره
 فليس اولها بالبر عند المشاحة فان طاع ذوالفعل بتجنيب
 نفسه فذلك باكره الفاعل اية على الفعل بقول البرهما
 وان قال ان كملت ان دخلت الدار فانت طالق ابن شاسي لو
 قال انت طالق ان كملت زيدا ان دخلت الدار فمعهنا تعليق التعليق
 فاذا اكلم زيدا او لا تعلق طلاقها بالدخول اية عرفة تعليق التعليق
 تعليق على جميع الامرين كما دخلت هذه الدار فانت طالق انت
 كانت لزيدا فلا يثبت الا بدخولها مع كونها زيدا ولو على التخييل
 بالاقول اعتبارا بالتعليق وعلى هذا الاصل اختلاف مذكورين
 ابتلائها وفي كونها كلف على التعليق حلقا عليه فيخير ان وقع
 المعلق عليه بين حنة اليمية وحنة التعليق ادنا كيد التعليق
 حلقا عليه فينتجربا بالمعلق عليه حنة التعليق قولنا اكثر
 المتأخرين وقلهم وتوابعهم في الحنك مجموع الاربع
 فعلها اما الاربع المعلق على مجموعهما الطلاق على الترتيب اي
 الذك في صيغة التعليق بان فعل الاول ثم الثاني وعكسه اي
 الترتيب الذك في صيغة التعليق بان فعل الثاني ثم الاول على
 الثاني اي فعلها على عكس الترتيب لانه علق الاول على
 الاخير يعني جعل فانت طالق معلقا وجوابا على الاول وجعل
 الاول وجوابه معلقا وجوابا عن الاخير فكانه قال ان دخلت
 الدار فانت طالق ان كنت كملت قبل الدخول علة لغرض الحنك
 على الثاني فاذا فعل اي الاول قبل بالضم عند حذف
 اليه ونية معناه اي قبل الاخير فلم يبق الا الاول غير
 معتبر فكانه لم يفعل فلم يثبت لتعليقه على مجموعهما كما علمت
 فلان الانصاف اى علة لقوله وتوابعهما على الترتيب
 اي عكس اي تعليق الاخير على الاول بجعل فانت

طالق

طالق جوابا للشأن والشأن وجوابه جوابا للاول فكانه قال
 ان كملت فانت طالق ان كنت دخلت قبل الكلام لا يقال
 الف لازمة مع الشأن وليست في الصيغة لانا نقول مراعاة
 الحال فالقاعدة الرولية غير شرطية على انها قد تحذف ضرورة
 فاحتمل اي للعز وجوبها بحجاب الحنك بفعلها على الترتيب
 وعكسه لاحتمال الكلام لهما ولم يجعلوه اى تحورات
 كملت ان دخلت مما قد رتب فيه الشرط بحيث لا يحد لها
 اي دخول احد الدارين بيان لوجه المنية المنية
 لتقدير التعليق علة لقوله لم يجعلوه مثل اى وهو بعد تعليق
 التعليق صدور الشأن في حواشي الفرية لابن هشام
 سأل القراء فقها على هذه المسألة فقال بعضهم بالطلاق
 الا بوجود الشرطين مرتين كثر بينهما في الذكر وقال آخرون
 بشرط عكس الترتيب وقال آخرون تطلق بهما مطلقا وقال آخرون
 بوقوع اى شرط كان واختر القراء الشأن ووجهه انه فانت
 طالق جواب في المعنى للاول فهو في التقدير الى جانبه والمجموع
 جواب الشأن فهو بعده تقدير ليعلم انه ذال على جوابه
 كما في هو ظالم ان فعل لانه نفس الجواب واقترن في التسهيل
 والحسن على راي القراء واختار ابن الحاجب الدماصيني
 دخل ابن الحاجب على ابيه دخل كان القاضي ادا سها رة
 فسأله عنها فاجابه بجواب مختصر ثم ارسل اليه جوابا حسنا
 حاصله انه وجد في هذه الصورة شرطا وليس فيها ما يلحق
 للجواب الا شيئا واحدا فلا يحلوه اما ان يجعل جوابا لهما معا
 ولا سبيل اليه ان يلزمه اجتماع عاملي على معناه واحد واما
 ان لا يجعل جوابا لواحدهما ولا سبيل اليه ان يلزمه الاثبات
 بما لا يدخل له في الكلام ودخل ما له دخل فيه وهو عيب

٣٩٢

واما ان يجعل جوابا للثاني دون الاول ولا سبيل اليه ان يترجم
كونا لثاني وجوابه جوابا للاول ولا سبيل اليه لعدم الفا
فتبين ان يكون جوابا للاول وهو دليل جوابا لثاني الرواية
انما قصد بهذا الترجيح مذهب الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه ولا فقه مذهب الامام والدي رضي الله تعالى عنه
انها تطلق بهما سواء رتبتهما او عكسهما ووجه ذلك بعض
اصحابنا جذاذ والاصطف كقولهم كذا كذا
تتبع اصح كذا است مما يفرس الورق فواد الكتيب
قلت هذا الترجيح ضعيف لان حذف الفاعل مخصوص
بالشعر وذكر بعض الكذا ان ما وجه به ابن ابي حنبل
والعنا واقصر عليه في المعنى والتسهيل ليصلح ترجمته
لمذهب مالك ايضا ولا يقتضي توقف الكذب على عكس
الترتيب الا ان القينا الشريعة على ظاهرهما ما الاستقبال
وتحتمل قوله الشرط الاول بمعنى النبوة فيشمل الاستقبال
وغیره وان معنى المشاه ان دخلت فان ثبت كلامك فانت
طالق وذلك شامل للكلام قبل الدخول وبعده ودر باقتضائه
حتمه بكلامها قبل تعليقه وليس كذلك فالظاهر ان
مذهب الشافعي على ان استقبال كل من الفعلين باختيار
زمن المتكلم وهو الظاهر لا المستوفى على الثاني انما هو
لزوم حكم التعلق لا المعلق عليه فظهر الترجيح اليه
الحاجب صالح لكل من المذهبين والله اعلم وان
شهد شاهد بحرام واخر بيعة ابي حنبل ان شهد عليه
احدهما بالبيعة والاخر يقول انت علي حرام او بالثلاث
لزمه الثلاث وكذلك واحد بخليعة واخر ببيعة او بان
واذا اختلفت الالفاظ وكان المعنى واحدا كانت شهادته

واحدة

واحدة اي عرقه اي رثا لشهادة على الاقوال اربعة
اقسام ان اختلف اللفظ والتفق المعنى وما يوجه الحكم
مثل ان يشهد احدهما بالثلاث والاخر بالبيعة او بالبيعة
او بخليعة لغت اتفاقا وان اختلف اللفظ والمعنى وما يوجه
الحكم فلا تلفق وقيل لا تلفق وان اختلف اللفظ والمعنى
وما يوجه الحكم واختلفت الايام والمجالس محكمة ومصر
ورمضان وذلك الحجة فالمشهور تلفق وقيل لا تلفق
وان اختلف اللفظ والمعنى اتفق ما يوجه الحكم مثل ان
ان يشهد احدهما انه قال ان دخلت الدار فانت طالق وانه
دخلها والاخر انه قال ان كلمت زيد فانت طالق وان كلمه
فالمشهور لا تلفق وقيل تلفق او بان شانه ابي
الطلاق اي شهد عليه شاهد بان سمعه يقول انت
طالق وحتم تعليقه اي وشهد اخر بان سمعه على
الطلاق على شانه وانه حتم في تعليقه بمصولة المعلق
عليه او فعل المعلق عليه اي في زمانه فيس ان
قال ان دخلت دار عمرو بن العاصي فامرته طالق فشهد
احدهما انه دخلها في رمضان وشهد اخر انه دخلها في ذي
الحجة طلقت عليه او في مكانه فيس كمن حلف بالطلاق
ان لا يكلم فلانا فشهد عليه رجل انه كلمه في السوق
واخر انه كلمه في المسجد حتم فمقوله في زمانه او مكانه
يرجع لفعل المعلق عليه ايضا او لاثنا في زمانه
او مكانه فيس ان شهد احدهما انه طلقها ليوم
الحبس بمصر في رمضان وشهد اخر انه طلقها ليوم الجمعة
فكلمة في ذلك الحجة طلقت عليه حتم لم تنقض عدة
الاول فقل الثاني كما حقه الرضا وذلك ان ثبت

٣٩٤

مزج الأصل بقوله أو شهد عليه واحد بأنه طلقها يوما بمصر في
 رمضان وسهد عليه آخر أنه طلقها يوما بمكة في ذلك الحجة لغت
 أي ضمنه أحدهما الشهادتين للآخر في المسائل الخمس وحذفه
 من الأول دلالة هذا عليه والضم في هذه الأخيرة إذا كان كونه
 المزج بصرو بمكة كما قلنا وشله في المدة وإن لم يكن
 كما لو شهد أحدهما عليه بذلك يوم الخميس بمصر والآخر
 يوم الخميس الثاني بمكة فلا يلحق قاله ابن بونس قال
 الرضا قال في كبره غصبه والضم في هذه مشكل لأنه
 من يمكن فيه نقض القدر له وتبعه من قاله في فيه
 نظر لأن الطلاق إنما يقع من يوم الحكم بشهادتهما وفيه
 قنطيره نظر لأنه لا يدفع الاستكمال ما قاله لكاهن
 بشهادتهما فزع صحتها ولو بينت أن أحدهما وقع بعد
 القدر ما حكم به وليس معنى كون الطلاق إنما يقع من
 يوم الحكم الحكم لها بالزوجة حين ياحتمل طلاقه
 ولو بينت أنه بعد القدر فالحق اعتبار ذلك في صحة
 الضم وقد أشار له المحقق بقوله وقد يكون بين
 الطلقتين ما تنقضي فيه القدر فقلبه شهادة الأول
 لا تقع الثانية له ونقله ابن عرفة وأقره ولعل نت
 لم يقع عليه والله أعلم ونقله الجاني ونفى ابن عرفة
 التخييل اختلافه ضم الشهادتين عن موطنين فقبل
 قضبان مطلقا وقيل لا وقيل إن كانتا على قول لا على فعل
 وقيل قضبان وإن كانتا على فعل وإن كان أحدهما على
 على فعل والآخر على قول لم يضا وإركا أن لضم في الطلاق
 إذا شهد كل واحد بثلاث أو كل واحد بطلقة وكانت
 أحدا الثلاث وإن لم يتقدم له فيها طلاقا لم يضا

وحلف

وحلف على تكذيب كل واحد منهما لأن الشهادة ثلاث أو
 بأحدها شهادة بمعنى وبغيرها شهادة بغير معنى إذا
 قال الأول أو فع عليهما أمس طلقة وقال الآخر أو فع عليها
 اليوم طلقة وقفت على قولها طلقنا ولا يصح جمعها
 في طلقة واحدة وقد يكون بين الطلقتين ما تنقضي فيه
 القدر فقلبه شهادة الأول لا تقع الثانية وإذا كان الحكم
 لو سمع كل طلقة شاهدا أن تقع عليه طلقنا لم يصح
 أن الفرد كل شاهدا بطلقة أن يجعل طلقة واحدة انتهى
 وفي الضم قوله حسب لم تنقض أي ظاهر أنه إنما يجتازج
 لهذا إذا كان الطلاق الأول رجعيًا وهذا سبق فلم إذا لا بد فيه
 التكليف والضم من كون الأول رجعيًا فلو كان بائنا فلا يتكليف
 والضم كما يفيد كلامهم والله أعلم ولا بد من أن كان الذهاب
 عارة بين المكاين يعني شرحه من الشهادة بفعل المعلق عليه
 أو الانتفاء في مكانه مضى مدة بين الزمانين الذي شهدا
 بحصول ذلك فهما في المكاين يمكن الانتقال فهما من أحد
 المكاين والوصول للآخر عارة تخم أن المدونة السابق
 وسبق في كلامه والضم في الأخيرة إذا لم يكن أي
 ثم حشوا من حلف ليحتمل سنة أو ثم يقع المستلثة والميم
 السابق لا مكان الذهاب أي أحدهما المبلدين للآخر عارة
 فلم يفر من بلده إلى مكة السفر لمصنوع والله
 أي الحالف إلى مكة إمام يوم الحج وشهد له أي الحالف
 برويته في عرفة ليلة عاشوراء الحجة قال البيهقي علي
 العادة ملة لتخنيته في الصورة المذكورة وفيه من صحة
 لقوله من ثم قال لا عا كالحالف ليحتمل السنة
 لية أي أنه لو ذكر حين يمينه الحج بالكيفية التي انفتت

٣٩٥

له على خلاف العادة
 لئنه المكلف اي افتاء بالزك
 لئنه انما القاض فيحكم بحجته ولا يقبل منه تلك الية
 لبعد ما عرفنا لا بتقليقه على فعله الكاذب ان شهد
 احدها انه علق طلاقها بفعل وانه فعله وشهد اخر انه علقه
 بفعل اخر وفعله فلا يقيم شهادتهما ولا يلزمه الطلاق لان
 الشهادة عند مالك على الافعال غير معنوية الا ان ثبت
 على فعل واحد ان علق الطلاق الشهادة على الاقوال فانهما
 تضم موافق لهما من مذهب الكتاب ههنا ان لا تلقوا شهداء
 بالطلاق على الافعال المختلفة كذا شهد على الكل على دخول
 الدار واخر على الكل على كلام زيد وفيه ان شهد
 احدها انه حلف بالطلاق ان لا يدخل الدار وانه دخل
 وشهد الاخر انه حلف ان لا يكلم زيدا وانه كلمه فلا تطلق
 عليه وتلزمه اليمين فان تكلم سمع وفي قوله مالك الاول
 ان تكلم طلقت عليه او بالتقليق والفعل فيهما
 ان شهد واحد انه طلق البتة وشهد آخر انه قاله ان دخل
 الدار فانت طالق وشهد هو واخر انه دخلها فلا تطلق
 لان هذا شهد على فعل وهذا على قول وكذلك ان شهد
 احدهما انه طلقها على عبدها وشهد اخر انه طلقها
 على الف درهم فنته اختلف فلا تجوز موافق ولزم
 المتفق عليه ان اختلفا في العدد اي فيس ان شهد
 احدهما بتطليقه والاخر بثلاث لزمه وحلف على البتة
 فان تكلم طلقت عليه البتة قاله مالك ثم رجع فقال
 ليس بيني وبينك ابدا ككس صورة يمينه بالله الذي
 لا اله الا الله طلقت البتة فينتفع بيمينه في
 سقوط التمين وتلزمه الواحدة حسبه تفسير

لعله

لعله على طلاق
 تنبيه 2 تخليصة سبيله بعد حلفه فيس ان شهد رجلان
 على رجل انه طلق واحدة من نسائه فعينه وقال لا شهادتنا
 فلا تجوز الشهادة ان انكر الزوج وحلف بالله ما طلق واحدة
 منهن او قام ثلاثه كل بيمينه كنهائه واحدة حلف لكل
 زيد او انه كلمه واخر انه حلف لا يركب الدابة وانه ركبها واخر
 انه حلف لا يدخل الدار وانه دخلها اي وانكر الزوج فيحلف
 ويحلف سبيله فان تكلم حلف فان طالع حلفه خفي سبيله
 وهذا قوله مالك المرجوع اليه خلافا لما في الاصل نفسه
 وان شهد ثلاثة بيمينه وتكلم فالثلاث البتة اشار لمع
 تاويل القاضيه اكد ونة ونسها قاله ربيعة ومن شهد
 عليه ثلاثة نفر كل واحد بطلقة ليس معه صاحبه فامره
 يحلف فابن قتيبة بينهما وتقدم من يوم تكلم وقضى عليه
 عياض القاضيه معناه ان كل واحد شهد عليه بيمينه حت
 فيها فلذلك اذا تكلم طلق عليه بالثلاث فظاهر هذا انه
 يحلف لتكذيب كل واحد قاله واما لو كان في غير يمينه لزمه
 طلقة بريد با جتا عزم عليها ويحلف مع الاخر انكره
 فان تكلم لزمه الشتان فعليه هذا يكون وفاقا للمذهب على
 احد القولين لما لا في المتطابق تخليفه بالتكليف وذهب
 غيره الى ان قوله ربيعة خلاف لان ظاهرهم انه ان حلف
 لا يلزمه شيء وبالك ليلزمه واحدة للاجماع اثنيت
 عليها وهو قول مطرف وعبد الملك واصغ اليه ضعيف
 المع بيمينه يدل على انه ذهب على تاويل القاضيه بالوفاء
 فتعين حلفه على خصوص التعاليق المختلفة وقوله
 تكلم فالثلاث هذا على قول مالك المرجوع عنه وما روي انه

النيابة في الطلاق

بسمي فان طال به هو المرجوع اليه
 الرابع جواز التخيير والتملك قال في الاصل وفي جواز التخيير
 قولان المخترعين ابي بكر اهله وهذا يجري في المدح قول بهما
 وغيرها لا موضوعه الثلاث فان قيل فلم لم يفتوا
 على كراهته قلنا نظر اليه ان المقصود منه النيونة
 وينبغي جري الخلاف في التملك اذا قيد بالثلاث والظاهر
 الكراهة قطعا لعدوك الرابع الابا حمة لا باسان النساء
 لا يربن الغزاة وما قوله لا المقصود النيونة ففيه انها انما
 تباين هي بالثلاث للحد حوله وعدم الخلع ابي عرفة ابو
 حوض التملك مباح اذ ليس طلاقا ثم قال وفي كراهته
 ان التخيير للزوج وابا حمة نقل الباجي في بكر القاض مع
 عبد الحق في الشيخ في بعض البغداديين قال لا لكراهة
 ايقاع الثلاث كالتملك وفي كراهته للزوج وابا حمة
 الباجي مع عبد الحق في ابي عمران قال لا ما علمت من كراهة
 انما يكره للمرأة ايقاع الثلاث قلت تسعيه بايقاع الثلاث
 ليرحب حرته وهو مقتضى قول التخيير يمنع منع الزوج
 من ايقاع الثلاث وتوكيله عليه فان فعل انتزعه احكام
 من ايدها لم تزقع الثلاث بها انما يبايقاعها المرأة ان
 يحتمل ان تزقع دورها بخبر ازواجهم ان فلا يوفى
 طلاقا اصلا ابي عرفة النيابة فيه انما الطلاق توكيله رسالة
 وتملك وتخيير فالتوكيل جعل انشاءه بيد الغير باقيا
 منع الزوج منه فله ان يملك ايقاعا فان كان للزوج توقف
 على اجتماعهما والرسالة جعل اعلام الزوج نيونة لغيره
 فان كان الزوج كفي احدهما وفي ان ملك امرأته
 رجلي لم يجز طلاق احدهما دون الاخر الا ان يكونا رجولين
 كالوكيلين

الوكيلين في البيع والشراء التملك جعل انشاءه حقا
 لغيره راجحا في كراهته عن لهما انما المخيرة والمملكة ابي حنيفة
 مذهب مالك انما الرجل اذا ملك امرأته الثلاث يخص بها
 دورها ببيته ثم قال ابي عرفة التخيير جعل للزوج انشاء
 الطلاق ثلاثا حتما او نفا عليها حقا لغيره وليس له
 عن لهما انما المخيرة والمملكة ابي حنيفة مذهب مالك ان الرجل
 اذا ملك امرأته او غيرها فليس له ان يرجع عن ذلك
 المستطاع التملك معناه ان يملك الرجل امرأته تطبق نفسها
 عليه وهو كالوكيل سواء الا انه لا يستطيع القول منه
 لما يتعلق للمخيرة والمملكة فيه من الحق ولا عزل الوكيل
 عليهما ان التخيير والتملك على الزوج مباح الاصل
 نفسه وهل له عزل وكيله قولان الخطا اخر عبارته كانت
 حمل كلام المم على معنى ثالث وهو ان يكون الامر بالقول وله
 التقويض لغيرها اي على سبيل التملك ويكون
 الغير في قوله وسيله عايد على التملك والمعنى انه اذا وكل
 رجلا على ان يملك زوجته امرأته او غيرها فله ان يعزله
 قولان وانما بذلك الى ما في التوضيح في باب الوساطة
 ولضه واختلف اذا وكله ان يملك زوجته امرأته فله
 للوكيل ان يعزله فاما التخيير وعهد الحق وغيرها انه ليس
 له ذلك قالوا بخلاف ان يوكله على ان يطلق زوجته
 ففيه قولان وراي غيرهم انه يختلف في عزله كالوكيل على
 الطلاق وانما شكل المازر في الطريقة الاولى بان الوكيل
 لا منفعة له في هذه الوكالة فكان الاولى ان يكون له عزله
 الا ان يقال لما جعل له تملك زوجته صار كالملتزم
 لذلك التزاما لا يصلح له معه الرجوع عنه والله اعلم

٢٩٧

البناء في قوله ان يتكلم بخلاف ان يوكله على ان يطلق زوجته
فيه قولان نظر اذ لا خلاف ان الزوج عزل الوكيل ما لم يوقع
الطلاق كما جزم به المحقق وغيره وقد مرح ابن عوف بالاتفاف
عليه والخلاف المذكور حكمه المحقق انما هو فيمن قال لعنه طلق
امر ان يفتل على التملك فليس له عزله او على التوكيل
فله عزله هذا الذي يفيد ابوا كس والمواق وابن عازي
وقال مع بعض كلام المص اذا وكل الزوج شخصاً على ان يعجز
لها تخيير او تملكها فهل له عزله او لا قولان ومقتضى كلام
التوضيح ان الزوج عدم عزله واما اذا وكله على طلاقها
فله عزله بالزوج منها اذا وكلها على طلاقها واما اذا خيره في
عصمتها او ملكها اياها فليس له عزله على الزوج كما اذا
خيره او ملكها العديك وانما صل انه يحكم كلام المص
بكل كلام التوضيح ومقتضاه ان الزوج عزله فله ذلك على
هذا او الحمد لله بل على الطلاق اي بل له عزله وملكه
على الطلاق وان له انما الزوج في تعلقه اية
التوكيل على ان الطلاق كان تزوجت غيرك اي فانه
وكيلة عني في طلبتي التي تزوجها عليك او في تطليق
فك فليس له عزلها من هذه الوكالة لتعلق حقها
بايقاع الطلاق لدفع جزر الخرق عنها وحيل بينهما
لما ذكر ابن الحاجب التملك قال فتمنع نفسها ولا تترك
تحت حتى تجيب ثم قال والتخير كالتملك حيث
لا عزله وذلك في التملك والتخير مطلقاً والتوكيل الذي
تعلق لها فيه حق بايقاع الطلاق ومعنى مع ان من له عزله
وهو الموكلة التي لا حق لها فيه لا مجال بينها وبينه
للا استمناعه بها عزله لها فتوقف ولا تمهل وان

قال

قال ابن سبنة ابنا بونسي ان ملكها الى اجل فلها ان تقضي
بما فيها قال مالك وان قاله امرك بيدك السنة فانها
توقف متى علم بذلك ولا تترك تحتها وامرها بدها حتى
توقف فتقضي او ترد وفيها ان قال اذا جاء عند فقد خربت
وقفت الان فتقضي او ترد فان وطئها قبل عند فلا شيء بعدها
وعمل بما يفيد الطلاق او البقاء انما احاجب جوابها
قوله صريح ومحملة فالصريح يعمل به في التملك والطلاق
في البناء ولو كانت خفية في نفسه قوله زواج
الكفنية فيسقط ما بيدها من هذا نقله الخطابي ابن بونسي
عند قوله وقيل تفيرت وت ولفه لواجبات المرأة بغير
الفاظ الطلاق عند ما ملكها فلا يقبل فيها انما اراد بذلك
الطلاق لانها بدعية اية وهو مخالف لما نقله الخطابي
اول الظاهر عن ابن رشد سمع ابن بونسي ان جوابها
في التملك بصيغة الظاهر ان النية به الطلاق لزم مع
انه كناية خفية في الضم لقيامها مقام الزوج في ذلك
كتمكينها في سماع غيرها وطوره اياها طوعاً
نيرها ما بيدها وان ملك اجنبياً فحلى بينه وبينها وامكنه
منها زالما بيده اية عرفة بمجرد التملك دون وطئ كالوطئ
الخطاب فلو لم تكن طائفة كانت على خيارها قال في التوضيح
واحرى اذا كانت غير عاتمة ويوجب الزوج في فله دفع عليه
في المدونة في التخير والتملك مساولة في ذلك ثم قال
فان ارعى علم المحكمة فالقول قولها وان اعلمها فحكمته وان
الجهل فلا تقدر وان اختلفا في الاصل فالقول قولها
الا ان تكون هناك خلوة وان اصابها وقالت اكرهني فالقول
قوله مع يمينه بخلاف اذا قبلها فالقول قولها مع يمينها

والقول قولها بيمينه انه امرها الا في الوطن الشيخ عاصم
ان رضى بها كحلوة فارضى الاسترا وعلق الباب مما يمكن فيه
الوطن فقد سقط ما بيد لها اذ اعلم انه اصاب وان قبله
فقال اكرهها وغفلي وقال طاعت كان القول قولها مع
عينيها بخلاف الوطن لانه لا يكون الا على هيئة وصفة والقبلة
تكون على غفلة والظاهر ان نحو نقل فاشها ليس
طلافا الا لنية او عرف ابن شاس ان صدر منها ما يدل على زوال
سلطانها عنها مثل ان تنقل فاشها فظاهر فذلك طلاق
لا يقبل قولها لم ارده ابن رشد الحكم في الذي يملك المرأة امرها
فلا تجب بيمين ولا يفعل فعلا يشبه الجواب مثل ان تنقل
او تنقل متاعها او تخبر راسها او تخبر راسها وما اشبه ذلك
ان تسال عما اراد به بذلك فان قالت لم ارده طلاقا صدقت
قوله ابن القاسم واختلف ان قالت اردت الفراق بذلك او لم
تكن له نية نفس ابن القاسم انه ثلاث وهو ظاهر فقول مالك
في رسم كتب وقال ابن الموارث واحدة فان سكت ولم ينكر عليها
فعلها حتى افرق قاضي المجلس فعالة محمد تسال فان قالت اردت
ثلاثا فللزوجة سائر ثمنها بنية يد عيها وقت التملك
ويحلف بيمين قاله اصبح وقال محمد يجمع ذلك في يمين
واحدة افادته المواق وتغطية وجهها بيان لنحو نقل
فما شها ونوت في قبلته في تسال فان قالت قد قبلت
او قبلت امرى او اخترت امرى سئلت عما اراد به ذلك
فان قالت اردت به الطلاق صدقت وان قالت اركت به
طلاقا دون البتات لم يلزم ولا ساكر له ونسأل المرأة في جوابها
بما له وجوه فتصرف ما اراد به في خيل او تملك الا لنية
نباكرها في التملك خاصة ان ارعى نية افادته المواق

المخط

المخط في المتن ان قالت قبلت امرى في المجلس ولم تفسر ذلك
مادة حاصت ثلاثا حفيضا او وضعت حملها ثم قالت اردت
بذلك طلقة واحدة قبل قولها بغير يمين ولا رجعة للزوج
عليها قاله في التوارخ النوارى وبعض ذلك ان قولها قبلت امرى
محتمل للطلاق فاذا افسرته به قبل فاشها ولم يكن عليها يمين كما لو
فسرته به في العدة واذا فسرته بعد العدة فقد انقضت وقت
الرجعة والزوج صحيح حقه حين لم يوتقها وليست قولها
واحكم في اخره نفسي وزوجي او عكسه للمنتقم اليه وبعد
المتاخر لندما يقع تقديم النفس يلزم الطلاق وفي تقديم
الزوج يسقط ما بيدها ويبقى زوجة الخبر في يمين
من قال لزوجته اختارك نفسك فقالت اخترت نفسي
وزوجي فان الطلاق يقع عليه لانا الحكم الاول للفظين وبعد
الثاني ندما وان قالت اخترت زوجي ونفسي لم يقع عليه
طلاقا لما تقدم فلو قالت اخترت بها فالظاهر وقوع الطلاق
والمنظر المتقدم في مرجع الخبر الواقع من الزوج فليجيبا
بحايد الشريعة فلو شك في المتقدم فلا يورى بالطلاق
حتى شك في نقل طلاق ام لا وليس كمن يثبت الحلف بالطلاق
ان دخل فلان وشك في نقل دخل ام لا وكذا ان تحفوا النطق
باحد هما وشك في عيته ونوت في طلقت او اخترت
الطلاق في تسال ان قال لها امرى بيدك فقالت طلقت
نفسى لزم ما نوت الا ان نباكرها الزوج فيها زالا على الواحدة
فان جهلوا سوالها في المجلس حتى مضى سهران فساووها
فقالت اردت ثلاثا فللزوجة سائر ثمنها فيما اراد على الواحدة
البا رند اذا قالت طلقت نفسي ففيه خمسة اقوال
احدها ان تسال بالمجلس وبعد في التحير والتمليك

٢٩٩

كم ارادت بذلك فان لم يكن لها نية فهي ثلاث الا ان ينكرها
في التملك وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وواق وهل
يحمل على الواحدة حيث لانية وهو الاقرب او الثلاث خلاف
الخرشي اى وهل يحمل قوله المرأة طلقت نفسي ولانية لها
في عدد على الثلاث فتلزم في التحير بعد البناء ويحمل على الواحدة
لانها الاصل فيبطل في المحيرة المدخول بها تاويلان العدوى الاول
مذهب ابن القاسم في المدونة فيقتضي قوته في الرضوخ وهو الاقرب
لان الاصل براءة الذمة واصله قول الخريش لانيها الاصل وفي
المواق قوله ابن القاسم في المدونة في قولها طلقت نفسي ولانية
لها انما ثلاث وهذا مستند العدوى والله اعلم واخترت
نفسى بنته اصله قوله الخريش اذا خيرا زوج زوجته بعد الدخول
بها تحيرا مطلقا الى عاريا حتى التقيد بعد د او ملكها امرها بعد
الدخول او قبله فقالت اخترت نفسي فالبنات واصل هذا
قوله مالك في سماع ابن القاسم اذا انحطت المرأة زوجها
شيئا على ان يخيرها ففعل فاخترت نفسها فهي ثلاث
البنة وليس هو بمنزلة التملك وبقيده قوله المدونة وان
خبرها قبل البناء فقالت قد اخترت نفسي او طلقت نفسي
ثلاثا او قالت قد خلت سبيل نريد بذلك الثلاث فله ان
ينكرها فان لم يرد بذلك الا واحدة صدق والتحير
والتملك فيها سواء وناكر المملكة مطلقا اى قبل
البناء وبعده كما لمحيرة قبل البناء الواحدة كفى في
ابانتهما صق وابن الخريش التحير في المدخول بها لا يكون الا ثلاثا
وما غير المدخول بها فحكمها حكم المملكة ابن عرفة ابو جعفر
والتملك مباح اذ ليس طلاقا بوجه نفسى الجلاب
مقتضى الروايات منها نفسها حتى تنظر في امرها وجوابها

للقضاء

للقضاء قوله وفعل الاول الصريح في الطلاق وعدده كطلعت
نفسى ثلاثا وقبلت نفسي واخترت نفسي وحرمت
عليك وبرئت منك وبتت منك مدلولها ثلاث لا تصدق
في ارادة غيرها وكذا في جوابها بطليقتين والمذهب له
ناكرها فيما زاد على الواحدة وفيها يعلف على ما نذكر فان
لم تكن له نية حيث ملكها فلا تناكراه له من اذ سمع ابن القاسم
ان رد اليه عليها قال لا يعلف النساء في التملك ابن رشد اتفاقا
فيهما حكم الباب اى التملك والتحير مفرد مضاف
يعلم ان الفرق بينهما في الحكم مباح على مناسبه لقونية
الخط واما الفرق بين التملك والتحير ففيل امر عرفي لا مشاركة
لغة فيه فتقر لهم في المشهور كايان ان الزوج ان يباكر المملكة
دوب المحيرة انما هو امر مستفاد من العرف وعلى هذا ينكس
الحكم بانفسا من العرف وقبله بعد ان كان تابعا للعرف الا ان
العرف موافق للغة او قديم منها لان التملك اعطى ما لم
يكنه حاصلا فلذلك قلنا للزوج ان ينكرها لان الاصل
بقا ملكه بيده ولا يلزمه الا ان اعترف بانها اعطاه واما
التحير فقال الله في اللغة خبر فلان بينه وبينها اذا جعل له
الخيار فمضى تحير الزوج انه خبرها بينه البقاء على العصمة
والذهاب عنها بحيث لا يبقى للزوج عليها حكم وانما يكون هذا
بعد الدخول بايقاع الثلاث كما في التوضيح واما بعد السلام
البناء في القرا في اتفق ابو حنيفة والشافعي واهل حنيفة انه
تعلق علم ان التحير كتابه لا يلزم فيه شيئا الا بالنية لانه
يحمل التحير في غير الطلاق ايضا وان لو كان به التحير في
الطلاق احتمل الواحدة والاكثر والاصل بقا العصمة حتى
ينكح جملها والصحيح الظاهر ان قولهم هو يقتضي اللغة

وانه لا مزية في ذلك وان ما كثر صيغ الله عنه اذ في بانه ثلاث بناء
على ان عبارة كانت في زمانه ارجحت لقل اللفظ عن سماء الفتوى
الى هذا المذهب فصار حقيقة فيه وهذا هو الحق وهو سر
فرقه بين التخيير والتملك فيلزم عليه بطلان هذا الحكم
اليوم والرجوع الى اللفظ وكونه كناية حقيقة كما قال الرامة
الثلاثة لزال ذلك الفرق حتى صار هذا اللفظ لا يستعمل
احد في التخيير في الطلاق الا في غاية الندرة والقاعدة ان
اللفظ متى كان حكمة مصفا فالقاعدة يبطل ذلك الحكم
ببطلان تلك القارة ويتغير الى حكم اخر ان شئت له عبارة
اخرى هذا هو الفقه المستحب انما طام قاله كما ان الت
ما كثر صيغ الله عنه بني على عرف زمانه وهو الظاهر وما قاله
من تغير الفتوى بتغير الحكم صحيح والله اعلم انتهى
حكم الباب كان في زمن الامام مالك رضي الله تعالى
عنه تناسيه ابي الفرج الذي كان في زمانه الامام
ليكون اي لفظ التخيير كناية حقيقة اي لفتقر حرفها الى
الطلاق الى نية بها كما سقينا واستظهره اي كلام
القرا في الضوء قوله مناسبة لقوة ذلك ان التخيير
بين شيئين يقتضي التقا احدهما بالمره عند اختيار
غيره فاقضى البينة واما التملك فاعطى مطلقا
وما كان هذا صفيها وفيه راحة المصادرة حكاه بقيل
وكلام الفروني وشرحه وحيه وقد قال العلماء عليك
لفروني القرا في ولا يقبل منها الا ما قبله اب الساط
ان زال على واحدة الخط فبند في منكرة الحيرة التي لم تدحل
والملك مطلقا فمفهومه انما لم تزيد على واحدة
فليس له منكرتها وهو كذلك اما الملكة فامر بها ووضح

واما

واما الحيرة فامر بها مشكل اذ عدم منكرتها يقتضي عدم
بطلان ما بيدها وسيأتي وبطلان في المطلق ان قضت بدول
الثلاث وجوابه ان قوله لا يطل وبطلان في المكي بها واما هنا
في غير هذا فلا يبطل ما بيدها ابد عدا السلام وهو الظاهر
لانها بمنزلة الملكة وليست بنيتها بالواحدة وهو المقصود
ولذا هي الى الزوج الواحدة وهو المقصود حين التخيير والتملك
فلو لم ينهها عنه بل بعده او لم ينه شيئا لزم ما اوقفته وكذا
ان لو كان الترخي بالاي ان النية اي نية الواحدة احتملها
اي الواحدة اللفظ اي صيغة التملك والتخيير لا
ان اي اي الزوج في صيغة التملك والتخيير فمفهوم ان احتملها
اللفظا باداة تكرار نحو كلماء شئت فامر بك بيدك فلا
نكرة الخط من شروط المناكرة ان لا يقول لها كلماء شئت فامر بك
بيدك فان قال لها ذلك فلهنا نكرة قاله ابي الحاجب
وبادى سمع عبيد اب القاسم من ملك امراته فقضت بالينة
فلم ينكرها واربعي الجمل واراد منكرتها حين علم فليس له
ذلك في التوضيح ولا يدخله الخلاف الذي في المرة يبطلان
حيارها في العجلى لان سكوت الزوج التزام لما قضت فيه
الزوجية ولم يشترط في العقد فيها ان شرط في نكاحها
ان تزوج عليها فامر بها بيدها فقضت بالثلاث فلا منكرة
بيها ولم يبيد ويجوز الاستراط لا يوجب انه بايت
الخطا ان اشترط عليه التملك في اصل العقد فطلعت
نفسها واحدة بعد البنا فله الرجعة وقال سكون وغيره
للرجعة له لان ذلك مشروط ابي عتاب الله راجع لمعنى الخلع
لانها سقطت من صداقها لشرطها قال وقوله في المدة
جار على غير اصولهم اي من التوضيح انتهى الطلاق

الذي نوقعه المملكة والمخيرة خلافاً لمحتوى عبات
استلزامها فيه فلا يكرها فيها وقعته مما زاد على الواحدة بين
بها ام لا وله مرجعها في المبنى بها الى البتة سلباً من العصة
خلافاً لقول سحنون لا رجعة له فيها الرجوع الى الحكم لانها
استقطت ما صدقها الشرط قاله ابن عتاب وخوفاً للحرثي
لانها استقطت اي الزوجية علة لقول سحنون
لا رجعة له في نظري اي الشرط من المهر اي بعضه
وفي حمله اي لقول بعض الطلاق للزوجية على سبيل التملك
او التخيير على الشرط اي في حال الفقد على الزوج فلا
مناكرة له فيما زاد على الواحدة او على المتطوع به بعد العقد
فله المناكرة فيه ان اطلق المولى اي كتابته امر بها
بيدها ان تزوج او تترك عليها او اخرجهما من بلدها عن
التقييد بكون ذلك مشروطاً في العقد او متطوعاً به بعده
خلافاً لاوله لابي الوليد وابن فحون والثاني لابي
القطار المستطير لو كتب العاقد هذه الشروط ولم يذكرها
في عقد النكاح او بعده ثم اختلفا فيها فقال الزوج انها
كانت على الطوع وقالت الزوجة او وليها بل في العقد لحكي
ابن القطار في وثايقه انها على الطوع وقال محمد بن عبد الله
ابن مفضل هي محمولة على ان النكاح انفق عليها قال بعض
المؤلفين ينبغي ان ينظر في ذلك الى عرف الناس في ذلك
البلد فيكون القول قول مدعيه فان لم يكن عرف قال قول
الزوج وانما يختلف حكم الطوع وغيره في التملك خاصة
فان له ان يباكر فيه اذا وقعت الزمان واحدة فيما طاع به
في الشرط ان اراد عسرية ويخلف على ذلك فيما انفق
عليه النكاح واما تعلق الطلاق والعقود فلا يختلف فيه

الطوع

الطوع من غير وهذا هو المشهور من قول مالك وصاحبه
الحلف على الزوج على لينة الواحدة يعني تفويض الطلاق
الى الزوجة ان اراد ردّها الى النكاح الزوجية لمصمتة
يعقدها بعد ان فوض لها الطلاق واقعت الثلاث فباكرها
فيما زاد على الواحدة قبل روج مفهومه ان اراد رجعتها
بعد روج لا يحلف وهو كذلك ادعى فرمى كونه مستبينة فقد
حلت له او رجعتها عطف على ردّها اي لمادتها لمصمتة
بدون عقد فعدة الطلاق الرجعي ومفهوم الشرط انه ان لم يرد
ردّها ولا رجعتها فلا يحلف وهو كذلك ادعى لا تزوجها
ولا يكرها اي لا يرد ولا يباقي على المذهب ليس عليه ان
يحلف حتى يريد مراجعتها الصقلي عن محمد بن جعفر الدخول بها
وقرر بن امرها يردّها قاسميس فلا منكرة له فيما زاد
على الواحدة وكذلك تكرر مراراً قولاها طلقت نفسها قاسميس
الا لينة بالجماس اي الذي وقع فيه التفويض او التطلق فيه
فمقبول ويحمل على التاكيد فان كانت بمجلسها حتى فلا تقبل
ويحمل على التأسيس فيها ان قال امرك ببيوتك امرك ببيوتك
فطلقت نفسها فلا تأسل الزوج عما اراد فان نكح واحدة
حلف وسحات واحدة وان نكح الثلاث فهي الثلاث وان لم تكن له
نية فالعقضاء ما قصت من واحد فاكثروا ما نكح له وان ملكها
قبل البناء ولا لينة له فطلقت نفسها واحدة ثم واحدة
فان نسقتهن لزمته الثلاث الا ان تنوي هي واحدة
كطلاقه اياها اذا كان نسقاً قبل البناء وقبل لينة الواحدة
بعد لم اراد طلاقاً سمع ابن القاسم من مالك امرته فطلقت
نفسها ثلاثاً فقال لم اراد طلاقاً فبقوله انما اراد واحدة
حلف ولزمته طلقة واحدة اصبح هذا وهم من السماع

هذا هو المشهور من قول مالك وصاحبه
الحلف على الزوج على لينة الواحدة يعني تفويض الطلاق
الى الزوجة ان اراد ردّها الى النكاح الزوجية لمصمتة
يعقدها بعد ان فوض لها الطلاق واقعت الثلاث فباكرها
فيما زاد على الواحدة قبل روج مفهومه ان اراد رجعتها
بعد روج لا يحلف وهو كذلك ادعى فرمى كونه مستبينة فقد
حلت له او رجعتها عطف على ردّها اي لمادتها لمصمتة
بدون عقد فعدة الطلاق الرجعي ومفهوم الشرط انه ان لم يرد
ردّها ولا رجعتها فلا يحلف وهو كذلك ادعى لا تزوجها
ولا يكرها اي لا يرد ولا يباقي على المذهب ليس عليه ان
يحلف حتى يريد مراجعتها الصقلي عن محمد بن جعفر الدخول بها
وقرر بن امرها يردّها قاسميس فلا منكرة له فيما زاد
على الواحدة وكذلك تكرر مراراً قولاها طلقت نفسها قاسميس
الا لينة بالجماس اي الذي وقع فيه التفويض او التطلق فيه
فمقبول ويحمل على التاكيد فان كانت بمجلسها حتى فلا تقبل
ويحمل على التأسيس فيها ان قال امرك ببيوتك امرك ببيوتك
فطلقت نفسها فلا تأسل الزوج عما اراد فان نكح واحدة
حلف وسحات واحدة وان نكح الثلاث فهي الثلاث وان لم تكن له
نية فالعقضاء ما قصت من واحد فاكثروا ما نكح له وان ملكها
قبل البناء ولا لينة له فطلقت نفسها واحدة ثم واحدة
فان نسقتهن لزمته الثلاث الا ان تنوي هي واحدة
كطلاقه اياها اذا كان نسقاً قبل البناء وقبل لينة الواحدة
بعد لم اراد طلاقاً سمع ابن القاسم من مالك امرته فطلقت
نفسها ثلاثاً فقال لم اراد طلاقاً فبقوله انما اراد واحدة
حلف ولزمته طلقة واحدة اصبح هذا وهم من السماع

لا تغبل بنبه بعد قوله لم اريد شيئا والقضا ما قضت من البتات
 ابن رشد قوله اصح وهم غير صحيح بل الرواية بذلك ثابتة
 في سماع اشهب ويحييه والقولان قائمان من المدونة فالتك موافق
 وحلف في اختيار كذا واحدة اي فاوقت اكثر فقال بالرد
 الاطرفة واحدة فاما حلفا لزم منه واحدة وله رد الباطي في
 المملكة المطلقة والمخيرة قبل الدخول وان اكمل لزمه ما اوقعته
 واما استمعه مالك مرعي الله تعالى عنه لاحتمال المعنى
 في مرة واحدة فشمل الاكثر كطرفة واحدة او تقيمي
 تنبيه في الحلف يعني ان قال لزوجته اختيار كذا ان تطلق
 نفسك طرفة واحدة او تقيمي فقالت اخترت نفسي
 فحلف ولزمه واحدة لان قوله او تقيمي يؤيد ان مراده
 اختيار طلاقا قطعاً للصحة في رخصة واحدة فيشمل
 الثلاث لا طرفة الا لا يحلف في قوله اختيار كذا طرفة
 فاخبار اكثر فقال اردت طرفة واحدة فتقبل بنبه بلا
 بين في سكا قلت ان قال اختيار كذا ان تطلق نفسك
 طرفة واحدة وغان تقيمي فقالت اخترت نفسي اليك
 ثلاثا قال نزلت بالمدينة فقال له مالك آله ما اردت بقولك
 ذلك الا واحدة فقال والله ما اردت الا واحدة قلت ما المسألة
 اليما سأل عنها مالك قال هي رجل قال لامرأته اختيار كذا
 واحدة فاجابه بما اخبرتك عياض ظاهر قوله ابن القاسم انها
 سواء عليه تاويلها الشيخ وعندهم ابا شاس والكفا ان قال
 اختيار طرفة او طلقتك فليس لها ان تختار زياره علي
 ما جعل لها وفي التوضيح ان قال اختيار كذا واحدة فلا خلافا
 في وجوب اليمين انه ما اراد الا واحدة لاحتمال انك تختار
 في مرة واحدة وان قال اختيار كذا من الطلاق واحدة ادس

الطلاق

الطلاق طرفة او اختيار طرفة فلا يمين عليه بالا خلافا واختلف
 في وجوب اليمين اذا قال في ان تطلق نفسك طرفة واحدة
 وفي ان تقيمي على قولين ونسب التخيير وجوب اليمين لا يثبت
 القاسم قال وعدم اليمين احسن وبطل تخيير اليمين بها قف
 ان قضت بدون الثلاث ابا شاسي التخيير المطلق هو المدخول
 بها الثلاث المشهور ابا عرفة والتخيير قبل البناء كالتملك
 وروى محمدان قضت بواحدة لزمه موافق ونحو ابن عرفة
 وفي فقره الى التخيير على الثلاث باختيارها نفسها ولا مكره
 للزوج ويسقط باختيارها زوجها كرها التخيير او علي
 واحدة بائنة فانها له ساكن بها فيا راعا واحدة بائنة ورعا
 كالتملك وخامسها الاول ان اختارت نفسها وان اختارت
 زوجها او ردت اختيارها واحدة للمستهور وعياض عن
 رواية ابن حنبل من دار ثم قال ولو قضت المدخول بها لطلقة
 فقال التخيير على محمدان رخصتها الزوج كانت مرجعية والافقي
 سقوط خيارها وبقائه ثلثها تجب بها الثلاث للمستهور
 مع الاكثر واشهب مع الشيخ عن روايته والتخيير على عبد الملك
 وصوب الشيخ والافقصار اه اي وان رضى الزوج بالرد
 الذي اوقعته الزوجة فقد لزمه وغاية امره فقضى
 الى طلاقه اجماعا في امضاء الزوج ولها القضاء
 باقل مما ملكها فان ملكها ثلاثا فلها القضاء بائنة او واحدة
 وان ملكها اثنتين فلها التلطي بواحدة قال في المدونة
 وان قال لها امرتك بيدك فأراد الثلاثا فطلقة نفسها
 واحدة قد لك لها ولزمه طرفة واحدة وله مرجعها وفي
 السام ولها القضاء بواحدة في ملكك طلقتك وكذا
 فلا تأول لا يبطل على الاصح لا يرها فتحات متفلا

Copy

ng

rsity

ليس للمغيرة القضا باقل مما جيزها فيها الزوج فان جيزها في
تطبيقين فليس لها التطبيق لنفسها بواحدة وان جيزها في ثلاث
فليس القضا بواحدة ولا بالتطبيق وان قضي باقل مما جيزها فيه
بطل ما قضت به واستمر ما جعله لها بغيرها كما في صغير بهرام وهو
الموافق للنقل وما في كبيره ووسطه من بطلان ما به فيها فيه نظر
قاله ع وتلا مذمة الرضا ص لم ير هذا الذي ذكره انما يطابقه في
وظاهر كلامهم او حرجه خلافه ففقد المدونة ان قاله اختيار
تطبيقين فاخترت واحدة او قال طلعتي نفسي في ثلاث
فطلعت نفسي لم يقع عليه شيء نستويتهما بين اختياريه
وتطبيقين وطلعتي نفسي ثلاثا ليل على انا يعني قولها
لا شيء عليه بطلان ما جعله لها لانه معلوم في طلعتي نفسي
ثلاثا ابن عرفة ابن حبيب ان قال اختاري في ثلاث فلها
الاختيار بواحدة ومن ثلاث ابن ولولم ليقول في ولا من فاخترت
اقل من ثلاث لم يلزمه شيء ابن سكوني عنه لها في قوله اختاري
في ثلاث او في الثلاث اختيارا لثلاث او اقل ولو قال من لم يكن لها
الا با اقل منها التخيير في اختياريه تطبيقين لها القضا بها فان
قضت بواحدة لم يلزمه شيء ابن سكوني لها القضا بواحدة
التخيير بمثل ان يريد الاختيار في القضا او الترتيب او الاختيار في العدد
فان قضت بواحدة سئل قال قاله اردت في العدد لترتب
الواحدة وان قال في القضا حلق فلها استثنان الاختيار
لانها ظنت انه اراد في العدد وقال في الثمانية ان قال ملكتك
ثلاثا قضت بما شئت وفي الواحدة ان قضت بواحدة فلا
شيء لها والاولا احس لانا ملكتك فينصب انما تعرف
نصرف المال في خلاف قوله طلعتي نفسي ثلاثا فليس
لها ان مخالفة امره وعن ك عياض ما في الواحدة لا يصح

تلا

النقل

واحدة

تطبيقين فليس لها التطبيق لنفسها بواحدة وان جيزها في ثلاث فليس القضا بواحدة ولا بالتطبيق وان قضي باقل مما جيزها فيه بطل ما قضت به واستمر ما جعله لها بغيرها كما في صغير بهرام وهو الموافق للنقل وما في كبيره ووسطه من بطلان ما به فيها فيه نظر قاله ع وتلا مذمة الرضا ص لم ير هذا الذي ذكره انما يطابقه في

عبد

عبد الحق وفي كتاب ابن القصار لو قال طلعتي نفسي ثلاثا
فطلعت واحدة او طلعت طلعتي واحدة فطلعت ثلاثا لم
يكن لها شيء الشيخ وفي الاخوان من قال طلعتي نفسي واحدة
فطلعت ثلاثا لها واحدة وان قال ثلاثا فطلعت واحدة فلا شيء
لها اصبح لاشيئ لها فيهما وروي عن ابن حبيب كاصبح وعي
بالبنة فلا شيء لها لانها لا تنبعض وقال المغيرة في البنة
كقوله ما لك في ثلاثا وقال اصبح لاشيئ لها فيهما وتعلقا بن
حارث عن ابن القاسم كرواية عن ابن حبيب كاصبح وعي
ابا الما جشول كالمغيرة وليس لها اختيار لنفسها ان فعل
كذا يعني ان المعنى في الطلاق تخيير او تملك كما مطلقا على قول
نزدجها امرأ تزوجه عليها او اخرها جها من يلد لها او قدوم من يرد
فان اختارت نفسها اختيارا مطلقا على ذلك فلا تملك حرة
لحصول المعلق عليه بل توقف من علم بها وتو مريا القضا باحد
الامر منه فاجزا فان ابست سقطه الحكم ما لم يرض الزوج بناخير
ذلك للتزوج عليها فتصل له ولها الرجوع عنه فيلحق حصول المعلق
عليه امره في الرجوع بالرجوع قال لا تخير ان لم ترق حرة ووقع
الدخول على حرة فوقع الطلاق با الاختيار المتقدم وان وطها
فيل ذلك ما لم تسقط الحكم المتقدم وان ارادة بعد قولها الاول
ان تنقل الا لم تكن لها ذلك الا يرضى الزوج اذا كان قد اجاز قولها
الاولا الخط قوله ووقفت بدخوله على حرة فبطلت اقاله المدونة
وقد سئل في مجموع ع ليس لها قضا لانها اجابت بغير ما حصل
لها وعوضه قوله فيها بقوله انما اذا طلعت واحدة بطل خيارها
ووجه المعارضة ان كلاهما اخذت بمضا واسقطت بعضا
فان كان اسقاطها للمبعض مفضيا لسقوط حقها فهو سقوط
فيها كما قال سكوني والافلا راجيب بانها في طلاقها واحدة

المعروض

ابن حبيب
المدونة

والمدونة

ليس لها ان تختار
نفسها لاختيار رغبة

Copy

City

ترك بعض ما جعل لها والمزوج فيه عرض لها الثلاث فقط
 نفقة المدة منه فصارت الواحدة كأنها امرأتان عملان ما علفت
 اختيارها على امر فلم تترك شيئا للمزوج فيه عرض وانما وقفت
 كفالة تعالى في بقا المدة على الشك قاله في الموضع ابن عرفة
 ابن رشد انه قيدت قضاءها بمحض غير خالب كما حققت نفسي ان
 دخلت على خريفي او ان قدم فلان ففي بقا امرها تقضي او ترد
 وسقوطه قول ابن القاسم فيها وسنحر وبغالب كانه حاصت فلانة
 تكون طالقا على قول ابن القاسم وعلى قوله اشبه تقضي او ترد
 وبما يعلم انه لا بد ان يكون في المدة التي يكون ان يبلغها كما خرت
 نفسي في اجا العيد واذ اهل الهلال يقع طلاقها وبما يعلم انه
 لا يكون كما خرت نفسي انما مسست السما اسقاطا لما بيد لها
 قلت الجاري على قول كثر في ان طالق ان كان هذا الحجر لزوم قضائها
 كالدخل على خريفي ما قاله الكذا توقف اي بين يدك
 القاضي متى علم بها وتوربها لعضا يا احد الامر في جزا فان اب
 اسقطه الحاكم كما تقدم في الصنف ولم يبطل ما بيدها بالمرقة كخبرة
 بعد الدخول قضت بدون الثلاث لان الحلل في التعلق في وصف
 عارض للطلاق وفي النقص في ذات الطلاق وتعين ما قيد
 به زمانا ومكانا نحو خيرتك او ملكتك ما دمت في سنة
 ثلثة وسبعين فليس اختيار نفسها بعد ها ولها الاختيار في
 سائر جزاها ولكن متى علم بها توقف وتوربها لقضائها جزا
 ولا تمهل فان اب اسقطه الحاكم فالكلام هنا من حيث انها
 لا تختار في بعدها فقط ونحو خيرتك او ملكتك ما دمت
 في ملكة فيسقط ما بيدها بمجرد جزاها منها ولها الاختيار ما
 دامت فيها كما سبق في كتابه ان قاله اختار في اليوم كله فخص
 اليوم ولم تختار فلا خيار لها لقوله مالك ان خيرها فلم يخرج

خريفي

افترقا من مجلسهما فلا خيار لها فلذا ان مضى الوقت الذي جعل الخيار
 اليه واما قوله الاخر فلها الخيار وان مضى ذلك الوقت عيان
 قوله ليس لها ان تختار بعد مضيه ذهب كبار السيرة الى
 ان هذا على قوله معا وقيل يخرج على القول قلت اقتصر
 عيان على ما نقل ونقدم ذكره استدلالا بالقاسم في محلي
 بالعلم بدلالة قوله ابن القاسم على تخرج المسألة على قوله مالك
 ولذا قال اسماعيل القاضي قيا سها ابن القاسم على ما ملك امرأة
 ثلثها مطلقا لا يشبه لان من قيده بوقت لم يجعل لها بعده
 شيئا ولعدها كقوله عن ابنايه زيد وابي الحسن لا خيار لها بعد
 اليوم على قول مالك معا قاله وقوله ابن القاسم في المدة سنة
 بين ان اختلفا قول مالك جاريها والامني لا يجوز
 الي ولا لا يقيد لا بزمان ولا مكان ففي الغائبة اي متى مجلس
 التحير والتمليك ومن قال لها متى شئت حتى توقف
 البع عرفة اللحيي اختلف ان خيرها وهي غائبة فقبل فله
 بيدها بعد المجلس اذ ليس ثم من تجاوبه ولا يلجها بجواب
 وثقها حسن كمن قال ان تروحي فلانة فامر بها بيد لها
 فلم تقض بحضرة العقد وان عنت عندك سنة فامر بك بيدك
 فيغيب عنها سنة قلت كذا وجبته في غير نسخة منها عتيقة
 بذكر اختلف ثم ذكره قولنا جدا فقط واختلف فيها منصوص
 تقدم في فصل الشوط الخريفي ان خيرها او ملكها وهي غائبة
 عن المجلس ويلجها الخريفي ليقب لها ما جعل لها بيد لها
 بعد بلوغها فالتم توقف او توطا وهي طريقة ابن رشد وحكي
 عليها الاتفاق او يحرمه اختلف الذي في كذا من بيت مالك
 وابي القاسم المتقدم وهي طريقة اللحيي وفي كذا خرق
 اي مجلس التوقيف بمعنى ما تروحي فلانة اي بحسب

الخريفي

الح

العدل

اوام

العادة وهن اقول ذلك المرجوع عنه وبه اخذ ان القاسم
المستعمل وبه العمل وعليه جمهور اصحابه ورجع اليه مالك اخرا
واستمر عليه ان ان توفاه الله تعالى وقوله الذي يرجع اليه ثم
رجع عنه ان الامر يستمر بيد صاحبه توقف او سقطه بملك
او غيره واحترز بقوله يتفق في مثله على قياضه بمجرد تفويض
الامر اليها فامد البطل ما يبد لها فان ذلك لا يفيد ولا يبد
ان يجلس معها قدر ما يرى الناس انهما تخار في مثله وان
حال المجلس وعلم انهما قد تركا ذلك وخرجا الى غيره فلا
خيار لهما وهل ان واذا كفي اي في استمرار الامر بيد صاحبه
توقف او سقط او ليسا كفي فيسقط ما بيد صاحبه بمجرد تفويض
ما يترك في مثله على الراجح ويستمر في الايقاف او لا سقطا عليه
مقابلته ترد اي طريقا للمتاخرين حكما هما ابن بشير الدروي
الراجح انهما كفي لانه نص المدونة فيهما وان قال لهما ان تطلق
ان سلت او اذا سلت قد سلت بيد صاحبه وان افترقا حتى توقف
او توطا وكانت اذا عند مالك اسد من ان ثم سوى بينهما
ابا كفي اي جعل ان مثل اذا في ان ذلك بيد صاحبه ما لم توقف
وهما انما التملك والتخير في تخير المعلق اي من التخير
والتملك على مستقبل تحقق كقوله ان تحيرة بعد شهر او يوم
موت او غالب كقوله ان حصص فامرك بيدك او لا صبر
عنه كان حنة او محرم كان لم يترك فانت تحيرة او مملكة فيتخير
وتصير تحيرة او مملكة بمجرد تلفظها بالصيغة وعدمه
اي التخير الصارفة بالانظر لان المعلق على مستقبل محتمل
على غير غالب ويصير عنه كقوله ان دخل الدار فامرك بيدك
وعدم الكنية بالكلية ان علقه على مستقبل محتمل نحو
ان كنت السخا فامرك بيدك كما لطلاق اي المعلق

السابق

السابق تفصيله ويستثنى ما يفيد التشبيه قوله كل امرأة
اقر وجهها فامر بها بيد صاحبه فانه يلزمه التطبيق المذكور للمخبر
لان المرأة قد تخار البقا مع الزوج ولان الغالب على النساء
عدم اختيار الفراق بخضرة العقد ابن عرفة حكما سلفين
في التخيير كما لطلاق في ^س ان قال لها اذا جاعده فقد
خيرتك وقفتك الله فتقضي او ترد وان ملكها الي اجلي
فلها ان تقضي كما نها في الموازنة ان ملكها الي سنة ثم وطئها
جهلا زالا ما بيد صاحبه ولو قال ان قدم اي لم يترك ذلك وطئها قبل
قدومه الشيخ عني ان جيب عن اصبح ان جعل امرها بيد صاحبه
الي اجلي او يبد غيرها فلا يقطع الوطئ وقال ابن الما حنون
وبه اقوله قال اصبح بخلاف المملكة الي غير اجل وسوي بينهما ابن
القاسم وسمع ابو زيد ان القاسم في قوله رجل كلما جاسها وكلما
حاضت امرئ حصة فامر بها بيدك انه يوقف من جعل
ذلك بيده فانا طلق لانا جاز ذلك وان ابي ان يطلق سقط
ما بيد صاحبه ولا يرجع للزوج في ذلك قبل وقفه وان علمها
اي الزوج التملك والتخير على امر اي مستقبل محتمل غير
غالب يملك الصبر عنه فالبينة اي الزوجة حصول الامر
المعلق عليه تفويض الطلاق لها بعد طئ وطلعت نفسها واخذت
ان كانت مدخولا بها ثم تبين عدمه اي الامر المعلق عليه
كان علق اي الزوج تفويض الطلاق لزوجته تليكا او تخير
على غيبته اي عنها سنة ما لبان قال لها ان غبت عليك سنة
ولم اقدم فامرك بيدك فقدم اي الزوج من غيبته لبد
الزوجة قبل تمام السنة ما لبان تبين عدمه ولم تشر
اي لم تعلم الزوجة بعدمه فالبينة ذلك وطلعت نفسها
وترد وجه غيره ثم اثبت الزوج قدومه قبل تمام الاجل

تقول قلنا لا بل لا علم بيان لوجه السبب ان القاسم اذا طلقت
المرأة نفسها في غيب زوجها بعد المدة المسترطة لها فاعتدت
وقرحت ثم قدم زوجها فاقام البينة انه كان قد قدم قبل انقضاء
المدة المسترطة فانها ترد اليه وان كان قد دخل بها لثابت
وكذا ان شرط انه لا ينفق بالنفقة الغير وقت كذا فامر بها
ببدها فرفعت الي الحاكم امرها وزعمت انه لم يبعث لها
شيئا وطلعت نفسها وتزوجته ثم قدم الزوج فاقام بالبينة
انه لم ينفق بالنفقة وسقط التملك ونزعت من الاخر وان
دخل ورددت الى الاول ابدا كسرى يريد لنا هذا تعد من المرأة
كالتي ارجمها وعلمت ثم تزوجت وبخرية من باع سبعة شمس
تعد وباعها من اخرى موافق ابن عرفة ولو ثبت انه بعد النفقة
فامسكها من نفسها معه ولم يعلمها معنى الطلاق فلا يرد
ثم قال وقال ابن شاسه في المملكة بالغيبه فوقوا بين علمها
لقد ربه وعدمه فان علمت في نسخ نكاح الثاني ولما لم تعلم
جره على الخلافين طلق ثم ارجم ولم تعلم برجمته كرحم
تزوجت وفي ذلك قولان ومثله للابن الحارث وفي قولها فسبح
اجمالا لاحتمال كونه مطلقا او ما لم يثبت بها الثاني وظاهر
الرواية في المملكة فسبحه مطلقا وفي تعميمها حال المملكة
الى كونها عاملة او غير عاملة نظر لان نص الرواية انه اقام بينة
انه قدم اليها وانه كان ينفق وقدومه ونفقة عليها ملزومان
لعلمها ذلك وان حصل المعلق عليه ثم وطئها غير عاملة
فعل خيارها ابن عرفة فيساقا له اذا قدم فلا خيار
قد ثبت لها اذا قدم ولا مجال بينه وبينه وطئها فان وطئها
بعد قدوم فلا بد ولم تعلم المرأة بقدمه فلها ان تختار حيث
تعلم وان ثبت لها خيارا في نفسها فاعطاها ما لا على ان تختاره

فقولت

فقولت لزمه ونج سماع اصبح قال اشهد من شرط المرأة ان
تزوج عليها فامر بها بدها فترزوج عليها وهي لا تعلم وماتت
المرأة التي تزوجها عليها او طلقها ثم علمت فلها الخيار ان يرشد
لانه وجب لها تزوجه فلا يسقطه موت ولا طلاق ولو
تزوجها على ان امر كل من تزوجها عليها بدها فترزوج عليها
ولم تعلم حتى طلقها طلاقا بائنا ففيه بقا ما كان بدها وقوله
قولا اصبح من سماع ابن القاسم وسكون مع ابان الماجنون
والخيار خيار المحيرة ابن القاسم من تزوج صغيرة على انه
ان تزوج عليها فامر بها بدها فترزوج عليها فان كانت عقلت
وعرفت الطلاق والخيار فاختارها وان كانت لا تعرف الاستوى
لها حتى تعرف ثم تختار وان كانت صغيرة لا تفعل وجعل امر التي
تزوجها عليها بدها فترزوج عليها فسبح النكاح اللغي لانه
نكاح موقوف وهل ان اطاقت خلاف ابن عرفة وسمع
ابن القاسم من حرام امراته قبل البناء ولم تخص فاختار في نفسها
فهو طلاق ان بلغت في حالها يريد مبلغ التي لو طافها ظنت كحون
لها الخيار وان لم تبلغ لانه هو الذي جعل ذلك اليها ان يرشد
التأكل يريد هو ابن القاسم والمالك في رسم النجاسة مع سماع عيسى
لزم طلاقها وان لم تبلغ مبلغ ان لو طافها عقلت وعرفت ما ملك
فيه ومثله لابن القاسم في سماع ابن زيد فتفسره هذا القول ما لك
صغفه اذ الموجد له والمالك خلافه ولو كانت صغيرة لم تفعل
معها الخيار والطلاق لا يستوي بها حتى تفعل قال ابن القاسم
في سماع ابن زيد وهو مفسر لقوله ما لك هذا وقوله كحون لهما
الخيار وان لم تبلغ يحتمل انه اراد به وان لم تبلغ المحرم ويحتمل
وان لم تبلغ ان لو طافها ان بلغت مبلغا تفعل فيه معنى الطلاق
قوله وله النفق لغير الزوج لانه في النكاح الزوج مع الاجنب

في ذلك على ثلاثة اوجه تليق ووكالة ورسالة فان ملكه ذلك
 لم يكن له ان يفترعه وان وكله فله عزله ما لم يقض بالطلاق وان
 جعله رسولا لم يكن له ان يقضي بشئ وهو في الرسالة على وجهيه
 احدهما ان يقول له ابلغها اني طلقها فمذهبه تكون طلاقا وقت
 قال ذلك سوا ابلغها الرسول او لم يبلغها والاخر ان يقول له ابلغها
 اني جعلت امرها بيدك او ابلغها خيرا فمذهبه اذا عرفت وقضت
 بالطلاق كانت لك طلاقا وان لم يبلغها ذلك الرسول واختلف
 اذا قال طلق امرأتك هل هو عليك او وكالة وكما ان الحاكم يقول
 هو على الرسالة ولا يقع به الطلاق الا ان يطلق برئها هنا
 الوكالة وهذا حسن موافقا وكان الغير اجنبيا منها او قريبا
 لها او لاحدهما ولو امرأة او صبيا محترقا وذميا ولو لم يكن من شرعه
 طلاقا لزوجته وسوا شرعها مع ذلك الغير لا على مذهب المدونة
 وهو المشهور في قوله لغير الزوجه اي مجتمعا معها او متواعها
 فاشتمل كلامه على المستلزمة الا ان العبرة بما قضى به في حالة
 الاقتراد والعبرة بها في حالة الاجتماع ولو قال ابوها ان اذكر بمها
 في نظر المصلحة اي للزوجته فلا يرد الامر للزوج الا اذا كان
 فيه مصلحة لها والا فلا يصح ويقوم الحاكم مقامه اياها كاجب
 لوجوبه بيدا جنبا فتوقا من المجلس فكالمراة في القولين
 غايبا اكثر من كالزوجين ذهابا فينتقل اليها اي الزوجه اذ حب
 انتظاره حذر عليها ولا وجب لنقله عنها ولا لابطاله فان
 كان غايبا على مسافة ثلاثة ايام فاقبل فكاحدا اخر اذ لا خسر
 عليها في الانتظاره اياها لو جعل ذلك بيدا جنبا فغاب
 الاجنب فانهم عنه اسقاط ما جعل له من ذلك سقط
 وكذلك ان غاب ولم يشهد انه باق على حقه فان الشاهد
 انه باق على حقه فله زوج ان يرفع الى السلطان فان كان قريبا
 الغيبة

الغيبة كتب اليه باسقاط ما بيده او ايضا ما جعل اليه وان كان بعيد
 الغيبة تقبل يسقط ما بيده وينقل الى الزوجه الذي اتملكه كالتيك
 محمدا واذ لم يوجد جعل الامر اليها وقالة كتاب محمد بن زيد
 ولا يقر بها الزوج لانه قد جعل الامر في طلاقها لغيره فيلزمه
 ما التزم واذ فرغنا من هذا عزمنا على اجل المولى موقا كان غاب
 الي الغير المتزوج اليه امر الزوجه ظاهرة بحسبة قريبة او بعيدة فينقل
 النظر للزوج لانه قد جعل اسقاط حقه والذات في الحرش وعب
 بطلان التولية وعدم انتقاله للمرأة بعد غيبته او قربت
 والفرق بينهما وبين السابقة انه في هذه ظم بغيبته بعد كونه
 الامر اليه في حضرة فسقط حقه في السابقة كان غايبا حال
 التولية البناء في هذا ظاهر الحكم كاتبه سوابك بنو وقال
 اب عبد السلام ينبغي ان يفرق بين قريب الغيبة وبعدتها كالذي
 قبله واختار في التوضيح ما لا يابا كاجب ويتوقعه فالاول ما حمل
 كلامه هنا عليه فتأمل قوله ابن عبد السلام يفرق بين قريب
 الغيبة وبعدتها هل معناه انتظاره في الغيب وانتقاله لها
 في البعد كما فهمه في الصنف فنزله عليه كلام المتك بحمل التبيين
 تاما في المنطوق والمفهوم وان كان خلاف ظاهره الذي فهمه
 منه في الصنف من الانتقال لها فيها او معناه الانتظار في الغيب
 وسقوط التولية بالكلية في البعد فتحتل عبارة المتك
 اذ لا سلفا لها والامتنع لا تقدم اي لم يشهد ونفى
 الغير اثبات فكانه قال فان اشهد ببقائه عند ارادة غيبته
 اخذ بغيره الامر وكسر الدال المعجمة اي تلوم له اليه
 غير الزوج المتزوج اليه ويكتب له اما ان يسقط ما بيده
 او يقضي فيه باحد الامرين ناجزا فان اسقطه فلا ينقل
 للزوج في القرينة اي ثلاثة ايام فاقبل وفي بقائه

كلامه

اي المتقويين للغير في البعيدة على ثلاثة ايام ويكتب له كما
 سبق في القربة . وانتقاله اياها من العمة لها اى الزوجة
 وانتقل اى امر العمة او صهي اى المفوض له به اى
 امر العمة لاحد والا مفعول المحذوف اى يوصي به لاحد
 فالظاهر للزوجة اى انتقاله لها كما في المحرسي وهل يسقط
 مضارع اسقط تمكينها اى الزوجية من وجهان التمتع
 بها ومفعول يسقط محذوف اى التقويين لغيرها مطلقا وحرمة
 تمكينها اولا او ان رضيا اى او يسقط تمكينها تقوى
 الامر لغيرها اى رضيا بتمكينها فان لم يرعها به فلا يسقط
 خلاف صحيح الا في الشا طوعا الذي تفيد المردونة وشراها
 وابن عرفة الثاني وان فوضي اى الزوج طلاقا وجهه
 لرجلته اى مثله بان قال لها طلقا زوجي فلا حد لها اى
 الرجلين الاستقلال اى بطلاقها عند اب القاسم عالم
 بنو اى الزوج عدمه اى الاستقلال اما ان قال امر زوجي
 بايد يكما فلا يقع طلاق الا با اجتماعهما اتفاقا فان قال علمها
 بطلاقها الزم بمجر ذلك وان لم يعلمها اتفاقا سمع عيب
 ابن القاسم ان قال طلقا امرأتك فابهما طلق جاز طلاقه وان
 طلق كل واحد فيهما واحدة جاز ان يرشد اذا قال طلقا امرأتك
 فهذا القضا يحتمل الرسالة والتمليك فقيل محمول على الرسالة
 حتى يريد التملك وهو قول ابن القاسم هنا وفي المردونة
 الا انه في المردونة حمل على الرسالة على الاجماع اى العزم فواى
 الطلاق واقعا عليه بمجرد الرسالة بلغها الطلاق اولا
 غير ان قوله لها علمها امرأتك بطلاقها وحملها صاعدا على
 الرسالة على غير الاجماع فرائى ان الطلاق لا يقع عليه الا بتبليغ
 من بلغها الطلاق منها كل واحد وكل واحد منهما ان يبلغ عليه

فان

فان طلق عليه جاز وعالم لطلاق لم يلزم شيك وله ان يمنعه من ان
 يطلق عليه ان كان بخلاف المملك الطلاق وقيل انه محمول على
 التملك حتى يريد الرسالة وهو قول اصنع واياه اخار ابن حبيب
 واكاصل ان المسائل ثلاثة واخصرها ابا عرفة ونصه وقوله امر
 امرأتك بايد يكما تمليك لا يقع طلاقه الا با اجتماعهما علمها
 او على احدهما اتفاقا وقوله اعلمنا امرأتك يحتمل الرسالة والتمليك
 وفي جملة على الرسالة حتى يريد غيرها فيلزم الطلاق وان لم
 يعلمها او الوضالة كذلك فلا يلزم طلاق الا بتبليغ من بلغها
 اياه منها وله منعه تالها على التملك كذلك الاول للمدة
 والثاني لجماع عيب والثالث لا يصح اى وقوله في المسائل
 الثلاثة امرأتك بلفظ التثنية وهو ظاهر فانه البناء والنظر
 ابن عرفة يرجع مما صح طلاقه
 ابن عرفة الرجعة مرفوع الزوج او الحاكم حرمة المكتقة بالزوجة
 لطلاقها فتخرج المراجعة وعلى راي رفع ايجاب الطلاق حرمة
 المكتقة بالزوجة بانقضاء عدتها وقوله ابن اكا جب رد المقتدة
 على طلاقها من عن الغاية اي لا غير خلع بعد دخوله ووطئها
 قبله ويبطل طرده بتزوج من صح رجعتها اثر انقضاء عدتها
 اخطا قوله فتخرج المراجعة يريد بها تزوج من طلقها طلاقا
 باساقا من الغاية لعدم استقلال الزوج بها لتوقفها
 على رضاي الزوجية والولي والمهر والاشهاد وقوله وعلى راي
 رفع ايجاب الطلاق اشار به الى الخلاف في الاستمناع بالزوجة
 في زمن العدة فالتمسهي حرمة وعليه الحد الاول والثاني باخته
 وعليه الحد الثاني وقوله يبطل طرده بتزوج من صح رجعتها
 لا يعني انه غير مانع لدخول تزوج من طلقها طلاقا رجعييا
 بعد انقضاء عدتها لانه يصدق عليه انه رد المقتدة فان

وقوله
 بطلاقها رسالة والتمليك
 واقع وان لم يعلمها
 وقوله بطلاقها امرأتك

المعدة مشتق بحكم عليه ويشير بذلك الى ما ذكره الفراه في التفضل
بين كون الوصف محكوما به حقيقة في حالة التلبس بالفعل فقط
وكونه محكوما عليه فيكون حقيقة في الاحوال الثلاثة وقد رد عليه
ابن السبكي وغيره ذلك وقالوا حقيقة التلبس بالمعنى فقط
وبه يدفع الاعتراض على ابن ابي ابيحاج لانهم لم يطلقوا على من
انقضت عدتها اسم المعدة حقيقة والله اعلم على احكام
النكاح اي يجري في حكم القدم على الرجعة ما جرى في حكم القدم على
النكاح من انه يكون مندوبا او واجبا او مباحا او مكروها او محرما
او لو محرما او مباحا ابن سبكي كل من له اهلية النكاح فله الرجعة
ولا يمنع منها المرض والاحرام وان منعنا من ايقاع النكاح ولا توقف
على اذن سيد الامة الخط الذي يمنع من النكاح ولا يمنع من
من الرجعة خمسة الحرم والعبد والمولى عليه والمرضى والمديان
اذا قام عليه عزما وده قاله ابن فرحون وغيره وفي المسائل الملقوة
سنة يرد نكاحهم الحرم والعبد والمفلس والسفيه والمرضى
والمرئى الا انما يجزى السيد للعبد والفرع للمديان والولي للسفيه
فهذه الثلاثة مخوزة بالاجازة والثلثة الباقية لا يجوز بالاجازة
ويفسخ نكاحهم وان دخلوا ولم ان ذر جعوا اذا طلقوا طلاقا
رجعيا وهذا ظاهر في غير المرئى اما هو فلا لان برئته يثبت
منه زوجته وفي سماع ابن القاسم ليس لسيد العبد ان يمنع
من الرجعة ابن رشد لان الطلاق جعيل لا يزيل الفصمة وانما
يوجب فيها كلما يمنع من الوطى ولذا قال في المستطية لا نكاح
المرجعة الى ولي ولا صداق ولا رخص من المرجعة لان
طلقة المرئى على لصحة المبالغة عليه صحيح ان
منعقد للزم كالصلوة في ثوب او مكان مقصوب صحة منع
الحركة وان كان هرا او او له المحال وان حلة فالتعبد

بالطلاق

ابن ابي ح

بالطلاق اي في قوله ابو حنيفة في نكح وقد تبع ابن ابي حنيفة
ابن سبكي قال ابن عبد السلام يريد ان المرجع والناكح ليتويا في
الشروط دون انتفا الموانع فكما يشترط في النكاح ليشترط في
المرجع وهو العقل والعلم فلا تصح رجعة المجنون كما لا يصح نكاحه
فقد علم على عبارة المتن انها تقتضي صحة رجعة السكران بحكم
لصحة طلاقه وليس كذلك لعدم عقله فعبار الجماعة احسن
والله اعلم ولم ينظروا الى حكمهم بصحة رجعة المرئى
ليقطع امرها اي يخرجها من العدة ان طلقت في الصحة وبصحة
المرئى صحة بينة ان طلقت في المهر من اي رجعتها تترك للزنا
دائما فيها ادخال وارث لانه الى اللرجاع لخلعة لقوله
لم ينظر واذا في الصوان قلت هذا التعليل صادرة قلت هو في قوة
قوله لتغلب حالة الابتداء على الحالة اللاحقة لانها حال الرجعة
وارثه لا يتحقق فيها ادخال وارث وان كان ارثها لا يقطع بخروجها
من العدة حيث طلقها قبل مرضه لولا الرجعة ما جازى مانع
من التصرف وهو مالك الرقيق وولي السفيه ورب الدين
غير البائنة في عدة ووطى ابن سبكي الركن الثاني المحل وهو المعتدة
بعد الدخول بوطى جائز في نكاح تقاصر عن نهايتها بما يملك
منه الزوج ابتداء البقاعه مجرد اعمى العوضى وعن قصد البينة
ولفظ يقتضيها على خلاف فيما وفي الصوفى في عدة الى كالايضاع
لقوله غير التلبيح البائنة خرج الصغير اي زوجته النكح
طلقاته ولتية فلا تصح رجعتها اذ لا عدة عليها عليه انكح
الصغير بما اذا كان بلا عوض الا ووطى الى الصغير
كلا ووطى الى في عدم ايجاب العدة وكون الطلاق عليه بائنا
فزوجته خرجت بقوله غير بائنة بقوله في عدة حل الى
جار الوطى شرعا احرارا من طلقت كعب اول ووطى مستند

في قوله ابو حنيفة
في نكح
في قوله ابو حنيفة
في نكح

ابن ابي ح

لعقد فاسد بغيره بالدخول او بعد وطئها صائمة شرعاً وجب عليه شمس
 الاساك كرمضان والنداء المعين ام لا كفصا رمضان والنداء المضمون
 او محرمه بنسب او حائضه فلا رجعة في هذا كما لا يجعل به احلاله
 ولا احصال على المشهور لان المعدوم شرعاً كما المعدوم حساً وتقل على
 ابن الما جئوك ان الرجعة مع كل وطئ حرام ما عدا الوطئ في الدبر
 كما لرجعة مع الوطئ الحلال وتقل عنه ايضا ان خلافة الصائمة
 التي تجب عليها الاساك اما التي لا تجب الاساك عليها فتصح
 رجعتها اتفاقاً فالفساد الصوم باوفاً املك فاقه ولا حرفة للزمن
 وظاهر كلام ابن عمر في ان المعتمد ان الحكم بجميع انواعه لا تصح
 الرجعة معه ابن عمر في شرطها نبوت بنائها وشبهه ما تقدم
 في الاحلال وفي شرط الوطئ ويجوز ان قوله المشهور يخرج الاتقي على قول ايضا
 الما جئوك وطئ الخاف في حلقه والوطئ في صوم التطوع والاعتكاف في غير
 المشهور وفيه بطلان لما يؤول الخلافات والامساك بعد ما لا تجب له فان وهدا
 طلق عليه نعم نعمة او عيب الرجعة ان ليس في الرجعة اروة لقب عيب
 وهدا فلا ان لم تره وتختلف ان رقيت بهما اروة الا لا بد من اروة يعني حصة
 رجعة قوله ان النظام مع الاخوة في الايلة ومحتون فيه وفي المعسر
 الخط والنزاع تقدم في الاحلال ان ثبتت بشا هذين على النكاح والبر ليس على الخلو
 وتغافل عما على الاصل به الاول وطئ في فاسد يتغير بالرخول اول مضارب
 لوطئ في ووطئ في مضارب لوطئ في فاسد يتغير بالرخول صفة لوطئ في ووطئ في
 المعتدة من اول وطئ في فاسد يتغير بالرخول مستند لغيره فاسد يوجب فاسد
 بالوطئ في محرمه فهو بيان في مجموع حال ومجموع اول وطئ في فاسد يتغير بالرخول
 المتأخر عن الوطئ في الزنا او بالوطئ في فاسد يتغير بالرخول مستند لغيره فاسد يوجب فاسد
 وشبهه لوطئ في فاسد يتغير بالرخول مستند لغيره فاسد يوجب فاسد
 صوم اي ووطئ في رجعة المعتدة من وطئ في فاسد يتغير بالرخول مستند لغيره فاسد يوجب فاسد
 يجب الامساك لاي في الصوم الزني وطئ في فاسد يتغير بالرخول مستند لغيره فاسد يوجب فاسد

نوم الزني

قول ليس الزني اية اخراج الزكر من البعرج ليس بوطئ واية واما على انه
 وطئ فيه يصح رجعتها لبطان التصريح باوفاً الخلافات ولما لم يجب الامساك على ما
 بعد ما بطارت بوطئ وطئاً حلالاً كما في مع رفق تيمم عيادة شبه حل وطئ
 خرج به من طلفت قبل الوطئ او بعد وطئ في فاسد كفي صوم سواء كان يجب
 فيه الامساك كرمضان والنداء المعين او لا يجب فيه الامساك كفصا رمضان والنداء
 المضمون او في اعتكاف او تطوع او في احوال او عيب فلا رجعة في قوله كما لا يقع
 فيه احلال ولا احصال على المشهور لان المعدوم شرعاً كما المعدوم حساً وان وطئها
 وهي صالحة فان كان في مضارب او فاسد لم تصح الرجعة وان كان في تطوع او
 نذر مطعون صحت عند ابن الما جئوك لفساد الصوم باوفاً الخلافات والنداء حلال
 وهو مبني على ان الزني وطئ في ووطئ في فاسد لا تصح رجعتها وكلام ابن الما جئوك
 ضعية ووطئ في فاسد ان المعتمد ان الحكم بجميع انواعه لا تصح معه الرجعة
 وانظر في وطئ في الخ وطئ في فاسد لوطئ في فاسد لوطئ في فاسد لوطئ في فاسد
 تطوع والظن الاول لوجوب اقام المعدوم واما وطئها صائمة فهو عا بدون
 ان في الزني يصح به الرجعة قطعاً عن ابن عمر تقدم فيه قوله
 يصح الرجعة وارتفعت وردتها ان شام الزكر المالك السبب ونعم الصفة
 وما يجزى في امرها بالصفه كنوم رجعت وارتفعت وردتها ان النكاح
 وكذا لوطئ الامساك ان عمره الضيف بهما راجعتا وفي ذلك كلامهما وارتفعت
 ابن شام ورجعتا وردتها ان النكاح وكذا لوطئ الامساك ثم قال محمد
 التحميد في ذلك محمدي ونزوحها وكذا ما ابراهيم العفري قلت الاظهر الاول
 مع ارادتها فسد بلا لاي في فاسد يتغير بالرخول مستند لغيره فاسد يوجب فاسد
 راجعتا محمدي مع برقم في الرجعة والمراجعة فان المراجعة بعقل حبر سير
 لقول برقم اصطلاح بعيني وما فيها من ضرورة لا استعمال الرجعة كحوت ورة
 بلير اجعلها على ان ملكه من جلتا في فاسد يتغير بالرخول مستند لغيره فاسد يوجب فاسد
 معتلة وشرع فيه وبدوها لاي لاي في الزنا والنجس وهو ليعطى رجعت
 من المثل في الرجعة وغيره ما يحقها ومودتها وعيادة الخمر في المعنى ان الرجعة

مجلسه از حضور مهتابی به اربعه صبیحی

والماء حليق البوصير في نواح البراري لا نرى ارضها ولا نرى حبيباتها من الرصير
فانها تسمى في لغة العرب حليق البراري في لغة كنعان والفاصع والواصع يكونان في لغة
الفاصع والواصع يكونان في لغة كنعان والفاصع والواصع يكونان في لغة كنعان

100

و تسميه فان
عمرى عن ابي
الاحول اسم
الرجل و قيل
تفضل التواني
نعمه
الاستغناء
بنية

g

میری

وسواء صرقت الزوجية او كثرته فلا يكون لها دليل على فوته مثل ان تضرع منه ان كان يقول
في العدة اصبحتا او فلقنا وكثره اذا اصبحتا البينة ان كان بينت معها في بيتا غير الزوجية
لان الامانة عندنا صحت ابن العاصم وسواء قسم اوله ليس بان يصرف انه كان نوى الزوجية
فان لم يات بريل ولا غيره واعتبرت في جلد قبل الفجر لا اعتبارا بما ان محنة الاول بل فيه عليها
ويجوز على النعفة عليها ومختلف اذا اطلقت بالطلاق لعدم الوثوق بالزوج وانما من العدة ان
انفك الابطال قد لم يقصر ضررها ولا هلكه منعته من ان احب الزوج ان يعطيها ربع دينار
ويحضر الزوج حيل زوجه غير ما على ذلك وان عمده المهر حيث لا يقبل قوله ان كثرته الزوجية
حلت للزوج وان صرفه لم قبل الفجر ويحضر على نعتها الا ان يصدق بان انقضا وقاضا
بالطلاق لعدم الوثوق بعرفه الزوج لا يملك لها ان تضرع زوجها وتما ذلك على اخر قول
فان لم يضر قطع ذكره قبل البناء وطلاق المهر بعد ان قد حال بينه وبينها ولم قطع ذكره
المنعته بغير الوثوق وللزوج غير ما على ان يعطيها ربع دينار ويحضر الوحي كما لو كانت امة
واعترف السيد بانه كان ارجعها فانه لم يضره من حيث ان يضره من بعض المزاكين
ان اتي الزوج ذلك من محضر له السلطان وان ايت لم تقبل ومعه عليها السلطان قال ولا
يترجم اختها ولا خامسة وذكر محضر الحق ان ابا عمر ان ترجع في جبر الزوجية اذا ديع راسا
ربع دينار قلت مفتني فبعد تزوج اختها ان لا يقبل رجوعه من قوله راجعها مفتني فمهر
غير ما له اذا اعطاها ربع دينار وعمر رجوعها من قوله راجعها مفتني فمهر
الزوجين فيقول رجوعها من قوله راجعها مفتني فمهر راجعها مفتني فمهر
عمره على قول معتقدا ان له رجوعا على رجل معتقدا محبة بروت منها ديمار اقامه
احدنا معتقدا عليه وقال الضمير ان اطلق على قوله بعد الشراء وان قال كنت كاذبا لم يفتق
عليه وخيما على قبول رجوعه بوعيد الطلاق فلا لا يضرها بارادتها الراحة في محبة
والفقر بالرجعة لا يضرها ولا له عب كلام الذي حيث لم ترجع قبل جبر حيث كان يجر
رجوعها وذلك في اية اية اية وفي الاول بعد انقضاء العدة واما بعد ما يجبرها
ونورجعت لان رجوعها لا يقبل بعد كذا ينبغي ان ياتي فيه نظر او قبول رجوعها في
جبرها وفي ابن عمر مفتني فمهر غير ما اذا اعطاها ربع دينار وعمر فمهرها رجوعها
عن تصديق ونقل غير الحق عن بعض الزوجين فيقول رجوعها واختار وعمر بغيره لا يقبل

الزوجي

وكذا في النكاح وجوابه ان المراد جبرته ما دام على امره ما هو فيه من غير ان يملك
مع نقل ابن عمر واثبت على جبره في اية على جبره من غير ان يملك ان طليقت
واراد في النكاح ان تضرع بغيره على فاعده الاضر ورجوع اية وارجع
عزله في اية بل هو على في موضوع عدم ثبوت الخلو صفة فاعليه اية ارجع لا جبره
بل هو على في رفع المرأة في التزوج بغيره والرجوع اية غير ما وغير ذلك مما سبق كالنصف
والنكاح اية للزوجية تشييد في سقوطه عن الزوج ان رجعت اية المرأة عن امرها
بل هو على ولو اقر اية استمر الزوج على امرها بل هو على والى الخلو ولو طلق لان شرا اخر
الرجوع اية رجوع كذا في العدة اية ومن قبل اية الرجعة ولا تصح وانما ان
علقت بغير الزوج المعلقة وكسر اللام مشركه اية معلقة الزوج على ان يستقبل كونه
بعد شهر انما نوع من النكاح وهو لا يجر مؤجلا ولا حثيا بها نية فمهره
اي الرجعة حكم المعلق اية من الطلاق في توفيق حصولها على حصول المعلق عليه
فيحصل بعد مضي الشهر ونسب في العدة اية على الزوج بنية تعليقها العدة ويصح قوله
ان يكون مضاها هو الرجوع كما عند ابن عمر وغيره واجد عليه فان انقضت عدتها
فصل حصول المعلق عليه بوضع ارجع اية روت زمانا ان كانت بل طهر ولا تصح من حصول
بل هو عليها قبل حصوله معتقدا رجعة كل من وطئ رجعة عليه لا بد فعل فامرت
نية فيها قال قاله وغيره ان قال ايا ان كان غير رجوعا رجعت لم تكن رجعة محرم
الحق كذا في النكاح لا جبر الا يجر المهر في غير النكاح ان يكون راجع الرجعة اية اجل كذا في النكاح
ان اجل ان يكون راجع وان الرجعة تعتقدا نية فمهره وفردم هذا النية ارجع
لما ينقضه غرا والاول كذا في النكاح لا يضر المهر والجموع على عتده دون فمهره العدة
ان دخلت لدار بانه طلق فان لم يصحها في العدة بارت وان اصابها فيها لا يضرها
ان ذلك رجعة بغيره من قوله ليس رجعة اية رجوعها الا ان لو طلقه ذلك على
بغيره وعمر ونورجعي فانه جاء بنت رجعة لانه طلقه ان شاء الله وانما عتده اية رجعة
فمهره طلاق ما قلناه بعد الحق والجموع في نكاحها الاول وقال لامرأة اذا مضى شهر فانه
ان رجعت بغيره نية وولها مهر نكاح بل طلق اية عليه فينقض المعلق عليه بيان
حكم المعلق ولا تصح ان تعلقت قبل الطلاق باعلى تصح ضمير الرجعة وكذا ان لا يرب
ما يملك

الراجح

اذا

Copyrighted material

عانت وصلته في زوجة اية في نفقة الطلاق المتعلق على امر يحصله وقوله قبل الطلاق
على حرقا مضمون وصلته في زوجة اية في نفقة الطلاق المتعلق على امر يحصله وقوله قبل
الطلاق اية نفقة وصورة الطلاق صورة التمسك اية نفقة طلاقها على امر يحصله وقوله قبل
مثلا واداد السحر غشي ان يمسك في حبيته وانها تقول حتى تنفض عرقها وانما بعد ذلك
على انما ان طلاقها في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته وانما في حبيته
فزوجها ولا رجعة له عليها ان تزوجها في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته
فانما طلاقها وانما في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
رجعة اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
نفقة اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
على الرجل والرجعة حق له فالحق الذي عليه يلزم بالانكاح والحق الذي ليس له انكاح
قبل ان يحل له او لا خلاف انه ليس له ان يحل له فالحق الذي عليه يلزم بالانكاح
انكاحه قبل وجوبه وانما في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
قلت نفقة هذا الاصل في كل اية نفقة في الرجعة وسيف اختيار اية نفقة
تسببها او زوجها بتغيره في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
كانت اختارته للتعلق لان ذلك لم يكن وجب لها وفات الشرة اية نفقة في حبيته
الانكاح او بعد ذلك ان تزوج او تزوجها فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
بأنه اية نفقة في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
يلزم بالانكاح في كل اية نفقة في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
طلاق الا في اية نفقة في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
ذكره مع ذكره في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
فتمت اية نفقة في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
واحد اية نفقة في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
المرأة او كونه في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة

على النفقة

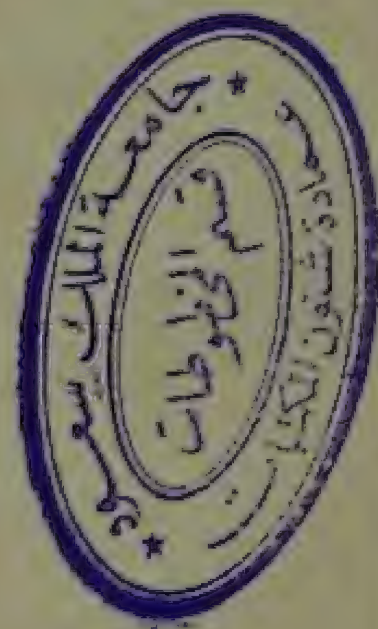
بالتعليق

المرأة

في امرأة اصبها او قبلها او انه كان بيتك معها في بيتك بعد الوفاة لان الانكاح صحيح على ارجح
مستحب غير ان انكاحه وسواء من ارجح ليس بهانه يصرف انه كان نفقته فادامها
وليس له الرجعة وانما في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
على النفقة عليها وتحقق اذ اقامت بالطلاق لعدم الوفاة بالمرور من المدة ان لا
تقال لها انه لم يقصر فربما وانما في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
وغير الذي جاز له جبر فاعلم ذلك واحذرهم فكم في الزوج ان حكم عليه باقرار
اي نفقة اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
وكذا ان صرفته كمن اية نفقة في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
ان صرفته اية المرأة الرجل في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
ها حيد لا يما على انكاحه فكم في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
في اية نفقة صرفه في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
فيها نفقة ولو لم ينفقها في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
مفروضا او احدهما فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
نظر في قال ان نفقة في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
لم نفق في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
الزوج نفقته في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
او نفقة اية الزوج في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
لا ينفق في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
اي نفقة في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
فلما نفق في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
ونفقه في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
نفق اية نفقة في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
ان نفق في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
فتمت اية نفقة في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
فتمت اية نفقة في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة
فتمت اية نفقة في حبيته فتمت اية نفقة وانما في حبيته فتمت اية نفقة

او نفق

4/10/18



الزيت

۱۲۸

وذكر في هذا الكتاب ما وجد في بعض النسخ من قوله تعالى
 واذكروا ان الله قد خلق الانسان من نوره اولاد الله اولاد الله
 واذكروا ان الله قد خلق الانسان من نوره اولاد الله اولاد الله

في اقامة الاستمتاع بغيره في حرمه وتعميرها ايضا في ايامها اذ اخرجت من اهلها
بغير رضاء لا ينفذ فيها خلاف الزوجية لان نفقتها في اقامة الاستمتاع بها مستمرة
مستطعة ولو لا استمتاع بها وخرجت الى اهلها في سكنى الامم لم يرب واما نظري
كل منها وكيفية الجاني وكذا السكنى معها في دار جارية لها والناس ولو اخرجت الى اهلها
ان لا يخرجها من سكنى بيتها فليس هذا الجواب انما هو في الزوجية لان الزوجية لا ينفذ
وتنزع عنها اهلها فليس هذا الجواب انما هو في الزوجية لان الزوجية لا ينفذ
في منع سوا ذلك العرف باستتاعه اهلها والجواب على النفقة ان نفقة الزوج في ذلك
وانما اعلم وصرفت بغيره فليس مستغلا في حرمه الجعيد في النفقة العرف وان وصفا
انما هو في الزوجية لانها لا ينفذ الا في حرمه الجعيد انما هو في النفقة بوضع اهلها
نفقة صرفت بها ان طلاق استغنى عن ذلك لا ينفذ على غيرها اهلها والطلاق تصرفها بغير
وان ينفذ من طلاقها او اهلها انظر الى الجبر ان لا ينفذ في ذلك على غيرها ولو رجع
نفقة كانت كذا في ذلك تصرف وبارت في قولها في استبرائها ان لا ينفذ في ذلك
او شيئا يستبرأ منها لانه ولو استبرأ ولو ينفذ في ذلك على غيرها ولو رجع
بعد اقامة اهلها ولو لم ينفذ في ذلك على غيرها في ما ينفذ في ذلك على غيرها
وسر حرمها انما هو في النفقة لانها لا ينفذ في ذلك على غيرها في ما ينفذ في ذلك على غيرها
النساء ان كان بها ما يعلم به بدانها استغنى فلت تصرف في استبرائها لانه ولو رجع
في العدة او كالمدة فظروا في اهلها في المدة فليس في النفقة لانها لا ينفذ في ذلك
ولذلك لا ينفذ في ذلك لانها لا ينفذ في ذلك لانها لا ينفذ في ذلك لانها لا ينفذ في ذلك
فيها ولو استبرأ في ذلك لانها لا ينفذ في ذلك لانها لا ينفذ في ذلك لانها لا ينفذ في ذلك
فيها الا في اهلها لانها لا ينفذ في ذلك لانها لا ينفذ في ذلك لانها لا ينفذ في ذلك
لا تنفذ فيها في حال لا تصرف في عدة نفقة فيها فادركها الخلق في تصرفها في اهلها
تصرف في اهلها فان لم تكن في عدة نفقة وروى في لا تصرف في عدة نفقة وروى في لا تصرف
ونصفه ولو اى ان تنقل المرأة فان قالت طلقف واخر الطهر فرب قبول قولها وتنسأل
ان ادعت انها في عدة النساء فان قالت كانت عدها على المعتاد وانفقت بعد الطلاق
الى انوار ولا تصرف وان قالت كانت عدها في قبله على انوار وصرفها الزوج صرفت

تصرفها

وانما

ان

ان انك بما فلا تصدق في اقل ما يقبل فيه قولها احد عشر قولا
الشيخ عن ابو ابي ذرقة قيل تصدق في شهر وليس بشي وروى ابن وهب
ان صدقها النسا فيه حلت وروى اشهب لا تصدق في اربعين يوما الا ان
يكون عند النساء معروفين وروى ابن وهب ان ابان بن عثمان صدقها في خمس
واربعين ليلة وحلفها اشهب لا تحلف ان حاضت النساء مثل ذلك ثلاث خيف
وفيها السحنون ليس العمل على ان تحلف وروى محمد لا تصدق في شهر ونصف
وروى المنبسط تصدق في خمس واربعين يوما وقال عبد الملك اقل حلت
خمسون يوما ابن عمر في قلت الاديات في الذكران فكيف بالنسوان فلا تملك
المطالبة من التزوج الا بعد ثلاثة اشهر من يوم الطلاق ولا تنسأل هل كان الطلاق
اول الطهر واخوه وتقدم للحي انما تنسأل عن ذلك ونحوه نقل الشيخ عن اشهب
تصدق في الحيضة الاولى لوقالت حقت بايوم طلقني ونظر في الحيضتين وطهرها
كم قدم ذلك فتصدق في مثله قلت على قول ابن الماحشون اقل الطهر خمسة ايام
واقل الحيض خمسة ايام تنقضي عدها من خمسة وعشرين يوما غير يوم الطلاق
وعلى ما ينفذ في اقل في حلفها انما تنسأل ان صدقها النسا فلا تحلف لظن مقدم ابن
وهب وسحنون واشهب وخبر بضمهم وهو في رتبها انما تحلفها على توجبه
بيمين الهمزة قال فان ذلك فلا تحلف الزوج على الصحيح ومنعت من التزوج
لمضي المعتاد في انقضاء العدة الا ان تنكحها اي الزوجة في ايامها
بانقضاء عدها الحادة اي للنسا في انقضاء عدها فلا تصدق فان
اشكل اي الامور ان ادعت الانقضاء في زمن يمكن الانقضاء فيه كسهر
النساء اي العار فان باحوال النساء في الحيض فان شهدت لها بالعادة جارية
في بلدها بانها تنقضي في مثل ذلك صدقت وفي حاكمها قولان والا فلا والحال
انما ان ادعت الانقضاء بعد زمن يغلب الانقضاء فيه بحسب العادة الجارية ببلدها
او تخلفه وعدمه على السوا يحسبها فانها تصدق بلا يمين ولا سؤال نسأل ان ادعت
بعد زمن يندر الانقضاء فيه سئل النساء فان شهدت لها صدقت وهل يمين او لا
قولان والا فلا وان ادعت بعد زمن لا يمكن الانقضاء فيه اصلا فلا تصدق

بدان

وانما اي الرجعية الى عطفها على انقضاء العدة اي صدقت بلا يمين في آخرها
 انما انما الى الدم اي الثالث الذي يخرج به منه العدة فاضمة بانقضاءها
 لظنها دامة المدة المعتبرة وهو يوم او بعضه الذي له بال فانقطع اي
 عنها قيل دوام المدة المعتبرة فيها فتصح رجعتها وتستمر نفقتها واسوتها
 على الرجوع ومقابلته لا تصدق ومشي عليه بن الحايض وصاحب المختصر ابن عرفة
 فيهما ان قال في قدر ما خيف فيه ثلاث حصة دخلت في دم الحيضة الثالثة ثم
 قالت مكانها انما ناذية وما دخلت في دم الحيضة الثالثة ونظر النسا اليها فلم يجد
 حايضا فلا ينظر اليها النساء اليها وماتت حينئذ قالت ذلك ان كان في مقدار ما ينفذ
 له النساء ابن الحايض ولا يفيد تكذيبها نفسها ولا انهارات اول الدم وانقطع
 ولا روية النساء لها في وضعه ولا حيض ابن عبد السلام في هذا الوجه عندي نظير
 وقد اصاب المذهب هل يخرج المقتدة بنفسه دخولها في الدم الثالث تمامي
 هـ هما اول والاكثر ونظير على شرط التمايز وان كان من وجههم ان الاصل تمامي
 هـ الا انه اذا تحقق انقطاعه بعد ساعة من ظهوره فلا يقدر في عدة ولا استبراء
 هـ فقل هذا اذا كانت انقضت عودى عند ما رآته بناهنا على ان يسهل اذ لم ينقطع
 هـ فاحبر بانقضاءه فينبغي ان يقبل قولها وكما هي مؤمنة على وجوده اولها
 هـ مؤمنة على ثبوتها وانقطاعه من ساعة ظهوره فلا يقدر في عدة ولا استبراء
 قلت من نظر وانصف علم انه قبل قتل بن الحايض ان المذهب انما اذا قالت راي
 اول الدم وانقطع لا يقبل قولها وانما اختار من عند نفسه قبول قولها وليس له
 كما زعموا انما اذا قالت راي اول دم الحيضة الثالثة ثم قالت قد انقطع لا يقبل قولها
 بل المذهب كله في هذه الصورة على قبول قولها انه لم يباري وانما الخلاف حسبها
 باق ان شاء الله تعالى واما الفواقولها اذا قالت دخلت في الحيضة الثالثة ثم قالت
 انما ناذية وما دخلت في دم الحيضة الثالثة حسبها ذكرناه من لفظ المدونة ومثله
 لفظ التقدية الا ان كذبت بفتحها متقلا فاعلم صحتها المرأة نفسها
 اي اخبارها قيل ذلك بانقضاء عدتها باق او وضع بعد من يمكن الانقضاء فيه
 غالبا ومساويا فلا تصدق في تكذيبها نفسها ولا يجعل لطلقاتها رجعتها ولا تنفع

في لفظ انقطاعه واعتبار
 ونحوه ونحو العتية
 كذا ذكر ان شاء الله تعالى

ليست بينهما

ليست بينهما اخبارها الاول ويعد التكذيب بذبا في داعية ابتداء نكاح
 بلا اركان ولو راعها اي الرجعية النساء فوافقتهما اي النساء الرجعية
 على قولها الثاني بان قلب ليس بهما الرجعية فالمقتدر قولها الاول ولا
 يلتفت لقولهم وظاهر المختصر ابن الحايض عموم ذلك في القدر والوضع
 بان قالت وضعت ثم قالت كذبت ورايتها فلم يجد بها اثر وضع قال في
 النكاح الظاهر لا فرق بينهما والله اعلم وان ما في الزوج المطلق طلاقا رجعيا
 فقلت اي الرجعية منها اي العدة فليأثره صدقت اي الرجعية
 في اخبارها يتقاعدها بيمين اي على يقاعدها ان عرفت بعض
 فليس اي الرجعية باحتباس الدم اي اشتهت بين الناس تاخير حيضها
 قبل موته ولو بالكثر عامين فترته لضعف التهمة حـ اولم يهبط
 اي ولم تفر بل احتباس الدم ولم يهبط من الطلاق اي يومه لموته
 اي لليوم الذي مات فيه الزوج ستة فاعل صدق فتصدق بيمينات
 مضى ستة اشهر من يوم طلاقه في الكفر والا فلا يمين كما يليق فترته قيات
 مضى من الطلاق لموت سنة فلا تصدق فلا تثر له عواها امران ادراقت
 التهمة وصدقت المراجعة اي في بقا عدها لان الغالب عليها عدم الحيض
 فلا تهمة فترته ولو بعد سنة والمراجعة اي عرفت ان تارة تاخير الحيض
 فتصدق في بقا عدها لعدم التهمة بسبب المرض المانع من الحيض فترته ولو
 ستة فاكتر بلا يمين راجع للمراجعة والمراجعة كما كانت يوم
 كما رجعت اشهر متشبه في التصديق في بقاها بلا يمين فترته ابن عرفة سمع
 عيسى بن حواري بن القاسم في المطلقة يمين زوجها قد عيها لم تحض وتقلب
 اربها ان كان لا ترضع فهي مصدقة حتى ياتي عليها ستة وان لم تذكره عليها
 اليه ان قال قالت حضت ثلاث حيض والى ترضع مصدقة حتى تعظم ولدها
 وبعد فطام سنة ابن رشد معنى قول الرقي لا ترضع انها مصدقة حتى ياتي
 عليها ستة انها مصدقة في قولها انها لم تحض فيها بينها وبين سنة مع يمينها
 ولها الميراث ولا تصدق ان انقضت السنة فطلبت الميراث وزعمت ان عدتها

قبل ارضه

الميراث

لم تنقض لان بها صاخذ في بطنها حتى يراها النسا ويصدق قضاها
ادعت من ذلك ومن دليل هذه الرواية والله اعلم اخذ ابن المطار في
ان المطلقة اذا تزقت بها سترت وزعمت انها مستتركة بنظر اليها السافان
دلت بها في سيرة نكاح في مسكنها ما بين ما وبين خمسة اعوام وزاد انها
تحلف انها لم تحض في المدة الماضية ولا يبع ذلك انها تحلف فيها دوت
السنة اذا صدقت وذلك بنظرها السافان وتذكرت ارتفاع حبسها
في حياة زوجها ولم تذكره خلاف ما في المذونة من انها لا ارت لها ولا تصدق
الا ان تذكر ذلك في حياته وكذا الوادعت قرب اسلام السنة انها لم تستكمل الحيف
الثلاث صدقت مطلقا على هذه الرواية مع يمينها ولا تصدق على ما في المذونة
الا ان تكون ذكرت ذلك قبل وفاته ولو ادعت ذلك بعد اربعة اشهر وخوبها
لا ينبغي ان تصدق دون يمين وان ادعت بعد ستة اشهر وخوبها لا ينبغي
ان تصدق مع يمينها وان لم تذكر ذلك ولو ادعت بعد موته بالثمن عام وعشرين
انها لم تستكمل الحيف الثلاث لتأخر الحيف عنها لا ينبغي ان لا تصدق الا ان تكون
ذكرت ذلك في حياته قولا واحدا وحكم التي ترضون بعد العظام كالتي لا ترضع من
يوم الطلاق افا ارتفاع الحيف مع الرضاع ليس برية اتفاقا ثم قال فحصل
انه موضوع يكون القول فيه قولها ما هو اليه من وان لم تذكر ذلك فانظر فيه طول
مواق وان ادعت اى الرجعية طولها اى العدة وهو اى الزوج
واوه الحال اخذت بضم فلس اى الرجعية اى حكم عليها باقرارها اى مقضاها
من احكام العدة كما هو اى الزوج تشبيه في الاخذ بمقتضى الاقرار في حكم عليه
بالنفقة والسوة وخدمة اربعة سواها ومن يجر جمعها معها ان صدقها
اى الزوج الرجعية في طول عدتها واربعة اى حكم عليها لانها ما على التمد
النكاح بلا ايمان فان كانها فلا شيء عليه الخشي ومفهوم ملان انها لو ادعت طول
عدتها وهي لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك والحكم لهما ان كانت باينة صدقت
لانها معتدفة على نفسها وان كانت رجعية فلا يملك من رجعتها مطلقا لكانت
ان صدقها فلهما عليه النفقة وغلبها مما للرجعية وان كانها فلا شيء لهما زوج

ولو ماتت

ولو ماتت بعد انقضائها عدتها المعتادة فادعى بقائها وانقضائها
ليبرتها فلا يقبل قوله الا لثبوتة على صدقته فيقبل وانظر هل يمين
ام لا فان ادعى حملها وعدم وضعها قبل قولها وورثها وعلى
من اراد منعه من البتة على عدم حملها او على وضعها قبل موتها
الا ان تكون اعتدت في منزل ثم تحولت منه لانقضائها عدتها وذكر
ذلك فله برشها قالة التمس وتنت عن مالك المولى بضم الميم وكثير
اى الى الف على ترك وطى زوجته التمس اربعة اشهر وهو حرام
شهرين وهو ترك الذي طلق عليه لعدم الغيبة بعد الاجل وهو
رجعي كما سبق فان رجعها فانما تنتم رجعتها بالخلال الا يلاى الحلف
على ترك الوطى التمس اربعة اشهر الحرام وشهرين للرق بالتفريق وغير
ما ياتي قبل العدة ايجوزها فان لم تحل يلاوه بان راجع في العدة
ولم تحل لا يلاى بغير ما ياتي في العدة رجعتها الا ان ترضى بالتمام معه
بل ووطى فتنتم رجعتها عند ابن القاسم والاخوين وهو المذهب
خلاف السحنون والمفسر اى وانما تنتم رجعة الزوج المعسر بنفقة
زوجته الذي طلق عليه بسبب ذلك وهو رجعي كما سبق فراجعها
في العدة فانما تنتم رجعتها اذا يسر اى الزوج بالنفقة اللاحقة بالزوجة
كذلك اى قبل انقضائها العدة فان لم يسر بها قبل وفاته العدة لغت
رجعتها الا ان ترضى بالتمام معه بلا نفقة في الاصل في مبحث الايلا وتنتم
رجعتها الى الحلف واللفظ الخشي يعنى ان المولى اذا طلق عليه الحاكم زوجته
التي دخل بها فله ان يراجعها مادامت العدة باقية بشرط الخلال اليه
عنه في العدة والخلال لهما اما بالوطى في العدة واما بتكليف ما يكلفها كما يثبت
بالله تعالى واما بتعجيل الحنف فيها يعقت او طلاق باين او ما شبه
ذلك ومثل الخلال رضى الزوج المولى منها بترك الوطى عند ابن القاسم
والاخوين خلاف السحنون فان لم تحل عند الايلا بوجه من هذه الوجوه
ولم ترض الزوج بالاقامة معه بل ووطى فرجعتها ملغاة باطلة لا ارت لها

ما تلام

دلت

وخل الخيرة باقتضاء عدتها وكذا تلقى رجعة من طلق عليه لعسوه
بالنقطة حيث لم يجد سارا يقوم بواجب مثلها ما لم ترض بذلك وهذا
المخصص عموم قوله في باب الرجعة بقوله معنية الخ ونزب الشهاد
غير الولي اي للزوجة على الرجعة فشهادة الولي عليها لا تعتبر سندا لان
او غيره ومنعها اي الزوجة زوجها من الاستمتاع بها بعد الرجعة
عطف على الشهاد حتى يشهد اي الزوج على الرجعة عدلين غير وليها
فيها من طلق فيشهد على طلاقه ومن راجع فيشهد على رجعته وقال مالك
فيمن منع نفسه وقدر رجوعها حتى يشهد قد اصابته ابنة عرفة تصق
منعها اياها دليل على وجوب الشهاد اذ لا يمنع ذلك من حقة لا مردية واجب
وقبها ان قال ان رجعتك ولم يشهد فهي رجعية وفي لقوشهادة السيد
برجعة امته وصحتها قولها وسماع القرينين في طلاق المسنة الشيخ عن
الموازنة للمطلق ان يرجع بغير علم المطلقة ووليها وسيدتها ان كانت امته
والمتعة عطف على الشهاد ابن عرفة المتعة ما يوم الزوج باعطائه
الزوجة لطلاق اياها المعروف فانها مستحبة يوم مر بها ولا يقضي بها ولا يحل
بها ابن زروق في المسوطة عن محمد بن مسلمة هي واجبة يقضي بها
لا يباين ان يكون من المحسنين ولا من المتقين الا رجل سؤقت ولان اي
المتقدمين ان المومن والتقي متساويان والعصوم مقدم على المفهوم على الاصح
ونقله النجاشي ولم يفرق بين بغير اي بعقد اشيا في ان الاصح وجوبها لا
لاقتضاء انقطاع الزوج واكدت لفظ علي وعزاه بعضهم لابن حبيب
على قدر حاله اي الزوج ابن شاسي المستحب ان تكون على قدر حاله من عسر
ويسر ابد اعرفته وفيها لابن مالك لاحد لها في كونها بقدر حالها او حال
الزوج نالها بقدر حالها لا في عمرها واي عمر وابن رشد وفيها لابن عباس
اعلاها خادما ونقطة وادناها كسوة في حين النكاح اي عطف على ما يب
نكاحه فهو مفضل عليها وان عبد ابن عرفة فيها ليس للسيد منع عبده
منها النجاشي والبايجي والمولي القادر على توطي كغيره وانما تنقحها بالبين

ابن عرفة

يعرف

ابن عرفة وعلى لكل مطلقة في عصمة الا تلم فيها ولا خيار على الزوج
ثم قال وفيها الصغيرة وذات الرق والذمية كالكبيرة الحرة المسلمة
ثم قال ابن عمر بن الخطاب وهب واشتهب ان لم يمتنعها حتى ارجعها
سقطت فقل وعليه فلا يجب في الطلاق الرجعي الا لاقتضاء المدة
وان لم يمتنعها حتى ارجعها مقبلي لها وقت وتزوجت من غيرها النجاشي
اختلف ان لم يمتنعها حتى بانث ثم تزوجها فقل قول ابن وهب
واشتهب الامتعة بن بشير المنصور من ان لها المتعة واستغفره غير صحيح
لان هذا كالحائض كالمزوج من عدة الرجعي مثال البيوت لا لها وقت الا باس
وتحتمل الوحشة قبل ان الاولي ان المتعة تقيد ولا تغل بالتسلي لانها راسا
هيبت بتذكر الاحسان منق قد فو لورثتها ان ماتت بعد نكاحها اي
البيوت ان ابنة عرفة وفي وجوبها لورثتها ان ماتت وسقوطها قول ابن القاسم
وعنه وعزاه النجاشي وعبد الحق لا يصح وسقطت بموت ابن عرفة ابن رشد
وتبطل بموته ولا تمنع مقتدية الخ ابن عرفة وفيها لا متعة مختلعة
ولا مصالحة ولا ملاعنة ولا مطلقة قبل البناء وقد سمي لها ولا مقتدية ولا
من اختارت نفسها لقتلها او قامت بجيب ولا من فسح نكاحها ولو لو
حدث وقوله البايجي المفارقة عن مقابحة كالملاعنة خلاف ظم المذهب
ابن رشد فقل قول ابن القاسم ان طلق فيها يسح بطلاق قبل فسحه فلا متعة
عليه النجاشي ان فسح لرضاع باهر الزوج رابت عليه المتعة وان اشترى زوجته
فلا يمتنعها اليقايها معه ولو اشترى بعضها متعها وفي متعة الحبيبة
والمملكة تغل بن رشد رواية بن وهب وقال ابن خويطر مند الصفا
لمن اختارت نفسها التزويج امه عليها المتعة او وصلة مقتدية مقدرة
اي من زوجها اذ لا وحشة لها ولا مسمى لها اي المهر حال العقد او بعد
تقويضها طلق بغير فكسرت تقولا اي المسمى لها قبل البناء اي من الزوج
بها لبقا سلفتها واخذها نصف المسمى فان طلق المتكوجة تقويضها
قبل التسمية والبناء فلها المتعة وكذا المسمى لها المطلقة بعد البناء

واستغفره النجاشي

سم

رشد

اي

ولختارة اي فراق زوجها لعتقها اي الزوجة وهو دقيق فلا تنزع
لان الفراق جائز قبلها فلا يلزم لها او لمعية اي الزوج كجنته وعنته
لذلك ومخيرة اي من زوجها في العمة ومملكة اي العمة
منه بلا امر اي طلقت نفسها لمصداق امر من جنته او تسرى عليها
فلها المتعة وانظر من سبعة الى هذا التفصيل فان الذي في المختصر لا متعة
لمخيرة ومملكة واطلقة الشراخ وقابلوه يا ثبات اللهم المتعة لهما مطلقين
الزوج والمصم لم يعمد فلا يقول الاعلى سلام المصم ولعله اخذه من قليل
الشراخ التقي بقولهم لان تمام الطلاق منها وان كان مبداه من الزوج
ملك احد الزوجين الاخر تشبيه في بقي المتعة لانه ان ملكة الزوجة الزوج
فموردا يملكه ملك لهما فلها تنزع جميع ما يبيده وان ملك الزوج الزوجة لم يحصل
لها وحشة لانه يطاها بملك اليدين فان ملك احد منهما بقصد الآخر فالمتعة
لا متناع الوطى وانقراض المال والقسم اي للتنكاح فلا متعة فيه لغير قضاء
اي بين الزوجين كانه للعار او عيب بالمرأة او عدم اذن حاجر المحرم عليه او
فساد او نحو ذلك فان كان لرضاع فلها المتعة كانه لما تصف الصداق بادر عابه
الزوج قبل البناء وتكادها اياه ولا يبيته اولا ولا متعة في ردة والله اعلم وتوا علم
الا يلا اي حقيقته شرعا وامالفة فقال عياض اصل الايلا الاغتناء
قال الله تعالى ولا ياتل ولو الفضل منكم ثم استعمل فيما كانا لا متناع منه يمين
وقال الباجي الا يلا في اللغة اليمين وقال ابن الماجشون وكذلك قال الفضل يقال
الى وتالي وابتلوا والمستعمل عند الفقهاء الى يولي ايلا والاسم منه اليمه وجمعت
الايا لعينية وعطايا قاله في تهذيب الاسماحط حلف مكلف خرج بلاضافة
حلف المكلف والمجنون والسكران محلال والمفم عليه فلا تنفقد الايلا عليه ودخل فيه
حلف السكران محرم تنفقد عليه الايلا بوقوع اي يركت وقاعة اي جماعه
ولو في المستقبل مخرج لو حلف المكلف المحبوب والحصى الذكر والشيخ الغاف
او الغني فلا تنفقد عليهم الايلا وشامل للمريض مرضا ما فقام من الجماع لاثمانه
منه في المستقبل على ترك وطى مخرج المكلف حلف المكلف الممكن وقاعة علي

والج

باب الايلا

امراخ

امراخ زوجته اي المكلف مخرج حلفه على ترك وطى امته الا
لها فيه ولو تضررت بعد منه فوق شهرين المخرج لحلفه عليه
شهرين فاقبل العبد واربعة فاقبل الحر ابن عرفة الايلا حلف على ترك
وطى زوجته بوجوب خيارها في طلاقه وقول ابن الحاجب الحلق يمين
تنصت ترك وطى الزوجة غير الموضع الثمن اربعة اشهر يلزم
الحنت فيها حكما والعقد الثمن شهرين قبلوه وبطل طرده او
عكسه يقولون قال والله لا اطاوك في هذه الرار بسنة فليس بمول
ويوم بالخروج لو طها ان طليته ولو قال في هذه البلدة او في هذا
المصر فهو مول لانه ان قال وطها في الرار المعينة اخمن من مطلق
وطها فلا يلزم من صدق تركه صدق ترك مطلق وطها لان بقي الاخصم
لا يستلزم في الاعم لم يبطل طرده بمسئلة الرار وبطل عكسه بمسئلة البلد
والمرء الا فالعكس ورسمه وانما يتناول صورة الايلا بحسب قول مالك
وابن القاسم فقط وما ذكرناه يتناول جميعها على كل قول ثم قال وفي
كون التوك مشروطا بان مدته اكثر من اربعة اشهر ولو يوم وزيادة
اليوم موثقة بالشها بان ادعى اجل التلوم واربعا بالاربعة فقط
لظاهرها مع نص اي عمران والقاضي ونقل ابن عياض وتخرج الحنفي
من رواية ابن الماجشون بمرور الاربعة يقع طلاقه عياض هذا ضعيف
ابن رشد تناول على المذهب انه لا يكون مولى حتى يز يد على الاربعة اكثر
مما يتلوم به عليه اذا قال افا في وهو غلط لا يس لان النوم انما هو
اذا قال انا في ولم يفعل فان وقف فابي ان يفي بحلف طلاقه ثم قال
وفي كون امده للعبد اربعة اشهرين او كالحلف نصفها ونقل الخمر
عن مختصر ابن شعبة وصوبه بان ضرر ترك الوطى في العبد والرسوا
ابن عرفة وقوله وقال مالك امده للعبد شهرين بوجوب عدم اعتبار الزيادة ومثله
لفظ ابن القصار والطرطوشي ولزم اي الايلا من الرقيق اي مولا
ما نعام الوطى على ظم المذهب عند ابن عبد السلام اذا اطلق فان قيده

وطها

حق

لمصم

٢٢٢

كراجه العرب

شهرين

بمرقة مرضه فلا يلا عليه ولو طال مرضه الا ان يقصد الضرر
 عليه فيطلق لاجله وفي الرجعية فيفسد له الاجل ويومر بعد انقضاءه
 بالقيسة فيخرج ليصيب او يطلق عليه اخرى لاحتمال ان يكون
 ارجح وكثيرا ان لم تنقض العدة والافلاشي عليه فان قبل الوعدة
 حقا له فلا يطالب بها ان اباها فالجواب انه لما شدد بالحلف شدد
 عليه والصغيرة اي التي لا تطيق الوطي وتربص بالاجل
 اي ضربه لا طافتها فيها صفة الى من صديقه لا يوطأ مثلها فلا يوطئ
 حتى يمكث وطئها للحمى سواء ضمتها اليه ام لا وغير المدخول بها والاجل
 من دعاية اي الزوج له اي الدخول ابن عرفة والكبير قبل البناء
 لا يوقف لها الا بعد اربعة اشهر من يوم دعاية البناء بعد مدة جهازها
 وجهازها لانه الوقت الذي توجه لها حق الاصابة فيه الجلاب الامة
 والكتابية كالحرة المسلمة ابن سنان المولي كل زوج مسلم مكلف يتفق
 منه الوقاع حرمانا او قيقا كانت رجعية او في صلب النكاح كان الزوج
 موبضا او صحيحا ولا يصح ابلا الخصى والمجبوب ولو اثم جيبا انقطع الابلا
 ولو قال لاجنية والله لا اجامعك سنة ثم نكحها قبل مضي ثمانية اشهر
 صار مولا لولده تعالى مما ساءهم وعمره كونه كركيكة ولو حلف كافر
 ثم اسلم فلقوا ابن عرفة شرط المولي كونه زوجا مسلما مطلقا وطئه فلو حلف
 به في اجنبية ففادت زوجة فقيها فهو مولى من يوم تزوجها ولا ينفك
 حارث عن ابن نافع ليس مولا لفق لم تعالى من ساءهم وعمره غيره لوانه
 ولو حلف كافر ثم اسلم فلقوا على المشهور في يمينته وابلا المجنون لفق ولو
 حلف بعد الاستيفاء للحمى في لقوا بلاء من لا وطئ له كالحصون والعنيت
 والمجبوب هو الشيخ الكبير قوله ابن القاسم مع ما لك وقول اصبع المجبوب
 مولا لمنفعة الزوجة بالاستمتاع به لا بغيره ومباشرة لا الشيخ الذي
 قطع كبره المنفعة به ابن رشد وقال اصبع الابلا على الحصور ومن قطع
 ذكره قبل البناء او بعده قبل الابلا او بعده وفيها قال مالك كل من نكح

امراة

امراة فوطئها مرة ثم اصابه فافسده الوطي فانه لا يعرف بينهما ابرا فلت فاذا ازال الشح
 العاجز عن الوطي قال ما سمعت فيه شيئا ولا ابلاء عليه ومثله الخصى ومن قطع ذكره بعد
 ابلاءه لا وقف عليه الحمى وروى ابن شعيان يوقف ولو قطع ذكر نفسه خطا جرى على
 الروايتين ولو تعدد فلها فراقه اتفاقا وابلاء للمربي لازم وان لم يقيد بدة مرضه
 والافلا الاول نفي ابن شابس وغيره والثاني نفي ابن رشد وغيره لاني الرضة لانه قد
 يقصد دفع الضرر عن الولد الا ان ينوي به الزوج خلفه على ترك وطئ الرضة ان عرفه
 وفي كون الزك مسروطا بدم كونه لمصلحة قوله مع الوطي والموازاة من حلف لا وطئ زوجته
 حتى تقطم ولدها غير موك وقول اصبع لم يوطئ وصوبه الحمى وعلى الاول لو وقته بعد اربعين
 وفات الولد وبقي منها اكثر من اربعة اشهر فبقي كونه مولا من يوم فوت الولد وحلفه
 قول محمد بن الصقلي ونقله عن بعض اصحابه لم قال ولان يحنق من حلف بلينة لا يطأها
 حتى تقطم ولدها فوات الحلفت يفسد الا ان ينوي بما يمين فليكون مولا ان بقيت فيهما الزفرين
 اربعة اشهر ضررها الى الرضة يحلف على ترك وطئها فيكون مولا لمجرد الحلف
 وان نوى به الزوج يمينه اي على ترك وطئ الموضع فوات الى الولد قبل تمام الحول
 فبلاء الزوج مدته مدته اي الابلاء وهو الثمن اربعة اشهر او من شهرين
 فان بقي اقل منهما فليس مولا ولا ينقل اي العبد لاجل الحر وهو اربعة اشهر
 اشهر بالنقل اي للعبد المولي بعد تفرقه اي الى اجل للعبد يحكم الى اثم
 بشهرين حال رقية الزوج ان كانت يمينه محتملة ولمجد اليمين ان كانت
 صريحة فان عتق قبل تفرقه بالحكم في الحمل فيفسد له اجل الحر فيها ان عتق
 في اجله فلا ينقل كلاهما اي كقولهم للمطلقة طلاقا رجعيا والله
 لا اراجعك فهو مولى فان مضت اربعة اشهر للحر وشهران للعبد قبل
 انقضاء العدة فان لم يرجعها طلق عليه اخرى وثبتت على عدتها وتخل بغيره
 بتمامها ابن عرفة والاولا على ترك الوطي المتزاما طالما طاعة ثم قال وفيها
 وفيها اي من مطلق رجعية وقف اربعة اشهر قبل مضي عدتها للحمى
 الوقف بعيدا لاحق لها في الوطي وذكر ابن محرز سؤالا واجاب بانه يخوف
 ان يكون ارجحها او اكثر وفيها من الى من امراته بعد البناء طئها واحدة ولا

منه

اجل بلايه في العدة ووقى النجس الصواب عدم وقوعه لحيته انه انما حلتها
في طلاقه وقد عجله الصقلي عن محمد بن قال لرجوعيته والله لا راجع
مول ولا يطاها حتى تسأله اي تطلب الزوجة الوطى من الزوج فلا يلزمها
سواء لم يشقته عليها ويكون موليا وعن سحنون من حلق لا ولى امرأته
حتى تطلب ذلك فتأخر طلبه فليس موليا وان اقام اكثر من اربعة اشهر
او ثمانية اي الزوجة الزوج للوطى فلا يلزمها اثباته له لانه يشق عليها
ويكون موليا وعن سحنون من حلق عن مالك ان قال لهما ان وطئتك
فانت طالق الا ان تاتيني فهو مول اذ ليس عليهما ان تاتيه وهو صحيح لانه
صلى الله عليه وسلم كان ياتي ارجله في بيوتهم وليس الرجم على كل سوا لا
يجل اليمين لانه ليس المقصد به خصوص الوطى بل فصل المقتضا ولو بطلاق
او لا يلتقي اي الزوج معها اي الزوجة اي لا يمس جسمه جسمها كناية
عن ترك وطئها الذي يلزمه الالتقاء فهو مول ان اطلق او ابد او قيد بزمان زائد
على رتبة الشهرين فيها قلت ان حلق لا يلتقي معها سنة قال مالك كل يمين
يتمتع من الجماع لكانها فهو مول فان كان هذا يمتنع منه يمينه فهو
مول واختصرها ابو سعيد سوا لا وجوبا لعدم استقلال الجواب لشكه
في حصول علة الاصل في الزوج ان فرق قياسا تمثيلا وفي صدق الصفرى ان
قد حليا النجس هو مول مطلقا لا شك فيه لان عدم الالتقاء عدم الجماع عيب
الحق انما شرط هذا الشرط لاحتمال ارادته الالتقاء معها في موضع معين ولو
قصده عموم الوافى والوطى كان موليا قلت طاهر انه يقبل منه انه اراد عدم
الالتقاء معها في موضع معين وهو خلاف قول ابن عبد السلام تفادى بعضهم
ان ادعى موضع معين واتى مستغنيا ذنب ولا ينفعه ذلك في الايل ان ادعاه
لانه محاصم والمحاصم كالذي قامته عليه يمينه قلت تقدم في هذا الاصل وهو ان
يكنى على اصل يمينه وعرفت مرافقته خلاق في كونه مستغنيا ام لا في كتاب
الايان او لا يفصل من جنابة من وطئها اي الزوجة كناية عن عدم الوطى الملزوم
للفصل شرعا في غير موليا حال الاطلاق وحال التقيد بما يرد على رتبة الشهر

او شهرين

او شهرين ابن عرفة فيها من حلق لا يفصل من امرأته من جنابة مول لانه لا يفرض
على الجماع الا بكفارة قلت طاهره انه من المتفق على الايل وهو المزم من الوطى
فيه الحنف لا من المختلف فيه وهو المزم من الوطى فيه عقد يمين لا حنث
وهو موقوف ان لم يكن الحلق فاستغنا بترك الصلاة لان الوطى في غير الواسف
ملزوم للفصل ونفى اللازم ملزوم لنفي ملزومه ووطى الفاسق غير ملزوم
لفسله فلا يلزم من نفي غسله في وطئه لدم المزم فلا يلزم من وطئه حنثه
لكنه يلزم منه انقضاء يمينه على عدم غسله ولو كان حين حلقه جنبا لم يلزم
ايلا اذ لا اثر لوطئه في عقد يمينه على الفصل لانقضاء قبل وطئه وجعله اجف
مطلقا من القسم المختلف فيه قال لانه انما يحنث بالفصل لا بالوطى النجس لفظها
تختلما او لا يطاها اي الزوجة مما فيه مشقة اي على الزوج بالنسبة لخاله
وكثرت ماله فيكون موليا ويضيق له الاجل من يوم الحلق لصراحة يمينه في ترك العري
فان كان الفعل لا مشقة فيه على الزوج فليس بمول الا انه لا يترك ويقال له
ان كنت صادقا في انك لست موليا فطاهرات اي ضرب له اجل الايل على الظاهر
انه مول ولو كان الحلق بان سافر مثالا لم الحشرى وعبد الله اوفي هذه الايام
الخروج له اي الوطى عادة بحسب حالها المحرم للحوف القار ويكوت موليا وظاهره
ولو قال النكحة المعرة منها ان اخرج ولا ياتي فان لم يقع الخروج لم يحسب حالها
بان كان لا معرة فيه على احد منهما فلا يكوت موليا ولو امتنع من الخروج له لانه بمنزلة
من لم يلف على ترك الوطى لانه لا يترك ويقال له طاهره خروجه ان كنت صادقا
في انك لست موليا فيها ان قال لا طاهره في هذه الدار سنة فليس بمول ولكنه
يخرج من الجماع منها ليجامعها اذا طابت المرأة ذلك وان قال لهما لا طاهره في هذا المهر
او في هذه البلد فهو مول قال غيره وكانه قال لا طاهره حتى اخرج منها فانه كان
يكنى في خروجها المؤنة والكلفة فهو مول او ان وطئتك فانت طالق اي ولم
يقيد بعدد او قيد بواجبة او تنيت بدليل الاستغناء بعده فيجب موليا يفرض له
الاجل من يوم اليمين ويمكن من وطئها فان وطئها حنث باجوبة جميع الحشفة
ومسا البتة احراما والنزع هرا كما لا يخلف ونحو يمينه وطئه الرجعة فان امتنع من

٤٢

وطئها

على هذا الوجه طلق عليه وحمله ان لم يعلق بآراء تكرار والا فلا يمكن
من وطئها لانه لا فائدة فيه ح ذلك في الوطئ الذي علق عليه طلاق
لا كما في التخلع من حرمة نية الرجعة ببقية مشهور في العلم بان
غير المدخول بها كالمدرجول بها من عدم الحث بالبعض بيان
لضعيف والامني لا محذور في اي بين على عدم الحث بالبعض وبني
على الحث به بان اي طلقت طلاقا باينا لا رجعة فيه فلا يثنى نية
الرجعة ببقية لان المدخول بغيره جميع الحث في اي والحث حميل
باغابة بعضهما فوقه الطلاق باينا لانه قبل المدخول عنه للملازمة في قوله
والابانة وفي البناء فيه قد يقال ان تقبيح البعض لا يسي وطئا
لعدم ترتيب الاحكام عليه من الغسل وغيره البعض اي تقبيح
بعض الحثفة عليه اي تقبيح بعضها من غسل وغيره بيان الاحكام
محمود من قال ان وطئت فان طالق مول ابن الماشون ان اراد ان يطأ على
ان ينوي بها ان على التثنية الرجعة ممكن منه والاضحى ولم يغير المدخول
بها وطئها لان ما يقع به حث يكمله دخول ابن عرفة الصقلي عن محمد
من قال ان وطئت فان طالق مول ونقله اللخمي غير معزو على انه المذهب
وفي جوابه وطئها ولو بانزال او دونه حتى ينوي رجعتها بتمامه لا اثر له
او تقبيح الحثفة فقط والنزوع غير وطي رابعها منعها لان النزول وطئ
لنقل اللخمي لا الاخذ احسن على الحث بالاقول ويسقط ايلؤه على قول ابن القاسم
لا على قول عبد الملك ولو نوى الرجعة لانه يقول لا يسقط ايلؤه الا بالامانة
ومن حقه الوطئ التام والانزال والله لو حلف بالله واصاب ذلك القدر لم يسقط
ايلؤه بحيث بالاقول ولا يتبر به فان كما اصاب في العدة بنية الرجعة
نوى والاطلق عليه الباجع عن ابن الماشون ان اراد ان يطأ على ان ينوي
بما اراد على التثنية الرجعة ممكن منه والامني لان باقيه حرام ولو على
قول ابن القاسم ان يطأ ابن الماشون ان اي ان ينوي الرجعة طلق
عليه الباجع عن ابن الماشون ان اراد ان يطأ ولا رجعة له ولو بني بها
لانه

لانه ترك تحقيق رجعة وله في غير المدخول بها وطئها لان ما يقع
عليه حثفه يكمل دخوله الا بالثلاث حوان وطئت فان طالق
ثلاثا فهل يجوز الثلاث قال ابن القاسم واستحسنه سحنون وعنده اذ لا
فائدة في ضرب الرجل لحثفه باغابة الحثفة وبصير البقاء حراما والنزع
كذلك ولا يثنى التخلع بنية الرجعة ببقية الوطئ فلا يمكن من وطئها
ولا يكون موليا لعلمها اي الزوجة كما ترضي اي بما شرت به لا وطي حكام
الخمى وابن رشد ولا يطلق عليه الا بعد الاجل فتطلق عليه طلقة واحدة
من غير طلب فيه لانه لا يمكن منها وهل يمكن من الرجعة وهو لما اخذ
من كلام ابن محرز ولا يمكن منها لمصلحة من وطئها وان كان الطلاق رجعيا
وهو الذي قاله ابن رشد وهو في المدونة ايضا ابن عرفة سمع عيسى بن القا
من حلف بطلاق زوجته البتة لا وطئها ستة فطلبت وطئها ضرب له اجل
الا يلاء فان وطئ طلقت بالبتة والامثلة بالايلاء ولا رجعة له لانه انما يرجع
الى طلاق البتة وتوارثا في العدة قلت له لا يثنى لا تكون لمصلحة لا يثبوت
ان لا رجعة له قال لان المصلحة لو وطئها رجعه وهذا الولي لو وطئها فلا يرجع
ابن رشد في قوله موليا قولان هما في المدونة وعلى الاول لا يطلق حتى يجل
اجل الا يلاء من يوم حلف وهو معنى قوله في هذا السماع اذ لا خلاف في
ان من حلف على ترك الوطئ مول من يوم حلفه واختلف على هذا القول
ان جل اجل الا يلاء على اربعة اقوال احدها بطلاق عليه ولا يمكن من فيه
لانها تثنى بالتثنية الثانية وهذا القول في المدونة والثاني انه يمكن من
التثنية الثانية فقط ويجب ان يتر عكس طلق فلا تخاف فان اي الفية
طلق عليه وهو امر روي عن مالك الثالث انه يمكن من جميع لذته
حتى يفترا وينزل ولا ينزل فيها خفاف ان يكون الولد ولد زنا قاله
اصبح الرابع يمكن من الفية بوطئ كامل لا تخش الا بتمامه قال ابن القاسم
في الامهية وهو ظم قوله في المدونة وما يوجد له من خلافه قيل هو اصلاح
سحنون وهو قوله في هذا السماع قلت غري الشيخ الثاني لعبد الملك وابن

٢٤٧

وهب

ابن رشد وقياس قوله يمكن من الغيبة بالوطى ان يجب له الرجعية
 فقوله لا يمكن من الرجعة لا يستغبر الا على القول بان لا يمكن من الغيبة
 بالوطى ويطلق عليه بالابطال لانها اجله وعلى انه غير مول في تحصيل
 طلاقه وان لم نرفع لوقوعه عليه من يوم حلفه ووقفه على رفعها
 اياه الى السلطان فيوقفه قولان لطرف والقاسم من المدونة واقا
 بعضهم الاول منها غير بين قلت القول الاول هو فيها الرواية الثابتة
 وقول ابن رشد لا يستقيم قوله لا يمكن من الرجعة الا على عدم تكمينه من
 الغيبة بالوطى مع عزوه منعه منه لانه الماحشون بنا في ما حكاه ابن محرز
 عنه وعن مطرف فيمن حلف لا يبطا امراته بطلاقها البتة الى ستة ايام
 برجعها في العدة وتوارثا فيها لانه اذا رجع فوضعت ان يقع بغيره
 الى انقضاء السنة صح قلت كذا في ضحا في العينة ان يمينه في الكسنة
 كالتحليل اي تعلقه على وطى زوجته حوان وطيتك فانت على كظمها اي فلا
 يمكن منها اي يدخل عليه الا لا فيصير له الاجل لعلها ترضى بالاقامة معه بلا
 وطى قال في التوضيح فلو كان له رفق وحاضر قال اطا واخفق عن طهارى
 اذا اوجبت الطلم الى اتفاق على تكمينه منه والقول الثاني تحريم الطلاق من
 غير ضرب اجل فهو تشبيه في عدم التكمين من الوطى وجريان القولين قال
 الجراحى في منهاج التكميل بعد ان ذكر في تكمينه من الوطى اربعة اقوال
 وفي القول بان لا يمكن من الوطى جملة فهل يحل عليه بالطلاق او يصير له اجل
 المولى فالوجه على قولين قايمين من المدونة ابن عرفة سمع عيسى بن القاسم
 من قال لامرأته انت على كظمها اي ان وطيتك فوطيها مرة ثم طلقها البتة او ما
 فلا تقات عليه ولو وطيها ثانيا قبل ان يكفر وحيت عليه الفقرة ابن رشد
 سدا على القول ان من حلف بطلاق البتة ان وطيها انه غير مول ولا يطلق عليه
 لانه لا يحل الا بالوطى فله ان يبطا الوطى التي تحت بها وهو احد قوليه وعلى قوله
 الاخذ فيها ان رفعته محل طلاقه لانه لا يمكن من الوطى لحثته باول الملاقاة
 فيكون باقى وطيه في امرأة بانته منه بالثلاث لا يجوز لتعادل ان وطيتك فانت

الرواية

سنة

وهذا

على

فانت على كظمها اي وطيا حتى يكفر لظهاره لحثته باول الملاقاة فيكون
 وطيه في امرأة فلا هو منها قبل الكفارة ولا يجوز ذلك وفي ظهارها ما قال
 لامرأته ان وطيتك فانت على كظمها اي فهو مول حين قوله ذلك فان وطى
 سقط ابلاوه ولزمه الظهار فلا يفر بها حتى يكفر ابن محرز لم يفر بها حتى يكفر
 بتمزجها سمحون فقل لا نه ذهب مذهب عبد الملك انه مطلقا لا يمكن
 من وطيه لان باقية الاجل وقول ابن القاسم على احد قوليه في ان وطيتك
 فانت طالق ثلاثا ابن محرز لم يفر بها حتى يكفر ابن القاسم ما يدل على تكمينه من
 وطيه انما قال ان وطيتها ولم يفر بها حتى يكفر في جواز وطيه التام وقصره على
 مفيد الحشفة ومنعه مطلقا لا يفر بها ولا ينزل لظهارها ومطرف ومحمد
 وغيرهم قلت فقول ابن الحاجب يمكن في الظهار اتفاقا وهم اذا قال ان
 وطيتك الخ مضى برلميلة وسارة الى ان المعنى لتفليق الظهار من الزوجة
 على وطيه لا يمكن الزمان لوجه الشبه لكنه يوجب ان التشبيه في المنع
 من وطيهما وصبر ورقة موليا فقط لعلها ترضى اي بالمعاشرة معه بلا وطى
 لا لا يفر منها ولا كلمتها اي لا تتعقد الا لا بقوله والله لا يفر منها والله
 لا كلمتها زاد في المدونة وهو مع ذلك لسمها اللحن لكنه من الضرر الذي يحلها القيا
 به ويطلق عليه بلا اجل فان وقف عن مسها فهو مول ابن عرفة فيها لا يفر
 منها اب ان حلف لا كلمتها وهو يمسها فليس بمول وعلى قول المصنف في سماعه
 في التذويح تحت بوطيها هو مول وتقل اللحن قول ابن شهاب عن مالك قال
 وهو ضرر للزوجة القيام به فتطلق عليه اذا بان ضرره ولو كان قبل
 اجل الا لا يعدل اعدا اليه ان كان يرضى ذلك منه وان لم يرض طلق عليه
 لان حسن العشرة من حقوق الزوجية كالنفقة وفيها ما لا يس في الهجر
 ابل او قيد بغيره ان متفلات اي الزوج ترك الوطى حلف عليه بطلان نحو
 والله لا اطا وكذا فلا تفر من لا يلا لتكنه منه منار وعكسه اي او يمار
 نحو والله لا اطا وكذا فلا تفر من لا تفر من لا يلا وان لم اطا وكذا فانت
 طالق وامتنع اي الزوج من وطئها ضرر بغير الضاد المعجمة مفارقة

251

للزوجة فلها التطلق لاجله بلا ضرب اجل لا ايلالا لان تطلقه لم يوجب
ترك الوطى لان برة في وطئها هذا هو الذي رجع اليه ابن القاسم وهو المذهب
حكاه القاضي الاصل ذكر في امثلة ما تنقذ الابلاء وان لم اطاو ك فانت
طالق عيب وترك وطئها والا فلا ايلالا عليه لان برة في وطئها كما مر في
ان لم اجعلها وان لم اطاها فلا بد من تقييد كلامه هنا بان يقف عن وطئها ثم
كلامه هنا بعد تقييده ضعيف والمذهب كله انه ليس بمول كما يدل عليه تعريفه
الايلالا وما قدمه اخر الملاق وانظر على انه مول ما الذي يفعل اذا مضى الاجل
فان مطالبته بالقيضة وهو لم يخلف على ترك الوطى لا تتأني وعلى تسليم كلامه
تطلق عليه عند عن ماله على صدره او عند ضررها وخوفه للحرش ولزم ان
الايلالا الكفار منهم الخاف وشذ الفاجع كافر قال ابن عرفة لو خلف كافر ثم اسلم
فلحق على المشهور في يمينه الا ان يني الكوالمينا والعبرة اي في اسلام الزوج
او كفره وهذا تفصيل في مفهومه ان ترفعوا الى اليمين اي حال الزوج
اي فان كان كافرا حال اليمين لم يلزمه الايلالا وان ترك اي الزوج الوطى اي
من غير يمين ضرر اي لو قصد ضرر الزوجة فان تركه غير مضار فلا شيء عليه
وبصدق في ذلك ان ظهر وجهه والا فلا يصدق وقيل للترك بطلان شرط حيث
قامت محققا ولم يقصد به او البيان اي تركه عند زوجه او سرمد
العبادة اي ادام الزوج صيام النهار وقيام الليل او عزل او نزع الزوج
ذكره من فرج حال خروج منية ابن عرفة وفي لغو الخلق على العزل وكونه ترك
الوطى قول الصنف مع عبد الحق عن بعض شيوخه والصنف عن بعض اصحابه
ثم قال وفي ثاني نكاحها من سرمد العبادة فترك الوطى يبري عن ثبته وقيل
اما وطئها او فارقت ان خاضعة وفي ايلالها من ترك وطئ زوجته لغير عذر
ولا ايلالا لتركها اما ووطئها واما طلقا وبذلك القضاء وقد كتب عبد الرحمن
لعموم غايها الى خراسان اما ان يقدموا او يرجعوا نسايمهم اليهم او يطلقوا
طلق عليه اي من ترك الوطى ضررا ومن بعده اي طلقها الى اكم او امس
الزوجة بتطليق نفسها واشهد عليه ولو غايبا لكان طلاقا بمجرد شهادتها

الجماع

الجماع بل حتى تطول غيبته جدا سنة فاكتر على ما لا يثبت الحن والفرق
ثلاث سنين على ما للفريقين وابن عرفة فيكتب اي ان كانت المكاتبنة
تتلفه اما ان يقدم او يرجع امراته اليه او يطلق عليه ولا يجوز ان يطلق
على احد قبل الكتاب فاذا امتنع من القدوم والنظيف تلوم الى اكم لم حسب
اجتهاده ثم ان ضاقت طلق عليه خ واعندت فان لم تتلفه المكاتبنة طلق عليه
لضررها بترك الوطى وهي مهدة في هذه وفي بلوغ المكاتبنة اليه في
دعواها التفسر بترك الوطى وفي حق الزنا لانه لا يعرف الا منها وهذا
كله اذا دامت نفقتها والاطلاق عليه لعدم النفقة افاده البرز الخ عيب
والعدوى واجتهاد الى اكم في التلوم اي التاجيل قبل التطلق
على ترك الوطى ضررا ومن بعده باجل قد راجل الايلالا او قل منه واكثر منه
فالم يعلم لردده واخبراه فان علم ذلك طلق عليه فور ابن عرفة الجلاب
والفرقة في ذلك بغير اجل بغير بل وقيل بغير بل اربعة اشهر كالمولى وكها
المنجى كانه رواية وصوبه قال لانها المدة التي تلحق فيها الضرر وقول ابن
شامس اجله من يوم الحكم وقيل يفرق بينهما بدون اجل وقيل لا يفرق
بمن حال يقتضي ان المشهور الاجل خلاف ظاهر المدونة ونصب الجلاب وقول
وقيل لا يفرق به حال لا يعرفه وسمع ابن القاسم في طلاق السنة من غاب
عن امراته وعلم موضع كتب اليه فيها قيل فان بعث اليها نفقة وافرأها
قال اما الحنف فاذا ذلك وان طال ترك لم يكن له ان يبعث لها النفقة ه
وتجسسها قيل لذلك وقت قال ما سمعت ولكن ان طال ذلك ابن رشد
يكتب اليه كما جاء عن عبد الرحمن بن وهب سمع عيسى ان لم يفعل وطال الا
طلق عليه لانه اضل ربها وان ثلاث سنين في ذلك قريب وهذا اذا بعث
اليها بالنفقة وان لم يبعث ولم يعلم مال طلق عليه بعد العذر اليه
والتلوم وان علم انه موثر موثمة فزادها النفقة عليه تتبعها ولا
يؤرق بينهما هذا قول ابن حبيب ومعناه ما لم يطل كما قال هاهنا
وان وطئتك فما الى الوقيف او المال الذي املكه اي من مصر مثله مع العرف

الجماع

اليه
٤٥٩

للعلمية والتأنيث اذ الراد البلد المعين السمي قاهرة او مكة او المدينة
خزاي او صدقة خيرا مضاراي للزوجة بامتناعه من وطئها
خبير الزوج المقدر الذي قال هذه الصيغة للزوجته قبل الملك اي للرفيق
او المال من مصر مثلا لا مول فان قصرت من ترك الوطئ وقامت نخفها
طلق عليه بعد التلوم بالاجتهاد مول اي بتركه بعده اي الملك
لرفيق او مال من مصر فيخرج له اجل الايلا الا ان كان وطئها قبل ذلك
فيقتف ولا يستقر ملكه على مملوك منها بعد ذلك ولا ايلا عليه واما ان
كان ما لحا منها حال التعلق فلا يلزمه شي الا اذا خرج عن ملكه وهذا
قول ابن القاسم في المرونة قابلا كل بهيت لاحث فيها بالوطئ فليس
بمول بها وقال غيره فيها فهو مول قبل الملك اذ يلزمه بالوطئ عقديين
فيما يملك من راس او مال وفي ابن القاسم ايضا واما ان قال ان وطئك
فكلم امك صرا وصدقة فلا يكون موليا قبل الملك ولا بعده ولا يلزمه شي
ولو وطئها لانها يمين حرج ومشتقة فلا يلزم بها حكم فان امتنع من
وطئها فهو مضار ولا اطاك اي في هذه السنة مثلا مضاراي لزوجته
بامتناعه من وطئها ابتداء خبر الزوج المقدر القابل ما ذكر وان فعلها
اي المدة وبقي بعد المدة اي من السنة اجل الايلا اي الترمين اربعة
اشهر للحرج ومن شهرين للرق فهو اي الزوج مول اي وان بقي اقل من
اجل الايلا فليس موليا وان قال والله لا اطاك في هذه السنة الامرتين
فليس موليا لانه يترك وطئها اربعة اشهر ويطئها مرة ويترك اربعة اشهر
ويطئها المرة الثامنة فيبقى من السنة اربعة اشهر وهو اقل من اجل
الايلا ابن عرفة فيها من قال والله لا اطاك في هذه السنة الا يوما لم يلزمه
ايلا الا ان يطأ وفيها من اربعة اشهر فهو مول من حينئذ وهو واجب الي
ابن القاسم والصبيغ والينا فان فاقته فاقته فاقته يستقبل مول لا شك فيه
ويوقف ثمانية اربعة اشهر وقال الشهاب وان لم ترفع حتى بقي من السنة اربعة
اشهر ولم يطأ بعد فلا حجة لها قلت القولان بناء على لغو الحلف الذي فعل ما ذكر

حنثه

هو ما يستعمل

حنثه متوقف على فعل غيره قبل فعله وفي قولهم ان بقيت اربعة اشهر
مع كون اجل الايلا اكثر منها نظر وقال ابن رشد في سماع اي زيدا ابن القاسم
قولان فيما يلزم الحالف بالحنث فيه شي الا ان ينفذ فيه حكم حل هو مول او لا مثل
حلفه لا وعلى امراته في السنة الامرة او لا وطئ احدي امرائيه ولا يمين له او امت
وطئت ثلاثا لا وطئها ان لم يكن امرأتها في حلفه اي وان وطئها فوالله لا اطاك
على القولين فيمن حلف بالطلاق ثلاثا لا او طئها ان لم يكن من الوطئ قلت في قوله وقول
غيره في هذا الاصل ان الحنث فيه لما يوجب حلفا اذ الحنث في كل يمين غير لاغنية
ولا غموي يوجب مقتضى حنثها من كفارة او طلاق او عتق او صدقة ومساكن
هذا الاصل ما زعموا انه فيها حنث ليس بحنث خال كالحالف لاوطئ اهدى امرائيه
وطئها احدها ليس بحنث اذ الحنث انما هو وقوع ما ينافي حلفه عليه ووطئ
احدها غير متاقت لا امتناعه من وطئ احدها وكذا في سائر مسائل هذا الاصل
فتأمل والعبارة عنه ما قدمناه من كونه الحلف الذي فعل ما يوجب حنثه الخوفي
الموانية لو حلف لا وطئها في السنة الامرين فليس بمول لانه اذا وطئها بعد اربعة
اشهر ثم اسك الخ اربعة اشهر فوطئ فليس بمول وقال الصبيغ هو مول لانه
يتمتع من اجل يمينه وهذا غلط منه اللحن اريها صافي وقفه لان امتناعه
من اصابتها الا بعد اربعة اشهر حنثه قلت كونه مضرا مع ان اجل الايلا الترمين
اربعة اشهر حنثه منوط علم اي من قوله وان فعلها وبقي الخ المزمين اي قوله
والله لا اطاك في السنة الامرين وحكمه انه لا يلزم به ايلا اعتذار عن كونه مع ذكر الاصل له ضوء
فلا ايلا اي لم يبق من السنة بعد الوطئ اجل الايلا من حيث الحلف ان كان على ترك
الوطئ الخ ابن رشد الايلا على ثلاثة اقسام قسم يكون فيه موليا من يوم حلفه وذلك الحالف
على ترك الوطئ باي يمين كانت قاله مالك في سماع الشهاب وقسم لا يكون فيه موليا الا
يوم ترفع له السلطان وتوقفه وذلك الذي يحن بطلاق امراته ان يفعل فعلا وقسم
اختلف فيه وهو الايلا الذي يدخل على الظهار افاده الموافق على ترك الوطئ اي مخر
كوالله لا اطاك سنة او التزما نحو والله لا اتقي معك او لا اغتسل من جنابة منك
سنة اشهر ولا حنث اي مرة يمين دون المدة اي التي هي اكثر من اربعة اشهر

حنث

هذه القول والحق
عليها فواضل عن
قولنا وما في الاصل
منه
الحجة المتوكل

الحج او شهرين لوف نحو والله لا اطاك اول التقي موك حتى يقدم زيدا ونظر السماء
والامننى لا محذور في اي يكت الحلف على ترك الوطى صراحة ولا التزاما بان دخل
عليه الايلاء لتعليقه الطلاق على عدم شي مستقبل ممكن غير غالب يكت الصبر
بلا تاجيل كقولنا اذ لم ادخل دار زيد فانت طالق فمتنع من وطئها حتى يفعل ما
تقدم في الطلاق فن الحكم اي يومه ويلزمه الرفع قال في الجواهر لو قال والله
لا اطاك حتى يقدم فلان وهو بمكان يعلم تاخره ومعه من اربعة اشهر فهو
مول ولو قال حتى يدخل فلان الدار فصنت اربعة اشهر ولم يدخلها فابقاه
ولو قال الي ان اموت او تهوي فهو مول ولو قال الي ان يموت زيد فهو بالتعلق
على دخول الدار ان عرفه ما ذكره من الحكم في المسائل الاربعة صحيح وظن قوله
في مسئتي التعلق على القدر وموت احد الزوجين انه ايلاء ان التعلق على
الرحول وعلى موت زيد غير ايلاء ويجب فهمه على ان مراده ان الاول ايلاء بنفس
الحلف والثاني انما هو ايلاء باعتبار المال وظهور موت احد الزوجين اربعة
اشهر ام الرماحي فاستفيد من ذلك ان ما احتملت مدته اقل وان كان الاجل فيه
من يوم الحلف فهو مول باعتبار المال حين يظهر امر المترك متحين يمينه اكثر من
اربعة اشهر ثم قال فقد صحت التوقيد مع استنوا جميع في كون الاجل من يوم اليمين
العدوي وحاصل ما في المقام ان اليمين متى كانت على ترك الوطى ولو احتملت
موتها اقل فالاجل من يوم اليمين وان لم تكن على ترك الوطى فمن يوم الرفع ثم التي
اجلها من يومها لا يظهر بحسب الحال وتارة يظهر بحسب المال فاذا قال والله لا اطاك
حتى يقدم زيد المعلوم تاخره وما اكثر من اربعة اشهر او حتى يموت احد الظاهر كون
الاجل من اليمين بحسب الحال وان قال والله لا اطاك حتى يدخل زيد الدار او حتى
يموت زيد ومضي اكثر من اربعة اشهر وهو تارك للوطى وقامت عليه بالاظهار
كونه من يومها بحسب المال وما في الاصل من غير نصه والاجل من اليمين ان
كانت صريحة في ترك الوطى لا احتملت مدة يمينه اقل وحلف على حث في يوم الرفع
والحكم والاجل الذي لها القيام بعد مضيه وهو اربعة اشهر للحج وشهران
للعبد من يوم اليمين على ترك الوطى ولو لم تحصل رفعه ان كانت يمينه صريحة في

هذه القول تقدم
على قولنا والا
لوجه المتوكل

ترك

والله اعلم
بما في الاصل
منه
الحجة المتوكل

٤٣١

تت

ترك الوطى مدة الايلاء ولو حكم كوالله لا اطاك حتى اموت او تهوي
لتناول اليمين بغيره او غيرها لان احتملت مدة يمينه اقل من
مرة الايلاء كوالله لا اطاك حتى يقدم زيد او حتى يموت عمي ومن الرفع والحكم
قاله تتا وتبعه بعضهم وهو ظم اليمين والمذهب ان الاجل في هاتين الصور
من يوم اليمين كالمرحلة بين عرفة قول ابن الحاجب يلحق بالموت من احتملت
موت يمينه اقل واجله من يوم الرفع قال ابن عبد السلام هذا القول المدونة
ان لم يفعل كذا ولا فعلت لاذ فانت طالق ضرب له اجل الايلاء وفيها اليمين من حلف
لا يطاك امراته حتى يموت فلان او حتى يقوم ابوه وهو باليمين فهو مول فيمكن
جعل هذه المسئلة من الاطلاق الممنوعة قلت تفسيره بالمسئلة الثانية وهم يقول
ابن الحاجب واجله من يوم الرفع والاجل في المسئلة الثانية من يوم القول وقول
ابن الحاجب متعقب باطلاقة الصادق على الصورة الثانية واذا دخل الوطى على
مثل هذا الشيخ مع علو طبقته فكيف بعينه فضلا عن المتدري ومثل هذا
الاطلاق عاب كثيرا من طبقة شيوخنا تاليف ابن الحاجب فان فيه هذا
النوع كثير ويلزمه الرفع اعتذار عن عدم ذكره مع تصريح الاصل به
وقيل بكسر القاف وسكون المشاة تحت بهما اي كون الاجل من يوم الحلف عليه
اختصار البراءة المرونة واستحسنه اللخمي وكونه من يوم الرفع والحكم وهو ملاك
في وجه ابن يونس في مظاهر عظمة زوجه بظهر موبة الختم بان
قال لها انت على كذا ما عي مثلا امتنع اي الظاهر من الكفاية اي اخراجها
مع القدرة عليه فصار موليا فهل اجله من يوم الظاهر او من يوم الختم بانه مول
ثالثا اي الاقوال فيه كون الاجل من يوم امتناعه اي المظاهر من اخراج
الكفاية وعليه تولد المدونة وظاهر كلامهم توجيه الاول فان عجز المظاهر عن
الكفاية فلا يدخل عليه الايلاء لقدره التخييل ان طرعا عليه العسر واليسر والتجسر عن الكفاية
بعد عجز الظاهر اما ان عقده على نفسه عا لما عجزه عن حله فيدخل عليه كقصد
الضرب بالظاهر ثم اختلف هل يطلق عليه الا ان يوضه الي انتقضاء اجل الايلاء وان
يجوز لها اي في ترك الغيبة او حدث له مال ابن عرفة وفي كون اجل الايلاء الظاهر

تبيين من ترك طريقان الباجي في كونه من يوم ما يرام من اضار او تبييه
او ظاهرا ثلاثا لانه فيها واو يلهما بعض الفز وبين والوازية مع
اختصار المودنة بعضهم قال وعندنا القولان فيها التخي في كونه من يوم ظاهرا
او رفعها اياه واثبات الاول احسن ولا يزداد على ما جعل الله الا ان يحصل
الحكم ولم يبين لم وعزى الاول في الفوائد لابن القاسم واصبح والثانية
لعبد الملك وعبر عياض عن يوم الوقع بيوم تبين ضرره وذكر ابن عبد السلام
يوم الوقع يدل يوم ما يرام من اضار وقول التخي من ظاهر ما يعجزه من حله
فقد قصد الضرر بنفس ظاهره واختلف هل يطلق عليه الا ان واليه يرد ما
في الرواية من خلافها والمفسر رابع الابلاء تفسيره لفاعل دخل امتنع اي
العبد من فيثمة اي تكفيره بالصوم مع قدرته عليه واذن سببه لم فيه رفقة
اي العبد زوجته التي ظاهرها من الخاتم كما قال ابن القاسم وظاهره ان الاجل
من يوم الحكم الرامى الذي في التوضيح عن ابن القاسم يضرب على الابلاء
ان رفقة ادم فظاهره من يوم الوقع كان منعه اي العبد المظاهر من تكفيره
بالصوم لضعفه اي العبد سبب الصوم عن خدمة السيد فيجبر موليا
ان رفقة فيض لم الاجل من يوم الحكم فان كان الصوم لا يصفقه عن خدمة
السيد فليس له منعه منه وان منعه من رده عنه الحاكم فان عجز العبد عن الصوم
فلا ايل عليه لوزره اي عرقه والعبد المظاهر قال ابن حارث ان تبين ضرره
او منعه سببه الصوم في لوقه قول الابلاء عليه ولزومه ثلثها ان منعه سببه
الصوم لما كان في الموطا ومحمد بن روايته بن القاسم وابن حبيب عن اصبح
وعن ابن الماجشون ولا يمنعه لادنه في ضاحه ابن عبد وس قلنا لسخن
فاذا لم يدخل عليه ابل ما تصنع المراء قال يوقفه السلطان اما فاء واما مطلق
ولفظ مالك في موطا انه لا يدخل عليه ابل لانه لو طام لظاهره دخل عليه مطلق
الابلاء قبل ان يتم صومه الباجي لان صيامه شهر ابل لانه شهران فلو اقل
سائيا او لمرضه انتفى اجل يقتضي ابل لانه قبل تمام الكفاة وتبليده
بقتضي انه لا يقرب له الابلاء ولو اذف السيد في الصوم ولا يوجد هذا

لمالك

لمالك ولا حد من اصحابه ولعله اراد ان هذا بعض ما يقتضيه العبد في عدم
تأجيله وان كان ارادته اراد الصوم ومنعه سببه لانه يضرب على ذلك عند
يمنع تأجيله وقال اصبح ابو عمر قول مالك لو ذهب بصوم دخل عليه
طلاق الابلاء وهو على القول بان باقتضا اجل الابلاء يقع الطلاق فتقول
لو وقع الطلاق باقتضا اجل الابلاء لم يصح له كفارة فكونه مكفرا ويكره الطلاق
محال الابلاء تفسيره لفاعل اخل بزوال من حلق اي الزوج بقتضه ايج
الوقيف اي خروجه عن ملك الزوج بموته او بيعه او هبته او عتقه كان استمر
على ترك الوطي بعده صار مفسدا فيطلق عليه ان شاءت بلا ضرب اجل ابل
وسوا يخرج عن ملكه باختياره او بغيره كبيع سلطان لم في فلس
وعاد اي الابلاء بعد هذه اي الوقيف المحلوف بقتضه على ترك الوطي لملك الزوج
لغير ميراث اي من شراه وقبول هبة ان كان يمينه مطلقا او مقيدة بزمن
بقي منه اكثر من اربعة اشهر للحرج واكثر من شهرين للعبد فان عاد له كله بالارث
فلا يعود عليه الابلاء لانه جبري وعود بعضه بارت وبعضه الاخر بغيره كعوده
كله بغير ارث فان عاد بعضه بغير ارث ووطي عتق عليه ما ملكه منه وقوم عليه
باقية ان كان له ابن عرقه ولكون الحق بالحنث كما نشأ في شطه بوجود متعلقة
بان قولها ان قال لهما ان وطيتك فعبد يميون حرقا عه فله ووطيها فلو
اشترى عاد موليا ولا يحنث الا بالوطي وهو في ملكه ابن رشد في عود ابل ليه
ان عاد لاجل ابل ليه ثلثها ان اشترى من ملكه منه بغير واسطه ولم يبع عليه
في مجلس المشهور وابن ابي بكر والمغيرة مع ابن الماجشون وابن ابي حازم وابن
ديبار ومالك وغيرهم وفيها ان عاد بارت لم تقيد يمينه الا ان يخص اي الحلف
بقتضه على شرط وطها الخ استثنان من قوله وعاد بعد هذه وسبق حكم المحلوف
عليها الخ اعتذار عن تركه مع ذكره الاصل وتقييل ما يجعل اي تقييل مقتضى
الحنث في يمين يجعل مقتضى حشها عليه اي يقبله شرعا لانه بالله تعالى
على تركه وطها مع اخراج الكفاة او بقتضه رقيق معين ثم اعتقه او بطلاق
زوجته معينة ثم طلقها فلا تا او ما ينها فتحل الابلاء عنه اما لا يقبل

٤٢٢

فلان

بخدم

ترك

طرح

تجيب مقتضى حشده عليه كخلفه معتق رقيق غير معين وصديقه
بمال غير معين وطلاق قاصر عن الغاية فلا تخل الايلاء فيه بالتجيب
لبنات اليمين محتون والتكفير وتجيب الحنف في المخلوق به بعد الوقوف
او قبله تخل به الايلاء وفيها اذا وقف المولى فجعل حشده زالا ولا وه ابن
عرفة وفيها ان كزاي المظاهر الحكم ايلائه وان لم يبا وان قال ان
الكفر لم يقل طاف ذلك له لان فيه الكفارة لا الوثي فان كوفله الوثي
دون كفارة ولها اي الزوجة المولى منها بعد الاجل اي المضروب
لها وهو اربعة اشهر للحرج وشهران للعبد المطالبة اي للزوج بالقيضة
حرة او املة كبيرة او صغيرة مطيعة ولو سقيمة او مخونة كسيد
من اي امة الخ تشبه في استحقاق المطالبة رقتا له اي السيد ولو رقت
الامة بعد الموطى لحقة في الولد فان كانت لائله كايمة وبغلة او ولد
منه لا يكون رقتا له كفرعه فلا مطالبة له وظاهره ان للزوجة المطالبة بالقيضة
ولو امتنع وطوبى لمرضاها او رقت او نحوها وهو المعتمد ابن عرفة وقول ابن
شاس وابن الحاجب وقبول ابن عبد السلام لا المطالبة للمريضة المتعذر وطوبى
ولا الرقأ ولا الحايض لا اعرفه ومقتضى قوله في الحايض ينافيه وانما ذلك
لقوله قبل هذا وان حل اجله وهي حايض وقف فان قال انا في اهل وان ابي
ففي تجيب طلاقه روايتان ابن القاسم واستهيب في دعائها واجابه في التوضيح
عن هذه المعارضة بقوله ان قبل الطلاق يقتضي ان يكون مطالبا بالقيضة
في تلك الحال قبل لا يبعد ان تكون القية على هذا القول بالوعدة فعلى جوابه
تقتضي المعارضة ويكون المختص وابن الحاجب وابن شاس موافقين للمدونة
ولا تقدم في الطلاق من تجبده على المولى في الحيف اذ على جوابه يصير المولى
لها المطالبة ان لم يتمنع اما ان امتنع فلا مطالبة بالقيضة بالوطى مطالبتها
بغيره وهو الوعد فيقع الطلاق ان اياه والمعارضة انما انت على المطالبة
راسا فاده البناء والقيضة اي التي تطلبها الزوجة المولى منها بعد الاجل
اي معناها شرعا حشة اي بتمامها او قدرها من موقوفها او مخلوق

بدونها

بدونها حل اي جاز وايح التقييد ولا يكون الا في الغبل فلذلك لم
يصرح به وان صرح به في المختصر فلا يفتي بتقييد بعضها ولا جميعها
في نحو حيف واحرام اللحي اختلف ان وطبها حايضا او مسايمة في سقوط
ايلاءه قياسا على الاحلال به والاحصان والقياس سقوطه ابن عرفة
وقول ابن الحاجب في المحرم قولان يقتضي انهما نصفه وقبله ابن عبد السلام
ولا اعرفه اقتضاها بالغاي او بالغاي ان الله يكرها البكر اي الفداء
المسدودة فلا يفتي بالتقييد في قبلها يدون ان الله يكرها ابن شاس
القيضة بمقتضى الحشة في الغبل ان كانت ثيبا ولا اقتضاها ان كانت بكرا
ابن عرفة الاول كاف لا يستلزمه الثاني ولو مع جنونه ابن عرفة ابن
شاس وطوبى للمكوه لغوا المحجون ولا يطالب قبل افاقته لعذرة قلت في
نوازل اصبح من جن جنون اطلاق عند حلول اجل ايلائه وحل السلطان
من يتطهر فان راي ان يطلق عليه ولا يفي لزمه وان راي ان يفي فيكفر
عنه ان كانت يمينه تمنعه الوثي او يفتق عليه ان كانت يمينه معتق
ويقره مع امرائه لزمه وطوبى حال جنونه فيئة تحت به ويكفر عنه وليمه
ان حلف في صحته ولو الى بقوله ان طالق ان وطبتهك الامم وضع كسزا
حتى اغزوا وقال وليه الزمة هذه المطلقة ويها امرائه ويترك معها
او قال اساقف الى الموضع المذكور واغزوا به وارده ان يبا ولا يطلق
عليه جاز عليه ما فعله من ذلك ابن رشد في قوله يكفر عنه بمقتضى
نظره يصح ان كان حلفه بمعين عتق او صدقة او طلاق ولو فعل ذلك
في اليهم لم تخل ايلاءه وضمنه الوكيل لا تلافه حاله فيما لا فاسدة
له فيه وكذا ان كان حلفه بالله تعالى فكفر فلا ينيقه لان الكفارة
لا تكون الابنية الاعلى احد قول ابن القاسم فيمن اعتق عن رجل
لفلانة بغير اذنه فرضي انه تجزئه وهو ضويف خارج عن
الاصول وهذا كله على المشهور وقول ابن القاسم وروايته على قول
ابن الماجشون لا يبرئ عنه اذ لا يكفر عنه حال كماله يكفر عنه نفسه ان كان

ان كان مريضا اذ فتنه عنده اياها في الجماع وقوله تحت بوطيه في حال
جنونه ضعيف لان فعل المجنون كذا فعل لقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم
فذكر المجنون حتى يفيق ويكون مستقلا الحق زوجته في وقفه حتى تهدأ
اربعه شهر من يوم وطئها لانها نالت بوطيها ما نالت في صحته ولا وقف
عليه ما دام جنونه في حال وقوله في يمينه الله انت طالق ان وطئتك الا
في بلدك احق اعز ولوليه ان يطلق عليه او يسافر او يفد وتلك مستقيم
اذ لا منفعة له في الزامه الطلقة لانها يمينت هو فيها على برونه قال
امراتي طالق ان فعلت كذا الا نفع له في نفي التلاقي قبل حنثه وكذا
عزوه وسفره لا يقع فيه اذ لم يسافر وهو ولا عزمه باختياره قلت
ونحوه قول المجني وطؤه لا يوجب حنثه ويستقل حنثه في الوقف وظاهره
لا وقف لها بعد ذلك خلا في ما تقدم لابن رشد ووطؤ المكره لقوله عدم حله
اي يمين لا بوطئ بين الخنذين وحنثه ان لم ينو الفرج فيها ان جامعها
المولي بين فخذيهما يوم او قفته او قبل ان توقفه فلا يفي الا بالجماع
في الفرج ولا يفي بالوطئ دون الفرج ولا بالقبلة والمباشرة والتماس
الا ان الكفارة تكفر به بالوطئ دون الفرج الا ان يكون نوي الفرج فلا تكفر
كفارة وان جامع امراته في دبرها حنثا وسقط ايلاؤه الا ان ينوي الفرج
بعينه فلا تكفره كفارة في الدبر وهو مولاه موقا ابن عوفه وفيها لا يفي
الا بالجماع ان لم يكن له عذر الا بالجماع بين الخنذين قلت والجماع مفيد الحنث
حسب ما مر في الفصل ابن شاس الفينة بمفيد الحنث في القبل ان كانت
ثيبا والافصا فتضاها ان كانت بكر اقلت الاول كما في الاستلزام الثاني
وفي رجبها ان جامع المولى امراته في دبرها حنثا وسقط ايلاؤه لانه
عند ما لك جماع لا شك فيه الا ان ينوي الفرج بعينه فلا تكفره كفارة في
الدبر وهو مولد قلت لا زعم كونه مولى جامع سقوط ايلاؤه ان لم ينو الفرج
انه لو نوى الدبر لم يخل ايلاؤه بالوطئ في الفرج وهو بعيد وفيها وطؤه دون
الفرج لا يسقط ايلاؤه ويوجب حنثه فان كفر سقط بجمد تلفيره عياض

طرح

طرح سخون قولها يسقط ايلاؤه وطئها في الدبر ولم يقرأه قلت هو
الجارى على مشهور المذهب من حرمة وصدق ان ادعاه الى الفينة
الحواث عرفه ان قال وطئها وانكرت صدقته مع يمينه المحمي فان نكل حلفت
وطلق عليه قلت كقولها في المعتد ان نكل حلفت وفوق بينهما فان
نكل بقيت زوجته وتوقف فيها ما لك مرة ابن شاس حكى ابو عمر ان
ان القول قولها ان كانت بكر وان وعد بها اي المولي بالفينة
انتظر بالاجتهاد ابن شاس ان اي من الوطئ والقاضي يطلق عليه قامت
استمهل فان كان لعذر ينتظر والمهمل وان لم يكن له عذر لم يمهل فان
قلا قال في لم يجعل عليه بالطلاق واختبر مرة وثانية فان تبين كذبه طلق
عليه ابن رشد مذهب المدونة وغيرها انه ان لم يف بعد وقفه اختبر
المرتين والثلاث فان لم يف طلق عليه والامني لا يحذو في اي بعد
بالفينة وفيه ذي المانع اي من الوطئ كالمريض والمجنون بالوعد
اي بالوطئ اذ زال المانع لا بالوطئ لعدم قدرته عليه ح والمجنون اي
الذي لا يقدر على الخلاص بما لا يخفى به والغايب بموضع بعيد ومن
في مقامه من كل ذي عذر منه او منها كالحايض فيها ان جل الاجل وهو
مريض او مسجون او غايب وكما تبين بطلان امراته اخرى او يعتق
عبد لم يعشه او بصدقة يفي بعينه او بالله لم يطلق عليه ولكن يوقف
المريض والمسجون في موضعه ويكتب الي الغايب وان كان في بلد مسيرة
شهران فيوقف ايضا في موضعه فاما محلول الكفارة او يقع ما ذكرنا
من المعينات من عتق او طلاق او صدقة والاطلق على كل واحد التي الى
منها فان قالوا نحن نفعل اختبر وامرة وثانية فان لم يفعلوا طلق عليهم
وقد قال ابن القاسم في يمينهم بالله ان قاوا بالسنهم اجزاعهم سخون
وهذه الرواية اصح من كل ما كان من هذه الفصل على غير هذا عليه الكفارة
ابن القاسم فان امكنهم الوطئ لم يطا وطلق عليهم ولو كثر في تلك الحالة
المتقدمة ثم امكنهم الوطئ فلم يطا واخلا ايلا عليهم فان قالوا لا تكفر قبل الحنث

٤٣

صرف

فالكيفية لهم بالقول حتى يمكنهم الوطي قبيطاً وت اويطلق عليهم ولا تحت
المريض اذا جاء بلسانه وانما تحت اذا جاء به ارباب الحاجب ان كانت بيضاء
فما لا تلتصق فيه كصوم لم يات او بما لا يتفق تحيل تحت فيه كطلاق فيه حقة
فيها او غيرها فالكيفية بالوعد ابن عرفة وذو امرض او سجن وابلاوه بما اجل
قبل الوطي فيه حلة كعتق عتق او صدقة او طلاق غيرها وفي كون بهم العتق
كغيره او كغيره قولان لسمع القريبي وظهارها وضعفه ابن رشد بلها رواية
شاذة خارجة عن الاصول عليها ياتي قول ابن القاسم وغداها عاين مالك
ابن عمر هذا اخلاق اصولهم في المولى بطلاق امرأة بغير عتق او عتق بمهر
لا يسقط بطلاقه بعض نسائه ولا عتقه رقبته وقرئ بعض المذكورين
هذه وقوله في ايلائها في هذه مستغنى في الايلاء محكوم عليه لوفقة امراته
قال ويغفر بان مسئلة الايلاء في الطلاق ومثله الظهار في العتق وهو
من خصه ككفارة اليمين بالله تعالى فقيس عليها وسمع يحيى ابن القاسم
من وفق مريضاً فقال اني عذر ولايجل عليه ابن رشد بعد المريض الذي
يصح اتفاقا والمسيحون الى ان يخرج والمساكين ابن القاسم لا تطلق عليه حتى
يقدم وقلا ابن الماحشون لا يعذر به وتطلق عليه واذا عذر قبلت قيمته
بالقول عند ابن الماحشون ولا يومر بالكفارة ولو حلف بما يقدر عليه حله
وقال ابن القاسم ان مات بما اجل قبل الحنث فغنته حله والا فبالقول
وسبق عموم حل الايلاء اي للمعدود وغيره وهذا اعتذار عن عدم ذكر الحل
في قيمة المعدود الذي ذكره الاصل فهو ولها اي للزوجة التي استغنت
حقها في الوطي ورضيت بالاقامة معه بلا وطي بعد تمام الاجل الربوع اي عن
الرضي والاستفاد وطلب الفراق بعد الاستفاد اي كخمسها في الوطي فتوقفه
من غير ضرب اجل فانما فاقوا لما تعلق لانه لا مبر للزوجة عند لشد العذر ودوامه
فانما استغنت ما لم تعلم قدره وتقدم نظيره هذا في زوجة العتق وبالي نظيره
ايضا في زوجة العسر بالنفقة وهذا ان اطلقت فان ثبتت بمدة لزما الصبر
الي تمامها وانما ثبتت لزما بلا ما ذكر في العينة ان لها القيام من غير

ضرب

ضرب اجل اخر قال ابن رشد ما نفعه وذلك بعد ان تعلق ما كان تركها على
الاجل ولا رضيت باستفاد ذلك والمقام معه الا ان ينظر ويجاود ثم يوقف
مكانه بغير اجل فيغيث او يطلق قاله اصبح في كتاب ابن الموارز لو
قالت انا اتركه واخره الى اجل كذا كان لها ان توقفه عند انقضاء
الاجل الذي انظرته اليه دون يمين ابن الحاجب ان لم يطلق فان رضيت
فلها العود كما لا عتقها والا عتقها بخلاف العتة ابن عرفة سمع ابو ابي
ابن القاسم ان قالت امرأة المعتز عند حلول الاجل لا تطلقوني اتركه
لاجل اخر فذلك لها ثم طلق متى شئت دون السلطان ولذلك امرأة
المولى تقول عند حلول اجله لا تطلقوني انظر شهرين او ثلاثة لعله
يبرأ من رشد معنى تطلق متى شئت بعد الاجل الذي انظرته اليه وقال
اصبح لها ذلك بعد ان تعلق ما كان تركها بالابد لا تنتظر وتزويها بها وهو
بعبء لا يقولها الى اجل كذا بينت انها على صفها عند الاجل الذي اخرجت
اليه انما يختلف لو تركته بعد وجوبها شهرين او شهرين ثم قامت بطلا
وقالت انما اقمتم متلومة عليه في اي ابن القاسم لها ذلك واختلف قول
مالك في يمينها وقال ابن وهب في سماع يحيى واقهر في سماع عبيد
الملك لا قيام لها انظر ابن عرفة ومنعه اي المولى من السراي
في اجل الايلاء برفعه للمالك فيما امر بتركه حتى يتم الاجل فانما فاقوا وحلت
ايلاءه واما طلق فان اي اي الزوج تركت السفر اعلم الحاكم انه يطلق عليه
اذا حل الاجل طلق اي الحاكم عليه اي المولى انشاء الاجل حال سفره
بلا يوثق اليه ان طلبته الزوجة بعد الاجل اي تمامه فان غاب اي المولى
انشاء الاجل ولم تعلم اي الزوجة به اي الزوج حال شروعه في السفر
بشأ اليه اي الحاكم له اي المولى كتابا ليعلم ما عنده شهرين اي ثقل
انما اي لا خوف فيها وفي مسافة اثني عشر يوما مع الخوف خاقل فان
زادت مسافة الامر على شهرين والخوف على اثني عشر طلق عليه بلا يوثق
بعد الاجل وفهم من قوله انه معلوم الموضع فان كان مجهول فهو المفقود



الآتي الخشي وكلام المصنف مفيد ما اذا لم ترفعها للحاكم لئلا يمنع من السفر
حيث اراده قبل الخطر والا فانه يمنع من السفر فان ابى اخبره انه يطلق
عليها اذا حل الاجل فقاينة اختيار الحاكم به انه لا يبيح له الرجاء الاجل وطلبت
الغيبة وخوفه لعب وخوف العشرة مع الخوف في الاصل وبعث للغايب
وان يشهد بين عب لا يجد منهما فلها العياد بالمرأى كما طاهر ذلك فثبت
لم يعلم موضعه والشهران مع الامن فيما يظهر من ثبوتها وهو ما يثبت
بما هو موصوفه والشهران مع الخوف في كل يوم معد يقاوم خمسة مع
الامن كما ياتي في المشهادات وحجة الرسول عليها الا انها طالبة اه فحق
مدرحة يومين وان وطئته احدا كما والاخرى طالقة ابلاء منها اي
الزوجين معها ان امتنع من وطئها فان رفته احدا ضارب له الاجل
من يوم الرقة ثم وقف عند انقضاءه فاما فاء واما طلقها وان رفته جميعا
ضرب له فيها اجل الا بلاء من يوم الرقة ثم وقف عند انقضاء الاجل فافاء
في واحدة منها طلق عليه الاخرى وان لم يف في واحدة منها طلق عليه
جميعا بهذا هو المذهب الذي استظهره ابن عرفة خلافا لابن شاس
وابن الحاجب وخلص قال في الكافي ولو جلف لكل واحدة منها بطلاق
الاخرى ان لا يطأها فهو بذلك مول منها فان رفته واحدة الى الحاكم ضرب
له اجل الا بلاء من يوم رفته وان رفته جميعا ضرب له فيها اجل الا بلاء
من يوم رفته ثم وقف عند انقضاء الاجل فان فاء في واحدة منها
حنث في الاخرى وان لم يف في واحدة منها طلق جميعا اه وقول اجل
الا بلاء من يوم الرقة مشكل لانه يميله فرجة في ترك الوطئ وقد تنوع
عب والخشي افاده الكافي فيطلق ان رفته اي ان امتنع من الغيبة
فيها بعد فراغ الاجل فان فاء في واحدة طلق الاخرى فقط ولو
رقت واحدة طلق وان امتنع من الغيبة فيها بعد الاجل فان فاء في
طلق الاخرى فقط لما في الاصل نصه وان ابى الغيبة في ان وطئت
احدا كما والاخرى طالق طالق الحاكم احدا لعب بالفرجة عند المصنف وتجبره

على طلاق

على طلاق ايتهما شاء عند ابن عبد السلام وباجتها الحاكم عند البساطي
واستظهر ما بن عرفة انه مول منها قال ان تطليقة احدها حكم بهما
وكذا حكمه على الزوج به دون تعيين وان اراد بعد تعيينه لهما الا بالوطئ
فخلافا للمشهور فيمن طلق احدها غيرنا وتعيينها وان اراد بعد تعيينه
لها بالوطئ فخلافا لغيره انه ابى الغيبة واستدل بما لا ينحصر في الكافي
ما يوافق وفيما مر للمصنف وعقوبة ثريا جوا في تشكيله قبل والمذهب
ما استظهره ابن عرفة وعليه فان رفته واحدة منها ضرب له اجل الا بلاء
من يوم الرقة وان رفته جميعا ضرب له فيها اجل الا بلاء من يوم الرقة ثم وقف
عنه انقضاء الاجل فان فاء في واحدة منها حنث في الاخرى وان لم يف في
واحدة منها طلقا عليه جميعا اه وذهب ابن عرفة وقوله اي ابن الحاجب
مؤيد بن شاس قال ان وطئت احدا كما والاخرى طالق واي الغيبة يطلق
انقاضي عليه احدها مشكل ان اراد ايقاعه لا متناعه في مبهم وان اراد
الحكم على الزوج به دون تعيين المطلقة فكذلك وان اراد بعد تعيينه لا بالوطئ
فخلافا للمشهور فيمن طلق احدها غيرنا وتعيينها وان اراد بعد تعيينه
بالوطئ فخلافا لغيره لقوله واي الغيبة وقد ظهر انه مول منها لانه تمتع
من وطئ كل واحدة منها يبيح طلاق كقول ابن محرز في قوله والله لا ووطئ
احدها على القول انه مول بنفس قوله انه مول منها معا ومن قامت
منها كان لها ان ترفعه لانه ترك وطئها خوف الا بلاء عليه في الاخرى الباطي
وقد سبقه الى هذا الاشكال شيخه ابن عبد السلام فقال فيه نظرا لان القضاء
يستدعي تعيين محل الحكم الا ان يريد ابن الحاجب ان القاضي يجبر الزوج هنا
على طلاق ايتهما شاء ولم يرد ان القاضي هو الذي ينوي ايقاع الطلاق
وهذا صحيح ولكنه بعيد من لفظه انه وما اجاب به ابن عبد السلام هو الوجه
الثالث الذي رد ابن عرفة بقوله وان اراد بعد تعيينه لا بالوطئ فخلافا
المشهور فيمن طلق احدها غيرنا وتعيينها الواجب القلبي بقوله
قد يفرق بان في صورة التعليل التي كلامه فيها علق على وجه الابهام ما يظهر

طي

في ثانی حال فلا يلزم الطلاق الا فيمن حنث فيها ولا يصح له الابهام وقت
التفليق بخلاف انشائه في واحد من مهمته اذ وكلام ابن حجر الذي استدل
به ابن عروقة نفسه من قال لا امرئ نكح الله لا اطا احدكم سنة ولا نكح له
في واحدة منهن بعينها فليل الايلاء عليه حتى يلا احداهما فاذا اوطها كل من الاخرى
مولى ويجوز على القول الاخر انه مولى منهن جميعا لان من قام بهما فلا بد ان توقفه لانه
ترك وطها خوفا من انقضاء الايلاء عليه اذ وزعم ابن غازي ان ما في الكافي
لا يوافق ونصه وامام ما في بعض الطرق من ان هذه المسئلة في الكافي
فليس بصحيح ونص ما وقفت عليه في نسخة من الكافي لو حلف الرجل امرأة
بما يطل في الاخرى انه لا يطاها فهو بذلك مولى منهن فان دفعته واحدة
منهن الى الحاكم ضرب له اجل ان يلا من يوم رفعناه ثم وقف عند انقضاء الاجل
فان قام في واحدة منهن حنث في الاخرى وان لم يبق في واحدة منهن طلقنا
جميعا لم يمسئلة الكافي حلف لكل واحدة منهن بطلاق الاخرى ان لا يطاها
فمولى لكل مولى ومسئلة المصنف قال لهما ان وطئت احدا فالأخرى طالق
فهما مفترقتان في الصورة ان قلت لا يلزم من افتراقهما في الصورة
افتراقهما في المعنى بل هما متساويتان في المعنى فيلزم تساويهما في الحكم
فما وقع في بعض الطرق صحيح موافق لكلام ابن عروقة والله اعلم وفيها ان
حلف بالله لا يطاها وامتنعتي فمولى وله الوطى ولا كفارة واستشكلت حيث
الحكم عليه بانه مولى مع حلفه حله اليمين بالاستثناء ومن حيث الجمع بين
الحكم بالا يلا واباحة الوطى بلا كفارة فانها متنافيان فاجيب بانه جعله
مولى بالنظر للقضا اذا دفعته وكذبته في نكاح مستدل بما متناع من
وطاها والحكم باباحة الوطى ونفي الكفارة بالنظر لما بينه وبين الله تعالى واورد
على الجواب انه لو كفر بعتق او اطعام او كسوة واستمر على امتناع من
وطاها فادعت المرأة ان كفارتها ليمين اخرى واستندت لاستمراره على ترك
وطاها وادعى هو انها ليمين الايلاء وانها انحلت عنه فان القول قوله
ولا يكف عليه بانه مولى وقرئ بشدة المال وعثرته على النفس والحق به
الصوم

الصوم واما الاستثناء فلا سنة ولا عزة له لانه مجرد لفظ لا لكفة فيه ونحو
فيه بانه يلزم من عدم قصد حنثه في الحل بالاستثناء لزوم الكفارة فيه
لشدة المال فيبطل كون الاستثناء مجرد لفظ لا سنة فيه واجيب بانه لا يلزم
من عدم قصد حنثه في ابراة الحل بالاستثناء وجوب الكفارة لان له حل اليمين
بالوطى ولا كفارة عليه فيما بينه وبين الله تعالى وقرئ ايضا بان الاستثناء
يحمل على حل اليمين من تبرك وقاليد احتملا اقربا فلذا لم يصدق في القضا
بخلاف الكفارة فان احتمالها للمبرر بعد توقفه على امرين وجود يمين
غير يمين الايلاء وصرف الكفارة لهما بالنية فلذا صدق في القضا ابن عروقة
وفيها من حلف بالله واستثنى فقال ما لك مولى وله الوطى بلا كفارة وقال
غيره لا يكون مولى وعراه ابن حارث الاشهب وعبد الملك ونوقضت بقولهما
احسن للمولى ان يكفر في يمينه بالله بعد حنثه فان كفر قبله اجزاه وسقط
الا يلاؤه وقال الاشهب لا يسقط حتى يطا اذ جعله كفر عت يمين اخرى الا ان تكون
يمينه في شيء يمينه وقول الصقلي الفرق ان الكفارة تسقط اليمين حقيقة
والاستثناء لا يلزم حقيقة لاحتمال كونه للتمرك ضعيف ولو زاد لان الرجل
عدم صرف الكفارة عن يمين الايلاء لان الاصل عدم حلفه فتخرج كونها لها
ولا مزج لكون الاستثناء محل التمس وفرق ابن عبد السلام بان المكفر في باشد
الامور على النفس وهو بذل المال والصوم فكان اقوي في رفع التهمة من
الاستثناء ويؤيد بان تهمة في الكفارة بعد لانها تنوقض على وجود يمين
اخرى ثم على صرف الكفارة عنها او تهمة في الاستثناء على مجرد ابراة التبرك
فقط وما توقف على امر اقرب مما توقف على امرين ويلوح من كلام ابن حجر التفرق
بان الاستثناء ما قضت لليمين لانها سبها والسب لا ينافي مسيئة والله
سبحانه واتوا على علم الظهار اذ حقيقة شرعها تشبيه المكلف
اي زواج كان او سب اخرج بالاضافة تشبيه الصبي والمجنون والسكران تحلل
والتشبيه من الزوجة وشمل تشبيه السكران حرام لانه مكلف وتشبيه السفينة
ولوليه التكفير عنه بالعتق ان كان مليا فان كان يوجب بماله او خيف عوده له

فلا يعتق عنه ولا يجزيه التكفير بالصوم عند ادين القاسم ولزوجه الطلاق
بلا ضرب اجل وان لم يكن له مال صانه وليس لولييه منعه منه فان ابي فمقتار
قاله الحامي وشمل تشبيه العبد وسياتي حكمه ما اى كل اوجز الزوجة والامة
يلزم به اى تطليقة الزوج الطلاق اى الزوج فخرج تشبيه كل اوجز
من اطلاق وتشبيه خوضهاق ودمع الممنوع اى النكاح به كل ايات
اوجز ااصالة المحرم نسب او رضاع او صهر واجنبية وذكر وصية لا الحايض
اى ممنوع لعرضه فالتشبيه بكلمة اوجز له ليس ظهرا او دخل بالكافة النفسا
والمحرمه بنسك والصباغة ونحوه وفي التشبيه بالرجعية تردد واما تشبهها
فهو ظاهر احتياطاً للعصمة اى عرفة الظاهر تشبيهه زوج زوجته اوزي
امة جل وظهرها باحوا محرم منه او يظهر اجنبية في تمتعه بهما والجزء الكلى
والحلق كالحاصل واصوب منه تشبيهه ذي حل متعة حاصلة او مقدرة
بأدمية اياها اوجزها او يظهر اجنبية او بمن حرم ابد اوجزته والحمة
نقد قال وقول ابن الحاجب تشبيه من يجوز وطؤها بمن يجرد بسطل طرده
فقولها قال ما لك ان قال لها انت على كف لانة الاجنبية فهو البتة وعكسه
بتشبيه الجز وهو حرام الخابن عرفة القاضى هو محرم لانه منكر وزواج
شعبان يوجب المظاهر وتخل الباجى قبل قولها رواية المبسوط الظاهر بين
تكفر حمل الجواز والكره اذ رجعت لهما مع غيرها كالاوجز انقيص
فيما يلزم به الطلاق سبق اى في محض الطلاق ومحرمه اى الحج او عمرة
بيان لعق ما دخل بالكاف وفي الرجعية اى التشبيه بها تردد اى في
كونه ظهرا او لا الخرشى ومحرم ان ضبط بضم الميم وفتح الحاء تشديد الراء المفتوحة
فلا بد من تقييده بالامالة فلا يلزم الظاهر بقوله لاحدى زوجتيه انت على
كظهر زوجتي الحايض ونحوه العروة في تحريم المشبه بها ومثله ما اذا تشبه
زوجته التي في عصمتها من طلقها طلاقا رجعيها كما يفيد قول ابن عرفة في
التقريب الثاني يظهر اجنبية او بمن حرم ابد او جعله ابن عبد السلام محل تردد
وعلى انه ظهرا فيقال لم اى اعتبار الطلاق الرجعي في جانب المشبه واعتبر في

جانب

انما سبب الزوم
بما

في جانب المشبه به ولعل احتياطاً للعصمة ويلحق اى الظاهر فيها اى
الرجعية فاذا تشبهها بظهورها اوجزها بمنوع اصابة فقد صارت مظاهرها
فان رجعتها فلا يمتنع بها حتى يكفر عن ظهارة وعلى ذلك اى المحوق
في الرجعية الاحوط الزوم اى خروجاً من التردد وان كان الزوم فيها الا
انه قد يقال الرجعية لها اعتبار ان حرمة الاستمتاع بها قبل الرجوع
وبهذا الاعتبار لزم الظاهر بالتشبيه بها على احد القولين والثاني يمكنه من
رجعتها وانما زوجه حكما وبهذا الاعتبار الحق فيها احتياطاً في كل فلا تناقض
ما لم يتو مرة المانع ظاهر في الحايض اذ الوضوء الوطى اما ان نظر لمطلق
الاستمتاع فهو ممكن حال المانع كالرتقاء والمسائل مختلف فيها والصايمية
كالحايض نعم الاحرام والاكتناف من طرفة او طرفة ما يمنع الاستمتاع مطلقا
فاذا قال انت على ظهري مدة الاحرام او الاعتكاف فقلولانه معلوم انها مدة
ما ذكر عليه كظهوره فكانت ظاهراً في ظاهر اى قبل التكفير لا يلزم الظاهر
الثاني انظر المحض ونص المحط قال الظاهر المحرم على وجهين فان قال
انت على ظهري ما دمت محرم لم ينقصد عليه ظهرا لانها في تلك الحال كظهوره
فهو بمنزلة من ظهراً ظهراً فلا يلزم الثاني وان قال انت على ظهري ولم
يقيد بقوله ما دمت محرم الزوم الظاهر لان يمينه مع الاطلاق تتضمن جميع
الازمنة او تقله في الشامل ومثل المحرم فيما يظهر المختلف والصايم الذي
لا يعلم من نفسه السلامة والله اعلم كرتقاء ابن الحاجب يعم ظهرا والاجر
عند الوطى مما فيه فيها وفيه كالتقاء والمحبوب وقال سحنون لا يعم ومجوسية
اى ظاهر منها زوجها المجوسى بعد اسلامه اسلمت اى المجوسية المظاهر
منها بعد اسلام زوجها بحيث يقراى الزوج الذي كان مجوسيا واسلم بديل
السياق على تكاها اى المجوسية لكون اسلامها بعد اسلامه بشهرين فاذا لانها
في تلك المرة على حكم الزوجية فيلحقها الطلاق والظهار والايلاء فان اضر اسلامها
عند اسلامه بزاوية شهرين فلا ينفق فيها ظهراً وليس نكاحها ولا يشرط
في الكناينة اسلام سواء كان اسلام زوجها اصليا او طلاقا وظاهراً اى زوج

المجوسية منها ولو تراعى اي الوجوه الكافران الذين حصل
 بينهما الظهار البين اصبحت حكماً ولا والله تعالى قال الواجب لانه
 المعونة لانه القربة انما ظهرت في الصيام واما القنف والاطعام فيصحبان من
 الكافر فانه لا يرد ليس من اهلها على انها كفارة كان فيه راحة مصداقاً مع
 يثبت الا لا يكون بقرينة ضمنية وهذا اي التعليل بقوله لان كفارته لا
 مما في الحرشي وغيره نصه لا الكافر فلا يلزمه ولو قالوا البين لا حكم بينهم
 بخلاف الا بلاء فانما حكم بينهم لان الحق لها في الا بلاء فربما سقطت عند الترافع
 فيسقط ادعاء الكافر الا ان ينشأ الكوا اليها كما مر في الا بلاء لا يظهر في حق
 ولو قالوا وعليه فالفرق بينه وبين الا بلاء ان الحق فيه لها في سقطت
 عند الترافع والظهار حق الله تعالى فلا ينبغي ان يكون كفاً في الضرر وفيه
 ان حقوق الله تعالى تتنقل بالكفار والمسلمين الا ان يراعي عدم خطاب الكفار
 بفروع الشريعة مع ان المقصود من الظهار تحييتهم ما في جميع الحق لها الا ان يقال
 لما كان الا بلاء بالقرينة هو على نفسه وكان لا ينبغي له الا اذا رقت كانت من حق
 الخلق واما الظهار فيجعل الله شياً محمداً في كفارته رفته ام لا فكان حرو
 الله تعالى مقبولة في المحبوب قولان ايد عرفة وفي انعقاده من متعذر الوطى
 كما المحبوب والمعتصم والشيخ الفاني فخرج الخمي على قول ايت الماشحوت بيد
 صوم المتظاهر قبله ومباشرة ونقله عن ابن زباد مع سكون والخروج على
 قول مالك فيها ان قبلته ومباشرة لانه دعوى خبر قلت في ذكر الشيخ في
 النوار عن قول سكون وذكر الفقيه بدل المعتصم وكذا الباجي فاما هذا
 على ان الظهار لا يحرم الاستمتاع بغير الوطى وذكر ابن محرز وغيره الاول
 على انه مقتضى قول ابن القاسم والبغداديين باقتضاء الظهار منع
 التلذذ بالمظاهر منها بوطى وغيره وغيري الثاني لسكونه واصبح وقال
 ابن الحاجب يبيع ظهاراً عاجز عن الوطى لما فيه اوفى ما كان المحبوب والرتا
 وقال سكونه لا يبيع ابن عبد السلام الاول قول العراقيين من اصحابنا قلت
 هذا يقتضي انه نص العراقيين ولا يعرفه الا اجراء ما تقدم لابن محرز رجع

وعدم

وعدم اللزوم نصه عقب كلام ابن عرفة المتقدم فكان على المقنع الاقتصار
 على الثاني لانه المنصوص وتبع المقنع في توضيحه ايت عبد السلام حيث قال
 ما قدمه المقنع ايت الحاجب من الصحة بصوم من قبل العراقيين والبيان
 الخ نصه عقب كلام الرماضي المتقدم قلت كلام ابن رشد المتقدم عند قوله
 ورتقا يفيد اي الاول وهو المذهب لانه سوي الشيخ بالرتقا والاول في
 الرتقا هو مذهب المروقة وبعض الاشياخ كما في حتم اللزوم نص
 الحشم قوله وفي صحة الاول وهو المذهب وقوله تاويلان مبيان على ما يجب على
 المقاهر هل هو الوطى والاستمتاع معاً وهو المذهب او الوطى فقط كما ذكرنا
 الا اننا نحشى نت افا دان الثاني هو المنصوص فكان المناصب لا يقتضيه عليه
 الا في امة لا توطا اي لا يحل لسيدها وطوها شرعاً فلا ينفقد الظهار منها
 كبعضه ومقتضى الاجل ومجسنة ومجسنة اما الامة التي يجوز لسيدها وطوها
 فيلزم الظهار منها كدعوة رام ولد واولي القربى الامكانية اي مقتضى علي
 مال موجب لظاهر منها سيدها نوي اي سيد المكاتب حيث ظاهر منها
 ان عجزاً اي المكاتبية عن اداء الخوم ورجعت للرق فيلزم من ظهاره منها فان
 تحقق عجزها فلا يحل له مسها حتى يترك الجلاب لا يلزم الظهار في المكاتبية
 التي الا ان ينوي ان عجزت فيلزمه بقوله لاجنبية انت على كظمت ابي ان
 تزوجتك الردوى وهو المتقدم كما ذكره شيخنا عبد الله عن بعض شيوخه
 فان لم ينو ان عجزت فان ادن وعنت لم ينعقد فيها ظهار وان عجزت ورجعت
 للرق ففيها قولان مشهورهما انه لا يلزمه فيها ظهار لانها عادت اليه
 بعد عجزها بملك جديد عند ابن القاسم ومنايله اللزوم استنصى بالمال ملكها
 الذي كشفه عجزها وعلى الاول فينفقد الظهار بالتمسك بها كما في الخط
 والامني لا يحذوف اي ينو ان عجزت عدم لحوقه اي الظهار من
 المكاتبية وعليه اي عدم اللحق فيلحق اي الظهار بهما اي المكاتبية
 كما في الخط نصه ابو الحسن عن ابن محرز لو قال تزوجته انت على كظمت مكاتبية
 لزمه الظهار لانه لو ظاهر من مكاتبية لم يلزمه ظهار فلذلك اذا ظاهر لزمه

الظهار

وان كانت قد تحل اذا عجزت ادم وتعلقته اي الظهار على امر
وتتعلق بضمه اي الظهار للزوجة وغيرها كما لطلاق اي تعلقته
وتتعلق بضمه في ان ان علقه على مستقبل محقق كقوله انت على الظهار اي
بعد شهر او غالب كانت حصة او لا صبر عنه كان فتمت تحل وان علقه
على محال كان لمست السمان ولا شيء عليه وان علقه على محتمل غير غالب
يصبر عنه انظر الى ان قد ورد في انه ان فدية بوقت ثابت كقوله انت علي
كظهار اي في هذا الشهر وفيه انه ان فوضه لها تو كى لافله عزها الالتفات
حقها به وتلك او تخير ا فليس له عزها وفي غير ذلك مما تقدم
تقييده بزمن نحو انت علي كظهار اي في هذا الشهر وان علق بعد الزمان
نحو ان لم تزوج عليك فانت علي كظهار اي منه اي الزوج الضد اي
عدم الزواج كقاعدة الحث اي بالعقد على الضد كالحث الثاني منعها
على العاصي نصب الرماحي قوله وبعد زواج الزوجه الابن الحاجب تبعه الابن
شاس وقبله في التوفيق وقرره على ظهاره انه لا يكون مظاهرا الا بالاب
او العزيمه قايلا لم يتغير المصهل يمنع من الوطى كالطلاق والى ونف
الباقي على ان الظهار كالطلاق وان يحرم عليه الوطى ان كانت يمينه على حث
ويدخل عليه الايلا ويضرب له الاجل من يوم الرفع وقول ابن عبد السلام فلم كلام
المصدا انه لا يمنع من الوطى ليس بظلم لان كام المصدا ليس فيه تعرض لحوار الوطى
ولا عدمه اه ابن عرفة الشيخ في الموارية من قال من لم يفعل كذا فانت علي
كظهار اي ان ضربت ا جلا فله الوطى والا فلا فان رفعته اجل من حينه ووقع
لتمامه فانا فعل بر وان قال النزم الظهار واخذ في كفارة لزمه ولا يهلك
عليه بالاباء حتى وهي للغيبة وصار كذي سجن او مرض فان فرط في الكفارة
صار كقول يقول اني فختبر المراتين ويطلق عليه بها لزمه من الايلا اصبح
هو كظاهر مضار يطلق عليه بعد اربعة اشهر من يوم الزمه الظهار وهو من
يوم وقفه في الايلا لم يقدر ان يمت فيه لانه من يوم وقف عليه وكان قائما
ان ينفذه بفعله ما فعل عليه حلف عليه ومن قال قبل البناء امراته عليه كظهار

قوله على نعمة الزوجه ومنها فقلت

ان بنيها

ان بني بها حتى يتزوج عليها فليكن احب الي من ان يتزوج اولعله
ان يتزوج عليها فليكن من ليست ممن تنكح مثله وقوله ابن الحاجب
مع ابن شاس لو قال ان لم تزوج عليك فانت علي كظهار اي قايلا لزمه
عند اليباس او العزيمه خلاف ما تقدم وقيل ابن عبد السلام ولا اخره
وهو مقتضى المذهب خلافه في الايمان والندور منها ان قال انت طالق
لم افعل كذا حيل بينه وبينها حتى يفعل كذا والادخل عليه الايلا وفيها من
قال انت علي كظهار اي اليوم وظاهر كذا قال انت طالق اليوم فجعل الظهار
كالطلاق وقال ابن رشد فبين قال انت علي كظهار اي ان لم تزوج عليك ان
اراد ان يكفر لعل الظهار عن نفسه فيجوز له الوطى فله ذلك فان لم يفعل وطلبت
امراته بالوطى ورفعه للسلطان حث لم اجل الايلا الى ما حثي قد لا يله تدل على
انه لم يله كلام ابن الحاجب وابن شاس على انه لا يلزمه الظهار عند اليباس او العز
وقيل ذلك لا يمنع من الوطى ولا يضرب له اجل الايلا كما فهم ابن عبد السلام وهو
منذ في التوفيق وهو ظم اذ الحث لا يلزم الا بقوت المحلوف عليه وقوته بالايلا
ولا يلزم من عدم الحث حلية الوطى وعدم ضرب الاجل كما تقدم في الطلاق ف
قوله وان بني ولم يوجل منع منها وقد نزع الخط ابن عرفة فقال انكار ان كان
على فهم كلام ابن الحاجب كفهم ابن عبد السلام فليس بظاهر عبارة واحد منهما
فصلا عند قوله مترجمها بل ظم عبارة كما قال خليل انما يلزم الظهار في ذلك الوقت
ولم يقرب لكونه لا يمنع وان اراد انكار عليها في قولهما لا يكون مظاهرا الا عند
اليباس والعزيمه فليس بظاهر لان ما قاله هو المنصوص قال ابن رشد
لا يجب على الرجل الظهار بقوله انت علي كظهار اي ان لم تزوج لانه لم يحنث بعد
ولا يقع عليه الحث بذلك الا بعد الموت الا ان الفارقة لحنث قبل الحث لا يمين
هو فيها على حث تقول لا يقع عليه الحث الا بعد الموت وهو معنى قولهما
عند اليباس وان اراد انكار عليها بخلاف هذا فلم يظهر لي وليس في كلامهما
اشكال انما اصلها وما قاله غير انه سلم ان اليباس والعزيمه سواء وليس
كذلك ما اليباس فظم وقول الحث به وهو موت المحلوف على تزوجها كما قال ابن رشد

بنيها

واعلم انه في التوضيح ونصه الياس بمحقق الموت المحلوف عليها المعينة
وقد تحقق بعلوم سنة اذ كانت المرافقة غير معينة فيه نظرا له وحمل وقوع الحث
بها غيرها ولا حجة في كلام القرافي في كفاية البيت لتبعية ابن شاس موقلا
وقد اشبعنا الكلام على ذلك عند قول المصنف وبغض مر على الفصد والله الموفق
البناني وهذا غفلة عن كلام ابن الموان الذي نقله ابن عرفة والحط والرماس
نفسه ولم يتنبه فقوله وان قال الترم الحصر في الحث بالفتنة ونقل
الحط عند قوله ونفدت ان عاد ثم ظاهر سماع ابي زيد ما يدل على عدم الحث
بها فانه قال فيمن قال انت على كظمي ان لم تنزع عني عليك الله اذا صام اياما
من الكفارة ثم اراد ان يبرأ من تزوج سقطت عنه الكفارة اذ تزوج تسبقها
عنه بعد فعل عند ما المفيد للزوم على الضد في بيان الحث لا يقع بالزوم فيها
قولان لكن نفذ في باب التيمم عن ابن عرفة ان مقتضى المذهب عدم الحث
والله اعلم ويمنع اي من علق الظهار من زوجته على عدم تزوجه عليها
من الوطى اي وطى الزوجة التي علق الظهار منها على عدم تزوجه عليها على القاعدة
اي السابقة في تغليب الطلاق بصيغة حث مطلق وهي منه حتى يبرأ الفعل
المشترط بمقتضى الاصل وان تقي ولم يوجع منع من احق بفعل ويجزاي
الظهار بحقق اي المعلق على مستقبل محقق الاصول سيف اي في
تغليب الطلاق الا ان الوطى اي الاصل للزوجة التي فوض لها الظهار
لا يبطل اي لا يسقط التقويض اي من الزوج زوجته في الظهار هنا اي
في الظهار وهذا قول اصنع وحاصله ان قال لها متى شئت وانت على كظمي
فان الامور يتقضى بغيرها ولو وطئها لم تقف ويطلب منها القضاء فان لم تقف
شيئ سقطت الحاكم وقال ابن القاسم الامر بغيرها ما لم تقف او توطأ فاده
العدوي ولو فوض الطلاق اي الزوج لزوجته فطأها فلفظها عيب لو
جعل امر الطلاق بغيرها فقلت اننا عليك كظمي اي فلا يلزمه فطأها كما في سماع
ابن زيد لانه لما جعل لها الخرق او البغاة لا عزم فان قالت نويت به الطلاق
فلا يعمل بنيتها كما في الشيخ ساهم ولا تطلق لان صريح باب لا ينه في اخره وبطل ما يروى

بالوت اذا مرقى واداملا
لا تملع عني راسا
الفرقة لهم كذا
رفوع الحث

كما ذكره

كما ذكره في البناني فيه نظير الذي في الشيخ ساهم عكس ما نقله عنه ونقصه ولو
اجابت فيد اي تلك الطلاق بالظهار فلا يلزم الزوج وسقط ما يبرأ الا ان تقول لردت الطلاق
ينكحها الزوج فيراد على الواحدة قاله في سماع ابي زيد ومثله في الحط ثم قال
وهل يلزم ظهار الفسوق اذ امضاء الزوج لم ارضه نصا والظم لزومه كالطلاق
الا ان يميزه اي الزوج الظهار كالفسوق اي طهاره به الى الظهار
ثلاثة او يلزم الزوج طلاق ثلاث وثقبت اي البناني الغائبة اي
الظهار الذي اراد به الطلاق موافقة اي الالف بما ياتي في صريحه اي قوله
ولا ينصرف الاله ولو نوى الطلاق وصريحه اي صيغة الظهار الصريحة بظلمه
موبدحت بها الخ الحط يعني ان الغافل الظهار على نوعين صريح وكناية فالصريح
ما فيه ظهري موبدحت بها قال في التوضيح وهذا الاخلاق فيه والمشهور قصر
الصريح على ما ذكره وقال ابن عرفة الصيغة قال ابن شاس وابن الحاجب صريح
ما فيه ظهري موبدحت بها كظمي اي او عني وكناية الظهار الظاهرة ما سقط
فيه احدها كما هي او كظمي ثلاثة الاجنبية والحقيقة كما سقني المأمرا دابة
الظهار ابن رشد صريحه عند ابن القاسم واشتهب ما ذكر فيه الظاهر فان محرم
وغيرها وعند ابن الماجشون ما ذكر فيه ذات محرم ولو لم يذكر الظاهر كناية
عند اشتهب انه لا يذكر الظاهر في غير ذات محرم وما ذكر فيه لظهور كناية عند
ابن الماجشون فلا كناية له عنده قلت ما ذكره عند ابن رشد مخالف للعلم في
المقدمات ونصه لم صريح وكناية عند ابن القاسم واشتهب وروايتها عن
مالك ان يذكر الظاهر في ذات محرم وكناية عند ابن القاسم ان لا يذكر الظاهر في ذات
محرم وان يذكر الظاهر في غير ذات محرم ومن كناية عند اشتهب وروايتها عن مالك
ان لا يذكر الظاهر في غير ذات محرم ومن صريح عند ابن الماجشون ان لا يذكر الظاهر
في ذات محرم وليس من كناية عند ابن القاسم ان لا يذكر الظاهر في غير ذات محرم فلا كناية
عنه للظهار اهر فلا م ابن شاس وابن الحاجب موافق لما ذكره ابن رشد
عند ابن القاسم وهو خلاف ما ذكره ابن عرفة ولعل في كلامه سقطا او في شخذه
من المقدمات سقط والله اعلم ولو لماعة الخ شئ يعني ان محرم الظهار ما فيه ظهري

فيكون كذا لان

مودة التخييم بنسب او رضاع او صهر او لعان لظهار اي اوام زوجت
 او ملاءمتي لا اخت زوجتي وعنتها لانه اي التخييم الملاءمة والمنكحة في
 عدتها ولا ينصرف اي صريح الظهار ولو نوي الطلاق اي مع الظهار
 فان قال لها انت علي كظهر امي فاويا به الظهار والطلاق معا فيلزمه الظهار
 دون الطلاق لان ما يكون صريحا في باب لا يكون كناية في غيره فعلى هذا
 "مخصص فلو كثر في الطلاق وان نواه اي كلام لزومها منهم اعلا صريح الفتق
 في الطلاق وهذه طريقة اشهر عن مالك واحد قولي ابن القاسم والثاني
 انه يؤخذ بالطلاق مع الظهار في القضا اما الطلاق فعلا يثبت ولا يقبل
 منه نية مادون الثلاث واما الظهار فنظر للفظه فان تزوجها بعد زوج
 فلا يمسها حتى تخرج الكفارة وهذه رواية عيسى عن ابن القاسم واما في
 الفتوي فيلزمه الطلاق فقط وحاصله ان المشهور ان لا ينصرف عند القاضي
 ولا عند المفتي والمقابل ينصرف للطلاق عند المفتي واما عند القاضي فيؤخذ
 بهما معا كما حققه الرامضي الثاني وحرر الناصر الثاني في حواشي التوضيح
 المسئلة وكذا الخط ينقل كلام المقدمات قاله الثاني بعد كلام ابن رشد
 في حاصله ان رواية عيسى عن ابن القاسم في صريح الظهار اذا نوي به الطلاق
 انه ينصرف للطلاق في الفتوي وانه يؤخذ بهما معا في القضا وان رواية اشهب عن
 مالك انه ظهار فقط فيها وان المدونة مؤولة عند ابن رشد برواية عيسى
 عن ابن القاسم وعند بعض الشيوخ برواية اشهد عن مالك وبه يظهر ان ما نوه
 كلام التوضيح من انه التاويل في الفتوي وانه لقضا وظاهر المختص من انما
 في القضا دون الفتوي ليس على ما ينبغي اه وقد طال الخط في بيان ذلك
 واصح عبارة العلم بقوله وهل ينصرف للطلاق فيؤخذ بهما معا البيضة اولاً
 الا بالظهار مطلقا ويلان واصحها ابن عاشر بقوله ولا ينصرف للطلاق
 وتولت بالطلاق بالانصراف لك بوجدهما في القضا اه وهذا الصحت
 لا فائدة ان عدم الانصراف مطلقا ارجح وقد نقل في التوضيح عن المازري انه المشهور
 وقال ابو البرصم الاعرج المشهور في المذهب ان صريح الظهار لا يظهر للطلاق

وكلام

ايتم

فان

فان كل كلام له حكم في نفسه لا يصح ان يفهم به غيره كالطلاق فانه لو اصر به
 غيره لم يصح ولم يخرج به عن الطلاق اه وهكذا نقله ابو الحسن عن ابن محرز
 وزاد عنه وكذلك لو حلف بالله وقال اردت بذلك طلاقا او ظهارا لم يكت
 ذلك ولم يلزمه الا ما حلف به وهي اليمين بالله تعالى اه مع اي الظهار
 هذا اي الواجب عند عدم انصراف الظهار للطلاق "مخصص اي بغير صريح
 الظهار نواه اي الطلاق بالطلاق اي فيه محكوما على من قال لزوجه
 انت حرة او مقننة فاويا به الطلاق بانه يلزمه ولذا قال عبيد بن عقبة قاعدة
 ما كان صريحا الخ اما انصروا عليه ومعلوم ان الفرق اعد الفقه اعلمية
 وكنايته اي الظهار افهمه اي دل على الظهار فان لم يجمع بين ظهري
 وموبدل في باحدهما كقوله انت كاي او اي او كظهر فلانة الاجنبية في المقدمات
 صريحه عن ابن القاسم واشهب وروايته عن مالك ان يذكر الظهر في ذات
 محرم وكنايته عن ابن القاسم ان لا يذكر الظهر في ذات محرم وان يذكر الظهر في غير ذات
 محرم وصديق بضم فكسر مثلاً ناييه ضمير الزوج فيما اي معني عند الظهار
 ككلامه وكبر سن توان اي الزوج المعني المفاد للظهار بها اي كتابية
 الظهار فثبتت اي ثلاث ان دخل اي الزوج بالزوجة التي ظهها بكتابية
 الظهار فاويا بهما الطلاق ولا يقبل منه نيته اقل من الثلاث طلاقا والسمون
 اذ الحاميه بين الطلاق والظهار التخييم وهوظم في البنات ونوي بضم فكسر
 مثلاً اي قبلت نية الزوج اقل من ثلاث الخط تقدم ان الكناية نوعان
 الاول ان يشبه بذوات المحارم ولم يذكر الظهر فتنبو نية في الطلاق هو
 المشهور وقال ابن الماجشون هو ظهار ولا يصدق في دعوى الطلاق قال
 في التوضيح وعلى المشهور اذا نوي الطلاق فهو البنات ولا ينوي في دونها
 الا ان تكون غير موصول بها فينوي وقال سحنون بنوي البغ في الموصول
 بها قال صاحب المقدمات وهو اظهر لانه ليس من الفاظ الطلاق فوجب
 ان يوفق الامر على ما نوي واما النوع الثاني اذا قال انت كظهر فلانة الاجنبية
 فما قاله من انه ظهار الا ان ينوي به الطلاق فيكون كما نوي هو مذهب المرونة

الظاهر

قوله وان نوي
 الزوج وظهارا
 او ظهارا

اوظم قول فيكون كما نوي فنقول بيننا ما دون الثلاث بالنوع الثاني
وظهر كلام ابن خرفة انه البنات قال وفيها انه ان قال انت على كظمه فلا تة
الاجنية فهو مظاهر وقال غيره هي طالق ابو ابراهيم قول الغير خلاف فضل
وابن رشد هو عبد الملك مراد بعونه ولا تسمية له الا ان يريد بذلك التحريم فيكون
البنات واللعن اعلم كقول اي الزوج لزوجته كابني او غلامي اي انت على كاني
او انت على كغلامي اي مملوكي الذكر او كل شيء حرمة الكتاب اي او انت على كل شيء
حرمة الخراف العزيز من المينة والدم ولم تحترق وما اطلق به لغوي الله وشوها
تشبيه من لزوم البنات مع قبول فية اقل منها في غير المداخل بها فليكن به بكل
صيغة من هذه الصيغ الطلاق الثلاث في الدخول بها ولا تقبل منه فية اقل منها
ولو نوي اي الزوج بقوله كاني الى الظهار اي فلا يلزم في الفتوى واما
لو قال انت على كظمه ابني او كظمه غلامي فظاهر هو قول ابن القاسم ابني
يونس وهو الصواب وقال اصمغ قال وابن جيب لا يلزم مظهر ولا طلاق
وانه لم يكره القول قال وان قال انت على كاني او غلامي فهو ختم والصواب
ما قاله ابن القاسم لا يبي الا بين والظهار محرم عليه كالام وانشد ولا وجه لقول
ابن جيب لا في ان لا يلزم مظهر ولا طلاق ولا في انه الزمة التحريم اذا لم يسم
ذلك لا في من لا يلزم فيه شيء اذا سمى مظهره لا يلزم فيه شيء اذا لم يسم الظاهر
كنشيه زوجته بزوجه اخوى او امة او من العتبية قال اصمغ سمعت ابن
القاسم يقول في الذي قال لامرأته انت على كظمه اي او غلامي او انه ظهار ابن رشد
ولو قال كاني او غلامي ولم يسم الظاهر لم يكن مظهره حتى ذلك ابن جيب
من رواية اصمغ واختاره وقال مطرف لا تكون مظهر ولا طلاقا وان لم يكره من
القول والصواب ان لم يكن مظهر ان يكون طلاقا وما ذكره المصنف في قوله انت
كل شيء حرمة الكتاب من لزوم الثلاث فهو مذهب ابن القاسم وابن تافع وفي
المرونة قال ربيعة من قال انت مثل كل شيء حرمة الكتاب فهو مظهره وقتصر عليه
المواق ابن يونس وهو قول ابن الماحضون وابن عبد الحكم واصمغ واقتل الشيخ
هل هو خلاف قول ابن القاسم والبيه ذهبا ابن ابي زينب او هو وفاق له وهو الذي

في تنقيب

في تنقيب الطالب فاجل يكون قول ربيعة بمعنى انها تحرم عليه بالبنات لم
ان تزوجه بعد زواج كان مظهرا ابني يونس والغياضي عندي انه يلزمه الطلاق
الثلاث والظهار وكانه قال انت كاني والمينة ولزم اي الظهار الزوج
ياي كلام اي نوي به الظهار ولو صحت اسازحنا تقدم التوقف في هذا بات
اصل المنة الحقة مختلف فيها في المذهب وخارجية فقد لغاها الشافعية
واشبهت فكيف يتوسع فيها لهذا الحد قال في حقه ع كان ما حفاسي من تفسيرهم
الكلام المبطل للصلاة بمطلق الصوت لكنه قياس مع الفارق فان الصلاة تبطل بكل
مناف منقوض يسمى هذا القسم كناية خفية فان قال لها كاني واشري واخرجه واستقيع
الماء او انفق كالفراغ او نطق كالحمار وقال اردت به الظهار لزمه وشمل كلامه صريح
الطلاق وكنايته الظهار اذ نوي به الظاهر وهو مذهب ابن القاسم فقد نقل
عنه في المقدمات ان قال الرجل لامرأته انت طالق وقال اردت بذلك الظهار لزمه
الظهار بها اقرب من نيته والطلاق بها ظاهري لفظه او وقال الواوخي في حقه
المرونة لا يلزمه الظهار اذا نواه بكناية الطلاق المظاهرة او قال في عدم لزومه
بصريح الطلاق فيما كل كلام نوي به الظهار فظاهر ان خرفة وكنايته الحقة ما معني
لفظه مباين له واريد منه ان لم يوجب معناه حكما اعتبر فيه كاستقني ماء والا فغيرها
كانت طالق وشارع المقدمات الواجرا على خفية الطلاق فيافي على قول مطرف وروايته
لغويها في الطلاق وعلى قول اشبهت فيها ان لم ينو فيها معني التخليق قال وعارواية
اشبهت قول الابرهدي فقال صريح الظهار وان نوي به الطلاق كما ان صريح الطلاق
طلاق وان نوي به الظهار وهذا لا يصح على قول ابن القاسم من قال لامرأته انت طالق
ونوي به الظهار لزمه الظهار باقراره والطلاق بلفظه وبالفعل اي الال عليه يعرف
او قرينة واما الفعل الذي لا يدل عليه فلا يلزم به ظهاره لو نواه به لوقي اي باستمالة
الفعل في الظهار او قرينة اي دالة على استمالة الفعل فيه بيان لوجه التهمة الحشرية
الفعل الذي يدل عرفا على الظهار كالفعل الدال عليه كافي الطلاق واما الفعل الذي
لا يدل عليه فلا يحصل به الظهار ولو نواه به ولقي بفتح العين المعجمة اي لا يفتي
ولا يوجب ظهارا ولا طلاقا قول الزوج لزوجته لفظا ما يافا ان وطئها اي الزوجة

فقد وطمى امره او قوله لم لا يطاوعها حتى يطامه او اجعلها اي زوجته الرجعية
 ذلك اي المذكور من وطى او رجعت بامر ما لم ينو اي الزوج بقوله ان وطىها
 او اجعلها الخ فان نوي به الظهار لزمه او طلاقا فان نواه لزمه ابن يونس
 قال سمعته ان قال ان وطيتك وطئت امي فلا شيء عليه ابن عرفة في النفس من
 نقل الصقلي شي لعدم نقله الشيخ في النوادر وكونه ظهرا اقرب من لغوه لان
 كان معنى قوله ان وطيتك الخ لا طاك حتى اطاعا فهو لغو وان كان معناه وطى
 وطى اياك كوطى امي فهو ظهرا وهذا اقرب لقوله ان يسرق فقد سرق اخ لم قبل
 ليس معناه لا يسرق حتى يسرق اخ لم من قبل بل معناه سرقته سرقته اخيه من قبل
 ولذلك انكر عليهم قال هذا من جهة البحث وامامت جهة النقل فلا يقول ابن عبد
 السلام والموقف كلام ابن يونس وكلام ابن عرفة متداف لقوله اول ما اجده ثم قال
 نقله الصقلي عن سمعته وقوله في النفس شي من نقل الصقلي غير ذلك لان امانة
 ابن يونس وكلام ابن عرفة عن سمعته وثقته وجلالته معروف ومن حفظ حجة
 علي من لم يحفظ على ان الشيخ لم يبق وجوده اهو على ان كلام ابن عرفة قصير وما قاله ابن
 يونس موجود لغيره فحق تعاليف ابن عوان روي ابن قاجت عن ابن وهب عن
 مالك في كذا قال لامرأة لا طاك حتى اطاعا امي او لا اعود لو طيك حتى اعود
 لو طى اي اظهرا وسمعته يقول لا شيء عليها وفي الوثائق المجموعة قال
 سمعته وابن الموان عن مالك ان قال ان وطيتك وطئت امي فلا شيء عليها
 وذكر بعض الثقات انه رافى النوادر مثل ما نقله ابن يونس عن سمعته
 افاده البناء والمعتبر بفتح الموحدة اي الملاحظ والمنقطع اليه في كون المشبهة
 حلالا لزوجها فينفق عليها الظهار منها او لا فينفق وفي كون المشبهة بالحراما
 عليه فيلزمه بالتشبيه بها او لا فلا الحنف اي في حصول المعلق عليه لا وقت
 التعليق وهذا قول سمعته العدي وهو المعتمد وقيل المعتمد وقت التعليق
 البناء انتفى ابن رشد والحنفي على اختياره فهو المعتمد خلافا لقتضي كلامه من
 ان المعتمد قول سمعته فيلزم اي الظهار والزوج فطلقها اي الاخرى التي
 شبه بها قبل فعل المعلق عليه ثم فعل اي الفعل المعلق عليه فالأخرى المشبهة

ظاهر

عليه فيلزمه بالتشبيه بها او لا فلا الحنف اي في حصول المعلق عليه لا وقت التعليق وهذا قول سمعته العدي وهو المعتمد وقيل المعتمد وقت التعليق البناء انتفى ابن رشد والحنفي على اختياره فهو المعتمد خلافا لقتضي كلامه من ان المعتمد قول سمعته فيلزم اي الظهار والزوج فطلقها اي الاخرى التي شبه بها قبل فعل المعلق عليه ثم فعل اي الفعل المعلق عليه فالأخرى المشبهة

بها حلال

بها حلال وقت التعليق وحرام وقت حصول المعلق عليه فاعتبر سمعته
 الوقت الثاني والزمه الظهار واعتبر الحنف وابن رشد الاول ونفي الزوم
 له لا عكس اي التصوير المتقدم بان قال ان فعلت كذا فانت على كذا ثلاثة
 الاجنبية ثم تزوجها قبل حصول المعلق عليه فالمشبه بها حرام وقت التعليق
 وحلال وقت حصول المعلق عليه فاعتبرت سمعته الوقت الثاني ونفي الزوم
 الظهار له واعتبر الحنف وابن رشد الاول والزمه الظهار ابن عرفة سمعته من
 قال انت على كذا اي فلانة الاجنبية ان دخلت الدار ثم تزوج فلانة ثم دخل
 الدار فلا شيء عليه الحنفى اختلف في هذا الاصل في رعي حال يوم البهيم او يوم
 الحنفى الاول احسن الا ان يرعى كونه على برا نظر لودخل الدار ثم تزوجها
 قبل ان يكفر الصقلي الذي ارى لزومه بدخوله فلا يبرئ منه تزوج الاجنبية كونهما
 بعد دخوله ابن رشد في سماع سمعته وجه قوله انه حمل سمعته انه اذا انت
 كطهر فلانة متى يوم ادخل الدار وعلى قياسه لو قال انت كطهر فلانة لا مرة
 اخرى ان دخلت هذه الدار فان فلانة ثم دخلها انه يلزمه الظهار واثبت
 الغيب الظهار في هذه الزوم في مسئلة سمعته والظاهر جملة على انه اذا انت
 انت على كطهر فلانة اليوم متى دخلها وهو الاق على قولها ان كلمت فلانا
 فكل عبد امك حواها تلزمه يمينه فيما كان له يوم حلفه وكذا ان كلمت
 فلانا فكل عبد امك من الصقالية حواها شترى بعد يمينه وقبل كلامه
 صقليها انهم احوار وقول سمعته على سماع زوتان في ان كلمت فلانا فكل
 امرأة ان تزوجها بمصر طالق انها يلزمه الحنف فيمن يتزوج بعد كلامه لا فيها
 بعد يمينه وقبل كلامه كاجنبية اي كقول له لزوجته انت على كطهر فلانة
 الاجنبية الخ مثال لعكسه فتزوجها اي الاجنبية المشبهة بها قبل اي حصول
 المعلق عليه فلا يلزمه الظهار بناء على اعتبار وقت الحنف على المعتمد
 بتوقيفه شيخه وعب وتوردت اي التفارقات على المظاهر المعلومة من السياق
 ان ظاهرا اي انشاء المظاهر خلتها والخوفا التي ظاهرها سابقا بعد الوطى
 اي للفق ظاهرها سابقا لان الكفارة الاولى تقوم عليه بالوطى فصار الظهار

بها حلال

بها حلال

بها حلال

بها حلال

بها حلال

من العالم الاول فوجب التأسيس وامتنع التاكيد ان شئ من لو كرر لفظ الظاهر
 عليه واحدة متوليا كقولك انت على كذا فاعلم ان انت على كذا فاعلم ان
 فليس عليه الكفاية واحدة وان نوي تكرار الظاهر الا ان ينوي بذلك ثلاثا
 كفاية كاليامين بالله تعالى الباجي وهذا كله ما لم يكرره الكفاية الاولى
 بالوطي ثم على قلوبهم ثم ملاحضتها مرة اخرى في محضر ابن عبد الحكم عليه
 كفاية ثانية او اخرج اي المظاهر عطف على ظاهر الجمل بضم الجيم وسند
 اللام اي اكثر كفاية الظاهر الاول وبقي القليل منها فظاهر ثانيا من المظاهر
 منها ولا فتقد الكفاية عليه واولي ان كان الظاهر الثاني بعد انما
 كفاية الظاهر الاول فان ظاهر قبل الوطى واخرج الجمل فلا تعدد الكفاية
 اذا كانت المظاهر منها اولا وثانيا واحدة ولم يعلقها بامر من مختلفين فان
 تعددت المظاهر منها او علقها بتخلفين تعددت الكفاية وان لم تحصل بين
 المظاهر من موجب تعدد كما يستفيد او قال اي الوجه اولى السيد من
 دخلت اي من زواجي او امة في الدار فمضى على كذا فاعلم ان فعلية بدخول كل واحدة
 كفاية لتعلق الحكم بكل فرد لانه حكم على عام والحكم على اعم كناية اي فقيصة معلوم فيها
 على كل فرد من افراد ذلك العام فهي في قوة فضا يا بعدد افراد موضوعها فانه
 قال ان دخلت فلانة فهي على كذا فاعلم ان دخلت فلانة فهي على كذا فاعلم ان
 ابن حزم وفيها من قال لا ربع نسوة لم من دخلت منكن هذه الدار فهي علي
 كذا فاعلم ان دخلت فلانة فاعلم ان كفاية واحدة اربع قال لم اسمع فيه شيئا واري
 واري عليه في كل واحدة كفاية بمنزلة من قال لسانه اربع ابتكبت كلمتها
 فهي على كذا فاعلم ان في كل واحدة بانفرادها فاعلم ان كذا من زوجت منكن ابن
 رشتا فاقا وقال محمد او علقه اي الظاهر بتخلف جمل للام اي متغاير نحو
 ان دخلت الدار فانت على كذا فاعلم ان فيلزمه بكل فعل منها كفاية فان جمع
 في صيغته المكررة بين التعليل وغيره ويسمى بسيطا كانت على كذا فاعلم ان
 كذا في رتبة وان لست الثوب فانت على كذا فاعلم ان فيلزمه تعدد ن عليه قدم
 البسيط على المعلق او اخذ قاله الناصر ابي الحسن خلافا لما في المحاذين رشت

هذا
 ان كنت في الدار
 على كذا فاعلم ان
 والى كذا فاعلم ان
 على كذا فاعلم ان

من العالم الاول فوجب التأسيس وامتنع التاكيد ان شئ من لو كرر لفظ الظاهر
 عليه واحدة متوليا كقولك انت على كذا فاعلم ان انت على كذا فاعلم ان

من العالم الاول فوجب التأسيس وامتنع التاكيد ان شئ من لو كرر لفظ الظاهر
 عليه واحدة متوليا كقولك انت على كذا فاعلم ان انت على كذا فاعلم ان
 فليس عليه الكفاية واحدة وان نوي تكرار الظاهر الا ان ينوي بذلك ثلاثا
 كفاية كاليامين بالله تعالى الباجي وهذا كله ما لم يكرره الكفاية الاولى
 بالوطي ثم على قلوبهم ثم ملاحضتها مرة اخرى في محضر ابن عبد الحكم عليه
 كفاية ثانية او اخرج اي المظاهر عطف على ظاهر الجمل بضم الجيم وسند
 اللام اي اكثر كفاية الظاهر الاول وبقي القليل منها فظاهر ثانيا من المظاهر
 منها ولا فتقد الكفاية عليه واولي ان كان الظاهر الثاني بعد انما
 كفاية الظاهر الاول فان ظاهر قبل الوطى واخرج الجمل فلا تعدد الكفاية
 اذا كانت المظاهر منها اولا وثانيا واحدة ولم يعلقها بامر من مختلفين فان
 تعددت المظاهر منها او علقها بتخلفين تعددت الكفاية وان لم تحصل بين
 المظاهر من موجب تعدد كما يستفيد او قال اي الوجه اولى السيد من
 دخلت اي من زواجي او امة في الدار فمضى على كذا فاعلم ان فعلية بدخول كل واحدة
 كفاية لتعلق الحكم بكل فرد لانه حكم على عام والحكم على اعم كناية اي فقيصة معلوم فيها
 على كل فرد من افراد ذلك العام فهي في قوة فضا يا بعدد افراد موضوعها فانه
 قال ان دخلت فلانة فهي على كذا فاعلم ان دخلت فلانة فهي على كذا فاعلم ان
 ابن حزم وفيها من قال لا ربع نسوة لم من دخلت منكن هذه الدار فهي علي
 كذا فاعلم ان دخلت فلانة فاعلم ان كفاية واحدة اربع قال لم اسمع فيه شيئا واري
 واري عليه في كل واحدة كفاية بمنزلة من قال لسانه اربع ابتكبت كلمتها
 فهي على كذا فاعلم ان في كل واحدة بانفرادها فاعلم ان كذا من زوجت منكن ابن
 رشتا فاقا وقال محمد او علقه اي الظاهر بتخلف جمل للام اي متغاير نحو
 ان دخلت الدار فانت على كذا فاعلم ان فيلزمه بكل فعل منها كفاية فان جمع
 في صيغته المكررة بين التعليل وغيره ويسمى بسيطا كانت على كذا فاعلم ان
 كذا في رتبة وان لست الثوب فانت على كذا فاعلم ان فيلزمه تعدد ن عليه قدم
 البسيط على المعلق او اخذ قاله الناصر ابي الحسن خلافا لما في المحاذين رشت

انما

في تنقيح الوصية على كفاية اليمين وتأخيرها عنها اذا ضاق الوقت لان
ظاهري الرجل من شياي زوجهاته او ما يبر في طيغته واحدة فقلت علي
كظهم اي ولم ينو التعدد فيها من ظاهر من نسيه الا في كلمة واحدة كفارة
واحدة بخذ به زاد في سماع عيسى ان جهل فظن ان عليه لكل واحدة كفارة فصاح
عنا احدا من اجزاء عن جهم بن ابن رشد اتفاقا وان قال كل من تزوجها
اي سواء قاله ابتداء او خاطب به زوجته وراى عليك فواحدة اي من الكفارة
بخذ به في حل يمينه في الاولى اي من الزوجات سمع ابي القاسم متقال كل
امراة تزوجها فمضى علي كظهم اي قال كفارة واحدة بخذ به فقلت ان كان
له امراة فقتل لها كل امراة تزوجها عليك فمضى علي كظهم اي فقال كفارة واحدة
بخذ به فقلت له قال عليك او لم يقل ابن رشد مثل هذا في المرونة ابن الماجشوش
وجهه ان الكفارة انما بقيت لفظة من القول المنكر فلم يكن عليه الا كفارة واحدة
ابن رشد ليس هذا بوجه بين وانما الوجه في ذلك ان فاضل ذلك انما قصد الامتناع
من التزويج ابدا ومن التزويج على امراة ابدا بالظهار والظهار يمين تكفر فكانه
والله لا تزوج ابدا ولا تزوج على امراة ابدا في العشرة اي عن ابن القاسم لكل
امراة كفارة وقال ابن نافع ان شرب ومالك مرة ابن رشد وهذا ظهري لان الظهار
كان في الجاهلية طلاقا فخفف الله تعالى برفعه في الكفارة فكلما كان الطلاق
يلزم في حل واحدة فكذا الكفارة وفيها من قال الاربع منوة له من دخلت منك
هذه الدار فمضى علي كظهم اي فدخلها كلت اعليه كفارة واحدة ام اربع قال لم
اسمع فيه شيا واري عليه في حل واحدة كفارة بخذ به من قال لنسيه الاربع
اي نكث كلمتها فمضى علي كظهم اي عليه في حل واحدة بانفاده اظهارا ولذا من
تزوجت منك ابن رشد اتفاقا وقال محمد ولم تعجب ابا اسحق فخرته بين كل
امراة تزوجها ويبين من تزوجت منها انما اذ لم يبينها فمضى علي عياض
الاصول ان من واي الاحاد ففرض لها العموم نعمت الاحاد من حيث انها احاد واصل
وضع كل الاستفراق فكانت كاليمين على فعل شيا بحيث بفعل احدا قلت ما سلم
ان من واي لكل فرد لا بفقيه الجمعية ومدلول كل كذلك بقية الجمعية منفسا الي

او انما فعلت كذا
ولدت علي كظهم اي

بخذ به

قنا

الفرق
ان اصل
وضع

الحديث

الحديث باقل عياض وليس كما افق به بعض الشيوخ ان من التبعيض في
قول من النساء اذ ليست للتبعيض بل لبيان الجنس ولا اثر لها فان الله لو قال
كل من تزوجت من النساء فمضى علي كظهم اي كان كمن قال ذلك ولم يقل من النساء
هنا اي في الظهار مخرج مفتوح فكون عب من قال كل من تزوجها طالق
لا يلزمه طلاق في الاولى ولا في غيرها والعراق ان الظهار له مخرج بالكفارة بخلاف
الطلاق وانما الحديث الكفارة لان الظهار كاليمين بالله تعالى وكذا في يمين كفارة
عن الجميع وعزم الاستمتاع اي بالمظاهر منها على المظاهر قبل تمام الكفارة
صادق بما قبل الشروع فيها ولو لم يقدما في الوطى فلا لقول نفالي من قبل ان يتماسا
على عمومهما والمظاهر منها اتفاقا وفي وجوب ترك الاستمتاع بغيره واستقباله
نقل ابن رشد عن مطرف بن عوف قال ما لك تجيب على امراة منوة نفسها وان رفعت
للإمام حال بينهما وسخوف مع اصبح المخبي في حرمة قبضتها ومباشرتها ومنعها
للذرية فولد ابنت الماجشوش وما لك فيها وعليها المضاجعة ثم قال نقل ابنت
الخطان عن نوادر الاجماع اجموع ان المظاهر ان لم يحد الرقبة ولم يطبق الصوم ولم
يجد الطعام فلا يلزم وجنه حتى يجد واحدا من تلك الامتناع الا التورع وابن صالح
قال لا يبطاها من غير كفارة ورفعه اي المظاهر منها المظاهر المحاكم وجوب اليمين
من الاستمتاع بها اذ يجب عليها منعه منه ان خافته اي المظاهر منها استمتعا
المظاهر بها قبل تمام الكفارة فيها من تظاهر من زوجته فلا يبطاها حتى يكفر ويجب
عليها ان تمنعه من نفسها فان خشيت منه رفعت الي الامام فيجوز به ولا يقبل ولا
يباشر ولا يمس وجاز كونها اي المظاهر منها مع اي المظاهر في بيت
ان امن بغير فكسر اي تحقق انه يستمتع بها قبل تمام الكفارة فان لم يؤمن امتنع كونه
معها في بيت خشية الوقوع في المحذور وما الرجعية فلا يجوز كونه معها في
بيت ولو امن لا لخلال فكاها والمظاهر منها مصححة النكاح ثابتة العصمة فيها
وجاز ان يكون معها في بيت ويوطئ عليها بلا اذن اذا كان يوم فاجبته
تخلو الرجعية اي فلا يجوز كونه معها في بيت ولو امن لا لخلال عصمتها
للطلاق ونظرها كالحرم فيها ولا ينظر الي صدرها ولا الي شعرها حتى يكفر

وعليه الا كذا ظاهر
ولو كان مما جازا حتى
جميع انواع الكفارة
ابن عمر بن الخطاب
صحيح رضي

وجاز ان ينظر الى وجهها وقد ينظر غيره اليه ابن عرفة النخعي في منع رويته
 شعورها قول مالك واجازته ابن القاسم في العينية قايلا لا يمس ان ينفذ
 وتستتر منه محمد لا يلزم منها بنظر شهوة قلت ما نقل عن ابن القاسم
 من اجازة النظر الى شعرها وهذا فيها لا شبهة وهو خرميلة من سماعه
 قال فيها مانعه قال الشهاب قلت لما لك هل يرى شعرها قال نعم ارجو ذلك
 وفي سماع عيسى ابن القاسم في المظاهر فخره امراته وتناول الشهاب وتستتر
 ابن رشد قوله وتستتر اي لا ينظر اليه شعرها كما في المدونة لا طرف بل لولا بيان
 لوجه الشبه وعليها اي المظاهر منها خد منها اي المظاهر قبل التكفير لثبوت
 عصمتها ووجه النكاح كما تقدم واتي بفتح الفين المجهة اي سقط
 تقليد اي الظهار بالبتان اي الطلاق ثلاثا او ما يكملها قبل حصول
 المعلق عليه فان تزوجها بعد زوج ثم حصل المعلق عليه فلا يلزم الظهار
 لعودها بعصمة جديدة خالية عن التعليق وبغيره اي وان كانت الموقوفة
 ظهارها من زوجها بغير البتات قبل حصول المعلق عليه بان خالعهما
 او طلقها واحدة قبل البناء او بعده وانقضت عديتها او بالبتات بعد
 لزوم الظهار لمحصل المعلق عليه يعود اي تقليد الظهار
 يعود بها اي المعلق ظهارها بعصمة الزوج الذي علق ظهارها بعد
 زوج وقبله فتلزمه كفارة قبل تمتعه بها ان حصل المعلق عليه
 والا فحق حصل فيها ان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت على كظهر اي
 فطلقها واحدة او انتعتني فبانت منه ودخلت الدار وهي في غيوبة ملكه
 لم تكن بدخولها فان تزوجها ودخلت الدار وهي تحت عادلية الظهار
 الا ان يكون طلقها اولا البتة فان الظهار سقط عنه ان تزوجها بعد
 زوج قبل لزوم اي الظهار لمحصل المعلق عليه طرق البتات وقدينية
 اي دون الثلاث الى تفسير لغير الثلاث المقيد بكونه قبل لزوم الظهار
 فمنطوق البقي صورتيان يعني المقيد وهو الثلاث واليه استأثر بقوله اي
 دون الثلاث وفي المقيد وهو كون البتات قبل لزوم واليه اشار بقوله

او ما

من لزم فهو بشر مرتب وفي الفتاوى يعني ان المراد غير ما ذكر في تفسير النخعي
 لف وشي مشوش فقوله دون الثلاث محترز البتات وقوله وما لزم اي تنجز
 من الظهار محترز تعليق وهو صحيح بالنظر لعبارة الفتاوى وما قرنته بالنظر
 لعبارة الفتاوى والشرح والله الموفق ابن عرفة ولا يسقطه غير معلق اصلا
 او ما لا طلاق الثلاث سمع ابن القاسم وجوه الظهار ثلاثة انت على كظهر
 دون حلف او ان كلمت فلانا فكلمه لا يسقطه ما طلاق الثلاث ولو تزوجها
 بعد عشرين ذروجا حنثه يسقط لان ملك النكاح الذي عليه ذهب ويسقط
 الاولين موقفا ان لم يكن وطبقها ابن رشد معاني اقتضاها بينة وفيها لا
 يستلزم المعلق ما قرنت ثلاث من الطلاق لبقاء معلق اليمين به من تعصمة
 ما لزم اي اصالته وهو الظهار المجزئ لا تعليق نحو انت على كظهر اي او لا
 وهو الظهار المعلق على امر تحقق حصوله نحو انت على كظهر اي ان قلت فلانا
 ثم كلمه ويسقط ان لم يلزم الظهار ان تاذر اي الظهار عن البيوتنة
 اي للمرأة من عصمة زوجها كبرت كانت او صغيرة نحو انت طالق ثلاثا وانت
 على كظهر اي لزم وجود محله وهي العصمة لا تقطاعها بالبتات وهو قوله
 المرأة اجنبية وكقوله لغير من دخل بها انت طالق وانت على كظهر اي
 لانها بانت منه بمجرّد وقوع الطلاق عليها وصارت اجنبية ولذلك ان طلقها
 بلفظ خلع وفي نظير عوض وارده بقوله انت على كظهر اي فلا يلزم
 الظهار فان تزوجها بعد زوج في الاولوي ومطلقا في غيرها استمتع بها
 بدون كفارة بخلاف من اردف الخلع طلاقا سقطا فيلزمه لانه من جنسه
 فيها لو قال لامرأته حنثت انت طالق البتة وانت على كظهر اي طلق البتة
 ولم يلزمه طهارا فان تزوجها لان الظهار وقع وهي ليست له بامارة النخعي ولم
 جمع الطلاق والظهار قبل البناء وقدم الطلاق لم يلزمه الظهار ابن القاسم
 نسق طلاقا على طلاق قبل البناء من خلاف نسق ظهارا على طلاق قبل البناء
 فلا يلزم لان الطلاق الثاني مثل الاول والظهار على معنى آخر وليس من
 ذلك اي تاذر الظهار على البيوتنة الموجب لعدم لزومه كما في اي كظهر اي

حلي

وصيرورة

بل ظهاري موجب للقدرة قبل الاستمتاع مع ثبوت العفة
وصحة النكاح لانه مرفق الحرام عن اطلاقه على الطلاق واستعمله في
الظهار بقدرته تعقيب بقوله كما في فهو مكاني لوجه الحرمة
وهذا معنى قول المرونة لانه جعل للحرام مخرجا حيث قلنا مثل امي وهذا
ان لم تكن له نية او نوي الظهار فان نوي الطلاق فقط لزمه فقط
وان نوي الطلاق والظهار لزمه في الغنى والقضا عند ابن عباس
وابن الحاجب وقد صرح ابن رشد بنحو ان الخلاف المتقدم فيمن نوي
بصرف الظهار الطلاق هنا اي وان كان صاحب المرونة لم يذكر كانت
حرام كظهر امي لانها تؤخذ بالاقرب كما قال الخطوط وعلام التوضيح يدل
على جريان التاويلين فيما ذكر ابن عرفة وفيها من قال انك حرام
مثل امي فظاهر لانه جعل للحرام مخرجا حيث قال مثل امي قال غيره لا حرم
لان الله تعالى انزل الكفارة في الظهار ولا يقبل من كفاية سوى
الحريم وسمع ابن القاسم مثله قال ونزلت عندنا وكتب بها للمدينة
فقال مالك هو ظهار وكذا قوله لانه انت احرم علي من امي ابن رشد
ذكر هذا في جملة اسمعة وحاصله ان الحريم بذاته محرم ولو بظهر او
ظهار ولم يسم الظهار لم يرد به الطلاق فان اراده في كونه ظهار او
مطلقا ثلاثا فانها ان سمي الظهار والافطلاق لادن الماحشون وابن
ورواية الشيبه وعلى القاسم والتحريم بالاجبيات طلاق ان اراده الطلاق وان لم يرد اراده
الظهار ام لا في كونه مطلقا او ظهارا ثلثها ان لم يسم الظهار لادن
الماحشون وابن زيد عن ابن القاسم وقوله فيها قلت قال في المقدمات
اثر ذكره قول ابن الماحشون الا ان يريد بقوله مثل فلانة في هو انما
عليه وخوه فينوي ولا يشي عليه وقال بعضهم معنى قول ابن
الماحشون الا ان يريد بقوله مثل فلانة في هو انما عليه وخوه فينوي
ولا يشي عليه وقال بعضهم معنى قول ابن الماحشون اذا لم يرد الظهار
ولو اراده لزمه ان تزوجها بعد زواج والصحيح انه لا يلزمه ولو نواه

قوله نعم

ورواية الشيبه وعلى القاسم والتحريم بالاجبيات طلاق ان اراده الطلاق وان لم يرد اراده الظهار ام لا في كونه مطلقا او ظهارا ثلثها ان لم يسم الظهار لادن الماحشون وابن زيد عن ابن القاسم وقوله فيها قلت قال في المقدمات اثر ذكره قول ابن الماحشون الا ان يريد بقوله مثل فلانة في هو انما عليه وخوه فينوي ولا يشي عليه وقال بعضهم معنى قول ابن الماحشون اذا لم يرد الظهار ولو اراده لزمه ان تزوجها بعد زواج والصحيح انه لا يلزمه ولو نواه

نعم لو عطف اي قوله كما في على قوله انت حرام بان قال انت حرام وكما في
فيلزم من الطلاق في الظهار فان تزوجها لثاخره عن البيهقي بعد
زوج حل له الاستمتاع بها بدون كفارة الخرشق وعنه ان قلت
ما وجه لزوم الظهار في قوله انت حرام كما في مع انه قد مر انك حرام
وسيقول المعنى وسقط اي الظهار على الطلاق ان تاخر كانت
طالق ثلاثا وانت على كظهر امي قلت الفرق بينهما انه فيما ياتي لها
عطف الظهار على الطلاق لم يقتض لبيوتتها بالاول وامامها فانه
جعل قوله لا في حالها قبله وهو قيد كما دل عليه قوله فيها لانه
جعل للحرام مخرجا حيث قال مثل امي لان تقدم اي الظهار على
البيوتة نحو انت على كظهر امي وانت طالق ثلاثا ولا يسقط فاذا
تزوجها بعد زواج فلا يقر بها حتى يكفر كفارة الظهار اي تنصا
اي الظهار والطلاق في الوقوع فلا يسقط الظهار كان تزوجك فانت
طالق وكظهر امي اي لان مجموعهما فيشتركان في الوقوع في زمت واحد
فيجد الظهار محلا فينفق ويلزم كالطلاق فان عقر عليها ثانيا فلا يقر بها
حتى يكفر قال القرافي ان قال ان دخلت الدار فامرأت طالق وعبدى حد
ودخل الدار فانه لا يمكن ان تقول لزمه الطلاق قبل الفسق ولا الفسق قبل
الطلاق بل وقوامه تعيين على الشوط الذي هو دخول الدار من غير ترتيب
فلم يتعين تقدم احد منهما قال فلما اذا تزوجك فانت طالق وانت
على كظهر امي لا نقول ان الطلاق متقدم على الظهار حتى يمنع من الشوط
اقتضاها اقتضا واحدا فلا ترتيب في ذلك وفي العطف به ترتيب خلاف
عب وظاهرها ولو عطف الظهار على الطلاق بما يفيد الترتيب وهو
كذلك ثم قال بقريته التعليل كانت طالق ثلاثا ثم انت على كظهر امي
وفي كلام المتبيل نظر وخوه الخرشق الوروي قوله بقريته التعليل
اي ان التعليل قريته دالة على انه لا فرق بين العطف ثم والعطف بغير
ردا على ابن محرز فانه فرق بينهما قال ولو نواه قال ان تزوجها في طالق

انه

قوله نعم

ثلاثا ثم هي على كظهر ابي او قال لزوجه انت طالق ان دخلت الدار
ثم انت على كظهر ابي لم يلزمه الظاهر لانه وقع على غير زوجته
بها وقع مرتبا على الطلاق وفي كلام المتطهر نظر ثلاثة المتطهر قال
يقول ابن محرز البنا في قوله ولو عطف بما يفيد الترتيب وهو كذلك
الوجه فيه نظر بل غير صحيح فقي ابي الحسن ما نصه ولو انه قال ان تزوجها
فهي طالق ثلاثا ثم عليه كظهر ابي او قال لزوجه ان دخلت الدار
فانت طالق ثلاثا ثم انت على كظهر ابي لم يلزمه الظاهر لانه وقع
على غير زوجته لما وقع مرتبا على الطلاق وقال ابن عرفة قال ابن محرز
انما الزمان ما عوفي الاولين لان الواو لا ترتب ولو عطف الظاهر ان
لم يلزمه الظاهر لانه وقع على غير زوجته وقوله اي الرجل المعلوم من
السياق لاجنبية اي غير زوجته وامنه هي اي امي مثلا ان عرفت
عليه نكاحها اي ان قاله حيث عرفت عليه لانه قوله المذكور خرج من الجواب
فكانه قال ان تزوجها فهي كاي فاذا تزوجها كان مظاهرها منها وان قال
لامرأة لم يعرف من عليه نكاحها انت على كظهر ابي والله لا طلاق ثم تزوجها
لم يلزمه الظاهر ولزمه الا لا يكافي التيقن الا لقرينة غيره اي دالة ان
مراده بقوله هي اي غير كظهر ابي كغير السن والجلالة فليس ظهرا للباي
من ذكره نكاح امرأة فقال بقي اي مظاهرها ان تزوجها لانه مستند الى ما
عرفت عليه من زواجها فكانه قال ان فعلت فهي اي ولو اراد وصفها
بالكبر لم يلزمه ظهرا وانما تصح اي الكفارة بعد العزم على الوطى ابن
عرفته ولا تجب الا بالعودة وفي كونها العزم على امساكها او على وطئها
او عليها رابعها الوطى للباي عن رواية ابن الجلاب والموطا ورواية
الجلاب وعليها يجوز الوطى مرة ثم يبرأ من غير معنى بكفر وعلمها بعد بقا العصمة
لا يبرأ من طاهر قول ابن نافع فيها عيانا عليه حمله يحيى ابن عمر
وتأوله الشيخ وغيره على انه اراد العودة قبل طلاقه ابن زريقون فخصيل
المذهب في كونها ارادة الوطى فان اجمع عليه وجبت الكفارة ولو ماتت او

ملقها

ملقها واراد تزوج دام العصمة ثم اجمع عليه ثم سقطت العصمة بموت
او طلاق سقطت الكفارة وان عمل بعضها سقطت سائر بعضها فانها نفس
الوطى للموطا ولها رواية القاضي قلت ظاهره لغو مجرد العزم على الامساك
فقط خلافا لما تقدم للباي ابن العربي اقوي اقوال اصحابنا انها التمسك
بالزوجية وسمع ابن القاسم ان اجمع مظاهرها على امساك زوجته فصام
فما انت لا اري عليه اتما فلان ابن زريقون يراجع على امساكها واصابتها ولو لم
ينص صحتها ولا اراده ما اجزاء صومها ولا ائتمه الا على ما يدل عليه قول ابن
نافع فيها وهو قول شاذ خارج عن اقوال العلماء وقوله ان ماتت لم تجب
اتمام صيامه صحيح على المشهور ان العودة ارادة الوطى والاجماع عليه مع
استدانة العصمة ان انقضت احداهما لم تجب الكفارة بل لا تجزئه ان فعلها وهو
غير عزم على الوطى ولا يجمع عليه فالكفارة على هذا القول تتبع بالعزم على
الوطى والاجماع عليه ولا تجب الا بالوطى وعلى ما في الموطا انها ارادة الوطى والا
عليه تجب الكفارة عليه ان اجمع على الوطى وان ماتت او طلقها وان كان عمل
بعضها وجب عليه اتما قلت مقتضى نقل البايع عن الموطا انها مجموع العزم
على امساكها وعلى الوطى ومقتضى ابن زريقون وابن زريقون ارادة الوطى والاجماع
عليه فقط ولقد الموطا سمعت ان تفسير قوله تعالى ثم يعودون ان ينظروا الرجل
من امراته ثم يجمع على امساكها واصابتها فان اجمع على ذلك فقد وصيت عليه
الكفارة وان طلقها ولم يجمع بعد نكاحها منها على امساكها واصابتها فلا كفارة عليه
عياض مردها انها ارادة الوطى مع الامساك وهو ظاهر الموطا في ذكر بعض شيوخنا
ان معنى الموطا انها العزم على الوطى فقط وعليه حملها بعضهم وفي اليه المنحى
ولفظ الموطا محتمل على البايع ليس معنى شرط العزم على الامساك الا بدنية بل وعزم
عليه سنة كان عازما او وتحم اي الكفارة على المظاهر حيث لا تستقط بقيت
المرأة في عصمتها او طلقها قامت بحقتها في الوطى ام لا وان ماتت خرج من تركه
بالوطى اي من المظاهر للمظاهر منها عامدا او ناسيا كما في ابن الحاجب واستفقت
اي الكفارة عن المظاهر بالموت اي لها ولو قبله اي الوطى وليس لري المظا

قيل للموطا مشقة
القصير قال الزرق
عليه السلام

فقط

عنهما اي المظاهر منهما في جبايتها ثم ما انت نقله اي التلخيص عن
ما انت اسم ليس المحية اي المظاهر منها ايضا كما بينت في اي المظاهر منها
من عصمة المظاهر قبل وطهرها ببيان او خلق او طهارة قبل البناء او انقضاء
عرة رجعي فنسقط الكفارة عن المظاهر ما دامت باينة منه فاما عاداتها
لوعصمة عادات عليه كما تقدم في استقامتها اي الكفارة قبل الوطء
للبيوتية يرجعها اي يعيد المظاهر منها لعصمة بعقد فنسقط الكفارة
عليه ولا تجزي اي الكفارة بقصها اي الكفارة بعد البيوتية اي المظاهر
منها من عصمة المظاهر بان عزم علي الوطء وشرع في الكفارة فخرج بقصها
ثم طلق المظاهر منها طلاقا باينا او رجعيا وانقضت عده ثم اكل الكفارة
وفاديه الى كم بعد الاجزاء انه اذا عقد عليها لا يقربها حتى يكفر وظاهره سواء
عمل اقلها او اكثرها بعد البيوتية وقيل تجزي والخلاف في الاطعام وفي
الصيام كما في التوضيح وبهزم بشرط تنابع الصيام نحو قوله ان اشبهما قبل مراجعتها
ولفظ المدونة ولو طلقها قيل ان يمسها وقد عمل في الكفارة لم يلزمه انهما
وقال ابن تافع ان اشبهما اجزاء ان اراد العودة الى ابو الحسن انظر قول ابن تافع
فصل هو وفاق لقول ابن القاسم فحمله عبد الحق في التهذيب على انه وفاق اذا
كان الطلاق رجعيا وعلى الخلاف اذا كان باينا عبد الحق وهذا الاختلاف بين
ابن القاسم وابن تافع انما هو اذا طلق طلاقا باينا فعلى قول ابن القاسم لا يلزم
ان يشبهها وان اشبهها لم تجز ذلك وكذلك ذكره ابن الموان وفيه فافق ابن تافع
ان اشبهها اجزاء ثم قال ابو الحسن وحمله بعضهم على الوفاق في الجميع وبعضهم
على الخلاف في الجميع ادعوا انما هم بعد المراجعة فنقله ابو الحسن في رسا
مستقلا ونصه بان تزوجها يوم ما وبان الكفارة مسوما ابتداءها وان
كانت اطفا ما بيني على ما كان اطعم قبل ان تنبت منه لجواز تفرقة الطعام ابن
الموار وفيه قول مالك وابن القاسم وابن وهب واهم ما انتهى اليه والذكره
في التوضيح فرعا مستقلا وقال انه لا ينبغي على الصوم اتفاقا واختلف فصل
ينبغي على الاطعام على ربعة اقوال اشهب لا ينبغي مطلقا ابن عبد الحكم ينبغي

مطلقا

خلق الصبي لا ينبغي الا ان يتزوجها ابن الماحشوقه ينبغي ان مضى الشرطي
اي الكفارة اعتناق رقية اي كاملة لا بعضها كما اعتناق ثلاث عن
اربع مع الابهام ابن عرفة كفارة المدونة الحصة رفا في العتق ثم الصوم
وان نقدر الباجي من كسب واطم عن كفارة واحدة قال ابن القاسم في الاستد
لا تجزيه وفيه المجلد الثاني مجزيه وقال اشهب لا تجزيه وفي الموانية من طاهر
من اربع نسوة فاطم لواحدة ستين مسكينا وكسبي لاخرى كذلك ثم وجد
العتق فاعتق عن واحدة غير معتقة ولم يقد على رقية الرابعة فليطعم
او يكسور تجزيه الشيخ انظر قول محمد في الكسوة ما عرفة لغيره قلت نقل ابن
القطان عن نوادر الاجماع اجمعا ان المظاهر اذا لم تجد الرقية ولم يطعم الصوم
ولم تجد الطعام لا بطا زوجته حتى تجردوا من تلك الاصناف الا الثوري وابن
صالح فانها قال يطاعا بغير كفارة قلت فطاهروا بجماعهم على كفوا الكسوة فيها
وما ذكره الباجي عن النوادر ولا غير مناسب لان لم ينص فيه ان الكفارة للظهار
ولذا لم ينقلها الشيخ في نوادره في كتاب الظهار انما نقل فيه ما تقدم عن الموانية
فقط كما اعتق ثلاثا اي من الرقاب عن اربع اي من النساء المظاهر
منهن وانهم لم يوجب لكل امرأة مظاهر منها رقية من الثلاث ابن عرفة وصف
عد كفارات لثلاثة من ظهار مجز ولودون تعيب ان لم يقتض شركته في رقية
او في شتم صوم او في مسكين لزوم تنابع الصوم وصحة تغريضا طعام السا
فان تساوي العودان فواضع وان قل عدد الكفارة منه الوطء ما لم يبلغ عدد الظهار
ولولم ينو الا واحدة لفائدة الحرمة فيما احتلها مساويا ولا تجزي اي في
كفارة الظهار كتابك بلغ اي عتقه فيها لا تجزي في الظهار وغيره من الكفارة
الارقية موصنة سليمة لانه يجز على رينه اي فلا تجبر على الاسلام
واجب الصغير اي الكتاب صغيرا وكبيرا تفسيرا مطلقا تجزي الصغير
اي المجوسي قطعا اي اتفاق الجبر على الاسلام اتفاقا ولا يجزى الا لا
يصح في عليه لفظ رقية وعتق بعد وضعه اي نفذ فيه العتق السابق
وهذا استئناف لبيان جواب ما حكم الجنيث اذا عتق عن الظهار فيها ان عتق

عن اربع واليه

كين

في نسخة الموانية
تعدله تولى

ما في بطن امه عن ظهاره لم تجزه وقد نطق اذا وضعت ولا آتت الا ان
تظهر حياته اي وسلامته من العيوب النافعة من الاجزاء حين عتقه فيها
من اعتق ابنا عن ظهاره لم تجزه اذا لا يدري ابي هو ام ميت او ميت او
سليم الا ان يعرف في الوقت موضعه وسلامته من العيوب فيجزيه او يعلم
ذلك بعد عتقه فيجزيه ذلك وان جعله اولاد الخط والفرق بينه وبين الجنين
ان هذا رتبة والجنين ليس برتبة ابن شاس العبد الفايب المنقطع الخبر
لا تجزي لانه اي الابن رتبة اي يسمى رتبة فشملة الية بخلاف الجنين
اي فلا يسمى رتبة فلم تشملة الية فلا تجزي اذا ولد بعد عتقه نعم ان تبين ان
العتق بعد الولادة ولا مقطوع اصبع الخ فيها لا تجزي اقطع اليد الواحدة
او الاصبعين او الاصبع والاقدام او الازنين او اسنل واجزم او ابرص او صم
او مجنون وان افاق احيانا ولا اخرى ولا اعشى ولا مقطوع باس الشق
اصبع اي اصلية واحدة ولو الخصى والمراد بالقطع عدم الوجود ولو خلقه
واذنين من اصلهما وتجزى مقطوع اليدين من اشراهما قال في
التحذير وتجزى الجرح الخفيف واعشى وكذا من به عشاوة لا يبصر معها الا
بعسر واما خفيف العشاوة والاعشى والاجم فمجزى وابكم اي اخرس
لا ينكح أصلا سواء كان اصم ام لا ولو مرة في الشهر اي عند مالك وابن القاسم
خلاف الشهب ومشرق بضم الميم وكسر الراء اسم فاعل اشرف على الموت
وهو الذي بلغ الفزع وغيره تجزي اي لا يصح اصلا ومثله شقيل السمع
جدا وهرم بكسر الراء اسم فاعل هرم هروما بشرط ما نفع من الكسب بصفة
لايقة بهرمه وكبر سنه بخلاف الصغير اي فيجزي عتقه ولو يوم ولادته
لانه مرجو اي حصول منافعه في المستقبل ومنع دين يمنع تكسبه اي نفسه
بل يسعى لاجل ان يوتي دينه لان شان الرتبة التي تفتق في الظهار ونحوه
ان تكون لانها بعد لاحد عليها فان اعتق عبدا عن ظهاره ثم تبين ان عليه دين
لم يستطع سيده عنه قبل عتقه فانه لا تجزي كظهور عيب به بعد عتقه كفي
وسواء علم سيده به قبل عتقه ولم يسقطه او لم يعلم به حتى اعتقه ولو ط

دين فاعل يمنع الاول وفاعل يمنع الثاني ضميره المستند فيه والجملة
نفت دين من اعتق صغيرا الخط عتق الوضيع تجزي قال الكل اهل المذ
ففيها تجزي عتق الصغير والاعمى في كفارة الظهار اذا كان من قصر النفقة
ابن ناجي ما ذكره في الصغير متفق عليه ويؤيد وعليه نفقته الي ان
يبطل الكسب ولو بالسؤال وبه كان شحنا يفتي ويذكر ان ايا حفص المظالم
نص على ذلك واخذ ابن رشد مثله من قوله في كتاب النجاة من اعتق ابن
امته الصغير فله بيع امه ويشترط على المبتاع نفقة ومونسه في التوقيع
ابو عمر ان قوله اذا كان من قصر النفقة فهو على الذب فيجزي وان كانت
مع سفة المال ابن عبد السلام وقيل هو شرط والا ولولي اذا لم يعلم شي من سائل
الباب وما يقرب منه تجزي الفقير دون القوي في سماع اصبح اريت من اعتق منفور
في كفارة واجبة فكبر اخرس او صم او مقعدا ومطيدا عليه بدله قال ليس ذلك
عليه وهذا شئ خوث وكذا الوايتا فكل على مثل هذا فلا يلحق البايع شئ من
ذلك ابن رشد تغليظه الاجزاء في الكفارة وعدم الرجوع على البايع بانه مجزي ليس
بصحيح لان ما جرد من العيوب اذا امكن عليه تجل في فيه البايع ومنع الاجزاء
في الكفارة فالعلة في ذلك انها هي ان هذا ما يستوعب البايع والمبتاع وعدم
امكان علمه فلم يكن له حكم العيب في قيام المبتاع على البايع ولا في عدم الاجزاء في
الكفارة لانه المكفر قد اتي ما وجب عليه بحسب اجتهاده ولم يقصر فلا درك عليه
والله اعلم واجزم اي وان قل جازمه وابرص اي وان قل برصه قال اي
يبس بعض الاعضاء شفا كان او غيره هذا هو المراد هنا وان كان اصل القلب
يبس الشق ولو اطلع المشتري على عيب في العبد بعد عتقه رجع بارش على البايع
واستعان به في رتبة ان كان العيب مانعا من الاجزاء والافعل به ما شاء
ويستعيت اي المشتري الذي اعتق ما اشتراه من ظهاره بارش اي العيب
بعد العتق اي ان اطلع على العيب في الرتبة بعد عتقه ما عن ظهاره ان كان
العيب مانعا من الاجزاء ويمنع اي المشتري غير المانع اي من الاجزاء
في الكفارة وعوض عطف على عرج اي يلزمه الرقيق في ذمته لسيد في نظيره

كراي
صا

مجهله

عن ظهاره كثر الوضوء قل لأن شرط الرقبة أن يكون عتقه ما خالصا للظهار
سالمات عن شوايب العوضية وأما المال الذي في يده فيجزي عتقه عن
الظهار على شرط أخذه منه لأن للسيد انتزاعه منه وإبقائه رقيقا كذا في
وغيره وقد يقال أنه إذا اعتقه عليه لم يأخذه انتزاعا بل معاوضة كالقضاء
التي هي أخت الكفاية ومعلوم أن أصل المذهب أن العبد يملك بمعاوضة يوفى
نقده على الإجازة قاله في ضوء الشروع ولا مشترى للمعتق أي بشرط أن
البائع قد ترك للمشتري بعض الثمن في تغيير شرط عتقه الرقبة للكفارة وشرطه
خلوصها ومن يعتق عليه أي المظاهر بنفسه بشرطه بسبب قرابته له كإصله
وقبحه وحاشيته القريبة كاخوته وإن بتعليق أي لو عتقه على شرطه بقوله
أن اشتريته فهو حر لأن شرط الرقبة لم يحصل لأجل الظهار وشرطه كونه له لأن
اشتريته أي زيد الرقيق مثلا فهو أي زيد الرقيق مثلا حر عن ظهاره
أي واشتراه فعتق عليه لمجرد الشراء عن ظهاره حسب تعليقه فالظاهر أي من
التأويلين اللذين في الأصل الإجزاء أي لأنه لما كان مظاهرا بالفعل حيث التعليل
لم يعد قوله عن ظهاره ندما والتأويل الآخر عدم الإجزاء لقوله عن ظهاره ندما
وهما في قولهما وإن قال أن اشتريته فهو حر فاشتراه واعتقه عن ظهاره لم يجزه
وفي قول الموارنة عن ابن القاسم الإجزاء فيمن قال أن اشتريته فلا فهو
حر عن ظهاره فذهب ابن يونس إلى أن يبيد الكتابين خلافاً لما حمل قول المرونة
أن اشتريته فهو حر على شموله لقوله عن ظهاره واقتصره على قول فهو حر
وذهب الباقي إلى التوفيق بينهما بحمل المرونة على خصوص اقتصره على قول
أن اشتريته فهو حر ولم يذكره قوله عن ظهاره فإن ذكره معه فالإجزاء فيكون
موافقا لما في الموارنة ومحل التأويلين أن تقدم الظهار على قوله أن اشتريته
فهو حر عن ظهاره وإما أن لم يكن ظاهراً قبل ذلك الإجزاء اتفاقاً وكأنه قال
أن اشتريته فانت حر عن ظهاره إن وقع معنى ونويت العود وإن لم ينو
لم يعتق عليه أفاده الحرشي وعبس الشافعي هذا التقييد لأن عمران لم يخلو فيه
ابن يونس فأبى المصلتان سواء ونية العود في مثلته محمد أمك كقول الظهار

فما تعلق عتقه

فيها

فيها وكل مكفر عن ظهاره إنما يبرئ من رجل الظهار الذي منه الوطى ليطام هذه
نية العود فإذن عرفه جري في لفظ أبي عمران أو لا الإشارة إلى وقف مناسب
للتعريف بين مسئلتين محمد وأبي عمران وهو أنه في مسئلة محمد التزم عتقه
للكفارة في وقت لا يستقر ملكه عليه لو ملكه لأنه قاله بعد ظهاره وفي مسئلة أبي
عمران التزم عتقه للكفارة في وقت يستقر ملكه عليه لو ملكه لأنه قاله قبل
ظهاره وهو قول أبي عمران أو لا لأنه لا يستقر ملكه عليه وينفس شرايه
يعتق الله وقد سبق له هذا التعليل أبو الحسن والأدب شاذلية أي من حرية
لكانت ومروءة ولد ومبعض ومعتق لأجل ولولم يجد الكاتب شيئا من
نجومه لأن شرط الرقبة كونه حر بها خالصا للظهار كما اعتق الزوج عن
ظهاره فمتى أي مثلاً من رقيق طهر له أو مشترك بينهما وبين غيره
فكامل بضم فكسر مثلاً نأبيه ضمه العتق أي حكم الحاكم بعتق الباقي إن كان كله له
أو بتعويضه في ماله وعتقه عليه أن كان لفقير عليه أي المظاهر أي أو
اعتق المظاهر الباقي باختياره بدون حكم حاكم عليه ولو عن الظهار لأن شرط
الرقبة كونه حر بها تمامه دفعة واحدة ولأن الحكم لما وجب عليه عتق الباقي صار
حر من الرقبة ليس خالصا للظهار وشرطها خلوصها له وتجزئ أعور أي
على المشهور لأن العين الواحدة تقوم مقام العينين ويرى بهما يرى بهما
وديتها بنية العينين جميعاً القديس والخلاف في اللغز الذي خرجت عينه
وأما غير فيجزي اتفاقاً والظلم أجزاء عتق من فقد من بل عين بعف نوره
الأخرى فيها أجاز مالك عتق الأعور ومعتق أي من المظاهر سواء
قد حر على خلاصه أو لا لبقائه على ملكه وحر الغاصب لم يلاحظ لأنه معدوم
شراؤه شامس تجزي عتق العبد المفصوب في التوضيح سواء قد حر على خلاصه
أم لا ابن عرفة فيه نظر لعدم فدية العبد على التخصيص كإن أبي علي نفسه
أو طرف أو مال عدا أو غطا ومروءة أي في دين على المظاهر فكأنه قال
وشد الحاف نأبيه الف الاثنين الجاني والمروءة أي خلص المظاهر الرقيق
الجاني من الجناية بدفع الدرس والمروءة بدفع الدين المروءة فيه وبشفاعة

عند المستحق حتى اسقط حقه من دية او دين فيجزي عتقه عن الظهار ليقاها
 على ملوك المظاهر فانه يتفكر فلا يجزى بان كلفه الرماحي راقول عجم ومن تبعه فلهما
 شرط في جواز العتق وم على عتقه الا ان اجزاه بعد الوفاة كما يدل عليه صريح المواق
 بانه غير صحيح لان مراد الابهة بالافتداء انفاذ العتق خلاصه من الرهن والجنابة
 فان لم يقتد بان اخذه والجنابة او الدين وبطل العتق فكيف يصح لثايل ان يقول بالا
 فظهر ان الشوط في الاجزاء كما في الجواهر وان الحاجب وغيرها ولم يرد في كلام المواق
 ما يدل لها قاره وصورة المسئلة ان الجاني والمرفوعون اعتقوا عن الظهار قبل قدراهما
 فيجزي ان اقتدى بعده لك والافلا فان اراد غيرهما فهو خروج عن فرضهم وتبعه
 البناء ونضا المواق ومرفوعون لعله ومرفوعون لجات ويزان ان اقتدى ابن شاس اما
 عتق المرفوعون والجاني ان اقتداه فيجزي اي اياه عرفه وقول ابن شاس تجزي المرفوع
 والجاني ان اقتدى اذ في قطع او مقطوع اذ في واحدة من اصلها قال في التهذيب
 وتجزي المرفوع الخفيف كجذع اذن وتعتقه عبد الحق بان الذي في الامهات المرفوع في
 الاذن بوجوه الجذع البسيط يكون فيه لا قطع الاذن كلها كما يقتضيه نقل ابن سويد
 ونقله في التوفيق لكن قال الرماحي تعتق عبد الحق غير مسلم اذ لا يلزم من قول
 الامهات المرفوع في عدم اجزاء مجرد وعمل لان قولها ايم لا تجزي مقطوع الاذنين
 يدل بحسب المفهوم على خلاف ما قال وقد قال في الامهات وقطع في ائمة فيلزم
 في تفتقه ان يتفتق هذا ايم وان قطع الا ائمة تجزي عند جميع المالكية
 فيجعل في الامهات على افتقار القطع وان استوعب الاذن الواحدة او الا ائمة ويكون
 اختصارا في سعيد بيان ذلك المراد انه نقله البناء وان في تجزي مقطوع
 كما في الجزئي ودون اصبع اي ائمة او ائمتين وبعض الثالثة فيجزي على كافي
 الجزئي والعدوي ابن عرفة وفي قطع الاصبع ثلثها ان كان المختصر او موالها لغير
 ابن القاسم فيها مع انب الماشون قابلا ولو كان الارباع وله هو للنجي الباجي خلت
 قول ابن القاسم في المبسوط في قطع اصبع وفيها لا تجزي اقطع الاصبعين الجزئي
 لو كان احدهما من يد والاخر من رجل اجزاء الباجي عن القاضي لا تجزي اقطع الارباع
 خلاي المرض والفرج وعتق الغير من اضافة المصدر لفاعله اي غير

يكون له

وجاز

المظاهر

المظاهر رتبة عند ظهار المظاهر ان رضى اي المظاهر عتق
 الغير عنه ولو بعد العتق بشرط عزم المظاهر على الوطئ قبل العتق
 من غيره عنه ولم يصرح به كونه شرط في كل كفارة ولا يعود من شروط
 الشيء الا ما كان خاصا به فان لم يتقدم العود او لم يرض بالعتق
 فلا يجزى له الا ان يكون عن ميت فتقدم العود كما في العتق الرضي منه
 فيها من اعتق عبده عن رجل عن ظهار او عن شيء من الكفارات
 فيلزم ذلك ورضي به اجزاه وقال غيره لا تجزي ابن عرفة ابن القصار
 ان قال اعتق عبيدك عن ظهار فيجعل ففعل اجزاه واصل ابن القاسم في
 اجزائها عن الغير ولا فرق بين العوض وعدمه قلت فيلزم تناقض
 قولها من اعتق عبده عن كفارة رجل فرضيه اجزاه ومن اعتق عبده عن
 ظهار رجل يجعل لزمه الجمل وكان الولاء له ولم يجز له بل الفرق اذ الاول
 مرفوع فالج في اعتبار الحجر والثاني مكايسة فاعتبر فيه الحجر فكونه
 مملوكا مكانا ما والاذن اي من المظاهر لغيره ان يقتضيه
 رضى اي فلا يحتاج معه للتقييد بالرضى والعود شرط في كل كفارة
 اعتذار عن عدم ذكره هناك تعرض الاصم له هناك وكره الحضي يقطع
 ذكوه او انثيه اي عتقه عن الظهار وله حكم كرجح به فيها لا يجزي الخيم
 في الكفارات والمجبور يقطع ذكوه او انثيه اي عتقه عن الظهار
 وله حكم صرح به مع علمه ما قبله بالاولى لوق توههم عدم اجزائه ونو
 الميزاي عتق الذي يقتصر الخطاب وتحسن رد الجواب وان لم يبلغ العلم
 لانه يقتدر على السب والهل ولانه مسلم حقيقة وغير المميز انما علمه باسلا
 تبعا لاسلام ساييه وفيهم اجزاء عتق غير المميز وان كان رضيعا وهو
 كذلك كما تقدم الرسالة ومن صلى وصام احب اليها ثم ان يجزى لم يقتدر
 المظاهر على عتق الرقية ولو بالاصباح على المفلس ما لفته في القدر
 المفومة من الشوط اذ مفومها ان قدر عليها لا يتقل عنها الى الصوم
 المفلس بضم المعيم وفتح الفا واللام مستددة اي المحكوم عليه بخلع ماله

ع

قضى

مه

ليقتسم على غريبه والذي لا يبيع دار سكنه التي لا فضل فيها ورقه المحتاج
 لخدمته لمرض او منصب ومليوس جفته الذي لم تقطع قيمته فيلزم المظاهر
 ببيع ذلك وشراء الرقبة بثمنه فيها شرطه العجز عن العتق وفيها مع غيرها
 من ظاهرها خادكم وليس له الا خادم واحدة او دار لا فضل فيها او عوف
 تمت رقبة فلا تجزئه الصوم لقد رتبته على العتق ومعرفة المذهب اعتبار
 عجزه وقت الاداء مطلقا لا وقت الوجوب ابن عرفة وفي اعتبار عجزه وقت
 الوجوب ان يسره بصومه في عسره بعد سهره موقوف المذهب ونقل محمد عن
 ابن القاسم ان ظاهره موقوف على بيعه حتى اعدم فصام ثم يسره بعتق الباقي
 هذا على وجه الاستصحاب وحمله ابن شاس على ظاهره قال الاعتبار بوقت
 الاداء وقيل بوقت الوجوب ان كان فيه موصرا الياسي قال بعض القرويين
 انما كان ذلك لمن وطى فلزمته الكفارة بالعتق ليسه فلم يكون حتى افسام
 ثم يسره فيها انما ينقل لحاله يوم يكفر لا الى حاله قبل ذلك ابن الحاجب شرط
 الصوم العجز عن العتق وان كان محتاجا الى ما يبره من عجزه او دار او غيرها
 لمنصبه او مرضه او غيرها فلو ظاهر من امة لا يملك غيرها اجزائه على الاصح
 لانه لا ينتقل الى الصوم اتفاقا الا اذا عجز عن العتق قال في المدونة
 وله ان يتزوجها قبل لا يبي عمر ان كيف اجزاه عتقها وهو محرم ولها قال
 نية عودته الوطي توجب كفارته وانما يضاعف هذا من لم يعلم ما للسلف
 او امة عطف على ما لا يبيع ظاهره اي مالها بها اي عتق الامة عنها
 عن طهاره منها والعزم على الوطي اي الذي هو شرط في صحة الكفارة
 ولو نتجاح بعد بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه اي بعد عتقها والواد
 للحال ولو صلة وخبر العزم محذوف اي متصور حال كونه يتجاح بعد العتق
 ولو حذفها كان احسن واوضح والجملة متنافعة لجواب ما قيل كيف تجزي عتقها
 وهو محرم وطها فينتفي شرط اجزائه وهو العود وهذا اي الجواب بما
 الفرم على وطها يتجاح يتجاح بعد عتقها عليه وان كان حراما واره
 للحال وان صلة وجه الخبرية ان العزم على الحرام حرام والمعدوم شكا كالمعدوم

المداوم مطلقا او
 وقت الوجوب

فري

حا

حسا فلا يتحقق العود الذي هو شرط في صحة الكفارة عن ايت عوف
 العزم على الوطي يقتضي ان نفس ابن عرفة وفيها من طاهر من امة ليس
 له غيرها لم تجزئه الا العتق واجزاه عتقها عن طهاره منها وله ان
 يتزوجها عبد الحق قبل لا يبي عمر ان كيف تجزي عتقها وهو محرم وطها
 قال نية عودته الوطي توجب كفارته قيل بعض الناس ضعفها قال
 انها يضاعفها عن لا يعلم ما للسلف قال القاسم وسالم وغيرهما الظاهر
 يكون في الاما ويعتق عن طهاره وقال غير واحد من القرويين
 انها تقع المسئلة ان كان وطى او على القول ان ارادة العودة تلزم الكفارة
 وان ماتت او طلقها قبل وطها وقرر تضعيفها بعض الناس باذنتها
 لذلك مشروط بالعزم على وطها وطوها ملووم لملكها مناقض لعتقها
 قبل من مناقضة الشرط مشروطة وتجاب بان الملك المناقض لعتقها هو الكفارة
 والملك اللازم للمعزم على الوطي سابق على العتق ضرورة تقدم الشرط المشروط
 واحد مشروط المتناقض الحاد الزمان المحمي تجزيه عتقها على القول ان العود
 العزم على الامساك وان اذ ان ملق بعده او مات لا تستغنى عنه الكفارة وعلى
 قول ابن نافع ان اتم الكفارة بعد تقضاء عتقها اجزائه ولا تجزيه على
 القول بان شرطها كونها في موضع يتبيح به الاصابة لان عتقها خلاف
 العزم على الاصابة ولا تجزيه الصوم لانه مالك لرقبة وقول ابن الحاجب
 لو طاهر من امة لا يملك غيرها اجزائه على الاصح يقتضي ان مقابل
 الاصح نص ولا عرفه حاله اي العزم وهو اي العزم على الوطي
 عتقها اي الملك لانه اي العزم بشرطه اي التكفير عنه لسابق
 على التكفير قال في الضم وورد على ابن عرفة ان جوابه انما يتم اذا كانت
 الوطي العزم عليه قبل التكفير وليس كذلك فانه الوطي قبل التكفير
 حرام لقوله الله تعالى من قبل ان يتأسا فلا محالة الوطي المعزوم عليه
 انما يكون بعد التكفير فيتوقف على ملكه بعد التكفير والتكفير بها يلغي
 ملكها فتناقض فالاصح ما صدرنا به تبعا للمقاني وحاصله ان حل

الوطي

لا يتوقف على خصوص الملك لمحمول بعقد النكاح والى ذلك الاشارة
 بقولنا اخر العبارة فليتنا مل العتق بان استوهبه او تباين
 صوم شهرين عطف
 عتق العتق وان
 تلكه ان المظاهر العام
 عن العتق

لا يقدر على وفائه ولم يخبر سلفه واره الحال وان صلة ابن عرقه ابن
 شاس لو تكلف المعسر الاعتناق اجزا عنه قلت باستصحاب ثمنه
 او استدانت مع اعلامه رب الدين عتقه لانه يمين بها واجدا وعول
 بغتات متقلات اي اعتمد الكفر بالصوم في كمال الشهرين علم
 الهلال اي رويته سواء رآه عقب ثلاثين او تسعة وعشرين فيها اوفى
 احدها ان ماله اي الشهد الاول كله بان ابتداء الصوم من اول
 ليلة منه والا فالثلاثون ابن عرقه وهو اي الصوم شهرين متتابعين
 ان براهها بالهلال اجزاء ولو فصر عن سنتين يوما فان افطر في شهر
 لعذر ففي كماله ثلاثين او بغيره فافطر غايضا عن الواقعة مع عبد
 الملك وسمنون مع ابن عبد الحكيم ولو ابتد الخيال الهلال في كمال المبتدا
 ثلاثين او بقدر ما فات منه نخل الشبع عن المذهب وتخرج عيان علي
 قول ابن عبد الحكم صوما الخ تفسيره مطلقا اشارة لا تغايبه به
 عن قول اصله في الصوم منوي التتابع والكفارة واما التتابع فياق
 صنو او غير اي الصوم صادق بالعتق والاطعام ابن عرقه وشرط
 ما به الكفارة لية كونه لها وتعين لمن التزم الى الباجي لابن سمنون عنه
 من قال كل ملوك املكه حلال عشرين سنة فله من ظهار وهو موسران
 صرنا امراته هذه المدة لم يصم ولا صام افاده ابن عرقه ابن شاس
 من قال كل ملوك املكه الى عشرين سنة حرمت لزمه ظهار وهو موسر فله الله
 امراته بالغيبة فصره الصيام ولو كسر نطاله ما اجزاء الصوم وصبر لا تقصا
 الاجل فاعتق الصوم تفسيره فاعل تعين ولو بعد الظاهر بالشيخ
 احمد الزرقاني التزم قبل الظهار او بعده وقال عبد التزم قبل الظهار خاصة
 لتقريبه لمواقله بما لا يتشاس فان تقدم الظهار على التزمه كثر بالحق

لان تقدمه

لان تقدمه على التزمه صبر التزمه كانه مستثنى منه عتقه عن ظهاره
 كما ارتضاه البناني نفسه والظم ما قاله احمد وكلامه المواقف في مسألة
 فلا ينبغي التمسك به في هذا مائة ايام كعشر سنين وطولها اي طلبته
 زوجته المظاهرة منها قبلها اي المدة التي التزم عتق من يملكه فيها
 والا يصح ما يبان لمفهوم طولب عتق الغير من اضافة المصدر لفاعله
 اي غير المظاهرة التزم عتق من يملكه مدة يعيشها عادة عنه اي المظاهرة
 بلا علم اي المظاهرة حين العتق ثم يرضاه اي المظاهرة العتق قبل
 مضى المدة شب وانظر لو عتق الغير عن المظاهرة الذي التزم عتق من
 يملكه لعشر سنين مثلا وقد عاود رضيه والظم انه سأل لا تجزي والا جزا
 كما في مسألة من سالت سيد زوجها ان يعتقه عنها ولري الرقي اي
 المظاهرة من زوجته او امته عتقا على لمن التزم عتق من يملك الخ فتيقن
 له الصوم حيث قدر عليه او عجز عنه ولم ياذن له سيده في الاطعام فيؤخر
 الصوم الى زمن قدرته عليه واما ان اذن له فيه وهو عاجز عن الصوم فلا
 يتعين في حقه واما العتق فلا يصح منه ولو اذن له سيده فيه اذ لا يقبل
 العتق الاول له وهو لازم للعتق وان انتفى اللازم انتفى ملزمه
 منع اي ذي الوق من الصوم اضرا الصوم به اي السيد
 في علمه اي العبد المظاهر للسيد بان اضعفه عنه ابن عرقه ولا تجزي بعتق
 لذي رقي ولو اذن له وهو في الصوم كالحران قويا عليه ولا يمنع سيده
 ان لم يرضه ولا منع خراجه والا فالتنها ان لم يمنع خراجه للباغي عن ابن
 الماجشون مع محمد بن دينار ورواية ابن القاسم في الموازية ورواية ابن سحر
 وعلى منع اي منعه للظن به واذن له في الاطعام في اجزائه قولان للباغي
 عن ابن القاسم وعن قول محمد بن دينار ليس عليه عتق ولا اطعام ولو وجد
 ولكن يصوم قلت فسوي بين العتق والاطعام ولا يصح العتق باذن سيده
 فلذا لا طعام وخو به ياتي لابن الماجشون ويخرج به قول ابن الحاجب والا
 فالاطعام ان اذن له سيده وعلى المشهور ولم يوفى له ابن عبد السلام وفيها

40

سنة

ها

ليس عليه الا الصوم ولا يطعم وان اذن له سيده فالصوم احب الي قال
ابن القاسم بل هو الواجب عليه قلت ثقله للباجي عن مالك من
المسوط وزاد قول ابن القاسم لا ادرى ما هذا ولا يطعم من يتطعم
الصوم وما جواب مالك الا وهم ولعله اراد كفارة اليمين بالله فحله
ان يحزر على نفسه سيده الصوم ولتزدية في محبة منعه استحب صومه
الباجي حله القاضى اسماعيل على من يحزر عن الصوم ومعنى استحب
صومه قهر فكيفه عليه قال لان سيده التفرق قبل اطر حله
للمساكين ابن الماحشون ولانه لو شارب جمع عن اذنه فلا يطعم لاح
ان اذن سيده لا يخرج الطعام من ملكه الا للمساكين قال قال
الشيخ بر بن لان ملك العبد غير مستقر وعندي ان قول ابن الماحشون
ان العبد لا يملك عياض مثل توقيف ابن القاسم ما كاطرح سمحون هذه
المقظة وقال بل هو واجب وزاد احتذارا اخر قال قال القاضى ابو
اسحاق يرجع احب الي السيد اذن السيد في الصوم احب
الي من اذنه في الاطعام فله ان يرجع الى اخر ما تقدم لابن الماحشون
قال وعرض بان هذا يقال فيمن ابى له الاطعام من يحزر عن الصوم
فاما من يقدر عليه فهو فرضه فلا وجه له وبالكفر عن غيره لم يخرج الكفارة
من ملك صاحبه الا للمساكين وقال ابن القاضى والابرهى انما قال الصوم
احب الي لانه يحزر عن الصوم فكان احب اليه ان يخرج حتى يقدر عليه وعرض
بان من هذا سبيله ويطمع في برئه ولم يطل محله فرضه التأخير حتى يقدر
عليه في الاستجاب هنا وان لم يقدر ولم يرجع فرضه الاطعام فلا وجه
للمصدم قلت انظر جعل ثلث السيد من الوجوع في الاذن في الاطعام
اعتذار مستقل عن الاعتذار الثاني وسما في كلام ابن محرز اعتذار
واحد وهو الصواب ثم قال قد تكون احب على باهرها ولا تكون وسما
ولا يجوز ان يكون الصوم ارجح وان منعه السيد منه مع قدرته عليه
وهو قول محمد ان اذن له سيده في الاطعام ومنعه الصيام اجزاء واصوب

ان يكفر

467
اذ يكفر بالصيام وهذا القول في الكتاب في كفارة اليمين ان اذن له
سيده ان يطعم او يكسو اجزي وفي قلبي منه شي والصوم ابي عندي
فلم يملك الطعام والكسوة ملكا مستقرا قلت هذا الذي اتى به من
عنده نفسه راجع لما تقدم لابن محرز والباجي عن اسماعيل القاضى قتال له
قال وقال ابن ابي ز منين لم يعلق في جوار الاطعام جوابا بينا للخبى
ان اذن له سيده في الاطعام اجزاء لانه ملكه حتى ينتزع سيده ولو قد
ان ملك مترك لم ار سيده رجوعا ولا انتزاعا المستقل حق العبد فيه
وادي حاله ان كان اطم عنه وان منعه الصوم والاطعام فله وجته القيا
بطلاقة وان كان عالما ان سيده منعه الصوم كان ابينه في طلاقه لانه
ادخل على نفسه المنع اختيارا ثم قال في طلاقه حيث قيامها او بعد اربعة
اشهر ونزى اي للسيد عدم اى المنع من الصوم كبره احب
المظاهر الوق تشبه في الذب ان اذن اي السيد في الاطعام اي ومنعه
من الصوم كونه مضربا في علمه فيندب تأخيره الكفارة لعل سيده ياذن
في الصيام ككل عاجز اي عن الصوم تشبه في ذنب الصبر بغير القدرة
اي على الصوم في المستقبل فيندب لتأخير الاطعام حتى يقدر على الصوم
— اوياس منه وجوب الصبر اي على العاجز عن الصوم في الحال
ويرجعوا القدرة عليه في المستقبل ولا يستقل اي الواجب حدوث قدرة
الصيام آيس اي المظاهر من قدرة الصيام ولو لم يدخل اي المظاهر
في الصوم بان كان من مضام من منا وغلب على طنه انه لا يقدر على الصيام
في الحال ولا في المستقبل ولا يكتفى في ذلك مجرد الشك ولا يشترط الا يأس وهذا
قول ابن القاسم وهو المقتصد وقيل يكفي في الانتقال من الصوم الى الاطعام
الشك ولا يشترط الا يأس وهو في المدونة اي فذهب القرويين الى بقاء
قول علي ظاهره من غير رده للاخذ ولا التوفيق بينهما وذهب ابن شلوث
الى ردوا حومه للاخذ والتوفيق بينهما بان قول ابن القاسم باسرها الياس
فيمن دخل في الكفارة بالصوم وتلبس به فخرج عنه وان القول بكفاية الشك

تخلع

قيمت لم يدخل في الكفاية بالصوم ولم ينسب به وعجز عنه قبل الشروع
 فيه فلا خلاف بينه القولين والثاني بل الأول هو المعتبر ابن عرفة الاطعام
 شرطه العجز عن الصيام الجلاء كالسكر المفسد للتمييز كضعف البنية قال
 والمرض الغريب البرد لغو والموت من البرد معتبر وما يروى بعد او تشك فيه
 في لغوه واعتباره قول ابن القاسم واشتهب البنية والتعطش الذي
 لا يستطاع معه الصوم معتبر والنقطة في الحر لا البرد مختلف فيه على قول
 ابن القاسم واشتهب الباجي فيها لابن القاسم واشتهب من طال مرضه واحتاج
 لاهله جاز له الاطعام وان رجع البرد ولم ينقل الباجي عنها غير هذا وفيها في
 باب قبل هذا من صام لظهاره شهر فرضه انه تمامي مرضه انتظر الا ان
 يعلم ان ذلك المرض لا يقدر على صاحبه بعده على الصوم وقال غيره اذا مرض
 فهو من لا يستطيع الصوم وعليه الاطعام وعجز الباجي ما قبل قول الغير
 لرواية زياد قال بعقب شيخ عبد الحق باجدي في مسألة من ظاهروهم مرض
 او من مرض بعد صومه شهر ليس باختلاف والمثلثان سواء وفوق
 ابن شبلون يشترطها على ظلم لفظ الكتاب قلتم تقولون ان المرض اثنا الصوم
 اضعف منه قبله لانه في اثنا به عرض بعد كونه المكفر من اهل الصوم
 بالفعل فلا يلزم من كونه لا يتقبل عند الاطعام الا بحجة عنه دايما كونه
 كذلك في المرض العارض قبل الصوم لانه المكفر فيه انها من اهل الصوم
 بالقوة وما بالقوة اضعف مما هو بالفعل وحمل بعضهم قول الغير على انه
 بمطلق المرض يتقبل للاطعام وجعله قولنا اثنا وهو ظاهر قول اللخمي
 ان المرض الغريب البرد لغو ولا خلاف واذا ايسر المظاهر بما
 يمكن العتق منه في اليوم اي الاول من كفارة الصوم وجب اي على
 المظاهر الرجوع اي من التكفير بالصوم للتكفير بالاعتناق وجب
 التماضي اي على التكفير بالصوم فان رجع فسد الصوم ولزمه التكفير بالاعتناق
 ونوب الرجوع اي عن الصوم للعتق بينهما اي اليوم الاول
 والرابع بان ايسر في ليلة الثاني او فيه او في ليلة الثالث او في ليلة

الرابع ابن عرفة وفيها ولو ايسر بعد صوم يومين ونحوها اجبت
 رجوعه للعتق ولا اوجبه وان صام اياما لها بعد مضي على صومه
 وكذلك الاطعام وكفارة القتل الباجي روي جعفر ابن زياد من صام
 يومين ثم وجد رقبة فانه يفتق ولو صام اياما لها اسم الصوم ولا يفتق
 ولا ابن القاسم في المدينة للعتق صلة الرجوع وهذا اي قولنا ايسر
 في اليوم وجب الرجوع عنه قولنا المناسب قول الاصل واصل الاعسار
 اي النص على انه شرط في الصوم ذكره اي شرط الاعسار بقوله لم يفسد
 ما خذ من عطف الصوم على الاعتناق بشرط الدالة على الترتيب للوقت اي
 لبيان الوقت الذي يعتبر الاعسار فيه وهو وقت الاداء على معروف
 المذهب وسبق الخلاف فيه في كلام ابن عرفة وظاهره اي الصوم افسد
 اي الصوم رجع اي المظاهر والصوم الحكم ابتداء وهو اعتبار العسرفات
 كان مواسر لزمه الاعتناق ابن عرفة ولا ابن القاسم في المدينة من صام لظهاره
 لغو فافسده بوطي امراته ولم يبق عليه الا يوم واحد لزمه العتق ولا يجوز
 الصوم ووجب نية تتابعه اي الصوم شرط ابن عرفة وشرط ما به الكفاية
 نية كونه لها وفي الصوم نية تتابعه اوله وانقطع اي تتابع الصوم وفقد
 الكفاية فيجب استيفائها وطاها في مقدمات بيان التلذذ ناسيا اي
 القصار او جاهلا او عالما ولو كانت التلذذ بها واحدة من اربع مثلا ظاهر
 منهن في كلمة واحدة وقد مر انه يحجز به عنهن كفارة واحدة لانهن في حكم امرأة
 واحدة فان تلذذ باحدهن في اثنا كفارة الصوم انقطع تتابعه ومفهومه
 المظاهر منها ان وطئ غيرها ليلا ولو عالما او نهارا ناسيا لا يقطع تتابع الصوم
 وهو كذلك كبطان الاطعام اي كفارة الظهار بذلك اي التلذذ بالمظاهر
 منها في اثنا به ولو لم يبق منه الا اطعام مسكين واحد ما تلذذه بغير المظاهر
 منها فلا يبطل الاطعام ليلا او نهارا ابن عرفة ووطئ المظاهر منها ولو ليلا عمدا
 اثناء صومه يبطله اللخمي بخلاف فيه ان كان ناسيا فاكله ناسيا قلنت لا يثبت
 حارث عن اشهب يماري ويحصل قضاء وفيها وكذا الاطعام ابن الماجشون

٢٥

أو

من وطئ قبل تمام اطعامه احب له ابتداءه اللحي لرحي احد قولي الثوري
تجوز وطئه قبل تمامها وفي نوازله اصبح من قبل مرثته في صوم طهارة
استغفر الله تعالى ولا شيء عليه ابن رشد سمع ابو زيد يري شاف وجره
في سماع القريني لمطرق ولستخون كاصبح ووطئ غير المظاهر منها ليلاني
الصوم ونها راي الاطعام واضح لغوه وفيها من طاهر من اربع كلمة كل
منه كالاخرى في ابرام الكفارة فيهن ومصرفها واحدة منه ووطئها
قلت فلو نوي واحدة من غيرها من الكفارة فسدت للتناقض كالاخران
في الصنن الظن مثله اعتنا في اثناء وطئ المظاهر منها بجماع مصاحبة المنا في
في كل وانها لم يقصر الوطئ قبل الكفارة لانه محض عداء من نوي العداء
الاول اعني الظهار الذي هو منكر من القول وروايت الكفارة عليها
بعد فقتها واما الوطئ في الاثناء فبالشرع في الكفارة صار عداء مستقلا
طري على الكفارة فافسد بها والمقام نوع شبه بورود ما دون الثنتين
على النجاسة وعكسه عند الشافعية وان شئت فانظر وحاشيتنا عليه
وبفطر السور عطف على بالتلذذ واضافته لادنى ملازمة اي وانقطع
تتابعه بفطر المكفر بالصوم في السفر قبل تمام الشهر من كان رخصة الفطر
في السفر قاصرة على اداء رمضان او مرض حركه اي المكفر المرض على نفسه
بسفره او غيره مما اعتاد ان يمرضه البنا في المواد على انه ادخله على نفسه
بسبب اختياره في سفره وغيره كالحمل في علم من عادته ان يمرضه ففطر
لان له تركه اي المكفر المرض فلا يقطع بتابع صومه بفطره لغيره ففطر
والحيض لا يقطع بتابعها وبوجوب اتصال قضائه بخلاف فطر السفر ومرضه
لا في اخاف انه به ونقد التمهيد قال مالك من سافر في شهر ففطر فافطر
فيها فافطر ان يكون السفر به عليه مرضه ولو ايقن ان ذلك لغيره
او يورد احاجه لاجزاء البناء وان كان في غير الظاهر واداه الحال واست
وأن صلة كالتقاضي كفارة مثال لغير الظاهر واداه اي على الفطر خوف
موله من قتل او ضرب او حبس او نحوها فلا يقطع بتابع وكن غروب

اي الشمس

الشمس فافطر ثم بان عدمه فلا يقطع بتابع الصوم وكذا ان بقا الليل
ففسخ ثم بان طلوع الفجر فافطر شاك في الغروب انقطع بتابع صومه
مكن بعد الفطر وشيانا اي لكونه صائما في كفارة طهارة فافطر بغير جماع
اوبه من الفطر المظاهر منها فلا يقطع بتابع صومه واما وطؤه المظا
منها فيقطع وان ليلانا سايما كما تقدم واما الفطر فافطر بتابع
لكل صام تسعة وخمسين يوما واعتقد تمام الستين فاصبح معطر كما خرج
ابن رشد وتولى ابي الحسن عن ابي عمران ونصه المخطئ في الرد حتى ظن
يوما موقيا احدى وستين فافطر فبان انه موفى ستين وناسي اليوم
الذي وجب عليه وصله بصومه ففصله فلهذا ان يجب عليها الاستيناف
لانها بيت الفطر لخلاق من بيت الصوم وكل ما سايما هذا لا يلزمه الاستيناف
بتا في ابن عرفة وفي قطعها بالفطر شيانا وجهلا ثلثها به للموازية
نصا في الاول وتخرجا للحي في الثاني ولهما على العكس نصا وتخرجا
اختياره لايت بشير في قطعها به شيانا او خطأ في الشافعية ابن رشد في سماع
يحيى المشهور لا عذر في شقة النسيان وعذره ابن عبد الحكم مما في الاول
وذلك انه قال وفيها وشيانا عاطفا على ما لا يقطع التتابع ثم قال وشهر
القطع بالنسيان الخري تقدم قول مالك في المدونة ان النسيان لا يقطع التتابع
في قوله وفيها وشيانا وهو الذي اعتمد المصنف هناك والذي ذكره هنا قول
مالك ايضا في الموازية ومعلوم ان قوله في المدونة يقتضي على قوله في غيرها
فما شهر ابن رشد هنا هو مقابل للمشهور فان لم يدر اي هذا كفر عن طهارته
بصوم اربعة اشهر محل يومين او فطرهما شيانا من كفارتين فلم يعلم
هل هما من الكفارة الاولى والثانية او لهما من الاولى والثانية من الثانية
وسواء علم اجتماعهما او افتراقهما ولم يعلم شيئا مما هما اي اليومين وقال
ابن الماجشون يكفي يوم واحد وشهران لانه ان كان الترك من احدهما فالشهران
لولها والذي لم يترك منه صحيح وان كان من كل يوم فقد حيز الاخيرة بيوم متمم
وقضى ومقتضى الاولى وهو مبني على الاكتفائية الجيد بهمة والمشهور مبني على اعتبار

٤٥١

التعيين ومتى صرف اليومين للثانية لانه لا يتنقل عنها حتى يتعين كما لها
 قضى شهرين من شهرين استغرق الشك الاول حتى متصلين اي باربعة اشهر
 لا احتمال كونها من الثانية وهو ممكن من تكميلها فلا ينصرف عنها حتى
 تنقضي كما لها ويترك الشك عنها وقضى اي تمام المكفر بالصوم شهرين
 اي عوضا عن شهرين الكفارة الاولى لاحتمال كون الترك منها وقد بطلت بدخوله
 في الثانية قبل كمالها ففصل بينهما وبين قضاءها وهذا هو الراجح المفعول على
 المشهور السابق من ان القطع نسيانا لا يقطع التتابع وذكر في الفصل تبعا
 لابن الحاجب انه ان علم اجتماع اليومين صامهما وقضى شهرين لانهما ان كانا
 من اول الاول او ثانيهما او اخرهما والاول اخر الاول والثاني اول الثانية
 بطلت الاول فقط وان كان من اثنا الثانية بطلت فقط وان كانا من
 اول الثانية او اخرها وقد تركت من اتاها فلا يتنقل عنها الا بيقين
 وقضى اربعة اشهر لاحتمال ان اليوم الاول من اول الاول او ثانيهما
 او اخرها واليوم الثاني من اثنا الثانية فبطلت معا بناء على الشاذ من
 قطع القطع نسيانا التتابع وعلى هذا فرع ابن بشر وابن شاسي ايضا
 الا انها اجلا ولم يفصلا كما بان الحاجب مع انه لا بد على التفرع المذكور
 من تفصيل ابن الحاجب فتحصل ان التفصيل بشقيه مفرغ على قطع النسيان
 التتابع واما على المشهور من عدم قطع النسيان التتابع وقطع فصل القضاء
 التتابع فلا يقضي الشهرين عقب صوم يومين علم اجتماعهما ام لا وفي
 هذا فرع ابن رشد وهو الصواب وعليه فرع ابن عرفة ومروان بن قزعة
 ابن الحاجب افاده النسيان وقال الحارثي الراجح انه يصوم يومين في
 جميع الصور ويقضى شهرين فقط لاحتمال كون الترك من الثانية
 او وهو ممكن من ان الشك عنها يصومهما متصلين بها بالوصول في
 الثانية اي قبل قضاء ما افطره من الاول ففصل بينهما وبين قضاء ما افطره
 منها ناسيا بالثانية وفصل القضاء ولو ناسيا يقطع التتابع كما سيقول
 اجتماعهما اي علمه من صوم اربعة اي من الاشهر بانها على الضعيف

لم يطل شيئا منها
 وان لم يعلم اجتماعهما
 طامعا لا يحسن انما
 من اول الثانية او
 ولا غيرها

نسيان

خبرنا

خبرنا في الاصل من القطع اي التتابع صوم الكفارة بالنسيان اي فطره
 فيتم ان اليومين الذين افطرهما ناسيا من كل كفارة يوم فيبطل تتابعهما
 فقط صام باربعة اشهر لا بد من لا معنى لصوم اليومين مع صوم الاربعة
 وجوابه انه يحتمل انها من اول الثانية فلا يتنقل عنها حتى يتمها وموقوف
 الكلام ان التتابع باق لم يحصل ما ينافيه جزما وما في الاصل مقيد بتطرف
 شكه لا مبرر فان تحقق صوم شهرين حكم ابن عرفة بجمع حكمي او مع شي
 قبله بني على المحقق ولم يبتد الاربعة حتى ابن عرفة سمع بحكي ابن القاسم
 فبين صام عن ظاهرا اربعة اشهر فذكر قبل فرعه يومين لا يدري من انهما
 هما يصوم يومين ويأتي شهرين ابن رشد لان الكفارة التي هو فيها
 قادر على صلاحها باتيان ما شك فيه منها على اصله فبين ذكر اخر صلاته
 سجدة لا يدري من اي ركعة باق سجدة لاحتمال كونها من الاخيرة وباقي ركعة
 وعلى قول من يري ان باق ركعة ولا باق بالسجدة يصوم شهرين ولا ياتي
 يومين قلت هذا الاجراء سبقه به الشيخ في النوادر وعين كون الثاني على
 قول الشهرين ذكره ايضا سميون ابن رشد لو شك احد اليومين من الاول
 والثاني من الثانية فقال ابن الماجشون وسحنون يصوم يوما واحدا يصومه
 بصومه وباقي شهرين وعلى قول من يقول من شك اكمال صلاته اربعة
 وصلى في سلام ركعتين نافلة ثم ذكر انه ما صلى من فرضه الا ركعتين تجزيه
 النافلة من تمام فرضه يعتبر بيومين من اول كفارته الثانية تمام كفارته
 الاول فيباني بعد تمام اربعة اشهر بيومين لا التتابع بها بصومه وعلى قول
 ابن عبد الحكم تفرقة النسيان فان ذكر اليومين بعد تمام اربعة الاشهر ميتا
 ذكر فليس عليه الا صوم يومين ساعة ذكرها واختلف على قوله ان ذكر يومين
 من الاول قبل تمام الثانية قيل بينهما الكفارة الثانية ثم يقضي اليومين
 لعذرهما انتشيت به من صوم الثانية وقيل لا يغير فيصوم اليومين من
 الكفارة الاولى ويستأنف الثانية وان شاء فمأري على صوم الكفارة الثانية
 ثم يقضي الاولى على الخلاف فيمن ذكر صلاة في صلاة هل تفسد الصلاة عليه

في
 شهرين

ام لا وقل بعض المتأخرين يجوز قضاء اليومين أثناء المغارة الثانية ويصح
 على صومه ولا يعيد مفرقا لصيامه اذ لم يتخلله فطر على قول ابن حبيب من
 صام لظهاره شعبان وشوال لا يجزئه ولا يضرب فطره صومه صوم رمضان
 قلت ما ذكره من التحريم على جبر الغريضة بالنافلة هو خروج النحر وعزى القول
 بالجبر بالنافلة لعبد الملك وذكره في يوم من اول صومه فكان وصل الاول
 بالثاني وذكره في اخر الثاني قبل فطره ياتي بيوم يقبله بالشهر ان فقط قال
 وتختلف ان افطر هل ياتي بيوم او يسبغ على الخلاف في النسيان فان كان عين
 صوم عن كل امرأة صام يوما عن الاول وحلت له وامسك عن الثانية وان لم يبيت
 امسك عنهما حتى يصلح الاخر وما ذكره من التحريم على ذكر صلاة في صلاة هو النحر
 ايضا قال ومثل قول ابن حبيب فيمن صام شعبان وشوال في غفلة اي زييد
 من شئ ركعة ثم ذكرى بعد ان تلبس بصلاة باقية ناقصة وان طالت صلاة الثانية
 لانه في فريضة وان سقط من اي الصومين ترك اليومين وافطر بعد الشهرين
 الاخيرين من ابتداء صوم اربعة الا شهرين على ابطال النسيان المتتابع ان عين الصوم
 عن كل امرأة وان لم يعين صام شهرين وعلى النسيان لا يبطل ان عين صام
 يومين وان لم يعين صام يوما ينوي به الباقي في ذمته ولو قيل فيمن عيب
 الجز به يوم كامل وجهه لانه ينوي به المسقط منهما ولذا على ان النسيان يبطل بجمع
 ان ياتي بشهرين وان عيب وينوي ما فسد منهما وهذا ما لم يصيب فان وجب فسد
 صومه عن احدهما لا يصوم عن واحدة مبيح ونقح عنها حتى يكفر لغارة اخرى
 ووجب اي على المكفر بالصوم الذي افطر فيه ناسيا او مكرها او ظانا الفروج
 او نيا الليل او من مضى من الشهر وصلى القضا على فطر فيه لغير نسيان
 بالغارة وجوبا شرطا فان فصله عنها بطلت واستأنقها ولا يعيد بغير نسيان
 وفتح الذال المحجمة ناسيا ضمير المكفر بالصوم في اي تركه وصل القضا باللفا
 بالنسيان فاذا ابيت الفطر ناسيا القضا هو والاول بيت الصوم قضاء وافطر ناسيا
 فلا يضرب كما مضى ابو الحسن لم يندروه بالنسيان الثاني كما مضى نسيان مفروض
 الوضوء والفعل ثم ذكره فلم يفسله حتى ذكره فانه يستدعي الظهاره نسيان ذكرا وتمرد

خلاف

شوم

خلاف ناسيا الخامسة ثم ذكرها قبل الصلاة ثم نسي غسلها حتى دخل فيها فلم
 يذكرها حتى صلا اجزائه صلاته لحقة ازالة الخامسة اذ قيل يندب ازالتهما
 بخلاف الموالاة فيهما من صام لظهاره ثم مرض فافطر فليبيت اذا صح وان افطر
 يوما فمعه ابعد قوته على الصوم ابتداء ابن عرفة ابن رشد في سماع حبيب
 المشهور لا عذر بتفرقة النسيان وعذره ابن عبد الحكم وابطل العيد الثاني
 اي الصوم الكفارة ان تقصد اي المكفر العيد بان تقصد ابتداء الكفارة من اول
 القدرة وما بعده الي يوم عرفة لعدم تتابع الصوم وقدم الله سبحانه وتعالى
 بتتابعه وعلى المكفر انه اي العيد يتقطع اي العيد المتتابع اي
 الواجب للصوم بشرط في صحته والامتنع لا محذور في اي يتقدم عالما بقطعه
 بان صادفه في شهري ظهاره جاهلا به او غافلا عن اتيانه فيهما او تقصد
 ولم يعلم بقطعه المتتابع فلا ينبغي لا محذور في اي يتقطع العيد المتتابع
 ولو لم يمسك اي المكفر في اي العيد عن المفطر وهذا خبره الشيخ وهو
 الراجح وفيه ابن الكاتب ان عدم قطع العيد المتتابع مقيد بامساك العيد
 العدوى وهو ضعيف ابن عرفة وفيه من صام ذاك القدرة والجمعة لظهاره
 او قتل نفسا ان ذلك تجزئه فقصبي ان تجزئه واحب الي ان يبتدئ وفي
 مختصر الشيخ عند سحنون لا يجزئه وعذره ابن حارث لا شبهة قال وقال ابن وهب
 ان كان عالما ابتداء وان كان ناسيا فلا شيء عليه قلت ويتعارف في الجاهل مفهوما
 هما وفي حملها على انه افطر يوم النحر فقط وثانيها وان افطر في ايام النحر
 فقط قال الشافعي انه صامها للصغلي عن الشيخ في غير النواذر وعنه فيها
 مع ابن القطار وابن الكاتب وصام اي المكفر بالصوم عن ظهاره او قتل
 ناسيا متبني مشي كالهمني تابع سقطت نونه لامناقة واجزا
 اي صوم اليومين التاليين ليوم النحر فلا يقضيها على الراجح وهل
 يقطع فطرهما اي قايي النحر تتابع الصوم ولا يقطع خلافه
 التاويلان متفقان على طلبه صوم اليومين المذكورين وانظر هل
 وجوبا ونديا وهو الظم وانما اختلغا في افطرهما او احدهما هل يبيت

اذا

مدا

او يستأنف ورمضان اي الا في اشكال كفارة الظهار او القتل
بان صام شعبان وشوالا كالعيد اي الا في اشكال كفارة
وعلم قطعه التتابع قطعه والا فلا وقبل رمضان يقطعه مطلقا
لا في توفيق كثير ابن عروة وفيها من صام شعبان ورمضان
لظهاره على ان يقضي رمضان لم تجزه لفرضه والظهار ابن
حبيب من صام شعبان لظهاره ورمضان لفرضه والظهار
يصوم شوال اجزاه الصغلي فيحمل كونه كفولا في ذي القعدة
وذي الحجة وقال بعض شيوخنا هذا تغريغ كثير والاولى اظهر
ولا يقطع اي صوم رمضان في اشكال كفارة تتابعها تغريغ
على التشبيه ايضا حالوجه عن الجبل اي برمضان او يانه يقطع
التتابع يفي لو افطر عدا في رمضان هل يقطع التتابع الظاهر لا يكون
رمضان لا يقبل غيره فارتفع حكم الكفارة وبقي حكم رمضان واما
لو تكرر بالمظاهر متبعا في رمضان ذلك فالظاهر بطلان الكفارة لان
هذا معنى آخر يقب الكفارة لا تفلق به فطر ولا صوم الا ترى انه يصوم
ولو بلا صوم ثم تليك مصدر مسك المتعلق بغيره اسارة الى ان
الا طعام في الآية الكريمة غير مقصور بخصوصه وان الواجب التليك
مطلقا مسكنا اي من لا يترك فوات عامه فشيل التقدير فلو دفعها
لاقل من ستين او اكثر ولا غيبا لم يجد اجزا فلا يجزي الارقاء
مسلمين فلا يجزي الكافرين لكل مرد وثلاثان بمده صلى الله عليه
وسلم عن ان يقول مدهشاي لكرامة مالك ذلك وقول بعضهم
منه كان يصام حتي يتعين مده وتخص بالذرة التوفيق لزوم فيها
مرد وثلاثان على المشهور لا ملاقها في القران العزيز عن التقييد
بالوسط كفارة اليهين فملت على التبع الحامل كوزنية الاذي اثبت
عروة الاطعام شرطه العجز عن الصيام وفي قوله لكل مسكين اربعة ايت
الغصار مديمين وبه فسر الحمي قول ابن الماجشون ان غذا وعشاي اجزاء

وعذاه

وعذاه الباقي لابن كنانة وفيها مدهشام وقدره مرد وثلاثان ابن
حبيب مرد وثلاث مدين عيسى مردان الباقي عن ابن حبيب عن
مطرف كان مالك يفتي فيه بمدين ويكره ان يقول مدهشام ابن حبيب
ومدهشام جعله لفرض الزوجات بنو بضم الموحدة وشال راوي فيما تميز
المرد والثلاثين الباقي هذا من الحنطة لمن كان قوته وان اقتاتوا اي
اهل بلد الكفر غير ما يبرمها يخرج في زكاة الفطر من شعير وسلت
ونصيب وتروان وذرة ودخن واقط فقدره اي القدر المذكور
من المرد والثلاثين بالمشيع اي اعتباره بان يقال اذا اشبع الرجل من مده
حنطة كم يشبع من غيرها فيقال كذا فيخرج ذلك ابن عرفة الباقي هذا
من الحنطة لمن كانت قوته فلما اشبع او التمر لمن كان قوته اجزاء اخر
ففيها يطعم من ذلك عدل شعير مدهشام من الحنطة والظاهر
عندي مثل مكيلة الفصح كزكاة الفطر قلت زاد حياض بعد ذكر قس لها
ثم قال كان مالك يقول في الكفارة كل ما في كل شيء من الاشياء
الا في الاقلها فانه مدهشاي وفي كنانة الاذي مردان بمده صلى الله عليه
وسلم قال بعضهم هذا خلاف الاول ومثله في ثالث حجا يعطى
كل مسكين مدين شعير مثل الحنطة على الاربع العدوي قول الباقي
مقابل للقول باعتبار الشعير وهو ضعيف واجزاي في كفاة الظهار
غدا بفتح العين المعجمة واهمال الدال ممدودا ما يوكل وسط النهار
وعشاي بفتح العين المهملة ممدودا ما يوكل اول الليل اي لكل واحد
من الستين مسكينا وليعصم بلف اي مجموع الغداء والعشاء مردا
وثلاثين فان لم يبلغ ذلك فلا يجزي واذا اطعم المسكين مائة وعشرين
اي مسكينا القدر الذي يدفع للستين مسكينا وهو مائة مديني
بان دفع لكل مسكين خمسة اسواس مديني فكالمدين اي ثلثاها
التي اعطى فيها عشرة الا مراد بعشرين مسكينا لكل مسكين نصف مديني
التميل لستين والتزج من ستين بالقرعة اي بين وبقي ابن عرفة

والاول

الظهار

مرد

من

وفيها ان اعطى ستين مائة شيا عشر بن ومائة مسكين نصف
مد لكل مسكين ثم يخرج الا ان يزيد ستين منهم لامن غيرهم نصف مد
لكل واحد فيخرج عياض ظاهره ولو فاني ما بابهم وقال احمد
ابن خالد اني ايتى عليه ان كان ما بيد كل مسكين قايما وزعم انه ظاهرها
لخوله فاذا اشركهم في طعام كل مسكين فليما ودم الله لا يجوز الا
ان يزيد ستين منهم لامن غيرهم نصف مد لكل واحد فيخرج يد
ورده عياض باف مائة صنع الشركة لامن التكميل اللحي وينزع
ما بيد الذي يد على ستين ان وجد بالقرعة بين الجميع ومن آفاه ما بيده
لم يغيره قلت الا ظاهرها علم الاخذ بعد الستين رد ما بيده يكمل اي
المسكين من المائة والعشرين باف يعطى كل واحد نصف مد مضامي
الخبيا فيوجه الشبه وينزع اي من الستين التي لم يكمل لها مائة
لها ان وجهه بيد لها كما يفيد عنوان الترخ اي بين اي الكفر حيث
الرفع انها كفارة ولا يجزى اي في كفارة الظهار تركيب متين
اي من العتق والاطعام والصوم وجعل مجموعها كفارة واحدة بان
يفتق نصف رقبة ويصوم شهر او يطعم ثلاثين مسكينا او بان يصوم
شهر او يطعم ثلاثين مسكينا وليس من تركيب الصنفين اطعام ثلاثين
مسكينا برائهم ثلاثين ثم او شهر الضيقه او خروجه لبلد عيشهم
ذلك وليس منه ايضا غداء وعشاء ثلاثين مسكينا واعطاء ثلاثين مسكينا
ثلاثين مائة شيا ابن عرفة وفيها ان اطعم ثلاثين حنطة ثم ضاق
السفر فصار عيشهم التمر او خبز لبلد ذلك عيشهم اجزاء ان يطعم من ذلك
ثلاثين مسكينا وكذا في كل الكفارات اللحي والصقلي عن سحنون ثم يبعد
الخروج لذلك ولا تشريك اي لكفارتين في نصيب مسكين بان
يعطيه مائة او ياتى بنفسه لكفارته عن ظاهرها من نقد ونصفه الاخر
عن ظاهرها من نقد ولو نوي اي الكفر عن ظاهرها من فالتشر لكل اي
من الظهار بن عدد اي اقل من ستين كما لو اطعم ثمانين عن ظاهرها بن

ناويا

ناويا لكل ظهار بن معين او واحد منها خمسين والاخر ثلاثين او عن
الجميع اي او اخرج عددا ونواه عن جميع الكفارات من غير تشريك في
نصيب كل مسكين كمل اي الكفر على ما اخذ منه لكفارة ما بقي منها فيكمل
لصاحبه الا ربعين بعشرين ولصاحبه الثلاثين بثلاثين ولصاحبه
الخمسين بعشرة ولا يضرب شروعه في كفارة اخرى قبل كمال ما قبلها لعدم
استقرار المتابعة في الاطعام بخلاف الصيام وعلى ما اخذ به الجميع
ما بقي له ابن عرفة ومرف عدد كفارات بمثل من ظهار بن عجز ولودون
تعيدين ان لم يفتق شرك في رقبة او في شهر صوم او في مسكين للزوم
تتابع الصوم وصحة تغريق اطعام المساكين فانه تساوى العددات
فواضح وان قل عدد الكفارة من الوطى ما لم يبلغ عدد الظهار ولو لم يبق
الا واحدة لفلية التفتت الحرمة فيما احتملها مساويا وكلفه شدتها في
الكفاه اي فعل المظاهر الكفارة عند ثلاث اي من الزوجات فيما احتملها
مساويا والا ما من غير تفريق ولا تشريك في كل كفارة من اربع اي
من الزوجات او الاماء مائة مائة منهن في مجالس او في مجلس مفرد لكل واحدة
بخطاب يخصها منع اي المظاهر منهن اي من التمتع بالاربع حتى
يجزى اي المظاهر احدهن اي الاربع او بان اي من عصمت
ببنت او فلع او اعتقا عدة رجعي وطلاق قبل بناء ولو عين ما فعلت
الكفارات لو اذرة او اكثر حل له وطى من كزنها ابن عرفة وفيها من الزم اربع
كفارات عن اربع نسوة فاعتق عنهن اربع رقاب مرة واحدة وان لم يبيد
لكل واحدة عتقا لانه لا يشترط بينهما في العتق والامتنان ولا يهمل شي
وكذا ان اعتق ثلاثا عن ثلاث منهن غير معينات ولا يطا واحدة منهن
حتى يفتق رابعة ولو ماتت منهن واحدة او طلقها وان اعتق عن الاربع
فله ان يستأنف عتق اربعة لانه اشركهن في كل رقبة والله سبحانه وتعالى اعلم
ابن عرفة اللعان حلف الزوج على زنا زوجته او نفي
حملها اللازم له وحلفها على تكذيبه ان اوجب نكاحا حاد فحكم قاضي

يفتق

لم يشرك

لأنه

اللعان

فيدخل صور اختلاف لفظ اليهين لفظه متعلق الحكم بها وحلف من ابان زوجته
وسماع ابن القاسم من قدم بعد موت زوجته فنفي ما ولدته لاعتن وقول
ابن الحاجب يمين الزوج على زوجته برضا او نفي تب ويمين الزوجة
على تكذيبه يبطل طرده بخلفها مرة ويبطل عكسه بلعان من لا يجب
على زوجته لعان وبلعان من ابان زوجته لا يكونه زوجها جواب
ابن عبد السلام بانه حقيقة لان من متعلق الحكم لا يحكم به بوجوب بطلان
طرده بخلق من ابناء زوجته فوطيها ونفي ما ولدته لاعتن في غيبته وقدم
وطيها بيمين وحلفته على تكذيبه قلت ويبطل طرده بلعان من نكحت
زوجته عن ثمار حلفها وعكسه بلعان من نفي ما ولدته امراته في غيبته وقدم
بعد موتها لا يصيد بيان لمهرهم زوج والولدي الذي ولدته الامة
للغير نفي اي لاحق الحبيرها ينفيه اي ولد الامة سببها شهنتها اي الزوجية
كوطي جنسية بطنها زوجته فحلت منه ابن عرفة المتبني اجاب ابو عمر ان
القاسم بشر كونه يمينه فيها دري فيه الحبر لشمته النكاح وان لم تثبت الزوجية
ثم قال وشرط اللعان ثبوت الزوجية لقولهم ما سمع غيرها واللعان بين كل زوجين
وقال ابن اسماعيل عن ابن ابي بانه لا يجب الملاءمة اذا كان والمرأة من اهل مهر
الا بعد ثبوت الزوجية وان لم تثبت الزوجية لم يزوج الحرة وان لم يكونا من المهر وجبت
الملاءمة وان لم تثبت الزوجية قلت بريد لم تثبت الزوجية بيينة بل نكح قولها
لا انها لم تثبت مطلقا ابن فتوح بكفي في ثبوتها صدق نكاحها المتبني لابن
عمران في اسئلة البايع يكون اللعان في شمته النكاح وان لم تثبت الزوجية
اذا رد المهر عنها فينفي اي الغالط فيمن ظنها زوجته الحلال الذي ظهر
بالمرأة التي علها فيها ولو اجمع بضم المهر وكسر الميم اي انفق اجماع العلماء
على فساد نكاحه اي الزوج كنكاح خامسة او ذات محرم منب او صدق او
رضاع غير عالم بها ثم علم بها وظهر بها حمل ونفاه فليست لعنا فان نكحت حدث
وان نكح الزوجية حد القذف ولحقه الولد ابن عرفة وفي نكاحها الاول ان قذفها
في النكاح التي لا يقر على حال لاعتن لثبوت النسب فيه اورق يقين او فاسقين

ابن عرفة

ابن عرفة شرط الزوج تكليفه قالوا وكذا اسلامه وفسقه لغو ثم قال
وفيها العبد كما الحر ابن شاس الركن الثاني الملاءمة وشرطه اهلية اليهين
فيصح اللعان من كل زوجين مكلفين وان كانا مملوكين او فاسقين
او احدهما او كافرين نكحوا البتة اصيلي نكحنا والا فلا وهو محل قول
الاصل لا كفر ولا لعن الزوج السلم الكتابية ليني الحمل والولد للزوجة
الزنا كما في الجلاب ابن عرفة النكح لو اسلمت تحت كافر وتزوج مسلمة
على القول انه غير زنا فقد فيها لاعتن ولا قد ان نكحت لانها ايمان كافر المتعلق
عن ابن عمر ان لورضي الكافران نكحنا فنكحت رجعت على قول عيسى لارجل
قول البغدادي في فساد نكحتهم والا فلا اي ولا يتراففان فلا حكم
باللعان وهو اي عدم الترافف يحمل بفتح اليم بينها حاء مهلة ساكنة اي
المعني الذي يحمل عليه ان ادعي اي الزوج في المعصية اي حال كون الزوجية
في عصمة او العدة اي اودعي حال كونها في عدة من طلاقه الرجعي والبايع
لانها من تعلقات الزوجية فان ادعي ما ياتي قبل العقد عليها ولم يعد دعواه
بعد حده القذف وكذا ان ادعي بعد انقضاء العدة لانه زوجها فان عاد دعواه
بعد عقده عليها فان كان مثل الاول لاعتن وسقط عنه الحد وان لم يلاعن
حد لها حد واحد وان لم يكن مثل الاول حد الاول ولا لعن للثاني وان نكح
حد واحد زناها اي في العصمة او العدة في قبل او دبر ورفعته لانه من جملتها
والا فلا لعان طاعة فيه مصرح لها به البايع لوقال لها انك تزني قبل ان
اتزوجك حد نكاحا وفي الجواهر وان قد فيها في النكاح بونا قبل النكاح فلا
بلاعن وتحد ونحوه في ابن الحاجب ابن عرفة موجه فيها باحد وجهين
مجمع عليهما ان يدعي زناها كالمزود في المكحلة ثم لم يطاها بدد ذلك
او ينفي حلالا قبله استواء بين اي متيقنا الزوج برويته ان كان بغير
اوجسه او سمع ان كان اعمى واخباره في ذلك ولو من غير مقبول الشهادة
وفي شرط وصفه كالشهود خلاف لم يرد في نكاحها بغير رواية البشير
وردها البنا في نصه قوله انكره بالروية في سلام المعصية العلم وان لم يصبره الخ

كلام غير صحيح بل مراده من حقيقة الرواية هي هوظم المدونة وغيرها واما العلم
 دون رواية فليس كذلك بل مراده من حقيقة الرواية هي هوظم المدونة وغيرها واما العلم
 بالرواية وقيل كالشهود وقيل كالتقاضي كالا على المشهور فيه التوضيح بعينه
 وقبل ان تحقق وقوع الزمانها جازله للعنان وان لم يرها تربي كالشهود
 من القول في الاله على ابن عرفة لو قد فيها بالزنادون رواية ولا تفي حمل دون الشرا
 فكثر الرواية بعد ولا يدل عنه ابن نافع يله عن ولا تفي وقالها ابن القاسم
 وصوب النسخ الاول ابناجي هو المشهور في الرواية المدونة ان قد فيها بالزنادون ولم يدر
 ولا تفي حمل مكره رواية ابن نافع والى تشهيره وتشهير النسخي اشار بقوله وفي حقه مجرى
 القذف خلاف وما في الخشني من عروه للتوضيح الاكتفاء بالعلم على المشهور
 ومذهب المدونة سهو من انه ليس ذلك في التوضيح ولا هو مذهب المدونة
 والله اعلم بانه اي الشأن لا مقصود بولد الثاني الرواية اي عن البصر
 رجوى حكم البصر الوابي لم ير لقوله اي الامل وفي حقه اي الزوج
 مجرى القذف اي قد قد تروجه قد فامجر عن رواية البصر وفي الحمل
 وابطال اي الثاني هذا اي عدم شرط رواية البصر وان ولدت اي الرواية
 الملاحة لقذفها فتثبت الزنا لحق اي الولد الزوج في النسب وحكم بثبوته
 له اقل الحمل اي زوجه وهو ستة اشهر الا خمسة ايام من زناها اي الملاحة
 بان ولدت ستة اشهر الا ستة ايام فالنشر في يومه لتبين حملها به قبل زناها اي
 الملاحة فانا ولدت من الحمل ستة اشهر الا خمسة ايام فلا يلحق به
 وانتفي عنه بالعنان الاول ولم يدع اي الزوج استبرأ اي تحيضه فكثر
 معنى لم اي اي الاستبراء فان لم يطمع اي للاستبراء اقل الحمل بيان لمفهوما
 معنى لم اقل الحمل وجوب الشرط محذوف اي لحقه فالحامل تحيض عدة
 للجواب المحذوف فيها من قال بان است امرأت تزني ولم اجامعها بعد ذلك الا
 اني كنت وطئها قبل الرواية في يومها او قبله ولم استبرأها فانه يلاعن
 ولا يلزم ما انت من ولاد ابن القاسم الا ان تأتي به لاقل من ستة اشهر
 من يوم الرواية فيلزمه وقد اختلف في ذلك قول مالك فخر الزمير الولد

ولا تفي حمل مكره
 الرواية اي قوله انه
 مجرى القذف اي
 ومذهب المدونة
 والله اعلم

ومرة لم يلزمه ومرة قال بنغية وان كانت حاملا قال ابن القاسم واجب
 ما فيه الى انه ان كان يوم الرواية حمل ظم لا شك فيه فان الولد يلحق به
 اذا انتفى على الرواية ابن عرفة وينبغي ما ولدت للعنان الرواية مع الاستبراء
 ابن رشدا عا وفي انتفاؤه بلعان الرواية فقط طويقان ابن رشدا
 قال الشافعي ولدت ستة اشهر منها لا ولي روايتها واشتهر مع
 عبد الملك وثانيتها سوا على تفسير قولها الزمير مرة ونفاه مرة ومرة
 نفاه وان كانت حاملا فحمل نفاه مرة ومرة نفاه وان كانت حاملا قولها
 واحد ففي كل طرف قولان وفي مجموعها ثلاثة وفسرت بثلاثة على ان
 معني قوله نفاه وان كانت حاملا اي بلعان اخر في طرف ثلاثة
 وفي اخر قولان عياض خمسة بنغية ولجوفه الا ان ينغيه بلعان اخر وجوفه
 ولا ينبغي به والا ولدت لستة والا فالثاني او والا فالثالث
 لثاني روايتها وتاويل بعضهم اولها وكتايب محمد مع تاويل بعضهم
 اولها واصبح مع عبد الملك وابن لبابة فسرهما بقولي الاول والرابع
 وخبره بهما وبالثاني وعلى تاويل بعضهم قولها يلزمه بقول محمد
 اقوالها ان عدة الحلاب والبغداديون ورواية محمد علم الزوج حملها وجهله
 سواء وقصر ابن محرز الخلاف على جهله به وابعد ابن رشدا وهو اي
 اللعان لتفي حمل واجب لحفظ النسب ابن عرفة لانص في حكمه اي اللعان
 ابن عات لا عن ابن الهندي فعوتب فقال اردت احياء سنة والحقت
 ان كان كسب وجب والا فالاولي تركه بترك سببه فان وقع صدق وجب
 لو جدد دفع سورة القذف وحده لم وجدت نحوه في سراج ابن الغريب
 والا ولي في الرواية بيان لمفهوما وهو واجب وان ماتت اي الولد
 بعد وضعه او ولدته ميتا ولم يعلم به الزوج لغيبه او غيرها وفاتية اللعان
 بعد الموت سقط الحد عن الزوج فان نكل حد لقتله فيها ان ولدت ولدا
 ميتا ومات بعد الولادة ولم يعلم به الزوج لغيبه او غيرها فنفاه حيث
 علمه لا عن فانه قاذف والحد اي اللعان ان تعدد اي الحمل ان تعدد الزوج

بنغية

بغيبة قريبة كما يقول كبطون لقريب الغيبة أي كولدتها أو لادها
 في بطون في حال غيبة الروح غيبة قريبة حيث أتت أياها حقيقة
 ولا يشق عليه أحد فلما قدم وعلم بذلك في الجميع فيكون له أن واحد لا منه
 بمنزلة ما قد ذق زوجته بالزنى مرارا وهذا يكفيه لعان واحد سمع عيني
 ابن القاسم من قدم من غيبته سني فوجد امرأة ولدت أولادها فذكرهم
 وقال بل هم منك كنت تائبني من المهر بغير مهر ومن الحد البلاء ابن
 رستم هذا أن أمنا أتت أباها أسرا مسألة المرونة في دعواها ذلك قبل البناء
 أما بعد ها أي الغيبة البيان المفهوم قريب الغيبة كشرقي ومغربي
 أي يكون أحد الزوجين في أقصى المشرق والأقصى المغرب وأنت يا ولاد
 في غيبته ثم قدم وانكرهم مثال لبعد بها الله أي الحمل يقتضي أي عن الزوج
 والحاضر حفظ حقه بالتأخير بيان المفهوم غائب أو بقي أي الزوج
 الحمل والولد عن نفسه وري أي الزوج زوجته التي في حملها أو ولدها بالزنى
 فيكون لعان واحد لما يقول فيه استشهد بالله لرايتها ترضي وتما هذا الحمل مني ابنت
 الحبيب وابن عرفة يكتفي بلعان واحد في الزنا والولد وإنما ينبغي أي الزوج
 الحمل أو الولد أي لا يجوز له نفيه إلا أن تحقق أي الزوج غيبته أي الحمل
 والولد عنه لعدم انزال أي حين وطئ أمه أو استبرأ بحيضه أي بعد وطئها بانزال
 أو وضع أي حمل كان بها بعد وطئها بانزال عطف على حيضه أو زيادة أي مرة
 حملها عطف على عدم انزال على أقصى الحمل أي أربع أو خمس سنين من الوطئ
 أي حال كون من حملها منذ يوم وطئها بانزال أو نقص عن أقله أي أو ولد
 ولوات ما لمدة ناقصة عن أقل مرة الحمل ابن شافعي الولد يلعان يصح إذا قال
 لأصبي بعد ما وضعت ولدا كان قبل هذا ما يجعل أنه بطن ثانی أو لأصبيها منذ كنا
 الأمانة لا يلحق فيها الولد للمرة أو قلة ويعتمد على اجتماع الاستبراء والروية على
 المشهور ويكتفي بحصة واحدة فإن اقتصر على أحد الأمرين الاستبراء والروية إذا قلت
 به لستة أشهر فالنكاح الروية ففي صحة النفي بذلك وبيان موافق ابن عرفة
 ابن رستم أن نفي حملها يقربه وادعى استبراء وادعى روية لا ميسر بعد طلق غير

يشعر

في المواقف
الأمر

ظاهرة

ظاهرة الحمل وقال ما وطئتها منذ وضعت أو منذ مدة كذا المالا يلحق لمثلها الأساب
 لاخذ اتفاقا في الثلاثة والمختلف فيه أن يقدحها ولا يدعي روية وإن ينبغي
 حملا ولا يدعي استبراء وإن يدعي روية لا ميسر بعد طلق في بيعة الحمل حكم الجلاب
 فيها ثلاث روايات إيجاب الوطئ وإيجاب اللعان وثبوت النسب وإيجاب اللعان
 وسقوط النسب في الضيق أو نقص عن أقله أي من الوطئ كما قال قبله فلا
 ينافي في معنى مودة الحمل من العقد والائتماني بل لعان كما يأتي لأن اللعان لاحتمال
 وقوع وطئ الزنا أو نفيه فيلحق إذا لم يلاعن لأن عزل أي لا يجوز للزوج
 نفي الحمل والولد إذا كان وطئ أمه في قبلها ونزع ذكره منه حال أمثاله لأنه سبق
 ابن عرفة ونفي الحمل بالزنا في أحسن استبراءها من قال كنت أظن في الفرج وأعر
 فانت بولد ما ينبغي به النساء من يوم وطئها الزمة الشيخ عن الموازية من أنك حصل
 امرأة بالفضل لم ينفعه وكذا الحمل وطئ في موضع يملك وصول الأمانة للفرج وكذا
 في الذكر قد يخرج منه للفرج الباجي بعد وجود الولد من الوطئ في غير فرج
 ولو صح ما حدث امرأة لحملها أو لا زوج لها يجوز أن تكون من وطئ في غير الفرج
 أو أنزل بغيرها أي لا يجوز له نفي الحمل أو الولد إذا مني بغيرها من غير وطئ
 في قبلها إلا ما مني بسبل إليه ابن عرفة النخعي إذا أصاب بين الفخذين وشبهه
 لزمه الولد ولا يلاعن ولا يجادل في نفيه لأنه لا تكون عن وطئ حمل أو
 أو لم يداخل الرجل قبله في قبل الزوجة بعد انزال أي أمثاله منه في يوم
 أو بقطعة جوط في غيرها أو بغير وطئ فلا يعتمد عليه في نفي الحمل لاحتمال
 بقاء شئ من منبه في قصبة ذكره وخروجه منها حال وطئها ما إذا كان
 حصل منه بول بين الانزال والوطئ الذي بعده بلا انزال فله الاعتماد على
 عدم الانزال حال الوطئ ونفي الحمل لأن البول يخلص القصبة من المنى
 في الضيق مثل فخذ بوطعها واستبعد الباجي بأنه غير محل الحرج ومن
 لطائف شئنا السيد أن كتب عليها الاستبراء من القرب أي فيمكن سبلات
 المنى من الذكر قبل ابن عرفة وكون قول ابن القصار قد فها بوطئ الذكر
 كالقبيل مقتضي المذهب واضح النخعي أن قال وما ما أصبتها منذ ستة وليس الولد

وقيل بول

فانه يلحق به ولا يجد له حق الولد لان سني لا يعرفه كثير من الناس
وكذلك ان انكر الولد وقال كنت واعزل او اصاب في الدبر يبرأ اذا اصاب
بين الفخذين وما شابه ذلك فان الولد يلحق به ولا لعان عليه ولا حد
لان النبي انما كان لانه ظن ان لا يكون عن وطئه حمل وكذلك اذا وطئ
جارية فانزل ثم اصاب امراته ولم ينزل فحملت فان الولد يلحق به
ولا لعان له فقد يكون لفضل ماء في احبله منه الما الولد موقوف اولم يشبهه
اي الولد الزوج واشبهه غيره فليس له الاعتماد على ذلك في النفي لان
الشارع لم يعول عليه في هذا الباب ولو كان الولد ابيض وابوه اسودا وبالعكس
تخلاف باب الخافنة فتعتبر فيه المشابهة في الاعضاء لا في البياض والسواد
لان فيها ثبات اصل مشبه به وايضا في الشبه هناك احتمال بشبهه احد
اجزائه فيها من انكر لو طهره لزمه ولا يلاد عنه وذلك عرق تزعم الخبي
نزوعه ان يكون بعض اجزائه ولو بعد اسود وانظر لو كان الابوان اسودين
فما من الجشنة فولدت ابيض هل ينفيه بذلك لانه لا يظن ان كان في ابا قه
ايضا قلت لا يلزم من نفي الظن في مطلق الاحتمال وهو مدلول قوله صلى
الله عليه وسلم عرق تزعم عياض الشبه في قولي النسب وقطعه لفلو حديث فان
جاء في اللعان الخبي ان قال لم اجدها عذرا فلا لعان ولا حد لان العذرة تد
بالعذرة ومن غير شئ ولا ينتفي اي الولد عن الزوج بالقصاق اي من
الزوجين على نفيه عنه فلا بد من لعان الزوج والاحف به وتحد الزوجة على كل
حال لاقرارها بالزنا ولا حد على الزوج لقدر غير عفيفة وسواء تصادقا قبل
النساء او بعده ولو رجعت عن تصادقها فورا عند ابن الكاتب ابن عرفة
وقبها ان اتفق الزوجان على نفي الولد انتفي بغير لعان وحدت الزوجة ولو
كانا معا سنون وقاله مالك والليث وقال اكثر الرواة وقروا لا ينتفي
الا بلعان الصقلي يلتفت الزوج دونها لانها مقرة بالزنا ابن حارث يقول
انكر الرواة قال ابن القاسم في الرجم من المدونة الخبي قال المفيرة وابن
دينار وابن الماجشوت وابن عبد الحكم وبالاول قال اشهب وابن القاسم

قوله وانتفي

وانتفي اي الولد عن الزوج ان انت اي الزوجة به اي الولد كاملا
لا بد من اقل من ستة اشهر الا خمسة ايام منه العقد اي
للنكاح كلف الغيب انه كانت حاملا به وقت العقد لا يمكن ولو كان في
اقل من ستة اشهر الا خمسة ايام هذا ان اتفقا على تاريخ العقد والا فلا
ينتفي الا بلعان ويقول في بيته ما تزوجتها الا من خمسة اشهر والدية
وعشرين يوما وتقول الزوجة لقد تزوجني الكوف من ذلك اوفوق التوبة
اي زمن الحمل وهو اربع او خمس سنين منه من وجهها اي الزوجة
من عصمت اي الزوج فينتفي عنه بلا لعان اذ لا يمكن ان يكون من
كونه منه او مجبوا او مقطوع البيضة اليسرى فينتفي عنه بلا لعان
لفساد منه فلا يمكن كون الحمل منه او بعد الغيبة يكونها باقضي المرق
وهو باقضي المغرب او عكسه بحيث لا يمكن مجبته لها من اعادة فينتفي
عنه بلا لعان العوي مفاد السامل انه ينتفي عنه بغير لعان اذ كان
مجبوبا او مقطوع الانثيين فقط او مقطوع البيضة اليسرى فقط كما ان الذكر
قايما او لا وانزل لا مقطوع الذكر قايما الانثيين او قايما اليسرى فقط
واولى قايما الذكر واليسرى حيث انزل وحاصله انه متى وجدت البيضة
اليسرى وانزل فلا بد من اللعان مطلقا وما اذا فقرت فينتفي بلا لعان
ومتى على طلاع السامل وفي السيلة طرق اخراين عرقه فيها لا لعان
في قدر الصبي امراته المكينة اذ لا حد عليه في قدره ولا لعان يلحق الولد
ان كان وفي الموازية ان ظهر بزوجته حمل حدث ولا لعان فيه ولا في
نفي حمل امرأة المجبوب او خصي لا يولد له والولد لزوجها ويلتفت في ربيها
والاحد وان اختلف في الخصي فليل يولد له وقال اخرون لا يولد له
فلا بد من اللعان ويلتفت العنين والشيخ الرمن في الروية بلا شك وفي
نفي الحمل لانها تقول بطاقي الخبي قال ابن جيب في المجبوب ان كان مقطوع
الانثيين والذكر لم يلحق به ولا يلاد عنه وتقدر زوجته عدة وفاته لاطلافة
وان بقيت يسرى انقيبه وبعض عسيبه فهو كالسليم وهل يلاد عنه
اي الزوج زوجته مجرد القذف اي القذف المحض عن روية الزنا وفي الحمل

ان يكون معه مع
تلقى ولد المرأة
قوله اي هو
اي الزوج صبي
حيث ظهر حمل
زوجته فينتفي
عنه بلا لعان
ما ذكره كنه
منه

فان قال لها انت زنيته او ما زنيته ولا هو عليه لوقد فيها وهو اي تخليته
 من لعانها في ذلك قد فيها الظلم اي العموم قوله تعالى والذين يرمون الزنا منهم
 الآية الرمي المصحف برعوى روية الزنا او في الحمل والرمي المحرم عنها او بعد
 اي الى وجع بالقذف المحرم ولا يمكن من اللغات خلاف اي قول ابن القاسم
 في المدونة كلامها مختار مشهور لك الاكثر على الاول وتعلم الملاعن
 استلحا في اي الحمل والولد الملاعن فيه وبرهنة اي المستلحق في بكسر الحاء
 يوثق المستلحق بفتحها على ما يات في الاستلحاق اي من شرط انتفاء التهمة
 في استلحاقه بكسرة الميراث بان يكون للولد الميت ولو حر مسلما ولو انثى يشاركه
 الاب في ارض المال او لم يكن له ولد كذلك وقيل المال الذي يجوز له المستلحق او
 الباقي بالنقصان فيرثه لضعف التهمة ذكره ابو ابراهيم وتبعه ابن عرفة
 قال في التوفيق ينبغي ان تتبع التهمة قد يكون السوس كثير فينبغي
 ان لا يبرهنه ولا يخفى ان اعتماد الاطلاق يقع على ان لا يثبت التهمة فيحد
 اي الملاعن الرمي استلحق الملاعن فيه حد القذف لتكثيفه نفسه في ايمان
 اللغات الا ان نزول عقبتها اي الملاعنة بربها بعد اللعان فلا حد على الملاعن
 المستلحق الملاعن فيه كمن قذف عفيفا ولم يجد له حتى رضى المقدوف
 فلا حد على قاذفه ان شرط الحد بقا المقدوف عفيفا الى حد قاذفه ابن عرفة
 وفيها من نفي ولد بلعان ثم رأت زوجته بعد ذلك ثم اقر بالولد الحق به
 ولا يجد وصار في زنيته وان سمي اي الزوج حال قذفه زوجته
 التي في بها بان قال لها انت زنيته بفلان او فلان رضى بك وجب اي على الحاكم
 او جماعة المسلمين اعلام اي المسمى بالفتح بتسمية الزوج اياه بهذا
 هو المشهور وقيل يندب اعلام فيجوز اي المسمى بالفتح الزوج حد القذف
 ان كان مسلما حرا عفيفا اي لم يطلب حده لقذفه ولا يقطع عنه بلعانه الزوج
 او عفيف اي المسمى عن الزوج ان قصد الستر كما ياتي فيسقط حد القذف عن الزوج
 ابن عرفة وفيها من قال رأت فلانا زني بامرأتى لا حد وحد فلان الباطي
 لا يثبت له من الحد بل اللعان خلا للشافعي ان لا يجد له الا ان ادخله في لعانه
 وان حوله سقط عنه اللعان قاله سحنون وكذا نقله المازري وعياض وقال

ولو كان له ولد
 وفردكون الميراث
 كمن قذف عفيفا
 ان زنيته او ما زنيته
 لم يولد له

ابن

ابن الحاجب حوله على المشهور فاشتت قولاً بان لا يجد له لا يقيد او خاله
 في لعانه وقيل ابن عبد السلام وابن هارون ولا يعرفه ولا ابن شماس
 ان ذكره في لعانه فليس على الامام ان يعلمه ودوي ان ذلك عليه فان علم
 وقام بالحد حوله وفي قذفها لا يقوم بالقذف الا المقدوف وفي سرقته
 لو سرق الامام رجل لا يقذف رجلا ومعه من تثبت شهادة عليه اقام
 عليه الامام الحد عن القاذف بيقول المقدوف بعد بلوغ الامام كما هو
 الموضوع ولا حد اي على الملاعن انكر اي الملاعن قذفها اي
 الملاعنة به اي ملاعنه فيه وغيره اي ملاعنه فيه كان يقذفها بغير
 نسب بعد قذفها بروية زني له حكم اخر وهو المينة او اللعان او الحد
 ولو عاها بعد خاص كقول زنيته مع اهل البلد بعد قوله زنيته مع
 فلان او مع رجل وانما الشفيع عنه الحد ان كرر قذفها به مع ان القاذف
 يجد ان كرر القذف بعد الحد ولو بها قذف به قبل حده لشدة الفيق هنا
 ولشدة معرفته حال زوجته ابن عرفة الشيخ من قال للزوجته بعد
 انك اعنها ما الذبت عليها ارق قذفها قال محمد لا يجد لان الملاعن لا يثبت
 اياها وما سمعت فيه من اصحاب مالك شيئا وفيها لو بيعت خيرا ومثله
 في الموانية لابن شهاب فيجوز ان قول محمد فيه قذفها بما لا عنها فيه
 وقول ابن شهاب وزيعة اذا لم يقيد قذفها بما لا عنها به وقول ابن
 الحاجب ثم قذفها به لم يجد على الاصح لا يعرف مقابل الاصح لغير زيعة
 وابن شهاب واختاره التوسلي ولم يفرق بينه وبين غيره من شهاب
 وسقط اي اللعان اي انثى ولا يمكن الزوج منه ولحقه الولد ان اخره
 اي الزوج اللعان يوما فالتق بعد علمه اي الزوج الحمل اي او الوضع
 بلا عذر له في التأخير وقت المرأة زوجة له مسلمة كانت او كاتبة وحدث
 للمسلمة وليس من العذر تأخيرها لاحتمال كونها زانية ينقض خلاف الابن
 القصار او وطئ اي الزوج الزوجة بعد علمه نكحها او وضعها او
 رجمتها تزني ولم يوطأها بعد ما قلها لعانها وان طال الزمن بلا عذر

قوله سرق الامام
 فاصبر ليقول السرق
 على نفسه لشيء في
 سرقته المحرم

ابن
 القاسم

فالمسقط لللعان الروية الوطى لا التأخير واما لعان النبي فيسقط بطلانها
ابن عرفة والروى بالجل يمنع نفسه وفيها من ثبت جبينه او اقرارته
راى حمل امراته ولم ينكره ثم انكره لم يكن له ذلك واحده ان كانت حرة
مسلمة الباجي قيامه بعد علمه بيوم لقوا القاضي الا ان يكون له عذر
اللمح عن ابن القصار ان سكت حتى وصفته وقال رجوت انه زنج
فيل حذله الا ان يجاوز ثلاثة ايام او يقبل التهنئة به لحديث المصراع
قلت يرد بان ضرر حقوق ولد بغير ابيه اشد من ضرر التضرع ولا ان
حفظ الانساب الكرم حفظ المال وانه يتبع جنسها على قولها من راى
حمل امراته ابتاعها سليمة منه فتوانا في ردها ابو عمرو اجمعا ان من
بان له حمل ولم ينكره ثم نقاه لحقه وحده الا باحنيقة والثوري
قلت هذا خلاف قول ابن القصار الباجي عن محمد وابن جبيب عن ابن
الما جشون ان ادعى روية قد بسمه ثم قام الا ان بها حد ولم يقبل قلت
ظاهره ولو قال لم اسمها بغير رويتها وقال اللحن لم يختلف المذهب
ان راى ما وسكت ولم يذكر ذلك الا بعد مرة او ظهور الحمل الا انه لم يجب
بعد الروية انه ان بلا عن واخرت الحايض او النفس اي باللعان
للطهر لانه لا يكون الا في المسجد وبها لا يدخله ولا يسقط هذا التأخير
اللعان لانه لغز ومطلوب سر عاين عرقه وفيها تأخير لاجلها لحيقة
او نفسا حتى تطهر وفي النوادر ان كانت حايضا لا عن هوان ساخوف
ان يفرك به ما يمنع اللعان فيلزمه الولد وتؤخره حتى تطهر
ظاهر قول ابن الحاجب وفي المختصر يؤخر لعانها ظاهره وجوب تعجيل
لعان الزوج وعليه حمل ابن عبد السلام وابن هارون وقبلا ولا ذكر الباجي
ما نقلناه من لفظ النوادر وقال هذا الذي قاله اصحابنا وتحتل امه
يلزمه ذلك ليدرا عن نفسه الحد لا المراجعة اي فلا تؤخر باللعان
الى الصحة وشهد اي الزوج بالله بان يقول اشهد بالله ولا ينكر
الذي لا اله الا هو على الراجح الخريشي وصدر بعض الشراخ بانه يقتصر

على لفظ

271 على لفظ اشهد بالله فقط وعلى بقول ابن الموات بزيادة الذي
لا اله الا هو المدوي بلام ابن الموات ضعيف والمعتد عدم الزيادة
وانطلق قول ابن عرفة المتطلي اذا ثبتت مقالتها وزوجيتها سجنه
الامام الباجي اختلف في سجنه فسالت ابا عبد الله فقال سجن
لقول مالك فيها انه قاذف فيؤخذ الزوج اولافان لم يرجع فغيرها يبدل
فيشهد اربع سنين وان بالله المتطلي وقال في كتاب الاقضية الايمان
في اللعان والقسامة وما يبلغ ربع دينار بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب
والشهادة والحق بالله الذي لا اله الا هو وخوفه في الموافقة وروي
ابن كنانة في اللعان والقسامة وما يبلغ ربع دينار بالله الذي لا اله الا
هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم وقال ابن الماجشون وقال
في الموارنة يخلف بالله الذي احيا وامات اللحن لو قال والله فقط او
والله الذي لا اله الا هو فقط ففي اجزائه قول مالك واشهد ولو في
المال وفي اشهد يعلم الله رواية محمد واصل اشهد وفي اقسام بدل
اشهد وبالله الذي لا اله الا هو الذي لا اله الا هو قال في التوفيق
الكنز لا يجوز الا ما نص عليه والصواب الاول وفيها مع غير ما نقل
به المراتي كما الرجل امر وقول المحقق ابن الحاجب وصفته ان يقول اربع
مواة اشهد بالله وقال محمد بن زيد الذي لا اله الا هو قال في التوفيق
ابن عبد السلام وفيه كلام المصنف انه اختلف هل يزيد الذي لا اله الا هو ابتداء
وفي ما حكاه غيره انه يقول له واما الخلاف اذا تركه خليل وفيه نظر فقد
ذكر المتطلي وابن شماس القولين كما ذكر المصنف ادر قلت والظم ما قاله ابن
عبد السلام وسبب اللحن في الشهادة ان اليمين في كل حق بالله الذي
لا اله الا هو فيحمل كلام المتطلي وابن شماس على ما قاله ابن عبد السلام
فهذا الذي حلفي اللعان مستثنى من نص على هذا الاستثناء
كيف ونصها في كتاب الاقضية الايمان في اللعان والقسامة والحق
بالله الذي لا اله الا هو وخوفه في الموارنة رواية ابن كنانة كما تقدم

وقد علمت تحت ابن عبد السلام والخط في كلام ابن الحاجب من ان
اليهيب في كل حق بالله الذي لا اله الا هو بيان لما في الجملة اي نفيه
ما في الرواية من انها على نقل المواق يبعد الزوج في اللعان فيشهد
اربعة شهادات يقول في الرواية اشهد بالله اني ايتها تزني وفي نفي
الجل لزنت ويقول في الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين
وتقول المرأة في الرواية اشهد بالله ما رايتني تزني وفي الجل اشهد بالله
ما زنت اربع مرات وتقول في الخامسة ان غضب الله عليها ان كانت
من الصادقين ابن عرفة وهو في الرواية رايتها تزني وفي لزوم زيادة
كالمرور في المملكة قول اصبح مورا واية محمد وقولها وصوب الخ
الاول بان ايمانها كالبيضة ان نكحت وقولها ما رايتني اذني كاف قلت
ظاهرها لوزادت كالمرور في اجزائها والاقتصار ابلغ لانه الامم لم قال
وهو في نفي الجل قال ابن القاسم فيها لزنت وتقول هي ما زنت
وفي الموازنة ما هذا العمل مني وعليه تقول هي انه لكنه اصبح لزنت وما
هذا العمل مني وهي ما زنت والله لكنه قلت انما عذره ابن عمر زله بلفظ الاجاب
وكذا المباح وغيره الشيخ قول اصبح ولدت زنت يعارض فيه قد تكون
غصبت وفي المواق يبعد الي ان يتبعها هذا العمل مني ولزنت في
كل مرة يزيد لزنت كالمرور في المملكة وقال ابن شعبة ان قال بعض اصحابنا
ويقول لقد استبريت واري ان يكون لفظه على باب بني الولد وفي حجة
نفيه بالاستبراء بالرواية فقط او بهما خلافا فما به ينبغي يذكر في لفظه
وقوله يجوز به فما هذا العمل مني على القول بنفيه بالاستبراء فقط فيقتصر
ولا يقول زنت لا مكان انما غصبت وقول المدونة لزنت يصح رده للقول
بانه لا ينبغي الا بالرواية والاستبراء وقول ابن شعبة ان احسن تشديدا
عليه في الفتوى هذا مشكل موقوف لهم اللعان لنفي الجل واجب صوتا للنب
فكيف يشدد عليه في امر واجبناه عليه ونكلفه فيه الحلف على ما لم يدعه
اذا قد يكون شبهة او غصبا لعظم مرتبة المدونة لم يجرج بنى لفظها مما رجع

به اصله
لا

به اصله وابقى الامر مطلقا بالادلة المتقيد والتعظيم وتقدم نفيه مذهب
المدونة اخر كلام ابن عرفة بان الولد لا يثبت في الادب والرواية والاستبراء معا
ابن عرفة النفي في لزوم وافي لمن الصادقين الزوج قولان للموازنة
ولها والصواب الاول لوروده في القرآن مع حديث البخاري امرهما صلى
الله عليه وسلم ان يتلاعنا بما في القرآن قلت وعذره ابن حارث لسمع اصبح
ابن القاسم والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ابن عرفة
وفيها يقول في الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ابن عات
قال المباحي يحلف اربع مرات ويؤيد في الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان
من الكاذبين ويحلف المرأة اربع مرات ويحلف خامسة بمثل ذلك يزيد
في الخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين وقال محمد واصبح
ورواية المدونة خلافا ذلك عنها الشيخ اب الحسن القاسمي قال نفي كتاب
الله تعالى فشهدات اربعة شهادات بالله ويقول في الخامسة لعنة الله
عليه ان كان من الكاذبين وفي الرواية اربع مرات وفي الخامسة ان
غضب الله عليها ان كان من الصادقين وانت تقول يشهد بالله خمس مرات
ويؤيد في خمسة اللعنة والمرأة في بينهما العقيب هذه ستة ايمان وانكر
ما ذكر محمد وتزلت بقوطبة ايام القاضي ابي زياد فشا ورجم ذلك اهل
العلم بقوطبة فافتوا بها في داخل هذا الكتاب قلت نصه يحلف الزوج
قائما مستقبل القبلة بقوله يا الله الذي لا اله الا هو لقد زنت فلانة
هذه يشتم اليها وما هذا العمل مني او ما حملها هذا مني وان لم يبق حملا
قال لزنت فلانة هذه وقال قوم يقول اشهد بالله ثم يحلف في اللعن
ويحلف المرأة اربع ايمان على ما تقدم لما زنت وان هذا العمل منه وخمس
بالغضب تقول غضب الله عليها ان كان من الصادقين قلت طاهر هذا
كما القاسمي وتظن هل خلافا القاسمي لمحمد في افراد اللعنة بالمشهور فتكون
الشهادات على قول محمد سنا او في كون الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان
من الكاذبين لانها اشهد بالله لا لا ولعنة الله عليه ان كان كذا وانما في

اظهر

فان قلت كيف يتقرر على الثاني قول القابسي فتكون الايمان سنة
قلت يتقرر بان التعاليف ايمان على ما مر فاذا قال في الخامسة اشهد
بالله كذا ولعنة الله عليه ان كان كذا كان قوله اشهد ميمنا وهي الخامسة
وقوله ان كان الخ ميمنا ايضا فتكون سادسة ولذا قال تكون الايمان
سنة ولم يقل تكون الشهادات سنة ولا عن الاخرس اي الذبح
فدق في وجته بروية الرضا او بنفي الحمل بما يفهم اي اللعان من
اشارة او كتابة ابن عرفة فيها بلا عن الاخرس بما يفهم من اشارة او
كتابة وسمع اصبع ابن القاسم مثله في الزوجة صماء بكما ابن رشد لان
الاشارة تقوم مقام الكلام عند عدمه في المنق وتكون ذلك اشارة ولا يشهد
اللحان ان نطق وكذا في اي الزوجة الزوج في ايمان الذي خلفها على ربتها
او نفي حملها عنه بان يسمع اي من الشهادات بان تقول اشهد بالله لقد كذب
على فيما راني به اربع مرات او تقول اشهد بالله ما راني اذني او ما زني
اربع مرات واختلف في اكل ولي من الصيغتين فكلام الجلاب يشترط بافضلية
ما راني اذني او ما زني وكلام غيره يفيد تفضيل لقد كذب لو افقة القرآن والخامسة
ان غضب الله عليها بلغة ان قبل غضب كما في القدوة وكلام الجلاب يفيد انه اولي لوافقة
ظاهر القرآن لا شرط ان كان اي الزوج من الصادقين اي فيما رايها به
وانما يصح اي اللعان بالشهادة اي مادتها من الرجل والمرأة ولو ابدلت باحلف
او اقسم او علم الله او جل الله لم يصح واللغة اي مادته من الرجل في خامسة
لانه مبعد لاهله واللفظ مناسب لللعن لان معناه الابعاد عن الرحمة ولو ابدل
بالفضب لم يصح وان انقذت الايمان باسمه تعالى وصفاته لكن اللعان سنة
متبعة بكيفية المخصوصة الا ترى تعين اللعن والفضب في محل وقد طال توفقه
صلي الله عليه وسلم في قضية اللعان حتى انزل الله عز وجل ما انزل فوجب
اتباعه على ما انزل والفضب اي مادته من المرأة في خامسة لانها ان وقع منها
سار ما لها به فهي مفضنة لزوجها ولا هلا فناسبها الفضب ولو ابدلته باللعن
لم يصح في موضعها اي خامسة الرجل والمرأة ووجب بالشرع البلد اي
الجامع

الجامع شرطا فلا يقترضاها بدونه لانه المقصود منه اظهار الحق والتعريف والتفليظ
والوضع له خط في ذلك ولذا كان لعان الكتابية في محل عبادتها فالمراد الاشراف بحسب
اعتقاد الخالف وان خالف الواقع بن عرفة ومحمد بن كونه في المسجد بمحض الامام او
احدهما نقل اللعني غرا وعن عبد الملك وعبر المتطيل وابن الجلاب عن المسجد
بالمسجد الاعظم بن شعبان قايما في القبلة بالمسجد الاعظم فان كان بالمدينة ففي
الروضة مما يلي القبر الشريف وان كان بمكة فبين الدكن والمقام وفي المقدمات
لا يكون اللعان الا بالمسجد ومثله الشيخ عن محمد بن عبد الملك عياض اصل مذهب
الكتاب انه لا يكون الا في المسجد القرطبي اللعان يفتقر الى اربعة اشياء عند الالفاظ
وهي اربع شهادات والمكان وهو ان يقصد به اشراف البقاع والبلد ان كان كانت
بمكة فعند الدكن والمقام وان كان بالمدينة فعند المنبر وان كان ببغيت المقدس
فعند الصخرة وان كان في سائر البلاد ففي مساجدها ثم قال والوقت وذلك
بعد صلاة العصر جمع وذلك ان يكون هناك اربعة انفس فصاعدا فاللفظ
وجمع الناس مشروطان والزمان والمكان مستحبان ويجوز اربعة اي من
اشراق الناس فاكثر اي من الاربعة اظهارا للشعيرة الاسلام لان اللعان
من شعائر الاسلام واقل ما يظهر به الشعيرة اربعة للاحتمال نكول او اقرار لانه
يثبت باثنتين علي الراجح القرطبي لا خلاف انه لا يكون اللعان الا في المسجد الجامع
تجمع الجمعة فيه محضرة السلطان او من يقوم مقامه من الحكام بن الحاجب
في اشراف امكنة البلد وحضور جماعة اقارب اربعة في الموازية عن عبد الملك لا يكون
الا في مقطع الحقوق باثر صلاة وقيل لو كان مريضا بعث اليه الامام عدوكا وكذا
المرأة ان لم تقدر ان تخرج وكذا سمع اصبع بن القاسم زاد بن حبيب عن اصبع
ان كان الزوج هو المريض فوريته قاله مالك واصحابه وكذا نقل عبد الحق في تهذيبه
بالفقط وقيل ان كان مريضا والصانع في اول كلامه ثم نقله كانه المذهب لا يلفظ قيل
وكذا نقله المتطيل والياحي قال رواه اصبع بن القاسم وقال فيه مريضا لا يعرف متى
يصح وقول اللعني لا يعود ان يكون عند القاضي او الفقيه الجليل ويجمع الثاني لذلك
ان اراد باذن الامام فواضح والافضل لقوله عياض سنة ان يكون محض الامام او

يستنبه لذلك من الحكماء وهذا اجماع انه لا يكون الا بالسلطان وفيما يحضر من الناس بن
محرر لانه حكم امام بما فيه حقوق كثيرة فوجب ان يحضر من يشهد عليه لقوله تعالى في الزانيين
وليشهد عندهما طائفة من المؤمنين واقلها عند مالك اربعة وندب اربعة صلاة
اي من الصلوات الخمس والاحب بعد العصر رواه بن وهب عن مالك وقال سحنون
انما بعد هاسته لانه وقت يتجمع فيه ملائكة الليل وملائكة النهار ولانه صلى الله عليه
وسلم كان يعظهما كما يعظم وقت الصبح الا ان هذه الليس وقت تعرف بن عرفة في وقت
عبارة الجلاب بعد العصر المتيقن عن بن وضاح لانه في الليل بعد العصر اللحن من الابن
القاسم في دير الصلوة بحضور الناس وفي الموازيت في اي ساعة شاء الامام وبعد العصر
الي بن شعبان بعد العصر والصبح واظنه حديث يتفقون فيكم ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار ويجمعون في صلاة العصر وصلاة الصبح وكذا ينبغي في القسمة
وما يعظم من الاموال والخراج ورضي الله عنهما بلها ن الاخر في غير المسجد لا يقبل
لان فيه حق الله تعالى وتوفيها اي المتلاعنين قبل الشروع في اللعان
عند الاولي وعند الثانية وعند الثالثة وعند الرابعة بالوعظ والتذكيرات
عذاب الدنيا لهين بالنسبة لعذاب الآخرة خصوصا عند الخامسة اي من الرجل
والمرأة وندب ان يقال لكل منهما انما موجبة للعذاب بمعنى ان الله تعالى رتب
عليها العذاب بمقتضى عدله واختياره او بمعنى انها متجهة للايمان وموجبة لجلاء القدر
علي الرجل ورجم الزني علي المرأة اخرج ابوداود ودان رسول الله صلى الله عليه
وسلم امر رجلا حين امرا المتلاعنين ان يتلاعنا ان يضع يده علي فيه عند الخامسة
يقول انها موجبة ابن عرفة بن شعبان يخوفان قبل اللعان ويذكران عذاب الآخرة
يقال للزوج تب ويسقط اثمك ويقال لها فخذ لك قلت في رواية بن عمر في
صحيح مسلم فانزل الله هؤلاء الايات في سورة النور والذين يرمون زواجرهم
وتلاعن عليه وعظم وذكره واخبره ان عذاب الدنيا اهلون من عذاب الآخرة
فقال لا والذي بعثك بالحق ما كنت عليها ثم دعاه فوعظها وذكرها واخبرها ان
عذاب الدنيا اهلون من عذاب الآخرة الحديث وفي حديث بن مسعود فذهبت
لتكففت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ما ذابت فلعنت ثم قال عياض
حديث

تفسير

حديث مسلم سنة في وعظ المتلاعنين وقال الشافعي يخط كلاهما بعد تمام الرابعة قبل
الخامسة وقول بن الحاجب يستحب تحويرها وخصوصا عند الخامسة لا عرفة الا ما عراه علي
للشافعي وظاهره انه غير المذهب واعادته اي المرأة اي انها بعد ايمان الرجل وجوبها هو
قول اشرب وهو المذهب واختار بن الكاتب ورحم الله اللحن ونقله عياض عن المذهب
وقال بن عبد السلام هو الصحيح ان بدات اي المرأة بايمانها علي ايمان الرجل وقال
ابن القاسم لا تقيد قال بعضه الشيخ لم ارض شرو ورحم الله البحث عنه وانما الواقع
في نقول الائمة ترجيح قول اشرب بن رعد محل الخلاف ان حلفت المرأة ابتداء كما يختلف
الرجل بان قالت اشهد بالله انه لمن الصادقين ما زنت او ان حلفي منه وقالت في
الخامسة غضب الله عليا ان كانت من الكاذبين اما لو حلفت ابتداء كما تختلف هي بان
قالت اشهد بالله انه لمن الكاذبين وقالت في الخامسة غضب الله عليها ان كان من
الصادقين فلا خلاف في اعادتها لانه حلفت علي تكذيبه وهو لم يتقدم له يمين
واقرب الموضع وان عرفة ويتوقف تا بيد حرمته علي اعادتها علي قوله اشرب ولا يتوقف
عليه علي قوله بن القاسم بن عرفة فلو بدات المرأة ففي لزوم اعادتها نقل القاضي
عن المذهب محتجا بدلالة قوله تعالى ويذكران عذاب الآخرة مع اشرب محتجا بالقياس
عليه بك الطالب باليمين قبل تكول المطلوب وقول بن القاسم في الموازية مع سماعه
زيد ان التفت قبل الزوج قيل له التفت وابرا من الارث ولا تحداولا فتحد وترث ولو
كانا حيين لم يقل لها التفتي ثمانية بن رعد انما اختلف قولها اذا حلفت المرأة او لا
كما يختلف الرجل لا علي تكذيب ايمان الرجل فقالت اشهد بالله اني لمن الصادقين
ما زنت وان حلفي هذا عنه وفي الخامسة غضب الله عليها ان كانت من الكاذبين
القاسم فيقول الرجل اشهد بالله انها من الكاذبين ولعن ذنبت وما حملها هذا يعني
وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كانت من الصادقين ولو حلفت المرأة او لا بلفظ حلفها
ثمانية فلا خلاف بينهما في لقول حلف المرأة وقول بن القاسم علي اصله في صبي قام له
شاهد بحق فاحلف المدعي عليه فيبلغ المصبي فكل انه يجتري بيمين المدعي عليه او لا
قول اشرب بلفظ لعن المرأة لا يجتري بيمين المدعي عليه لا في العذر والخطا واحدا في
قلت العذر اخف من الخطا في الاجل كفقد الماء والصعيد وتركتها خطا وترتقا الاعتك

كفر الخطا والرجل

المخوف والخطا وغير ذلك من مسائل المذهب ولان الشارع صلوات الله تعالى عليه وسلامه
غلظ في اللعان ما لم يغلظ في الحقوق ولا عنت الذميمة اي الكتابية او الجوسية التي
قد فها زوجها المسلم او الكتابي او المجوسي ان توافعا اليها راضيين بكمنا ويصور كونها
مجوسية تحت مسلم باسلام زوجها المجوسي عليها بروية او بقي حمل تغلظ اي الذميمة
كنيسة او بيعة او بيت نار و زوجها الحضور مع في ذكر ولا تدخل هي معه المسجل منها
منه وان نكلت اي الذميمة عن اللعان ادبت اي الذميمة من حاكم المسلمين
لاذ انما الزوج ما وادخالها التلبس بنفسه وردت اي الذميمة بعد تاديبها
حكم دين الاحتمال وجوب صدها فيه بكونها او اقرارها في قمار عليها في بلاغ النفرانية
في الكنيسة حيث تقطر وتخلف بالله والزواج ان يحضر مرة او يدع ولا تدخل معه
المسجد المتطهر ولا تجر على اللعان ان ايتته لانه لا حد عليها في اقرارها بالزنا ان شا
تلاعن الذميمة لرفع العار عنها وينقطع النكاح ببلعائها وان ايتت فها على الزوجية وترد
الي اهل دينها بعد العقوبة لاجل حيانه زوجها في قلسه وادخالها الالباس في نسبه
القرطبي وان كانا لا قرين بعثا الي الموضع اللذان يعتقدان تقطع ان كانا يوردين
فالبيعة وان كانا نصرانيين فالكنيسة وان كان مجوسيين فبيت النار وان كانا لادين
كالوثنيين ففي مجلس حكمه وادب بضم الهمز وكسر الدال المملة مشددة نابه صمير
الزوج ان قال اي الزوج مع رجل اي اجنبي كخاف بكسر اللام مضرة محشوة
يقطن اي مثلا ولا يجد ولا يلاعن ولو قاله شخص لا جنسية له به فيها يابها ويقال قد ف
لا جنسية لا يلاعن فيها الزوج ولا يجد وهذا يفيد ان تعريض الزوج لزوجته بالقذف ليس
كتعريضه بهوسيا في اول باب القذف ما يفيد خلافه وما ياتي هو الدارج لانه نصها
ولا بن عرفة انه خلاف المعروف وعلي كل فقها قولان في اللعان بالتعريض وقال بن فجلة التقر
الفريسي من الصريح فيه اللعان كوجدتك مع رجل ذكره بين شفرتك والبعية اللعان فيه
كوجدتك مع رجل في كخاف قال وكلام عياض يدل على ذلك وعلى هذا فلا خلاف ان
المنية الفرق بين الزوج والاجنبي في التعريض ان الاجنبي يقصد الاذية المحضة للزوج
يعذر بالغيرة وصيانته تنسبه فيها من قال يزوج زوجته وحدثها مع رجل في كخاف او تجر
له اوضا جعته لم يلتفت الا ان يدعي روية الفرج في الفرج فان لم يكن له بنية على
ما ذكر

ما ذكر فعليه الادب ولا يجد ولا لعان اي على الزوج في صفة اي قد فها بروية
الزنا ولا هو عليه لعدم حقوق العرة لها بقذفه الا ان تطيق اي الصفة
الوطي فيلتفت هو اي الزوج وحدثها ببلعائها ثم ان حملت اي ظهر
بالملاعة حمل لم يلحق اي حملها بالملاعن ولها اي الملاعة حينئذ
اي حين حملها فيفرق اي بينها وبين الملاعن تقر بقاء مويد ولا تعد وعدم اي
اللعان فتجلد لتبين بلوغها حين زناها ولم ترحم لعدم الجزم باحصانها قبل الحمل
وبقي زوجة اي للملاعن بن عرفة ان قد ف الحز ورجته فقال رايها تزي في وهي
من لا تحمل لصفر وكبر للعن ان كانت الصفة قد جومت وان لم تبلغ المحيض وكذا
في قد فها ان كانتا حرتين مسلمتين ليزيل حد قذفه وتلتعن الكبيرة لا الصغيرة اذ لا
تحد ان نكلت او اقرت اللعن ان كانت في سن من لا يطيق الوطي فلا شيء عليه لان قذفه
ايها الفواذ لا يلحقها به معرفة وان كانت في سن من تطيقه فقال بن القاسم وذكرنا
قال وعلي قول بن الما جشون لاحد في قد ف الاثني ان لم تبلغ لا يجد ولا يلاعن
وعلي قول مالك انما اللعان لثني الحمل يجد ولا يلاعن وان كانت في سن من يخشى حملها
ظه ان يلاعن ان ادعي روية اتفاقا ويجب علي قوله الك بحد قذفها لا علي قول عبد
المالك لا يجد وعليه ان لا عن فظهر بها حمل لم يلحقه ولا عنت فان نكلت حدث حد البكر
لا مكان ان يكون بلوغها بعد اصابته الزوج وقبل الاصابة التي رهاها بها ولو لم
يقذفها حتى ظهر حملها لزمه اللعان اتفاقا فان نكل حد ولزمه الولد وان لا عن لزمه اللعان
وان نكلت حدث حد البكر قلت هذا خلا في سماع ابن زياد بن القاسم من تزوج و صفة
لم تبلغ وتطيق الوطي فقال رايها تزي ولا عن خوف حملها فان ظهر بها حمل لم يلحقه
ولا لعان عليها ان لا عن قبل ان تبلغ المحيض ثم بلغته الا ان يريد بلغته بغير هذا
الحمل ولم يتكلم بن رشد علي هذا بشي قال وان كانت قد فعت عن المحيض وادعي روية
تلاعن علي قول بن القاسم واحد قول مالك وعلي قول انما اللعان لثني الحمل يجد ولا
يلاعن وان رهاها اي الزوج ورجته بغصب اي بان رجلا وطرها مكره
او شبهة اي بانها مكنت رجلا من وطرها لظنها انه زوجها فان ثبت اي المذكور من
الغصب او شبهة بعد لين ولو برنية اي كتملقها برجل مستقيمة منه عند

لزمها

النازلة التفت اي الزوج فقط اي دون المرأة لانها تقول يمكن ان يكون حملها من
 وطى الغيب او البهيمة لنفي الحمل اي عن نفسه فان نكل فلا يجد ولحقه الولد والا
 منفي لا ينفذ اي يثبت الغيب او البهيمة التفت اي الزوجة ايضا اي كالمعتق
 الزوج لدفع الحداي الزنا عن نفسها ان كذبت ولو صدقت اي الزوجة الزوج علي
 انها غصبت او اشبهت فتقول اي الزوجة المصدقة علي الغيب اشهد بالله
 لقد غصبت اي وما اطعت ولا زنت واني لمن الصادقين وتقول في خامسها غصبت اليه
 عليها ان كانت من الكاذبين قال محمد ويقرق بينهما وان نكلت رجعت بن عرفة وقبله التو
 وساق مساق التفسير للمذهب وصوب اللحن ان لا لعان عليها قايلا لانهم لرجعها
 ورجعها لان الزوج لم يثبت عليها في لعان زني وانما اثبت عليها غصبا فلا لعان عليها
 كما لو شهدت البينة بالغيب ولولا غنته فلا يفرق بينهما لانها انما يثبت بالتعاقب
 الغيب وتصديقه وهذا خارج عما ورد في القرآن مما يوجب الحد في النكول والفرار
 في الحلف وقبله بن عبد السلام مقتصر عليه افاده البنائي ونص بن عرفة وفيها
 من قذف امراته وكانت وطيت غصبا التفت قال غيره ان قذفها بروية غير الفاصب
 تلاعن جميعا فان غصبت فاستمرت حاملا فلا ينفق الولد الا بلعان ولا ينفق هي اذ
 تقول ان لم يكن منك فهو من الغيب محمد هذا ان عرف غصبا بان ترى متعلقة
 به تدمي او غلب عليها والا لزمها اللعان وتقول الغير تفسير وقاله بعض الفاسين
 ونقل بن عبد السلام انه خلاف لا عرفه اللحن اثناه الغيب ببينة فكشوب
 زناها فان قال ليس بي كنت استبريت فاختلف قول بن القاسم في نفيه بغير
 لعان وعلي اللعان يلاعن الزوج فقط فان نكل فلا يجد ولا تلاعن لا مكان انه من
 الغيب واري ان لا ينفق الا بلعان كما لو كانت امة او فراهنية قلت البينة
 بالغيب تقوي نفيه بغير لعان ولا بينة في الامة والكفاية قال وان لم يثبت
 الغيب الا بتفاقما قال محمد يتلاعنان تقول المرأة ان قد غصبت علي نفسي
 ويقرق بينهما وان نكلت رجعت ولا وجه لرجعها لان الزوج لم يثبت لعانها الا غصبا
 فلا لعان عليها كشوب غصبا ببينة ولولا غنت فلا يفرق بينهما لانها انما اثبت
 في لعانها غصبا ولها ان تقول في لعانها ان من الصادقين ولقد صدق قلت

قبل

قبل التوسعي قول محمد وساق مساق تفسير المذهب اللحن ولو ادعي طوعها واد
 غصبا فعلي قول بن القاسم تجد لانها اقرب بالاصابة وادعت الغيب ولا لعان
 علي الزوج وعلي قول اشيب لا تؤخذ بغير ما اقرب يلاعن الزوج فان نكل فلا يجد للاختلا
 في قبول قوله وان لا عن حلفت لقد غصبت وبرئت سواء ظهر بها حمل ام لا لانها ذات
 زوج قادر وعلي ان لا تنسب اليه وانظر بقية اقسام المسيلة في ابن عرفة وان
 شهد اي الزوج مع ثلاث اي من العدول علي زوجته برويتها تزي كالمرور
 في المكملات فري اي قذف للزوجة مندرج تحت قوله تعالى والذين يرمون ازواجهن
 الآية وليست شهادة شرعية تضم لشهادة الثلاثة ويتم النصاب ويثبت الزني
 سواء علم بزوجه قبل جلد لها او بعده علي ما في التوضيح فيلتنف الزوج او لا
 وحده الثلاث اي الشاهدون مع الزوج حد القذف ان التفت اي
 الزوجة فان نكلت سقط الحد عن الثلاثة لانه قد تحقق عليها ما شهد وابه عليها
 بنكولها والحد عليها وتبقى زوجة ان كان حدها الجلد وان كان حدها الرجم بقيت
 علي حكم الزوجة في رثتها الا ان يعلم انه تعد الزور عليها ليقتلها او يقر بذكره
 فلا يرثها لان رجعت اي المرأة المشهود عليها بروية الزني قبل علم زوجته
 احوهم فلا يجد احد من الشهود الخريشي وكذلك لا حد علي احد من الشهود حيث لم
 يعلم ان احوهم زوج الا بعد ان رجعها الامام ويلتنف الزوج فان نكل حد فقط
 ويرثها علي ما مروا في المجد الثلاثة في حال نكوله لانه كرجوعه وهو بعد الحكم
 يوجب حد الرجوع فقط ولاديه علي عاقلة الامام لانه مختلف فيه فليس بخطا
 صريح ويجري مثل هذا التوجيه في عدم حد الثلاثة حيث نكلت فان قلت فافايرة
 لعانها بعد جلد لها قلت تأبى حرماتها واجاب بالحد علي الشهود الثلاثة
 وان نكل اي الزوج عن اللعان حد الزوج حد القذف ان كانت زوجته حرة مسلمة
 ابن عرفة وفيها علي من شهد علي زوجته بالزني مع ثلاثة لافن وحد الثلاثة
 الصقلي عن بن ابي زمنين يبد الزوج باللعان فان التفت حد الثلاثة والا
 حد دونهم وقاله بن الماجشون وروي محمد لورجعت ثم علم بذكره فلا يجد
 الثلاثة ولا عن الزوج فان نكل حد وله في كتاب الرجم ان نكل حد الاربعة

ولادية علي الامام للقول بقبول شهادته وفي عدم ارضاء الزوج مطلقا وان علم تعدد
الزور او اقرب ذلك قول اصبح وما لك وادب اي الزوج الناكل عن اللعان لانه
او الذمية اي قد فها وهي زوجته وحقة الولد ولا شيء علي الزوجة اما ان لا عن فيسقط
عنه الحد او الادب وينقطع عنه النسب ويلزم المرأة اللعان او الحد او الادب فهران لكان
الزوج ثلاثة ابن شاس الركن الرابع الثمرة وهي رفع العقوبة ورفع عار الكذب ونفي
النسب وقطع النكاح ثم قال ويتعلق بلعان الزوج ثلاثة احكام سقوط الحد عنه
وانتفاء النسب وجوب حد الزني عليها ويتعلق بلعانها هي ايضا ثلاثة احكام
سقوط الحد عنها والفرق وتا بد الحمة وان لا عن اي الزوجة سقط الحد او
الادب عنها فستنح اي نكاحها تحميها اي الملاعنة علي الملاعنة فهران
لعانها ثلاثة ايضا فلا تحمل للملاعنة بنكاح بل ولو بملك اي ان كانت رقيقة
ولا تحمل له ان لم ينقض حملها او انقض حملها اي الملاعنة وتبين ان لا حمل بها
الاحتمال اسقاطه وكتمه كذا علل في المدونة وظاهره انه لو تحقق انقضاشه بحيث
لا يشك فيه كان تلازمها ببينة ولا تفارقها لانقضاء امد الحمل لوجب ان تقرب اليه
لان الغيب كشف عن صدقهما جميعا وكذا انقض عليه بن عبد الحكم وليس هذا من
الحال العادي مطلقا بل في بعض احواله ودعوي ان تحقق الانقضاش انما يكون بعد
اقصي مدة الحمل ممنوعة خلافا لابن عرفة قاله العدوي وعبارة صنود الشموغ
لا احتمال انها استقطته كذا علل في المدونة فيفيد انه لو جزم بذلك حلت وبه قال ابن
عبد السلام واعتراض بن عرفة عليه باستحالة ملازمة البينة لها عادة مدة
الحمل حتي يعلم عدم الاسقاط مد فوج بان قد يكون اللعان اخل الحمل لفينة الزوج
ويظهر الفش في الحال علي انه لا يبعد الحمل بنظر القوابل العارفات في مثل ذلك
وعبارة البناء في قد يقال يمكن ان ينقض بقرب اللعان بحيث تشهد النساء القوابل
بعد حملها فلا يلزم ان تصحبها البينة اربعة اعوام ونهض بن عرفة المشهور
فيها مع غيرها لو انقض بعد لعان فلا تحمل له ابدا اذ لعانها استقطته وكتمه الباجي
لو انقض فلا تحمل له ابدا قاله محمد لان حكم اللعان ثبت فلا يزول بها بان في الكذب
كما لو اقرب الحمل ابن عبد السلام ثم تعليل المدونة اليه قوله وكذا انقض عليه بن عبد
الحكم

الحكم وقال بعض الشيوخ انه ظم المدونة قلت من انصف علم ان فرضه ملازمة
البينة المرأة بحيث لا تفارقها امد الحمل واقله اربعة اعوام انه محال عادة وتقدم
في صلاة الكسوف انه ليس من شأن الفقهاء التكلم في خارق العادات وما عداه
لا بن عبد الحكم وبعض الشيوخ لا يعرفه ومفهوم قولها لعانها استقطته يرد
منطوق قولها في كتاب الرجم ان شهد علي امرأة بالزنا اربعة عدول فقالت
انا عذراء او رتقا ونظرو اليها النساء فصدقنها فلا ينظر الي قولهن ويقام عليها
الحد لانه قد وجب واختار المحمي انها لا تحدد ولا يلزم منه رفع التحريم بانقضاش
الحمل لان الحد يد بالاشبهة والتحريم لا يرتفع بها المتبطل لا ايمد الزوج بانقضاش
الحمل قال في سماع اصبح لودج الحد لبطل اللعان وكانت امرأة وليس الامر كذلك
فتأمل قوله في استدلاله وليس الامر كذلك فانه يقتضي الاتفاق عليه وقال
المتبطل اثر قوله لعانها استقطته قال بن القاسم ولان ما لكان قال فيمن رد جارية
بعيب الحمل ثم انقض لا يرتفع الحكم بالرد وان نكحت اي الزوجة عن اللعان
حدثت اي الزوجة المسلمة ولوامة وادبت الذمية ثم ردت حكم دينها كما تقدم
ولو طلبة اي الزوج اللعان بعد نكوله اي الزوج عن اللعان لم يقبل اي
رجوعه وطلبة اللعان اتفاقا فلا بد من حده او اذ به لانه كالرجوع عن القذف
بخلاف المرأة اي رجوعها للعان وطلبة اياه بعد نكولها عنه فيقبل علي الاظهر
فتلاعت ويستقط حدها او ادبها لان نكولها كقرارها بالزني والمقر بالزني يقبل
رجوعه عنه هذه طريقة بن رشد وهي المذهب وطريقة بن شاس وابن الحاجب
وخليل رجوع الرجل مقبول اتفاقا في قبول رجوع المرأة خلاف وطريقة بن بونس
التخلاف فيها ولحق احد التوميين اي الولد بن في حمل واحد بحيث لم يفصل بينهما
اقل زمن الحمل ستة اشهر لاختمته ايام ومفعول لحق محذوف اي الزوج اي
انفصل نسبه به الاخر بفتح الخاء المعجمة سواء كان الاول والثاني او اولهما
لانها في حكم الولد الواحد فلا يمكن لحاق احدهما دون الاخر ولهذا اذا لاعن
في احدهما انتفى الاخر بذلك اللعان وتوارثان علي انها شقيقتان كنوئي
المسبية والمستثانة بخلاف نوئي الذاتية والمفصولة والمشهور انها اخوات
الر

لام فان كان بين الولدين ستة اشهر الاخسة فهما بطنان فلهما استحقاق احدهما ونفي
الاخر وفيها اي المدونة ان استلحقه اي الزوج الولد فان اي الزوجة
باخر اي ولدت ثانيا بعد ستة اشهر اي من ولادة الاول فاقر اي الزوج
بم اي بان الثاني ابنه كالاول وقال اي الزوج للزوجة بعد الاول
اي ولادته حد اي الزوج حد القذف لان نفي الوطى نفي للولد الثاني والاقرار به
استلحق له النساء اي العارقات باحوال الحمل ان اي التوهم تباخر اي
في بطن امه هكذا اي سنة اشهر فلا يجد فالتسعة اشهر فاصلة الثاني عن الاول
ومصيرة له حلا ثانيا حيث لم ينف النساء فصلها وامالو نفي الاول واقر بالثاني وقال
لم اطاه بعد الاول فالنظم انه يجد ولا يسال النساء لانه نفي الولد الثاني بعد الاقرار
به فيجوز علي كل حال قاله شب واصله للخط وصوبه البناني راد اعلي ع ومن تبعه من
عرفة التوهم ان ماليس بين وضعها ستة اشهر ففي كونها شقيقتين او الام قول
ابن القاسم وابن رشد عن ابن دينار مع الميرة فيها لابن القاسم ان اقربا احدهما
ونفي الاخر حد ولحقا به وفيها ان وضعت الثانية لستة اشهر فهما بطنان فان
بالاول ونفي الثاني وقال لم اطاه بعد وضعها الاول لاعنف في الثاني وان قال لم
اجامعها بعد الاول والثاني ميني لزومه لفراشه ويسال النساء فان قلت بتاخر الحمل
هكذا فلا يجد وان قلت لا يتاخر فيجد ويلحق به بخلاف من لم يبين بزوجته حتى انت بولد
لستة اشهر من يوم تزوجها فاقر به وقال لم اطاه منذ تزوجتها الحق به وحده
قلت انما لم يجد اذا قلت بتاخر لعدم نفيه اياه بقوله لم اطاه بعد وضع الاول لجواز
كونه بالوطى الذي كان عنه الاول عملا بقولهن تباخر وحد اذا قلت لا يتاخر لنفيه
اياه بقوله لم اطاه بعد وضع الاول مستثما لقولهن لا يتاخر فامتنع كونه عن
الوطى الذي كان عنه الاول مع قوله لم اطاه بعد واقتراره به مع ذلك قال امره
لنفيه واقتراره به فوجب لحوقه به وحده وانظر لو شكك النساء في تاخره كذا وعد
والاظهر انه لا يجد واقتراره به لا يجب علي قوله ان قلت بتاخر فلا يجد يقتضي
ان من ان شكك في حد ولا يظن بخلاف ذلك لتعارض مفهوم شرطيهما فتأمل
فاصلة اي للثاني عن الاول وموجب كون الثاني بحمل غير حمل الاول حيث
لم

لم ينف النساء الا شرط في كونها ستة فاصلة **باب** **العدة** ابن عرفة دليل
برائة الرحم عدة واستبرأ فالعدة مدة منع النكاح لفسخه او موت الزوج او طلاقه
فيدخل مدة منع من طلق رابعة نكاح غيرها ان قيل هو له عدة وان اريد اخراجه
قيل عدة منع المرأة الخوفي بعض مساييل استبرأ بها اطلاق لفظة عليها مجازا وفيها
المتصرح بان مدة منع الفسخ عدة فقوله ان علم بعد وفاته فساد نكاحه وان
لا يقر بحال فلا احداث عليها ولا عدة وعليها ثلاث حيف استبرأ معناه لا عدة وفاة
واطلاق الاستبرأ علي عدة الفسخ مجازا لانه خير من الاستبرأ كالكفي ان اجمع علي
فساده اعتدت ثلاث حيف وقيل حيضة وان اختلف فيه اعتدت ثلاث حيف
الحط الذي يظهر ان في حد للعدة دور لان معرفة مدة منع النكاح متوقفة علي معرفة
العدة فانه قد تقدم ان من مواع النكاح كون المرأة معتدة فاذا توقفت معرفة
كونها معتدة علي معرفة كونها ممنوعة من النكاح فقد جاء الدور فتأمل قلت تأملت
فظهر لي عدم صحة لان بن عرفة علل المنع بالفسخ او موت الزوج او طلاقه لا يكون
المرأة معتدة تصوره منع النكاح لفسخه الخ لا يتوقف علي تصور عدة قطعا الحط
والاولي تمر فيها بانها المدة التي جعلت دليلا علي براءة الرحم لفسخ النكاح او لموت
الزوج او طلاقه وقال بن عرفة في حد الاستبرأ انه مدة دليل براءة الرحم لا لرفع عصمة
او طلاق واما تسمية مدة منع الزوج من النكاح اذا طلق الرابعة او طلق اخت
زوجته او من يحرم جمعا معها عدة فلا شك انه مجاز فلا ينبغي ادخاله في حقيقة
العدة الشرعية والله اعلم فان قيل يخرج من هذه الحد عدة الاصفية التي لا يوطا
مثلها من الوفاة ليتيق براءة رحمها وكذلك من علم ان زوجها لم يدخل بها فالتجوا
ان عدة الوفاة انما شرعت فيمن علم عدم دخول زوجها بها احتياطا لبراءة الرحم
لانه لو ظهر بها حمل وادعاه الزوج لحق به فالعدة واجبة ليتيق براءة الرحم وهذه
العدة ظاهرة فيمن يوطا مثلها ولكن لما لم يكن في قدر من يوطا مثلها حد
يرجع اليه من الكتاب والسنة حمل الباب محلا واحدا فوجب العدة حتي علي من كانت
في المهر حسنا للبيان فعلم ان اصل وجوب العدة انما هو للدلالة علي براءة الرحم
ولا يضر عدم وجودها في بعض الصور فتأمل والله اعلم البناني او رد الرضاع علي حد

حتى

ابن عرفة انه غير جامع لعدم صدقه علي مدة منع امر الولد من النكاح لكونه سيدها فانها
 عدة علي المشهور ومن ذهب المدونة كما في نفس بن عرفة قلت ويرد مثل علي حد الخط والله
 اعلم بالصواب ابن عبد السلام يجب الاعتناء بالعدة لان الله سبحانه كذا ذلك بقوله
 واحصوا العدة وهن المتخاطبات بذلك الكلام او المطلقات وهن الاظهر والمطلقات واختار
 بعضهم تناول الامر جميعهم لان لكل واحد تعلقات عدة الطلاق اي المدة التي جعلت
 دليلا علي براءة الرحم من الحمل بسبب حصول الطلاق علي المرأة اي الزوجة البالغة
 المعتادة للحيض في خمس سنين فاقول المسلمة او الكتابية اذا طلقها مسلم او اراذ ان
 يتزوجها من طلاق ذي مي مخلوق بالغ فلا عدة علي من طلعت قبل اختلاؤها زوجها
 وبها ولا علي زوجة الصبي التي وطئها ثم طلقها عليه وليه يخلع او لمصلحة فيها اذا دخل
 الصبي بزوجته وهو يقوي علي الجماع ولا يولد لمثلثه ثم صالح عنه ابوه او وصيه فلا
 عدة علي امراته ولا صداق لها ولا غسل عليها من وطئها الا ان تلد اي تنزل ابن
 عرفة وليست علي مطلقة قبل البتة فان ادعت لزمتها ولا رجعة ودعواه فيها القوس ثم
 قال وفيها يجب بخلوتها ولو رأت زيادة تحتمل الوطي ولو انكره والخبير في لزوم العدة
 في خلوة الزانية ان تفق علي نفق المسيس او ادعاه الزوج فقط قالها تستحب
 فان تزوجته دونها فلا نفسخ ان اتفقا وان ادعاه الزوج وجبت لابن القاسم مع
 مالك والاخوين واختياره قال الا ان تكون بكر او ترصني ان ينظرها النساء فتوجد
 بكر فلا عدة عليها وتسقط نفقتها بانكارها وسكنها وكل المهر ان كانت رشيده
 وفي غيرها خلاف تقدم وبانكاره رجعتها وفيها ان تصاد قائل نفق المسيس في فاسد
 النكاح فلا مهر ولا نصفه وتفاض من تلده ان كان تلدها وقيل لا تفاض ثم قال وفيها
 ان كان الصبي لا يولد لمثلثه ويقوي علي الوطي فظهر بان امراته حمل فلا يلحقه وحدت
 وان مات الصبي فلا تنقض عدها لوفاته بوضعه لان الحمل الذي تنقض بوضعه
 العدة ما لحق بابيه الا الملاعة فتحمل بوضعه وان لم يلحق بالملاعة غير محبوب
 اي مقطوع ذكره وانثياه فلا عدة علي زوجة المجهوب اذا طلقها تنزل له منزلة
 الصغير الذي لا يولد له من عرفة والمسجوع ذكره وانثياه مثله اي الصبي الذي
 لا يولد له نكاحه لا عدة علي زوجته اذا طلقها ويثقل اهل المعرفة اي النساء لان
 هذا

تلكه

هذا ما نحن ويدرل لذلك ان يحاض جعل قول بن حبيب بالرجوع في ذلك لاهل الطب
 والتشريح خلاف من ذهب الكتاب فلم يبق الا معرفة الولادة وهذا باب النساء قاله
 الرصاصي في الحضي اي بقطع ذكره دون انثييه او عكسه هل يلد فتقنه زوجته
 من طلاقه بعد خلوته التي يمكنه وطئها فيها لبراءة الرحم او لا يلد فلا تقنه زوجته من
 طلاقه عياض الحضي اذا كان قايما الذكر او بعضه وهو مقطوع الانثيين او باقيةا واحدا
 او اليسري عند بن حبيب في هذا الذي قال فيه في المدونة يسأل عنه اهل المعرفة لانه
 يشكل اذا قطع بعض ذكره دون انثييه وانثياه او احدهما دون الذكر هل ينزل وينسل
 امر لا واعتمده في التوضيح واقصر عليه بن عرفة وابولحسن ونقل الخط قولها في كتاب
 طلاق السنة والحضي لا يلزمه ولدت انت بم امراته الا ان يعلم انه يولد لمثلثه وقال صاحب
 النكاح اذا كان محبوبا الذكر والحصيتين فلا يلزمه ولد ولا تقنه امراته وان كان محبوبا
 الحصيتين قايما الذكر فعلي المرأة العدة لانه يطأ بذكره وان كان محبوبا الذكر قايما الحضي
 فهذا ان كان يولد لمثلثه فعليها العدة والا فلا وهذا معني ما في المدونة ونحوه
 حفظت عن بعض شيوخنا القرويين الخط الحق في ذلك الذي يجمع كلام المدونة وهو كلام
 صاحب النكاح واياه اعتمد ابولحسن بناني بن عرفة وفي العدة من مقطوع الانثيين
 قايما الذكر قولان ثم قال وفي الواضحة ان بقي شيء من انثييه وبعض عسيبه لحقه
 الولد الا ان ينفقه باعان وما نقل عن بن دنيلا ان الولد لاحق بالحضي كيف كان ليس
 علي عمومته انما هو اذا كان يتاقي منه الاقوال حين تمتعه بزوجته وهو الذي يجب الاحتياط
 ثم قال وفيها قيل ان كان محبوبا الذكر قايما الانثيين قال ان كان يولد لمثلثه فعليها
 العدة ويسأل عن ذلك فان حمل لمثلثه لزمه الولد والا فلا ثم قال وفيها لا يلزم الحضي
 ولدت انت بم امراته الا ان يعلم انه يولد لمثلثه وفيها ايضا وتقنه امرأة الحضي
 في الطلاق وقال اسهب لانه يصيب ببغية ذكره ويمتنع ان بذلك وان كان المحبوب
 لا يحس امراته فلا عدة عليها من طلاقه قلت ظاهره ولو انزل عياض الحضي اذا كان قايما
 الذكر لكانت تقنه عنه ثلاثة اطراف ابن شاس الحق تقنه بثلاثة قرون اذا طلقت بعد
 المسيس وهذه العدة وان كان المقصود الا عظم من براءة الرحم فانه يكتفي فيها
 بسبب الشغل مع امكانه عادة ولا يشترط عينه فلهذا يجب العدة بوطي الحضي القايما

الذكر لانه يطالبها بقي من ذكره بمجرد تقييد الحشفة بمعرفة والمعتدات ست بلولي
معتاد حيضها في كل شهر دون دم غيره ولو اختلف قدره ثلاثة قروء للمرة وقدرات
لغيرها والمنصوص من القدر الطهر واستقر اللحن من اطلاقه في المذهب على الحيض ان
الحيض ورجحه ورده بن بشير بانها جاز في تنزيهه لاسهامها في القربى فيفتح القاف
وضمها لقن حكاها عياض وابوالبقا شرهما الفتح وهو الذي قاله جمهور اهل اللغة
واقصر واعلم ابو عمر الاقواء الاطباء والقرا ما بين الحيضتين من الطهر واذان الرق
اي الرقيقة قن كانت اذان شائبة حرة مكاتبه ومدبرة وام ولد ومقتة لاجل
ومبعضه اثنان اي طهران لتغذ والتصفيف كالطلاق وسواء كان زوج الحرة واذان
الرق حرا وقتنا اذ شائبة ابو عمر واما الزوجة الامة وامر الولد ومن فيها شبهة من
الرق فعدتها من زوجها قران وسواء كان زوجها حرا او عبدا ولا تسقط اي العدة
بالنكاح اي من الزوجين علي نفق الوطي بحق الله تعالى واذا بضم
الهمز وكسر الخاء الموحدة ناسب ضمير الزوجين اي عموما باقرارهما اي الزوجين
بنفي الوطي فلا يمكن الزوج من رجعتها ولا نفقة ولا تكمل صداق لها كبراي
اي كقرارها بالوطي تشبيهه في الاخذ بالاقرار بلاخلوة اي من غير ثبوتها
قتل من العدة وتلزمه النفقة وتكمل المهر ولو استخاضت اي المطلقة بعد خلوة
البالغ غير المحبوب سواء كانت حرة امة اي لازمها دم العلة وميزت اي المستحاضة
دم الاستحاضة من دم الحيض بواجبة اولون او تالم بخروج وعدمه فتقده بثلاثة
اطرها وان كانت حرة وبطهرين ان كانت امة لا بسنة هذا هو المشهور فان لم يميز بين
الدين فقد تراسته كما ياتي بن عرفة عدة المستحاضة غير مميزة سنة في الطلاق
انما حارث اتفاقا وفي كون الميزة كذلك او بالاقراء قولان الاول رواه بن يونس
والثاني هو مذهب المدونة او تاخر اي الحيض المعاوم من السياق لرضاع
اي لاجله فتقده بثلاثة اقراء ان كانت حرة وبقرين ان كانت امة بعد مضي مدة
الرضاع وان مضت عليها سنة بعدها لم تحض فيها فقد حلت للزوج والامة
في هذا كالحق نقله الخطابي بن عبد السلام بن عرفة ومناخوته لرضاع باقراها
الصغلي اجماعا وسمع عيسى بن القاسم التي تطلق وهي ترضع ولا تحض عدتها
سنة

سنة من يوم تقطر الا ان تحيض قبل ذلك ثلاث حيض بن رشد ارتفاع الحيض مع
الرضاع ليس رتبة اتفاقا فتقده بثلاثة قروء او سنة بيضا لادم فيها بعد تمام
الرضاع وله اي الزوج تزوج اي ابعاد ولدها اي المطلقة الرضاع التي تباخر
حيضها لارضاعها طلاقا رجعا ليتجمل حيضها ليستقط عن نفسه نفقة او
يتزوج من غير مخرجها معا او اربعة غيرها او ينفق ميراثها منه ان لم يضر اي الزوج
به اي الولد لقبوله غير رافع وجوده فان كان يضر به لعدم وجود غيرها او عدم
قبوله فلا يجوز له تزوج بن عرفة سمع عيسى بن القاسم لطلاق الرضاع طلاق رجعة
تزوج ولده منها خوف ان ترثه ان تبين صدقه وعدم ضرره ان لم يضر الولد بن رشد
وروي محمد وكذا الاولاد من نكاح من لا يجوز له زواج عدتها وتنفق بن عبد السلام بمنع
طلاق الرضاع ونكاحه يرد بان الرضاع منظمة الموت وانما هو كطلاق الصحيح فان قيل
فلو طلبه من يضا قيل كون الطلاق في الصحة يضاعف ثمته كهي اي المطلقة الرضاع
فيجوز لها الامتناع من الارضاع ان لم يضر بالولد بان قيل غيرهما وله اولاديه مال
فهو تشبيهه في جواز التزويج بن عرفة قول بن عبد السلام قال بعضهم وكذا لو طلبت المرأة
طو حة فلها ذلك ان قيل غيرهما لالاب مال قلت هو تمام سماع بن القاسم ان
كانت اي المطلقة عليه بفتح العين المهملة وكسر اللام وشدة المشاة تحت اي شريطة
ليس من شأن مثلهما ارضاع ولدها فان كانت غير عليه فليس لها تزويج مادامت في عدة
الرجعي لو جوب ارضاعه عليها بما ناستبني في التزويج اي جوازه عدم الضرر اي بالولد
بان يقبل اي الولد لا تصوير لعدم الضرر للزوج اي الولد وكولد غيرها
اي المطلقة الذي اجرت نفسها لارضاعه فللزوج تزويجها ورده لاهله ليتجمل
حيضها ان لم يضر بالولد الا ان يسكت اي الزوج ويقرها على اجارة نفسها لارضاعه
بعد علمه اي الزوج بالاجارة اي قبل الطلاق فليس له تزويج بعده خوفا
من الارث اي لخوف الزوج من ان ترثه الزوجة لموته يزعمها عدة لجواز تزويج
ولدها عدة للتزويج اي جوازه للزوج واوجب اسقاط النفقة وجب الاولوية
ان هذه الحق نفسه وما قبله بحق الورثة وايضا الضرر محقق في النفقة وفي
الارث محتمل مستقبل ولا يلزمه اي الزوج الخاستين في الجواب ما يقال لا يضره

ويروى طلاقا بان في العدة فتستقط نفقة ما ولا تترثه ان مات في عدتها وعلى له من
يكره جمع معها لانه اي الارواح له اي الزوج غرض اي في عدم الارواح
وبقاء الطلاق رجعي اي انقضاء العدة اي نكاح المرأة اي المطلقة رجعيها
زوجا غير الاول شفقة عليها او خوف من عودها له خامسة اي بالنسبة للمنفقة
والربعة بالنسبة لغيرها او اختها اي المطلقة ونحوها ممن يكره جمع معها
الحيف تفسير لثابت فاعل يعبر وهو معلوم من السياق والاشقي لا يحد
اي يعتد في خمس سنين بان اعتية في اكثر من ذلك كما في حشم نضه الذي نقله كبريم
الدين والناصر بن الحسن عن ابن عمر ان التحديد بخمس سنين فقط واما من عادتها
الحيف في كل عشر سنين سلامة فاستظهر في ان عدتها سنة بيضا وقال المشيخ
احمد معتادة الحيف في كل عشر سنين مرة عدتها الاطوار فتشطر الحيف فان
تمت العشر سنين ولم تتره حلت وان رات انتظرت وقت مجيء الثانية فان جا وقتها
ولم تج حلت وان جاءت انتظرت وقت مجيء الثالثة وتحل به جاء ان اولم تج وان اعتادة
في اكثر من عشر سنين فلا تعد الاطوار واستظهر في اعتدادها سنة بيضا والظاهر
غرضهم اعتداد كلام ابن عمر بل اذا دبر بعض شيوخنا عن بعض انه المعتمد جزما
البناء في كلام المدونة صرح في انها تعد بسنة ونصها ولو تقدم لها حيف مرة
طلبت الحيف فان لم يأتها اعتدت سنة من يوم الطلاق فقوله لو تقدم
لها مرة مفهومة لو تقدم لها اكثر من مرة تعد بسنة من باب احري وان ظهر اي
بالمطلقة ولم ينفع اي الزوج الحمل عن نفسه بل بان سكت او اقر به
اعتدت اي المرأة وجوب بان الطلاق بوضع ان علمت الخلوة بل ولو لم تعلم بضم
المشاة فوق اي تثبت خلوة اي قبل الطلاق بين الزوجين فان نفاه فلا عدة
عليها بل تستبرأ بوضعه ولا تثبت لها احكام المعتدة من ارث ورجعة ونفقة
وحرمه رابعة سواها ومحرمه للجمع معها ونحوها اما ان نفاه الخ بيان لمفهوم
ولم ينفع فاستبرأ اي فتر بصها استبرأ لعدة اي فلا تجري عليها احكام العدة
وان كانا معا بالوضع كما قال وهما بالوضع لكن لا يخفى ان العدة لها احكام تخصها
كالنفقة والميراث والتابيد بالتمتع فيها بملك او بشئ ملك منو وبسبب في كلام
ابن

ابن عرفة ان هذا عدة وتسميته استبرأ مجاز والارث والنفقة وحرمه الرابعة سواها احكام
لعدة الرجعي لا يطلق عدة فلا يلزم من نفقاتها في مطلق عدة وهما اي العدة والاستبرأ
في الكامل بن الحاجبان ظهر حمل ولم ينفع كان كالدخول في العدة والرجعة وفي المدونة
ولو بعد الموت بن عرفة وفي امهات الاولاد منها مع غيرها ظهر حمل يمكن منه كالبناء
في العدة والرجعة ولو بعد موته وعلي من اي المطلقة التي تاخر حيفها اي عدتها
المقتاد لها لغير رضاع اي كرض او بلا سبب ولوامة في الضو فلا تنصف في عدة
الا شهر وروى بالمبالغة علي من قال عدتها شهران ومن قال شهر ونصف او
استحيضت اي المطلقة ولم تغير اي المستحاضة دم العلة من دم الحيف فان ميزت
فسبق من عدتها ثلاثة اطوار ترى بضم الموحدة مسندة اي انظار تمام
تسعة اشهر يتقدم المنة استبرأ اي استبرأ بحال الدم او لاجل الاستبرأ
وقيل التسعة من العدة والخلف لفظي كما في البناء اذ لا تجوز خطبتها ولا العقد
عليها ولها النفقة وتوارثان في التسعة قطعا وهل من يوم الطلاق اي تحسب
التسعة وهو الذي في المدونة وغيرها ونصها ولو تقدم لها حيف مرة لطلبت الحيف
فان لم يأتها اعتدت من يوم الطلاق تسعة براءة لتاخر الحيف ثم ثلاثة اشهر
عدة انهي وحمله في سماع عيسى او ارتفاع الحيف اي وتحسب التسعة من
يوم ارتفاعه ثم عدتها اي التي تاخر حيفها لغير رضاع او استحيضت ولم تغير
ثلاثة اشهر فيها يطلق المستحاضة متى شاء وعدتها سنة ولرجعتها طالم تنقض
السنة فاذا مضت السنة حلت للارواح الا ان تراب فتبقى الي زوال الدمية بن
شاسن المرتابة بتاخر الحيف وهي من اهلها حالان الاولي ان يرتفع لغير عارض
معلوم ولا سبب مقتاد ان يوثق في رفع الحيف فعدة تترصد تسعة اشهر غالبة مدة
الحمل استبرأ فان حاضت في خلالها حسبت ما مضى قرا ثم انتظر العن الثاني
الي تسعة اشهر ايضا فان حاضت احتسبت به قرا اخر وكذلك في الثالث فان
حاضت لها تسعة اشهر ولم تحض استأنفت الاعتداد بثلاثة اشهر ويكون الكل سنة
فان حاضت قبل تمام السنة ولو بساعة استقبلت الحيف الحالة الثانية ان
يرتفع الحيف المقتاد لها راض معلوم وسبب مقتاد تائب في رفع الحيف والاشبا

الموترة في ذلك ثلاثة احدها المرض فاذا اخرها من اجل المرض فروي بن القاسم
وغیره تعد ثلاثة اشهر بعد الاستبراء بتسعة وبه اخذ بن القاسم وابن عبد
الحكم واصبغ وغيرهم الباجي وقال اشهب عدتها الاقراء وان تباعدت كما لم يضع قال محمد
وهو صاحب الدنيا كالايسة اي من الحيض لكبر سنهما بان بلغت سبعين سنة فاكثرت
والنفلة اي التي لم تحض اصلا بعد بلوغها بمجي او نبات عانة او سن ^{الصفوة}
اي التي تطيق الوطي بثلاثة اشهر خبر عدتها . والهريرة اي في الاشهر
بالهلال اي رويته سواء روي بعد ثلاثين او تسعة وعشرين يوما
الا ان ينكسر اي الشهر الاول فالعددي يكمل ثلاثين يوما من الشهر الرابع
واما الشهر الثاني والشهر الثالث فيعتبران بالهلال علي كل حال بن عرفة
الصفيرة التي تطيق الوطي غير بالغ عدتها ثلاثة اشهر بالاهلة ان وافق طلقها
الهلال والا ففي اعتبار الاول بتكميله من الرابع ثلاثين يوما والباقي بالاهلة
او بالثلاثين رويان في المدونة . وفي بفتح الغين المعجمة اي لا يجيب من
العدة واما حكمها فيجري فيه فلا تخطب ولا يفقد عليها فيه وترثه ان مات فيه
وكان الطلاق رجعيا ويرثها كذلك واي هذا رجوع مآلكه وكذا المعتمدة في الوفاة
تتفي يوم الوفاة بن رشد قول مالك الاول هو القياس اذ اوجب عليها
باجماع الاحد ساعته يموت الزوج فيجب ان يحل في تلك الساعة وقال بن القاسم
يلغي ذلك اليوم وان تزوجت فيه بعد ذلك الوقت فلا يفسخ بن رشد هذا
قول ثالث غير ملوثة تفسير لبيضا المدة اي المتقدمة من التسعة
والثلاثة . ووجب اي علي الحر والامة استبراء اي استقلام حال الرحم
من حيث شغل الحمل وعدمه ان وطئت بغير الواد وكسر الطاء المهلة فأنه
ضمير المرأة او شبهة اي غلط بان طئت زوجة او سريرة او غاب غاصب اي اختلي
بها خلوة يمكن وطؤها فيها عادة اوساب بالسنين المهلة اي من اسرها
كذلك فان لم يمكن وطؤها في خلوة الغاصب او الساببي عادة فلا يجيب عليها
استبراء كما في البنائي ولو قالت اي المرأة لم يطأ اي الغاصب او الساببي
في غيبته عليها فلا يعتبر قولها ولا تصدق ولو وافقها غاصبها اوسابيبها

فيلزمها

٩٨٩
فيلزمها الاستبراء لان حق الله تعالى وهو اي الاستبراء في الحر كعدتها
اي في كونه ثلاثة اطراف ان كانت من ذوات الحيض وثلاثة اشهر ان كانت صغيرة او
ايسة او بغلة وسنة ان كانت مرتابة . الا لئني الولد اي الاستبراء الذي
يحدث زوجه عليه في نفي ولدها فيكفي فيه حيضة واحدة كما تقدم في اللعان
وهذا الزنا اي والاستبراء الحر المسترسل عليها زوجها لاقامة حد الزنا عليها
فيكفي فيه حيضة واحدة . والردة اي والاستبراء الحر المسترسل عليها زوجها لقتلها
لورثتها . فحيضة اي فاستبراء وها حيضة واحدة . والحر استبراء وها كالعدة .
لا في لعان وزني وردة . فانها في كل ذات استبراء . بحيضة فقط وقيت الضرا .
فان طاشت وجلدت لعدم شرط الزجر فلا يحل لزوجه الاستمتاع بها الا بعد
حيضتين اخريين . وعدوي بن عرفة براءة الحر من وطئ زني او غلط او غيبة
غصب او سبي او ملك ارتفع باستحقاق ثلاثة حيض استبراء لاعدة وفيها
لا تصدق المسبية في عدم وطئها لانها حيزت بمعنى الملك . وهل كذلك اي
المذكور . الامة فيكون استبراء وها كعدتها فيجري فيه التفصيل المتقدم
الا في اللعان والزني والردة فحيضة استبراء وها كعدتها بيان لوجه الشبه
ونسب بفهم فكسر نائبه ضمير كون الامة كذلك اي نسبه الخط اليها اي المدونة
عيب ويرده ان الذي ينهها ما نقله المواق عنها من ان استبراء بها بحيضة
مطلقا البنائي الصواب في رده ان يقال ما نقله الخط عنها لا دليل فيه لانه
علي ما تقدم وان سماه استبراء ونسبه وان تزوجت امة بغير اذن سيدها
ففسخ النكاح بعد البناء فلا يمسح الا بعد حيضتين لانه استبراء من نكاح يلحق
به الولد ولا علاقة عليها . قال في التفسيرات عقبها ما نصه قوله ولا عدة عليها مشكل
مستغني عنه وقد قال فيها في طلاق السنة انها عدة كعدة النكاح وهو معنى قوله
حيضتين لا ما ذكر بعد هذا وقيل معناه لا يلزم ما يلزم المعتدة من البيت وترك
السفر هذا كلامه فانت ترى تاويله كلامها الذي نقله الخط فلا دليل فيه وقد
تقدم فيها ايضا ان الواجب في النكاح الفساد الذي يلحق فيه الولد عدة لا استبراء
او حيضة مطلقا اي عن التقييد باللعان والزني والردة فقيرها مثلها في الاستبراء

حيضه واحدة عيب من نص علي ان استبرأ الامة مما ذكر حيضة فقط الموافق عن المدونة
فأيوه الشوم وصدور الخط من ان استبرأها كعدتها لا يقول عليه الثاني نص الموافق
فيها لزوم ذات الرق العدة كالخبرة واستبرأها في الزنى والاشتباه حيضة اه ونقل
فيما يأتي ما نصدا بوعمران لو كانت الزانية او المفتصة امة اجزاها في استبرأها
حيضة ذات زوج كانت او غير ذات زوج اه ونحو قول الجلاب اذا زنت المرأة أو غبت
وجب عليها الاستبراء بثلاث حيض وان كانت امة استبرأت بحيضة كانت ذات
زوج او غير ذات زوج اه والعجب كيف غاب ذلك علي الخطاب ولا عداي النكاح جاز
فيه اي الاستبراء من وطئ زنى او شبهه لان كل حال امتنع فيه الاستمتاع
امتنع فيه العقد الا الحيض والنفاس والصيام والاعتكاف ولا يستمتع به الزوج
بزوجته المستبرأة من زنى او شبهة او غيبة غاصب او ساب اي يحرم عليه وطؤها
ومقدما انه وفقا لنقل الموافق وخلاف النقل التوضيح قصر المنع علي الوطئ عيب اي
يحرم عليه ذلك حيث لم تكن فلاهرة الحمل منه ولا فقيل يكره وقيل يجوز وقيل
يندب تركه ذكرها بن عرفة البناء في البيان ما يفيد ان المذهب فيها المنع
وبه اجاب ابن الحاج والعقبا بن وغيرهما وعللوا باحتمال انفسائها الحمل
فيلزم خلط ما به بما غيره وهو ظاهري عرفة ويحرم مدة الاستبراء مطلق الاستمتاع
ولو كانت حاملا اصغ من زنت زوجته فلا يطأها الا بعد ثلاث حيض محمد فان
وطئها فلا شيء عليه فان كانت بينة الحمل ثلاثا اقول انظر بن عرفة
وفي وجوبه اي الاستبراء بوطئ المحجور عليه لسفه اورد المستدل لعقده النكاح
لنفسه بلا اذن حابره قبل اطلاقه ولو اجازته اي نكاح المحجور الولي اي
علي المحجور وهو سببه او ابوه او وصيه او مقدم القاصي عليه والواو والحال ولو
صلته موكلة فلا يطأ المحجور زوجته بعد الاجازة حتى يستبرأها من ماله الفاسد
او فسخ اي الولي نكاح المحجور واراد اي المحجور العقد اي عليها ثانيا
اي باذن وليه او بعد انعكاس حجره بعقبة او رشدا وفك فيستبرأها من ماله
الفاسد خلافا عيب ميناه النظر لفساد الماء وكونه مائه والراجح وجوب
الاستبراء في اجازة الولي ومن باب اولي اذا حصل فسخ وعقد عليها بعده وقال
العدوي

العدوي الرأى عدم الوجوب لانه لما كان القاسم والوجوب لابن الما جشون وسخنون كما
افاده بعض المحققين ونحوه للبناني واما ان فسخ ولي المحجور نكاحه بعد وطئه واراد العقد
عليها غيره فان العدة واجبة قولا واحدا واما ان لم يحصل من المحجور قبل اطلاق وليه ووطئ وفسخ
وليته وامضى فلا شيء عليها قطعا ولو بالنسبة لغير المحجور عيب وكذا يجري الخلاف في نكاح المفرد
وفي كل فاسد فسخ بعد البناء في غار يعيب طهر بعده لاني طهره بعد البناء محدود جدام
بالزوج لوقوع عقده صحيحا لان ما قلا خلل في ما به بخلاف ما تقدم فهو دابر بين الفسار ووعر
اللزوم ففي ماله الخلل فذا فيه الخلاف واعتدت اي المطلقة حرة او امة بطهر
الطلاق اي جعل الطهر الذي حصل الطلاق فيه اول الاما والاثلاث ان كانت حرة والم
والطهرين ان كانت امة ان كان ما بين الطلاق والحيضة الاولى زمانا له بالبل وان
لحظة اي جزا لسيار من الزمن وفيها طهر الطلاق قر ولو في اخر ساعة منه واراد ان
يلزم ان العدة قران وبعض قران القرآن العزيز قال ثلاثة قروا فاجيب بانظير الحج
اشهر معلومات وانما هي شهران وبعض الثالث فتأمل اي المطلقة لغير مطلقها
باول الحيضة الثالثة اي لتمام الطهر الثالث بها لان كل حيضة انت بعد طهر
ابن عرفة وفي انقضاء بها باول اخردها اضطراب سمع القريمان للمعدة انت
تزوج اذا حاضت الحيضة الثالثة قبل طهرها ولكن لا تجعل حتى تقم ايا ما فتلهم انها
حيضة بن رشد قوله ولكن لا تجعل علي الاستبراء والاتفاق وقوله اشرب فيها يحسن
ان لا تجعل حتى تعلم انها حيضة مستقيمة بما ديه اياي علي سماعه هذا وعلي
ان لا قل دم الحيض والاستبراء حدا وفي كونه ثلاثة او خمسة قول ابن مسلمة وابن
الما جشون ثم قال ففي كون اقل حيض العدة وجود مطلق مسمى الحيض كالطهارة
او يوما او ثلاثة اربعا خمسة وخامسها يسأل النساء ابن رشد عن رواية بن القاسم
ورواية الخطابي وابن مسلمة وابن الما جشون وقولها في كتاب الاستبراء وان رآته بعد
ايام كثيرة يكون هذا الحيضا موثقا فرائه يوما او بعض يوم او يومين ثم انقطع فان
قال النساء مثل ذلك حيض اجزائها والام يكن استبراء وان لم تصل منها الما زرع
مشهور قول مالك ففي التحديد واسناد الحكم لا يقول النساء انه حيض وان
طلقت اي المرأة بحيض او نفاس فباول الرابعة اي لان زمن الحيض والنفاس

كذا بخط الزيد

الذي طلقت فيه لا يحسب من العدة واول العدة الطهر الذي يليه ويتم بالحیضة الثانية
ويعقبها الطهر الثاني الذي يتم بالحیضة الثالثة ويعقبها الطهر الثالث الذي يتم باول
الرابعة وهذا في الحرة واما الامة المطلقة في طهر فتحل باول الحیضة الثانية فان
طلعت في حیض او نفاس فتحل باول الثالثة لان عدتها طهران وندب اي المصلحة
في طهر التي رأت اول الحیضة الثالثة او في حیض او نفاس وراثة اول الرابعة مكثا
اي خالية من عقد النكاح فلا يمكن من اراد العقد عليها حتي يدوم اي الحیض
او بعضه اي الذي له بال حتي يكون حیضا معتبرا في العدة ولا يجب حملها لیسب في
في كلام اسهب علي النذب الظاهر منها في وقت بن القاسم وهذا تاويل الاكثر فان
بادرت اي المرأة بالعقد اي للنكاح بمجرد روية اول الحیضة الثالثة او الرابعة
فانقطع اي الحیض قبل دوامه من زيادة عن ساعة فلكية فنكوة في العدة
اي عند الجمهر وكما في الخط فيفسخ نكاحها ابدا ويحكم بتأبید الحرة بمنزما ان
تلد بها وقال بن رشد وابو عبد الله ان ليست منكوة في العدة فلا يفسخ نكاحها
وان حاصت الصغيرة اي المصلحة للوطي في عدتها اي بثلاثة الاشهر
انتقلت اي من الاعتداد ببالا شهر للاقرار اي الاطهار وتلقي ما تقدم
لها من الاشهر لان الحیض هو الاصل في الدلالة علي براءة الرحم ان كان مثلها حیض
اما من لا يمكن حیض مثلها كبت مع سنين فما تراه دم علة فلا يعتبر فيها الايسة
كالصغيرة ومن لم تحض قبل الطلاق او الياسة تترك الدم بعد ما اخذت في العدة
بالاشهر ترجع لعدة الحیض وتلقي الشهر وتضع كما وصفنا ان قال النساء فيما
رأته الياسة انه حیض وان قلت ليس بحیض او كانت في سن من لا تحيض من
بنات السبعين تمامت ببالا شهر وان اتت اي المطلقة او المتوفى عنها بعد
اي العدة ببالا قرا او ببالا شهر بولد وقد تزوجت اخرج بعد العدة او فيها بعد
حیضة لم يزد اي مكثه في بطنها علي اقصى الحمل اي اربع او خمس سنين بان
ولدت لاقل منه او عند تمامه من وطئ الاول اي انقطاعه والمتوفى ولم
يبلغ اي مكثه في بطنها اقله اي الحمل وهو ستة اشهر الا خمسة ايام من
الثاني اي دخوله سواء عقد عليها بعد العدة او فيها بعد حیضة كقاي
الولد

الولد الا ان ينبغي اي الاول الولد ولا يضرها اقرارها بانقضائها لان دلالة
الاقرار علي البراءة من الحمل اكثرية والحامل تحيض وينسخ نكاح الثاني ويحكم له
بحكم النكاح في العدة فان زاد اي مكثه في بطنها علي اقصى الحمل اي ولم يبلغ
اقل من الثاني بيان لمفهوم لم يزد علي اقصى الحمل من وطئ الاول منها اي الزوجة
وحدث اي رجعت او جلدت المرأة ولو ولدت لستة اشهر وما في حكمها من دخول
الثاني لحق به ولو تزوجها الثاني في عدتها قبل حیضة فالولد الاول حتي ينبغي
بلفان ولو تاخر عن دخول الثاني ستة اشهر بن يونس قال ما لك وان نكحت امرأة
ودخلت في العدة قبل حیضة ثم ظهر بها حمل فهو الاول ويجرم علي الثاني ولو
نكحت بعد حیضة فهو للثاني ان وضعته لستة اشهر فاكثر من يوم دخل بها
الثاني وان وضعته لاقل فهو الاول هكذا احكم النكاح وانما القافة في الامة يطاها
السيدة ان في طهر واحد قما تي بولد قال وكذلك من تلج في عدتها وفاة بعد حیضة
او قبل في حق الولد فظاهره ان التفصيل خاص بالنكاح بعد حیضة وقال بن شاس
اذ نكحت ثم اتت بولد لمن يتحمل كونه من الزوجين الحق بالثاني ان كانت وضعت
بعد حیضة من العدة الا ان ينبغي بلعان فيالحق بالاول ولا يضرها لكان لانه
نفاه الي فراش فان نفاه الاول ولاعن ايضا لاعن وانتي عنها جميعا وان كانت
وضعت قبل حیضة فهو الاول الا ان ينبغي باللفان فيالحق بالثاني ولاعن
هي فان نفاه الثاني ايضا ولاعن لاعن وانتي عنها جميعا هو وقول بن يونس
من يوم دخل بها الثاني هو المشهور خلاف ما في التوضيح وجب من ان الستة من
يوم العقد ونص بن عرفة وفي كونه لم يوضع لستة اشهر من يوم نكحها بعد حیضة
او من يوم دخل بها قولان الاول للنخعي مع الجلاب والثاني للصقلي عن اصبيغ والشيخ
عن العتبية والموازنة وابن رشد مع الباجي وسماة اصبيغ بن القاسم ونصب
المدونة وابن محرز قايلا عقد الثاني دون وطئ لقولهم سادة وصحة زواج الاول
اي المدونة ولو بشر اي اعتبار الزيادة ولو بشر واستبعد له الحكم المذكور
القاسمي كذا في البدر عن بن يونس بنسبة الاستبعاد لابي الحسن
القاسمي قال كان الخمس سنين رض من الله تعالى مع انه نقل عن مالك ان اقصى

اي

الحمل ست سنين او سبع والخلاف شبهة تدر الحرد ونقل البناني ان المسألة مفروضة في الرتبة
وانها محل الاستنباط وغيرها تعد قطعاً من وان ارتأيت اي شئت المعتدة من طلاق
او وفاة في كونها حاملاً او لا. حمل اي بسبب احساسها بحركته في بطنها فاقصاه اي
الحمل يلزم من التبرع اليه وهل اربع اي من السنين وهي احدى روايات القاضية ^{بأن}
المشهور واختارها ابن القصار او خمس اي من السنين رواه القاضية ايضا وعزاه
الباجي لابن القاسم وسحقون المتطلي بالحسن القضا بن عرفة الخامسة المرتابة
في الحمل بحسن بطن عدتها بوضعه او معني اقصى امد الحمل مع عدم تحققه وفي كونه اربع
سنين او خمساً ثالث روايات القاضية سبع وروي ابو عمر ستا اللخمي واشبهت
ما دامت ترى الدم ابد حتى تنقطع ريسنها اللخمي ان تحقق حملها والشك لطول المدة
فلا تحل ابد واختار ابن القصار الاول وجعلها القاضية المشهور وعزاه الباجي لرواية
العراقيين وقول اصمغ والثانية لابن القاسم وسحقون والثالثة لقول بن وهب
واشبهت المتطلي بالحسن القضا واختار ابن القاسم انه اربع وقال بن الهندي لم يفيض
العمل الا بالاربعة وروي ان مالكا ولد لستين وقيل او اربع في بطن امد ثلاثين شهرا
وولد عبد الملك بن مروان لسبعة اشهر وروي الجوهري في اجماعه عن محمد بن عبد الحكم
ان الحمل لا يزيد على تسعة اشهر قلت يقرب منه رواية في امهات الاولاد من اقر
بوطي امه فجات بولد لم يسيه ان يكون حلالا لذلك الوطي لحق به ونحوه في كتاب العدة
قالا قول سبعة تسعة اشهر واربعة سنين وخمس وست وسبع وابدا وما يشهد ان
يكون لسابق الوطي وعزوها واضح وفيها كل معتدة من طلاق او وفاة تأتي بولد
وقد اقر به بانقضاء عدتها فانه يلحق بالزوج ما بينها وبين خمس سنين الا ان ينقضي
الحمل بلعان ويؤدي استبراءها قبل طلاقه وتقدم قول بن القاسم في الموازية لو علم
انه حيض مستقيم لوجنتها وفي نوازل سحقون من الاستبراء من قال قبل موته
جاريته حامل مني فقالت ليست بحامل فاستبرئت ثم جات بولد بدموية سيدها
بخمس سنين فهو للسيد لا قراره ان ما بينهما لم تزوج فان تزوجت فجاء بولد لستة
اشهر فهو للزوج فان ولد لاقول فهو للسيد بن رشد هذا الاختلاف فيه لا قراره ان
حامل منه فلو لم يقر به الا انه علم انه كان يطلقها فاقرب انها حاضت واستبرأ نفسه
وانه

فانه

وانه لا حمل بها ثرا ت بولد لما يلحق له الاشباب فادعت انه من سيدها لم يجر على الخلاف
في المعتدة من طلاق او وفاة تقر بانقضاء عدتها على وجهها وان لا حمل بها ثم يظهر بها
حمل فتلحق بزوجها فيما دون خمسة اعوام قليل لها ذلك وهو قوله في المدونة وقال بن
دينار عن بن القاسم في المدنية تعد ولا يلحق بالزوج اذا جاء من ذلك الامر البين مثل
ان تعتد في الوفاة اربعة اشهر وعشرا وتخص جيفة وتقيم اثني عشر شهرا ونحوها ولا
حمل بها وفيها قبل خمس سنين اربعة اشهر فانت بولد خمسة اشهر من يوم نكحت فلا
يلحق باحد الزوجين وتعد ويفسخ نكاح الثاني لانه نكح حامل بعد الحق عن بعض شيو
استفظم الشيخ ابو الحسن ان ينفي الولد من الزوج الاول وتعد المرأة بزيادة
علي الخمس سنين شهرا وقال كان الخمس سنين فرضه من الله تعالى ورسوله صلى الله
عليه وسلم وقد اختلف قول مالك وغيره في مدة الحمل فقال مره يلحق الي سبع سنين
فكيف ينفي الولد وتزجر المرأة فيمن كان القول فيها على مثل هذا كلام بن عرفة
ومثله في التوضيح وغيره قال بعضهم وهذا في المرتابة وهي محل الاشكال وما فيهما
فتعد قطعاً فاده البناني الا ان تن يداي الريبة فحتى تنزول اي الريبة
استثنان عموم الاحوال اي فان تعد الاقصى حلت في كل حال الاحال زيادة الريبة
فتستمر معتدة الي زوالها قال الخط اذ مضت الخمس او الاربع حلت ولو بقيت الريبة
بها لها هذا الذي في المدونة واي الحسن وابن يونس وابن عبد السلام وشهره بن باجي خلافا
لقول بن العربي لا بد من زوالها ولو لم تنزول يمتها كما لو مات اي الجنين في بطنها
تسببه في توقف خروجها من العدة على زوال الريبة فلا تخرج من عدتها الا بتزول
ونظر المواق في ذلك قال وانظر لو مات الجنين في بطنها وبقي فيها العدوي تقدم انه اذا
مات الجنين في بطنها لا تخرج من العدة وقيل تنقضي بموته ولو بقي في بطنها عضو من
اعضا الحمل كما لو مات بعد ان خرج بعضه وقطع قال بعض لا عبرة بذلك وقد خرجت
العدة وعدة الحامل اي حرة كانت او امه مسلمة كانت او كذا بية مسلما كان زوجها
او كافرا وضع حملها كله اي بعد الموت والطلاق ولو لم تحفظه تعدوا واحد لا ثلثه
خلاف لابن وهب بناء على تنقيته الاقل الاكثر وخولفت هذا للاحتياط فان طلقت او
مات عنها بعد خروج بعضه حلت بخروج باقيه ولو قل لدلالة على براءة الرحم بخلاف

خروج ثلثه فلا يدل على براءته فان سكك في وقوع الطلاق او الموت قبل خروج بقية او
بعده استأنفت عدتها احتياطاً عدوي فتخرج به الى المذكور ولو دمجها اي لا يزوج
بصب ما عدا عليه ابو الحسن ان اشكل امر الدم الخارج اختبر بالماء الحار فان كان دماً انحلت
وان كان ولداً فلا يزيد ذلك الاشدة الا ان يستني اي الحمل عنه اي المطلق او
الميت بل لعان بان اتت به لدون ستة اشهر الا خمسة ايام او كان الزوج محبوباً
او صبياً حين حملها او ادعت مفرية على مشركي فالأبعد منه اي وضع الحمل
ومن عدة غيرها اي الحامل ففي الطلاق تعد وضع حملها قراً وتضم له قرين بعده
وتلحق حيضها وهي حامل ولو كثر هذا قول بن محرز ونظر فيه عياض بحكاية بن رشد
المتفق على القايها الوضع واستينافها ثلاثة قروء بعده وفي الوفاة ان وضعت
قبل تمام اربعة اشهر وعشر فلا تحل الا بتمامها وان تمت قبل وضعت فلا تحل الا به فعلم
ان شرط اعتداد الحامل بوضع حملها كونه لاحقاً بصاحب العدة او يصح استحالة كالمغني
بلعان بن عرفة الرابعة الحامل عدتها بوضع كل حملها لا بالول وتؤمر وعليه قولها
ترجع بعده قبل اخر قروء ان لزم حملها مطلقاً او صح استحالة والا فلو ونفاسها
حيضة والعلة كالكمال في العدة وحكم امر الولد وفي كون الدم المجمع كذلك ونفوه
قوله استبرأها ونقل النواذر وغيرها عن اشرب وهو ظر اقتصار الجلاب والتلقين
وغيرهما في تفسير ما تحل بوضعها بالعلة وعكس الا كمال الفرو وهم الباجي لما كان في
المدونة ما القته من مضفة او علة او متي يستيقن انه ولد حلت به وتكون به الامة
ام ولد وليس بخلاف لقول اشرب لانه اراد الدم السائل الذي يعلم انه ليس بولد
واما العلة فليست بدم سائل بل هو مجمع على صفة يعلم بها الولد بن ذرقوت
حمل غيره على الخلاف والسياق في ذي عدة اي في حمل تعدد صاحبته بان كانت
نكاح سابق او شرية نكاح ضو اما الذي فرضه استبرأوه قطعاً بيان لمفهوم
ذي عدة دفع ما عساه ان يتوهم من اندراج في عموم ما يستني بل لعان حيث انفرد
وحده بان يدل عن موضوع العدة وقوله ثم في الاول يعني عدة الطلاق واما
الوفاة فلا اقراء فيها وهذا القيد اعني قوله الا ان يستني الا افاده الخبر في وفاقه
شيخنا في حاشيته وايده بن عرفة فلم اعتبر ما لعب مما يخالفه لكن اطلقت
فيما

فيما يأتي في التداخل اتكالا على ما هنا ضو تحسب النفاس قراً هذا قول بن محرز وحكي
ابن رشد الاتفاق على ثلاث حيض بعد الوضع فلذا نظر عياض في قول بن محرز ضو
وان ما في الزوج عن الرجعية اي وهي في عدتها منة بالاطهار والاشهر انتقلت
اي الرجعية من عدة الطلاق للوفاة اي عدتها بربعة اشهر وعشر ان كانت حرة
وشهدين وخمس ان كانت امه فانها اي الرجعية الخ علة لانها بالعدة الوفاة
واعبر بضم المشاة فوق وكسر الموحدة رقيتها بكسر الراء كوزها رقيقة وحريتها
اي كوزها حرة حين النقل اي لها لعدة الوفاة فان كانت حينه حرة استأنفت عدة
وفاة حرة بربعة اشهر وعشر ولو كانت رقيقة حين الطلاق وان كانت حينه رقيقة
اعتدت بشهرين وخمس واحترز بالرجعية من المطلقة طلاقاً بائناً ومات مطلقاً
قبل انقضاء عدتها فتستمر على عدة الطلاق ولا تنتقل لعدة الوفاة بن عرفة ونقل
الرجعية لعدة الوفاة ولو كانت ذات رقي بموت مطلقها في عدتها في الايمان بالطلاق
والعدة منها ومن غيرها اللحن هو قول مالك وابن القاسم وغيرها من اصحابنا
وقال سحنون اقصى العدين ويسقط الاضرار بانقضاء عدة الوفاة وينقل من طلق
امه ومات عنها حرة كحرة والمذهب لا ينقل البائن وسمع عيسى بن القاسم من اعتقت
تحت عبد فطلقت نفسها واحدة ثم مات زوجها في عدتها ترجع لعدة الوفاة اربعة
اشهر وعشر ابن رشد قوله ترجع لعدة الوفاة خلاف المدونة لانها لا ترجع الا في الرجم
وطقة الخيرة للعق بآئنة والكتابية تحت مسلم اي زوجته تعدد اي الكتابية
اذ اطلقها زوجها المسلم او مات عنها كالمسلمة اي كعدتها فان كانت من ذوات
الحيض اعتدت في الطلاق بعد الدخول بثلاثة اطهار الا ان ترتاب في سنة وان كانت
صغيرة او باليسة او بعللة اعتدت فيه بثلاثة اشهر وفي الوفاة بربعة عشر
اشهر وعشرة ايام ولو لم يدخل بها وان كانت حاملاً اعتدت فيها بوضع حملها الا ان
يستني بل لعان قبل ان بعد منه ومن عدة غيرها وتحت ذي اي والكتابية زوجة
لذي طلقها او مات عنها بعد الدخول وتحاكوا اي الذميون الذين ارضين بحكمنا
او اراهم مسلم فطاحها اي الكتابية بعد طلاق زوجها الذي او موته تعدد
اي الذمية في القسمين كالمطلقة اي عدتها بالاطهار ان كانت تحيض والا فلا

ان كانت مطلقة بل ولومن وفاة اي كان انكحتم فاسدة فترجعها استبراء في الحقيقة
 لا عدة فان لم يدخل الذي بها حلت مكانها اجراء لنكاح الكفار بحري المجمع علي فساد بن
 عرفة ولزومها الكتابية لطلاقها مسلم او مودة كسيلة ولا يترزجها مسلم لطلاقها
 ذي او مودة الا بعد ثلاث حيض استبراء وبادها قبل البناء له نكاحا مكانه وسمع
 ابو زيد ابن القاسم نكاح مسلم نصرانية بعد حيضة من طلاقها نظر بن لا يفسخ
 ولولم بين لقول مالك قد يماجزها حيضة بن رشيد قوله قد يماجد لعل علي رجوعه
 لما فيها لا يماجزها الا ثلاث حيض وعليه يفسخ نكاحها ايها قبلها وهو قول بن
 وهب ويدخل هذا الخلاف في النصارانية يطلقها مسلم لانه بناء علي ان الكفار
 نكاحيون ام لا فالثلاث علي انهم مخاطبون وعلي عدمه تكفي حيضة علي القول
 للحيضة الواحدة هي الاستبراء والاثنان عبادة وكذا المجوسية اذا اسلم زوجها
 ولم تسلم لابن زيد عن ابن القاسم في الموازية استبراءها حيضة وقال بن ميسر
 ثلاث لانها عدة من مسلم ففي كون عدة الكتابية من وفاة زوجها المسلم اربعة
 اشهر وعشرا او ثلاث حيض ثالثها حيضة لقولي مالك لحطاب الكفار وعدم خلافهم
 مع ان كل الثلاثة استبراء والمختار علي انهم غير مخاطبين وان الاستبراء بواحدة
 والزايد تقيد ولا يجب عليها في الوفاة قبل البناء عدة علي انهم غير مخاطبين برؤية
 ابن الجلاب الشيخ من الموازية لا شهب ان اسلمت تحت نصراني فمات في عدتها انما
 عليها اتمام ثلاث حيض ولو اسلم فيها ثمر مات انتقلت لعدة الوفاة من يوم موته
 ولو اسلم دونها ففعلها ما علي المسلمة ان كانت كآبية والا عرض عليها الاسلام
 فان ابنت جبرت علي ثلاث حيض وان لم يرض عليها حتي مات فقيل عليها اربعة اشهر
 وعشرون نصفها ان كانت امه وقيل ثلاث حيض لانه كان قريبا من عصمتها
 كالجميع علي فسادده اي كنكاح خامسة وذات محرمات الزوج فيه بعد الدخول
 فحكم بالحكم المطلقة فتعد بثلاثة اطهار ان كان شأنها الحيض ولم ترتب وهي حرة
 وان ارتابت ترتب تسعة واعتدت بثلاثة اشهر ولوامة كالصغيرة والبغلة
 واليايسة فان مات قبل الدخول فلا عدة عليها واما المختلف فيه فكان صحيح كما استظهر
 في التوضيح وهو الجاري علي قوله السابق وفيه الارث فتعد من وفاته باربعة
 اشهر

اشهر وعشرون ولو قبل الدخول في الموازية عدة فاسد النكاح كصحيحة الا في الوفاة ما يفسخ
 قبل البناء فان مات قبل فسخه نكاحا صحيحا وما يفسخ بعده لا عدة فيه فان بني فقال
 اصبح واشهب فيه ثلاث حيض ورجع اليه بن القاسم النكاح عدة طلاق الفاسد المختلف
 فيه ثلاث حيض فان كان بجمها علي فسادده فكذلك ان ايضا وقيل حيضة استبراء ثلاث
 الزيادة علي الواحدة تعبد وان كانت في عدة من وفاة او كان بجمها علي فسادده ومات
 قبل الدخول فلا تكون عليه عدة واختلف ان مات بعد الدخول هل تعد ثلاث حيض
 او اربعة اشهر وعشرا ويختلف اذا كان مختلف فيه ومات قبل الدخول فن جعل فيه
 الميراث جعل عليه عدة ومن لم يرضه الميراث لم يعمل عليها عدة فان كان دخل كانت
 الموارثة وعدة الوفاة اربعة اشهر وعشرا موات وعلي الحرة اي غير الحامل في
 وفاة غيره اي المجمع علي فسادده من مجمع علي صحته ومختلف فيه مات زوجها بعد الدخول
 او قبله من صحيح او مختلف فيه بيان لغيره اربعة اي من الاشهر وعشرا اي من
 الليالي بايامها كان الزوج حرا او رقا كبيرا او صغيرا كبيرة كانت او صغيرة مسلمة او
 ذمية حسنا للباب وعلا بهوم اية الكتاب فلو تزوجت في اليوم العاشر فصح لان
 من العدة الا مدخولا بها لم يوم من حملها بان كان شأنها الحيض وزوجها بالغ غير
 محبوب ونحوه وتأخر حيضها اي عند زمنه المعتاد لغير رضاع اي كرض او لغير
 سبب ظاهر فان تأخر الرضاع فكالحاصل فحيث حيض او تم تسعة اشهر
 ان لم تدر بربها بان رالت او استمرت علي حالها الاول فاقصي الحمل اي تحمل به مع
 بقا الوبية فان جوز به اي الحمل وعدة الوفاة في نكاح صحيح للحرة المسلمة ولو
 قبل البناء او صغيرة اربعة اشهر وعشرا ان رأت فيها ذات الحيض حيضا اتفاقا
 عبد الحنف وكذا ان لم تدر من لم تحض قط وان فقدته ومضي وقته لا السبب ولا ربية
 بحسب بطن ففي كونها كذلك ووقفها علي حيضة او تسعة اشهر نقل ابن رشد
 عن محققين مع بن الما جشون والمشرور مع مالك واصحابه فان ارتابت باسلا
 بطن لم تحمل الا برفع ربتها او بلوغ اقصى الحمل الشيخ لا يصح في الموازية ان
 تزوجت المسترابة بتأخير الحيض بعد اربعة اشهر وعشرا فلا يفسخ نكاحها
 وان فقدته لعادة تأخره عن الاربع اشهر وعشرا ففي كونها كالاولي او الثانية

في الثاني نقله بن رشد عن المشهور رواية بن كنانة في سماع اشهب بن ابي عبد عن
محمد بن جعفر مالك عن ابن ابي عمير قال بن رشد تارة عن وقت له رضاع كتابه في كون
ارتقاعه بالمرض كالرضاع تحمل في الوفاة باربعة اشهر وعشرة وثلث الطلاق بالاقراء
ولو تباعدت اربعة فتمت ربي في الوفاة تسعة اشهر وفي الطلاق ستة فولا
اشهب وابن القاسم مع رواية وفي عدة المستحاضة بتسعة اشهر او باربعة وعشر
لسماع عيسى بن القاسم مع الباجي عن المذهب ورواية بن رشد مع بن زرقون
عن رواية الموازية الشيخ لا يصح في الموازية مثل ما تقدم له في المستحاضة
وعلي ذات الرق اي الزوجة الرقيقة في وفاة غيره ان كانت قبل وان شأينة
اي من حرية كأم ولد ومكاتب ومدة ومدة لاجل ومبعضه نصفه اي
الزمن المتقدم للحرة شهران وخمس ليال بايامها وتخرج من العدة بتمام هذه
المدة في كل حال الا ان لا تحيض اي ذات الرق في الشهرين والخمس ليال لقاعدة
او مرض او رضاع او بلا سبب المدخول بها غير المأمونة اي من الحمل بان كان
شأنها الحيض وزوجها بالغ غير مجبوب ونحوه فحتم الحيض او تتم ثلاثة اشهر
هذه اقوال اشهب وسحنون وابن الماحسون ورجح انه اذا تارخ حيضها بلا
سبب تتم تسعة اشهر بن عرفة ولذا ان رق ولوقبل البناء صغيرة شهران وخمس
ليال بن زرقون رواية بن القطار لعدة عليها بطل البناء وان طاعت شاذة
وعلي المعروف ان صرفت من سن الحيض حلت بشهرين وخمس ليال الباجي والشيخ
عن الموازية ان بلغت ولم تحض او كانت يايسة ولم يؤمن حملها ثلثة اشهر
وان امن في ذلك كذلك واشهب شهران وخمس ليال وغيرهن قال بن زرقون
ان حاضت فيها وان استبرأت بحسن بطن فبرأها اتفاقا فيها وان لم تحض فيها
من عادتها فيقال المشهور في رفع التسعة اشهر اشهب وابن الماحسون وسحنون
ثلثة اشهر وان لم تحض ومثلا قد يحمل في حملها بشهرين وخمس ليال او ثلثة
اشهر قول ابن القاسم واشهب وسبع ابوزيد بن القاسم تحمل الموضع بشهرين
وخمس ليال ولم تستبرأ بحسن بطن قلت بن رشد فيسقط عنها الاحداد وحملها
في السكنى الا انه لا تزوج ان كانت مدخولا بها الا بعد ثلثة اشهر لان الحمل
لا يتبين

لا يتبين في كل منها النجس من هي من تحيض ان عدته في الشهرين وخمس ليال ففي حملها به
ولو خشى من حملها او ثلثة اشهر ثلثة اشهر ان لم يحض حملها الصفر او ايا من او عدم بناءه لا يت
القاسم في العتبية واحد قولي مالك وثانيهما وهو حسن قال ويجري الخلاف في المراجعة
عليه بخلاف المتقدم والتفصيل وفي حل الموضع بشهرين وخمس ليال او ثلثة اشهر
قوله ابن القاسم ومحمد والحامل بوضع حملها كما مر مع جواز غسلها ايام ولو نكحت غيره
بل رجع اذا تارخ اي حيض الامة عن الشهرين وخمس بلا سبب انها تتم تسعة
اشهر العدوي والمقدم كلام بن عرفة من انها تمكث تسعة فيما اذا تارخ لغير رضاع
ومرض وان اردت ان اي الامة المعدة من وفاة اي شكت في كونها حاملا ام لا
فحس اي بسبب احساسها بحركة حمل في بطنها ولم تتحققه فالحيض او تسعة
اي من الاشهر لان لم تنزل الريبة بان زالت او استمرت على حالها الاول فان زادت
الريبة استمرت زوالها او قصي امد الحمل فان مضى اقصا حلت الا ان تتحقق
وجوده في بطنها فلا تحمل الا بوضعه كما يفهم من التوضيح وان طواعتك اي في
عدة من طلاق او وفاة لم تنقل اي الامة عن عدتها بطهرين او شهرين وخمس
ليال لعدة الحرة اي ثلثة اشهر او باربعة اشهر وعشر ليال لان الناقل عن
اما ما مالك رضي الله تعالى عنه هو الموجب لعدة اخرى والعتق لا يوجب عدة
اخرى وهذا المومات زوج المطلقة طلاقا رجعيما انشاء عدتها استقلت الي عدة
الوفاة حرة كانت او امته كما مر لان الموت يوجب عدة اخرى وكذا المطلقة الامة طلاقا
رجعيما ثم اعتقها سيدها ثمرات مطلقة قبل انقضاء عدتها استقلت لعدة الحرة
اربعة اشهر وعشر لان الموجب وهو الموت لما نقلها صار فيها عدة فتعد عدة
الحرة للوفاة بعد ان كانت عدتها قريين وسواء تقدمت لها حيضه ام لا ولو مات الزوج
قبل عتقها اعتدت عدة الامة لان الموت لما نقلها صار فيها امة لكنها تنقل عن حيضتين
الي شهرين وخمس ليال وقد افاد هذا كله المصنف بقوله اتفاقا واعتبر ربيتها وحريةها
حين النقل بن عرفة وفيها لا تنقل الرجعية بعتقها لعدة الحرة وهو المذهب وصواب
ابو عمر انتقلها وفيها ان اسلمت ذمية تحت ذمي ثم مات لم تنقل لعدة وفاة
ورجع بفهم فكسرنا به الجار والمجر وعقبه ليشمل رجوع الفريم والوارث

بما انفقت المتوفى عنها اي من مال زوجها بعد موته على نفسها قبل علمها بالزوجة
بموتها والذي له الرجوع عليها ببقية الورثة او رب الدين لان مال الميت انما يملكه بعد
موتها لجميع الورثة فلا يختص به واحد دون غيره او للمفريم كالوارث اي الذي انفقت
من مال مورثه بعد موته وقبل علمه به كابن انفقت على نفسه من مال ابيه بعد موته
او ابن انفقت من مال ولده كذا لك فلبا في الورثة الرجوع بما انفقت لذلك المطلقة
اي طلاقا بانما انفقت من مال زوجها بعد الطلاق وقبل علمها به فلا يرجع عليها الزوج
بما انفقت من ماله لعذرها بعد علمها به فلا يرجع عليها الزوج وتفرط في عدم اعلامها
به بل ترجع اي المطلقة طلاقا بانما على الزوج اضراب انتقال بما انفقت اي
من مالها على نفسها بعد طلاقها البائن وقبل علمها به ولو تسلفت اي ما انفقت
علي نفسها بعد طلاقها البائن غير عالمة به وتامل هذه المبالغة فلعن حقها التاخير
عن قوله ما لم يخبرها عدلان وتكون مبالغة في المفهوم اي فان اخبرها عدلان فلا
ترجع بما انفقت ولو تسلفت وكلام العدوي يدل على انها في مقداري بل ترجع
بما انفقت غير سرف فلا ترجع بالسرف ولو تسلفت ونصه قوله ولا يرجع بما انفقت
المطلقة ولو اقام بينة تشهد له وكذا ما انفقت من ماله خلافا لقول بن نافع
لا يفر من ما انفقت من ماله ولا يفر بالقبيل اتفاقا كان تسلفت ما يرد على
نفقتها ما لم يخبرها عدلان اي بطلاقها البائن فيرجع عليها بما انفقت من
ماله بعد اخبارها ولا يفر لها ما انفقت من ماله بعد او تسلفت محمد فلو قدم
عليها رجل واحد يشهد بطلاقها فاعلمها به او رجل وامرأتان فليس ذلك بشيء
حتى يشهد عندها من يحكم السلطان بشهادته في الطلاق وسبق في الجمع ما في
الاقول والشهادة بالطلاق تنازع الاقل والشهادة اي اقرار الزوج بانه كانت
طلاقا في زمن ما مضى بحيث تنقضي فيه العدة كلها او بعضها والشهادة اي على الزوج
المكر للطلاق بانه طلقا كذا كذا اعتذار عن عدم ذكره هنا مع ان الاصل ذكره بقوله
وان اقرب طلاق متقدرا استأنفت العدة من اقراره ولم يبرها انما انفقت على
دعواه وورثته فيها الا ان تشهد بينة له وانظر سراح بن عرفة وفيها من اقر بطلاق
سابق بعد بنائه ولا بينة به فالعدة في ارثها ورجعت من يوم طلاقه وفي غيرها
من

من يوم اقراره لوجوب تصديق في اسقاط حقه دون غيره وسمع عيسى بن القاسم
من اقر لقوم انه باري امراته ثم زعم انه كان ما زحوا لم يبارفانك من اقرارته ان شهد
عليه بانته منه ولا رجعة له وان مات احداهما في عدتها ورثته ولم يبرها بن رشد قوله
في الارث لا يصح لان قوله لا رجعة له يدل ان الشهادة عليه في حياته فاذا حكم عليه في حيا
انها بانه وجب ان لا يكون بينة لميران ولو كانت الشهادة عليه بعد موته لوجب على
ما قد مناه في مسئلة طلق من سماع بن القاسم ان ترثه ولا يرثها مات في العدة او بعد
فلا وجه لقوله ان مات في عدتها على حال قلت قوله اذا حكم عليه الخ يريد بان الحكم
عليه بمقتضى قوله انما هو فيما هو حق عليه لا فيما هو حق عليه فيحكم عليه بعدم
الرجعة والارث باقراره ولا يحكم على الزوجة بان طلاقه بان فلا ترثه ولا بان العدة
من يوم زعم انه طلق حسب مقتضى ومن شهد ببينه بطلاقه فعدته من يوم اقراره
ان لم يبرها والا ففي كونها من يوم تاريخها ان اتحد ومن اخبر ان تعدد او من يوم
الحكم مطلقا طويقا عياض عن المذهب مع الصقلي عن الشيخ وابن محرز فيهما
من طلق في سفره ثلاثا ببينة شرفهم قبل البينة فوطيها ثم انت البينة فشهدها
بذلك وهو منكرا طلاقا ويقر بالوطي فليفرق بينهما ولا شيء عليه بن محرز ظاهر
انها تقعد من يوم التزويق شبه قوله في العتق وغيره من شهد عليه بعق عبد
وهو منكرو قد استغله لا يرد الفلانة وهو دليل عدم حده في الزوجة وان لم يعذر
بالجملة فان قيل لم لا تكون العدة من يوم طلاقه كالحكم بحرية العبد من يوم عتقه
في حق الله تعالى وحق الادميين قيل لان الزوجة في العدة حقا ويشبه قول مالك
من شهد عليه بعد موته انه كان طلق امراته ورثته ولو شهد عليه بعد موتها لم يرثها
والنكاح ما اشاء الله محمد بن حنبل يبرها منه ان كان هو الميت لانه طلاق في المرض
قلت تقدم قول بن رشد على هذا في فصل الشك في الطلاق وان اشترت
بضم المشاة وكسر الواو معتدة اي من طلاق او وفاة وجب اي على مشترها
استبرأوها اي المستبرأة بحيضة ان كان شأنها الحيض ولم تدر بثلثة
اشهر ان كانت صغيرة او بقلعة او بامسة وبسنة ان ارقابت وتد اخل اي الاستبراء
مع العدة اي فتستطرقضي الاجلين فان اشترت قبل ان تحيض شيئا من

عدة الطلاق حلت منها بقوله من عدة الطلاق وبعد من حلت منها بالمرء الباقى فان
 اشترى بعد الفتر فليس معتدة واستأنفت استبراء بحيضتين عتقة فيها لابن
 القاسم من اشترى معتدة من طلاق من تحيض فرفعت حيضتها حلت بسنة
 يوم الطلاق وثلاثة اشهر من يوم الشراء القاسم يريده ولو سهر القوابل بعد
 ثلاثة اشهر قبل السنة وقلت لا حمل بها فلا تحمل الا بانقضاءها بحيضتين من
 يوم الطلاق وليست كالامة المعتدة من وفاة تقول القوابل بعد ثلاثة اشهر
 وقبل تمام التسعة لا حمل بها هذه تحمل بذلك لانقضاء عدة الوفاة بشهرين
 وخمس ليال فالترين لزوال الرتبة انما هو بعد العدة وفي المطلقة انما عدتها
 الثلاثة الاشهر التي بعد التسعة قلت هذه احدى قوايد قول مالك العدة في الطلاق
 بعد الرتبة وفي الوفاة قبلها وفي كون عدتها في الوفاة بشهرين وخمس ليال او ثلاثة
 اشهر وللزائد على الخمس ليال حكم العدة في السكنى والاحداد ثلثها لا بل حكم
 الاستبراء لابن رشد عن سماع عيسى بن القاسم وابن حبيب عن الاخوين ولها
 وفي استبراءها من اشترى معتدة من وفاة فتمت عدتها ولم تحض انتظرت الحيضة
 فان رجعها حي مضت ثلاثة اشهر وحسنت من نفسها انتظرت تمام التسعة
 من يوم الشراء فان زالت الرتبة قبلها حلت وان اتيها بعد خمس بطن فلا
 تطا حتى تذهب الرتبة ووجب على الكبيرة اي البالغة وولي الصغيرة اي
 ابيها او وصيه او مقدم القاضى عليها في الوفاة اي عدة وفاة زوجها
 كما لمقوداي زوجته من غاب وانقطع خبره لانه ميت حكما ترك الترتين
 فاعل وجب اذ كن بفتح الهز والكاف بينهما ال مهله ساكنة اخذت
 اي ردي الحدة ان وجد غيره اي المصوغ احتزوا لوفاة عن الطلاق فلا يجب
 في عدة ذلك لان المقصود من الاحداد سد ذريعة الخطبة في العدة والمطلق حي
 يدفع من اراد العقد في عدة وامر من غلبا فحتم لا فلم يشدد عليها الا لجله فطلاق الميت
 فلا يمكن دفع وتزل به امر سار به الي العترة بها ابن عرفة الاحاد وترك ما هو
 زنية ولو مع غيره فيدخل ترك الخاتمة فقط للمبتدلة وقول بن الحاجب وانما حزن
 ترك الزنية المعتادة يبطل طرده لصحة سلب الزنية المعتادة عن لبيسته
 مبتدلة

مبتدلة فيها يجب كل معتدة لوفاة ولو كانت ذات رق صغيرة الياسي ان عقلت
 الامتنال امر به والا فقال عيسى يجنبها اهلها ذلك وفي الكافي قيل لا احاد
 علي ذمية ولا صغيرة وفي وجوبه علي امرأة المفقود في عدة وقائه سماع بن القاسم
 وتقول بن رشد عن بن الماجشون مع سحنون وفي الكتابية قولان لها ولا ابن نافع
 فيها وغراه ابو عمر له مع اشهب ورواية النخعي عن محمد بن احمد اداد المسترابة
 عدة استبراءها بن حبيب ولو بعد خمس سنين وعلي قول اصبح ان تزوجت مسترابة
 بتأخير حيضها ومستأمنة بعد اربعة الاشهر والعشر لا يفسخ نكاحها ثم ادي
 احادها بعد احتياط لا اثر في تركه قلت لابن حارث عن سحنون لا احاد علي
 المسترابة بعد اربعة الاشهر والعشر وروي بن عبد الحكم احاد الحامل حتى تضع
 والرتابة حتى تنقضي ربتها وسمع بن القاسم لا تمس الحامل طيبا حتى تضع وان
 فقدت سنين ثم قال وفيها لما لك لا تلبسوها من الثياب المصبغة ولا من الحلي ثيابا
 قيل انكس المصبغة من هذه الدكن والصغر والمصبغة بغير الورس والزعفران
 والعصفر قال ولا صوف ولا قطن ولا ثيابا صبغ بشي من هذا الا ان تضطر لذلك لبرد
 ولا تجد غيره وقال موه الا ان تصبغه بسواد قلت ظم قول مالك او لا منع لبس
 الاسود وفسر النخعي المذهب بجوازه وغراه الياسي لرواية محمد قال وفيها تلبس
 ابيض الحر يوقال القاضي واسوده والساجري الياسي يريده وبالا سود الفرابي
 لا السماوي فانه يتجمل به وقال القاضي كل لون يتزين به تمتعه الحاد النخعي وهذا
 احسن واري ان تمنع من الثياب الحسنة وان كانت بيضا وكذلك ربيع الاسود
 ولا تمنع الاخضر ولا الازرق الردي وتمنع النفيس من الحرير وان لم يجد الا مصبوغا
 باعته او غيرته بسواد وقد يستحسن بقاءه بحال ان كان في تغيره فساد وفيها
 لا تلبس رقيق عصب اليمين ووسع في غليظه وتلبس رقيق البياض كله من الحرير
 وغيره ولا تلبس خرا الصقلي في المختصر لما لك الا ابيضه واسوده وفيها لا تزين الامة
 الحاد للبيوع بما لا تلبسه الحاد وقول بن الحاجب لا تلبس مصبوغا الا الاسود
 والادكن والاكمل الا ان لا تجد غير خلاف متقدم نصوصهم والحلي عطف علي
 التزين بن عرفة وفيها لا تلبس طيبا ولا قراطا ولا خاتم حديد ولا سوارا ولا لباسته

الطيب عطف على التزين ايضا فلا تمسه ولا تصنع ولا تتجرف فيه وان لم يكن لها صفة غيره
ان كانت تبشره بنفسها فان كان لها خادما يباشرونها فلا تمنع من البشيرة والادهان
اي لشعرها عطف على التزين ايضا او بدنها بطيب زينة بفتح الزاي وسكون النون
وفتح الموحدة دهن مطيب وفي الصحيح دهن الياسمين زاد في القاموس وردا بيض والخيري
بكسر الخاء الميم وسكون المثناة التيمية ثبت له راحة ليل لانها لا قال الشاعر في معناه
عجبت من الخيري اذا فاح في الدجا فاصبح ربانا وفي الصحيح يجب فحلت الريا من طبعه نكاح
فقيه يراي وهو بالليل يشرب ابن عرفة فيسالا تمس طيبا ولا تدهن بزينة
او بنفسي او خيري ولا تمتشط بزينة ولا حناء ولا كتر وتدهن بالشيرق والزيت
وبشره مما لا يجتم في راسها وسمع القرنيان من توفي زوجها وقد امتشطت انتفض
مشطها قال لا ارايت ان كانت مخضبة كيف تصنع بن نافع وهو لاري بن رشيد
يريد ان كانت امتشطت بغير طيب ولو كان بطيب او تطيبت في سائر جسدها
لوجب عليها غسله كما يجب عليها نزع ثوب الزينة وكما يجب على الرجل يحرم وهو متطيب
غسل طيب فقلت قول بن رشيد يري ان كانت امتشطت بغير طيب يقتضي منعها
من الامتشاط بغير طيب وهو خلاف متقدم قولها تمتشط بالسدر ولما نقل الباجي
لفظها قال ولو مات زوجها بعد ان امتشطت راسها بشيء من الطيب فريدها شرب
في العتبية وذكر ما تقدم وهذا خلاف قول عبد الحق قال بعض شيوخنا اذا اذنتها
بطيب او تطيب لوجب عليها غسله لا خلاف قول عبد الحق قال بعض شيوخنا اذا اذنتها
الفدة وعليها طيب وليس عليها غسله بخلاف من احرم وعليه طيب عبد الحق يجمل ان
يفرق بينهما بان المحرم دخل الاحرام على نفسه فلو شاترغ الطيب عنه قبل ان
يحرم وبان فيها دخل على المرأة من وفاة زوجها والاهتمام به شغلا لها عن الطيب قال
وفي الوازية لا تخضر حادة عمل طيب ولا تتجرف فيه ولو كسرها والحنا بالمد عطف على
التزين والكتف بفتح الكاف والمثناة فوق شي اسود يصنع به الشعر يدهب حمرته
ولا يبيده والحمار يشد الميم عطف على التزين فلا تدخله ولو لضره والنورة
ولا تستعمل بجسدها والاكتمال ولو بما لا طيب فيه الا لفردة عاب انظر هل
المراد ظاهر اللفظ او مطلق حجة ويشهد الاول قول ابن الحسن ودين الله يسر

ومسححة

ومسححة اي المعتدة الكحل من عينها نهارا ان كان اي الكحل الذي استعمله لضره
مطيبا اي فيه طيب كزعفران فان كان غير مطيب فلا يجب عليها مسحه بها لا ورد الاستثناء
لخصوص الكحل هو طر التوضيح لانه افر دمسيلة الحمار والنورة وجعلها قوله واحدة
ولم يستثن منها الضرورة واورد الاكتمال بقوله اخري واستثنى منها الضرورة وجوز
الطبخي رجوعه للمسكتين قبل الاكتمال ايضا ويشهد له قول ابن الحسن ودين الله
يسر اهاب البناي بن نجدي اختلف في دخولها الحمار فقل لا تدخل اصلا وظاهره
ولو من ضرورة وقال اشهب لا تدخله الا من ضرورة ونحوه في التوضيح وهو يدل على
تجريح الثاني لان الاول ظاهر فقط لا يصح فقول المم الا من ضرورة راجع له ايضا بن
عروة والبرقي عن اشهب لا تدخل الحمار ولا تغطي بالنورة ولا باس ان تستعد والكحل
لها قد اويا يعرف عن الطيب ظاهر المذهب جوازها اتفاقا وفي وجوب مسحه بها قول
الباجي عن رواية محمد بن ان الكحل للضرورة بالاصبر فله مسحه بالنها مع رواية الشيخ
لا تكحل الا ان تضطر فتكحل بالليل وتمسح به بالنها من غير طيب فيه وظاهرها
الباجي وجدتمالك ولم اتحققه لا تكحل بالليل ولا بذي سوأك ولا بذي صفة ولا بذي
طيب وان اشتكت عينها ومعناه الا ان تدعول ذلك ضرورة واسار في الموطا انها تكحل
بما فيه صبر للضرورة وهو المعروف من المذهب قلت ففيه بما فيه طيب للضرورة ثالثا
وتمسح بها بالظواهرها ولعبة الحق عن رواية المختصر له مع الباجي عن رواية محمد
قال في رواية المختصر لا تكحل الا ان تضطر فتكحل ليلا وتمسح بها بالنها من غير طيب
يحمل انها لم تضطر للطيب واطلقها عبد الحق ولها اي المعتدة من وفاة الاستياد
اي حلق شعر عاتقها لانه غير طر وان كان من التزين والزيت اي من الزيتون و
السمن او غيرها مما لا يريحه لركنية اي الادهان به والسدر اي ورق النبق
اي خضب الرأس وغسل الجسد والاسود الا ان يردق بياضها بن رشيد لورج في امر
اللباس للاحوال لكان حسنا فرب امرأة يكون لبسها الحر والحرم فاذا البست ثوبا كان
اي لون كان لا يكون زينة خليل فعلي هذا تمنع الناصعة البيضاء من السواد فان
يزمينها

مسألة لزوجة المفقود

المفقود الذي غاب وانقطع خبره مع امكان
الكشف عنه فخرج الاسير والمحبوس الذي لا يستطيع الكشف عنه والمراد المفقود

في ارض الاسلام بدليل ما ياتي حرا كان او عبدا صغيرا كان او كبيرا مدخولا بها لا يصح
او كبيرة حرة كانت او امته للقاضي اي النائب عن الامام الاعظم في تنفيذ الاحكام
الشرعية والوالي اي النائب عنه في امور الحرب والاحكام السياسية والوالي
اي السامي النائب عنه في جمع الزكاة وقسمها على مستحقها لانه يخرج لذلك عند
اجتماع المواشي على المياه اول الصيف ليكشف عن امر زوجها ولها عدم الرفع راضية
بالقامة على عصمتها حتى يتضح امره لان الحق لها وظلم كلام المم ان الثلاثة في مرتبة واحدة
وهو كذلك لكن القاضي اضبط قاله للقائني والخريشي وشب وقال عب الذي يفيد
النقل انها حيث ارادته الرفع ووجدت الثلاثة وجب للقاضي فان رفعت المواني او
والي الماصع وان رفعت للمسلمين فلا كما يؤخذ من ابن عرفة فان لم يكن قاض خيرا
بيتها فان رفعت لجماعة المسلمين مع وجودها فالظن الصحة وسواء كان القاضي
قاضي انكس او غيرها العدوي والظن ما قاله للقائني والكلام فيمن له مال ولا شرط
لزوجه فان كان لها شرط كقولها ان غبت عنك كذا فامرك ببيدك فقيامها
بالشرط احسن كان له مال ام لا وما الذي لا مال له تنفق منه على نفسها ولا شرط
لها فلا التطليق لعدم النفقة بن عرفة اللخمي من فقد ببلده كغيره بن رشد ان
فقد في بلاد المسلمين ولا امراته رفع امرها للامام يكلفها اثبات الزوجية والمفني
المتيطي في سجلات الباجي انها تشهد بمعرفة الزوجية دون تعيين اهل العلم
وغيرهم لا بد ان يقول باشهاد الغائب ولان الزوجية فلائذ والمتاح ومع الزوجية
ابن رشد اذ ثبت ذلك لوالي البلد الذي يظن انه فيه اول البلد لجامع ان له
يفقن انه ببلد بعينه مستبجنا عنه ويكتب باسمه ونسبه وصفته ومجموعه ويكتب
بذلك لنواحي بلده اللخمي ان فقد ببلده كشف عن زوجته وقارنته واهل محله
وسوقه فان ذكر وان كان يريد ببلد كتب اليه والاكشف عنه حيث يشبه ان
يتوجه وما قاربها وان كان المفقود مطلوب بادمرا وابقا فلا يقتصر كشفه على
الناحية التي قصد لا تتقاهل خوف الظهور عليها ما ابن رشد واللخمي وغيرها فان
لم يعلم له خبر المتيطي بعد بلوغه اقصى جهده وفيها واياسه ضرب لامرته اجل اربعة
اعوام للحرم وعامين للعبد والامتناعي لا محذوف اي يوجد واحد من ذكر

فلجماعة

تجماعة المدعي هذه اعيان الامة وعبر بعضهم بقوله لصالح جيرانها فقول عب والخريشي تبعا
للع واحد كان المدعي ذكره ولا اظنه يصح قاله المسناوي وقال العدوي فيه نظر لقول المص
جماعة واقلاها ثلاثة قاله بعض شيوخ شيوخنا بن عرفة وفي قهر الكتب والكشف وضرب
الاجل على الخليفة وكونه لسلطان بلده نقلا اللخمي عن ابي مصعب مع المتيطي عنه مع بن
الماجشون ومروفي المذهب وفي ثاني نكاحها يجوز ضرب وكالة المياه وصاحب الشرطة
الاجل للفنين والمفقود وقال سحنون لا يضره اجله الا من ينفذ كتابه في البلد ان قال
فضل مثل قاضي الجماعة بقرطبة والقيروان لا قاضي كورلا اندلس او فريضة في قرطبة
والقيروان عبد الحق رايت في كلام المفقود ان كانت امراته حيث لا سلطان فيه ان اجتمع
ظالمها البلد وكشفوا عن المفقود وضربوا بها الاجل فذلك فعل الجماعة في عدم الامام
حكم الامام لا في مكان فيه سلطان وعزاه المتيطي للقابسي وابي عمران فتوجب
ايمن وجدة المفقود بعد اثباتها زوجيته وغيبته وبقيارها على عصمتها اي غيبته
اربع سنين بن عرفة وفي كون الاربع لانها اقصى امد الحمل او لانها امد وصول الكتب
ثالثا لان الجهات اربع ورابعها للاجماع لانفاق الامة عليه او وقف نكاحها على موته
فما منع احداث ثالثه لالا بهري نقاي بن رشد واختياره واللخمي معه وابطل الاول
بالفرقة بين الحر والعبد وبالصغيرة القايم ابوها بجمعة ويقول تخالفا لوقامت بعد
عشرين عاما فلا بد من ضرب الاربعة ورد الثاني بان ضرب الاجل انما يكون بعد
المكاتب وعدم علم خبره وبيريد الثالث ايضا فالصواب هو الرابع من العجز
عن خبره بن عرفة وفي كون ابنتها يوم الاياس او الرفع رواية اللخمي مع قول
المتيطي استحسنه بعض الموثقين واللخمي عن رواية مختصين عبد الحكم كذا ذكره اللخمي
اللخمي وابن رشد قال وقال بن الما جشون ان جهل وضرب من يوم الرفع له
يشت ضرب الاجل ولكنه يحسبه من يوم يثبت عنده بعد الفحص عنه قدرا لاجل اي
تحديد بالاربع سنين تعدي اي لاجماع الصحابة عليه زمن عمر رضي الله تعالى
عنهم وسبق مقابل التحقيق ورده ان دامت نفقة اي زوجة المفقود من مال
شرطي التاجيل والافلها تعجيل الطلاق ولم تخف زنا اي والافلها تعجيل الطلاق
والعبد اي المفقود عن زوجته نصها اي الاربع سنين هذا هو المشهور كما

في الابلاء والاعتراض وقيل اربع كالحرج واستظهره بن عبد السلام والموضح قايلا بتصنيف
الاجل نهما والاعتراض والايلاء مشكل اذ السبب مستوفيه الحرج والعبد المتيطي ان
كان المفقود عبد الاجل سنتين سواء كان مغيبة باق او بيع فغاب به مشتتة وانقطع
خبره وسري اي الاجل علي بقية ازواجه اي المفقود وان لم يرفع فلا يبتدي
لمن طلبت الفراق من اجل بعد الباجي لو كان له نساء رفعت احداهن امرها فقط
فضر بها الاجل بعد البحث قال بن القاسم بعد تفكرا ري ضربه للواحدة ضرب الجميع ان
قر الاجل ان احبب ثم ان طلبت اي زوجة المفقود اعتدت اي زوجة المفقود
سوادخل بها ام لا كالوفاة اي في كونها باربعة اشهر وعشرا ان كانت حرة وبشهر
وخمس ان كانت امه وفي وجوب الاحداد فان طلبت البقاء علي عصمة بعد انقضاء
الاجل فلها ذلك فلا تقدر وتسفر النفقة لها من ماله والنفقة لها اي زوجة
المفقود في العدة اي لانها مستوفي عنها حكما بخلاف الاجل فلها النفقة فيه كما
مر فان تبين تقدم موته دون ما انقضت بعد وفاته كما مر فيها ينفق علي (مراة
المفقود من ماله في التاجيل لا العدة الباجي وينفق في العدة من ماله علي ولده
الصغير دون الزوجة المعتدة قاله بن القاسم ولا يحتاج اي زوجة المفقود
لاذن اي ممن رفعت له امرها وضرب لها الاجل بعد الفجر عن خبره فيها اي العدة
وكافي الزوج بعد حصول اذنه بضره الاجل ولا تجاب اي زوجة المفقود
فيها اي العدة للبقاء اي علي عصمة المفقود لانها وجبت عليها والاحداد
بشرعها فيها فليس لها استقاطها باختيارها واولي بعد تمامها واما قبل الشر
فيها وبعد الاجل فتجانب له واولي في نفس الاجل هذا تقرير كلامه بقا الشيخ
وعب قايدين هذه طريقة ابن عمران وقال ابو بكر بن عبد الرحمن لها البقاء ما لم تنقض
العدة وتحل للزوج البناني وفيه نظر لما افاده بن عرفه من انها بنفس انقضاء
الاجل تدخل في العدة وليس هناك تاخير لانها لا تحتاج لنية ولا اذن ومن الحاكم
ولذا قال الخط قول الشامل هنا لها البقاء بعد انقضاء الاجل مشكل مع قول بن عرفه
ابو عمران لها البقاء علي عصمة في خلال الاربع سنين وليس لها ذلك ان تمت الاربع
اه اذ مفاده ان تدخل في العدة بمجرد تمام الاربع سنين فان حل قول الشامل علي
كلام

كلام اي بكر بن عبد الرحمن فلا اشكال بن عرفه فيها ثم تعتد بعد الاربع دون امر الامام كقوة
الوفاة ولو لم يكن بها بن عات علي قول عبد الملك لا احداد عليها فلا بد من الحيض فيلزم
الحض في الاجلين وعلي قول بن القاسم لا يحتاج للحض ويحتمل ان تقول بالا حداد علي وجه
الاحتياط فيعتبر مع ذلك الحيض فيلزمها اقصي الاجل بن عبد الحق عن بن عبد الرحمن لو
رجعت بعد تمام عدتها للبقاء علي عصمة المفقود لم يكن لها ذلك لانها اباحت لغيره ولا
خجة في انه لو قدر كان احق بها لانها علي حكم الفراق حتي تظهر حياتها اذ لو ماتت بعد
العدة لم يوقف له منها بن رشد لو موت بالتغير ويعد عدتها فلا تراث منه شيئا وما حكاه
ابن حبيب لو اعتدت ثم موت بالتغير وهي لم تنزوج فانها تراث بعبد قلت ويلزم
جواز البقاء علي عصمة ابو عمران لها البقاء علي عصمة في خلال الاربع سنين لانها لم تجب
عدتها ومتي رجعت للرفع الي السلطان ابتدئي لها الضرب وليس لها ذلك ان تمت
الاربع ولها اي زوجة المفقود المهر اي كاملا ان دخل بها قبل فقهه بل وان لم يدخل
اي الزوج بها قبل فقهه لتزيله منزلة الميتة اذ كانت غير مدخول بها فحل بكمال لها
الصداق وبه القضاء اولا روايتان واذا قدم من حل تراث ما قبضته ام لا وبه القضاء تردد
وان كان كالتصديق موقلا فحل بكمال وهو لما كان اولاد وهو لم يحنون وهو الرأح
قولان ولم يكن الاول ان حج مع حلول ما اجل بالموت لان هذا تموت لاموت حقيقة
ثم قال وتأخذ من مال المفقود جميع المهر وان لم يكن دخل بها كالميت وكالمعتدة بعد
التلوم له لانه قد وقع ومضي هو البناني اي علي اصدي الروايتين كما تقدم وفي
المتيطي ان به القضاء ومقل الخط ان القضاء بنصفه ثم ان مضت مدة التغير او ثبت
موتة كمل لها ونسبه الباجي لسمعون وهل تحل ديون قبل اجلها نقل الخط فيه قولين
ابن عرفة سمع سمعون بن القاسم من فقد قبل البناء ففرق بينهما بعد الاستقصاء
واعطيت مهرها فتر وختنوا في زوجها رجع عليها بنصفه وفي رواية عيسى بن دينار
لا يتبرأ بشي لانها ضيق عليها واعتدت منه بن رشد القولان لما كملت
في الموارثة لابن القاسم الشامي استحسن الاول احب الي بن رشد في سماع
عيسى والعلم بموت زوجها بعد بنايها كاتيانا اتفاقا وقبل بنايها علي الروايتين
وقال بن الماجشون لا يقضي لها بشي من مهرها حتي ياتي وقت فوتها

علي الاول بالبناء او العقد عند قائله وحكي بن سحنون وابن الجلاب انما يقضي بسا
بمنصفه وان بلغ من السنين ما لا يحصى بمثلها او ثبت موته ما بينه وبين ان تبين منه بالزوج
او الزوج علي الخلاف قضيت لها ببقية قلت من مذهب هذا القول بان في تعليل الزوجي
قال اختلف في صداق من لم يبين بها فقال مالك لها جميعه وابن دينار نصفه وبعض
اصحابنا ان دفعه لها فلا ينزع منها والا اعطيت نصفه وعلي الاول قال مالك يجعل للمحل
والموكل لاجله من الما جشون يجعل نصفه ويؤخر نصفه لموته بالتمير والسمعون يجعل
جميعه وجهنا جيل البعض احتمال كون الفرق للطلاق فان فانت بالطلاق والبناء علي
اختلاف اصحابنا سقط نصف المهر لانها طلقت الا ان يعلم انه توفي قبل ذلك وهذا
الذي ذهب اليه سحنون قلت نسبة هذا التوجيه لسمعون مشكل لعدم متابته
اياه وما ذكره عن بن دينار خلاف روايته في كلام بن رشد وقد ريفم القاف
وكسر الدال مشددة اي حين شرعها في عدة تعدل شرعا اي يحكم بوقوعها
وتبني عليه الاحكام وليس المراد مجرد الفرض يتحقق اي الطلاق عند دخول
الثاني اي ان دخوله كما شفع لتحقق وقوعه فقط واصل وقوعه سبق حين ارادة العدة
كما في نقل المواق فان دفع قول تت هذا الطلاق غير جار علي الاصول لوقوعه
بدخول الثاني وهي في عصمة ولان العدة قبل وقوعه ولا نظيره والمراد بدخول
الثاني خلوته وان اترك التلذذ لان الخلوة مظنة او قايمة مقامه كما يفيدته تت عن
التوضيح وانما قال عند دخول الثاني لانه المفيت لها علي الاول كما بان وبمقدومه
قبل صا دفا عقد الثاني محلا فتحل اي زوجة المفقود للاول اي الزوج الذي
فقد ثم قدم فوجبه لزوجته غير ووطيها ووطيها المبتوتة وطلعتا ومات عنها
بصحة اي نامة جديدة ان كان اي الاول طلقها اي الزوجة قبل فقد
استثنى اي تكون الطلقة المقدرة ثالثة بها تمت العصمة فمذه عصمة اخري
فلا ينافي ما تقدم من اعتدادها كالوفاة وان لم يدخل في انزاعه بعضهم من ان
قوله وقدر طلاق يفيد انه لا عدة عليها ان كانت غير مدخول بها باطل لمفاته
لقوله انفا واعتد كالوفاة قاله عب بن عرفة وفيها لورجعت للاول قبل بناء
الثاني كانت عنده علي الطلاق كله انما يقع عليه طلقة بدخول بدخول الثاني
لا قبل

لا قبل ذلك بن رشد في وقوع طلاق بالعقد او البناء قولان علي الخلاف في فوتها وقيل انما
يقع عليه يوم ابحت للزوج وكشفه العقد او البناء وفائدة لو كان الزوج قد طلقها
فلقين ثم فقد ثم تزوجت لفقده وقدم زوجها الاول بعد ان دخل بها الثاني فن
قال المطلقة الثالثة وقعت عليها بدخول الثاني فلا يحلها للاول الا زوج ثان وقالمه
وقالمه بن حبيب ومن قال وقعت عليها يوم ابحت وكشف ذلك دخول الثاني او فقه
احكامها وهو قول اشبه في التمسكية وهو الصواب لان المطلقة الثالثة لو وقعت
عليها بدخول الثاني او فقهه لوجب ان تقدم من ح ولم يقبله احد ومن قال لا ترد للاول
اذا انقضت عدتها وان لم تتزوج حلت عنده بتزوج الثاني قلت ما عذراه لابن
حبيب عذراه اللحن وغيره لاصح وما عذراه لاشبه عذراه للحن مع ما ملك في المبسوطة
قال والاحسن ان بناء الثاني بين وقوع طلقة علي الاول من حين ابتداء العدة ولو كان
الطلاق انما يقع بدخول الثاني لكان نكاح الثاني نكاحا فاسدا وفرق بينهما بن عات
صوب ابو عمران قول اصبح وان تبين حياته اي المفقود او موته اي المفقود
او موته اي المفقود وهي في عصمة الثاني فكذا ان الوليين اي في كونها للاول
ان لم يتلذذ بها الثاني غير عالم وفائدة حال تبين موته ارثها الاول وقسح نكاح الثاني
المشيطي ان قدم المفقود او علمت حياته وهي في العدة او بعد ها قبل نكاحها فهي زوجة
وما تقدم فكا ان لم يكن هذا القول المشهور المفقود وان لم يسمع له خبر الا بعد
نكاحها فان كان قبل دخول الزوج الثاني بها فمن مالك في ذلك روايتان احدها
وهي التي اخذ بها بن القاسم ان الاول اعق بها ما لم يدخل الثاني وانما رجع الي هذا مالك
قبل موته بهام فان دخل الثاني بها فقد رأت من الاول علي الروايتين جميعا واما
الصداق فان كان المفقود دخل بها فلها اخذ ما بقي لها منه بعد ثبوته وحلول اجله وبعد
يمسها في مقطع الحق ان كانت مالكة امر نفسها وكذا اختلف ان كانت في ولاية ابيها
علي المشهور وقاله بن الطراز ابن عتاب وان كان المفقود لم يدخل بها فهل تاقض النصف
او الجميع بعد الميئ عنه ما لك في ذلك روايتان والقضا انها لا ترد شيئا كما لم يرد
والمفقود بعد التلوم له لانه حكم قد وقع ومضى ولو ثبت ان المفقود مات قبل الاجل
او في خلافه او في العدة او بعد ها قبل نكاح الثاني لو رثته ووجب لها المهر كله ولو ثبت انه

توفي بعد نكاح الثاني وقبل دخوله لورثت المفقود علي قول مالك وجوب لها جميع المهر
 وفسخ نكاح الثاني وكان خاطبها واما لو ثبت انه توفي بعد دخول الثاني بها لثبت نكاح
 وكان لها من المفقود نصف المهر الا ان كان قد حكم لها بالجميع فينفذ وان كان نكاح الثاني
 كان في عدة المفقود الا انه لم يدخل بها ففسخ نكاحه وكان خاطبا ولو كان دخل بها لم يفسخ
 علي التاييد بن ابي زيد انظر لم يفسخ نكاحها كالنكاح في عدة يدخل بها عبد الحميد يريد اذا
 مر بها زمن العدة وهي مفقود عليها فكان ذلك كالعقد فيمكن من الكل سهمها من
 بالحرم واصاب صيدا في الحبل فهو كمن رمي من الحوم عند بن القاسم قال بعض اعراض بن
 ابي زيد بين وان تبين عقد الثاني في عدة الاول اي المفقود فكيفها اي عن تزويج
 في العدة في التاييد اي بينها وبين الزوج الثاني ان تلذذ بها مستند لذلك
 العقد في العدة او وطئها ولو بعد العدة وغيره اي التاييد كالفسخ وعدم التاييد ان
 لم يتلذذ بها اصلا بن عرفة فيها لو بان موته ان عقد الثاني في حياته وبنائه في عدة
 وفاته ففي كون نكاحا في عدة نقل الصقلي عن محمد بن علي (ن) الدوام كالاشهاد امر لا
 ورجح الصقلي الاول بالقياس علي من رمي صيدا من الحبل سهمها قطع الحرم واصاب
 الصيد في الحبل كالرمي من الحرم بنحو ان لو بان بنائه في عدة الاول ففي تاييد حرمها
 علي الثاني وبقا نكاحه قول ابن القاسم والرقبي عن اشهب وان نفى لها بضم
 النون وكسر العين المصاهرة ناسب ضمير الزوج الغائب كان مفقودا او غيره لها اي
 الزوج اي اخبرها غير عدلين او عدلان تبين خطاها بموته فاعتدت عدة وفاة
 وتزوجت غيره ثم تبين الكذب اي للمني بقدم الزوج او بثبوت حياته فالمشهور
 انها لا تقوت علي الاول ولو ولد له الاول من الثاني وسواكم بموته حاكم اولم يحكم
 وقيل تقوت بدخول الثاني كامرأة المفقود وتعد من الثاني بثلاث حيض او شهر
 او وضع في بيتها الذي كانت ساكنة فيه معه ويمنع من الدخول عليها فان مات
 القادر فعدة وفاة ولا تدرجهم وان لم يكن موته فاشيا لان دعواها بشبهة فالوجاهة
 المنى فطلوها فلا بد من العدة ويكفي وضع حملها من الثاني لانه ليس من المطلق
 والفرق علي المشهور بينها وبين ذان المفقود ان ذان المفقود لا بد فيها من حكم
 مستند لامر قوي ولا كذلك هذه المتطهر اما المنعي لها زوجها تتزوج ثم يقدم
 فان

الحل

فان دخل الثاني بها استبرأت بثلاثة حيض او وضع حمل او ثلاثا شهران كانت صغيرة
 او بايسة ثم ترد الاول علي كل حال وان ولدت الاول فخل المفقود لان امرأة المفقود
 توفي بينهما حكم ظم وهذه لم يرجع امرها للامام وفيها فان مات زوجها وصي حامل اعتد
 لو فاته ولا تحل بالوضع قبل تمامها ولا يما معها وبنه زاد ابن القاسم في سماع عيسى
 وان قدم زوجها بعد موتها تحت الثاني فلا توارث بينها وبينه وارثها الاول او قال
 امي الزوج غايبة اي اسمها عمرة وانه قصد طلاقها بقوله عدة طالق لا طلاق عدة
 الحاضرة ولم يبق بينة علي الغائبة فطلعت الحاضرة اي اسمها عمرة فاعتدت وتزوجت
 اخر ثم اثبت اي الزوج الاول تلك اي الزوجة الغائبة التي اسمها عمرة التي
 ارعاها وانه قصد طلاقها بعد ان فلا تقوت عليه عدة الحاضرة التي طلعت عليه
 بدخول الثاني فيفسخ نكاح الثاني وترد الي الاول ويستبرأ من ماء الثاني محرم من
 قال عايشة طالق وقال (ردت زوجتي لي اخري اسمها عايشة فلم يصدق وطلقت
 عليه ثم اثبت ان لم زوجة اخري اسمها عايشة ردت اليه ولو نفى بها من تزويجها
 او كل زوج ثلاث من الزوجات وكيليت اي معا او متفقين علي انها
 يزويجانه اي اي الزوج الوكيل زوجة رابعة فزوجهم كل وكيل مرة وسبق عقد
 اصولها عقدا الاخر ومعلوم ان عقدا الاول صحيح اذ هي رابعة وعقد الثانية فانه
 اذ هي خامسة نكاح الاول اي الصحيح قلنا انها الثانية اي التي عقد لها
 فاسد لكونها خامسة وتزوجته الاول زوجا اخر ودخل بها ثم ثبت بالبينية انها
 الرابعة وانها صاحبة العقد الاول الصحيح فلا تقوت بدخول الثاني فيفسخ نكاحه
 وترد للاول ويستبرأ من ماء الثاني ومعلوم ان التي بعثت وتبين انها خامسة
 لا بد من فسخ نكاحها ولو دخل بها وليس كلامه فيها (وطلقت اي الزوجة
 عليه اي زوجها الغائبة لعدم النفقة اي واعتدت وتزوجت ثم اثبت اي
 الزوج بعد قدومه بعد لين استقاطها اي النفقة عنه في المستقبل من الزوج
 الرشيقة او انه ترك لها ما يكتفيها في مدة غيبته او نذر لها ما وصلها وانما قام
 لها وكيلها حاضر امرها بالبلد فلا تقوت عليه بدخول غيره فيفسخ نكاح غيره وتستبرأ
 منه وترد للاول بن عرفة الدخول لها ثبت بعد قدومه تركه لها نفقة باردت له ولو نفى بها
 محمد

الحل

متزوجها او تزوجت اي الزوجة التي فقد زوجها ورفعت للقاضي وضربها الاجل بين
العم من خبره في عدة المفقود التي تقب الاجل ففسخ اي نكاحها الوقوع في عدة
قامت العدة وتزوجت زوجها الثاني ودخل بها ثنتين اي بشهادة عدلين خبرها
اي زوجة المفقود من عدة قبل عقد الثاني الذي فسخ وان كان صحيحا فلا تقوى على
الثاني بدخوله الثالث ابو محمد ان من تزوجت في الاربعة الاشر وعشرين بعد اربع سنين
فسخ الحاكم نكاحها شرط لان الغائب كان طلقها وانقضت عدتها قبل عقد نكاح
هذه الزوج نقض الفسخ وهي كالميتي لها زوجها او ادعت اي زوجة الغائبة
الموت اي موت زوجها الغائب بلا شهادة بينة به او شهده به اي موت الزوج الغائب
فاعتدت اي زوجة الغائب عدة وفاة ففسخ اي نكاحها لعدم البينة
اول عدم عدتها فان ثبت موت الغائب واعتدت عدة وفاة وتزوجت ثالثا ودخل بها
ثنتين اي بعدلين صحته اي نكاح الثاني لثبوت موت الاول وانقضاء
عدته قبله لم تقف اي الزوجة على الزوج الثاني بدخوله اي من الزوج الثالث
فيفسخ نكاح الثالث وتنتظر من ما به وترد للثاني بن زرقون نظاير المني خمس
المفقود وزوجة الذي تسلم وزوجها غائب ومن علمت الطلاق وجهلت الرجعة ومن علم
على عشر فظهر ان اللاتي اختارهن اخوات والامة تختارنفسها ولم تقم عقدت زوجها وزوجة
الاسير يظهر ان ارتداده كاشكرها وقد تزوجت ما سبق اي من قوله وان نفى لها
وبقيت ام الولد اي للمفقود في ارض الاسلام على حالها مدة التمهيد اي سبعين
او خمسة وسبعين او ثمانين سنة على الخلاف الا ان لا يضرب لها اجل كالزوجة ان
دامت نفقتها من ماله والا ففصل بين عتقها او تزوج او كتسب خلاف المتيطي
ينفق على فقرا صغار يفي المفقود وعلى ام ولده اي انقضاء مدة التمهيد بن عرفة
من اعسر بنفقة ام ولده فقبل تزوج ولا تقف وقيل تقف وكذا ان غاب سيدها
ولم يترك لها نفقة اه فان لم تدم نفقتها اي من مال المفقود بيان لمفهوم
شرط مقدري ان دامت نفقتها من ماله انظر البناني نصه قول زوال النحر
عتقها ذكر في ام الولد يفيب عنها سيدها وتقدم النفقة قولين بتخير العتق
وسعيها في معاشها وزاد بن عوفه قول ثالث انها تزوج وذكر هذه السابقة
قوله

ومتقضى الاحرنية يعني انهم شرطوا في بقا ام ولده المفقود مدة التمهيد واما
نفقتها من ماله فاقضي ان يشترطوا فيه عدم خوفها على نفسها الزنا بالاحري
لشدة خطره لكن ان الرقيق الخاص استدرأه على قوله ومتقضى الاحرنية الخ
لاحق له في الرطب فيعالج نفسه عنه خوف العنت بصوم او غيره كمن لم يتيسر
له النكاح من الاحرار صنف كماله اي مفقود ارض الاسلام فيسقي موقوفات
تتم في مدة التمهيد لانه لا ميراث مع الشك في الموت فان انتهت قسم على
ورثته يوم الحكم بموته لا يوم فقده ولا يوم بلوغه سن التمهيد كما نقله الخط عن بن عرفة
ونصه واقول المذهب واضحه بان مستحق ارضه وادته يوم الحكم بتمويله لا يوم
بلوغ سن تمويله المتيطي مال المفقود يوقفه الامام في يد من يرتضيه ويقدمه
للمنظر في جميع احواله قال مالك ولا يقسم ماله الا بالتصريح والضمان فانقص
القسم وكزوج الاسير اي الذي اسره الحربيون وقد ترك له امه لا تنفق منه
على نفسه ولا شرط لها فتبقي على عصمة الي انقضاء مدة التمهيد ان دامت نفقتها
ولم تخس زنا فنفسد حقه وفاته كزوجة المفقود ولم يضرب الامام لزوجة الاسير اجلا
لعدم وصوله الي الكشف عن حاله والفحص عن خبره كما يفعل بالمفقود ومال الاسير
يوقف الي انقضاء مدة التمهيد وينفق منه على رقيقه وولده ولا ينفق منه على ابويه الا
ان يكون قضي بذلك قاض قبل اسره المتيطي زوجة الاسير ان خلف لها نفقة ولح
يكن لها شرط فلا تزوج ابدا وينفق عليها من ماله حتى يثبت موته او تنقض طابعا
او ينقضي تمهيد ان جهل مكانه وتنفذ امراته وتزوج ويقسم ماله في انقضاء
التمهيد ويوقف في التنصير حتى يموت على ارضه وان رجع الي الاسلام فهو احق به
ابن عرفة اللحن يخرج بتطليق امراته على من قطع ذكره وقيل بن عات وبن جرير جادق
ابن حارث اتفقوا ان عرف مكانه وحياته على بقا عصمة حتى يموت واختلف ان
باد من الحرب وجهل مكانه فقال اصبح ذكر قوم انه كف قيدا لارض الاسلام وقال قوم
لا تزوج امراته حتى يموت بالتمهيد قال وهو راي واختاره بن حارث ان كان لا يدعها
تجاروا لاطوافون وان ادخلوها فكف قيدا لارض الاسلام ومفقود ارض الشرك
اي الكفر فتبقي زوجته في عصمة الي فراغ مدة التمهيد ان دامت نفقتها ولم تحف زني

وكذلك ماله فان جاء الاسير او مفقود ارض الشرك بعد قسم ماله فلا يضيء القسم ولا
له ماله فان شك هل فقد في ارض الاسلام والكفر حمل علي الثاني احتياطا بن رتبة
حكم المفقود ببلد الحرب حكم الاسير فلا تزوج امراته ولا يقسم ماله الا بموته تحقفا
او تعبيراني قوله اصحابنا حاشا لشعب والراجح سبعون اي ستة مدة التعريف
عرفه بن عات اخلف في حديثه فقال بن القاسم وشعب ومالك مرة سبعون سنة
واختاره القاصين وقال ابن القاسم ومالك مرة ثمانون واختاره الشيخ والقاسم
وابن حجر وقال بن الماجشون ومالك تسعون وعنه اشعب وابن الماجشون
ايضا مائة ولدا وودي عن محمد بن عبد الحكم مائة وعشرون وفي نظاير ابن عجلان
قيل ستون سنة ذكره بن عيسى بن قيس يوكه ما تقدم لابي عمران انه لا عمل على
تأليف بن عيسى بن علي السبعين ان فقد لها زيدا عشرة اعمار ابراهيم وكذا ابن
ثمانين واة فقد بن خمس وتسعين زيدا له خمس سنين وان فقد بن مائة
اجتهد فيما يرا له ستمون استحب اصحابنا ان ينزل به عشر سنين وقيل العا
والعامين وان فقد بن مائة وعشرين نلوم له العام ونحوه اتفاقا لا يخفى ان فقد وهو
شاب او كل فالسبعون احسن وان فقد لها زيدا قدر ما يرى من حاله يوم فقده
هل بلغها وهو صحيح البينة او صغيرا المتيطي عن الباغي في سجلاته قبل يمس
خمس وسبعون وبه القضا وبه قضى بن زرب بن الهندي وكان السليم قاضي
الجماعة بقرطبة فقضى بالثمانين واخير به بعض قضاة شيوخنا فندس او عن
بعض شيوخه انما نزلت بتونس في اواخر اواسط القرن السابع فحكم القاضي
حينئذ بموته لخمس وسبعين سنة واشهد علي حكمه بذلك بعد نبوة ما يجب
في ذلك شهيدين ورفع الرسم الي سلطانها فقبل له هذا القاضي والشهيدان
ان كل من هرجا في هذا السن فالنفي الاعمال به بعد ذلك اهل مجلسه تجلس من حكم
القاضي وشهادة شهيد به قلت وهذا لا يلزم وهذه شعبة نشأت عن حكاية
عامية وان اختلف الشهود في سنة بكسر السين والنون مشددة اي عند
المفقود حين فقده بان قال عدلان فقد سنة خمسون سنة واخران اربعون سنة
مثلا فلا قل اي هو الممول به كالاربعين في المثال لانه احوط للمفقود كما قالوا
في

في الاسير المتصور ان بينة اكراهه مقدمه علي بينة طوعه للاحتياط له في عدم اخراج ماله
عنه ولهم اي الدولة الشهادة اي علي من المفقود معتدين فيها بالتعني اي
الظن لتقدم التحقيق والقطع في ذلك غالبا فلا يشترط ان يشهدوا علي التحقيق
المتيطي ان لم يعرف الشهود تاريخ الولادة وشهدوا علي التقدير نفذ ذلك ويؤخذ
بالاقل مما شهد به شاهدان ان اختلفوا في الشهادة وحلفوا ان اي المفقود
علي طبق الشهادة بتأصيل كان ممن يعرف عموما المفقود حينئذ اي حين شهادة
البينة بالتعني فان شهد علي التحقيق وحفظت تاريخ ولادة المفقود فلا يمين علي
الوارث بن الهندي لا بد من ايمان الورثة علي مبلغ سنة اذا شهدوا بالتقدير والتحرر
لان شهدت البينة بتاريخ الولادة فلا يمين وحمل بضم الحاء المصحلة وكسر الميم
تضمن بضم الصاد المصحلة مشددة الاسير اي ببلاد الحريين اي ارضه
عن دين الاسلام لدين النصرانية مثلا علي الطوع اي الرضى والاحتياط من
الاسير فتعري احكام المرتد عليه لانه الاصل في فعل المكلف وقوله فيحمل عليه اي عند
حمله الحال فيفرق بينه وبين زوجته ويوقف ماله فان مات مرتدا كان له بيت المال
وان اسلم كان له بعض القرويين فان ثبت اكراهه فزوجته كزوجته المفقود تغو
بدخوله الثاني وقيل كالنهي لها فلا تقوت به وحمل علي الطوع مقيد بعدم اشتراك
اهل البلد الذي هو اسير فيه باكره المسلم علي الكفر ولا حمل علي انه مكره وان علم
اكراهه بقيت زوجته علي عصمته وينفق عليها ماله اي انهما مدة التعريف وان
تقارض بينة اكراهه وبينه طوع قدمت بينة اكراهه فيها لا تنكح امرأة الاسير الا
ان يصح موته او تنصره طايعا او لا يعلم طاهيا ولا مكرها فيفرق بينهما ويوقف ماله
فان اسلم رجع له وان كان كافرا فلمسلمين بن عرفة ياتي حكم ماله في كتاب الردة
ومفقود زمن الوفا اي الموت العام بطاعون او غيره عطف علي نائب فاعل حمل
علي الموت حينئذ اي حين الوفا فتعقد زوجته عدة وفاة النكح يحمل من فقد ببلده
زمن الطاعون او في بلد توجه اليه وفيه طاعون علي الموت لقول مالك في ناس
اصابهم بطريق جهم سوال بموت الرجل في سيرة ولم يات لهم خبر موته ولا حياة
تزوج نساءهم ويقسم مالههم وكذا ان البوادي ينتقمون في السد يد من

ويارهم الي غيرها من البوادي ثم يفقدون انهم على الموت كفقود فتنة المسلمين
 تشبيه في الحمل على الموت وتلوم بضم المنة فوق واللام وكسر الواو مشددة
 له اي مفقود فتنة المسلمين بعد انفصالهم اي المسلمين عن القتال بالاجتهاد
 اي من الحاكم في المقدمات فتقعد امراته ويقسم ما له من يوم المعركة قربية كانت او بعيدة
 وهو قول سحنون وقيل بعد ان يتلوم له بقدر ما ينصرف من هرب او من انهم فان كانت
 المعركة علي بعد من بلاده مثل افرقية من المدينة ضرب لامراته اجل سنة ثم
 تقعد وتزوج ويقسم ما له وعزي بن يونس الثاني لابن القاسم عن مالك وعنه
 في النوادر عبد السلام وجعل بعضهم الثاني تفسير الاول واختلف عباد الله
 في حكاية الاول ففي عبارة بن يونس وابن رشد وعبد الحق من يوم المعركة وعبارة
 اللخمي والمتيطي وابن شاس من التقا الصفيين وعبر بن الحاجب وخليل ببعد
 انفصال الصفيين ولم يتفق به بن عرفة ولا غيره من شراحه وتعقبه اللقاني واجاب
 بان المراد انها تشرع في العدة بعد الانفصال وتحسبها من يوم الالتقاء وفيه نظر
 والصواب ان عبارة ابن الحاجب هي التحقيق لانه اذا كان بين الالتقاء والانفصال
 اياما احتمل انه انما مات يوم الانفصال فلو حسبت من الالتقاء لزم ان تكون العدة
 ناقصة فيجب عدها من يوم الانفصال لانه محتاط فيها بدليل الفاء اليوم الاول
 ويشهد لهذا قول اللخمي لو كان القتال اياما او شهرا فنحن اخر عمر علي ان
 قولهم من يوم الالتقاء يحتمل من ابتداء المعركة او انتهائها فيحمل علي انها الاحتمال
 في العدة فتعبر بن الحاجب و خليل حسن بناني الجهاد اي قتال المسلمين الكفار
 لنصرة دين الاسلام سنة بفتح السين والنون مخففة بعد النظر اي من
 الحاكم في شأنه والياس من علم خبره الدماهي الذي في عبارة المتيطي وابن رشد
 وابن شاس وابن عرفة ومعين الحكام وجميع من وقعت عليه من اهل المذهب سوى
 ابن الحاجب و خليل ان السنة من يوم الرفع للسلطان لا بعد النظر ولم يقتضيه بن غازي
 ولا غيره لهذا الكمال ثم تقايي البناني ما قاله المم بقاء لابن الحاجب نقله المتيطي
 بعضه الموثقين ووقع القضاة بالاندلس ونظمه في التحفة زاد القول الاخر فقال
 وان يكن في الحرب فالمشهور في مال والزوجة التمهيد وقد اتى قوم بضرب عام

من حين يأس منه لا القيام وذاته القضاء في اندلس لمن مضى فحقته تاتسى
 قال ولده وفي المتيطي قال بعض الموثقين ينبغي ان يكون ضرب السلطان الاجل من
 يوم الياس من المفقود لان يوم قيام الزوجة عنده علي ما استحسن من الخلاف انه
 ولا تقارض بين نقل بن رشد وقول اشهبه يتلوم له من يوم الرفع فعبر بالرفع عنه
 تحملا لاهتمامه بعبارة بن رشد وردها لما به القضا المتيطي من فقد بين الصفيين في
 حرب العدة وقال مالك وابن القاسم حكم الاسير وروي اشهبه وابن زافع عن مالك
 انه يضرب لامراته اجل سنة من وقت النظر لها ثم يورث عند انقضاء بها وتكف زوجته
 بعد العدة وقضي به ابن خنيس فقد في غزاة الخندق بالاندلس وسواء كانت المعركة في
 بلاد الحرب او في بلاد المسلمين بن يونس اختلف قول بن القاسم هل العدة داخل
 في السنة او بعدها في التي تضرب لها السنة والمحبوسة اي المحبوسة من النكاح
 نفيرا لوفاة اي موت الزوج كطلقة بائنا او رجعي ومردة ومشيئة ومغسوبة
 لازامية فلا شيء لها ومفسوخ نكاحها بعد الدخول لغسا دا وقرابة او رضاع او
 صهر او لعان السكني اي علي من تسبب في جسدتها حتى تحل بتمام العدة
 او الاستبراء ان اطلع علي موجب غير الطلاق في حياة من الحبس بسببه كانت
 يطلع علي فساد النكاح في حياته و فرقا بينهما فيجب لها السكني ولو مات بعد ذلك
 فلو اطلع علي موجب الحبس بعد موته فلا سكني مدة الاستبراء او ما المطلقة
 قالها السكني مطلقا سواء ثبت الطلاق قبل موته او بعده وان مات في عدته فان
 كان رجعي انقطعت بموته لانتقالها بمدة العدة لوفاة فتصير ميتة في عدتها واختار
 ابن رشد في سماع ابن زيد تشمل اي المحبوسة بغير الوفاة وياتي نفقة
 الحمل للاعتداع عن عدم ذكره هنا مع ذكر الاصل لم اخر هذا المبحث ضوا بين
 عرفة يلزم المقتدة مقامها في مسكنها حين وقوع سبب عدتها طلاقا او وفاة
 والتمه علي نقلها منه اطلاقا بغيره توجب ردها اليه فيها ومن اكثر في
 منزل لا نقل اليه زوجته فلما سكتة طلقها لزمه ردها المسكن الاول المتيطي
 كل مقتدة او مستبراة من فسخ او لعان او طلاق اي نوع كان يجب لها جميع الصداق
 فان لها علي الزوج السكني الي انقضاء العدة مسلمة كانت او كفاية حرة اوامة

مع ما تقدم عن بعض
 الموثقين ان حمل
 نقل ابن رشد
 عمر من نوع العدة
 لانه يكون قربة من
 الربح

اذا كانت الامة تبين عند الزوج فان كانت تبين عند اهلهما فتعقد عندهم ولا سكني
 لها علي الزوج فان ارتابت المعتدة انتظرن سنة فان زعمت ان الرية متمادية بها نظر
 السائلها كبرها اي كالمحبوسة بالوفاة سواء كانت زوجة وام ولد تشبيه
 في استحقاق السكني له اي الزوج او السيد او نقداي دفع الزوج او السيد
 قبل موته كراهه اي المسكن زمان قدر زمن العدة فاكثر وان نقداي الزوج او
 السيد البعض اي من كراهه زمن العدة كسهر فبقدره اي البعض المنقود
 تسكن واجرة الباقي عليها ودخل اي الزوج بها قبل موته وهي مطيعة للوطي
 او سكنها اي الزوج الزوجة معه اي الزوج لقصد الدخول بها بل ولو
 لحفظها اي صيانة الزوجة وتربيتها قال فيها ومن دخل بصغيره لا يجامع مثلها
 فلا عدة عليها ولا سكني لها في الطلاق وعليها عدة الوفاة ولها السكني ان كانت
 ضرتها اليه وان لم يكن نقلها اعتدت عند اهلهما المتيطي كل معتدة من وفاة مدخول
 بها فلها السكني في دار الزوج وهي احق بسكنائها الي انقضاء عدتها هذا قول ابن
 القاسم وما لك وعليه العمل فان ارتابت بحمل لزم السكني اي تمام خمسة اعوام
 من يوم وفاة الميت ولا حجة للمبتاع لانه علم انه اقصى امد الحمل قال مالك وهي
 احق بالمقام حتى تنقضي الرية واحب البنا ان يكون للمبتاع الخيار في فسخ
 البيع او مضايمة ولا يرجع بشئ لانه دخل عليها المدة المعتادة ابو عمران ان كانت
 المسكن لزوجها لم يجز لورثته ان يخرجوها منه حتى تنقضي عدتها وكذلك ان كان
 مستأجرة كان الزوج قد ادب اجرة فان كان ذلك كانت احق بسكناء من ساير
 ورثة وان لم يكن المسكن له ولا ادب اجرة كان لاربابه اخراجها منه ويستحب
 لهم ان لا يفعلوا ذلك فانه اخروجوها منه جاز لها ان تسكن غيره حتى تم عدتها
 فيه ولم يكن علي الورثة استيجار غيره لها وسواء كان الميت مال او لم يكن وعليها ان
 تتأجر لنفسها من مالها وفيها لا سكني لمعتدة غير مدخول بها الا ان يكون لكرها
 مسكنا له ولو كراهه نقد عوضه ومن دخل بصغيرة لا يجامع مثلها فلا عدة عليها
 ولا سكني لها في طلاق وعليها عدة الوفاة ولها السكني ان ضرتها اليه وان لم يكن
 نقلها اعتدت عند اهلهما قال ابن القاسم فان اراد ابوها الحج او السفر فليس له
 ان

ان يخرجها بن عبد الرحمن ان اخذ الزوج الصغيرة ليكفها فقط فلا سكني لها مواف
 من كف اي منع من بيع وكفالة اي تربية وتقويد بحيل اشارة الي سجن
 في لفظ المختصر لا يكفها ولا يكفها لا ان لم ينقد اي الزوج او السيد اجرة المسكن
 قبل موته فلا تستحق السكني ان كراهه مشاهدة بل ولو وجبة اي مدة معينة
 علي الرجح مما في الاصل قال لا بلانقد وهل مطلقا والا الوجبة تاويلات
 الخ شهي العني ان الزوج اذا مات والمسكن لغيره ولم ينقد كراهه فلا سكني لها
 وتنفذ اجرة المسكن من مالها وهل مطلقا سواء كان الكراه وجبة اي مدة معينة
 او كان مشاهدة لكل مشهدة كذا وهو ظ قولها ان كانت الدار يكره وهو موسر
 فلا سكني لها في ماله وعليه حملها الباجي وغيره او لا سكني لها في المشاهدة
 ولها السكني في الوجبة وان لم ينقد الزوج الكراه لان الوجبة تقوم مقام النقد
 قاله عبد الحف وعليها حملها بعض القرويين تاويلان عيا ونقد كراهه قبل موته
 ثم قال دقولي كراهه اي فان نقد بعضه سكنت بقدر ما نقد ولو اقل من مدة العدة
 ويجري مثل ذلك في الوجبة واما المشاهدة فلا سكني لها فيها قول واحد ونخصه
 ان الصور اربعة وهو ان ينقد الكراه فلها السكني كان مشاهدة او وجبة وان
 لم ينقد ففي المشاهدة لا سكني لها وفي الوجبة تاويلان فان قلت اذا كانت
 وجبة ولم ينقد فلا يفسخ الكراه بموت المستاجر بل يبقى علي ورثته فلم لم ينقد
 علي سكنها قلت انتقال التركة للورثة مع عدم نقد الميت الكراه قبل موته
 اضعف تعلقها بالسكني وسكنت اي المعتدة من طلاق او وفاة المرأة
 تفسير لفاعل سكن لا سكني لها اي من تركة الزوج فلا اجرة اي للمسكن
 عليها اي المعتدة حيث لم تستحق السكني من التركة كما كانت اي وهي عصة
 زوجها فتلازم المكان الذي كان مشاها ومصيفها فيها تبين المعتدة
 من دارها حيث كانت تبين فلو كانت دار ذات بيوت في احداهما ساكنها وكناها
 فتقدفها وتبين في بيتهاهذا واسطوانها وساحة حجرتها حيث شئت
 وان كان بها مقاصير فلا تبين الا بمقتورنها ابو عمران كل ما تقطع فيه ان سرقت
 منه مما يجوز عليها الا تبين فيه وما لا تقطع فيه تبين فيه بن عرفة كان يعرفه

بمسأوا واخفى وقال عياض بن عبد الله بن ابي اسحاق قال سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول
في جميع ما كانت تسكنه في حياة زوجها قال بعض المتأخرين وهو كل ما
سقط من دار زوجها لا تقطع عياض فيه نظروا ما ذهب اليه الا بهر في واج
القصار لا تبني الا حيث كانت تبني مع زوجها استحسان ولعل كلامه في الكتاب
علي هذا ابن عات قولها خلاف ما في الموازنة لا تبني الا في البيت الذي كانت
تبني فيه وان نقلها الى الزوج الزوج لمسكن اخر لم يغيره قبل بالضم
عند حذف المضاف اليه وبنية معناه اي قبل الطلاق والموت انتم بضم
المثناة وكسر الهماء اي الزوج بانها لا تستشعر بغيرها تحيل علي اسقاط
سكنها في مسكنها ففعل بنقيض قصده رجعت اي المرأة لمسكنها الذي
كانت ساكنة فيه قبل الفراق واعتدت فيه لانه حق له تعالى في كتاب محمد
في رجل اكره منزلا وانتقل اليه فلما سكنه طلق زوجته قال ترجع الي المسكن
الذي كانت فيه او لا ويحمل الزوج علي التهمة انه قصد بالكره ان يخرجها من المسكن
الاول ولا يفتد فيه واجرة الرجوع اي للمسكن الاول عليه اي الزوج الذي
نقلها لمسكن اخر قبل الفراق الرامي المسئلة مفروضة فيمن طلقها ولزمها
الرجوع كما في ابن عرفة وغيره عن ابن عمر قال ان طلقها في سفر فليزمها
الرجوع الي وطنها فليكره رجوعها العدوم لادخاله الطلاق علي نفسه
فان اعتدت بمحلها اثمت ولم يلزمه كراه رجوعها كما انه في موته لا كراه لها الرجوع
للمسكن الا لزم لها الانتقال للورثة موته اذا كانت تقعد حيث شاءت
كان كانت اي المرأة مقيمة وقت الفراق بغيره اي مسكنها لزيارة
ارحامها او تقوية او نهضة بل وان لشرط في اجارة اي لرضاع او عمل كخياطة
اشترط مستاجرهما ان يكون ارضاعها او عملها في بيته فمات زوجها او طلقها
وهي مقيمة في بيت مستاجرها فترجع لبيتها تقعد وانفسخت الاجارة
علي الارضاع او العمل لم يرضوا اي المستاجر ان يرضعها او يعملها
وارضاعها او عملها فيه نحو الخياطة نقه بما لحق الله تعالى فان رضوا فلا تنفسخ
ابواسحاق انظر لو كان مقامها فيه حق ادعي كغيره استوجرت بشرط ملكتها

بمدار

بمدار بوي الصبي ثمانية زوجها اعرف في هذا نسخا جارتها وترجع الي بيتها بخلاف حق
في تقالي في الاحرام والاعتكاف مواء لان سافرت اي الزوجة مع زوجها نقلت
بضم مسكون اي قاصدة توطن لمدار اخر فطريق عدة اي لموت او طلاق علي المرأة
في المسافة اي قبل وصولها للمكان المقصود فتخير اي المرأة بين القديري
الرجوع للمسكن الذي انتقلت عنه لتكامل العدة فيه وما ارادته استمدارها
مسافة له لتكامل عدتها فيه وما هي به اي وتكمل عدتها في المكان الذي هي مقيمة فيه
وقت الموت او الطلاق لان الموجب صدادها لا قرارها لرفض قرارها الاول وعدم
وصولها للثاني فيها ان نقلها عن رفض سكني موضع اعتدت حيث نقلها فان
مات في مسيرها وهي اقرب الي الموضع الاول او الثاني فلها المسمى الي ايهما
شاءت ان كان قريبا او المقام بموضع موته او قعدل حيث شاءت فتتم هناك
عدتها لانه مات ولا قرارها وهي كعدة اخرجها اهل الدار وسبق
في الاعتكاف ما يتعلق به في اي طريقا ناصرها علي غير منها اعتد ارعن عدم ذكره
هنا مع ذكره الاصل هنا ولا سكني لامة اي معتدة من طلاق او وفاة لم
تتو بضم المثناة فوق وفتح الموحدة وشذ لو اراضه نظر اي يسكنها زوجها
في مسكن غير مسكن مالها فتصاحب اي الامة حال عدتها سادتها اي
اذ انتقلوا من مسكنهم لمسكن اخر ولا كلام لزوجها لان حقهم في خدمتها لا ينقطع
بتزويجها فان بويت بيتا مع زوجها فلها السكني مدة العدة وليس لسادتها نقلها
من مسكنها فيما لمالك تقعد الامة المستوفي عنها زوجها حيث كانت تبني ولاهها
نقلها معهم حديث هذا خلاف قولها لا يسيرها ممن يخرجها في العدة فاذا منع
منه مشورتها فبايعها اولي وقبله الصقلي وابن عات وغيرهما واجاب ابن حجر
بان المتنوع اخراجها ولو اراد المشتري الانتقال لبلد اخر لم يجز له كبايعها وفي
الموازنة ان بويت مع زوجها بيتا لم يجز لاهلها نقلها حتي تقضي عدتها ابو عمر
هذا يعني المدونة وقيل بن عات بن عرفة فيه نقل لقولها ان يتنوع سيدتها
لبلد اخر فله ان يخرجها معه كالبدوية والبدوية تنتقل مع اهلها وهي قد
بويت مع زوجها بيتا فان قلت يرد هذا ان يقر بها بعد هذه ابي ان يتوأمه

بيتا او لا قلت انما ذلك في وجوب السكنى على زوجها وسقوطها ولا يلزم من وجوبها عليه
 منع انتقال سيدها بها كالحرة البدوية كبد وية اي مان زوجها او طلقها وثق عليها
 فراق اهلها فيجوز لها الانتقال معهم واوي اذا انتقل اهلها واهل زوجها معا اما ان بقي
 اهلها وارتحل اهل زوجها فقط فبقي مع اهلها ولا يجوز لها الانتقال مع اهل زوجها
 اللحن عدة البدريات اهل العمود والمقصود والشعر في البيوت التي يكن بها قبل الطلاق
 والوفاء فان استويا اهلها انتوت معهم لانها لو كلفت ان تبقى في بيتها وتنتوي مع اهل
 زوجها كان عليها مشقة وضرة بالحقاق باهلها عند انقضاء عدتها وان تنوي اهل
 زوجها خاصة فلا تنسئ معهم ولها اي المعتدة من طلاق او وفاة الانتقال اي
 عن المسكن الذي طوا عليها فيه موجب عدة لما اصبحت اي المعتدة الانتقال
 اليه من الامكنة لعذر اي لا يمكنها الاقامة معه بمسكنها ولا اراد الزوج انتقالها
 لخلاف ما اراد الانتقال اليه الا لفرقة شرعية كصيانة نسبه ابو محمد يستحب لا تقرب
 عليها الشمس الا في بيتها ولا يجوز لها ان تبني الا في منزلها فان خرجت ليلة من
 عدتها فباتت في غير منزلها اثبتت في فعلها ولا يجوز لها ان تغفل ذلك في باقي
 عدتها الا ان تخاف عورة منزلها او شبه ذلك مما لا يمكنها المقام معه فتنتقل ح نمر
 تقيم حيث انتقلت حتى تنتفي عن عدتها كوحشة اي حصلت للمعتدة
 الانتقال الجيران واما الخوف فيؤتي لها بموئسة ولا تنتقل عن مسكنها واجرة
 الموئسة تابعة للمنفقة فتلزم اي المعتدة الثاني اي المكان الذي انتقلت
 اليه فيصير كالاول لا تنتقل عنه الا لعذر اي لا يمكن معه الاقامة بالثاني فلها
 الانتقال عنه لما اصبحت فيها حكمها فيما انتقلت اليه حكمها فيما انتقلت عنه وان
 انتقلت لغير عذر ردوها الامام وهكذا اي المكان الثالث والرابع وما بعدها
 وكشوم جار البادية ايضا فتمت لادني ملايسة اي جار المعتدة في البادية بحيث
 تناف منة على نفسها او مالها فلها الانتقال عن مسكنها الا ان كان بها حاكم ينصف
 فالمد اراد ان علي عدم وجود الحاكم وعدم وجوده في الحضر والبادية بن عرفة فتمت
 ضابطه ان قدرت علي رفع ضررها بوجه ما فلا تنتقل وجعلها ابن عات على الفرق
 بين القرية والمدنية لان بها من ترفع اليه امرها بخلاف القرية غالبيا ورفعت الحاضرة
 اي

ان ان تبني على ما في
 منها ولا تستأنف
 العود والخيل
 الانتقال في
 من تنفق عدتها

اي المعتدة في الحضر التي خافت على نفسها او مالها من جار سوء امرها
 فيسويها نظام عن ظلمه ولا يجوز لها الانتقال عن مسكنها لضرر الجار لمكانها من التخلص
 بالوقع الحاكم ثرا ن ثبت ظلمها ولم يقد فيها الوعظ والذجر اخرجه الحاكم من مسكنها وان ثبت
 ظلم الجار فكذا كذلك واقدر اي الحاكم لمن تخرج اي من مسكنه سواء كان المعتدة
 او جارها ان اشكل اي امرها على الحاكم ولم يثبت ظلمها ولا ظلم احد منهما بان تجردت
 دعواهما عن البينة او تفارقت بينتان لهما بدون مرجح ونازع بن عرفة في القرية
 عند الاشكال وارتضى اخراج غير المعتدة لان اقامتها في مسكنها حق لله تعالى وهو
 مقدم على حق الادمي كما تقدم وهو وجوبه لقوله تعالى ولا يخرجن الا ان ياتين
 بفاحشة مبينة ولا بيان مع الاشكال وان نظرنه الخط بانه قد ثبت جوار اخرجهما
 لشرهما من حديث فاطمة بنت قيس فقد ردما لعدويها بان كلام بن عرفة عند الاشكال
 وقصة فاطمة ثبتت فيها شر المعتدة كما قال ونحوه للبناني والخروج اي من مسكنها عفت
 علي الانتقال وان لمس ما قبل هذه المبالغة خرجها لقضاء حوائجها كما فيها
 اي المدونة وفي هذه النسبة شئ المواق فيها لها التصرف نهالا والخروج سحر اقرب الفجر
 وترجع ما بينها وبين العشاء الاخرة الباجي عن مالك ولها ان تحضر الوس ولا تنصيا
 فيه ما لا تكسبه الخاد للحنين عن مالك لا باس ان تخرج قبل الفجر وروي محمد لا احب
 كونها عند امها النهار كله الخط يعني ان اللازم للمعتدة انما هو المبيت في مسكنها
 واما ما عدا ذلك فلها الخروج في حوائجها في طرفي النهار وحري في وسطه وسواء كانت
 معتدة من طلاق او وفاة باين او غير باين الا في بيتها ولها التصرف نهالا والخروج
 سحر وترجع ما بينها وبين العشاء الاخرة بن عرفة سمع بن القاسم للمتوفي عنها
 الخروج للوس ولا يبيت الا ببيتها ولا تنصيا بما لا تنصيا به الخاد بن رشيد هذا ان لم يكن فيه
 من اللوا اما جيز في الوس وفي كتاب بن مز من اذ انى الي الامام ان المعتدة تبيت
 في غير بيتها ورسول اليها واعلمها بما جاني ذلك واصر بالحق فان ابتهاد بها على ذلك
 واجبرها عليه وان اقتصر الاصل على الحوايج اي الخروج لها والفعال وان وصلت
 وان قبيل الفجر والعشاء بضم القاف وفتح الموحدة تصغير قبل ففتح فسكو للتقريب
 اي اخذ الليل فرب طلوع الفجر وفي اوله قرب العشاء بن عرفة فيها لها التصرف نهالا و

في طلاق السنة من
 التوبة ولا تبيت
 معتدة وطلاق او
 وفاة

الخروج سحر اقرب الفجر وتزوج ما بينهما وبين العشاء الاخيرة النخيل قال مالك لا بأس
ان يخرج قبل الفجر وادي ان يتناول الانساب فتخرج زوجها لطلوع الشمس وتأتي
حين غروبها بعض العمل كلام النخيل هو الايق بوف هذا الزمن فالمدار على الوقت الذي
يتشرف فيه الناس لتلايلهم فيها أهل العساة ولا تبني اي المقعدة من طلاق او وفاة
بغير مسكنها قال مالك لا تبني الا في بيتها ومن سكنه اي الزوجة التي
سكنت زوجها معها في مسكنها الذي ملكته منقعة سواء ملكت ذاتة او لا تبرعاً منها
لزوجها فطلعت اي الزوج زوجته بعد الدخول لها اي الزوجة على زوجها
الاجرة للمسكن مدة العدة لا تقطاع المكارمة بالطلاق وبه افي النخيل والمأزر
وقال بن العطار وابن المكوي لا اجرة لها بن رشد قول بن المكوي وهم العدوي يحمل
الطلاق عند الاطلاق فان طاعت له بالسكن في العصة ونوا بها فلا سكني لها وقد لا
واحد وان طاعت مدة العصة فقط فلها السكني قول واحد ومحل اذا اكرت المسكن قبل
عقد النكاح او كان ملكاً لها قبله فان اكرتة او ملكته بعد العقد فعليها الاجرة قول واحد
ومحل ايضا ان ثبت ملكها له او لمنقعة قبل طلاقه فان لم يثبت الا بعدة فعلى الزوج
الكره ان ذلك النخيل اذا كان سكن الزوج في مسكن الزوج بمكلا او كرا ولم يطلب
في حال الزوجية بكره مكارمة ثم طلق او مات كان لها ان تطالب بالكره للعدة اذا
طلق لانها بالطلاق خرجت عن المكارمة فلا يلزمها ان تكارمه في المستقبل ولا شيء
لها ان كانت في عدة وفاة كما لو كان في مسكن اكثر من غير وجبة فانه لا شيء لها وان مات
موسراً ولا شيء اي من اجرة المسكن الاول والثاني لمن انتقلت اي من
مسكنها الاصل غير عذر مقنع للانتقال لتركها ما وجب لها فلا يلزمه بعدد ما عليه
عوض وسواء اكرى المنزل الذي خرجت منه ام لا وقال النخيل ان كراه رجعت بالاقول
عما اكرى به الاول وما اكرت به كراهية اي من والد المخصون بولده اي الذي
تخصنه فتستقط نفقة الولد عن ابيه ما لم يقدر اي الاب على ردها اي
الحاضنة لمسكنها الاصل سواء علم الموضع الذي هربت له او لا فان علمه وقدر على
ردها لم يتركها فله النفقة لرضاه بالانفاق على الولد وهو على هذه الحالة
وجاز بيع الدار اي الساكنة فيها معتدة من طلاق او وفاة ان اعتد
بالاشهر

بالاشهر بان كانت غير حامل وعدها من وفاة او طلاق وهي صغيرة او بنتاً او يائسة فان
اعتدت بالوضع او الاقراء فلا يجوز للجهل بمدتها ولو وقع حيضها والبائع الفرم
اي العكس بالدين الذي على الزوج وما قبل المبالغة التي لا يتوقع حيضها كبت ثمان
او سبعين سواء كان البائع الفرم او الزوج وفي الزوج اي يبيعه الدار التي فيها
معتدة وبلا شهر يتوقع حيضها كبت يتشبع للمراعاة خلافاً اي بالجواز نظر
كون الاصل السلامة من الطوارئ وعليه فان حاضت وانتقلت للاقراء ولا كلام
للمشتري له دخوله بجواز ذلك وعدها جوازاً نظر للطوارئ فيعسخ ان وقع وبين
بفحات مثقلا اي البائع للدار التي فيها معتدة سواء كان الفرم او الزوج للمشتري
ان بها معتدة او استثنى مدة العدة اربعة اشهر وعشرا ان كانت من وفاة وثلاثة
اشهر ان كانت من طلاق والامني لا محذور في اي يبيع البائع ويستثنى
ذلك فلم يستثنى اي الذي لم يعلم ذلك الخيارات بين الرضي بالبيع وسكني
المعتدة الي لم يعدتها بجميع الثمن والود ولا شيء عليه كذا زوجة بيعت من غير
بيان كان حديث رتبة اي في حمل المعتدة الساكنة في الدار التي بيعت مع بيان
ان بها معتدة واجبت الرتبة زيادة المدة على الاشهر الاصلية حتى يتضح امر
الحمل فيثبت للمشتري الخيار بين الرضي بالبيع والصبر الي انتما العدة والدفع
الضرر عن نفسه لان المعتدة احق بالسكني وفسد اي البيع للدار التي فيها
معتدة من الفرم او الزوج ان وقع علي علي شرط ذوالها اي الدية اي علي
شرط انها ان لم تحصل اصلاً او حصلت وزالت قبل انقضاء العدة فالبيع لازم وان
استقرت ونومرد للجهل بزمانها كذا في التوضيح واعتراضه الناصور وضحه الرضي
قايلاً انه فقر غير صحيح وانما مضى كلام بن الحاجب البيع بشرط ملك المعتدة
الي زوال الرتبة هذه الموضع في كلام الائمة وبه قرر المحقق قال في الجواهر
ولو وقع البيع بشرط زوال الدية كان فاسداً قال القاضي ابواليد هذه عند
علي قول من يري للمبتاع الخيار طامعاً علي قول من يلزمه ذلك فلا تأثر للشرطين
عرفه وغيرها مع غيرها المتوفي عنها احق بسكني دار الميت من غيرها وبها
ويشترط سكتها هامة عدتها الصقلي وابن مرشد وغيرهما قال بن عبد الحكم

لا يجوز البيع بهذا الشرط لانه غرر ويفسخ وسمع ابو زيد ان بيعت عليه فلم يضي
اربعة اشهر وعشرين راتب فلما سكني حتى تخرج من عدها وهي مقيمة ثلثته به
سحنون ولو تمادى بخمس سنين لعلم المبتاع اقصى العدة خمس سنين فكانه قد مر
علي علمه بن رشد عن سحنون ان رتبته بخير المشتري بين فسخ البيع عن نفسه
والتماسك علي ان لا يولد البايع عليه شيئا ومثله في الواضحة واختاره محمد قال لانه
البيع انما يقع علي استثناء العدة المعروفة فلو وقع البيع بشرط الاسترابة كانه
فاسدا وقعبه التومسي فقال ان كان البيع بشرط الاسترابة لا يجوز لغير كونها
سنة او خمسا فاذا ملك الخيار في الاخذ والرد كان اخذه علي ان تسكن المرأة الى انقضاء
مدة ريبها كابتداء الشراء علي ذلك الا ان يكون علي احد القولين فيمن خيره بين
شئين انه لا يعد منتقلا ولا ادري معني تخريجه هذا اذ لا خلاف فيه كما لا خلاف
في انه لا يجوز بيع سلعة بعشرة نقد او خمسة عشر ابي اجل علي الا لزام وانما
يتخرج جواز ذلك علي القول بان لمن ابتاع سلعا استحق اكثرها علي العدد
التماسك بما بقي منها من الثمن ويحتمل ان معني قول محمد انه يخرج بين الرد
والتماسك علي انه بالخيار في الرد ما لم تنقض الرتبة لا علي انه يتمسك به علي ان
البيع لا يضر طالت الرتبة او قمرت وهو اولى ما يحتمل علي قوله قلت يرد تعقبه
بالاتفاق علي المنع في البيع بعشرة نقد او خمسة عشر اجل لانه المفسر
بيقين في كل سلعة لا الانتقال ولا يخرج بضم المنة فوق وفتح الواو ناسبة
صير المعقودة من دار الوظيفة اي المحبسة عليها كالقضاء والامارة
اذ اطلقها القاضي او الامير وهي ساكنة فيها ثم عزل او مات قبل انقضاء عدها
فلا يجوز لمن ولي بدله اخراجها حتي تتم عدها من طلاق او وفاة وكذا العهد اذ اطلق
زوجته او مات عنها وهي ساكنة في الدار المعجرة فلا يجوز اخراجها الي تمام عدها
ان لم ترتب بل ولو ارتابت اي خمس بطن او تخرج في سنة او الي خمس سنين
فان تحقق حملها فلا يخرج حتي تضعه كمن حبس عليه اي مدة حياته نصا وضما
في ترتيب الطبقات ثم علي اخراي كذلك فان الاول وترك زوجته ساكنة به فلا
يخرجها من صدار اليه حتي تتم عدها ولو خمس سنين واما المحبسة عليه مدة معلومة
ثم

ثم لا يتقل الاخر فلا تسحق زوجته السكني الا في المدة المعينة له فاذا انقضت قبل
تمام عدها لزمه ان يسكنها باخر بقية عده طلاقه بخلاف المحبسة علي المسجد
يسكنها احد الخدمه كامامه وموزنه ثم يطلقها او يموت عنها فتخرج زوجته ان راي اهل
المسجد وجماعته وجيرانه اخراجها من النظر والمصلحة هذا قول بن العطار وعليه اكثر
الشيوخ بن زرقون بن العطار مقصود علي دار محبسة علي المسجد تحبسا مطلقا
واما ان كانت محبسة علي امام المسجد ومثلا فلا يخرجها القادر اذ لا فرق بين بينهما وبين
دار القضاء والامارة وقيل بن عبد السلام وقطريف بن عرفة بان كونها حبسا علي
المسجد حبسا مطلقا اما ان يوجب للامام حقها في سكنها ام لا فان كان الاول
فلا فرق بين كونها حبسا علي المسجد حبسا مطلقا او علي امامه وان كان الثاني
فلا يجوز لامامه ان يسكنها الا باجازه موجلة فلا يخرج منها زوجته الا بتمام اجله
كمكثرة من اجنبي ويحث فيه البرزلي باختيار الاول وقرن بصفه حق في الحبس
المطلق وقوته في الحبس علي الامام ومثل الحبس علي الامام الحبس علي الموزن
ونحوه ووجه ما في المعيار في مواضع انما حبس علي المسجد لا يوجرا لامام
ونحوه كالموزن الا بما فضل عن حصر المسجد وبناءه ونحو ذلك وما حبس علي الامام
ياخذه وحده علي كل حال وان دلالة المطابقة اقدم من دلالة التضمن لانه الاول
صرح والثاني لم يقبل التاويل وقال بعض القرويين انه دار المحبسة علي المسجد
كدار الوظيفة بن عات وعليه جري العمل بقرطبة ولم يحكم بن شاس ولا ابن الحاجب
غيره واكثر الشيوخ كعبد الحق والبايجي وابن زرقون وابن رشد وغيرهم اقتصر
علي ما قاله ابن العطار وقرنوا بينه وبين مسئلة الامير بان سكني الامام علي وجه
الاخراج بخلاف الامير والي هذا ذهب عبد الحق والبايجي وغيرهما ومنهم من قال
اجازة الامام مكرهه واليه ذهب بن المناصف ومنهم من قال لان لامارة الامام
حصاني بيت المال ودار الامارة من بيت المال بخلاف دار المسجد واليه ذهب بن
رشد **مسألة الاستبراء** لغة الاستبراء لغة الاستقصاء والبحث والكشف عن امر
غامض وشرعا الكشف عن حال الرحم عنه انتقال الملك لحفظ النسب قال في التوضيح
وقال بن عرفة مدة دليل براءة الرحم لا رفع عصمة او طلاق فتخرج العدة ويدخل

استبراء الحرة ولولعان والموروثة لانه للملك لا الذات الموت وجعل القرافي حشنة
طلب براءة الرحم لانه استيفال يخرج استبراء اللعان لانه لا يكون لا عن طلب ابن
شاس سبب الاستبراء حصول الملك او زواله يجب استبراء من تجده ملكها اي
الامة التي تجدد الملك عليها بعوض او بغيره ولو بانقراضها من عبده او اشتراها
منه لانه تجدد ملكها فلا يجب على الزوج استبراء وهاتين عرقه ويجب الاستبراء
في الامة الممكن حملها بنقل ملكها ولو بغير عوض علي من انتقل اليه ان احدث
حمله ولم يعلم نفي حملها وحوز السبب كالمالك ونقل ملك العبد لسيده والحز
كالاجنبي والكل لان المراد اي يتجدد الملك على الليالفة وسبقني العدة
حكم المفصولة التي اعتد اربعين عدم ذكرها مع ذكر الاصل لهما هنا ولم توقف
بضم المثناة فوق وفتح القاف اي تتيقن وتعلم براءة اي الامة من الوطن
وان تيقنت اي غلب على الظن براءة ما منه كن حاصلة عنده مروهنة او مودعة
ولم يخرج ولم يلج عليها سيدها ثم ملكها فلا يجب استبراءها كما ياتي ولم
يكن وطوها اي الامة مباحا اي لمن تجدد ملكه عليها قبل التجدد فان كان
مباحا قبله فلا استبراء كمن اشترى زوجته كما ياتي وحلت بفتح الحاء المعجمة
واللام مشددة اي جاز وطوها من تجدد ملكه عليها في المستقبل اي بالنسبة
لزمان تجدد الملك فمن اشترى مخمرا من نسب او رضاع او صبرا ومزوجة بغيره
فلا استبراء عليه ويحدث بن عاشر في هذا الشرط بانه غير محتاج اليه لما ياتي ان
الاستبراء انما يجب عند ارادة الوطن وهذه لا يطاها وايضا فاستبراءها واجب
عند تزويجها الا ان يجير البايع بالاستبراء قد ذكرهم هذا الشرط غير محرم اطلاقا
اي الوطن كسنت تسمع سنين فان كانت صغيرة غير مطبقة فلا استبراء وكبرة
اي انقطع حيضها ويست منه كسنت سبعين سنة لا تحلان اي الصغيرة
المطبقة والكبيرة الياسية او خشا بسكون الحاء المعجمة اي خمسين سنة
الحلقة او بكر اي مسدودة تقيد او لان البكارة قد تسري ما يوشح فتحمل
ابن عرقه والمعرف ان الوخشى وكون زوجها ابيا وامراة او صبيا او خصيا او مجنونا
او ذمرا منها وكونها بكرا كالعلي والحاضر والرجل والمسلم والاجنبي والشيبي
اللعين

اللعين هو في الوخشى ولو ابيض مسحب ان كان البايع امراة وفي وجوبه ان كان رجلا
ياستبراء قولان الا ان يعلم ميل البايع له فيجب الا في المتجالة وان كانت عليه او
وخشا وبايعها امرأة او مابعد هاتين وجوبه ثانيا يستحب لها ولو اتيه اشبه مع ابي
الفرج وغيرها كان طلقت اي الامة ولو قبل البناء اي من زوجها بها واوه
للحال ولو صلة لانه ما بعد البناء لا استبراء والمعنى ان الامة المتزوجة ان
طلقها زوجها قبل بناءه برأوا راد سيدها وطبها يجب عليه استبراءها بحضنة
لانه ان ظهر بها حمل يلحق زوجها ولا يفتني عنه الا بدعي لا مكان اتيانه اياها
خفية قاله ابن القاسم وقال سحنون لا استبراء عليها ولا تزوج بضم المثناة
وفتح الواو والموطوءة اي سواء وطبها سيدها وغيره ولا تباع اي التي
وطبها سيدها فقط الا بعد اي الاستبراء اما التي وطبها ران او غاصب
او غالطا وزوج فيجوز بيعها قبل استبراءها لان حملها منه ان كان رقيق بن عرقه
وفيهما يجب لارادة بيعها ربا من وطبها اياها ولتزوجها ان وطبها او زنت او
ابتاعها ممن لم يمت وطبها او الحاصل رده لا يجب الاستبراء في البيع الا من
وطبها المالك وفي التزويج يجب من وطبها المالك وغيره هذا هو الذي يدل عليه
كلامهم والفرق ان النكاح لا يصح في الاستبراء مطلقا بخلاف البيع فيجوز بيع
المعتدة والمستبراة من غير المالك افاده البناء وصدق بفتح الحاء مشددة
الزوج اي زوج الامة فاعل صدق السيد اي سيد الامة الذي زوجها
ايه فيه اي الاستبراء فيجوز للزوج وطوها من غير استبراء معتد على اخبار
السيد انه استبراءها قبل تزويجها اذ لا يعلم الا من حضنته كما تصدق المرأة في
اخبارها بانقضاء عدتها بنشاس اذ زوج السيد امته قبل قوله في براءة زوجها
وجاز للزوج الاقدام على وطبها ويؤمن فيها كما تؤمن الحرة كالمشتري اي امته
فيصدق بايعها في اخباره باستبراءها ان اراد اي المشتري انكاحها
اي الامة الخاطبة غيره لا وطبها اي الامة فلا يجوز للمشتري تصديق البايع
في اخباره باستبراءها عليه استبراءها قبل وطبها ولو اخبره البايع بالامانة
انه استبراءها قبل بيعها بنشاس لو اشترى امته فلم يستبرأها واراد تزويجها

فصل يجوز للزوج الاعتماد على قوله انه لم يطاها وعلي قول البائع انها بنية الرحم كما كان
يصدق قبل عقد البيع ام لا في ذلك قولان وجعل به الحاجب المشهور القول بالجواز
اوساء الظن اي من مالها بها لتكر خروجها اي الامة من منزله وهي
مروهنة او مودعة عنده ثم ملكها او مملوكة له غير امينة واراد وطاها فان اراد بيعها
فلا يجب استبرائها بالاولي مما تقدم كما حققه النباي زاد علي عب وفي مجرولة الحال
خلاف اما امته المأمونة علي بضرتها فلا يجب استبرائها بتكر خروجها المسقة
قاله عجم عن الاقنيسي او كانت اي الامة لغائب اي لا يمكن الوصول
اليها ولم يتكرر خروجها ثم ملكها حائرها فيجب عليه استبرائها ان اراد وطاها
لانها يسا الظن بها او محبوب اي وامراة او محرمها اي الامة من نسب
او رضاع او صهر فيجب استبرائها علي من تجدد ملكه عليها لسوء الظن المأزر في
الجامع ان كل امته امن عليها فلا استبراء فيها وكل من غلب علي الظن حرها او شك فيه
فلا استبراء لازم وكل من جوز حصوله فالمنزلة فيه علي قولين كصغيرة مطيقة
ويايسة وكاستبراء الامة خوف ان تكون زنت وهو المبر عنه بالاستبراء لسوء الظن
وكاستبراء الوحش لان الغالب عدم وطى السادات لهن وكاستبراء من باءها
محبوب وامراة او ذ ومحرر والمشهور في هؤلاء الثلاثة الاستبراء وكاستبراء المكاتب
ابن بن القاسم فيها الاستبراء اذا عجزت وقال بن الحاجب عن بن القاسم يجب استبراء
من تحت يده اذا كانت تخرج او من كانت لغائب او مكاتبه اي معتقة علي
ماله موجب عجزت اي عن دفع ما كوتبت به لسيدها ورجعت لرقه واراد سيدها
وطاها فيجب عليه استبراء وسوء الظن ان تصرفته لنفسها فان لم تصرف
لنفسها ولم تخرج فلا استبراء عليه بن عوفه والمكاتبه تعجز ان كانت لا تخرج من
حوزه سقط والا فلي وجوبه قالها يستحب وراعيها ان كانت تاوي اليه وان
انقضت وجب وخامسها ان كانت متممة او ارسلها اي الامة المبيضة بضم
الميم وسكون الموحدة وفتح الصاد المعجمة اي المرسل معه بضاعة لبلد اخر ليسوعها
به ويشترى بثمنها امة تفعل وارسلها مع غيره تعد يا اي بلاذن من صاحب
المال فيجب عليه استبرائها بعد وصولها له فان ارسلها مع غيره باذن صاحب
المال

المال صار لآتين بها امين صاحب المال فاذا اخبره بحبيضا في الطريق كفاه ذلك فيها من
المبيضة مع رجل في شراء جارية فبعث بها اليه فحاضت في الطريق فلا يقربها حتى يستبرئها
او مات سيدها اي الامة فنان كانت او ام ولد او مدبرة فيجب استبرائها ان لم يسبق
لها عدة ولا استبراء بل وان بعد اتمام استبراء اي للامة من زني او اشتباه او غصب
او تجرد ملك فان مات سيدها بعده وجب استبرائها فيها لو استبرأها ثم مات لم ينتفع
بذلك الاستبراء او عدة اي من طلاق زوج الامة او موته وسواء كان سيدها
حاضرا او غائبا يمكنه الوصول اليها وسواء اقرب طريقها ام لا فيجب استبرائها علي من
ملكها لانها قد حلت لسيدها من مالها لسوء الظن اذ لا مانع له من وطاها وكذلك
يجب الاستبراء علي المشتري بعد الاستبراء او انقضاء العدة فيها لو باعها بعد انقضاء
العدة فاستبرأوها حيضة وقبلها اي وان مات سيدها لامة قبل تمام عدتها
اكتفت اي الامة بها اي تمام عدتها من طلاق زوجها او وفاته عن الاستبراء وامري
لومات وهي في عصمة زوجها لا نهالم تحمل لسيدها من مالها لسوء الظن بها
كما يبيع اي للامة في عدتها فتكفي بها عن الاستبراء لانها لم تحمل لسيدها وقتما
قولي التروجة في عدم الاستبراء اذا بيعت لغير زوجها لدخول المشتري علي
استرسال الزوج عليها فلم يقتض تجدد ملكها حلها وسبق في الشروط وحلت في المستقبل
تشبيهه في كفايتها اي العدة عن الاستبراء ان وقع اي البيع قبل
مضي اي العدة لانها اي الامة المعتدة قولي اي بعدم وجوب الاستبراء
المتروجة اي التي بيعت وهي متروجة فلا يجب علي مشتريها استبرائها
لانها لا تحمل بالشرا مادامت في عصمة زوجها وكان عتقت اي الامة فيجب
عليها الاستبراء من ما سيدها قبل ان تزوج في كل حال الا ان يغيث اي السيد
عن بلد الامة ويسافر لبلدا بعيدا اي علم انه لم يقدم منه وحاضرت في غيبته
قبل عتقها فلا يحتاج الي استبراء او يسبق استبراء اي للامة علي عتقها
او عدة اي للامة من طلاق زوجها او موته علي عتقها فلا شيء اي من
الاستبراء واجب علي غير ام الولد اما ام الولد فيجب عليها استيناف استبراء
حيضة بعد عتقها مطلقا لانها فراش سيدها كالزوجة فالحيضة في حقها كالعدة

في حق الحرة فكما تستأنف الحرة عدة بعد موت زوجها الغائب غيبة بعيدة علم عدم
قدومه منها بعد تمام استبوابها قبله من زني او شبهة فكذا لك ام الولد والعتق المهر
عن التصريح بكون الاستبراء بحضنة بقوله في العدة وهل كذلك الامة ونسب اليها
او حضنة مطلقا طريقان اما هي اي ام الولد الخيان لمفهوم غير ام الولد
من الاستبراء اي اذا عتقت بموت سيدها مطلقا اي بمن التقييد بعدم غيبته
بعيد ام مع سبق عدة او استبراء لانها اي ام الولد كمن حاضته عنده اي
السيد الذي تجد ملكه الامة ثم ملكها اي الامة بشراء او هبة او ارش
من مودعة وموهونة ببيان لمن ولم يخرج اي الامة من بيت المودع بالفتح
والمرتحن ولا يلج السيد اي المودع بالكسر او الراهن اي دخل على الامة
المودعة او الموهونة في بيت المودع بالفتح او المرتحن فلا تجب علي من تجد ملكه
استبوابها لتيقن البراءة اي براءة الامة من الوطي وسبق في الشروط
ولم توقت براءتها وغلبة الظن في الغنة كاليقين جواب عما يقال البراءة
هنا منظونة لاستيقنة او عتقت اي السيد منه وتزوج اي السيد
الامة التي اعتقها والحال انه لم يتقدم علي عتقها موجب لاستبوابها فلا يجب
عليه بعد عتقها الا قبل تزوجها ولا بعده وهذا محترز قوله في الشروط ولو
يكن وطوها مباحا اما ان تقدم له موجب كعتقها بمجرد تجد ملكها فلا بد
من استبوابها ولا موجب بضم الميم وكسر الجيم اي سببا لوجوب لان
اعتقت اي الامة الخيان لمفهوم ولا موجب للاستبراء فيستبرئ اي الامة
التي اعتقها بمجرد الشراء وتزوجها وجوبا وحكاية هارون التي في عجي ان
رجلا اهدي لها رونا جارية وقال له انها برة الرحم فاراد هارون مسها لحيته
فقيل له عليك استبراء فقال لما لك يا ابا عبد الله هل من حيلة فقال اعتقها
فتصدق انها برة الرحم وتزوجها ففعل ذلك فارسل له عشرة الاف دينار فزادها
وقال انها اردت وجه الله تعالى ضميعة اي رزية لان الصحيح ان الله انما يملك
قاصبه ابو يوسف لا مالك وحقها لان المذهب وجوب استبوابها في التوضيح انما لم
يجب الاستبراء علي من اعتق وتزوج لان وطئها الاول صحيح والاستبراء انما يجب من
الماء

الماء الفاسد وسمعت من اتق به في المسئلة قول اخر بالاستبراء ولم اره الا انه وهو
انظر ليفرق بين ولده بوطي الملك فانه ينتفي بمجرد دعواه من غير عين علي المشهور
وله من وطئ النكاح فانه لا ينتفي الا بلفان او اشترى زوجته فلا يجب عليه استبراء
قبل وطئ الملك وهذا ايضا محترز قوله ولم يكن وطوها مباحا ابو الحسن قد يقال لا يستبرأ
فاية تميزه ماء الملك من ماء النكاح لان ولده النكاح لا ينتفي الا بلفان وله
الملك ينتفي بغيره ولانه ان اشترىها حاملا ففي كونها ام ولده خلاف
فان باعها اي الزوج زوجته بعد شرايها قبل الدخول بها بعقد النكاح او بعده
وبعد وطئ الملك او بعد الدخول وحضنة بعد الشراء وقبل وطئ الملك او بعد
الدخول وحضنتين كذلك حلت للمشتري او من يزوجه المشتري بله بحضنة لانه
ان لم يدخل فليس لفسخ النكاح عدة وان دخل ووطئ الملك فعدة بعد عدة ففسخ النكاح
وان دخل ولم يوطئ الملك وحاضته قبل البيع حضنة احتاجت لحضنة ثانية
تكمل بها عدة ففسخ النكاح والعتق بها عن استبراء تجد الملك كما تقدم وان
دخل ولم يوطئ الملك وحاضته حضنتين قبل البيع فعدة تمت عدة ففسخ النكاح
واحتاجت لاستئناف استبراء بحضنة بعده فان اشترىها بعد الدخول وباعها
قبل وطئ الملك والحيف فلا تلج الا بحضنتين عدة ففسخ النكاح او عتقها
اي المشتري زوجته قبل الدخول او بعد وطئ الملك او بعد حضنة حلت للزوج بحضنة
فان اعتقها بعد الدخول وقبل وطئ الملك والحيف فلا تلج الا بحضنتين عدة
فسخ نكاح الامة فان اعتقها بعد حضنتين حلت للزوج بدون استبراء كما تقدم
او عجز اي من ادا النجوم المكاتب اي المعتق علي مل موجب الذي
اشترى زوجته قبل الدخول اي من المكاتب بزوجته فلا عدة عليها لفسخ
النكاح او وطئ الملك اي عجز المكاتب بعد شرا زوجته المدخول بها ووطئها
بالملك او بعد حضنة اي او عجز المكاتب بعد شرا زوجته المدخول بها قبل
وطئ الملك وبعد حضنة او حضنتين حلت بفتح الحاء واللام مشددة اي جازت
الامة لسيد المكاتب ان مات وان تزوجها السيد منه ولمن زوجها السيد لم
يجب عليه اي بعد الموت والاستبراء لما تقدم والا اي بان دخل ولم يوطئها

بعد الشراء لم تحض بعده فبعد الغسل أي لا تحل للسيد أو الزوج إلا بعدة فسخ
نكاح الأمة بشرايا وهي قرآن لما تقدم فيها من اشتري زوجته قبل البناء وبعد
لم يستبرأ أو ابتاعها قبل البناء ثم باعها قبل أن يطأها أو بعد أن وطأها فليست
المتباعدة بحبيضة وكذلك إن ابتاعها بعد البناء ثم باعها بعد أن وطأها لا بد وطأه
فسخ لعدم تمامه ولو باعها قبل وطأها فلا تحل إلا بحبيضة عدة فسخ النكاح
وكذلك لو طلقها بعد البناء واحدة ثم ابتاعها في العدة ثم باعها ولم يطأها فحبيضا
من يوم طلاقها تحل وان باعها بعد حبيضة لم تحل إلا بحبيضة ثانية ولو باعها قبل انقضاء
العدة فاستبرأوها حبيضة لأن الطلاق واحدة أو ثلاثا بن شاس إن ابتاع زوجته
بعد البناء ثم باعها بعد وطأها فليست بها المتباعدة بحبيضة لأن وطأه فسخ
عدتها عنه ولو باعها قبل وطأها فلا تحل إلا بحبيضة لأنها عدة فسخ النكاح وكذلك
لو طلقها بعد البناء واحدة ثم ابتاعها في العدة ثم باعها ولم يطأها فحبيضان
من يوم طلاقها تحل وان باعها بعد حبيضة فلا تحل إلا بحبيضة ثانية وإن اشترى
مكاتب زوجته ولم يطأها حتى مات أو عجز فعلى السيد فيها حبيضان من يوم
الشراء إلى هذا الرجوع ملكه أبو محمد رجوع مالك في كل من اشترى زوجته من حر
أو عبد ثم باعها أو اعتقها إلى حبيضتين وإن طأها استبرأ على حايض بان
تجد ملكه لرجل أو أعتقه وليست أم ولد لم يجز له أي الاستبراء الكتمان
بالحيض الحاصل في كل حال إلا أن يمضي أكثره أي الحيض قبل طريان سبب الاستبراء
فيتنازع الاستبراء وهل اندفاعا أي هل المراد بالكثرة أكثره اندفاعا للدم
من الرحم ونزولا وهو اليومان الأولان ولو كان أقله زمانا بان اعتادة خمسة
أيام فأكثر وهذا تأويل بن شاس نقله بن القطار وابن عبد السلام أو زيفا
أو المراد بالأكثر أكثر زمانا وهذا تأويل أبي بكر بن عبد الرحمن ولابن الموار
ما لم يمض حبيضة استبرأ يعني أنه قيد الأكثر بما يحض إلى أصل عن استيناف
استبرأ بعد مضي قدر حبيضة كافية في الاستبراء قبل حصول موجب الاستبراء
من الحيض بن شاس محمد المعتبر في ذلك أن يكون الذهب من زمن الحيض مقدار
حبيضة يصح بها الاستبراء وصرح بن عبد السلام والوضوح مفرغ على هذا القيد

بعد البناء

الحاصل

أنه

أنه إذا مضى حبيضة استبرأ لا يجزيه الباقي ولو كان أكثر كما لو اعتادت اثنا عشر أو
خمس عشرة يوما وملكها بعد أربعة أيام منها فلا يكتفي بهذا الدم لنقد حبيضة
استبرأ والذي نقله بن عرفة عن محمد ثقيف المشهور وهو أن الشراء أول الحيض
يقبل أن تاخر عن الشراء قدر حبيضة ما لم يتقدم أكثر منه بن عرفة ولا مضات
تساويا ومفهومها فيه متعارضان والأظهر لفوه ونص بن عرفة وفي وجوبه
في مستبرأة في أول دمها بقية قول ابن شعبان مع فضل عن رواية أشهب وقول
ابن رشد رجوع مالك عنه والمشهور وعليه قال محمد أن تاخر عن البيع ما يستقل
حبيضا كفي ما لم يتقدم أكثر منه قلت لأنص إن تساويا ومفهومها فيه
متعارضان والأظهر لفوه ونقل أبو حفص عنها لفظ أول الحيض وعظها قال
وفي اعتبار المعظم بكثرة اندفاع الدم وهو دم اليومين أو لا بما بعدهما وإن كثرت
أيامه أو كثرت قضاها قول ابن شاس وابن عبد الرحمن وليس بصواب قلت هو ظاهرها
مع الموازية فيها قال مالك إن كانت في أول حبيضها أجزاء وإن كانت في آخرها
فلا يجزيه مثل اليوم وما سببه الشيخ عن الموازية أن يبقى من حبيضها إلا
يومان ولا يجزيه وإن بقي أيام قد ما يعرف أنها حبيضة أجزاء قلت وليس في
لفظها عظمها والأصوب اعتبارا لا أيام ما لم يقل دمها جعله أي يقيد ابن
المواز فتعقب أي تعقبه الرصاص ونصه قوله وهل إلا أن تمضي حبيضة
استبرأ إلى ظم كلامه بل صريحه أن هذا أحد التاويلين في المسئلة وليس كذلك
أدلم أرمني قائلها هلكة وإنما هذا القيد لمحمد قيد به المشهور خارج عن
التاويلين كما ستعرفه وإطال الرصاص الكلام فانظره وإن وطئ أي الأب
جارية ابنه أي بعد استبرأها من ما غير ابنه حلت له أي الأب
على الرابع بن عرفة وفيها أن وطئ جارية ابنه فقامت عليه استبرأها
لفساد وطئه إلا أن يكون استبرأها وقال غيره يستبرأها لفساد دماثة الذي
أوجب قيمتها وفي كونه وفاقا أو خلافا لم يقيما مع بن زرقون وابن
الشقاق وابن الكاتب وابن رشد مع القابسي والأكثر ورد القابسي حجة الغير
بفساد وطئه لأنه قبل وجوب التقويم بأنه بعدة لوجوبه بالمقدرات لأنها

في التبرع كالوطي ورواه ابن عبد السلام يمنع الغير لزوم القيمة بل الابن بالخيار كقول
سحنون يريد بتعديل القية قوله بانه لا ينبغي صب ما به على الماء الذي لزمته القيمة
لانه اي الاب ملكها اي الامة ملكها اي الامة له اي الوطي فالقوة
بفتح الفاء تكون الراي فرض المسيلة وموضوعها تفريع على قوله حلت له
لم يطاها اي الامة قبل ابيه والا اي بان وطياها الابن قبل وطي ابيه حرمت
اي ابد اعلمها اي الاب وابنه في الصنوع والمراد بغير الاستبراء ذات وطنة الاولى
حيث ذاته كانت تكون عند الاب وديعة او موهبة مثلا ولم يلج الابن ولاسا الظن
فانه لا يجب الاستبراء في تلك الحالة او كانت الاب استبراء قبل وطي الاول اما ان
كانت بحيث يجب استبراءها ووطي الاب قبل الاستبراء فانه لا يلزم استبراءها
منه ما به الاول لو وضع لفساد له بترك الاستبراء وان غاب عنها اي الامة
له اي المشتري نذب اي الاستبراء وقيل يجب ان رد اي الامة للبائع
فلو كان الخيار مشروطا للبائع او لها او لاجنبي وردت للبائع فلا يلزم منه
استبراءها قال بعض الشيوخ قول المدونة اذ لو وطياها المتباع فكانت بذلك
مختارا يدل على ان استحسان الاستبراء انما هو حيث يكون الخيار للمشتري
فقط وهو ظاهرها او صريحها وبيان ذلك ان الخيار اذا كان لاجنبي او للبائع
وغاب عنها المشتري كان محتوفا من وطياها شرعا ولا يتأتى فيه قولها اذ لو وطياها
الخ لانه لا خيار له اصلا فان لم يرعوا المانع الشرعي فيلزم منهم انها ان كانت تحت
امين يلزم الاستبراء وهو لم يقولوا هذا بل لو كان الخيار للمشتري مع غيره لا
يستحسن الاستبراء في غيبة المشتري عليها لانه ممنوع منها شرعا ولا يفيد
اختياره بوطيه هذا الذي فهمناه وهو ظم قول المتن بخيار له بنان العدوي وهو
المعول عليه لانه انظم من كلام المم والمدونة وللمسيد اي الذي وطي امته واراد
بيدها قبل استبراءها والمشتري اي الذي اراد شراء الامة التي اقومريد
بيدها بوطيها عنه امين اي يجعل الامة قبل بيدها او بعده عند شخص
في امانة ذكر ذي زوجة او سوية او محرما او انثى وهي المستحبة حتى ترمي الدم
وهي اي جعل الامة مدة استبراءها عند امين وانته مراعاة الخيرة الموضوعة

الخيرة الموضوعة جعل الامة مدة استبراءها في حوز مقبول خبره عن حيفتها ولو
قال عند براءتها بدل عن حيفتها لشمع مواضعة الصغيرة والياشنة وان مواضعة
كل ثلاثة اشهر واجب بانه اقصر على الحيض لانه الاصل او الغالب او يجعله كناية
عما يقتضي به مواضعتها ووجبت اي المواضعة في الموطوعة اي التي
وطيها البائع بالفعل بل ولو شاتا وهي العلية التي لم يقر باسرها بوطيها
قال فيها وان وطي امته فلا يبيحها حتى يستبرأ بها ثم لا بد ان باع الرابعة من المواضعة
كان قد استبرأها ام لا اه بخلاف الوضئ التي اقربوطيها فلا مواضعة فيها من
استبراءها البائع ولذا قال ابن عرفة او وضئ غير مستبرأة من وطي سيدها وقال
ابو الحسن اذا استبرأت الرابعة فلا بد من مواضعتها واما الوضئ اذا استبرأها
فلا مواضعة فيها ونذب اي في الامين الذي يجعل الامة عنده النساء فيها
الشان كونها على يد امرأة فانه وضعت بيد رجل له اهل ينظرونها اجزاء وفيه
الذخيرة شرط الرجل كونه متزوجا العدوي ينبغي ان يكون هذا هو المعتمد ثم لا يبت
بعض شيوختنا جعله هو الاصول ابن عرفة اللخني في كراهته ما مون لا اهل له
ومنعه قول محمد من اذ لترعها من مامون لا اهل له فله ذلك بخلاف ذي
الاهل اللوجب وكفت واحدة بن عرفة وفي الاكتفاء بخبر الواحدة ولزوم
اثنتين نقل الصقلي عن ابن الكاتب مع ابن عبد الرحمن واللخني عن المشهور والمتيلي
عن الاصيلي والقرويين والانه لم يسن وما به العمل والصقلي عن الابياني مع نقل
اللخني فيمنع في الحمل وعيب الفرج واجراه التونسي وابن حجر في الخلاف في التقا
الواحد والرجحان ومقوم العيب وكراهي جعل الامة مدة استبراءها عنه
احدها اي البائع او المشتري المامون خوفا من تساهل المشتري في اصابته قبل
حيضه نظرا للعقد البيع او البائع تطرأ كونها في ضمانه ويجوز جعله اعنف من المامون
فيما يكره ان توضع على يد المشتري وان فعلا اجزاءها في كتاب محمد ومثل ذلك
البائع بن عرفة في كراهته ما نة المتباع او البائع ومنعهما قولان لها في المتباع
ولمحمد في البائع ولا يصح فيها قلت ظم الجلاب ونصه بن حبيب في النوادر ايمان
المتباع جازر وظاهره في قسم المحبس كذلك في البائع الصقلي عن محمد بن ب

القاسم وضعها عند غير متباعها حسن فان وضعت عنده جاز ولها يورثها العقد غير
والقول للبائع اي لان ضمانها منه وان اتفقا اي البائع والمشتري على غير
اي الامين ولما ان اتفقا على احد في فلكل منهما الا انتقال قاله المازري وفسد بيع
المواضعة بشرط النقد اي تحيل المشتري الثمن للبائع قبل تمام الاستبراء ولو لم
يحصل نقد بالفعل لتأديته للترددين التمنية ان ظهرت براءتها من الحمل والسلفية ان
ظهر حملها اما النقد بلا شرط فلا يفسد بيعها فان شرط عدم المواضعة او ابرأها
وهي غير معتادة فلا يفسد بيعها بشرط النقد ويبطل الشرط ويتبرع الثمن من
البائع ولو لم يطلبه المتباع وطبع عليه ويجري عليها حكم المواضعة من الضمان وغيره
ولو بعد غيبة المشتري على الامة بن عرفة بن رشد المذهب وجوبها ولو في بيع
سلطان او مسافر وروي المتين لا مواضعة على مسافر عابث سبيل الا بشرط في
العقد وعزاه بن زرقون لابن شعبان قال ونحوه لما لك في المبسوط وفي صحة
شرط استعاطها في العقد وبطلان ثلثها بطلان مطلقا واربعا ان شرط
نقد الثمن وخامسها ان تمسك بالشرط فانظره كالنظر في اي النقد
في الخيار اي في بيع المواضعة بشرط الخيار للبائع او للمشتري او لهما ولا جنبي
في فساد البيع لتأديته لغرض ما في الذمة في موخر لان البائع اذا قبض الثمن
الذي لا يعرف بعينه كالدراهم صار له في ذمته للمشتري فاذا امضى البيع من
له الخيار او بمضي الزمن فقد سقط المشتري الثمن الذي له في ذمة البائع في
الامة التي لا تنتقل لضمائه الا بظهور براءتها من الحمل واو لي شرط النقد والتد
بين السلفية والثمن لا يقتضي الفساد الا مع الشرط وفسخ ما في الذمة يقتضيه
مطلقا وان وقف الثمن اي جعل ثمن الامة المواضعة عند امين حتي تبين
امرها ببرائتها من الحمل فياخذها بها او يحلها فيرد لمشتريها فخصيته من
قضي له به اي البائع او المشتري الذي قضى له بالثمن فان ظهرت براءتها من
الحمل سالمة من الموت والعييب فخصيته من البائع وان ظهر حملها او هلك او قبيح
فخصيته من المشتري وفي الجبر اي جبر المشتري على فسخه اي الثمن عند
امين وهو ظماني البيوع الفاسدة من المدونة ومثله لما لك في الواضعة والحمل
وعدم

المعبر جبر على وقفه وهو ظماني الاستبراء من المدونة وضمانها اي المواضعة
على البائع خبر النفقة والضمان والمستعانة اي نفقتها وضمانها والمدونة
بغيب اي الامة التي قبضها المشتري وغاب عليها ثم ظهر له فيها عيب قد لم يعلم
به حال العقد فرددها على البائع به او اقاله اي من الامة التي قبضها المشتري
وعاب عليها ثم رددها على البائع باقالة احدها الاخر او فساد اي الامة التي
رددها المشتري على بايها بعد غيبة المشتري بسبب ظهور فساد البيع لا انتفاء
شرط او وجود مانع تستبرأ اي يجب على بايها استبرأها لغيبة المشتري
اي عليها غيبة يمكن فيها الاصابة من حيث انه مشتري فان رد قبل غيبته عليها
او قبضها على وجه الامة فلا استبرأ قبل ضمانه اي محل الاستبرأ ان رددها المشتري
بما ذكر قبل دخول الامة في ضمانه بان رددها قبل تمام استبرأها وبعده اي والامة
التي رددها المشتري بما ذكر بعد انتقال ضمانها له تتواضع اي يجب على البائع
والمشتري جعلها عند امين حتي يتم استبرأها والبناء بعد من المدونة وابن الحنف
وابن يونس والمختنف وحاصل ما تقدم انه لا مواضعة في المقال منها او المدونة
بغيب ما دام في ضمان البائع ولو قبضها المتباع على وجه الامة وغاب عليها فان
خرجت من ضمانه فعلى المتباع المواضعة ثم قال وحاصل كلامي ان المشتري
شراء فاسد لها ثلاثة احوال الاولى تدخل في ضمانه بالقبض اتفاقا وهي التي
تستبرئ وهذه ان غاب عليها المشتري ففيها المواضعة والا فلا الثانية التي
اختلفت هل تدخل في ضمانه بالقبض او لا تدخل في ضمانه الا بروية الدم وهي التي
تتواضع على الثاني اذا غاب عليها قبل روية الدم فانه يجري فيها ما جرى في المقال
منها والمعيبة وعلى القول الاول في حكمها حكم الاو في التفضيل الثالثة التي لا تدخل
في ضمان المشتري اصلا كام الولد فانه ان غاب عليها ففي الاستبرأ فقط ولا
مواضعة فيها لعدم دخولها في ضمانه وان لم يقب عليها فلا شيء فيها واما المدونة فليست
كام الولد بل فيها المواضعة لافق الذي ذكره بن يونس وهذا نظر لنقل في ذلك
فصل في احكامه في ان موجب عدة الاستبراء على مثل اي في بيان احكامه
طريان موجب عدة على عدة او استبرأ وموجب استبرأ على استبرأ او عدة

والاول تحته اربعة لان الطاري اما طلاق او وفاة والمطر وعليه كذلك والثاني تحته اثنان لان الطاري اما طلاق او وفاة والثالث فرد واحد والرابع تحته اثنان لان المطر وعليه اما طلاق او وفاة فالاقسام العقلية تسعة وبحسب الوقوع سبعة اذ لا يطرأ طلاق ولا وفاة علي وفاة ويطرأ عليها استبراء والطلاق يطرأ عليه طلاق ووفاة واستبراء والاستبراء كذلك ويسمى باب التداخل وهو باب يمتحن به الفقهاء ويمتحنون ان طرأ اي حدث ويحدث عدة اي موجبها وهو الطلاق او وفاة علي عدة طلاق او استبراء او استبراء اي وطرا موجب من زنا او غصب او شبهة علي مثله اي الطاري في الضوء يعني الثلثة العامة في انه احد الامرين فهو في قوله ان طرأ واحد من هذين علي واحد منهما فشملي اربع صور عدة علي عدة او استبراء واستبراء علي عدة او استبراء او استبراء الملية الخاصة لكان قاصرا علي صورتين عدة علي عدة واستبراء علي استبراء قوله اربع صور اي اجمالاً وسبعة تفصيلاً فقوله عدة علي عدة او استبراء شامل لاربعة صور طلاق او وفاة علي عدة طلاق او استبراء وقوله واستبراء علي عدة او استبراء شامل لثلاث صور موجب استبراء علي عدة طلاق او وفاة او استبراء وقوله علي صورتين اي اجمالاً وثلاث تفصيلاً لطلاق او وفاة علي عدة طلاق وموجب استبراء علي استبراء

انهدم بالذال المبني اي انقطع وبالمهولة اي انتقض الاول اي المطر وعليه واستنفذت ابتداء المرأة الثاني اي الطاري امر من كونه غير الاول فقط او هو وغيره فاندرج فيه انتظار اقصي الاجلين اذ يقال فيه انهدم الاول من حيث خصوصه والالبطل كلامه بعدم اطراده الا ان يجاب بان قوله انهدم الاول اي غالباً ابن شماس العدتان المتفقتان بالقرأ وبالاشهر تنه اخلان اما من شخص واحد كان يطأها الزوج في عدة فيكفيها ثلاثة قروء من وقت الوطء وكذلك في الاشهر واما من شخصين كان يتزوج المرأة في عدتها فيفرق بينهما فتجزئها ثلاث حيض من الزوجين جميعاً من يوم فارقتها الاخير وتدخل العدتان ايضا وان اختلفا فاذا كانت احدهما بالحمل فتندرج فيها الاخرى وتنقضني العدتان بالوضع وعند الرجعة اليه ان كان من الاول كمتزوج بانته اي التي طلقها طلاقاً بائناً دون الثلاث بان خالفها في مثال لطر وعدة طلاق او وفاة علي عدة طلاق

ثم بعد البناء اي بها بالعدت الثاني الحاصل في عدة الطلاق البائن طلق او مان اي الزوج عنها صورتها طلق زوجته المدخول بها دون الثلاث بعوضه او لفظ خلع ثم عقد عليها في عدة ووطئها ثم طلقها او مان عنها فتلقى ماضي من عدة الاولى وتبتدي عدة من يوم الطلاق الثاني والموت قال المص لا بد من تسمي في نحو هذا اذ انهدم بالنكاح في عدة لا بالطلاق او الموت ولو طلق ثانياً قبل البناء لم يبي عاي ماضي من عدة الاولى وهل كذلك اي الحكم من هدم الاولى والثبات الثانية ان مات اي الزوج الذي تزوج بائناً في عدتها قبله اي البناء بالعدت الثاني وهو ما في المختصر او اقصي الاجلين اي عدة الطلاق الاول بالاقراء وعدة الوفاة بالاشهر خلاف عب المعتمد الثاني في غير الكامل واما الحاصل فيها لوضع وتبعه العدوي البائن ضئف بن الحاجب هذه او غرض الموضع التضعيف لابي عمارة ونقل جوابه عن ابن يونس ونص بن الحاجب وكلتزوج زوجته البائن ثم يطلقها بعد البناء او يموت عنها قبله او بعده فانها تتعاقف وروى محمد ان مات قبله ففي لزوم الحائل اقصي العدتين وهدمها عدة الوفاة قول سمعون مع الشيخين عن رواية محمد والاصحاب عن ابن عمر ان قاتلاً والحامل وضوعها للعدتين وكسيرة من فاسد اي كزني او غصب او غلط طلق اي طلقها زوجها قبل كمال شهرها من الفاسد فتلقى ما تقدم من استبراءها وتبتدي عدة الطلاق من يومه بثلاثة اطهار ان كان شأنها الحيض او بثلاثة اشهر ان كانت صغيرة او باليسة او بغلة او بوضع حملها كله بان وطئها زوجها بعد حيضة او حيضتين من استبراءها وانت بولك كامل لسنة اشهر من وطئها البائن الذي عند بن الحاجب وابن عرفة انه مهما اختلف السبب فالواجب الاقصى واعترض المواق علي المص بذلك لكن بني المص علي ما قاله في توضيحه من ان حقيقة الاقصي انما تكون فيما يمكن فيه التأخر والتقدم لا في ما لا يكون الامتناعاً فالاصح ان يمتنع حقيقة الاقصي وغيره تجوز فيه والله اعلم وهذه امثال لطر وعدة علي استبراء وكبر تحته اي من طلاق رجعي مان عاي زوجها او طلق صورتها طلق زوجته المدخول بها طلاقاً رجعيّاً وراجعها في عدتها منه ثم مات او طلق فتلقى ماضي من عدة قبل الارتجاع وتأتف

فانما هي الاصل والاضطرار وضغطها ووضعت في غير شهر والاعدام حرمه الثاني

عدة وفاة او طلاق ان لم يقصد الزوج برجعته وطاقتها ضررها بتطويل العدة بل
ولو قصد اي الزوج برجعته وطلاقتها الضرر اي للزوجة بتطويل عدتها وحسب
انه ظلم نفسه كما في القرآن هذا ان وطئها بعد رجعتها بل ولو لم يطأ اي الزوج
الزوجة بعد الرجعة وقبل الطلاق الثاني علي الان رجعت اي وفاقا لابن عرفة وخلافه لما
في المختصر من البناء علي ما مضى ان فهم قصد الضرر بالتطويل ولم يطأ بين الرجعة
والطلاق الثاني معاملة لم ينقض مقصوده واعتمد الشارعون كلام ابن عرفة لقول
ابن العربي اذا نكح كلام الموطأ وكلام المدونة قدم ما في الموطأ لان في علي الامام
سما لا الي ان مات رضي الله تعالى عنه وما فيها سماع اصحابه منه ان قلت من تزوج
بأبنته ثم طلقها قبل البنا في عدة طلاقها الاول تبني علي ما مضى من عدة طلاقها
الاول ومن طلق الرجعية بعد ارتجاعها وقبل حداثتها تنفذ عدة من يوم الطلاق
بعد الارتجاع فالفرق قلت ان مبانته كاجنبية ومن تزوج اجنبية
وطلقها قبل بناءه بها فلا عدة عليها بخلاف الرجعية فانها كالزوجة فطلاقها بعد
ارتجاعها طلاق زوجة مدخول بها فتعقد منه ولا تبني علي ما مضى من عدة الاول
لهدمها بالارتجاع واعترض بن عاشر تمثيلهم بهذا بان مجرد الرجعة هو الهادم
للأول لا ما طرأ بعده من موت او طلاق واجاب بعض الشيوخ بان طرو
الموجب قبل تمام العدة موجود في كل منهما قطعاً ولم يمثلوا بهما الا له وانما يتم الاعتراض
لو مثلوا بهما لطروا الموجب قبل هدم الاول بن عرفة الرجعية تهدم عدة الرجعية
كوت الزوج فيهما مطلقاً وقول بن شاس عن ابن القصار الا ان يريد رجعة تطويل
عدتها فلا وقبوله هو والقرا في وجعله بن الحاجب المذهب وقبوله بن عبد السلام
وابن هارون لا اعرف بل نص الموطأ السنة هدمها وقد ظلم نفسه ان كان ارتجاعها
ولا حاجة له بها وقبله شراح وكعدة من طلاق وطئت فاسدا اي بان زنتها ف
غصبت او اشتبهت بزوجة او سرية او وطئها مطلقاً طلاقاً رجعياً بلائبة
رجعة او تزوجت زواجاً فاسداً فتلقي ما مضى من العدة وتأنف الاستبراء
من يوم الوطئ الفاسد بثلاث حيض ان كانت تحيض او بثلاثة اشهر ان كانت
صغيرة او بقله او بياسة او بوضع حملها ان حملت وهذا في الزوجة الحرة اما الامه
فلا

فاسد عدة طلاقها بالوطئ الفاسد لان عدتها قرآن واستبرأ ودها حيضة فاذا
وطئت فاسداً عقب الطلاق وقبل الحيض فلا بد من قرين كمال عدتها ولا ينهدم
الاول تنبيهه بنابي او من وفاة اي وطئت وطئاً فاسداً اقصى الاجلين عمل
به وثلاث حيض من الوطئ الفاسد واربعة اشهر وعشرون الوفاة ان كانت
حرة وحيضة من الفاسد وشهران وخمس من الموت ان كانت امه كعكسه
بان كانت مستبرة من فاسد فبان زوجها فتملكت اقصى الاجلين ثلاثة اقدار
من يوم الفاسد واربعة اشهر وعشرون من يوم الوفاة ان كانت حرة وحيضة من
الفاسد وشهران وخمس من الموت ان كانت امه والحمل من وطئ صحيح اي الحمل
الناشئ من وطئ مستند لعقد نكاح صحيح يخرجها اي الزوجة عن كل ما
اي عدة واستبراء هي اي الزوجة فيه فاذا طلق زوجته او مات عنها فترجعت
غيره في عدتها ودخل بها ففسخ او زنت او غصبت او وطئت بأشبهه في عدتها ثم
انت بولد كامل لاحق بالزوج صاحب العدة بان وطئها الثاني قبل حيضة او بعدها
وانت به لاقل من ستة اشهر من وطئ الثاني ولو لستة وثلاثة الثاني فان ذلك
الوضع يخرجها من العدة والاستبراء بخلاف لان الاستبراء انما يطلب لما ينفي من
الحمل وهو ما مون ومن فاسداً والحمل الناشئ من وطئ فاسد مع شبهة
يخرجها اي الزوجة من استبراء اي الفاسد وعدة الطلاق صورتها
مراة في عصمة زوج وطئت بأشبهه فجلت منه ثم طلقها زوجها قبل وضعه
فاذا اوضعته خرجت من استبراء وطئ الشبهة وعدة الطلاق اما من حملت من
زني او غصبت ثم طلقت قبل وضعه فلا يخرجها وضعه من عدة الطلاق وتحسبه
قد آمنها كما تقدم عن محمد وابن محرز ولك تصويرها بمعدة من طلاق تزوجت
بغير زوجها بعد حيضه ووطئها وانت بولد بعد ستة اشهر من وطئ ولهم ينقض
وضع يخرجها من استبراء ومن عدة الطلاق فلا فرق بين تأخر الطلاق عن
الفاسد وتأخره عنه كما عند غير واحد ونقل ابو علي ما يشهد له خلافاً للخرشي وعب
ومن واقفاً علي التقييد بتقدم الطلاق علي الفاسد اما المتأخر عنه فلا
يهدم حمل الفاسد وعليها اي الحامل من فاسد في الوفاة اي عدتها

الاقصى اي من وضع الحمل واربعه الاشهر وعشر او شهرين وخمس ويتصور ذلك
في المنفى لها زوجها اذا اعتدت وتزوجت وحلت من الثاني ثم ثبت انه لم يمت اولاً وانما
مات الاثني في اثنا عشر شهرا والحمل وضع نكاح الثاني لكونه تزوج ذات زوج فان وضعت قبل
تمام اربعة اشهر وعشر من موت الزوج الاول لم تحل حتى تنقضي اربعة اشهر وعشر
وان انقضت الاربعه الاشهر والعشر قبل وضع الحمل بان ثبت موت الاول وهي
في اول الحمل فلا تحل حتى تضع حملها ويتصور في المسائل التي لا تفوت فيها بالدخول
قاله العدوي كان مات اي الزوج عن ثنتين واحداها مطلقة بائنا ولم
تعلم والعدة باقية فتتعد كلاهما باقصى الاجلين ثلاثة اقران من يوم الطلاق
واربعه اشهر وعشر من يوم الوفاة رفعا للشك فان كانت احداها مطلقة
طلاقا رجعيا ولم تعلم فلا البتاس وحلت بعدة الوفاة لا انتقال الرجعية لها كما
تقدم وان انقضت عدة البائس فكذلك وان علمت البائس فلا البتاس او
بنكاح فاسد اي اومات عن ثنتين احداها نكاحها فاسد وكان دخل بها ولم
تعلم اي المكلوثة فاسد اكثر وجه اختين في عقد من ولم تعلم السابقة منها وومات
بعد دخولهما فتتعد كلاهما باربعه اشهر وعشر للوفاة وثلاث حيض استبراء
فتمكث لآخرها فان علمت فاسدة النكاح استبرأت بثلاث حيض واعتدت
الاخرى عدة الوفاة وان لم يدخل بها حلت بعدة الوفاة وان علمت ذات
الفاسد ولم يدخل بها فلا شيء عليها وام الولد اي الحرج حملها من وطئ ما لك بالمتزوجة
ان مات زوجها وسيدها ولم يعلم السابق اي منهما موتا موتها اي
الزوج والسيد من عدة الامة اي الوفاة وهي شهران وخمس ليالي او
جهل اي ما بين موتها اي لم يعلم هل هو اكثر من عدة الامة او اقل منها او قدرها
فعدة حرة اي اربعة اشهر وعشر علي ام الولد لاحتمال سبق موت سيدها
وما تستبرأ به الامة اي وهو حيضة لاحتمال سبق موت الزوج وتعتبر عدة
الحرة والحيضة من يوم موت الثاني وفي الاقل اي وعلي ام الولد في صورة
كون الزمن الذي بين موت زوجها وسيدها اقل من عدة الامة للوفاة عدة
حرة اي الوفاة اربعة اشهر وعشر احتياطا لاحتمال تقدم موت سيدها وومات
زوجها

نكحها وهي حرة ويحرق سبها في هذا الاوجب عليها استبراء لانها لم تحل له علي كل
زوجها وهي حرة وموت سيدها في هذا الاوجب عليها استبراء لانها لم تحل له علي كل احتمال
لانها كان موت سيدها اولاً في ذات زوج وان مات اخر في معتدة والتردد فيها انما هو
بين عدة حرة ان تقدم موت السيد وعدة امة ان تقدم موت الزوج فاحتيط بعدة الحرة
وهل قدرها اي عدة الامة الفاصل بين موتها كالأكثري من عدة الامة
الفاصل بين موتها في انتظار الاقصى وبه فسر ابن يونس المدونة قال بوض ولا
ينبغي ان يخالف فيه او الاقل اي في لزوم عدة حرة فقط لانها لم تحل للسيد
واليه ذهب بن شبلون العدوي ينبغي ان لا يخالف في هذا لانها لا تحل للسيد
الا باكوف من العدة فان كانت الامة غير ام ولد والمسيلة بحالها فعليها في الاول
عدة امة واستبراءها وفي الثاني عدة امة فقط وفي الثالث هل عدة امة فقط
او عدة امة واستبراءها وغير ام الولد شامل للمتن والمدة مرة التي لم تعق لايجل
الا ان كان كلاهما من الثلث والافكار الولد والمكاتب والمبغضة والمعتقة لاجل الا
انهم لا يحل للسيد وطؤها افاده العدوي **باب الرضاع**
ابن عرفة الرضاع وصول لبن ادمي لمحل مظنة غذاء اخر ثم قال لغيرهم بالسقوط
والحقنة ولا دليل الا المسمى الرضاع لكن ينبغي ان يراد من مظنة واسع لاخراج
وصوله من نحو اللبن والاذن ومسامر الشجر ويقيده بغير الحقنة لانه يشترط
فيه حصول الغذاء ولا تكفي مظنة كما ياتي افاده البناي يحرم بضم المشاة
فوق وفتح الحاء المعجمة وكسر الراء مشددة رضاع بفتح الراء وكسر هاء مع اثبات
التاوتر كها مصدر وضع من باب تعب في لغة نجد ومن باب ضرب في لغة تهامة
واهل مكة يتكلمون بها افاده في المصباح من اي صغير لم يجاوز ايام عمره
حولين وشهرين اي من يوم ولادته وقيل وثلاثة اشهر المقيط الرضاع
الذي يحرم هو ما كان في الحولين فقط دون زيادة عليها هذا اتمم مذهب
مالك واختلف في موضعين احدهما ما زاد علي الحولين الي ثلاثة اشهر والثاني
اذا فطر في الحولين وانتقل عيشه الي الطعام فمعرضه فاما الزيادة فغير اربعة
اقوال والذي في المدونة الشهر والشهران يدخل في حكم الحولين وان وقع

العظام في الحولين وانتقل عيشه الى الطعان فقال بن القاسم لا يحرم موافق ولم
 يستغن اي الطفل في المدة المذكورة استغناء بينا عن اللبن اي بان لم يستغن
 عنه اصلا واستغنى عنه استغناء غير بين بحيث لو رد له يقوم به فانا استغنى عنه
 استغناء بينا بحيث لو رد له لا يقوم به فلا ينشر رضاعه الحمة وكذا رضاع من
 جاوز حولين وشهرين مثل بكسر الميم وسكون المثلثة اي نحو وشبه
 النسب بفتح النون والسين المهملات اي ما حرم بالقرابة من ام وبنت واخت وعم
 وخالة وبنت اخ وبنت اخت فامك من الرضاع مع ارضعتك اوارضعت من ولدك
 بغير واسطة او بها وامهااتها وان علت وبنتك منه من رضعت لبنك من زوجتك
 اوامتك او من وطئها بشبهة او بزني او لبن بنتك اوابنتك من نسب هو رضاع
 وان سفل واختك منه بنت مرضعتك وبنت فحماها من غيرها ومن ارضعتها
 مرضعتك واختك اختك من نسب او رضاع وعمتك اخت ابيك
 من الرضاع من نسب او رضاع وبنت اخيك من رضعت لبنه وبنت اختك من
 رضعت لبنها وعلى هذا القياس ابن الحبيب يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب
 ابن العطار تفسير ما يحرم من الرضاع وما يحل ان تنظر فان كان الحاطب لم يرضع
 ام المخطوبة ولا رضعت المخطوبة امه ولا ارضعتها امرأة واحدة وان لم تكن
 لاصطفا ولا ارضعا بلبن فحل واحد وان اختلفت المراضع مثل ان يكون لرجل امرأتان
 فترضع واحدة صبيا والاخرى صبية فلا يتناكحان وما عدا ذلك فلا بأس به في
 قول مالك وان من غير مطيعة اي للوطي الخفي الظن من المذهب ان الصبية
 الصغيرة اذا ارضعت صبيا انها امها ولا يرعى من المرضعة صبية كانت او
 يائسة وقال الجلاب ان كانت صغيرة لا يوطأ مثلها فلا حرمه بارضاعها
 او ميتة فيها ان رضع الصبي ميتة علم بشديها لبن حرم او خفي اي مشكل
 قياسا على الشك في الحدث احتياط الخريشي حصول لبن امرأة مسلمة او كافرة
 صغيرة لا يوطأ مثلها او كبيرة حية او ميتة متزوجة او غير متزوجة ولو خفي
 مشكلا في جوف الصغير ينشر الحمة كما ينشرها النسب او شك اي في
 الرضاع العدوي الظن ان الشك يحرم كما عند بن ناجي او من الانف اي وهو
 الذي عبر

الحية لان الحية لا ترضع بغير لبن
 او حية من لبن الشهور على بن ساس وغيره
 الحية لان الحية لا ترضع بغير لبن

الذي عبر عنه الاصل بالسقوط بن عرفة بن التميمي بالسقوط مطلقا قولنا وتقول بن
 القاسم في المدونة محرمان وصل الى جوفه فاولي الوجور المصوب في وسط الذم والدر
 المصوب بن الشدق بن عرفة الوجور كالرجوع المتين هو ما صب تحت اللسان والدرود
 ما صب في جانب الشدق ولدي الوادي جانباه كحقة بنم الحامهله وسكون
 القاق اي لبن صب في دبر الرضيع غذي بفلج اللبن والذال المجتنب اي شبع
 الرضيع واستغنى بهاي الحقة عن الرضاع زمانا بالطفل واما غيرها فيكون في وصوله
 لجوف الرضيع بن عرفة في التحريم بالحقة اربعة اقوال قول بن القاسم في المدونة
 اذا حقن لبن فوصل الى جوفه حتى صار له غذا فان لم يحرمه الا فلا يحرمه ابو عمر الهبة
 الواحدة اذا وصلت للجوف تحرم قال مالك وابو حنيفة والليث والاوزاعي والثوري
 وفيها يحرم الرضاع في الحولين ولومضة واحدة بن قال وان حقن لبن فوصل
 الى جوفه حتى يكون غذا فان لم يحرمه بن عبد السلام شرطه في الحقة مع الوصول
 الى جوفه كونه غذا والا فلا يحرمه الرها صاهم ارم ذكر من اهل المذهب شرط
 الغذاء في غير الحقة الا الشوم من بعده او يمن بنم السين المهملات وكسر
 الميم مشددة اي جعل اللبن سحنا واولي جنبنا او خلط اي اللبن بغيره
 واستويا او غلب اللبن بن عرفة المخلوط بطعام او دواء واللبن غالب محرم وعكسه
 مذهب المدونة لفوه لا ان غلب اي على اللبن المخلوط بغيره غير حنسه اي غير
 لبن ادمي اما ان خلط لبن امرأة بلبن ادمي فيجوز ان ولو غلب احدهما العدوي
 والحاصل انه ان خلط لبن ادمية بلبن غير عاقل او بدواه او بطعام حرمان ساواه
 او غلب لبن الادمية لا ان غلب لبن البهيمة بان استهلك لبن الادمية فيه حتى لم يبق
 له طعم فلا يحرم حصل الغذاء به ام لا فاذا خلط لبن امرأة بلبن امرأة اخرى صار
 ابنا لها مطلقا تساويا او غلب احدهما الاخر والظن تحريمه ان جنب او يمن واستعمله
 الرضيع بن عرفة بعد ذكره الخلاف في الخلط وعلى المشهور في اعتبار لبن امرأتين
 خلطا مطلقا والفا المخلوب منها كالطعام يخرج بن محمد بن علي اضافة لبن ذاته
 زوج لها ونقل عياض تردد بعضهم فيه والتحريم اخرين ثم قال ونقل بن عبد
 السلام يخرج بن محمد رطبة لا عرفه لاماء من الثدي اي المرأة او خفي

اصفري او احمد فلا حرم لانه ليس لبنا واما اللبن المستفطر طعمه اوزجه وكذا المتخير
لونه بجمرة او صفرة مع بقاء طعم اللبن مع تغير لونه بجمرة او صفرة بوجوب التحريم
كما يفيد كلام المصنف لانه اناط الحكم بصيرورته ما اصفري بن رشد تقع الحرمة فلو
البكر والعجوز التي لا تلد وان كان من غير وطن ان كان لبنا لاما اصفري فلبن
الرجل تشبيه في نفي التحريم بعرفة المشهور لفول بن الرجل واولي لبن الهيمية
اي فاذا رضع صبي من لبن بهيمة رضعته من لبنها صبيته فليس اخي رضاع انما
في الحرثي او الجنية قال والمراد بالمرأة الاذمية فلبن الجنية لا ينشأ الحرمة
في الصنوء مثله في حب لكن توقف فيه ولده وشيخنا والقاعدة ان لهم ما لنا
وعليهم ما علينا والحرمة بينهم برضا عهم لا شئك حيث صح ذلك والافقه قيل
مكلفون من اصل الخلقة فيمكن خلقهم لا يحتاجون لرضاع والكلام في ارضاعهم
الانسان والظن يخرجهم على ما سبق في جواز نكاحهم فقد سبق ان ما كان سبيل
عنه فقال لا اري به باسا لكني احسب ان تأتي امرأة بحمل من زني فاذا اريد
حدها قالت لي زوج جني فظن هذا انه منعه سد الذرية فهكذا هذا لو عمل
بما قاله الابوين مثلا بارضاع جنية طفلين لكانا كالمساكين التحريم النكاح بين
طفلين ادعي ذلك وان هذا وكيف يصيب ويرحم الله تعالى ما كان حيث كان اذا
سئل عن مسألة يقول او قعت نفقة فان قيل لا قال ايجعلوني حتى تقع نفقة
لو كانت مظنة الوقوع والمظنة تنزل منزلة المنة وانما تكلم في نكاح الحب لسؤال
ورد عليه من اليمن او الهند يا ابا عبد الله سمعنا صوت جني يخطب امرأة منا ويقول
اريد الحلال اقرري ذلك جانزا واصل اي يجوز الرضيع من اذن وعين
اي ومسامر شعريها قال عطا الكحل باللبن لا حرم وعزاه بن عرفة لابن
القاسم خلافا لابن حبيب ولا تحرم اي عليك ام اي مرضعة اخذك
اي نسبا واما ما نسبنا فاحرم عليك لانها امك او زوجة ابيك وعملك اي ولا
تحرم عليك ام عملك اي مرضعة اخي ابيك نسبا وخالك اي ولا تحرم عليك ام
اي مرضعة اخي امك نسبا وولدك اي ولا تحرم عليك ام اي مرضعة
ولدك نسبا وانه سفل اي نزل الولد عنك بواسطة او اثر وتحرم عليك ام

عملك

عملك وام خالك واما ولدك السافل نسبا لانها جدتك او حليمة جدتك او بنتك
او حليمة ابنتك وجدته اي ولا تحرم عليك جدة ولدك اي ام مرضعت
وتحرم عليك جدة نسبا لانها امك او ام زوجتك واخنة اي ولا تحرم
اخنتك ولد بالرضاع راجع للمضاي وهو ام وجدته واخنة اي التي
رضعت من لبن المرأة التي رضع من لبنها ولدك وتحرم عليك اخنة نسبا
لانها بنتك او ربيبتك والحاصل ان حديث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
باق على عمومته وانما لم يحرم في هذه لانهم لم يتناووا نهي كتاب ولا سنة فمن علي
اصل الا باخنة بن رشد اذ قلنا ان حرمة الرضاع لا تسري من قبل الرضيع الا الي
ولده وولده ولده من الذكر ان والاناث خاصة في يجوز للرجل ان يتزوج اخنة ابنه
من الرضاعة وام ابنه منها وان علت وام اخنة منها اذ لا حرمة بينه وبين واحدة
منهن بخلاف النسب مسطرة اي مقدرة على الكل اي عمر وخال وولد
وهي اي ام اصلك لانها بالنسبة لام العمر والخال واما ام ولدك نسبا فهي
بنتك او حليمة ابنتك وانما عدل عن الاستثنا الذي في الاصل الي النفي لان
حرمتها في النسب بغير عنوانها في الرضاع كما عرفت فانما حرمت لكونها اصلا
او فرعاً او حليمة اصل او فرع وهذا المعنى مفقود في الرضاع ولذا اعترض بن
عرفة علي بن رقيق العبد في جعل هذا استثناء وتخصيصا ونصه الذي في الموا
للشيخ في الدين استثنى الفقهاء من عموم قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب اربع نفوسه يحرم من النسب وقد لا حرم من الرضاع
الاولي ام اخيك وام اختك من النسب هي امك او زوجة ابيك كلتاها حرام
ولو ارضعت اجنبية اخاك واختك فلا تحرم عليك الثانية ام سافلتك اما
بنتك او زوجة ابنتك كلتاها حرام وفي الرضاع قد لا تكون كذلك بان ترضع اجنبية
سافلتك فلا تحرم عليك الثالثة جدة ولدك من النسب امك او ام زوجتك
كلتاها حرام وفي الرضاع قد لا تكون امك ولا ام زوجتك كما اذا ارضعت
اجنبية ولدك فامها جدة ولدك ليست بامك ولا ام زوجتك الرابعة
اخنة ولدك من النسب حرام عليك لانها بنتك او ربيبتك ولو ارضعت

اجنبية ولدته فبنتها اخت ولدك وليست بنتك ولا ربتك بن عرفة مؤنس
هذه مع جلالة قدره وحلوله بالدرجة الرفيعة في الاصول والفرع غلط واحد لا ين
الاستثناء بغير ادائه وهو التخصيص انما هو فيما اندرج تحت العام لا فيما لا يندرج
تحت العام وفي مسئلتنا هو قوله صلى الله عليه وسلم ما يحرم من النسب
والنسوة المذكورة المدعي تخصيص العام المذكور من الاشياء منها ما يندرج تحت
ما يحرم من النسب بحال ولا اعلم من ذكر هذه المسائل علي انما تخصصة الحديث كما
زعمه انما اشارت رشدها الي بيان اختلاف حكم مسمين اللفظ الاضافي انظر
المقدمات في فصل بيان سرية الرضاع اه وقد قيل علي الاصل الاولي عدوله
عن الاستسنا الى لا النافذة كما فعلنا صواب علي قوله وان سئل اي واحد الولد
المباشر فامه نسباً حليمة ابيه فلا مخالفة فيها بين النسب والرضاع صواب
للمضاف اي ام وقد رخص القاف وكسر الال مشددة تابه ضمير الرضيع
خاصة لا هو واخوته ولد اليا اي المرضعة فيحرم عليه وعلي فصوله جميع
اصولها وفصولها لا علي اخيه من النسب ولا علي اصوله ولواطئها اي المرضعة
ابن الحاجب يقدر الطفل خاصة ولد الصاحبة اللبن وصاحبه ان كان فله يجوز
ان يتزوج اخوه نسباً واخوه من الرضاع من الوطئ مع الانزال اي في قبل
المرضعة لا من العقد او الوطئ من غير انزال تحت رضيع من امدارة معتقود عليها
قبل وطئها وبعده بلا انزال فليس ابن الرضيع ولو حراماً لا يلحق حمل
اي بان زنى بذات لبن او بغيرها وحدث لبن بوطئه فراضع هذه اللبن ابنة او
تزوج خامسة او ذوات محرمات او وطين ذات زوج او سيدتها وان الولد
للفراس فهو لاحق بالزوج او السيد لا بالغالط وهذه اهل المشهور وقول مالك
المرجوع اليه بتعبد السلام وهو ظم المذهب والمرجوع عنه عدم نشره الحرمة
بين الرضيع وصاحب اللبن الحاصل بوطئ حرام لا يلحق به الولد وسواء كان وجب
به حد كالزنى او لا كالغلط بين حبيب اللبن في وطئ صحيح او فاسد محرم او زناً
محرم من قبل الرجل والمرأة وكما لا تحل له ابنته من الزنا فكذلك لا يحل له نكاح من
ارضعته الذي بها من ذلك الوطئ لان اللبن له والولد ولده وان لم يلحق به وقد كان
مالك

مالك يرى ان كل وطن لا يلحق به الولد فلا يحرم لبنه من قبل فحله ثم رجع الي ان يحرم
وذلك اصح ثم قال وقال عبد الملك لا تقع بذلك حرمة حيث لم يلحق به الولد ولا يحرم
عليه الولد ان كان بنياً سميون وهذه اخطا ما علمت من قاله من اصحابنا مع عبد
الملك وهو اي اللبن له اي منسوب للواطئ مع الانزال حتى ينقطع اي
اللبن وان بعد سنين واشتركا اي الواطئ مع الانزال في اللبن ان وطئها
اي المرأة غيره اي الواطئ الاول الذي حدث اللبن بوطئه مع بقاء اللبن تحت
رضع منه بعد وطئ الثاني صار ابناً لهما وانقشرت الحرمة بينهما وبين كل منهما
ولو تعدد الواطئون صار ابناً للجميع مادام اللبن الاول في ثديها اللحن اذا
احاربها ذات لبن من غيره فكذلك اللبن بوطئه ثم امسك عنها زماناً طويلاً حتى
المبني لما كان عليه قبل وطئه سقط حكم وطئه ولو وطئها ثالث بنكاح ولبن
ولادة الاول مستمر سقط حكم وطئ الثاني لطول عدم وطئه ولبنها للاول
والثالث لان الاول لفظ انما حكم في الذكر خاصة والطول يسقط حكمه والاول
سبب وجوده فلا يسقط الا بانقطاعاً خاصة اه المراد منه وظم كلام الشافعي
اعتماده خلافاً لقول بعض السارحين وقوله امسك عنها زماناً طويلاً وعاد
لبنها لما كان عليه الظم ان المعول عليه عود لبنها لما كان عليه لا طول الزمن والظم
انه يجري في الثالث وما بعده ما يجري في الثاني من التفصيل قاله شيب وتبعه القدر
ابن الحاجب لب الدادة لصاحبه اي ان ينقطع ولو بعد سنين كثيرة قيل اي ان
يطا زوج ثان وحيث لم يحكم بانقطاعه فالولا لهما لان الوطئ بذات اللبن وفيها
لبن الواطئ ما استمرت عرفة لو وطئ ذات لبن زوج ثان فالمشهور وهو قول ابن
القاسم ورواية بن تافع وقاله محمد ان اللبن لهما ولو ولدت وحرمت اي الزوجة
عليه اي زوجها ابداً ان ارضعت اي الزوجتين بلبنها اي الزوج
الحادث بوطئه مع الانزال او بوطئ غيره قبله مستمر الوطئ مع الانزال
من اي طفلاً لم يجاوز حولين وشهرين كان اي ذلك الطفل الذي ارضعته
بلبن زوجها زوجها اي المرضعة وطلعتها وليد لمصلحة لانها اي المرضعة
زوجة اي باعتبارها كان لابنه الذي صار ابناً للزوج برضاع لبنه

ويلقربها في حال ارضعته طفلا فتأبى تحريمها على زوجها اما الطلاق اي بحيث
يقال ارضعت طفلا فطلعت من زوجها فيمكن بالتعليق اي بتعليق زوجها
طلاقها على ارضاعه بان قال لها ان ارضعت هذا الطفل فانت طالق وهذا لا
يلغونه انما يلغونه بتأبيد التحريم اولا اي حرمت عليه ان ارضعت طفلة في
الحولين وما الحق بها كانت الطفلة زوجة للزوج وطلقتها ولو بقول لبيد اي
الزوج لانها صارت امرؤا بوجهه باعتبار مكان والعقد على البنات يحرم الامهات
ويستعمل في الاثني زوج اي كما في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة وهذه اجواب
ما يقال تفقد المنة او ارضعت من كان زوجها وكيف يتصور كون الزوج زوجا
للزوج بن الحجاب من ارضعت طفلا كان زوجها لها حرمت على صاحب اللبن لانها
زوجة ابنه بن شاس لو تكلمت المطلقة صغيلا وارضعته بلهاء الزوج حرمت
المرضعة على المطلق لانها صارت زوجة الرضيع وهو بن المطلق ولو بان صغيرة
حرم عليه من ترضعها بعد الطلاق بن الحجاب لانها امرؤا بوجهه وان فارقتها
اي طلق الزوج زوجته او فسخ نكاحها بعد التلذذ اي من الزوج بزوجته
بولح او مقدمته فارضعت اي المرأة المفارقة حبسة اي لم تجاوز حولين وهرس
بليته بل ولو بقول لبيد اي الرجل المفارق حرمت الحبسة اي على المفارق
ابدا لانها اي الحبسة الراضعة بنت زوجته باعتبار مكان والتلذذ
بالامهات يحرم البنات وان ارضعت اي اجنبية او زوجة غير مدخول بها
زوجته اي اللتين لم تجاوزا حولين وشهرين اختار اي الزوج
واحدة منهما لصيرورتها اختين من الرضاع وان الاخيرة في العقد
والرضاع على المشهور كن اسلم علي اختين وقال بن بكير لا يختار واحدة
لانه كن تزوج اختين في عقد واحد وفرق للمشهور بوقوع العقد صيما هنا
فيها وطرا عليه ما افسده بخلاف تزوج الاختين في عقد فهو فاسد ابدا
وفارق اي زوج الرضعتين المرضعة بكسر الفاء المعجمة لصيرورتها
امرؤا بوجهه والكل اي وفارق المرضعة والرضعتين ان تلذذ بها اي
المرضعة لان الرضعتين بنتا زوجته والمرضعة امهات بن الحجاب من تزوج
صغيرتين

صغيرتين او اكثر فارضعتن امرأة اختار واحدة وان كانت الاخيرة فان كانت المرضع
زوجه ولم يبين بها حرمت مع ذلك وان كان بن حرم الجميع وتؤدب المتهمدة للافساد
ولا غرم عليها بن عرفة حدوث اخوة الزوجتين يوجب تخيير الزوج في ذراق احداهما
وفي غرمه لمن ترك منه ما نصف مهرها ثلاثة اقوال ونقدم حكم اغرام متهمدة
ارضاع الفسخ وادبت بضم الهمزة كسر الدال المعجمة قاصدة للافساد اي
النكاح بارضاعها ذكر او انثى ويلزم منه كونها عاتمة بالحكم فلا تؤدب الجاهلة
ولا تغرم اي قاصدة للافساد صدق اي على المشهور اذا غرم على الزوج بالفسخ
قبل الدخول على المشهور ولا نكاح اي صحيح به اي الرضاع مكلف
اي بالغ عاقل ولو سفيها الا الزوجة اي المقررة بالرضاع صحيح استثنائها
لان المراد بالمكلف الشخص وبنفي النكاح ما يشمل نفيا استمراره بعد
العقد اي للنكاح فلا يندفع اي الزوج عنها الا باختياره امي الزوج
فراقها لانها ما عليها كراهته واقدره به باطلا لتخلص منه وان علمت صدقها
في اقرارها وجب عليها افتدائها منه ولا شيء لها اي المقررة بالرضاع من
المهر قبل الدخول لاعترافها بفساد عقدها ولو مات اي الزوج المنكر
للرضاع قبل فراقها ولا اي الزوجة ان فسخ اي النكاح بسبب الرضاع
بعد الدخول المسمى اي حال العقد او بعده تفويضا الا ان تعلم اي
الزوجة الرضاع فقط اي دون الزوج فزوج دينارا اي تستحق الزوجة
في نظير البضع لحق الله تعالى كالغارة بالفين المعجمة وشه الراي الخادعة
والكاذبة في العدة اي اخبارها بانقضائها فصدقت وعقد عليها
زوج ثم ظهر بقاء عدتها وفسخ النكاح فان كان قبل الدخول فلا شيء لها وان كان
بعده فلها ربع دينار وان اقر اي الزوج بالرضاع وحده اي متوحد
او منفود عن بيتة وعن الزوجية بان كذبته بقراره فلها اي الزوج
النصف اي من المسمى لانها امرؤا بوجهه على التحليل على استقامه باقراره
بالرضاع كاذبا وفسخ النكاح عملا باقراره وهذه احدى الثلاث المستثناة
من كل نكاح فسخ قبل الدخول لا شيء فيه والثانية نكاح الدرهمين والثالثة

نكاح المتلاعنين فيها ان شهدت بينة باقرار احد الزوجين باخوتهما برضاع قبل
نكاحهما فاشي الخمين اعترف الزوج بالرضاع يوجب الفراق سواء كان اعترافه قبل
النكاح او بعده فان كان دخل فالمسمى وان لم يدخل فان كان اعترافه قبل العقد
لم يكن عليه صداق وان كان اعترافه بعد العقد كان عليه نصف الصداق الا ان
تصدق الزوج فلا يكون لها شيء واما اعتراف الزوجة فان كان بعد العقد فان
صداقها الزوج فرق بينهما وان كانها فلا يفرق بينهما وحيث كانت الفرقة لا اعتراف
الزوجة فلا يكون لها صداق سواء اعترفت قبل العقد او بعده لانها غرت الزوج
وانطلقت على نفسها الا ان يعترف الزوج انه كان عالما فيكون لها الصداق اذا
وقع بعد الدخول موافق وثبت الرضاع بين الزوجين برجلين اي شهادتهما
عدلين الا ان يحضر العقد ساكتين فلا تقبل شهادتهما بعده او رجل
وامرأتين اي ان فشي ذلك من قبل العقد بل وان لم يقض اي ذلك من قبل
قبله ان فشي ذلك قبل العقد اي للاصداق والجيران منعهما اي شهادة
رجل مع امرأة وشهادة امرأتين ولا يشترط حينئذ عدالة اي في الرجل
والمرأة ولا في المرأتين وهذا الابن رشد فانه لما غري لم يحسن قبول شهادة
امرأتين مع عدم الفسوق قال معناه اذا كانتا عدلتين ولا يشترط مع الفسوق
عدالتهما على قول بن القاسم وروايته وقال الخمين ثبت الرضاع بشهادة
امرأتين عدلتين اذا كان ذلك فاشيا من قولهما فاذا علمت هذه فالمتقدم
القول الاول افاده العدوي التنزه ايم البتاع عن المشهود بحجج معتبرة من
الرضاع من غير قبول بان كان الشاهد امرأة واحدة ما واجبتة عدلة وغيرها
او رجلا واحدا ولو عدلا او رجلا وامرأة او امرأتين بلا فسوق فيهما بان لا يفقد
عليهما او يطلقا ان كانت الشهادة بعد العقد وعمل بضم فكسر
في غير الرشيد اي البالغ العاقل المحسن التصرف في المال من الزوجين بان كان
صبيلا او مجنوننا او سفيفا باقرار احد الابوين اي بمحمية الرضاع بين
غير الرشيد وزوجه كان المقر ابا واما واوي باقرار الابوين قبل العقد اي
للنكاح فيمنع منه وان وقع فسخ ولا يصح باقرارهما بعده العدوي رجع الرضا
ناولا

ناقلا ان قول الام قبل العقد يحرم ان فشي ذلك من قولها ولم تكن بم نفسها
ظاهره ولو وصيته وهو كذلك وقيل ان كانت وصية فكالاب والا فلا ولما الرشيدان
فالولد ان الذكور او احدىهما كالا جانب فان كانا عدلين فيقبل مطلعا وان كانت
احدهما ذكرا والاخر انثى فيقبل ان فشي ولا يقبل قوله الذكور الواحد ولا الانثى
الواحدة ولو فشي ان كان الرشيد ذكرا وانثى غير مجبرة فان كان انثى مجبرة
فصل اقرار الاب دون الام والفرق ان العقد للاب فصا ذلك كاقراءه على نفسه
وعلى هذه ان كانت الام وصية قبل اقرارها لان العقد لها وان وكلت قاله ابو زيد
باب بيان حكم نفقة الزوجة تجب نفقة الزوجة اي على زوجها
البالغ حرا كان او عبدا حرة كانت او امته مبنوة امر لا ابن عوفه النفقة ما به
قوام معتادا حال ادومي دون سرف بدعايها اي الزوجة زوجها المدخول
اي عليها بعد مضي الزمن الذي يتهيأ كل منهما فيه لصاحبه فلا تجب قبله ان
حضر اي الزوج ببلد الزوجة والامتنع لا محذور اي يحضر بان غاب عن البلد
كفي اي في وجوب النفقة للزوجة من مال الزوج الغائب ان لا تظهر
اي الزوجة الامتناع اي من دخول الزوج عليها لو كان حاضرا فاذا سالها
القاضي هل تمكنه من الدخول ان حضر فقالت نعم فرض لها النفقة في ماله
وان قالت لا فلا شيء لها ولا نفقة اي للزوجة واجبة على صبي ان لم
يدخل بها بل ولد دخل اي الصبي بزوجه هذه تقرير اللقائي واقتصر
عليه ج وفي الحرشي انه المشهور واقره العدوي قال مقابلها انها تجب عليه
بالطاقة الوطية ويلزمه الدخول ككاه صاحب الجواهر وغيره وقال اللبناني قوله
مطيقه للوطية على البالغ ظاهره ان هذه الشروط عامة في المدخول بها وغيرها
وبه قرع واحد والذي قرع بن عبد السلام والوضوح كلامه من الحاجب هو
اختصاصها بغير المدخول بها واستظهره ميارة ونصه جعل في التوضيح
السلامة من المرض والبلوغ في الزوج والطاقة الوطية في الزوجة شروطا
في الدعاء للدخول فاذا ادعي اليه وقد اختل احد هذه الشروط فلا تجب الا ان
دخل فتجب النفقة من غير شرط وجعلها اللقائي شروطا في الدخول وفي

الدعوى اليه فلا يجب نفقة الزوجة والزوج الا اذا بلغ الزوج وطاقت الزوجة
الوطي ولم يقصد به نقل والظلم انما شرط في الدعاء فقط كما في التوضيح
السلامة من الوطى المرض اي المشرف في الزوجين في الدعاء لدخول اي في
وجوب النفقة به ولا اي ولا نفقة واجبة لمن اي زوجة لا يمكن وطوها
اي كصغيرة غير مطيعة للوطي ورتقاء الا ان يدخل اي الزوج البالغ بها فتجب
عليه النفقة لانه يستمتع منها بغير الوطى كذا في الخرشني زادع وباولي
وطي الصغيرة غير المطيعة بن شاس النكاح يوجب النفقة بشرط التمكن
وبلوغ الزوج وطاقت الزوجة للوطي ولا يشترط في الزوجة البلوغ ومنع
اشراف احدهما اي بلوغ احد الزوجين حد السياق وترفع الزوج ابتداء
اي النفقة فيها يجب بدعا الزوج البالغ لبنائه وليس احدهما في مرض السياق
للتمني يريد بعد قد التريض للبناء والشورة عادة عياف ظمسا يلها يدل علي
ان لا بالكبر دعاء الزوج للبناء الموجب للنفقة وان لم يطلبه ابنته لا اي لا يمنع
اشراف احدهما الطاري بعد تقرر النفقة استمرارها اي النفقة فلا يسقطها
الا الموت الخرشني والكال انه ليس احد الزوجين بالفاحد السياق فتجب مع المرض
الخفيف الممكن معه الاستمتاع ومع الشديد الذي لا يمكن معه الاستمتاع ولا
يبالغ صاحب حد السياق علي مذهب المذنبه خلافه لاسيما في الدعوى بالسياق
هو الاخذ في الترفع فان دخل بها في تلك الحالة ثم طلقها فلا يلزمه الا نصف
الصداق فان وطىها تكمل عليه واما اذا كان السياق طاريا علي الدخول فلا يسقط
النفقة الا الموت واعتبرت بضم المشاة فوق وكسر الموحدة نائبه ضمير
النفقة اي لو حطت حال تقديرها علي الزوج بالعادة اي الجارية في بلد
الزوج بين امثالها في القوت من قم او شعير او ذرة او دخن او غيرها
والادام من لم ضمان او يقر ومن او عدس وزيث او شحم او لبن وجبت وبطلان
غيرها والكسوة من قطن او كتان او صوف والمسكن من دار او قصير او خباء من
شاس واجبات النفقة ستة الطعام والادام والخادم والكسوة والالة التنظيف
والسكنى وفي ارجاء المستور منها لا حد لنفقة هي علي قدر يسره وعسره وفيها
ايضا

ايضا وجوب الاسكان كالنفقة وطال السكنى قدرا وقيمة ومكانا باعتبار حال الزوجين
اللتعين المعتبر في النفقة حال الزوجين وحال بلدتهما وزمنهما وسرهما ولا يكلف
بضم المشاة تحت وفتح الكاف واللام مشددة اي لا يلزم الزوج النكاح للزوجة
الفقيرة الا وسعه بضم الواو اي ما يمكنه بلا مشقة فادحة بحسب حالها البنائي كلامهم
نص في اعتبار الكالين معا فلا يلزم المولى ان ينفق علي الفقيرة كنفقة علي الغنية سواء
لا يكتفي من غير متسع الكال في انفاقة علي الغنية بما يكفيه في الفقيرة في الجواهر
مالك والا اعتبار في النفقات بقدر حال المرأة وحال الزوج في يسار او عسار ومثله
لابن الكا جب واقف شارحوه بن عرفة في ارجاء المستور منها لا حد لنفقتها هي علي
قدر يسره وعسره في الجلاب وغيره علي قدر حالها من حاله اللحن وغيره المعتبر
حاليها وحال بلدتهما وزمنهما وعسرها ونحوه سمع عيسى بن القاسم ونقل بن عبد
السلام اعتبار حال الزوج فقط لا اعرفه العدوي الاحسن ان يقال اذا كانت
يقدر علي الضان وهي فقيرة يناسبها العدى ان تقطع حالة وسطه منظور
وفيها للحال كالي موسى فان كانت مساوية له فقرا وغنى فالامر ظم كان يكون
التاليق الضان وهو يقدر عليه او اللاتي العدى ولا يقدر علي خلافه ولو كانت
غنية لا يناسبها الا الضان والرجل فقير لا قدرة له الا علي العدى فقط في ارجاء
قد وسعه فقط فلهذا الصورة خارجة عن المم ولا يكتفي اي في النفقة
الواجبة للزوجة علي زوجها ما اي قوت يمسك بضم المشاة تحت وكسر
السين المهيأة اي يحفظ الحياة فقط اي ولا يشبعها فلا يلزمها الرضي به
للضرر الشديد الذي يلحقها بذلك لو الزمانها به فلهما التطليق عليه ان
عجز عما يشبعها ويصير كالحا جرة من النفقة بالكفاية ولا اي ولا الكفاية في الكسوة
الواجبة للزوجة علي زوجها دون سائر الجسد اي جميعه ورجعت بضم
الواو وكسر الالف وسطي بين حالة الفقيرة مع الفقيرة وحالة الغنية مع الغني
وزيد بن بكسر الزاي الموضع بكسر الصاد المبعثرة اي علي نفقتها المقابلة
في غير من الرضاع ما تنقوي به علي الارضاع لشدة احتياجها لذلك مالك
للموضع ما يقوم بها في رضاعتها وليست كغيرها السيد اي المالك لولدها

ما تستعين به علي ارضاعه وكذا مواعيد وضعها كلفها علي السيد العدوي لو كان الولد
رقيقا فالزاد علي السيد كاجرة القابلة وليس علي الزوج ان ينفق علي عبد سيدها
وان كان ولدا ثقله الخطاب عن مختصر الوقار ولا كولة اي كثيرة الاكل ما الي القو
الذي يكفيها اي الاكولة او يفارقه بالقوله صلي الله عليه وسلم اشبهت او
فارقها بهذا ما لم يشترط كونها غير آكلة ولا فله ردها وليس للمريضة التي
قل اكلها بسبب مرضها الا ما قاكله حال مرضها فليس له ان يطلب طعاما كاملا
تتصرف فيه بصدقة او هدية فان زاد اكلها بالمرض فلا يلزمه الزايد لما قاله بالدواء
وقليلة الاكل اي خلقة الا اكلها اي القليل الذي تاكله وليس لها
الزام زوجها بالتمام المقاد تتصرف فيه هذا ما لم يقرر لها شيء معلوم والا
فيلزمه ما قرر ولا يراد عن حينئذ مرض ولا قلة اكل قاله الحارثي ولا يلزم
الحري اي الزوج بن عرفة واللباس قال اللخمي قميص ووقاية وقناع هت في
الجودة والدانة علي قدرها ويسر الزوج بن حبيب ويردن للمشتاف ومن خرفان
او قنابات تحت قميص وفوق اخربن القاسم ولا يفرض حر ولا وشي ولا حرير
وان كان متسعا بن القصار انما قال ما لك لا يعرض الخز والوشى والعسل
لقناعة اهل المدينة فلما سائر الامصار فعلي حسب احوالهم كالنفقة موان
ولو اعيتد ان الحرير في كسوة الزوجات ما لك لا يلزمه الحرير وان كان متسعا
الحال فاجراه بن القاسم علي ظاهره في سائر البلاد وتأول بن القصار علي اختصاص
باهل المدينة لقناعتهم العدوي والحاصل انه لا يلزم الحرير ولو جرت به العادة
وعليه اي الزوج الماء اي الذي تحتلج بخر زوجته لتسرب وطبخ وعجن
وطهارة وغسل ثياب وانية ولولفسلها من جنابة اصابته من وطبخ
ولوزن بعض الشيوع لا غرامة في ذلك لان نفقتها عليه زمن استئثارها
وحصيراي يفرش تحت الفراش او هو الفراش من سدر وخلفا وخصوص
بحسب العادة وسريراي من خشب او جريد بحسب العادة اجتيج
له اي السرير لمنع عقربه او برغوث او فار واجرة قابلة وهي التي تاتي المولود
وتصلح ما يحتاج اليه علي المشهور لانها لا تستغني عنها ان كان الولد لاحقا
بالزوج

بالزوج المتطي اختلاف في اجرة القابلة هل عليه او عليها وان كانت المنفقة
لتولد فعليه وفي مختصر الوقار يجب للزوجة عند الولادة ما تحتاجه مما جرت به العادة
ولو نطقت بانها لا في ولد الامه لان ولدها رق لسيدتها فذلك علي سيدها ولو كانت
في غصنة الزوج وزينة اي للزوجة يضري الزوجة تركها اي الزينة
بان يحصل لها شعث ولا يشترط الاضرار الا لما لا تستضر بتركها ولو اعتادت له قاله
العدوي قالوا للعدوي اما الزينة فقال محمد يفرض لها ما ينزيل الشعث كالمشط
والمكحلة والنضوج ودهنها وحناء راسها وليس عليه صبغ بن وهب ولا طيب
ولا زعفران ولا خضاب يديها ورجليها ولما لك في المبسوطة يفرض علي الغني
طيبها لا الصباغ الا ان يكون من اهل الشرف والسعة وامرانة كذلك بن عرفة
المراد بالصبغ صبغ ثيابها بن القاسم ليس عليه نضوج ولا صباغ ولا المشط
ولا المكحلة بن وهب لما حنار راسها الباجي معني هذا عندي ان ليس عليه
من زينة الا ما تستضر بتركها كالكمحل والمشط بالحناء والدهن لمن اعتادت
ذلك والذي نقاه بن القاسم انما هو المكحلة لا الكمحل نفسه فتضمن القولان
ان الكمحل يلزمه لا المكحلة وعليه يلزمه ما تمسك به من الدهن والحناء لا آلة
المشط ككمحل اي اتمد او غيره ودهن بضم الدال المهلة اي مائه هن به
شعرها او بدنهما من زينة او غيره وكحنا بالمد مصر فالان هزته اصلية
اعتادت راسها او بدنها والاخذ امراي لزوجته بشر او اجارة المتطي
يكلف اخدامها ان اتسع حاله لذلك ولا يلزم المعسر الا خدام ومن المدونة
ليس عليه خادم الا في يسره ويتعاون في الخدمة بن عرفة رواية بن القاسم
وقوي بن عبد الرحمن لو طلبت نفقة خادما فقال اخذ منها بخادمي او كرتي
يخدمها بقدر نفقة خادما كان القول قولها ولو تعدد اي الخادم علي
المشهور ان احتاجت للمتعدد وقال بن القاسم في الموازية لا يلزمه اكثر
من خادم بن عرفة ذوالسعة في قصر وجوب نفقة علي خادم ولو مائة ان
كانت ممن لا يصلحها واحدة ثالثة ان ارتفع قدرها جدا واجزا خدمتها اي
الزوجة بنفسه اي الزوج وقضي لها اي الزوجة بخادما اي

الزوجة ان اجبت اي الزوجة خدمة خادمتها واجب الزوج ان يخدمها
خادمه فيلزم الزوج الاتفاق على خادمتها لان الخدمة لها وهذا قول مالك
وابن القاسم بما تقدم في روايته وفتوي بن عبد الرحمن الالزمية في
خادمتها ثابتة بيمينه او معرفة الجيران في دين الخادما وفي سرقة مال الزوج
فني المواق قال المشاور ان ادعى الزوج ان خادما زوجته تفسد بها عليه وتسرق
ماله فاراد اخراجها لذلك فلا يقبل قوله الا بيمينه او يقر ذلك الجيران ويقد
ابن شاس القضا بخادمتها بكونها مالوفة للزوج اي الفتها نفسه واست
وظد المم الاطلاق ان كانا اي الزوجان معا من اهله اي مستحق
الاخذ ام يحسب العادة بان يكون الزوج غنيا والمرأة شريفة فلو تزوج غني
بغير شريفة او فقير بشريفة فلا يلزم الزوج اخذ امركن ذكر الخرش غني
رشد والعدي اخذ ان الزوج الفتي الذي لا يمتنع مثله زوجته يلزمه الاخذ
ولو كانت زوجته فقيرة فالعبرة باهلية الزوج ويلزمها اهلية الزوجة
والا اي والا يكونا من اهله فعليها اي الزوجة بالعادة اي في المدينة
والقريبة والبادية من عجن وطبخ وفرش وكفن وغسل ثياب واستقاء
ماء من الدار وخارجها وحلب مخض وقطع حطب وطحن لها وله لا الهنيوف
ولا اولادهم والديه ورفيقه الباجي واللحني عن اصبع وابن الما جشوت عليه
اخذ امها ان كانت عن لاخذم لحا لها وغني زوجها وان لم تكن ذات شرق
ولا في صداقتها ثمن خادم فعليها الخدمة الباطنة العجن والطبخ والكفن
والفرش واستقاء ماء وكذا ان كان مليا الا انها مشهورة الحال واشبه وليس
من اشراق الناس الذين لا يمتنعون نساء هم بخدمة وان كان معسرا فلا
خدمة عليه وان كانت ذات شرف وعليها الخدمة الباطنة كالدنية لا التكسب
لتطعم نفسها او تكسب او للزوج فلا يلزم الزوجة كقول اي الجديرو
قطن او صوف او كتمان ونسج اي وخياطة ظاهره كفيرو ولو كان التكسب
عادة نساء بلدها وهو الجاري علي ما قاله اصحابنا في الفليس والصورة
وذكر بعضهم انه يؤخذ من كلام المختص انه يلزمها خياطة ثوبه وثوبها
وانه

وانه يجري علي الرف وغسل ثيابه وثيابها يجري علي العادة وفي الابن انه
من حسن العشرة ولا يلزمها ظاهره ولو جرت العادة به فهو كالحياطة والحال
ان ابلغهم من كلامهم ترجيح عدم لزوم الحياطة قاله القدوي لا يلزم
المشط اي الزوج بضم الميم اي الالة التي تمشط بها راسها علي ما للنفوي
وهو خلاف قاعدة ان اسم الالة بكسر الهمزة وذكر صاحب القاموس انه مثلث
ككثف وعنف وعقل ومنزلة تمشط بها وجمعه امشاط وامام تخمير
راسها من دهن وحناء ونحوها فيلزم الزوج وهذا ثلاثة امور الالة وما
يعمل به دون الاخرين بشرط اعتيادها ما يعمل به وتضررها لتركه افاده
شبه . والمكحلة بضم الميم والحال المكحلة اي الالة التي تجعل فيها الكحل فلا
تلزم الزوج ويلزمه الكحل المعتاد كما سبق والدواء اي الذي تؤيل به داءها
فلا يلزم الزوج عيونه ولا ثمنه ومنه اجرة الطبيب وعيول المريض
والسكر والنقل والفكرة الا ان تتقوت به واجرة الحجامة والفضادة فلا
تلزم الزوج وثياب الخروج اي من البيت لصلة الارحام والتمنيشة
والتقوية ونحوها ولو كانت غنيا هذا هو المشهور وقال في المبسوط من رواية ابن
نافع تلزم الغني ولا يقضي اي علي الزوج بالحم امر اي بالخروج للحموم
في البيت المعد له بالماء الحار الا السقم بضم السين وسكون الداف اي مرض
او نقاس قاله مالك بن شعبان اراد القضاء عليه بالخروج له لا باجرت
فيلزمه تمكينها من خروجها له لذلك ولا يلزمه اجرة لانه من باب القدوي
المهم الا التوقف ان الة جنابة عليه وله اي الزوج التمتع بشورتها
بفتح السين المعجمة وسكون الواو اي متاع الزوجة من فرش وغطاوسائد
واوان من الصداق اي الذ قبضته وله منعها من بيعها وهبتها
لانه يفوت عليه التمتع بها وهو حق له فان لم تقبض ثيابا من صداقها ونحوه
من مالها فلا يس له الحرج عليها الا اذا تبرعت بزايد علي ثلث مالها افاده
الخرشي وعب البناء في ظاهره له منعها من بيعها ابدان في المعيار عن ابن
زرب ان الشورة لا تباعها الزوجة حتي يمضي من الزمان ما يري انه

الزوج انتفع بها فيه وان غرضه ورثه وفكره من رشده فيما اذن ان لها التصرف فيها
بعد اربع سنين وهي في بيت زوجها بن عرفة بن عات عن بن زرب ليس لها بيع
شورتها من نقدها الا بعد مضي انتفاع الزوج بها والسنة في ذلك قليلة
ولا يلزمه اي الزوج بدلا اي الشورة اذا خلقت بل ما لا غنى عنه من فرش
وغطا وما يقيها الحر والبرد والعدو فان طلقها فهل يقضي لها باخذ ما جرده
الطلاق ولها اي الزوجة منع الضيق في النازلي عند الزوج منها
اي انتفاعهم بشورتها العدوي بعض لا يلزمه كسوتها مادام عندها ثياب
عمرسها ولضيف الزوج ان يتمتع بشورة الزوجة من بسط ووسائد ونحوها
وليس لها منعه منه اقلت وانظر هل يسلم ذلك اولا والظاهر لا وجور
وله اي الزوج منها اي الزوجة مما يوهن اي يضعف جسدها اي
الزوجة لانه ينقص اجتماعها ومنه الغزل لانه ينبت فيها ما لم يقصد ضررها
ومن اكل كالثوم من كل له رايحة كريمة كالبصل والكراث والفجل واوي
الدخان والنشوق الا ان يفقد اي الزوج الشعر او ياكل اي الزوج
مها اي الزوجة ماله رايحة كريمة وليس لها اي الزوجة منعه
اي الزوج منه اي اكل ماله رايحة كريمة كالثوم فلا يدخل هذا تحت قوله
تعالى ولهن مثل الذي عليهن بل يدخل تحت قوله تعالى للرجال عليهن درجة
وقوله تعالى الرجال قوامون على النساء ولله اي الزوج منع ابورها
اي الزوجة ولاولدها اي الزوجة من غير الزوج الدخول اي على الزوجة
ولو حلف اي الزوج علي منع من ذكر في حنث ويقضي عليه بدخول ابويها
ليستفقد حالها واولادها لتنفق احوالهم وقد ندب الشارع الي المواصلة وجرت
العادة بها ولا يحنث بمجرد الحلف ولا بطلب ابويها وولدها الدخول ولا بالحكم
لهم بذلك وانما يكون الحنث بحصول ضد المحلوف عليه كحلفه اي الزوج
ان لا تزور اي الزوجة مامونة اي علي نفسها لا يجشي منها فساد
حالتها في خروجها في حنث في يمينه بان يحكم القاضي لها بالخروج اليها للزيارة
او غيرها مما فيه مصلحة فاذا خرجت حنث في يمينه ح ان كانت متحالة بل
ولو

ولو شاة فان حلف لا تزور اولادها من غيره فلا يحنث ولو مامونة لقصور مرتبة
الاولاد عند مرتبة الوالدين فان كانت غير مامونة فلا يحنث ولا يقضي عليه بخروجها
للزيارة والديها ولو مع امينة ونحوه للشيخ كريمة الدين البناني يفهم منه ان غير
الشاة يشترط فيها ان تكون مامونة والاصل هو الامن فيها وفي الشاة حتى
يثبت خلافه كما في التوضيح والخلاف الذي اشار اليه بلوهن قول بن حبيب لا يحنث
في حلفه علي عدم خروجها لابويها من رشده هذا الخلاف في الشاة المامونة اما المتحالة
فلا خلاف ان يقضي لها بزيارة ابويها واخيها المتطيبي في كتاب محمد قيل لما لك
ان حلف بطلاق او عتاق ان لا يخرج ايقضي عليه في ابويها وامها ويحنث قال
نعم اري ذلك عليه اذا حلف قيل لما لك فعل تزور في كل يوم امر كمر حد
الزيارة التي تجوز لها قال في كل شهر مرة او مرتين فاما كل يوم فذلك التبرج
الذي كان في الجاهلية قبل ضرب الحجاب قيل ان قوما قالوا لها ان تزور في كل
جمعة مرتين فانكر ذلك وان حلف اي الزوج علي زوجته لا يخرج اي
واطلق لفظا ونية لم يحنث اي الزوج فلا يقضي عليه بخروجها الي والديها
لانه لما اطلق علم ان قصده الصيانة والحفظ لا الضر ولا يشهد عليه بن عرفة
سمع القرنيان اسذهب وابن تافع في الايمان بالطلاق انه ان حلف به او يعتقد
انه لا يدخلها تخرج ابدا ايقضي عليه في ابويها وامها ويحنث قال لا وفي ابن
حبيب ما يوافق وقضي للمصنف كل يوم وللكبار في الجمعة المتطيبي الاولاد
الصغار الذين ليسوا مع امهم يقضي لهم بالدخول علي امهم كل يوم والكبار
في كل جمعة فان حلف بالطلاق لا يدخلون عليها امر باخراج امهم اليهم فان حلف
علي الامر بن جبره السلطان علي دخولهم اليها او خروجها اليهم ولا يحنث الا
ان يريد يمينه ولا بالسلطان كالوالدين تشبيه في القضا بالدخول في الجمعة
ومع امينة ان حيف الا فساد سسل ما لك عن الرجل يمين ختمه
بافساد اهله فيريد ان يمنعها عن الدخول عليها قال ينظر في ذلك فان كانت
متحالة منعت بعض المنع الاكل ذلك وان كانت غير متحالة فلا تمنع الدخول علي
ابنتها بن سلمون ان اشك في ضرر ابويها فان كانا صالحين فلا يمنع من

زيارتها والدخول عليها وان كانا مسيين وان تهنها بافسادها زارتها في كل
جمعة مع البينة تحضر معهم ولا فرق بين حضوره اي الزوج مع الزوجة في
البلد وغيبه اي سفر الزوج عن زوجته لبلد اخر والحاكم وكيله اي الزوج
القاب سبل ماله عن المرأة يغيب زوجها فيعرض اخوها وامها واختها
فتريد ان تاتيهم تعودهم ولم ياذن لها حين خرج قال لا بأس بذلك ان
تاتيهم ولم ياذن لها حين خرج ولا يمنع اي الزوج بقية المحارم اي الزوجة
من الدخول عليها كاخوها وابنه وعمها وخالتها سبل ماله عن الذي يكون
بينه وبين اخي زوجته كلام فيمنعه عن الدخول الي اخته قال ما اري ان يمنع
فاما قريب ليس محرما كان عمره منعه ولا النساء الرحم اي القرابة للزوجة
فلا يمنعهم الزوج من دخولهن عليها ولا يمنع اي الزوج فيهم اي في
حلفه علي عدم دخول بقية المحارم ونساء الرحم بن رشد يلزم الزوج ان ياذن
لامرأة في دخول ذان رحمها من النساء ولا يكون ذلك في الرجال الا في ذوي
المحارم منها خاصة العدوي لكن ان حلف لا يقضي بالحنث وفيه الوضعية
ان لا تسكن مع اهله اي الزوج اما الوضعية فليس لها الامتناع من السكني
مع اهله الا لضرر او شرط عبد الملك في المرأة تكون هي واهل زوجها في دار
واحدة فتقول ان اهلك يوذوني فاخرجهم واخرجني عنهم رب امرأة
لا يكون لها ذلك كون صداقها قليلا وتكون وضعية القدر ولعله ان يكون
علي ذلك تزوجها وفي المنزل سعة فاما ذات القدر فلا بد لها ان يفر لها
فان حلف علي ذلك حمل علي الحق ابره او اخته بن رشد وليس هو عند
بخلاف المذهب ماله المتيطان الا ان يتحقق الضرر فيمنزل الوضعية وذات
الصداق اليسير والتي شرط عليها ذلك واما غيرها فلا يلزمها السكني
مع اهله وان لم يثبت ضرر او مثله في البيان وابن عرفة لا الوضعية
بيان لمفهوم غير الوضعية الا لضرر اي حصل للوضعية من سنها
مع اهله فلها الامتناع منها او شرط اي من الوضعية علي الزوج في عقد
نكاحها ان لا يسكنها مع اهله فلها الامتناع منها وكل اخراج ولد

لم

لم يعلم به قبل البناء وجد من يحضنه بن عرفة بن زري من زوج امرأة وله ولد صغير
من غيرها فاراد امساكه بعد البناء وابت ذلك فان كان له من يدفعه اليه من اهله
ليحضنه له ويكلفه اجر علي اخراجه والا جبرت علي بقايه ولوني بها والصبي معه
نكاحا اخراجه فلا يكون لها ذلك وكذا الزوجة ان كان لها ولد صغير مع الزوج
حقا بحرف من الزوجين بيان للمضاف اليه كل الذي ناب عنه التنوين اي واحد
للاخري من غيره بنت ولد عنه صلة اخراج لم يعلم اي يريد اخراج
الولد به اي الولد يحضنه اي الولد فهو اي الولد المتنازع في اخراجه
تخرج علي قوله ووجد من يحضنه والامني لاخذ وف اي يكن الولد صغيرا مستقيا
للحضنة فلا منفي محذوف اي يلزم الزوجة السكني معه ولو علمت به حال
العقد فقد سمع بن القاسم ليس للزوج ان يسكن اولاده من امرأة له اخري
مع زوجته في بيت واحد ولا يسكن واحد يجتمع الا ان ترضي بذلك وفي الصو
والابان علمه او لم يوجد من يحضنه الصغير فلا يبعده اه وهو احتمال صحيح ايضا
والخلف بفتح الحاء المعجمة واللام اي البالي من كسوة الزوجة له اي الزوج
ياخذها ان شاء الا ان يكون اي الخلق من كسوتها لها اي الزوجة عرفا
اي عادة العدوي وما تخلف من الكسوتين بيني ان يجري علي الوفاء من كون
للزوج اول الزوجة فان لم يكن عرف فللزوج وضعت بفهم الضاد المعجمة
فما به ضمير النفقة اي تضمنها الزوجة النفقة تفسير لناب فاعل ضمير بالقبض
لها من الزوج مطلقا اي عن التقييد بعدم بينة علي الضياع بلا تعد ولا
تفريط وتكونه عن ماضية وهو المشهور لانها قبضتها لحق نفسها وكذلك كسوتها
واجرة ارضها صدق الزوج في دعواها ضياعها امر لا تلف بسببها امر لابن
عرفة ضياع نفقة الزوجة وكسوتها محمد ولو قامت بذلك بينة متها وهو ظر
المدونة ولو قامت بينة علي الضياع اشارة الي معنى مطلقا كنفقة الولد
اي المحضون التي قبضتها حاضنة وادعت تلفها فتضمنها في كل حال
الا لبينة علي ضياع المستقبل بلا تعد ولا تفريط من الحاضنة ولا تضمنها وانما فصل
في نفقة الولد بعد قيام البينة وعدم لانها لم تقبضها لمحض حق نفسها ولا هي

متمحضة للامانة لانها قبضتها الحق الولد رخصها اما نفقة المدة الماضية
فقبضتها المحض حق نفسها فلذا تضمنتها مطلقا كنفقة نفسها كما في التوضيح
وكبير بهرام والبساطي السوداني وهو المتيقن والمراد نفقة الولد في غير مدة
الرضاع اما نفقته في مدة الرضاع فاجرة لها حقيقة فتضمنها مطلقا وهل يرجع
الولد عليها او علي الاب وهو الذي ينبغي واعترض الدماصي كلام السوداني
واعتمد قول بنت لا فرق بين نفقة المدة الماضية ونفقة المستقبل في التفصيل
العدوي لم يظهر لي وجه البناء فيه نظرا وانصواب ما قاله الشيخ احمد بابا
فانما قبضته عن الماضية انما قبضته بحق نفسها سواء انفق عليه من عندها
فهو دين لها علي الاب او تجلت دينها للنفقة عليه فهو دين عليها تتبع بمثله
الاب فاما قبضته من الاب عن الماضية انما هو ما لها فتضمنه مطلقا بدليل تعليلهم
في المستقبل بانها لم تقبضها بحق نفسها محمد ان ادعت تلف نفقة ولدها
لم تصدق وان كان لها بينة فلا ضمان عليها الا في اجر الرضاع فقط بن محرز لانه
شيء اخذته علي وجه المعاوضة ونفقة ولدها انما قبضتها للولد لانه محض
امانة لها من الزوج فتصدق في عدم البينة لانه لو امتنع من دفعها لحكم به
عليه فضلا عن ذلك العواري والرهان واللازم اي للزوج اصابة الاعيان
جمع عين اي ذوات المأكولات من بز وحم وسمن وزيت والمشروبات من ماء
ولبن والمكسوات من الثياب ما لك في كتاب محمد بن قيس ببلدنا في اليوم منه بعد
هشام وهو مد وثلاثان بعد النبي صلى الله عليه وسلم للخمين والمقتدر الصنف
الذي يجري بينهما ببلد قحما او شعيرا او ذرة او تمر لابن حبيب ويضاف
للطعام في الشهر ربع خل ونصف ربع زيت ومن حطب حملات ومن اللحم
بدرهم في الجمعة وثلاثة دراهم في الشهر وما يحتاج اليه من خبز وطحن وذهب
وغسل ثوب وماء ولا يفرض لها فاكهة ولا جبن ولا زيتون ولا عسل ولا سمين
ابن القاسم لا يفرض عليه اللحم كل ليلة لكن المرة بعد المرة بن الموازي وعليه
راسها وجازي للزوج فرض اي تقدير واعطا الاثمان اي للزوجة
عوضا عن الاعيان برضاها لانها تخاف اختلاف السعر ثم ان علي السعر بعد
زادها

زادها ما لم تشتر الجميع ايام الرضا وان رخص رجع عليها بالباقي يجب وقد اعترض في بان
في المواقف ما لم تشتر الجميع ايام الرضا وما لم يسكن مدة يري فيها انه قصد التبرع بالباقي
يجب وقد اعترض في بان في المواقف ان المفروض او الاثنان علي ظم المذهب ونصه بت
عرفه في كون الواجب في فرض النفقة ثمك ما فرض او نفسه ثانيا الخيار فيهما
للزوج راجع صا بل للحاكم عياض الاول ظم المذهب واخذه بن محرز من المدونة
ان قلت ليس في نصه ان المفروض او الاثنان علي ظم المذهب اذ قوله في كون
الواجب ثمن ما فرضه يحتمل ان معناه ما فرض من الاعيان في كون الواجب دفع
ثمنه لاهو نفسه والواجب نفس ما فرضه الخ فصدق بت في ان فرض الاعيان ظم
المذهب ولا ينافي ان ظم المذهب ايضا انه يدفع ثمن الاعيان المفروضة فتأمل
البناني هذه الجواب عيني علي فقهه ان بحث في فيما يقرر ولا يهل الاثمان او
الاعيان وان المفروض في كلامه بمقتضى المقرر وهو غير صواب فان تقدير الاعيان
او لا فهو المتعين علي كل قول من الاقوال الاربعة ولا يتصور ان يقال بتقدير
الاثنان او لا اذ لا يتصور فرض الثمن الا بعد معرفة الاعيان لان معرفة قدر
الثمن فرع من معرفة قدرها كما هو واضح ولا معنى للتردد في ذلك وانما بحث في
فيما هو الواجب علي الزوج الذي يقضي عليه به ظم المذهب عند عياض
انه يقضي عليه بالثمن ابتداء وعند المصنف انه يقضي عليه بالاعيان المفروضة
لكن يجوز اعطاء الثمن فاعترض في صحيح والجواب غير صحيح وينبغي
ذلك كلام التوضيح عنه قوله بن الحاجب ويجوز ان يعطي عن جميع لوازمها
ثمنا الا الطعام ففيه توكان ونصه ظاهرة ان الذي علي الزوج في الاصل
هو ما يفرض للمرأة لا اثمانه وان للزوج ان يعطي الثمن عن ذلك وهو ظم المذهب
وقال بن وهب هو بالخيار ان شاء فرض ذلك وان شاء فرض ثمنه واستشكله
عياض وقال القياس لا يكون دفع الثمن الا برضاها لانه انما واجب عليه طعام
وكسوة ولم يجب عليه قيمة الاثان قوله وقال بن وهب هو بالخيار الظم ان
منه هو يعود علي القاضي لا الزوج فيكون هو القول الرابع اي في نقل بن
عوفه ويدل علي ذلك استشكل القاضي عياض انه قلته قوله في الاول

ان للزوج ان يعطي الثمن يحتمل ان المراد برضاها وهو ان يكون اشكال القاضى
عياض خاصا بالثاني ويحتمل ان المراد جبراً عليها وحاشا لشكال ياتي عليها معا
والاحتمال ان معانيها يتأتى في كلام المصنف المثلث ولولها هو الثاني في كلام ابن عمر
وثانيها هو الثالث فيه والله اعلم المكثس في مجالس السماع الذي لا حيف فيه على
الزوجين ما اختاره المتأخرون من فرض الحب وانما غيره دراهم وعليه جري الحكم
عندنا اهـ قلت وبه العمل بفاس منذ ازمان ومقتضاها اي الزوجة بدنية
اي الزوج الذي عاي الزوجة بان يسقطه عنها في تخير الايمان ان كان دينه
دراهم او في تخير الاعيان ان كان دينه من جنسها في كل حال الا ان يرضى اي
يحصل للزوجة بسبب المقاصة لفرقها ولا يجوز له مقاصتها فيها من لم يماراته
دين وهي معسرة فعليه ان ينفق عليها ولا يقامصها بما ترتب لها من دينه من
نفقة وان كانت مملوكة فلها مقاصتها بدنية في نفقتها عياض بعض الشيوخ
يعني ان كان دينها من نوع ما فرض عليه لغيرها بضم فسكون اي فقر الزوجة
وستطقت اي نفقة الزوجة المقدرة عن الزوج بالاكل معه اي الزوج فليس
لها مطالبة بالقرروا ان لم يكن لها نفقة مقررة واكملت معه فليس لها التقرير
ابن شاس ليس له ان يكلفها بالاكل فان اكلت معه سقطت نفقتها ولها
اي الزوجة الاستمتاع اي من الاكل مع زوجها ابتداء وانها وطلب النفقة
المقررة او تقريرها وتجابس لذلك وتقرض لها الاعيان ثم يجري فيما بدفع
الخلاف المتقدم ولو التزمت الاكل معه على القم والظمانها اذا طلبت الاعيان
او الايمان لمدة ماضية وادعي الزوج انها اكلت معه في تلك المدة فانه يصدق
الزوج وينبغي للمرأة الاكل مع زوجها لما فيه من التودد وحسن العشرة
قاله البرزلي والكسوة كالنفقة فاذا اكساها معه فليس لها غيرها ان كانت رشيقة
فان كانت محجورة فلا تستقط كسوتها المقررة والمعتادة لها بكسوتها معه
بخلاف النفقة فتسقط باكلها معه ولو محجورة لا الحجر لا يتعلق بالنفقة لانها
هاككة والكسوة باقية كان منعت اي الزوجة زوجها الوطني اي لغيره عذر
فتسقط نفقتها عنه على المشهور لان منعه نشوز وهو يسقطها وان
ادعت

ادعت انها منعت لغيره فلا بد من ايثابة بعد ان كان في محل يطلع عليه
الرجال كالوجه والكفين والافهرايين وانما اختلاف في المنع فلا يصدق الزوج
لا يراه بالتحليل على اسقاط النفقة قاله الناصر قال في التوضيح بن شاس
هذه الرواية هي المشهورة وذكر ابن بشير ان الابهري وغيره حكوا الاجماع عليها
وفيهما نظري الموازنة انها لا تسقط به المتطهر وهو الاشهر لكونها من
الزوجات ولان الزوج منيع في طبعها عند الامام ثم قال والسقوط هو اختيار
الباجي والتميم وابن يونس وغيرهم وهو مقيد بما اذا لم تكن حاملا نص عليه
صاحب الكافي وغيره المتطهر والاخرى وهي الاظهر ان لا نفقة لها ذكرها القاضى
ابو محمد وقال لانا النفقة في مقابلة الاستمتاع فاذا تعذر سقطت النفقة وقاله
الجلاب وقال الابهري وغيره من شيوخ البغداديين اجمعت الامة على
ان لا نفقة لانا شر قال الشيخ ابواسحاق الا ان تكون حاملا بن عرفة في سقوط
نفقتها بنشوزها ستة اقوال بن شاس من موانع النفقة النشوز ومنع
الوطي والاستمتاع بنشوز والخروج بغير اذنه بنشوز او الاستمتاع بها
بغير الوطي ان لم توطا اي كرتقاء فتسقط نفقتها عن زوجها فان كانت
توطا ومكنته من الوطي ومنعت من الاستمتاع بغيره فلا تكون ناشزة والمنع من
الوطي والاستمتاع يعلم من جهة بان تقر به بحضرة عدلين او عدل وامراتين
او احداهما وبين علي الظم او خرجت اي الزوجة من بيت زوجها بلا اذن
خاص في البلد على ردها اي الزوجة الى محل طاعته لا بنفسه ولا بالحاكم
لان ذلك من شأنه النشوز فتسقط به نفقتها وتسقط التقرير عليه ابو
محمد وانما حسن في هذا الزمان ان يقال لها اما ان ترجعي الى بيتك وتحاكمي
زوجك وتنصفيه والا فلا نفقة لك لتعذر الاحكام والانصاف في هذا الزمان
وكذلك الهاربة الى موضع معلوم واما الى موضع مجهول فلا نفقة لها ولا سكف
كمطلقة خرجت من منزلها ولو قدر علي ردها بخلاف النفقة فلا بد من العجز
او عدم العلم بمكانها واما لو كان زوجها مسلما فواخرجته فلا تسقط نفقتها
وان قدر علي منعها ابتداء وتركها فلا تسقط نفقتها لانها خرجت باذنه

وان قدر على ردها ولو بحاكم وتركها فعليه نفقة او يني من الشرط ان تكون ظالمات
خرجت الظلم وكما قلنا النفقة ولو عجز عن منعه او عجز ردها وان تكون في العصة فان كانت
رجعية فلا تسقط نفقتها مطلقا وان لا تكون حاملا فان كانت حاملا فلها النفقة ولو
عجز عن ردها في الحاضر من المسائل الملقوطة بحبسها ولها حتى يرد لها ولو اياي من خرجت
بلا اذن زوجها الحاضر يرد لها اي الولي الزوجة الي يبعث زوجها والحامل اي من
زوجها الحاضر يحمل حر التي انقطعت عصمتها من طلاق بانث او ثلاث او خلع امت
الحامل يحمل لا يلحق الزوج او يلحقه والزوج رقيق او الحمل رقيق فلا شيء لهما على الزوج
واما التي في العصة والرجعية فنفقة حملها من درجة في نفقتها والمتد في عنها زوجها
حملها وارت قال في التوضيح حيث ذكرنا صاحبنا نفقة الحمل فاني لم يرد فيه حمل
البانث لان العصة ولا الرجعية ولا المتوفي عنها فلا نفقة لحملها اما الاوليات
فلا تدلج نفقة حملها في النفقة عليها واما الاخير فحملها وارت وان ابينت بفهم
الهنر وكسر الموحدة اي طلعت الزوجة الحامل طلاقا بانثا اثنا اي الحمل فمها
اي الكسوة تستحق الحامل منه اي الزمن المقاد للحمل بان بعد ان لا كسيت
من اول زمن الحمل ولبسها الي يوم البينونة وتقوم وتغطي قيمتها وراهم والحاصل
انها ابينت اول الحمل كسيت بالعادة ولو كانت تقي بعد الولادة وان ابينت
اثنا فلها قيمتها ما بقي من كسوة ملبوسة من اوله الي يوم الابانة واستمر اي علي
الزوج البانث اي بخلع او ثلاث مطلقا اي عن التقييد بكون المسكن له
او نقد كراهه وعن التقييد بكونها حاملا وان كان سياق كلامه فيها لا نفقة لاحتها
ان استمر زوجها حيا ولو مات اي الزوج والاجرة اي المسكن البانث
من راس المال اي من جميع التركة للزوج لان خصوص الثلث لانه حق تعلق
بنزوة المطلق المطلقة فلا يستقطر موته كسائر الديون بخلاف التي في العصة
والرجعية فلا يستقر المسكن لهما علي الزوج الا ان كان له او نقد كراهه لان
ماتت اي البانث قبل انقصاعها فلا يستمر سكناها علي الزوج بحيث يورث عنها
فلا شيء لورثتها من كراهه مسكنها وكذا الرجعية وردت بفهم الرأ مطلقا اي
عن التقييد بموتها فاذا دفع الزوج لمن في عصمة او للرجعية او للبانث الحامل
نفقة

نفقة المستقبل ثمرات الزواج قبل انقضاءه ورتة الزوجة ما بقي لتركه الزوج وان
ماتت الزوجة قبله ردت وارثها ما بقي للزوج وترد من قبضت نفقة المستقبل وهي
في العصة او رجعية ما بقي منها ان طهرت طلاقا بانثا ولم تكن حاملا كان
انقضت اي تبين انه لم يكن حمل بل علة الخرج كما يفيد التوضيح وغيره وليس
المراد به فسادها وافهم لا لم يهرم تكونه فتد نفقة جميعه من اوله بن حارث انفقوا
لمن اخذ من رجل مالا يجب له بتقوية او بغيره قضا شر تبين الحقيقة انه لم يكن
يجب كبري انه يرد ما اخذه بخلاف التي قبلها من يوم الموت كما مر وترد كسوت
ولو بعد شهر وسواء انفق عليه بعد ظهوره او قبله علي الراعي خلافا لقول بن وهب
لا ترد ما انفق قبل ظهوره وسواء اخذته بحكم او بغير حكم وصدقت يمين انه لا
بيطنها جنين ولدته وقال الزوج انه نزع انفس فان مات الولد بيطنها تستمر
لها النفقة والمسكن والذي اقتصر عليه بن الشقاق وابن سلون سقوطها
وان كانت لا تحمل الا بغير وجه واعتمد المحققون والكسوة عطف على النفقة فتد
للزوج او تركته التي كساها الزوج لزوجته وهي في عصمة او رجعية ان
بانث اي الزوجة من زوجها بخلع او بيات او طلاق قبل بيا بعد شهر او شهرين
منها اي من كساها فهو من ان بانث بعد شهر لا ترد وهو كذلك وترد ايضا بموت
احدهما بعد شهرين لا بعد ثلاثة وكذا البانث الحامل ترد كسوتها بموت احدهما بعد
شهرين لا شهرين سلون ان كان عليها كسوة حين الموت وارت اخذها ولم تكن
حامله فان كان مضى لا يتي اي لها ثلاثة اشهر فما فوقها فليس لها اخذها وكلا
شيء لزوجها وان كان اقل من ذلك فهي للرجل او مات الولد اي المحضون لغير
ابيه فياخذ ابوه كسوته ولو خبطة ولا تورث عن الولد لانه انما دفع عما ظن لزومه
له فاذا هو غير لازم له وكما ترجع الكسوة الاب ترجع النفقة له والمسكن ان له
يكن لامه سكتي ولها اي البانث الحامل ان ارضعت اي ولد احرام من
الزوج الحر اجرة اي الارضاع زيادة علي نفقة الحمل لانه الارضاع سبب
اخر وهو لا يلزمه لقوله تعالى فان ارضعتكم فاتوهن اجورهن ابو الحسن
وتكون اجرة الارضاع نقدا لا طعاما ويشترط ان لا يضر ارضاعا وهي حامل به والا

فاجرت له من ترضعه اذا لحق للام في ارضاعه **ج** ولا نفقة اي الحمل مستحقة للزوجة
بدعواها اي الزوجة انما حامل بحركة الحمل اي قبحا من اوله من سلوة انما
تبين الحمل ادي نفقة ما مضى وما ياتي وتثبت حركته بشهادة امرأتين ولا يتحرك في الحمل
منه اربعة اشهر وهذا هو المشهور بين رشتة المشهورين ان يحكم للحمل بحركته في وجوب
النفقة له واللعان عليه لكون الامة حرة به اذا امرت بغيرها وجرها حمل منه وما شبه
ذلك ولا نفقة اي واجبة على الزوج **ج** غير لاحق اي بالزوج كحمل الملاعة
فان استلحقه لزمته نفقة من اوله لولد العبد اي لا تجب على العبد لانه اطلاق
للمال سيده فيما لا نفقة له فيه ثم ان كان الولد حرا فنفقة من بيت المال وان
كان رقاقا فعلى سيده والحمل كالولد ان كانت امه مطلقة بارنا فان كانت في العمة
او رجعية اندرجت نفقة الحمل في النفقة على اوقوله تعالى وان كنت اولاة حمل
فانفقوا عليهن حتى يرضعن حلمات خاص بالزوج الحر على المشهور ونعم انا اعتقد
وصار حرا قبل ان تضع زوجته فانه يجب عليه ان ينفق على ولده ان كانت الزوجة
حرة اصالة او اعتقت الامة ونفقة الرق اي الحمل على مالكه اي لاعلي
ابيه فعلم ان شروط وجوب نفقة الحمل على ابيه ثلاثة كحوقه به وحرية الاب
وحرية الحمل ابن الحajib والملاعة السكنى لا نفقة الحمل كالمقوف في غيرها ولا
نفقة لحمل امه لانه رقيق وان كان الزوج حرا ولا على العبد لحمل او ولده وان كانت
الزوجة حرة الا ان تكون رجعية فيها وسقطت اي نفقة الزوجة عن
زوجها زمن عسره اي الزوج سواء دخل بها ام لا لقوله تعالى لنفقوا
سعة من سعة ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا
ما آتاها وهذا معسر لم يوقت شيئا فلا يكلف بشي فان انفق على نفسه
زمن عسره فلا ترجع عليه بشي من ذلك لسقوطه عنه في تلك الحالة وسواء
كان حين انفاقها حاضرا او غائبا والمراد بالسقوط عدم اللزوم لانفا التكليف
زمن العسر لان حبست بضم الحاء وكسر الواو اي الزوجة في حق شرعي
ترقب على فلا تسقط نفقتها عن زوجها لان مانع الاستمتاع ليس منها ان لم
تأمل والا فلا نفقة لها لانه منها او حبست اي الزوجة زوجها في دين
لها

فما عليه واولي ان حبسه غير ما فلا تسقط نفقتها عنه لقوله من الاستمتاع بها اباد
ما عليه الاحتمال ان له من الخفاء **ج** وان سافر اي الزوجة دون زوجها مع حرم او
زوجة مأمونة **ج** بحجة الغرض اي اصابة لتوهي حجة الاسلام سواء كان باذنه ام لا
او باذنه اي الزوج لها في السفر كحج التطوع او العمرة فلا اي الزوجة
علي زوجها الاقل من نفقة الحضر والسفر اي ولا تسقط نفقتها بالكلية
بل سافرت لغير الغرض اصالة ولو قدرته بغير اذنه ولم يقدر على منة استقطت
عنه نفقتها حتى تعود ورجعت اي الزوجة على زوجها بما انفق اي مثلا
عليه اي الزوج الكبير تنازعه رجوع وانفق غير سرف اي زائد على ما لا
يليق بالزوج ان كان مليا حال انفاقها عليه بل ولو عسر اي الزوج حال
انفاقها عليه لان نفقة الانسان على نفسه لا يسقط عنه عسره وقد قامت
مقامه فيها فثبت الرجوع بها لها فان كان ما انفقته عليه سرفا زائدا على ما يلحق
بحاله وزمانه ضاع عليها الزائد فلا ترجع به عليه الا ان تقول ان نفقة لا يرجع به
عليه ويوافقها على ذلك فلا الرجوع به عليه في المخرج تفصيل افاده العدي
وحلفت اي الزوجة على قصد هذا الرجوع عليه حين انفاقها عليه
ان لم تشهد بضم المشاة فوق وكسر الها اي الزوجة **ج** انفا اي الزوجة
انفقت اي الزوجة على زوجها لترجع اي الزوجة على زوجها بما انفق عليه
فان كانت اشهدت على ارادة الرجوع حال انفاقها فلا تخلف كمنفقت بضم
الميم وكسر الفاء التي تشبه في الرجوع بيمين ان لم يشهد وبذنها ان اشهد
على اجنبي اي كبير غير زوج فله الرجوع بغير السرف بيمين ان لم
يشهد فان اشهد قبل ايمين كالصغير اي المنفق عليه زوجها كان او غيره
تشبيه في مطلق الرجوع **ج** ان علم اي المنفق على الصغير حال انفاقه عليه
ان له اي الصغير ونقد الانفاق اي على الصغير من ماله الذي
علمه المنفق لغيبته او كونه عرضا كاسد فان لم يعلم له مالا حال
الانفاق عليه او تبسرا لانفاق منه فالمنفق مستبرأ بما انفق فلا يرجع به
وبقي اي مال الصغير الذي علمه المنفق عليه للرجوع اي على الصغير

فان تلف ماله فلا تستفل ذمته ولو تجد للصغير مال اخر من ابيوس فيرجع في ماله ذلك
فان تلف ذلك المال وكبر الصبي واقاد ما لا فلا يملك عليه بشيئ من الحاجب تستقطب النفقة
بالاعساري زمن وجوبها فلا ترجع بما انفقته في غيبته او حضوره بخلاف ما انفقته
عليه نفسه معسر او معسر ما كالمنفق علي الجاني الا ان يكون بمضي الصلة ولا يقضي
بالسرف من ذلك كدجاج وخراف فان كان موسرا ثمة واستقر الماضي في ذمته
فرضه الحاكم او لم يفرضه وكذا نفقة الحامل بن عرفة فيها سقوطها باعسارها
وعدم الرجوع بما انفق عليها في عسره غابا او حاضرا واما اذا كانت هي التي انفقت
عليه فلها الرجوع عليه ولو كان معسرا وكذا الاجنبي الا ان يري انها بمضي الصلة
منها او الضيافة ويرجعان بما ليس بسرف كالدجاج والخراف والا يري ان لم
يبق مال الصغير حين الرجوع بان تلف قبله كولي اي ان الصغير تنبيه في علم
شغل الذمة ان تسلف اي الولي المال الذي انفقته علي الصغير ليوفي
اي الولي السلف من ماله اي الصغير الذي تغذر الانفاق منه لغيبته او
كونه عرضا كاسد اذا تلف هذا المال او لم يوف فلا تستفل ذمة الولي لانه لما
دخل المسلف علي التوفية من المال كان كمن انفق ليرجع في المال فلا حق له في غيره
ضوء وما عدا ذلك اي بان تسلف في ذمته وعلي السكوت ولا عبرة ايب
في شغل ذمة الولي بالسلف في معين اي لان القاعدة ان من سلف ليرجع
في معين لا حق له في غير كما في نقل حشو وفيها ايضا ان قال انفق علي الصغير
فان ظهر له مال رجعت فيه فلا ينفق ذلك ولا رجوع له الا اذا علم له مال الاصل
الاتفاق كما سبق كذا من قال انفق علي المسجد وان ظهر له ربح رجعت فيه
فلا ينفق ذلك وعطف قوله ولا عبرة الخ علي اول مسيلة الولي من عطف العلة ضرورة
ويجع اي المنفق علي صغير له اب علي الاب اي للصغير الذي انفق هو
عليه الموسر احترز به عن الاب المعسر فلا رجوع للمنفق علي الصغير عليه
ولو لم يعلمه اي المنفق الاب خلا فان اشترط علم المنفق بالاب كالمال والفرق
للاول سد ذريعة الفساد بطرح الابداد ولا بد من الاصل عدم المال بخلاف الا
ابن رشيد ويسر اي الولد كماله وهذا انما انفق عليه وهو يعلم مال اليتيم او
يسر

يسر الاب ولو انفق عليها طائفة لاما مال اليتيم واللايين ولا لابييه ثم علم ذلك فلا رجوع
له والقولان قايما من المدونة نقل من عرفة ثم قال الاول ظمقوا في تضمين الصانع
واليتيم بشيئ الا ان يكون له اموال فيسلفه حتى يسرع عرضا والثاني ظم
تولعا في النكاح الثاني من انفق علي صغير فلا يرجع عليه الا ان يكون له مال حين
انفق عليه فيرجع عليه بما انفق عليه في ماله ذلك والا يري تقييد مطلقا بمقيدها
كون ذلك قول واحد او اذ ان يفتبين ان المال والاب الموسر مستويان
في القويين وعمدة المص في التفرقة بينهما شيخه العدوي وان منها اي الزوج
زوجته الحال اي الزمن الحاضر اما الماضية اي النفقة التي مضى زهرها بلا
اتفاق فمضيتها وهو موسر بيان المفهوم نفقة الحال فينظر بضم المشاة
تحت وفتح الظالم المعجمة المسألة اي يسهل الزوج بها اي نفقة الزوجة الماضية
ولا يطلق عليه لاطها كالدين اي من غير النفقة للزوجة وغيرها فلها ايب
الزوجة القيام اي علي الزوج بطلب الانفاق والطلاق عسره اي الزوج
انفق اي الزوج علي الزوجة او طلق اي الزوج زوجته اي امره
الحاكم باحدهما والا يري والا ينفق ولا يطلق طلاق بضم الطاء وكسر اللام
مشددة عليه اي الزوج من غير تلوم علي الراجح قاله العدوي وقيل
يسجن حتى ينفق او يطلق وهذا ان اقرب بالملاء فان ادعي العسر فقال بمرام
يتلوم له ومقتضي بن عرفة والتوضيح عدم التلوم له ويجري هذا ايضا قوله
وهو يطلق الحاكم او يامر بها به ثم يشهد عليه قولان وان ثبت اي عسر
الزوج تلوم بضم المشاة فوق واللام وكسر الواو مشددة له اي الزوج
المعسر بالا جته اي من الحاكم من غير تجديد بيوم او ثلاثة اشهر او شهرين
كما قيل بكل منهما ولا نفقة منها من التلوم فان رضيت بالاقامة معه بعد
التلوم ثم قامت بعد ذلك فلا بد من التلوم ثانيا وهذا هو المقدم وقيل
يطلق عليه بلا تلوم ولها اي الزوجة القيام اي بشأن نفقتها ان
حضر زوجها بل ولو غاب اي زوجها عنه بمرها فان ثبت عسره وتلوم له
طلق عليه ومعني بثبوت العسر في انساب عدم رجوع ما يقابل نفقتها بوجه

من الوجوه بنفقته ان لم يكن له مال حاضر او كان له مال افتاء الانفاق وثبت
ذلك كالمزوجة ان تطلق نفسها ولا يقرب حلاله الزوج في ماله او عده هذا هو
الظن قول بن الحاج حكيم الفاي بولا ماله له حاضر حكم العاجز بن عبد السلام
ان الغائب البعيد الغيبه ليس له مال لا يملكها الوصول اليه الا بمسقة حكم الحاكم
الحاضر بن عرفة قوله لا بمسقة خلاف قولهم انه لا يحكم عليهم بطلاقها الا اذا لم يكن له
مال بحال دون استثناء وهو نحوه لابن رشد لا يكون ابي الزوجان حريص
بان كانا رقيقين او احدهما حرا والاخر بن الحاج يثبت لها حق الفسخ البكر عن
النفقة الحاضرة لا الماضية حريص او عبيدين او مختلفين لان علمت ابي الزوجة حال
الطهية فقروا اي الزوج ورضيته به طاعة فليس لها طلب الطلاق ورضيها للمقام
معد بلا نفقة او انه اي الزوج من السؤال بشد الهجر جمع سائل اي الذين يسألون
الناس العطا على الابواب والطرق فليس لها طلب الطلاق ويلزمها الاقامة معه
بلا نفقة وهي محمولة على العلم ان كان من السؤال لشهرة حاله وعلى عدمه ان
كان فقيرا لا يستل في سماع القرينين من تزوجت محتاجة غفلت حاجته اليها نفقة
عليه قال امر الناس ان يعلم ان كان من السؤال الطافين على الابواب
فلا نفقة لها بن رشد في بعض الكتب ان علمت حاجته وقوله في السماع عظمت اصح
لانها اذا وجبت على المحتاج المعلوم حاجته اذا لم يكن سائلا فاحرى ان كان
سائلا الا ان مسكنة السائل اشد وانما اسقطها عن الطائف على الابواب لشهرة
حاله فحيا على العلم بحاله بخلاف غير السائل فراجع معنى السماع الي انما
تزوجته علة محزنة عن النفقة فلا نفقة لها كانه سائلا ولا وانها في السائل
محمولة على العلم بحاله بخلاف غيره لو بد هذا قول بن حبيب ان تزوجته وهو
فقير لا شيء عنده فقد علمت محزنة عن النفقة فلا نقول لها بعد ذلك الا ان يتركه
اي الزوج السؤال الذي اعتاده وعلمته الزوجة فلها القيام عليه القاسمي ان
ترك السائل الطواف كان لها حجة ويفرق بينهما او يشتهر اي الزوج
بالعطا اي من الناس له وينقطع اي العطا له من الناس فلها القيام عليه بعد
النفقة بن عرفة لا تخي كالقاسمي ان كان فقيرا لا يسأل وهو مقصود مشهور
بالعطا

بالعطا تقدر فلها ان تقدر لطلاق بهرام يعني ان يعذر الزوج في هذا اذا اختار
له فيه ولا قدرة له على رفع ضرر الزوج بخلاف ترك السؤال فانه باختياره وهو قادر
على رفع الضرر باعادة السؤال وبها اي الزوجة ان اراد اي زوجها سفر
اي من بلدها وتركا به طلب اي الزوج قبل بدفع المستقبل اي نفقة المدة التي
يغيرها الزوج عنها وكيل اي بنت الزوج على اجراء النفقة عليها في مدة غيبه
الزوج والمباين الحامل طلبة بنفقة الاقل من مدة الحمل والسفر وان لم يظهر حملها وقتها
فلم يملك طلبه بحمل ولا ما يمنع واختار الكعبين ان قامت قبل حيضة والا قبل ان قامت
بعد بها فان اتم ان يقيم اكثر من الزمن المعتاد حلفا واقام حمله في ان اراد الزوج
سفر او طليعتا نفقة فرض لها بقدر ما يري من العادة او يقيم لها به كفيلا بحرية
لها وفرضت بضم الفاء وكسر الراء اي قدرت نفقة الزوجة في مال الغائب ببلد
اخر كان المال نقدا او عقارا او عرضا مخزونا في مكان ببلدها ووديعته اي
الغائب التي اودعها عند شخص حاضر ببلدها ودينه اي الغائب الذي على
شخص حاضر من قرض او بيع بعد حلفها اي الزوجة باستحقاقها
اي النفقة للزوجة على الزوج وانها لم تسقط عنه بوجبه في الا يرضى على الغائب
نفقة للزوجة الا ان يكون له مال يعدي فيه بن عرفة ظاهره ان لم يكن له ذلك
لا يرضى لها بن رشد ان جهل ماله من عدمه ففيها لا يرضى لها السلطان عليه نفقة
حتى تقدم فان كان موسرا فرض لها بن حبيب ان احبب الصبر اشهد لها السلطان
ان كان فلان زوج فلانة اليوم مليا في غيبته فقد اوجبنا عليه نفقة مثلها من
مثلها فيا ويباع فيها وضو ربحه وان كان للزوج ودائع وديون فرض لها في
ذلك المتبقي من غايه عند وجهه ولم يترك نفقة وله مال حاضر فرض لها القاضي
نفقتها فيه بعد يمينا انه ما ترك لها نفقة ولا ارسل اليها ولا اسقطها وبيع
في ذلك عروضة واملاكه بعد تاجيله في الاملاك كما لو قيم عليه بحق وان كانت
له ودائع او مال قراض او دين عند احد فرض لها فيه مع ذلك اي الخلف
باستحقاقها به اي الدين على الميت او الغائب ولها اي الزوجة التي غاب
زوجها وادعت على شخص حاضر بد بن زوجها الغائب فانكر اقامة

البينة اي الشاهدة بالدين لزوجها الغائب اعلى المذكر اي للدين الذي ادعت
به لتعلق حقها به من حيث نفقتها كما افواه الفلاس ذلك كالزوج اي في الكلف
مع شاهد واحد يدين زوجها على المنكر واستحقاقه فيها ولها قيام البينة على من
جحد من غير ما به ان عليه دين الزوج وكذا لمن قام عليه بدين عياض وقوله لها
ان نقيم بينة دليل على انه اذا اقبل لا نقيم بينة وعلم على الغائب فيما اقرب
ويفرض لها فيه واختلاف قول سحنون في هذا الاصل المستطلي ما فيها هو المشهور
المعول به ولا قيل عليها اي الزوجة اي لا يكرهها الا تيان بضامن بینه
فيما تقبضه من مال الغائب خوفا من عدم استحقاقها اياه لانها لم تقبضه على
وجه السلف ولان الاصل استحقاقها واذا قدم اي الزوج من غيبته
وادعي سقوط النفقة فله اي الزوج اثبات السقوط اي للنفقة عنه
والرجوع عليها بما اخذته من ماله في غيبته وترد له الزوجة ان طلقت في غيبته
لعدم النفقة وتزوجت غيره ثم قدم واشت سقطها عنه ولو دخل بها الثاني
غير عالم عند ابن بكير بن عبد الرحمن وقال ابن ابي زيد لا ترد له بعد دخوله وسقط
داره اي الزوج الغائب في نفقة زوجته ان لم يكن له نقد ولا عرض ولا دين ولا ربيعة
بعد ثبوت ملكه اي الغائب لها بعد دين واستمراره اي ملك الزوج الغائب
لداره في علمهم اي الشهود بان يشهدوا انها في ملكه وانها لم تخرج عنه بناقل
شرعي في علمهم ولا يشهدون باستمراره الملك على القطع اذ لا يمكن ذلك وظاهره
ان شهادتهم باستمرار الملك واجبة وهو احد قولين والاخر انها كمال وظاهره
بيدها ولو لم يكن له سواها واحتاج لسكنها وعبارة المدونة تقييد ذلك واذا
بيع عماره في نفقة او دين ثم قدم وثبت السقوط لما بيع فيه عماره فابيع ما فيه
لا يتقضى بحال ويرجع بالثمن على من قبضه وعليه اقتصر المواق وقيل له نقضه
ودفع الثمن للمشتري ان شاء وقيل له نقضه ان قامت له بينة على الدفع فان حلف
عليه فليس له نقضه وجيزت اي دار الغائب التي اريد بيدها في نفقة
زوجته اي يرسل لها القاضي عدلين يشاهدانها ويطلقان على جحد ودها
من جهاتها الاربع ثم يقولان لمن يوجهه القاضي مهما من يعرف العقار
ويجده

ويجده محدوده والواحد كاف في الاثبات او في هذه الدار التي خزناها هو التي شهد العدلان
الاولان بانها ملك الغائب والتي شهد ثامن انهما ملكه وهذا ان شهدت بينة الملك
ان له دارا يحمل كذا ولم تذكر حرو ودها ولا حبرا نه على وجه الشهادة به واما ان ذكرتها
على الوجه المذكور فلا يحتاج لبينة الحيازة الذي للمشتري يعرفون فلانا الغائب ويؤ
مالا من ماله وملكه من املاكه جميع الدار لم تخرج من يده في علمهم فكمعها القاضي
حيازة الدار المحدودة ووجهه في صور ذلك معهما فلانا وفلانا فانيان وشهدا
عندهما ان الشهود بالملك حازوها عليهما وتطوفوا من داخلها وخارجها معها
وقالوا ان هذه الدار التي خزناها هي الدار التي شهدنا بملكها للغائب ثم قال
وان اردت ان تسقط الحيازة فلك واستغني عن حيازتها بمعرفة الشهود بها
وان تنازع اي الزوجان في عسره اي الزوج في حال غيبته فادعي انه كان
معسرا لتسقط النفقة عنه وادعت انه كان موسرا للحا سبدها اعتبر حال
قدمه اي الزوج من الغيبة وخروجه اي الزوج من بلده بمعنى انه يعتبر حال
قدمه ان جهل حال خروجه والا استمع بحق شين خلافة فان كان موسرا حال
خروجه فالقول لها بيمين وان كان معسرا فالقول له وان جهل حال خروجه
اعتبر حال قدمه كذلك بن الحاجب ان تنازع في الاعسار في الغيبة فتألهما
قال بن القاسم ان قدم معسرا فالقول قوله والا فقولا بن رث من قدم فادعي
عسره مدة غيبته مجهولا حاله يوم خروجه فقول بن القاسم في الموازية وهو ظم
المدونة عند بن اقدم موسرا حمل على الغنا والافلا ومن علم يسره او عسره
يوم خروجه حمل على ما علم منه ولو قدم على خلافة وقاله بن الما جشون وقيل
انها رواية بن القاسم وهو صحيح اذ لا يسقط حكم ما خرج عليه الا بيمين والقول
لها اي الزوجة بيمين انه اي الزوج لم يرسل اي لها النفقة ان ادعي
بعد قدمه انه ارسلها لها وانها وصلت وانكرت الزوجة ذلك من الرفع اي من
الزوجة حال غيبته زوجها للحاكم وشكواها له من عدم النفقة لامن يوم سفت
زوجها فالقول قوله من يوم سفته ليوم رفعه للحاكم والا اي ولا ترفع للحاكم
في حال غيبته بان لم ترفع لاحد اصلا او رفعت للحيران او جماعة المسلمين مع

وجود الحاكم فان لم يوجد الحاكم قام مقامه جماعة المسلمين كما لا بد من معرفة وغيره
فقوله اي الزوج انه تركها قبل سنه او ارساها او وصلها والكسوة كالنفقة
وحكم نفقة اولادها التسفار حكم نفقتها قاله ابن القاسم في العتبية وحلف
اي الزوج علي القبض اي من الزوجات المنفقة منه او من رسول الله صلى الله عليه وسلم
او كتاب يقبضها لا اللفظ اي الارسال للنفقة الي الزوجة لاحتمال انه بلغه
تلفها قبل وصولها اليها ويخلص من غيرها ثانيا هذا ان كانت المرأة في عصمة
واما المطلقة ولورجعية فالقول قولها مطلقا لان الشأن عدم الاهتمام بمذنب
ليست في العصمة وقبل بضم القاف وكسر الموحدة قول الحاضري مع زوجته
في البلد انه اعطاها النفقة في وقتها وان كان يتفق عليها ان لم تكن النفقة
مفردة فان كانت مفردة فلا يقبل قوله لانها بمثابة الدين ح الا في المنكسرة
اي علي الزوج عن مدة ماضية تركه الانفاق فيها علي زوجته وهو موسر ثم
ادعي دفعها فلا يقبل قوله بالاجماع الابنية لانها صارت دينيا عليه او
للبيان اي الحامل فلا يقبل قوله انه دفع لها نفقة في وقتها بل انما خير عنه لعدم
اهتمامه بها لانقطاع الكرامة وان تنازع علي الزوجان في الفرض اي
قدر النفقة التي فرضها الحاكم للزوجة كل يوم او اسبوع او شهرا وعام فقوله
اي الزوج في كل حال الا ان تشبه اي الزوجة فقط اي دون الزوج فقوله
والاظهر ان القبول مشروط بيمين اي من ذبي القول القبول سواء
كان الزوج او الزوجة كما استظهره القاضي عياض وغيره وان لم يشبه اي
الزوجان من عموم السلبه اي انتهى الشبه عنه وانتهى عنها ابتداء اي جود
الفرض للمستقبل ولها اي الزوجة المثل اي نفقة مثلها في الماضي اي
بين الفرض الاول والفرض الثاني **صل في نفقة المملوك والقريب**
حيوانا اي مملوك والحق به ما حبسه لنفسه من نحو هرة او قطع غده اعني
لا يقدر علي الانصراف لا قوت له اي الحيوان فما لم قوت من نحو كلاب فلا يجب عليه
ورقيقه اي المالك المعلوم من السياق فان امتنع اي المالك من
الاتفاق علي حيوانه ورقيقه او عجز اي المالك عن ذلك قضى بضم القاف
وكسر

كسر الضاد المجهة اي حكم علي المالك بما اي الامر الذي تحصل به النفقة اي
علي الحيوان والرقيق كبيع فيجب علي المشتري او تزويج فتيب علي الزوج او عتق
ففيستحق من بيت المال وله ذكاه حيوانا مأكول لحمه وليس ذكاه شحار لا عوم وحفظ
المال العروي من له شجر يوضع تركته في يوم موته يومه بالحقار عليه فان لم
يفعل اثم يتضيع المال المنهي عن اضاعته ولم نسمع انه يوم موته بن شاس السبب
الثالث للنفقة ملك اليه من وجب علي السيد نفقة الرقيق بقدر الكفاية علي
ما جرت به عادة ولا يتعين ما يضر به علي العبد من خراج بل عليه بذل المجهود
ولا يكلف السيد الا ما يطيق فان لم يتفق علي عبده بيع عليه وجب علي رب
الذوان علفها او رعيها ان كان في رعيها ما يقوم بها فان اجد بقا الارض تعين
عليه علفها فان لم يولف امر بان يبيعها او يذبحها ان كانت مما يجوز اكله ولا
تركه وتعذيبها بالحوج وغيره ولا يجوز ان يتفرق بينها بحيث يضر بتاجها سمع
القرينان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للملوك طعامه وكسوته بالمعروف
ولا يكلف من العمل الا ما يطيق فتقضي بذلك عليه بن رشد يعني بالمعروف من غير
اسراف ولا اقتار بقدر سعة السيد وحاله العبد ليس الوغد الاسود الذي للخدمة
والحرث كالنسيب القاربه فيما يجب لهما وفيه دليل ظر علي عدم لزوم مساواة العبد
سيده في ذلك وفعل ابي اليسر وابي ذر محمول علي الرغبة في الخير لا علي انه واجب
عليهما ويقضي للعبد علي سيده ان قصر عما يجب له بالمعروف في مله وملبسه
تجلاف ما يملكه من الهام فان لم يورثه تقوي الله تعالى في تركه اجاعتها ولا يقضي
عليه نفقة بن عرفة وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انك لا تترك ابنته او مراهها ان كان في
رعيها ما يكفها او يبيعها او يذبح ما يجوز ذبحه ولا تترك بوزنه بالجوع بن عرفة
لازم هذا القضاء عليه لانه منكر وتغيير المنكر واجب القضاء به وهذا الصواب
نقل بن رشد ان عات اذا زوج امر ولد فانت بولد كان علي السيد ان يتفق علي
ولدها لان ولدها من غيره عبده وله اي المالك لبن اي من الحيوان او
الرقيق لا يضر اي اللبن الذي يحلبه المالك بالولد اي الحيوان ذي اللبن
فان كان يضر به تحقيرا او شكاً منع الاخذ منه وان تكرري من المالك

ضرر اي بالمحويان او الرقيق كتحليفه عملا لا ينفقه الا بمسقة خارجة عن العادة وهي
 عنه فلم ينفقه ولم يرفع اي المالك الضرر عن الحيوان او الرقيق جبر بضم فكسر
 اي المالك علي البيع اي للرقيق والحيوان ومقتضاهم الشرط انه لا يجبر قبل التكرار
 وهو كذلك لكن ينشئ عن الضرر وكذا ان كثر وورفعه الخرشني واما المرة والمرة
 فلا يباع لهما وحمل البيع ما لم يرفع الضرر ولا فلا يجبر علي البيع وعلي الموسر اي
 ذكر اكانا وانثي كبير اكان او صغيرا صحيحا او مريضا واحدا او متعدد اسما او كذا
 يملك فاضلا عن قوته وقوت زوجته ولو اربعا لا عن نفقة خارجه ودابته وهي
 الا ان يحتاج اليها ولا يلزم بتكسب لينفق علي والديه نفقة والد في الملبس
 والام باضافته للضمير المفسر اي بنفقة نفسه صحيحا كان او زنا مسلما
 كان او كافرا المتطين اما الابوان المفسران فلها النفقة علي اغنياء اولادهما
 الذكور والاناث صغيرا كان او كبيرا وعلي السواد واختلاف اذا اختلف عناهم
 فقال بن ابوانا نفقة علي قدر اليسر وقاله اصنع وقال بن الما جسون النفقة
 علي العدد بالسوية وان كان منهم القوي والعامل بيده وينفق الكافر علي المسلم
 والمسلم علي الكافر وهو في ذلك لانه حكم بين مسلم وكافر فيحكم بينهما بحكم
 الاسلام هذا قول مالك المشهور المعمول به بن عروة تجب نفقة الوالد لفقره
 علي ولده ليسره والكفر والصحة والصحة وزوج البنت وزوج الام لفقو
 وثبت اي الوالد بعدلين المفسر اي نازعه الولد فيه ولا يمين اي علي الوالد
 مع العدلين الشاهدين بعسره وان كان المفسر لا يثبت في غير هذه الصورة الا
 بعدلين ويمين استظهر والفرق لزوم عقود الوالد لو اذم اليمين
 وهل الابن اي الذي والده مفسر محمول علي الملاء بالمد اي القوي واليسر
 فان ادعي العسر فليبين اثباته فان اثبت فلا يطلب بنفقة والده وان لم يثبت حكم
 عليه بها وهو اي حمل الابن علي الملاء الاظهر وهذا الابن اي زمني او
 محمول علي العسر فان ادعي والده يسره فليبين اثباته فان اثبت حكم علي الابن
 بالانفاق عليه والا فلا يطلب الابن به وهو لابن الفخار بن عروة بعض الموثقين
 هذا ان لم يكن له ولد سواء فان كان وجب علي الابن المدعي عدم اثبات
 عدم

عدم مطالبة اخيه بالنفقة فلا يرجع حمله علي الواحد الا بالحكم بعدم الاخر
 قلت تقليل بن الفخار قبول قول الابن بان نفقة الاب انما هي في فاضل ماله
 لا في ذمته بخلاف الذين يقتضي ان لا فوق بين انفراد الولد وتعدد وانفق
 اي الولد الموسر وجوبا علي خادما بويته او المعسر بن ظاهره وان كان غير
 محتاجين للمخادم لقدرتها علي عمل ما يحتاجان اليه بنفسها واعف
 بفتحان متغلا اي الولد للموسر اياه اي عن الزنا وجوبا بتزويجه واحدة
 خرة لا بامة ولا بكر من واحدة كذا في الخرشني العدوي ظاهره ولو كانت الواحدة
 لا نفقة في شبه انظر لو كان معه واحدة لا نفقة هل يلزم الابن ان يزوجه
 واحدة نفقة ام لا وظم كلام المص الا في حب واعفاه بزوجه ظاهره ولو
 زاد علي واحدة حيث توقف اعفاه عليها كما يشهد لفظه كذا يظهر ثم قال
 العدوي والحاصل ان ان توقف اعفاه علي اكثر من زوجة فيجب علي الولد
 ان يعفقه فينفق علي الجميع ولا يجب علي الولد الموسر اعفاه امه بزوجه
 والفرق ان نفقة زوجها ليست واجبة عليها وكذا لا تجب نفقة زوجة
 الولد كولد الولد وقدمت بضم القاف وكسر الدال المهمل مشددة
 الام اي للولد الموسر التي في عصمة ابيه المفسر بالانفاق عليها ولو كانت عينة
 علي ضررتها ان تعارض اي الام وضررتها في الانفاق علي احدها
 لترجحها بجهة القرابة وخوف العقوق وهذا اذا كانت الام تفق الاب فان
 توقف اعفاه علي ضررتها انفق عليها فان كان لا يغدر الا علي نفقة احدها
 قدم الام لترجحها بالقرابة ولو غنيت لان النفقة عليها للزوجية لا للقرابة
 ولا تستقط نفقة الام الفقيرة عن ولدها بتزويجها بزوجه فقير وكذا البنت
 والواحد تزويجها اي تفريق وتسمية نفقة الوالد المفسر علي يسار الاولاد
 اليه لا علي عدد رؤسهم ولا علي حسب ارثهم قال الاول محمد واصبح البرزني وهو
 المشهور والثاني بن الما جسون والثالث بن حبيب ومطرف بن يوسف وبقول
 ولا نفقة اي واجبة علي الجد لاب وام لولد الولد اي ذكر اكانا وانثي
 لابن او بنت ورقيق رقيق فلا تجب نفقة علي السيد الا علي الحر وزوج

ام فلا يجب نفقة علي ولدها الموسر علي المشهور في نيل عيب عليه وقيل ان تزوجها
غنيا واقتقر وجبت عليه وان تزوجها فقيرا لم يجب عليه وجد اي لاب او ام فلا
يجب نفقة علي ولد ولده ونفقة الابن الحراي واجبة علي ابيه الموسر والرفيق
نفقة علي سيدة . المعدر فالملكي وذو الصنف نفقة علي نفسه حتي يبلغ
اي الابن قادر اي علي الكسب بما يليق اي بالابن فان بلغ مجنونا او زنا او
او امي او قلدرا بما لا يليق استمرت نفقة علي الاب . بخلاف الاب اي فلتسقط
نفقة عن ابنه بقدر تم علي الكسب بصفة ترضي به لسبقه اليها ولا
تعود اي نفقة الابن علي ابيه الموسر بالجزاي طويانه علي الابن بعد
بالضم عند حذف المضاف اليه ونه معناه اي بعد بلوغه عا قلا قادر علي الكسب
بما يليق الحرشي ولو طرأ مجزوه او جنونه او زنا نته بعد البلوغ لا تعود خلافا
لعبد الملك والانثي اي الحرة المعدمة يجب نفقة علي ابيها ان كانت
موسنبل ولو كافرة حتي يجب اي نفقة الانثي علي الزوج اي للانثي
يدخلها او دعايم له وعادن اي نفقة الانثي علي ابيها برجوعها
اي الانثي لابيها بموت الزوج او طلاق بكر اي ولو بالغة او صغير
اي ثيبا فان رجعت لم بالغة ثيبا فلا تعود نفقة لها عليه او دخل اي
الزوج بزمته بفتح الزاي وكسر الميم اي مربية مرضا ملازما وعادن
اي الانثي لابيها بموت اي للزوج بربها اي الانثي من زمانتها فتعود
نفقة لها علي ابيها لا بعد اي البري ولو عادن الزمانه اي للانثي
بعد بربها منها عند زوجها فلا تعود نفقة لها علي ابيها عا لا تعود نفقة
علي ابيها ان تأممت بالفاثب صحيحة قادرة علي الكسب بغير السواول
وقد دخل بها زمنا او تأممت زمنا ثيبا بالفاث وقد دخل بها صحيحة او زمنا
وتخلل بين الزمانتين صحة وفيما عدا ذلك تعود عليه هذا هو المستفاد
من نت والقار في وهو خلاف النقل منعود علي الاب في جميع الصور الا
اذا تأممت بالفاثب صحيحة قادرة علي الكسب بغير السواول فلو قال المم ولا
تعود ان وطئت ثم تأممت بالغة صحيحة قادرة علي الكسب لا يسوال لا فاد
المراد

المواضع السلامة مما يرد عليه ونفقة شرب والعدوي فيها يلزم الاب نفقة ولده المذكور حتى
يحتلموا والاناث حتى يدخل بين ازاوجهن الا ان يكون للصبى كسب يستفي به او مال
ينفق عليه منه المتيقن ومن احتلم من ذكر ولده ولم تكن به زمانة ولا حين ولا امر منعه
الكسب لنفسه فقد سقطت نفقة عن ابيها ان حدث به ذلك بعد الاحتلام فلا تعود
النفقة عليه هذا قول مالك وابن القاسم وعليه العمل وبه الحكم ومن احتلم من ذكر
بشيء وهو علي الحال التي قد ثمانت الزمانه وغيرها فنفقة باقية علي الاب اي ذهابها
منه وقدرته علي التصرف في معاشه واما بكار زمانه اللواتي لا مال لهن فيلزم من
نفقتهن أي دخول ازاوجهن بين ولا يسقط ذلك عند شيدهن ومن طلقت
منها بعد الدخول وقبل البلوغ فنقتها واجبة علي ابيها اي بلوغها الي المحيض
فانما بلغت فقد سقطت بالثيبات اللواتي لا نفقة لهن وقال سحنون النفقة لها الي
دخول زوج اخر بها من الموازا اذا دخل بالصبية زوجها وهي زمنا ثم طلقها عادت
نفقة لها علي الاب فقط اي لا نفقة الزوجة لانها في مقابلة الاستمتاع بمضي
الزمن اي بلا اتفاق لانها من باب المواساة وسد الخلة تدفع عند الاحتياج اذا اعتدل
المعسر منها في نفقة واخذها من غير من وجبت عليه ثم اراد الرجوع بها علي
من وجبت عليه مدة التحيل فلا يلزمه شيء منها وسقطت عن الموسر بها في ذلك
الزمن لان الخلة قد استردت وزال سبب وجوبها الا المفروضة اي التي قدرها
الحاكم فلا تسقط بمضي الزمن لانها صارت كالدين ينفقها اي النفقة المفروضة
عنه اي نيابة عن من وجبت عليه بالقرابة من ولد او اب غير متبرع يشمل
سلف المستحق النفقة قطا هذه انه لا بد في عدم السقوط بمضي الزمن من
اجتماع الامر من فرض الحاكم وانفاق غير المتبرع سواء كانت النفقة لوالد او ولد
والذي فاده الحرشي والعدوي عليه ان الفرض كاف في ذلك وجه اتفاقا فيما
وان انفاق غير المتبرع كذلك عند ابن الحاجب وصاحب المختصر والذي ارتضاه بن
عرفه انه يكفي وجهه في نفقة الولد واما نفقة الوالد فلا بد ان ينضم فيها لانفاق
غير المتبرع الفرض قبله قال الحرشي فلو قال الا ان يفرضها فيقتضي بها لهما او لمن
انفق بعده عليها غير متبرع كذا ناصوب العدوي وبعد هذا كله لو لم يصوب

المست ومصر موله او ينفق غير متبرع علي الابن ملا ورد عليه في الحاصل انك تها
قوله الا لقضية عام وقوله او ينفق الخ قاصر عليه الصغير والكلام صحيح بن الحاجب
شرط نفقة الابوين والولد اليسار وتسقط عن المومنين بمضي الزمان بخلاف الزوجة
الا ان يفرضها الحاكم او ينفق غير متبرع بن عرفة لو قال الا ان يفرضها فيقضي بها لها
اولم ان نفق عليها غير متبرع لكان اصوب وفي الموازية اذ ارفعه الابوان الي السلطان
في مفيد الابن ولا مال له طاهر فلا يامرهما ان يتسلفا عليه بخلاف الزوجة اذ لا يلزم
نفقة لها الا بالحكم وفي نواز بن رشد من اتفق علي اية المعدم فلا رجوع له علي
اخوته بشي مما انفق عليه ليس من اجل ان ذلك يحمل منه علي الطوع بل لو شهد
انه ينفق عليه علي ان يرجع علي اخوته بما ينوبهم من ذلك لما وجب له الرجوع عليهم
في شيء من ذلك لان نفقته لم تكن واجبة عليهم حتى يطلبوا بها بخلاف نفقة الزوجة
المكاتبه اي المعتقة علي مال موكل الداهل بن اي معصا في الكتابة
لشرط اي منها علي سيد هاد فلولم معها فيها ولولا الشرط لم يدخلوا معها
فيها لسبق ولادتهم عليها او وضع اي ولادة المكاتبه الاولاد عليها اي المكاتبه
لا علي سيدها في التوضيح ليس لنا ان نثني علي نفقة اولادها الا هذه وفي الحقيقة
هي علي السيد وكانه حظها جزا من النجوم لاجلها فلا تجب نفقة الولد علي امه
بل علي ابيه خاصة خلافا لقول بن المواز عليها بحسب الميراث معهم اي المكاتبه
واولادها في الكتابة فنفقة الاولاد علي ابيهم وليس عجزها اضافة لادني
ملا بسة اي عجز المكاتبه والمكاتبه عن نفقة الاولاد الداهل بن اي الكتابة عجزا
للكاتبه اي بالنسبة لها او عنها لانها منوطة برقية المكاتبه كالجارية والنفقة
شرطها اليسار لانها مواساة فيها نفقة ولد المكاتبه عليها كاتبت عليهم او حدثوا
في كتابتها كان زوجها عبدا او في كتابه اخري ونفقتها هي علي زوجها وان
كانت مع الاب في كتابه واحدة فنفقة الولد علي الاب كاتبت عليهم او حدثوا وليس
عجزه عن نفقة ولده المنفك كعجزه عن الكتابة وانا اعدم الصبي اي الحر الرضيع
اي لم يكن له مال توجر له به مرضع والاب لم يوجد لاي الرضيع مال يوجر به
مرضع لولده فعلي الام اي البات من ابيه ارضاعه اي الصبي بنفسها
بجانا

بجانا ان كان لها لبن واخرته اي الارضاع من مال امه ان عدت اي الاخر اللباني
او كان لها لبن لا يكفيها او مرضت او جهلت لانها لم تكن عليها الارضاع بجانا ان كان عليها خلفه
ولا رجوع لها علي الاب او الصبي اذ ليس يوجد كدنية اي خالفة عن الحسب وشرق النسب
غير بان اي من اب الصبي بان كان غير مطلق او رجعية فيلزمها ارضاع ولدها
بنفسها بجانا واخرته ان عدت اللبن ولا مال له ولا لابيها والا بان كانت علي
بغيره نسب او علم او صلاح او بانا والصبي او ابيه او لها مال فلا يلزمها الارضاع وان
ارضعت فلها اي الام التي لا يلزمها الاجرة اي لارضاعها ولدها ولو وجداء
الاب من ثرضعه اي الولد بجانا بفتح الميم وشد الجيم اي بلا عوض عند الام لان
الخير كهي التي يتأثر الصبي بالارضاع والمبيت وهي تفرقة بين الام وولدها
ووجب علي الام العليقة واللبان قبولها اي الاجرة للارضاع من مال الولد ثمن
مال ابيه ان لم يقبل اي الولد غيرها اي امه فيها جرت ذات الزوج او طلاق
لم تبين به علي رضاع ولدها منه ما لم يكن مثلها لا يرضع لشرفها او مرضها او قطع
لبنها وان مات ابوه وله مال استوجب له والامرا حق به ان قبل غيرها والالزمتها
باجر فان لم يكن له مال فعرفه المذهب يلزمها في لبنتها فان لم يكن لها لبن ففي وجوبه
في ما لها قولان القول الاول سماع اصبح بن القاسم فان باتت ولا حمل فعلي الاب
فانما عسر ولا يقبل غيرها الزمها ولو قبله فالمشهور يلزمها رضاعا وتساو جرده خلافا
للجلاب الثاني سماع القرنين والخوسم القرنان من طلق امراته حاملا ترضع عليه نفقة
طحا واجر رضاعها **باب الحضانة** حضانة نفقها وكسرها
مصدر حضانة ضمته كحضنه اي جانيه بن عرفة هي محصول قول الباجي حفظ الولد
في مبيته ومونة طعامه ولباسه ومضججه وتنظيف جسمه مجرد البلوغ اي البلوغ
المجرد عن اشتراط العقل والصحة والقدرة علي الكسب هذا هو المشهور وقال
ابن شعبان بلوغه عاقل لا غير زمن وصدره بن الحاجب لكن تعقبه في التوضيح
بقا لابن عبد السلام اذ قال المشهور في غاية امد النفقة انها البلوغ في الذكر
من غير شرط ويعتبر البلوغ ولو بنيات العانة والانثي لنفس الدخول
اي لا لدعائه فليست كالنفقة خلافا لما في المختصر العدوي والحاصل انه

تارة تسقط النفقة وتستمر الحضانة معا وذلك اذا حصل دخول بالفصل والزواج سو
وقد تسقط النفقة وتستمر الحضانة وذلك اذا كان الزوج بالفاموسا ودعي للدخول
ولم يدخل وقد تسقط الحضانة دون النفقة اذا دخل الزوج معسرا نقل المتعلق
الاجماع علي وجوب كفالة الاطفال الصغار لانهم خلق ضعيف يفتقر كفا فل يربيه
حتى يقوم بنفسه فهو فرض كفاية ان قام به قايه سقطت عن الباقي لا يتعين
الا علي الاب ويتعين علي الام في حولي رضاعه ان لم يكن له اب ولا مال وكان لا يقبل
ثدي سواها وفي اذامات الاب وطلق يترك الولد في حضانه الام حتي يتعلم
ثم يذهب حيث يشاء والحارية حتي تبلغ النكاح فان كانت الام في حوزة وتخصين
فيها حق بها حتي تنكح وان بلغت اربعين سنة تزوجت اي الامه جبري ثم
طلقها او مات عنها واعتق سيدها ولدها فلا حضانه ماله رضي الله تعالى
عنه اذا اعتق ولد الامه وزوجها حرف طلقها فهي احق بحضانه ولدها الا ان تباع
فتطعن الي غير ولد الاب فالاب احق به او يريد الاب الانتقال الي غيره له الام وله
اخذه او ولدته اي الامه من سيدها الي حرف لها حضانه فان اعتقها
سيدها علي تركها حضانه ولدها فهي سقوط حضانتها نقل النبي روايت عيسى
وامر يزيد عن ابن القاسم واستظهر بن رشد من جهة القياس الثاني ومن
جهة المعني الاول تعاهده اي المحضون لغيره عنده اي في بيت الاب
ويرسله لحاضنه ويودبه ويبعثه لمن يعلمه قرانا وغيره الباجي اذا كان الابن
في حضانه امه فلا يمنع من الاختلاف لاييه يعلمه ويأوي لامه لان الاب يعلمه
وتأديه واسلامه في المكتب والصناع بن عرفة هو نص المدونه للاب تعاهده
وله عند امه وادبه وبعثه للمكتب ولا يبيت الا عند امه وزفت بضم الزاي
الانثي اي المحضونه من بيت امها اي الحاضنه لها في الخرشبي ذكر ابو الحسن
انه البنت تزف من بيت امها وان لم يررض الاب بذلك البناء لا خصوصية للام بذلك
وان عبر بها ابو الحسن بل الحق للحاضنه مطلقا في رفقها من عندها كما يفيد
كلام بن عمر ونصه اذا قال الاب تزف من عندي وقالت الحاضنه من عندي فالقول
للحاضنه ثم الجدة لها اي من جهة الام ولو علت اي الجدة للام ادلت
اي

اي الجدة للام بذكر اي كما امر ابن المحضون وقد تمت بضم القاف وكسر الدال
مشقة المدلية بضم فسكون فكسراي المتقربة للمحضون بالانثي اي خاصة
لان جهة من اشفق علي المدلية بذكر عن اجتماعها مستويين في الدرجة كما امر
امر وامر اي امر الخط قوله ثم جدة الام ظاهر سواء كانت جدتها لامها او لا بيها وهو
كذلك قاله بن عرفة عن النبي قال فان اجتمعنا فامعها احق من ام ابنيها فان لم
تكن واحدة منها فام امها او ام ابنيها او ام ابني امها فان
اجتمعت الاربع فام ام الام ثم ام ابني الام وامر الاب بمترلة واحدة ثم ام ابني الاب
وعلي هذا الترتيب امها تهن ما علون فان لم تكن واحدة منهن فاخت الام الشقيقة
ثم اختها ثم اختها للاب فان لم تكن واحدة منهن فاخت الجدة ثم الخالة
اي للمحضون وهي اخت ام الشقيقة ثم اختها لامها ثم خالة الام اي شقيقة
ثم لام ثم عمه الام اي شقيقة ثم لام ثم لاب ثم الجدة للاب اي جدة المحضون
من جهة امية فتشمل جهة الذكور وجه الاناث لكن جهة الاناث مقدمة علي جهة
الذكور كما تقدم في جدة الام في المقدمات فان انقطع قرابات الام فالجدة للاب
ثم ام جدة الاب ثم ام ابني الاب ثم ام ام ابني ثم الاب ثم الاخت اي للمحضون
الشقيقة ثم التي للام وما ذكره المص من تقديم جدة الاب عليه وتقدمه علي باير
قراباته مذهب المدونة والمقدمات بن عرفة فان لم تكن قرابات الام ففي تقديم
الاب علي قراباته وعكسه ثالثة الجوات من قبله احق منه وهو احق من
ما روي لنعلي القاسمي ولها وعزاه في البيان لابن القاسم ثم العمة
للاب اي التي من جهة الاب فتصدق بعمة الاب وعمة المحضون وهي مقدمة
عليها الشقيقة ثم التي للام ثم التي للاب ثم الخالة اي الاب شقيقة ثم
لام ثم لاب ثم بنت الاخ اي للمحضون الشقيقة ثم للام علي الرابع اي
ما في المختصر والثاني تقديم بنت الاخت والاب لها سواء فيقدم الاكف
منها واستظهر بن رشد العدوي مفاد نقل المواقف بوجه الاول ثم
بنت الاخت اي للمحضون الشقيقة ثم بنت الاخت للام العدوي الذي
ينبغي قصره علي بنت اخ او اخت لغير اب لان الحاج ان الاخ للاب او الاخت

للاب لاحضانه لهما فنبيناها كذلك ثم الوصي اي في المحضون الذكر مطلقا والانيث
الصغيرة والكبيرة ذات الحجر فان لم تكن احرم المذلل له حق في حضانتها ولا ابن عمه
بينفي ان يكون خلاف في حال وان ظهر ان اماراة الشفقة وهو حق والا فلا واراد بالني
ما يشمل مقدم القاضي والظمان وصيه الوصي مثله ويغنيه ما مر في اوليا النكاح
ثم الاخ اي للمحضون الشقيق ثم الاخ للام والعدوي المقدم انه لاحق للاخ للاب لانيث
العادة بتاغض اولاد العلات اي الضارر ثم الجد اي للمحضون لاحق له اي الجد
للأم في حضانه ولد بنته العدوي وهو المقدم كما هو قاعدة وقد تقران كلام بن رشد
ان حج اذا اجتمع مع كلهم اللخب كالحال فلا حق له في حضانه ولد اخته ثم ابنه
الاخ اي للمحضون الشقيق ثم للام فقد توسط الجد بين الاخ وان شئنا والمراد
به الجد دنية واما ابوه فبين العروا بن وجو الجد بين عمه الابوانه وهكذا كما لابن
عمرة ولذا يقولون الضابط الاصل يقدم على فرع والفرع على اصل اصلا ثم
العروا للمحضون الشقيق ثم للام ثم للاب ثم تصير حق ابن الجد ثم ابنه اي
العم الشقيق ثم ابن العم للام ثم ابن العم للاب ثم عم الاب ثم جد الجد ثم بن عم
الاب ثم المولي الاعلى اي معتق المحضون او ابيه بن عمه بن محرز لاحضانه
لموكان النعمه اذ لا تقصيب فيها كما ذكر قلنت الاظهر تقديمها على الاجني
ثم الاسفل اي للمحضون كعتيق ابيه وعتيق غير المحضون عن المحضون
الجميع اي جميع المراتب السابق التي ياتي فيها شقيق وغيره كالاخوة وبنينهم
والاعمام وبنينهم الشقيق ثم للام علم منه تاخير حرمه الاب وظاهره كالمختص
ان الاخ والاخت لهما حضانه وهو ظم المدونه وقيل لاحضانه لهما لان
العادة بتاغض اولاد العلات اي الضارر يشب وهو المقدم والاشقيق اي
زايد الشفقة والرافة والحنان على المحضون على الاصون اي زايده الصيانة
والحفظ للمحضون وماله لان اصل الحضانه الشفقة والولي يتعاهده ويقدم
الاسر على غيره لانه اقرب الي الصبر والرفق من غيره واقترب المتساو
اي موكل وجه المتنازعون في الحضانه وان ساكن من اي الحاضن الذي
انتقلت الي الحضانه الاول اي الذي انتقلت الحضانه عنه فلاحق
له

الحاضن الثاني الساكن مع الاول كجدة ساكنت اما تزوجت الكفاية
بمصر الكاف اي القدرة على القيام بجميع ما يحتاج اليه المحضون وتنظيم العقل
والأمانة وحرز المكان حيث خيف على النفس والمال فلا يستحقها عاجز ولا سن
لا يقوم بشان المحضون الا بمسقة ولا ذ والمكان المخوف على النفس والمال بان
يخشى تطرق اهل الفساد فيه للفساد او الصبي كما استقراه بن عمرة من المدونه
اولا واخر والضياع للمال ولا غير ما موت كشرية يذهب يشرب ويترك المحضون
ضاررا او يدخل عليه سكران فيفزعهم او يفعل به ما لا ينبغي وهو اي الحاضن
غيرها اي الكفاية حتي يثبت عليه خلافها المتعطي الواجب ان يحمل الحاضن
على الامانة لا يكلف بينة بها حتي يثبت عليه عدم الامانة العدوي وهو
الراجح وعكس الاصل اي حيث قال واشتبه الخشبي يعني ان الحاضن اذا
ادعي عليه غير ما موت وانما يخشي على المحضون منه الفساد وقال الحاضن بل
انما موت ومن اهل الخير والدين والصيانة فعليه ان يثبت ذلك لانه صار مدعيها
جريا على القاعدة اذا الاصل في الناس البرحة ولا بد ان يثبت كل شرط نوزع فيه اه
وهذه طريقة بن الهندي قال يحمل على عدم الامانة اذا الاصل في الناس البرحة
فعليه اثباتها بعدلين ضعيف اي لقول المواقم اجد هذا في الحضانه انما هو
في الولي يريد السفر بالمحضون وفي بن سلمون ان من نفى الشر وطغى
اثبات دعواه والحاضن محمول عليها حتي يثبت عدمها كجدام ادخلت الكاف
البرص والجرب والكلبة وكل ما يعدي عادة بين فتح فكسر متغلا اي فاحش
مضرب وبنية وراحيته فالحق غير مانع ولو قام اي وجد الجذام البين وغو
اذا جتمع الدلائل بزيادة وتقوية لا بلوغ اي الحاضن فيستحقها الصغير على
الراجح كما ذكره ابو الحسن وحاضنه يحضن محضونه معد ثم يشترط فيها حفظ
المال الحاضن وهو مندرج في شرط الكفاية وحرية اي الحاضن فلا تشترط ولم
يكف عن هذا بقوله في الامر ولوامة ليل يتوهم انه خصوصية لها واسلام اي
من الحاضن فليس شرطاً وضم بضم الضاد المعجمة اخيف اي منه
افساد المحضون بتفديته بخير وخر لمسلم اي عدل فيها للذمية المطلقة

او المجوسية يسلم زوجها وتايب هي الاسلام فيفرق بينهما من الحضنة ما للمسلمة ان
كانت في حرز وتومن ان تغذيهم بخبر اختيروا خيف ان تفعل معهم ذلك ضمن
ناس من المسلمين ولا ينفكون من الا ان تبلغ الجارية وتكون عندها في غير حرز
مصاحبة انثى اي كونه له امرأة تحضن سرية كانت او زوجة او مستاجرة او متبرعة
بذلك لان الذكر لا يصير علي ما تصير عليه النساء من احوال الاطفال من كثرة البلاء
والتفجر من الهيئات العارضة وملازمة الاقدار وتحمل الدناءة وليس فيه مزيد
الشفقة والرفقة الباعث علي الرفق بالمحضون وكونه اي الحاضن محرم اي
من نسب او رضاع او طهر للمطيقه اي للوطي ولو حدثت محرمية لها في زمن
الحضنة بان تزوج امها والا فلا حضنة له في زمنها ولو ما موثا ذاهل عند
مالك رضي الله تعالى عنه واشبهها له اصبح رحمه الله تعالى ذكره في الذخيرة
والانثى اي زيادة علي الشروط العامة السابقة ان لا تدخل اي
الانثى بمن اي زوج لا ولاية له اي الزوج علي المحضون فلا يسقطها
العقد من غير دخول ولا الدعاء له ولا دخولها بمن له ولاية ولو علي المحضون
غير محرم اي للمحضون فلا يسقطها دخولها بمحرم المحضون ولو لاحضانه له
كالخال فان دخلت بمن لا ولاية له غير محرم سقطت حضنتها لا شفاها
بما يحتاج له الزوج عما يحتاج له المحضون الولد اي المحضون او مرضعة
اي الولد المحضون غيرها اي الانثى التي دخلت بمن لا ولاية له غير محرم فتشتر
الحضنة لها ولا تتقل لمن يليها فها مستثناة من مفهوم ان لا تدخل الي
يعلم من اي الشخص الذي استقر بعدها اي الحاضنه التي دخلت بمن لا ولاية
له غير محرم في ترتيب الحواضن بدخولها بمن ذكر ويسكت اي من بعدها عن
طلب حقه في الحضنة العام اي بعد علمه بلا عذر فلا حق له وتستمر الحضنة
للانثى المدخول بها الخريشي والمراد علمه الدخول والكلم فلو جهل واحد منهما فلا
يسقط حقه والعام من يوم علمه ولا يسقط حقه بسكوتة دون عام او عام الفدر
كان تايمت اي خلت الانثى عن الزوج الذي دخل بها بموت او طلاق
قبل قيامه اي من بعدها اي طلبه حقها في الحضنة فلا تتقل عنها من بعدها الولد

وستطحق المدخول بها الا ان تنائم قبل قيامه في سكوتة دون عام فلا تنزع له
حق اي يسقط حق الانثى بالدخول المذكور ولو كانت وصية اي علي المحجور من
ابنه او لا يسقط حق الوصية بالدخول المذكور وفيهم اي الوصية الاولاد
المحضون لها عن زوجها الذي دخل بها مسكن روايات عن مالك رضي الله
تعالى عنه قال مرة يبقون عندها ان جعلت لهم بيتا يسكنون فيه وكافا وطعاما
وما يصالحهم الا ان يخشي عليهم نلاد في رواية محمد ولو قال في ايصانه ان تزوجت
فا نزعوه لانه لم يقل فلا وصية لها وقال مرة ينزعون منها لان المرأة اذا تزوجت
تخلت علي جل امرها حتى تفعل ما ليس بصواب بن عرفة سمع ابن القاسم اذا تزوج
الام الوصية جعلت الولد في بيت بنفقتهم وخادمهم لا يترعون وروي محمد
ولو قال في ايصانه ان تزوجت فا نزعوه لانه لم يقل فلا وصية لها وروي شيخي
الا ان يخاف ضيعتهم البنايخ الرواية بانها حق وقفت الفتوى بها وحكم بها احمد
يس واقتصر عليها بن عرفة والقلشاني وقال القاسم انما الولي لان حق الوصية
لا يسقطه الزوجية وظاهر عبد السلام والتوضيح ان الروايتين في الام وغيرها
والصواب انهما مخصوصتان بالام لانها مفروضة فيها في مواضع منها لعينية
وفي كلام ابن ابي زمنين والنجاشي ومعين الحكم وغيرهم ولتولي اي الحر علي
المحضون ابا كان او وصيا او عمو او ممتقا اخذ اي المحضون من الحاضنه ويسقط
حقها ان لم تتقل معه ان سافر اي الولي من بلد الحاضنه نقله بضم النون
وسكون القاف اي سافر فخص فيه سكني البلد الاول ونوي عدم الرجوع اليه
فان سافرتا وب الرجوع فلا باخذه وتستقر الحضنة فان كان الولي عبدا واراد
سفرا فليس له اخذه معه ويبقى عند حاضنته اذا اقرار للعبد ولا مسكن وحلف
اي الولي عليها الاداة النقلة واخذه فان نكل فلا باخذه وفي المواق عن المتبلي
ترجيح عدم توجه اليه وان بن عرفة لم ينسبه الا لابن الهندي ونسب الاكتفاء
بمجرد الدعوى دون يمين لابن يونس وجماعة مع طه المدونة تخلف هي اي الحاضنه
لا تريد اي يسفرها لتأخذ اي المحضون معها فان حلفت اخذته وان
نكلت سقط حقها ستة بدوان اراد الولي نقله لبلد علي اقل من ستة بدوان

فلا يأخذه وإن سافرت الحاضنة أقل من ستة برد أخذته معها إن امتت الطريقة
والبلد المنقل اليه برا أو بحرا إن كان المحضون مغطوا استغنى بالطعام عن اللبن
استغنى بينا بل وإن لم يقبل بسر الموحد أي الرضيع غير أنه فإن لم يقبل
غيره فحين على الولي تركه عندها حتى تقطع ولها أي الحاضنة السفر معه أي
المحضون فتستمر حضانتها وليس لوليها منعه من سفرها أي الحاضنة
كذلك أي كسفر الولي في كونه ستة برد نقله مستقط بضم فسكون فكذلك رأي حقت
الحاضنة فليس لها أخذه معها ولا تقود أي الحضانة لمن استحقها واستقطها
لغيره بموضع أو لا بعد الاستقاط أي على المشهور فإن أراد المستقط الرجوع من
استقاطه وأخذ المحضون ولا يجاب له وهل ينتقل لمن يليها في الدرجة لا المنيقطة له
المتبقي وبه العمل والمستقط له قاله بعضه القرويين وهذا هو الذي تقدم في
الخلع أو الطلاق أي والموت للزوج الذي سقطت الحضانة بدخوله فتستمر لمن
انتقلت ولا تقود للولي أي جبراً على من انتقلت له فإن سلم لها الحضانة من
استحقها بعد عاداته ويقيدها أيضاً بما إذا لم يمت من بعدها بدليل قوله أو ماتت
الجدة والأم خالية ويقيدها بما إذا لم تتزوج التي انتقلت الحضانة لها بمن لا يسقط
دخول حضانتها والاعادة لمن انتقلت عنه مثاله ثبتت الحضانة للجدة وتزوجت
باجني فانتقلت للخالة فتأملت الجدة وتزوجت الخالة العمة عادت الحضانة للجدة
إفاده الخرسني والعدوي أو فسح بفتح فسكون عطف على الاستقاط
ما أي النكاح الفاسد الذي يدري أي يدفع ويستقط الجداي الرجوع أو
الجلد عن الزوجين ولو جمعا على فسادة كحياصة ومحرم نسب أو رضاع وهو مع
الجهل فلا تقود الحضانة بعد فساده لمن انتقلت الحضانة عنها بدخول الاجني
أما لا يدره فكذلك لا يسقط دخوله الحضانة بل أي تعود الحضانة
لمن انتقلت عنه لمض أو عجز أو سفر أو عورة مكان بعد زوال نحو المرض
أي والعجز والسفر وعورة المكان فلا ولياً أخذ المحضون من هو بيده بعد زوال هذه
الاعذار بصحتها ورجوعها من السفر يقرب زوالها إلا أن تركته بعده سنة ونحوها
فليس لها أخذه من هو بيده فإن مات فلها أخذه قبض نفقة أي المحضون
من

من وثية وليس له الامتناع من دفعها لها بمول ياتي ياكل عندي ويرجع الحاضنة
له نفقة ولأن أكل الصغير لا ينضب فتحتل بها نفقة قبض نفقة واجب على الحاضنة
اللام بمعنى علي والسكني أي ما يخص المحضون من باب الاجتهاد هذا مذهب
ونته وهو المشهور أنه ليس علي الأب من السكني إلا ما يخص الولد فقد قال
المتبقي فيما ياتر الأب للولد وكذا ياتر الأم للكرام من مسكنه وهذا هو القول المشهور
المعول به المذكور في المدونة وغيره سحنون وعليه من الكراء على قدر ما يجتهد
وقال يحيى بن عمر على قدر الجاهل بجم نقله المواق وقد أفاد أن قول سحنون تفسير
المدونة كما فهمه الموضع ونصه والمشهور أن علي الأب السكني وهو مذهب المدونة
خلافاً لابن وهب وعليه المشهور فقال سحنون السكني علي حسب الاجتهاد ونحوه
لابن القاسم في المياطية وهو قريب مما في المدونة وقال يحيى بن عمر على الجاهل
وروي لا شيء علي المرأة ما كان الأب موسراً وقيل إنها علي الموسر من الأب والحاضنة
وحكي بن بشير قولاً بأنه لا شيء علي الأم من السكني أه فقول حكي بن بشير الخصم مع
في أن القول بأن السكني كلها علي الأب هو الضعيف المقابل لمذهب المدونة
في بطل ما ادعاه مع وتلامذته من ضعف قول سحنون وجعل ما حكاه بن بشير هو
المشهور وقول التوضيح وقيل إنها علي الموسر من الأب والحاضنة معناه أن
يسرت الحاضنة دون الأب فلا تكون السكني علي الأب وبه يبطل قول مع وتلامذته
الخلاف فيما يخص الحاضنة وأما ما يخص المحضون فعلي الأب اتفاقاً لوجود الخلاف فيما
يخص المحضون كما علمت إفاده ابناني ولا جرة للحاضن تعليل الحكم بمشتق
يؤذن بعلية المشتق منه فالمعنى لا جرة له لأجل حضانتها وهذا قول مالك
الرجوع اليه به أخذ بن القاسم وكان يقول ينفق عليها من مال المحضون
والخلاف إذا كانت الحاضنة غنية أما الفقيرة فينفق عليها من ماله لعمدها
لأن الحضانة اللحن إذا كان الولد يتامى كان للام جرة الرضاغة الحضانة إذا كانت
فقيرة والولد ميسيراً لأنها تستحق النفقة في أموالهم لو لم تخصهم واختلف
إذا كانت موسرة فقال مالك لا نفقة لها والذي لابن يونس عن العتية قال
أشهر لا يكف الأب مع النفقة علي الولد النفقة علي الجدة والأم ولا أجر

حضانتها وانما عليه نفقة الولد خاص وقال سوره لها النفقة اذا قامت عليها
 بعد وفاة ابيهم وقال ايضا ينفق عليها بقدر حضانتها اذا كانت لو تركتهم لغير
 يكن لهم به من حضانتها فكل لها في هذا القول الاجر دون النفقة واري انها ان
 تأييد الاجلهم وكانت هي الحاضنة والقائمة بامرهم ان تكون لها النفقة وان كانت
 اكثر من الاجرة لانه لو تركتهم وتزوجت اتي من ينفق عليها وكان من النظر للولد
 كونهم في رظرها وخدمتها وان لم تكن تأييد من اجلهم او كانت في سن لا
 تتزوج كان لها الاجرة وان كانت دون نفقتها وان كان لهم من يخدمهم او يتاجر
 من يقوم بخدمتهم وانما هي ناطرة فيما يطال للولد فقط لم اراد لها شيئا وتوابع
 ابن عرفة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وصلي الله على سيدنا محمد
 واله والصحاب تمت تحشية نصف الكتاب بتوفيق الله تعالى الملك
 الوهاب علي يد جامعها محمد بن احمد بن محمد عيش المالك الاشعري الشاذلي
 الحنفى الله تعالى به في سائر احواله وعني عنه وغفر له ولوالديه وانبت ذريته نباتا
 حسنا ووفقه للتأمر وما يرضيه وحفظه مما يرضيه ويحذره والمسلمين اجمعين
 بجاه سيد المرسلين صلي الله عليه وعلى اله وسلم سنة الف
 الحيدركية وصلى الله على من شئ به من فراس تسعة وسبعين ومائة والى وصلى الله
 له عليه لا شرف على الله عليه وعلى اله وسلم وعلى سائر الانبياء والمرسلين والحمد

لندوب الصالحين
 في سنة الف

